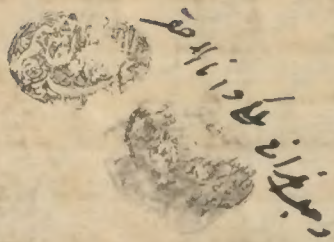




MS.-24

MS.—24
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

مرتب سهل ويسر للإتمام الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين **كتاب المصباح** الطهارة العقل فيما يجب الوضوء وبسبب
مصباح الوضوء شرط لكل صلاة واجبة كانت أو مندوبة أو مندوبة وواجب للصلاة الواجبة مداصلة الجنازة والحج في الحكم بالاشتراط والوجوب
ومعنى استحقاق الدم على تركه أمور **الاول** قوله ثم باليهما الذين امنوا انما يتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم **الاية الثانية** الاخبار المتواترة
منها ما دل على وجوب الانصراف عن الصلوة واعادتها بفساد جزء من الوضوء ومنها صحة زيادة عن مولاها الباقر ع اذا دخل الوقت وجب
والصلوة ومنها صحة الانصراف عنه لا لصلوة الا بظهور وبالجمله الاخبار في الباب كثيرة لا فائدة في ذكرها **الثالث** الاجماع المحكي في نهجها
وبجمع الفائدة والنجمة وغيرها على الوجوب وفي المدارك وجوب الوضوء للصلوة الواجبة مجمع عليه بعد المسلمين بل الظاهر انه من ضروريات
الدين **مصباح** يجب الوضوء للطواف الواجب وبشرطيه والحج في ذلك ما مر **الاول** الاجماع المحكي في جميع الفائدة كما عن الخلاف ولك
البیان وغيره على وجوبه له والاجماع المحكي في صحيح الغنم والتم ظاهر التذكرة والتمت في القواعد على اشتراط الطهارة فيه وعدم صحته من الحدث
وقد نفى الخلاف بعض المتأخرين عن وجوبه له واشترطه به **الثاني** الاخبار المستفيضة منها النبوي الصواب بالثبت صلوة ومنها صحة محمد بن
مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير الوضوء فقال بوضوءه وبعد طوافه ومنها صحة علي بن جعفر ع قال سالت
عن رجل طاف وهو على غير وضوء فقال يقطع طوافه ولا يعتد به ومنها رواية زرارة عن ابي جعفر ع قال سالت عن الرجل يطوف بغير
اعتد بذكره قال لا **مصباح** اختلفوا في جواز مس كتابه القرآن لما حدثنا الامعة على قولين **الاول** انه لا يجوز وحرم وهو الشيخ في بيان
والخلاف والصدوق في الفقيه والطبرسي في مجمع البيان والمحقق في النافع والشرائع والعلامة في القواعد وكذا وهي ونهاية الاحكام وفي
والمتنوع وفي غير الاسلام في الايضاح والتمهيد في الذكرى والدروس والبيان والالفة والتمهيد الثاني في حق ابي جعفر ع في المحرر والتمهيد
والصحيح في شرحه والصوري في التبيين والمحقق الثاني في جامع المقاصد وحديثه والدي دام ظله العالي والسيد الاسد قد
وهو عن ابن سعيد وابي الصلاح والكاظمي والرازي في الاحكام والفاضل البيهقي في الجمل المئين **الثاني** الجواز وهو محكي عن الشيخ
في المبسوط والحلي والفاضل والديلمي في المراسم ويظهر من المحقق في المعتمد والمقدس الاربيلي والمحقق الجواد وصاحب المدارك
البيهقي وفي كافي ويلزم ابن الجنيد الكرامة لانه يكره ذلك الحجب والحائض وحدهما اقواله في الاقرب هو القول الاول للوجوب
الاول الاجماع المحكي في الخلاف المعتمد بالشهرة والمحقق في الحكمة في كثير من الكتب **الثاني** الاخبار المستفيضة ومنها ما يوجب بغير وضوء
من ابي عبد الله ع قال كان اسمعيل بن ابي عبد الله ع عتده فقال يا شقي اقر المصحف فقال انك لست على وضوء فقال لا تمس الكتاب ومس

الورق لا يبق الرواية ضعيفة السند بالارسلان فلا يصح الاعتماد عليها لاننا نقول المصنف غير فادح هذا التجبان بفتوى الاكثر مع ان
 الراوى عن حزين وهو حماد من اجتمعت التعصبة على تصحيح ما يصح عنه على ما قبل ولا يقال هي ضعيفة الاله لا في اخبار الائمة لا يفتى الخبر
 كما عليه جماعة لا نقول هذا بطلان الحق دلالة على التحريم فيها وقد خففناه في الوسائل ومنها رواية ابي بصير التي لا يبعد عنها من الموثق
 قال سالت ابا عبد الله ع عن قرأ في المصنف وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا بأس الكتاب ومنها الرضوى لا تمس القرآن انا كنت على غير وضوء
 ومنها المرسى المروى في مجمع البيان عن مولانا الباقر ع ولا يجوز للحائض والحديث من المصنف لا يبق النهي هنا للكرهية لا مطلق من المصنف العاصي
 حقيقة يمس الورق والجلد ليس بحرام لاننا نقول لا بد من تفهيد الاطلاق بمرس الخط لانه اولى من تركها بالخوف في النهي هذا وبعض المختار و
 قوله ثم انه لقرا القرآن الكريم في كتاب المكفون لا يمس الا المطهر ونقد تكلمنا في شرح المغايب في دلالة الآية على حل الخبز من اذ ذلك فليطلب
 منه لا يقال يعارض ما ذكرنا من الحجة على التحريم **والاول** اصله اباية **والثاني** مكاتبة النبي ع الى المشركين الذين هم محدثون بالقرآن مع علمه با
 مسونه ولو كان من الحديث للقرآن حراما لما جاز ذلك لاسئله امره الا انه على الاثم وهو غير جائز **الثالث** عدم منع السلف صبيانهم المحدثين عن المس
 ولو كان ذلك حراما لوجب عليهم المنع **الرابع** رواية ابيهم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ع قال المصنف لا يمس على غير ظهر ولا خبث ولا يمس حطر ولا
 تقلعه ان الله نعم يقول لا يمس الا المطهر من لانا النبي ع من الخط والتطيل ليس للحرمة فوجبان يكون النهي عن مس كتاب ولا لا شلف البيا
 وهو خلا فظاهر لا نقول لوجوه المذكورة لا تطيل المغاضاة اما الاول فواضح واما الثاني فللمنع بثبوت مكاتبة القرآن سلمنا ولكن يمنع من
 علمه بالباشرة مسلمة او لكن يحتمل استناد الجواز الى الضرورة فلا يثبت به الجواز المطلق وقيل انه لم يقصد القرآن بل المراسلة واما الثالث فلين
 من الملازمة لعدم الدليل عليها والاصل سفيها وفذ هب جماعة من الاصحاب كالشهيدي الثاني وسبطه والمحقق الخوانساري والدوام ظله العا
 الى انه لا يجب على الولي ان يمنع الصبي من المس وان كان المس حراما عن المكلفين نعم ذهب جماعة كالعلامة في كوة وفي المحقق في المعتمد والشهيد
 في كوة والصميري في شرح الموجب وغيرهم الى وجوب المنع الى الولي ولكن في ذلك ليس بخبر شرعية واما الرابع فلضعف السند سلمنا صحته
 ولكن لا نسلم انه يجب له من احواله الحمل على الحقيقة باعتبار ما عاين السببان سلمنا ولكن مراعاة السباق هنا لا ينحصر في حمل النهي على الكا
 بل يتحقق بتفصيل الاطلاق النهي عن التعاطف بصورة كونه سببا للمس وهذا اولى لان التفهيد اولى من الجواز خصوصا ان كان متعديا ومع هذا
 فالنهي عن المس بالنسبة الى الجنب لا يوجبان بكون بالنسبة الى ذي الحدث الاصغر فكذلك لعدم جواز استعمال اللفظ في الحقيقة والجواز
 واحد والحمل على المرجوحية في الجملة بعد فذ هب كما لا يخفى لا يقال التفهيد وان كان اولى من الجواز الى انه هنا مشكل للثناي وهو خلاف
 الاصل فيجب من جميع الجواز وهو حمل النهي على الكراهة لاننا نقول لا نسلم وجوب ترجيح الجواز بل غاية الامر التوقف لان المرجوحية الثناي غاي
 رفع رجحان التفهيد لاربابات مرجوحية هذا وفي بعض النسخ بدل الخط الخط وبالجملة الرواية بعد تسليم سندها ان لم تكن من ادلة المختار
 فليست هو من ادلة المختم ثم وعلى المختار فهل يجب الوضوء لمس القرآن واجب بنذر وشبهه كما صرح به في الشرايع والتذكرة والفتا
 والارشاد والقواعد والدروس وكوفي وغيرها ولا يجب ذلك فيه اشكال **مبني** صرح جماعة من الاصحاب كالعلامة في كوة والشهيد في كوة وغير
 بجواز كتابة القرآن من غير ان يظهر من بعض متأخري المتأخرين عدم محجاجة ادواه صلي بن جعفر عن اخيه موسى ع عن الرجل يحمل له ان يكتب القرآن
 في الاواح والصحيفة وهو على غير وضوء قال لا وفيه نظر **الوجهين الاول** ان هذه الرواية شاذة على ظاهرها لم اجد قابلا لها غيره بل هو انتم قد
 رجع عن مخالفة وضع اخر فذ هب لم هو كصاحب المدالك والدفعة بعدم وجدنا القائل بها وفي الجواز وغيره انها مما لم يذهب اليه احد لا في
 الاصل حجة كل الرواية بعد انضائه بالضرورة حتى يثبت بالاجماع او بغيره من الادلة الشرعية لزوم الحجج والرواية المذكورة مع صحته كما صرح به جماعة
 مما لم يتم على لزوم طهر حاد ليل شرعي لا من الاجماع ولا من غيره وعدم وجدنا القائل بغير الاجماع على الطرح لاننا نقول لا نسلم ذلك الاصل بل
 ان الرواية صحيحة حجة ان حصل منها الظن ومع عدم فلا ومن الظاهر انه اذا لم يصبر معظم العلماء الى العمل برواية مع صحته لم يحصل الظن
 ورواية علي بن جعفر المقتد من هذا القبيل ومع هذا وقد منع بعض المحققين من صحته **الثاني** ان الرواية المذكورة معارضة بخبر
 الحسن كالصحيح عن داود بن فرقد عن الصادق ع قال سالت عن التعويل بعلق على الحائض قال لا بأس وقال قراء وتكثير ولا تشبهه ويؤيد بها الا
 وعدم اشهاد الحرمة مع توفر الدواعي ونفي الحرج للام على تفهيد الحرمة لا يقال التعويل غير القرآن فلا يكون بخبر كذا ثبت ولذا على ما بينه

القرآن لا نأخذ بقوله تعالى لا يقرأ القرآن من غير طهارة ولا يقرأ من غير طهارة ولا يقرأ من غير طهارة
 الرواية فجواز الحديث الأصغر والى لأن حدث الحقيق أعظم من حدث البول مثلا لا يقال الا ولوية ممنوعة لان الحديث لما كان رفعا حدثه
 بسهولة ولا يتوقف على زمان طويل فجواز لا يجوز له الكتابة حتى ينطهر والحاق به لما كان رفعا حدثه يتوقف على زمان طويل والحاجة
 ما سه فيه كثيرا الى الكتابة فجواز لا يجوز له الكتابة لما في منعها عنها في ذلك الزمان الطويل من الضرر وتقبل امرها لا نأخذ بقوله تعالى لا يقرأ من غير طهارة
 عرفا والمعنى في باب الطهارة لا يقرأ من غير طهارة وما ذكره غيره خارج جدا على ان دعوى منسب الحاجة الى الكتابة كثيرا بالنسبة الى الحاقض يجعله بل
 هو بالنسبة الى الحديث اظهر ولا يقال الا ولوية انما تعتبر حيث لا يعارضها النص الصحيح وما مع معارضتها كما في محل البحث فلا نأخذ بهذا
 حسن لو كان دلالة الصحيح أقوى وامام مع عدمه فلا حضورا كانت الا ولوية معضلة بما تقدم اليه الاشارة ولا يقال خبر على بن جعفر اخص من غيره
 داود بن نوفل لا مكان تفهيد الشعوب فيه بغير القرآن وقد قرأنا الخاص حاكم على العام وراجع عليه تفهيد المذكور مسئلة محل الاطلاق
 على الفرد النادر اذا لم يثبت التفهيد في القرآن والمشمول عليه والحال عنه نادرا جدا وهذا التفهيد لا يتم الا ولوية على الاركان المذكورة في خبر على
 بن جعفر جعله على الكراهة بل هذا لا يعضد الاطلاق بما تقدم اليه الاشارة على انه يمكن الدعوى كونها لغرض بينا خبر بن منبعل
 الشافعي العميق من وجه لعدم شمول خبره او لصحة كونه الكتابة عليه المس الحزم وشمول خبر على بن جعفر لعدم شموله بغير القرآن و
 شمول خبر داود له فكل منهما عام من جهة خاص من اخرى ويمكن تخصيص كل بالآخر ومن الظاهر ان الترجيع مع خبر داود ثم وبالحجة القول بالحيث
 مشكل وان كان الاحوط ذلك **مصباح** يستحب الوضوء لمن حدث حدثا صغيرا اذا اراد صلوة المندوبة والاجماع المحكي عليه في صحيح بعض شيوخ
 الجعفرة وظاهر صحيح القائفة والذخيرة والنجار بل في المشارف قال نقله العلماء وفي جامع المفاسد لا شبهة في الاستحباب ولا يشرط لها
 قطعا وهو مسئلة لم تكن مستحبة الا بعبارة العبارة لا بد ان تكون واجبة او مندوبة ولما لم يمكن ان يكون للصلوة المندوبة واجبة تعين ان
 يكون مستحبا لا يقال لا سلم امتناع انضاف الوضوء للصلوة المندوبة بالاجوب بل لا بد من الحكم بانضافته بذلك لو جاز **الاول** ان من صلى
 المندوبة من غير وضوء كان ثامنا ولا وجوب لها لم يكن **الثاني** اطلاق الامر بالصلوة في قوله تعالى اذا قمتم اليه والفتيد بالصلوة الواجبة
 يحتاج الى دليل وهو مفقود ولذا ذهب بعض فقهاء الى القول بالوجوب لا نأخذ بقوله لا امتناع واجبه لان الشئ لا يمكن ان يكون واجبا
 وضاهية مندوبة ولا يجوز تركه الا الى بدل واما الوجهان المذكوران فقا سدا نأخذ بالاول فللمنع من الملائمة لا خال كون الاثم باختيار ايجاد
 ايجاد الصلوة من غير طهارة لا يشرع محرم لا باعتبار مجرد ترك الوضوء واحدا الامر بنظر الآخر وبايناه سابقا يقتضي الحكم بان الوجبة في تن
 الاثم هو الاول الباقى نعم ربما يطلق على هذا النوع من التنباه اسم الواجب ولكنه مجاز والعلة المشاهدة في لزوم وعدم صحة الفعل
 الابر واما الثاني فللزوم فقيده بالصلوة الواجبة وحمل الوضوء الامر بالوضوء على الوجهان المطابق لما بيناه من الدليل والعجب من ذهب
 البعض الى القول بالوجوب وقد نسب بعض الى التصور وهذا يوجب استحباب الوضوء لذلك ما قبل من ودود الرواية في بعض الصلوات المندوبة
 بالخصوص **مصباح** يستحب الوضوء لمن اراد ان كان مندوبا عند اتي حزم في الوسيلة والمحقق الثاني في جامع المفاسد كما عن العلة
 في نهاية الاحكام وعزاه في المشارف الى المشهور وفي النجاشي والاصحاب وعلمه وفي نهاية الاصكام يكون مناصبا للتعظيم وربما يدل عليه
 ما دل على استحبابه محل المعصية الجعزى ويظهر من القواعد والخبر والارشاد والدور والذكرى عدم استحبابه للمس قبل هذا بنوع على
 عدم رجائه واستحبابه في نفسه وفيه نظر الاول الحكم باستحباب **مصباح** يستحب الوضوء لدخول المسجد كما في المبسوط والمسالك والوسيلة
 والبر بعد المنهى والقواعد والارشاد والخبر والبيان وجامع المفاسد والروض وجميع القائفة وغيرها وعن النجاشي والاصحاب
 الى الاصحاب وفي مجمع القائفة احتمل الاجماع فيه المستغفيرة منها الحسن كالبصير من الصادق ثم انه قال عليكم بايثان المساجد فانها بيوت
 الله واما ما ظهر طهر الله من ذنوبه الحديث وفيه ما رواه صفوان في الصحيح عن الكلب المصداق عن عمار قال مكتوب في الثواب ان
 يوفى في الارض المساجد فطوبى لعبد يظهر في بيته ثم زار في بليق الا ان حلى المزور كرامة الزائر ومنها النبوى قال الله ان يوفى
 في الارض المساجد يقضى لاهل السماء كايضا للجحيم لاهل الارض الى طوبى لمن كان نسا مساجد يبوته الا حلى لعبد توفى في بيته زار في
 نحو في الحديث وفي الخبر عن الصادق ثم اذا دخلت المسجد وانت ثيابك نكس فلا تدخله الا طاهرا واستدل به على ناك استحبابه مع اذنه

الجلي من في المرسلة من مرة نا امير المؤمنين ثم من احسن الطهور ثم مشى الى المسجد وهو في صلاة ما لم يحدث واستندل جماعة من الاصحاب على الحكم
 المذكور باستحباب صلاة الجمعة مع كراهة الوضوء فيه والحق ابن حزم في المسجد كل مكان شريف **مصبأ** يستحب الوضوء لقراءة القرآن كما في الميثاق
 والوسيلة والمعتبر والمنتهى والارشاد والخبر والقواعد والتكليف وكفى والدروس والبيان وغيرها وعن الترهة والجامع وغراه في المشار
 الى المشهور في الجار الى الاستحباب لقول موه نا امير المؤمنين في الخبر لا يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهر حتى ينظفها ورواه محمد بن الفضل
 قال سالت ابا الحسن ثم اقرأ المصحف ثم حتى ياخذ في البول والبول واشتبه وغسل يديه واعد على المصحف واقرأ فيه قال لا حتى يتوضأ
 للصلوة والمرسل عن الصادق ثم لقارها القرآن بكل حرف يقرأ في الصلوة فاما ماء حسنة وقاعدات حسنة ومنظرة في منزل الصلوة وخمس عشر
 حسنة متطهر عشر حسنة قبل وارسل نحوه عن امير المؤمنين وهذه الاخبار وان كانت فاصحة سنداً ودلالة لا لا العضو مخفى في الاستحباب
 وفيما عده السامع في ادلة السنن وبالاخبار فانما القراءة مع الطهارة الميت بالتعظيم وانها غالبة لا تسلب عن المس **مصبأ** يستحب الوضوء
 اذا اراد الجمع الجاهل كما في المنتهى والبيان والترهة وغيرها وفي الجاهل غراه الى الاصحاب المراد من صفة والا ما في العلل عن ابي سعيد في وصية
 النبي لم يعلم قال يا علي اذا حملت امرأته فلا تجامعها الا واثنت على وضوء فانها ان تفضي ببنكها ولد يكون اعمى القلب يحنل البعد **مصبأ**
مصبأ يستحب الوضوء اذا اراد الدخول على اهله من السفك في الترهة وقال ثقف قال الصادق ثم من قدم في سفر ودخل وهو على غير وضوء
 يقرأ ما يكره فلا يلوم الى نفسه ورواه ابو جعفر بن بابويه في كتاب المغنثي انتهى **مصبأ** يستحب الوضوء اذا اراد ازالة الميت في قبره كما في
 المفاتيح لما رواه الشيخ عن الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ثم عن ابيه ثم قال توضع اذا اراد غسل الميت فيه وقد صح باستحبابه في الترهة
 وقال جابر بن جعفر **مصبأ** يستحب الغنث الوضوء اذا اراد الاكل كما في المنتهى والخبر وغيره بل في الجاهل غراه الى الاصحاب لم يمتد عبد الله
 بن ابي عبد الله عن الصادق ثم وفيها باكل الجنب قبل ان يتوضأ قال لا لنكسل ولكن يغسل يده والوضوء افضل وفيه قال ابو جعفر
 اذا كان الرجل جنباً لم ياكل ولم يشرب حتى يتوضأ **مصبأ** يستحب الوضوء للحي اذا اراد النوم لدعوى الاجماع عليه في الصحيح الغنث وظاهر الحديث
 والمنتهى والمشارك كما عن التذكرة على كراهية نوم الجنب من غير وضوء وهو معتضد صحيح الحلبي قال سالت ابا عبد الله ثم عن الرجل يفتي له
 ان ينام وهو جنب قال يكره ذلك حتى يتوضأ وفي الموثق المضمحل سماعة عن الجنب بحيث ثم يري النوم قال ان لم ينام يتوضأ فليتوضأ الغسل
 افضل من ذلك الحديث ويستفاد من صحيح الحلبي المتقدم كما في معتبر الشرايع والقواعد والخبر والارشاد والوسيلة والمداد وعنه
 الاكثر انقاء كراهية النوم الجنب بالوضوء بالكلية وفي الكف الظاهر الخفة قال ويعطيه كلام النهاية في السرائر واستدل بعن أبي عبد الرحمن
 عن الصادق عن الرجل يواقع اهله ابناً على ذلك قال ان الله يتوفى الانفس في منامها ولا يدري ما يطر من الثالثة اذا فرغ فلنغتسل ثم
 وقال في الكشف انهم واطلق في الاغتذاء كراهية وفي المذهب لا ينام حتى تغتسل وتتمضمض ويستشق انتهى وفي الترهة الحق بنون من
 الغسل في استحباب الوضوء له **مصبأ** يستحب الوضوء اذا اراد غسل الميت الجماع ولما يغتسل كما في المنتهى والذكر في الحسن كالبصير لشهاب بن عبد
 ربه قال سالت ابا عبد الله عن الجنب يغسل الميت او من غسل ميتاً ابا في اهله فقال لها سواء ولا بأس بذلك اذا كان جنباً وتوضأ وغسل
 الميت وهو جنب وان غسل ميتاً ثم اتي اهله وتوضأ ثم اتي اهله ويحضر غسل واحد ودوي عن مولا قال الرضا ثم نحوه **مصبأ** يستحب الوضوء لمعا
 الجماع للخبر بن ابي احمد كان ابو عبد الله ثم اذا جامع وادان بعاودتوضأ وللصلوة واذا اراد ان يتوضأ للصلوة في الاخر اذا الى الرجل
 جارية ثم اراد اخرى توضأ وعن نكاح المبسوط ففي الخلاف عن ذلك وفي المفاتيح الصحيح يستحب الجماع وظاهر وجود الرواية به ولكن
 قال في المعتمد فلما شتم هذا عنهم وتكرري كلامهم ولم اجد له رواية انتهى واستجبه كثير من الكتب كالمتهنى والخبر والارشاد والقواعد
 والدروس وكفى واللمعة والنهاية والمذهب والوسيلة والجامع والترهة والشرايع والنافع للجماع بعد الاغتسال ولم اظفر له رواية
مصبأ يستحب المنظر يتجدد الوضوء والظاهر ان في الجملة مما لا خلاف فيه وقد صرح بالاجماع في المنتهى والذخيرة والكشف والجار و
 المفاتيح وغيرها وفي لغز انقله الى جماعة ويدل عليه اخبار كثيرة منها رواية الفضل بن عمر بن عن ابي عبد الله ثم قال من جد وضوء
 لغير حدث حدث الله توبته من غير استغفار ومنها رسل سعدان عن الكه عشرين حسنة ومنها خبر ابي بصير ومحمد بن مسلم عنه ثم عن ابيه ثم عن
 امير المؤمنين ثم بعد الصلوة عشرين حسنة ومنها المرسلة المروية عن دعاء الاسلام عن النبي ثم وامير المؤمنين ثم وفيها انها كان يجدي

الموضوء لكل صلوة ينبغي ان يذلل الفضل ومنها رسالة جماعة قال كتب عند أبي جعفر الحسن رضي الله عنهما الطهور والعصر بين يدي وحلبت
 عند حق حضرت المغرب يد عابوضوء فتوصا للصلاة ثم قال لا تقوضاء فقلت جعلت فداك اتا على وضوء فقال وان كنت على وضوء ان من تقوض
 للمغرب كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه الا الكبار ومن توفوا كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلة الا الكبار
 ومنها رواية في قتادة المرفوعة في أثر عن الرضا قال تجد يد الوضوء لغشاء ^{صلوات} بجموع لا والله وبلى والله وينبغي التنبية لامور **الاول** اعلم انه لا ريب في شبهة
 كما في الروض والمشارك والجار في استحباب التجديد بعدان صل بالاول وامامه وانه فاخا والعلامة في التذكرة والفاضل الحاشي في الذخيرة ثبوت
 الاستحباب بانهم والمحقق الثاني في جامع المقاصد والمفيد سرار يدبلي في مجمع الفائز وهو مقتضى احلاق الحكم باستحباب تجديد كما في الوضوء
 والقواعد والارشاد والخبر والمنتهى والبيان والدروس وغيرها وفي الكفائة قضية اطلاق الفاعل وتوقف في كثر والروض وفي الجهاد
 ويمكن ان يبق مع الفصل لكثير الذي يحمل طر وعده نذكره بتحقيق التجديد عرفا مع ان فيه من اعراض الاجتهاد ولم اهدأ التفصيل في كلامه القوم
 انتهى وقد بقي لاسلم ظهور كلام الاصحاب والاختلاف في ذلك وقد صرح بالمتبع منه المحقق الثاني والفاضل الحاشي في المحقق الحاشي وصح
 العلامة في كثره والنهاية بان المقصود من التجديد زيادة التصفية خاصة لا يقال قد صرح كثير من الاصحاب بانه يجب للصلوة وليس هذا الا كونه للتد
 لا نأقول لاسلم المحصل لا محال ان يكون الاجل لم يحصل كمال الصلوة الذي لا يحصل الا به كما به عليه المحقق ولو كان للتدلك الدم سقوط الاستحباب
 انما لم يعدم الحل في الاول كما سبق غالبا وهو خلاف اطلاق النص والغنى ثم لا يبق الملاقاة الطهور على الحد بدل عما ذلك لان العلامة اسم لا يستج
 به العبادة لا نأمنع من ذلك ولعل اطلاق الطهور عليه باعتبار كونه واقعا للامتناع عن كمال الصلوة ثم **مصباح** استحباب الوضوء لطلب الحاجة كما في
 والمختبر والمنتهى والارشاد والخبر والقواعد والتذكرة والدروس والبيان وفي المشارق ادعى الشهرة وفي الجواهر غراه الى الا
 ولعل الجته فيه الجهر انا حدها القول الذي عد صحيحا من طلب الحاجة وهو غير وضوء فلم نقف فداك لوم ان انفسه لا يبق لادالة في الرواية على عمل الجهر
 ازغابة ما ينبغي غراه منها اولوية طلب الحاجة حال كونه بثو ضاء لا الوبر الوضوء لطلب الحاجة في محل البحث الاية الاول قطعنا لا نقول المعقول
 عرفا من الرواية الاخر كما صرح به بعض الاحلة ثم في الثاني المرسل انما نزل بلام عظيم في دين او دنيا فتوضاء وارفع يدك وتل يا الله الحش
 ثم **مصباح** يستحب الوضوء للنوم كما في الوسيلة والزهرة والمعتبر والمنتهى والقواعد والخبر والارشاد وغراه في الجواهر الى الاصحاب للاختبا
 الكثرة منها المروى بعد طر في عن محمد بن كرويس المحمول وبعضها صحيح اليه وهو ما رواه الكليني العدة عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
 عنه عن الصادق ع من تظلم ثم اوى الى فراشه ماث وفراشه كجوز ونحوه ليس جعيفا بل العباد عنه ومنها رواية ابي بصير عنه ع عن ابي لهب ع
 ان سلمان روى عن رسول الله ع قال من بات على ظهره كانما اختى الليل ومنهارة ليرة لم يدرى الا في بصير عنه ع عن ابي لهب ع انما السلام هو جوب ولا
 يتم الاعلى طهور فان لم يجد الماء فليتم فان روج المومن تروح الى الله الحديث **مصباح** يستحب الوضوء قبل دخول الوقت للناهي كما في الوسيلة
 وفي المنتهى والدروس والبيان والدروس ومن الجامع والزهرة والتغلبه ونهاية الاحكام وغراه في الجواهر الى الاصحاب لوجهين **الاول** الدليل
 المروى عنهم ع ما روى الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت **الثاني** انه لو لم يكن الوضوء للناهي مند وما وجب باله لم يكن انقاع الصلوة
 في اول الوقت مستحبا وانما الى لقيام الدليل على استحباب الصلوة اول الوقت فالمقدم مثله واما الملازمة فلان الصلوة يتوقف على الوضوء فلا
 استحباب اول الوقت لزم جواز فعل ما يتوقف عليه قبله فطعا وجواز الوضوء لا يكون على جهة استحباب لا تلعبادة والعبادة لا يكون الا واجبة او مند
 فانما انتهى الاول فبين الثاني وفي كلا الوجهين نظر اما في الاول فلضعف السند واما في الثاني فلتوقفه على ان يكون الماردا من اول الوقت الاول
 العقل وهو ممنوع لا فالظاهر ان المراد الاول العرفي وج لا يخبر ذلك لكونه موعا كوقت الوجوب ثم ولكن منع الاصحاب بالوضوء بعد الناهي
 مشكل خصوصا اذا قصص في منتهى على فصل قربه **مصباح** اذا اتى بالوضوء المندوب فخل بجوارحه الدعول في العبادة الواجبة المشروطة بالوقت
 او لا فيه شك والحق ان الوضوء على اقسام **الاول** ما يكون لصلوة النافلة وهو ما لا يجوز معه الدخول في ذلك والظاهر انه مما لا خلاف فيه بين
 الاصحاب وقد صرح بالاجماع والافتاء عليه في السرائر وجامع المقاصد والذخيرة وغيرها وكفى ذلك حجة فيما ذكرنا **الثاني** ما يكون لمثل قراءة
 القرآن مما يشترط في الوضوء جوازه ومحبته بل يستحب كماله وفعله وفضيلته وهذا لا اول عند ابن زهرة في الغنية والعلامة في المختلف والمنتهى
 والقواعد والتذكرة وسيط الشهاب الثاني في آراء والفاضل الحاشي في آراء المحقق ويظهر من الشيخ في المبسوط والحلي وفيه السلام خلا

ذلك وان ذلك الوضوء لا يرفع الحدث وقال في الذكرى لو نوى استباحة ما الطهارة مكمل له كقراءة ودخول المساجد فالأقرب للصحة
من نوى بغاها على الوجه الأفضل وفي جامع المفاسد لا اشكال في الصحة لو نوى ذلك الوجه وجعل فيه التراجع ما اذا لم ينفذ ذلك وصحح الشيخ
بان القائل بالكفاة بالقرينة لا اشكال في الصحة عند الاولين وجوه **الاول** الاجماع الذي ادعاه ابن زهر فانه قال يجوز ان يؤدي بالوضوء
المنذور والغرض من الصلوة بدل الاجماع المنذور بالغرض من الصلوة بدل الاجماع المشار اليه ومن خالف في ذلك من اصحابنا قصر بعيد بخلافه
ويؤيد ما في التذكرة والمدارك في الاصل يجوز ان يصلي بوضوء واحد جميع الصلوات فواضح انها مستهلهما لم يحدث سواء كان الوضوء في وضوء او في
توضوء لنافلة قبل الوقت وبعد مع ارتفاع الحدث وفي الثاني اعلم ان الظاهر من مدعي الاجماع جواز الدخول في العبادة المشروطة بالطهارة
بالوضوء والمنذور بالاجماع الحدث الاكبر يادعي بعضهم عليه اجماع انني ويمكن المناقشة في هذه المسألة ولكن الامضا فانها ضعيفة **الثاني**
عموم محبة زارة الثاني من ترك الاستقلال قال قلت لابي جعفر يصلي الرجل بوضوء واحد صلوة الليل والنهار كلها في نعم ما لم يحدث و
منوها الوضوء لا يرفع عند عامم الاسلام ويؤيد ما ذكر في قول العلامة في المنتهى يصلي بوضوء واحد مائة من الصلوات وهو من ذهب اهل
العلم وقد يناقش فيما ذكرنا مانع من شموله لحل البحث لظهور ان مقصود مجرد بيان جواز الاثنان بوضوء واحد صلوات مقدرة من غير
الثقات الى عدم الوضوء والاستدلال بما نأبئهم على الثقات بالآخر فتم **الثالث** عموم قول مولانا الصادق في الموثق اذا استيقنت انك
توضوا واما ان تحدث وضوءا ابدأ حتى تستيقن انك احدثت وفيه نظر تقدم اليه الاشارة **الرابع** ان مقتضى ملائمة الامر بالعبادة جواز
الاثنان بها في جميع الصور خرج عنه ما اذا لم يتوضأ أصلا بالدليل ولا دليل على خروج ما اذا اتى بالوضوء المفروض فيه فيقضي مندراج تحت الا
وفي نظر **الخامس** ان المانع من العبادة المشترك بينهما بالوضوء ليس الا الحدث وهو مما لا يجتمع مع الوضوء المستحب لغيره ليس المقصود منه
الارفع الحالة المانعة عن كمالها وليست الا الحدث فوجود الوضوء مسئلة له وعدمه ومعه لا مانع من الدخول في العبادة وفيه نظر **السادس**
انه قد اطلق على بعض افراد الوضوء المبيح عنه لفظ الطهور وهو مشتق من الطهارة وهو عبارة عن حاله المبيح للدخول في العبادة فيلزم
ان يكون ذلك الوضوء مبيحا له وفيه نظر وللاختصاص وجوه **الاول** استحباب الحدث حتى يثبت ارتفاعه ولم يثبت بجري الوضوء والمفروض
الثاني اطلاق قوله نعم اذا قمتم الى الصلوة فاعملوا **الثالث** اطلاق الصحيح اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة والاقراب هو القول
الاول للاجماع المحكي المعتمد بوجوه تقدم اليها الاشارة ولا يعارضه شيء من ادلة المخالف ولكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه فلان شبهة في
قوله **القسم الثالث** ما لا يستحب لغاية كالدخول يستحب للكون على الطهارة وهذا كالوضوء لنافلة النافلة عند الأكثر على الظاهر ومن صحح
بالخصوص العلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى والدروس وهو الاقرب **القسم الرابع** ما يجب للنوم وهذا كالوضوء لصلوة النافلة
اقب عند جماعة ومنه جدي المجلس طاب وثره وترد فيه في الذكرى والروض **مصباح** اذا توضأ وضوءا مبيحا للدخول في الصلوة ورا
لحدث فلا عليه اعادته ولا تكراره لكل صلوة ما لم يتحقق منه الاحداث الموجبة له والحجة في ذلك امور **الاول** الاجماع المحقق والمحكي والمنتهى
وكثير العرفان وبنده البيان والشارف **الثاني** الاخبار كثيرة منها ما دل على جواز ان يصلي بغير واحد صلوات كثيرة فانها تدل على ان الوضوء كل
بالعبادة والى **الثالث** انه لو كان التكرار واجبا لاشتهر لثبوته في الدواعي عليه وميسر الحاجة الشديدة اليه والثاني باطل قطعاً فالمقدم مثله
لا يبق بعد فرض ما ذكره قوله نعم اذا قمتم الى الصلوة فاعملوا الاية فانه يدل على وجوب التكرار لا نأقول لانسلم لمعارضته لان ما ذكرنا وقول على
قد دل بعض الاخبار المعبرة ان المراد من القيام بهذا القيام من النوم وهو الموثق لابن بكير قال قلت لابي عبد الله نعم قوله نعم اذا قمتم الى الصلوة
ما ينبغي بذلك قلنا قمتم من النوم ونحو المروى عن العياشي عن الصادق نعم ويؤيدهما اجماع المفسرين عليه المحكي في التفسير والمنتهى والمختلف
ونخرج الحق كما عن البيان والاشعار والتأصير ومناقشة بعض في نسبة الاجماع اليهم ضعيفة **القول في الامارات الموجبة للوضوء مصباح**
البول والغائط والريح مما ينقص الوضوء وتوجيهه بالحجة فيه امران **الاول** الاجماع المحقق والمحكي في باب ونهاية الاحكام وشرح الارشاد
الحق الاسلام والمدارك والذخيرة وغيرها كما في التذكرة والمعتبر **الثاني** الاخبار الكثيرة منها الصحيح لزارة في احكامها قال قلت لابي جعفر وابي
عبد الله ما ينقص الوضوء فقال المخرج من مراكب السفين من الذكر والذكر من الغائط والبول ومنى وريح والنوم حتى يذهب العقل
وفي الآخر عن احمد عليهما السلام قال لا ينقص الوضوء الا ما خرج من مراكبها والنوم وفي الآخر عن ابي عبد الله نعم قال لا يوجب الوضوء الا ما

من الغائط او بول او فرطه او وضوء محد ربحا ومنها محجة ابي الفضل عن ابي عبد الله **ع** قال ليس معنى الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين
الذين انعم الله بهما عليك ومنها محجة معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله **ع** ان الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتى يجبل اليه انه قد خرج منه ربح ولا ينقص
وضوءه الا ربحا ليعملها ويجدد بها ومنها رواية ابيهم بن الحران سمع ابا عبد الله **ع** يقول ليس ينقص الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين ومنها
رواية ابي بصير عن الصادق **ع** قال انما الوضوء من طرفيك الذين انعم الله بهما عليك ومنها رواية ذكرها ابن ادم عن الرضا **ع** قال انما ينقص الوضوء ثلث
البول والغائط والرج رطوبة العنق بن شاذان وفيها ولا ينقص الغاية او بول او ربح او نوم او جنابة وينبغي التنبيه لامور **الاول** اذا
الخرج في غير المعتاد خلفه كان الحد الحجاج منه ناقضا والحجة فيه الاجماع المحكي في المنتهى وغاية المرام كما في الخبر وشرح الاظهر وفي الخبر
وشرح المفاتيح لجدي **ع** لا خلاف فيه وفيه انه موضع وفاء وفي الاخبار اطلاقها بدل عليها انتهى **الثاني** اذا انسد الطبعي وصار المخرج عنه
كان حكمه حكم الطبعي على ما في الجامع المقاصد والمدارك وغاية المرام والجل المثبت وهو مقتضى اطلاق المقنعة والنهاية والمصباح وبب **ع** حل
العلم والوسيلة والغنة واللمعة وهي جماعة عن المنتهى دعوى الاجماع عليه وفي المشارق وقالوا بعدم اشتراط الاعياد وان كان ظاهر كلام العلامة
بأنهم اشتراطه الثالث اختلفوا في اصحاب فيما اذا خرج الغائض والبول من غير المعتاد مع عدم انسدالم المعتاد على اقول **الاول** انه لا ينقص مطلقا
وهو بعض ما خرج من الخارجين وما يظهر من النافع والارشاد والافعة والخروج والروضة والكتابة **الثاني** انه ينقص منه وهو المحكي في الذوق
وينقص اطلاق المقنعة والمصباح والتهذيب وحمل العلم والوسيلة والغنة واللمعة **الثالث** انه ينقص ان صار معتادا والاول وهو
للشرايع والمعتبر والمختلف والعقائد والمنتهى والخروج والبيان والدروس وجامع المقاصد ودروس الجنان والمفاصل العلمية وحكا
جماعة عن اكثر المتأخرين **الرابع** انه ينقص من تحت المعتاد ولا ينقص الاخرج من فوقها وهو الملبس والمكائن والخواهر وتوقف في
الذخيرة والقول الاول لا يخرج من قوة لوجوه **الاول** الاصل بقاء الطهارة وعدم النقص **الثاني** المحصر في الاخبار والمقدمة بناء على ان
والمبنيان من المحصور فيه غير محل البحث وحمل المحصر على الاضافي خلافا لاصل وان كان اللزم على ثقل بر الحمل على المحقق ارب كتاب المحققين
ثم **الثالث** ان مقتضى اطلاق الامر بالصلوة ونحوها بما يكون الطهارة شرطا في صحتها جواز الاثبات بهما مطلقا حج بعض الصور بالدليل والاول
على خروج صورة محل البحث يبقى متدبرا تحت الاطلاق لا يقال بعارض ما ذكره **الاول** اطلاق ما دل على النقص بالحدث المفروض وهو قوله
ثم وجاء احد منكم من الغائط الا به **الثاني** ما ذكر بعض من ان المناط في كون الحدث المفروض نائضا ليس الا صدق الاسم حقيقة وهو لا يختلف
باختلاف الخرج **الثالث** اذا كثرت الاصحاب على بطلان القول بعدم النقص **الرابع** اطلاق قوله اذا قمتم الى آه **الخامس** استحباب اشغال الذم
بالمعاودة المسترطة بالطهارة التي ثبتت الواقع له وليس الاعياد بان بالوضوء وهذا اشار الى هذا بعض الاصحاب لان قول الوجود المذكور لا يقطع
للمعاودة لذلك اما الاول فلان الاطلاق المذكور ينصرف الى الغالب وهو غير محل البحث هذا سلمنا ولكن التعارض بينه وبين ما دل على عدم النقص
بالخارج من غير المعتاد من غير ان يرد عليه والتبرج مع الاخير واما الثاني فللمنع منه واما الثالث فللمنع من شموله لمحل البحث واما الخامس فلما خرجت
الثالث فلم يمنع منه ايضا سلمنا ولكن ما عدا القول المذكور لا يفيده فلا عبرة به واما الرابع فللمنع من شموله لمحل البحث واما الخامس فلما خرجت
بالنسبة الى استحباب بقاء الطهارة على التحقيق ومع هذا فالاشياط نزل العمل بالقول بعدم النقص **الرابع** اختلفوا في الرجح الخارج
من بطن الرجل والمرأة ففي المنتهى والسرائر والروض والبيان والمدارك انه ليس بناقص كما في المذهب وفي المعتبر والذكر وغاية المرام
جامع المقاصد ان الخارج من قبل المرأة ناقص مع الاعياد وفي كونه اطلاق الحكم بنقصه وبهي في الدروس عن بعض الحكم ينقص الرجح الخارج من
الذكر والاول اقوى وجهه لا يخفى **الخامس** اذا خرجت مقعدة ملحطة بالعدرة ولم يفصل لم ينقص وضوءه وقا جماعة للصل وعدم العمل
على النقص وبه واحتل في المدارك وغاية المرام النقص لصدق الخرج وهو ضعيف **السادس** لا يشترط في كون الرجح الخارج من الدبر ناقصا لشرط
المذكور في بعض الاخبار المتقدم لاطلاق كثير من الفقهاء والنصوص الاجماع المحكي على ذلك والخبر بينا احدهما الرضوي وان شككت في
انها خرجت منك فلا ينقص من اجليها الوضوء الا ان سمع صوتها او سمع ربحا وانا سئفقت انها خرجت منك فاذا الوضوء سمعت ربحا
اول سمع ربحا اول سمع الاخرين على بن جعفر عن اخيه موسى **ع** قال سالت عن رجل يكون في صلوة فيعلم ان ربحا قد خرجت منه و
لا يجد ربحا ولا يسمع صوتها قال يعيد الوضوء ولا يعيد بشئ مما سألني انا علم ذلك يقينها وما ذكرنا قد ما يظهر من المشارق والمدارك

وغيرهما من المبال إلى الحكم بالاشراط **مصباح** اختلف الاصحاب في كون النوم ناقضا وموجبا للوضوء على اقول **الاول** انه ناقض مطلق وهو اخبار
 المعظم **الثاني** انه ليس بناقض مطلق وهو يحكى عن الظاهر الصدوقين **الثالث** انه لا ينقض اذا كان من المجمع وهو ظاهر الصدوق في بابه والاق
 عندى هو القول الاول نوجوه **الاول** الاجماع الحكيم في الغيبة والسر والخلع والمنتهى وشيخ الارشاد لفي الاسلام والانصار والتبعين
 الحق على انه ناقض كاعين الامالى والناصرات والمعتبرات والجل المنين وغيرهما في الخمسة الاولى النصيب بدعوى الاجماع على انه ناقض في جميع الاحوال
 وجمع الفوائد والذخيرة القول بناقضته في جملة اجماعى **الثاني** قوله ثم اذا قمتم الى الصلوة الآية **الثالث** الاخبار والكثير منها ما تقدم اليه
 اشارة ومنها صحيحة زيد الشحام وفيها ان الصادق قال ان عليا كان يقول من وجد طعم النوم وجب عليه الوضوء ومنها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج
 وفيها انه قال ان عليا كان يقول من وجد طعم النوم فاعلم ان اذما فقد وجب عليه الوضوء ومنها صحيحة عبد الله بن المغيرة او حسنة
 عن الرضا عن الرجل ينلم على ابنته فقال اذا ذهب النوم بالعقل وتبعها الوضوء ومنها صحيحة عبد المجيد بن عوام وحسنه عن الصادق قال
 سمعته يقول من نام وهو راكع او ساجدا وما شئ على الحالاث فعليه الوضوء الا حدث والنوم حدث ويستفاد من هذه الروايات ان الوجه
 في كون النوم ناقضا كونه بنفسه حدثا في علمه الاجماع في السر والعلانية وهو مصنف طلاق النصوص المتقدمة وكلام الاصحاب واماما
 بديل على الوجه في كونه ناقضا كونه مظنة للحدث من بعض الاخبار فلا يعد حمله على الثبوت مع ضعف سند وعدم صلاحته للمعارضه لما تقدم
 بنحو هذا يجاب عما دوا في الغيبة قال سئل موسى بن جعفر عن الرجل يرق وهو فاعلم هل عليه ما دام فاعلم ان يفرج وكذا يجاب عن يفرق من
 المناهضة لقد ذهب معظم الاصحاب الى ان ما ينزل العقل حكمه حكم النوم في كونه ناقضا وموجبا للوضوء وربما استفاد من بعض مناهضة المناهضة
 الثام في ذلك والاقوى وعند الاول للاجماع الحكيم في التمهيد والملازم عليه بل قال في الجمل المنين نقل الاجماع عليه صحابنا وفي الجار نقل
 اكثر الاصحاب الاجماع على كون الاماء ونحوها ينزل العقل ناقضين ويؤيد ذلك وجوه **الاول** الشهرة العظيمة التي لا بعد معها دعوى الاجماع **الثاني**
 ما استند اليه جماعة في الحكم بكون محل البحث ناقضا من انه اذا وجب الوضوء بالنوم الذي يجوز معه الحدث وجب بالزبل للعقل بطريق اولي
 وصرح في المدارك بان وجود الدلالة على الحكم المذكور **الثاني** قوله في صحيحة زارة وعبد الله بن المغيرة اذا ذهب النوم بالعقل والنوم حتى يذهب
 بالعقل لا شعارا بانا مناط في كون النوم ناقضا هو هذا العقل فيجب الحكم بالنقض حيثما يزول **الرابع** صحيح معمر بن خلاد قال سالت ابا
 عنه لا يقدر على الاضطرار الوضوء لشدة عليه وهو فاعلم مشددا بالوسائل فيما انفي وهو فاعلم على ذلك الحال قد
 بنوءاء قلت له ان الوضوء يشد عليه قال اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء فان طلاق قوله اذا خفي يشمل بعض الصور محل
 البحث ويطبق الثاني به بالاجماع المركب ومع هذا فقد حمل الاعفاء فيه على الاعفاء لقوله رعا اذا هو دال على التكرار وما يكفى في حال المرض
 هو ولا الاعفاء **الحاسر** ما روي عن دعاء الاسلام عن جعفر بن محمد عن ابنته ان المراء اذا توشاه صلى بوضوءه ما شاء من الصلوة ما لم
 يخلت او يتم وجماع وفتح عليه وما اندفع ذكر الاصل والعموم الدالة على عدم كون محل البحث ناقضا لولا الاجماع المنقول والشهرة العظيمة كما
 الحكم بعدم النقص في غايته القوة اذ ما عداها من الوجوه المتقدمة لا تقضي لاثبات النقص في الفل الماهل وان صلح لنا بيد ما دل عليه **مصباح**
 الاستخاضة مما ينقض الوضوء وتوجيه كل صلوة والحجة في ذلك امران **الاول** دعوى الاجماع عليه في الخلاف كاعين الناصر في وفي بي ودعوى
 اجماع المسلمين على كون الاستخاضة مما يوجب الطهارة بقول مطلق وفي لف دم الاستخاضة حدث بالاجماع وعن بعض دعوى الاجماع على ناقضتها ويعتمد
 ما في الخلاف الشهرة العظيمة فان القول بما ذكرناه في محل البحث مختار رسالة والاصدوق والفقهاء والمفتية والنهاية والسرائر والشرائع و
 النافع والمعتبر والعواعد والارشاد والتهذيب ونهاية الاحكام والمنتهى والخبر والمختلف والتذكير والذكرى وس والبيان والمعة والحد
 وجامع المقاصد وجميع الفوائد والمدارك وغيرها وحكى السيد والعلوى والفاضل وعن المعبر انه مذهب الحنفية واتباعهم وفي كذا انه من
 الاكثر وفي لف والشمس والذخيرة وغيرها انه المشهور وفي الكشف انه قول المعظم وعن التذكرة والمعتبر انه قول علماءنا الا ابن ابي عمير
الثاني في اجماع الشافعية وغيرها من الاول صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع فان كان الدم لا يشرب الكرسف نقضت و دخلت المجد
 وصليت كل صلوة بوضوء وصحبة الحسين بن عبيد الله فان كان الدم الذي فيها بينا وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فليشربها ولتصل
 عند وقت كل صلوة ما لم تطرح الكرسف عنها فان طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل فان طرحت الكرسف ولم يسال الدم فليشربها

ولتفصل ولا غسل عليها وصحيفه بن محمد بن مسلم عن الصادق ع في أحدهما وإن رأت بعد ذلك صفرة فليؤمها ولتغسل وفي الأخرى فإن رأت
 الصفرة في غير إياها توقفت وصلك ومن الثاني مضمة سماعة الموثقة أنا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلوئين وللشيخ علة فان لم يجز الدم
 الكرسف فغسلها الغسل كل يوم والوضوء لكل صلوته هذا إذا كان دماغها فان كان صفرة فغسلها الوضوء ورواية زرارة التي وضعا بالفتحة
 في لاء وغيره من الباقي بطل كل صلوته بوضوء ما لم ينفذ الدم والوضوء وان لم يثقب الدم الكرسف صلت صلاتها كل صلوته بوضوء ومما ذكره الشيخ
 ما حكى عن النخاعي من أنها لا ينقض ولا يجبره وقد صح في الخبر بان خلل في الاعتقاد به وفي البيان بأنه متردد وفي جامع المقاصد بأنه الوضوء
 لإجماع الأصحاب بعد على خلافه وكذا اندفع ما حكا في المسالك عن المفضل بن الأكفاه بوضوء واحد للظهرين والعشائرين **مصباح** اختلف
 الأصحاب في إيجاب الاستحاضة الكثيرة الوضوء على قولين **الأول** أنها لا تجبره أصلا بل يجوز لها الأكفاه بالاعتسالة الثلاثة وهو المحقق في المعنى
 وصاحب المدالك والنخعي والقاض جلال الدين الخوانساري وحكي عن الطهطايين والجمع في **الثاني** أنها تجبره لكل صلوته وهو لفاف صليين في
 النافع والشرائع والمختلف والذكيمة والقواعد والأشياء والخبر والشجر وابن بابويه والمفيد والسلطان والجلي والجلي في المختلف والروضة
 في الحرم والمحقق الثاني في جامع المقاصد وحكي عن محيي بن سعيد والشيخ وابن بابويه والمفيد والسلطان والجلي والجلي في المختلف والروضة
 إلى المشهور في الشيخ إلى كثير من المناخين وفي الدخيرة إلى جمهورهم وفي المدارك إلى علمتهم وذهب والذي عدم ظله العالي إلى أنها توجب
 مع كل غسل لكل صلوته ويلزم هذا كل من قال بوجوب الوجوب مع كل غسل عند الحاجة ونحو الوجوب مع كل صلوته كالشيخ في النهاية والظاهر
 والصدوق في النهاية والخلاف والصدوق في به وابن زهر في الغنية وابن عمر في الوسيلة فلا قول في الوضوء في الاستحاضة الكثيرة لثلاثة
الأول وجوه الأول الأصل **الثاني** الأخبار الخاصة للنواقض المتقدم إليها الإشارة **الثالث** ما دل على إجزاء الغسل عن الوضوء **الرابع**
 مفهوم الشرط في صحة الحسين بن نعيم ومضمة سماعة ورواية زرارة والروضة ويؤيده عدم تعرضه إلى وجوب الوضوء في الأخبار الكثيرة
 الدالة على وجوب الاعتسالة على ذات الاستحاضة الكثيرة وفيها الصحيح وغيرها لقول الثاني موافقة **الأول** إطلاق النبي في المسحاضين
 بوضوء لكل صلوته وبعضهم أصلا في صحيح محمد بن مسلم وإن رأت صفرة توقفت لا يقال الصفرة تخص الاستحاضة القليلة فأطلق الخبر
 لا يشمل محل البحث لأننا منع من ذلك والسند أنهم تبعوا التصوم من فؤاد الاستحاضة بأنه دم أصفر فلو كانت سفر مختصة بالقليلة
 لكان التعريف مختلا نعم فلأطلق في بعض الأخبار لفظ الصفرة وأريد منه القليلة ولكنه غير خارج جملة ما أنه لما طلق في بعض الأخبار
 لفظ صفرة وأريد منه القليلة ولكنه غير خارج جملة ما أنه لما طلق في بعضها أيقم وأريد منه الكثيرة ولعله لهدى البعض قال في الروض
 والأخبار الصريحة تدل على المشهور ولا يقال يجب تفصيلا إطلاق الأخبار المذكورة بمفهوم الشرط في الأخبار المتقدم إليها الإشارة
 لأننا نقول بالإطلاق معضد بالشهرة فلا يصلح المفهوم لتفصيل مع إمكان المناقشة فيما يمنع دلالة على القول الأول وعلى خلاف
 الإطلاق في **الثاني** بوضوء الطويلة ومنها وسئل عن المسحاضة فقال ثم تغتسل وتوضأ لكل صلوته قبل وإن سال وقال سال مثل
 لا يبقى هذه الرواية لا يصلح التعويل عليها لضعفها بالأرسال لأننا نقول بالضعف بغير البشارة وأما ادعاء المحقق في المعنى من عدم مصير أحد
 أحد مننا نقول إلى وجوب الوضوء لكل صلوته على ذات المسحاضة الكثيرة فلا يلتفت إليه جدا كيف وهو مما صار إليه في النافع والشرائع وكان
 العلامة المعاصرة **الثالث** استدلال به على هذا القول من عموم قوله نعم إذا قمت أه وهو ضعيف لا خصا من الخطاب بالذكر في دليل على
 شموله للإيات ولو تعليلها وشيوعه في الخطابات لغيره على أنه لا يحد على القول بتفصيله لاجتماع الراجح وهو خلاف التحقيق
 ومع هذا فقد دام الدليل على التخصيص بالقيام من النوم فلا يشمل محل البحث **جدا** أنا الشيخ في تبا دعي إجماع المسلمين على أن
 الاستحاضة توجب الطهارة وهو إطلاقه لا يشمل الدم المختل بين الصلوئين لأنه استحاضة أيقم فيجب أن يكون موجبا للطهارة وليس
 إلا الوضوء قطعاً فإذا ثبت وجوب الوضوء بين الصلوئين ثبت وجوبه قبلها لعدم القائل بالتفصل فوجب الوضوء لكل صلوته
 وبعضهم ادعاه الشيخ من الإجماع دعوى العلة في لف وبعض الفضلاء الإجماع على أن دم الاستحاضة حدث وناقض ولا عيب يمنع
 بعض مناخ من أخري الأصحاب كون عدم الاستحاضة حدثا وللحق الثالث عدم قيام الدليل على وجوب الوضوء ولكل صلوته
 استدلال به عليه يمكن المناقشة فيه وما دل على وجوب الوضوء مع كل غسل وسببنا إليه الإشارة أنه والتحقيق عندنا أن القول الأول

ليس بمعتد عليه واما ترجيح احد القولين الاخيرين على الاخر فلا يخفى من الاشكال ولكن عندى القول الثانى لا يخفى عن قوة وعليه يجب الحكم
بوجوب الوضوء لكل صلوة فلا استخاضة المتوسطة اذا تكلمن قال به في الكثرة قال به في المتوسطة على ظاهره مع اشتراكهما في الدليل على
الحكم المذكور **مصلح** ذهب الصدوقان والنجاشي وابنا حنيفة وادريس والفاصلان الى ان الحيف والنقاس يشتركان في الاستخاضة في
اجاب الوضوء وانا للماء الثلثة من وجوب الوضوء وان غسلها لا يجزئ عنه وحكى هذا القول عن الحلبي وابنا حنيفة والسعيد والحقق
الثاني والمشهد الثاني والفاضل اليه في وفاء السراير والمعتبر المختلف والذكرى والروض والمالك والذخيرة والمشارق وغيرهم
المشهور وقال في ذلك قوم من متأخري المتأخرين كالقدس الايدى وصاحب المدارك والذخيرة والمحققين الخواصين وجماعة **الحلي**
وغيرهم قد ذهبوا الى انه لا يجب بالماء الثلثة وضوء وان غسلها يعني ويجوز الاكتفاء به وحكى هذا القول عن السيد والاسكافي **الثاني**
وجوه **الاول** ان اشتغال الذمة بالعبادة المشروطة بالطهارة يستدعي البراءة بالثبوتية وهي لا تحصل الا بانضمام الوضوء مع الغسل
فيجب الوضوء ولا يجوز الاكتفاء بالغسل بدونه **الثاني** ان الماء الثلثة اذا خرجت حصل حاله ما نعت عن الدخول في العبادة والا
بقائها حتى يثبت الا بذلك **الثالث** الاجماع المحكي في الغنية على وجوب تقديم الوضوء على كل غسل غسل الجنابة وادعى في ظلال الامالى
ان من رتب الامامة وربما يظهر من المختلف ادعائه على وجوبه مع الغسل في الجملة وهذه الحجة لا يخفى عن مناقشة فتدبر **الرابع** رسالة
ابن ابي عمير وغير الصحابة عن الصادق في كل غسل وضوء الا الجنابة لا يقبل هذه الرواية لا يصح التعويل عليها لانها ضعيفة
بالارسل هنا غير خارج لان من ابنى على غيره قد مر عندنا ان من سبيله كالمسند الصحيح سلمنا لكن الشهرة العظيمة بحرفه وبنو
امرنا احدثها وجود الرواية في الكافي الذي صح صاحبه بان ما فيه من الايراد الصحيح وثابتها انه يظهر من لف والدكتوران الرواية مستند
وانما حسنة وما قبل من الموجود في كتب الاخبار والارسل وان ما فيها من سوء لا يصحح اليه لان شهادة الابنات مقدمه ولا يفي الرواية لادالة
فيما على محل البحث وهو وجوب الوضوء مع الغسل لا بانه من كون الوضوء في الغسل ان يكون واجبا بل تلجأ بان يكون غسل الجنابة لا يجزئ
فعل الوضوء فيه وغير يجوز ولا يلزم من الجواز الوجوب وقد مر في هذا في المعبر وقول الرضا لا نقول منع تعلقها على محل البحث فلا
الانصاف فانا للمبادر من قوله في كل غسل وضوء الوجوب كما اننا للمبادر من قوله في خمس من الابل شاة ذلك نعم وغير صحيح ولكن الصلح
غير شرط في الدلالة التي هي حجة او اما ما ذكره الجماعة فلا يلتزم اليه معارضته بما ادعاه حدى ذلك من انفاق الاصحاب على فهم الوجوب من
الرواية ولا يفي الرواية لا يجوز العمل بظاهرها وهو وجوب الوضوء في جميع افراد الغسل فان غسل الميت لا يجب فيه الوضوء وهذا بطل
لان مقتضى الحال على الاستصحاب لا نلتفعل ان سلم عدم جواز العمل بظاهرها بل ذلك فلا يتعين العمل على الاستصحاب لجواز التخصيص وهو ان
من الجائز خصوصاً اذا كان مخالفاً لفهم الاكثر اللهم الا ان يرجع العمل على الاستصحاب بوجهين **احدهما** ان ظاهر الرواية كون الوضوء للغسل
لا للصلوة ونحوها مما يشترط بالطهارة ولا قال على الظاهر بوجوب الوضوء للغسل فينبغي العمل على الاستصحاب ولا مانع منه **الثاني** ان مقتضى
ظلال الرواية وجوب الوضوء مع كل غسل ولو كان مستحباً ولو سبقه شيء من موجبات الوضوء كالبول وما لم يقل به احد على الظاهر فينبغي العمل على
الاستصحاب ولا مانع منه وفي كلا الوجهين نظر والانصاف دالة الرواية على محل البحث **الحال** النبوي المروي في الغوا الى كل الاعمال الا
فيما من الوضوء الى الجنابة **الثاني** الرضوى الوضوء في كل غسل ما خلا الجنابة ونسبة عن الغرض الثاني ولا يخفى به سائر الاعمال من الوضوء
فربما يفتى في سنة عن فرض غسل الجنابة والوضوء في بعضا فانما اجتماعنا فاكبرهما يخفى عن اصغرها وانا اغتسلت بعد جنابة فابداً
بالوضوء ثم اغتسلت ولا يجزئنا الغسل عن الوضوء وان اغتسلت فليس الوضوء فتوضا واعد الصلوة ولا يخفى بن وجوه **الاول** عموم صحته
محمد بن مسلم عن مولانا الباقر ع الغسل يخفى عن الوضوء واي وضوء اظهر من الغسل قال بعض المحققين وهو كذا العموم التعليل المشاف
من قوله ع اي وضوء آه فان الظاهر من العموم ان وضوءه في هذا الوصف وقد ورد هذا التعليل في غسل الجمعة في رسالة
سماد بن عوف عن ابي عبد الله ع في الرجل يغتسل للجمعة او غير ذلك لا يجزئهم عن الوضوء فقال ع واي وضوء اظهر من الغسل انتهى وفيه نظر
والامضاف الى الصحة المذكورة لا ينعض لاثبات عدم وجوب الوضوء في كل غسل لا فاطلة الغسل فيما ينصرف الى الفرد المبادر وهو غسل
الجنابة وغيره ليس بمشياً لا ينصرف اليه الاطلاق وانكار صاحب الذخيرة لنباد وما ذكر معارضه ينص على جماعه مشاورة سلمنا عدم المبادر لكن

الاطلاق يجب تفهيمه بما دل على القول الاول من صحة ابن ابي عمير لمحضه بالنبوي والرموي والاجماع والحكي والشهرة والفقهاء فيها
 يجمعها على الاستصحاب مرجوح بالنسبة الى ارتكابا للفتنة المذكور لما يقع من ان الفتنة او من الحجاز ولو سلمنا شأنا وبها فنخرج الفتنة
 هنا بالشهرة وغيرها مما تقدم اليها الاشارة واخيرا العامة ما عليه الحق لا يقتضي ترجيح الخبر فتأمل **الثاني** عموم صحة حكم بن حكيم قال
 سالت ابا عبد الله ع الغسل الجنابة الى ان قال قلنا ان الناس يقولون بوضوء وضوء الصلوة قبل الغسل ففعلت وقال اي وضوء انفي
 من الغسل وابلغ لا يقال مورد الرواية خصوص قبل الجنابة فيتمسك فيه بالعموم قوله اي وضوء اه لا نأخذ بقول انهم ذلك فان العبرة بعموم
 اللفظ لا بخصوص محل وقد صرح بهذا الجواب جمع من لا يفتي فيه ونظر الانصاف في الرواية لا ينهض لاثبات في وجوب الوضوء مطلقا
 كالرواية الاولى **الثالث** موثقة عار قال سئل ابو عبد الله ع عن الرجل اذا اغتسل من جنابة او بول الجمعة او يوم عيد هل عليه وضوء قبل ذلك
 او بعد فقال ليس عليه قبل ولا بعد فداخلة الغسل والمرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد
 فداخلة فيها الغسل ويمكن الجواب عن هذا الوجه بان هذه الرواية لا تقبل المعارضة ما دل على وجوب الوضوء لقصورها
 وكذا لا يمكن ان تكون الفتنة اطلاق في وجوب الوضوء فيها بما اذا لم يشغل ذهنه بالمشرط بالوضوء فتم والشيخ حملها على صورة
 اجتماع غسل الجمعة الجنابة مع غيره فانما يسقط وجوب الوضوء والمتملة في المنتهى ورده في المدارك بعدة قال بله مقطوع بفساده
الرابع مكانة الهدا في لا وضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة وغيره وهذا الوجه لا يصح الا معناه عليه لضعف السند **الخامس**
 الاخبار الدالة على غسل الجنابة وغسل الحيض واخبار المؤيد بما دل على ان الوضوء مع غسل بدعة وعدم الضرر للوضوء في الصحاح
 الواردة في بيان احكام الحيض والسنخاضة والنفساء وهذا الوجه انما يثبت بضعف ما يثبت في نهاية المرام لا لانظافا المسئلة في غاية
 الاشكال الا ان القول الاول لا يبعد ترجيح مع انه موافق للاختصاص وعليه فهل يجب تقديم الوضوء على الغسل ولا يلزم يجوز تقديمه عليه
 وتاخير عنه اخلاف فيه القائلون بوجوب الوضوء فذهب الشيخ في النهاية الى الثاني وحكي عن طاب ابن حجر وابن سبيل ويظهر من المعنى
 والروى وجمع الفائدة والمشاركة بينهما اكثر من ان يقال بوجوب الوضوء وصح به بعض الاجلة وصح في السرائر بعدم الخلاف في عدم
 وجوب التقديم وبعضه الاصل والاطلاق من ابن ابي عمير والنبوي المتقدم اليهما الاشارة وذهب ابن زهره والجلي وجدي فقه الى الا
 وهو خيرة الشيخ في كتابي الحديث وغيرها وظاهر المقيد والصدوق كاعني والد واليه مال في الذكرى ولا يخرج عن قوة دعوى الاجماع عليه
 في الفتنة وفي الاشارة من دين الامامة ولم يسلط الشيخ لابن ابي عمير بفتح كل غسل قبله وضوء الجنابة ودعوى بعض الاصحاب بانها
 مع الرسالة باطله بل الظاهر فيها انها لا تستلزم من اجله من الاصحاب والروى المتقدم ويؤيد ما دل من الاخبار على ان الوضوء بعد
 الغسل بدعة وعلى هذا لا يخفى يمكن ان راح في صحة الغسل وانما يثبت عليه الاثم انما فعله الروى المتقدم ولا نال الوضوء انما تجب العباد
 المشروطة به الشيخ والحلي وابن زهره طاب الله والعلامة ويظهر من الحنفى وابن حنبل والسعيد والشهد ويظهر من المدارك انه اختار كل من
 قال بوجوبه وحكي الذي دام ظله العالي عن بعض شيوخه ومضى عدم الخلاف في ذلك فيما احتمله في كونه والمشارك وغيرها من الغسل
 ضعيف فتم **فقد نبهنا** الاول اعلم اننا علمنا المسئلة كغسل الجمعة والنزاهة مكمل حكم غسل الحيض في عدم الكفاية عن الوضوء فلو احدث ما
 ما توجب ثم اتى بفعل يصحها الوضوء لمشرطه ولم يكن ذلك الغسل محجبا عنه والظاهر انه مختار كل من قال بوجوب الوضوء مع غسل
 الحيض وما تقدم من الدالة على وجوبه مع غسل الحيض يدل على وجوبه مع الاغتسال المسئلة وبعضه الدالة امور الاول عموم قوله تعالى
 اذا قمتم الى الصلوة فتم **الثاني** اطلاق الدالة على وجوب الوضوء بتحقيق سببه **الثالث** رواية بن يقطين عن ابي الحسن الاول ع في
 اذا حدثت ان يغتسل الجمعة فتوضاوا وغتسل ولا يخلع فيها احصيتكم من المدي لدعوى عدم القطع بالفضل بينهما وفي وجوب التقديم بما سبق
 ذهب كل من قال بعدم وجوب الوضوء مع غسل الحيض لعدم معونه مع ايضا المسئلة على الظاهر والجمعة كبر من حج القول الثاني في المسئلة
 السابقة فتم انما ظاهر وجوب تقديم الوضوء هنا كما سبق للاشارة الى الدليل وهو عدم القول بالفضل بينهما وفي وجوب التقديم بما سبق
 بنفسه هنا انما على الظاهر اعلم ان غسل الجنابة بغير الوضوء وليس هو كغسل الاغتسال فمن احدث بما يوجب عن الوضوء ولم اجد
 ذكر ذلك في الاصحاب الا انما الشيخ فانه حكى عنه انه عد في بعض كتبه الجنابة من موجبات الوضوء ويمكن تنزيل كلامه على ما يوافق المعظم ويمكن ان

فلا اشكال فيها ذكرنا الوجهين **الاول** دعوى الاجماع عليه في التهذيب والخلاف والغنية والسرائر والمغني والمختلف والشفيع والروض و
 والمصاحف العلمية والمداولة وشرح المفاتيح لجدي قلنا وغيرهما كما في التاج **الثاني** الاخبار الكثيرة منها ما تقدم اليها الاشارة ومنها الصحيح المصنف
 بانه لا وضوء على الجنب ولا في غسل الجنابة وضوء وفي بعضها التهذيب بان ليس قبله ولا بعده وضوء لا يقال بعرضه الصحيح الامران بالوضوء
 مع غسل الجنابة لا نأفول هما لا يصلحان للمعارضته من وجوه عديدة وثمة حملها على من لا يصحاب على النفقة ويدل عليه صحة حكم بن الحكم المتقدمة
 ورواية محمد بن مسلم قال قلت للباقر ع اهل الكوفة يرون عن عطاء انه كان يامر بالوضوء قبل العمل الجنابة قال كذبوا على عطاء ما وجدنا ذلك
 كتاب علي ع قال لا لله ثم وان كنتم جنبا فاطهروا وهل يشجب الوضوء مع الجنابة بخلاف فيه الاصحاب والظاهر من الشيخ الاستحباب لا العمل عليه **الثالث**
 الامران بالوضوء معه وصار اليه بعض الاصحاب تمسكا بقاعدة السامع في ادلة السنن والمشهور على ما صرح به في المختلف والروض والشارح والذوق
 والراي على عدم الاحتجاب وشبهه في الذوق وجامع المفاصل الى الاصحاب في المنهي لا يستحب الوضوء عند تخللان للشيخ في بيانته وقطع
 بعض المشافين بالاحتريم ولعله المرسل الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة وبوجه صحة سليمان بن خالد الوضوء بعد الغسل بدعة وبوجه ادق
 عبد الله بن سليمان والتحقق الى ما صار اليه لما بينه في نهاية المرام **مصلح** اختلف الاصحاب في كون المذي ناقضا للوضوء وموجبا له على
 اقوال **الاول** انه ليس بناقض ولا موجب وهو المشهور كما في جملة من الكتب **الثاني** انه ناقض وموجب اذا كان عن شهوة وهو محكي عن الاسكا
 وصاد عن الشيخ فيما حكى عنه من قوم من اصحابنا من احدثوا وضوءا في جميع الفلانة والمداولة **الثالث** انه ناقض وموجب اذا كان عن سهو وكذا
 بكثرته خارجا عن العادة وهو مشافى ومن يبي والمفعل هو الفعل الاول لوجوه **الاول** الاصل **الثاني** جملة من الاخبار الحاضرة للنواقض المتقدمة
 اليها الاشارة **الثالث** عدم الاشتها كونها ناقضا وموجبا مع عموم البلوى به **الرابع** دعوى الاجماع على عدم ناقضته في الخللان والانتصار
 دونهما الى المكام والمنهي كما عن المذكورة والتا صواب والغنية بل عن التهمة دعوى الاجماع عليها انا خرج عن سهوه **الخامس** عموم الاخبار الدالة
 على عدم كونه ناقضا وموجبا منها صححة حريز عن زيد الشحام ورواية محمد بن مسلم عن الصادق ع ان سال من ذكرك شي من مذي او ذني فلا
 يفسله ولا يقطع له الصلوة ولا ينقض له الوضوء انما ذلك بمنزلة الجناسه ومنها صحاح يزيد بن معاوية ومحمد بن مسلم وابن سنان وحريز
 وزيد الشحام وابن ابي العلاء عن الصادقين والرضا عليهم السلام فعن الامام بعد السؤال عن المذي قال لا ينقض انما هو بمنزلة الخياط والبراق
 وفي الثاني بعد السؤال عنه قال لا يقطع صلواته انما يخرج من حج الخفي انما هو بمنزلة الحائض ومثله ما في الرابع وفي الثالث المذي ليس بوضوء
 انما هو بمنزلة ما يخرج من الانف وفي الخامس بعد السؤال عن كون المذي ناقضا انما هو بمنزلة البراق والخياط وفي السادس بعد السؤال
 عنه قال نعم له ولا تنقض وضوءه ومنها وثقة اسحق بن عمار عن مولا نا الصادق ع وفيها بعد السؤال عنه انما كان رجلا مذاء واستحبني
 يسال رسول الله ع لمكاننا فاطمة فامر المفلح ان يساله وهو قال ليس فساله فقال له ليس بشي ومنه رواية عمر بن حفصه عنه وفيها بعد السؤال
 عنه ما هو عندك الاك الحائض ومنها رواية عن عيسى ع كان على ع لابي في المذي وضوء ومنها الرضوي لا تغسل ثوبك ولا احليلك من
 مذي او ذني فانما بمنزلة الخي لصاف والنجيب عليك في غيره عادة الوضوء لا يقال بغير هذه الاخبار اجمارا خذ الزهري كونه ناقضا
 مطلقا منها صححة ابن ابي عمير قال سالت الرضا ع عن المذي فامرني بالوضوء منه ثم اعدت عليه سنة اخرى فامرني بالوضوء منه وقال ان
 على بن ابي طالب ع امرا لمفلح ابن الاسود ان سالت النبي ع واستحي ان تساله فقال فيه الوضوء ومنها عن نوار والواقي وسأله عن
 موسى بن جعفر ع عن ابيه قال قال علي ع كتب رجلا مذاء فاستحي ان يسال رسول الله ع لمكاننا فاطمة لانها كانت عندني فقلت لا بي
 ورسوله ساله فقال النبي ع يفعل طوف دكع مائة وثلاثة وضوء الصلوة ومنها ما عن النوار ع بهذا الاسناد عن علي ع قال
 النبي ع بعد ان امرنا بالمفلا ان يساله يقول ثلثة اشياء المان قال ما الماني قال الرجل بل العباد امرته فمذي ففسد الوضوء وبعض هذه
 الاخبار عادل على حصص النواقض في الخارج من الطرفين اذ المذي خارج عن احدهما لا نأفول هذه الاخبار لا تصلح لمعارضته الاخبار المتقدمة
 لصحة دلالتها وصحة سنداتها واغنىها بالاجماع المحكية وشبهه العظيمة ومع هذا فهذه الاخبار لا تال واطلا ثم على الطراح
 وهي من فئة المحكي عن ائمه ولا يثبت على انه ليس في هذه الاخبار ما يصلح للاعتداد عليه سوى صححة ابن ابي عمير وهو مع واحدتها كفى بغيرها
 الكثير ومع هذا فقد ذكر في نهاية المرام وجه اخر يمنع من الاعتداد عليها مطلقا بل يوجب التمسك بها **مصلح** ابن ابي عمير عن غيره

من اصحابنا عن الصادق عليه السلام ليس المذنب من الشهوة ولا من الانعاط ولا من الغيلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء لا بعد وضوء هذا رواه
احبار متعددة صححه علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المذنب ان يقضي الوضوء قال ان كان من شهوة نقض وضوءه ورواه الكاظمي قال
سالت ابا الحسن عليه السلام عن المذنب فقال ما كان بشهوة في وضوءه وضوءه رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان يخرج منك على شهوة فتوضوء
خرج ذلك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء وهذه الاخبار والحدود التي خرج بها جميع بين عموم ما دل على عدم كونه نافضا وعموماً على
كونه نافضا بخصيص الا لما للحاج عن الشهوة لا نافع ولا نسلم ذلك بل هذه الاخبار لا يصلح لمعارضتها صححه ابن ابي عمير بن وجوه عدل
منها انها معتضة بالاحاديث المنقولة الدالة على ان المذنب ليس بقاص ولا يبعد دعوى صحتها في الدلالة على عدم كونه الحاجز من شؤني
نافضا ما لكونه الاطلافي المذنب يفسر في الحديث لانه حقيقة كالتفاد من المصالح المنيعة فظاهر ان ابن ابي عمير ومحمد بن الحسن والمثنى والمالك و
الحكمي عن الجوهري وغيره اذ ادى في الجواهر ما ذهب اليه ابن الجنيح لانه لا تعرف له معنى اذا ظاهر من كلام اهل اللغة وغيرهم انهم كون
المذنب عقيب الشهوة انتهى وبعضه من سلة ابن رباط عن الصادق عليه السلام وما المذنب يخرج من الشهوة ولا يمتنع فيه وبالجملة لا ينبغي التاخر في
المذنب موجب للوضوء ونافضا له وهل يستحب الوضوء به صريح في المعبر عدم البيان وغيرهما بالاستحسان كما عن التهمة والتذكرة والتقليد
وعنه في الجواهر الى الاحباب ولا بأس به **مصباح** المشهور بين اصحاب على الظاهر المصريح به في لفظ وغيره ان الغيلة لا ينقض الوضوء ولا
توجيهه وخالف في ذلك الاسكافي على ما حكاه فقال يكون الغيلة ناقضا اذا كانت بشهوة للجماع وانه في الحرام قال والاحتياط اذا كانت في
عمل عادة الوضوء والمعتد الاول لوجوه **الاول** الاصل الثاني عموم الاخبار الحاصلة للنواقص **الثالث** الاجماع المحكي عليه في طائفة العتبة
ونهاية الاحكام كما عن التذكرة وهو معتضد بالشهرة العظيمة **الرابع** روايات مستفيضة منها صححه ابن ابي عمير في قوله الباقر عليه السلام ليس
في الغيلة ولا من الفرج وضوء ومنها صححه الحلبي قال سالت للصادق عليه السلام عن الغيلة ينقض قال لا بأس ومنها مضمر عبد الحميد والغيلة
لا يتوضوء منها لا يقال بطر من اذكر رواه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تاخذ الرجل امرأة من شهوة او من فحشها اعادة الوضوء لا
نقول هذه الرواية لا تصلح للمعارضة لقصور سندها بشمال علي عثمان بن عيسى وابي بصير لا كل الاحتياط لابقه فانها صححه **المستند**
موافقة للشهوة العظيمة والاجماع المحكيه والاصل والعمومات ومع هذا فلم يقل احد بعموم الرواية على الظاهر وتخصيصه بالتقبل
الحاس مستلزم لتخصيص الروايات السابقة والعمومات المتقدمة فلا يكون اولى من الحل على الاستحباب وان كان محاذيا ويؤيد عليه
استعمال الامر في الاخبار والاعتناء في الاستحباب حتى ادعى جماعة ان صار من المحاذات الى جهة المساوي احتملا لاحتلال الحقيقة وقد صرح
في البيان كما عن التقليل باستحباب الوضوء والتقبل بالشهوة وعنه في الجواهر الى اصحاب **مصباح** المشهور بين اصحاب الاحباب على ان
المصريح به في لفظ وغيره ان التهمة لا تنقض الوضوء ولا توجيه مطلقا خالف في ذلك الاسكافي على ما حكى فقال بان التهمة في
حال كونها مشعلا للنظر والسمع ما اضحكه بعضه والمعتد الاول للاصل والعمومات والاجماع المحكي عليه في الخلاف والتقية طاهر التذكرة ونهاية
الاحكام والحسن كالمصالح لانه لا تنقض الوضوء ويؤيد بنو باني مروان في المنهي واما الجزان المعارضات له فلا يصح الاعتماد عليها **مصباح**
الحققة لا ينقض الوضوء ولا توجيه مطلقا وهي عن الاسكافي القول بانها ناقصة وموجبة على التحاير والجملة والاصل والعمومات والاعتناء
المحكي عليه في ظواهر الغنية والتذكرة ونهاية الاحكام وصححه علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن الرجل هل يصلح ان يسند
الدوام ثم يصلي ومعه ان ينقض الوضوء ولا يصلح حتى يطره ويؤيد الرضوي وانا خفتنا وحملت الشك في كانت بالتقليل فقليل الاستحباب
والوضوء وان لم يكن فيها ثقل فلا استحباب ولا وضوء **مصباح** لا ينقض الوضوء بوجوبه من الفرجين مطلقا كراهة في المعبر والمنهي عن السبب
والشحن والبناءهم وفي لفظ والذخيرة والمشارف والجار والرياح عن المشهور وخالف في ذلك الصديق في الفقيه كما عن الاسكافي
والجملة على المختار الاصل والعمومات والاجماع المحكي عليه في الخلاف وظاهر الغنية وكذا ونهاية الاحكام واخبار مستفيضة منها صححه معاوية
بن عماد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث بذكره في الصلوة المكوبة فقال لا بأس به ثم ومنها موثقة سماعة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يس ذكر ما وفرجه او اسفل من ذلك وهو قائم يصلي ايجد وضوءه فقال لا بأس بذلك انما هو من جسده ومنها موثقة حماد بن
الصادق عليه السلام في المرأة تكون في الصلوة فيصل انها قد خاضت قال تدخل يدها من الموضع فان دانت شيئا انصرفت امت صلوته ومنها ما

ليس عليك وضوء من المس الفرج ومنها رواية عبد الحميد بن الصادق قال سألت عن رجل يمسي فخرج امرأته قال ليس عليه شيء ويؤذيها النبوءة
والمرضى والغلمان لا يقال بها من ماذ كموثقة عمار عن الصادق قال سئل عن رجل يتوضأ ثم يمسي باطن دبره قال بعض وضوءه وإن باطن
أحلبه فعليه أن يعيد الوضوء وإن كان في الصلوة فقطع وقومنا وبعد الصلوة وإن فتح أحلبه أعاد الوضوء والصلوة لا نقول هذه الرواية
لا تصح للمعاوضة والوجوه والخروج في الوافق بشد وهذا عملها الشيخ على ما إذا صادف هناك شيئا من الجاسترو الشهيد عن الندي في رواه
في الجار القول باسمها بالوضوء بمس الفرج إلى الإحباب **مصباح** لا ينقض الوضوء الدود والحطاة وجبا القرع والدم والورق بالمال المملوكة
والورق بالمال المجبة إذا خرجت من مخزج وكذا لا ينقضه أكل عامسة النار وأكل اللحم لا بل ولحم الخنزير وشرب اللبن ومساك الكلب والكا من
وعلق الشعر المرأة وبعد ما والوعاف والحق والتخليل المخرج للدم مع كراهة الدم للطبع والحجامة والمدة والخاتمة والنصاق والحطاط وإنشاء
الشعر والكذب والغيبة والعنف والظلم والفحش ما عدم النقص يخرج الدم من كراهة الدم للطبع والحجامة والمدة والخاتمة والنصاق والحطاط وإنشاء
أحد ما رواه عن ابن عمر عن ابن عمر عن عبد الله قال في الرجل يقطر منه الدواب وهو في الصلوة قال يمضي في صلوته ولا ينقض ذلك وضوءه والثنا
ما رواه عنه قال ليس في جبا القرع والدبدبان الصغار والوضوء ما هو إلا بمنزلة العمل وأما عدم النقص يخرج الحطاة فلا صلاحيات والإجماع المحكي
عليه في الغيبة عليه في الغيبة والمدارك وسرلة حزين المستدرة وما دوى عن مولانا الصادق قال في الرجل يخرج منه جبا القرع قال ليس عليه وضوء وأما
الخبر الآخر بالوضوء فضعف السند وينبغي طرحه وأحله على ما إذا كان متلطا بالعدرة فإنه كما يدل عليه موثقة عمار عن الصادق قال سئل عن إن
يكون في صلوته فيخرج منه جبا القرع كيف كان كان خرج نطفها من العدرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوءه وإن خرج متلطا بالعدرة فعليه أن
يعيد الوضوء وأما عدم النقص يخرج الدم فلا صلاحيات والإجماع المحكي عليه في الغيبة والمدارك ورواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام
قال سألت عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل فقال ليس في هذا وضوء وإنما الوضوء من لم يترك للدين نعم الله بهما عليك والوضوء وكل ما يخرج
من بطنك ودبرك من قيح ودم وصد بد وغير ذلك فلا وضوء عليك ولا أشياء إلا أن يخرج منك بول أو غائط أو دج أو مقي أو مكي من الاستسقاء
القول بأن الدم خارج من الخرجين إذا شك في صلوته من الجاسترو يوجب الوضوء وينقضه دون ما علم خلوه عنها ويدفعه ما سبق أن كان ملكا
أن هذا الدم الخاص من حيث هو ناقل له وإن جعل المناء في وجوب الوضوء يخرج ذلك الدم والشك في الجاسترو ينهد فغير عموم ما دل على
أن البقطين لا ينقض بالبلش وما رواه عبد بن زرارة عن الصادق ع من رجل أصابه دم سائل قال يتوضأ ويعيد وإن لم يكن سائلا يتوضأ
وينهي وإن لم يكن سائلا قال يتوضأ ويعيد وإن لم يكن سائلا يتوضأ وينهي فلا يصلح للمعاوضة لما تقدم وحمله الشيخ ثارة على الاستسقاء
وأخرى على النقطة وأما عدم النقص بالوذى وهو الماء الخبيث الكدر والخارج غثيب البول وبه الوضوء وهو الماء الخارج غثيبا لا تزال فلذلك
والغثيب والإجماع المحكي عليه في الخلان والغثيب والمدارك والمنهي والجملتين وعن الانشطار والندكة وأخبار المستفضة منها صحته زيد
الشحام وزرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع أن من سأل من ذكره شيء من مذى أو ذوى فلا تغسله ولا تقطع له الصلوة ولا تنقض له
الوضوء إنما ذلك بمنزلة الخائنة كل شيء يخرج منك بعد الوضوء إنما هو بمنزلة الخاطا والجراخ ومنها رسالة ابن زباط عن أبي عبد الله
وأما الورى فهو الذي يخرج بعد البول وأما الورى فهو الذي يخرج من الأنواء ولا شق فيه وأما ما دل على كون الورى ناقضا لحمله الشيخ
على صورة عدم الاستسقاء المستلزم حاليا للمادة مع البول وبما يشعر به تعليله بأنه يخرج من دبره البول وأما عدم النقص بكل ما مسنه
التنازل الأصل والعمومات والإجماع والمحكي عليه في الخلان والغثيب والمدارك وصححه ابن بكير عمن قال سألت أبا عبد الله ع أبا جعفر ع عن
الوضوء ما عني في النار فقال ليس عليك فيه وضوء وإنما الوضوء مما يخرج ليس مما يدخل ويؤذيها عن جابر كان آخر الأمر من رسول الله ع ترك
مما مسنه النار وما عني بن عباس ع النبي ع الوضوء مما يخرج لا مما يدخل وفي المنتهى نسبة لك إلى عامة الفقهاء والأئمة من الصحابة ومكي عن
جماعة عن العامة عن القول بالنقص بحكماء عبره النار وأما عدم النقص بكل لحم الأبل ولحم الخنزير وشرب اللبن فلا صلاحيات والعمومات وصححه سليمان
بن خالد قال سألت أبا عبد الله ع هل يتوضأ من الطعام أو شرب اللبن الساخن البقر والأبل والغنم وأبولها ولحومها فقال لا يتوضأ منه
ويؤذيها ولا يهرج محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله ع عن الثيا الأبل والغنم والبقر وأبولها ولحومها فقال لا يتوضأ منه وعن بعض العامة الخالقة
فيما ذكرناه وأما عدم النقص من الكلب والكا من الأصل والعمومات وصححه محمد بن مسلم عن أحمد ع قال سألت عن رجل ضاع جوفه ميتا قال لا يغسل

به ولا يوضأ واما دل على ان مصافحه الخوصي ومن الكلب يوجب الوضوء فمطروح او ماول بالحمل على غسل الجسد كما ذكره الشيخ واما عدم
 مجلق الشعر وسفوفه وتقليم الاظفار فلا صل ولا يمتصها والاجماع المحكي في الغنية على كونها جميعا نقضا والحكي في المدارك على عدم كونها اول و
 الرابع فافضين وصحة زيارته قال قلن في جعفر بن الرجل يقلم اظفاره ويحشرها به ويأخذ من شعر بطنه ورأسه هل ينقض ذلك وضوئه فقال
 بازاره كل هذا سنة وليس شيء من السنة ينقض الوضوء وان ذلك ليس به تطهير ولا يوجبها ولا يوجبها ولا يوجبها قال سالت ابا عبد الله ع عن ان
 يكون على ظهره يأخذ من اظفاره او شعره ابعيد الوضوء فقال لكن لا ولكن يمسح رأسه واطفاره ويحشرها به بالماء قلت فانهم يزعمون ان هذا الوضوء
 فقال ان خاصصه فلا تخافهم وقولوا هكذا السنة قال الشيخ والعلامة والشهيد الامر بالمسح محمول على الاستحباب لو اية سعيد الاعرج ع
 ابي عبد الله ع قلت احد من اظفاري ومن شاذبي واحلق رأسي فاغسل قال لا ليس عليك غسل قلت اذا توضأ قال لا ليس عليك وضوء
 قلت فامسح على اظفاري الماء فقال لا هو طهور وليس عليك مسح ومكن من مجاهد والحاد والحكم الحكم بالنقض فقص الشاذب وتقليم الاظفار
 وتنفض الابط واما عدم النقض بالحشا فلا صل والعموم والاجماع المحكي عليه في ما رواه الحسين بن ابي العلاء قال سالت ابا عبد الله ع
 من اجل رجل يحنث فخرج منه شيء ابعيد الوضوء قال لا واما عدم النقض بعمل البقرة والبرغوث والقمل والذباب فلا صل والعموم كما حسنه
 الحلبي عن ابي عبد الله ع في الرجل يغسل البقرة والبرغوث والذباب في الصلوة ابتقض صلاته ووضوئه قال لا واما عدم النقض بالقرق
 فلا صل والعموم والاجماع العلماء كافة المحكي في المنتهى ويرويه رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال قلت له اجد الحج
 في بطني اظفاري قد خرجت فقال ليس عليك وضوء حتى تسمع ومجد الحج واما ماول على النقض بها فلا يصلح للمعاودة لما تقدم واما عدم
 التقطع بالردة التي هي عبادة عما يخرج به عن الاسلام واما نطقا او لعنقا او وشكا كما في المنتهى فلا صل والعموم كما تقدم يعلم النقض بها
 في المنتهى والمعتبر بالذكر والدروس وعن احمد لقول بالنقض به لا دل على خطيئته العمل بالاشراك وقول ابن ابي عمير الحديث حدثنا
 اللسان ومنعنا الوجهين فظاهر واما عدم النقض بلبس شعر المرأة وجسد هائل صل والعموم والاجماع المحكي عليه في قوله وفوقه ماول على عدم
 النقض بمس فرجها وموثة ابن مريم قال قلت لابي جعفر ع ما يقول في الرجل يتوضأ ثم يدع عوجا ربه فيأخذ بيد حتى ينتهي الى المسجد فان
 من عندنا يزعمون انها الملاسة فقال لا والله ما يدلك ناشور بما فعلته وما يعني عبد الا قسم النساء الا المواقع ودون الفرج وقريب
 منها رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع ومنهما يظهر ان كونه لا في قوله نعم ولا مستمأه على كون المسح نقضا وبوك عدم ذلك ثم ادعى
 الخلاف وكثير العرفان ولحق الحق الاجماع على ان المراد بالملاسة في الاثر الشربة للجماع وهو المفهوم عرفا من سوتها كما صرح به الشهيد
 عن رسول عليه رواية الحلبي عن مولانا الصادق ع والمرسل المروي في جميع البان عن مولانا امير المؤمنين ع واما عدم النقض بالرعاف والقي
 والعموم والاجماع المحكي عليه في الغنية والمنتهى وعينها عن نفاية الاحكام والفتاوى وافبار مستفصدة منها مجمع ابيهم بن ابي جعفر قال سالت
 عن القي والرعاف والمدة ابتقض الوضوء ام لا قال لا تنقض شيئا ومنها الحسن عن الصادق ع في هل ينقض الوضوء قال لا ومنها حسنه
 الحسن بن علي الوشاء قال سمعت ابا عبد الله الحسن ع يقول كان ابو عبد الله ع يقول في الرجل يدخل يده في انفه فيصيب خمس ما به
 الدم قال لا يبعيد الوضوء ومنها رواية ابي بصير المتقدّم ومنها مضمرة اذا دغف الرجل وهو على وضوء فليغسل انفه فان ذلك
 يخرجه ولا يبعيد وضوئه ومنها رواية اخرى عن ابي عبد الله ع قال ليس في القي وضوء ومنها رواية روج بن عبد الرحيم الموثقة على الظاهر
 قال سالت ابا عبد الله ع عن القي قال ليس فيه وضوء وان تغتسل بها راية ابن هلك قال سالت ابا عبد الله ع ابتقض الرعاف والقي
 القي وتنفض الابط الوضوء فقال وما تغسله تنضج بهما قول المخبر بن سعيد لعن الله المخبر ويحذرك من الرعاف والقيان تغسله ولا
 تجعل الوضوء ومنها رواية جابر عن الصادق ع قال سمعت يقول دون ما زدت على ما سمع من الدم واصلي لا يغسل بعارض ما ذكرنا واخر
 منها موثقة ابي عبيد عن مولانا الصادق عليه السلام الرعاف والقي والخطيل يسيل الدم اذا استكثرت شيئا ينقض الوضوء وان لم يستكثر
 شيئا لم ينقض الوضوء ومنها مضمرة سماعة قال سالت عما ينقض الوضوء قال الحديث تسمع صوته وتجدد وجهه والقرق في البطن الا شئ
 نصبر عليه والضلك في الصلوة والقي فيها المروي عن مولانا امير المؤمنين ع من رغب وهو في الصلوة فلا يضره ولا يضره ولا يضره هذا
 الاخبار لا تصلح لمعارضة ما تقدم فلا يصح الامداد عليها ويمكن حملها على الاستحباب وتخرج باستحباب الوضوء الرعاف والقي والخطيل في المعتصم

والمغايير وفيه في الجار الى الاصحاب وروى في الصحيح وغيره ان مولا ناسرا لموسى بن جعفر ومولا ناسرا لموسى بن جعفر ومولا ناسرا لموسى بن جعفر
 فلاصل والتموتما وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم
 الحدة فلاصل والتموتما وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم
 المقدمة في بحث المذموم وفي المدارك دعوى الاجماع على عدم النقض بالاول واما عدم النقض بانشاء الشعر والكذب والغنية والعنف والظلم
 والخس فلاصل والتموتما وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم وروى في بصير المتقدم
 عن انشاء الشعر هل ينقض قال لا يقال تعارضا ذكر خبرين احدهما موثقة سماعه المضمرة قال سألته عن بسبب الشعر هل ينقض الوضوء
 او ظلم الرجل صاحبه والكذب فقال نعم الا ان يكون شعرا يصدق فيه او يكون بسبب من الالباب الثلاثة والاربعه واما ان يكسر من الشعر الباطل
 فهو ينقض الوضوء والاخر حديث المناهي النبي صلى الله عليه واله وسلم في قوله وفيه من غتاب امر مسلم باطل صومه ونقض وضوئه ولا نقول هذا
 الخبر ان لا يمكن الاعتماد عليها جدا والوجه فيه واضح ويمكن حملها على الاستحباب وقد صرح في المفاتيح باستحباب الوضوء بانشاء الشعر الباطل
 زيادة على اربعة اثبات وبالكذب والغنية والظلم وفي الجار غير الاستحباب بالاول الى الاصحاب **القول في امكان النخل مصباح** يجب على
 التحمل ان يجلس بحيث لا يرى عورته من غير نظره اليها مادل على وجوب ستر العورة عن الناظر المحترم من الاجماع المحكية في اكثر عباد
 الاصحاب وقوله نعم قل المؤمنين بغير نقضوا من ابدانهم ويحفظوا فروجهم الا به وصحح النبوي حفظ عورتك الا من زويتك وامامك
 بينك والمؤمن من وعاءه الاسلام وروينا عن اهل البيت ع انهم امروا بستر العورة وغير ذلك من الاخبار المستفيدة وبغنى الثبوت
الاول لا يجب ستر العورة في الخلوة اذ لم يكن هناك ناظر فدل صرح به المحقق الثاني والشاهد ومكانه في التفتيح عن المشهور ومكي
 عن الاسكافي القول بوجوب سترها في الخلوة وهو مقتضى إطلاق ما في الشرايع والتابع والمنتهى والخبر والارشاد والمعنى والافيه
 ويجب على التحمل ستر عورته وبطلانها في الذكرى انه قول جماعة فانه قال يجب لستر في غير الصلوات والطواف عن الناظر اجماعا ثم قال اما في الخلوة
 فلا يجب لنفسه لاصل ولا ناظر فلا يتناولها اللعن وقوله لا تكشف ثيابك ولا ينظر اليك في حيا ولا يمتدح على اياك فلا تتركها
 ناظرين والله احق ان يستحي منه فلنا استرهننا بيني وبينك على ان لا تتركها من العورة انتهى بنا على المختار وجود احدها قول العلامة في التذكرة
 على ما حكى ولا يجب في غير الصلوة في الخلوة اجماعا انتهى وهو معتضد بالشبهة المحكية بل الحقيقة والافاء العبارات المتقدمة اليها الاشارة
 محمول على صورة وجود الناظر كما اشار اليه الشهيد الثاني في المقاصد العلية شرح الالفة فقال وانما اطلاق الوجوب كالا الى ما هو الشايع
 الظاهر فانها لاصل لا يتركها غير اطلاق مادل على وجوب لستر المرقى عن دعائم الاسلام ونهاى اهل البيت ع للمؤمن ان يكشف
 عورته وان كان بحيث لا يراه احدنا نقول ذلك لا يصلح للمعارضه اطلاقا فلما ذكره في المقاصد العلية المتقدم اليها الاشارة واما
 المروى عن دعائم الاسلام فلضعف سندها والتمسك لزوم الجمع بالشرح وهو منفي شرعا ورابعها عدم اشتغال وجوب الستر وخامسها في
 مادل على عدم وجوب لستر عن الناظر غير المحترم **الثاني** صرح في جامع المقاصد والمقاصد العلية وغيرهما بعدم وجوب لستر عن الناظر
 والمال الذي يباح وطبها ويشقار منها من نهاية الاحكام الوجوب وان فيها يجب على المخطئ ستر عورته عن امين الناس وتجب منه في
 الفتنة والتمويه والذكور وهو بعيد وثبت كلامهم على الناظر المحترم قويا **الثالث** صرح في المقاصد العلية والروض بعد
 وجوب لستر عن المعتصم **الرابع** صرح في الروض بان لا يجب على المرأة الستر عن منها **الخامس** صرح في جامع المقاصد وغيره بان لا يجب
 الستر عن الحيوان والحفل **السادس** اذا احتل وجود الناظر المحترم ولم يعلم به فهل يجب لستر الى محل العرض وفي المشارق استظهر الحاف
 الخ بما لا يظن العلم به السابع اذا علم بوجود الناظر المحترم فهل يجب لستر مطلقا او يختص بصورة العلم بكون نظره عن ثمنه وبجاني
مباح اختلف الاصحاب في العورة التي يجب سترها على احوال **الاول** انها القضيبة الاثنان ومنع الغائط وهو الذي
 والغنية والسرور والمعتد والممنوع والارشاد والقواعد والذكرى والدروس والامعة والالفة والبيان والشفيع وجامع المقاصد
 والحجفة والحرور والروض والملازمة والذخيرة وشرح المفاتيح لجدي ورواها وعن الاسكافي والشيخين والمفتي
 انبأهم وبالحجة هو فتح المشهور وكافي المنتهى والذكرى والشفيع وجامع المقاصد والروض وكذا والذخيرة والرباض وغيرها

الثاني انهما من السرقة الى الركبة وهو النفاض على ما حكاه في المختلف والذكرى وقد عراه في جامع المقاصد الى الجلي وعرف الى النفاض كما
 القول بانها ما بين السرقة والركبة وهذا خروج السرقة والركبة عن العود وكذا الاول فان مقتضاه الدخول لكن على القول بدخول جلي
 الا بشد والانتها في الحد وان قبل مجزئتهما عنه فلا فرق بينهما **الثالث** انهما من السرقة الى نصف الساق وقد حكاه في الذكرى والبيان عن
 الجلي والذي يظهر من الحاشية موافق للنفاض فانه قال قال ابن البراج السرقة الى الركبتين وفيه قال ان الصالح قال لا يمكن الا بشد الى نصف
 الساق ليعبر سترها في حال الركوع والحد ومثله ما في الكشف والدروس وعجب الجلي ستر ما بين السرقة والركبة والمعتدلا الاول لوجوه
 دعوى الاجماع عليه في السرقة والحدان والعينة وهي معتقدة بالشهرة العظيمة وبدعوى شد والقبولين الاخيرين في الذكرى
 والروض والخبر وهي دعوى الاجماع على ان الركبة ليست من العود كما عن النذكرة والمعتبر في الخبر دعواه ان السرقة ليست منها
 خبرا في مجي الواسطي عن بعض صحابه عن ابي الكاظم ع قال العود هو ما لا يقبل والديور مشورا الى ابن فاستر القضيبة او ^{ليضيق}
 فقد سترت العود ومنها الخيزران عن مولا الصادق ع ثم الخيزران ليس من العود ومنها ما رواه الصدوق عن الوافي وفيه ان ابا جعفر ع كان يبيع
 الحمام فيبدا فيطلق عاقبه وما بينهما ثم يلقاها على طرف احبله وبدعوى فليطه ما تريد ثم تغلق بوم ان الام ان الذي تتركها وانه فلم
 رايته فقال كلان القوة ستره ومنها المروي عن الصادق ع الركبة ليست من العود لا يقال هذه الاخبار ضعيفة السند فلا يبيع الخويل ^{عليها}
 لا نأقول الشهرة العظيمة حصرته ببيع الثوب بل علمه ولا يقال اكثر هذه الاخبار يقتصر على فائدة تمام المدعى كما لا يخفى لا نأقول لا بأس
 بذلك بعد ثبوت عدم القول بالفصل كما ادعى ولا يقال الاخبار المذكورة معارضة باخبار اخر منها النبوي ان سفل السرقة وفوق الركبة من
 العود ومنها الاخر الخدمية ومنها الاخر بكشف الخذة ولا ينظر الخذة ولا يمت ومنهما مروي عن الفضال عن مولا نا امير المؤمنين ع
 ليس للرجل ان يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم ومنها خبر يشرى البقال ان ابا جعفر ع دخل الحمام فارتدوا فغطى كعبه وستره ثم
 امر صاحب الحمام فغط ما كان خارجا من الاناء ثم قال اخرج حق ثم طلى هو ما تحته ثم قال هكذا فعل وضها المروي عن قريبا السند عن مولا نا
 الباقر ع ان اخرج الرجل امته فلا ينظر الى عورتها والعود ما بين السرقة والركبة لا نأقول هذه الاخبار لا تفعل بالمطابقة حد الضميمة ^{سند}
 وقصودها وكذا لا وقد ثبت وجهه في نهاية الملام ولا يقال يعارض ما ذكره من صحيح ما بين الاثر في نهايته بان العود في الرجل ما بين السرقة و
 الركبة لا نأقول ذلك لا يصح للمعارض جلا ومع هذا فهو معارض بظهور عبارة المصباح المنير والفاوس والصلاح وجمع الخبرين فيها
 ذكرنا **الثالث** ان القدر المتفق على وجوب ستره هو القضيبة والاندبائ والدبر والاصل براءة الذمة عن وجوب ستر ما زاد كذا
 في التمهيد وجمع الفائد والفخمة والمدالك والمفاتيح فتم ان لفظ العود حقيقة في الثلثة المتقدمة بل اشكال ولا دليل على كونه
 حقيقة في غيرها اتم والاصل يقتضي ان يكون مجازا لما تقر في الاصول من ان المجاز اولى من الاشتراك وشار الى هذا في المعبر والذكر
 وفيه نظر واعلم انه يظهر من الخبر بالتردد في كون القضيبة عورة وهو ضعيف جدا **مصباح** اختلف في الخطاب في حرمة استقبال القبلة و
 اسند ابا رعا على المتخلى على احوال **الاول** انه يحرم مطلقا وهو السيد والشيخ والجلي وابن زهره والفاضلين والشهيد بن الحنفية والثاني
 والشيخ البهائي ووالده وصديقه والدي مطلقا الغل والسيد الاسفارة وحكي عن النفاض **الثاني** انه لا يحرم مطلقا بل يحرم وهو
 لجامعة من المشايخ كالقدس الاندلسي وطائفي المعلم والمدارك والمحقق الخواصاني والحديث الكاشاني وحكي عن المعتمد والاسكافي
 انه يحرم في الصحارى خاصة وهو يحكي عن المعتمد والجلي طائفة الاول لو يجب من احدهما دعوى الاجماع عليه في الخلاف والعينة
 وهي المعتقدة بالشهرة المنقولة في كلام جماعة وفي السبل ان ظاهر المذهب والثاني قول النبي ع وحدها المناهي المروية في
 اذا دخلتم في الغائط فتجنبوا عن القبلة وقوله ع في عمدة الرمايات وقول الحسن بن علي عليه السلام في المرفوع وقول الكاظم ع في
 المرسى المروي وفي الاحتجاج لا يتقبل القبلة ولا تشد بها ونحوه ما في مرفوعة علي بن ابراهيم المروي من دعاء الاسلام عنهم ع
 لا يقال الاخبار المذكورة ضعيفة السند فلا يجوز الاعتماد عليها الا نأقول الضعيف يجوز بالشهرة بكون حجة لا يقال جملة من الاخبار
 المذكورة فاصح كذا لظهور سياقتها في ارادة الكراهة من النهي لا شائطا لها على النواهي التي هي للكراهة قطعاً وبؤيده ما رواه ع
 من سبوع استعمال النهي في اخبار الامامة في الكراهة بحسب ما روي في الجوازات الواقعة لا نأقول ذلك باطل وكذا السباق على الكراهة من غير

وما ادعاه الجماعة ليس بمعتدل عليه وبقي تلك الاخبار ومعارضة بقول النبي ﷺ وولده الرضاء في خبر عمر بن جميع وحسنه محمد بن اسمعيل بل
يعتبر من الخلاء القليلة ثم ذكرنا نحن فاجلنا للقبلة وتقطيعها لم يعمد حتى يغفر له لظهور هذا السياق في الاحتجاب لانا نقول ما ذكر
لا يصلح للمعارضة لقصور ذلك لا جوازا ولا يجوز له ان يستقبل ولا يستند بروا العلة في ذلك ان القبلة اعظم اية الله في ارضه واجل حرمته ولا يستقبل
ويؤيده الخبر اذا اراد البول والغائط فلا يجوز له ان يستقبل ولا يستند بروا العلة في ذلك ان القبلة اعظم اية الله في ارضه واجل حرمته ولا يستقبل
بالعورين لمعتد اية الله وحرم الله وبنت الله ولا يقال بخلاف ذلك الاخبار والخبر الدال على وجود كنف مستقبل القبلة في منزل الرضاء
لانا منع ذلك لقصور ذلك لا الخبر على الجواز هذا في الجواز يظهر من اخبار العامة ان الاخبار الموهمة للجواز مجملة على التقية وينبغي التنبه
لاورد **الاول** اعلم انه يستفاد من اطلاق النصوص واكثر الغناوى ثبوت التحريم مطلقا ويستفاد من النهاية والسرار عدمه اذا كان الموضع
مبينا عليه ولم يكن الاخراف عنه وحكاة في المعبر عن ط قال وكانه يريد عدم تمكن من غيره **الثاني** اعلم ان السور في التفتيح وابن فهد
المحرر الشهيد في ظاهره لا يفتي فيهموا الى الحرم هو الاستقبال والاستند بادبا الفرج خاصة وبما اشعر به الخبر المروي في الجواز عن نواد
الرواد عن موسى بن اسمعيل من ابيه عن محمد بن موسى بن جعفر عن ابيه قال لبي رسول الله ﷺ ان يقول الرجل وفرجه باد الى القبلة
وهو لا يجوز الا اعتمادا عليه اما لقصور ذلك لا ضعف سند او لظاهرة النصوص المتقدمة وعجابه اكثر الغالبين بالحرمه الظاهر بين
وجرمه الاستقبال والاستند بارا بالبدن وقد صرح في جامع المغلص والمدايك وغيرهما بوجوب الجماعة التي يقدم اليها الاشارة
وادي الاول صراحة النصوص في خلاف هذا على هذا الاستقبال واستند بروا الفرج خاصة فهل يحرم هذا شك **الثالث** اعلم انه لا يلحق
حال الاستبراء بحال الفعل للاصل والاحوط لاحاقه لوطا في استحي بن عمار عن الصادق قال قلت له الرجل يريد يستحي كيف يقعد
قال لا يقعد للغائط ويؤيدها بعض الاخبار المتقدمة بكونه استقبالا للرجح بالبول كما في المقنعة والسرار والغنية
والنافع والشرع والمنتهى والقواعد الارشاد والذكرى والدروس ومقتضى الروض والمعتد والمفاتيح وغيرهما هي عن
الاكثر والجملة في ذلك امرنا أحدهما الاجماع المحكي عليه في الغيبة والثالث الخبر المروي عن مولا نا امير المؤمنين ع اذا بال احدكم
فلا يلحق ببوله ولا يستقبل ببوله الرجح لعلي بن ابي طالب ان ينج ثرد البول فيصيب الثوب ولم يعلم ذلك ولم يحرمه الغسل والعلة
الثانية ان مع الرجح مكانا لا يستقبل بالعودة واعلم ان صريح في الذكرى والدروس والروضة والروض والمفاتيح وغيرها بكونه استقبالا
للرجح بالبول بغيره وبما في نهاية الامكام بصورة المخوف الرد اليه ثم اعلم انه يستفاد من بعض العبارات كراهة استقبالا للرجح واستند
بالغائط ايته ويدل عليه صحيح ابن ابي عمير عن عبد الحميد بن ابي العلاء او غيره قال سئل الحسن بن علي ع ما هذا الخياط قال لا تستقبل
القبلة ولا تستند برها ولا تستقبل الرجح ولا تستند برها **مصابيح** اعلم ان المستفاد من عبارة المقيد من المقنعة حرمه استقبالا في
الشمس والقمر بنفس خرج البول من ما يبول فانه قال لا يجوز لاحد ان يستقبل بفرجه من صبي الشمس والقمر في بول وغائط وهو في
النجس في النهاية وعن سائر النسخ عن استقبالات النبيين بالفرج عند البول وقال قيل انه لا تستند بالشمس والقمر في بول ولا غا
ولا يستند برها انتهى والمشهور على جواز ذلك وعدم حرمته وهو المعتدل للاصل والاجماع المحكي عليه في الغيبة وهو معتضد ببعض
بعض الاخبار والشهر العظيمة التي لا يبعد مع ما دعوى شد ذلك الخالف على انه يمكن ثبوت عبادته على ما عليه الاكثر ويؤيده ان مخالفا
لم ينفوا خلافة في هذا الباب لا يقال بعارضها ذكر جملة من الاخبار والطاهرة في الحرمة منها الحسن بن علي بن فضال الكاهلي عن الصادق عليه
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا يبولن احدكم وفرجه بالفرج يستقبل به ومنها رواية السكوني عنه عن ابيه ع انه عليه السلام
قال اني رسول الله ﷺ ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول ومنها حديث المناهي وغيره رسول الله صلى الله عليه واله
ان يبول وفرجه بوجه الشمس والقمر لا يبول في كماله يستقبل الشمس والقمر منها المروي عن علي بن محمد بن علي بن ابراهيم
هاشم ولا تستقبل الشمس والقمر لانهما اثنان من اية الله ليس في السماء اعظم الى ان قال وعلة اخرى ان فيه انوارا كيانا لا يجوز ان
ان يستقبل ببول ولا بد لانا نقول هذه الاخبار لا تصلح للمعارضة كالا يخفى على المتدبر دمجها على كراهة غير بعيد وقد صار اليها اكثر الاصحاب
وينبغي التنبه لاورد **الاول** اعلم انه صرح في المنتهى وعند الخبر وغيرهما بان الحكم بكراهة استقبالات النجس بالبول بل يشمل الغائط وهو

خلافاً للحكي عن الافتصاد والحل والمصباح وتخضع وابن السعيد ولا بأس بالاول لا طلاق في بعض الاخبار المتقدمة الموبد بما استدلل به
 بعض على الحاق الغالب بالبول من الاولوية **الثاني** صرح في المداك بعد كراهته الاستدبار وهو حكي عن نهاية الاحكام وادعى عليه الاجماع
 نحر الاسلام ويؤيد الاصل في الذكوى والورع حمل كراهته لما واه في الاحترام **الثالث** اعلم انه صرح في المنهى والورع والمداك
 وعنه ابارئنا كراهته بما نل من عليم وكف وعندها وهو حكي عن نهاية الاحكام وعلل بانه لو استثنى عن القبلة بالانحراف جاز في بعضها
 اولى ونزل في الكشف اطلاق الحكم بالكراهة نصاً وفوق على غير محل العرض **الرابع** اعلم انه ذهب في الهداية الى حرمة استقبال اهللال
 واستدبار في البول والغائط لولا به ضعيفة لا يصلح لاعتماد عليها في مقابلة الاصل والشهرة العظيمة على الظاهر **مصباح** صرح في الشرايع
 في النافع والارشاد والقواعد والتحريم والذكوى والدوس وعندها كراهة البول في الارض الصلبة وغراه في الجاه الى الاصحاب وفي الغنية
 والسران النسيج باستحياب تركه وفي الاول دعوى الاجماع عليه **مصباح** يكره البول قائماً كما في التحريم والقواعد والذكوى والدوس والمغرة
 وغيرها الصحيح محمد بن مسلم من مولا نالباق عليه السلام من قال قائماً فاصابه شيء من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله نعم ويعصدها خيلان
 احدهما المرسل عن الصادق قال قلت له يقول الرجل وهو قائم قال نعم ولكنه يتجوف عليها ان يلبس به الشيطان في محله والثاني الخبر المروي
 في ثمة قال النبي صلى الله عليه وسلم البول قائماً من غير علة من الخفاء ولينقاد من الحكمي عن الهداية حرمة ذلك وهو ضعيف للاصل وظهور اخبار المذكي في
 مرجوحه البول قائماً مطاً وخالف في ذلك العلالة وعنه فذهب الاول الى اختصاص ذلك بما اذا خاف الرد فانه قال في النهاية الاحكام والا
 ان علة هي التوقي من البول فلو كان في حال لا يفتقر الى الاحتراز منه كالحام ذاك كراهته وذهب الثاني الى اختصاصه بغير حاله الاطلاق لا
 القاصد فتم سئل في مرسل بن ابي حمزة عن الرجل يطلى فيبول وهو قائم فقال لا بأس والخوف العنق عند الجلوس كما في الخبر وكلا القولين
 نظر وهل يلحق الغالب بالبول فيما شكك ولكن بأس بالتعميم لولا له الخبر على ان النبي صلى الله عليه وسلم كره البول مطاً من الشئ
 المرتفع كالسطح نرميه في الهواء كما في المنهى والقواعد والتحريم والذكوى والدوس والمغرة وغيرها وفي السران استحب تركه وبطل على
 على كراهة ذلك النبويان ففي احدهما اذا بال احدكم فلا يطحن ببوله وفي الاخر وهو لمع بكراهة للجل وبني الرجل ان يطحن ببوله من السطح
 الى الهواء فان فعل ذلك فاصابه شيء فلا يلو من انفسه فان للماء اهلاً والهواء اهلاً وقد جمع بعض بين ما دل على ان النبي صلى الله عليه وسلم والرضا
 كانا بعدا الى مكان مرتفع وهذا من الخبرين محل الاول فلا ارتفاع البير الذي يمنع من وصول البول اليه والثاني على الارتفاع الكبري وقد
 علل المحقق الثاني كما عن العلالة في ثمة الحكم المذكور بخوف الرد وهو مبني على ان المراد بالسطح بالبول فوق قال في ق وهو متاسل في ذكره
 اهل اللغة لكنه خالف لظاهر الروايات وقال فيها بفتح هذا البول في البلاليع العبيقة ممكنة كحكمه لا مما بعد القول الثاني لعدم
 انظر عرفاً بدخوله في السطح من الشئ المرتفع **مصباح** يكره البول في الحجر كما في الشرايع والنافع والقواعد والمنهى والتحريم والارشاد
 والذكوى والدوس واللمعة وعندها قال في الكشف قطع بما اكثر الاصحاب وفي السران استحب تركه وكذا في الغنية وادعى عليه الاجماع
 وبطل على كراهة ذلك النبي عنه في المروي في المنهى من طرف الغائرة فلو لا انه لا يؤمن خروج حيوان يلسعه كما قيل ان انبط شرا حلس ل
 فاذا جيت حنبت فلدغته وقيل لانه مسكن الحي فيحصل منه اذى بذلك وقيل سبب موت سعد بن عباد ذلك ومن الهداية لا يجوز البول
 فيها وهو ضعيف اذا دل المعصية **مصباح** اختلفا لاصحاب في البول في الماء الواكد على ان قال **الاول** انه يجوز وفي السران والشرايع والنافع
 والارشاد والقواعد والمنهى والتحريم والدوس واللمعة والورع وجمع المقاصد وجميع الغائدة وغيرها وحكي عن الشئ **الثاني**
 انه يحرم وهو حكي عن الصدوقين وعندهما من المعين **الثالث** ما صا والبر بن زهرة فانه قال في الغنية والنجية لا يحدث في الماء الجاردي ولا
 اكثر الزاكد واما القليل ومياه الايام فلا يجوز ان يحدث فيها ثم قال كل ذلك يدل على اجماع المشايخ والانهى والمعتمد هو الاول للاصل
 المرسل من الصادق قال قلت له يقول الرجل في الماء قال نعم ولكن يتجوف الى الشيطان وهو ان كان متعباً الا انه محسوس بالشهرة العظيمة
 وبها يصح دعوى وهما ما دعاه ابن زهرة من الاجماع مع ان كانا التزليل كل امر على الايجاب الف المعتمد لا يقال بعارض ما ذكرنا اخبار المشايخ في
 الذلة على الحرمة منها الصحيح محمد بن مسلم ولا قيل في الماء فيقع الى ان قال فانا الشيطان اسع ما يكون الى العبد اذا كان على بعض هذه الاحوال
 ومنها صحة الجلبه عن الصادق ولا قيل في ماء يقع فانه من فعل ذلك فاصابه شيء فلا يلو من انفسه ومنها المروي عن جامع ابن نبط عن

به عن الباقية ولا يبل في الماء ومنها حديث المناهي ومنه يهيئ ان يقول احد في الماء الواكد فانه يكون منه ذهاب العقل لانا نقول هذه الاخبار
 لا تقبل للمعارضه جدا ما اكثرها ظاهرة العامة على الكراهة كما لا يخفى ويؤيد هاجله من الاخبار احدها خبر اسمعيل بن موسى عن النبي ^ص وفيه بول
 في الماء القائم من الجفاء وثابها النبي المروي عن دعائم الاسلام وفيه البعد في الماء القائم من الجفاء وثالثها المرسل في البول في الواكد بول
 النبي ^ص وان من الجفاء قال بعض المحققين الجفاء البعد عن الاواب فاذن لا يبعد المصير الى كراهة ذلك كما صرح به الكتب المتقدمه
 الفائده بجوازه وقد صرح في المنه والدروس وجامع الفوائد والروض ومجمع الفائده والمدارله وغيرهما ثانيا كذا كراهة كمن سلا ونجاء
 الامكام والجامع والبيان والعلية وينبغي التنبه لامور **الاول** اعلم انه صرح في الذكرى والروض كما في نهاية الاحكام بان كراهة البول
 في الواكد في الليل شدد من كراهة البول فيه في النهار وعلى بان الماء في الليل للحن فلا يزال فيه حذرا من اصابته انه من جهتهم اعلم انه
 صرح في الكتب المتقدمه بكراهة البول في الواكد بكراهة في الجاري ومكن من المشهور وبديل عليه ورواها محمد بن مسلم وعمر بن الخطاب
 في الاول قال قال امير المؤمنين ^ع لا يبول في ماء جار وان فعل ذلك فاصابه شئ لا يلوم من انفسه فان الماء اهلا وفي الثانية قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام انه منى ان يبول الرجل في الماء الجاريا الارض منه ذرة وقال ان الماء اهلا وحكي عن الصادق ^ع يبول في البول بعد كراهة ذلك لان
 وصف ما دل على الكراهة ذلك ومفهوم الفيد في صحته محمد بن مسلم المتقدمه وصحة الفضيل وموثقة ابن بكير ورواية عن عيسى عن الصادق
 عليه السلام في الاول لا يبول الجار في الماء الجار وكذا ان يبول في الماء الواكد وفي الاخيرين لا يبول في البول في الماء الجار
 وفي جميع ذلك نظرية الاصل لا عبرة به لفهم الدليل على خلافه وهو خبرنا المتقدمان ولا يقدح ضعف سندهما لانجاءه بالشبهة ولا يمتنع
 مع مفهوم الفيد ولا يبعد من رواية الفضيل وابن بكير وعنه كذا كراهة البول في المشط من ظهر منقاد لالة مع امكان منع دلالتها على عدم
 كراهة ذلك لان نفي لباس فيها لا يدل عليه لان لباس في اللغة العذاب فيه يدل على نفي العذاب ومن المعلوم انه يجمع مع الكراهة ولم يثبت
 مبرورته في العرف حقيقة في مطلقا المرجوحه حتى يلزم من نفيه في الكراهة سلما ولكن لم يثبت لزوم تقديم العرف على هذا وقد صرح كثير من
 اصحاب بان نفي لباس لا ينافي الكراهة واما المغالبة في صحة الفضيل ولعلها مبنية على ثنائف مراتبا لكراهة وفيه نظر لا يقال دعوى جنس
 سند الخبر بن الذين بهما دفع له القول بعدم الكراهة انما نحن نكاد انما لن على القول بالكراهة وهو موطظ لظهورهما في الجرم الذي لم يقل
 به احد على الظاهر فيجب على جما فبقى ازالة القول بعدم الكراهة سليمة عن المعارضة لانا نقول دعوى بطلان التالى منوعة فان الظاهر من سق
 الخبرين الكراهة لا الحرمة فيصير ما ادعينا من جنس سندهما بالشهر فتم وكيف كان فالاولى الاجتناب من ذلك والحكم بكراهة وعليه فلا
 فرق في الجار وبين المعد في سبوت هذا الاحد الخاسر واكتنا فاكما يوجد في الشام وغيره من البلدان الكثيرة المياه وفيه كاصح به في
 ومجمع الفائدة ومخالف فيه الحق الثاني واستظهر عدم الكراهة في القسم الاول ولعله للاصل والضرورة عدم تبادره من إطلاق دليل
الثاني اعلم ان مقتضى عبارة جلته من اصحاب بل حكي عن اكثر اشراف الغايط مع البول فيما ذكر واستدل عليه بالاولية وضعفه جماعة
 وقبل دما يمكن التمسك فيه بالعليل الوارد في خبر مسمع وحكي عن المفيد وسلا والقول بجرم النقوط الجار والواكد وهو
 لا يقال قد ورد خبر متضمن للنهي عن النقوط في الواكد لانا نقول هو ضعيفا سند فلا يصح الاعتماد عليه **مصباح** ذهب المحقق
 والعلامة والشهيدان المحقق الثاني في فائدة من اخرتهم الى جواز النخل في الشوارع والمشارع كشطوط الانهار ودروس الابار وفي في
 النزاع ومواضع اللعن ومقتضى الاشجار المثرة لكن مع الكراهة وحكي هذا القول عن الشيخ في جملة وبسوطه ومعيناه واقتضاه
 وعن ابن حجر وسعيد والبراج والي الجيد وبالجملة معظم اصحابنا عليه وسبغاد من المفتح والهداية والمفتحة والنهاية بحرية النخل في شطوط
 الانهار ومقتضى الاشجار المثرة ومقتضى الهداية مثل المواضع اللعن مع شطوط الانهار في ذلك من الهداية والنهاية اشراف في
 النزاع مقتضا فيه ومن المفتح والمفتحة اشراف الطرف لنافذ معناه في المعتقد القول الاول لوجه **الاول** اصله الاباحة **الثاني** ان
 الحرمة لو كانت ثابتة لا شتمت بل وتوانت لعموم الباي بالتحلي في المواضع المذكورة ومبطل الحاجة الى معرفة حكمه والثاني بطرد
الثالث ان الحرمة مستلزمة للبرج والضيق فان الغباء لا يتمكنون غالباً من تحصيل غير المواضع المذكورة وهما منجان شربا بل وعقلا
 دعوى ابن زهرة الاجماع على الاحتياط في شطوط الانهار ومناطق التمار وجوار الطرف في كل موضع يتأدى بمجبول النجاسة

فيه واستجاب بنها في الحرمة فثبت الجواز ويعضد ما ادعاه الشهرة العظيمة التي لا يجد معها دعوى شذوذ الخالف على ان عبارة ليست بمسألة في
المخالفة وتنزلها على ما عليه المعظم فنزل قريب في الغايط ويؤيد ان كثيرا من اصحاب لم يشترطوا الخلاف في المسئلة مع ان سجنهم غالبا اشارة
اليه خصوصا اذا كان من الاساطين وفي البحار وكراهة البول والغايط في الطرق النافذة مقطوع به في كلام الاصحاب انتهى وبالمجمل من تتبع عبارة الاصحاب
في هذا الباب ظهر له ان المسئلة عندهم اجماعية ومما اختلف فيها فتم لا يقال بجواز كل ما ذكر من الوجوه اخبار كثيرة ظاهرة في الحرمة منها صحيحة عامين
حميد عن مولانا الصادق ع قال رجل لعلي بن الحسين ع ابن يوسف العراء فقال ينبغي شطوط الانهار وطرق النافذة وتحت الاشجار والممرات ومواضع
اللقى قبله وابن مواضع اللقى قالوا بطلان وروى عنهما فوقع على بن ابيهم عن ابي الحسن موسى عليه السلام اجنب المساحد وشطوط الانهار ومساقط
النار ومنها خبر الحسين بن يزيد عن ابيه عن الصادق ع عن ابيه قال قال رسول الله ع ان الله كره لكم اربع عشرين فصلة منها كرهتموها على شطوط
بحار وكره ان يحد ثال رجل تحت شجرة فذا نبعت او محله فذا نبعت بغنى ثم ومنها خبر السكوني عن الصادق ع عن ابيه قال عني رسول الله صلى الله عليه
واله ان سوطا على شجرة يستعدت منه او غير يستعدت منه وتحت شجرة عليها ثم ثمرها ومنها المروى في الجهاد عن الاجتاج عن مولانا الكاظم ع وفيه
يتوارى وحلف الجار ويتوقا عن الجار وشطوط الانهار ومسقط الثمار ومنها المروى عن دعاء الاسلام ع من ان رسول الله صلى الله عليه واله
نهى عن الغائط في النهر وعلى شجرة يستعدت من مائها وتحت الاشجار والممرات وعلى الطرق ومنها رواية ابراهيم الكوفي عن الصادق ع قال قال رسول
صلى الله عليه واله ثلثة من فعلهن ملعون مقطوع في ظل بئال ومنها حديث المناهي وفيه عن رسول الله ع من ان يبول احد تحت شجرة مثمرة او على
الطريق ومنها خبر جبيب السجستاني عن النافق ع قال ان الله عز وجل ملائكة وكلهم سباب الارض من الشجرة والفيل فليس من الشجرة ولا الخلة او معها
من الله عز وجل ملائكة يحفظها وما كان فيه ولو ان معها من يجمعها الاكل السباع وهو لم الارض اذا كان فيها ثمرا وانما في رسول الله صلى الله عليه واله
ان يضر احد من المسلمين قبله تحت شجرة او تحلة فذا امرت لمكان الملائكة بها ولذلك يكون الشجر والفيل اذا كان فيها من حمله لان الملائكة
تحضر ومنها رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا قبل على الحجة ولا تنقو عليها لاننا نقول لا دخل للملوك
التي اكثرها ضعيف السند لا تصلح للمخارضة جدا وتنزلها على ما عليه المعظم فنزل قريب ويؤيد لمراد **الاول** كره استعمال الامر والنهي في ابناء
الامة ع في الاستجاب والكراهة حتى ان جماعة من محقق الامتداد عوا صرحت بها من الحازنات الراجحة المساو وادخلها الاحتمال الحقيقة **الثاني**
استدلال كثير من الاصحاب بتلك الاخبار على ما صاروا اليه من الكراهة وليس ذلك الا لغيرهم لغيرهم على منافعها ونظرها في الخطاء اليهم
مستبعد جدا **الثاني** الصريح بعض الاصحاب بكراهة الخلق على القبور ويدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن مولانا الباقر ع من غلى او ابتز وبال من ماء
قائم فاما به شيء من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله ع واسرع ما يكون استيطان وهو على بعض هذه الحالات ويعضدها اخبار ونجيب الصريح
مصباح صحيح في المنهي والنهي والذكرى وغيرها بكراهة طول الجلوس على الخلاء بل هي عن الاستسقاء ويدل عليه قول مولانا ابي المعين ع وابنه
الصادق الامين ع في جنس بن طول الجلوس على الخلاء يورث الناسور وهي عن الحسن ع انه زاد فقال يفتح الكبد ويعضد الحرة الى الارس ومن
الهناية والنهاية لا يجوز ذلك وهو ضعيف اذا راد الحرمة **مصباح** يكره الاكل والشرب على الخلاء عند جماعة من الاصحاب واستدل عليه وجوب
الاول ان ذلك مثلهم لمكانة النفس فينبغي تركه **الثاني** ما رواه في باب من مولانا الباقر ع انه دخل الخلاء فوجد لقمه خبز في القدر فاقبلها
وعلمها ودفعها الى مملوكه فقال يكون معك لاكلها اذا خرجت فلما خرج قال للمملوك ابن اللقمة قال اكلتها يا بن رسول الله ع فقال انها مما
في جوف قلل الاوجب له الجنة فاذهب وانت حر لوجه الله ع فاقى كره ان استقدم رجل من اهل الجنة والنقر بيان ناخمين ع اكل اللقمة مع ما فيه
من الثواب العظيم وتعليقه على الخروج ليس الا المرجوح في ذلك المكان وفي كلا الوجهين نظر ولكن الامر سهل وعلى من المصباح وتخصر و
نهاية الاحكام والمهذب والمنهى وظاهره تخصيص الحكم بحال الخلق طلق بعض **مصباح** ممكنة المقتنة والمراسم والمهذب وقفاط والمهذبة و
المعبر الحكم بكراهة السؤال على الخلاء وفي الخبر السواك على الخلاء يورث الناسور وظاهرها نهية عن تعبه وهو ضعيف **مصباح** يكره التكلم حال النقو
كما في المقتنة والسرائر والنافع والشرائع والخبر والارشاد والقوام والمنهى والدروس والمقتنة والذكرى ونحو غيرها وهي عن حمل الشيخ
واقصاده وطه ونهاية الاحكام والمهذبة وينتقد من جملة من الكتب المتقدمة الحاق البول بالغايط ومن جملة اخرى منها كراهة في بيت الخلاء مط
ومن الفقه والنهاية حرمة الكلام الى الخلاء ويدل عليها اخبار مستفظة منها صحيح محمد بن يزيد عن الصادق ع انه خص في الكيف اكثر من اية الكرسى ومحمد الله

اذ ان الله رب العالمين ومناه واهل صفوان بل محجة عن الزيادة قال تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحسب الرجل اخر وهو على الغائط او يكلمه حتى يبع
 منها خيرا الى بصيرة عنه لا يتكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته ومنها المروى في دعاءهم الاسلام وروى عن اهل البيت عليهم السلام
 الكلام في حال الحدث والبول وان برئ سلام من سلم وهو على تلك الحال فاذن يفتي المصير الى ما صار اليه ولكن ذلك مشكل لان المعظم الاصحاب
 بل خلافة بل يمكن وهو على عدم القائل به فالقول بالجواز قوي وعليه يفتي النبي صلى الله عليه وسلم **الاول** اعلم انه صرح في الحقيقة والنهاية والشرائع والنافع
 والخير والارشاد والقواعد والمنتهى والمعة والروضة والروض وغيرها باباحة التكلم للضرورة وعدم كراهته واجتبه به بل يفتي الضرر
الثاني اعلم انه صرح في الفقه والشرائع والنافع والخير والمنتهى والقواعد والارشاد وغيرها بان الذكر التكلم للضرورة في عدم الكراهة
 وبذلك عليه محجة ابن عمر عن ابي جعفر قال مكتوب في التوراة التي لم تغرب عن موسى سال ربه فقال احي اني باقى على عا لى اخره واجلك ان ذكره فيها
 فقال ان ذكرى على كل ما حسن وبوبها اخبار كثيرة وموسى وكذا يوجبها ما دل على استحباب الذكر لا يقال بغرض ما ذكر اطلاق ما دل على كراهة
 التكلم فاننا نقول لا نسلم ذلك فاننا لا نطلق المذكور لا يضر في محل البحث كما صرح به بعض واعلم ان مقتضى الصحيح المذكورة كغيرها من الاخبار الدالة
 على عدم كراهة الذكر جواز الاعلان به وهو مقتضى اطلاق بعض عبار الاصحاب وخالف في ذلك الشيخ في النهاية فقال بدلى فيما بينه وبين نفسه
 وهو يحكى عن طراد الصباح ومختصره والوسيلة وحله للخبرين احدهما المروى عن قرب الاسناد عن جعفر بن ابيه ثم قال كانا في يقول اذا عطس احدكم
 وهو على الخلاء فليقل الله في نفسه **الثاني** المرسل المروى في قوله قال وكان الصادق ع اذا دخل الخلاء يقنع واسر ويقول بسم الله والله الخيرة الكشف
 وظاهرة لنا لا خطا بالبال من غير لفظ ويمكن اراده الاسرار كما في الاشارة **والثالث** اعلم انه صرح جماعة من الاصحاب منهم الشيخ والفاضلان والمحقق
 الثاني بان قراءة آية الكرسي كالذكر في عدم الكراهة وغراه في المحل المتيقن وغيره الى الاصحاب وبدل عليه بعض الاخبار المتقدمة ومقتضاه كيقع
 الاخبار عدم جواز قراءة الزايد عليها من شارب الايات ولكن بدفعها الصحيح المجوز لقراءة ما شاء من القرآن عند الغوط **والرابع** انه صرح بما
 من الاصحاب كالشيخ والفاضلين والمحقق الثاني بان حكاية الاذان كقراءة آية الكرسي في عدم الكراهة وبدل عليه محجة محمد بن مسلم المروية
 في العلل عن الباقر ع لانه ذكر الله ثم على كل حال ولو سمعت المتأدى بنادى الاذان فلابت على الخلاء فاذا ذكر الله عز وجل فقل كما يقول
 وترب منها رواية ابي بصير عن الصادق ع وبوبها ما دل على عدم كراهة الذكر فاننا مستغدا من هي ونهاية الامكام وكذا ان الاذان داخل
 في الذكر المحكوم بعدم كراهته ويظهر من التمهيد من المنع من ذلك وعلمه ثابتهما بان ما ينه من الجمع لا يسر كما قال في الروض ان يبدل له بالمعنى
 وبغير نظر وبشفاد من الحكمي من بعضان مكايه الاذان وقراءة آية الكرسي مما ينبغي ان يكون فيما بينه وبين نفسه **الخامس** اعلم انه صرح في المنشي
 باستحباب التجدينا عطس وتسميت العاطس وهو على الخلاء لاشتمالها على الذكر في العالم اما الحكم الاول فواضح واما الثاني فاستشكله بعض
 وهو في محله حيث ثبت عموم الكراهة انا التمس غير داخل في معهود الذكر **السادس** اعلم انه صرح في المنتهى بوجوب رد السلام قال لقوله ثم
 فجنوا الامر للوجوب وصرح ابيهم بعدم كراهة الصلوة على النبي ع **مصلح** يستبان بباد الموضوع المناسب كان يكون ثم نفعنا وكثير التراب وما
 تسر فيه عن الناس لقول النبي ع في خبر المسكوفي في فقر الرجل ان يناد موضع البول ويخوف قوله ابيد الرضام في رسل الجعفرى وبوبه الخبرين
 اخبار اخره جلة دالة على رجحان الاستئذان عن الناس ذكرناها في نهاية المرام **مصلح** يستبان للمخفى ان يكون معطى الرأس للامام الحكمي في الذكر
 وعن المعتبر قبل والافراد بانه غير مبرئ نفسه من العيوب ولذا يصل الراجحة الجنيبة الى دماغه وقيل بدل عليه نحو اخبار استحباب الصفح هـ
مصلح يستبان للمخفى الصبح الخبرين احدهما المرسل عن ابي عبد الله ع انه اذا كان داخل الكنف يقنع راسه والاخر المروى عن النبي ع بااذا ناسحت
 حلاله غلظي والذي نفسي بيد الاطل حين اذهب الى الغائط متفعا بتوفى من استجاء الملكين وفي الروض وروى الصبح فوق العانة وكى حدى
 بذلك في شرح المفاتيح عن بعض الاصحاب تفسير بان تسدل على راسه ثوبا يقع على منافذ راسه ويمنع من وصول الراجحة الجنيبة الى دماغه **مصلح**
 يستبان للمخفى تقديم الرجل اليسرى عند الدخول واليمين عند الخروج كافي الفقيه والمفتة والنهاية والشرائع والقواعد والخير والارشاد وكذا
 والمعة والدوس والروضة والروض وجامع المفاسد وغيرها هو كى عن والدق والمشهور وفي المنتهى الى الاصحاب قبل ليحصل الفرق بين
 المسند والكنف وهما يختص ذلك بالسان وبيع العمى اذهب الشهيد الثاني كاعن العلالة الى الاخير والاول يقدم اليسرى وموخر اليمين
 في الصلاة عند بلوغه موضع الجلوس وتجاوزه **مصلح** يستبان للمخفى عند التكنيف التسمية للمروى عن النبي ع الذي وصفه بعض بالعبارة انما

امدكم لبول وغيره فليقل بسم الله فان الشيطان يغضب بصره وبعضه خبران **مصباح** ليحيى النخعي الدعاء عند الدخول بان يقول بسم الله
 وبالله اللهم اني اعوذ بك من الخبيثات الخبيثات الخبيثات وكذا عند الخروج بان يقول اللهم اذهب عني القذى والادنى واجعلني من المطهرين
 وكذا عند الفعل بان يقول اللهم كما طعمتني في عافية فاحرم خبيثا في عافية وكذا عند النقل الى المخرج منه بان يقول اللهم ارنني الحلال
 وجنبني الحرام وكذا عند النظر الى الماء بان يقول الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ولم يجعله نجسا وكذا عند الاستنجاء بان يقول اللهم حصني
 من حرجي واعف عني واستر عورتي وحشيتي على الناس وفقني لما اريد وفقني لما اريد منك باذا الجلال والاکرام وكذا عند الفراغ بان يقول الحمد لله الذي عافاني من البلاء
 واما طمس على الاثر ويقول الحمد لله على ما اخرجني مني الاثر في ليل وعافية وكذا عند الخروج بان يقول يا بسم الله والمحمد لله الذي عافاني من الخبيثات
 الخبيثات واما طمس على الاثر كل ذلك للاخبار بقولنا عند الكشف **مصباح** ذهب كتبنا كذا الاحباب كالشرايع والنافع والخير وعدد والمنعفي
 والمختلف والارشاد والمعة والذكرى وجامع المقاصد والبر والوفاء والملازمة وق والمفاتيح والمعصم وشراج المفاتيح لجري والربا
 لو الادب والدرة للسبيل الاسناد الى انه ينبغي للنخعي الاستبراء وان ليس بواجب وغراه في الملازمة والمشارك والكشف والبيان وغيرهما الى
 المعظم ولما اظهر بين الامتنان استحبابا انتهى مخالف في ذلك الصدوق في نزهة الشيخ في صاها النهاية وابن زهرة في الغنية فذهبوا الى وجوبه
 وهو من ائمة حمزة والدليل للاولين وجوه **الاول** اصالة البراءة الذم عن الوجوب **الثاني** انه لو كان واجبا لاشهر وثباته في الروايات
 عليه والثاني بطلان **الثالث** انه لو كان واجبا لما حاد تركه المعصوم **والثاني** بطلان الثاني لاحتمال ان المعصوم كان ياتي بالاستبراء قبل اخذ الكوز وهو لا يحتاج
 قال بال ابو عبد الله عليه السلام وانما فاعلم على ما اشتهر ومعه ادواة وقد كثر فلما انقطع شجر البقول قال بيده هكذا الى فاوله فمضى
 من مكاتبه والثاني رواه داود الصرمي قال رايت ابا الحسن الثالث عليه السلام يقول غير مرة ويأكل كوزا صغيرا ويصيب الماء عليه
 من ساعته وقد يقال ليس في الروايتين دلالة على بطلان الثاني لاحتمال ان المعصوم كان ياتي بالاستبراء قبل اخذ الكوز وهو لا يحتاج
 الى زمان طويل جدا فلا يستبعد ذلك سلمنا ولكن محتمل ان يكون البول للضرورة الفضة وليس له هو من محل الخبز قطعا ومع هذا
 فمن الروايتين لا يخرج عن استبعاد كالا ينفق وللآخرين وجهان **الاول** اجماع الحكماء على الوجوب وقد يجاب عنه بانه هو
 بمصير المعظم على خلافه مع ان الظاهر من العبارة المشتملة للمعصوم ان المراد من الوجوب غير معناه **المعروف الثاني** الاخبار المشبهة منها
 لصحة الجوع عن الصادقة في الرجل يقول قال سهر فلا تأثم ان سال حتى يبلغ السوق فلا ياتي عنده ومنها الحسن كالعجمي بن مسلم
 قال قلت لابي جعفر رجل بال ولم يكن معه ماء قال يصبر صلا ذكره الى ان ياتي السوق فلا ياتي عنده ومنها الحسن كالعجمي بن مسلم
 شقي فليس من البول ولكنه من الحاصل ومنها النبوي المروي عن نزار الرازي عن ابي عبد الله في مال فلم يلبس اصبعه الوسطى في اصل العنان ثم لطمها
 ثلثا ومنها النبوي م الاخر اذا قال احدكم ثلثي ذكره ومنها النبوي الاخر اذا حكم بعد ذبح في قبره فقال لا تم بئسرا من يوله وقد يجاب
 بان الاخبار المذكورة مما يجمع الثوبيل عليها في اثبات الوجوب لضعف حمله منها سند وهي النبوات وقصور بعضها دلالة وهي الصحيح
 والحسن لان الامرين ليس بصحيح في الوجوب ويقتل حمله على الاستبراء وهو وان كان على خلافه الاصل الا ان شجرة القول بالاستبراء
 مؤيدة بنسبته الى ظاهرا الاصحاب يقتضي المنع من المصير اليه ويؤيده ما رواه جماعة من الاصحاب من علته استعمال الامر في اجابة الامنة في الاستبراء
 بحسب ما رواه من اجازات الراجحة المساوي احتمالها الاحتمال المحقق والمسئلة لا يخرج من قوة والاحتياط بما لا ينبغي تركه **مصباح** اختلف الاصحاب في
 به الاستبراء على اقول **الاول** انه يتحقق بترك الذكر من اصله الى طرفة ثلث مرات وهو محكي من الاسكافي والمنعني استظهره في المداوي **الثاني**
 وربما يدل عليه صحيح البخاري وبعض النبويات المتقدمة اليها الاشارة **الثاني** انه يتحقق ما تحت الاثنتين ثلثا وهو محكي عن الدارقطني
 وربما يدل عليه حسنة عبد الملك بن عمر التي وصفها جماعة بالصحة اذا بالغت ما بين مقعدة والاثنين ثلث مرات ونحوها ثم استثنى
 سال حتى يبلغ السوق فلا ياتي الى **الثالث** انه يتحقق جميع ما بين المقعدة والاثنين مرتين ومسح القضيب وهو المفيد في طهره ولا اعش على
 شاهد له **الرابع** انه يتحقق بمحذبا القضيب الى راس الحشفة مرتين وثلثا مع عصرها وهو المفاد والمذهب **الخامس** انه يتحقق مسح
 تحت الاثنتين ثلثا مع ترك الذكر من اصله الى طرفة ثلث مرات وهو للصدوقين في الرواية والهاية والفقيه والشيخ في النهاية وط والكشي
 في الاصباح ونحوه وجمرة وادريس وسعيد في الغيبة والوسيلة والسرائر والجامع وتول بعض الفضلاء كلام الاسكافي والمنعني عليه

عليه بطل اصل الذكر فيه على ما تحت المقعد **السادس** انه يتحقق مع ما تحت الانثيين ثلث اشياء نزل الذكر من اصله الى طرفه ثلث مرات ونثر راس
لثمنه ثلثا وهو المعبر والمنثى والخبر والقواعد والبيان والدروس والذكرى ومنه وشرح الغلبه والدرية وحكاية في المعالم عن جماعة
من المشايخ وفي شرح المفاتيح جديده عن جمهورهم وفي المعتمد وغيره من المشهود وبدل عليه صححه محمد بن مسلم المشقة ان فسنا ان
اصل الذكر ما تحت المقعد ليس الا بقى ليس فيها الجديده الحكم بثبوت نزل الحشفة كذهاب اليه ارباب هذا القول لانا نقول هذا بطل لانا طلقنا
الامر بنزها محمول عليها لا نأفل على الظاهر بالاكفاء بحججه نثرها مع ما تحت الانثيين وثبوت نزل الذكر من اصله الى طرفه والانصاف
ان بعد اصل الذكر بذلك بعد جدا فلا يصح الاعتماد على هذه الرواية في ثبات هذا القول اللهم الا ان بقى لوله بعسر لفظ اصل الذكر الذي
فيما كان انهم ان يحكم بشدة زناها وطرحها وهو بعد على هذه الرواية في ثبات هذا القول **فتم السابع** انه يتحقق بمطلق نزل الذكر وهو ظاهر
الحكي عن بعض **الثامن** انه يتحقق بكلمة اخرج بقاء البول وحصل براءة من جهة منه ولا يعتبر فيه كبقية خاصة وهو ظاهر جماعة من الاصحاب ولا
يجز عن قوة ولكن الاموط على القول السادس مع زيادة شئبين احدهما الغمر بينا المقعدة والانثيين وقد اشار اليه في المراسم والدروس
بعض الاصحاب قال انه دخل عليها في اخرج بقاء البول **الثاني** الشئخ وقد اشار اليه في المراسم والدروس والمعة كما عن الشذكة ونظا به
الاحكام واعتبر الشئخ فيه التثليث كما عن الدبلي واعلم انه اختلف الاصحاب في الة المسح فمنهم من قبله ما تحت الانثيين بان يكون بالاصبع
وسم القصب بان يكون بين الابهام والسيابه وهو ابن عفره والمفيد ولكنه قبله بالاصبع بالوسطى وجعله في الروايات افضل ومنهم من وافقها
في الاول وطلق في الثاني وهو الشئخ في النهاية وفيه ومنهم من قبله بالاصبع فها هو الحكي ومنهم من قبله باليد وهو الحق والعلامة و
منهم من قبله باليد وهو الحق والعلامة ومنهم من قبله بالاصبع فها هو الحكي ومنهم من قبله باليد وهو الحق والعلامة و
النص من شواهد القول الاخر **فتم مصباح** الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في انه اذا استبراء ثم توفاه ثم خرج منه بلل مشبه بالبول لم يجز عليه
اعادة الوضوء ولم يشر نفع طهارته وقد خرج نفع الخلاف فيه في السرائر وغره في المشارق الى الاصحاب وبدل عليه جملة من الاخبار مستنبضة
دالة باطلا فها على وجوب الوضوء ونجس البول والمشيبه وانا سنبه منها صححه محمد بن مسلم عن الصادق ع فان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللا
فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء ومنها صححه اخرى عنه ع عن رجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللا فذلك بال فيل ان يغتسل قال بتوضاء
لانا نقول هذه الاخبار لا تقطع للمعارضه لان المطلق لا يصلح للمعارضه المفيد قطعا وقد حملها الشئخ وعين على الاستنجاب **الاول** اذا لم يشرب
وخرج البول المشبه بالبول فالحق ان يجب عليه الامادة الوضوء وانما طهارته ترفع وبصر محدثا ويظهر من بعض الاصحاب الخالفه في ذلك
وانه لا يجب عليه اعادة الطهارة كما اذا استبرأ لما على المختار امورا احدها ان الحلي نفي عنه الخلاف وفي المشارق غراه الى الامتناع وفي المعالم
والذخيرة لا تعرب فيه خلافا بين علمائنا **الثاني** اطلاق الصححين السابقين ونحوها **الثالث** صححه النجاشي وحسنه محمد بن مسلم وعبد الملك
وقد تقدم اليها الاشارة وبطلانها اطلاق الفتح الدالة على عدم وجوب الوضوء بوجدان بلل المشبه بعد البول منها صححه ابن ابي عمير
عن الصادق عليه السلام عن رجل بال ثم توفاه فقام الى الصلوة فوجد بللا فقال لا يتوضاء انما ذلك من الحساب ومنها صححه محمد بن مسلم عنه ع
وكل شئ خرج منك بعد الوضوء فانه من اجائل ونحوها صححه زارة عنه ع وبطلان وجوه المذكورة ما ذكره في ذلك صححه على المختار من الاستصحاب
وعليه النفي بكونه خارجا عن بقاء البول واختلافه بها قال ولا يصح المعارضة بالاصل واستصحاب الطهارة فها الظاهر هنا يشرح على الا
ويبقى المتنبه لامر بن **الاول** انه اذا شك في الاستبراء ثم خرج بللا مشبه بالبول فهل هو كما اذا يتقن الاثبات به او كما اذا يتقن علمه فيه
اشكال من اصاله بقاء الطهارة مطلقا ومن استصحاب بقاء البول في الحوى والعلل **الثاني** لم احد نصا ولا فتوى بدل على
انا سنبه في قوى ولكن لا يبعد موافقنا لاصلها فها اليه وعليه فهل يحكم بنقض الطهارة بوجدان بلل المشبه بالبول بعد الا
الما في بعد مدة طويلة او لا فها اشكال والعلل الاخر **فتم** اذا بالى وجب له شروط الطهارة من الخبث ان يغسل بجمه بالماء
ولا يجوز عنده في نظهره سواء تمكن من استعمال الماء وقد رجليه ولا اعدم اجزاء غير الماء في صورة الاولى ملوجه **الاول** الاجماع الحكي
في الانضار والغنية والمعتبر والمنتهى والتفريح والروض والمدارك وكلام الشئخ البيهقي والمحقق الحوانساري واصلح الكشف وغيرهم **الثاني**
الاخبار الكثيرة منها صححه زارة من الصادق ع عن نيك من الاستبراء ثلثة اجماع بذلك جرت السنة من رسول الله ع واما البول فلا بد من غسله

بالماء ومنها صححة جميل عنه اذا انقطعت دونه البول فغيب الماء ومنها بالموتى الصحيح لبوش بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع الوضوء
 الذي اقرضه الله نعم على العباد لمن جاء من الغائط او بال قال يغسل ذكره ويغيب الماء ومنها الاخبار الدالة على وجوب غسل الذكر
 على من صلى قبل غسله ويؤيد بها الاخبار الامرة بغسل البول اذا ازيل البول بغسل الماء اخر اعطى الماء
 في الصورة الثابتة فلا اجاع عليه المحكي في المدارك ويؤيد وجوه **الاول** صححة عيسى قال سالت ابا عبد الله ع عمن جمل بال في موضع ليس فيه ماء
 فمسح ذكره بحجر وقد عرف ذكره ونحوه قال يغسل ذكره **الثاني** اطلاق الاخبار المنقذة **الثالث** استصحاب النجاسة **الرابع** الخلاف الاجماع
 المحكي في العشر والتفريع على تعيين الماء الا ان الله والاعجام المحكي في الوضوء والكشف وغيرها على وجوب ان الله الماء **الخامس** شهرة القول بعدم
 اجزاء غير الماء في هذه الصورة بل الظاهر عدم الخلاف فيه وانما شرعية الانتشار والنجاسة والنجاسة والشراب والتخفيف باجزاء غير منها و
 يمكن اثباتها على ما لا يخالف المشهور في المدارك وقد يؤول من قول الله ولا يخرج نجس من غير مع الغلبة الاجزاء غير مع الحجر عنه وليس يمكن
 اذا الاجماع ضعيف على عدم طهارة المحل بغير الماء ولعله اشار بذلك الى ما ذكره في المعبر من انه اذا تعدد غسل المحل بغير الماء او غيره
 من الاعذار وجب مسحها بما يزيل عن النجاسة انتهى وليشهد بما اعيناه من ظهور عدم الخلاف في ان احدا من الاصحاب لم ينقله وبعبارة اخرى
 عدم التعرض له في الغاية **مصلح** اخلاف الاصحاب في اقل ما يحصل به التطهير على قول **الاول** انه الازالة بما يسي غسله وهو **الماء**
 والماء والعلامة ومناجى المدارك والذخيرة والفاضل نحو الساري وجدي وقه وجدي الاخر الجلي والسيادة الاسادة والمحدث الكاشا
 قال في المختلف وهو ابن البراج **الثاني** انه الاثبات بما يسي غسله من مرثين وهو ابن سعيد في صحيح الجامع ويظهر من
 المحقق الثاني والمحكي عن جماعة لم يصح اليه **الثالث** انه استعمال صلا على الغسقة وهو للصدق والمنفعة والشيخ والحقق والشهد و
 السبوري والعلامة في التحريم والقواعد وهي من الدبلي والصدق وحكا في جامع المقاصد والمجربة والذخيرة وغيرها من
 المشهور للقول الاول وجوه **الاول** انه لا يجب في تطهير محرج الغائط الا الازالة بما يسي غسله فيلزم ان يكون تطهير محرج البول حك
 بغيره اولى وفيه نظر **الثاني** اطلاق الاخبار الامرة بالغسل باحتمال تقييد بمجازا على المسح يد فلهذا اصل **الثالث** حسنة ابن المغيرة عن
 ابي الحسن قال قلت للشيخ احدثي قال لا حتى يبقى ما غمر قلت فله يبقى ما غمره وبغيره قال لا حتى لا ينظف اليه وللقول الثاني وجوه
 ايضا **الاول** استصحاب النجاسة اذا اقتصر على وضوء الغسلين وقد يقال هو مغاير ما يستحق طهارة الملا في له الذي من شأنه النجس
 بالملا فانه وهو اولى بالترجيح لا اعتضاده بعوم قوله نعم او فوا بالعقد واصل الله البيع فان تجدد واماء فيموتوا وذلك لان اذافر
 كونا الملا في ما بعد لا يغسل التطهير فان نجس وان قلنا بان الحل باق على النجاسة اذا اقتصر على ما دون الغسلين فيلزم الحكم بنجاسة ذلك
 الملا في وهو مستلزم لعدم محتر بغيره بناء على عدم محتر ببيع والا يغسل التطهير من النجاسات فيلزم زيادة التخصيص في العامين
 الاولين واذا فرغنا ان الملا في ماء قليل بذلك فيلزم الحكم بنجاسته وهو مستلزم لعدم محتر استعماله في الطهارة من المحدث فيلزم زيادة
 التخصيص في الاخبار ان المخصص الماء في ذلك الماء ومن الظاهر ان زيادة التخصيص خلاف الاصل وهي غير لازمة على تقدير العمل باستصحاب
 طهارة الملا في فكان موافقا للعمومات السابقة ومقتضاها **الصحيح** المضمث قال سالت عن البول يصيب الجسد قال صلب عليه الماء
 مرثين ونحوه الحسنان من مولا الصادق ع لا يبق بغير ازالة هذه الاخبار اطلاقا في الغسل بالامرة بالغسل المتقدم اليها الاشارة وهو
 من تعارض العمومين من وجه فيجب التوقف ومعه ليقط الاستدلال بالاخبار المذكورة على هذا القول لان القول بالتوقف انما يلزم
 حيث لا مرجح لاحد المتعارضين على الاخر واما وجود المرجح فلا ومن الظاهر ان الاخبار المذكورة مرجحة بامر من احدهما قول مشهور
 على ما حكى ويغسل الثوب والبدن من البول مرثين ونحوه في المعبر الى علمنا **الاجماع الثاني** استصحاب النجاسة وفي كلا الوجهين نظرا في
 الاول فلان الظاهر عدم انصراف الاطلاق المذكور الى محل البحث الا انه لا يطلق على غسل المحل ان غسل البدن وان لا يمتنع وجبا في الاول
 فكيف عن ذلك وهذا ويمكن دعوى انصراف الاطلاق في الاخبار المذكورة الى محل البحث ايضا واما في الثاني فلما تقدم اليه الاشارة ومع
 هذا فقد يقال لاطلاق الاخبار الامرة بالغسل بالعموم وبالفحوى المتقدم اليها الاشارة وبانه لو كان الغسلان واحدا لورد به
 الرواية التالية بطل واما الملازمة فواضحة وبقوة احتمال دعوى ان المعظم في محل البحث على كفاية المسح فانما يجب لاحد باطلا في

هذه ولكن الانشاؤه لا يخرج عن منافسته ثم وللقول الثالث خبط بن صالح عن مولانا الصادق ثم قال سالته كم يحى من الماء في الا
 من البول فقال بمثل ما على في الحشفة من البول لا يقال هذه الرواية ضعيف سندها لا شأنا له على القسم بنواي مسروق وعروك اللذين لم
 يثبتوا ما بينهما وقال في ذلك بعض الاصحاب على الجهم بحد بعيد به وقال في المتن لا اعرف حال مروك فمضى من المتن فبيننا لا نقول
 ضعيف سندها غير خارج لانجباره بالشمع كما اشار اليه المحقق الثاني فانه قال ولا يصح تلخيص المتن فيها بان طريقتهم مروك بن عبيد
 وليس يعاود حاله الاشهاد بمضمونها بين الاصحاب انتهى على انا لكثير من حكمي من حمله وبه انه حكى عن ابي حنيفة النضر بن بان هيثم فاضل
 وهي عن العلامة انه صح الحديث الذي هو في طريقه في مواضع عديدة وصرح ابن فضال بنو شقير مروك فلا يعلج الحكم بان الرواية مانع
 للجنة في نفسها كما يصح ولا يقال المراد من قوله بمثل ما على الحشفة الغسلين وقد صرح المحقق الثاني فانه قال المظاهر ان المراد وجوب غسل
 يخرج البول مرثين والبعير بمثلين بالمثلين لبيان ان ما جرى وقد وعد عدة اخبار بوجوب غسل البول مرثين حتى مؤبد لحدثة الرواية
 انتهى وقد حكى هذا من جملة من المناخين فيكون الرواية من ادلة القول الثاني لا نقول ذلك بعيد لو جهين **الاول** انه لو عثر
 المثلان غسلين كان اللان الحكم بان المثل الواحد غسله وهو غير ممكن فان غسله لابد منها من غسله ما يقع اليها سنة واسئل الله عليها
 وهما غير متحققين في مثل البول لكان على المخرج هذا فلا يمكن ان يكون المراد من المثلين الغسلين ثم **الثاني** انه لو كان المراد الغسلين
 لوجب الحكم بالمرثين والفصل بين المثلين لعدم تحقق مفهوم الغسلين الا بذلك والثاني بطلان مقتضى اطلا فالرواية عند
 وجوبها ثم ولا يقال المراد من قوله بمثل ما على الحشفة الغسل الواحدة كما فهمه منه جماعة من الاصحاب لا سبيل على انجاسه الذي يحصل
 به مفهوم الغسل لا يحصل الا بالمثلين معا لا نقول ذلك بعيدا بقر لا سبيل كما يحصل بمثلين معا كل يحصل بمثل ويصفه فلا
 يمكن الحكم بان المراد ذلك ثم ولا يقال يعارض الخبر المذكور اطلاق الاخبار لامة بالغسل لا نقول ذلك لا يوجب للمعارضه لاعتضا
 هذا الخبر المشهور ولا يقال يعارض الخبر المذكور المرسل من مولانا الصادق ثم يخرج من البول ان تغسله بمثله لا نقول هذا الرواية
 لضعف سندها لا يوجب للمعارضه جدا والاقرب عندي هذا القول لقوة مستند ولكن الاوطر اعاد الغسلين بل الثلث يصح زائد
 قال كان ينبغي من البول ثلث مرات **مبطل** اذا تعدى الغائط خرج به ونجا وزعمنا على العادة فيغيب الماء لا الشو نظهره لافاة مطلقا
 الحجة وذلك الاصل والاجماع المحكي في التذكرة والانشاء بغاية المعبر والوض والكشف وغيرها وهو معتضد بظهور عدم الحجة
 في ذلك وان لم يعد نخرجه ولم يتجاوز عن حواشيه فلا ينعين الماء لذلك بل يخرج بنبه وبين غيره من الجسم غير المانع كالخمر والخبز في الجملة
 والحجة في هذا الاجماع المحكي في الخلاف والنعنة والمعتبر والمنتهى والمدارك والنجرة والمشارق وغيرها وبعضه مخصوص بشفقة
 سبأ في اليه الاشارة انهم وانما تعدى عن حواشيه المخرج ولم يتجاوز محل العادة فصرح في نهاية الامكام والتذكرة بغير الماء للظهور
 كل في الصواب الاول وظاهر الثاني دعوى اجماع عليه وبعضها من الاول ودعوى جماعة من الاصحاب كالسيد في التصاروا ابن زهر في
 والخفق في المعبر الشبه بين في الذكر والوض وغيرهم الاجماع على انما اذا تعدى المخرج ينعين الماء للظهور ولم يتجاوز المخرج في المخرج
 في نهاية الامكام والمسالك والروضة والروض والمقاصد العلية والنجرة كما عن جماعة من حواشيه الدبر وعلى هذا يمكن استفادة القول بغير
 الماء فيوافر منه من الماسم والسراروا الشرايع والزيوف والمنتهى والقواعد والشفيع وكثير العرفان والمعة لتصرفها بعد المخرج بين الماء
 بغيره فيما اذا تعدى نخرجه **الاول** الاصل وذهب جماعة من مناخري المناخين كالمقدس الادبيلية وصاحب المدارك والمشارق والنجرة و
 والمقاييس وجليه الى عدم نعين الماء كما في الصورة الثانية وهو ظاهر الشيخ في الخلاف والنهاية وبطل عليه النبوي المروي في المعبر
 والروض بكني احكم ثلثا حجا قال لم يتجاوز محل العادة وقد يجاب عنه بانه ضعيف السند فلا يصلح للتعليل عليه لا يقال ثلثا بغير واه في
 الغواي عن المحققين عند زادة عن ابي جعفر ثم وهذا السند ما يصح الاعتماد عليه لا نقول لان السند تلك بل هذا السند بقر لا يصح الاعتماد
 عليه نعم يمكن الاستدلال لهذا القول باطلا في جملة من الروايات التي تقدم الاشارة الى بعضها وسبأ في الاشارة الى الباقي لا يوجب تفسيد
 اطلاق هذه الروايات والاجامات المتقدمه الاشارة لاننا نقول لان السند دعوى الاجماع على خلاف هذا القول ان العبارات المشتملة لدعوى
 على نعين الماء للظهور انما تعدى المخرج ليس فيها دلالة على ذلك الا على تقدير صحة تفسير المخرج بما فهمه به الجماعة المتقدمه اليهم الاشارة وهي عن

معلومة ولا دليل على ان تفسيرهم في نفسه حجة مع ان المستفاد من بعض الاصحاب عدم صحة تفسيرهم قالوا المادك وينبغي ان يرد بالنقد ^ص
 الى محل الاستدلال به ولا يصدق على ان الالهام اسم الاستبقاء وقال في جميع القائلين ولولا دعوى المم الاجماع في كونه على ان النعدي هو
 ينعدي عن المخرج في الجملة ولوله يصل الى الحد المذكور لقلبت على اصحاب ما ذكرنا انني ولادعي جدي قوع ان ما لا اصحاب بما ذكره في المادك
 وحمل عليه تفسير الجماعة المتقدم اليها الاشارة والمعبادة المذكورة واستفادة دعوى الاجماع منها على ذلك مشكلا بقر ومع هذا فنفيد
 المذكور في دليله على فريده النادر اذ عدم النعدي الغاطض عن حواشي المخرج نادوه هو بعيد جدا والامضافا المسئلة في غايه الاشكال
 فلا ينبغي ان لا الاحياط فيها **مصلح** اذ استنبط للماء كذا فاللزم عليه ان لا العين وانما هو جوابا لثالث العين فيما لا شبهة فيه وما وجوب
 ان لا الاشرف قد صرح به في الشرايع والحرر والارسله والقواعد والبيان والدروس كما من المتقنة والمبسوط والوسيلة واختلف في
 تفسيره لان يقال ان الاجزاء التي تختلف على المحل عند مسخ النجاسة وقال في التفسير انه اللون وصرح فيه بجوابا لثالث التحقيق عندى ان
 الكتب المتقدم اليها لا ماثرة ان اردت من الاشياء المعنى الاول فما حكمت به من وجوب ازالة اللون لان الاصل وعدم الخلاف على الظاهر
 يدل ان عليه وان اردت منه المعنى الثاني فما حكمت به من وجوب ازالة الشكل بل الظاهر عدمه وقالوا لظاهر من حصول ازالة النجاسة في
 في الخلاف والظاهر من صاحب المادك والذخيرة والمسانق والهاجج وغيرهم والحجة على ما ذكرناه وجوه **الاول** ان وجوب ازالة اللون مستلزم
 للمخرج وهو واضح فيكون متفيا **الثاني** ان اللون بوجوب ازالة لثالثه في بطلان المقدم مثله واما الملازمة فواجبة **الثالث** ان المحقق في
 المعبر والشهيد في الوقف وسبغة في المدارك ادعوا الاجماع على عدم الوجوب ازالة لون سائر النجاسات وهو مستلزم لعدم وجوب ازالة النجس
 هي بطريق اولى على ان محله المعبر يشمل محل العرض بالاطلاق **الرابع** ان محقق وليس بن يعقوب وحسنه ابن المغيرة المتقدمين والثالث على طما
 المحل بالبقاء ونهاية الغاطض ومن الظاهر صدقهما وذلك العين لا يبق اللون غير من يقوم بنفسه فلا بد له من محل يجرى يقوم به وليس الاجسام
 الغاطض انما انشأ الاعراض في فوج واللون دليل على وجود عين النجس ولا شك في وجوب ازالة النجاسة لا نقول هذا حال ضعفه بغيرها التعويل عليه
 لما بيناهم في غايه المرام **فلهذا نقول ان** اعلم انه لا يجب ازالة الراجحة كما لا يجب ازالة اللون والظاهر انه مما لا خلاف فيه بين اصحاب المادك
 عليه الاجماع وبويد حسنة ابن المغيرة المتقدمه وادد الشهيد على ما ذكرنا وجود الراجحة برفع احد الاوصاف الماء فينجس ومعدلا يظهر المحل
 فيجوز انما واجاب ثارة بالعقول للنس والاجماع بان الراجحة ان كان محلها نجس وان كان البقاء المخرج فلا واستحسن الكلام الاجزاء المتخلف في
 وصاحب الذخيرة والكشف والدرام ظله العالي ولا بأس به ولو شك في محلها ان الاصل الطهارة **الثاني** اعلم انه جعل الدليل الصريح
 دليلا على زوال عين النجاسة عن محل الحق انه لا كلاله عليه احبا والمغير هو العلم بالبقاء باى شئ حصل فلا يجوز الاكتفاء بالنقل الماع
 الضرورة كما اذا غلب عليه الوسوسة **الثالث** اعلم انه صرح في الحرر والمنتهى والقواعد والدروس بانه لا يجب ازالة الاثر اذا استنجى بغير
 الماء وفي المغيرة وفي المنتهى دعوى الاجماع على العقول لاثبات الباقي بعد استعمال الاجزاء الثلاثة ولا اشكال فيما ذكره في طهارة المحل بذلك
 اريد من الاثر اللون واما اذا اريد منه الاجزاء الصغائر التي تختلف على المحل بعد التمسك بالحكم بطهارته كما صرح به المحقق والعلامة عين النجاسة
 وثبوت العقول لا يشترط الحكم بالطهارة وقد يدعى ان المستفاد من التصريح بالثالث على جوان الاستبقاء بغير الماء وثبوت واصحاب
 الدلالة عليه ثبوت الطهارة واستدل عليه الفاضلان بوجوه **الاول** قوله لا يستنجون بعظم ولا دوت فانها لا يظهر ان فاته بدل بالمعنى
 على ان عينها ما يصح الاستبقاء به مظهر الثاني ان الصحابة كانوا يستنجون بغير الماء كبر اخراجهما بعضهم انكر الاستبقاء بالماء وقال انه بدلة
 مع سخوته بلادهم وعدم تفكك ابدانهم من العرق فلو كان محل باثبات النجاسة لخر لاجته والثالث بطلان النقل بالمقدم مثله **الثالث**
 قول الباقر في صحيحه من لا صلوة لا يطهور ويخرجك من الاستبقاء مثله اجماعا فانه يدل بالمقهور على ان استعمال الاجزاء وحصل الطهارة
 والحق ثبوت الطهارة **مصلح** لا يخرها الاستبقاء بالمعنى انما احياها ونجسها الاصل والاعتبار والاجماع الحكم عليه في الحرر وفي المنتهى يجوز
 الاستبقاء بالرجح النجس وهو قول علمائنا اجمع واستدل فيه بالبعث في النبوي فاحل الجواهر في الروضة وقال لهذا نص وبالمسئل المخرج من ثلثة
 في الاستبقاء بثلثة الاجزاء انكاره وبيع بالماء قال وهذه الرواية وان كانت مرسله الا انها مرفقة للمذهب **مصلح** لا يخرى استعمال الماء بغيره ولا يخرى
 العين كالصغير الذي يترقى عن النجاسة والحسن الذي لا يمكن الاعتماد عليه ولو فرض حصول النقاء وزوال العين بالمذكور ان فعل يخرى ولا يمكن

جاءت منهم العلامة في به الثاني وصرح بالاول في المشار في الاحتمال في الوضو بحصول الغرض وصدق الاشكال وقد بقي الخلاف ما دل على جواز الاستنجاء
بغير الماء لا ينصرف الى محل البحث لحدوده فيبقى استحباب النجاسة عليهم من الممارضة وفيه نظر وكيف كان فلا حرج على الشك **مصلح** يحرم الاستنجاء
بالرؤث والعظم لموجب **الاول** دعوى لا نقاش عليه في المعبر والمنتهى والروث **الثاني** الاجماع المستفيض منها النبوي لا تستنجوا بالرؤث ولا
بالعظام وانه اذا اخوانكم الجن ومنها الحدب المناهي وفيه ونحو ان يستنجي الرجل بالرؤث والورث وهو بالكل العظم لباي كان من الهامة الاثر به والفا
ومنها النبوي الاخر من استنجى برجع او عظم وهو يرى محمد ومها النبوي الاخر طمان يستنجى برؤثا وعظم ومنها ثبت خبر لبيت الماروف قال
سالت عن استنجاء الرجل بالعظم والعظم والورث نطعام الجن وذلك مما اشترطوا على رسول الله فقال تعالى لا يصح الشيء
من ذلك فقال النبي والمشار في الرواية وان كانت من جهة السند لا ان لا صاحب تلقوها بالقبول وذا الاول ويؤيدها الرواية الصحيحة الدالة
على الاجازة ومقتضاها الاقتصار عليها الا انه صير الى غير غيرهما من المبدأ لا دليل يبق على الباقي على المنع انتهى واحتمل في التذكرة الكراهة
ويشعر بذلك ومضى الشرح بها عن الوسائل للاصل وصنف التصوم والذلة على حرة واشعار الرواية الاخيرة وهو كما ترى **مصلح** يحرم
الاستنجاء بالمطعم كالحن والفأكة لوجوه **الاول** ان العلامة في المنتهى ادعى ذلك قول علمائنا وبعضه صير المعظم اليه بل يمكن دعوى
عدم الخلاف فيه الا من ظاهر عبارة كذا ولا عبرة به جدا **الثاني** ما استدله به الفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني على ذلك من ان ما يدل على
حرمة الاستنجاء بطعام الجن يدل على حرمة الاستنجاء بطعام الانسان بطريق اولي واد في المعبر والروث فقال لا دلان له حرمة يمنع من الاستنجاء
الثالث ان قوما اصابهم باستنجائهم بالخبث والخبر كادول عليه اخبار كثيرة ولو كان جازيا لما استشفوا بالبلاء **الرابع** الاحاديث الدالة على
لزمها فطاعة حرمة الخبز من الظاهر ان الاستنجاء بها وفي كثر الوجوه المذكورة نظر والمعتدل في الحكم بالخبر الاجماع المحتضلة لشدة
وبالرؤث ومن دعائم الاسلام فهو انهم عن الاستنجاء بالعظام والبر وكل طعام واعلم انه قال في كذا ينبغي ان يراى بالمطعم بالفعل اقتضالا
فيما خالف الاصل على موضع الوفاق ان تم **مصلح** صرح في المنتهى والفواعل والمختلف بعدم جواز الاستنجاء بالثرية الحسينية على مشرفها
ان السلام والنجاسة واد في المنتهى والروث والمشار وورق المحقق العزيز وكتب الاحاديث وكثيرا لفقد وصح بالخبر الاستنجاء بها
نادر في المشار فيهم التفاسير قال في الكشف والحق بالثرية المقدسة ثبت النبي والامة والجملة ما علم من الدين والمذهب وجوب
احتمل من قال في الاستنجاء من اهلك ما لا يوصف ويمكن الاستدلال لبعضها بنحو ما دل على المنع الحديث انتهى **مصلح** اذا استعمل في الاستنجاء
ما من استعمال فيه فهل يجوز ويجوز النظم والاختلاف لا يحجب فيه اقول **الاول** ان يجزى وهو للمنهي والفواعل والخبر والمختلف و
الذكوى والبيان والاعتقادات وجامع المقاصد والمتمصم والمشار والجماع بل في الجار وفرا الى المشهور والمستند
فيه عموم ما اطلاق ما دل على الاكتفاء وذهاب الغايط في نظمه يخرج حصولها بالمقروض ولا يجارضه انتهى عنه لا انتهى في غير العبادة
لا يستلزم الفساد ولذا يحكم بطهارة الخبز باستعمال الماء المصنوب **الثاني** انه لا يجوز ان كان المشعل ماله حرمة وكان المشعل عالما بها
يجوز ان لم يكن كذلك وهو المقصود والعلية وشرح الالفة لوالد الشيخ والمستند للعرض الاول ان استعمال الخبز مع العلم به
مستلزم لكفر فاعلمه ومعه لا يتصور حصول الطهارة كما في خبر العين وهو لا يقبلها وفي الغرض الثاني اطلاق ما دل على اجزاء البقاء
في التطهير **الثالث** انه لا يجوز وهو للسريرة والعتبة والمعتبر وشرائع وشرح المفاتيح لجدي قوله كما حق السيد والمبسوط والشيخ اليها
ولا يخرج من قوة الاجماع المحكي عليه في العترة وبه يتحصن الاطلاق المتقدم اليه لا سارة مع امكان منع شموله محل البحث لحدوده ولتوبله
الحجة المزبورة وجوه **الاول** قول النبي في العظم والروث انها لا يطهران **الثاني** اصالة البقاء النجاسة **الثالث** ما قبل الاستنجاء
لوضع المشقة فانما كان ما تعلق به الرخصة منها علة لم يحن كسفي المعجزة **الرابع** مصلح جميع كثيرا الى ان انتهى في غير العبادة يقتضيه الفسا
لا يبق الاجماع المنقول المتقدم اليه لا سارة وهو من بمصر الاكثر الخلف لا نانا نقول لا نسلم ذلك فتم ولا يقال ما دل على حصول الطهارة
باستعمال الماء المصنوب بل على حصولها محل البحث بطريق اولي لا نانا نقول لا ولو بغيره مسلمة والقياس غير جائز **مصلح** يستفاد من
المبسوط والخلاف والعتبة والارشاد والخبر والمنتهى والبيان والدروس والالفة والذكوى والمجعية والحد والشفيع وغيرها
اجزاء الحجر المشعل في الاستنجاء ان لم يكن نجسا وهو صحيح جامع المقاصد وكذا كما عن السرائر والتذكرة والمعتبر ونهاية الاحكام وينظر

من النافع والشرائع وخلالها من النهاية والوسيلة والمهذب والمجامع والاصباح **الاول** اطلاق الاخبار الدالة على جواز الاستثناء بالحجج
واطلاق ما دل على كفاية النقاء وذهاب غير النجاسة في الاستثناء وقد يناقش في هذه الحجة بالمنع من اطلاق الاطلاق بين الحق والباطل لندرت
فيه نظر **والثاني** المرفوع بحرف السنة في الاستثناء بثلاثة اجزاء يكاد وهو ضعيف سنداً ولا لفظ فلا يصح الاعتماد عليه والاقراب عند الاول
مصباح اخلف الاصحاب في اشتراط جفاف في الجسم الذي يظهر به يخرج الغائط على قولين **الاول** انه ليس بشرط وهو لصريح مجمع الفائدة
ونظم المبسوط والخلاف والنهاية والغنية والسرائر والمعتبر والارشاد والتحريم والقواعد والبيان والدروس والذكري والافنية والحجج والنتائج
وعين انه شرط وهو للمتنهي والجعفرية والموضوع كما عن النهاية الاحكام **والاكثر الثاني** الاطلاقان المتقدم اليهما الاشارة
الاصل وان الربط ينحصر بنجاسة خارجية وهي البلبل المتنجسة بالبلاتان للنجس وقد ثبت ان كل نجس لا يجوز التطهر به وان الربط لا ينزل
النجاسة بل يبدل التلوين والانتشار وفي المجمع نظر اما في الثاني فلا تدفعه بالاطلاقان السابقين اما في الثالث فلمنع من نجاسة البلبل
قبل الفراغ من الاستعمال وما بعده فلا يقدح واما في هذا في التذكرة والذكري فتعلا البلبل ينحصر بالانقصال كالماء الذي يقبل به النجاسة
انتهى سلمنا ولكن يمنع من كونه هذه النجاسة نجاسة خارجية وقد اشار اليها الشهيد فقال ان النجاسة البلبلة من نجاسة محل سلمنا ولكن يمنع من كفاية
الكبرياء فلا دليل عليها سوى الاجماع المحكي وشموله محل التراجع محل التامل واما في الرابع فلمنع منه لجواز ان لا يفصل من البلبلة النجاسة
بتعدى الى المحل الذي يقصد تطهيره وقد قوى في المقاصد العلية اجراء الربط الذي لا يفصل رطوبة والحوط مراعات لقول الثاني و
ان كان الاول لا يخرج عن قوة **مصباح** يجوز تطهير مخرج الغائط بلبسهم طاهر جاف من غير غسل في الاستثناء ولا معلوم ولا عظم ولا روث ولا
مختم كما في الخلاف والمبسوط والغنية والسرائر والارشاد والتحريم والمختلف والمتنبي والذكري والبيان والدروس والافنية والمقاصد العلية
والروض والنتائج والجعفرية والمشارك والمعتم والرباض وشرح المفاتيح لجدي رقم والدره للسيد الاستاذ وفي جملة ما ذكرنا دعوى
الشبهة عليه وفي المنتهى ادعى انه قول اكثر اهل العلم وفي الخلاف دعوى الاجماع عليه وبعضها مضافا الى الشهرة جملة من الاخبار المتقدمة
لا يقال بعارض ما ذكرنا اخبار مستهضة دالة على اجراء غير المحجوزات نقول تلك الاخبار لا تنطبق للمعارضة ويحمل حملها على الغالب كما صرح به الشهيد
وما ذكر يظهر عدم جواز الاعتماد على ما حكى عن سلا من الحكم بعدم اجراء ما لا يكون من الارض وما حكى عن الاسكافي من عدم الاجر الاجر والخوف
الغير الملايين للطين والتراب وما يشعر به النهاية والنافع من عدم اجراء غير الجبل الطاهر والصوف واللغظ والخوف والاحجار وما
يشعر به القواعد من عدم اجراء غير الاحجار والخوف والخشب وما يشعر به المحرر من عدم اجراء غير الجبل والاحجار والخوف والخشب **مصباح**
كل اشكال ولا خلاف على الظاهر فانه انما يزيل عن الغائط عن غير مباحات بحسب الزيادة عليها حتى يحصل ذلها وقد ادعى عليها الاجماع جماعة من
الاصحاب وصرح الشهيد الثاني كما عن جماعة بانه لا حد له وكذا الاشكال ولا خلاف على الظاهر في جواز الانقضاء عليها اذا حصل ذلها بها وانما
الاشكال في تحريمها انا حصل الزوال بدونها وهذا يختلف فيه على قولين **الاول** انها لا تجب ولا يجوز الا انقضاء على ما دل عليها وهو خلاف والسرائر
والنافع والشرائع والمعتبر والمتنبي والقواعد والتحريم والارشاد وجامع المقاصد والجعفرية والجبل المتين والذكري والدروس والمقاصد
العلية ونظم المقنعة والافنية والبيان والروض واختاره جدي رقم والذي دام ظله العالي وفي المتنبي وهو اختيار الشيخ واتباعه ولا وجه
والرباض وغيرها هو المشهور **والثاني** انها لا تجب ويجوز الا انقضاء على ما دل عليها من قبل للعين ولو كان مسحة واحدة وهو للحنابلة ومجمع الفتا
والمعاند والغنية والمشارك والمفاتيح ونظم الغنية وحكي عن الشنقي وبني خنم والبرليج والسعيد للاولين وجهان **الاول** ان الاصل بقاء نجاسة
المحل ناقصة على ما دل ذلك **الثاني** صحتها من مولا نا الباقي ثم قال جرت السنة بثلاثة اجزاء وبقيدها اخبار مستهضة منها رواية الجلي
عنه ثم عزي من الغائط المسح بالاحجار ومنها المروي في المعبر عن الجمهور عن النبي اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه ثلث اجزاء فانها
تجزي ومنها ما رواه في المتنبي عن الجمهور عن سلمان رقم قال سمى رسول الله ان يمشي باقل من ثلثة اجزاء بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله
عليه واله ومنها النبوي الاخر اذا مضى احدكم حاجة فليذهب بثلثة اجزاء ويثلاث عوادا ويثلاث خشات عن ثراب ومنها النبوي الاخر لا يمشي
احدكم بدون ثلثة اجزاء قال في المعبر وفي رواية ابن المنذر لا يكفي احدكم دون ثلثة اجزاء ومنها الموثق ابن بكير عن الباقر ثم قال سالته عن التمسك
بالاجزاء فقال كان الحسين بن علي يمسح بثلثة اجزاء وقد يقال اطلاق هذا الاخبار محمول على صورة عدم حصول زوال عن النجاسة الا بالتمسك بها

الغالبية وقد كان الحسين بن علياء يمتنع بثلاثة اجزاء وقد يقال اطلاق صريح بما ذكر جماعة وله شاهدان شريها ما يوجب منع الاعتماد على
الاخبار المذكورة لاثبات وجوب التثليث في نهاية المرام وللأخرين وجوه **الاول** اصل البراءة الذم عن وجوب ما زاد على ما حصل به ذوالعين
القباسه وقد يقال هذا حسن لو كانا باياب القول الاول يذهبون الى ان وجوب الزائد على ذلك على جهة التعبد المحض واما اذا كان مذهبه ان
العلماء في وجوب الغلبة الثانية في الظاهر من قبول كاهو صحيح بحق كلمات الشيخ والحقق والعلامة والمحقق الثاني وظن فلا يحسن ذلك بل
اللازم الحكم بوجوب الزائد باعتبار استحباب الجحاسة حتى يقوم دليل على عدم اللزم الان بعارضه باستصحاب طهارة الملاقي ويدعي ثم يحبر
كأنقدم اليه الاشارة **الثاني** الاجماع الذي ادعاه ابن زهره فانه قال في الغيبة والسنن يكون ثلثه وذكر احكاما ثم قال يدل على جميع ذلك الاجماع
الشاذ اليه انتهى ولفظ السنة حقيقة في المستحب فيه نظر لقوة احتمال ان يريد من لفظ السنة ما اراد من قوله جئت السنة بثلاثة اجزاء وله
شواهد في عبارته يدل عليه سلمنا ولكن يمكن دعوى وهن الاجماع الذي نقله مصير الاكثر الى خلافه وفيه نظر **الثاني** اطلاق قوله وبذهب
الغالب في موثقه بولس بن يعقوب المتقدمه وقد يقال اطلاق المذكور مجموع على الصورة التي لا يحصل البقاء الا بالتثليث لغلبتها وقد تقدم الى
هذا الاشارة فمن قوله لا حتى نقي ما ثمة في حسنة ابن المغيرة المتقدمه لا يقال لفظ الاستبراء فيها عن حد يمتنع بالاستبراء بالماء فلا تكسر
الرواية كما لو هي والغير وازاد في الفروع والطريق في ذلك بل اراد جماعة من اصحابنا انه من اهل اللغة وبولس اخبار مستغنية
لا يبق لفظ الاستبراء وان كان يعلم الامر من معنا الا انا طلائه لا ينصرف الى الاستبراء بالماء لكونه اكل الفريدين ولغلبته قالوا وبه لهذا الغالب
ولا يشمل محل البحث فاننا نقول بحكمه الاجمالية لا بوجوب صرفه الاطلاق له واما غلبته فلا يثبت ثبوتها زمانا لسؤال عن الاستبراء ونحوه ان يكون حاله
حال زمانا للغيره المتي الذي غلب فيه الاستبراء حتى ان بعض مخالفيها قالوا بالاستبراء بالماء امر حادث على ان ترك الاستبراء في الرواية يمتنع
من العمل على الغالب عند بعض المحققين ولا يقال لا يصدق البقاء بالاستبراء وان زاد على التثليث لبقاء اجزاء معار بعد المسحات وهو مانع
من صدق ذلك نعم ثبت المعفو عنها بعد المسحات الثلث ولكن لم يثبت العفو عنها انما يات بالمسحات الثلث فلا يمتنع الاستدلال بالرواية
على القول الثاني بل هي تند على خلافه لاننا نقول لاثم ذلك بل قد يصدق حقيقة البقاء مع الانتصار على ما دون المسحات فيصح الاستدلال
بذلك ما يبره على ذلك القول ولا يقال بعارض الرواية المذكورة الاخبار الدالة على وجوب التثليث لاننا نقول لاثم صلاحية تلك الاخبار للدلالة على
ذلك سلمنا ولكن المتقدمه العارض بينهما وبين الرواية المذكورة لعلمنا بالاولى بالترجيح والانصاف ان المسئلة مشكلة لان القول الثاني لا يمتنع
عن دجانه ما ولكن الاحتياط ما لا ينبغي تركه **مبصرا** اذا اراد تطهير الحجج بالحجج قلنا بوجوب التثليث المسح في الاستبراء فهل يجب تثليث الحجج
ايها الاول بكيفية ذواتها التثليث اذ اصح بها اختلف فيه الاصحاب على قولين **الاول** انه يجوز الاكتفاء بذلك وهو المنتهى والآخر بالارشاد
والقواعد والذكرى والدروس والبيان والاعتناء والتفحص والجعرة وجامع المقاصد كما عن الاشارة والجامع والمهذب لابن الجراح **الثاني**
انه لا يجوز ذلك بل يجب تثليث الحجج ايها وهو للمعبر والشارع والروض والروضه والمقامد العلمية والمخيل المنين والكشف وشرح المفاتيح
والنبايض والدررة وظواهر المقنعة والحجج والبرهان للمعنى **الاول** النبوي اذا جلست الحاجة فامسح تلك مسحات وفيه نظر اصغفوا
سند **الثاني** انه لو جرح استبرح بالحجج الواحد ثلثه اجزاء فكذلك الاتصال قال في المختلف واي عاقل يفرق بين الحجج متصلا ومنفصلا وفيه نظر قال
العلامة قطب الدين الرازي فيما حكى عنه اي عاقل يحكم على الحجج الواحدة ثلثه **الثالث** ان الواجب التطهير وهو ان يحصل تبعد المسحات دون
الاجزاء وفيه نظر اطلاق حسنة ابن المغيرة وموثقة بولس بن يعقوب المتقدمه من انما لم يحصل تثليث المسحات صلا ولا دليل
على خروج ما اذا حصلت بدو وتعدد الاجزاء فيبقى منه بجائز الاطلاق وفيه نظر وللآخرين وجوه ايها **الاول** ان اصل بقاء الجحاسة حتى يتحقق
ذواله وليس لا يتعد بالحجج وفيه نظر **الثاني** ان الحجج الواحدة اذا استعمل طرف منه فقد تجزى وقد ثبت ان من شرط الالة التي يشترطها طهارة
وفيها نظر ادعاه ما ثبت وجوب طهارة محل الاستعمال لا مطلقا وقد اشار الى هذا في هي فقال لا يقال يشترط طهارة وهي غير حاصلة لاننا نقول
المشروط انما هو طهارة محل الاستعمال ولهذا لو تجزى ما يمتنع الاستعمال الحاشي الاخر انتهى **الثاني** الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب التثليث
واجب بغير جماعة بان تلك الاخبار معتبرة على الغالب وقال في المنتهى والمختلف فيها دالة على تكثير المسحات كالمائة عشرة اسواط انما

عشرة اسواط ضربات قال في الاول ولهذا لم يقتصر على الاجار بل جوزنا الخشب والحرق وغيرهما انتهى وفي هذا نظر اشار اليه جماعة وكيف
كان والا حوط هو القول الثاني ان لم نقل بكونه اقوى ومليه فهل الحرفة التي يشي بها كالحجر الواحد ولا بل يجوز الاكفاء بمسحاة ثلث من خمر
واحدة بهذا شكل والذي يظهر من جملة ان الاول يلزم كلف قال بعدم الاكفاء بالجوزي الشعب الثلاثة وهو احوط **مصب** يستحب الاستنجاء
ان يبتدى بالمقعدة ثم بالاجليل كافي المقنعة والدروس وغيرها الموقفة عارضا صادقة قال سالت عن الرجل اذا اراد ان يشي فاما يبتدى بالمقعدة
او بالاجليل فقال بالمقعدة قبل الاجليل **مصب** يستحب الاستنجاء من الغائط الجمع بين الماء وما يقوم مقامه لدعوى الاجماع عليه في المقنعة وهي
وللمرسل من السنة في الاستنجاء بثلاثة اجزاء انكاره وتبعه بالماء ومقتضاه نقدهم الاجزاء كما هو صريح جماعة ومقتضاه انهم عدم اخصاص حان
الجمع بعين التعدي كما هو صريح جماعة بل قبل ان تكلّم الاجزاء ويظهر من بعض الاختصاص به واذا اراد الاقتصار على احد المظهرين فلا ولي التأييد
الماء لدعوى الاجماع عليه في المقنعة والمنتهى وله وغيرها وتظهر الاخبار المصرفة بالاجزاء الاجزاء ولا في الماء ابلغ في الشك في ذلك للصالح وانما
اراد فيسحق له الاشارة للخبرين وهي ذلك من الاصحاب **مصب** بكون الاستنجاء باليمين كافي الشرايع والنافع والخبر والارشاد والقواعد
المنتهى والذكرى والدروس وغيرها بل في ظاهر المنتهى دعوى اجماع العلماء عليها وبوبنها النبي وولده الصادق في خبر السكوني في الاستنجاء
باليمين من الجفاء وقول الصادق في المرسل بنو رسول الله صلى الله عليه واله ان يشي الرجل بيمينه ومع الضرورة يرتفع الكراهة كما صرح
به في هي وفي وقته وجامع المقاصد لنفي المخرج والخبر لا بأس اذا كانت البسار معطلة وصرح في المنتهى بانها عند البول لقول الباقر ع انما بال الرجل
فلا يمس ذكره بيمينه والنبوي اذا بال احدكم فلا ياخذن ذكره بيمينه ولا يشي بيمينه **مصب** بكون الاستنجاء بالبسار وفيها خاتمة عليه اسم الله تعالى
كما في الشرايع والنافع والخبر والارشاد والقواعد والمنتهى والذكرى والدروس وغيرها وبالجمله هو المشهور للموثق لعارضا صادقة
لا يشي وعليه خاتمة فيه اسم الله ولا يدخل المخرج وهو عليه وبوبنها رواية الحسين بن خالد الصيرفي قال قلت لابي الحسن ع في رجل
الرضا ع الرجل يشي وخاتمة في اصبعه ونقشه لاله الا الله فقال اكره ذلك فقلت جعلت فداك وليس كان رسول الله في كل واحد من ابناك
يفعل ذلك وخاتمة في اصبعه قال بل ولكن املك كانوا يتختمون في البلد اليمنى فانقوا الله وابصر ولا انفسكم والشاة ذرية رواية في بصير عن
الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع من نقش خاتمة اسم الله تعالى فليجعله عن اليد اليمنى يشي بها في المشوض وامام ما دل على انه كان في خاتمة الامر ع و
الباقر ع اسم الله تعالى وكانا يشيخان بها فضعف السند عنهما بل على ثبوت الخاتمة فيها من الاستنجاء وحمله بعض على التقية واعلم انه الحق
جماعة من الاصحاب باسم الله تعالى اسم الانبياء والائمة بل هي ذلك عن الاصحاب وقال في جامع المقاصد اسم طاهر وكل في المشارق
وذكر وانما المراد باسم الانبياء ص والائمة ما كتبت بقصد اسمهم وامام اكتب بقصد اخي ومن دون قصد فلا بأس به اما اسم الله تعالى
مطحا كما في ذلك وكذا الصفات الغالبة وامامهم فانكاسم الانبياء في شرائط العقد وانهم ذكرها ان الكراهة انما هي عند عدم التوثيق بالخاتمة
وامامهم فيجوز بل يكفي عمله لو فعله بقصد الاهانة انتهى ثم اعلم ان المسند من الروايات السابقة الحرة لا الكراهة كما يستفاد من الحكمي عن المفتح
ولكن المصير اليها لا يخرج عن اشكال لاصالة الاباحة المعتقدة بالشيعة وفيه نظر ثم اعلم ان استنجاء من وثقه عارضا السابقة مرجوحه دخول الخلاء
وعليه خاتمة فيه اسم الله تعالى وبوبنها خبرا في ابواب قال قلت للصادق ع دخل الخلاء وفي يدي خاتمة فيه اسم الله تعالى قال لا وفي
خبر علي بن جعفر عن اخيه عن الرجل يجامع ويدخل الكنيف وعليه الخاتمة فيه ذكر الله واشق من القرآن يصح ذلك قال لا وفي الذكرى بعد
النهي ع بكونها استحياما عليه اسم الله تعالى اما اسماء الانبياء فلا بأس فقلت لعله للاصل ودواية في الغاسم عن الصادق ع قال قلت لابي
يريد الخلاء وعليه خاتمة فيه اسم الله فقال ما لمب ذلك قال فيكونا سم محمد قال لا بأس وفي لا يحضره الغيبة يجوز له ان يدخل الخلاء ويجوز
عليه اسم الله وامسح في القرآن فان دخل وهو عليه فليجعله عن يده اليسرى اذا اراد الاستنجاء **مصب** يستحب للرجل ان يمسح بطنه عند
الخروج كافي المقنعة وفي النهاية والخبر والذكرى والوضوء وهي عن المصباح ومختص بالامتنان والهداية والماسح والمهذب والق
والجامع وفيها في الاكمام واعتبر في الاول ان يكون باليمين ويسار يكون داعيا بالماثور كما قيل توفاء قبل الاستنجاء من البول فتوف
صحيح ولا يجب عليه اعادته مطلقا كافي المعبر والمنتهى والقواعد والمختلف والبيان والدروس والذكرى والسبيل والرباط والدعوى وغيرها
وفي الاوله هو مذهب الثلاثة واتباعهم وفي الثاني والمدايك والمشارق والمجلى المنين والكشف دعوى كونه مذهب الاكثر والشهور

يظهر من بعض الفقهاء خلاف ذلك فانه قال من صلى فذكر بعد ما صلى لم يغسل ذكره فغلبه ان يغسل ذكره بعد الوضوء والصلوة انتهى لنا على المختار
الاول اصل الثاني الاخبار الكثرة منها صححه علي بن يقطين عن ابي الحسن عن الرجل يقول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوء الصلوة فقال يغسل ذكره ولا
 بعد وضوئه ومنها صححه عمر بن ابي نصر في احدهما قال قلت لابي عبد الله ع ابول وتوضأ وانسى استنجائي ثم اذكر بعد ما صليت قال لا
 ذكر ولا عدلوك ولا تعد وضوئك وفي اخرى سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يقول ينسى ان يغسل ذكره فلا يعيد وضوئه ومنها صححه ابي مريم
 الاضار في رواية الحاكم بن عبيد بن بال ولم يغسل ذكره فذكرت لابي عبد الله ع قال ليس ما صنع عليه ان يغسل ذكره ويعيد وضوئه ولا يعيد وضوء
 وضوئه وثمة ابن بكير المدي عليه اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في الرجل يقول ينسى ان يغسل ذكره حتى
 يتوضأ ويعيد قال يغسل ذكره ويعيد الصلوة ولا يعيد الوضوء لا يقال بعارض ما ذكرنا اخبار مستقيمة منها ليس سليمان بن خالد الذي لا بعد
 كونه صحيحا عن من لا ينافر عليه السلام في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء ومنها خبر ابي بصير الذي لا بعد
 عنه من الواقع عن من لا ينافر عليه السلام اذا هرق الماء ونسيت ان يغسل ذكره حتى صليت فغسلت اعاده الوضوء وغسل ذكره ومنها وثيقة سامة
 عنه عليه السلام انا دخلت لغائط فقصبت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت ونسيت ان تستحي بعد ما صليت فغسلت
 الاعادة فان كنت هرق الماء فنسيت ان تغسل ذكره حتى صليت فغسلت اعاده الوضوء والصلوة وغسل ذكره لانا البول مثل الراتبة
 نقول هذه الاخبار لا تفضل لغارضة الاخبار والدالة على مخالفا لمعظمها اصح سندنا مع اعتدادها بالشهرة العظيمة والاصل ينبغي طرح هذه
 الاخبار واعملها على الاستحياء كما يظهر من جماعة من الاصحاب واعلم انه اذا توضأ قبل ظهره فخرج الغائط فوضوئه اقيم صحيح فلا يجزى اعادته
 كافي القواعد ومن البيان والوسيلة ونسبه في الرأى الى الاصحاب ونفع في المشارف والجبل المنين عن الثلاثين والظن ان كل من قال بعلم الوضوء
 اعاده فينقظم قال به هنا فان فصل خرق للاجماع المريب على لظاهره فينبغي طرح ما دل على وجوب الاعادة هنا وجملة على الاستحياء كما صرح
 بغيره من بعض الاصحاب **القول الوضوء** وكيفية الحكم وما ينبغي تقديمه عليه **مصباح** يستحب ان يستنك عند الوضوء والحجة في هذا امران
الاول الاجماع المحكي في الاعتبار **الثاني** قول النبي ع لامرهم بالسواك عند كل وضوء وكل صلوة وينبغي التنبية لأمور **الاول** اعلم انه قال في
 وضوءه وقوله ع في الرسل ولانا شق على امرئ ان يترك السواك عند كل وضوء وكل صلوة وينبغي التنبية لأمور **الاول** اعلم انه قال في
 انتهى بعد التفتيح بانك اذا استحياء به هذا الوضوء اختلف في ان السواك هل ينسئ الوضوء ام لا يغسل انه من سننك لا نوع من النظافة
 بوجهه المتوضي وقيل انه سنة في نفسه لا بوجه غير المتطهر والنقاء وتطهر الفاندة فيما لو نذر الاثنان بسئ الوضوء انتهى وفي الذكرى
 على ما هي هذه السواك والتسمية من سنن الوضوء حتى يقع عندها بنية ظاهر الاصحاب والاخبار انها من سننك لكن لم يذكر الاصحاب
 الباع الهية عندها ولعله لسلك اسم الغسل المعبر في الوضوء عنها انتهى واختار في المشارف كونه من سننك محتملا بقول الغني ع السواك
 شرط من الوضوء وفيه نظر والمسئلة محل اشكال **الثاني** علم ان الماد بعد الوضوء الذي دل الاخبار على كونه وقت الاستنك مثله لبس
 وتبديل روبة معلى بن خنيس عن الصادق ع عن السواك بعد الوضوء فقال الاستنك قبل ان يتوضأ قلت انا ابت ان نسي حتى يتوضأ قال بئس
 ثم يمتنع من ثلاث قال في الذكرى ثلثها طيب والظاهر انه مقدم على غسل اليدين لرواية المعلى وفعل عند المضمضة جاز وكذا لو نذر انك بعد
 انتهى **الثاني** علم انه صرح جماعة من الاصحاب بانه ينبغي ان يكون عرضا ويدل عليه قول النبي ع في الرسل واسألكم وضأ في المنتهى يدايما منه
 الامن لا في النية كان يجزى البتة من كل شيء **الثاني** اعلم انه صرح بعض الاصحاب باستحبك بكونه من قبيل الاشجار وبما يشع به بعض الاصحاب
 قال في الذكرى وافضلها الا انك فعل السلف وليكن لسه لثلاثا يفرج الله وان كان باليسا لن ويجوز الاعيش من السواك بالسحة والابها
 عند عدمه وصح في الوقت انتهى وصرح بما ذكره اخبار في المعتمد قال لصح على بن جعفر ع عن اخيه ع في الرجل يشك ببدء اذا قام الى الصلوة
 وهو يقدر على السواك قال اذا خاف الصبح فلا بأس وعن النبي ع انه قال السواك بالابها والسحة انتهى وفي المنتهى فان لم يوجد في العود اللين
 استاك ببدء قاله علماء **مبحث** يستحب ان يكون حال الوضوء مستقبل القبلة كما صرح به جدي قره وسيفادانهم من الشهيد في الذكرى فانه
 قال لم اقف على نص للاصحاب في استحباب الاستقبال ولا في كراهية الكلام بغير الدعاء في ثنائه ولو اخذ الاول من قوله ع افضل الجالس ما استقبل
 بالقبلة والثاني من منافاته الدعوات والاذكار امكن انتهى **مصباح** يستحب عند الوضوء التسمية والحجة في ذلك امران **الاول** الاجماع المحكي

عليه في العتبة والمعتبر والمنتهى والذكرى والمشارك والمعتصم وشرح المفاتيح بجدي قوة **الثاني** اخبار كثيرة وبها الصحيح وينبغي التنبية لا
اعلم ان مقتضى كثير من الاخبار انه يكفي في التسمية بسم الله وقد صرح بذلك في بعض الروضة والروض والذكرى والمشارك والمعتصم
وصريح في الخبر وجامع المقاصد وشرح التقلية والمسالك بان صورته بسم الله وبالله اللهم جعله من الثواب واجعله من المظهرين وهو
مقتضى جملة من الصحاح وصريح في مجمع الفائدة بانه ينبغي اختيار بسم الله الرحمن الرحيم ولعله لبيان اذنه من اطلاق التسمية ولو قيل صحة خبرين
فليس من الباقي انما ضربت بذلك في الماء وثلاث بسم الله الرحمن الرحيم ثلث الذنوب التي اكسبتها وفي كرتي صريح بان ما مكاه في به على
المومنين اكل وهو بسم الله والله وبغير الاسماء واكبر الاسماء لله وقاهر من من في السماء وقاهر من في الارض الحمد لله الذي جعل من الماء كل
شيء حي واعى قلبي بالامان اللهم تب علو ظهري واقض الحسنى وانك كل الذي احب وانك لي بالخيرات من عندك باسبغ الدعاء **الثاني** علم ان
الاخبار قد اختلفت في محلها فبستفاد من بعضها ان محلها عند وضع اليد في الماء ويستفاد من بعضها ان محلها عند غسل الوجه وانما الجمع
بين الامرين كانا في ذاتها في محلها فهل يتدارك في الاثناء اولاه فلا في الخبر والتمت في التدارك لغوات محل وفي الذكرى والروض
يتدارك مطلقا ولو كان محلا قال في الاول لان الميسور لا يسقط بالعبور وكما في الاكل انتهى واما مل جدي في الخفين ولكن تمسك لختارهما بالاول
الثالث علم ان استفاد من رسالة لابن ابي عمير ان ترك التسمية بوجوب بطلان الوضوء ولما جدي فابال الظاهر اتفاق الاصحاب على خلافه
وبعضه ان لو كان البطلان بتركها ثابتا لاشتهر لشرف الدواعي ومسبب الحاجة وبطلان الثاني وانما **مصباح** يجب قبل الوضوء غسل
الكفين معا وهو المشهور بين الاصحاب بل حكى عليه الاجماع في الخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى ونجس الحق وفي المقتنع والمعتقة والنهاية
اطلق الحكم باستيجاب غسل اليد وهو مقتضى جملة من الاخبار منها ما يترتب التي وصفت بالحسن من الباقي ثم يغسل الرجل يده من النوم
مرة وامن الغائط والبول مرتين ومنها المرسل عن الصادق ثم اغسل يديك من البول ومن الغائط مرتين ومنها المرسل الاخر عنه ثم اغسل يديك
من النوم مرة ومقتضى الاطلاق المذكور جواز الاكتفاء بيد واحدة وعدم تعين مضمون الكف ولكن صرح جماعة بان المراد باليد هذا الكف
قالوا اقتضاه على المبتقن وزاد بعضهم دعوى بشارتها منها وينبغي التنبية لامور **الاول** علم ان استفاد من جملة من الكتب كالمقتنع والنهاية
والخلاف والغنية والسرائر والشرائع والمنتهى ونجس الحق والارشاد والقواعد والتقليد والمعتبر وغيره ان محل غسل الكفين المستحب هو قبل ارضا
في الاناء الذي يعرف منه الماء للوضوء وبما يشعر هذا بعدد استحباب غسلها واذا توفاه من غير الاناء كغسله او بشرا وحوض وقد صرح به في
المنتهى والمشارك وجامع المقاصد والمعتصم والشفيع ادعى عليه الشهرة بعض وصرح في نهاية الاحكام والذكرى والروض والروضة والمشارك
والكشف والربا من الحبل المتين وشرح المفاتيح لجدي وعبرها بانه يستحب مطلقا ولو كان الماء كثيرا او قليلا والاناء ضيق الراس وهو مقتضى
اطلاق المقتنع والنافع والمعتبر والاطلاق في بعض الاخبار المتقدم ولا بأس لهذا القول الا ان الاولى تركها بفتح نية الوضوء وعند غسل اليد انما يغتفر
من الاناء الواسع الراس والمشتعل على الماء القليل وعلى هذا القول يكون محل غسلها قبل الاشتغال بباقي الاعمال على ما في الروض وغيره **الثاني**
اعلم ان جملة من الكتب المقتنعة والنهاية والخلاف والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والخبر والارشاد والقواعد والذكرى والمنتهى وكره
والروض وشرح التقلية وغيره ما صرح بانه يستحب غسل الكفين من حدث النوم مرة ومن حدث الغائط مرتين وفي جملة من تلك الكتب دعوى
الاجماع عليه وبعضه جملة من الاخبار منها صحيحة الخليل المضمرة احدهما والمستند الى الصادق ثم اخبرها وبها كره يرفع الرجل على يده اليمنى قبل ان
يدخلها في الاناء قال واحدة من حدث الغائط ومنها ما تقدم اليه الاشارة ويظهر من المقتنع ان للبول مرة وللغائط والنوم مرتين ومن الغلبة
والبيان للكل مرة ومن المعتبر للكل مرتين ومن يعقران للبول والغائط مرتين والنوم مرة ويدل عليه خبر من حديث المصنف واجب عنه جملة
على نكاح الاسباب فانه جائز وقد صرح به في الدعوى والوفاء والمشارك والمعتصم بل حكى عن الاصحاب **الثالث** انه صرح في نهاية الاحكام ووضع
من المنتهى بان غسل اليدين المستحب تعبد محض فلو يتحقق طهارة يده استحب له غسلها **الرابع** علم ان الظاهر من اكثر الاصحاب عدم استحباب
غسلها من غير الامداد الثلثة كالريح وقد صرح به في الروض والمشارك ويظهر من بعض انه يستحب غيرهما ثم ان **الخامس** قال في المنتهى وهل
غسلها من سنن الوضوء فيه اجمال من حيث الامر به لثوبهم التماسا لقوله فانه لا يدل على انتهى ثلث ولحد من الوجهين ترد في كره في افتقاره الى
النية وفي المنتهى الخبر حكى يعلم الافتقار اليها **مصباح** المشهور بين الاصحاب انه يستحب عند الوضوء المضمضة والاستنشاق والمداواة

ادارة الماء في الغمر والثاني حذيره الى داخل الانق وصحح بالمفسرين في المنهى وجامع المقاصد والتفليته والوضوء والمدارك وهي على العا
ان قالوا انهما عندنا الى رسول الله ليسا يقرض ولا سنة والمعتد عند ماعليه المعظم لوجهين **الاول** - الاجماع المحكي عليه في الغنية والمنهى كما عن
الاحكام وهو معتقد بالشهرة العظيمة **الثاني** - الاخبار المستفيضة منها الموثوق المضمرة بها من السنة ومنها القوي المضمضة والاستثاق مما
سنن رسول الله صلى الله عليه واله وفي المضمضة والاستثاق سنة ومنها القوي الاخر المحكي لوصوه امير المؤمنين عليه السلام ثم تفضل ثم
استثنى ومنها القوي الاخر عن امير المؤمنين ع قال جئنا نؤماء واقبل رسول الله صلى الله عليه واله حين ابتدأت في الوضوء فقلنا لي تفضل
واستثنى ليقا بهار عن ذكر الاخبار المستفيضة منها الصحيح المضمضة والاستثاق لهما من الوضوء ومنها القوي ليس بها من الوضوء هما من القوي
ومنها القوي الاخر ليس المضمضة والاستثاق فربضة ولا سنة انما عليك ان تغسل وضوءا من الوضوء والسند ففي احد هاليسا من الوضوء
لانها من الخوف وفي الاخر ليس في الغسل ولا في الوضوء استثناق ولا مضمضة لاننا نقول هذه الاخبار لا تصلح للمعارضة لعدم صراحتها
في نفى الاستحباب لامكان ثبوتها اذ اذاعة لغة الوجوب بل هو الظاهر من التعليل بانها من الخوف ومن قوله ع انما عليك ان تغسل ما ظهر
ولم يثبت ضرورة لفظ السنة حقيقة في المعنى المصطلح عليه بين الاصوليين في ذم الامتعة سلمنا صراحة دلالتها على ذلك لكن نقول الاخبار
الدالة على استحبابها اولى بالثبوت لا عنصدها بالشهرة العظيمة والاجماعا للحكمة وينفع التيسر **الاول** - هي عن كثرة الاصحاب عد
من اجزاء الوضوء المستحبة ويدل عليه خبر مروى عن مولانا الصادق ع ههنا من الوضوء ونهت جماعة عن الاصحاب كالصدوق في الهداية وسيط
الشهيد الثاني في المدارك والحديث الكاشف الى انها ليسا من الاجزاء ولما هما من استحباب الخارجية ويمكن ثبوتها بالاخبار المصرفة بانها
ليس من الوضوء على هذا وبؤيد حلو كثير من الاخبار الدالة على ان الاشارة اليها وعدم نقل المواظبة عليها عن الامتعة وفي جميع ذلك نظر
والقول الاول لا يخفى عندي عن قوة **الثاني** - صرح جماعة من الاصحاب كالشيخ والعلاء والشهيد بن والمحقق الثاني باستحباب التثنية في كلتا
غزاة جماعة الماشهور ولم يذكر في الشرايع والنافع والمجهر والارشاد والمعتد الاول لوجهين **الاول** - الاجماع المحكي عليه في الغنية
المعتد بالشهرة المحكية في كلام جماعة **الثاني** - اخبار المتعددة منها خبر مروي بن خنيس عن الصادق ع ثم يمتنع في ثلث مرات ومنها المروي
المروي عن الكاظم ع تفضل ثلثا واستثنى ثلثا ومنها المروي عن مجالس بن الشيخ عن امير المؤمنين ع تفضل ثلثا واستثنى ثلثا واعلم
ان حكمي من كونه ونهاية الاحكام الحكم باستحباب كونها ليست غرضا المضمضة بثلث والاستثاق بثلث وهي عن مصباح الشيخ ونخصه و
نفايته والمقتضى والوسيلة والاشارة والمهذب لاقتضار على ثلث لكتنا قال في الكشف وفي لا فرق بين ان يكونا بعزلة واحدة او بين
وفي الاصباح وتفضل ثلثا واستثنى ثلثا بعزلة او بعزلة ثنتين او ثلثا انتهى الثالث هي عن المنهى انه قال ويستحب اعادة الماء في جميع الغمر
للباغة وكذا في الانق قال في الكشف بعد نقل ما ذكر عن المنهى ونحوه ما في كونه مع استثناء الضائم وهو النسب بالنظيف وفي ثواب
الاعمال مسندا الى السكوني عن جعفر عن ابائه عن النبي ع ببالغ احكامهم في المضمضة والاستثاق فانه يغفران لكم ومغفرة للشيطان
وقال ياق في الكشف في ط ولا يلزم ان يرد الماء في طهوانه ولا ان يحد به بانفذه الى اقصى الحناشم هي عن العلالة في المنهى ونهاية
الاحكام انه قال اذا اطار الماء في فمه ثم لم يغسله فقد امثل قال في الكشف وظهر كونه شرط الحج ولعله غير مفهوم من المضمضة كما لا
لا يفرق من الاستثاق ولذا جعل في التعليل مستحبا اخر انتهى **الاربع** - هي من الوضوء والنجس ونهاية الاحكام والتفليته الحكم باستحباب ثلث المضمضة
واجب عليه فعلى امير المؤمنين ع وعن المبسوط لا يجوز تقديم الاستثاق وعن الجامع انه يبدأ بالمضمضة وعن المغترة والمصباح ونخصه و
والمنه والبيان انه يمتنع من ثلثا استثنى قال في الكشف يجوز اذ اتم الاستحباب والوجوب بمعنى انه الجهة المبرورة من اتم بها ايات
بالاستثاق المندوب فانه يعتقد تدبر مع علمه بخالفه الجهة المبرورة اتم ولكن استعمال المضمضة في ذلك نظر مع ان المروي
في الكافي عن امير المؤمنين ع العكس انتهى **مصباح** - يستحب الوضوء وهو طرائق وربع بارطال العراق وطل العراق مائة وثلاثون درهما والدرهم
سنة التردد وابق والدائق ثمان حبات من اوسط حب السجور اما استحباب الوضوء بالماء فما اجد فيه مخالفا وقدا عى عليه الاجماع في المنهى
وكونه في المحبة انه منهل اهل البيت عليهم السلام وبعض هذه الاجماع المحكية مضمومة من مستفيضة منها الصريحان عن الصادق
في احكاما كان رسول الله صلى الله عليه واله يمد ومنها المروي في الفقيه في ان رسول الله ع للوضوء مد وللخل صاع يسا في اتمام

يسفلون ذلك اولئك على خلاف شئ مع في خطبة القدس واما ان المد رطلان وربع بارطال العراق فهو خير الشئ والخلا وابن زهره و
الديلمي والفاخيلين والشهيد وصاحب المدارك والدي دام طله العالي ويدل عليه امر **الاول** الاجماع المحكي عليه في صحيح الغيبة والحكمين
الخلاف وظاهر موضع من المتن والذكرى وهو معضد بالشهرة المحققة بالحكمة في كلام جماعة **الثاني** جنى سليمان بن حفص المروزي عن ابي
الحسن عليه السلام ان الصاع اربعة امداد والمد رطلان وربع بوزن بغداد وبوبه مادل على ان الصاع ستة امداد بالمدنى ولستعبر بالمدنى
من الاجماع المنقول والتنقل في هذا يستلزم ان يكون المد رطل وربع بالمدنى لكن المدرع صانع لا يقال يعارض ما ذكر في صحة زيادة عن ابي جعفر
المد رطل ونصف والصاع ستة امداد لاننا نقول لانه ذلك الاحتمال كون المدا بال رطل بالمدنى الذي هو رطلان وربع بارطال العراق من
كما صرح جماعة بل هو ظاهر الحمل اللفظ على قوله معصوم وهو مدنى ولعدم القائل بان المد رطل ونصف بغیر طال المدنية وصرح في ان
بان خلاف الاجماع ولعله لذا فسر الشئ به فقال بعد لفظ الارطال بغير امداد بالمدنية فيكون ستة امداد بالعراق وربما يستفاد من موضع من المتن
والمدارك كون النسي من تهمه الرواية بل قل في الرواية ويظهر من خبره ذلك واما ان النسي من تهمه الرواية وهو غير بعيد ولاحتمال كونه من كلام
الشئ الذي لم تضعفه بما في الخبر من ان المداى ونقل من كتاب الحسين بن سعيد هكذا والصاع ستة امداد بالمدنى فيكون ستة امداد
بالعراق وان الفاضل في كونه نقل عن مولا ابا جعفر عليه السلام عن العبادات المملوكة اننى في مولا كذا فبند فع قول التبرنطى يكون المد
رطلا وربع بالعراق وصرح بعض شيوخه ومع هذا فلم يعتبره على حجة نعم قال في الخبر انه من قول رواية ضعيفة واما ان المد رطلان وربع
درهما فهو ما اختاره الصدوق والشئ والديلمي والحل والحقق والعلامة في موضع من الخبر والسوى والمحقق الثاني والفاضل الخراساني والمحقق
الكواشاني والحدث الكاشاني والوالد امداد طله العالي وحكى عن المحدثين انها اربعة امداد وادعى جماعة الشئ عليه وقال في ذلك العلامة في
المنتقى وموضع اخر من الخبر فقال اربعة مائة وثمانين وعشرة اربعة امداد وادعى جماعة الشئ عليه وقال في ذلك العلامة في
جعفران بن محمد الطالفي عن ابي الحسن في الصاع ستة امداد بالمدنى ولستعبر امداد بالعراق ويكون بالوزن الفارسي مائة وثمانين وربع والى
دام طله الله وغيره المدا بالوزن الدرهم وقيل وقدروا هذا الخبر في العيون وذكر الدرهم موضوعا لوزن ورجح لاخفاء في دلالة على القول المشاهير
ثابتا خبر ابراهيم بن محمد الطالفي عن العبادات المملوكة اننى في مولا كذا فبند فع قول التبرنطى يكون المد
مائة وثلثون درهما لانه ثلثا رطل المدنى لا يقال الخبر ان لا يصح الثوبل عليه الضعف سند هذا لاننا نقول ذلك غير قارىح من الشهرة بحسب
والقول الثاني نصيحي بعض اهل اللغة به وبوبه ما يستفاد من المحكي عن بعض من وروده رواية به وفيه نظر والمحدث عندى الاول وعليه
فيكون الرطل امداد واحد وثلثون مثقالا ما صرح به جماعة فيكون الدرهم نصف مثقال وخمسة وثلثون مثقالا فيكون الرطل امداد واحد وثلثون مثقالا
انفا والخاصة والعام على هذا وعنه انهم نفى الشك في كون المثقال الشرعي ثلثة ارباع البصرى واما ان الدرهم ستة دنانير فما صرح به في
النهاية السرائر والشارع والتابع والخبر والارشاد والمنتقى ويدل عليه انا حلها ما ادعاه جماعة من الاصحاب من انفا الخاصة والعام
عليه وادعى في الرواية وعين انه نص اهل اللغة الثاني جنى سليمان بن جعفر المدنى قال قال ابو الحسن ع موسى بن جعفر ع الدرهم وزن ستة
دنانير ولا يخفى ان الدرهم الذى هو ستة دنانير هو الدرهم الذى استظهر في الاسلام واما الدرهم الذى كان في الجاهلية وفي يد والا
فهو مختلف كما يستفاد من كلام العلامة في المنتهى وغيره والقوى في المصباح واما ان الدنانير ثمانية امداد في جبال من واسطه حيا الشئ فما ادعى عليه
حالى المجلسي بما حكى عندنا ثقات علماء الفريبيين وفي المفااتيح نفى عنه الخلاف في مائة امداد في المدارك انه مقطوع به في كلام الاصحاب وكفى ذلك
حجة كما اشار اليه جماعة لا يقال يعارض ما ذكر جنى حفص بن سليمان المدنى قال قال ابو الحسن ع موسى بن جعفر ع الدرهم وزن ستة
وزن حمة شعير من واسطه الجبل من صغاره ولا من كباره لاننا نقول الرواية ضعيفة السند فلا يصح الثوبل عليها فثم وعلم انه صرح بعض بان
يكون بالبخارى المفااتيح في زماننا يكون ربع من ثمنه وادعى في المتن ما ادعى في المتن هذا المدة لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدل على
فهو اء الاطباء لما تضمنه رواية ابن كثير عن امير المؤمنين ع حيث قال نوصاء للصلاة ثم ذكر الاستبراء وما في حديثه من الخلاء ووضاء الياء
انتهى واعترض عليه بوجوه ذكرناها في مظافة المرام **مصبأ** اعلم ان الفضل الى فعل الوضوء وثلاثة شرط في صحته فلو اتي به في حال الغلظة **ع**
قصده لان باطلا وغيره يحصل للامثال والحجة في هذا وجوه **الاول** الاجماع المحكي في الغيبة والمنتقى والابيضاح والنفحة وعلا كونه **الثاني**

شرط في الوضوء والاجماع المحكي في الخلاف والمختلف وفي الحق والمدارك على كونها واجبة فيه لا يقال يستفاد من المعنى والمفاتيح عدم تحقق الاجماع
 في المسئلة فالاول منه شرط في صحة الطهارة وضوء كائنا وعسلا او شيئا وهو من ذهب الثلاثة واما الثاني في بحث فيه الوضوء ولم يوصل
 من قدامه في ذلك نص لا فيه ولا في ساير العبادات الا ما نقل من ظاهر الاسكان من اصحابنا في الطهارات لا نأخذ بقول غيره بما ذكره بعد نصيحتي جمع
 كثير من اصحابنا العلماء يتحقق الاجماع في المسئلة عدم تقضى القدماء طهارة في الوضوء على تقدير تسليمه لا يدل مصيرهم الى عدم توقفه عليها **الثالث**
 ان الاصل فيها الحديث حتى يثبت الرفع له ولم يثبت الابدال الا ببيان بالوضوء مع البنية **الرابع** ان الوضوء مأمور به والاصل في كل مأمور به ان يحكم
 مؤثقا على البنية وفيه مناقشة اشترانا اليها في الوسائل ونهاية المرام **الخامس** الخبر المروي عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام البنية شرط في جميع الطهارات وفيه
 نظر **السادس** الوضوء محل والاصل في العمل بتوقفه على البنية نحو قوله لا على الا بنية وفيه مناقشة اشترانا اليها ايتم الكفاين لا يقال لو كانت البنية شرطا
 في الوضوء لم تكن في الايمان الوارد فيه والثالث في حلها عن بيان ذلك جبا في المقدم مثله لا نأخذ بقوله هذا لا يصلح لمعاوضة ما دنا من الله لعل على قد
 الوضوء على البنية وهو واضح **مصباح** يجيب ابقاء الوضوء ولو خلع وضوءه عن قصد المذكو لم يستحق بفعله ثوابا بل كان عاصيا والظاهر ان ما
 ذكر مما خلا في فيه بني اصحاب ومن صرح بلزم القصد المذكور فيه الشيطان وابن زهرة وازداد ليس والفاضلان والشهيدان والسوروي
 المحقق الثاني وبطل عليه الاجماع المنقول في المختلف وجامع المفاصل على وجوب بنية القرب فيه وفي الغيبة دعوى الاجماع على ان الوضوء عبارة
 وبعضه ما ذكره الاصل الذي ذكر منه في الكتابين وبالمجمل لا اشكال في وجوب بنية ذلك فيه واما الكلام في الاشكال في الحكم بكونها شرطا فيه
 يتوقف محنة عليها وهذا اختلف فيه الاصحاب على من لم يرضى انه صار الى ان قصد القربة ولا يرفع فيه ليس شرطا في العبادات ولا في غيرها متوقف عليها
 بل انما يجب فيها شيئا بمعنى ثبوت الائم على الترك فقط وقالنا العبادات بقصد الربا ومحرمه وتخرجه عن عمد التكليف بها ولكن لا يثبت
 عليها الثواب ويظهر من جملة من ملاحى للاصحاب المبالغة في العلم والاصل الذي تفتقده في الوسائل ونهاية المرام والمشهد بنينا لاصحاب كون
 ذلك شرطا في العبادات التي يجب فيها قصد القربة وهو المعنى الاجماع المحكي في كلام جماعة من الاصحاب على كون ذلك شرطا وكل ما هو كذا
 فان كان مختصا ببعض العبادات الا ان الظاهر ان لا يترك بالفرق بينه وبين غيره من مسائل العبادات ويؤيد ما ذكرنا **الاول** الشتر العظيمة
 التي لا يبعد معها دعوى شذوذها الخالف بل يظهر من في الناصرية المواقف على المعظم **الثاني** اننا غالب بنما يجب في العبادة اياك
 شرطا او جزءا فيجب الحاق المسكوك به ومنه تجل البحث به علما بالاستفراء **الثالث** اننا الاصل البقاء اشتغال الذمة بالعبادة المأمور بها حتى
 الواقع له يقين ولم يثبت ذلك الا اذا كانت المشتملة على قصد القربة فلا يجوز الاجتزاء بغيره **للك الرابع** دعوى جماعة من الاصحاب الاجماع
 على توقف الوضوء على البنية لنص في جملة بصيرة ولفظ البنية حقيقة عربية في القصد المشتمل على القربة وتقران اللفظ اذا كانت له
 حقيقة عربية واطلق في جملة عن القربة من له ذلك الحرف وجب حمله عليه **الخامس** قوله تعالى وما امرنا الا لعباد الله **السادس** خبر ابي بصير
 عن الصادق ع قال سألته عن العبادة التي اذا فعلها فاعلم كان مودبا قال حسن بالطاعة **سبعة** جملة من الاخبار الواردة في الربا **مصباح**
 اختلفوا لاصحاب في صحة الوضوء وغيره من ساير العبادات اذا وقعها المبالغة في الثواب والاختلاف من العقاب على قولين **الاول** ان ذلك
 مفسد للعبادة لا يفسد ولا يجوز الا كنفاء به في الخروج عن عمد التكليف وهو للعلامة في اجوبة بعض الاسئلة والسيد بن طاوس والسيد
 وابن جمهور الاحسن والشهيد في هذا الدروس وبعض الفضلاء **الثاني** ان ذلك لا يوجب فساد العبادة بل هو صحيح معه وهو من الذمة
 وهو لا يثبت في حق الشهيد بن وطاحبا لمدارك والذخيرة والمناق وجدي ووالذي دام ظله العاظمي عن ابن خزيمة وجدي
 المجلسي والمكثين للابن وجوه **الاول** الاجماع الذي حكاه العلامة والشهيد فالاول في جواب السؤال السيد مهسا بن سنان عن جبره والحكم
 بفساد العبادة بذلك لتفتت العبدية على ان من فعل فعل الطلب الثواب والحق عقابه فانه لا يستحق بذلك ثوابا والاصل هو ان من فعل
 فعلا يلجأ به نفعا او يدفع عنه ضررا فانه لا يستحق الملح على ذلك ولا سيما من اذ غيره شيئا يستفيض عن فعله جوبا فكلا فاعل الطهارة
 لا جلا لدفع العقاب وتعالى الثاني في قواعد دام غاية الثواب فقد قطع الاصحاب بكون العبادة فاسدة بغضدها وكذا ينبغي ان
 يكون فائدة الجفاء وشكر الربا في الغايات انتهى وفيه نظر لان مصير اكثر الى القول الثاني يعجبا لو هي فيما ادعيها من الاجماع وببرهنة انهم عمد
 دعواها اياه في كثير من كثير من كتبها والقول الاول في كونه الى قوم واختياره كالفواهد الذي تضمن دعوى الاتفاق على القول الثاني **الثاني** ان

بنية الاخلاص واجبة في العبادة لغير قوله ثم وما امرنا الا به وذلك صنف لها فلا يصح العبادة معه وفيه نفل لصدق الاخلاص معه اذا الفعل و
انما عاينته نيل الثواب والخلع من العذاب واحدا الامر بنهنا الاخر وقد اشار الشهيد اليه فقال والنظر ان كل منهما يحصل للاخلاص وقد تهرم
العقد الثواب فيخرج عنه لانه جعل واسطر بعينه وبين الله تعالى وليس بذلك لانه لا ينفك عليه وتوجبنا ثلثان والسنة مشقة به انه
اطلاقا الامر بالاخلاص يقتضيه صحيحا لا خلاص عن كل شئ حتى من ذلك لان حذف المتعلق بقيد المهرم فوجود ذلك مفسد للعبادة لانه
ممنوع بل المشياد من الاطلاق ما يجتمع مع ذلك **الثالث** ان وجود ذلك يمنع من ثبوت الثواب على العمل لقوله تعالى ولا احد عند من
الا شفاء وجبهه الاعلى لان الاشياء لا يصدق مع ذلك وكلما كان نكك فهو مفسد للعبادة لما ذكره في الاسلام فلا يصح من اذاله
الذي هو مسقط للثواب لا يكون صحيحا عند اهل الشريعة وفيه نظر لما ذكره الشهيد فقال ولا يتم ان قصد الثواب يخرج عن شفاء الله يا
لنا الثواب لما كان من عند الله ثم ينفذ مشقة لوجه الله ولا يخفى بنا في وجوه **الاول** قوله ثم لمثل هذا فليعمل العاقلون ويؤدبه قوله ثم
خوفا وطعنا وقوله تعالى يدعوننا نجا ونجيا والافواه ثم انه قد علم سبيل الله وفي حقه جعل قوله تعالى وتبين ما يتفق فربا عند
قوله ثم بجالا لئلا يهملهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واما الصلوة وايتاء الزكاة فحافظون بها بتقلب بنية القلوب والابصار وقوله ثم بايم
امنوا اركعوا سجدا واواضعوا الرقاب فليعلموا ان كل من ادى واجبا للصلح وهو الفوق بالثواب كما عن الطبرسي اخبار كثيرة فيها ما استدله به في
على هذا القول فقال ولما صححه عبد الرحمن بن الحجاج قال بعثنا الى ابو الحسن ثم بوصيته امير المؤمنين ثم وهو يسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وصي
فيما بعثنا الله على ابتغاء وجه الله لتوحي في الجنة ويصرف في النار وبصر في النار وعنى ومنها ما اشار اليه حذري في من الاخبار التي وعينوا
المكلفين بعبادة بان قالوا من فعلها اعطاه الله كذا وكذا من الاخر ما روي في الاصول القطع برضاها بالاثبات بها رغبة في ذلك الثواب
قال بل في كثير من الاخبار جعل المنافع الدنيوية داعية الى فعل عبادة ومضاهيها سببا لعدم ثواب فصرحوا بذلك لا يترك الواجب
انتهى ومنها الحسن كما يصح عن الصادق ثم قال العبادة ثلثة موم عبد والله خوافك عبادة العبيد وقوم عبيد والله طالب الثواب فذلك عبادة
الاجراء وقوم عبيد والله جهالة فذلك عبادة الاحرار وهو فضل ومنها المروي في تلخيص البلاغة عن امير المؤمنين ثم ان قوما عبدوا الله ورغبة
فذلك عبادة الخجاولان قوما عبيد والله رغبة فذلك عبادة العبيد وان قوما عبيد والله شكر فذلك عبادة الاحرار ومنها جنس يولي
بن طيها فان الناس عبيد والله على ثلثة وجوه فطبقه بعبادته ون رغبة في ثوابه فذلك عبادة الحرصاء وهو الطمع واخره بعبادته خوفا فان الثا
فذلك عبادة العبيد وهي رغبة ولكن عبيد جباله عز وجل فذلك عبادة الكرام ومنها جنس يحمل بن مردان قال سمعت ابا جعفر يقول لمن بلغه ثواب
من الله على عمل فليعمل ذلك العمل فان الثواب ابدية وان لم يكن له بد من ثوابه فليعمله ومنها جنس جاء بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من
بلغه عن الله فضله فليعمله ومنها جنس جاء بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من بلغه عن الله فضله فليعمله ومنها جنس جاء بن عبد الله
كانت سادة للزعم العظيم لان المنة العباد لا يجمعهم غيره ذلك وهو واضح جدا **الرابع** ان العبادة لا حلق لها كذا فاسئلة لا شهر لثوابه والواجب
الحاجة والثاني بطريق **الخامس** ان قصد الامر بن لو كان يوجب العبادة لا يوجب الثواب والتمهيذا الروايتين في الكتاب والسنة **الساد** ان
يحكم بحسن التبعيد مع قصدهما فكذلك شرعا وفيه نظر **السابع** ان الاصل صحة العبادة مع قصد العمل باطلا في الامر بها ولم يظهر لم يصح في محل البحث
فلا يصل عليه والمعمل على هو القول الثاني لكن ان تحقق مع قصد الامر بن كذا العمل سواء قصد هذا المفهوم واما اذا قصد بالعمل نفس الثواب
من غير الثبات الى كونه عزيمة كما اذا اعتهدنا العمل في غيبة ومث في ذلك فلا يعمل اربابا للقول الاول اراد هذا واما في القول الثاني اراد الاول
فلا خلاف في المسئلة وفيه التبيين لامرين **الاول** اعلم انه يلزم على المختار الحكم بصحة العبادة اذا او تعيها لكونه اهلا لذلك والى الجاه منه في
الولهاية والشكر له والتعظيم او لا مثال امر وموافقا ادبها والقرب منه والوجه فيه واضح جدا وقد صرح بصحتها اذا او تعيها لواحد من
الملك كذا في المقائنه وخالف في ذلك ابن جمهور والسودى فجمع الاول منها لصحة اذا او تعيها موافقة لولاية الله وتوقف فيها اذا او تعيها
مؤافقة لولاية شئك او مهايتها وحياء من الله ومنع الثاني منها او تعيها حيا العز وجل وحكم بها اذا او تعيها مهايتها او تعيها او تعظيم **الثا**
علم انه اوجب ابن تهرق قصد القرية وقصد الطاعة معا معللا بان العبادة لا تصدق الا بذلك وفيه نظر **مباح** اذا انضم في الوضوء او في
من العبادات او قصد كونه لله كونه لله بطل العمل ويظهر من الاجتناح دعوى الاجماع فانه قال في كتاب الصلوة ان الهبة شرط وتخصها ولا

الشرط انهم والا لان باجماع علما ننا انتهى ويؤيدها ما قاله الشهيد والمحقق الثاني قال الاول في منهيهم الرباء وهل يقطع بخبر اول العلم
في خلافا الا من الاما السيد المرتضى فان ظاهر الحكم بالانزاع في العبادة المنوي به الرباء وقال **الثاني** ولو ضم الوفاء بطل قول واحد ويجوز
عن المرتضى ان عبادة الرباء تنقطع الطلب عن المكلف ولا يستحق بها ثوابا وليس يستثنى انتفى وظاهره عيانا هو لا جماعة عدم الفرق بين ان
يكون الباعث الاصل هو الرباء او مطلقا وهو احوط فان كانت العتمة محتملة بالخبر بن واحد اذا كان الباعث الاصل انبعاثا وجده الله بحيث
لو لم يكن منهيهم الرباء لكانا باثباتا بالعلم انهم للاصل مؤيد بالخبر بن واحد زيادة عن موكلنا الباقر ع قال سألته عن الرجل يجعل الشيء من الخير
فيراه انسانا فيسمع ذلك قال لا بأس ما من احد الا ويجب ان يظهر له في الناس الخبز لا يمكن منع ذلك لذلك والثاني من يبولس بن عمار عن الصادق
قال قتل وانما حاضر الرجل يكون في صلوة حالها فيدخله العجب فقال اذا كانا في صلوة تبتته يريد بهارة فلا يضره ما دخله بعد ذلك
فلم يضر في صلوة ولجسء الشيطان وينبغي التنبه الامر **الاول** اذا ضم الامر الراجح كالمحبة في الصوم والاصلام بالتكبير فهل يصح
مع العبادة ولا يختلف فيه الاصحاب على **الاول** هنا يصح مطلقا وان كان الباعث الاصل الفهمية فصح الصوم اذا كان الباعث
الاصلي المحبة وهو لبعض ويقبضه اطلاق المدارك والذخيرة والمشاركة وفيه دعوى الاتفاق على صحة هذه الفهمية ويدل عليها ايضا
الاصل وصدا الاطلاق والعبادة وتخفى بقاء الله نعم وان كان من جهتين ويؤيد مما ذكر ما ورد في الاخبار من قصد الامام بالاعلان
بتكبير الاحرام الاعلام وفهم من الطائفة الى بنية الصوم قصد المحبة ومن ضم مرجح الزكاة علة بنية الزكاة قصد انشاء الناس في جميع
ما ذكره نظر **الثاني** انها تصح اذا استعمل قصد ذلك الامر الراجح على قصد القرينة بمعنى ان يكون المقصود به التقرب اليه نعم انهم وهو
ل بعض يمكن تدريل كلام من قال بالاول على هذا **الثاني** انها تصح اذا كان الباعث الاصل غير الفهمية وهو الحديث الكاشاني في المفاتيح واللاذ
على هذا البطلان ان كانا لباعث الاصل الفهمية ويظهر هذا من حديثه واستدل عليه بعدم صدق الطاعة ع قال نعم ان كان كل واحد من الاثنين
عليه مستقلة للفعل وان لم يكن معه الاخر فالظاهر الصحة على ان يصوم شهر رمضان علة مستقلة والمحبة انهم علة مستقلة انتهى واحتقل في
المعتصم بطلان العبادة بضم الراجح مطلقا كما عن جماعة **الثاني** ذهب في معتبر الشرايع والارشاد والتحريم والامتناع والمشاركة في
انه يصح العبادة بضم الراجح اللازم للفعل الذي يباح ان يوقعه لاجله مستقلا كالبرء للشخص يهيى كما عن ذوالجامع والجمعة فيه وجوه
الاول ما اشار اليه في ط والمعتبر والمنتهى من انزع فعل الواجب وزيادة غير مناهية فلا يقدح وفيه نظر لعدم تسليم عدم المنافاة كما في
بعض **الثاني** ان اللازم لم يحصل نواه اوله ينوه فيكون نتيته كعدم وفيه نظر **الثاني** انه مع تذكرو لاي من قصد غالبا فلوله وجب شر
الحيح وهو منفي في الشريعة وفيه نظر **الرابع** ان جوابا في جميع الماء البارد على الحار في الصيف والحار على البارد في الشتاء من غير ضرورة
مما لا يوجب فيه وهو يستلزم قصد التبريد والتخفيف وفيه نظر **الخامس** الاصل وقد يقال هو مدفوع بوجوه **الاول** ما دل على وجوب
ابقاء العمل لله عز وجل والضميمة المفروضة بنا فيه كما اشار اليها اليه بعض **الثاني** الاجماع الذي مكاه فخر الاسلام على تحض النية
للقربة **الثالث** خبر علي بن سالم قال سمعنا يا عبيد الله يقول قال الله عز وجل انما خير شريك من شرك معي غيري في عمل لم اقبله الا ملكا
خالصا ويؤيد استصحاب العمل الحديث واستعمال الدعة بالمأمو ربه ولو قيل بالعتة اذا كان الباعث الاصل غير الفهمية المفروضة لم يكن
بعيدا ويظهر من بعض الاصحاب المصليين والاحوط تركها مطلقا وقد ذهب الى وجوب جماعة **مبطل** اخلف الاصحاب في وجوب بنية الوجه من
الوجوب والتدب في الوضوء على قولين **الاول** انها تجزى اذا كان الوضوء واجبا كان عليه ان يقصد الوجوب وان كان ندبا كان عليه بقصد
الوجوب وان كان ندبا كان عليه ان يقصد الندب وهو لا ينزهر والجلي والقاصدين والشهيد بن والمحقق الثاني وحكي من الخبر والاول
ومع هذا لا ينفرد بن المصنف وابن فهد وجمهور المتأخرين وارباب هذا القول اختلفوا فيمنهم من ذهب الى انه يجب عليه ان ينوي على جهة التوضيف
فينوي نواذ في الوضوء الواجب ومنهم من ذهب الى انه يجب عليه ان يوجهه بوجوه او لندبه او لوجهه وهو اللطف عند
اكثر اهل البيت على ما حكى عن بعض المعتزلة انه ترك مفسدة اللازمة من التذكير وعن الكشي انه الشك وعز الاشعة انه مجرد الامر انها
لا تجب مطلقا وهو للشيخين والشهد الثاني والمقدس الادبيل وصاحب المدارك والذخيرة والمشارك والكشف والدي دام ظلهم انما
وجدى قرع وحكي عن المرتضى وابن طاووس والمحقق في بعض تحقيقاته وفخر الاسلام والبصروي وارباب هذا القول اختلفوا ايضا فيمنهم

من حكم بالفساد اذا تولى الخلاف ومنهم من حكم بالحق ولو نواه والافوى عندى هو القول الثانى لما بينته فى الوسائل ونهاية المرام معصلا **مصاب**
اختلاف الاصحاب فى وجوب قصد دفع الحدث والاسباب فى الوضوء على اقول **الاول** انه يجب قصدهما معا وهو لا ينزف ذمها فى الغنية
وهى عن الجلى والراوى ومعين له بن المصلى والقاضى وصاحب الاشارة **الثانى** انه يجب قصد احدهما وهو الشئ فى البسط والخط
فى السرائر والعلامة فى المختلف والمنتهى ونحو الاسلام فى شرح الارشاد والشهدى فى الدروس والمحقق الثانى فى المجتعة وجامع المقاصد
وعندهما وحكى عن المرتضى وابن حزم والمحقق وصاحب الجامع والصغيري ومجموع المناخي **الثالث** يجب قصد الاسباب فقط وهو الشهيد
فى اللعة والالبسة وحكى عن الشيخ فى الاقتصار للمحقق فى الطبريز وابن خلد فى الحر والشهرى بقله عن المرتضى **الرابع** انه لا يجب شئ من ذلك
وهو للشيخين فى المتعة والنهاية والمحقق فى الشرايع والحكى عن بعض تحقيقاته والشهدى الثانى فى الوضوء والمقاصد للعلية وبسطه
فى المدارك والقاضى الخراسانى فى الذخيرة والمحقق الخراسانى فى المشارق وولده فى تعليقه على وضوءه والحديث الكاشانى فى المعصم
والقاضى الهندى فى الكشف وجدى فى شرح المفاتيح والدى دام ظله **الخامس** فى الياقوت والظاهر اتفاق متأخري المناخي بن عليه وقد
نسب لهم جدى قم واشتهر مكاتبته عن ابن طاوس وتظهر من الارشاد كعن ابن طائس التبريزى التوقف فى المسئلة والمعتدى عندى هو ما
عليه متأخرو المناخي بن الاصل الذى بينته فى الوسائل لا يقال به فخرامون **السادس** قوله تعالى لما تمم الابد وقدا استدلل به السيد والشيخ
والفاضلان والشهدى وغيرهم على وجوب بنية الاسباب فاولا المفهوم منه فى لغة العرب اغسلوا للصلوة كما ان المفهوم من قوله اذا قبلت
الاسد فخذ سلاحك النوم اخذ السلاح للعناء الاسد وذلك مستلزم لوجوب بنية الاسباب **الثانى** دعوى بنادريس الاجماع على وجوب بنية
احد الامر بن الاسباب ورفع الحدث **الثالث** انه لو لم يقصد احدا من الغنى ان يكون قصده الوجوب والندب لنفسه وقد صرح فى الكشف
بانه لا يشترط فى البطون لانا نقول الامور المذكورة لا تقبل للتحويل عليها فى مقابلة الاصل المتقدم ليللاشارة اما الاول فاعدم كلاله
على وجوب قصد الاسباب فى الوضوء كما صرح به الشهيد وصاحب المدارك والمحقق الخراسانى وغيرهم اذ غاية ما ينفذ منها كون هذه
الافعال لامل الصلوة وهو لا يقتضى وجوب القصد المذكور عند تلك الافعال كما فى كثير من نظائر هذه الامة الشريفة وقد بينت ذلك فى تمام
المرام بما لا مزيد عليه واما الثالث فلم يمنع من الملازمة سلمنا ولكن يمنع من بطلان **الثانى** **مصاب** ليجب ان يكون البنية المعبر فى الوضوء مقاربة
اما الاول فبانه واجب منه وهو غسل الوجه والغسل اليد بن المستحله والمضمضة والاستنشاق والمدا بالمازاة افعال اخرها باولها المذكورة
كما فى لغته والسراى ولا يجوز اقتراها بغير ما ذكر وكذا لا يجوز تاخيرها عن شئ من الافعال الواجبة اعم من ان يكون فيها بغير المذكورات فعليه
معظم الصيغ منهم الجلى وابن ذممة والفاضلان والشهدان ونحو الاسلام والمحقق الثانى والحجة فى ذلك امران **الاول** ان الشهيد ادعى فى الوضوء
الاجماع على المنع من اقتراها بالسواك والتسبيحة **الثانى** ان المتقدم على المذكورات لا يكون بنية بل امر كما صرح به الشهيد والمحقق الثانى ونحو الاسلام
وحكى عن الفقهاء بنى بنى وخالف فيما ذكره الجعفى على ما حكى فقال لا على البنية ولا يارسن نقد مستلزمة كانت معدة انتهى وهو صحيح بما بيناه
واما عدم جواز تاخيرها عما ذكرناه فعليه المعظم ففهم ومنهم من تقدم اليهم الاشارة والحجة فيها بنية انها لو تأخرت عن شئ من الافعال الواجبة لم تروى
مؤخر من فعل وهو غير جائز لانه قولهم وما امروا الا بعبد الله مخلصين وانما الاعمال بالنيات على وجوب بنية مجموع العمل بالنية فظاهر
وخالف فى ذلك الاسكا فى على ما حكى فقال لو عرفت البنية قبل الابتداء بالحجارة ثم اعتقد ذلك وهو فى عملها اجراء ذلك للقياس على الصوم
انتهى ورده فى الذكرى فقال بعد ما بينه هذا القول وقول الجعفى وهذا القولان مع عراضهما مشكلان لان المتقدم عزم لا بنية والواقعة فى
الاشياء اشكل لخلو بعضها عن البنية ومحملة على الصوم قياس محض مع العرق بان ماهية الصوم واحدة بلا خلاف فى الوضوء المتعدد لافعال
انتهى واما جواز اقتراها بغسل اليدين فهو اختيار الشرايع والتابع والمعتبر والمنتهى والتبريد والارشاد والقواعد والدروس والروى و
المسالك والمقاصد والعلية وجامع المقاصد والشيخ والذخيرة والكفاية وفى كثير من الكتب دعوى الشهرة عليه والحجة فى ذلك لا يلى
الاول دعوى الاجماع عليه فى نهاية الاحكام وهى معتدلة بالشهرة الحكيمة فى كلام جماعة **الثانى** فى الاصل وتقرن كاشا نال به فى المتن
هو ان القدر الثابت اشتراط الوضوء منه شامل للجميع ولم يثبت اكثر من ذلك والاصل عدم التقييد بالاطلاق فاننا علمنا ذلك **الثالث**
انه من افعال الوضوء الكامل بما لا يفتاى البنية وقد ذكرها جماعة بل صرح الفاضلان والمحقق الثانى باستحبابها بغيرها عنده ليجتنب كونها

سببا في الوضوء ومكى عن الحلى وابن زهره المنع من فقد يدها عند غسل اليدين **الاول** ان مقارنتها
 للجزء الاول من العمل شرط في صحة ولم يثبت كون غسل اليدين بالجزء الاول بل هو خارج عن الوضوء كالسواك والستيمه الدين لا يجوز فقد يدها
 عندها **الثاني** ان الاصل وجوب استصحاب النية مع جميع الاجزاء بحيث يكون النهول في شئ منها مبطالا له لكن قام الدليل على عدم وجوبه بعد
 الوجه فيخرج من حكم الاصل ولم يعمد دليل على عدم وجوبه ان غسل اليدين كل فيكون متدرجا تحت حكم الاصل ويلزم منه الحكم بفناء الوقت
 اذا وقع النية عند غسل اليدين وذهل عند غسل الوجه وهو يتأخر في جواز ان يقرأ بها عند غسل اليدين **الثاني** انه لو جاز فقد يدها عند غسلها
 لجاز ثقلهم بنية الصلوة عند الاثامه والثاني بغير فلكا مقدم **الرابع** انه بعد ان ينوي الوجوب ويقارنها بما ليس بواجب وقد اشار اليه
 بعض الاصحاب وفي كل من الوجوه المذكورة نظر واضح نعم الاولى فاجبها الى غسل الوجه كافي في الذخيرة وغيرها وحكى عن البيان والفتاوى على
 هذا كابدل لفعال المتقدمة عليه من نية بالمضمرة والاشتياق
 فالظاهر انه من ذهب الاكثر ومنهم الحلى وابن زهره وصرح جماعة ممن يجوز ثقل يدها عند غسل اليدين بان جواز هذا اولى لقرينها من الواجب
 وفي نهاية الاحكام دعوى الاجماع على جواز ثقل يدها عند المضمرة وحكى عن مناصب البشرى التوقف في جواز ثقل يدها عند غسل اليدين
 ووافقه في المدارك وفي الاخير هو بعيد **تنبيه** علم انه لا يجب في نية الوضوء المقارنة كذا يجب استمرارها حتى الفراغ وهل يجب استمرارها
 فعلا او مكالما الحق الا وان فسرها بالداعي وان فسرها بالصورة المحطرة بالبال فالحق الثاني كما هو غير جماعة واختلفوا ههنا في تقصير
 الاستدامة للحكمة وقد حقت الكلام المعلق بهذا المقام في الوسائل ونهاية الملام بما لا مزيد عليه فمن ارادة فليطلبه منها **يجوز في الوضوء**
 غسل الوجه كله بالنيق والاجماع بل الضرورة والمشهور بين الاصحاب ان هذا الوجه طولا من منتهى منابت شعر الناصية الى طرف الذقن وعرضا ما
 الابهام الوسطى وقد ادعى عليه اجماع في الخلاف والحنابلة وعندهما في المعبر والمنتهى انه منتهى هذا البيت عليهم السلام وفي الزكوة انه القدر
 الذي غسله النبي صلى الله عليه وسلم ينقل هذا البيت ثم والقدر الذي رماه السلون وقد رواه الاصحاب فقال ابن الجندب كل الوضوء والرواية عن ابن جعفر عليه
 وفي جامع المقاصد هذا الحد بحد استنفاد من الاخبار المروية عنهم ثم انتهى وخالف في ذلك لحدوث كاشاني شيخ الشيوخ البهائي في الجبل المنين
 والاربعين فقال في المقائيس هذا الوجه طولا وعرضا هو ما اشتمل عليه الابهام والوسطى بمعنى ان الخط المتوهم من قفا الشعر الى طرف
 الذقن وهو الذي يشتمل عليه الاصبعان غالبا اذا اثبت وسطه وعلى اذن نفسه حتى يحصل شبه دائرة فذلك هو القدر الذي يجب غسله
 وحكى هذا القول عن بعض المتقدمين واجتزأه لان بصحة زارة عن ابن جعفر عليه السلام قال فليشمله اخبرني عن هذا الوجه الذي ينبغي ان يتقوا
 الذي قال الله عز وجل فقال الوجه الذي امر الله عز وجل بعنقه الذي لا ينبغي لاحد ان يبدل عليه ولا ينقص من ان زاد عليه لم يوجب وان نقص منه
 اثم ما دارت عليه الابهام الوسطى من قفا من شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه فعلى
 الصدوق من الوجه فقال لا قال الشيخ البهائي بعد نقلها وطريقها في الفقه والكافي صحيح وفي باب حسن وهي فيه مضمرة كافي كما ولكنه غير مضم
 لنفسه الشيخ في الخلاف بان المسؤول احدهما عليه السلام ونقصه يح الصدوق بانه الباقي عليه السلام ثم قال في مقام بيان وكبر الدلالة الزيادة
 على مخاضه بيان ذلك ان قوله عليه السلام من قفا من شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه وهو ما والمعنى ان الوجه هو القدر
 الذي دارت عليه الاصبعان قال كونه من قفا من شعر الرأس الى الذقن واما متعلق بدارت والمعنى ان الدواران يبتدئ من قفا من شعر الرأس
 مشهيا الى الذقن ولا ريب اننا اعتبر الدوار على هذه الصفة الوسطى عبرت الابهام عكسه وبالعكس يتبعها الدائرة المستفاد من قوله ثم مستدل
 فاكفهم ثم يذكروا عن الاخر ثم يبين ثم هذا المضمون واوضحه بقوله ثم وطراشاه فقوله مستدل به حال من المثلث وهو ما وهذا
 صحيح في ان كلامه طول الوجه وعرضه شئ واحد هو ما اشتمل عليه الاصبعان عند دوارها كما ذكرناه ووجه فليس فهم الحد بدلا يدخل فيه ما منع
 التحذير والصدوق يحتاج الى اجماع فيخرج بذلك عن السداد انتهى وقد صرح جماعة بان ما فهمه الفاضل البهائي من الرواية المذكورة
 حسن وفيه نظر من وجوه **الاول** ان معظم الاصحاب فهموا من الرواية خلاف ما فهمه وقد اعترف به كالحديث الكاشاني قال في الاربعين والذي
 استفادوا صحابا ياتى محجة زارة انه من قفا من شعر الرأس الى طرف الذقن طولا وما حواه الابهام والوسطى عن هذا انتهى وصرح المقدس في الاربعين على
 فيما عليه المعظم وقال بعد ما جلس قد سوسه فيها حكى عن ان ما ذكره الشيخ البهائي يقرب من المعنى القليل الواقع في كلام الائمة ثم وعلمنا اننا الى

الان لم يفهموا ما فيه وقال في الذخيرة وهذا المعنى مع كونه خلاف المبدأ والى الاذهان يستلزم خروج الحسن عن الوجه والظاهر ثم لم يبد
 الباعث وهو مناف لما يفهم من الوجه ومن هنا جعل الموافق والمخالف مبدء الوجه مبدء الشيطح حتى يجعلوا الدخول فيه والخروج عنه شفا
 في هذا الباب وقال المحقق الخوانساري والدواعي الى المجلس صاحب الجواهر ان الشيخ وان دقق النظر في ابدء هذا الوجه لكن الظاهر ان حمل
 الرواية عليه بعيد جدا كما لا يخفى انتهى **الثاني** ان قوله عليه السلام من قضا ما به متعلق بدارث وظاهره ان الدواعي الواسطة والايهام مع الابد
 وان يكون من القضا ولا يصح ذلك الاعلى مثالة المعنى **الثالث** ان قوله عليه السلام من قضا ما به صحيح من اداء الوجه عند الاول والاخر ولا يشهد
 وانتهاء ولا يتم ذلك الاعلى مثالة المعظم ثم يوجب الوجه المذكور امور شريفا بها في نهاية المرام وبالجملة ليس في الرواية دلالة على ما صار اليه
 الفاضل اليها في سلمنا ولكن هذه الرواية على هذا التقدير يكون شاذة لندرة الفاعل بها فينبغي ان يرفعها او يرفعها فان المعتمد ما عليه
 المعظم وينبغي التنبيه لامور **الاول** اعلم ان الصريح لا يجب غسل شئ من ان قضا ما به المتصل اسفله بالعداد وتلصق الى هذا التفسير كثر الاصحاح
 والوجه في عدم وجوب غسل ان الاصبعان لا يبلغان اليمن هذا الوجه ويعقد هذا صحيحا ثارة المتقدمة وان قضا ما به يجمع ما بين العين والاذن
 كما في المسالك والمصباح الميرزا عن نهاية عن ابن الاثير فيجب ان يغسل منه ما يبلغ اليه الاصبعان لدخوله في هذا الوجه وعكس عن ظاهر الجواهر ونقد
 غسل كله ولا وجه له لا يثبت على مجموع لفظة الوجه الاصل فيه للقبلة لا نأقول لان ذلك خصوصاً بعد ما بيناه في تحديد الوجه لعل الوارد
 اراد الوجوب من بابا المقدمة **الثاني** اعلم ان لا يجب غسل تمام العداء لعدم بلوغ الاصبعين اليه لانه على ما صرح به جميع من الاصحاح عبارة عما
 حاذى الاذن الذي يتصل اعلا بالصلح واسفله بالعارض ومن المعلوم انهما لا يشتملان جميع ذلك وذهب الشهيد الثاني في كاعصم في المحقق
 الثاني وظاهره عبارة العقد بين الخللان والمبسوط الى وجوب غسله ولا وجه له على الظاهر لعل الجماعة اراد الوجوب من بابا المقدمة و
 بما يشعر به بعض العبارات **الثالث** اعلم ان لا يجوز يجب غسل تمام العارض وفقاً للمتنهى لعدم شمول الاصبعين له لانه على ما صرح به جميع
 من الاصحاح عبارة عن الشعر المحيط عن القدر الحاذي للاذن الى الاذن ومن المعلوم خروج هذا من اطاقه الاصبعين وذهب الشهيد الثاني
 وجوب غسله وادعى ثابتهما الاسماع عليه وفيه نظر ولعلها اراد وجوب غسل بعضه الذي يصل اليه الاصبعان ويمكن تنزيل كلامه من اطلاق قوله
 غسل العداء عليه اي هذا السطح في المشارق عدم الخلاف في المقامين **الرابع** اعلم ان يجب غسل موضع الخذف ليلوغ الاصبعين
 اليها وصل فوجه عليه اخفا وحكي عن العلامة عدم الوجوب لان اتصال شعر بشعر الداس وهو ضعيف نعم ان قولنا على قول الشيخ اليها في
 تحديد ايضاً ما ذكره ولكن ندعى ما به **الخامس** اعلم ان لا يجب غسل الترعين لخرجهما عن هذا الوجه قطعاً ومع هذا فالظاهر اتفاق الاصحاب
 عليه **السادس** اعلم ان لا نزع المضرباً قد شعر التامسة والاعم المضرباً بشعر الجبهة وقصر الاطبايع وطولها بها يرجعون الى مسو والحقه وقد
 صرح به الفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم وفي المتن صرح بان قول كثر اهل العلم لا يثبت في الرواية الواردة في تحديد
 الوجه المتقدم اليها الاشارة بنا في ذلك لانا نمنعه فان الاطلاق ينصرف الى الغالب **مباح** اختلاف الاصحاب في وجوب البثرة المستورة بال
 كسر الحاجب والشارب والجمجمة وغيرها على اقول **الاول** انه لا يجب سواء كان السائر لها كثيفاً او خفيفاً وهو المشهور على ما صرح به
 جميع **الثاني** انه يجب سواء كان السائر كثيفاً او خفيفاً وهو محكي في المسالك الجامعة عن بعض **الثاني** انه لا يجب ان كان السائر كثيفاً ويجوز ان
 كان خفيفاً وهو مستفاد من ظاهر القواعد والمعة ولا يغني عن الذكوة والقديمين والمفتي المعتمد عندى الاول لوجه
الاول دعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على عدم لزوم اتصال الماء الى ما يشعر الشعور وتقبلها وهو يعومر بشمل ما اذا كانا سائر كثيفاً او خفيفاً
 وبعضه امران **الاول** الاجماع المحكي في الناصرية والذكورة وغيرهما على عدم لزوم تحليل شعور الوجه الكثيفة **الثاني** الشهرة العظيمة
 التي لا يبعد معها دعوى شد في مخالفا لعل لا يوجب غسل البثرة المستورة مطلقاً بل يمكن معها دعوى شد في مخالفا لعل لا يوجب
 ذلك ان كان السائر خفيفاً مع امكان تنزيل كلامه ما يوافق المشهور ويؤيد ان الشهادة في الذكرى منع دلالة كلام القديمين والمفتي
 على وجوب غسل البثرة المستورة بالخفيف وحمله على ان لا يغسل البثرة الظاهرة بين الشعور **الثاني** انه لو وجب غسل البثرة المستورة با
 لما جاز لاكتفاء جرمه في غسل الوجه لعدم كفايتها الغسل بما يجب غسله والثاني باطل لالدلالة النص على كثافة ما فيها بل في الخبرين كان مع
 من الماء مفكراً فالبعضها ثلثا ثلث للوجه وثلث للبشرى وثلث للبرى وهذه الجملة مدعوى لعلها يجمع من اعظم الاحكام كالفاضلين

والشاهد بن وعنه **الثالث** انه لو وجب غسل ذلك لاشتهر بل وتوافقوا في الدواعي ومسئس الحاجة والثاني بطل **الرابع** ان الكاظم عليه السلام
لم يلزم بن قطيب تحليل شعر الوجه لغسل البثرة المستورة عندما يباه بالوضوء الصحيح الشرعي مع امر به عندما يباه بوضوء العامة قبله
انقائه **لما** صححه زيارته عن الباقر عليه السلام قال قلت له اراءيت ما كان تحت الشعر فليس على العباد ان يغسلوه وان يحوا عنه لكن يحرم
عليه الماء **لما** صححه محمد بن مسلم عن احدهما قال سالت عن الرجل يتوضأ اسطن لحيته قال لا وهذا الرواية هجومها من حيث ترك الاستشفاء
بشم الحية الكففة والتعقيرة **السابع** قول الباقر في خبر زيارته انما عليك ان تغسل ما ظهر لا يقال للبثرة المستورة جزء من الوجه فيجب غسلها
للدلالة النص والعقوى على وجوب غسل جميع الاجزاء الوجه لا نقول لانسلم ان البثرة المستورة جزء من عين كونا الشعر سائر اخرج
عن كونه جزءا له لان الوجه اسم لما يواجر كما صرح به السيد والفاضلان والشهيدان وغيرهم ومن الطاهر ان البثرة المستورة لا تواجه
سلبا انه جزء منه ولكن نقول هذا الجزء لا يجب غسله لما بيناه من الادلة وبقي التنبية **مورد** **الاول** اعلم ان البثرة اذا ظهرت بين
الشعر في جميع الاحوال ولم يتوقف غسلها على تحليلها ومصرف فيها فيجب غسلها والظاهر انه لا خلاف فيه بين الامايب **السابع**
اعلم ان البثرة اذا كانت ظاهرة بين الشعر في جميع الاحوال ولم يتوقف غسلها على تحليلها فاختلاف في ذلك صواب في وجوب غسلها على
قولين **الاول** انه لا يجب غسلها وهو لجميع الفائد والمشارك ويمكن استفادة من اصل عدم وجوب تحليل الشعر الخفيف **الثاني** انه
يجب وهو مقتضى إطلاقنا وجوب غسل البثرة الظاهرة في خلال الشعوب كالقلمين والعلامة في لف والسيوري في كثر العنان
والنتيج والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني في الروضة والروض والمقاصد العلية وسبيله في المدارك داعي فيه كما في شعر
ومقاصد العلية وجامع المقاصد انهما صاندا مما كلام فيه وعندى ان القول الاول لا يخرج عن قوة لوجوه **الاول** بعدد حقيقة المرفضة على
البثرة ان الشعر قد احاط وكلما كان كذلك فلا يجب غسلها اما المقدمة الاولى فواضحة جدا واما الثانية فلصحة زيارته المنقولة لا ياتي
المراد بالاحاطة في الرواية السر كما اشار اليه بعض الاصحاب فانه قال الماد بالاحاطة التغطية لامعاها الاخر اذا ليس مراد انفا فانه
لا نقول تلك الدعوى خالية عن البيئة فالاصل بقاء العام على عموم وخروج بعض افراد منه لا يخل في حجة فان العام المخصص
حجة وفي الباقي بليلة الظاهر كذا في الرواية على ذلك كما اشار اليه في المشارق وقال ولو سلم صدق ظهوره في الاحاطة عليه فلا قل
من عدم ظهوره من قال الامر بالاحاطة وعندنا حال المخصص بصير لا يبره والروايات الواردة بغسل الوجه بمنزلة وتذكر مرارا ان في الخفيف
بالجمل يكفي الاثبات بالقدح الثابت كما هو الظاهر **الثاني** صححه ان غسل البثرة المفروضة لو كان واجبا لوجب سطن الشعر الكاثر
عليها لثوقته عليه والثاني باطل لصحة محمد بن مسلم المتقدمة فالمقدم مثله **الثالث** ان غسلها لو كان واجبا لاشتهر بل وتوافقوا
لتوافر الدواعي ومسئس الحاجة والثاني بطل **الرابع** ان غسلها لو كان واجبا لوجب سطن الشعر الكاثر عليها لثوقته عليه والثاني باطل
دونها فالمقدم مثله **الثاني** انه لو وجب غسلها لكان اللانم عليه الاستئصال الى اليتيم اذ لم يكن معه ماء يكفي لغسلها وبغسل غيرها مما
يجب غسله وان كان معه ما يكفي لغسل غيرها فقط والثاني بطل لعدم قوله لم يجد ماء الا يتركها يقال يعارض ما ذكر امور يقتضي
وجوب غسلها **الاول** اطلاق دعوى الإجماع على وجوب غسل البثرة ظاهرة في خلال الشعور ويعضدها ما وقع الاطلاق وكلام الأكثر
في ذلك **الثاني** ان البثرة المفروضة جزء من الوجه لا يغسلها ما دل على وجوب غسل جميع الوجه **الثاني** انه يجب تحليل
البقيتين برقع الحدب الثابت ببقين ولا يمكن لا يغسل البثرة المفروضة فيجب **الرابع** انه يجب العلم ببلية الذمة عن التكليف بفعل
الثابت ببقينا ولا يمكن لا يغسلها فيجب **الخامس** ان البثرة المفروضة مما يجب غسلها قبل ان يثبت الشعر والاصل بقاءه بعد لاننا نقول ان
المتكورة لا تلحق لذلك **الاول** فملقوة احتمالا انصرف الاطلاق المذكور الى غير محل **واما** **الثاني** فلا نالعارض بين ما دل على وجوب غسل
تمام الوجه وما دل على عدم وجوب غسلها احاطا طبع الشعر من تعارض العومين من وجهه ومن الظاهر ان التعارض مع الاخر على المد يقال
عدم غسل البثرة المفروضة لا يمنع من صدق غسل تمام الوجه عرفا **واما** **الثاني** فلا نالعارض بين ما دل على عدم وجوب غسلها اقوى فطحا وهكذا
يجاب عن الرابع والخامس مع معارضته بمثله كالاخفي ولا ننفي ان المسئلة ممكن الا حوطا عات غسلها كما صرح به في جمع الفائقة
والمشارك والكشف ولا عبرة بما قبل واولا ان المستفاد من بعض الروايات ان تحليل شعر الوجه من يد العامة هو الا حوط

اذا كانت البشرة بعد ارتئب الشعر عليها ظاهرة في حال وسورة بالشعر اخرى فهل يجب غسلها مطلقا او مطلقا او يجب اياه لم ينفذ
 غسلها على التحليل والا فلا احتمالات والا حوط مراعاة غسلها مطلقا **مباح** يجب في الوضوء غسل اليد بين اليمنى واليسرى والحجة
 في ذلك النعوى والاجماع بل الضرورة فلا اشكال ولا شبهة في **الموقوف** لما فقي من العضد والمنكب لا يجب غسله ولكن الاشبهة
 ولا اشكال في ان ما دونهما من الذراع وغيره يجب غسله واستنبط به ولا اشكال به في وجوب غسلها في الجملة وقد ادعى على اجماع
 في الناصرة والخلاف والعقبة والمعتبر والذكرى والتفتيح وكما عرفنا وجامع المقاصد والمفاصل العلية والروض والمسالك وله
 والكشف والمشارق وفي جميع الجوامع انه مذهب اهل البيت عليهم السلام وفي انه مذهب اكثر اهل العلم وانما الاشكال في ان
 وجوبه هو هل هو بالاصالة كوجوب غسل الذراع والاصابع او لا بل هو من باب المقدمة وقد اختلف الاصحاب في ذلك على
قولين الاول انه يجب بالاصالة وهو للشيخ في المسوط والتهذيب والخمعة والناصرة والمعتبر والمشرع والنافع و
 التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والحجوة والمفاصل العلية والروض والمسالك والروايات والدرة وشرح المفاتيح
 وهي من الاسكانى والقاضى وادعى في جامع المقاصد عليه الشهرة وغيره في تمهيد القواعد الى المحققين **الثاني** انه يجب من باب
 المقدمة وهو للمعتمد الاردينى والحديث الكاشانى وهي عن العلامة وجماعة من المتأخرين والمعتمد عنده هو القول الاول **الحسين**
الاول الاجماع على الحكمة في كلام جمع من المتقدمين الى اصحابنا السيد وابن زهرة وغيرهما على وجوب غسلها لان الظاهر من الوجوب
 الوجوب بالاصالة مضافا الى ان في عبارة الحاكمين ما شواهد تدل على انهم الوجوب بالكلية ولهذا استند على والذى
 الى هذه الاجماع في اثبات وجوب غسلها بالاصالة وبعضها الشهرة العظيمة والطلافة الاخبار الدالة على ان لا قطع اليد بل
 ما بقى منها **الثاني** قوله ثم الى المرافق فانما المراد بلفظها الى غير معنى مع لان جعلها الغاية الفصل من متع لما سبها من جوان النكس **تدلى**
 في الفصل من المرافق فيجب الحمل على ذلك لانه اقرب الى الجارات وبؤيده وجوه **الاول** وهو في الشيخ في الخلاف بثبوت ثمة عليهم السلام
 هي عن الواحدى انه مكاه عن كثير من النجاشى **الثاني** نصيحة جماعة من المتأخرين به على ما هي **الثالث** ما اشار اليه المرفضى في لفظه
 الى اذا احتملت الغاية واختملتان يكون معنى مع غسلها على معنى مع اولي لانهم في الفائقة وادخل في الاضطراب لفظه في الطهارة **الرابع**
 ما اشار اليه في الروض فقال في مقام بيان وجه حمل لفظه الى المذكورة في الآية على المعية حملها على الا ابتداء بوجهم ابتداء الغسل
 من راس الاصابع والحمل على ما لا يوجب شيئا الى ما بقى لان الايمان الى معنى مع قليل كما صرح به الحاكمى بل يستفاد من كلامهم ان
 انه غير ثابت ملك يجوز الحمل عليه لا نافع ذلك ممنوع لان المستفاد من كلام السيد وابن زهرة والشيخ والشهيدان الى معنى مع كثير
 الشواهد والاستعمال نعم قد يستبعد حملها على المعية في الآية الشريفة من جهة اخرى اشترط اليها في نهاية المرام لكن الانصاف انها
 مد فوعة بما قدمنا اليه الاشارة وينبغي التنبيه لا من **الاول** اعلم انه اختلف العلماء في تفصيل المرفق ففى المفاتيح جارة العلامة
 والشهيد هو مجمع على الذراع والعضد وفي الروض هو المظان المتداخلان وهي كلام الجوهري والغير وادعى والمطرزى هو موصل
 الذراع والعضد وعن بعض الشيوخ القانون وهو نفس المفصل بين عظمي الذراع والعضد **الثاني** اذا قلنا بوجوب غسل المرفق بالاصالة فيجب
 غسل شئ من العضد من باب المقدمة ولا يلزم هذا ان قلنا بوجوب غسله من باب المقدمة وقد صرح بهذا كثير من المتقدمين **الثالث**
 اذا بقى بعد قطع اليد شئ كان يجب غسله قبل القطع فالواجب غسله بعدة فانما قطع من اليد الاصابع او الكف وجب غسل الباقي
 والظاهر انه مما لا خلاف فيه وكفى ذلك حجة وبؤيده امور **الاول** الاجماع المحكى في المتن على ذلك في بعض الصور **الثاني** عموم ما دل
 على ان الميسور لا يقطع بالمسور **الثاني** ان يجب تحصيل اليقين برفع الحدث الثابت يقينا ولا يمكن الا بذلك **الرابع** الاخبار المستفيدة
 منها صحة رفاة عن الصادق ثم قال سالت عن الاقطع اليد والرجل كيف يتوضأ قال يغسل ذلك المكان الذي قطع منه ومنها محجة
 محمد بن مسلم عن الصادق ثم قال سالت عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلها ومنها محجة على بن جعفر عن اخيه ثم قال سالت عن رجل قطع
 يد من المرفق كيف يتوضأ قال يغسل ما بقى من عضده ومنها الحسن كالعصم بفاقة قال سالت ابا عبد الله ثم عن الاقطع قال يغسل ما قطع
 منه **الثاني** ما ظلم ببق بعد القطع سوى العضد الغير الواجب غسله بعد للاصل والاجماع المحكى عليه في المتن والروض وهي من الاسكانى

بعبارة الظاهره شاذ ومع هذا فقد حمل كلامه على الاستحباب وقد ذهب اليه العلامة والشهيد ومحمدا المحكي عن الشيخ في طرا وحده
مباح لا اشكال في انه يجوز في غسل اليدين ابتداء من المرافق وقد ادعى عليه الاجماع في الانتشار والغترة والمنشف والروض والمداد والوق
وتغيرها وانما الاشكال في وجوب ذلك وقد اختلف اصحاب فيه وفي وجوب الابتداء ففي الاعلى ومن قصاص الشعر الواس في غسل الوجه على قول
الاول ان الابتداء من الاعلى ومن القصاص ومن المرافق في غسل الوجه واليدين واجب ولا يجوز النكس وهو للصدوق والشحن وابن
زهره والبطلي والفاضلين وابن قهيد والشهيد والمحقق الثاني والشيخ البهائي والدي طم ظله العالي والسيد الاستاذ قدس سره والسيد
في احد قوله ومكي عن القديسين والجلي وابن حنيفة والكندري والصدوق وغيره في التنفيع والجار والمعتصم وغيرها الى اكثر علمائنا
الثاني في ذلك غير واجب وهو لنا صريحا والاختصاص بميل اليه الذخيرة والجار والمعتصم وقد صرح بعض هؤلاء باستحباب ذلك **الثالث**
انه يجب الابتداء من المرفقين في غسل اليدين ولا يجب الابتداء وقصاص الشعر فاعل الوجه وهو محكي عن ابن سعيد والمعتصم عندي
القول الاول لوجه **الاول** دعوى الاجماع عليه في الخلاف وجمع الجوامع والمسالك الجامعة كما عن البهائي والوسائل **الثاني** الصحيح المدعى في الجاه
عن الجاشي عن صفوان عن الرضا عنه وفيه ثلث فانه نعم فلا غسلوا يديكم الى المرافق فقال هكذا ان ما خد الماء بيده قصبه في اليسر ثم بعضه
في المرفق ثم يمسح الى الكف فلكل مرة واحدة فقال كان لي يفعل ذلك مرتين فلكل يربا لشعر قال اذا كان عنده غير فعل ولا فلا **الثالث** المحكي عن
بن يقطين المروي عن ابي راسد المقيد عن الكاظم عم وغسل يديه من المرفقين **الرابع** المروي عن مولانا الكاظم عم لا يعنى في الوضوء ولا تطم
بالماء لطا ولكن غسله من اعلى وجهك الى اسفله لا يقال لا اخبارا المدركة لا يصح الاستناد اليها في ترجيح القول الاول لضعف سند كثرها
وتصور جمعها عن فائدة غمام المدعى لا منضمات كثرها بغسل اليدين والباقي بغسل الوجه وليس فيها ما يعم الامرين لا نأقول ما ذكره لا يجب
تجاوز الاستنباط اليها في ذلك لان ضعف السند بخبر الشهرة العظيمة وقصور الدلالة بخبر الاجماع المركب المحكي في كلام بعضهم هذا
ويؤيد الوجه المتقدم **الاول** ان النبي صلى الله عليه واله ابتداء من المرفقين في غسل اليدين لا لا لخبرين صحيحين عليه فيجب ذلك
علينا الا ان فعله وقع بيننا لاجل كاصح به في المعبر والمنتهى والذكرى والتنفيع وجامع المقاصد وغيرها فيجب الناسي فيها اعماعا على الظاهر
لقوله في هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به والان للناسي به يجب مطلقا كما عليه جملة من الاصوليين **الثاني** ان مراعاة القول الاول
احوط في رفع الحدث واشتغال الذمة بالعبادة لا يقال لا يعارض جميع ما ذكره **الاول** ان الاصل براءة الذمة عن وجوب البداءة في غسل
الوجه واليدين **الثاني** ان مقتضى اطلاق الامر بالفصل كتابا وسنة عدم وجوب ذلك **الثالث** صحيح حماد بن عثمان عن الصادق عمه لا بأس
بمسح الوضوء مقبلا ومديرا فان لفظ المسح يطلق على الغسل حقيقة بفتح على ما نضر بوزيد وابن قتيبة فيما حكى عنه **الرابع** الاجماع الذي
ادعاه الشهيد في الانتشار على استحبابا لبداءة من المرفقين في غسل اليدين لا نأقول الوجه المذكورة لا تنصل لمعارضة ذلك ما الاول
فواقع واما الثاني فلان المتبادر من الاصل في كادعاء بعض اصحاب المعظم سلمنا ولكن ما دل على وجوب البداءة الا على خاص
فيجب تقييد الاطلاق به واما الثالث فلمنع من صدق المسح على الغسل حقيقة البناء حقيقة كما صرح في المختلف والروض والتهذيب
والمدارك وغيرها سلمنا انه يصح عليه حقيقة ولكن يحتمل ان يكون ذلك بالاشتراك في اللفظ كما يستفاد من القسم في وجع لا يصح التوا
لذلك جدا بناء على ما هو التحقيق من ان المشترك لا يحمل على معيية مجزأة عن القرينة سلمنا انه موضوع لفهوم كاشمليه ولكن غاية الرواية
ح الاطلاق فيجب تقييد الاطلاق بالادلة الخاصة بالادلة على وجوب البداءة الا على كما تقدم واما الرابع فلو هتد بمسح المعظم الى خلافه وكون
اقوى منه جملة مع امكان المنع من دلالته على خلاف ما عليه المعظم ويظهر وجوبه بالثبوت في عبادة الانتشار **الثاني** علم انه محكي في المدارك عن بعض
الفامر من القول بعدم جواز غسل شيء من الاسفل قبل الاعلى وان لم يكن في سمته ويظهر من الشهيد الثاني دعوى انه ليس بمعتد عليه
وبان ذلك غير واجبنا فلنا وجوب البداءة الا على وفقا لصاحب المدارك والمحقق الخوا نساري والشيخ البهائي والحدث الكاشاني والوالي
دام ظله العالي ويظهر من الشهيد الثاني في جميع المقاصد والدا الشيخ البهائي المصلي اليه بفتح **الاول** اطلاق الامر بالغسل كتابا
وسنة فاني مقتضاه عدم وجوب ذلك بل وعدم وجوبه اصلا لبداءة بالا على كثره يخرج بالدليل ولا دليل على خروج غير فينبغي منه رجاء
بحث الاطلاق **الثاني** ان مراعاة ذلك مستلزم للعسر والمجذ وقد صرح به بعض الاصحابا وهما صاحبان شرعا لا يقال ان ذلك احوط فيجب مراعاة

لا نأخذ قول الأحناف لا يجب العمل به مع ما قد منه من الدليل ولا يقال عموم قوله ثم هذا وضوء لا يقبل الصلوة الا به يقتضي اصل وجوب
 ذلك كما يقتضي اصل وجوب البداء بالا على لا نأخذ قول هذه الرواية لا يصح الاستناد اليها لما بيناه في الوسائل ونهاية المرام ولا يقال الخبر
 المتقدم المروي عن مولانا الكاظم ثم يدل على وجوب ذلك متنوع والوجه فيه واضح وبالحيلة القول المذكور لا عين به جدا ولا بعد في اختيار
 عليه الحق اليها في الاربعين فانه قال في تفسير حديث دلالة الحاكم لوضوء رسول الله صلى الله عليه واله قال بعض الاعلام ان المعبر في
 غسل الوجه غسل الاعلى والا على لكن لا حقيقة لشعره وتعدوه بل هو في ذلك نفع الحلقة البسة التي لا يخرج بها في العرق عن كون غسل الاعلى فافهم
 ثم قال وفي الاكتفاء يكون كل جزء من العضو لا يغسل قبل ما فوقه على خطه وان غسل ذلك الجزء قبل الاخر من غير حجة وجها مني كلامه والذي يجعل
 بالبال انه اذا حصل الابتداء بغسل جزء من اعلى الوجه كفي ولم يراعاه الاعلى والا على في بقية الاجزاء الوجه غير واجب لا حقيقة ولا عرفا سواء اخذ
 الاجزاء على ما على خطها او بالنسبة الى غيره لا مصلح في ذلك من ذلك فانه من الشقة ولا دلالة في الحديث على اكثر من انه ابتداء فغسل الماء على
 اعلى الوجه واما ان في غسل القدم الاعلى والا على فليس في هذه الرواية ولا في شيء من اصولنا الا بوجوب ما يدل عليه ولم اظهر شيء من كتبنا الاستدلال
 ما يوجب اليه والمج في قوله دلالة ثم صحح بيدها بين تحقيق في ضمن مسح الاعلى فالا على ما لا يحل على الاول من غير دليل انما ما ذكره اليها في غيره وما
 في المعنصم وما فقهنا والذي عام طه العالي فيها صا الى وجهه ويمكن استفادة هذا القول من جملة في العبادات **مصباح** اذا كان في مواضع الغسل ما لم يمنع من
 اصول الماء الى ما يجب غسله فيجب ان لا يشترط كبحث بمصل الماء اليه لئلا يترك الا يمان بالماء ما يوجب عليه ولا نه لا خلاف فيه على الظاهر وفهم
 المعبر الى فقهنا اهل البيت عليهم السلام ولصحة على بن جعفر الائمة وان كان ذلك غير مانع في وصول الماء لم يجب ما ذكره الا في مكانه في كونه مانعا
 فالاصل يقتضي وجوب ان لا يشترط في بعض الصور من مفهوم الشرط في رواية صحيحة لعلي بن جعفر عن اخيه ع قال سالت عن المرأة على
 السوار واليد في بعض ذراعيها لا تدرى لجرى الماء تحتها ام لا كيف تضع اذا توفرت واغتسلت قال غسلك حتى يدخل الماء تحتها وتزهر من تحتها ثم
 الضيق لا تدعى هل جرى الماء تحتها اذا توفرت ام لا كيف تضع قال لا تعلم الماء لا يدخل تحتها اذا توفرت ولم اعثر على منعه بمفعول هذه الرواية
 الاحوط ان لا يفتى في التلبس لا مود **الاول** - انا شك في وجود ما يمنع من الماء الى ما يجب غسله بعد العلم ففي وجوب النقص عن اشكال
 ان الاصل منه فلا يجب النقص منه ومن الاصل بقاء الحدث والاشغال الذرية بالعبادة فيجب النقص عنه وبمحصل العلم بعد من وجوبه ولا يلزم
 عن قوة لو جهن **الدول** انا النقص فيما فرضنا لو كان واجبا لا يشترط في الدواعي ومبني وهو واضح والثاني بطل **الثاني** لو كان واجبا للعلم
 الجرح وهي واضحة والثاني بطل **الثالث** ان ظاهر من سيرة المسلمين البناء على الاول كما لا يخفى وما يوجبنا وجوبه المذكورة **البصرة** المقدمة **الراجح**
 اذا كان تحت الاظفار منع من وصول الماء الى البشرة فهل يجب ان لا يخلو من الاختلاف فيه الاصحاب على قولين **الاول** انه يجب ان لا يخلو وهو للمعتبر
 القواعد وجامع المقاصد والمقاصد العلية والمعادلة والمعنصم واستغفر في المتن **الثاني** انه لا يجب ان لا يخلو وهو مستفاد من ظاهر الذخيرة و
 شرح الالفة لوالد الشيخ اليها في الاولين الاصل والاحتياط والملازمين وجوه **الاول** ما ذكره في الذخيرة من انه يصدق عرفا مع عدم ان لا ذلك الا
 والا يثبت ما مود به فلا يجب **الثاني** ما اشار اليه بعض المحققين من ان ان لا مستلزمة للرجح فلا يجب **الثالث** ان ان لا مستلزمة للرجح فلا يجب
 لو وجبت لا يشترط في الدواعي ومبني الحاجة والثاني بطل فالقدم مثله وقد اشار اليه في المتن فقال في مقام الاحتجاج على عدم وجوب ان لا
 لانه سائر عادة فكان يجب على النبي صلى الله عليه واله بيانه ولما لم يبين دل على عدم وجوبه ولا يشترط عادة فاشبه ما يثبت الشعر انتهى وهذا
 القول لا يخلو عن قوة ولكن الاحوط اعطاء القول الاول وعليه فهل يجب العدول الى التيم اذا لم يمكن ان لا يخلو ولا يفتقر ذلك كما يستفاد
 المعبر والمقاصد العلية وجمان ولعل الاخير اقرب ثم ان على القول المذكور هل يجب ان لا يخلو بوصول الماء الى البشرة على جهة التقوا فلا يجب
 ح لا يختلفوا على قولين **الاول** انها تجب وهو محكي عن الشهيد الثاني **الثاني** انها لا تجب وهو محكي عن ظاهر الاصل والاول الاصل وعلمه
 الغل مع التقوا لا يشترط فيه الجريان وهو غير التقوا وفيه نظر اذا لم يصدق الغسل مع التقوا لمجاز الحكم بطلان الخبر الذي لا يدخل الماء
 في اعماق الاعلى جهة التقوا والثاني بطل وقد اعترف الخصم به ويصدق الغسل بنحو الماء في اعماق الخيل لم يرض فالتقدم مثله وما ذكره ظاهر ما يصح
 الاحتجاج به للقول الثاني **فصل** اذا كان شعر اليد كشيئا يجب غسل اليد ولا يحصل الا يمان به ولا يغسل اليد الا باليد في غسل الماء الى
 الاحتياط ويجوز الاقتضار على غسل البشرة والشعر عاينها اشكال من ان ما مود به غسل اليد ولا يحصل الا يمان به لا يغسل اليد اذا الشعر ليس

من الامور ولا جازم بل هو مصالح خارجي له ولذا وجب في الغسل تحليل الشعر الكائن على اليد كحلل البشرة فيجب غسلها والاصل عدم وجوب
 غسل الشعر ومن عموم قوله لا ان الباقية في صحيح زيارته كما احاط بها الشعر فليس على العباد ان يغسلوه وان لم يحسوا عنه ولكن يجري عليه الماء وان
 ابقوا كونه من الفايح الغير المنفكة غالباً عليه الاسم كما اشار اليه الحق الثاني والشهد الثاني فيجوز لاقتضار غسل ظاهر الشعر كالحج
 لا اقتضار في مسح الرأس على مسح شعره ومنا الحق الثاني ادعى الاجماع على وجوب غسل الشعر وان لا يقطع بفتح الحاء وبينه وبين الذي من غير غسل
 البشرة مع ان كان دعوى الاصحاب على غسلها فيجب غسلها **مصلح** لا يجب في الغسل امرار اليد واليد واليد وقا للناصرة والسرور والمنتهى والمختلف
 والذكرى والدروس والوضوء وغيرها في المختلف وشرح الارشاد لفخر الاسلام والمشارك في المشهور وخالف في ذلك الاسكا في فاق
 في غسل الوجه لمرار اليد عليه والحجة فيها اختراجه وجوه **الاول** دعوى الاجماع عليها لاجماع عليه في الناصرة والمنتهى وهي معتمدة بالشهرة بل
 لخلافنا الشهيد في الذكرى على الاسكا في ما يوافق لمعظم **الثاني** خلوا منصوص الكثرة عن الاشارة الى وجوب ذلك فلو كان واجباً لما كان
 الامر كذلك وقد اشار الى هذا الوجه جديده وقال الظاهر من النصوص غايه الظهور من النصوص غايه الظهور عدم اعتبار غسل
 امثال الاوامر بالغسل والوضوء بذلك فلا يجب عملاً باطلاً ولا يقال المبدأ من الاطلاق الغسل مع الامر بكونه الغالب كما مر في الشهيد
 فنص في الابطال كانه نقول لا نسلم تحقق الغلبة الموجبة لانفصال الاطلاق بالبرهنة وينبغي التنبه لامر **الاول** اعلم انه يجوز على الخلاف عمن
 العضو في الماء وقد مر في الروض وهي من مباحات البشرى انه قال لو غس العضو في الماء لم يمسح بانه لما تضمن من بقاء ان
 بعد الغسل يلزم منه استنبات قال ولو نوى بعد وجوبه من الماء اجزاء او على العضو ماء جار فيغسل به الغسل انتهى وفي كلامه نظر اما في الاول
 فلما ذكره في المشارق فانه قال بعد الاشارة الى القول المذكور يمكن ان يوجب عليه بانه لو غس اليد في الماء ولو بشقير فانه كثيراً ما يغسلها
 بعد غسلها الغسل عفا واخرجت فلا يصدق عليه في العرف لما استنبات نعم لو استغرقها كثيراً فلا يبعد صدق الاستنبات عرفاً انتهى
 اشار الى هذا في المعصم والذكرى ولكن مع هذا توفى المنع انهم ولما في الثاني فلم يمنع من صدق الغسل بالانحراج كذا ذكره في الذكرى سلمنا ولكن
 منع من انصراف الاطلاق اليه فلا يجري **الثاني** مر في الذكرى والنقلية والوضوء باستيجاب ذلك ولا بأس به ناسنا بفعل المعصوم عليه السلام
 وخبرنا عن شبهة الخلاف وعملنا بالاجتناب **مصلح** مر في الذكرى والدروس والمعصم وغيرها باستيجاب تحليل شعر الوجه وان كان كبتاً ومكي
 عن كونه ونهاية الامكان بل غراه في المفاتيح الى المشهور والحجة فيه امور **الاول** انه احوط المحصر بعض ولا احتمال كونه من الاسباب المندوب **الثاني**
 ان النبي صلى الله عليه واله امير المؤمنين عليه السلام فعله **الثالث** الخبر المذكور في الذكرى قال وروينا في المجتبى ان النبي صلى الله عليه واله قال اني في حبي
 عن ربي ان اغسل يميني عند الوضوء وهاجا بنا الفقهاء وطرف الحسين عندها وفي الغرض من جمع الحسن ووسط الذوق وقيل لها العظان الناشئ
 اننا سفل من الازنين وقيل لها ما يتجرى كان من الاصغ دون الصديقين وعنه كان يتبع غايته وهي الشعر تحت الذوق انتهى **الرابع** الشهرة وفي جميع
 الوجوه المذكورة نظراً ما في الاول فلم يمنع كون ذلك احوط بل لا حوط تركه لاحتمال جلاله بالمركلة ولما قاله في المفاتيح من ان المستفاد من بعض
 الروايات ان تحليل شعر الوجه من بدع العامة ولا يمكن كونه من التعدي الذي مر في الصحيح بانه لم يوجب عليه ما في الثاني لعدم ثبوت ذلك
 من طريقنا والاحياء والمروية من مرفأ الحاكيم لوضوءها صلوات الله عليها خالصة من ذلك واما في الثالث فلضعف سند مع معارضة صحيحة
 زائدة ومحمد بن مسلم المتقدم اليهما الاشارة في مقام بيان انه لا يجب تحليل الشعر لوجه واما في الرابع فلمنع منه كيف وقد ذهب جميع كثير من الاصحاب
 كالفاضل في صحيح المعبر والمنتهى والشهد في ظاهر البيان والحق الخواص في المشارق والحدائق الكاشاني في المفاتيح وجديده في مش
 والذكرى دام ظله العالي في الواضح الاستيجاب ذلك **مصلح** لا اشكال ولا خلاف في الظاهر انه لا يجب غسل الاعضاء التي يجب غسلها في
 في الوضوء الا من واحدة وانما الاشكال في غسلها مرة وقد اختلف فيه الاصحاب على اقوال **الاول** انه حرام وهو لبعض الاصحاب على ما استفاد من في
 والسرور **الثاني** انه مستحب وهو المشقة والتهديب والفلان والاستبصار والغسرة والمعمية والنافع والشراب والخرس والمختلف والمنتهى والالا
 والفلان والدروس والمعمية والذكرى والتقليد وشي حمار الروض وجميع الفائدة وشرح المفاتيح لجديده والرباص وحكي عن التمايزة والجلوط
 والانتفاء والماسم والوسيلة والجامع والايضاح والبيان والعوالي والغديبين والحلي وغراه في المنتهى والمختلف والوضوء وشرح القليلة
 وجميع الفائدة والمشارك والكشف والمدايك والمعصم وغيرها الى المشهور **الثالث** انه ليس بمسح وهو البئر في الكنبى والصدوق وضاب

المداواة والمشارف والكشف والمغايب وهي من المسعى والجبل المئين ومشرق الشمس والكفاية والذخيرة للقول الاول انه بدعة وكل بدعة
حرام وفيه نظر وللقول الثاني وجوه **الاول** الاجماع المحكي عليه في الانتصار والغنية والمسانيد وهو معتضد بالشهرة العظيمة ولا يقدح في مخالفة
جميع من المتقدمين والمتأخرين جدامع امكان تنزيل المكان كلام المتقدمين على ما يوافق مذهبا لمعظم **الثاني** قول مولانا الصادق ع في صحيح
معيوية ابن وهب وصفوان وموثقة زيادة الوضوء مثنى مثنى فانما المراد منه بيان اولوية تعدد الغسل لا بقى لان ذلك بل القول المذكور لا يخل
لا موجد غير ما ذكرنا اشار اليه بجماعة من اصحاب ولا يوجب لما ذكره عليه فيكون محملا ومعه لا يمكن الاستناد اليه في محل البحث كما نقول منع عدم التام
للأحوال الذي يوجب معه الاستدلال على مقالته المعظم بل المرجح له موجود وهو ان الأكثر فهو منه مع ما عداه خلاف الظاهر فمنه وبعضه هذه الحجة
اخبار مستفيضة منها موثقة بولس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام بنو ضاء مرثين مرثين ومنها المرسل عن الصادق ع فمن الله الوضوء
واحدة ووضع رسول الله ص للناس اثنين ومنها المرسل الاخر عنده لا يجب من برغبان يتوضأ اثنين اثنين وقد توضأ رسول الله ص
اثنين ومنها خبر داود الرقي ما وجبا لله فواحدة وازاد اليها رسول الله ص واحدة لضعف الناس ومن توضأ ثلثا فلا صلوة له ومنها المروي
عن مولانا الرضا عليه السلام الوضوء مرة من بقة واثنين اسبغ ومنها المروي عن الحجة القائم ع ان الوضوء كما امر الله غسل الوجه واليدين
ومسح الرأس والرجلين واحدة واثنان اسبغ ومن زاد على الاثنين اثم ومنها النبوي توضأ مرثين مرثين ومنها النبوي الاخر توضأ مرة
مرة وقال هذا وضيفة الوضوء الذي لا يقبل الله الصلوة الا به ثم توضأ مرثين مرثين وقال هذا وضوء من توضأ به اعطاه كفيين ثم
توضأ ثلثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء **الثالث** قول مولانا الكاظم ع في خبر محمد بن الفضل المري عن ابي رثاد المفضل با على
بن يقطين توضأ كما امر الله غسل وجهك مرة واحدة وبقة واخرى اسبغا وغسل يديك من مرثين لك لا يقال هذا الخبر بضعف السند فلا
يصح التعويل عليه لا نقول المضعف هنا غير فارجح لا يخبره بالشهرة **الرابع** ان غسل اليدين مرة ثابته احوط فيستحب اشار الى هذا العاقل
والفاضلان فقالوا انا الاولى قد يحصل منها نوع خلل والثانية احتياط واستظهار وانتهى وفيه نظر **الخامس** انه لو لم يكن الغسل الثانية
مستحبة لما جاز المسح بآنها لكونه ماء جديد لا يجوز المسح به والثالث لا يوجب بعض الاصحاب الاجماع على جواز المسح بآنها فالقدم مثله من
والقول الثالث وجوه **الاول** الاصيل وفيه نظر لان ما دل على استحباب ذلك لا يؤيد بما دل على جواز السامح في ادلة المتن اقوى منه جلا
الثاني خلوا الاخبار بالحكمة للوضوء ما بينا بنية عن الاشارة الى انهم ثم اتوا بالغسل الثانية ولو كانت مستحبة لما كان الامر كذلك على الظاهر
وفيه نظر لانه كسابقه في عدم المفاومة لما دل على الاستحباب مع امكان منع الملازمة فمن جملة من الاخبار فيها خبر عبد الكريم الذي وصفه
جماعة بالعبث قال سالت ابا عبد الله ع من الوضوء فقال ما كان وضوء على الامرة مرة قال في ذلك دليل ان الوضوء انما هو مرة لانه عليه السلام اذا وضوء
عليه امر ان كلاهما طاعة لله احدا باحوطهما واشدهما على بدنه ومنها ما رواه في بقة عن الصادق ع والله ما كان وضوء رسول الله ص عليه
والمررة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ومنها خبر بولس بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام من الوضوء للصلوة مرة مرة
ومنها المرسل المروي عن الصادق ع الوضوء واحدة واثنين لا يوجب والثالث بدعة ومنها المروي عن الباقر ع الوضوء واحدة لا يقال بعد
هذه الاخبار المتقدمة الدالة على استحباب الغسل الثانية ترجح بسقط الاستدلال بها لهذا القول لا نأخذ بالحكم بقوط الاستدلال بها انما
يجب لو لم يكن هذه الاخبار الدالة على استحباب الغسل الثانية ولكنها ارجح لموافقتها الاصل وفي مخالفتها لما عليه العامة من استحبابها وطهر
كلها على نفي استحبابها من كلة اخبار السابقة على استحبابها وفيه نظر بل تحقيق ان الاخبار الدالة على استحبابها ارجح لا عن بعضها اجماعا
الحكمة والشهرة وغيرهما مع امكان المناقشة في دلالة هذه الاخبار على نفي استحبابها فانها المخذلة ما عليها المعظم ولو قلنا بعدم فضل استحباب وحده
الغسل غير من كل حرج به المفايخ والواقى واليه يعمل الكلام الذخيرة او لا كما عن اصحاب هذا شكال وحل الاقوى عدم لما بينه في نهاية الملام
الاول لا اشكال في انه يستحب غسل اليدين ان يتبدى الرجل بظهر الذراعين والامام بباطنها في الغسل الاولى والحجة في ذلك امران **الاول**
دعوى الفاضلين اتفاق اصحاب وهو معتضد بالشهرة العظيمة فان معظم اصحاب على ذلك بل الخالف المائل الى الوجوب شاذ وقادح في
الذكرى والمعظم الاجماع على عدمه **الثاني** الخبران من الباقر ع بنو الرضا عليه السلام في ادلهما المرة بقاء في الوضوء بباطن الذراع والرجل
بظاهره وفي الاخر فرض الله على النساء في الوضوء تبدان بباطن اذرعهم وفي الرجل بظاهره الذراع ولا يقدح فيها ضعف السند لا بخبره بالشهرة

ومقتضى اطلاقها انما لفظة الثانية كالغسله الاولى في ذلك وهو مقتضى اطلاق المعبر والنافع وغيرها على صحيح في الذكوى بان مقتضى اطلاق كلام
اكثر الاصحاب وذهب جملة من الاصحاب كالشيخ والمبسوط وذهرة في الغنمة والفاضلين في الشرايع والقواعد والارشاد والذكرة والخبر والشهيد
في البقرة والدروس والنفقة الى انه لا يتجوز في الغسل الثانية عكس ما يتجوز في الغسل الاولى فيسحق في الغسل الثانية للرجل ان يتبذل ببطن الذراع واللمة
ان يتبذل بظاهره ومكي هذا عن النفاية والاصباح والاشارة والمسار والبيان بل في ظاهرها الغنمة دعوى الإجماع عليه كما في الذكوة يجب في الوضوء
مع الراس بالنفس والإجماع بل الضرورة من الدين ولا يجب مع جميعه بل يكفي مع بعضه بالنفس والإجماع بل الضرورة من مذهب كما صرح به بعض
الاصحاب وذهب معظم الاصحاب الى انه لا يجوز مع ما عدم مقدم الراس وان محل الواس وان محل الواس المسح هو المقدم ومكي عن بعض الاصحاب لا
بأجزاء شاء من الراس والمعتد الاول الوجهين **الاول** الإجماع المحكي عليه في صحيح الانصار والناصرية والخلاف والغنمة والمعتبر والذكوى و
الروض والمدائلك والمشارق والمعتمدين والكشف والهباض وظاهر المتن والشفا وكذا العرفان والذخيرة **الثاني** قول مولانا الصادق عليه
في صحيح محمد بن مسلم ما صح على مقدم راسك ونحوه قول مولانا الكاظم في خبر من رسله وبنيها ما ذكره **الاول** قول مولانا الباقر في الحسن
كالمسح وتيسر ببله مما لا ناصبتك **الثاني** فعل المسح المحكي من طريق الخاصة والمعاملة وهو مسحه على الناصبة **الثالث** الاحتياط لا يقال بعد
ما ذكره قول الصادق في حسنة الحسين بن ابي العلاء المسح على مقدمه ومؤخره وبؤبؤ اطلاق قوله ومسحوا برؤسكم مرفوعة لا في جميعها وما
دل على جواز مسح مؤخر الراس لا نأقول ما ذكره لا يصلح للمعارض لما تقدم فقلنا وقد حمل شيخ الطائفة وغيره على التقية ويرى اليه بعض الاخبار
انما انما المراد بمقدم الراس الذي هو محل المسح هو ما في مثل الموجب وما كان من قبله الواس الى القصاص ما لا يجهل به فلا يجب مسح ما بين التزمين
بخصوصه ومكي عن بعض القول بان المراد منه خصوص ما بين التزمين للمسح وكون المراد بالعدم ما قبل المقدم وهو الموجب بالدليل ولا دليل على
خروج غيره ومنه على البحث فيسقى مندرجا تحت الاطلاق لا يقال قول الباقر عليه السلام في الحسن المتقدم اليه الاشارة ويصح ببله مما لا ناصبتك
بمقتضى وجوب مسح الناصبة وهو حصص من الاطلاق المذكور فيجب تفهيد به لا نأقول لانم كون قوله في مسحه امرنا نظر الى سباق الرواية
ولكن يمنع من كونها لامرنا للوجوب سلمنا ولكن يمنع من كونها المراد من الناصبة وفي الرواية خصوص ما بين التزمين لعدم ثبوت كونها حقيقة
فيه وان مكي عن جماعة لانهم مكي عن اهل اللغة نفسهم هانفس قصاص شعر الواس الكهو عبارة عن اخر مناب شعر كما صرح به جمع منهم **الاول**
انما المستفاد من نهيها ان لا يثر والمصباح المنير ومجمع البحرين والمحكي عن الصحاح ان مقدم الراس عبارة عما ذكره وبفسر في المفاصد العلية
والروض والمشارق والذخيرة ومجمع الفائدة وشرح الاغنية لوالد الشيخ اليها في لا يقال المستفاد من كلام الغير وبادوا به عبارة عما ذكره
الحفم لا تمنع من دلائل عبارته على ذلك سلمنا ولكن لا اعتماد على الجمع الذين اشرنا اليهم **الثاني** ان المبادر من المقدم الراس ما ذكرناه
ينصرف اليه اطلاقه الموجود في جملة من الاخبار المتقدم اليها الاشارة في كثير من الكتب كالنفس والهداية وجمال العلم والذخيرة والخلاف
والغنية والمراسم والنافع والشرايع والمعتبر والمجامع والمنتهى والخبر والقواعد والارشاد والدروس والبيان واللمعة والافهنة
والشفا وكذا العرفان والمجتهبة **الثالث** ان والذي دام ظله العالي ادعى الإجماع على ان المراد بالمقدم ما ذكره السيد في الناصبة
فانه لا بعد قول الناصر من مسحه فيبقى مقدم الراس الى الناصبة مالم يقطعه هذا صحيح وهو مذهبنا الإجماع المقدم ذكره **الرابع** مصر المعصم الى
ما ذكره بل يمكن دعوى عدم الخلاف فيه وكلام بعض الاصحاب وان اذهب مذهب الحفم ولكن بعد تعمق النظر فيه يظهر انهم لم يخالفوا المعظم وما
ذكره وما في دعوى الحفم من كون ما صار اليه يستفاد من اللغة والاجزاء عبارة اكثر الاصحاب وقد خفت فساد دعواه في نهاية المرام بما لا ينبغي عليه
ومع ذلك كله لا لا حظ من اعاد مذهبهم **مصباح** اخلف الاصحاب في ولوا ابتداء من فطاص بالاعلى في مسحه الراس على قولين **الاول** انه لا يجب
بل يجوز المسح مطلقا ولو ابتداء من قصاص شعر الواس وهو لا بن ذهرة والحلي والفاضلين والشهيد والحقق **الثاني** وصاحب المشارق والذخيرة
ومكي عن الغاني والرافدي والشيخ في طرادعي في الجبل المنين انه المشهور بين المشايخ وفي البحار وغيره انه المشهور **الثاني** انه لا يجب ولا يجوز
وهو لصديق فيمن لا يخفى الفقهاء والشيخ في الخلاف والنهاية والشهد وبابن جهمور في شرح الافهنة ومكي عن ابن حمزة والسيد والحلي بل
في الذكوى والدروس والروض وغيرها الى المشهور للاولين وجهان **الاول** اطلاق الامر بمسح الراس وقد يقال وهو محمول على الغالب
وهو المسح على الاعلى فلا يمكن التمسك ببلايات جوار النكس **الثاني** صحيح محمد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بمسح الوضوء

ومدبر الايقال من هذه الرواية مضطرب لان حماد البصري رواه عنه هكذا لا بأس بجميع القديسين مقبلا ومدبرا لا نأفول لانهم اضطربوا
المثل اذ لا دليل عليه وما ذكره لا ينهض المدل لانه عليه فتم ولا يقال لعل المراد من قوله عليه السلام لا بأس به ان بيان جواز الجمع بين الايقال والادب
لا بيان جواز الاكتفاء بالادب الذي هو محل البحث لا نأفول ما ذكره بعد عن ظاهر الرواية فلا يلتزم به **الثاني** ان البداية بالاعمال والادب
ما هو لورده برخص كما ورد في البداية بالاعمال لو كانت في العمل والثاني بطلان المقدم مثله والملازمة ظاهرة في ملاحقته ومجان **الاول**
انه يجب في دفع اشتغال الذم بالوضوء بتحصيل القطع به ولا يمكن الا بما يشاء بالاعمال فيجب **الثاني** دعوى الشيخ في الخلاف كما عن
الانصار والاجماع على ذلك وبعض هذا الوجوه الشهيرة المحكية في الكتب المتقدمة اليها الاشارة وفي كلا الوجهين نقل والمثلية على
اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها وان كان القول الاول لا يخفى من قوة **صباح** اختلاف الامتثال في اقل ما يخفى في صحيح مقدم الدرس على اقول
الاول ان اقل ما يخفى هو الاثبات بما يسمى مسحا وهو على ما قاله الشهيد الثاني اجماعا جزء من الاصبع على المسح وهذا القول اختيارا
والسراير والنافع والشرائع والمعتبر والقواعد والارشاد والخبر والمنتهى والشيخ وكذا العرفان والتمتع والبيان والجامع وجميع
البيان وجميع الجوامع وجميع المقاصد والحجج والكتابات والوجوه زيادة البيان وجميع الفائدة والمدارك والوقفة والمقاصد العلية
والمشارك ومشرق الشمسين وتعليقه الحاشية على الوضوء وشرح الالفية لوالد الشيخ اليها في وشرح الفقيه الجدي على المجلسي في ذلك
للسيد الاسناد السيد محمد مهدي الجفقي في ورياض المسائل شرح مختصر النافع لوالد العلامه دام ظله العالي وهي عن الجمل
والاصباح والنيان ووضوح الخان للشيخ ابي الفتوح الرازي وموضع من اكمال القرآن للراوندي وغراه في المدارك والمختصم وغيرها
الى المشهود بل في جميع الجوامع وجميع البيان والنبيا ووضوح الخان للشيخ ابي الفتوح وكذا العرفان ادعى عليه اتفاق اصحابنا عليه كاهون
مشرك الشمسين وفي السراير ادعى انه اظهر بين اصحابنا **الثاني** ان اقل ما يخفى هو المسح مقدار اصبع وهو المبدأ في المشقة والشيخ
في النهج بين الخلاف والدليل في المراسم وابن زهر في الغنية وهي والراوندي في موضع من اكمال القرآن والكافي لابي الصلي
الجمل والمذهب **الثالث** ان اقل ما يخفى مقدار اصبع وهو للصدق في الهداية **الرابع** ان اقل ما يخفى هو المسح مقدار
اصابع مضمومة وهو محكي عن السيد في الخلاف وحسن بن السجستاني **الخامس** ان اقل ما يخفى للرجل هو المسح ثلث اصابع مضمومة واقل
ما يخفى للمرأة هو المسح باصبع وهو ظاهر الصدوق في الفقيه **السادس** ان اقل ما يخفى هو المسح مقدار ثلث اصابع مضمومة ان يحذف البردين
مماسه والا يخفى مقدار اصبع واحدة وهو للشيخ في النهاية **السابع** ان اقل ما يخفى للمرأة هو المسح مقدار ثلث اصابع وهو محكي عن الاسكافي
والمعتدل هو القول الاول لوجوه **الاول** اطلاق الامر بجميع بعض الناس بمسحه وقد تمسك بهذه الحجة على كفاية السمي جميع من فحول الامتثال
كالخفقي والحلي والسيوري والمحقق الثاني وغيرهم لا يقال لا إطلاق في المذكور لا يصح الا بالاصبع لا نأفول لهذا فاسد جد ابل
يصدق الاطلاق في المذكور ومن ذلك وبالمسح بالاعمال مقدار نصف اصبع حقيقة وصرح به في الروض وخبر بل اعرف من بعض
قال بل نعم مقدار اصبع قال الشيخ والراوندي لولا السنة لكان ما القول بكفاية ما دون الا يصح بخبرها انتهى ولا يبقى الاطلاق في المذكور
ينصرف الى الغالب وهو المسح مقدار ثلث اصابع او مقدار اصبع واحدة فلا يصح الاستدلال به على كفاية السمي لا نأفول لا ثم ثبوت
فرد غالب للاطلاق في المذكور حين صدوره سلمنا ثبوت ذلك له ولكن ليس احد ما عيشه الخصوم بل غيره وهو ليس واجب اتفاقا فلا
ينصرف اليه الاطلاق فيكون محكي على المعنى الذي يصح مع الاستدلال على القول بكفاية مطلق السمي وبعضه استدلال جميع من القول
به على المذكور واعرف بعض الخصوم بدلالة عليه فقامل **الثاني** الاجماع على المحكي عليه في ظاهر جملة من الكتب وقد تقدم اليها الاشارة
وهو معتمد بالشهرة العظيمة التي لا يبعد معها دعوى شد وثاق الخالف **الثالث** توكال مولانا الباقر عليه السلام في جملة من الصحاح اذا
مسحت بشي من راسك وبشي من قدمك باين كعبك الى اطراف الاصابع فقد اجازك وانما مسح بشي من راسك وبشي من رجلك الى
اطراف الاصابع فقد اجازك لا يقال بغير ما ذكره ما يدل على القول الثاني وهو امر **الاول** دعوى الشيخ في الخلاف وابن زهر في الغنية
الاجماع عليه **الثاني** الخبر المستدل بما على القول المذكور احدثا رواه الحسين بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
الرجل مسح راسه من خلفه عليه عامه باصبعه يخبر بذلك فقال نعم وثابتها المرسل في الرجل ينوء عليه العامة يرفع العامة بقدر ما يدخل

اصبعه فيصير على معدوم واسر لا نقول لا يصح الامران المذكوران لمعارضه ما دل على الختار اما الاول فلو هنته عصبه المعظم الى خلاف هذا يمكن
 تنزيل كلام الشيخ في الخلاف وابن ربه في الغيبة المشتمل على دعوى الاجماع على القول الثاني على الختار وكذا يمكن تنزيل كلام غيره مما جرى
 القول الثاني عليه ويؤيد امور منها دعوى الشيخ في البينان وبعض من تأخر عنه الاتفاق على كفاية المسمى ومنها استدلال الشيخ في الخلاف
 على ختاره ببعض الصحاح التي تمسك بها على الختار ومنها ان اكثر اصحاب الرواية لا يثبتون الختار في مقام نقل الاقوال في المسئلة ومنها
 عدم تعيين الشيخ وغيره من ظاهر القول الثاني المراد من الاصبع اما الثاني فلضعف سند ودلالة بل دلالة على الختار اظهر فثبت بقرينة
 بعارض ما ذكر ما يدل على وجوب المسح مقدار ثلث اصابع وهو خبر ان احدهما صحيح نزاهة قال ابو جعفر عليه السلام يخرجها من مسح الرأس
 ان يصح مقدرة قدر ثلث اصابع ولا يلتقي حمارها والثاني خبر مروي عن ابن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام يخرجها من مسح على الرأس موضع ثلث اصابع
 وكذا الرجل لا ينفق الخبز ان المذكور لا يصح ان لمعارضة ادلة الختار لان غاية ما يستفاد منها ان المسح مقدار ثلث اصابع مجزئ وهو
 لا يقتضي عدم اجزاء غيره فان ثلث الاجزاء لا يستعمل الا في اقل الواجب كما صرح به بعض فثبت لا نسلم ذلك كما صرح به العلامة سلمنا ولكن ادلة
 الختار ارجح من وجوه شتى اشرنا اليها في نهاية الامكان المرام فالأخذ بها يتعين ولكن الاصول المسح قدر ثلث اصابع وصحح باستجابته في الغيبة
 والخلاف والغيبة والسر والاسم والشرائع والقواعد والخبر كاعتنا بالميسر والمحلل العقود والوسيلة والمذهب لابن البراج والا
 السيد وحله والمعتبر الجامع **مصبأ** يجب في الوضوء مسح ظاهر الرجلين اليمنى واليسرى بالنص والاجماع بل الضرورة من المذهب ويتحقق نظر
 القدمين والمجته فيه امرنا **الاول** الاجماع المحكي عليه في الغيبة والمشارك والكشف وسرح جدي على المتأخرين **الثاني** الخبرنا احد
 المروي عن ابي الموثق عليه السلام لولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه واله يصح ظاهره قد مره لظننت ان باطنها اولى بالمسح والثاني المروي
 عن كلامه عليه السلام ما صح مقدم راسك وظاهره فذلك وما دل على وجوب مسح ظاهرها وباطنها فلا يصح معارضة ما تقدم بينه في مسحه
 او حمله على التقية **مصبأ** اعلم ان محل الراس المسح في الرجلين من طرفي الاصابع الى الكعبين والمراد بهما العظمان التاسان في ظلمة اللد
 وهو خبز الاثنان وجعل العلم والمبسوط والنهاية والتهذيب والخلاف والغيبة والمعتبر والتافع والشرائع والذكرى والبيان والجامع
 والسر والاسم والجعفرية وجامع المقاصد وجمع البيان والروض والمدارك وغيرها وبالجملة عليه المعظم الاصحاب والعلامة في المختلف و
 المنتهى وغيرها والسعيد في الالفية والسيوري في كتمان العرفان وابن فهد في المحرر والمحدث الكاشاني في المفاتيح كما مر الاسكافي الى ان
 الكعب عبارة عن المفصل بين الساق والقدم ومنهيب الشيخ اليها في اثره عبارة عن المعظم المستند بموضوع بحيث عظم الساق وعليه
 نزل الكلام لعلامة لنا على الختار وجوه **الاول** دعوى جماعة من الاصحاب الاجماع عليه قال في الانصار الكعبان هما العظمان التائبان في
 ظلمة القدم عند معقد الشراك والدليل على ذلك مضى الى الاجماع ان كل من اوجب من الامة في الرجلين المسح دون غيرهما لكان الكعب لك
 بخلاف ذلك خارج وقال في الخلاف والغيبة الكعبان هما العظمان التائبان في وسط القدم والدليل على ذلك مضى الى ان الاجماع
 ان كل من اوجب من الامة في الرجلين المسح دون غيره فالبيان الكعب هو الذي في ظلمة القدم قال القول بخلاف ذلك خارج عن الاجماع وقال في جمع
 البيان الكعبان عند الامامية هما العظمان التائبان في ظلمة القدم عند المعقد الشراك وقال في المختار الكعبان هما التائبان في وسط القدم
 عند معقد الشراك هذا منهيب فقهاء اهل البيت عليهم السلام وقال في الذكرى الكعبان عند معقد الشراك وقبة القدم وعليه اجمعنا
 واكثر الاصحاب غير عطاء التائبان في وسط القدم وفي المدارك ما ذكره المصنف في تفسير الكعبين من انهما قبضا القدمين هو المعروف
 من مذهب الاصحاب ونقل عليه المرتضى في صواب الشيخ في الخلاف والاجماع وقال في المشار في الظن من كلام الاصحاب ان الكعب هو العظم التائب
 في وسط القدم وان اجماعنا هذا نعتقد عليه وقال في مجمع البحرين وفادح المرفعي علم الهدى والشيخ الطائفة وكثير من المحققين
 الاجماع على ان الكعب الذي ينتهي اليه المسح قبل القدم التي هي معقد الشراك وقال في الكشف المشهور ان التائبان في ظلمة القدم بين
 وهما قبضاها واستفاد من نقل الاجماع عليه وقال في التفتيح قال اصحابنا قبضا القدمين اسفروا بعض ذلك السهم العظيمة فان جمهور
 الاصحاب على ما صرحوا به يقال ان لا نسلم ذلك بل المستفاد من كلام العلامة في المنتهى والمختلف ان عبارة معظم الاصحاب تدل على ختاره
 فانهم خلاصه من الخطاء وكذا يستفاد هذا من كلام الشيخ البهائي والمحدث الكاشاني وبعض ذلك كلام جماعة من العامة قال النجاشي

في الكشاف وصاحب ضرار اللغزان من قال بالمشح قال هو المفصل بين الساق والقدم وقال الفخر الرازي والفاضل النيشابوري ان معنى
 الامامية وكلين قال الشيخ ان الكعب عبارة عن عظم مستدير موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم كما في رجل الخنثى
 وراى الاول فقال وهو قول محمد بن الحسن وكان لا يصح اختيار هذا القول وخبرهم ان اسم الكعب يطلق على العظم مخصوص فوحيث
 يكون في حق الانسان كلك والعصا المفصل كجماونه كهاب الخ فافصله لا فانقولنا تكرار ذلك لغيره معظم الاصحاب على ما صرحنا اليه
 بعد عن الانصاف بل هي ظاهره فيتم كما اشار اليه جماعة قال في جامع المقاصد ما ذكره اى العلامة في تفسير الكعبين خلاف ما جميع عليه
 جميع اصحابنا وهو متفرد انه ثم ان في عبارات اصحابنا اشياء على غير المحصل مشير الى ان المحصل لا يشبه عليه ان مرادهم بالكعب المفصل
 بين الساق والقدم وان لم يفهم ذلك من كلامهم لا يكون محصلا والحال ان المحصل لو حاول فهم ذلك من كلامهم لم يجد له سبيلا ولم يتم
 عليه دليلا وقال في المدارك بعد ذكر جملة من عبارات الاصحاب وكلام العلامة وهذا العبارات صريحة في خلاف ما ادعاه نا طبقا الى العبد
 هما العظمان التامنين في وسط القدم غير قابل للثناويل فان المفصل بين الساق والقدم لا يكون في وسط القدم وقال في الذخيرة وبالجملة
 في انك لا تعلم جماعة من اصحابنا المناخي من منهم الشهيد ونسبوه الى الفقرة الاجماع والتحقيق معهم اذا افكان قولنا المتخالف لما ذهب اليه
 الاصحاب ونقلوا الاجماع بل الكعب عند الاصحاب عبارة عن العظم الثاني في وسط القدم عند معتقد الشراك ونقل المصنف في صا والشيخ
 في بيت والخلاف والاجماع محاذ ذلك وقال فخر الاسلام ولد العلامة في شرح الارشاد واعلم ان اصحابنا هنا تولوا بواحد من اختيار المصنف وهو ان
 المراد من الكعبين هما العظمان التامنين في جانبي الساق والقدم والمفصل بينهما وبينه في الاكثر الجمهور وللعقول الثاني للشيخ والسيد المصنف
 ونجم الدين في الفاسم وهو ان المراد بالكعبين هما التامنين في ظهر القدم عند الشراك انتهى وبعبء ذلك ما ذكره جماعة من العارفة قال ابن
 الاثير في النهاية وذهب قوم الى انها العظمان اللتان في ظهر القدم وهو مذهب الشيعة وقال المعنى في المصباح وذهب الشيعة الى ان
 الكعب في ظهر القدم وقال في مجمع البحرين وقال في مجمع البحار وبطل هما العظمان في ظهر القدم وهو مذهب الشيعة وقال في الذخيرة
 ان صاحب لياي التناويل استند الى الشيعة وكلين قال بالمشح انتهى وبالحيلة لا اشكال فان المعظم على المختار وانما العظمان لئلا لا يخلط بها
 بل يمكن ان دعوى يدعى انه قال بل برسوى الحق اليها في الحمد كما شاع لا مكان نزيل الكلام من هذا من ظاهرها من الخلق العظم
 الى ما هم عليه ويؤيد ان جمعا من الاصحاب تولوا كلام العلامة على ما هو فوق مذهب المعظم وان بعضهم منع من ذلك لغيره الا سكا في علم الخا
الثاني ان حسنة مصير صحت بان مولانا الباقر عليه السلام وضع يده على ظهر القدم وقال هذا هو الكعب وما يبدل الى الاسفل العيوب و
 قال هذا هو الطنبوب وهذا يقتضي ان يكون الكعب عبارة عن قبة القدم كما ذكرناه لا للمبادر من ظهر القدم قبتها كما صرح به بعض
 المحققين ولا في وضع اليد لا يكون الاعلى القبة ولا المفصل الذي بين الساق والقدم الذي توهم انه كعب ليس في ظهر القدم كما صرح
 به في الروض والمدارك فان لم يكن هذا كعب لعين ان يكون الكعب ما ذكرناه ثم وبعضنا رواية المذكورة خبرنا احدهما الحسنه الاخرى
 ليس عن مولانا الباقر عليه السلام وفيها وصفا الكعب في ظهر القدم لا يقال وصفا الكعب في ظهر القدم يعطى ان الامام عليه السلام ذكر للكعب
 اوصافا بغيره الراوى بها وهذا يقتضي ان لا يكون الكعب عبارة عن قبة القدم فلو كان الكعب عبارة عنها لما احتاج الى ذكر الاوصاف كما
 ما ذكر عن صحيح وعبد وصفا الكعب في القدم لا يقتضي ذلك كما صرح به بعض المحققين وبانها صحيحة البرزخية عن مولانا الراوى عليه السلام وفيها انشائها
 الى الكعبين في ظهر القدم فان قوله في ظهر القدم يدل لمن قولهم الى الكعبين وقيدوا التامنين ومن ظهر القدم تحتها قبتها واختم
 الاودة فاقابل البطن منه بعيدا جدا فلا شغل ليجدها الرواية في المدارك والذخيرة والمشارقة المختار بل جعلها في الاخرى بن كالصخرة
 فيه لا يقال يعارضها لا خيارا المذكورة خبرنا لا في رواية الذي وصفه بالصخرة المنتهى وبها صلح الله فافترس الكعبان قال هبهنا بغير الفصل
 دون عظم الساق فان هذا الخبر صحيح في ان الكعب هو المفصل لا بدعيه العلامة هو الاولى بالجميع لصحة ذلك لانه لا نقول هذا
 لا يصلح لمعارضته تلك الاخبار لاجاله لايمان ان يكون المراد من المفصل بين المفصل الكعبين في وسط القدم عند مفصل الساق الى المفصل
 بين الساق والقدم وقد صرح جدي رحمه الله وصدره لا قاض من العارفة بوجود مفصل هذا بل هذا الا مثال لعله الى لو جزمنا في الياء في
 نهاية المرام سلمنا ان المراد من المفصل المفصل بين الساق والقدم ولكن نقول لعل التفسير من كلام الراوى لا المعصوم فلا يكون حجة سلمنا

ولا تذهب اليه العلامة لكن نقول لاخذ بالاحياء المتقدمة الاولى لا عشواها وثابتها بالاجماع المحكية والشعرية
 وماد على عدم وجوب سبطان الشرايين في مسج الرجلين وغير ذلك **الثالث** دعوى سبط الشهيد الثاني في المدارك انما في القو
 مناعنا ان الكعب هو الثاني في ظهرا القدم حيث يقع مقعد الشراك وادعاء الشهيد في وقال ان العلامة اللغوي عميد الروساء اكثر
 الشواهد على ان الكعب هو الثاني في ظهرا القدم اما الساق حيث يكون مقعد الشراك وقال بقوله ومن احسن ما ورد في ذلك ما ذكره
 ابو عمر في كتابه وابن الجوزي في الكعب فاجاب ابو نصر عن الاممى انه الباقي في أسفل الساق عن يمين وشمال وان
 سلة عن العراء قال في مشط الرجل وقال هكذا يرجه قال ابو العباس فهذا الذي يسميه الاممى الكعب هو عند العرب الخيم قال واخبرني
 سلة عن العراء عن الكسائي قال فقد عهد بن علي بن الحسين ثم في مجلس كان له وقال ههنا العجبان قال فقالوا هكذا فقال ليس هو هكذا
 ولكنه هكذا وأشار الى مشط الرجل فقالوا له اننا نسبق قول هكذا قول الخاصه وقال قول العامة انه شيء لا يقال بهارض ما ذكره في
 ابن الاعراب وجماعة فيها حكم عنهم بان الكعب هو المفصل بين الساق ونصير مح ابن ابي بشر والراغب والحليل وابن فارس وضاحي الخ
 والجوهري بان الكعب عظم الساق عند الثقات مع القدم كما عزا في غير من العلامة الاممى والزهري وجميع اهل اللغة من العامة و
 نصير مح الراجح فيها حكمه بان كل مفصل للعظام كعب نصير مح مناحيب الطراز اللغة والفاطوس بان المفصل احد معاني الكعب نصير مح
 جالبوس ونصير مح الرئيس والفرشي وايضا يسمونه بان الكعب هو العظم المسند بر عند مثل الساق والقدم ونصير مح البني
 بانكراية اللغة ان الكعب في ظهرا القدم لا نأخذ بقولنا لكونه لا يفتح لمعارضته ما ذكره لوجوه عدله لا تحقق على المسند به
مصباح اختلف الاصحاب في وجوب الابدال في مسج الرجلين على قولين **الاول** انه يجوز الابدال والابتداء من الاصابع في مسجها
 يجوز النكس وهو الكتاب من لا يحضره الفقيه والمبسوط والخلاف والسرائر والحر والالهيته والمسالك الجامعة وظن الدركي في الغني
 والاشعار وحكي عن الجمل والعقود والبيان الثاني انه لا يجب ذلك بل يجوز مسجها مقبلا ومدبرا وهو للنهاية والمقبلة والشرائع والثاني
 والقواعد والارشاد والخبر والمسمى والختلف والنجاشي والدروس والفتنة والروضة والجعفرية والجامع المقاصد والشفيع والمدالك
 والمعتمد والمصانيع والرايز ومكي عن الشيخ في الاستبصار والمبسوط والديلمي والفاضل والعاقي والراوندی وابن سبيل وابن أبي المجد
 والمشهور وصح في المفاتيح لبذو والمخالف لهذا القول للوليد وجوه الاو ان يقين برفع الحديث ببلية الذمة الواجب تحصيله لا
 يحصل الا بالابدال فيجب وفيه نظر الثاني ان الجبر صلي الله عليه مسج الرجلين مقبلا فنجبا ما الوجوب الثاني مطلقا او لقوله صلي الله عليه
 والبهذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ولو يكون فعله في بيان الواجب في جميع ما ذكر نظر الثالث قوله ثم الكعبين فان لفظ الالهنا
 الذي ادعى اجماع العصاية على تفصيحه ما يصح عنه لغاية المسح للبادر ولا يبعد ذلك الاعمال فذهب وجوب الابدال فيه وفيه نظر لا يقال كونها
 الغاية المسحوخ انه معني مع كاف قوله ثم الى المرافق ثم والراجح ظهور عبارة الانشطار والغنية والخلق في دعوى الاجماع على لزوم
 الابدال من الاصابع ولا تنها على الكعبين وفيه نظر لان هذه الدعوى موهنة عجيبة لاكثر الى الخلاف وللان بن ابي جلد متعلدة منها
 صحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس بمسج القدمين مقبلا ومدبرا ومنها صحيحة الاخرى عنه لا بأس بمسج الوضوء مقبلا
 ومدبرا ومنها صحيحة محمد بن عيسى عن ثونس قال اخبرني عن ابي الحسن عني بمسج ظهره من على القدم الى الكعب ومن الكعب الى على
 والقدم ويقول الامر في مسج الرجلين موسع من شاء مسج مقبلا ومن شاء مسج مدبرا فانه من الامر الموسع الله ثم لا يبق هذه الرواية ضعيفة
 السند لا سيما الى محمد بن عيسى عن ثونس ولما لم يرو عنه يوشى لا نأخذ بقوله لا نسلم ان ذلك يوجب ضعفا لسند سلمنا وكذا الشهادة
 تجزئة ولا يفتي بمسج الرجلين من الراوي فلا يكون حجة لا نأخذ بهذا افعال من عياف الخ الظاهر فلا يفتي
 اليه فالوقوف عند القول الثاني لان الاول وبالا حياط فلا يفتي تركه **الثاني** ان فلنا بعد من نواز النكس هذا وكذا في مسج الرأس
 وعسل الوجه واليد من نهل فضلا لوضوء اذا نكس او بعد خصوص ما اتى باختلاف بين الاصحاب والذي يظهر من القواعد والدعوى
 وغيرهما هو الاول وصح تحقيق الثاني والشميلة الثاني بالتأني والتحقيق ان يقال ان كان غير ذلك مستلزم لترك الموالاة الثاني
 والا فالاول **مصباح** يجب في مسج طاهر الرجلين استنعايه طولا لاهضا ويكتفي في العوضهما اما وجوب الاستنعايه طولا فهو المشدق

بين الاصحاب ونرد وفي جماعة من المتأخرين وليس في محل الدعوى جدوى الإجماع على ذلك ونؤيد **أموال الأول** ان صاحب المشرق قد
 صرح بعدم الخلاف فيه **الثاني** ان الشهيد ادعى ان عمل الاصحاب عليه **الثالث** ما حكيناه عن الاستسار والغنية والخلاف في المسئلة **السابعة**
الرابع قوله تعالى الكعبين **الفا** صححه بولس المتقدم **السا** صححه ابن علي التي باقي اليها الاشارة **السابع** قوله صلى الله عليه واله
 هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة **الام** **الثاني** انه اعطى الانضباط ان يقال لولا الاجماع والشهرة العظيمة لكان القول بعدم الوجوب
 ذلك كما يظهر من بعض المتأخرين قويا لما بينه في نهاية المرام واما الكفاية المبني على رضا فهو اختيارا لمعتبر الفواعل والارشاد والقرآن والحدود
 والمنتهى والتفصيل وكذا عرفان وجامع المفاسد والحجج والمقيدة والروضة والمفاسد لعليته والحجج وجمع الفتاوى وزبدة البيان
 والمدارك والمشارك وحاوية الروضة لجمال الدين الخوانساري وشرح الالفية لوالد الشيخ البهائي والدرة للسيد لا سادة والربا
 والودي دام ظلا العالي وربما يظهر من المتأخرين انه مذهب جمع من المتقدمين فانه قال المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الراس والكعبين **باص**
 اختاره الشيخ في كبريته وابن ابي عقيل وابن الجنيد والسلاطون والصلح وابن البراج وابن نور الدين وبالحلة هو المشهور بين الاصحاب
 وحكي الراوندى في النهاية القول بان قل ما يجب في مسح الكعبين فهو مقدار اصبع وحكي عن الاشارة القول بان قل مقدار اصبعين وهو
 مستفاد من الغنية وفيها دعوى الاجماع عليه ويدل على الختار وجوه **الاول** دعوى الاجماع عليه في ظاهر المتن والمعبر قال في الاول لا يجب مسح
 الكعبين بل الواجب من رؤس الاصابع الى الكعبين ولو باصبع واحد وهو اجماع فقهاء اهل البيت عليهم السلام انتهى لا يقال يستفاد من
 هاتين العبارتين ما عليه الراوندى لان المذكور فيها لفظ الاصبع لانا نقول لا نسلم ذلك بل الظاهر منها ما عليه الاكثر لما اشار اليه في الروض
 فقال وتخصيص الاصبع في كلامهم بناء على ان قل ما يجب به المكلف بحسب الواقع فهو الاصبع فكان احواله المسح لا ملحوظة بالنقد **والثاني**
 قوله نعم فامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين مجموعته الجبرية احدى ما صححه زكاة عن مولانا الباقر وفيها ثم وصل اليدين بالوجه فقال **والثاني**
 الى الكعبين بعضنا حين وصلها بالراس والمسح على بعضه او ثابتهما حين غاب بن هذيل قال سالت ابا جعفر عن قول الله عز وجل فامسحوا برؤسكم
 وارجلكم هي على الخفض ام لا فينبغي ان لا يخلو الخفض قول مولانا الباقر عليه السلام في جملة من الصحاح انما مسح بشئ من راسك او بشئ من
 قدميك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع واذا مسح بشئ من راسك او بشئ من رجليه الى اطراف الاصابع فقد اجزته لا يقال بما ذكره صححه
 البرنقعي عن مولانا الرضا قال سالت عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على الاصابع فمنها الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت جعلت
 فداك لو ان رجلا قال باصبعين من اصابعه فقال لا اكل كفه لا يمكن دعوى شد وهذا لان ظاهر الصدوق العمل بها كما نقول هذه الروا
 لا تفعل لغرضه ما ذكره ولذا قال الحداد الكاشاني لولا نقل الاجماع لحضنا بالوجوب لان الحمل على المبين والمعلق على المقيّد وقد
 اشار الى ما ذكره ابنه ملا عبد المدارك والمقدس الادريجي ونعم الاصول مراعات العمل بها كما صحح به في المفاخر وحكي عن النهاية والمتقن وط
 والحمل والمعقود والوسيلة والغنية القول باسحاب ذلك وفي ذكره صحح بذكره لا يجب ان يكون ثلث اصابع مفهومة قال وقال بعض علمائنا
 يجب **اصحاب** ذهب العلامة في المنتهى والخبر والمحقق الثاني والشهيد الثاني انه لا يجب اسباب الكعبين بالمسح طولا كما يجب اسباب
 ما دونها اكل وربما يستفاد هذا القول من المقدس الادريجي والشيخ البهائي وادعي بعض انه ظاهر الاصحاب وغالف في ذلك المحقق
 في المعتمد فلم يوجب مسحها اصلا وادعي في كونه انه ظاهر الاصحاب والاختلاف الاول وجوه **الاول** اننا قطع ببرائة الذمة ووقع الحديث لا
 الا بغيرها **الثاني** قوله تعالى الكعبين املان لفظه الى فيه بمعنى مع اوله قوله الغاية في الغيبة **الثالث** قوله نعم هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلوة **الام** **الرابع** انه لو يكن مسحها واجبا لما وجب على الا قطع الرجل مسحها بقى بعد القطع والثاني بطلان المقدم شله اما الملازمة فلا
 واما بطلان الثاني فليجمله من المضمون منها صححه وقاعة عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الا قطع اليد والرجل كيف ينشوء قال يقبل
 المكافاة الذي قطع منه وضوءا صححه محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام قال سالت عن الا قطع اليد والرجل قال يغسلها وغسل منها خمسة وثم
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الا قطع قال يغسل ما قطع منه لا يقال هذه الرواية شاذة للدلالة على وجوب غسل الرجل فلا يصح الاغتسا
 عليها لانا نقول لا نسلم ذلك لانا لا نرى من لفظ الغسل والمسح معا على وجه التغليب **الخامس** ما ذكره في المتن فقال ولانه في حالة الابتداء بها
 يجب مسحها رواه بولس قال اخبرني عن ابي الحسن عليه السلام سمى بمسح ظهره فدمه من اعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى اعلى القدم

نوجب فالانتهاء كل لعدم الفائل بالفرق وللتأني وجوه **الاول** قوله ثم الى الكعبين بناء على ان خروج الغاية عن المعناد حجة المفهوم
 الغاية وفيه نظر **الثاني** قول مولانا الباقية في صححة الاخرين اذا صحت بقى من راسك او لبثي من قد بك الحاطراف الاضابع ففدا جزاك واجاب
 في المنهي بان ذلك فلا يكون مستعلا فيما يدخله فيه المبدأ كقوله عندي ما بين واحد الى عشرة فانه يلزم دخوله الواحد قطعاً **الثالث** ما دل على عدم
 لزوم استيطان الشرايين في صرح الرجلين والقول الاول عندي لا يخرج عن قوة وعليه لم يكن في النزاع الذي بين العلالة والمحقق البهائي والاكثر
 في تفسير الكعب فائدة مهمة ثم **مصلح** يحسان يكون صرح الراس والرجلين باليد كما صرح به في التفتيح والدروس في كوفي لانه المعهود ينصرف
 الى اطلاق وبعضه امور **الاول** ان ظاهر الذكرى كما عن جماعة ادعاء الاتفاق عليه **الثاني** قول القنوي فانه قال في المصباح المنيحة مسحة شئ
 بالماء امر رثا اليد عليه **الثالث** صححة رواية من مولا الباقية تمتع بيلة بمنالك فظهر قد ملك البني وتمتع بيلة
 تملك ظهر قد ملك البصري وينبغي التنبية **الامور** **الاول** اعلم انه ذهب المحقق الخوئاسري في المشارك الحاشية يجوز المسح باي جنس اليد
 يتحقق بالكف على باطلاق الامر بالمسح في النص والقنوي وخالف في ذلك السيد الاستاذ في التفتيح في الذكرى فاجاب المسح بالكف
 لانصراف الاطلاق الى الغالب وهو المسح بالكف وعدم حصول اليقين ببراءة الذمة ودفع الحدث الابه وقوله ثم هذا وصو لا يقبل الله
 الابه ويؤيد ذلك اشار كلام بعض بدعوى الاطلاق نفاق على لزوم المسح بالاضابع وصرح في الذكرى بانه اذا تعدر المسح بالكف جاز يغني
 من اجزاء اليد **الثاني** اعلم انه يظهر من السيد الاستاذ قوله انه يحجر بين المسح بطن الكف والمسح بظهره وذهب بعض الحاشية لا يجوز الا بالطن
 وهو احوط **الثالث** اعلم انه صرح في التفتيح بانه يجوز ان يمسح المواضع الثلاثة بيد واحدة فلا يتعين مسح الراس والرجل البني والرجل البصري
 اليد البصري كما في العشرة رتبة المتقدمة وقد ذكر بعض على ذلك الاتفاق وادعى انه ينبغي عندهم ما في العشرة وفيه نظر لان المستفاد من كلام الاسكا
 وجوبه وشعره بالذكرى والمدايك وقال جدي انه لم يثبت على عدم وجوبه اجماع بل الظاهر وجوبه عند الكليني وغيره ممن يكون فتواه
 ماره انه انتهى الى احوط العمل بما في الرواية وان كان الحكم يلزمه محل اشكال **الرابع** اعلم انه لا يجب في المسح الا يثنان به بمدة واحدة من غير قطع
 كما صرح به في التفتيح وغيره وكذا لا يجب استقامة خطه **مصلح** المشهور بين اصحابنا بان يكون المسح بيلة الوضوء ولا يجوز استئناف
 ماء جديد له وخالف في ذلك الاسكا في فيما ذكره عنه يجوز الاستئناف والمعتدل الاول هو الوجهين **الاول** دعوى اجماع عليه في صحيح في
 والغنية والذكرى وجامع المفاصد والوضوء والمدايك وبعض شروح الجعفرة وظاهرها المعتبر والتفتيح **الثاني** اخبار مستقيمة منها النبوي
 الذي سند حسن قريب من الصحيح وغيره ثم مسح راسك بغسل ما بقي في يديك من الماء ورجليك الى كعبك ومنها الوضوء وبردوان جبرئيل
 هبط على رسول الله ثم بغسل يمينه وغسل الوجه والذراعين بكف ومسح الراس والرجلين بغسل اليداء التي بقيت في يديك
 من وضوئك ومنها خبر علي بن يقطين عن مولا نالكظم وامسح مقدم راسك وظاهر قد ملك من فضل ندوة وضوئك ومنها المرسى النبوي
 المروي في جميع البيلة راسه ورجليه ومنها المرسى المروي في الفقيه ان نسبت مسح راسك وامسح عليه وعلى رجليك من يله وضوئك فان لم يكن
 بقية يديك من ندوة وضوئك شئ فخذ ما بقي منه في فخرك وامسح براسك ورجليك وان لم يكن لك حجة فخذ من حاجبك واشفار عينك
 وامسح براسك ورجليك وان لم يبق من يله وضوئك شئ اعدت الوضوء لا يبق سند هذه الاخبار فيه فصور وضعف فلا يصح الاستناد
 عليها لانا نقول ذلك غير فادح لا يخبر به بالمشهر العظيمة التي كانت تبلغ الاجماع لان الخالف ليس الا الاسكا في على الظاهر وهو شاذ
 كما صرح به في الدروس وهي عن المرتضى بل يظهر من عبارة مسنود اليه موافقة للمعظم وليد ما ذكرناه من الوجهين امور **الاول** الاخبار
 المتقدمة لحكاية مولا الباقية وصورة **الثاني** ففي بعضها ثم مسح بتبعه ما بقي في يديك ورجليه ولم يعد لها في الانا وفي الاخر ثم مسح بغسله
 الندي راسه ورجليه وفي الاخر ثم مسح ببلل كعبه لم يحدث لها ماء جديد يداد وفي الاخر مسح مقدم راسه وظاهر قد ملك به بيلة يساره ويقبه بيلة ميا
 وفي الاخر ثم مسح بغسله الندي راسه ورجليه وقد عول جماعة من اصحاب الكاشغري والفاضل والشهيد بن علي هذا الروايات في ابيات
 الحاشية **الثاني** ما استدل به في الذكرى والمدايك وغيرها عليه وهو قول مولا الباقية في الحسن الصحيح وتمتع بيلة بمنالك فاصبحتك
 وما بقي من بيلة بمنالك ظهر قد ملك البني وتمتع بيلة بلسانك ظهر قد ملك البصري **الثالث** ما استدل به في الغنية عليه من كون الاستئناف
 مناقبا لغورية المسح وجوب المواضع **الرابع** الاحشاش **الاول** ان الاستئناف لو كان جائزا لاشتهر انوف الدواعي والثالث بط

وأكثر الغامضة على ثبوت حقيقى المسيح لا يكون ذلك مجرى العلم انما جاءه محتاطا فلا الامر بالمسيح لاننا نقول ذلك باطل بل التحقيق
 ان المسيح اعم من الغسل من وجه والغسل اعم منه من وجوه الغسل مجرى الماء من غير ان الماء يمدد بالمسيح بامر اليد من غير جريان
 الماء وصدق ما عاينوا باليد وجريان الماء فالمسيح موضع لطاق الامرار والغسل موضع لطاق جريان الماء قد يمتنعان وقد يختلفان كما
 ذكرنا في الحاشية في السواد والحلاوة والحيثية فيما ذكرنا في اثار المعنيين من ذنوب اللغظين وعدم صحة سلبها عن اندرج ذنوب المفهومين
 المفهومين وتقسما الى افراد ذنوب المفهومين وغير ذلك ثابت في عرفنا من غير ريب وهو مستلزم لان يكون اللغة كك والالتم النقل والا
 علمه وحج يكون ذلك بخلافه من افراد مفهوم المسيح المتكلم اليه كالمفهوم باليقين اطلاقا لا بالامر بالمسيح بما لم يتحقق معه مفهوم الغسل لو جري
الاول ان جماعة من الاصحاب اطلقوا عدم الغسل في محل المسيح كالمفهوم في عقد السيد في الناصرة والشيخ في المبسوط والمحقق في المعبر ونجى
 بن سعيد في الجامع والعلامة في الارشاد والقواعد والمنتهى والشهيد الثاني في الروض وادعى عليه بعضهم الاجماع قال في الناصرة وعندنا
 ان الوضوء في الرجل هو المسيح وذن الغسل في غسل لم يجز به وقال في المنتهى لو غسل موضع المسيح لم يجز به وبه قال علماءنا اجمع وقال في التذكرة
 لو غسل بذكره عن المسيح لم يجز به بالجماع وبعضهم قول الصادق ع باقى على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله فيه صلواته لا يغسل امرأ
 بمسحة **الثاني** ان التفصيل في الآية الشريفة بالامر بغسل بعض الاعضاء والامر بمسح بعضا من غير ما يقتضيه ذلك لما ذكره في الروض فقالا ان التفصيل
 فاطع للشركة لاننا نقول الوجهان لا يمتنعان لا ثبات ذلك ما الاول فلان اطلاق عدم الاجماع والغسل من الجاعة معارض باطلاق قوله لا يغسل
 المسيح فكما يمكن تفكيكه اطلاقا فالمسيح بما لم يتحقق معه مفهوم المسيح ولا يوجب معه بسقط الاستدلال بما ذكره الجماعة انه يمكن دعوى انصراف
 اطلاقا مانع من الغسل من الممسح النعوى والغسل الى الغسل الذي توجه القصد اليه الى الغسل الذي يوجب العات وهو عني على الفرض نقط
 فتأمل واما الثاني فللمنع من ان التفصيل في الآية الشريفة يقتضيه ذلك وما ذكره في الروض لا حجة فيه وبه دفعوا الى العرف فانه لو قيل اعطى
 شيئا مضافا مضافا مستثنا ما يعمها لا يفهم منه تخصيصا اطلاقا فينمى بالامثلة لا ينبغي تحت الاخر كما لا ينبغي على انه كان التفصيل
 للشركة لمجاز غسل الوجه واليد بن بطريق ذلك وامر باليد لتحقيق مفهوم المسيح كما يظهر من بعض الصحاح الحاكمة لكونه رسول الله
 صلى الله عليه واله وفيه فاحد كقائه فاسد لما على وجهه من على وجهه الوجه ثم مسحه بيد الجاني بن الحسين ويطبق الثاني في غاية الوضوح
مصباح لا يجوز المسح على جائل وعدم شرط في الصحة والحيثية في هذا **امور الاول** ودعوى الاجماع عليه في الاقتصار والحق والعناية
 والمعبر في الحق والمنتهى والذكرى والروض والمداركة وحاشية يع الخفق الثاني في الذكرى قال ابن الجبلى دوى بن الحسين ان الارسال
 الله صلى الله عليه واله اجمعوا على ذلك **الثاني** ان وجود الحائل يمنع من صدق الاشتغال ولا ينافى بالامور به وهو المسح بالراس والرجلين و
 بغير هذا ما قاله جميع من الاصحاب من ان لفظا لباقي قوله وامسحوا بروسكم بقيد الاضاق مع الشيعى فان له لصاق لا يحصل الا بعد
 الحائل لا يقال في العرف ولست برجل وان كان لا بسا للنف لا نقول ذلك مجازا كما اشار اليه المرتضى فانه قال وليس علم ان يمسحوا
 بقول القائل ولست برجل لا بسا للنف لان ذلك محاذوا لاشاع بل لخلق والحجاز لا محل عليه الكتاب لا بد ليلها هاشمى **الثالث**
 الاخبار المانعة عن المسح عن التحقيق وهي كثيرة بعد معها دعوى الثواتر وينبغي التنبيه لا **مواد الاول** اعلم ان شعرا لاس العنق المجاز
 عد عن حد ليس من الحائل فيجوز المسح عليه كما يجوز المسح على البشرة وهو من هيا الاصحاب وقد نقل بعضهم الاجماع عليه وبعضهم من
 الامتناع عرفا وعمل الشيعة قد بما وجدنا انه بل من الحرج لو هم يكونه حائل يجب ان لا نعلم انه اذا خرج شعر الراس من هذه الحائل
 جعدا اكتفوا ملتقا بعضه ببعض فقد منع جماعة من الاصحاب من المسح عليه **الثاني** اعلم ان اختلاف الاصحاب في شعر الرجلين على قولين **الاول** انه حائل
 لا يجوز المسح عليه وهو للشهيد الثاني والدال على البهائي وضاجبا الكشف والذى دام ظله العالي وطيم الاجنابا وقوله صلى الله عليه
 واله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الابيه وخرجه عن مفهومه لما مو ومسحه وهو الرجل وقال الاول وانما لم يصح بالمنع لند والشعر
 الحائل الفاطح لحظ المسح فاكفوا باستفادته من لفظ البشرة فانها لا تصحح ان لم يكن **الثاني** انه ليس بحائل فيجوز المسح عليه وهو للمحقق
 الخناساوى وله صدق المسح على الرجل اذا اتفق المسح على شعرها وخرجه عن مفهومها لا يثبت عدم صدق ذلك المركب لما مويد لان
 منقولا بها العادية والتابع مثلكم المسح والالتم ان لا يجوز المسح على شعرا لاس مع التمكن من التمسك المسح على بشرته لخبره عن

المفهوم انهم يدعون هذا عدم اشهادها والحكم بعد جواز المسح وكونه مسئلة الجرح وما اشار اليه الشهيد الثاني بقوله وانما لم يصحح
 على الاشكال فتم **الثالث** لا يجب مسح ما يجس الزايد من الظفر الذي يمكن قصه بل يجوز المسح عليه وانما يمكن مسح ملتحمة بقصه فليس هو بحال
 لصدا الايمان بالماوريه مع المسح عليه وعدم التعرض لوجوب مسح ملتحمة في النصوص والقنارى ولذا لم وجوب الجرح وهو منفي شرعا
الرابع يجوز المسح على الخف للثبته كما هو ذهب الاصحاب على الظاهر بدل عليه امران **الاول** دعوى جماعة منهم العلامة في لف الإجماع عليه
الثاني رعاية ابى الورد قال قلت لابي جعفر عليه السلام انا با طيبان حديثي انه رأى عليا عليه السلام اراق الماء ثم مسح على الخفين فني
 كتابا ما بلغكم قول علي عليه السلام فيكم سبق لكنا بالخفين فقلت هل فيها رخصة فقال لا الا من عد وسقته او من تلج نجاف على جلك
 لا يقال هذه الرواية ضعيف سندها الاشكال على ابي الورد وليس فيه تصحيح بانه ثقة لا نقول الضعف هنا غير فاح لا نجارة يفتي
 الاصحاب دعوم ما دل على جواز الثبته ومع هذا فقد صحح في الوجيزة بان اباورد مدعي لا يقال لا يعارض الخبر المذكور وبان
 يدل على عدم جواز الثبته في مسح الخفين منها صحيح زكاة قال قلت له هل في مسح الخفين معه فقال ثلثة لا يبقى فيهن شربا المسك
 ومسح الخفين ومنه الرواية لابي عمر الجلي استعارة اشعار الدارين في الثبته ولا بد من لف لا يفسده والثبته في كل شئ الا في شرب
 التبن والمسح على الخفين ومنها المروي عن دعائم الاسلام الثبته يني ودين باي الا في ثلث في شرب الخمر والمسح على الخفين لا نقول
 هذه الخبر لا يصح لمعارضته ما تقدم جدا وقد دلت بنا وبلائ شربا لهما في نهاية المرام واعلم ان الحق اكثر الاصحاب بالثبته الضرورية
 كابر وهو جليل والفهم بعض مغلبي المناجرين **الخامس** صرح الشهيد في الروض والسيد الاستاذ في الدرر كما عن العلامة بان اذا دارا
 بين المسح على الخف وغسل الرجل للثبته كان الاخير منعنا لانه اقرب الى الماورد به بلا صل وفيه نظر **السادس** اذا لم يمكن المسح على بشرة الراس
 او شعر الخنصر به ودار الامر بين المسح على العانة واليتم فاحقل في المدا لك كما عن غير لزم اليتم وذهب العلامة في المنتهى والشهيد في
 الذكرى والدري دام ظله الغلظ الى لزوم المسح على العانة وربما سبب الاصحاب ولهم على ذلك وجوه **الاول** عمو ما دل على ان المسح لا يقطع
 بالمعصية **الثاني** رواية ابي الاعلى قال قلت لابي عبد الله ع عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرة فكيف اضبع بالوضوء فقال
 يعرف هذا واشباهه من كتاب الله نعم قال ما جعل عليكم في الدين من حرج **الثالث** مفهوم قوله نعم فلم تجدوا ماء الاية فانه يدل على عدم
 جواز اليتم في محل الفرض فيجب المسح على العانة اقله فاعلم **الفصل الرابع** اصالة عدم جواز اليتم واستصحاب بقوله الامر بالوضوء بهما اذا
 تحقق الدودان بين الامرين بعد الخطا بة بالوضوء ويطحن غيره بالاجماع المركب ولا يعارض ما ذكرنا من عدم جواز المسح على الحال لعدم
 انصرافه الى محل البحث والمسئلة لا يتجعدني عن اشكال لانا لوجوه المذكورة مدخولة لان يدفع بالمشهرة وفيه نظر وكيف كان فالاحوط
 الجمع بين الامرين وانما يمكن **مصلح** لا يجب التكرار في المسح للماصل ودعوى الإجماع عليه وهي عن الخنثى والثلثي وابن حزم ينجز به الراس على مسح
 الرجلين والحجة في هذا امران **الاول** دعوى الاجماع عليه في الغيبة والسراة والخلاف والمعبر بالمنتهى ونجى الحق والروض والذكرى
 والمفاصد العلنية وغيرها **الثاني** اخبار كثيرة باي اليها الاشارة انهم يوجبون الوضوء في البياينة وما دل على وجوب المسح بالبلية
 وقوله صلى الله عليه واله هذا وضوء لا يقبل الله المصوفة الا به وقوله نعم وانما تتم آه االا فتناء الواو والرتيب كاعليه جماعة من المعوقين
 اولا لا فتناء الفاء الحراسنة الغيب بل كاعليه جماعة **مصباح** اختلف الاصحاب في وجوب تقديم مسح الرجل اليمنى على اليسرى
 على قولين **الاول** انه يجب وهو للصديقين والقدسيين والشهيد بن والدي والحق في الثاني وطلب المدا لك وابن جهمود والشيخ
 علي بن احمد السباطي والسند لا شداقوه والشيخ في ظاهر الخلاف ويحيى بن سعيد في ظاهر الجامع ويحيى عن الشيخ اليه في وفواه والدعوى
 دام ظله **الثاني** انه لا يجب لك وهو للثاني وابن زهرة والفاضلين والسيوري وابن فهد والشهيد في الاخير والشيخ البهائي والمفتي
الاول دليل وضاحح المعالم والمفتي الخولنا في وجوب قدمه وابن السلطان المحققين وفي جملة من الكتب كالتخلف والذكرى وجمع القائدية
 والمعصم وغيرها دعوى الشهرة عليه بل قال الخليل في بعض فتاويه لا اذن احد خالف في ذلك فانما يتأ هذا القولا متعلقا بذهب جماعة
 منهم على ما حكى الخاتمة لا يجوز تقديم مسح الرجل اليسرى على مسح الرجل اليمنى ونهت بعضهم على جواز هذا والمفتي هو القول الاول وهو قوي
 تقديم اليمنى على اليسرى لوجوب **الاول** انا المستفاد من ظاهر الخلاف دعوى الاجماع عليه لا يقال بدفعه محيل احظم الخلل انه كادعه

جماعة لا تمنعهم لانا القائل بل المختار جمع كثير من مشايير الامامية **الثاني** صححه محمد بن مسلم او حسنة عن مولا الصادق عليه السلام قال
 ذكر المسح على مقدم راسك وامسح على القديس واجد بدا بالشق وبوبليها قوله صلى الله عليه واله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
 والاحتياط وقوله في صححه زارة قمح بيله بمنالك ناصيتك وما بقي من بيله بمنالك قد علمك اليمنى بمسح بيله بسلكه ظهر قد علمك اليسرى فان
 جماعة من اللغويين ذهبوا الى ان الواو للثني وقول الصادق عليه السلام في رواية بعد السؤال عن بدا بالمرقة قبل الصلوة بعد الاثر
 لو بدا بشماله في الوضوء بعد الوضوء وقول الصادق في رواية اذا توضاء احدكم للصلوة فليبدأ بيمنه قبل الشمال من خذ لا يقال لا يبع
 اثبات وجوب الترتيب بين الرجلين بهذه الرواية لا مكان حمل الامر فيها على الذنب لشروع استعماله فيه صادر من الجازات الواجبة المسألة
 احتمال الاحتمال الحقيقة لا نقول هذا كلام لا يضمن اليه لما ذكرناه في الوسائل مع ان حمل الامر فيها على الذنب بعيد عن السان كما لا يخفى
 يقال بعارض الرواية المذكورة اطلافا لامر بمسح الرجلين كتابا وبسته لا نقول هذه الرواية مفيدة والمفيد حاكم على المطلق وان كان المفيد
 عن النجاة والاحاد والمطلق من الكتاب على انفق الاطلافا المذكور ينصرف الى الغالب وهو ثقيل بما ينبغي على اليسرى فلا يعارض الرواية بل
 ربما يمكن موكلها فانه لا يقال بعارض الرواية المذكورة صححه الثوري فاني قال سألته عن المسح القديس كيف هو فوضع كفه على الاضامع
 فمحا الى العكبين لظهورها في جواز المسح على الرجلين وفقه وهو ينافي وجوب الترتيب لا نقول ليس في الرواية دالة على ذلك ولا
 يجوز التعويل عليها في نفي وجوب الترتيب ولا يقال بعارض الرواية المذكورة المروية في الاحتجاج وفيه سأل عن المسح على الرجلين بيده
 باليمن او يمسح عليها جميعا فتخرج توقع مسح عليها جميعا فان بدا باحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمن لاننا نقول هذه الرواية
 لا يبع الاعتماد عليها الضعف سندها ونقد الفائل بمعنى ما فتأمل **مصلح** اذا نسي الترتيب اعادة على ما يحصل معه بقاء الوضوء
 الموالاة كما في المغنعة وحمل العلم والسرور والنهاية والشرع والمعتبر والخبر والقواعد والتمهي وكفى ونفي بعض الاحتجاج
 وهي عن التذكرة القول بطلان الوضوء والخبر فيما ذكرنا صالة عدم فساد ما فعله في محله وكذا الترتيب شرط في الوضوء على ما
 من النصوص وكلمة الاحتجاج بل هي على الاجماع في المعتبر كما عن التذكرة وهو لا يحصل الا بما ذكرناه والاحبار الكثيرة منها صحاح زائدة
 ومنصور بن حادم والحلي عن الصادق في نفي بعضها فابع بين الوضوء كان الله عز وجل ابداء بالوجه ثم باليد ثم امسح بالراس
 والرجلين ولا بعد من بين يدي شيء يخالف ما امرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعمل الذراع وان مسح الرجل
 قبل الراس فامسح على الراس قبل الرجل ثم امسح الرجل ابداء بما بدا لله به وفي اخيه بعد السؤال عن بدا بالشمال قبل اليمن وبعد اليسار
 وفي اخيه بعد السؤال عن نسي مسح راسه حتى قام في الصلوة ينصرف ويمسح راسه ورجليه وفي اخيه اذا نسي الرجلان بفعل يمينه فضل شماله
 ومسح راسه ورجليه فذكر بعد غسل يمينه وشماله ومسح راسه وانما نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان توضاء وفي اخيه
 ترى انك اذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك ان يعيد ومنها موقفة الى بصيرة عن الصادق ثم ان نيت فعلت ذراعك قبل وجهك
 فاعمل وجهك ثم اغسل ذراعك بعد الوجه فان بدا في بدناك لا يسرع قبل الايمن فاعمل على الايمن ثم تغسل الايسر وان نيت مسح
 راسك حتى تغسل رجلك فامسح راسك حتى امسح رجلك ومنها رواية ابن ابي يعفور عنه ثم اذا بدأت بلباسك قبل يمينك وصحت
 ورجلك ثم استيقنت بعد ذلك بداءت بغسلت راسك ثم مسحت راسك ورجلك ومنها رواية زارة عنه عليه السلام وان نسي شيئا
 من الوضوء المفروض فليبدأ بما نسي ويعيد باقي اتمام الوضوء ومنها رواية على بن الصنف عنه وفيها بعد السؤال عن توضاء
 فغسل يديه قبل يمينه بعد الوضوء من حيث اخطأ بفعل يمينه ثم يسان ثم يمسح راسه ورجليه ومنها رواية على بن جعفر عن اخيه عليه السلام
 الا ترى انه يشترط ان يكون عليه ان يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله لا يقال بعارض هذه الاخبار فيحكم بن حكم قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 نسي من الوضوء الذراع والراس قال يعيد الوضوء وان الوضوء ينجع بعضه بعضا لا نقول لا بشبهة فان هذا الخبر لا يصلح معارضة ما تقدم من
 الاخبار وينبغي التنبيه لامر **الثاني** اعلم انه صرح في المغنعة والتمهي والخبر والمشارك وعجزها بانه يجب عليه فيها اذا خالف الترتيب اعادة
 ما تقدم مما حقه التناهي التعليل وهو ظاهر اكثر لا يخفى ويظهر من المغنعة والنهاية والسرور وجوب كماله اعادة ما تقدم مما حقه التناهي
 للوليين وجهان **الاول** صدق الاثنان بالما مودبه لوافئض على اعادة ما تقدم مما حقه التناهي فيجوز انما مثال الامر يقتضي الاجراء **الثاني** رواية

ان ابن ابي عمير الملقب بالانصارى لا ينفك عن السند لاشتمال عبد الكريم بن عمر وقد صرح بالفتح بانه واقفي واوقف العلامة فلا بد من وجه فلا يصح
الاعتماد عليه الا ان يقول يمكن ان يجرد الضعف بالشبهة على ان النجاشي صرح بثبوته وحكى عن العلامة عبد الطرب الذي هو بنو قبا وابنه الذي
روى عنه هذا البرزخى وقد ادعى اجماع على العصابة على صحة ما يبيع عنه والاخرين ظواهر كثير من الاحيان المتفردة وقد بقي ينبغي تأويلها ما
يرجع الى ما دلل عليه عبد الكريم لانها لا قوى منها فاعتبار مواضعها المنهية الاكثر بل يمكن دعوى عدم الخلاف في المسئلة فان ما في نسخة روية
السلار يمكن تزييل ما يستفاد من اكثر الاصحاب وبوجه ان الحنفين الباحثين في المسئلة لم يحكوا عنها الخلاف هنا **الثاني** اعلم انه الحنفى
في الذكوى بالناسى الغامد وصرح بانه ثم وخالف فيه في الخبر فاضل الموضوع اذا خالف الثريب عمدا وفيه نظر احتمال الاحاق بالناسى في
مصحح تجب الموالاة في الموضوع لدعوى اجماع عليه في الناصرية والغنية والخلاف والمعتبر ولق والذكوى وشرح الارشاد الفخى
الاسلام والشفيع والروض وجمع الفائدة والمسالك الجامعة والملائكة الكشف وغيرها وبعض الخبرات المغيرة الى الموضوع فاحدهما
بالصحة ففي احدهما قلت لا عبد الله عليه السلام ربما تضاءل وفقد الماء قد يموت الجارية فانظارت على الماء فيجب وضوءى فقال
اعلم في الاخر وهو لا يبيح انما تضاءل بعض وضوءه فغرضت لك حاجة حتى يلبس وضوءك فامد وضوءك فانما وضوءه لا يتبع
واعلم انه اختلاف اصحاب في تفسير الموالاة على اقول **الاول** ان الماد بها المناجعة بان تعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله من غير ترجيح
وهو المقتضى وبب والمبسوط والمغيرة والمنهى والارشاد والخبر ولق ومضى من امكان الراوندى بل في الذكوى من بعض الافاضل انه
نسب الى اكثر وهو لا يختلفوا منهم من جعل تركها موجبا لقضاء الموضوع الا ان اتفقد وبقيت الرطوبة وهو الشيخ في المبسوط ومنهم من جعل
تركها موجبا لانها لا وضوء وهو الفاضلان وصرح المحقق الثاني ونحو الاسلام كما هو ظاهر كونه والشيخ بانه كل من مضى الموالاة بالناسى
وصرح المحقق الثاني انها بان الماد بها المناجعة هنا العربة **الثاني** ان الماد بها الايثان بما يجلب الايثان به قبل ان يجب جميع ما تقدم عليه وهو
الشيخ والقائمة وابن زهره ومجيب بن سعيد وابن حمزة والكبرى والمحقق والشهيد بن المحقق الثاني والمقدس الادبيل ومناجاة الملائكة
والمحقق الخواشاني والحديث الكاشانى وجديرة والسيد الاسناد رقم وما الى ذلك دام ظله العالى وحكاها في الذكوى والروض والمفاهيم
العليه والمفاتيح وغيرها عن اكثر **الثالث** ان الماد بها الايثان به قبل ان يجب شئ مما سبق في غير الضرورة فلا بد من بقاء السبل في جميع
الاعضاء السابقة وهو يحكى على اسكا في **الرابع** ان الماد بها الايثان بما يجلب الايثان به قبل ان يجب الاثر به سواء جفيا السابق على الاثر
اذا هو المحكى عن انا صرنا والماسم طلسر طله مذهب والاشارة قال في الكشف ان ظاهر سلا وادنا دليل جعل اليد بن عضوا
واعبر سلا درلر بها عند المسحين جميعا انتهى **الخامس** ان الماد بها الايثان به قبل حصول التماس في الشعر وهو المدروس فانه قبل
فالاثر بها الموالاة من اعراض الجفاف ثم قال ولو نوى ولم يجب فلا ثم ولا باطل الا ان ينحصر التراخي فيما ثم مع الاختيار ولا عرق
وهو القول الثاني لوجوه **الاول** اصالة بلاء الذرة عن وجوب المناجعة العربة **الثاني** ان مقتضى اطلاق الامر بالموضوع وبافعاله الوارد
في الكتابات الستة صحة ما صدق عليه المامور به عرفا ولغة وشرعا ولو اتفق الموالاة بجميع نقاسيرها خرج ما اذا حصل جفاف جميع الاعضاء
السابقة بالدليل ولا دليل على خروج غيره فيكون مندرجا تحت الاطلاق وينتفى الحكم بعمه مطلقا لا يبق لان مقتضى ماهية الموضوع المامور
بها اذا انتفت المناجعة العربة لان العلم بتجتها يتوقف على خبر شرعية ولا يتوقف مدخلية العرف فيه بل لا لفاظ الى العبادات ومن مللها
لفظ الموضوع ووضعها الشارع لعمل صحيح ومعلوم ان معرفة هذا يتوقف على بيان الشعر ولم يرد من الشعر ما يدل على محقق المعتبر
بدون الموالاة العربة فلا يتم اعتبارها بتحصيل البلاءة اليقينية لا نقول هذا بطريقنا بل في الوسائل في مقام اثبات ان لفاظ العبادات
التي طرها النقل وضعت للام من الصريح والفاصل **الثالث** ان مقتضى اطلاق الامر بالصلوة جواز الايثان بها باى نحو انعق ولو من
غير وضوء خرجها افا في بها مع الموضوع الذي ثبت فانه شرعا بالدليل ولا دليل على خروج ما اذا اتى بها مع الموضوع الذي خلى عن المنا
العربة او حصل فيه الجفاف في الجملة لعدم ثبوت فساده شرعا فيكون مندرجا تحت الاطلاق ينبغي الحكم بعمه وهو مشتمل لكم بصر
الموضوع الذي خلى المناجعة العربة وحصل فيه الجفاف في الجملة وهو الظاهر وبوجه ما ذكرنا **الاربع** مفهوم الشرط في حال الخبرين
المشك من **الثاني** ما دل على الاكتفاء بما في الغسل ولو كان نهيها وما دل على الاكتفاء بالذرة في الغسل لظهور انه لو اكتفى به لم يبق الرطوبة

في جميع الاعضاء السابقة على الجزء الذي يبدأ الشرع فلا يكون ذلك **شرطاً ثالثاً** ما احتج به كثير من المحققين على المختار وهو ما دل على ان التمسك بأحد الرطوبة من المظان لظهور منافاة لما عدا المختار في تفسير الموالاة من سائر تفسيرها **الرابع** ما ذكره في الذكرى من ان ضبط الموالاة تأويل من الأتباع لا اختلاف باختلاف المكلفين **الخامس** ما ذكره جملة من المحققين بل جعل بعضهم من أمثال الدلائل على المختار وهو انه لو وجبت المصاهرة لكانت كما مطلقاً لعدم الإتيان بالأمور به على وجهه واختلافه بحيث لا يوضو الواجبة وكثير من القائلين بوجوبها لا يقولون به لا يقال بطلان الوجوه المذكورة ما يدل على وجوب المناجعة العرفية وهو **المورد الأول** الإجماع المنقول في الناصرة وطائف قال في الأول عتق الموالاة واجبة وهي ان يتأبين أعضاء الطهارة ولا يفرق إلا بعد زوالها على الفرة وقال في الثاني عند الموالاة واجبة ولا يجوز التفرق دليلنا الإجماع المتكرد **الثاني** قوله نعم فاعملوا وجوهكم الآية وذلك وأما لا الأمر للغير لغة كما يجمع كثير من الأصوليين ليهين ولأن الأمر في الشرع كما عليه المقتضى وابن زهره وادعيا عليه الإجماع أولاً الأمر في خصوص الآية الشريفة كما صرح به في لغة مدعيها عليه الإجماع أولاً إلغاء الجزئية يقتضي التعقيب بالأهمل كالتأكي كإجماع جماعة **الثاني** ان أفعال الوضوء من المغفرة والحجرات فيجب المسارعة والاستيثاق إليها العموم قوله ثم وسائر دعوى الإجماع **الرابع** الأخبار المستفيضة منها حسنة زرارة عن الباقر عليه السلام نابع بين الوضوء كما قال الله ومنها حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام تتبع وضوءه بعضه بعضاً ومنها رواية الحكم بن الجهم ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً ومنها وثقة أبي بصير بالسابقة **الخامس** ان الإيقين يرفع الحدث ويبرأ الذمة لا يحصل إلا بالمناجعة العرفية فيجب العمل بالاحتياط لا نستطيع أن نقول بالوجوه المذكورة لا يصلح لذلك لأنها لا تنفص لا ثبات وجوب المناجعة ما الأول فلو لم يكن مبصر إلا كثيراً من الخلاف بل قال في الذكرى ان القول بالمناجعة ليس إلا للتبني ولو حمل لا يجوز على الكثرة انعقاد الإجماع انتهى ثم ان معارض ما عايناه في العنبر فانه قال والزم من العاشر الموالاة وهي ان لا يؤخر بعض عن بعض بمقدار ما يجب ما يقدم في الهواء المعتدل ويدل على ذلك الإجماع انتهى ثم وأما الثاني فلمنع من كون الأمر للغير لعدم ثبوت ذلك لغة وشرعاً كما بينه في الوسائل ولا دليل على إرادته منه في الآية وما دام في المختلف موهون مبصر إلا كثير من الخلاف ومعارض في المشارق من دعوى الإجماع على ان الأمر في الآية الشريفة ليس للغير فإلغاء الجزئية لا يصلح للدلالة على إرادة الغير منه كما بينه في الوسائل وأما الثالث والرابع فلما بينته في الوسائل ونهاية المرام فاما الخامس فلهذا لا محالة ان يرد من المناجعة الترتيب بل لعله الظاهر من سوقها وصرح بان المارد منه ذلك في الذكرى والروض وجميع الفوائد والمدارك والمشارق وغيرها ولا محالة ان يكون المارد من قوله في وثقة أبي بصير ان الوضوء لا يتبع بعض ما ذكره جماعة منهم الشهيديان فانه قال والظاهر ان المراد بالمتبعض فيه الجفاف كانه مبصر بعض جافاً وهو المنفرد وبعضه رطباً انتهى وهذا يمكن دعوى جواز التمسك بالرواية المختارة لا يقال اذا جف بعض أعضاء الوضوء صدق الوضوء ويجب اعادة الترتيب لمنفرد بين في صدق البعض بحيث يتمكن المصير إلى القول الثاني لا نقول هذا باطل لأن المناد عنها جفاف الجميع سلمنا ولكن يمكن تعقيدها فيجب ان لا مادل على صحة الوضوء ما لم يحصل جفاف الجميع من اطلاق الأمر بالوضوء والصلوة أولى بالأخذ فان كان التعارض بينهما من قبيل تعارض العمومين من وجه فمائل وأما السادس فلانه لا ينعقد به في مقابلة ما بيننا من الحجج على المختار وتبني التمسك على **المورد الثاني** اعلم انه اذا جف جميع ما تقدم باعني الترتيب بطل وضوئه ويجب تجديده سواء كان الترتيب على جهة تعمد أو على جهل به سواء كان عالماً بانه بطل ولا صرح بهذا الشهيد الثاني في الروض والمفاصل المعجلة وهو الظاهر من كلام أكثر الأصحاب وربما لشفا من كلام ابن جمهور والصدوقين خلاف ذلك ويدل على ما ذكرناه اطلاق قوله في صححه موثقة أبي بصير ان الوضوء لا يتبع بعض اطلاقاً ودعوى الإجماع على كون الموالاة شرطاً في كلام الفاضلين فانه قال الموالاة شرط عند علمائنا وبوجه ما ذكره **المورد الأول** دعوى جمع كثير من الأصحاب بالإجماع على وجوب الموالاة **الثاني** ان الإيقين يرفع الحدث وبراءة الذمة لا يحصل إلا بتبني الوضوء فيجب **الثالث** ان ما احتج به بعض على ما ذكرناه من انه لو لم يكن الترتيب موجب لجفاف جميع ما تقدم مقتضياً لغناء الوضوء الزم جواز استئذان ماء جديد للتمسك والتأليف فالقدم مثله **الرابع** انه يفسد الوضوء بالترابي باعتبار نفوذ الماء لدلالة اخذ الجهر من المنفرد بين في صدق البحث عليه فهو مستلزم لغناء الترتيب المفروض مطبوعاً إلى كافي **الثاني** اعلم ان الظاهر من كثير من الأصحاب كالسيد وابن زهره وابن ادريس وابن البراج والحق والكيدري والفاضلين والمحققين الثاني في علم ان جفاف جميع ما تقدم باعتبار الترتيب انما يكون مطلقاً اذا كان الهواء معتدلاً ولا خلاف اعلم انه اختلاف الاصحاب في بطلان الوضوء بمحصل جفاف جميع ما سبق في الهواء المعتدل مع تحقق الموالاة

[illegible]

وشرح الفيلسوف وغيره انهم كانوا يكرهون ذلك بقوله قال في حواشي الاسئنة فيشمله التعليل في الابه ورد بالمنع عدم ولشمول واعلم انه
 قال في شرح الفيلسوف المراد من الاسئنة هنا مطلق الاعانة وان لم يطلها كما دل عليه خبر الوشاء وكما يكره ذلك للمؤلف بكرة ذلك للمعين
 الاعانة عليه انتهى **مصباح** اذا شك في شئ من افعال الوضوء ما عدل في الاجابة قبل انصافه من راق به وبما بعده ومج وضوئه في امور
الاول اصالة الابيان بالمشكوك فيه وهي معضدة باصا التي بقاء الحدث واستعمال **الثاني** ان جماعة نفوا الخلاف فيه لا يقال كيف
 يصح نفى الخلاف والحال ان الاستفادة من عبادة السرائر بالمقنعة والملازم بطلان الوضوء بطر والشك لفرض لا نقول لا بعد ذلك
 لاحتمال عثور الجماعة الذين نفوا الخلاف على كلام هو لا يدل على موافقتهم للمعظم وعلى قرينة صارفه لطواهر عباراتهم الى ما الاكثر عليه
الثالث صحة زيادة عن كلامنا الباقي اذ اكتب قاعدا على وضوءه فلم ندر ان غلبت فينا على ان لا قاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه
 انك لم تغلبه او يجهل ما سمي الله مادمت في حال الوضوء لا يقال بعارض هذا الخبر الموثق اذا شككت في شئ من الوضوء وقد دخلت في
 غير فليس شكك بشئ انما الشك اذا كنت في شئ لم يخرج لانا نقول هذا الموثق مما يصلح للمعارضة اذا تعين رجوع ضمير غير الى الشك
 فيه كما توهمه وهو ممنوع لجواز رجوعه الى الوضوء بل هو اولى لقربه ويج لا يصلح للمعارضة كما لا يخفى ولا يقال بعارض الخبر المذكور عموم
 ما دل على ان الشك بعد الجواز عن الحل لا عبرة به نحو قول القم اذا خرجت من شئ ثم دخلت في غير شكك ليس بشئ وقوله كلما شككت
 مما قد مضى قوله قد جاوزه ودخل في غير فلهي عليه والعارض هنا من باب تعارض العمومين من وجه لاخصا من الخبر المذكور
 بالوضوء وشموله لصوري التلبس بغير المشكوك فيه وعدمه واخصا من العموم المذكور بصورة التلبس بغير المشكوك فيه وعدمه
 واخصا من عموم المذكور بصورة التلبس بغير المشكوك فيه وشموله للوضوء وغيره ويقتضي الرجوع الى المرجحات وهي مع العموم
 لكثرةها واعضاءها بالموثر المتقدم ونحو ما دل على ان الشك في افعال الصلوة بعد الجواز عن محلها غير ملتفت اليه لانا نقول لا
 ان المرجحات مع العموم المذكور بل هي مع الخبر المذكور لاعضاده بالاصول وفناوى اكثر الاصحاب واستدلال كثير منهم بها على ما صاروا
 اليه حتى ان بعض الافاضل صرح بانها نص فيه دعوى نفى الخلاف في ذلك من جماعة ومع هذا فقد ورد العموم في محل خاص ليس منه محل البحث
 وقد ذهب بعض الاسويين الى ان العبارة بخصوص محل عموم اللفظ فلا يصح التحويل عليه هنا وبالجملة لا اشكال في المسئلة ويقتضي
 التنبيه لامر **الاول** اعلم ان الرجوع الى المشكوك فيه انما يصح اذا لم يفت الموالة لا مطلقا كما صرح به في المنتهى والقواعد والخبر
 المذكور والذكر واللبس والجمعة والكشف والرباض ويظهر من الحق الحواشي الثام في هذا ورجعه الى منع عموم وجوب
 الموالات بحيث يشمل محل الفرض وفيه نظر اعلم ان كثير الشك لا يلتفت الى شك بل يفتي على صحة كما في السرائر والذكرى والمقاصد
 العلوية والجوامع المقاصد والجمعة والمدارك والمشارق والجلد المثين وشرح الالغية لوالد الشيخ البهائي والمعصم والشرح المفاتيح
 لجدي والرباض ومكي عن نهاية الاحكام ويدل عليه عموم الصحيح الوارد في اكثر اشكاله في الصلوة لا تعود الجنب من انفسكم بعض الصلوة فيطعن
 فان الشيطان خبيث معاند لما عود ويؤيد ما دل على عدم جواز نقض اليقين بالشك وما دل على ان الشك بعد الجواز عن الحل غير ملتفت اليه
 وما دل على نفى المرجح شرعا ولا بعدا فلهذا ما دل على لزوم الرجوع الى المشكوك فيه لعدم انصرافه الى محل الفرض **مصباح** اذا شك في شئ من
 افعال الوضوء ما عدل في الاجابة الاخره فراعده منه وقام حمله له يلتفت اليه ويبنى على الصحة والجمعة فيه امور **الاول** دعوى الاجماع عليه في
 المنتهى والروضة والمدارك والمشارق والمسالك الجامعة وغيرها وبعض عدم ظهوره بخلافه بل صرح في المفاتيح بعد **الثاني**
 العموم المتقدم اليه الاشارة ولا يفلح فيه ورد في محل خاص لان الحق ان العبارة بعموم لا خصوص محل وبعض ما استند اليه الحل وان
 من عموم جواز نقض اليقين بالشك وما استند اليه القاضيان والشهيد من انه بلزوم المرجح ولو وجب الالتفات الى الشك قالوا لعد
 الانكشاف من ذلك قال بالانسان لا يضيظ الامور الساخرة في الغالب **الثالث** الجملة من الاخبار منها صحة زيادة المتقدمة فان دلتها
 فانما ثبت من الوضوء وترجعت منه وقد صرت في حال اخرى في الصلوة او غيرها فشككت في بعض ما سمي الله مما وجب الله عليك فيه
 ومنها صحيح محمد بن مسلم من موالات الصادق عليه السلام يجعل شك في الوضوء بعد ما نزع من الصلوة قال تنقض على صلواته ولا يبعد ومنها
 خبر بكري بن اعين الصحيح بعض قال قلت له الرجل شك بعد ما توشاء قال هو حين توشاء اذكر من حين شكك **مصباح** اذا شك في شئ من افعال

من افعال الوضوء مما عدا الجزء الاخير بعد فرائضه منه وقبل قيامه من محله فصرح العلامة في نهاية الاحكام والحقوق الثانی والشهادة
والداليل البهائي والجدوى والداليل ظلة الخالي بان لا يلتفت اليه ايتم وينبني على العترة وهو ظاهر النهاية والمسوط والشرع والمعتبر ذو
والقواعد والخبر والمنتهى والالهيته مجمع الفائدة وغيرها وقال جدوى فتر انما مدعها اليه الاصحاب وهذا ظاهر في دعوى الاجماع عليه كما هو
بيح المدارك ويستفاد من المتبصر الغنية والهداية والوسيلة والمراسم والحكمي عن المتقعة والسر او خلاف ذلك وتلفت الى شك مالم
ثم من محله هكذا يستفاد مخالفة من المذكور والدروس فانه قيد عدم الالتفات الى الشك في الصورة المقررة بما اذا حصل المكث الطويل بعد
بعد الفراغ والعتد الاول لوجوه **الاول** الاجماع المنقول المتقدم اليه الاشارة وبعضه الشهرة **الثاني** العوم المتقدم المعصية بما تقدم ال
الثاني الخبر بغير ناعين المتقدم وبعضه عموم صحته محمد بن مسلم المتقدمه الناشئ من تركه الاستفصال فتأمل لا يقر بعارض ما ذكر مفهوم
قوله في صحته زوائد المقدرة فانما تمت وبعضه الاصول اليها الاشارة لانا نقول هذا المفهوم معارض بمفهوم قوله في الصحه المذكورة
انما كنت فاعدا الى وضوءه وهو على الخبر جميع لوجوه اقوالها اعضاده ما ذكره من الحجج على **المناصب** اذا تحقق الشك بالجزء الا
بعدها عتد الفراغ ولم يفرغ ولم يفرغ ولم يفرغ فلم يفرغ بل يفتن اليه ولا يفرغ اشكال من الاصول المتقدم اليها الاشارة وعدم ظهوره واندرجه
حتى يماول عدم الالتفات الى الشك بعد الخوض عن محله وما دل على ان الشك بعد الوضوء غير ملتفت اليه ولعله لا ذهاب في الكفالي توقف
الالتفات الى الشك في الجزء الاخير على احدا من انتقال من المحل والمكث الطويل ومن عموم ما دل على عدم جواز نقض اليقين اليقين بالشك
الفرض بعد نقض الفراغ ولا يشترط في اليقين المحكوم بعدم جواز نقضه ان يكون مطابقا للواقع ويؤيد ترك الاستفصال في صحته محمد بن
مسلم المتقدمه ولعل هذا لا يخرج عن قوة الاثنا لاهوط مراعاة الامشاط الانتفال من المحل والمكث الطويل هنا وكذا بنا سبق **مباح**
الظاهر من الاصحاب صريح به الشهادان والداليل البهائي عن العلامة في نهاية الاحكام بان الشك في النية كالشك في الافعال فيجوز الوضوء اذا
كان فائتاره ومعني اذا كان بعد الفراغ اما مطلقا او هم انا انتقل من محله لانه فعل من الافعال فيشمله ما دل على حكم الشك في الافعال ولنا الشك في
في النية منسلكه للسك فيما عدا من سابا لافعال ولا فالشك في الاشياء اذا وجب الرجوع الى النية بطريق اولي لانها اصل العمل وقد يناقش
في جميع ما ذكره ولعله لما دل في المشارق الى عدم اعتبار الشك فيها اذا تجاوز عن علمها ولعل الاول اقوى مع كونه احوط واولي وهل يلحق الشك في
النية فيثبت لها حكمها غيره فامل ولم احدا احد تعرض له **مباح** اذا مله طهارة صحته رافعة للحديث ومجيبة للعبادة ثم شك في طهارة الحديث
المزبل لها بعد ما بني على الطهارة السابقة ولم يلتفت الى شكه والخاتمة والحجة في هذا **المورد الاول** دعوى الاجماع عليه في الناصرات وفي
والمنتهى والمدارك والمشارق والكشف والرايض وغيرها **الثاني** عموم الانبياء الدالة على ان اليقين لا ينقض بالشك منها واية محمد بن مسلم
وابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزال المؤمن عليه السلام من كان على يقين فيشك فليحضر على يقينه والشك لا يلحق لا ينقض اليقين
ومنها ما روي عن ابي جعفر عليه السلام قال حدثنا ابي لمؤمنين ثم علم اصحابه في مجلس واحد اربعاء بآية باب ما يصلح للمسلم في دينه ودينه قال
عليه لم من كان على يقين فيشك فليحضر على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين ومنها روي في البحار عن ابي لمؤمنين من كان على يقين فنام
شك فليحضر على يقينه فان الشك لا يلحق بالشك ومنها عن **الثالث** الاخبار المتعلقة بموضوع المسئلة منها صحته معوية بن عمار قال
قال ابو عبد الله ع انا الشيطان تنفع في دبر الانسان حتى اليراة فخرج منه ريح فلا ينقض وضوءه الا ريح يجمعها ويحد ويجمعها ومنها الصحيح
المضمر في منطهر حله الى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا حتى يستيقن فدانام حتى يحج من ذلك امره والانا به على يقين من وضوءه ولا ينقض
اليقين بدار الشك ولكن ينقضه يقين اخر ومنها موثقة عبد الله بن بكير عن ابيه عن الصادق عليه السلام اذا استيقنتك حدثت نقض
وابالانك يحدث وضوءا بدلا حتى تستيقن انك احدثت وضوءا بآية عبد الله عن ابي عبد الله ع قال قلت لاهل البيت في رجل
حتى اني انها قد خرجت فقال ليس عليك وضوء حتى يجمع الصوت ويحد الريح ان ايلس يبي فيجلس بين البيت الرجل فغسلوا الشكك ومنها
الرموى فان نوضا تاما وصلبت صلواتك ولم يقل ثم شككت فلم تد واحد شام لم يحدث فليس عليك وضوء لان اليقين لا ينقضه
الشك وان شككت في ريح انها خرجت منك فلا ينقض من اجلها الوضوء الا ان لسمع صوتها او يحد ريحها وضوءا بآية بن جعفر عن
احمد موسى بن جعفر قال سألته عن رجل يتي في المسجد فلا يدري انام ام اهل عليه وضوء قال اذا شك فليس عليه وضوء **مباح**

اذا شك بيقين انه احدث وشك بعده في تحقق الطهارة الواقعة له فيجب عليه الوضوء والحجة فيه ان **الاول** دعوى اجماع عليه في التناهي والمنتهى واعتبر المدرك الكنف والمشارك والرباض كما عن نهاية الاحكام والذخيرة **الثاني** عموم جملة من الاخبار المتقدمة **مصباح** اذا يتحقق الحدث والطهارة معانته وشك في المتأخر منها وكذا شك في حالة السابقة على صدورها وجب عليه الطهارة كافي الغيبة والمغفرة والتهديب والسرور والنافع والارشاد والخبر والمنتهى والدروس واللقية والمغفرة والوضوء والتمهة وفي ظاهر المشارك دعوى اجماع عليه وفي الغفلة الى الاحجاب والخبر انما يقيس ببراءة الذمة عن التكليف بالعبادة المشروطة بالوضوء لا يحصل الا بتيقن بد الطهارة فيجب وبوجه امرنا **الاول** ما اشار اليه بعض المحققين فقال اذا يتحقق العلمان والحدث والشك في اللاحق منها فقلنا طلق الاكثر خصوصاً المتقاربين وجربا لعمدة متمسكين بعموم الادامر الدالة على وجوب الوضوء عند اعادة الصلوة من الكتاب والسنة خرج من حكم بطهارته ولو بالاستصحاب السالم عن معارضة يقين الحدث فسق الثاني من وجوب العزم التام الرضوى وان كثر على يقين من الوضوء والحدث ولا نذكر فيهما سبق فتوضيء **مصباح** انما يتحقق صدور الحدث والطهارة معانته والشك في المتأخر منها وعلم بالحالة السابقة عليها ما يختلف الاحجاب فيه عاقل **الاول** انه يجب عليه قبل بد الطهارة وهو المدرك والمسالك والمقاصد العلية وغيرها واخاذه والدعاية ويقع بطلان السابقة وبطلان من جملة من كتبنا الاخبار دعوى السهم عليه بل يستفاد من مختلف انه من اجل الاحجاب وعليه ما تقدم اليه الاشارة في المسئلة السابقة **الثاني** ان يجب عليه ان يأخذ بضد الحالة السابقة فان علم انه كان منطهر فهو الا ان محدث يجب عليه الطهارة وان علم انه كان محدثا فانا لان منطهر لا يجب عليه العباد وهو محكي عن المحقق الثاني ويظهر من صاحب المعبر البيل اليه واجتهادنا ان كان محدثا فقد يتحقق وقوع ذلك الحدث بالطهارة المتقدمة مع الحدث لانها ان كانت بعد الحدثين او بينهما فقد ارتفعت الاحداث السابقة بها وانما ضابطها بالحدث الاخر غير معلوم للشك في نفيه فيكون متيقنا بالطهارة شكاً في الحدث وان كان منطهر فقد يتحقق ان نقض تلك الطهارة بالحدث المتيقن مع الطهارة ورفع الطهارة الاخرى غير معلوم لكون نقض عليه ضد بد الطهارة السابقة مع الدهول عنها فيكون متيقن لحدث شكاً في الطهارة وبغير نظر لا ند فاعب باطلاة الوضوء المتقدم المتعطل بالشهر والحكمة في كماله جماعة في المدرك المتقدم اشارة وباطلا في موقفة عبد الله بن بكير السابقة وباطالة بقاء اشتغال الذمة ما ناقش فيه بعض المحققين وقد ذكرنا في نهاية المرام **مصباح** انه يعمل بما علم من حاله قبلها فان كان منطهر فهو الا ان محدث وهو للعلم انه قال في مطلق الاحجاب القول باعادة الطهارة على من يتيقن الحدث والطهارة وشك في المتأخر منها وعن فصلنا ذلك في اكثر كتبنا قلنا فان كان الزمان السابق للزمان مضام الاحتمالين محدثا وجب عليه الطهارة وان كان منطهر لم يجب ومثاله اذا يتحقق عند الزوال انه نقض طهارة وقضاء عن حدث والشك في السابق على الزوال فان كان في تلك الحال منطهر فهو على طهارته لا يتحقق ان نقض تلك الطهارة ثم يوضاء عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محدثا فهو الا ان محدثا لا يشك عن الطهارة ثم بعضها والطهارة بعد نقضها مشكولة انتهى قال في المدارك بعد اشارة اليه الى ما ذكره واورده عليه انه يجوز نقول الى الطهارة بين ونعاقب الحدثين فلا ينعين نأخذ الطهارة في الصورة الاولى والحدث في الثانية فهو فاسد فان عبادته ناطقة يكون الحدث ناقضا والطهارة رافعة وذلك مما يدفع احتمال التوالي والتعاقب لكن هذا التخصيص يخرج المسئلة من باب الشك واليقين فابعد كل مرة فولا في المسئلة اليه على ما ينبغي والذي يقتضيه النظر القول بوجوب الطهارة مطا لان يعلم حاله قبلها ويعلم من عادته شيئا يفتني عليه وبه يخرج المسئلة في غاية الاشكال لانا القول الاول مع كونه موافقا لاحباط لا يخلو من قوة وقد بسطنا الكلام فيها في نهاية المرام **مصباح** من كان في موضع غسل خيرة وامكنه برعها والايمان بالاضل بالفضل المأمور به وجب عليه الايمان به قول واحد او كل يجب عليه التراجع ان توقف الايمان المأمور به عليه واما اذا لم يتوقف عليه وامكنه العمل بغير التزع وكذا ذلك ما يتكرار الماء او يغسل العضو منه فاختلوا في وجوب التزع على قولين **الاول** انه يجب انهم وهو يصرح كونه وظاهر النهاية والغيبة والخلاف والمعتبر والنافع والمنتهى **الثاني** انه لا يجب وهو لا كونه فيهم من صرح بالغير بين التزع والسكر وهو الفاضل والشهد في الدروس ومنهم من صرح بالخبر بين التلثة المتقدم اليها الاشارة وهو الشهيدان وهو المحقق الثاني والفاصل نحو الساري والوالد دام ظله العالي ومكي عن نهاية الاحكام وهو لا قريب عملا باطلا ولا السالم عن المضارض لا يقال بل فاعطى الامر بالتراجع في بعض الاخبار لا نفعل لانهم ذلك لا يفضل الى الغالب وهي صورة عدم التمكن من

الفصل الرابع والعشرون في هذا الوجه يمكن منع الخالف من كثير من نفي الاله الاشارة في مقام ذكر الاصحاب القول الاول ولا يقال بعارض ذلك قوله
 هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة به لاننا نقول هذا لا يصلح للمعارضه لما عرفت سابقا ولا يقال لا نسلم انصارنا طلاق الامر بالفضل الى الفصل بطريق
 النفس والتكرار كما اشار اليه في الذخيرة فانه قال الفصل المستفاد من الادلة ما كان خاليا عن الحائل انتهى فان لا يجوز الاعطاء عليه بل يجب ان يمتنع بحسب
 اليقين ببراءة الذمة رفع الحدث لا نأقوله ذلك ممنوع ثم ولا يقال ادعى صاحب الذخيرة الاتفاق على عدم جواز الغسل اذا تمكن من التزج لا نأقوله
 الاعطاء على هذا الدعوى في مقابلة الاطلاقات المتقدمة اليه الاشارة مشكل ولكن مع هذا فالاحوط مراعاة التزج حيث يمكن وان لم يمكن ويمكن
 الغسل بالغسل والتكرار فيغيب الغسل فلا يجوز له المسح على الجبيرة لمؤقتة عار عن بقاء الصادق ثم عن جعل ينكسر احد عن موضع من مواضع الوضوء
 فلا يقبل وان غلبه جلال الجبيرة فيجب كيف يضع قالنا ان اراد ان يتوضأ فليضع انا فيه ماء ويضع موضع الماء حتى يصل الماء الى الجبله وهذا جائز انه من
 غير ان يجله وبعض الاطلاقات المتقدمة ونحو ما دللنا على المسبوق لا يقط بالمعسور وما يظهر من الفقه وانه والاتفاق والتألف بغير المسح على الجبيرة
 ح وهو ضيق وربما يمكن تزييلها على الغنا ولو اراد الاحتياط جمع بين الامر به واعلم ان المالد بالجبيرة هنا ما يشد على العظام المنكسرة والقروح
 والجروح او يطفى عليها او يصا بلصق بها **مصباح** من كان في موضع غسل جبيرة ولم يمكنه الاثبات بالفضل لما مر به اطلاقا لم تكن تلك الجبيرة طلاء
 ولا الصواب بل كانت مما شدد على العظام المنكسرة والقروح والجروح المشهور بين الاصحاب انه يجب المسح عليها ولا يجوز له الاقتصاد على غسلها ^{لها}
 ويظهر من جملة من شاع في الحديث كاشاني والسيد نعم الله الجزا ترى الجبل الى جوارها ^{مفسر}
 ذلك ولكنهم اعترفوا بعدم الخلاف فيما عليه المعظم والمعتمد هو الاول **الوجه الاول** ان اليقين برفع الحدث وببرائة الذمة لا يحصل الا
 الا بالمسح على الجبيرة **فيجب الثاني** ودعوى الاجماع عليه صحيح في الخلاف وظاهر المعبر والمنتهى والحيل المثبت وبعضها الشهرة الفقهية
 الاخبار المستقيمة منها حسنة كلب الاسدي بل يحتج به على ما قبل من الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل اذا كان سألته عن الرجل اذا كان
 كبر كيف يضع بالصلوة فقال ان كان يخوف على نفسه فليمسح على جبايره وليصل ومنها حسنة الحلبي عنه انه سئل عن الرجل يكون به القرحه في
 ذراعه او نحو ذلك موضع الوضوء فيضعها بالجره ويتوضأ ويمسح عليها اذا توضأ فقال ان كان يوذبه الماء فليزج المخرقة ثم يغسلها ومنها الر
 ان كان في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحا او ما مل ولم يوذل فيلها او يغسلها وان اجزأ حلها فليمسح على الجباير والقروح ولا
 يحلها ولا تمتع بجراحاتك وهذا المروي عن تفسير العياشي عن علي بن ابي طالب قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام رسول الله صلى الله عليه واله
 عن الجباير يكون على الكبر كيف يكون يتوضأ صاحبها وكيف يغسل اذا اجب قال يجزأ المسح عليها في الجباير والوضوء ومنها المرفوض في العام
 انكرت احاديدي يدي دار في النبي صلى الله عليه واله انا مسح على الجباير لا يقال بعارض ما ذكره بحجة عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم
 قال سألته عن الكبر يكون عليه الجباير يكون بالجره كيف يضع بالوضوء وغسل الجبيرة يغسل المخرقة قال يغسل ما يوصل اليها يظهر مما ليس
 عليه الجباير ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسل ولا يترج الجباير فلا يغيب بجراحته وبعضها رواه عبد الله بن سنان عن الصادق
 قال سألته عن المخرج كيف يضع صاحبه قال يغسل ما حوله والاض من هذه الصيغة اولى الصحة سندها واعضاءها بالاصل واطهرها دلائلها من
 الاخبار السابقة فيمكن حملها على الاستحباب لا نأقوله لا يصلح ما ذكره للمعارضه لما تقدم من الاخبار الدالة على وجوب المسح على الجبيرة لكثرة
 واعتبار سند اكثر واعضاءه بالاحتياط والشهرة العظيمة والاجماع الحكيم على اننا منع دلالة صحيح عبد الرحمن ورواية عبد الله بن سنان
 على عدم وجوب المسح على الجبيرة سلمنا ولكنها اضعف من دلالة الاخبار المتقدمة على وجوبه كما لا يخفى **مصباح** اذا كانت الجبيرة لصوقا فيجب المسح
 عليها لا يقبل عند المشهور على الظاهر المصحح به في المشارق وشرح المفاتيح لم يرد ولا يخفى عن قوة لوجه الاول ان اليقين برفع الحدث وببرائة
 الذمة لا يحصل الا بذلك فيجب الثاني ان الاستفاد من ظاهر الخلاف ودعوى اجماع عليه فانما للجباير والد ما مل وعجز ذلك اذا تمكن من وضع ما عليها
 وغسل الموضع وجب ذلك فان لم يتمكن من ذلك بان نجاف الثلث والزيادة في الغسل مسح عليها او تم وضوئه وصلى ولا اعادة عليه ولعلنا اجماع
 الفرقه انتهى وبعضه ظهور كلام جماعة من الاصول في دعوى الاجماع على وجوب المسح على الجباير لانه لا يتبعدان يقال ان اللصوق جبيرة ايضا
 يجب عرف الاصحاب وان كانا المستفاد من بعض كتب اللغة وغيرها بالجبيرة عبادة عما يشد على العظام المنكسرة ثم والثالث خبر عبد الاعلى
 الذي وصف بالجبر عن الصادق ثم قال قلت له عشت فانقطع طهر في فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء قال يعرف هذا و

واشباهه من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه قم **مصباح** اذا كانت الجبيرة ظلال وجب المسح عليه بالحسنة المحسنة بن
 على الوشلاء عن الداء اذا كان على يدي الرجل يجزئه ان يمسح على يدي الداء فقال نعم يجزئه ولا تجزئه فيشمله عموم ما دل على ان الجبيرة
 يجب المسح عليها من الاجماع المنقول في ظاهر جملة من الكتب فتم ولا يثبت برفع الحدث وببطلان الذمة لا يحصل الا به **مصباح** انما يكن على
 الكسر والفرع والوجع جبهة اصلا وكانت مجردة عن الحائل ولم يكن غسلها فاختلغا لا يصحاب فيه فذهب جماعة من المتأخرين الى الاكتفاء
 بغسل ما حولها وقد قطع به بعضهم وهو صاحب المدارك والمفاتيح وذهب الخار ورضي الى الاكتفاء بذلك اذا تعدر المسح عليها وهي هذا عن
 المعتمد والتذكرة بل يظهر من جماع المقاصد وتعليقه الشرايع للحق الثاني انه مذهب الاختصاص وذهب في الدروس كما عن نهاية الاحكام الخاتمة
 لا يجوز الاكتفاء بذلك بل يجب المسح عليها انما يمكن ولا وضع عليها شيئا ومسح عليه وهو لا يثبت برفع الحدث وبطلان الذمة يحصل
 مع وجوده بخلافه على لزوم المسح على الجبيرة الملائمة وما دل على المسح ولا يقط بالمعصوم لا يقال بدفع ما ذكره الملا في رواية عبد الله
 بن سنان المتقدمة لانا نقول لا نسلم ذلك لصنع سند الرواية **مصباح** اذا كانت الجبيرة في موضع المسح وتمكن من الايقان به وجب عليه ولا يخفى
 تكرار الماء حتى يصل الى محل المسح عملا بالادلة فالمرء لا يوجب بالاحتياط ان لا يتمكن منه ومن تكرار الماء وجب المسح عليها لا ان الشفاء من جملة من
 العبارة ان دعوى الاجماع عليه ويؤيد اطلاق جماعة من الاخبار المتقدمة وان تمكن من تكرار الماء ولم يتمكن منه فحكي عن ظاهر الاحتياط وجوب
 المسح عليها وذهب جماعة من المتأخرين منهم المحقق الثاني والفاضل الهندي الى ان ذلك لا يجزئ بل يجب التكرار لعموم المسح ولا يقط
 بالمعصوم وفيه نظر لما بيناه في الوسائل ولان المسح على الجبيرة يخرج عن هذا العموم ولا وجه للتبرج ودعوى ان التكرار اقرب الى المأمور به الا
 من المسح على الجبيرة ممنوعة بل لكل منهما وجه قرب وبعد لا يبعد ان يقال لا غير اقربا ندعه يحصل المسح بالبلية بخلاف الاول نعم يمكن الاستدلال
 لهم بعمدة موثقة مما راى سابقا لا يقال يحتمل ان يراد من لفظ الموضوع فيها الغسل فلا يصح الاستدلال بها على ذلك لانا نقول هذا خلاف ظاهر
 فلا يصار اليه الا ان يقال يجب لمصير الجبيرة من الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب المسح على الجبيرة لانها باطلا فها يثبت محل البحث وتعيين
 بغيره ليس اولى من تعيينه لثبوتة بغيره بل لا يخفى على الاعضاء الاطلاق المشار اليه بقوله لا يصحاب على ما قبل فيه نظر لا مكان ودعوى عدم
 انضواء الاطلاق المذكور على محل البحث فاعمل والمسئلة غير خالصة عن الاشكال لان لقولنا لا يصح من قوة ولكن لا يحيط بالمعنى بني الامرين
مصباح اذا وجب المسح على الجبيرة وكان ظاهرها نجسا فصيح في جامع المقاصد والذكري والمسالك بموجب وضع ظاهرها على المسح عليه
 وهي هذا عن التذكرة بل حكاه في المدارك والمعصم وغيرهما عن الاصحاب واحتمل في الذكري الاكتفاء بغسل ما حولها وفيه نظر لا يثبت برفع
 الحدث لا يحصل الا بما ذكره فوجب ويؤيد ما استدل به عليه من عموم المسح ولا يقط بالمعصوم لا يقال لا يصح على الحيان ولا يمنع من الاشكال
 به وضع الظاهر لا يحيط هو مسح على الجبيرة النجسة ثم صنع شيئا ظاهرا عليها ومسح عليه كما صرح به في المشارق فالاطلاق لا امر في الرواية
 واشتراط الطهارة غير ظاهر ما فتح ومشتد عن كونها اجام انتمي فتم **مصباح** الظاهر من انكار الاحتياط ان لا يجب غسل الماء على الجبيرة
 الكائنة في محل الغسل حيث يجب المسح عليها بحيث يصدق مع اسم الغسل بل يكفي مطلق ما يسمى مسحها عليها واحتمل في نهاية الاحكام وجوب
 اقلها يسمى غسل وقوله الفاضل الهندي في الكشف وعدى قوله في شرح المفاتيح لوجوه الاولان اليقين برفع الحدث وببطلان الذمة لا
 الا بملك فوجب وفيه نظر لوجهين الاول انه مغاير للاطلاق الامر بالمسح في النصوص المعتضدة بالاجماع المنقولة فان مقتضى جواز
 الاكتفاء بملء الغسل بل ان قلنا ان يقتضى الغسل والمسح شيئا ثان لا يجتمعان في مادة كان تلك واجبا ولا شك ان لاخذ بالاطلاق في
 لا يقال المراد بالمسح في النصوص وغيرها اقل الغسل شيئا استعماله لا نقول هنا فاسد اذا الشروع لو سلم لا يصلح مجردة لا يكون قرينة
 صادقة عن المعنى الحقيقي فتم الثاني ان دعوى حصول اليقين برفع الحدث وببطلان الذمة لا يثبت بان اقل الغسل مطلقا ولو لم يحصل مسمى
 المسح ما طلبة لان الظاهر ان معظم الاصحاب على لزوم الايقان بما يسمى مسح ودعوى ان الظاهر منهم خلاف ذلك فندبه ومع ما ذكرنا كيف
 يحصل اليقين من ذلك لا يقال الفاعل وجوب اقل الغسل بوجوب مسمى المسح ايضا فانه قول لا يحيط ومحصلا للابتنان في الحقيقة لا نقول
 لا نسلم ان الفاعل المذكور بوجوب ذلك بل الظاهر ان يكفي اقل الغسل مطلقا فتم الثاني عموم ما دل على ان المسح لا يقط بالمعصوم وفيه نظر
 واضح الثالث القاعدة المسئلة من ان اذا تعدر الحقيقة فاقرب الى الجواز وفيه نظر واضح الرابع الاخبار المتقدمة بوجوب الغسل وانه الفاضلة

الاية وفيه نظر واضح الخامس قوله عليه السلام في صحيحه عبد الرحمن يغسل وما وصل اليه الغسل بجم العشرة وظاهر الجبيرة وفيه نظر لان المتبادر
 من ذلك غير ظاهر الجبيرة سلمنا العموم ولكن يجب تخصيصه بما دل على وجوب المسح عليها لا يقال كما يمكن تعبيد العموم المذكور بذلك لكن
 يمكن التقييد ذلك بالمسح الذي يصدر عنه غسل الغسل وجب لا في جميع وجب العمل بالاحتياط وهو الايمان بما يصدر عنه الغسل و
 المسح مع الايمان قول عدم التبرجح بل هو مع الاطلاق الامر بالمسح عليها خصوصاً اذا قلنا بالنسبة الى الكلي بين الغسل والمسح كما لا يخفى السادس
 انه لو وجب المسح على الجبيرة لم يجب اقل الغسل لكان الاثم تخفيفاً اليه عند المسح عليه ولو التالى بط لا سئل ان ذلك المرح وهو مضمي شرعاً ولعله
 اشتهر مع توثر الدراري عليه وفيه نظر للمنع من الماء زنة فتم **مصباح** اعلم انه صرح في الدرر والمسالك والمشارق والواض وغيها بوجوب
 استيعاب الجبيرة بالمسح اذا كانت في محل الغسل كمن الخلف والتذكرة ونهاية الامكام والمحقق لوجه الاول والثاني في منع الحدث لا يحصل الا
 فيجب وفيه نظر الثاني في المناداة من الامر بالمسح عليها ذلك وفيه نظر لما اشار اليه في الذكرى فقال في جملة كلام له وبشكل يصدر المسح عليها
 بالمسح من ماله الصديق المسح على الرجلين والمخفين عند الضرورة انتهى لا يبق وقد تضمن بعض الاجاز السابقة الامر بالمسح على الجبائر وهو يقتضي
 الاستيعاب لان الجبائر عبارة عن الاشباب المسدودة على المعظم المنكسر يجب بمقتضى الامر المذكور المسح على جميع تلك الاجزاء لا يشك في ذلك
 المعلق على الغلام يثبت الجميع خبراً له وانما وجب مسحها استيعاباً به لعدم القائل بالافضل انا نقول لا ثم ان جمع الجبائر باعتبار تعدد
 الاجزاء لا لانها واحدة جبهة لوجب استيعاب جميع تلك الاجزاء بالمسح اذا كانت في محل المسح وهما باطلان الاول فانه لا يصلح
 على شئ واحد وان جبهة واحدة وانما الثاني فانه لا يصلح على وجوب الاستيعاب فتم الثالث عموم ما دل على ان المسح لا يقطب بالمسح وفيه نظر الرابع
 ان المسح على الجبيرة يدل على ان الغسل عن الغسل في البديل الاستيعاب فتم ان يجب في بدل المأثم لان الاصل الاستيعاب البديل والمبديل في جميع
 الامكام وفيه نظر بالمحقق ان الاكتفاء بمسح المسح على الجبيرة كما عليه الشهيد في الذكرى ويحكي عن المسح والذخيرة لا يخلو عن قوة ولكن
 الا هو طرأ على الاستيعاب فلا يجب فيه مسح الخلل والفرج الملائمين مع الجبيرة كما صرح به والذي دام ظله العالي وجد في قوة لتعدده او
 تقسم ويظهر من بعض الاعلام جعل هذا محل النزاع بين القائلين بالاستيعاب وعدمه وهو بعيد **مصباح** صرح في التحرير والمنتهى وكذا
 بانه لا يشترط طومان ما تحت الجبيرة بل يكفي عن معتبر وكذا قد عوى للاجاء وهو ظاهر الذكرى وبعضه الاطلاق في الامر بالمسح على الجبيرة وانه
 لوجب نظهرها تحتها للزم المسح وهو مضمي شرعاً **مصباح** صرح في التحرير والمنتهى بانه اذا تجاوز الجبيرة الكسر ما لا بد منه جاز المسح على ذلك بالزائد بل
 تجاوزت منه بما يد فله يجوز ان لا ياشدها على مكان يستغنى عن شدها عليه كان فاعلم ان لا يمكن غسله فلم يحكم بالاشدها على العجم
مصباح صرح في التحرير والمنتهى والتذكرة والذكرى والروض كمن المعتبر بانه لو كان على جميع الاجزاء أعضاء جبار جاز المسح على الجميع واستدل
 له في الروض بالعموم وما مل جدي قوة في شموله له ويمكن ان يستدل لم بان الامر في الغرض يدل ودين المسح على الجبيرة واليتم عليها لعدم سقوط
 الطهارة عنه وانما الطاهر اذا الطهارة بالماء الاولى فتم **مصباح** استقر في نهاية الاحكام عدم وجوب تقليل الجبائر بعد استسكال فيه قال لانها
 لا يخرج عن الحائل والظاهر الوضوء التوقف فيه **مصباح** صرح في التذكرة والذكرى بانه لو كانت الجبائر على موضع اليتم ولو يمكن من توحيدها على الجبيرة
 واحداً ولعله على الطهارة وانحصارها هنا في ذلك فتم **مصباح** صرح في الذكرى بان الغسل كالوضوء في الحكم الجبيرة وهو ظاهر الاصل بل ادعى عليه
 الاجماع في المنتهى صريحاً فقال لا فرق بين الطهارة الكبرى والصغرى وهو قول عامة العلماء لان من لم يلقها بنزاعها انتهى وبعضه بعض الانبياء
 المقدمة **مصباح** اعلم ان وجوب المسح على الجبيرة في الوضوء والغسل لا ينقص بصورة عدم التمكن منه لاطلاق مادل على وجوبه من النص والفوق
 لا يقال بانه اطلاق مادل على وجوبه من النص والفوق ولا يقال بانه اطلاق مادل على وجوبه من النص والفوق وهو قول تعالى ان لم تجدوا ماء الاية فانه
 شامل لكل الفرص بناء على ثبوت مقدمتين احدهما ان المراد من عدم التمكن والثانية ان المراد من عدم التمكن من استعمال الماء في جميع
 الاعضاء لا عدم التمكن في بعضها وفرض بين الامر بين من يعارض العمومين من وجهين يفتي بالوجوب الى المرجحان وهي مع اطلاق مادل على وجوب
 اليتم لان من الكتاب ولو لفته لما حكى عن الاحتجاب من مذهبهم من اسباب اليتم الحج والفرج على الاطلاق والاجزاء متعدده منها صحيح وادب بن حار
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي الجبائر ويخرج وخرج او يحاق على نفسه من البر لا يقتل ويقيم ومنها وثقة محمد بن مسلم

من أحد هاتين في الرجل يكون به في القروح في جسده فيجعله الجناية قال في يتم ومنها الخبر المروي عنده عالم الاسلام ومن كاش به قروح او علة بخاف
منها على نفسه يتم لاننا نقول ذلك لا يصح للمعاوضة لانا طلاق الامر بالمسح على الجبيرة اولى بالرجح لاغضاده بقوى الاصحاب ولا بنا فيه هذا عدم
من اسباب اليتيم الفرج والبرج لان ذلك مخصوص بصورة عدم التمكّن من المسح على الجبيرة على اننا لانسلم ان ذلك متفق عليه بين الاصحاب لان جملة منهم
لم يصح جوابه وانما ذكره جماعة منهم الشيخ في بر وط والعلامة وبعضه ما ذكرنا من اصحاب على نقلهم الجبيرة على اليتيم ما ذكره المحقق الخوارزمي فانه
قال في المساق بعد الاشارة الى جملة من عابوا الاصحاب والصحيح الدالة على الامر باليتيم ومعارضة الدالة على الامر بالمسح على الجبيرة ما قلناه اذا
كان الكسر وما في حكمه في موضع الطهارة وكان عليه ظاهر الامر فيه سهل الظاهر ان الحكم بوجود الطهارة المأبئة في هذه الصورة اجماعا وليس في
ولا يقال هو شاف من بعض الاخبار التي خبرت بين اليتيم والمسح الجبيرة وهو صحيح محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجنب يكون به
القروح قال لا بأس بان لا تغسل وبتيم ويجب الجمع بين العمومين السابقين بالخبر فانقول لانسلم دلالة الرواية على الخبر سلما ولكن لا يمكن
الجمع بين ذين العمومين بالخبر بخلاف الرواية لانا الامر بالمسح على الجبيرة والامر باليتيم للوجوب البعدي في غير محل البحث لو كانا منه للوجوب
الخيرى لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وهو خلاف التحقيق فتم مع اننا لغالل بالخبر بين الامرين غير معلوم فلا يمكن المصير اليه وبالملة
اذا كانت الجبيرة موجودة وجب المسح عليها ولا يجوز الاكتفاء باليتيم عنه نعم اذا كان الكسر والفرج والبرج مجردة عنها اسكن دعوى جواز الاكتفاء باليتيم
ح واحتمل العلامة فيها لو كان الكسر والبرج مجردة عنها ولو امكن وضع جبيرة عليها ولكن لا نضاهي الدعوى المذكورة بعيدة ومخالفة لما عليه الاصحاب
على الظاهر لان الاوجوب فيها ذكر بل وفيما اذا كانت الجبيرة طلاء او لصوقا لجمع بين الطهارة وبين المأبئة والثانية وان كانا لا يظهر عدم وجوب اليتيم
اذا احدث حدثا أصغرا فمحمّل قولنا ما اذا احدث حدثا أكبر به **مصلح** يجوز لصاحب الجبيرة اذا مسح عليها في وضوءه ان يقوم الناس وتقطع بهم
جماعة ولم اجدا حدا منعه وبديل عليه الاصل ونحو ما دل على جواز اقامته اليتيم **مصلح** نتج في العين عند الوضوء كما في المفاتيح للنسوي المروي
في فقهنا فتوى عنكم عند الوضوء عليها الا يروى ما يجمع وهو ما عمن المقتنع وفقه الرضاء وثواب الاعمال والعلل قال في الذكري والمعتصم ولا يثبت
حكم الشيخ في الخلاف فتوى استجابا بصل الماء الى داخل العين مجتبا بالاجماع وكذا في المبسوط لعدم التلازم بين الفتح وبينه **مصلح** يستحب الدعاء بالماء
عند كل فعل من افعال الوضوء كما ذكره كثير من الاصحاب كالفاضلين والشهيد بن وغيرهم وادعى عليه ابن زهر الاجماع واستند في المعبر والمنتهى
والذكري والروض والمشارف والمعتصم الى رواية عبد الرحمن بن كثير الحاكمة لوضوء امير المؤمنين عليه السلام وهو مروي في الكافي ويقال
في الذكري والرواية وان ضعف الا ان الشهرة وعمل الاصحاب يوجبها وهذا المقيد في دعاء الرجلين باذليلال والاكرام واذا فرغ من استحباب بقول الحمد
لله رب العالمين لما رواه زرارة عن ابي عبد الله ع وهذا المقيد اللهم اجعلني من الثوابين واجعلني من المظهرين وقال ابن بابويه ذكره الوضوء ان
يقول اللهم سلك عام الوضوء وثمام الصلوة انتهى وعن الرضاء ع من قرأ في وضوئه انا انزلناه آية من آية من ذنوبه كيوم ولدته امه **مصلح** اختلف
الاصحاب فيمن دام به السلس وتقطر البول بحيث لا ينقطع في الوقت على احوال ثلثة ثمانية يجوز له ان يمسح بوضوء واحد صلوات كثيرة ولا يشفا
نقله عن الشيخ ويظهر من جدي رة الميل اليه الثاني انه يجمع بين الطهرين بوضوء وكل يجمع بين الطهرين بوضوء وكل يجمع بين الغائين بوضوء
ويتوضا للصبح كالمخاضة التي يجمع بين كل صلاتين بغسل وهو خيرة المنتهى ويظهر من المقدس الارديلي وصاحب المدارك الميل اليه الثالث انه
يتوضا لكل صلوة وهو خيرة الخلاق والمعتبر والخير والارشاد والقواعد والذكري والدروس وجامع المفاهيد والمقتصر والذخيرة كما في
السرير وادعى جماعة من الاصحاب منهم المحقق الثاني انه المشهور لاول وجه الاول استصحاب صحة الوضوء السابق مع الشك في حد يثبت القطر ان
الخارجة بغير اختيار بالشك في شمول طلائه فانه حدث البول له لئلا يثبث الثاني ان طلاق الامر بالصلوة يقتضي جواز اثنان بها في احوال
كان خرج منه ما اذا لم يتوضا اصله فيبقى غيره ومنه محل البحث مندرجا تحت اطلاق الثالث مؤثقة سامة قال سالت عن الرجل اخذ تقطير من
فرجه اداوم او غيره قال يلبس خيطه ولبس وضوءا ويصل فاما ذلك فلا يبطل به فلا يجهد في الامتناع من الحد الذي يتوضا منه الى اربع الجوان
الذي لم يتعرض فيها لما ذكره الوضوء لكل صلوة او صلاتين وعرض لما سواه من التحفظ من البحث بوضع الخيطه احدهما حسن منصور بن
حامد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الرجل يغيب ببوله ولا يقدر وحسنة قال فقال لي انما لم يقدر على جلسته قاله اولى بالعدز يجعل
خيطه وثانيهما رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن تقطير البول قال يجعل خيطه اذا صلى الخامسة ان تعدد الوضوء

مثلهم للرجح فيكون منفيًا للجميع نظرًا في الأول قلنا إنما يصح التمسك به لو حصل بعد السلس بعد الإتيان بالوضوء إلى رفع الحدث وأما إذا حصل
 في أثناء الوضوء فلا اتنا مع من جهة الإباحية إلى الصلوة الأولى فلا يجوز استصحابها بل اللزوم التمسك بأسبقها بقاء المنع من الدخول في
 الصلوة الثانية لا بإبطالها إجازة التمسك بالاستصحاب في بعض صور المسئلة ثم الحكم بإخاد جميع صورها في الحكم لعدم القائل بالمفصل لأننا نقول هذا
 مغلوب عليهم كما لا يخفى وإذا غارضا ثم الأخذ بالاحتياط فهو ما في الثاني قلنا لا امر بالصلوة ليس على إطلاقه ثبوت شرطها بالطهارة وهو مستو
 فيه في محل البحث فلا يجوز التمسك بالأطلاق كما لم يور وما في الثالث فلضعفه سندًا وكذا لما الأول فلو كان الوضوء مضمرة وهو لا يصلح للتحجي واما في الثاني
 فلما ذكره الشهيد الثاني في ما في الروض فانه قال بعد نقله عن بعض المحققين دعوى دلالة على مطلب الشيخ وفيه نظر وفيما يتبعه العقوى عما يجيد في
 إنشاء الصلوة لا بعد هذا لأن الخارج ان كان بوجه كان من الحدث الذي قوض منه فإل ما يدل على إعادة الوضوء للصلوة الأخرى وان كان دما كما ذكر
 في الرواية فالأمر واضح وأمره بالوضوء كما يحتمل بشموله للمعددة محتمل الأمر بالوضوء لكل صلوة انتهى وقد يقال الظاهر من قوله الأمن الحدث أه
 حصل إعادة في الحدث الاختيارى المشاعف ونفى كونه لفطرية ليوالية نافضة والام يصح التفريع في قوله فلا يعيد بن معلومية ان ما عدا البول
 لا يوجب الوضوء ولا إعادة أصلًا فمذبر ومع هذا فعدم الضريح بوجوب الوضوء لكل صلوة مع ان المقام يقتضي على نقد بوجوب شاهد على عدم
 وجوبه لانا انقم اليه اطلاق الأمر به فالرواية ظاهرا للدلالة على منهج الشيخ ولا يخرج فيها سوى الاضمار وهو لا يصلح له لظهور ان مثل سماعه لا يوجب الاغن
 ارباب العترة لكن الامضا فان التعويل عليه مشكل في المقام الذي منادى بالمعظم الى الخلاف حتى القائل بها وهو الشيخ طبرسي في الخلاف في موافقة المعظم
 ثم واما في الرابع فلان عدم التعرض لشي ليس دليلا على عدمه لا يقال قوله فلهذا الى بالعدول على مطلب الشيخ لان المعدورية يستلزم سقوط حكم
 الخارج مع عدمه لا يمكن معد ولا انما منع من هذا الجواز ان يكون المعدورية باعتبار جواز الصلوة مع الجاسة واما في الخامس فلمنع منه فتم وللثاني
 محجة حريز في عبد الله عليه السلام انه قال ان كان الرجل يعطر منه البول والدم ان كان حين الصلوة اتخذ كيسا وجعل فيه قطعنا ثم علقه عليه
 ادخل ذكره فنهى صلى الله عليه وسلم من الصلوة بين الظهر والعصر بوجوه الطهر ويجعل العصر باذان واقامتين وبوجوه المغرب ويجعل العشاء باذان واقامتين
 ويفعل ذلك بالبعير فان هذه الرواية يدل على نفى وجوب الوجوب لكل صلوة على وجوب لكل صلوة بين الاول والاول فلو جهين الاول عدم التعرض
 فيها للحد بل الوضوء لكل صلوة اذ لو وجب الوضوء لكل صلوة لوجب التنبية عليه فان المقام مفاته للحاتة ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
 الثاني الامر بين الصلوتين فانه يتأ في هذا الوضوء للصلوة الثانية لعدم صدق الجمع معه والاستلزام لخلو الامر بالجمع عن الفائدة واما الثاني
 فله ظهور الامر بالجمع في ذلك لا يخفى وفيه نظر لمنع من ظهور الامر به في ذلك وكذا يمنع من ظهوره في الدلالة على نفى الوضوء لكل صلوة ودعوى
 ان الجمع بين الصلوتين لا يتحقق بتوسط الوضوء بينهما ممنوعة بل الظاهر صدق مع ذلك وكذا يمنع دعوى خلوا الفائدة فالامر بالجمع اذا جاز
 توسط الوضوء بين صلتين يجوز ان يكون ذلك على جهة التبعيد وليس في الرواية ما يدل على نفى وجوب الوضوء لكل صلوة سوى عدم التعرض
 لوجوبه لم ولكن هذا لا يفي لا بد عليه لان السكون عن الشيء لا دلالة على عدمه ثم لو سلمنا دلالة الرواية على القول المذكور فنقول الاعتماد على ما مشكل
 لما قلناه فتقوى المعظم لعدم مصير احد من اصحاب اليه صجحا سواء العلامة في المنتهى وهو شاذ مع انه وافق الاكثر في بعض كتبه وللثالث وجها
 الاول ما ذكره جمع كثير كالفاضلين والشهيد بن المحقق الثاني وعجزهم من ان الاصل في البول كونه حدثا ناقضا مانا من الدخول في الصلوة
 فلا يجوز العدول عنه الا ان اقام الدليل الاقوى على خلافه بالنسبة الى الصلوة الواحدة فيبقى غير هاتئنا
 تحت اصل فيجب العقوى لكل صلوة والحجة في الاصل المذكور مع ما دل على البول ناقضا واطلاقه ودعوى اضرافه الى الغالب لا يخفى عن الاشكال شديد
 ويؤيد ما ذكرنا الاول انه وجب الوضوء بالمثل المشبه بالبول الخارج قبل الاستبراء فيجب بالبول المقطوع به بطريق الى الثاني فان كثيرا من
 ما يفرق فيها بين المعشاد وغير المعشاد وكذا البول عملا بالاستبراء الثاني ان قوله نعم اذا قمتم الى التمسك يقتضي وجوب الوضوء لكل صلوة فخرج
 منه غير محل البحث بالدليل ولا دليل على خروجه فبقى منه ما تحت العموم واجيب عنه بان من اراد الى القيام الى الصلوات متعددة فقام اليها من
 عليه اذا قمتم فاننا نقتض بالجمع اتي بالما سوية والامر لا يقتضي التكرار وليس القيام الى الصلوة الثانية قياما اخر بل هو داخل في القيام الاول
 عرفنا فاجب إعادة الوضوء وهذا القول عندى قوى في الغاية مع انه احوط كما صرح به في المشار والمداك وجمع الفائدة والواضح ثم ان
 كل فيما اذا كانا القطع مستوعبا للوقت اما اذا حصل له فترة تسع الصلوة في اخر الوقت فهل يجب التأخير اليه ولا ذهب جماعة الى الاول بل

احد فيه خلافا لامن المقدس من الاربعين فانه يظهر منه الميل الى الثاني للعوام والاول لخواص واعلم ان المبطلون وهو من بهاء البطن يخرج غناظ
 اربح اذا كان دانه لا ينقطع كالسلس في انهم تجدوا الوضوء لكل صلاة كما هو خيرة القاضين والشهيد والمحقق الثاني ومناصب المداير عليه
 اجل في مخالفات صيغها فربما يظهر العبارة ويدفعها ما ذكره في المعبر من اننا لا نطرح ذلك في شئ مع الصلوة الواحدة ولا مع الصلاة سوى في
 سماعه فمضمون كنهها لا يصلح له ما تقدم مضافا الى مكان دعوى اختصاصها بالسلس في **مصلح** اذا غسل رجليه في وضوئه او مسح على الخفين او على
 الجحفة لضرورة ثم ارتفعت فهل يجب بعد ارتفاع السبب المسوق لما ذكره اعادة الوضوء او لا يجوز الا ككفاة بذلك الوضوء ويكون حكمه حكم سائر
 الوضوءات التي يجوز بها الدخول في العبادة المشروطة بها ماله يحدث اختلاف فيه الاصحاب على قول **الاول** انه يجب عليه اعادة الوضوء ولا
 يجوز الا ككفاة بعد الرؤال السبب وهو المحقق والمعتبر والعلامة في موضع من المنتهى وفيه الاسلام في الايضاح ومناصب الكشف والى عدم
 ظله العالي في هذا الرياض كما عن المبسوط والندوة الثانية انه لا يجب عليه اعادة وان حكم ذلك الوضوء حكم الوضوء الثابت باصل الشرع وهو العلة
 في ثبوت الشهيد في الذكرى والدروس والوضوء والمحقق الثاني في جماع المقاصد وتعليقه للشرع ومناصب المداير والمحقق الحفائض
 والحديث الكاشفي والسيد السناد في معنى صاحب الجامع والمشهور الثالث التوقف وهو للتحريم والمنتهى حجة القول الاول وجهه الاول
 ان قوله عليه السلام هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به بدل على عدم صحة الصلوة الا بغير وضوء وصحته على الله عليه واله مطلقا خارجا عما اذا لم ينزل العلة
 بالاجماع فيبقى غيره مندرجا تحت العموم وفيه نظر المنع من نفوذ الرواية لاثبات وجوب المشاهدة من جميع الوجوه كما بيناه في الوسائل سلمنا ولكن
 غايتها الامتداد فينصرف الى الاحوال الغالبة دون النادرة ومنها محل الفرض في الثاني ان مقتضى قوله ثم اذا قمتم ثم انتم الا باننا بالوضوء
 عند القيام الى كل صلاة خرج ما اذا بقي العذر بالاجماع فيبقى غيره مندرجا تحت العموم وفيه نظرا لآية الشريعة مقيدة بالحدوثين كالتحريم
 واكثر للغيرين ولم يعلم ان من قال عنه الضرورة المسوقة لهذا الوضوء محدث فالآية الشريفة بالنسبة اليه جملة على انه يمكن دعوى انصرف ذلك
 الى الغالب وليس منه محل الفرض سلمنا ولكنه معارض بما سبق من نفي القول الثاني وهو ارجح لا عنصا بها بالشبهة وثلا اشار الى بعض ما ذكرنا
 في الخبرين والمشارك في الاول ولو ذلك الضرورة فقال الشيخ في المبسوط والمحقق في المعبر بوجوب اعادة واستقر بالمعنى في كونه وما لهما
 الى عدم لانها ملزمة شرعية لم تثبت كون ذلك ناقضا ويمكن الاستدلال على الاول بعموم الآية فانها تدل على وجوب الوضوء عند اعادة الصلوة
 مطلقا لا يخرجها الدليل ويضعف بل قبلنا الآية مقيدة بالحدوثين بالاجماع وينقل المعجم المفسرين على ان المراد انتم من النوم ونسب ذلك للشيخ
 الى المعبرين وورد بذلك ما يكره في لا تقتصر عن الضاح مضافا الى ان العموم في الآية ليس بحسب الوضع اللغوي بل بحسب العرف قال القرطبي
 فانصرف فيها الى الغالبية الكثيرة العهد غير بعيدا واما ما قيل من ان الامر في الآية يحمل على الذنب فضعيف وقال الثاني في الظاهر ان بناء الكلام
 على ان الامر بالوضوء عند القيام الى الصلوة هل هو عام او لا فان قلنا بالعموم فينبغي الحكم بوجوب الاستئذان في الوضوء لان ما خرج بالدليل عدم
 وجوب الوضوء الكذا في عند تحقق الضرورة وهما لا ضرورة الا ان يقال قد ظهر تخصيصه بامرئيش في تعبته وشموله لهذه الصورة
 فيكون هذه الصورة من قبل الافراد المشكوك في المأمورية وقد مر ان وجوبها في المشكوك في المأمورية وان لم نقل بالعموم بل بقولنا اننا لا نلها
 وانما نفهم العموم بالاجماع فينبغي الحكم بعدم وجوب الاستئذان لعدم تحقق الاجماع في هذه الصورة وكذا لو كان الشك في العموم والاهمال ويلا كونه يظهر
 ان الظاهر عدم وجوب الاستئذان كالاخفى ويمكن تأنيدها بغير جملة ابن بكير من قوله اننا استئذناك في نواصيات فبالان يحدث وضوءا بل
 حتى تسبقك احدنا الثالث ما اشار اليه في الايضاح فقال لا أقوى عند الاستئذان في كل حال الا الصورة الفعل مقصودة لا التقيد
 ليس رفع الحديث وحكمه خاصة بل نفس الفعل ثم والضرورة اسقطته وفيه نظر لاننا كانا المراد ان صوت الفعل مقصودة في الجملة فلم يكن
 لا يحدث وان كان المراد ان صورته ملزمة مطلقا في صورة في محل الحديث كان مصدرة الى اجمع انا اصل عدم كون هذا الوضوء مبيحا للدخول
 في العبادة المشروطة بالطهارة فانما الاية حكم شرعي بدفعه بالاسلام برده عليه دليل لكن خرجنا عن بين بقاء العبد بالدليل ولا يدل على خروج
 غيره فيبقى مندرجا تحت وفيه نظر المنع من عدم الدليل على خروج غيره بل هو محقق وهو ما سياتي في الاشارة الخامسة ان ما فعله المكلف حين
 العذر وطهارة ضرورية فيقتدر بعذرهما وثلا اشار اليه المحقق والعلامة في الاول في المعبر ولومع ذلك الضرورة انما تنزع الحف استئناف
 لانها طهارة مشروطة بضرورة فيقول مع ذلكها وقال الثاني في المنتهى لو ان الضرورة انما تنزع الحف استئناف لانها طهارة مشروطة بالضرورة

ينفع مع ذوالها انتهى ووجه جماعة قال في ألف حقه الشيخ بانها طهارة ضرورية فيقيد بقدر الضرورة كالبيتم والجواب الفرق بان
 الطهارة هنا دفعت الحدث بخلاف البيتم وقال في الذكرى ووجه الاعادة بقدر الطهارة بقدر الضرورة قلنا اى دليل قام على ذلك وحمله
 على البيتم والمخاضة قياس وقال فيهم والمشرنا هو فعل الطهارة لا بقاء حكمها واحدهما غير الاخر وقال في جامع المقاصد والمداراة وحملها
 غير الاخر والمعتمد بقدر الطهارة بقدر الضرورة انما يريد به عدم جواز الطهارة كك بعد ذوال الضرورة في حق وانما يريد عدم اباختها
 فليس بحق لان المقدري اباختها فان ذلك محل النزاع انتهى وقد يقال لا شك في ان الاكفاء هي هذه الطهارة في الحكم في الاباحه انما
 كان لاجل الضرورة فيجب ارتفاعه بارتفاعها الا الغالب في الشريعة وروا ما ثبت بالضرورة مداهما فيلحق محل الشك به ومع هذا
 فلما دعي الاجماع ما ذكر في الايضاح فانه قال قوله اشكال ببناء من ان هذه اجزاء الضرورة وقد زالت ومن ارتفاع الحدث مانع من الصلوة
 وهذا بقية وهي ان مبنى هذه المسئلة على شحج احدى القاعدتين وهما ان كل رخصة جازت لضرورة تقتضى على محل الضرورة
 وان كل طهارة رافعة للحدث لا ينقضها الحدث واما الاولى فيجمع عليها واما الثانية فلنحل لكل من قال ان البيتم لا يرفع الحدث قال بعض
 كليمه وكل من قال ان البيتم يرفع الحدث فلا كلام في وجوب اعادتها وان قلنا برفع الحدث فوجه الاشكال انتهى وفيه نظر حجة القول الثاني
 انهم ووجه الاول ما ذكره العلامة والشهيدان قال في الاول في المختلف الوجه عندنا انه لا ينافي لنا ارتفاع حدثه بالطهارة الاولى فلا
 يلتحق بغيره فوافق المنصور عليها وقال الثاني في الذكرى فانما زالت الضرورة ولم يحدث فهل بعد قطع به في المعترض في النهاية وفي
 المذكورة لزال الشرط بزال شرطه والارث بقاء الطهارة لانها طهارة شرعية ولم يثبت كون هذا ناقضا وقال الثالث في الروض
 بطلان الموضوع بزال البقعة والضرورة ما لم يحدث على الاصح لانها طهارة شرعية ولم يثبت كون ذلك ناقضا ويحتمل لزال شرطه
 توفيق كونه وتوقف في غيرها ثم قال ولا يشترط جواز ذلك ونحوه للفقهاء وعدم الميل وجه وهو بقاء الطهارة مع زوال سبب
 انتهى ويمكن المناقشة فيه كما اشار اليه والدي دام ظله العالي فقال وفي وجوب اعادة الوضوء مع زوال السبب من غير حدث وجمان
 بل قوله لا نحوها الاول لو اقرى لغرض اصابته بقاء الصلوة باضافة بقاء بقاء الاشتغال بالشرط بالطهارة وعدم ثبوتها زيد
 الاستقامة من الخبر المجوز للضرورة وهي تقيد بقدرها وهو خبره والمنتهى ويقرب في كونه في الخبر ما ذكرناه خلافا للمشهوره خضاهم
 الثاني كافي لوزال قبل التفتت فزان المولات وجب المسح لبقاء وقت الخطاب كاعتق مقتضى طهارة المعبر والمنتهى وباقى العدم على الثاني
 انتهى وفيه نظر الثاني ماذكره في المداراة فقال ولا يظهر عدم وجوب لاننا قلنا الامر يقتضى الاجزاء والاعادة خلافا لاصل فتوقف
 على الدليل انتهى وفيه نظر الثالث انه لو وجب الاعادة لاشتهر لغو الروايات وميسر الحاجة اليه والثاني بطلان ما لم يحدث في هذا الباب وانه
 بدل على وجوب الاعادة او استحبابها ولا نقل عن احد من المتقدمين على الشيخ وهذا اشار الى هذا في الذكرى فقال لو زال الحدث قطع الشيخ
 بوجوب اعادة الطهارة لانها طهارة ضرورية فيقيد بقدرها ولا في الغرض متعلق بالسبق وقبضة الاصل عدمه لا للاشكال المخرج للحدث
 وعلى البيتم قياس ظاهر لعدم ذكره في الروايات مع عموم البلوى به وقد يناقش فيه ولا بان غايته الغرض لا دليل على حجية وثانها المنع
 قوله لا على ذلك لعلية توسط الاحداث القطعية كالبول والغالب بطلان الفعل وزوال الضرورة والثابا لمحضته بان لو لمية
 يجب الاعادة لاشتهر في الجميع نظر والدليل لا على عن قوة الراجع ان مقتضى الامر بالصلوة جواز الاثنان بها ولو من غير طهارة المقدم
 مندرجا تحت العموم وميل هذا استدلال على جواز اداء الصلوة الواجبة بالوضوء المندوب وفيه نظر لان طلاق الامر بالصلوة قد صار
 مفيدا لجملة ثبوت وصفا لظهور الشرحي فيجب تحصيل العلم به ومع الشك فيه كما فينا نحن في المجوز للاقدام على الصلوة لان الشك في
 الشرط يوجب الشك في المشروط فاللزم فيما نحن فيه يجب بدل الموضوع لتحصيل العلم بشرط الصلوة فلا يتجه الاستدلال بطلان الامر بالصلاة
 هناك والخامس ان قول مولانا الباقر ع في صحته زارة لاصلوة الا بظهور يدل على الاكفاء بظهور طاق في الصلوة وهذا الوضوء
 ظهوره قطع لعدم حجة السلب فيجوز الاكفاء به وفيه نظر لان هذا انما يتم لو كان المراد الظهور نفس الوضوء والغسل والبيتم اى نفس هذه
 الافعال اما لو كان المراد الحالة التامة فلا يمنع تحقق تلك الحالة بذلك الوضوء اماما وبالنية الى العبادة التي يريد بها المكلف
 بعد زوال العذر وهذا الاحتمال الاول ومعه لا يصح الاستدلال لا يقال يمنع المساواة بل الظهور اسم لنفس الافعال لصدة ما

هذا الوضوء الفاسد ينقئ فلا تنظر الطهارة فاسدة لاننا نقول لك غير معلوم والصديق انما يدعى به الحقيقي فهو ممنوع لصحة السبب و
 الاستلزامه ان يكون مشتركاً لفظاً بين نفس الافعال واثرها وهو وجوب بالنسبة الى الاشتراك الفئوي للالتزم على الاحتياط الثاني فتم وان
 اريد الحاذي فلا يجدى كما لا يخفى الخامس قوله انما استيقضت انك تؤصو فبالبيان تحدث وضوء البداهة حتى استيقضت انك احدثت اذ عمل
 الفرض مما لم يتحقق فيه اليقين بالحدث وفيه نظر السادس عموم محجة زلوة قال قلت لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بوضوء واحد صلوة الليل
 الرجل بوضوء واحد صلوة الليل والنهار كلها قال نعم ما لم يجزى بحدث اذ لم يستفصل ثم افراد هذا الوضوء ويؤيد ما في المنهي وكذا يصلي
 بوضوء واحد ما شاء من الصلوات وهو مذهب اهل العلم وفيه خلاف في استحبابه صلوات كثيرة بالوضوء انتهى وفيه مناقشة
 السابع ما ذكره في جامع المقاصد فقال قوله فان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال بنشاء منها تطهارة ضرورة فيستعذر
 بقدره وان زال السبب لم يفسد بعد الحكم بحجة الطهارة وكونها رافعة للحدث لا يقتضي البطالة ان ليس من جملة الاحداث وتحقق
 البحث يتم بمقدّمات الامثال لما مر به يقتضي الاجراء والاعادة خلافاً لاصل فيوقوف على الدليل الثانية يجوز ان ينوي صا
 هذه الطهارة رفع الحدث لا شفاء المانع ومتى نواه حصل له لقوله انما لم ينو الثالثة بعد ان شاع الحدث انما ينقضي الرابع لو حدث
 مثله وزوال السبب ليس من الاحداث اجماعاً فيجوز استحباب الحكم الحان يحصل حدثاً آخر ومتى تقرر هذه المقامات لم يزل الجزم بعدم وجوب
 الاعادة هنا وفي الجبيرة وهو الاصح انتهى واعترض عليه في المشارق فقال وفيه نظر اما اولاً فلا مانع من انما مثلاً لما مر به يقتضي
 الاجزاء لكن لا يدخل به بهذا المقام لان الاجزاء مغناه الجرح به عن عهد الامر المتعلق به وههنا الاشارة الى ان هذا الوضوء انما يشترط
 الخروج عن عهد الامر المتعلق به لكن الكلام في وجوب وضوء آخر وليس هو باعادة الاول حتى يكون منافية للاجزاء فان قلت انه ليس باعادة
 الاول لكن لا يشترط وجوبه يحتاج الى دليل له وان لم يكن اعادة قلت الدليل عليه الامر الواجبة بالوضوء الكذا في عند كل صلوة يخرج الصلوة
 التي يتحقق فيها الضرورة بالنقص والاجاع فيبقى باقي وههنا الاضطرار فيجب الوضوء الكذا في واما انما فيها فاعلم ان مرادنا احتمال الرضا
 وعدم ظهورها في حصول كما ينوي المراء واما انما لنا فليست المفدرة الثانية وما ينلوها على المفدرة التي قد مر غير مرة عدم تماميتها و
 انتفاء دليل عليها من ثبوت معنى الحدث وارتفاعه بطلان الوضوء واستحبابه الصلوة بعد ارتفاعه واما رابعاً فلا نال الظاهر من كلامه
 ان تلك المفدرة الثالثة بجميعها دليل واحد على المنع والحال ان الاول على تقدير تماميتها يستغني عن الاخيرين انتهى وقد يقال معنى كون
 كون الوضوء محجراً ليس الا صحة دخول العيادة بلان وجوبه يجرى فامثال الامر يقتضي الاجراء بهذا المعنى وهو يستلزم لعدم وجوب الاعادة
 فتم السابع ان مقتضى الامر بالوضوء جواز الاشارة بما ليس ومعناه مطلق خرج حال الاختيار اذ لا يجوز فيها مسح الحف وغسل الرجل والمسح
 على الجبيرة ولا دليل على خروج غيرها فيبقى متدججاً تحت الامارات ولا شك في صدق لفظ الوضوء في محل الفرض وفيه نظر حجة القائل
 الثالث عدم الدليل على ثبوت جرح احد الوضوءين وفيه نظر فان الوجود الدليل على ترجيح القول الثاني ولكن الاموط الاول فلا ينبغي العدل
 عنه **القول** في الجنبات وامكانها **مصابيح** اعلم ان مقتضى الصلوة مطلقاً ولو كانت مندوبة على الصلوة من الجنبات فهو من شرطها
 ويجب للصلوة الواجبة ان يقرأ دعوى المقدس الاربعة والفاضل الحزاساني وطالدا الشيخ الهادي عليه الاجماع ويؤيد حكا صاحب المدارك
 نفى الخلاف فيه عن جماعة من اصحابنا وبما يظهر من بعض الاصحاب مع ذلك ولا يخفى وجب لعدم الدليل عليه اذ ذلك انما يستفاد باحسان
 امرين اما النصريح باستحفاق العقاب بتركه مخصوصه ايمان بقول غل للصلوة من الجنبات او بخوضه من العبادات المفيدة لذلك وكلها ممتنع
 في المخصوص واما دعوى الاجماع عليه كما اشترط اليه فلا تنهض لاثبات ذلك لا مكان حمل لفظ الوجوب في كلامه مدعياً على الوجوب الشرطي
 الذي لا ريب فيه ولا بعد فيه فائمه كثيراً ما يطلقون على ذلك كما صرح به في الذكرى بل ادعى انه حقيقة عينية ويؤيد ان اكثر شرط الصلوة الحاشي
 لا يجزى لها المعنى المقصود من الوجوب هنا وهو استحفاق العقاب على تركه فكذلك هذا الشرط الحاشي لا اعم الاعيان وفيه نظر بل الظاهر ان كل
 الاصحاب بثبوت كون الغسل من الجنبات شرطاً واجباً للصلوة بل يظهر من المناقب انها من ضروري الدين فانه قال بوجوب الغسل بالحدث
 الاكبر للصلوة الواجبة الشرطية لطلوع الصلوة من ضروريها والدين انما يعلم انه يخرج من الكلبة التي ذكرناها صلوة الجنبات فان الطهارة
 من الحدث سواء كانت وضوءاً او غسل لبيت شرطاً فيها والجهة فيه بعد الاصل امران الاول دعوى الاجماع عليه والمنتهى والذكرى

وجامع المفاسد والروضة وبعض شروح اللفظة كما عن الخلاف والتذكر ونهاية الاحكام قال لا يمكن الاعتماد على ما ذكره لا من المسناد
من جهة من غير المتقدمين خلافاً قال السيد في المحل ويجوز الصلوة على الميت بغير الوضوء افضل ويجوز للجنب الصلوة عليه عند خوف
الغوث باليتم من غير اغتساله قال سلا ويجوز هذه الصلوة عند خوف الغوث باليتم للجنب وغير متوضي وان خلفه اذا استقل اليتم
على حاله ولا حرج وقال الفاضل في شرح المحل واما الجنب فانه اذا حضر الصلوة على الجنائزة وخشى من ان يران تشاغله فانه يجوز له ان يتم عندنا
ان هذه الصلوة جائز بغير وضوء الا ان الوضوء افضل لا نقول وجبه الخلاف من جملة لا يقدح في حجة الإجماع المنقول على انه يمكن
دعوى عدم دلالة العيان المدونة على الخلاف ثم ان الثاني الاخبار المستفيضة منها الحسن كالصحيح لمحمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله
عن الحائض تقبل على الجنائزة قال نعم ولا نصف معهم ومنها موثقة عبد الرحمن عن الصادق ع قال قلت نضلى الحائض على الجنائزة
قال نعم ولا نصف معهم فتقوم مفردة ومنها موثقة بولس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن الجنائزة اصيل عليها على غير وضوء فقوي
نعم انما هو تكبير وسبح ومحمد بن بكير وسبح في سلك على غير وضوء ومنها رواية محمد بن مسلم عن احمدهما قال سالت عن الرجل يخاف الجنائزة
وهو على ظهره قال فليتكبر معهم ومنها من سئل عن الرجل يركب على الجنائزة قال لا بأس ان يصلي الجنب على الجنائزة والرجل على وضوء والحائض الا ان الحائض
ولا يجوز للجنب يتيم يصلي على الجنائزة ومنها الرضوي ولا بأس ان يصلي الجنب على الجنائزة والرجل على وضوء والحائض الا ان الحائض
نصف في ناحية ولا يختلط بالرجال لا نه ليس بالصلاة انما هو التكبير والصلوة هي التي فيها الركوع والسجود وما ذكره يخص عموم قوله
لا صلوة الا بطهوان سئلنا سئلنا ان الصلوة على الصلوة الميت حقيقة والا كما هو مفاد بعض اخبار المذكرة فلا حاجة الى التخصيص
بل هي غير داخلية في العموم وبالجملة لا اشكال في عدم توقف صلوة الميت على الطهارة من الحدث نعم يستحب طهارة في الطهارة والارشاد والبيعة
والروض وجمع الفائدة وغيرها وقد قطع به في جامع المفاسد بل في عدة الفينة كما عن مذكرة دعوى الإجماع عليه ويدل عليه رواية محمد بن عبد الجبار
التي في سند هامصفاً جامع على صحيح ما يجمع عنه قال قلت لابي الحسن عليه السلام الجنائزة يخرج بها ولست على وضوء فان ذهبت نوضاء و
الشي الصلوة امر على ان يصلي عليها وان على غير وضوء قال يكون على طهر اجاب الى ويؤيدها ان الصلوة ذكر ودعا وشفاعة للميت فاستحب
لفاعلم ان يكون على كل احواله وافضلها **مباح** الطاهر اتفاقاً صاحبنا على توقف الطواف على غسل الجنائزة وفلادع عليه إجماع جمع كثير من
الاصحاب ويدل عليه جملة من الاخبار منها صحيح محمد بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سالت عن رجل طاف بالميت وهو جنب فذكر وهو في القبر
فقال يقطع طوافه ولا يعيد شيئ مما طاف وحكي في المدارك عن جماعة دعوى نفي الخلاف في وجوبه للطواف الواجب **مباح** يحرم على الجنب
من كتابته القرآن وهو خفي المفيد والشيخ والمحقق والعلامة وابن زهرة وابن البراج والحلي والصدوق والشهيد والمحقق الخوئساري
وخالف في ذلك المقدس الارديلي وضاحياً للمدارك فصار الى انه يجوز له ذلك وحكا في ذلك عن الاسكا في والمسبوط والحجة على المختار
هي الإجماع المحكي عليه في الفينة والخلاف والروض ونهاية الاحكام والتذكرة والمتن والمعبر وبعضه امور اول قوله تعالى لا يمسه
الا المطهرون وقد اجمعت على المختار الشيخ والمحقق والعلامة والشهيدان الثاني المرسل المروي في مجمع البيان عن مائة الباقية عليه
السلام ولا يجوز للحائض والمحدث من المتصنف الثالث رواية ابراهيم بن محمد الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال المتصنف لا تمسه غير طاهر
طاهر ولا جنباً ولا تمسه جنبه ولا تعلقه ان الله نعم نقول لا يمسه الا المطهرون والاربع خوي ما دل على حرمة المس على في الحديث لا يصغر الحائض
الشهيرة العظيمة التي لا يبعد معها دعوى شد هذه المخالفين بل يظهر من بعضهم وهو المقدس الارديلي المبل على الجنائز وينبغي التنبية
لا موارداً ولما علم ان المس يتحقق بملأه جزء من البشرة مطم ولو كان غير الكف كما خرج به الشهيدان في الذكري والمالك والروض
والحقوق الثاني في جامع المفاسد المفاد وسبب الشهيد الثاني في المدارك والفاضل الخوئساري في الذخيرة والمحقق الخوئساري
وولد جلال الدين في المشارق وتعليقه الروضه وجدى قرع في شرح المفاتيح وغيرهم وبالجملة عليه المعظم وحكي عن بعض القول باختصاص
الخيم بالكف واعتقده في الذكري على ما حكى وهو ضعيف كما لا بد فاعده بعموم النهي عن المس في الكتاب والسنة لا يبق الغالب المس بالكف
فبعض فالبه العموم لا نقول ذلك لان الذي ينصرف الى الغالب هو الاطلاق واما اللفظ الموضوع للعموم كالمدا لعل على حرمة
المس فلا ينصرف الى بل بهم جميع افراد لا يقال لان المس انزال الى حرمة المس من الالفاظ الموضوعه للعموم لا نقول هذا بطلان

الدال على ذلك هو لفظه لا يحسنه الواقع في الكتاب والسنة هي من الالفاظ العامة بناء على ان النكتة في سبها والتنفى التهي ثقب العوم هذا
ثقب العوم ويؤيد اراة العوم من ذلك ان الاكثر فهو منه وان عليه بعض الافراد لو كانت مانعة من الحمل على العوم لوجب دعوى اختصاص
الخير به باليس بباطن الكف لانه الغالب والثاني بطلان اجماعا صار الى اختصاص الخير به بل لك نكلا المقدم وانا المستفاد من سوق
الاية الشريفة ان حرمة المس باعينا والنعظيم فنياسه الحرمة فتم الثاني ان خاص مع الحائل المانع من وصول العشرة الى خط القران فلا يحرم بالا
على الظاهر المشا واليه في المشارق لثالثا خاص بما لا يمتلحه الجوة كالشعر والغفر والسق في بثوث الخير به اشكال وقد تدفنه باليس
بالظفر في جامع المقاصد والمدارك والذخيرة فالأحوط ترك المس بالمدكورات وان كان في تعنيته نظر لعدم معلومية صدق المس حقيقة
على فاقها لخط القران بل لا يبعد دعوى ظهوره بعد ذلك بعد الحكم بجواز المس بها كما صرح به في الروض فانه قال وهل يحرم المس بها لا
تحله الجوة من اجزاء البدن كالشعر والظفر لانه لا يمتلحه الجوة وحكم الحديث من لوازمها ومن ثم يقطع بالموثوق وكذا لا يجب الفصل
ممن لم يثبت به وان نجس كما لا يجب بحسنه من الميثا انتهى الرابع صرح في جامع المقاصد والمدارك بحرمته من التشديد بالمدرك وعلى بانها حراما
وثانان مفادها ونأمل فيما ذكره جماعة منهم الشهيد الثاني واولادى دام ظله الكفا ولعله للاصل وعدم انصراف ما دل على حرمة المس الى
مسمها ويؤيد ما قبل من ملوا السابقة عنها الخامس صرح المحقق الثاني ومناصب المدارك بعدم حرمة مس الارباب وملل ملوا المناصب
السابقة عنه وثامل في الحكم المذكور في جامع المقاصد والذخيرة السادس صرح المحقق الثاني في تعليقه الشرايع والشهيد الثاني في المنا
حجته من الحرمة واحتمل في جامع المقاصد عدلها السابع اذ اكتب القران بغير الخط المتعارف والوقوف المتداولة كما انا كتب بالحروف المقطعة
او بالوقوم الهندية فالأحوط تركه منه وان كان في تعنيته نظر للاصل والشك في حصول ما دل على حرمة المس لحمل البحث وقد تردد في جامع
فيه فقال وهل المراد بصورة الحروف مطلقا وقومها ام الوقوم المقررة في رسم المعقف وفي علم الخط حتى لو كان شئ يكتب بالالف فيكتب
بغيره والعكس او كان حرفا لا يكتب كذلك فكتب لا يحرم مسه وجماعا انتهى الثامن صرح في المنتهى بغيره من الايات المكتوبة خارج المحف
كالمكتوبة في كتب العلماء والاداءهم وهو ظاهر جامع المقاصد والمدارك والذخيرة والباقي وقدرها وطعم على ذلك وجوه الا ولان المس في المحف
انما يقع على النقص فيكون مسه في خارجها بطلان كل وليس للمنية الاجتماعية مدخل في الحكم الثاني ان تحرم المس ليس الا للتعظيم وهو يختلف
بالنسبة الى الافراد والاجتماع الثالث ان المكتوب في خارجها يصدق عليه القران حقيقة لانه موضوع لمفهوم كل يشمل مجموع ما بين
الدينين والاعبا من الحارصة عنه فيندرج تحت عموم ما دل على حرمة مس القران الى اربع الجزا لان الدال على ان يحرم على الخاص من التعريف
وسببا في ايهما الاشارة وفي جميع هذه الوجوه نظر لما ذكرته في نهاية المرام فما اعتلوا في المشارق من جواز مس الخارج عن المصحف لا يخرج مني
وجوه الا في اجماعه به قال صرحا بل يظهر من كثير الاصحاب انه مما لا فائل به فلا ينبغي ترك الاحتياط بل يمكن دعوى تعنيته واعلم انه قال جاز
ويعرف كون المكتوب لكونه لا يحتمل الا ذلك وانا تنفي الامران فلا يحرم الخامس اختلف الاصحاب في حرمة مس الورق المصحف وجلده
على قولين الاول انه حرام وهو محكي عن المرتضى الثاني انه ليس بحرام وهو لكثير من الاصحاب كالفاضلين والشهيد بن وغيرهم وفي المنتهى
ان قول الشيخين وابي بابويه وفي لسانه قول الشيخين وابياعما وفي الذخيرة والكشف والمعتصم وغيرها دعوى الشهرة عليه بل ربما
يظهر من المحكي عن المعبر دعوى الاجماع عليه والمعتدل هذا القول للاصل والعتوى المصريح بمبدأ مس الورق لا يقال هو ضعيف
فلا يصح التعويل عليه لا نقول الضعف محسوسا بالشهرة مع انه في نفسه لا يخرج عن قوة ولا يقال بعارضه عموم ما دل على حرمة مس القران
لانا نقول لا نسلم شموله لحمل البحث كما اشار اليه في المنتهى فقال في مقام رفع العتق بقوله نعم لا يحسنه ولا على القول الاول انما
تناول القران العزيز ونحن نقول بموجبه ولا يترك في الورد والحل لليسا قرانا فلا يثبتنا ولها التي انتهى سلمنا ولكن يجب تخصيصه
بالرموى المتقدم اليه الاشارة ولا يقال بعارضه الحسن الذي عد جميعا عن الباقر الحبيب والمبايض بجماع المصحف من وراء التوقيف
نقول هذا الخبر لا يصلح للمعارضه لقصوره ولا ترمع ان الرموى معتضد بالشهرة العظيمة الفاسدة صرح في الخبرين والمنتهى والذكي
بجواز مس الورق والحدث وكتب الفقه قال في الاول يجوز من كتابة التفسير والاحاديث ومس كتابة التوراة والانجيل والقران
المنسوخ وثالثا وقال في الثاني يجوز من التوراة والانجيل حلا فالخليفة لنا الاصل وقال باقية يجوز من كتب التفسير واحد باب التفسير

النبي صلى الله عليه وآله وكثيره الفقه وعندها والوسائل وان كان فيها ايات من القرآن الحديث عمل بالاصل ولانه لا يقع عليه اسم المصحف قال
 في الثالث لا يمنع من مس كتب الحديث الا دى عشر اذ قلنا بمن الجنب لقرا وجب الغسل له اذا وجب المس كما صح به الغاضلان وغيرها لان
 مناجب المدارك حكمي من جماعة دعوى علم الخلاف في وجوب غسل الجنابة للمس قبل في الروض وبعض شروح الجعفرة كافي الختمى دعوى الاجماع
 عليه ولانه مما يتوقف عليه العاجب فيجب فتم **مباح** اختلاف اصحاب في حرمة المكث في المساجد على الجنب على قولين الاول انه حرام عليه مطلقا
 وهو لكثير من اصحابنا كالتحسين والحلي والشهيد بن والحقق الثالث والسبوري والمقدس الادريجي والفاضل الخراساني والحقق الخراساني
 وعنايب المدارك والشيخ البهائي وابن الجهم والاحسائي وجدي ثم والدي دام ظله العالي ويستفاد من كثير من الكتابات قول المعظم فقي
 الختمى لا تعرف خلافا الا من سار من اصحابنا وفي الجبل المني هو المعروف من مذهب الاصحاب ولم يخالف في ذلك الا سلا و في المشارك
 انه ما اطلق عليه الاصحاب سوى ما نقل عن سلا و في المسالك الجامعة واما اللبث فجم بالاجماع الاشارة لا اعتداد بخلافه وفي الكشف انه قول
 المعظم في المدارك هذا هو المشتم بهما لا محابا لثاني انه غير حرام عليه مطلقا وهو لسلا و في المراسم وادقعه الصدوق في المفتع والقليبه
 على ما في حكمي في بعض الصور فقال لا باس ان ينام الجنب في المسجد ويحرم منه والمعتدل الاول لوجوه منها ان الشيخ في الخلان والمحقق في ظاهرها
 الاعتدال عا الاجماع عليه كالشهيد في الروض وبعضه الشهرة الغلظة التي لا يبعد معها دعوى شذوذ الخالف بل ذهب الصدوق في مكان
 الهداية الى ما عليه المعظم ومنها قوله نعم باليهما الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا ما برى سبيل
 حتى تغتسلوا فانما المراد من الصلوة هنا موضعها الا من باب تسبئة المحل باسم الحال كما قوله نعم لهدمت الصوامع وبيع وصلواتي و
 من باب تحذير المضاعف وهو شايع كما صرح في الروايات والجملة فجماد كونها من المراد من الصلوة ذلك وكلاهما الاية الشريفة على الاختار
 الاول كثير من اصحابنا كالعلاء في المختلف والنهني والشهيد الثاني في الروض وسبيله في المسالك والمحقق الخراساني في المشارك
 والفاضل الهندى في الكشف والسبوري في الكثر والفاضل البهائي في الجبل المني والحديث الكاشاني في المفاتيح والمعتمدين وغيرهم لا يقر
 لعلا استدلالهم من باب التائب والالزام لاننا نقول هذا خلافا لظاهره كما لا يخفى ولا يبق بمنع من جواز الاعتناء على استدلالهم في ثبات دلالتها
 على ذلك لاننا نقول هذا بعيد على الانصاف لان مثل ذلك الغول انما استدلالوا بشي على حكم حصل الظن القوي بصحة استدلالهم فينبغي
 الاحدية لعموم ما دل على صحة الظن فتم الثاني انه حكمي من جماعة من الصحابة والتابعين كجابر والحن وعطاء الزهري وسعيد بن المسيب
 والفضال ومكرمة وعبد الله وبرهم صاروا الى ان المراد من الصلوة في الآية الشريفة مكانها كما هو الطبرسي والرازي ومولهم وجه
 فتم الثالث اخبار متعددة منها صححة زرارة ومحمد بن مسلم عن مائة الباقية ثم لا قلنا له الحابض والجنب يدخلان المسجد لا قال الخراساني
 والجنب يدخلان المسجد لا بخلافه ان الله تبارك وتعالى يقول ولا جنبا الا ما برى سبيل حتى تغتسلوا قبل ودوله العباسي في تفسيره
 عن الباقر عليه السلام وعلى بن ابراهيم في تفسيره عن الصادق ثم ومنها المروي عن مجمع البيان عن الباقر عليه السلام في قوله جنبا الا
 عابري سبيل ان معناه لا تقربوا مواضع الصلوة من المساجد وانتم جنبوا لانها من الرابع ان الصلوة في الآية الشريفة لا يمكن حملها على
 حقيقة لمنافاة التجوز المراد حال العصور المستفاد من قوله نعم الا ما برى سبيل فينبغي عمله ما قلناه لا يقال لانتم ذلك لجواز ان
 يراد من الصلوة معناه الحقيقي وهو العمل المخصوص ويكون التقدير لا تقربوا الصلوة حال الجنابة الا انكم متنافرين سفرهم جوفين بينهم
 فانه يجوز الصلوة في تلك الحالة مع التيمم الذي لا يرفع وهذا الذي لوجوه الامان الرازي عن الأكثر ومنهم على ما يظهر من مجمع البيان ^{مستوفى}
 الى امير المؤمنين عليه السلام الثاني ان تمة الآية الشريفة في بيان احكام الصلوة فيبعد كون الصدوق في بيان حكم المسجد الثاني انه
 الفراء التحضيتا وبالحجاز والاعطاء ضرورة اللازمة على تقدير حمل الصلوة على الموضع الذي ليس الدخول في مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله
 مباحا ما اطلاقه الاستثناء بعينه ولا قربان موضع كل صلاة حتى التي تؤدي في البيت عهرا وعمم الآية بقوله ولا جواز ان المسجد
 الجنب مخصص في العصور فانه قد يجوز للصلاة والحصى في الآية الشريفة بغيره الذي لا يرفع ان قوله نعم حتى يعلمون ما يقولون في الآية على انما
 من الصلوة معناها الحقيقي كما اعترف به بعض اصحابنا على ما حكمي ولا يمكن ان يراد منها غير وهو الموضع والالزم استعمال لفظ في حقيقة معناه
 اوفى معنيته الحقيقيين وكلها ما قلنا بالاصل بل قليل باشتغالها بما فاعادها بعض من جواز ذلك وانه من باب الاستخدام فضعف كما اشار

اليه الفاضل البهائي لانا نقول ارادة المعنى الحقيقي هنا بعيدة ومثلان ثم اخذ دلائل كثيرة منها ارتكاب التاويل في الاستثناء محمله على المسألة
 وهو بعيد في الغاية ومنها ارتكاب التحضيض في مفهوم المحصر كما اشار اليه الرازي لان جواز الصلوة جنباً باليتم غير مختص بالسفر بل
 ذلك حصل المراد منها ارتكاب التحضيض في اطلاق الاستثناء اذ لا يجوز اليتم في السفر للصلوة الا بعد وفاد اشار اليه الرازي ومنها
 حصول التكرار كما اشار اليه الطبرسي فانه قال في مقام الاحتجاج على ترجيح ما قلناه في تفسير الآية الشريفة لانه سبحانه بين حكم العيب في آخر الآية
 اذا اعدم الماء ولو حملناه على ذلك لكان تكراراً و اشار اليه في هذا الرازي ايضاً وقال وبذلك هذا ان القراء كلهم استحسنوا الوقف عند حقيقة
 ويصح على المسجد وبه نظر فاذن تعين ما قلناه من ان المراد من الصلوة المكان لا معناها الحقيقية واما الوجه الثاني مستشهد بهما على ارادة
 المعنى الحقيقي فلا يمكن التعويل عليها بعد ما بيناه نعم قد يقال بلزم على تعدل بين الحمل على المكان الحكم بجملة دخول السكران المسجد وهو شك لان
 القائل به غير معلوم كما اشار اليه في النسخة فتم ومنها الاخبار والكثرة منها يخرج عن الباقرية لاسبان يمر في سائر المساجد ولا يجلس
 شيء من المساجد ومنها يخرج جليل وحسنه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جلس في المجلس قال لكن يمر فيها كلها الا المسجد الحرام و
 مسجد النبي صلى الله عليه واله ومنها حسنة محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في رجل يشرب الخمر في المسجد ولا يقعد
 ان فيه ولا يقرأ في المسجد بن الحسين ومنها الحديث المناهي المروي في النهاية عن رسول الله صلى الله عليه واله ان يقعد الرجل في المسجد وهو جنب ومنها خبر
 محمد بن جرير الذي وصفه بعض الصحبة عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يجلس في المجلس المسجد قال لا تكون ولكن يمر فيه الا المسجد
 الحرام ومسجد المدينة ومنها مرفوعة ابي حمزة عن الباقر في جنب والمخافين ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ولا يجلس فيها ومنها خبر جليل
 عن الصادق عليه السلام للجنب ان يمشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه واله ومنها خبر ابي رافع
 عن رسول الله صلى الله عليه واله لا يحمل لاحد ان يقرب للنساء في مسجد ولا يبيت فيه جنب ومنها خبر ابيان بن الصلت عن الرضا عليه السلام
 عن النبي صلى الله عليه واله الان هذا المسجد لا يحمل لجنب الاحمد واله ومنها النبوي المروي في المنتهى والذكر في فاحل المسجد الحرام لا يبيت ولا يبيت
 لا يقال لا يصح على الاعتماد هذه الاخبار لان كثرتها لا تجعلها ضعيفة لشد فلا يصح التعويل عليه وبعضها وان كان معتبراً لشد لا يثبت بانها
 تمام المدعى وهو حرمة الدخول في المساجد مطلقاً لان غايتها الدلالة على حرمة الجلوس وبجمله المقتضى لاسبان لا يقول ذلك الا بامره لان منعه
 من غير الشهرة العظيمة وقصور الدلالة عن افادة تمام المدعى عند عدم القائل بالعصمة على الظاهر فتم ولا يقال ان في اكثر الاخبار بالمكان
 لا يدل على الظاهر لكثرة استعماله في اخبار الائمة عليه السلام في الكراهة لانا نقول هذا بطلاناً ببناء في الواسط لا يقال الجواز الاجتزاء لا
 الاعتماد عليه بالاحاطة لان المحكوم فيها بعد عدم حليته غير معلوم فلهذا غير محل البحث لانا نقول هذا بطلاناً على ان التحقيق من ان مدعي المتعلق
 بقيد العموم فيما يشتمل على البحث ان لم يعلق نقل اختصاصها به ولا يقال بجواز الاخبار المذكورة صحيحة محمد بن القاسم قال سالت ابا الحسن
 عن الجنب ينام في المسجد فقال يتوضأ ولا بأس ان ينام في المسجد ويمر فيه ويؤذي المروءة عن نفسه المروي في نسخة العسكري عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه واله لا يبيت في موضع يالله واليوم الاخر يبيت في هذا المسجد جنباً الاحمد وعمل وناظره الحسن والحسين والنجاشيون من بعدهم
 من بعدهم الطيبون من اولادهم فان اللفظ لا ينبغي ظاهراً في الكراهة لانا نقول ذلك لا يصلح للمحافظة لان الاخبار المذكورة اولى بالترجيح
 لا عنصراً بها بالشهرة العظيمة والاجماع الحكيمة وعبرة لك وقد حمل بعض ذلك على النقطة مستشهداً عليه بالامر بالوضوء فيه وقال في في المعنى
 بعد نقلها انها متروكة بينا صانها لانها متناهية في الظاهر التنبيل انتهى وبالحاجة لا اشكال في القول بحرمة الدخول في المساجد على الجنب وعلى هذا
 يجمع على الجواز للبحث في المساجد كما صرح به الفاضلون وعندها وقد ائتمنى عليه الاجماع في جميع القائلين وبعض شيوخ الجعفرية وحكي في
 المدارك عن جماعة دعوى نفى الخلاف فيه وربما يظهر من السرائر المتألفة في ذلك وهو ضعيف **مصباح** اختلافاً في حرمه وضع شيء
 في المساجد على الجنب قولين الاول انه حرام وهو المصدوق والشيخ وابن زهرة والقائلين بالشهادة والشهادتين والمحقق الثاني والمفلس لا يرد
 وصاحب المدارك والشيخ والمشارف وحديث قره والدي دام ظله العالي وغير جملة من الكتب المشتهرة الثاني انه ليس بجرام بل مكروه
 وهو الحكمي عن الديلمي وظاهر موضع الخلاف والمعتمد هو الاول والوجه في الاول دعوى الاجماع عليه في الغيبة المعنقدة بالشهرة العظيمة الثاني

جملة من الاخبار منها صححة عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحجب والحايض يتنافيان من المسجد المناع تكرر فيه قال
نعم ولكن لا يصنعان في المسجد شيئا ومنها صححة زرارة ومحمد بن مسلم عن محمد بن الباقر ع وفيها الحجب والحايض باخذان من المسجد ولا يصنعان فيه شيئا
لانها لا تقدر ان على اخذ ما فيه الا ومنه يقدر ان على وضع ما يابى بها في غيره ومنها الرواية موسى بن الحايض والحيمان يصنعان في المسجد شيئا وهما ان
باخذانه لان ما فيه لا يقدر ان على اخذه من غيره وهما قادران على وضع ما معها في غيره ويتبني التثنية على امور الاول اعلم انه صرح في المسالك
والروضة وجامع المقاصد بانه لا فرق في حرمة الوضع بين ما اذا استلزم اللبث ولا وهو يقتضي الحلاق الضوم والفتاوى وخالف فيه بعض
المؤخرين على ما حكى نخص التحريم بالاول لغو ما دل على جواز المرد في اكثر المساجد لا يضرب الاطلاق ما دل على حرمة الوضع الى صورة تحقيق
اللبث فبقى الاصل في هذه الصورة مبيها عن المخارص على ان الاطلاق المذكور معارض الحلاق ما دل على جواز المرد في اكثر المساجد وفي جميع ما ذكر
نظر الاثر بالاول والثاني اعلم انه صرح الشهيد الثاني في الشرح اليها في بانه لا فرق في حرمة الوضع بين ان يكون من الداخل او من الخارج ويظهر من انه
خلاف ذلك وتخصيصها بالاول لبساره ما دل على حرمة الوضع ولا وبين الاطلاق ان لم نقل بكونه اقوى الثالث اعلم انه صرح في الروضة
بان طرح حكم الوضوء وانتهى حكمه لصلته لصدقه الوضع عليه حقيقة ولا لشركه في العلة وفيها نظر ولكن ينبغي ترك الاحتياط الرابع اعلم
انه صرح في الفقه والنهاية والسرائر والخبر والمنتهى والذكرى والدروس والوقف بانه يباح للحجب الاخذ من المساجد وقد ادعى عليه الاجماع
وبعضه الاخبار كيقال بعارض ما ذكره الخبر المروي عن الصادق عليه السلام الحجب والحايض يصنعان فيه شيئا ولا باخذان منها بانهما يقدران
على وضع الشيء فيه من غير دخول ولا يقدر ان على اخذ ما فيه حتى يدخل قال صاحب الوسائل وقد عمل بعضهم ببعض الاحتياط لا نقول ذلك
لا يصح المخارضة من وجوه صديقه واعلم ان مقتضى اكثر الفتاوى والالفاظ الضوم بل محرم بعضها الناشئ عن ترك الاستئصال عدم الفرق
في جواز الاخذ من المساجد بين ما اذا استلزم اللبث ولا وبين ما اذا كان المخوف مملكا له ارا ما عنده وبين ما اذا خاف الضرر من البقاء فيها
او لا ولكن ربما يمنع من اعادة هذا العموم التعليل في بعض الاخبار المتقدمة ثم اعلم انه انما وقف الاحتياط في اللبث فلا يباح لهم ما دل على حرمة
بابه الفعل لا يستلزم اباحه ما يتوقف عليه ولو سلم الاستلزام فيجب تخصيص ما دل على جواز الاحتياط بما لا يستلزم اللبث وان اسكن الان الاول
ان لو جوه لا ينبغي وقد ذهب الى المختار بعض الاخبار ومدعى انه الظاهر ثبوتى ودليل بل ظاهر حرمة الاحتياط ولكن يلزم على ما ذكرنا حتى
دخول المسجد للاختياط مطلقا وهو بعيد فان ظاهر تغليب جواز الاحتياط في الضوم عنهما ولو قيل بجواز المكث لو توقف عليه الاحتياط نظر الى
التعليل وامكان دعوى انصراف ما دل على حرمة الاحتياط الى غير محل الفرض لم يمكن بعيدا فتم الخامس اذ اوجب على الحجب وضع شيء في المساجد
وجوب عليه الغسل كما صرح به الفاضلان وغيرهما التوقف الواجب عليه فتم وربما يظهر من السرائر عدم وجوب ذلك **مصابيح** **محرم** **الحجب**
الاخبار في مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله كما صرح به في الشرايع والخبر والقواعد والارشاد والذكرى والدروس وغيرها
وهي من ظاهرها المبسوط القول بجواز ذلك وربما استنفذ من المحكي عن المعتمد والصدوقين والكندري والشيخ في المحل والافاضا و
المصباح فانهم اطلقوا جواز الاختياط في المساجد الحجب ولم يصح جوابا لفرق بين المسجد بين وغيرها والمسجد المعتمد هو الاول لو جوه
الاول دعوى اجماع عليه في المعتمد على ما حكى وبعضه ما في المدارك وعن الثدركي فان الاول هو قول علماء الجمع وفي الثاني اليه ذهب
علمائنا اجمع الثاني ان الدخول في المسجد ينحرم كما صرح به في النهاية والسرائر والمنتهى والتابع واللعنة والجعفرية والمسالك
والنخبة والمقاييس وغيرها وهو مشتمل على حرمة الاختياط فيها اما الاول فللدعوى والاجماع عليه في لعنة والمسالك الجامعة وظاهر مجمع
وغيره وظاهر جملة من الاخبار المتقدمة واما الثاني فتواضع الثالث كثير من الاخبار والمذكورة في محبة حرمة المكث في المساجد لا يقال
بعارض ما ذكره عموم جملة من الاخبار المذكورة في البحث المشار اليه وبفضل عموم قوله نعم الا عابري سبيل لا نقول ذلك لا يصح التمسك
بالحاصل وعلى المختار يجب غسل المرد في المسجد بين ان وجب وكذا يجب الدخول فيه انه وجب كما صرح به الفاضلان وغيرهما بل ادعى عليه
الاجماع في مجمع الفائز والرواس وبعض شروح الحنفية كما عن المنتهى وحكي في المدارك عن جماعة دعوى في الخلاف فيه ما ذكرنا نفع
ما يظهر من السرائر من عدم وجوب الغسل لذلك **مصابيح** **محرم** **الحجب** **الاختياط** فيها علماء المسجد بين من ساق المساجد لدعوى الاجماع عليه
في المنتهى والمدارك والمشافق وكثير من الاخبار المتقدمة وهل يلحق بذلك في المنتهى في الجوانب لغیر الاختياط او لا اختلف فيه لا

فحكى عن العلامة الاول وبشر به المدالك وصح المحقق الثاني والشهيد الثاني والفاضل الخراساني والدام ظلهم العالي بالثاني وهو الظن
من الأكثر وهو الاقرب لدعوة الاجماع عليه في الغيبة ونعني قوله نعم الاعاوي سبيل واطلا في جملة من الاخبار السابقة والشهرة
ولا يعارض ما ذكرنا اطلاق ما دل على جواز المرد المشي في المساحد لا مكان دعوى وانفسا فيه الى غير محل البحث سلمنا ولكن يجب تعقيب
بما ذكرنا **مباح** اختلف الاصحاب في حرمة البحث في المشاهدة المقدسة على الجنب على قولين الاول انه يحرم وهو الشهيد بن في الدروس
والروض وغراه في الاصل الى المفيد والاسكافي وفي الثاني الى جملة من لا يفتي الثاني انه لا يحرم وهو ظاهر المقاصد العلية وجمع القائل
والمدارك والذخيرة والمشارك والدرة وشيخ الالفية لوالد الشيخ البهائي الاولين وجوه الاول مخوي ما دل على انه يحرم على الجنب للثبوت
في المساجد لان الامر في المشاهدة اختلف لانها تؤدى فائدة المساجد من قبل بشر في المدنون وفيه نظر الثاني ان في اللبس فيها منظر
تقضي الشعا نرا لله تعالى وكلما كان كذلك كان واجبا وشكرا فالدخول فيها اجبا حرام فيه نظر للمنع من كلبية الكبرى فتم الثالث الاخبار
الكثيرة المشتملة على عدم دم ابي جبير حين دخل على الصادق ^{عليه السلام} وهو جنب وفيها الصحيح في بعضها اما علمنا ان بيوت الانبياء لا يدخلها ^{الجنب}
وفي الاخر هكذا تدخل بيوت الانبياء وانت جنب فقالوا عودا به من غضب الله وغضبك استغفر الله ولا عودا ويؤيدها الخبر
المفترض عدم الحسين ^{عليه السلام} الاعراب حين دخل عليه بقوله اما يستحي بالاعرابي تدخل على امك وانت جنب وفيه نظر لان ما عدا الصحيح من الاخبار
المذكورة ضيف السند فلا يصلح للاعتناء عليه واليه يرجع منها فاما المدعى بالذلة بل لا والله على عدم الحرمة اقرب لان فيه لا ينبغي للجنب ان يدخل بيوت
الانبياء ولظنه لا ينبغي ظاهر في الكراهة ومع ذلك فالأخبار المذكورة الناهية عن مطلق الدخول ولم يجد احدنا له به فالجواب على الاستحباب عند
بعد ويؤيد قوله اما يستحي والآخر بنا الاصل ويؤيد باطلا ولا يرد بالبرادة **مباح** يحرم على الجنب قراءة كل من سور العزائم الاربعة والحجة فيه
امرنا الاول دعوى الاجماع في الغيبة والسرور والمعتبر والمنتهى والذكرى والروض والحيل المنين والسالك الجامعية والمدارك وبعض شيوخ الجمعية
وشرح المفاتيح لمحمد بن قمر كاعز احكام الراوندى والتذكرة الثاني الغيبة منها ما ذكره في المعبر فقال يجوز للجنب والمحاضر ان يقل ما
شاء من القرآن لا سور العزائم الاربعة وهي افراسم ربك والجم وتزبل السجدة وهم السجدة ودوى ذلك ابن مطي في جامع مع عن المنه عن
الحسن الصقل عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} وهو مذهب فقهاءنا اجمع ومنها الرضوخ لا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وانت جنب لا العزائم التي
يجوز فيها وهي لم تنزل وهم السجدة والجم وسورة اقر ومنها المروءة من مولا الباقر عليه السلام نظر فيمن احدهما صحيح والاخر موقوف وفيه
بعد السؤال عن جواز قراءة شيء من القرآن للجنب قال نعم ما شاء الا السجدة ومنها الحسن عليه السلام للجنب والمحاضر يقران من القرآن ما
شاء الا السجدة لا يقول الماد بالسجدة في هذا الخبر وسألف الاية التي يوجب السجود لا شئ اذ اداة المعنى الجعفة من السجدة فيجب اكل على اقرب المجازات
وهو ما ذكرنا يجوز التمسك بها لاثبات الحرمة قراءة السورة المشتملة على الاية الموجبة السجدة نعم يجوز التمسك بها لاثبات حرمة قراءة الاية
المذكورة على الجنب كما هو مذهب جملة من متأخري المتأخرين على ما حكى قبل ويجتمعه الانصار والصباح والفقهاء والمفتي وحمل الشيخ ^{عليه السلام}
ومصباحه ومختصره والوسيلة لانا نقول ذلك ممنوع بل الماد من السجدة نفس السورة المشتملة على الاية المذكورة اما فهم الاصحاب كافي الرازي
وغيره او لعلنا اطلاقها عليها كما في الحيل المنين وغيره او لمصير المعظم الى حرمة قراءة السورة المفروضة ^{فم} ولا يقال الاستثناء في الروايتين
كما يمكن ان يكون من الجواز فيلزم حرمة قراءة السورة المفروضة كذا يمكن ان يكون من الاستحباب فلا يلزم ذلك لانا نقلنا الظاهر هو الاول
لا ينبغي وينبغي التنبية لامر من الاول اعلم انه صرح في الشرح والمختلف والمنتهى والخبر والقواعد والارشاد والدروس وجامع المقاصد
والحجج والعلل وقيل على الشرايع للمحقق الثاني والروضة والروض والمقاصد العلية وشيخ الدال البهائي على الاية والسالك الجامعية والحيل
المنين والمدارك والمشارك والربا في شرح المفاتيح لمحمد بن قمر والدرة بانه يحرم على الجنب قراءة ابصار السور العزائم مطلقا ولو كان لفظه
بهم في جملة من الكتب المذكورة دعوى الاجماع عليه واعلم بظلالنا الشرايع والمنتهى والخبر والقواعد والمختلِف والدروس وجامع المقاصد
والمقاصد العلية وشرح الالفية لوالد البهائي والمدارك وشرح المفاتيح لمحمد بن قمر والربا في شرح السور العزائم ان كان مشتركا
بينهما وبني عنهما فلا يحرم قرأته الا بالنية وتروى في جامع المقاصد والكشف في بعض الكثرة المنوى بها العزيمة من البعثة وعدم صدق
القراءة ونطق في الاول بالخبر فيها اذا قلنا لكلمة العزيمة ثم عرض في الاثناء سكوت الثاني اعلم انما واجب على الجنب قراءة شيء من العزائم

وجوب عليه الغسل لما صرح به الفاضلان وبغيرها بل في الذكر والروض وبعض شروح المعجزة كما عن المتن في دعوى الاجماع عليه وفي
مكي دعوى خلاف فيه عن جماعة وهكذا حكم ابعاض الغرام لدعوى الذكر في الاجماع عليه وربما يظهر من السراير عدم وجوب الغسل لها ولقراءة
الغرام وهو ضعيف **مصلح** اختلف اصحاب في جواز قراءة ما عدا الغرام الاربع منها من القرآن الجنب على قولين الاول ان ذلك يجوز
وهو الشيخ في طردق والصدوق والحلي وابن زهره والفاضلين والشهيد بن المحقق الثاني والمقدس الاردبيلي والشيخ البهائي و
الفاضل الخراساني والمحقق الخوانساري وصاحب المدارك والكشف وجدي وعنه والدي هام ظله تعالى الثاني ان ذلك لا يجوز مطلقا
وعلى المحكي عن الدبلي الثالث ان ذلك لا يجوز ان كان ذا نية على سبع ايات وهو ظاهره وبه الرابع ان ذلك لا يجوز اذا كان زيدا على سبعين
اية ولعلنا الاول لوجه الاول اصاله الا بانه الثاني في استصحاب الجواز الثالث العموم الامر بقراءة الرابع دعوى الاجماع عليه في الانتفاء
عن الخلاف والمعتبر ويعتد بها الشهرة الخامس الاخبار بكثرة منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها صحيحة الحلبي عن الصادق ع قال سألته انما
النساء والحائض والجنب والرجل يتعوط القرآن فقال تعرف ما شاء واومئها المروي عنه عليه السلام قال نعم الحائض والقارئة والنساء و
الجنب ايمن ومنها موثقة الفضيل بن يسار بل هي عند جماعة عن موكه فلا ياتر عليه السلام قال لا بأس ان يتلو الحائض والجنب القرآن ومنها
موثقة ابن بكير قال سألنا ابا عبد الله ع عن جنب ياكل ويشرب بقرا القرآن قال نعم ياكل ويشرب ويقرا ويكبر الله عز وجل لا يبال بقرائه ولا في
جملة من الاخبار منها خبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال سبعة لا تقرا القرآن الرابع والساجد وفي الكيف وفي الحاء
والجنب والنساء والحائض ومنها النبوي المروي عن بيه على من كان جنبا في القراش مع امراته فلا يقرأ القرآن فان احسن ان ينزل عليها نار من السماء
يفترقها ومنها النبوي صلى الله عليه واله الا لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ومنها المرفوع لم يكن يحل النبي ع عن قراءة القرآن
شي سوا الحنابلة ومنها موثقة سناعة قال سألته عن جنب هل يقرأ القرآن شيء سوى الحنابلة ومنها موثقة سماعة قال سألته قال ما بينه وبين
سبع ايات لا نأخذ هذه الاخبار لا تفعل المعارضة من وجوه عديدة اشهرها في النهاية المرام **مصلح** اختلف الاصحاب في وجوب غسل الجنابة لنفسه
على قولين الاول انه لا يجب لنفسه بل لا يجب للمعبر عني ان العرض من وجوب لبس الامعة الا بان عسر وطه به من الصلوة وعنه الحلبي في السراير
والشهيد في الدرر والذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني في الروض والمقاصد العلمية وحاشية القواعد المنسوبة اليه
وابن العجمي في مسائل الجامعة والحديث الكاشاني في المقاييس والمعتمد ومكي عن المحقق في الوسائل المصنوعة الثاني انه يجب لنفسه كما يجب لغيره
وهو الخبير والمختلف والارشاد وكثر العرفان وجمع الفوائد والمدارك والذخيرة والمشارف ومكي عن السيد وابن خزيمة وابن شهر آشوب والراوند
والدلالة العلامة وتوقف في المسئلة في عدم مشرق الشمس كاعن التذكرة للدليلين وجوه الاول اصاله البراءة الثانية من وجوب غسل الجنب
لا يجب لنفسه الثاني انه لو وجب لنفسه لوجب قبل دخول الوقت اذا حصلت الجنابة قبله والثالث بطء مفهوم الشرط في صحته رزان عن ابي جعفر عليه
السلام قال اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة فلتقدم مثله اما الملائكة فلان كل من قال بوجوبه لنفسه لادانه يتصرف بالوجوب يحصل سببه وهو
الجنابة مطلقا ولو لم يشعل المذمة بالشرط لا يبال في الغاية ما يستفاد من المفهوم فحق وجوبه لا يرب من معايق الوقت وهو لا يقتضي نفي وجوب
حدها لان نفي المركب لا يقتضي نفي جميع اجزائه بل يكفي فيه نفي البعض لا نقول هذا خلافا لما بيناه في نهاية المرام ولا يقال لا يجزئ
ان يكون المراد بالظهور في الرواية خصوص الموضوع فلا يصح التمسك بها على عدم وجوب الغسل لنفسه لا نقول هذا الاحتمال مدفوع ايضا
بقراءة الاطلاق على حاله الان بقا الموضوع اظهر افراده فينصرف اليه وبغيره نظر لا نأمن من ثبوت ظهوره في التبعات الموضوع فان يصح التمسك
بالرواية على ذلك اللهم الا ان يمنع من كون الظهور موضوعا للقدار المشترك بين الموضوع والغسل يدعي انه موضوع لكننا على سبيل الاشتراك
اللفظي وانما المشترك لا يحمل على جميع معانيه من دون مرتبة فانه يحسب الاستدلال بالرواية على ذلك ولكن فيما ذكره نظر المحقق الثالث قوله نعم
وان كنتم حيينا فاطمه فافان معطوف على الجزاء في قوله نعم انتم اقموا الى الصلوة فاعلموا ان يكونوا تغذوا ان اقموا الى الصلوة وكنتم حيينا فاطمه والذين
يقتضي معجمه نفي الوجوب الغسل اذ لم يبق الى الصلوة فلا يكون واجبا لنفسه لا يقال لانتم العطف على ذلك لكن لا احتمال كون الواو ههنا لا
لا نقول بل يصح هذا الاحتمال اما نأخذها اصاله كون الواو والعطف والثاني دعوى الخلفا هنا نفي الخلاف في كونها للعطف ولا يقال لا يجزئ
العطف على الشرط لا نأخذ هذا الاحتمال بعيد فتم الرابع ما رواه الشيخ في الصحيحين الحسن عن الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرأة فيما سمعها

الرجل فنجتص وهي في المعضل مغتسل ام لا قال فاجاب ما بعد الصلوة لا يغتسل وجبه الدلالة انه على عدم وجوب الغسل بحجة ما بعد الصلوة
 وهو بدل الثناء على ان وجوب الغسل انما هو للصلاة وفيه نظر ثم والخامس انه في المتن عن الحل دعوى الاجماع على ذلك وبعضه
 الشهرة المحكية عليه في جملة من الكتب كالذكرى والروض والمالك وغيرها وفيه نظر ثم السادس انه لو وجب لنفسه لا يشترط كما شهد
 وجوب الصلوة بنفسه او الثاني بطء فالمقدم مثله وفيه نظر السابعة ما اشار اليه جديده مع انه لو وجب لنفسه لو وجب عند طه الوفاة
 مطلقا وان لم يشتغل ذممه بشرط به والثاني بطء كقول الاخبار عن بيان ذلك مع عدم التزام المسكين بذلك فالمقدم مثله وفيه نظر الثاني
 ما اشار اليه في السر من انه لو وجب فورا عند حصول سببه كونه مورا والاصل في الامر الدلالة على الفور والثاني بطء فالمقدم مثله
 وفيه نظر التاسع ما اشار اليه في السر من انه لو وجب لنفسه وجب تكرره تكررا لسبب الموجب له والثاني بطء فالمقدم مثله وفيه نظر
 العاشر انه يتحقق بتحقق العبادة بتوسعها وهذا دليل على التقيد بالخصر وفيه نظر الحادي عشر انما كثر ما يجب للصلاة لا
 لنفسه فكذلك هذا عملا بالاستقرار والآخر بانه وجوه الاملا طلا لا اخبارا المعلقة لوجوب الغسل على مجرد حصول سبب الجنابة فان مقتضاها
 ثبوت الوجوب له ولم يشتغل الذم بمشروط به ولا يكون هذا الا لكونه واجبا لنفسه وبأنه ذلك ما استدلل به بعض على هذا القول
 من اطلاق قوله نعم ان كنتم جنبا فاطهروا وفيه نظر لا مكان دعوى ظهور ذلك الاخبار في الدلالة على خلاف ذلك لما ذكره جماعة منهم
 فانه قال في مقام دفع التمسك بالاخبار المذكورة على هذا القول والاصل في ذلك انه لما كثر علم الاشتراط اطلق الوجوب وغلب في الاشغال
 ففنا وحقيقة غيره انتهت سلمنا ولكن يمنع من ظهورها في الدلالة على كونه واجبا لنفسه لما ذكره بعض من وردوها في بيان حكم اخر وقد ثبت
 ان الاطلاق انما ورد في بيان حكم اخر لا يعم دعوى افادته العموم سلمنا ولكن اطلاق في المذكور معارض بمفهوم بجملة زواجة المتقدمة تعارض من
 وجبه كما صرح به في الروض والبرج مع المفهوم كما صرح به في الروض بانه لا معضار بالاجماع المحكي والشهرة وغير ذلك من الوجوه التي ذكرناها
 في مقام ذكر كبح القول ثم الاول ثم الثاني قول اهداء في صحيح محمد بن مسلم بعد قوله متى يجب الغسل الرجل والماء اذا دخله وجب الغسل
 والمهر بالرجم وهو يدل على ذلك من وجوه الاول السؤال عن وقت الوجوب مع الجواب عنه بان وقت زمان حصول الدخول الثاني عطف المهر
 والرجم على الغسل فان وجوبهما بنفسه فليجوز ان يكون الغسل المعطوف عليه كذا لا صالة اشترائه المعطوف عليه في الحكم الثالث انه عليه السلام
 صلى وجوبه على الدخول وتعلق الحكم على الوصف يدل على كونه علة وفي هذه العلة علة وفي هذه العلة نظر لما بينته في نهاية المرام ان
 انه لو لم يكن واجبا لنفسه لما وجب قبل الفجر للصوم لا منعا وجوبا لشرط قبل وجوبا لشرط كما صرح به الحل ومكانه عن تحقيق الاصول
 وفيه نظر لعدم الدليل على امتناع ذلك لا عملا ولا نقلا كيف والنية الصوم مقدما فالج يجب قبل وجوب الشرط بها وقد بينه على
 ما ذكرنا من مكان وجوب الشرط قبل وجوب المشروط جملة من المحققين الخامس اطلاق ما دل على وجوب تغسل الميت من الجنابة الشامل
 لما اذا مات قبل اشتغال ذمته بشرط يغسلها وغير ذلك لانه لو لم يكن واجبا لنفسه صح ذلك بل وجب تغسل الميت لا طلاقا عما اذا
 اشتغل ذمته بغسلها وفيه نظر والاضاف ان المسئلة مشككة ان القول الاول قوي لكن مراعاة القول الثاني حوط واولى **فليعلم**
 ان ظاهرا ثنائيا فالتأويل بان وجب لغيره على كونه متحيا لنفسه فان كثيرا من الباحثين في المسئلة كالحل في السر والعلانية في المتن
 ورده في الايضاح والشهد الثاني في الذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهد الثاني في الروض وغيره صرحوا بان فائدة
 النزاع في المسئلة يظهر فيها اذا اغتسل قبل اشتغال ذمته بشرط به فانه ينوي الوجوب على تقدير كونه واجبا لنفسه والتدب على تقدير
 كونه واجبا لغيره وهذا يقتضي ما ذكرناه مع هذا فقد صرح بظهور الاتفاق على شرعية قبل اشتغال الذم بشرط به في المسألة وخبر
 وهذا يقتضي ما ذكرناه انهم على هذا انك فائدة حمدة في النزاع في المسئلة على القول بالاكتفاء بالقرينة وعدم وجوب بنية الوجوه وثلا والى
 ذكر الشهيدان بعم تد بظهور النزاع فأيضا هنا عنهما ذكره صرح بها بعض الاعجاب وهي ان لوطن الوفاة قبل اشتغال ذمته بالمشروط
 المبادرة الى الغسل على تقدير كونه واجبا لنفسه ولا يجب لك على تقدير كونه واجبا لغيره ولكن هذه ثم نلما يحتاج اليها فليست بجملة فلا ينبغي
 القول في المسئلة كما تفق ليجب كثر من الاحتياط لهدئ الثمرة الجريئة اللهم الا ان يدعي المائلون بانه واجب لغيره عدم جواز الدخول في العبادة
 الواجبة المشروطة بغسل الجنابة بالغسل المتدرب كما ادعاه بعض في الوضوء المتدرب وبجملة هناك خايرة هنا فمصلحة النزاع ثمرة عظيمة ولكني

[illegible]

المعبر ان امرأة سالت رسول الله صلى الله عليه واله عن المرأة في المنام مثل ما يرى الرجل فقال عليه السلام اتجد لذة فقال نعم عليها مثل على الرجل
لا يقال يعارضها فذكره صحيحه عمر بن ذر قال قلت لابي عبد الله ع المرأة يجتلم في المنام فبق الماء الاعظم قال ليس عليها فاعسل قال في بيت وروى
هذه الحديث سعد بن عبد الله عن عبد بن صالح وعمار بن عثمان عن عمر بن عبد الله عن ذلك ويؤيدها امور الاول انه لو وجب عليها الغسل بالاختلام
لزم الصبر كما يوجب عليه خبر عبد بن قزارة قال قلت لعلي بن ابي حمزة عن رجل قال لا ابيكم تزنيان برى او يصير على ذلك
ان يرى بنينا والجدد او امه او وجد واحد من قوايته يقتل فيقول مالك فيقول احملت وليس لها بغسل ثم قال لا ليس عليه من ذلك وقد وضع
ذلك عليكم فقال فان كنتم حبيبا فاطهر ولو لم يقل ذلك لحن والثالث يطأ بالمقدم مثله لشاع بين النساء الاعتسال بالاختلام والثاني
يطأ اذا لم يجمع في رفق النبي صلى الله عليه واله الى الا اذا امرت اغتسل بالاختلام فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة الثاني انه لو وجب عليها
الغسل بذلك لكانت اعلا مما يربى وجب والثاني يطأ الحنة ايم بن الحرف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل على
عسل قال نعم ولا يجدن من فحش به غلة فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة لا تقول ذلك لا يصلح للمعارضة وان كان صحيحا فلا يثبت الاخبار انما
لا اعتضا دها بالشهرة العظيمة والاجماع الحكيمة واصالة اشتركا المرأة مع الرجل في جميع الامكام والاختياط فينبغي طرح ذلك وثا وبيله
بما لا يخالف تلك الاخبار كما اشار اليه بعض الثالث ان اراى المكلف في النوم انه انزل ولما اثبت له لم يجد شيئا فلا يجب عليه الغسل كما صرح به بعض
بعض الاصحاب وهو ظاهر الباين بل في المنتهى هو قول كل من يحفظ عن العلم ويدل عليه الاصل وعدم اشهاد وجوب الغسل وظاهر بعض الاخبار
المقتضية الرابع انما انقل المني من محله ولم يخرج من الخنج الى الاطاهر لم يكن موجبا للغسل على المكلف مطلقا كما صرح به بعضهم والظاهر اتفاق الاصحاب
عليه وبدل عليه الاصل وبعض الاخبار الخاصة اشكال في ان خروج المني من الموضع الطبيعي المعاد له بوجوب الغسل وانما الاشكال في ايجاب الغسل
اذا خرج من غير المعناد من اطلاق بعض ما دل على وجوب الغسل بالانزال وعموم بعضه الناشئ ترك الاستفصال ولذا اخبار في المنتهى كما عن نهاية
الامكام والندوة كونا لا تزال مطلقا بوجوب الغسل ومن الاصل وما كان دعوى نظرا في الاطلاق وعموم الى الغالب وهو الخروج من المعناد
ولذا طاروا الشهيد الى خلاف ما صار اليه العلامة والاعوط ما صار اليه العلامة وان كان ما صار اليه الشهادة لا تخاف من قولك ادس اعلم ان
ما يخرج من القبل ان علم ميتا كونه ميتا بوجوب الغسل مطلقا وان خرج من الذق والشرة ونحو الجسد وان علم انه ليس بميتا فلا بوجبه وان لم يعلم باحد
الامرين فالاصل يقتضي عدم ايجابه وان ظن بكونه ميتا ولكن صرح في الخبر والمنتهى والارشاد والشرائع وغيرها بان خارج بمك كونه ميتا
ولكن صرح في الخبر اذا حصل معه الذق والشرة والنفور لصحة علمه بوجوب السابقة في الدروس والذكى والحق بها كونه ميتا بوجوبه
المطلع والحقين وطبا **مصباح** ابلج الذكي في قبل المرأة بوجوب غسل الجنابة على الفاعل والمفعولة والجهة فيه امور الاول قوله نعم او لا صحت
النساء الاية فانه يدل على وجوب اليتم بالملازمة عند فقد الماء فليس فاد منه وجوب الطهارة المأبئة به عند وجوده وليس الوضوء قطعاً
فما يخرج من الغسل والمراد بالملازمة الجماع لان في كثير من الفرائض غير ما يفسرها بالجماع الى اصحابنا وابن عباس والحسن ومجاهد وثقافة ولو تيقن ان
قال قلت لابي جعفر ع ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعوا اجارته فمأخذ بيد حتى ينتهي الى المسجد فان من عندنا بن عمونا انها الملازمة في
فقال لا والله ما يدلك باس ورجا فعلته وما يعني بهذا الا لا صحت الا الواقعة في الفرج الثاني الكثرة منها صحيحه محمد بن مسلم عن ابيها ع
قال سالتني عن رجل غسل على الرجل والمرأة فقال اذا دخله فقد وجب الغسل والمطهر والرجم ومنها صحيحه ابن زياد عن الرضا ع اذا التقى
الحثانان فقد وجب الغسل فقلت النقاء الحثانين هو غيبوبة الحشفة قال نعم ومنها صحيحه علي بن يقطين عنه اذا رفع الحثان فقد وجب
البكر وغير البكر ومنها صحيحه زرارة عن النضر بن عبيد الله عن ابي الموشين عليه السلام اذا التقى الحثانان فقد وجب عليه الغسل ومنها
صحيحه الحلبي عن الصادق ع قال كان علي عليه السلام يقول كيف لا يوجب الغسل والحد يجب فيه وقال يجب عليه المهر والغسل ومنها صحيحه اخري
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وكان اذا دخله في البقعة اوجب عليها الغسل امتنا ولم يبق ومنها صحيحه النبي صلى الله عليه واله قال سالتني ما يوجب الغسل
على الرجل والمرأة فقال اذا اوجبه اوجب الغسل والمهر والرجم الثالث دعوى الإجماع عليه في الغنبة والسران والمعبر والمنهني والمداك والمشارف
وينبغي التنبه على امور الاول حد في الجماع قبل او بعد ما يبرأ من كونهما ناجعين او مستيقطين او كونا احدهما نائما والاخر مستيقظا او مثل النوم
الاناء والسكون والغفلة فاذا علموا بالجماع وجب عليهم الغسل بعد العلم والتوثب شرعا وما جرد الظن فلا احتياط لا يترك فيه انما وهو جيب الثاني لا

لا يشترط في وجوب الغسل بالجماع ادخال غلام الذكر بل يكفي فيها ما حال الحنفية لعموم الادلة السابقة بل صرح بعضهم الثالث لا يشترط في ذلك الا نزال
بل يكفي مجرد الدخول لعموم الادلة السابقة بل صرح بعضهم الثاني لا يشترط في ذلك كون الواطي والموطوء مكلفين بل سبب موجب للغسل على الواطي
والموطوء وان تحقق من كل منهما قبل البلوغ نعم لا يورن بالغسل الا بعد اجتماع شرطين التكليف وهو لا يشترط الا ان لا يكون ذلك سببا للغسل اذا
تحقق قبل البلوغ فلهما ما ذكره المعبر والمنتهى والذكرى والدوس والجامع المقاصد والمجربة والروض وجدي وهـ وصححه فنهى لطلاق
الادلة السابقة وفيه نظر لا مكان دعوى بعض فقهه الى الغالب وهو غير محل البحث كما اشار اليه في المشارق فيبقى الاصل سلما عن المغاير ثم واعلم
ان صرح في المعبر والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد بان الصبي الواطي والصبيته الموطوءة بمنعنا عما يحرم على الجنب كدخول المساجد ومن
كتابة القرآن والصلاة وغير ذلك وسبقنا ما عدنا المنتهى من الكتب المتقدم اليها الاشارة انه يباح لها ذلك بالاغتسال وقال في جامع المقاصد لا يجب
الاهادة بعد البلوغ لانشاء الشرعية عن السابق انتهى ونحوه ما في الذكرى الخ امس يشترط في ذلك دخول تمام الحنفية ولا يكفي دخول بعضها كما
يشهد من النهاية والماسم والغنية والسر والخللان والشراب والتابع والارشاد والروض وصرح به في المعبر والمنتهى والخروج وعنده
وجامع المقاصد وقد قطع فيه في الكشف واستظهر عدم الخلاف فيه في المشارق والحجة فيه الاصل وظواهر جملة من الاخبار المتقدمة وبها
نفيد اطلاق ما دل على وجوب الغسل يحرم الدخول ان سلما السمو له لدخول بعض الحنفية فاذا قطع منه بعض الحنفية فغنى الذكرى والمومن
والخارج الاكتفاء بغيره الباقى مطرد عن الذكرى والروض الاكتفاء بذلك نالم بذهب المعظم وفي جامع المقاصد لو قطع بعض الحنفية بغيره
الباقى وحصل ثناء المذكور فظاهر العبارة في الوجوب والحدوث ثبته والوجوب اظهره الا ان يفي ما لا يتحقق مع ادخال النشئ اخذ
به عرفا واعلم ان في رواية محمد بن مسلم الصحيحة تفسير الحنا بين محل الفرض فاذا لم يبق من الحنفية شيء فصرح في المنتهى والقواعد والذكرى
والدروس والمجربة والروض والروض فنهى بوجوب الغسل اذا ادخل قدر الحنفية وعدمه فانه لا يتحقق ذلك وعرف الى ظاهر الاصحاب اما
الاول وانقضاء الحنا بين واما الثاني فللاصل فحقى ما دل على عدم وجوب الغسل بدخول بعض الحنفية واحتمل في المدارك والكشف
الاكتفاء بمسبب الدخول لاطلاق ما دل على وجوب الغسل بدخول الحنفية واحتمل في المدارك والكشف الاكتفاء بمسبب الدخول لاطلاق
ما دل على وجوب الغسل بالافعال ورد بانه منصرف الى الغالب وهو غير محل الفرض فان في الكشف واحتمل في الذكرى توقف وجوب
على ادخال جميع الباقى للاصل وانشاء الحنفية وعدم الدليل على قيام قدرها مقامها والسقوط راسا مثل ذلك **مصباح** اختلف
الاصحاب في وجوب الغسل بالوطي في دبر المرأة على قولين الاول انه يجب على الواطي في دبرها الغسل وهو للسيد والحلى والفاصلين و
الشهد والمحقق الثاني والمفرد الادبيلي وصاحب المدارك وغيرهم وحكى عن الاسكافي وابن خزيمة والشيخ في جواب المسائل الحارثية
والمبسوط الثاني انه لا يجب عليه الغسل بذلك وهو للشيخ في الاستبصار والنهاية وحكى عن الدبلي وظاهر الكافي والفقير وبظهر من
المشارق المسيل اليه للاولين وجوه الاول ان ابن ادريس ادعى اجاع المسلمين على ذلك ادعاه السيد المرتضى قال لا اعلم خلافا بين المسلمين
فان الواطي في موضع المكروه من ذكرى وانثى يجوز على الواطي في القبل مع انعاب وغيوبة الحشفة في وجوب الغسل على الفاعل
والمتعمولة به وان لم يكن كذلك ولا يحدث في الكتب مضيقه لا صحابنا الامامية الا ذلك ولا سمعت من عاصري ومنهم من شيوخهم
نحو من مشين سنة نفى الابتناء فخذ مسألة اجاع من الكل ولو شئت ان اقول ان ما معلوم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه واله
انه لا خلاف بين الفرجين في هذا الحكم فان داود وان خالف في الاطلاق في القبل نالم يكن معارضا لا لا يوجب الغسل فانه لا يفرق بين
الفرجين كما يفرق باقى الاثر بينهما في وجوب الغسل في كل منهما وايصل في هذه الامام عن بعض الشيعة الامامية ان الواطي في دبرها لا يوجب
الغسل بقوله على انا الاصل عدم الوجوب وعلى هذا انه موجود في منقبات سعدا وغيرها هذا ما لا يلتفت اليه انتهى الثاني اطلاق قوله
او مستم النساء اذا الواطي في دبره لا يستلزم شمول الاطلاق المذكور لمحل العجك انه قد فسر في موثقة ابن ابي مريم بالموافقة في الفرج
وهي الواطي في القبل لان الفرج اسم للقبل لا نأقول منع شمول الاطلاق لمحل البحث وبعد والتفسير لا يصلح شاهدا له لان الفرج في اللغة هم القبل
والدبر ولم يثبت صريحا في العرف حقيقة في خصوص الغسل ولو ثبت فيجب تقديم القدر لئلا يلزم زيادة التفسير في اطلاق الآية ثم الثالث
الاطلاق ما دل على وجوب الغسل بتحقيق الادخال من الجنان المتقدمة فانه نعم الادخال في الدبر لا يقال الاطلاق ينصرف الى الغالب وهو الادخال في

الغلب لا نأخذ بقولنا لنسلم بثبوت العلية بحيث ينصرف إلى إطلاق سلمنا ولكن فهم المعظم العموم منه يمنع من ذلك فتم الرابع ان الوطى في الدين
 بوجوب الحد فليزمن منه ان يكون موجبا للغسل لقول امير المؤمنين عليه السلام في صحبة فلاة تعجبون عليه الحد والرجم ولا يوجدون عليه
 سماع من ماء ويؤيد خبرنا لهما صحبة الجلي المتقدمة والثاني المرو عن امير المؤمنين عليه السلام ما اوجب الحد وجوب الغسل الخامس ما روى
 عن حفص بن سودة عن اخيه قال سالت ابا عبد الله ع من رجل با في اهله من خلفها قال هو احد المائتين في الغسل ويؤيد ما اشار اليه
 في السر انو فقال ويوجد في روايةنا ما هو صحيح صحيح فان الواطى في الدين من غير ان يخل بقتضى الغسل انتهى لا يقال ما ذكره ضعيف
 السند فلا يصح التعويل عليه لا فانقول الضعف هنا غير قاطع في اختياره بالشهرة ولا من وجوه ابقه الا لا في الاصل الثاني مفهوم الشرط
 في قوله عليه السلام اذا التقي الختان فقد وجب الغسل الثالث مفهوم الحصر في قوله عليه السلام ان الغسل من الماء الاكبر الرابع
 صحبة الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب الماء فيما دون الفرج اعلمها غسل ان هو انزل ولم يخل في الغسل لا يمس عليه
 غسل الخامس ما روى عن الصادق عليه السلام اذا في الرجل المرأة في دبرها فلم يزل فلا غسل عليها فان نزل فغسل الغسل فلا غسل عليها
 وفي جميع الوجوه المذكورة نظرها المعتد عندى هو القول الاول وينبغي التنبه لا مورا ولا اعلم انه صرح المحقق الثاني بانه يعتبر في
 وجوب الغسل بالوطى في الدبر دخول تمام الحشفة وهو ظاهر مشتهر وربما يشق من بعض العنايات لا اكتشافه فيه بمسبب الدخول وهو
 احوط وان كان الاول لا يفي عن قريبا لثاني علم انه يحبس الغسل على الموطوء في الدبر كما في القواعد والخبرين المذكورين ومن وجب
 المفاسد والجفوة وشدة تردد فيه في المنه والواقي وهو بعيد لدعوى السيد والحكي الاجماع على وجوب الغسل عليها لا يقال بها
 هذا ما روى عن الصادق عليه السلام في الرجل با في المرأة في دبرها وهي صائغة قال لا تنقض لا نأخذ بهذا الخبر لا يصح للضرورة لضعف
 السند الثالث اعلم انه يحبس الغسل بالوطى في دبر الذكر على الواطى والموطوء كما هو خبر اكثر الاساتذة كالسيد والعلامة والمحقق الثاني
 وحديث قوم والدرى دام ظلهما وغيرهم وخالف فيه في المعتبر فلم يجعل ذلك سببا لوجوب الغسل والخبر في الخثار ودعوى الاجماع عليه
 في كلام السيد والمختلف وبعض شيوخ الجعفة بعض الاخبار المتقدمة **مصباح** اختلاف اصحاب في توقف صحة صوم شهر رمضان
 على عدم تعدد البقاء على الجنابة الى الصبح على قولين الاول انه يتوقف عليه ولو تعد البقاء على الجنابة الى الصبح في شهر رمضان مسند صوم
 للشحن والسيد وابن زهرة والحلي والفاضلين والشهيد بن والمحقق الثاني والسيد وصاحب المدايك وابن جمهور والدرى دام ظله
 اجماع والحدوث كما شافى في المعتمد وهي على بن بابويه والاسكا في والديلي والجليه وصاحب الزنجري وجمهور المناخي بن المشايخ
 الاول انه لا يتوقف عليه ولو تعد في ذلك في الشهر المذكور لم يفسد صوم وهو المصدوق على ما جاءه جماعة واخثاره المقدس
 في جميع القادة وزيد البنان والسيد الدرماد في الرضا عنه وقواه في المعتمد النجف وكما في السر عن شاذل ولين وجوه الاول
 ان العلم بالانكشاف بالصوم المأمور به لا يحصل الا مع عدم تعدد البقاء على الجنابة الى الصبح فيجب تحصيل العلم بذلك الذي هو واجب وقد
 تمكن بعد الوجوه في الغيبة الثاني دعوى الاجماع في الامتناع والغيبة والسر والجماع المفاسد وكذا العرفان والمساك الحما معية
 والحكي عن الخلاف والوسيلة على توقف صوم الشهر المذكور على ذلك وهي معتضة بالشهرة والمحققة والحكي في كثير من الكتب الثاني
 السوان العامان المرويان في المنه في احداهما من اصبح جنبا فلا صوم له وفي الاخر من اصبح جنبا في شهر رمضان فلا يصوم من صوم لا يقال
 الخبران ضعيف سندهما فلا يصح التعويل عليهما لا فانقول الضعف بخبر الشهرة العظيمة فنجح التعويل عليهما الرابع ان صوم الشهر المذكور
 لو لم يكن مشوقا على ذلك لما وجب القضاء على من اجنبه الليل من الشهر المذكور وتعد البقاء على الجنابة الى الصباح والثاني بطلان مقدم مثله
 اما الملافة فظاهرة وابطال الثاني فليزمن المرويين في حمل السيد ولغيره ما دل على ان الصحاح والروايات والجماعات الحكيمة عن وجوب
 القضاء فيها اذا قام بعد الجنابة وعدم على ترك الغسل واثبتته ثم نام وفيها اذا نسي غسل الجنابة حتى اذا خرج شهر رمضان ويؤيد ذكرناه من الغرض
 ظهور عدم القول بالفصل بين اصل الفرج والخاسر انه لو لم يكن صوم شهر المذكور مشوقا على ذلك لما كانت الكفارة واجبة على من اجنبه
 لا في الشهر المذكور وترك الغسل مشوقا حتى اصبح والثاني باطل في مقدم مثله اما الملافة فلا الظاهر ان الكفارة لا تكون الا في صوم على ان
 انظر ان لا نأخذ بوجوب الكفارة وصحة الصوم فيها فرض وابطال الثاني فللروايات والاجماع الحكيمة الدالة على وجوب الكفارة بذلك السادس ان

صوم الشهر المذكور يمكن شؤفا على ذلك لا شته لوفردا على عليه والثاني بطرقا لمقدم مثله فتم السابغ ان توقف دخولا المجد الحجب على
الجنة بفتح نوقف الدخول في الصوم الواجب عليه بطريق اولي فتم وللآخرين وجوه الاول لو كان صوم الشهر المذكور متوقفا على ذلك لزم تقييد
الاطلاق بالامره والثاني بطرقا لمقدم مثله اما الملازمة فظاهر ما بطلان فتم فلا نصل عدم التقييد وفيه نظر فلا نصل انما يصح بالباطل بما
هو اقوى منه واما مع وجود المعارض الاقوى فلا وفي محل البحث وقد عارضه ما هو اقوى منه وهو حجج القائلين بتوقف صوم الشهر المذكور على ذلك
فلا يصح ما لم يثبت ان لو كان صوم الشهر المذكور متوقفا على ذلك لوجب ترك الجماع في جزء من اجزاء الليل وهو الجزء المفارق للصبح والثاني بطرقا
اما الملازمة فظاهر ما بطلان الثاني والاطلاق في ما دل على مراد الجماع في جميع اجزاء الليل المفارق للصبح وهو قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث
الى النساء كقوله نعم فان لا يشرهن الى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود وقوله نعم نساءكم حيث لكم فان توارى بكم في شتم
وفي نظر المنع من بطلان الثاني والاطلاق فانما المذكورة لا توضح لا ثباته للزوم تقييدهما بما دل على توقف صوم الشهر المذكور على ذلك فانما اقوى
منها ما مع امكن المناقشة في شمولها للجزء الاجتر من الليل وذلك ما لا ينصر انما الى الغالب وهو وقوع الجماع في ما قبل الجزء الاجتر من الليل ولا
المقصود منها بيان اصل شرعية الجماع في ليلة شهر رمضان وندع ثبوت المنع وقد تقر بان الاطلا في اذاعة في مثل الغائم فلا يفيد العموم وان
جزء الاجتر ما لا يثبت ترك الجماع فيه فلا يقع نهرا فلا يمكن شمول الاصل في فتم ومع هذا يمكن تضعيف دلالة الآية الثانية باحتمال كون قوله نعم حتى
يتبين بقوله نعم كما هو شرعيا فقط فلا يتعلق بقوله نعم بآخره ولا بعد فيه بناء على القول بانا القيد للاحق لليل المتأخرة انما يحكم بوجوبه
الى الاجرة لا في غيرها كما هي اكثرها بنا ولكن يمكن تضعيف دلالة الآية الثالثة باحتمال ارادة بيان جواز الجماع وبذلك كما فهم بعضه بان جواز الجماع في وقت
وقت شاء الثالث انما الجنة لو كانت مضرة للزوم فساد الصوم صوم الحرام نهرا كما يفيد الصلوة في ثنائها اضطرابا وفيه نظر في اجماع الامة انه لو كان
صوم الشهر المذكور متوقفا على ذلك لم يجز اخرا العمل الى طلوع الفجر والثاني بفتح فالمقدم مثله اما الملازمة فواضحة ما بطلان الثاني فجلا من الاجابة
منها حجة الخبي من الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يصح صومه الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل مثله حتى
يطلع الفجر ومنها صححه بعض من القاسم قال سالنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جنب في شهر رمضان في اول الليل فاخر الغسل حتى طلع الفجر قال يتم صومه
تفاه عليه ومنها صححه الاخر وانه سال الصادق عليه السلام عن رجل جنب في شهر رمضان فامسك حتى اقبلت الشمس فغسل قال لا بأس بها صححه ابن عبيد
الغما انه سئل الصادق عليه السلام عن من جنب في اول الليل في شهر رمضان فنام حتى اصبح قال لا شيء عليه وذلك نجاسة كانت في وقت حلال ومنها
في حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام عن رجل جنب في شهر رمضان من اول الليل واخر الغسل ان يطلع الفجر فقال له قد كان رسول الله صلى الله عليه واله يجمع نساءه
اول الليل حتى يطلع الفجر ولا يقول هؤلاء الا ثياب بعضهم ما كانت ومنها رواية ابن ابي ربيعة كتبنا الى ابي الحسن عليه السلام مثله عن رجل جنب
في شهر رمضان من اول الليل واخر الغسل حتى طلع الفجر كتبنا الى بخط اعراف مع مصداق فيغتسل من نجاسة فيتم صومه ولا شيء عليه ومنها رواية اسمعيل
بن عيسى سالت الرضا عن رجل احصا بنية رجائية في شهر رمضان فنام حتى صبح او شئ عليه قال لا يضره ولا يبالى فانما عليه السلام قال فانما نجاسة ان
رسول الله صلى الله عليه واله اصبح جنبا من جماع من غير احلام قال لا يضره ولا يبالى ورجل احصا بنية رجائية في شهر رمضان فنام حتى صبح او شئ عليه قال لا شيء عليه
يغتسل ورجل احصا بنية رجائية في اول الليل فنام ليغتسل ولم يصيب ماء فذهب بطليله وبعث من ماله فغسله حتى اصبح كيف يضع قال يغتسل اذا جاء
ثم يصح وفيه نظر المنع من بطلان الثاني ولا خيار المذكورة لا يصح لا بنية ما الحجة الاول فلا نغاية ما ينشأ من الله عليه واله فعل لك وليس فيه
دلالة على صحة الله عليه واله فعله من غير ضرورة فلهذا لم يصح في المنتهى كما في الشيخ يجوز ذلك للصحة وبطل عليه الصحيح وغيره ومع هذا
فيحمل على الخبر في جملة الاحكام لا نذكره لفظي بنينا لغيره ويحتمل ان يخرج القاية من المعاصي معبر به في المنتهى وهذا الحال ان لم يكن ظاهرة فلا اقل
من ما هو عليه ما معبر به في المنتهى ومعبر به في الجمال الحلال بالاسد الى طمانه بعيدا اذ ما يتم مع هذا هذا الخضم بعد ما وانه لشيء
عليه نه مكره كما صرح به في المنتهى ومن المستبعد ملازمة النبي صلى الله عليه واله على المكروه ان لم نقل ما مناعه لا يقال ليس الرواية ما يدل على
المداومة بنا نقول فيهما ما يدل على لفظ كان فانظرهما فمنا كما لا يخفى واما الخبر الثاني فلا ليس فيه ما يدل على عدم فساد الصوم بيا خبر الغسل الى
طلوع الفجر واما بانام الصوم ونفي الفضا لا يمكنه عليه كونا اجتماعا مع القسا وسلمنا ولكن ليس فيه نص صريح بان اخرا الغسل كان من عند الغنى
عذر بل هو عام شامل لهما ولما ان كان من غير غسل ولعذر فيخصص الثاني للادلة على القول الاول فانما اولي ما في جمل اعتراضها بالشهر

العظيمة التي لا يبعد معها دعوى شدة وذخالف وموافقة بالاحتياط ونحوها المذهب جمهور العامة فانهم قالوا قول الثاني كما يظهر من جماعته
 ولما حملت الاخبار الدالة على القول الثاني على الثبوت ومما كان من بعضها استبعادها واما الخبر الثالث فلقد ورد له وعدم مكافئة الدالة على
 القول الاول لما ذكرناه واما الخبر الرابع فلما ذكرناه في دفع الخبر الثالث واما الخبر الخامس فلضعف سنده فلا نشأ له على ما بعد نسبة الى الرضا
 وهو بقاء على الجنبية الحاصلة من اول الدليل الى صلوع الخبر بل الظاهر بطلان هذه النسبة لان صلوة الليل كانت واجبة عليه وهو متوقف على الظاهر
 من الحدث قطعاً فكيف يمكن ان يكون في جميع اجزاء الليل جنباً واما الخبر السادس فلضعف سنده وقصوره دلالة وعدم صلاحه لمعارضه اول
 على القول الاول لما بيناه واما الخبر السابع فللهذه الوجوه ابقى وبالجمله الاخبار المذكورة لا يبعد الاعتناء عليها في اثبات بطلان الثاني للضعف
 دلالة بعضها وعدم صحته سند حملتها منها وعدم صلاحه معارضة بعضها للاخبار الدالة على القول الاول من وجوه عديدة واحتمال ثبوت هذه
 على الاحتياط في غاية الضعف فاذن المعتمد هو القول الاول وينبغي عليه التمسك على اوله ولعل يوفق برضائه فضاءه بنهوق صحته على الغل
 من الجنبية وبغيره لو تعمد البقاء عليها كما هو صريح جامع المقاصد والمجعية وما شئت التلبيح والمالك والحنبل والمنه والفقهاء والاشاد
 المتأخرين وظاهر ما يشهد الاشارة وكذا العرفان والمالك الجامع والافنية والدروس والمقاصد العلية وغيرها بالجملة الظاهر انه من هذا المعنى
 والحجة فيه امران الاول حمله من الاخبار المستفيضة منها صحته ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضي رمضان فيجيب من اول الليل
 ولا يغتسل حتى غاب الليل وهو يريد ان يغتسل هل يطلع قال يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره ومنها صحته اخرى قال كتبنا الى ابي عبد الله عليه السلام وكان يقضي
 شهر رمضان وقال في احدى الايام بالليل واصابه جنابة فلم يغتسل حتى طلع الفجر فاجابه لم لا تقصم هذا اليوم وصم هذا ومنها وثقة مساعفة قال سالت عن رجل
 اصابته جنابة في يوم من ايام شهر رمضان وقد علم بها ولم يشبه قط حتى يدركه الفجر فقال علي بن ابي حمزة يصوم ويقضي يومه الا في ذلك من الرجل
 وهو يقضي رمضان فالخبر اكل يومه ذلك ويقضي فانه لا يشبه رمضان شيء من الشهر والثاني الشرح العظيمة الغريبة من اجماع كما يستفاد من كلام بعض
 ما ذكره من دفع ما يستفاد من المعنى من عدم الاحتياط واعلم انه يستفاد من جملة من الكتب فسد قضاء رمضان لو اغتلم في الليل ولم يعلم به حتى أصبح وهو مقتضى
 بعض الاخبار المتقدمة الثاني هل يلحق بصوم رمضان وقضائه كل صوم واجب كالتمتدود والكفر به فيفسد ولو تعمد البقاء على الجنابة فيه فلا يفسد بخلاف
 الاحتياط على قول الاول انه لا يلحق به وهو المعتمد قال بعدنا واوروا باننا المصنفه لفساد صوم شهر رمضان في تعمد البقاء على الجنابة ولو ائتمروا ان
 هذا الحكم برضا دون غيره من الصيام انتهى وقد وافقه في المداور والمصنم والرياض وهي من جملة من تأخر الثاني انه يلحق به وهو ظاهر الشرايع والحنبل
 والمنه والفقهاء والاشاد والدروس والافنية والمجعية وجامع وحاشيتي الشرايع والاشاد وكذا العرفان والمالك الجامع والمقاصد العلية
 والمالك وغيرها وبالجملة الظاهر ان غنا المعنى الثالث التوقف وهو المنتهى فانه قال هل يخص هذا الحكم برضا من غيره او يشاء من تنصيص
 على رمضان من غير التخصيص ولا يفسد عليه ومن فهم الاحتياط وادراج في المفسطاة مطلقاً والمعتمد عندنا هو القول الثاني لوجوه الاول ان العلم بان
 بالماور لا يحصل الا بغير البقاء على الجنابة فيجب ان يقال بدفع هذا الخلاف الامر بالصوم لا نأقول بجمع هذا فانه لا يقال بدفع هذا الاختصاص
 اكثر المقصود برضا وقضائه لا نأقول هذا الاصل للضعف جدا الثاني ان الصوم الواجب يشترط مع رمضان في كثير من الاحكام فيجب الحكم بالاحتياط
 هنا على الاستفاد من الثالث عموم النبوة صلى الله عليه واله من جميع جنبا فلا يصوم له لا يقال هذه الرواية ضعيفة المستدل فلا يجوز الاستدلال
 لا نأقول هنا ضعف السند بخبر بالشهرة العظيمة فيجوز الاعتماد لا يقال الشبهة ممنوعة وليس في كلام اكثر من يوجب يتوقف الصوم المفروض على الغل
 من الجنابة نعم وما يستفاد من خلاف قوله يجب الغل للصوم الواجب وقوله يجب في الصوم الامساك عن تعمد البقاء على الجنابة ذلك لكن يمكن المناسك
 فيه واحتمال اعادة صوم رمضان فيه لكونه الف بالكل والقابل لا نأقول منع الشهرة بعيد جداً لا يخفى على من اصاب من خسر في الكتب الاحتياط ولا يبقا
 الرواية لا دلالة فيها على توقف الصوم المفروض على منع الجنابة لان قوله صلى الله عليه واله لا يصوم له لا يمتثل ارادة نقل الكمال منه لا نأقول هذا الا
 ضعيف لا في ظاهره منه في الصحة كما في نظائره ولا يقال هذه الرواية يعارضها مجموع خبر ابن ابي بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل من رجل طلع عليه
 الشمس وهو جنب ثم اراد الصيام بعد ما اغتسل ومعه ما مضى من النهار قال يصوم ان شاء وهو الجواب الى ضعف هذا لا نأقول هذه الخبر لا يصلح
 للمعارضه لضعف سنده ولا يقال يعارض ما ذكرنا الصوم المفروض لو كان متوقفاً على الغل من الجنابة لكان الصوم المندوب كذلك اذ لا قال في الفرق
 بينهما على الصاهر والثاني لا يبعد لما سبها في البر الاشارة فالمقدم مثله لا نأقول بجمع بطلان الثاني لما سبها في البر الاشارة الثاني بجمع ظهور جملة من عبائر

الاصحاب في دعوى الإجماع على القول المذكور قال جدي قره ظاهر كلماتهم للجموع في رمضان وغيره حيث عدوا ذلك من شرائط الصوم بل في الإجماع
أنه ذلك وقال ابن جهم ولا يصح الصوم من الخبث ولا من السخافة سواء كان واجبا أو مندوبا الامع الغسل قبل الخبز كان الصوم غايته للغسل وشتر
به وبذلك وودت المصوح والروايات بحجة واعتقاد عليه الإجماع الاستحسان والمحقق في جماع المقاصد ولو استيقظ جنبيا في أول النهار في غير رمضان
والمعين كالنذر المطلق وقضاء رمضان والغسل بطل الصوم للرواية الصحيحة في رمضان والحق الشيخ والاصحاب غيره عالم بتعيين وقال في حاشيته يجر
ولا استيقظ جنبيا لم ينعقد صومه من قضاء رمضان فانه مورد الرواية واما القول بان النذر لاحق به فهو قول الشيخ والاستحسان وعليه الغنوي وكذا النذر
المطلق ومعلوم جراه انتهى ما علم انه يستفاد من عبارة ابن جهم في المسالك الجامة ومعه والحقق الثاني في الكتابين انه اذا احتلم في الليل ولم يعلم به حتى طلع
الشمس فبطل صومه اذا كان في الليل والمطلق وهو مقتضى جملة من المعيار قال في الارشاد لو أصبح جنبيا في رمضان وفي العين تم صومه وفي غيره لا ينعقد وقال
في الخبر الجنب اذا ترك الغسل عامدا مع القدرة حتى طلع الفجر لم يصح صومه وجب القضاء ولو استيقظ جنبيا مع صومه من رمضان والنذر والمعين لا
ينعقد من قضاء رمضان ولا من نذر مطلق قال الشيخ ولا بد وقال في الدروس ولو تمكن ليلا وتباعد البقاء فسد وكذا الزمان غير نذر الغسل او عاده
النوم أو ابتاهه فصاعدا ولو أصبح جنبيا ولم يعلم انفسد المعين خاصة وفي الكفارة وما وجب مناهضة رجحان وان كان نقلا فغنى رواية ابن بكير الصفة
وان علم الجنب ليلة وفي رواية كليب اطلاق الصفة اذا اغتسل وجعل على المعين والندب للعين عن قضاء الجنب في رواية ابن سنان وقال في المسالك و
الشرايع ولو استيقظ جنبيا لم ينعقد صومه من قضاء رمضان وزاد في الاول فقال وفي حكم القضاء بالنذر المطلق والكفارة قبل التلبس لها ولو كان
في انشاء حيث بشرط الشارع او في انشاء الصوم بشرط متابعه فوجبان جوبها عدم صحة التمسك الصوم ولا يقطع بعدم المتتابع انتهى والاحوط لها
ما قاله من فساد النذر والمطلق ولم يتعين وجاز افطاره بل لا يبعد دعوى ظهوره الثالث هل يلحق بصوم رمضان لنصوم المندوب بنفسه
البقاء على الجنابة الى الصبح او لا فلا يفسد اخلافا لاصحاب فيه على قولين اقول لا فلا يلحق به وهو للمعبر والمدارك والمتصم والمفاتيح واليه
الثاني ان يلحق به وهو لا يشاد وجماع المقاصد وما يشترع والارشاد والمسالك الجامة والافنية والمقاصد العلية وغيرها وهو المنهني للمقول الاول
ما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه في باب السنة من عبدالله بن المغيرة عن جيب الخفجي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اخبرني عن القليعي عن
هذه الثامنة ايام اذا احببت من وللي لا يعلم ابن فلان احببت فانام متعمدا حتى يخرج الفجر اصوم او لا اصوم قال صم ويؤيد موثقة ابن بكير قال سأل
ابي عبدالله عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح يصوم ذلك اليوم يقولون فقال ليس هو بالجنب وما بينه وبين نصف النهار وللقول الثاني في الحج المقتد
اليها الاشارة في مقام اثبات توقف ما عدا رمضان وقضائه من الصوم الواجب على ذلك وللقول الثالث ما اشار اليه في المنتهى وقد تقدم ذكره والاحوط
مراجعة القول الاول ويمكن تثليلها على التبعة ويؤيده كونه نال اولها الخفجي الذي رواه ما يدل على جواز تعمق البقاء على الجنابة في شهر رمضان واعلم انه
يستفاد من جملة من الكتب فساد الصوم المندوب اذا احتلم في الليل ولم يعلم به حتى أصبح بل يستفاد من بعضها دعوى الإجماع عليه وفي الشرايع والخبر الثقة
في نفي المسالك وجبر عدم الجواز انه غير معين فلم يصح صومه كقضاء رمضان وان الجنب غير قابل للصوم في ذلك الحال والصوم لا يتبعص ومشتد الجواز
رواية عبدالله بن بكير وفي رواية كليب اطلاق الصفة اذا اغتسل وحملها الشهيد على المعين والندب وهو يشعر بتجوز ذلك ويؤيد بقية جواز تعمق
البينة للعازم على الاطعام خصوصا بعد الزوال وهو ايقم مناف للصوم وعدم قابلية الجنب انما يمنع منه حال الجنابة اما بعد الغسل فلا يمنع عدم تبعض الصوم
مط كلف وقد تقدم النص الصحيح بان التأويل بعد الزوال انما له من الصوم ما بعد التمتنا انتهى الرابع اعلم ان صوم الرقضاء انما يتوقف صحة غسل الجنابة بكون
الغسل المذكور واجبا له ايقم كوجوبه للصلاة الواجبة لان ما يتم الواجب الا به وكون عبادة فهو واجبا بقرينة وقد صرح بوجوبه في الشرايع والقواعد
والارشاد والمنتهى والخبر والذكرى والدروس والافنية والمجتهدة والمدارك ونسبه فيه كغيره الى الأكثر والمشهور وفي الروي ودعوى الإجماع عليه
وفي بعض شرح المجتهدة ودعوى إجماع المناخين عليه ويلحق بالغسل لصوم رمضان في ذلك كل غسل للصوم الواجب المتوقف صحة كاهن ظاهر
الشرايع والخبر والمنتهى والظاهر والقواعد والارشاد والدروس والمجتهدة الخامس الاشكال في وجوب بقاء غسل الجنابة الواجب لصوم رمضان في الليل
وهل رتبة غلام الليل فتبوي بالوجوب للصوم اي وقت اتفق في الليل او وقت الجزء من الاجزاء من الليل المفارق للصبح فلا يتبوي به الوجوب الا في هذا
الجزء اخلافا لاصحاب فيه على قولين الاول ان وقت الجزء الاجزء من الليل وهو لصريح المدارك وقاهر الشرايع والمنتهى والخبر والارشاد والقواعد
والجعة والافنية والمقاصد العلية والحكي عن ظاهر الأكثر الثاني ان وقت جميع اجزاء الليل وهو المقدس الاربعين والاربعين في جديرة

والذي دام ظله العالي وحكى عن جملة من المحققين للثلاثين وجوه الأول اصالته براءة الذمة حتى يثبت الاشتغال ولم يعم دليل على اشتغال الذمة
به الا في الجزء الاخير من الليل يكون مساعداً مندرجا تحت الاصل الثاني اصالته بقاء عدم وجوبه الى الجزء الاخير الثالث ان اشتغال الذمة بالقبض
لا يرد في ضعفه من القطع ولا يحصل الا بالناجى الى الجزء الاخير فيجب الرابع ان الاصل عدم وجوبه بالمقدمة قبل وجوب قهبار بها من جماعة بالنسبة
الى الجزء الاخير للضرورة ولا دليل على خروج غيره فيكون مندرجا تحت الاصل وجوه ايقه الاول انه لو كان واجبا في الجزء الاخير لوجب الصلوة
والثاني بعد ما تقدم مثله اما الملازمة فلعدم جواز الاثنان بالواجب قبل وقته واما بطلان الثاني فلا شذوذ المرح العظيم وهو منفي شرعا
ولان تعيين الجزء الاخير بحيث لا يزيد على الغسل ويكون آخره متصلا بالجزء عاده فلا يجوز التكليف به وفي كلا الوجهين نظر الثاني نحو ما
دل على جواز ايقاع بنية الصوم في جميع اجزاء الليل الثالث ان الغسل لو كان له وقت خاص لبيته الثاني والثالث بعد ما تقدم مثله اما الملازمة
تظاهروا بطلان الثاني فلعدم ورود رواية دالة على تعيين وقته مع توفر الدواعي عليه وحيث لم يكن له وقت خاص بعينه لا وقته جميع اجزاء الليل
الرابع ان مقتضى الاخبار الدالة على وجوب غسل الجنابة بمجرد حصول سببها يقتضي وجوبه مطلقا خارج منها ما دالم يتعلق بدمه بعبادة مشروطة وما
اذالم يجب عليه صوم من ولا دليل على الخروج منها اذا وجب عليه صوم عند فسخ مندرجا تحتها لا يقال قوله عليه السلام اذا دخل الوقت وجب الطهور ^{الصلوة}
وقع ما ذكرناه لا نقول لاننا لم نذكره لا يفتى ولا يقال كل من قال بان الغسل واجب لغيره قال بان لا يجب الا في الجزء المقابل للجزء لا نقول لاننا لم
ذلك ولا يقال مصرا لمعظم الى انه لا يجب الى في ذلك الجزء يكفي لا نقول لاننا لم نذكره ذلك ايقه نعم بما يمكن دعوى ظهور الشرح في ذلك لكن رفع اليد عن
الدالة المتقدمة مجرد هذا مثل جداول الظاهر فلا نذكره فاننا المعتمد القول الثاني فان قلنا بالاول فهل لا يصح الصوم الا بالغسل في الجزء الاخير من الليل او
يثبت على ذلك بل يمكن ايقاع غسل الجنابة في اول الليل مثل ما عليه به مع عدم الدخول في الصوم الظاهر الاخير ذلك من وجوهها بان في الغسل المصلي
الواجبة عليه وذلك فيما اهل الجنابة قبل الصلوة والظاهر ان اجزاء هذا الغسل في صحة الصوم مما اختلف فيه وينتهي هذا الغسل الوجوب ورفع
الحديث واستباحة الصلوة ان قلنا بوجوب بنية وان اختلفنا بالقرينة مطلقا اجزاء هناك ايقه وان قلنا بوجوب الغسل للصوم في جميع اجزاء الليل
فهل يجوز ان ينوي به الصوم والصلوة معا ويجزى بنية احدهما فيصبح الاخر الظاهر الاخير والفرق بين الصلوة الواجبة عليه وبين ان يكون في
ما قبل الشرح كصلوة المغرب والعشاء وبين ان يكون بالعادر من كصلوة التذكرة ومنها ان ياتي بالغسل لكل شرطية واجب بالاصل والعرض
والظاهراته ما لا خلاف فيه ومنها ان ياتي به بقصد التذكار وهذا ما اشار اليه جماعة قال في السلم في جملة كلامها الواجبة الذي هو صيام رمضان
بين من دون بنية الوجوب للاعتسار وهو ان يغسل لرفع الحدث فربة الى الله تعالى وقد ارفع حدثه وصح صورته لا خلاف وقال في المقاصد
العلمية والمدارك لو اراد التقديم نوى التذكار وبالحيلة على المختار من عدم لزوم ما عدا القرينة يكفي ابقاء الغسل فبنا على الجزء الاخير من الليل فربة الى
الله تعالى واعلم ان كل صوم يجب غسل الجنابة له كصوم رمضان فيما ذكرنا **فما مباح** اذا حصلت للرجل الجنابة بالانزال في نوم او يقظته فهل
يجب عليه الاستبراء ولو تركه اثم واركتها المعصية ولا ذلك نائم تركه اختلف الاصحاب في ذلك على قولين الاول انه لا يجب وهو للنافع والمعسر و
الشرائع والتبصرة والارشاد ولف والتحريم والتذكرة والقواعد والبناء والتمتع وضرة والوض والكفاية والمسارقات والواجز المحكي
في جملة من الكتب عن المرتضى وابن اديس وفي المعبر والناظر هو الاشهر وفي التذكرة عليها اكثر علما نوافي المدارك ذهب اليه اكثر المتأخرين
الثاني انه يجب وهو النهاية والخشنة والمراحم والذكوى والمختلف عن الشيخ في المسبوط والجل والعقود وفي الصلح وابن عمر وفي الدائر في النهاية
في ط والحل والعقود والمصباح ومختصر المراسم والكامل والوسيلة والخشنة والاصباح والجامع والخشنة والاجماع كما حكى وفي الذكوى قال المقيد
اذا غرم الجنب على الظاهر بالغسل فامسح بالبول فان لم يستبرأه ذلك فليجهد في الاستبراء وصرح الشيخ في ط وابن عمر وابن زهرة والكبير روى
بوجوبه وكذا ابن البراج وابو الصلاح بلزم الاستبراء وقال الجعفي والغسل من الجنابة ان يبول فيجهد فيبقى احليله وقال ابن بابويه
فاجتهد ان يبول وفيه لا يضره الفقيه من ترك البول على اثر الجنابة واشك ترد بنية الماء في بدنه ينور ثمة الداء الذي لا داء له وهو
مروي في الجعفي بائنه عن النبي صلى الله عليه واله وابن البراج في بل العاشر ثم يجتهد في الاستبراء بالبول فان لم يأت اجتهده وقال ابن الجندب
بغير من الجنب للبول واذا بالخرط ونبته واطهرها صاحب الجامع الوجوب ولا بأس بالوجوب محافظه على الغسل من طرا من قبله ومصلح في قول معظم
الاصحاب واختلفوا في احياء وفي جامع المقاصد قال جمع من الاصحاب بالوجوب ثم قال هو احوط لان فيه محافظة الغسل من طرا بان المبتل عليه وموافقة

لقل معظم الاحباب انتهى وانصر في الدروس والشفيع ولك على الحكم يكون الاستبراء احوط للاولين وجوه منها ما تمك في المعبر والتذكير وكلف
والذكور والشفيع والمشارك والرباض من ان الاصل عدم وجوب براءة الذمة منه ومنها ما تمك في المعبر والتذكير وكلف في الاول لا يجب ذلك
لقوله ثم ولا جيب الاعايرى سبيل حتى تغسلوا وفي الثالث ولقوله ثم عقب به القيام واذن في الدخول بعد الاغتسال وفي الثالث لنا قوله ثم وان كنتم
جنبا الا به ومنها ما اشار اليه في الشفع والرباض من عدم تصحيح الروايات بوجوبه ويحلو كثيرا من الاخبار المتقدمة لكثير من الواجبات والمجتنأ واشعا واذا
الفعل بتركه به ولا يخرج وجوه انهم منها ما تمك به في الاستبراء على ما حكاه في المشارق من الاخبار الالته الدالة على وجوب اعادة الغسل بخروج البلل
لولا يستبراء وهو ضعيف لما ذكره في المعبر وكلف والمشارك والرباض من ان وجوب الاعادة بدو استبراء لا دلالة اصل على وجوب الاستبراء كالايجي
ومنها خيل احد بن محمد الذي وصف بالهبة في المشارق والرباض فلا سائبا الحنن تمنع غسل الجنابة فقال يغسل بذلك يعني من المراء فغسل الى ما عاين
وبقولان قد ثبت على البول ثم يدخل بك يدك في الاناء ثم يغسل ما اصابك منه ثم انفق على ساير جسده لا يقال لا تسلم دلالة الرواية على المدعى الاعلى
فتدبر كون الامر في الدنيا والامة عليهم السلام للوجوب وهو ممنوع لا نأقول هذا المنع ضعيف بل المعنى كون الامر مقيدا للوجوب مطلقا ولو في الدنيا
عليه السلام كما بنيته في كتيبة الاصولية ولا يقال ما ذكره من نوع بما ذكره في المشارق والرباض في الاول الجواب بان الجملة الخبرية لا طهرها في الوجوب سبها
مع مسوقتها بالجملة الاخرى التي لغسل البدن مع استحبابه اجملا وفي الثاني ليس في الصحيح المذكور دلالة على الوجوب لوروده في سبها في الامر المسخنة
الموهن لدلالة الامر به على الوجوب بل سبها في وجوبه ربما اشعر بالاحتياط وعدم التمسك بالثبوت لا نأقول ما ذكرناه لا يصلح للدفع اما الاول فلان المعنى
عندنا ان الجملة الخبرية المستعملة في الانشاء كافي في الرواية المذكورة مفيدة للوجوب كما بنيته في كتيبة الاصولية واما الثاني فلان جرح المسوقية بالجملة
الاخرى التي لغسل البدن لا يصلح لصف ظاهر الامر الى خلافه في شرط القرينة كونهما معاندين للحقيقة والظاهر ما عرفت واعادة وكلها لمفقودان
في المقام ومع ذلك فلذلك الجملة معارضة لمجمل الامر شتملة على اثر مفيدة للوجوب والمزوم كالايجي ثم ولا يقال بما روى ما ذكره الاولين التي تقدم
الها الاشارة لانا نقول هي غير سالفة للمعارضة جداولها خبر احد بن هلال قال سألته عن رجل اغتسل قبل ان يبول فكيف ان الغسل بعد البول
الان يكون ما سبها فلا يفسد منه الغسل واجاب عنه في المشارق فقال الجواب عنه انه ضعيف جدام ان القائلين بالوجوب بالظاهر انهم لا يعلمون
بظاهر ما ظهر وجوب اعادة الغسل لولم يزل وان لم يجد بل لا وهم لا يقولون بظاهر ما رويهم على نقد العمل بظاهر انباء وحرب الاستبراء به لا
يجع عن اشكال انتهى ومنها الاجماع الحكي عن الغيبة المتقدم اليه لا شادة لا يقال هو موهون مجبص المعظم المتأخرين الى القول بعدم الوجوب لا نأقول
ذلك باطلا ما ولا فلتمنع من شجرة المناخنة وان حكيت واما ثانيا فلما عارضها على نقد تسليمها بالشبهة القديمة وهي ان لم يكن راجح فلا اقل من المساواة
ومعها يبقى الاجماع المنقول الذي هو حجة شرعية سالما عن المعارضة لا يقال لانتم الشبهة القديمة لما اشار اليه في الرباض فقالا وجب جماعة الاخبار انما
الفعل مع الاختلاف به ودلالة فيها الاعلى الوجوب الشرطي ولعل مرادهم كما يروى في كلامه في صافي المضار لذلك في الاخبار المربوطة وهذا الباب مع
عنوانه بالوجوب لا نأقول الاحتمال المذكور ضعيف لعدم دليل عليه وما ذكره لا ينهض لاثبات ذلك فقه والمسئلة في غايه الاشكال فلا ينبغي تركه
الاحتياط فيها برعا في القول الثاني بل هو في غاية القوة وينبغي التمسك على امور الاول هل يتوقف هذا الاستبراء على البول بعد الانزال حيث يتمكن
منه ولا يلحقه يحصل بغيره مطلقا ولو يمكن منه بسهولة يظهر الاول من النهاية وضرة الروض والماسم والقواعد وكثرة وق والمشارك والكفاية
والرباض والحكي في الذكر وعن المعين والامسك في الصدوق والفائحي والجعفر وبذلك عليه صحيحه احمد بن محمد وجملة احمد بن محمد بن هلال وبنو هلال فافان
الاحتياط ويظهر الثاني من الغيبة والنافع والشرائح والخبر والبصرة والارشاد والمعة والافرن عندى هو القول الاول ولا فرق في البول بين
فليله وكثيره مع في نحو الفطرة والفطر بين اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط لعدم الاكثراء بذلك بل الحكم بعدم جواز في غايه القوة وكذلك لا
لا فرق بين ان يكون عيلاج او لا ولا يخفى على المدعي والودى والدم والمصبر عنه وهل يجب بعد البول والاستبراء بطريق الاحتياط او لا
الاحوط الاول والثاني انما يمكن من البول بالظاهر انه يحتمل الاستبراء بطريق الاحتياط كما ظهر من الكفاية والغيبة والماسم والنافع والمعتبر وكذا
والقواعد والشفيع والارشاد والبيان والدروس والمعة وكثرة وضرة والكفاية الثالثة اختلاف العبادات في بيان كيفية الاستبراء
بطريق الاحتياط ففي الشرائع والقواعد وكيفية ان جميع من المعلقة الى اصل الغضب ثلثا ومنه الى طس الحشفة ثلثا وينتزع ثلثا في النافع ان
بعض ذكر من المعلقة الى طرف ثلثا وينتزع ثلثا وفي المعبر كيفية الاستبراء ان جميع اصل الغضب ثلثا لا ينبتن وبعضهم الى راس الحشفة كذا

ذكره المقيّد في حق وفي الخبر ان يجمع من المقتدة الماصلة للفضيب ثم منه الى طرفه ثم ينهر ثلثا ثلثا وفي النذرة مع من المقتدة الى اصل الفضيب
 ثلثا ومنه الى راسه ثلثا وينهر وعصر راسا حشفه وفي حق سيج لا سنبلاء بالبول ثم بالاجتهاد بما تقدم من الاستبراء وفي المذاق والكفاية الماده
 ههنا بالاستبراء الاجتهاد في إزالة بقايا المني المتخلقة في الحل بالبول والاستبراء المذكور سابقا في بحث الاستبراء وفي الارشاد والمعتبر يجب
 الاستبراء انتهى والاحوط مراعاة ما ذكره في الشرايع ولكن المعتدل ما بيناه في باب ما بالحق في الرابع اذ اياها لا يجب بالاكتمال بعد انزاله واستبراء
 بعد البول بطريق الاجتهاد والمستحاض ثم خرج من ذكره بلل مشبهه بالمني فلا ينقص عليه الذي في به ولا يحكم بانه مني ويحكم ببطلان طهارته من الحدث
 الاكبر كما في النهاية والمراسم والمعتبر والشرايع والارشاد والخبر والنذرة والقواعد والمبعة والبيان والدروس وجامع المقاصد والروضة
 والوضو والكفاية والرياض وطم وجوه منها ظهور الانفاق عليه ومنها تضمن جملة من العبادات وهو الانفاق عليه في جامع المقاصد ان كان
 قد بال واستبراء فلا يجب عليه اعادة الغسل ولا فعل الوضوء انفاقا لا شفاءا المحقق وفي الكفاية انما بال واستبراء فلا اعادة عليه انفاقا
 وفي الرياض لا شيء عليه ان بال واستبراء بعد اجماع انتهى ومنها ما تمسك به في الرياض من الاصل والعامة الدالة على عدم نقض اليقين بالشك
 ومنها ما تمسك به في المعتبر فقال لو بال واجتهد ثم اغتسل ثم رأى بال لم يفسد غسلا ولا وضوءه الا ان البول زال ما يتوهم بقائه في الجرحي والا
 ازال ما يخشى بقائه من البول فلا يكون الا من بودة الجسد ودرطوبائه ومنها الروايات التي تمسك بها في المذاق فقال الغسل ان يكون بعد البول
 والاجتهاد معا او بدو واحد منهما او بدو الاجتهاد او البول بال الاول فقد روي الاجماع على عدم وجوب شيء من الغسل والوضوء عليه وبطلان
 عليه ايقن روايات ما عدم وجوب الغسل فيها الروايات الدالة على عدم نقض اليقين بالشك ومنها ما رواه في باب في باب حكم الجنابة في الصحيح
 عن محمد بن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجرح من اجله بعد ما اغتسل شيء قال يغتسل وبعد الصلوة الا ان يكون بال قبل
 ان يغتسل فانه لا يجب غسله قال نعم وقال ابو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو جرب قبل ان يبول ثم يجد بال فقد انقض غسله وان كان
 ثم اغتسل ثم وجد بال فلا يفسد غسله ولكن عليه الوضوء ولا البول له يدح شيئا ومنها ما رواه عن الحلبي قال في الصحيح قال وسئل عن الرجل
 يغتسل ثم يجد بعد ذلك باللا وقد كان بال قبل ان يغتسل قال يتوضأ وان لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل ومنها ما رواه في باب
 المذكور في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يغتسل ثم يجد باللا وقد كان بال قبل ان يغتسل قال ان كان بال قبل
 الغسل فلا يبعد الغسل فلا وهو كما لو اياه في في ايقن في باب الرجل والمرأة يغتسلان من الجنابة ويخرج منهما الشيء بعد الغسل ومنها ما رواه ائمه
 في هذا الباب في الموثق عن سماعة قال سألته عن الرجل يجرح ثم يغتسل قبل ان يبول يجد باللا بعد ما يغتسل قال يبعد الغسل فان كان بال قبل
 ان يغتسل فلا يبعد غسله ولكن يتوضأ ويشنخي وهذه الرواية في في ايقن في الباب المذكور ومنها ما رواه ائمه في هذا الباب عن معوية بن ميسرة
 قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئا قال ان كان بال بعد جماعة قبل الغسل فليوضأ وان لم يسل حتى اغتسل
 ثم وجد بال لا يمتني واذا خرج من ذكره بلل مشبهه بالبول لا بالمني فلا يحكم بانه بول وبانه يجب الوضوء لمشرط به كاهو ظاهر النهاية والشرايع و
 الخبر والقواعد والارشاد والبيان والدروس وعن الروضة والكفاية والرياض وفي صحيح المعتبر والنذرة وجامع المقاصد والمذاق وال
 وجوه الاول ظهور الانفاق عليه والثاني ظهوره في جملة جامع المقاصد والكفاية والرياض في دعوى الاجماع عليه الثالث الاصل الرابع ما ذكره في
 المذاق فقال وتدل على عدم وجوب الوضوء الروايات السابقة المتضمنة لعدم نقض اليقين بالشك وروايات اخرى منها ما رواه في باب ما اذا بال الا
 وكافي باب الاستبراء من البول في الحسن عن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء قال بعض اصلي ذكره في ذلك ثلث
 وينتظر طرفة فانه يخرج بعد ذلك شيء فليس من ولكنه من الحياء ومنها ما رواه ائمه في هذا الباب في الحسن عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يبول ثم يشنخي ثم يجد بعد ذلك باللا قال اذا بال فخرط ما ببر المقتدة والاثنتين ثلث مرات وعمر ما بينهما ثم اشنخي فان سال حتى يبلغ المني
 فلا يبال في قدره في ايقن هذا الخبر مرسل في باب ما ينقص الوضوء ومنها ما رواه ائمه في باب الاحداث عن سماعة قال قلت لابي الحسن عليه السلام
 اني تولى ثم اصبح بالاجار فشنخي من البول بعد استبراء في قال ليس به بأس وما رواه في باب في هذا الباب في الصحيح ظاهره عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لابي جعفر عن من الاحليل وهو المني فيه الغسل والودى فيه الوضوء فانه يخرج من دبر البول يحمل على قبل الاستبراء لوجوب حمل المطلق على
 والاستبراء وعلى العلم باختلاطه بالبول واما ما رواه ائمه في الباب المذكور في الصحيح عن محمد بن عيسى قال كتب اليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر

بعد الاستبراء فكيف نعم فلا يعارض ما ذكرنا من كون مضمرا ومكاتبه وقد حمل الشيخ على الاستبراء وقد استبعد من حيث ان السؤال عن الوجوب ولعل
 ليس بعد الاستبراء الوجوب للبراءة المتقدم كان لم يكن عيني الذي في عرفنا كما يظهر من نفي الروايات فان قلت الروايات الدالة على وجوب الوضوء مع الاستبراء
 غاية شاملة لما بعد الجنابة وغيره والروايات المتقدمة انما الدالة على وجوب الوضوء ولو وجدنا البطلان بعد البول عقب الجنابة خاصة فيجب ان يخص
 بها كما هو المعمول فقلت ليس الا ذلك بل الروايات عموم ^{فيها} مما يعتد به وخصوص من وجب ان تلك الروايات انعم من هذه باعتبار شموله للاستبراء
 وعدمه فيوقف في محل الاحتجاج ويعمل على اصل البراءة بتمام مع مضافه بالاجماع كما نقله ابن ادریس مع امكان ادعاء عدم ظهورها في وجوب الوضوء
 غاية الامر لا يستلزم الاحتجاج فيه لا يخرج بقوله فيقول به انتهى وهل يخص الحكم ببقاء الطهارة وعدم لزوم اعادة الغسل والوضوء في صورة استبراء
 البول الخارج بعد البول والاحتجاج بالمتن والبول بصورة عدم الظن باحدهما فلو لم يكن به كان كالمعلم به فيكون الظن هنا قائما مقام العلم ^{فيكون} صورة الاستبراء
 معبرا فانما مقام العلم الاقرب هو الثاني كما هو الظاهر اطلاق معظم النصوص والفتاوى وهل يجب عليه الغسل المحض المحض في صورة الاستبراء
 بالمتن والبول والاحتجاج بالمتن لا يكتفي بغيره الاستبراء وعدم العلم مطلقا الاقرب الثاني كما هو الظاهر اطلاق النصوص والفتاوى واذا شهد عدلان بكون الخارج
 المشتبه ميتا او بولاه فلهما جميعا ولا يفتقر الى اشارة الى البول ثم خرج بعدهما بل لا يشتبه بالبول
 او المتن فيكون كالعلم بالبول والاحتجاج بالمتن لا يكتفي بغيره الاستبراء وعدم العلم مطلقا الاقرب الثاني كما هو الظاهر اطلاق النصوص والفتاوى واذا شهد عدلان بكون الخارج
 الغسل والوضوء يخرج البول المشتبه فوربه الاثبات بالبول والاحتجاج بعد الاثبات ان لم يعلم بفعله فويلم يثبت عليه ما شيء ويكون وجودها
 مع كدها ولا يشترط ذلك فلو انزل في البول ثم بال في البنية الاخرى مثلا ثم اجتهد في البنية الثالثة مثلا ثم وجد بولاً مشتبهاً بعدهما لم يفتقر اليه
 المتقدم هو الثاني للاصل واطلاق النصوص والفتاوى الثاني انصار جنبا بالانزال اجماع او غيره واغتسل وصلى الغزيفة قبل البول والاحتجاج
 ثم وجد بولاً مشتبهاً بالمتن لزوم اعادة الغسل ثانياً ولا يفتقر الى الكفاءة بالغسل السابق ولكن لا يجب عليه اعادة الصلوة ثانياً اما لزوم الغسل
 مع فقد صريح به في النهاية والمراسم والمعتبر والشرح والفتاوى والبيان والدروس والذكرى وجامع المقاصد
 والروض والكفاية والرباض وهو ظاهر الغنم والارشاد وما استظهر في جامع المقاصد والمشارق من كلام الصدوق في الفقيه
 عدم لزوم اعادة الغسل وكفاية الوضوء وهو ضعيف وبل المعتمد ما عليه المعظم وطم وجوه منها ما تقدمت جملة من العبادات وعش
 الاجماع على ما صاير الابر في اختلاف فتقوا على انه لو اخل به حتى وجد بولاً بعد الغسل فان علم انه مني او اشتبه عليه وجب الغسل وكوفي
 اعادة الغسل على كل من لم يزل ولم يجتهد عليه الاصحاب وفعل منه ابن ادریس والفاضل الاجماع وفي جامع المقاصد جميع الاصحاب على خلاف
 الصدوق وفي المشارق المشهور بين الاصحاب وجوب اعادة الغسل وادعي ابن ادریس والاجماع عليه ونسب المصنف في كوفي وعوى الاجماع الى العلامة
 اية ويظهر من كلامه في النهاية الاكفاءة في هذه الصورة بالوضوء وفي الرباض والروايات بعدم الاعادة مع او مع التمسك خاصة مع
 ضعفها شانه لم يعرف فائق معقودها وان فعل عن ظاهر الفقيه والمفتي الاكفاءة بان الوضوء ومنها ما ذكره في جامع المقاصد فقال اعادة الغسل
 لان الخارج مني والفتاوى تختلف اجزاء منه في المخرج وظاهر ان حرمه موجب للغسل وبطل عليه عدة اخبار وانتهى ومنها جملة من الاخبار ومنها
 صحيح احمد بن الحلي وحسنه وموثقة سماعة وجرير معوية بن عيسى وقد نقلت ومنها رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل اغتسل قبل ان يبول فخرج منه شيء قبل ان يبول بعد الغسل قبل المداة يخرج منها بعد الغسل قال لا يعيد قلت في الفرق قال لان
 ما يخرج من المداة انما هو ماء وجل في المشارق ونحوه صحيح مضموع عن ابي عبد الله عليه السلام قال وقد يعارض هذه الرواية بالروايات الدالة على عدم
 اليقين بالشك وجملا رواه في الباب المذكور عن جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيبه الجنابة فينسى ان يبول حتى يغتسل
 ثم يرى بعد الغسل شيئاً يغتسل بقاءه قال لا يدرى من الجبال وجملا رواه اية في هذا الباب عن احمد بن هلال وقد مر انفا وجملا رواه اية
 في هذا الباب عن عبد الله بن هلال قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجامع اهله ثم يغتسل قبل ان يبول ثم يخرج منه شيء بعد الغسل
 فقال لا شيء عليه ان ذلك بما وضعه الله عنه وجملا رواه اية في هذا الباب عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل
 ثم اغتسل قبل ان يبول ثم رأى شيئاً قال لا يعيد الغسل ليس لنا الذي رأى شيئاً وقد يجاب عن الاول بان تلك الروايات عامة وهذه خاصة
 فيجب ان يحمل عليها وانما خبرها كان المناقشة في وجوب حملها عليها الجواب انما عاها بجملا ورجل هذه الروايات على الاستبراء بجملا والعدم

الشخص مع معاضد ثانيا بالاصل على انه يمكن ادعاء عدم ظهوره في الوجوب فلا حرج انهم لكن دعوى الاجماع المنقول ومراعات الاحتياط مما يمنع
 عن الاحتياط على القول بعدم الوجوب وعن الثاني بان غير معنى نفى السند لان فيه على بن السندی وهو مجهول الحال وغدا وله الشيخ بوجوب احد
 بحمله على العلم بان الخارج منه بعد الفصل مذى وثانها باختصاصه بحال التبينان وفيها من البعد ما لا يخفى والاحتياط الاضطرار لو كان من هذا الشيخ يحصل
 في المسئلة قول اخر لكن لا يستدل به يعول عليه ففدا ولا يتم بحمله على انه لم يسل لغذره لكن يجهل وفيه انهم بعدم لعدم قى فيه عليه نعم لو ثبت هذا
 بليل الاحتياط بعد حج حل الجهر عليه وعن الثالث بالضعف انهم مع انه لم يستدل الى امام عليه السلام على انه ليس فيه خروج بل بعد الفصل وحمله
 الشيخ على الاختصاص بحال التبينان كاهو صيحة عن الرابع بحال السند واولا يتم باحتمال ان يكون قد جهل ولم يثبت له البول وباحتمال ان
 يكون نادرا لاجماع يد ولا انزال وعن الخامس انهم بمثل ما ذكر في سابقه ولا يخفى انه لو لم يمكن دعوى الاجماع لا يمكن الجمع بينهما بل على الواثبات
 السابقة على الاستصحاب وهذه على نفى الوجوب للوجوب لكنه مانع قوى وهذا ولما امكن كفاء بالوضوء كما هو ظاهر الفقيه فستند ما رواه
 مرسل في باب غسل الجنابة قال بعد ما نقلنا عنه سابقا من رواية الجلي وروى في حد يثا خان كان قد روى بل ولم يكن بالفلقوضا ولا فصل
 انما ذلك من الجبانة ثم قال قال مصنف هذا الكتاب عادة الفصل اصل والخبر الثاني وخصة انتهى ولا يخفى انه لضعفه بالارسال لا يبارى
 الروايات المتقدمة اللهم الا ان يمنع ظهورها في وجوب الفصل وقد ادانهم بالثاويل المذكور انفا واعلم ان الحق في الذكرى نقل الجزء الاجم من
 صحته محمد بن المنقوله عن يث في اول البحث هكذا قال محمد قال ابو جعفر من غفل من غسل وهو جنب قبل ان يسل ثم وجد بل لا يفسى ينقص عليه لكن
 عليه لوضوء ونزل الرواية المشار اليها في الفقيه عليه وعلى هذا يسل عن الضعف لكنه ما وجدناه في يث وصاحب هذا الطريق وقد نقله العلامة
 في هي على النحو الذي نقلناه انهم وكأنه كان في تسعة هكذا اوقع سهر في البين انتهى وهل يخص وجوب عادة الفصل لمخصوص الصلوة او لا
 بل يجزى عادة لكل مشروط بالفصل من الجنابة كالمكت في المساجد وقراءة الغرام فيه اشكال ولكن الاقرب الثاني كما هو الظاهر ثم النصوص
 القنوى وهو ظاهر النصوص وهل يحكم على البلل المشبه المفروض بانه منى وعلى الخارج بان جنب فليطهها احكامها فيبقى الماء القليل بل
 ذلك البلل ولا يجوز ثلوثا بالمسجد به او لا اجد احدا نعرض هذا بالمخصوص والمسئلة على اشكال فان وجوب عادة الفصل متفرع على كون
 البلل منبئا او كونا الخارج منه جنبا ولازم من لوازم الامر من ومن الظاهر ان وجود اللزوم يقتضى وجود اللزوم الاصل والاستصحاب وعموم
 قوله كل شئ ظاهر حتى يعلم انه قد روان الحكم ببعض اللوازم الشرعية بقيد لا يقتضى العلم بوجود اللزوم الا ترى انه يحكم بشاهد وبمين
 باشتغال ذمة بالمال الذي ادعى عليه انه مرق ولا يحكم عليه بذلك بقطع بله الا ان يقال الغالب فيها اذ ثبت لازم بدل الحكم بثبوت جميع اللوازم
 فيبقى محل الشك به على الاستقرار وفيه نظر وكيف ينبغي ترك الاحتياط ولا فرق في لزوم اعادة الفصل بين صورتي ترك الاستبراء عمدا
 او سهوا واحتمل الشيخ على ما في جامع المقاصد عدم اعادة التماسى وعرض عليه فيه فيقال وهو مشكل فان الاسباب لا يقتضى فيها التماسى
 والعلامة انتهى واما عدم لزوم اعادة الصلوة الماتى بها بعد الفصل وقبل البول والاحتياط وخروج البلل المشبه بالماتى وصحتها كذلك الفصل
 فقد صرح به في المعبر والخبر والندوة ولفرد الادشاد والقواعد والدروس وكوى والروض والمالك والمشارق والمخفى عن الحلى وهو ظاهر
 الممعة وفي المشارق بعد قول الشهيد ولو لم يشتر فهو واجب من حين الروية لا قبله هذا هو المعروف بين الاصحاب ونقلنا ان ادريس ان يوجد
 في الاخبار والكتب وجوب عادة الصلوة التي صلها قبل روية البلل وقد رده ونسب العلامة الفقه في هي القول باعادة الصلوة الى بعض
 علمائنا لكن كلامه في البلل الذي يعلم انه منى ولم يجهان احدهما انه قد اتى بالمأمورية وهو الصلوة جامعة لاجزائها وشرايطها المعبر عنها
 فيكون نجاسة فلا يجزى عادة اما الاول فلانه المفروض لا يقال لاسم الا بانه مجمع الشروط اذ من جملتها الطهارة من حدش الجنابة وهي هنا منية
 فانما الفصل الذي اتى به لاسلم صحته لانه المنى قد انتقل من محله ولم يخرج بنامه فيكون شئ منه باقيا في الحرمي ومعه لا يصح الفصل واذا لم يصب بغيره
 ان يكون باقيا على الجنابة على الجنابة وبطلان حال الجنابة لا نافع لاسلم فناد الفصل حين بقاء المنى في الحرمي لعدم البلل عليه
 بل مقتضى الادلة واطلاق الامر بالفصل الصلوة الاولى فلما اشار الى هذا في الذكرى وجامع المقاصد والروض والمشارق ففي الاول هذا المنى
 الخارج والمشبّه مع عدم الاستبراء حديث جديد والعبادة اللاحقة قبله صحيحة لاسيما على الشرايط ونقلنا ان ادريس عن بعض الاصحاب اعادة
 الصلوة ورواه لعل المستدل الحد يث المتقدم عن محمد وهو ابن مسلم ويمكن حمله على الاستبراء او على صلى بعد ان وجد بللا حصل بعد الفصل و

بجمل فساد الغسل الاول لان المتنجس لا يفر كما قاله بعض العامة وهو حال ضعيف لان المتعبد به هو الغسل مما خرج لا ما بقي
ولهذا الوجه لم يجب به الغسل الا بعد خروجه عندنا وعند اكثرهم وفي الثاني الخارج حدث جديد لان انتقال المتنجس من حله الاصل غير منقطع
الصلوة ايتم وفي الثالث والصلوة السابقة على خروج البيل المذکور صحيحة لارتفاع حكم السابق والخارج حدث جديد وان كان خرج من حله
الى محل اخر وفي حكمه ما لو احسن بخروجه فامسك عليه وصلى ثم اطفاه وفي الرابع وقد يتسكن اليهم بان الغسل الاول فاسد لخروج المتنجس من حله
وفيه ضعف لان الغسل انما هو الخروج عن الذكر لا الخروج عن الموضع ولهذا الوجه لم يجب الغسل الا بعد خروجه انتهى واما الثاني فلان انتقال الامر
الاخراج واما الثالث فلان الاعادة مشروطة بالفساد والشرط هنا غير متحقق فينفق المشرط وقد اشار الى هذا الوجه في حق المسافر وفي الا
قال ابن ادریس قد يوجد في الكتب والاختلاف ان لم يبل الجنب قبل غسله ثم اغتسل وصلى ثم وجد ببل وجب عليه اعادة الغسل والصلوة ان
قد صلى واعادة الصلوة يحتاج الى دليل وانما الواجب اعادة الغسل والصلوة ان كان قد صلى اعادة الصلوة يحتاج الى دليل وانما الواجب
اعادة الغسل نخب وهو الحق عندى لنا انه صلى صلوة مشروطة لاننا قد بينا ان الاستبراء مستحب ولو كان واجبا لما اشترك في محرم صلواته
وقعت على الوجه المأمو به والحد يثبت الذوق رواه في الصحيح عن محمد بن ابي داود لا يخلو من اقلنا قطعنا لاحتمال ان يكون قد خرج البيل بعد
الغسل قبل الصلوة وفي الثاني حجة المشروطة صلوة صحيحة بطهارة صحيحة والاعادة انما يحتاج الى دليل ظاهر وليس لما عرفت من ظهور
الدلالة وهذه الحجة قوية لكن الاحتياط في الاعادة بالصيغة المذكورة انتهى وثانيتها صحيحة الجلي وموثقة سماعا وخبر معوية بن هبيرة وقد
تقدمت وجوب الدلالة انها فلما قصرت على الحكم بلزوم اعادة الغسل ولو كان الصلوة ملية لكانت توجب التمسك بها عليه والابتناء فاحتجنا بها
عن وقت الحاجة وغير جائز فيهم لا يقال بغير ما ذكره صحيح محمد بن المنذر في الامر باعادة الغسل والصلوة معا وهي اصح دلالة من الاخبار المذكورة
فيلزم الاحتياط بها لاننا نقول الاخبار المذكورة بلعبارة اعتقادها بالشبهة العظيمة لا بعد معاد عوفى شذوذ الخالف لو كان يكوننا وعلى
بالبرج فان الحق الحاصل منها يكون ناقصا فيجب الاحتياط به هذا على نقد برئهم ظهور الامر في الاخبار اهل البيت والائمة عليهم السلام
في الوجوب كما هو التحقيق وعلى نقد برئهم من ذلك كما عليه جماعة من المحققين فلا دلالة فيها على لزوم اعادة الصلوة اصلا فتم هذا وجبا
يوجب حملها على الاستحباب اطلاقها الامر باعادة الصلوة اذن لظاهر صلوته المستحبة لا يجب اعادتها وان فسد والتشديد بالرأيه
وان كانا وعلى من حمل الامر على الاستحباب الذي هو مجاز بناء على الاحتياط ولو لم يوجب التشديد على المجاز حيثما بدو ولا يثبتها الا ان خصوص هذا
المجاز هذا اولى ببناء ولا سئلنا ان التشديد خروج اكثر افراد المطلق وهو في نفسه محذور وفي الجملة هذا الرواية لا تصلح للمعارضة كرواية محمد
بن هلال كما اشار اليه في مشارق حيث حجة القول باعادة الصلوة صحيحة محمد واعترض عليه بما كان حملها على الاستحباب وعلى من صلى بعد
وجبتا البيل والاولى ويمكن ان يجمع اليهم عليه بوجه واحد من هلال لدلائلها ظاهر على ان الغسل قبل البول لا اعتداد به لكنها مخصوصة بحال التعمد
وبعد عليه انما ضعفت حجة انتهى وكلا لا يجب اعادة الصلوة ويحكم بصحتها في الصورة المفروضة كل يحكم بجمع كل مشروط بغسل الجنابة اذا وقع قبل البول
والاجتهاد بعد الغسل وخرج بعد البيل المشتبه المتنجس وانما قطع بان البيل الخارج قبل الامر من بعد الغسل متى فلا اشكال في لزوم اعادة الغسل صح
ولا يجب اعادة الصلوة كما في صورة الاشياء المني اما لزوم اعادة الغسل فقد صح به في المعبر وكرة والخبر في حق كوفي والرباض بل صح
في المختلف بدعي لا اتفاق عليه وانما في المعبر بقوله الماء من الماء وفي كوفي بالعموم واما عدم لزوم اعادة الصلوة فقد صرح به في المعبر
كرة والخبر يقال في الاول لانها وقعت مشكلة للشرط فيكون بخبره ويجوز النقص لا يبطل ما تقدم من الصلوة انتهى ولم يترك المتنجس من محل
منع من خروجه وبقي من المجرى ووقع الصلوة لم يجب اعادتها ايتم ولو اشته البيل الخارج بعد الغسل قبل البول والاجتهاد بالبول دون المتنجس
فلا يجب اعادة الغسل والصلوة الماني بها قبل خروج البيل والعلم ان ذلك مما اخلان فيه واذا علم بان البيل المشتبه الخارج بعد الغسل وقبل البول
فلا استبراء بطريق الاجتهاد ظاهر من منى وروى فيهم هو كالمعلم بذلك ولا يلزم عليه اعادة الغسل ايضا فاشكال ولكن الاقرب والاصح الثاني
واذا خرج بعد الغسل وقبل البول والاستبراء بطريق الاجتهاد اتم وقبح وروى وروى وروى وبالحكمة لا لا ترجح الغسل فان قطع فخلو المتنجس فانما
لا يجب عليه اعادة الغسل وان كان ظاهره اطلاق بعض النصوص لزوم الاعادة واحتمل اشتماله على شيء من المتنجس في لزوم اعادة الغسل اشكال فلا ينبغي ترك
الاحتياط وان كان احتمل عدم لزوم الاعادة في غير القوة للاصل والعموم المانع عن نفق الطهارة بالحديث الحديثة باطلاق جملة من الاخبار المتقدمة وكل

سلم عن معارضة النصوص والفنا والذالة على لزوم اعادة الغسل حيث لم يبل ولم يستبرأ بطريق الاجتهاد ولا القدر والمنطق صوره كون البلل
 الخارج مرددا بين كونه مينا او غيره وليس فيها عموم يشمل محل البحث كالاختفى والشعدي عن مورد الدليل والنقص غير جازم الا بموجبه انه من الاجزاء
 المكب والقباس بطريق والمنصوص على علية وتيقن المناط والمخاد طريق المسكتين وعجزها وليس شئ منها هنا موجود فلا يجوز قتم ولذا
 ظن بالاشتمال على المني فهل يلزم الاعادة فيه اشكال ولكن احتمال اللزوم في غاية القوة لعمق ما دل على لزومها خروج البلل المظنون عدم كونها
 مينا قتم وهل يجبا عاده الغسل متى لا يخرج البيلة المتردد بين كونها مينا او غيره فلو اغتسل قبل البول والاجتهاد ثم خرج ببله محتملة لكونها مينا
 واتى بالغسل فابا جهه البيلة ثم خرج ببله اخرى محتمل كونها مينا بعد الغسل الثاني وجبا عاده ايقم اولاً بل يتخص وجوب الاعادة بان محتمله
 لكونها مينا واتى بالغسل فابا جهه البيلة البيلة ثم خرج ببله اخرى محتمل كونها مينا بعد الغسل الثاني وجبا عاده ايقم اولاً بل يتخص وجوب
 الاعادة بالغسل الاول فيه اشكال ولكن الاول هو بطريق وهل يتخص الحكم بلزوم الاعادة بصوره خروج البيلة المشتبه من الموضع الطبيعي بالمعيار
 اقل بل تجب الاعادة مطلقا ولو خرجت البيلة من غير الطبيعي سواء صار مغايرا للعرض ولا فيه اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط وان كان احتيا
 الاختصاص في غاية **الساكن** اذا صار جيبا بالانزال لاجماع او غيره وبال بعد ولم يستبرأ بالاجتهاد والحفاظ ثم راي بلكا مشبه بالبلل لا يجيب عليه
 اعادة العادة الغسل ولا يحكم عليه المحو بالجنبابة ولكن يجب عليه التواضعا للوضوء لكل شرط به يربط الا بئان به اما عدم لزوم اعادته
 الغسل فقد ذهب اليه في المغفر والخبر والتذكيرة والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد والروض والروضة والكفاية والمشارف
 والرياض وطم وجوه احدها ظهور الاتفاق عليه وقد صرح بنفي الخلاف فيه في الرياض وفي المشارف واما الثالث وهو جردان
 البلل وذا الاجتهاد فالمعروف بينهم اعادة الوضوء خاصة وقد نقل ايقم ابن ادريس الاجماع عليه انتهى وثانها ما تمسك به في
 المغفر واما الثالث وهو جردان البلل وذا الاجتهاد فالمعروف بينهم اعادة الوضوء والذكرى وجامع المقاصد والروض فقالوا لا يجيب الغسل
 لان البول زال ما تخلف في المحوى من المني ولم يحصل ما يربط من الخلف وثانها ما تمسك به في الذكرى فقال ولا فاليقين لا ينفع بالشك
 وارجحها حمله ترا اجبا والمفتد منه كصححة محمد وصححة الحلبي وحسنه وموثقة سامة وخبر معوية بن يسر وقد تمسك ببعضها هنا في المغفر
 وكوفي وجامع المقاصد والرياض والارضاء وقد صرح به في الكتب المتقدمة من الدالة على وجوب اعادة الغسل وطم وجوه
 منها الاجماع الحكيم عن الحلبي المتخصص بالتهمة العظيمة القوية من الاجماع ومنها ما اساء اليه في الرياض والمشارف والذكرى وفي الاول
 وبثوئه انا نغسل الفضل الاخر من فبال ولم يستبرأ منه بلا خلاف الصحيح وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بلكا ينقص غسله ولكن عليه الوضوء
 ومثله الموقوف مضافا الى عموم الاخبار الامر بالوضوء بترك الاستبراء او بعد البول وبقيها ببقيد اطلاق في هذا بين الخبرين الثالث
 لما اذا استبرأ وربما نقل عن كلام متجهين في قده والتهذيبين عدم الوضوء ايقم بناء على عدمه مع فصل الجنبابة وفي اطلاقه مع اختصاصه بخرج
 موجهه ببل الغسل لا بعد الخبرين صريحان في ان السبب للامرا بالوضوء بغسل البلل المشتبه وفي الثاني واستدل عليه بالرواية المشهورة
 الدالة على عدم وجوب اعادة الغسل مع البول واعادة الوضوء وبقيهم رواية حفص ومحمد بن مسلم وعبد الملك بن عمرو واطلاق رواية
 ابن سنان وقد يعارض الروايات بما رواه الكافي في باب استبراء من البول في الصحيح عن عبد الله بن ابي يعفور قال سالت ابا عبد الله ع
 عن رجل ثم توضع وقام الى الصلوة فوجد بلكا قال لا يتوضأ انما ذلك من الحائل وهذه الرواية في الفقيه ايقم في باب ما ينقض الوضوء
 وجمادواه في باب الاحداث في الصحيح عن حماد بن عيسى قال حدثني زيد الشحام وزائدة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 ان سال من ذكره شئ من مذى او دوى فلا يتسله ولا يقطع له الصلوة ولا يتنقل الوضوء انما ذلك بمنزلة النجاسة كل شئ خرج منك بعد
 الوضوء فانه من النجاسات ولا يذهب عليك انه فانقضى على الجمع الذي جمع مع الما ينزل الوضوء لانك قد عرفت ان الروايات المشددة على اعاد
 الوضوء مع البول للجنب لو حملت على الوجوب لادين تحققت بما قبل الاستبراء للاجماع والروايات تحمل على الاستبراء او في من ان يتوكل
 برتكها التحصيص فيها وفيها بين الروايتين مع ما عرفت انه يمكن ان يكون في الاستبراء خلاف طم وحسن عليه الحال في رواية ابن وهب
 الروايات المذكورة تقع امكان المناقشة في المفهوم لا منظره في الاولى حمله على الاستبراء وابقاء اطلاق الروايتين بحاله لكن دعوى هذا
 ايقم مانع قوي والاولى الاخذ بما يقتضيه ثم اعلم ان الشيخ قال في باب بعد نقل رواية محمد ومعوية ميسرة المتقدمة في ثمانية من هذا المثلث

من ذكر إعادة الوضوء فاعلموا على طريقه الاستحباب لانه اذا صح بما قد مر ذكره ان العمل من الجنابة يحجز عن الوضوء ولم يجز ههنا حاشا
ينقض الوضوء فينبغي ان لا يجنب عليه الطهارة ولا يتعلق على ذمة الطهارة الا بدليل فاطع وليس ههنا دليل وان لم يجنب الغسل حاشا
الجنابة انتهى وهذه اية بدلية لا يبرى وجوب الوضوء لو وجد بلل مشبه بعد البول وقبل الاستبراء ولكنه قد صرح في باب الوجوب
فكانه لما كانت الروايات بانها على اعادة الوضوء مطمخها على الاستحباب في احد نواحيه وهو ما بعد الاستبراء او حمل البول على البول
الذي لا يشبهه بالبول فلما حمل على الاستحباب وحمله ثانيا على البول المشبه به فحكم بوجوب الوضوء وفي الثالث لو بال ولم يستأر وادى
بللا بوضوء لان البول الغالب ان البول يدفع اجزاء الخبيث ولا احتماله ولم يحصل الاستبراء المنزل ببقية البول فيبقى جنابه ولو اية معوية
صبر الشيخ فانه حمله على ان يكون ما يخرج منه بولاً وفادة على استحباب الوضوء فلهذا الخلل ظاهرهما انه لا يجب مع الاستبراء شي وقد روي في
باب الاستبراء عنه عبد الملك بن عمر بن قتيبة العيني عن عبد الله بن قيس قال حدثني جعفر النخعي بالباء المعنونة الموضوعة تحت الخلاء المجتمعة
ثلاث مرات وعمر ما بينهما ثم استنجى فان سأل حتى يبلغ الساق فلا يبالي ولكن حدثني جعفر النخعي بالباء المعنونة الموضوعة تحت الخلاء المجتمعة
عنه عن واحد بن محمد بن مسلم عن جعفر الباقر عليه السلام بعد الاستبراء وان خرج بعد ذلك شي فليس من البول ولكنه من الحياض ومفهوم هذه
الاخبار انه لو لم يشتر الحكم بالنقض بل قد روي اعادة الوضوء بالحاج بعد الاستبراء ورواه الصفار عن محمد بن عيسى قال كتب اليه رجل عن
الوضوء مما يخرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم ويجاها الشيخ على التذب فكيف يبقى الوجوب مع الاشياء وعدم الاستبراء مع ان الشيخ
والجامعة مفتونان بانقراض الوضوء بالبلل اذ لم يشتر خرج بذلك في المبسوط فواب الاستبراء ونقل ابن ادريس فيه الاجماع وكل نقل الاجماع
على عدم انقراض الوضوء لو استبراء ثم روى بللا انتهى وعلى المختار من لزوم الخروج من الوضوء وخروج البول المشبه بالبول قبل الاستبراء هل مفهوم
الظن يكونها ليست بوجه مقام العلم به او لا فيه فلا اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط بل الحكم بلزوم في غاية القوة وقد اشار الى هذا في المسار
فقال نعم ان الظاهر من كلام الاصحاب ان البول الذي يوجب عادة الوضوء اذا خرج قبل الاستبراء انما هو البول المشبه بالبول ولم يصح حوا
بالمد بالاشياء هل هو المشكوك او لا والاحتمال كاف لروايات مطلقة فالاولى والاحوط اعادة الوضوء باحتمال البول وكذا الحال في البول
المشبه بالمتنجس انتهى وانما يخرج بعد البول وقبل الاستبراء ظاهرهما وانما يشترط ان علم شمله على البول فلا اشكال في لزوم الوضوء به كالا اشكال
في عدمه ولو علم بعدم الاشتغال واماع الشك فيه ففي اللزوم اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط وان كان احتمال اللزوم في غاية القوة وهل
خروج البول المشبه بالبول ولا فيه اشكال ولكن الاحوط بل لعله اقرب وهل يخص وجوب الوضوء بالبول المشبه بالبول بصوت
خروجها من خراج البول الطبيعي المعتاد او لا بل يجب مقام فيه اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط وان كان احتمال الاختصاص في غاية القوة **السايق**
الجبب بالاقلال لاجماع او غير اذ لم يبل بعد الجنابة ولكنه استبراء بطريق الاحتياط والمباحث ثم اغتسل ثم روى بللا مشبهها بالمتنجس فهل يجب
عليه اعادة ثم اغتسل ثم روى بللا مشبهها بالمتنجس فهل يجب عليه اعادة الغسل ويحكم عليه بتجدد الجنابة له او لا بل يحكم ببقاء طهارته و
وصحتها فيكون الاستبراء المفروض بالبلل لا من البول فانما مقلد في الفائدة المتبينة عليه وهي الحكم ببقاء الطهارة وصحة الغسل المحقق
ان يقال ان المسئلة محل الى القولين احدهما ان يكون متمكنا من البول بسهولة ولم يبل وهو صرح بعدم كفاية الاستبراء بالاجتهاد
ولزم اعادة الغسل بعد خروج البول المشبه بالمتنجس في النهاية وكفى وجامع المقاصد فاطع بالروضة والكفاية والمشارك والرياض وهو ظاهر
المراسم ويصح والدروس وظاهر الحق في كونه من المفيد والطبي والجفيف بان بابويه والغاضي والاسكافي واستفيد من عدائهم وربما
من الغيبة والنافع والبصير والاشهاد كفاية لذلك وعدم لزوم الاعادة وهو ضعيف بل المتمدن عليه المعظم ولم يجها احداهما في اطلاق جملة
من الاخبار المتقدمة كصحة غسل الجنابة وحسنه وموثقة بمائة وعشرين رواية بن عيسى وخبر سليمان بن خالد لا يقال بما روى ما ذكر اطلاق جملة
اخرى من الاخبار المتقدمة لاننا نقول هو لا يصلح المعارضة سواء كانت الاخبار الدالة على لزوم الاعادة اخص مطلقا من هذه او عام مطلقا او كان
العارض يلزمها من قبل المعارض المعوي من وجها الاول فنظروا على الثاني فلا تفرق عنها اعتدنا من الاطلاق اذ اعتضد بالشبهة كما في محل
لا يصلح الخاص لتخصيصه بل يلزم العمل بالغام واما على الثالث فواقع اية وثابتهما دعوى الاجماع في ذلك على ما كاه في الراس فان قال
ونقتل ان لم يبل وان استبراء اشهر الاظهر وعن الخلف في الاجماع عليه هنا وفي صورة الاستبراء لا يطلق ما تقدم من الصحاح بل وعموم بعضها

[illegible]

للروايات الدالة بعدم نفي اليقين بالشك والصحة منصور وموثقة سليمان بن خالد وقطع ابن ادریس في هذه الصورة بوجوب الغسل وطرح الخبر
 لعموم الماء من الماء وفيه ضعف طبع شموله لما نحن فيه سجا بعد ورود الروايات بالصحة يخرج هذا الفرد الان يقال انه ليس في الروايتين النص
 المتني بل يخرج شيء وهو ان من ان يكون عبثا او غير متكون بغير الروايات عموم من وجه لكنه بعيد لبراءة التعليل الواقع في الفرق بين الرجل
 والمراة في الخبر عنه كما لا يخفى مع ان عمدة العموم من وجه ايقم بثبت مطلوبا لان الحكمم التوقف والرجوع الى اصل البراءة لكن الاحتياط في
 الاعادة انتهى وضمان تجد ذلك البطل بعد الاستبراء بالبول والاجتهاد ولم يعلم بكونه منيا وهنا لا يجب عليها تجديد الغسل بل يحكم
 ببقاء طهارتها سواء كان في فرجها مني الرجل ام قد صح بهما في المسارقات فقال وان لم تعلم انه مني فلا يخرج ايقم اما ان يكون مني فرجها مني
 فلا يخرج ايقم اما ان يكون في فرجها مني رجل ولا فان كان فلا خفاء في علم وجوب الغسل للاصل والاستصحاب والروايتين وان لم يكن فالظاهر
 ايقم عدم الوجوب للاصل والاستصحاب والاحتياط فيهما بين الصورين ايقم في الاعادة انتهى ولو ثبتت بانه مني نفسها فهل هو كالمعتد براء
 كما شككت فيه الاقرب الثاني ولكن الاحوط الاول ومنها ان تجد ذلك البطل قبل البول والاجتهاد وهذا ان علمت بانه مني نفسها فلا اشكال في لزوم
 تجديد الغسل عليها سواء كان في فرجها مني رجل ولا وان علمت بان ليس مني نفسها فلا اشكال في عدم وجوب تجديد الغسل عليها سواء علمت
 بانه مني الرجل ام لم تعلم وان شككت في كون ذلك منها فالظاهر عدم وجوب التجديد عليها سواء كان في فرجها مني الرجل ام لا يظهر من جملة من
 الكتب المصرح في هذا ففي الخبر بالاستبراء على الرجاء الخاصة فلوراث بل لا إعادة لان الظاهر ان مني الرجل واجوب ابن ادریس الاعادة وفي كثر
 الاستبراء على المراة لا اختلاف والخبرين وفي المختلف لوراث المراة المتني قال ابن ادریس يجب الاعادة والافقوان المتني ان كان من الرجل لم يجب
 عليها شيء وكذلك مع الاستبراء وما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد الجعفي ابن ادریس بقوله نعم الماء من الماء والجواب ان الماء بوجوب الغسل
 على من نزل الماء الذي هو منه مطر وفي الروض الاستبراء على المراة كالحكم الخارج بعد مشيتها وفي المداظر وما يجده من البطل المشتبه فلا يثبت عليه
 وضوء ولا غسل فالبقین لا يرفع بالشك واختصاص الروايات بالمضمة لاعادة الغسل والوضوء بذلك بالرجل وفي المسارقات وان كان مبتلا
 الاستبراء فاما ان يعلم انه مني ولا فان علمت فلا يخرج ايقم اما ان يكون في فرجها مني رجل ولا فان لم يكن فالظاهر وجوب الغسل وان كان فاما ان يعلم انه
 مني نفسها او لا فان علمت بالظن ايقم الوجوب فان لم تعلم فالظن عدم وجوب الغسل للاصل والاستصحاب والروايتين والرواية اخرى في بعض
 الصور ومثلا فان ابن ادریس ههنا ايقم والكلام ايقم بانه على نحو ما مر والاحتياط في الاعادة وان لم يعلم انه مني فلا يخرج ايقم من الوجوب فعلى الاول
 الظن عدم الوجوب للوجوب المذكورة والروايات السابقة المضممة لوجوب الاعادة مع عدم البول مختصة بالرجل كما عرفت سوى رواية احمد
 فان فيها اطلاقا ظاهرا لكنها ضعيفة لا تصلح للتعبيل والاحتياط ايقم في الاعادة تمام الاحتياط في ضم الوضوء وعلى الثاني فالظن ايقم انه مثل
 سابقة للاصل والاستصحاب ومثال الروايات قد عرفت وامر الاحتياط وتمامه وانما انتهى والظن هنا حكمه حكم الشك ايقم ولكن الاحوط الظاهر
 بالعلم في بعض الصور ومنها ان تجد ذلك البطل قبل احد الامر من البول والاجتهاد وبعد الاخر ايقم وهنا يجب عليها تجديد الغسل ان علمت بانه مني
 نفسها والا فلا مطلقا والظن هنا ايقم حكمه حكم الشك ولكن الاحتياط الحاق بالعلم في بعض الصور وبالجملة المراة اذا رأت البطل بعد الغسل فان
 علمت انه مني نفسها اعادة الغسل مطلقا وان علمت بانه ليس مني نفسها فلا يجب عليها اعادة غسلها مطر وان لم يعلم باحد الامر من سواء استبراء قبل خروجه
 البطل بالبول والاجتهاد ولا وسواء طنت بانه مني نفسها او لا ولكن الاحوط في صورة عدم الاستبراء في صورة الظن بانه مني نفسها الاعادة **القول**
 في الحيف واكامه **مباح** الاشكال ولا شبهة في توقف الصلوة والطواف على الغسل من الحيف وفي وجوبه للواجب منها بل يشترط في بعض
 ان ذلك من الضروريات الدين وانما يجب لها بعد الطهر ومنه والحجة فيه وجوه **الاول** دعوى الاجماع عليها المعبر والمنتهى والذكرى وبعضه
 ظهوره عدم الخلاف فيه **الثاني** الاخبار ومنها موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام غسل الحائض اذا طهرت واجب ومنها الخبر المتأخر اذا
 مضت بام اقرانها اعتقدت وضوءها سنة بولس عن الصادق عليه السلام اذا رأت الدم الجراحي فدعى الصلوة وادارت الطهر ولو منعت من نهائ
 فاغتسل وصلى **الثالث** ما ذكره جماعة من انه لو وجب قبل الطهر للزوم وجوب الشرط قبل المشروط لان ما يشترط بالغسل من الحيف لا يجب قبل
 من الدم والثاني لا يطأ والمقدم عليه نعم والظن وجوب الاثنا لا لصاحب على عدم اجماله الواقع قبل الطهر ومنه وبطل عليه اصل المويدي بالاطلاق
 الامر بالغسل بعد وما رواه الكاهن عن الصادق عليه السلام قال سألته عن المراة يجامها زوجها فنجست وهي في المعتسل يغتسل ولا يغتسل قال

لا فداء لها ما يفد الصلوة فلا تغفل **مباح** يحرم على الحائض من كتابة القرآن وفاقا للمعظم وفالفخري في المدارك بخونه لها مع الكراهة ومكان
 من الاسكا في الحجر فيها اخذناه **امور الاول** دعوى الاجماع عليه في صحيح الغنية والخلاف والتحريم وفي ظاهر جامع المقاصد وجمع
 الفائدة وتعهد هذا الشجرة العظيمة القريبة من الاجماع بل لا يبعد دعواه لا مكانا وبلا كلام الاسكا في جامع حج الى طاعليه المعظم وظهور
 موضع من المدارك فيها هم عليه **الثاني** ان المسح حرام على احد حدثا اصغر فحرم على الحائض بطريق **الاول** **الثاني** جملة مما دل على حرمة ذلك على
 من احد شاهدنا اصغر وقد تقدم اليه الاشارة **الثاني** صحيح داود بن فرط عن مولا الصادق عليه السلام قال سالته عن التعبد بعلق على
 الحائض قال نعم لا بأس بقراءة وبكتبة ولا يصيبه يد ها او نحوها خبر اخبرني عليه السلام قال سالته عن التعبد بعلق على الحائض قال لا بأس
 ولا بقراءة وبكتبة ولا بتسليم الا بقل التعبد اعلم من القرآن فلا يكون الواثان والذين على محل الحب لا نأفوقا المراد بالتعبد هنا ما يكون
 من القرآن والابليس حمل النبي على المس على الكراهة وهو مجاز مروج بالنسبة الى التعبد فلا يصح له وبوبلا الامور المذكورة ما احتج به في
 المنتهى على المختار **واما** ابو بصير عن الصادق عليه السلام عن قراءة في المصحف وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا بمس الكتاب قال والحائض
 داخلة وينبغي التنبه لامر **الاول** اذا وجب المس على الحائض بقارض وحسب المس على الحائض لارض وجب عليها الفصل عليه علم انه وفاقا
 للفاضلين والشهيد بن وغيرهم كما عن الشيخين وايضا بابوبلا ربما يظهر من الحكمي عن المعتز نحو الاجماع عليه وحكي عن المرتضى القول
 بحرمة ذلك عليها وهو ضعيف **الثاني** يحرم على الحائض اللبس في المساجد كالجنب والمخالف في ذلك سلا ونحوه لها وهو ضعيف لامر **الاول**
 دعوى الاجماع عليه بحرمة ذلك عليها في الغنية والروض وظاهر المنتهى **الثاني** جملة من الاخبار فيها ما تقدم اليه الاشارة في مقام بيان حرمة ذلك
 على الجنب ومنها صحيح نزاره عن ابي جعفر عليه السلام قال سالته كيف صار الحائض ناخذ ما في المسجد ولا تقنع فيها فقال ان الحائض يتطوع
 ان تضع ما في يدها في غيره ولا يستطيع ان ناخذ ما فيه الا من علم انه صحيح في الفقيه والنهاية والتحريم ما منتهى بانه يجوز لها الاخذ منها
 وفي الرضا ويجوز لها الاخذ منها مع عدم استلام الحرم ويحرم منه لعموم ما تقدم الامع الضرورة المبيحة للحرم **مباح** على الحائض قراءة
 كل من سور الغزاة الاربع وفاقا لاكثر الاثنا والخمسة امان **الاول** الاجماع الحكمي عليه في المنتهى والذكر في الغنية والروض والذخيرة
الثاني جملة من اخبار الدلائل على حرمة ذلك على الجنب وقد تقدم اليها الاشارة وفي المنتهى فقله المصنف وعن علي عليه السلام وينبغي التنبه
 لامر **الاول** اعلم انه يحرم عليها اتيقار قراءة بعض تلك السور كما صرح به في المنتهى والقواعد والدروس والروض والروضة والمقاصد
 العلوية والمسالك الجامعة وشرح المفاتيح لجدي قوه والرباض والذرة وحكي عن المعتز والمهدب وفي الرض والمسالك الجامعة معتز
 الاتفاق عليه **الثاني** اعلم انه يجوز للحائض قراءة ما عدا تلك السور ابعاضها من شان السور وقد صرح به الشيخ في الخلف والنهاية والحلي والفاضلان
 والشهيدان ومناصب المدارك والذخيرة والكشف كما عن الميسر والحل والعقود والرسيلة والاصباح والجامع ومخالف في ذلك الشافعي
 على ما حكى في حرم عليها قراءه ما زاد على سبع ايات وهما الشخ في الخلاف كما عن المتأخر وبعضها ما في الرض كما عن المعترض في الخلاف
 عنه **الثاني** الاخبار الكثيرة منها ما تقدم اليه الاشارة في مقام اثبات حرمة قراءه الغزاة الاربع على الجنب وفي مقام اثبات جواز قراءه ما عداها
 له ومنها الصحيح عن مولا الصادق عليه السلام في احدى الحائض تقرأ القرآن وفي الاخر الحائض تقرأ ما ساءت من القرآن وفي الاخر بعد
 السؤال عن قراءتها القرآن قال تقرأ وبوبلا هذه الاخبار ما استدله في الرض على الحكم المذكور من عموم قوله تعالى فاقرأ او ما ينس من القرآن
 قال لا امر مطلق فلا يشهد بالطهارة لا يقال يعارض من ذكر اخبار عديدة والرض على عدم جواز ذلك منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها المرسل من
 علي عليه السلام لا يقرأ الحائض قرآنا ومنها الاخر عن مولا الباقر في ارفاء ما ان يتوضوء عند وقت كل صلوة ولا تقرأ قرآنا لا تقول
 هذه الاخبار لا يعطى للغرض لوجه عديدة **مباح** صريح في الخبر والمنتهى وجمع الفائدة بانه يحرم على الحائض الاخبار في مسجد الحرام ومسجد
 النبي صلى الله عليه واله وهو ظاهر الدروس كما عن السرائر والمهدي والنافع والجامع والغنية والمختص والنسبة ويدل عليه امر **الاول**
 حنة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الحائض تدخل المسجد ولا يقعد فيه ولا يقرأ بها المسجد بن الحسين ويحمد بوبلا النبي لا احل المسجد لحائض
الثاني انه يحرم عليها الدخول في المسجد بن كما صرح به في النهاية وجامع المقاصد والمنتهى ونحوه فحرم عليها الاخبار فيها اما **الاول**
 تله دعوى الاجماع عليه في الغنية والمسالك الجامعة وفي المدارك قطع الاجماع بالحجيم الدخول اليها مطلق وفي شرح المفاتيح لجدي قوه انه

بوضع وفاني واما الثاني فللاولوية وربما يستفاد من اطلاق نحو بن اجناد المجيد لها في الشرايع والارشاد والحكمي عن الخلاف والتذكرة
 ونهاية الاحكام والمفتحة والمبسوط والافتصاد والمصباح ومختصره والاصباح وسل وجواز ذلك ولعله للاصل والاطلاق في صحيح محمد بن
 مسلم فائدة عن الباقر عليه السلام قال قلنا لا التباقر عليه السلام الحائض والحجب بدخلنا المسجد ام لا قال الحائض والحجب بدخل
 المسجد الاجنازين لا يقال بدفع ما ذكرنا الامرنا المتقدم اليهما الاشارة لا نقول هما لا يصلحان لذلك اما الاول فنلتصو وسنده
 ولا لئلا نحتمل ان يكون المراد من قوله ولا يجرى به المسجد بن المنع من المكث فيها فيكون تأكيد لقوله ولا يقعد فيه على انه يحتمل
 النهي المذكور على الكراهة لكونه مجازا شاعرا في عرفنا لا نعمة عليهم السلام بحيث صار مساوبا للحقيقة كما صرح به جماعة واما الثاني فهو
 مبصر من تقدم اليه الاشارة الى الخلاف فيه نظرا لعدم صراحة كلامه في مخالفة بل ربما يمكن منع ظهوره بدعوى جملة اطلاق نحو بن الاجناد
 لها غير محل البحث لغلبة كاشاره والردى دام ظله العالي وربما يهتد بذلك عدم الاشارة الى الخلاف في كثير من كتب الاصحاب كما يختلف
 والمنهى وغيرهما ما شانه الاشارة الى الخلاف وربما ذكر يمكن منع ذلك لا صحة محمد بن مسلم وراية على جواز ذلك ولو سلمنا ذلك لئلا نعتمد
 التاويل فيها بتقييد اطلاقها بغير محل البحث لانه ما دل على منع ذلك وهو الاجماع المنقول وحسنه محمد بن مسلم اقوى لوجه **الاول** انه اظهر
 دلالة احتمال حمل قوله عليه السلام ولا يقربها المسجد بن على النهي عن المكث فيها بعيد بدفع السباق واحالة عدم التأكيد ومروجه بال
 الى التأسيس وكما احتمل حمل النهي على الكراهة لظهور سباق في ارادة الحرمة منه وكلاهما لانه الاصل ودعوى جماعة صبره من الجائز
 الراجحة المساوي احتمالها لاحتمال الحقيقة فاسد جدا **الثاني** انه معتقد بالاشهر **الثالث** انه معتقد بما ذكره في المعبر فقال واما تحريم
 المسجد بن اجناد فلهذا جرى في كلامه التثنية وانبأ عم ولعل لرباوة حرمتها على غيرهما من المساجد وتبسيها للحائض والحجب فليس جالها اخف
 من حاله فاننا نقول بجملة ذلك مما لا ينبغي العذر عنه صون توقف صاحب المداك في المسئلة في غير محله يجوز للحائض الاجتناب
 فيما عدا المسجد بن من مساوئ المساجد وقال لا كثيرا لا يصح لوجهين **الاول** ان العلالة في المنهى ادعى الاجماع عليه فقال يجوزنا الاجتناب في المسجد
 للاستيطان وهو مذهب علمائنا اجمع ولا فرق بين الحجب والحائض في ذلك اجماعا **الثاني** في صحيح محمد بن مسلم وراية المنفعة وبوبها
 مرفوعة في خرقة عن الباقر عليه السلام لا باس من الحجب والحائض في مساوئ المساجد ولا يجلسان فيها واعلم انه اذا علمت تبعدي النجاسة الى المسجد
 نفد صريح في العقود يتجر به الدخول عليها وحلها لعل اطلاق المنع من الحكمي عن الفقيه والمفتحة والمجلد والعقود والوسيلة محمول على النجاسة
 وهذا ولا ينافيه اطلاق الاكثر نحو بن دخولها اعدا المسجد بن في مساوئ المساجد لعدم اضطراره الى هذا الغرض لئلا يجرى جلاله على
 جواز ان كان معها نجاسة غير متعد به فيمكن دعوى استثنائه لو قيل بعدم جواز ادخال النجاسة في المسجد مطلقا ويمكن حمل اطلاق المنع الحكمي عن
 الكتب المتقدم اليها الاشارة على هذا ثم اعلم ان الظاهر ان الحائض والحجب في الحكم الدخول في المشاهدة المشرفة واللبث فيها **مصلح** يظهر
 من الفاضلين وغيرهما القول بوجوب غسل الحيف لدخول المساجد وقراءة العزائم ان وجبا عليها وحكاية في المداك عن المشهور وبظهر
 من بعض شروح الجعفرة والروض والحكمي عن المنهى دعوى الاجماع عليه ومخالفة في ذلك بعض المناخرين فيها هي عنفتو وعلم وجوب الغسل لها
 عليها وبظهر من لسان المصلي والوجهين ان الحائض مع عدم حصول تنفائ من الدم لها لا يصلح يصير منها الغسل للمرا من المذكورين ويعمل
 حصول ذلك لا يكون مندرجا تحت ما دل الامر بن على الحائض على حرمة نيباح لها الامرنا المذكور ان فلا يجيب الغسل عليها لها اما الاول فاما لا
 لا يبيحها حقيقة فتح فاما لان يتوقف على بقاء مبداءه مطلقا ولطر والصد الجودي المانع من الصدق كما يظهر عن بعض المناخرين ولا ان
 اطلاق الحائض لا يصرف الى التحمل يحصل لها التفاء واما الثاني فللاصل واختصاص ما دل على تحريم الامر بن المذكورين بالحائض واما الثالث فلان
 وجوب الغسل للمرا من المذكورين لا يتوقف على ثبوت حرمتها فانما ارتفعت انتفع الوجوب لا يقال الاصل بقاء حرمتها بعد حصول البقاء لا نقول
 لا سلم ذلك لان شرط الاستصحاب بقاء موضوع الحكم وقد اشقينا هنا فينتهي المشروط ثم وتورد والدال الخ اليها في المسئلة من استصحاب بقاء التحريم
 ومن ذوال ما به التحريم والاحوط مراعاة القول الاول ان لم نقل بكونه اقوى ادعى جماعة من الاصحاب كالشهيد الثاني وابن الجهمون في **الحق**
 الثاني اطباء الاصحاب على ان غسل الحيف لا يجب لنفسه بل انما يجب للشرط به وتظهر هذا الدعوى من الحق والعلالة وربما يظهر من ذلك
 وجود الغائل بوجوبه لنفسه ولعل العلالة في المنهى فان كلامه فيه يحمل اليه وهو ضعيف لا يلتفت اليه اختلف الاصحاب في توقف

صحته صوم رمضان على الغسل من الحيض على قولين **الاول** انها متوقفة عليه فاذا انقطع دم الحيض قبل الفجر في رمضان وادركت زمانا يقع فيه الغسل وتركه عمدا مند صومها وهو المنهي والتحريم ولف والدوس وكري وض والمقاصد العلية والحجفة وجامع المقاصد والمسالك الجائزة والمعم والباطن وشريح جدي على المفاتيح والحكي عن الغاني وادعى جماعة الشدة عليه الثاني انها غير متوقفة عليه بل يصح صومها وان بعدت البقاء على الحيض الى الصباح وهو المقدس لا رد بلى وصاحب المداد له وحكى عن نهاية الاحكام وربما يشعر به الشرايع والارشاد ومنها المعبر التردد في المسئلة والمعتمد عندي ما عليه الاولون ولهم على ذلك امود **الاول** ان الحيض لو وجد حال ما نغز عن الدخول في الصوم والاصل بقاءها حتى يحصل العلم برفعها ولم يحصل الا بعد الغسل فيكون ما قبله مندراجا تحت الاصل لا يقال بعارض ما ذكره عموم الاوامر بالصوم خراج منها صورة وجود الحيض ولا دليل على خروج ما عداها ومنه محل البحث فيبقى مندراجا تحت العموم وما يخص من زمان الدم مندراكه فخصيص بعين الاشخاص من نحو اكرم العلماء كان تخصيصه لا يوجب تخصيص غيره فكذلك هنا لا نقول لانتم وجوده يثبت محل البحث سلمنا ولكن يمنع من صلاحية الحارضة ما ذكره في الرضى فقال بعد الاشارة الى الاصل المذكور ولا يعارض بان عموم الاوامر بالصوم يدخل المتنازع فلا يحصل الابدليل المتنازع فكذلك لان الحائض قد خرجت من عموم الاوامر بمصولة الدم المحكوم بكونه حضا فلا يعود حتى تحقق ارتفاع المانع وهو انما يتم بالغسل انتهى وفيه نظر لانه ان اراد خروجها بالنسبة الى زمان وجود الدم فهو مسلم ولكن لا يجدي لانه لا يخرج غيره ومنه محل البحث تحت العموم ولا يعارضه الاستصحاب وان ارادوا مطلقا فهو منوع فثم ان هذا المنع الذي ادعى استحبابه انما هو من لوازم حرمة الصوم عليه فاذا انقفت مثل الغسل ووجب عليها الصوم قطعا لان الغسل ليس شرط وجوب الصوم بل وجودي وشيابه تعلق الخطاب بالشرط وان لم يوجد شرطه فيبقى المنع لان انقضاء الملتزم بغيره انقضاء لاز وفيه نظر فنامل **الثاني** ان المرأة المنقطع منها دم الحيض لم يجزها فضلا بل الغسل ان يصدق المشتق لا شرط فيه بقاء البدن في الحكم بفسادها لعموم ما دل على فساد الصوم الحائض وفيه نظر المنع من الصغرى وذلك لما لا يصدق المشتق بثبوته على بقاء بدنها وان خصوص هذا المشتق لا يصدق عفا بعد انقطاع الدم على الوصل الذي يجب بعده الغسل سلمنا الصغرى ولكن يمنع كناية الكبرى لعدم الدليل عليها او اطلاق ما دل على عدم جواز الصوم من الحائض الى غيره محل البحث **الثالث** فلو ما دل على توقف صحة الصوم ذات الاستخاضة الكبرى على الغسل لان الحديث الحيض اشد من حدثا الاستخاضة فنامل **الرابع** ان الحيض يشترك مع الجنابة في كثير من الاحكام فيجب الحكم بالاشترار هنا على الاستبراء وفيه نظر لا مكان المنع من الحكم بكثرة المشاهدة على وجه يبعد بها ولو سلم فقد يناقش في حجة مثل هذا الاستبراء **الخامس** الشهيد الثاني في المقاصد العلية في الخلاف من توقف الصوم على غسل الحيض وفيه نظر **مصباح** ان الصوم لم يكن متوقفا على غسل الحيض لما وجب القضاء عليها بعد تركه الى الصبح والثاني بطلان المقعد مثله اما الملائكة فظاهر واما بطلان الثاني فلما رواه الشيخ في باب حكم الحيض والاستخاضة من زبادات يرب عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال ان طهرت بليل من حيضها ثم برأتان يغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم لا يقال يمنع من بطلان الثاني والرواية المذكورة لا تصلح لاثباته لضعف سندها وقصور دلائلها اما الاول فلا شتماله على ابي بصير المشرقة بين الضعيف وغيره كما نبه عليه في المدارك ولا شتماله على بعض مخالف المذهب واما الثاني فلا محتمل ان يكون المراد لفظ القضاء المعنى اللغوي لا معنى المصطلح عليه بين الاصوليين ويكون التعقيب بيان صحة الصوم دفع التوهم الفساد بالقياس على الجنابة لا نقول مع بطلان الثاني ليس في محله ان الرواية المذكورة تصلح لاثباته والمناسبة بينها مقصورة الدلالة اما الاولى فلان الظاهر من ابي بصير عن الضعيف والظاهر وثاقه بعض مخالف المذهب ولذا عن جماعة من الاصحاب بالرواية من الموثق وهو حجة على الاصح سلمنا ضعف السند ولكن نقول هو بخير الشهرة العظيمة لا يقال هي ممنوعة لانا العلامة قال لا يفسد الاصحابا في المسئلة لاننا نقول منعها بعيد وكلام العلامة لا يصلح لاثباته واما الثانية فلا محتمل لانه المعنى المذكور من لفظ القضاء بعيد في الغاية بل الظاهر لاداء المعنى المصطلح عليه بين الاصوليين لموافقة للسباق ولا من صيرورة لفظ المذكور حقيقة بغيره من الصادق عليه السلام مما لا ينبغي تكاثره **القول** في الاستخاضة واحكامها **مصباح** صرح العلامة في بئر وجودي وقه والادوية في ذلك العالي في الرضا والسيد الاشراقي في الدرة بانه يحرم على المسحاة التي يثقب بها الكرسف ولم يات بما يجب عليها من الاغسال مسكتا به القرآن وهو طوكرة وض بل وما يثبتنا من جميع الفاتحة دعوى الاتفاق عليه ولهم على ذلك وجهان الاول المشاهدة المفترضة فحدث وكل من كان كذلك فلا يجوز له المسح اما الصغرى فلدعوى الفاضلين وغيرها الاجماع على ان ذلك حدث واما الكبرى فالعمرى الدالة على ان الحديث يحرم عليه مسكتا به القرآن منها قوله ثم لا يحسه

[illegible]

هنا قد فوج بما اشار اليه في المعبر فقال بعد نقل الرواية المذكورة وغيرها ولو قبل ما ذكرتموه من الاحاديث بدل على جواز وطى الخاضعة
و نحن القول به ولكن مع فعل ما يجب عليها في المانع ان يكون ما تضمنته من جواز الوضوء مشروطا بذلك فلنا الفاظ مطلقة والاصل عدم الاستثناء
ومنها خبر صفوان بن يحيى الذي وصف في ذلك وجمع الفائدة بالصحة عنه عليه السلام مشحاضة تغتسل وتستدخل فطنه ويجمع بين صلوتين
يغسل وبايتها زوجها اذا اراد ومما خبر يعقوب الذي وصف في جمع الفائدة بالصحة عنه عليه السلام وهو بايتها زوجها الا في ايام الحيض **الخامس** ما اشار
اليه في المعبر فقال ولنا الوطوء لا يشترط فيه حطوا لموطوءة من الحدث كالحائض اذا انقطع دمها والمرأة الحائض وللقول الثاني ايتم وجوه الاول
ظهر كلام بعض اصحاب في دعوى الجمع عليه قال في كراهية ظاهر الاصحاب توقف حل الوطوء على ما يتوقف عليه الصلوة والصوم من الحيض
والغسل في قولهم يجوز وطئها اذا فعلت ما فعله المشحاضة فانه المتيقن وابن الحنفية والمنقضي والشيخ وقال في المنتهى ما مع عدم الافعال فالذي عليه
عبارة الاصحاب لا يخرجهم انتهى ويعضد ذلك دعوى بعض المحققين شهرة المتقدمين عليه وفيه نظر للنعني من ظهور عبارة المنتهى وكفى في دعوى الاستثناء
عليه سلمنا ولكن يمنع من جواز الاعتناء عليه لو هيته بمصر كذا المتأخرين الى القول الاول لا يبق بعارض هذا بمصر كذا المتأخرين المتقدمين الى القول الثاني
فيسقى دعوى الجمع عليه سلمته من المعارض لانا نقول هذا بمصر كذا المتأخرين من اكثر المتقدمين الى القول المذكور ولا نال عبارة الحجة عن معظمتهم لا
تدل عليه الا على نقد القول بحجة مفهوم الشرط وهم لا يقولون به فتم اولا الشهرة المتأخرة اقوى من الشهرة المتقدمة وبالحجة الاعتناء على القول
المذكور بعد جلالنا في الاستحاضة اذى ومرضى يختم الوطوء فيها اما الاول فمعلوم واما الثاني فلنقله نعم فلا هو اذى فاعترضوا النساء فانه
يدل على ان مطلق الاذى يمنع من الوطئ باعتبار وضعه فترفع الاعتراض على الاذى وفيه نظر كما اشار اليه في المنتهى فقال ان ما ذكرتموه مفهوم فلا
بعارض المطلق سلمنا لكن يمكن ثبوت الحكم على اذى المحض لا على كل اذى خصوصاً مع قوله نعم فاذا نظرت فانوهن وهذا يدل بمطوئته
على تحليل الوطئ الثالث خبر فضيل وزارة الذي عده في المنتهى عن الموقوف عن احدهما عليها السلام قال المشحاضة بكف عن الصلوة ايام اقرانها
ولحنا طبعوم او يومين ثم يغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى صلوته الغداة ويغتسل ويجمع بين الظهر والعصر يغتسل ويجمع بين المغرب والعشاء
يغسل فانما حلت لها الصلوة حال زوجها ان يغشاها قال في المنتهى ولا يريان الصلوة لا يجل الامع الافعال كذلك المعاني مع بحرف الشرط انتهى واخرى
عليه بوجوه **الاول** ان الخبر المذكور ضعيف السند فلا يصح التعويل عليه وقد اردوا هذا في وكذا في جمع الفائدة فقال رواية زارة وفضل البيت
بجمع السند بل ليس بمعلوم لانا كونهما وثقة ايتم وان قال المم لان الخطر يوقل عن الحسن وهو مشترك وان كان الظاهر ان فضل وهو فطحي ثقة وانا الشيخ
نقل عنه بغير واسطة ومعلوم عدم ملاقاته اياه وطريقه اليه غير معلوم **الثاني** انه لا يدل على المطلوب لان الغدا ان المارد يجل الصلوة المخرج
من الحيض والغسل منه لان الحيض لما كان مانعا من الصلوة كان حل الصلوة في الدار المحفوعة فاذا خرج منها حلت فان معناه زوال المانع الغصبي
وان كان بعد المخرج يفتقر الى الطهارة وغيرها من الشروط وقد اردوا هذا في المعبر والروض والممالك والذخيرة لا يقال لانسلم الا على تقدير رجوع
قوله وانما حلت له الى ما ذكره في صدر الرواية من قوله بكف عن الصلوة آه وهو ممنوع بل الظاهر رجوعه الى ما ذكره في اخر الرواية فيكون كذا
يجل الصلوة ما يصح معه الاستدلال على القول الثاني لانا نقول منع الظهور مشكل ودعوى ظهور رجوعه الى ما ذكر في الرواية وحل حل
الصلوة على المعنى الذي يصح معه الاستدلال على القول المذكور بوجوب الحكم بدلالة على الرواية على توقف حلها على الوطئ على الايمان بجميع شرائط
الصلوة من الشرع وغيرها وهو بعيد ولانا نقول به فتم ثم لو سلمنا عدم ظهور ذلك فلا اقل من سائر الاحتمالات التي يصح مع الاستدلال
عليه فيكون الرواية مجملة فلا يصح التمسك بها عليه ثم لو سلمنا ان ذلك احتمال مرجوح لكن يجب المصير اليه لما دل على صحة القول الاول كما اشار اليه
في الروض فتم **الثاني** ان هذا الخبر على تقدير بدلالته على القول المذكور انما يدل بمفهوم الشرط وهو على نقل من جهة سطح الخصم الحيوان الدار
على القول الاول وقد اشار الى هذا في جمع الفائدة فقال ودلالته ايتم بمفهوم وليس بصحيح في الشرط وعلى تقديره وحجة ايتم في كون المتأخر
مخصصا بحيث في الاصول مع اسكان كونه الاستحاضة ومع استئصالها على ما يقول به عمدة الاصحاب ظاهر الخارج خبر مالك بن اعين الذي عده في الذخيرة
من الغوى عن ابن جعفر عليه السلام في المشحاضة ولا يغشاها حتى يامرها فتغتسل ثم يغشاها ان اراد وفيه نظر للوجهين **الاول** ان الخبر المذكور ضعيف
السند فلا يصح الحجية لا يقال بخبر الضعيف شهوة القول بعدم جواز وطئها اذا لم تأت بما يجب عليها من الاعمال لانا نقول هذا بمصر كذا المتأخرين
الثاني انه ضعيف الدلالة لانه لا يكون المراد من الاعتسال فيه الاعتسال من الحيض كما اشار اليه جماعة بلا استطهر في المعبر والروض فقال في الاول لا

انقص على جرح الغسل وقال في الثاني لعدم دلالة على غسل الاستحاضة وقد يقال هذا انما يتم لو قبل بمعدل جواز وطى الحائض قبل اثنائها بالغسل واما
 على تقدير يجوز ذلك فلا الا ان يمنع من ظهور الامر في الاخبار الائمة عليهم السلام في الوجوب كما عليه جماعة وهو ضعيف وهذا وقد اجاب
 في النهاية عما اشار اليه الجماعة فقال والاحتمال الذي ذكره في رواية ابن عيين لم يدل عليه اللفظ فلا يكون مقبولا انتهى **الخامس** حنبل
 الملك بن اعين عن ابن عبد الله عليه السلام قال سالت عن المستحاضة كيف يغتسلها ورجها فقال ينظر الايام التي كانت تحيض فيها فلا يغتسلها
 وينشأها فيها سوى ذلك ولا ينشأها حتى يامرها فتغتسل ثم يغتسلها وفيه نظر لما تقدم اليه الاشارة في الكلام على الخبر السابق **السادس** حنبل
 عن المغيرة الذي عد صحيحا قال روى الحسن بن محبوب في كتابا المشتهر عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الحائض اذا دانت
 وما بعد ايامها التي كانت ترى فيها تلغف عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك قطنة فان صبغ دم لا ينقطع فليجرب حتى يقطع كل صلوة
 يغسل **السابع** منها زوجها اذا احب وملت لها الصلوة وفيه نظر لانه لا دلالة فيه على المراد الاعلى نظرا لكون الرواية في قوله وبطبيع
 للزبيب وهو ممنوع بل هو للجمع المطلق وح يكون الرواية من ادلة القول لا دلالة لا يخفى حنبل سماعة الذي عن الموثق قال المشتهر
 اذا غلب دم الكرسف اغتسلت لكل صلوة وللغير وان لم يجز الدم الكرسف فغسلها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلوة وان اراد زوجها
 ان ياتها فغسل هذا اذا كان معها عطيها وان كانت صفره فغسلها الوضوء وفيه نظر لانه خبر مقطوع عن مسند الى امام فلا يكون حجة
 وخبره من ذهب سماعة لا يكون فانا نتحقق ان مذهب الراوي ليس بحجة وهذا اشار الى ما ذكره المفسر من الادب على وضعف خبره اخبرهم فقال
 واما رواية سماعة فهي مقطوعة وفي الطريق عثمان بن عيسى الواقفي الذي توقف في صحة قبوله ومحمد بن الحسين المشترك وان كانا نظا هاتين
 ابن ابي الخطاب التفرع اشتباها على العرف بين الدم عيطا وصفة مع عدم العرف عند الاصحاب منها في ايجاب الوضوء والغسل وهذا
 مما يضعف الاستدلال به في ايجاب الغسل الواحد للشرطة والغلبة ايضا وايضا قوله فحين يغتسل ليس بصحيح في المنع قبل الغسل والحمل
 على الاستحاضة بغير عيبتها انتهى **الثامن** خبر صفوان الذي عدنا الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت جعلت فداك اذا مكثت المرأة عشرة
 ايام ثم ترى الدم ثم ظهرت فمكثت ثلثة ايام فظاهرا ثم رأت الدم بعد ذلك تمسك من الصلوة قال لا هذه مستحاضة تغتسل وتستدل قطنة
 بعد قطنة وتجتمع بين الصلوتين يغسل وياتها زوجها ان اراد وفيه نظر لما تقدم اليه الاشارة في خبر محمد بن مسلم **التاسع** ما روى عن قرب
 الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن اسمعيل بن عبد الحماد قال سالت الصادق عليه السلام عن المستحاضة كيف تضع قال اذا مضى
 وقت ظهرها الذي كانت تظهر فيه فليخرج الصلوة الظهر الى اخر وقتها ثم تغتسل ثم تضي الظهر والعصر وان كان المغرب فليخرجها الى
 وقتها ثم تغتسل ثم تضي المغرب والعشاء وان كان صلوته الفجر فليغتسل وليتوضوء بعد طلوع الفجر ثم يصلي ركعتين قبل الغداة ثم يصلي الغداة
 قلت يراها زوجها قال اذا طال بها ذلك وليغتسل وليتوضوء ثم يراها ان اراد وفيه نظر لضعف سند وقصور دلالة كالا يخفى **العا**
 الرضوي والوضوء الذي فيه نكاح المستحاضة وقت الغسل وبعد ان يغتسل وتنظف لان غسلها يقوم مقام طهرها الطهر من الحيض وفيه
 نظر لضعف سند وقصور دلالة وعدم صلاحية كسائر الاخبار المقدمة لمعارضتها اصلها العموم الدالة على القول الاول وان الانصاف
 ان المسئلة مشككة بعدا وان كان القول الاول لا يفي عن قوة الا ان الاحوط حلا فربما يفتي مراعاة وينبغي التنبيه لامور **الاول** ان الفاتنين بالقلبي
 الثاني اختلفوا فيما يتوقف عليه ايجاب وطى المستحاضة من الاعمال على اقوال منها القول بانها يتوقف على جميع ما يجب عليها من الاعمال وهو محكي
 من الاسكا في السيد في المصباح والحلي والعلاء في موضع من المنهى وظاهره والامضا والجل والعقود والاصباح والكافي في الصلاح
 واختاره والذي دام ظله العالي واجعله بخبر الفضل المشعشع ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الذي وصف بالهجرة وكل شئ اخلاصا لله الصلوة
 فليأتمرها زوجها ومنها القول بانها يتوقف على الغسل فقط وهو ظاهر المحكي عن الصدوق في الرسالة والهداية وعن العلامة في موضع اخر من المنهى
 واجعله بخبر سماعة المتقدم ومنها القول بانها يتوقف على الاعمال ويجوز بالوضوء وهو محكي عن ط ونهاية الاحكام واجعله بخبر اسمعيل بن عبد
 الخالق المشعشع ومنها القول بانها يتوقف على نزع الخرق وغسل الفرج واستظلم في المعبر من عبارة المعتمد ومنها القول الذي سبقنا ذكر المحكي
 عن المراسم ولا يصح على زوجها بعد فعل ما يجب عليها من الاعشاء والغسل قال في الكشف والظاهر نعم غير الغسل وقال فيه انها وفي باب الحماث
 من الكافي ان ينها وطى المستحاضة حتى تسقي واما مع ما تقدم التوقف على الاعمال وغسل الفرج عند الوطى وفي النهاية محكي لروايتها ولها على

كل حال اذا غسلك من حياء وتوضأت وضوء الغسل الصلوة اذا اغتسلت حسب ما تقدمنا ولما لم يكن ذكرها حكمها غسل الفرج فالظاهر انه يوجب الشق
على غسله عند الوطى ثم ان تعلق قوله حسب ما تقدمناه بقوله اغتسلت خاصة فانه يتوقف على الوضوء عند ان لم يكن اغتسلت كان وجب عليها
الغسل لم لان كان اغتسلت كفى الغسل مع غسل الفرج في الاباحة ولم يتوقف على الوضوء ولا الوضوء وان التي عليها للصلوات وان تعلق بالوضوء
والاغتسال جميعا فالظاهر ان يتوقف مع الغسل غسل الفرج عند على ما عليها من الوضوءات للصلوات وعدها والاضطال وصدها ومع الوضوءات
الثاني ان قلنا بالقول الثاني فهل يشترط في اباحة وطئها العلم بانها بما يجب عليها او يكفي دعواها ذلك ان يمكن من الجماع وجماع من اصاله بقاء
الحيض يعلم قوله ومن ان الاصل في دعواها العترة وانه لو لم يقبل دعواها لم جاز الوطى لا بعد العلم بانها بما يتوقف عليها وهو متعذر غالبا و
هو بعيد **الثالث** حكى عن المعتمد وكرة وتر القول بكونها زكوة اذا كانت ما يجب عليها من الاحمال قال في الكنف وقد يمكن فهم الفرق بين الكثرة
وبعضها ما من حين معصية بنحو وبكراهة الوطى في الاولى مطلقا دون غيرها انتهى **مصلح** ذهب معظم الاصحاب كالطحاوي والفاطليين والشافعيين
والحقوقيين الثاني والمقدس الى ان يبي في موضع من جميع الفائدة الى اننا لم نحاذر التي شقبت دعواها الكساف لا يصح منها صوم رمضان من دون الغسل
فيكون من شرط صحة صومها المشا واليه الغسل لرفع الحدث الاستحاضة وتوقف في ذلك جماعة كالقندس الى ان يبي في موضع اخر من جميع الفائدة و
صاحب المدارك والحدث الكاشاني وحكي من المبسوط والمختصر والمعتدل هو الاول **الاول** **الاصول الثاني** دعوى جماعة من الاصحاب كالحقوقي الثاني
في جامع المقاصد والشهاب الثاني في ذلك وموضعين من الروضتين وابن جمهور في المسالك الجامعة وبعض شراح الجعفي في الجماع عليه وروى
ما صرح به في المدارك من انه من مذهب الاصحاب **الثالث** ان صوم المستحاضة لو لم يكن متوقفا على الغسل لما وجب عليها القضاء بشركه والثاني بطلانها
اما الملائمة فظاهرها واما بطلان الاول فمصلحة على من يفرق بين ما امر به في باب صوم الحائض والمستحاضة من كآوبة وفي زيادات صوم يبي في الكنب
اليه امره بطهرت من جنسها ومن نفاستها في اول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وضامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل
ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين فهل يجوز صومها وصلواتها لا فكذب يقضي صومها ولا يقضي صلواتها ان رسول الله صلى الله عليه
واله كان يامرنا طه صلوات الله عليها والمؤمنات من نساها بذلك لا يقال هذه الرواية لا تصلح لاثبات بطلان الثاني لوجه **الاول** انها الكنب
والمكاتبه تمنع من الحجية لاحتمال التزوير **الثاني** انها مضمر والاضمار يمنع من الحجية معه بحتم ان يكون المقتضى ان لا يجوز العمل بغيرها
الخامس انها مثبته على ما لا يقول به وهو الحكم بعدم قضاء الصلوة وصحة الصلوة من غير غسل **السادس** دلالتها على ان فاطمة عليها السلام كانت
تؤدي الاستحاضة وهو خلاف ما دلل عليه الاخبار على ما دل **السابع** انه يمكن ان يقرأ بقضي ولا يقضي بصيغة الجهر ولا يقضي بصيغة السكوت
بالرواية لان المراجع ان صومها يحكم بصحة وصلواتها لا يحكم بصحتها كما اشار اليه في الشكف **السابع** انه يمكن ان يكون المراد من قوله عليه السلام يقضي
صومها ولا يقضي صلواتها بيان احكام الحيض لا الاستحاضة والوجه في العدول عنها من كونها المسؤولة عن الحيض والقعدة معارضتها
باطلا فالامر بالصوم لا نأقول منع صلاحية الرواية المذكورة لاثبات ذلك ليس في محله والوجه المذكورة كلها مرفوعة اما الاول فالحق ان
مجرد الكنب لا يمنع من الحجية بل يحصل انما معها الظن والخبر الغادر بصحتها كما نتجته لعموم ما دل على حجة ما ولزوم المرجح العظيم يفرق بينها واما
الثاني فلا نحقق ان الاضمار ان كان من نحو على بن مهران من الاجل لا يفتاح في الحجية لظهورها فيهم لا يشقون من غير المعصوم ثم سلمنا ان الاضمار
الضعف في الخبر مطلقا لكن هذا الضعف انما يقدح في الحجية حيث لا يكون له جانب واحد مع وجوده فلا هذا الحائز له موجود وهو الشهرة العظيمة
كما لا يخفى سلمنا ولكن نقول القربة على كونها المقتضى هنا هو الاقام موجودة وهي لفظه عليها السلام بعد قوله فكذب كما في يبي واقفقه او بعد
قوله كبت اليه كما في الكافي واما الثالث فللمنع من كونها الاشمال على ما لا يقول به احد فادعوا في الحجية بل التحقيق انه لا يفتاح فيها كما يفتاح في غيره
في حجة في غير محل التحقيق وقد صرح بذلك بعض المحققين واما الرابع فللمنع من دلالتها على ذلك سلمنا ولكن هذا لا يفتاح في الحجية انما كما لا يخفى و
اما الخامس فلبعد الاحتمال المذكور جدا واما السادس فليبعد ايضا واما السابع فلعدم صلاحية الاطلاق لغرضه المذكر لا لغيره من النسخة
اليها والحاصل مقدم على الغام خصوصا اذا اعتضد بالشهرة العظيمة والاجماع الحكيمة والاجتهاد في الشريعة وبالحجة لا لاجل للتوقف في المسئلة
بل ينبغي الحكم بتوقف صوم المستحاضة على الغسل وهل الغسل المتوقف عليه صومها هو الغسل المتوقف عليه صلواتها لا غير فلا يجب لصومها غسل
بالتصوم فلو وان لم تثبت قبل الجرم يغتسل الى الصبح ثم اغتسلت على النهج المطلوب منها شرعا صح صومها ولو اخلت به فسد صومها وصلواتها

معا وعمل اخر غير ذلك فيجب لصومها غسل بالخصوص وبغير تبرك وان اثنى بما يتوقف عليه الصلوة وصح بفعله وانا خلت بما يتوقف عليه
 الصلوة او الامران معا فيصومهما مع الاثنان بها معا وبفسد بالاخلال بواحد منهما احتمالات والا قربا الاول اما اشراط صومها بما يشترط به العمل
 فالتطهر منه ما لا خلاف فيه بين الاصحاب في الجملة واما عدم اشراط صومها بغسل اخر قبل الفجر او كذا النفس منه مطا كما قطع به في المدارك والمعتمد
 في الذممة وغيره ملكا لا اصل عدم الاشراط به المردم الاشراط برتقيد العموم الدال على صحة الصوم مط ولا دليل عليه لان ما دل على اشراط الصوم
 بالغسل فاما يدل على اشراطه بالاعسالا المعهودة للسخافة لا غير فالاصل عدم ذلك وجبر للقول بالاشراط به كما عن الشهيد ولا للتوقف فيه كما في
 بيع والمطعم الثاني ومن نهاية الاحكام والاسناد لال للاشراط به بان دم الاستخاضة حدث مانع من الصوم فيقتضيهم غسله كالجناية والمجنيح المنقطع
 وضيق الاستدلال لم يجعل الصوم فائبة الوجوب غسل الاستخاضة مع الغسل لكن الاشراط بما لا ينبغي تركه خصوصا ان منع وجود العموم الدال
 على صحة الصوم مط ثم انه على تقدير التوقف على الاعسالا المعهودة فهل يتوقف على الاعسالا النهارية او على جميع الاعسالا حتى الليلية فيه فلان
 من المناهي في التقييد بالنهارية والحكم بعدم توقف صوم الماضي على غسل الليلية المستقبلة لسبق انعاده الترد في توقف الصوم الا على
 غسل الليلية الماضية وظاهر بعض العبادات كاقبل التوقف على الجميع وعن الشهيد الثاني في جملة من كتبه الحكم بعدم توقف الصوم الماضي على غسل
 الليلية المستقبلية وتوقف صوم المقبل على غسل الليلية الماضية وفي الروضات نحوها فثبت غسل الفجر ليل الاجزاء عن غسل العشاءين بالنية الى
 الصوم وان اذنت الى الفجر اقبل هذا وان لم يطله لعله يكن عننا انتهى **مصلح** اعلم ان دم الاستخاضة لا يجزئ اما ان لا يقب الكرماء ويثقبه ويسبل
 من الى الحرمة ويثقبه ولا يسبل عنه في الاول تكون الاستخاضة قليلة ومن احكامها وجوب الوضوء لكل صلاة ولا يجب عليها غسل اما الاول فلما تقدم في
 مقام ذكر ناقص الوضوء واما الثاني فلهذا بعض الاخبار لا يثقبه وهو من ذهب المعظم وفي الثاني يكون الاستخاضة كثيرة ومن احكامها وجوب الوضوء
 لكل صلاة فاعسالا ثلثة غسل الصبح وغسل الظهرين وغسل العشاءين اما الاول فلهذا في المقام المذكور طاما الثاني فلو جوزه الاول لظهر عدم ذلك
 فيه الثاني وعمر الاجماع في صير الخلاف في ذلك وفي ظاهر المعبر والمنع وجامع المقاصد والروض والمدارك وعجزها وهي عز الذمكة النصير به ايضا
 الاخبار الكثيرة منها صححة معوية بن حمار عن الصادق عليه السلام قال المستخاضة ينظر اياها فلا يقبل فيها ولا يقربها لعلها فاذا جازاها بها
 وان الدم يثقب الكرماء اغتسلت الظهر والعصر ونحو هذه والمغرب والعشاء غسلا توخى هذه وتقبل هذه وتغسل الصبح وتحتشى وتستتر ولا
 تخفق ويقيم خذ بها في المسجد وسابري بها خارج ولا يات بها بعلمها ايام اقرانها وان كان الدم لا يثقب الكرماء توضع في دخلت المسجد ومنها
 صححة صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له اذا مكنت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت فكنت ثلثة ايام ظاهرة ثم رأت الدم بعد ذلك
 امسكت عن الصلوة قال لا هذه مستخاضة يغتسل ويحج بين الصلوتين بغسل ومنها صححة عبد الله بن سنان عن الصادق قال المستخاضة يغتسل عند
 صلوة الظهر وقيل الظهر والعصر ثم يغتسل عند المغرب يغتسل بالمغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح يغتسل بالفجر ومنها صححة الحسين بن نعمان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني كنت ترى الدم فيها يومين او يمين فلينغتسل ثم تحتشى وتستتر ولا
 تغسل الظهر والعصر ثم تنظر فان كان الدم فيها بينها وبين المغرب لا يسبل من خلفا الكرماء فليشوءا ولتغسل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرماء
 فان طرحت الكرماء فسال الدم عنها وجب عليها الغسل وان طرحت الكرماء ولم يسبل الدم فليشوءا ولتغسل ولا يغسل عليها قال وان كان الدم اذا
 امسكت الكرماء حبسها لبرقي فان عليها ان تغتسل في كل يوم وليلة ثلث مرات وتحتشى وتغسل للفجر وتغسل للظهر والعصر وتغسل
 للمغرب والعشاء ومنها صححة زرارة قال قلت له انك انما تغتسل في كل يوم وليلة ثلث مرات وتحتشى وتغسل للفجر وتغسل للظهر والعصر وتغسل
 اغتسلت فانما زال الدم الكرماء تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وان لم يجز الدم الكرماء
 صلت بغسل ومنها خبر عبد الله بن الحسن الذي وصفه جدي قد سره بالصحة عن الصادق ع وان كان وما سائلا فلتخرج الى الصلوة الى الصلوة
 ثم يغسل الصلوة بين غسل واحد ومنها خبر يونس الذي حكى بحجة جدي ع فان رأت وما حبسها فلينغتسل عند وقت كل صلاة وان رأت صفه
 فلتشوءا ولتغسل ومنها خبر ابي بصير الذي وصفه جدي ع بالصحة عن الصادق عليه السلام فانما تغتسل ثلثون فرائد وما حبسها اغتسلت واستغثت
 واضئت في كل وقت كل صلاة ومثل رواية زرارة المعبرة عن احداهما قال المستخاضة يكف عن الصلوة ايام اقرانها ويحجها يوم او اثنين ثم تغتسل
 كل يوم وليلة ثلث مرات وتحتشى لصلوة الغداة وتغسل ويحج بين الظهر والعصر بغسل ويحج بين المغرب والعشاء بغسل ومنها رواية
 سبل

بن الخالق فلا سالنا ابا عبد الله عليه السلام عن المسحاضة كيف تضع قال اذا مضى وقت طهرها فان كان المغرب فلتنوخها الى اخر وقتها ثم تقبل
 مقبلى الظهر والعصر فان كان المغرب فلتنوخها الى اخر وقتها ثم تقبل المغرب والعشاء اذا كان صلوته اليه فلتغتسل بعد طلوع الفجر
 مقبلى ركعتين قبل الغداة ثم مقبلى الغداة ومنها الرضوى فان زاد الدم اكثر من عشرة ايام فلتغسل عن الصلوة عشرة ثم يغتسل يوم حادى عشر
 وتحتشى فان لم يثقب الدم القطن صلت صلوتهما لكل صلوته بوضوء وان ثقب الدم الكرسف ولم يسل صلت صلوته الليل والغداة بغسل واحد
 وسائر الصلوات بوضوء وان ثقب الدم الكرسف وسال صلت صلوته الليل والغداة بغسل واحد وتوخا المغرب فليلا وتغسل العشاء الاخره ومنها جازمعة من احداهما قال قال المسحاض
 وتغسل العصر ومقبلى المغرب والعشاء الاخره بغسل واحد وتوخا المغرب فليلا وتغسل العشاء الاخره ومنها جازمعة من احداهما قال قال المسحاض
 اذا ثقب الكرسف اغتسلت لكل صلوتهين وللجرح غسل فان لم يجز الدم الكرسف فغسلها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلوته هذا اذا كان دما عينا
 فان كان صفة فغسلها الوضوء وفي الاخر عنه عليه السلام غسل الاستحاضة واجبا اذا احتشيت بالكرسف بخار الدم فغسلها الغسل كل صلوتهين وللجرح
 غسل وان لم يجز الدم الكرسف فغسلها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلوته وفي الثالث يكون الاستحاضة منسوسة من حكمها الوضوء لكل
 صلوته ولعل المصلوة الصبح ولا يجب عليها غسل الظهرين ولا العشاءين ما الاول فلما تقدم في المقام المذكور وما الثاني فلتغسلها بالانقاء عليه
 وقد حكى عن الناصرية والخلاف دعوى الاجماع عليه وبديل عليه ايضا بعض الاخبار المتقدمة وما الثالث فلما ساءت اليه الاسادة وقد اختلف بينه
 الاصحاح على قولين **الاول** ما ذكرناه وهو انه لا يجب عليها غسل الظهرين ولا العشاءين وهو المصدوق والدليل والمنعقة والنهاية والسرائر
 والشرايع والقواعد والادشاد والمختلف والذكرى والدروس وجامع المقاصد والمجففة والحكي عن المرتضى والحلي والفاضل وابن سعيد
 واختاره جدوى والدي وام ظلة العلاء واسنادى من سر **الثاني** انه يجب عليها غسل الظهرين وغسل العشاءين وان لا فرق بين هذا
 الاستحاضة والاستحاضة الكثيرة وهو للعبارة المنتهى وجميع الفوائد والمادراك والجداد والمفاتيح والحكي عن العافى ولا سكاى وصاحب المعالم و
 الجبل المنين والذخيرة وحكاى في الذكرى عن ظاهر صاحب الفرائض واليه عيى كلام الروض لنا على المختار وجهان **الاول** اصله كاسا رايه في مجمع
 الفوائد **الثاني** جملته من الاخبار المتقدمة منها صحيحة الحسين بن نجيم الضحا فان فيها اقراره بالمصادق عليه السلام يدل على نفى الوجوب بالاضالة الثالثة
 على المسحاضة بالاستحاضة المفوضة **الاول** قوله عليه السلام فان كان الدم فبها جنتها بينها وبين المغرب لا يسل من خلف الكرسف فلتنوءوا
 عند وقت كل صلوته ما لم تطرح الكرسف فانه باطلا فقه يشمل الاستحاضة المفوضة وهو الاستحاضة الغلبية مشركان في اعتبار عدم السيلان
 المفروض فيه لا يقال القول المذكور ظاهر في عدم وجوب الغسل مطلقا وهو من خواص الغلبة فينبغى نفى بطلان قوله عليه السلام لا يسل عليه
 لا نأقول الاصل عدم ثقبه الاطلاق فان قلت كان الاصل عدم الثقب المذكور كان الاصل عدم الثقب مجموع قوله عليه السلام عند وقت كل
 صلوته بما عدا صلوة الفجر وحيث لا شرج وحيث الموقوف ومعه يقطع الاستدلال على التجميع مع الاول فلهذا السبيل فان الماردا على صلوة
 الفجر **الثاني** قوله عليه السلام فان طرحت الكرسف منها فسال الدم وجب عليها الغسل لا يقال لا يمكن التمسك بهذه القول على ذلك لما اسأله
 فقال في مقام دفع الاحتجاج بالصحة المذكورة على ذلك ان موضع الثلاثة قوله عليه السلام فان طرحت الكرسف وسال الدم وهو ينسب على الترتيب فان
 موضع الخلاف ما اذا لم يحصل السيلان مع ان لا شعا ويكون الغسل الفجر فله على ذلك يحكم ولا يبعد حمل على الجنس ويكون تمام الخبر كالمبين
 له انتهى لا نأقول بخلافه نستدل بمنطوق القول المذكور بل بهموم مفهوم الشرط الذي تضمنه فان مقتضاه بقى وجوب الغسل مع عدم السيلان ثالثا
 للموسسة وينبغي ثقبه الاطلاق ونفى وجوب الغسل المستفاد من المفهوم بغير صلوة الفجر وهو اول من ثقب السيلان بالغلبة وفيه نظر **الثالث** قوله
 عليه السلام وان طرحت الكرسف ولم يسل الدم فلتنوءوا ولتسل ولا غسل عليها والكلام فيه كالكلام في القولين المتقدمين **الرابع** قوله عليه السلام وان كان
 الدم اذا سكنا الكرسف يسل من خلف الكرسف صبيلا لا يرق فان عليها ان تغتسل في كل يوم وبيلة ثلاث مرات تحتشى وقبلى وتغتسل للفجر وتغتسل
 للظهر والعصر وتغتسل للمغرب والعشاء فان مفهوما عدم وجوب الاغسال الثلاثة في صورة عدم السيلان الشامل للموسسة وهذا القول
 الاول لا يستدل به على ما ذكرناه يقع فيه التعارض بين الثقبين كما لا يخفى لا يقال لا يجوز التعارض على الرواية لا شاعها على ما لا يقبل به الاحتجاج
 من وجوه عديدة على ما صرح به المقدس الاردبيلي لا نأقول ذلك على نقد برهنتهم غير فادح في الحقيقة على التحقيق ولا يقال يعارض هذا الرواية
 جملة من الاخبار المتقدمة الدالة على ان المسحاضة يجب عليها الاغسال الثلاثة فانها باطلا في انبثال الموسسة وبعضها شمل الغلبة الا انها خرجت

بالدليل والحام المخصص حجة في الباقي وهذه الاخبار اولى بالترجيح لكثرة ثبوتها وقوة دلائلها وصحة جملة سند وليس التقييد فيها بما جاء على الكثرة
اول من التقييد في اطلاق الرواية الثمالة المذكورة في الرواية المتقدمة اليها الاشارة بحملها على القليلة بل هذا اولى وذلك ما لزوم التقييد من على الاركان
لا يخفى او لم يجز ان المذكورة لا تانقولا التي خرج مع الرواية المذكورة لاعتقادها بالشهرة العظيمة والاصل وجملة من الاخبار الاثر مضافا الى لزوم التقييد
على الثاني ايتم كالا يخفى ومنها حجة زوارة المتقدمة لا يقال هي مقطوعة فلا يصح الاعتماد عليها كما اشار اليه في المعبر والمنقذ قال الاول فان دواته زوارة
المنقذ منها جمل فلعلم من لا يجز بانواع قوله ولو قيل هذا نقد لم يساعد عليه النظر زوارة عاصفة العدالة فلا يقول لا نوثقنا فلما هو لم يفت وانما اجتز
ولا يعمد على الحرفا على القول وان لم يعلم صدق وقال الثاني واما رواية زرارة وان لم يسندها الى امام وان كانت تفسير يدل على انه لا يسند الى الامام الا
ان ذلك لا يجز من احفال فانه من الممكن ان يجز عن غير الامام لاننا نقول القطع من مثل زوارة غير خارج لحصول الظن بانه لا يجز الا من الامام ومن الاحفال لا يمنع
الظن كالا يمنع احفال سقوطه واسطة في الاسناد المتصلة الى الامام عليه السلام من الظن بعدم السقوط نعم لو وضع من اصاله حجة الظن واقتصر في
حجة الخبر على ما فهم الدليل على اعتبار من الكتاب والسنة والاجماع لا يتجده من الاشارة الى المقتضى مطلقا ولو كان من زرارة ولكن ذلك فلا في التحقيق بل ^{الصحيق}
اصالة حجة الظن الا فيما فهم الدليل على عدم اعتبار من النظر ان المقتضى الذي يحصل الظن بصدق ومعنى الانام عليه السلام لم يبق دليل على عدم اعتبار
فلا يصلح ان يكون حجة وقد اشار الى ما ذكرناه في المدارك فقال بعد نقل رواية مقطوعة والظن عليها بان النفاذ لا يعمد فلعلم من لا يجز بانواع قوله ان ذلك
غير خارج من الاحوال من محمل من مسلم ليس في مثل ذلك غير الامام عليه السلام ولا يستفاد من كتب المتقدمين الا ان الاضمار في مثل هذه الاحاد يثبت انما
معدل من قطع الاخبار بعضها من بعض فان الراوى كان يصحج باسم الامام عليه السلام الذي رواه عنه في الولى وايات ثم يقول وسأله عن كتابه
الى ان يسوق في الروايات التي رواها عن ذلك الانام عليه السلام فلما حصل القطع بوجه الاضمار وينبغي التنبه لذلك انتهى ولا يقال في هذه الرواية لانه
فيها على المطالب ان يكون المراد من قوله بغسل واحد غسل النفس بل هو الفاعل ان لو كان المراد من عند المتخاضة لسن محله كما صح به المقدس ^{سلي}
لاننا نقول ليس لاستدلال بالرواية على الظن ففعل على كون المراد من قوله بغسل واحد غسل الاشياء بل يجوز الاستدلال بها على ذلك وان كان المراد
من القول المذكور غسل النفس وذلك لان قوله عليه السلام وان لم يجز الدم الكرسف صلت واحد يدل على عدم الاحتياج الى الاغسال الثلاثة
في صورة عدم تجاؤ الدم وهي تشمل القليلة المتوسطة فيثبت نعم قد يقال ان اظاهر الرواية يقتضي عدم الاحتياج الى اثني من الاغسال الثلاثة وهذا من
خواص القليلة ينبغي ان يدل اطلاق الرواية عليها ولكن فيه نظر لا يمكن العمل بالاطلاق الشاملة للقليلة والمتوسطة ونزول الرواية على ان الماء يغسل
الثلاثة لا يطبق الغسل ثم واما ما ادعاه في جميع الفائدة من ان اظاهر من قوله ان لم يجز الدم الكرسف القليلة لصدق جواز في المتوسطة فضعف كما
لا يخفى هذا ويمكن الاستدلال بعقود الشرط في قوله عليه السلام فان جاز الدم الكرسف كعلى المطقة ومنها خبر سماعه لا يقال هانذا والى ايات
ضعفها السند لا سيما على عثمان بن عيسى وسماعة الوائقيين لاننا نقول لا تم ضعف السند لان الرجلين وان كانا فافقين الا انها ثقتان فالروايات
من موثقات وهي في نفس الحجة سلمنا ضعفا سند ولكن نقول هو خبر بالشهر ولا يقال هذه الرواية لا يصح الاعتماد عليها في ثبات المطر وذلك لان
شطر من الرواية يدل على كون المتوسطة مثل الكثرة في وجوب الاغسال وهو قوله اذا ثقبه لان اطلاقه وشمله لا يطرأ على من يابد له كونه ^{سطة}
مخالفة للكثرة في وجوب الاغسال وهو قوله فان لم يجز الدم الكرسف وقد وقع الثمات فيها وما شانه هذا لا يصح الاعتماد عليه لاننا نقول انما
وان وقع بين سطرهما ولكن يجب الجمع بين الولى ايات مختلفة وهو هنا وانما يمكن باخذ ومجيب **احد** تقييد اطلاق قوله فان لم يجز الشامل
والمتوسطة بالقليلة وحمل الامر بالغسل على الاستحباب **الثاني** تقييد اطلاق قوله اذا ثقبه الشامل للمتوسطة والكثرة بالكثرة وتقييد اطلاق
قوله فان لم يجز بالمتوسطة الا ان الذي خرج مع الاجتز لان كتاب التقييد بن اولى من ان كتاب التقييد وعجاز مع هذا الجواز هنا في غاية الاستحباب
وايتم الظاهر من سباق الرواية كونه المراد من اطلاق قوله اذا ثقبه الكثرة من قوله ومن اطلاق قوله وان لم يجز المتوسطة ومن قوله فان كان من
آه القليلة ولا يتم لو انكبنا الوجه الاول للزم عدم الفائدة في قوله وان كان صفة كالا يخفى ولا يقال اطلاق الامر بالغسل في قوله فان لم يجز يقتضي
جواز الايات به او وقت شاء وهو خالف الاجماع فالقول المبرور يقتضي ما لا يقول به احد فلا يصح الاعتماد عليه ويجب طرحه فيجوز اخذ باطلا في قوله
اذا ثقبه لاننا نقول اطلاق الامر بالغسل يجب تقييده بما قاله المعظم اذ هو اولى من الطرح فتم ومنها الرضوي لا يقال هو ضعيف السند لاننا نقول
نسلم الضعف لما اشار اليه في الوسائل سلمنا ولكن الضعف بخبر بالشهر ومنه خبر عبد الرحمن فان مفهوم الشرط يدل على المطر كالا يخفى ويخبر خبرا

بولس وابي بصير ولا يعارضها اطلاقا والدالة على ان الاستحاضة بلزومها اغسال ثلثة لان هذه الاخبار اولى بالشريح فيجب تفهيد اطلاق الانبياء
المزبور والكثرة لا يقال التصرف في المفهوم ورفع اليد عن ظاهر اولى من التصرف في المطلق ورفع اليد عن ظاهره فيخرج الاخذ بالاطلاق الانبياء
لا نأقول لانتم الاولوية خصوصاً مع اعتقاد المفهوم بالشهرة العظيمة هذا ويمكن دعوى تعدياً فاطلاق الاخبار المذكورة الى الكثرة وقد
ادعى ظهورها فيها جدي قدس سولويچين **الاول** ان لفظ الاستحاضة ظاهر في ذلك بناء على تعريضها عن يسيلد منها من عرف العاقل **الثاني** ان
الاستحاضة المتوسطة نادرة الوقوع فلا يتصور اليها الاطلاق ويجازي ذلك دعوى على مخالفة الفقه القديم للمعظم الا في كلامه الذي استنبطه
الخالفه عليه الاطلاق وقد عرف حاله فلم يبق مخالف في المسئلة من تقدم على المقدس من الاراد بيلي سوى الفاضلين ولكن العلاته رجع في الفالح
المشهور فلم يبق سوى الحق ولكن عبارته ليست بصريحة في القنوي بالخلاف فلم يظهر بخالفه من الاخبار الذين تقدموا على المقدس الا ذلك
وتابعه فكيف يصح على اخبار مقلاتهم مع مخالفتها المشهورة العظيمة التي فيها اعيان القدماء والمتأخرين ومن جملة جماعته لا يقولون في الشرعيات
اعلى القطع واليقين ويتبعون التنبه على اصول **الاربع** اعلم ان مراعاة القول بلزوم الاغسال الثلثة في المتوسطة احوط فلا ينبغي العدول عنه
ان الامر بالجمع بين الصلوتين كما في جملة من الاخبار السابقة والارشاد والخبر والجمع بينهما والدروس والمفاتيح يقتضي وجوبه فلا يجوز ان يفتى
لكل صلوة غسلا لكن صريح في المنهي والروى وجامع المقاصد وجميع الفوائد والممالك بالجوازيل في المنهي غلها الى علمائنا وفي جميع الفوائد
قوله الاصحاب وفي المدارك قطع به الامتصاص وابدع بما في بعض الاخبار السابقة من الضمير بما فيها تغسل عند كل صلوة وجوبا في رواية بولس الطويلة
ان فاطمة بنت عيسى كانت تغسل لكل صلوة وبلاصل والا في نفسه نية والا حوط الجمع وعدم الافراقة منه حكمي من المفيد وغيره القسرح بوجوبه
مع موافقة ظاهر الاخبار وعبارة جملة من علمائنا الابرار وقد صرح انهم والدي دام ظله الله يكون له حوط دعوى استحباب الافراقة كما في حق
جامع المقاصد لا يخرج عن اشكال واستدل له في بقوله في الظاهر على الظاهر وعشر حسنات وفيه نظر **الثالث** اعلم ان في بيان الاغسال فائدة عامة
زيادة على الفائدة الاخلة وهي حصول البر من هذا الموضع كابدل عليه الصريح لجل الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وفيه بعد الاشارة على ما
بلزوم عليها من الاغسال لم يفعلها امرأة قط احتسابا لاعتقوب من ذلك وقريب منه ما في صحيح الحسين بن نعمان الصحاح اذا فعلت ذلك ذهب الله
عنها السلام **الرابع** في النقاس واحكامها **اصباح** يحرم على النساء ما يحرم على الحائض ولا يجوز لها الا ما يجوز للحائض كما في النهاية والتميز
والعقود والسرور والخسة والماسم والمعتبر الشرايع والنافع والمنهي والتذكير ونهاية الاحكام والقواعد والارشاد والخبر والتكدي
والمعزة والبيان والدروس والحجوة وجامع المقاصد والروضة والروض والمدارك والدياقع وعلم على ذلك وجوب **الاربع** ودعوى الاجماع عليه
في كلام جماعة قال في الغنية وهي الحائض سواء في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو ان النقاس ليس له فله ذلك بليل الاجماع السلف وقال
في السرور وحكمها حكم الحائض سواء في جميع الاحكام الدارفة للحائض بغير خلاف في النكاح حكم النقاس حكم الحائض في جميع الطوائف ولكن
والخلاف في الكفاية بوطئها ولا يعلم فيه خلافا وقال في المنهي حكم النساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويكره ويباح ويسقط عنها من
الموجبات ويحرم وطئها وجواز الاستمتاع بمادونا الفرج لا تعرف فيه خلافا بين اهل العلم وقال في المعتبر والنساء كالحائض فيما يحرم عليها
ويكره كذا وذكره في ط ومبناه قال في النهاية وهو مذهب اهل العلم لا اعلم فيه خلافا وقال في المدارك قوله يحرم على النساء ما يحرم على
الحائض هذا مذهب الاصحاب بل قال في المعتبر مذهب العلم كانه ولعله حجة وقال في الكفاية وعند الاصحاب بان حكم النساء حكم الحائض في
الطوائف والمكرهات والمسحبات والمباحات وقال في حاشية الشرايع اطلاق الاصحاب كون النساء كالحائض في جميع الاحكام **الثاني** انه لو لم
يحرم على النساء ما يحرم على الحائض لما كانت الحائض مثل النساء والثالث بطلان قوله عليه السلام في رواية وصفت بالصححة الحائض مثل
النساء فالمقدم مثله **الثالث** انما اشار الى جماعة منهم العلامة في التذكرة فقال لا قدم النقاس هو عدم الحيض وانما الخبث مدة الحمل لا ينظر
الى غذاء فاذا وضع الولد وانقطع الحبل العرف الذي كان يحس الدم خرج من الفرج كما يخرج من الحائض انتهى واعترض عليه المقدس من الاراد
فقال قوله وحكمها ان النساء كالحائض وهو خطأ بناء على انهم يقولون انه حيض والتفاد في بعض الدلائل لا يقتضي نعم لا ينبغي الحكم
اصلا الا بدليل فلو سلم انه كان حيضا في الواقع يمكن ان يكون حكمه غير ذلك فيمكن بيع الحكم قطعاً والخا الحكم الان يكون جاعاً على الحكم والاصل
مشع والاحتياط بل على انه في بعضه على ما ذكرنا من **الاربع** عدم جواز الصلوة والصيام للنساء وقد صرح به بخصوص في النهاية والدروس **الثاني**

عدم جواز الطواف لها وقد صرح به المخصوص في الدروس **الثالث** عدم جواز مسها الا يجوز مسه للحايط ككتابة القرآن وقد صرح به المخصوص
 في الكتابين ويدل عليه مضافا الى ما ذكره نحوي على ما دل على حرمة على ذوق الحديث الاصغر وعموم بعضه **الرابع** عدم جواز دلهائها في المساجد وربما
 من المفسر من الاراد بيل الناطل منه ضعيفا **الخامس** عدم جواز وضعها شيئا فيها **السادس** عدم جواز دخولها المسجد **السابع** عدم جواز قرأتها
 كلاً من الغرام الرابع ويبنى التنبية على امور **الاول** اعلم انه صرح في الجمل والعقود والمعبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى
 والبيان والروض والروضة بانه يكره للنساء ما يكره للحايط وهو المستفاد من السرائر والمراسم والغنية والنافع والقواعد والتحريم والار
 واللمعة وجامع المقاصد ويدل عليه الحجج السابقة **الثاني** صرح في المنتهى والروض والروضة بانه يستحب للنساء ما يستحب للحايط وهو المستفاد
 من الغنية والسرائر والمراسم والنافع والقواعد والتحريم والارشاد وجامع المقاصد ويدل عليه ايضاً الحجج السابقة **الثالث** صرح في المنتهى و
 نهاية الاحكام بانه يباح للنساء وهو المستفاد من الغنية والسرائر وجامع المقاصد والقواعد والتحريم والارشاد والنافع واللمعة ويدل
 عليه ايضاً الحجج السابقة **الرابع** صرح في الروضة والروض ونهاية الاحكام بانه يجب على النساء ما يجب على الحايط وهو المستفاد من القواعد والتحريم
 والارشاد والنافع وجامع المقاصد والغنية والسرائر والمراسم ويدل عليه ايضاً الحجج السابقة **الخامس** يجب على النساء الغسل لما يجب على
 الحايط الغسل على ما يستفاد من الفقه والسرائر والمراسم والجمل والعقود والارشاد والتحريم والقواعد ونهاية الاحكام واللمعة والذكرى
 يدل عليه ايضاً الحجج وصرح في النافع والربا ص والجمل والعقود بان غسلها كغسل الحايط في الكيفية وهو مقتضى الكتب المتقدم اليها الاشارة
 وكذا مقتضاها وجوب الوضوء عليها مع الغسل كما يحرم على وطئ الحايط كما صرح به في الدروس والمنتهى والحقيقة وهو مقتضى القواعد
 صرح به في الربا ايضا **السادس** يحرم وطئ النساء كما يحرم على وطئ الحايط كما صرح به في الدروس والمنتهى والحقيقة وهو مقتضى القواعد
 والقواعد والارشاد والتحريم والمعة وغيرهما واطاها انما لا خلاف فيه ويدل عليه ايضاً الحجج السابقة
 يحرم نبش القبر كما في النافع والمترابع والمعبر والقواعد والارشاد والتحريم والتذكرة والذكرى والتبعية والحقيقة وجامع المقاصد
 والملاذك والكتابة والربا ص وغيرها والمجته فيه امور **الاول** ظهور انفاق الاصحاب عليه وفي الكفاية هو المعروف لا عرف خلافه في كثر
 وقول الشيخ في ط انه اذا سقى القبر **الثاني** ردعوا الاجماع عليه في مسح المعبر والتذكرة والذكرى والتبعية وجامع المقاصد والروض وكما
 في الربا ص عن جماعة فقال يحرم نبش القبر اجماعاً من المسلمين كما عن المعبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة وصرح به جماعة ثم قال ولا يلزم
 نص هنا يدل عليه المجته هو اجماعنا المنقول التي هي في مره الصحاح المستفيدة المعتمدة بعل الا انه فلا وجه للمماثل في المسئلة **الثالث**
 ما نقل به في المعبر والتذكرة والذكرى والتبعية والملاذك والربا ص وغيرها من مثل الميت وفيك لم تترد فيه نظر وربما استدلبا بخلاف
 قطع بل التماس وهو غير تام كما اشار اليه في الربا ص فقال ولين في اجبار قطع بدالناشدة له عليه لظهورها في كونها الوجه السرى في القبر
 لا نبش القبر وهنك الحرمة وينبغي التنبية على امور **الاول** مقتضى كلام الاطلاق الاصحاب عدم الفرق في حرمة نبش القبر بين قبور المؤمنين
 وغيرهم ولو كان كافراً حياً ولكن مقتضى عدم الفرق بين القبر الكبير والصغير بالذكر والانتفى والحر والملك **الثاني** المعبر عند الاستسقاء
 فمالهم ان نبش القبر فلا يحرم وما سمي به حقيقة وهو يحرم وما شك فيه فالاحوط تركه وان كان في تعينه نظر بلا نظر عدمه **الثالث** هل يجوز
 لنقل الميت الى احد المشاهد المشرقة ان جوزه بعد الدفن ولا حكمه حتى يلقى بعض الاول والمستفاد من اطلاق الكتب التي حكمت عنها الفتوى ويجوز نبش
 ويدعوى الاجماع عليها **الثاني** وهو المعتمد وهل يخص هذا بصورة ما نال من الميت ينقله الى المشاهد المشرقة او هذه الصورة التي اوصى
 فيها بنقله الى المشاهد المشرقة ام اجماعاً من اصحاب نص على هذه المسئلة المخصوص نعم ظاهر اطلاق الكتب التي نقلنا عنها الامر من الثاني بل حمله منها
 بكرة فيها تضمنت مشقة امر من اطلاق يحرم نبش القبر ولم يترد في الاستثناء محل القبر من غير دليل اخر زيادة على اطلاق على قبول المنع لانه لا بعد للمعبر
 لا يقال بجواز نقل الاطلاق ما دل على جوازه بل بالعمدة لا نقول شموله محل الحديث غير معلوم لاجل اننا تضمنت الوضعية مخالفة للشرع وهو ما عجز عن حلوم
 الملائكة الاجامات المحكية على نبش القبر هل يترد عن المعارض لمنها المعارضه ولكن المعارض هنا من قبيل شعار المؤمنين من وجوبه كالانجيل والمشارفان
 التي جميع مع الاطلاقات المانعة عن النبش وكيف كان فالاحوط ترك النبش لان احتمال وجوب العمل بالوضعية في غاية الضعف كما لا يخفى **الرابع** صرح
 جماعة بانه اذا دفن الميت في روضه المخصوص او مشركه ليجاز للمالك قلعه ونبش ومقتضى اطلاق كلام بعضهم وصريح اخر عدم الفرق بين ما اذا استلن

ذلك هل حرمة الميت وعدمه وما ذكره جدي لا ختمه الميت على حرمته فلا يصلح الاصل فلا يهنا اليه الامع الدليل ولا دليل في محل الفرض عليه
 فالاصل باحترامه ولا للمالك ان يجوز له التصرف في ملكه قبل الدفن فالاصل بقائه بعد الدفن فتم ولا نرولوه يخرج القلع لكان غير مطلقا
 ملكه والثاني بطلان عموم قوله عليه السلام الناس مسطون على اموالهم فالمقدم مثله ولا نرولوه يخرج القلع لكان لا لان محل الضرر والثاني
 بطلان عموم نفي الضرر فللمقدم مثله **الخامس** اذا دفن الميت فلا يجوز نقله بعد ذلك الى بلدة اخرى كما غير المشاهدة المشرفة كما في النهاية والنافع والمصنف
 والشرائع والفوائد والخبر والنذكرة والذكرى والتفخيخ والروض والمدارك هذا قول الشيخ واكثر الاحتياط في الكفاية هو المشهور
 حتى عن بعض جواهر ذلك في الروض وذهب بعض الاحتياط الى كراهة النقل وفي المدارك بعد ما نقلنا عنه سابقا فلا ينادى لا يجوز
 نقله وهو بدعة في شريعة الاسلام سواء كان النقل الى مشهد او غيره وجعله ابن خرم مكرها وقال ابن الحنفية باس بخلاف الموقى من
 الارض المغصوبة عليها ولصالح براد بالميت وفي جامع المقاصد لو دفن الميت لم يخرج نقله وان كان في المشاهدة لا طلاق في حريم الميت قال
 في النذكرة وسوغه بعض علمائنا حتى في الذكرى عن ابن خرم كراهة النقل وعن ابن خرم جواز له صلح ببلد الميت انتهى ورواها
 المصنف اليه فان قال لما نقلنا عن من النقل سوى توقفه على الميت الحرم واستدعاء المالك ويرد على الاول ما خرج عن موضع التراجع
 مع ان التلبس قد يتحقق بغير نقل المكلفا وبفعله خطأ او سببا او على الثاني احوال الصغرى وعدم الكنية الكبرى ولا يصلح بغيره
 الى ان يثبت المنع انتهى والمعلم عندى ما عليه المعظم للمعوى اجماع عليه في كلام بعض في المسالك انما يكون النقل قبل الدفن ما بعده فخرج
 الا غير المشاهدة اجماعا وعليها على المشهور وفي الرافض لا يجوز نقل الموقى بعد دفنهم الى غير ذلك المشاهدة المشرفة اجماعا وكذا اليها على
 انتهى وينبغي التنبه على امور **الاول** لا فرق في ذلك بين ان يخرج الميت من قبره او في **الثاني** هذا الحرم نقله الى ما يسي ببلد اخر فيجوز نقله
 الى قبره مطلقا ولو كان من قبلى بلدة اخرى والمحمي نقله الى قبر اخر وان خرج من قبره لا قربا **الثاني** لو نقل الى بلدة اخرى وسهل
 ودفن فيه فهل يحيا عادت الى القبر الاول ولا ولا اجماعا عليه على هذا والمحقق ان يقال لا اعادة لا تجب على كل من يعلم بخبره واجابه
 من القبر الاول لا بعد دفنه في القبر الثاني فلا يصلح ولا تجب على من لم يؤمر فيه من القبر الاول لكن نقله سهوا الى القبر الثاني وامتنع
 لا يخرج من قبره ونقله الى موضع اخر على الوجه الحرم فيمكن ان يقال بجوب اعادة في حقه لا تركه ما موراد منه في القبر الاول لا اطلاقا
 الوجوب ولا يحصل الا باعادة وموطنه لا يجوز نقل الموقى بعد دفنهم غير معمول السهل لهذا الرض وكذا قولهم لا يجوز ينشر القبر فاصل **الثاني**
 هل يجوز النقل بعد الدفن الى المشاهدة المشرفة ولا صرح الشيخ في النهاية والحل فيها محكي عنه والعلامة في النذكرة والشهيد في كبرى والثاني
 هو ظاهر اطلاق الشرايع والمختار والنافع والخبر والتفخيخ وحكاية في الرافض من المنهى والتفخيخ ولق وفي نهاية الاحكام والبيان والخبر
 والا صياح وبظهر من المدارك والكفاية وهو في الشهرة عليه وبظهر من جامع المقاصد والمجتمعة والروض الى المصنف الى الاول
 حيث لا يبلغ التلبس حاله فانهم من نقله هتكت ومسلية بان يصير منفطعا ومخوفا وصار اليه والى دام ظله **الثاني** فقال بعد نقل القول بالمنع
 ولا دليل عليه سواء سئل من الميت الحرم وهو غير المدحوى فانما الجواز اقوى وقالوا ظاهر النهاية والمبسوط والمصباح ومختصر لذكرهم
 وردوا الرخصة به مع عدم دهم له انتهى للاولين ان فتوى النهاية بناء على ان ما فيه من مؤن الاخبار الجوزية لا سائند كما يظهر من الحل في
 السرائر لا يقال على نقله تسليم ذلك فعاية الامر وجود رواية يدل على مذنبهم ولكن ما صنفه السند فلا يصح للجهة لا نقول الاضعف بخبر
 بالشهرة ولا يقال لانهم فتوى النهاية بذلك لما اشار اليه في الروايات لا نقول ذلك محل نقل فان الشيخ قد صرح بالقول الاول فان قال لا اذ دفن
 في موضع فلا يجوز ونحوه من موضع وقد وردت رواية يجوز نقله الى بعض المشاهدة لا تمت عليهم السلام معناه ما ذكره فلا يصلح
 الا ولما انتهى ثم ان دعوا ان مجرى المصنف بورد والرواية مع عدم الرواية تشييد المصنف اليها محل نقل وان في اطلاق ما روى عن دعائم
 الاسلام عن علي عليه السلام ان دفع اليه رجلان بالرياسة فلقوه الى الكوفة فاطمعتهم عقوبة وقالوا ارتقوا الاحسان في مضارهم ولا تفعلوا
 كقول اليهود بنقل موثا الى بيتنا المقدس وقال انه اذا كان يوم احد فبليت الا مضارهم لنقلها الى دورها فامر رسول الله صلى الله عليه واله
 مناديه فتادى وقتوا الا حصار في مضارهم ففعلوا ولا خربوا الا سلوا اشادوا اليه في جامع المقاصد والروض من الصادق عليه السلام من ان
 موسى عليه السلام استخرج عظام يوسف في ساطع النيل وحمله الى الشام فبدل على الجواز لا الظاهر عليه السلام ذكره مع ربه كحديث ذكره

على كل حسن ولأن العرض الشفاعة بالجورة وبئلى البركة بعد الوفاة امر مطلوب فذا فى الاول فقال عليه ما دوى ان موسى عليه السلام لما حضر
سأله من ان يدب منه من الارض المهد مشروى الياض بعد الاشارة الى اصل ويوبى ما دوى من نقل نوح ادم وموسى ويوسف عليهم السلام
وان لم يكن بينهما حجة لاحتمال الانحصال وامكان البلى فتم انتهى والمسئلة فى غايه الاشكال فالأحوط مراعاة القول الاول بل لا يخرج عن قوة عليه
او صلى الميت بالنقل فهل يجوز نقله بعد دفنه او لا كما لو لم يوصا أشكال ولعل الثاني فى قوله **الخامس** بكونه ان ينقل الميت من بلد اخر قبله قبله الا
الى احد المشاهد المشرفة فانه يجوز بل يستحب الكواحة فى الصورة الاولى فلهذا صرح بها فى النهاية والنافع والشرع والمعتبر بالثبوت والارشاد
والقواعد وكفى وجامع المقاصد والروى والكفاية والرباض وظاهر المسالك والمعارك والحجة عليها **امور اربعة** وهو الاجماع عليه فى النذكرة
وكفى وجامع المقاصد والمحكم عن نهاية الامكام والمعتبر وقد صرح فيها بعد الثاني بان يجمع عليه بين العلماء **ثانيها** ما تمسك به فى المعبر وكفى وكفى
وجامع المقاصد والروى من قوله عليه السلام مجئوا الى مصابهم فتم ما تمسك فى الرباض من خبر دعائم الاسلام المتفهم بالامارة طام الجواز
فى الصورة الثانية فقد صرح به فى النهاية وبيع والقبض والقواعد والكفاية واما الاستحباب فيها فقد صرح به فى النهاية والمعتبر وكفى وجامع
المقاصد وقد حكى عليه الاجماع فقامت المعبر فى علمنا يجوز فعله الى المشاهد الائمة عليهم السلام الى ان وهو المشهور بينهم لا يشترط فيه فلا نه
يقصد بذلك التمسك بمن له اهلية الشفاعة وهو حسن من الاجار يوصل الى تواب الدنيا فالتوصل الى فوائد الاخرة فالاولى وفى النذكرة
عمل الامامة عليه من الارض من الائمة عليهم السلام الى زماننا فكان اجاعا وكفى ولو كان يقربا هذا الشاهد بسنن نقله اليها ما تخفف هتكة
الاجماع الامامة عليه من عهد الائمة عليهم السلام الى ما بعد وفى جامع المقاصد عليه الامامة من زمان الائمة عليهم السلام الى زماننا فتكون اجماعا
انتهى واجتمع عليه فى الرباض مجله من الاخبار فقال وروى شاذ الى المروى فى مجمع البيان وقصص الانبياء للراوندى عن محمد بن مسلم عن مائة نال بالاش
عليه السلام لما مات يعقوب عليه يوسف فى تابوت الى ارض الشام فدفنه فى بيت المقدس وفى ارشاد القلوب الى بلى وقبح القرى السيد عبد
الكريم ابن السيد احمد بن طائوس من حديث الجاالى الذى قدم ماضه على ناقة الى القرى قال فى الخبر انه كان امير المؤمنين عليه السلام اذا اراد الحلوى
ينفسه ذهب الى طرف القرى فينمى هونان يوم هناك مشرف على الخيف فاذل يعمل قبل قبل من اليمن راكبا على ناقة جاز مخبر راه عليا ثم قصد حتى
وعلى اليه وسلم عليه فوعليه وقال من ابن قال من اليمن قال ولهذا الخيانة التى معك قال جنة لا زنت فى هذه الارض فقال له على عليه السلام
الا دفنته فى ركنكم قال صلى بذلك وقال يدق هناك رجل يدخل فى شفاعته مثل ربيعة ومضر فقال له انقذ ذلك الرجل قال لا انا طامه
ذلك الرجل لثنا فادفن مقام دفنته فتامل ونحو المروى فى ربة والخصال والعبود وغيرها من الصادق ثم ان الله تعالى وحى الى موسى عليه
السلام اخرج عظام يوسف عليه من مصر وغفر الزمر فوجها حد بئ بدلى على رخصته فى نقل الميت الى مشاهد الرسول صلى الله عليه واله ان وصى
الميت بذلك وعن اجماع ارواى يعرفه فالأفضل نقله الى الحرم فقلت لعله للخبر عن الميت بموت معنى وعرفه يدق بعنا وانا ينقل الى الحرم فابها
افضل فكتب عليه السلام مجئوا الى الحرم وهل يختص جواز النقل قبل الدفن مطلقا ولو اما المشاهد بصورة عدم استئذان من فناد الميت او يجهل
الصورة التى يلزم فيها الفساد مطلقا ويختص بصورة عدم استئذان من العباد فان نقل الى غير المشاهد والنجوز مطلقا احتمالات والاحوط الاول
وان كانا فى كاهو الظاهر اطلاق المعظم فى غايه القوة ولا فرق فى استجابا لنقل الى المشاهد بين المسافة القريبة والبعيدة ولكن حكى عن بعض
المختصين الاول فى الرباض وفيه الشهيدان استجابا لبقربا الى احد المشاهد وعدم خوف الحنك انتهى ولا فرق فيها ذكر بين الذكر والانثى
والخنثى والحرة والمملوك والعاقل والفاسق والشقياء من اطلاق كلام اصحاب عدم الفرق بين الكبير والصغير مطلقا ولو كان رضيعا لكن
مقتضى تغليب جماعة منهم الاختصاص بالاول وهما الخاطب يجوز النقل واستجابا لجميع الودنة او الاكثر حظا منهم وجميع الاقارب وجميع المكلفين
احتمالات ولعل الاجرا قرب ولو كان هناك مقبر بها قوم صالحون وشهداء فصرح فى الخبر بالذكرى وجامع المقاصد ذكره بان يستحب النقل اليها
وهو جيد وفى حق ويجب تعجيلها اذا لم يخف هناك الميت بالنجاة ونحوه لجدة المسافة وغيرها **القول** فى غسل الاموات **مباح**
اختلفوا فى جواز تغسيل الميت بغسره فى الماء الكثير الذى لا يتغير بالماء الغساسة على قولين **الاول** انه يجوز كما يجوز فى غسل الجنابة الارشاس
فلا يجب الترتيب بين الاعضاء وهو القواعد ولا يضره والندوس والذكرى وجامع المقاصد والمجوزة والمقادير العلمية والرباض والرد
وعنه هاور بما يمكن استفاضة من الارشاد المراسم والارشاد **الثاني** انه يجوز بل يجب تغسيله من ربا بين الاعضاء وهو لاكتشف ويمكن استفاضة من

والمسا لئلا يجتمع عليه بلا ولي غيره **الاول** مخوف ما دل على جواز الارغاس في غسل الجنابة وقد اشار الى هذا في جامع المقاصد فقال لا تسقوط الترتيب
 في الغسل الحقيقي بقضيه سقطه هنا بطريق اولي انتهى وفيه نظر فان الاولوية عن مسلمة **الثاني** انما المطلوب من الغسل يحصل بالغمس كما يحصل بالترتيب
 وقد اشار الى هذا في جامع المقاصد فقال ولا فالمطلوب من الغسل يحصل بالغمس كما يحصل بالترتيب انتهى وفيه نظر ويشبه هذا بالمصادفة على
الظاهر الثالث ان الغسلة الموجبة لجواز الارغاس في غسل الجنابة موجبة لجواز الغمس هنا وقد اشار الى هذا في الايضاح فقال قال والاقراب التي
 مع غمسها في اكثر اقول وجه القربا نه كغسل الجنابة وجوب طهارة في الجنابة انتهى وفيه نظر واضح **الرابع** ما دل على ان غسل الميت مثل غسل الجنابة
 وهو غير متعلق بالذي وصفه في الوضوء عن ابي جعفر عليه السلام قال غسل الميت مثل غسل الجنابة لا يقال غايته ما ينفاد من الرواية ان غسل الميت مثل
 غسل الجنابة في الجملة وهو غير محدد الا ذلك في ثبوت المماثلة من هذه الجهة الاعلى فقد برأادة اطلاق الحكم بالمثلية المماثلة من جميع الوجوه
 وهو ممنوع وقد اشار الى هذا بما عرفت منهم صاحب الكشف فقال في جملة كلام له واحتمال النسبة بغسل الجنابة في الترتيب بل ظهوره انتهى لا نا
 نقول ان ظاهر اطلاق الحكم بالمثلية المماثلة من جميع الوجوه ومنع هذا بعدد ما دللنا عليه من وجها **احدها** الاصل وسيلنا الى الاشارة **والثاني**
 الاخبار الامرة بالترتيب بين الاعضاء وقد اشار الى هذا جماعة منهم صاحب المداولة واكتشف قال الاول وذكر جماعة من المشايخ انه بسقط الترتيب
 بغمس الميت في الماء غسلة واحدة تقول على رواية محمد بن مسلم ضعيفه السند والمخرج بها عن مقتضى المستقبضة الواردة في كيفية الغسل وقال لنا
 فالاقوى لعدم الاصل وظاهر القنأوى والاجمال لفصله كبقينا تها انتهى فان قلت الامر بالترتيب يحمل على الوجوب التحريم مراعات لعموم التشبيه
 في خبر محمد بن مسلم المتقدم وغيره قلت تخصيص العموم اولي لا استغفال الامر في الوجوب التحريم يجوز وقد ثبت لنا الامر اذ ادبر بينا التخصيص **الحال**
 كان الاول اولي فان قلت اطلاق الامر بالترتيب ينصرف الى الغالب وهو عدم امكان غمس الميت في عموم التشبيه سلما عن المحذور قلنا
 سلما الغلبة سلما ها ولكن يلزم معها الحكم بعدم انصراف عموم التشبيه الى محل البحث فانما قلنا قلنا عدم على نقد بترتيبهم عدم الغلبة بفعل
 اطلاق الامر بالترتيب بصورة عدم امكان الغمس قلت ليس هذا او لمن تخصيص عموم التشبيه بغير محل البحث ومع تعادل بينا فاطان فينبغي
 الرجوع الى الاصل وهو هنا يقتضي عدم الجراء العنصر لا استغفال المذاق للغسل يحتاج الى برائة ببقية ولا يحصل الا بالترتيب ولا نرفع
 نجاسة الميت الثانية بقينا لا يحصل القطع به الا بالترتيب وامامه فالرفع مشكوك فيه فالاصل بقاءها الا ان يقال مقتضى عموم بخوف قولنا
 فان لم يجد واماء كالانحرف جواز التطهير بالماء الما القليل المثل في ليدنا الميت بعد تغيبه بالغمس وهو مستلزم لكم تطهارة بدنه بذلك
 فيكون مجزيا وبهذا يخرج عمومها التشبيه على اطلاق الامر بالترتيب فيجوز اخذه وفيه نظر لان كثرة الاخبار المشتملة على الامر بالترتيب مع
 اسناد حملها بالصحة وغيرها واعضاءها باهانة لو كان تغيب الميت بالغمس جائزا لاشهر لقول الداعي عليه يرجع الامر بالترتيب ومن جملة من الاخبار
 المشتملة على الامر بالترتيب الوضوء المتضمن لتشييع غسل الميت بغسل الجنابة المحب فان فيه غسل الميت ثلاث مرات على تلك الاصفان ينبغي
 بغسل البدن الى مضمنا لمرفقين ثلثا ثلثا ثم الراس ثم الجانب الايمن ثلثا ثم الجانب الايسر بالماء والسند ولم يغسل مرة اخرى بالماء والكانه
 على هذه الصفة ثم بالماء الفرج مرة ثلثه الحديث وذلك من اعظم الشواهد على عدم شمول التشبيه الى محل البحث ولكن لا ينبغي ان الاخبار المشتملة
 على الامر بالترتيب التي عرفت عليها مشتملة على كثير من المستحبات وان الامر بذلك واقع في سبنا المستحبات وبهذا يحصل وهي عظم في دالة الا
 بالترتيب على الوجوب مع شيوخ استعمل الامر في اخبار الائمة عليهم السلام في الاستنجاء وما عند جملة من المحققين المجازات الرجحة
 المساواة احتمالها لاحقا لتحقيقه فيشكل تخصيص عموم التشبيه بذلك في القول بجواز الغمس لا يحمل من قوة الا اذا لوحظ خلافه فيراعي
 الترتيب بين الاعضاء ويترك الغمس **القول** في غسل من الاموات **صاح** اخلفنا الاحتياط في وجوب الغسل بمس الميت من الانا في
 على قولين **الاول** انه يجب بذلك وهو للشيخين والفاضلين والشهد بن والديلي والمحقق الثاني والمقدس لا بد بيلي وابن جمهور ولا
 المحذورات الثاني وهي عن القديسين والصدوقين والجلي والمطلي وقد صرح في كثير من كتبنا صحابنا بدعوى الشهر عليه **الثاني** انه لا يجب بذلك
 وهو حكى عن السيد وحكا في المختلف الخلاف عنه وعن غيره للقول الاول وجهان **الاول** دعوى الشيخ في الخلاف الاجماع عليه على ما حكى بعض
 هذا الشهر العظيمة التي لا يبعد معها شذوذ الخالف كما اشار اليه بعضنا في المفايح وقولا السيد باستحبابه شاذ وقال في المسالك
 الجامعة واما من الميت فعلا جمعوا على وجوب الغسل بمس على الشرايط المذكورة الا ما نقل عن السيد المرتضى من القول بانه سنة وهو وارد

الثاني اخبار الكثرة منها صحيح عن بن مسلم عن ابي بصير قال قلت له الرجل يغتسل في ثوب عليه غسل قال اذا مسه بجوارته فلا ولكن اذا مسه بعد ما يبرد
قلت فالتى يغسله يغتسل قال نعم لا يقال لغسله عليه لميت بدالة على الوجوب لاحتمالها الاستحباب لاننا نقول هذا الاعمى لا خلاف الظن بل لا
من اللفظة المذكورة الوجوب مع ان الاستدلال بالرواية على المطلوب لا يثبت على ظهور تلك اللفظة في الوجوب كالانفي وفيها صحة الاخرى عن
الصادق عليه السلام قال من غسل ميتا وكفنه اغتسل على الجنازة لا يقال الامر في هذه الرواية ليس بظاهر في الوجوب لان الامر في اخبار الائمة عليه السلام ليس
بظاهر في كماله جماعة لاننا نقول الحق ان الامر بظاهر في ذلك مطلقا ولو في اخبار الائمة عليهم السلام ليس بظاهر كما عليه جماعة لاننا نقول لما بينه في الوسائل
وقد اشار الى ما ذكر في الغيبة فقال لا خلاف في بطلانها في وود الامر بالغسل من مسه وظهر في الشرح يقتضي الوجوب لا يقال مقتضى اطلاق الامر بالغسل
ومبره بالتحصيل والتكثير مطلقا ولو لم يتفق معهما من الميت ولا ما دل بهذا يقتضي حمل الامر على الاستحباب لاننا نقول ثانيا لا اطلاق على صفة
المس ولو في ذلك ان الاولوية الثبوت على الحجاز والعلوية تلك الصوة ومنها صحة امم جعل بن جابر عن الصادق عليه السلام قال قلت جعلت
فلانك ليس ينبغي ان يغسل الميت بعد ما يموت ومن مسه فغسل الغسل فقال ما لم يجز ربه فلا بأس انما اذا لم يرد ومنها صحة بن معاوية بن عمار قال
قلت لا يجزى الله الذي يغسل الميت عليه غسل قال نعم قلت فاذا مسه وهو يتحن قال لا يغسل عليه فاذا برده فغسله الغسل قلت واليهام و
الطبراني زامها عليه غسل قال لا لا لسان ومنها صحة عن بن عمر عليه السلام قال من غسل ميتا فغسله وان مسه ما دام حارا فلا يغسل عليه واذا برده
ثم مسه فلا يغسل ومنها صحة عن بن حميد قال سالت عن الميت اذا مسه الانسان فغسل قال نعم اذا مسه جسد حين يبرده فغسل ومنها صحة
الصغار وفيها فوقع عليه السلام انما اصاب يدك حبيد الميت فلو ان يغتسل فغسل يغيب عليك الغسل لا يقال منع دلالة لفظ الوجوب على المطلق
لان لم يثبت صيرورة حقيقة في المعنى المعارف بين الاصولين في رضى الائمة عليهم السلام والمعنى اللغوي لا يستلزم لاننا نقول منع ذلك في غاية
البعد فلا يلتفت اليه ومنها رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال يغسل الذي غسل الميت وان قبل الميت انسان بعد موته وهي
ما روي عن علي بن عجل ولكن اذا مسه وقبله وقد برده فغسله الغسل ولا بأس ان يمسه بعد الغسل وقبله ومنها ما روي عن الحسن بن علي بن فضال عن
مساهرة عن علي بن السلام وغسل الميت واجبا الحديث ومثله رسالة يوش عن علي بن السلام الغسل في سبعة عشر يوما منها الفرض ثلثة فقلت بعلة
فذلك ما الفرض منها قال غسل الجنازة وغسل من مس ميتا والغسل الاحرام ومنها ما اشاد اليه في المنتهى فقال ورواه الجمهور عن علي بن عليه السلام والغسل
الثاني وجوه **الاول** ان الاصل براءة الذمة وفيه نظر لانه فاعه بحجة القول الاول فانها اقوى من **الثاني** ان لو كان ثبوت كذا في وجوب غسل
الميت لكان حاجة اليه لا يبريد عن الحاجة اليه لا يبريد عن الحاجة اليه غسل الميت المس وفيه نظر للمنع مما الملازمة والفرق بين غسل الميت وغسل المس في غاية
الوضوح مع انه مغاير من يعارضها الوجه الاول وهو اقوى من هذا **الثالث** الخبر ان احدهما ارواه سعد بن ابى خلف قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول الغسل في اربع عشر يوما واحد فربضة والباقي منه ومنها ما روي عن الامام في خروج عن مناهج الزمان عليه السلام
الى عبد بن عبد الله بن جعفر الحميري حيث كتب اليه روى تنا عن العالم انه سئل عن امم صلى يقوم بعين صلوتهم وحديث عليه حادثة كيف يعمل
من خلفه فقال توجب وتقدم بعضهم ويتم صلوته ويغسل من مسه التوقيع ليس على من مسه الا يغسل اليه قال وكتبنا اليه وروى عن المغيرة ان من سبنا
بحرارة غسل يده ومن مسه وقد برده فغسله الغسل وهذا الميت في هذه الحال لا يكون الاجزاة والعمل في ذلك على ما هو عليه بحسب ثبائه ولا يمس
فكيف يجب عليه السلام التوقيع اذا مسه في هذه الحال لم يكن عليه الا غسل وفيه نظر فان هذا بن النضر بن ضعيفا السند ولا جاز له فلا يصح
اليها ومع هذا فانه لا خلاف في الدلالة كالاخفى واختار عندي هو القول الاول وعليه فلا يجب الغسل للمس الا بعد رده الميت فلو مسه وهو حار لم
يجب عليه الغسل كاصح ما لصدوق والمفيد والعلامة والشهدان والمحقق والمقدس من الازدي والظاهر من مذهب جميع من قال بالاختار على القائل
وفي المنتهى لا يجب الغسل لموسر بعد نظهر الغسل ولا قبل برده بالموت وهو مذهب علماء الامصار وفي الروايات دعوى الاجماع على عدم وجوبه
بالسجينة الحارة ويدل على ذلك انهم كثير من النصوص السابقة واعلم انه لا يجب الغسل بمس حال حرارة كالا يجب مسه بعد تغسله وقد ادعى في
الذكرى انفا لا اصحاب عليه كاهو ظاهر المنتهى واستدل له بالصحيح عن الصادق عليه السلام ففي احداهما لا يغتسل من مسه اذا دخله القبر ولا
اذا حملته وفي الاخر من الميت غسله وبعد غسله وقبله ليس بها بأس طالما الموقر لها عن الصادق عليه السلام قال يغسل الذي غسل الميت ولكن من
الميت فلا يغسل فقد حمل على حملها الاستحباب **مصلح** اعلم ان لا اكثر على وجوب الغسل عن العطرة والاعطر وقد ذكر في الشرح في الخلاف عليه الاجماع

ويهدى عليه ايضا المرسل وعالف ينال الحق فنع وجوب الغسل على ما حكى **مصباح** انا من الميث على وجه يحبس الغسل به فهل يجوز الدخول في
 الصلوة قبل الغسل ولا يتوقف عليها كما يتوقف على الغسل من الحيابة اختلف الاصحاب منه على قولين **الاول** ان يتوقف الصلوة عليه و
 يجوز له الدخول فيها قبله وهو ظاهر له والذخيرة والمفاتيح واليه يحمل كلام المقدس من الاريد بيلي **الثاني** انه يتوقف الصلوة عليه ولا يجوز
 له الدخول فيها الا بعدة وهو لصريح الروض وحدى قدس سره وظاهر الذكوى وحاشيته بيج وجامع المقاصد ويمكن استيفادته من الشرايع
 والارشاد والخبر والفوائد والمنتهى والدروس والالتفات لانها قد اطلقت وجوب الغسل للصلوة ولم يقيد بغير غسل المس ولعله لذا فهم
 ما ذكرناه من غير ان يمد والارشاد المحقق الثاني وبالجملة لا يبعد دعوى الشهرة في ذلك كما يظهر من المقدس من الاريد بيلي وحدى قدس سره قال
الاول واما ما من الميث فالظن الحاقه في هذه الاحكام لعدم الدليل ويمكن الحاقه في الصلوة والطون للاجماع ونحوه وان كان فتم وقال الثاني
 المشهور والمعروف من الفقهاء ان من الميث من الناس من شاكرا كالحجبة والحض يمنع عن كل ما اشترط فيها الطهارة مثل الصلوة وغيره لان
 وجوبه **الار** انما سبق لمسه كان من يجوز له الدخول في الصلوة من غير غسل فالاصل بقاء الجواز حتى يثبت الرفع له ولم يثبت **الثاني** ان غسل المس
 لو كان ما يتوقف عليه الصلوة لوجب فوراً عند تضيق وقتها والثاني بطلان مقدم مثله واما الملازمة فتراضية واما بطلان فلا اصل **الثالث** ان
 المس لو كان شرطاً في الصلوة لوجب تقيداً بالامر بها والثاني بطلان الاصل عدم التقيد بالمقدم مثله واما الملازمة فتراضية **الرابع**
 ان غسل المس لو كان مما لا يصح الصلوة الا به لنبه عليه اهل العصمة صلوات الله عليهم اجمعين والثاني بطلان مقدم مثله واما الملازمة فتراضية واما
 بطلان الثاني فلا يتم لو ثبتوا عليه الاستفاضة الانبائية لم يفي في الدواعي عليه والثاني بطلان لان معظم الاخبار حال من الاشارة **الخامس** ان غسل
 المس لو كان مما لا يتم الصلوة الا به لوجب تقيد وجوبه بوقت وجوب الصلوة والثاني بطلان مقدم مثله واما الملازمة فلا تنجلي التقد بالذ
 يكون واجباً للغير لا يجب الا بعد وجوب الغير واما بطلان الثاني فلا لان الاخبار الدالة على وجوب مطلقه والاصل عدم تقيد بها بذلك والاف
 ايضا وجوب **الار** ان الاصل بقاء التكليف بالصلوة حتى يعلم برفعه ولم يعلم الا بعد الايثان بها فبعد الغسل المس فيجب لها ويكون ما يتوقف
 عليه **الثاني** ان اكثر الاعمال الواجبة ما يتوقف عليه صحة الصلوة فيلحق بها الغسل المس لوجب عملاً بلا استقلال **الثالث** ان المس حدث يمنع
 من الدخول في الصلوة فالصلو فالاصل بقاءه حتى يعلم برفعه ولم يعلم الا بعد الغسل فيجب فيكون ما يتوقف عليه الصلوة اما ان حدث ما
 ينهاه من كونه من موجبات الوضوء وقد صحح بان حدث في الغيبة كاعين جماعه من الاصحاب وفي السر تركه عن النهاية النصيح بان من نوافض الطهارة
 واما ان الاصل بقاءه فلا دلالة على حجية الاستصحاب وهذا قد اعترف في المداوك وصم بان ان يثبت كون المس ناقصاً للوضوء اجتمع الحكم بوجوب الغسل
 للصلوة **الرابع** الرضو ومن مس منها وصلى قبل ان يغسل اعد الصلوة لا يفي هو ضعيف السند فلا يعمل للحج لا نقول ضعيف السند بخبر الشراء
 لا يفي لان السند لا لنا لمعظم الاصحاب لم يصح ما يتوقف الصلوة على غسل المس في بابيه ولا في غيرهما ولو كان ذلك ثابتاً عندهم لصحوا
 به كما صرحوا بتوقف الصلوة على غسل الخيض والحيض والحيض لا نقول منع الشهرة بعيد في الغيبة بل الظاهر تحقيقها معها بحجها ضعف السند
 الرواية لا يقال بجوازها الاطلائ الدالة على وجوب غسل المس لا نقول لان السند المعارض بينهما اذ غاية الاستيفاد من تلك الاطلائ ان كونها
 لنفسه وانما يجب للمس وهذا لا ينافي بتوقف الغير عليه وجوبه بل كما هو مفاد هذه الرواية فانه لا امتناع في كون الشئ واجبا لنفسه باعتبار
 واجبا للغير باعتبار اخر وقد وقع ذلك ايضاً فلان الاسلام واجب لنفسه ولغيره اللهم الا ان يقال كل من قال بان واجب للغير ففي وجوبه لنفسه
 وكل من قال بان واجب لنفسه ففي وجوبه للغير فيقع المعارض بينهما ولكن هذا غير ثابت عندى وان كانا حتماً لا يفي عن قوة وحليته فنقول القائل
 وان وقع بينهما الا انه يجب ان حج الرواية لا اعتضاها بالاحتياط والشهرة وغيرها وكونها اخص من الاطلائ فان كان كذلك فيجب عليها المنع من ولائها
 على كون غسل المس واجبا لنفسه الاشارة اليه في مقام دفع الاستدلال بالاخبار الدالة على وجوب غسل الحيابة على كونه واجبا لنفسه **الخامس** ما اشار
 اليه به قدس سره من ان غسل المس طهره ويتوقف عليه الصلوة اما الاول فلا نقا الفقهاء ويهدى عليه جملة من اذكار المطلق لفظ الطهر عليه
 فانا لا اصل في الاطلائ ان الحقيقة واما الثاني فلم يعمم ما دل على توقفها عليه من نحو قوله صلى الله عليه واله الاصلوة الا يطهره واذ دخل الوقت
 وجب الطهر والصلوة **السادس** ما اشار اليه قدس سره من ان لو كان واجبا لنفسه لكان موسعاً اذ لا دليل على التضييق ولو كان موسعاً لكان
 وقتاً من الثلث ولو كان اخر ذلك لا دعى الى ترك الواجب اذ قد يظن بذلك في وقت لا يمكنه الايثان به وهو غير جائز والامتنان المسئلة

لا يخرج عن أشكاله المحفوظة في القول الثاني بل لا يبعد المصير اليه ويقتضي التنبه عليه **الاول** هل يتوقف الطواف على هذا الغسل كما يتوقف الصلوة عليه على المشهور الاول على الظاهر الثاني ان كل من نفل يتوقف الصلوة عليه قال يتوقف الطواف عليه اي من صرح بتوقفه عليه الشهيد الثاني في قس ولم ينقل فيه خلافا وربما يظهر من المدارك والذخيرة والمفاتيح وغيرها المصير الى الثاني والخط الاول لا يبعد دعوى قوته **الثاني** من من يتابع على جبره يوجب الغسل فهل يجوز له ان يمس قبل الغسل ما لا يجوز للجبر معه ولا يجوز كل حين فيجب غسل السرس خط المصحف المشهور على الظاهر الثاني في قس فانه وقد صرح بذلك ولم ينقل فيه خلافا وربما يظهر من جماعته خلافا والاول الخط **الثالث** هل يتوقف الصوم على غسل المس فلا يصح لمن مس الميت ولم يغتسل الدخول في الصوم او صرح في كونه والدروس والروض الثاني وتمسكه بالاصل وعدم النص وقوعه وربما يظهر من جملة من لا يبعد العباد الاول وهو احوط **الرابع** هل يجوز لمن مس الميت على جبره يوجب الغسل ولما يقتل الميت في المساجد بنا ولا يصح المحقق الثاني وما شئت به وجامع المقاصد والشهيدان في قس والمسالك والروض الاول ولا يخرج عن قوة لما اشار اليه في السرائر والروض قال الاول لا خلاف في بناء على ان لم يقتل ميتا ان يدخل المسجد ويجلس فيه فضلا عن رده وجواز دخوله اليه وقال الثاني واما دخول المسجد فالمس في كونه واستثنى الشهيد ما من الميت من تحريم دخوله المسجد واد ابن اديس الاجماع والمنقول بخبر الواحد صحة مع اعتضاده باصالة البراءة وخلو الاخبار من الدلالة عليه نفيا او اثباتا انتهى وربما يظهر من جملة من العباد الاول وهو احوط هل يجوز لمن مس الميت على جبره يوجب الغسل ولما يقتل ان يقرأ العزم او صرح في جامع المقاصد وما شئت الشرايع كما عايننا بالاول ولا يخرج عن قوة لما اشار اليه في قس فقال لما قرأه العزم فليس يصح لاحد من الصحابة والظاهر ان الحكم فيها كان لا يحل لامسالة البراءة وعدم الدليل الحام انتهى **القول** في التيمم مصباح اختلافه مصباح في انه هل يجب في التيمم الانتظار على التراب ويجوز فكما كان في الارض على قولين **الاول** انه يجب الانتظار على التراب وهو قول المرتضى في الناصرية وحمل العلم والمعتمد في المغترة والشيخ في موضع من التمهيد بين ما بين زهرة في الغنية والمحقق في النافع والشرايع كما عايننا الاسكا في الحيلة والذليل ويحيى بن سعيد **الثاني** انه يجوز بمجرد كان من الارض وهو قول العلامة في المنهاج والقواعد والمختلف والخبر والشهيد في الدروس والمحقق الثاني في الجعفرية وابن نهدي في الحدود والمعدس الاردي في مجمع الفوائد ومناجيب المدارك كما عايننا الشيخ في المبسوط والمخلاف والمجل والعالي في حكي عن المحقق انه واستحسنه وغراه في المقاصد العلية المشهور للابن **الاول** انه اذا تيمم بالتراب برئت ذمته وخرج عن عهده التكليف بالطهارة وجاز له الدخول في العبادة المشروطة بها قطعاً للإجماع على جواز التيمم بالتراب ولا كذلك لو تيمم بغيره مما يسمي ارضا لعدم الدليل عليه فان يجب الانتظار على ما يعلم بعد براءة الذمة والخروج من العهدة **الثاني** الاجماع المحكي في الغنية **الثالث** قوله تيمم بماء طيبا ما هو بوجوبه كما ايد به من الاستدلال به من وجهين **الاول** الامر بالتيمم بالمصعيد فانه يدل على الوجوب والمصعيد هو التراب كما عايننا في المحل والمغنايس والدبوان وشمس العلوم ونظام الغريب والامعي وابو عبيد الله ميم بن المشي طهور قوله تعالى منه فمنهم من يعلق باليد شيئا فلا يتصور ذلك الا في التراب وبهذا يمكن الاستدلال ببعض زارة عن الباقر عليه اذا تيمم الرجل للوضوء وضرب يده على الارض ثم نقضها النبي وجعلنا على الارض سجدا وتراها في عدم رتبة عدم جواز التيمم به ويؤيد هذه الرواية جملة من الروايات منها الحسن وقته فان كانا أرض متبللة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر الى اجف موضع تجد فيه من عثان او شيء مغبر وان كان في حال لا تجد الا الطين فلا بأس ان تيمم به ومنها الخبر عن الرجل لا يصيب الماء والتراب تيمم بالطين قال نعم ومنها الاخوان رجاء الملو رب التراب وفي جميع الوجوه المذكورة نظرا في الاول فلم ينع من عدم قيام الدليل على عدم جواز ما يسمي التيمم بما يسمي ارضا لما ساق في نشأ على ان يلزم من الانتظار على ما ذكره الحكم بفقد الطهورين لا ان يحضر عند في الحجر فليزيم الحكم بسقوط العبادة وهو خلاف الأصل ثم ما في الثاني فلو هتد بعصير الجماعة الذين صاروا الى خلافة ومعارضة الاجماع المحكي عن الطين سي عن جواز التيمم بالحجر وبعضه ما في جملة من الكتب قال في الناصرية والذليل يذهب اليه اصحابنا ان التيمم لا يكون الا بالتراب وما جرى مجرى التراب عالم بغيره فليزيم استلزاما في اسم الارض وقال في المنهاج قال العلماء لا يجوز التيمم الا بالتراب في الارض وقال في كثر العرفان قالوا مما بنا الوضع بالتراب يذهب على جرحه صلب ومسيح اخر انه انتهى على ان يمنع من ظهوره في الغنية في دعوى الاجماع على ذلك فانه قال والذي يفعل به التيمم التراب الطاهر ولا يجوز بالزنج او غيرها من المعادن ولا تراب الصه

او شئ من ذلك بل ليل الاجماع اذ مشار اليه اذ يحتمل رجوع الاجماع الى الحكم الثاني وهو نفى جواز البتيم بالمعادن لا الاول فنه واما في الثاني فظلمت
 من كون الصعيد موضوعا للثراب بل هو لا يسمى ارضا الوجهين الاول وحكاية النصيح به عن كثير من كتب اللغة كالعين والمحيط والاساس و
 المفردات الراغب والسامعي والحلالموهي ايتهم عن الزجاجة والغلب والتخليل وابن الاعرابي وعمر الزجاجة نفى الخلاف في ذلك وفي بعض شريح
 المجمعين واما الصعيد الارض كما صرح به اهل اللغة **الثاني** اذا استعمل في غير الثراب لقوله نعم صعيدا لظا اي ارضا كما نص عليه بعض وفي الثراب
 والاصل ان يكون حقيقة في القدر المشترك لا يقال بعبادى الوجهين ما تقدم من النصيب من جماعة اهل اللغة على انه للثراب خاصة لا فانق
 تنصيص هو لا لا عنصاده بالاكثريه والوجه الثاني اولي بالترجيح واما دعوى ان قوله تعالى ظاهره في لزوم العلوق فمنعها في كثير العرفان فل
 لجواز ان يكون من ههنا اسندا انتهى رد بما يدفعه الخبرا لعينه بان النصيب فته لاها صحت زودة فيجاء عنها بالمنع من الدلالة لزوم العلوق
 في البتيم واما في الرابع فلعدم اعتبار به لعدم وضوح سند عله انه عارض بما رواه في علل الشرايع عن ابي الحسن محمد بن علي المشاء عن ابي بكر
 محمد بن جعفر بن احمد البغدادي عن احمد بن السخري عن محمد بن الاسود الوراق عن ابي اوب بن سليمان عن حفص الخبي عن محمد بن حميد عن محمد بن الكندي
 عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه واله في حديث جعلت الارض مسجدا وطهورا وهذا اولي بالاعتبار لانه مسند وجيز **بالمنه**
 الحكيم في مفاد الصلابة وبعضه ما روى عن الراوندى الى ما يحوز البتيم بالحصى والنورة ولا يجوز بالمالا انه لم يخرج من الارض ففعل له
 البتيم بالصفاء البالية على وجه الارض قال نعم وما ذكر ظهر ما نصحه ان يتجبه به للقول الثاني ولا يخرج وهو عندي عن ثبوته ولكن الاصول مراعاة القول
 الاول ان تمكن من الثراب وان لم يكن هناك الا الحجر يعني البتيم به وقد ادى في المختلف الاجماع على جواز البتيم به عندنا لا منظر **مصباح**
 لا يجوز البتيم بالاشنان والدقيق لدعوى جماعة فيما حكى عنهم الاجماع عليه وبعضه ما عدم ظهور الخلاف في ذلك ولما ظهر الامر في الابهة الش
 المعتدلة الاصل وبما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكون معه اللبن البقر منه الصلوة قال لا اما هو الماء ولا الصعيد لا
 الحجر المحذور لوضوءه بالدقيق فلا يصح التغويل عليه لضعف سند وقصوره لا كس عليه الشيخ **مصباح** لا يجوز البتيم بالكل والنزع للاصل
 وظاهر الامر في الابهة الشريعة والاجماع الحكمي عليه في القينة وخالف في ذلك العارف فيحوز البتيم بها لانها خادجان من الارض وجوابه ان المعتدلة والاصول
 لا يخرج الى من المسمى فلا رزم بين الامر بين تكمن من خارج من المسمى لا يصيد عليه الاسم نعم بما استفاد ما رواه الراوندى والمقدم اليه الاشارة
 كفاية مطلق الخروج لكنه ضعيف فلا يجوز التغويل عليه **مصباح** لا يجوز البتيم بالمالا ما تقدم وللإجماع الحكمي عليه في المنهى لكنه يخص بما اذا كان
 رواد الخبز **مصباح** اخذنا الاصل في البتيم باليحيى والنورة على احوال **الاول** الجواز مطلقا وهو يحكى عن السيد في المصباح والديلمي في الماسم الفاء
 في المعيرة والندوة والسقيفة في الذكرى **الثاني** المنع كك وهو قول **الحل الثاني** المسجود قبل الاحراق والمنع بعينه وهو يحكى عن اكثر **الراجح** الجواز
 اذا فقد الثراب ولعل الاقرب ما حكى عن اكثر لصدق اسم الارض عليه قبل الاحراق للاصل وهو الصعيد بمعنى واحد على ما تقدم ويؤيد ما تقدم
 من خبر الراوندى ونحوه ما رواه في النهج بينه عن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن البتيم بالحصى فقال نعم فقبل بالنورة
 فقال نعم فقبل بالمالا فقال لا لانه لا يخرج من الارض وانما يخرج من الخبز لا يبق ترك الاستفصال بينهما قبل الاحراق واما بعده فليل على عموم
 الجواز كما هو القول الاول على انه قد استدل له ببقاء التسمية بعد الاحراق او باستصحاب بقاءها او باستصحاب الحكم وهو الجواز لا نأقول لضعف
 السند يمنع من التغويل عليه الا ان يدعى الخبر بالشهرة لكنها محل تأمل كدعوى بقاء التسمية والتك بالاستصحاب لا يثبت بقاءها غير جازم
 التسمية يرجع في ثباتها الى ما ثبت به اللغات من الادلة المتعارضة فيما مائها لا يثبتها لانها مسئلة فئوية ولا يجوز التك بمثل الاستصحاب
 في المسئلة اللغوية سلمنا جواز ولكن مطالبهم ببل على جواز البتيم بكلمة اسمي ارضا حتى مثل هذا فلم يبق سوى استحباب الحكم وهو ضعيف
 لعدم بقاء موضوعه بعد الاحراق والتسمية بالارض والملك فيه وقد نرى ان شرط الاستصحاب بقاء الموضوع سلمنا لكنه مغاير في استصحاب
 المنع من الدخول في العبارة المتروكة بالطهارة ولا يقال بدل على جواز الامر بعد الاحراق البتيم المرفى في كاعتق الى الحسن عليه السلام انه
 سئل عن الحصى يترد عليه بالعدرة وغطام الموقى ثم يخص به المسجل السجل عليه فكشها ليه ان الماء والتاد قد طهره ونداستدل به بعض
 الاجله على ذلك لانا نقول بالمنع من الدلالة وكيفية ثبوت الدلالة على ما رواه السجوي عليه بقاء يتجج الحل بانها معدنات فلا يصح البتيم بها وفي
 بعد التسلية ما ادعاه المطالبة بدليل الكثرة المانعة عن البتيم بالمعدن **مصباح** يجوز البتيم بالارض ولا يخلو لما مضى غنة البراءة واما في البتيم والحلى

والفاضل عن المذهب والجامع قال في المعبر على ما حكى انه مذهب فقها سابع الى ابن الجندب فانه منع الشيخ انتهى والحجة فيها ذكرنا انه
يطلق عليه اسم الارض حقيقة فثبت له اطلاقه في ما دل على جواز البتيم به وبؤيد خيرا والوندى والسكون في المقدم اليها الاشارة نعم بكبر البتيم بها
مبصحا يجوز البتيم بالارض الملة لاطلاق اسم الارض عليها حقيقة لا يقال بجواز البتيم لاقتل على الرجاء وان حد بئك نفسك انه ما انت
الارض ولكنك في الملع والامل وهما مسوحان لانا نقول وهذا الخبر لا يصلح للمراضة لذلك نعم بكبر البتيم بها كاعن المبسوط والمذهب والجامع
وكتبنا الحق **مبصحا** يجوز البتيم بغير ثوبه ولد سرجه وعرف دابته والحجة فيه امر **الاول** ادعاء المعبر والتذكرة على ما حكى الاطع وعليه
وهو ظاهر الجمل المئين وغيره **الثاني** الاحتمال المستنبضة منها صحة زيادة عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
يقدر على النزول كيف يضعه قال بئيم من ليد سرجه او معرفه دابته فان بغير عبا او منها مجترة رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
كانت الارض مثله فانظر كيف تضعه بئيم فان ذلك توسيع من الله فان كان في ثلج فلينظر ليد سرجه فليتم من عبادة او شئ من غير
ومنها مجترة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت في حال لا تقدر الا على المطين بئيم به فان الله اولي بالعدا اذا لم يكن معك ثوب
جاف ولا ليد تقدر ان تنطقه وبئيم به ومنها موثقه سماعة عن ابينا في قوله عليه السلام ان كان في ثلج فلينظر ليد سرجه فليتم من عبادة او من شئ
منه ومنها ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت دخل الاجرة ليس فيها ماء ولا طين ما يضعه قال بئيم بالصعيد قلت فانه راكب ولا
يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء قال لا تغاف على نفسه من سبع او غيره او خاف فوثق الوقت فليتم بئيم ببيده على اللبد والبرء
وبغيره وينبغي الامور **الاول** الظاهر من صحة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وهو ظاهر النهاية والمفتنة والمنتهى والذكرى كاعن ظاهر كثر
الاصحاب واطلق الحلي والشيخ في غير النهاية وغيرهما الحكم فظاهرها عدم اعتبار ذلك **الثاني** اعلم انه لا شائب بينا الثلثة المتخذة وفاقا
للمفتنة والمنتهى والذكرى والحجفة كاعن المعبر ولا سكا في بل قبل مذهب اكثر الاصحاب والحجة على ما ذكرنا ظاهر الاخبار المتقدمة وبها
يبدفع ما يظهر من النهاية من وجوب تقديم عرف الدابة واللبد على الثوب وما يظهر من السرائر من عكس هذا **الثالث** لا يجوز البتيم بالعباء اذا كان
التراب موحدا وفاقا للاكثر للاصل واختصاص من الاخبار الجوز لانه بغير القرض وذبح المرقى في الجمل الى جوانح ككونه من احد ازيد الصعيد
فيغير الاطلاق وجوازه اما المنع من كثر ذلك كما صرح به في المدارك وكذا في المنتهى فقا للصعيد هو التراب الساكن الثابت والعباء ليس كل
او السلك في انصراف الاطلاق اليه واعلم انه يلحق بالتراب الحجر فيما ذكر ككله من الخشب والتذكرة والمعبر وهو ظاهر النهاية والذكرى والذكرى لما
نقدم ومكس من صريح المراسم والجامع عدم الاحتياط بجواز البتيم بالعباء مع وجوده وهو ظاهر المفتنة والسرائر والقواعد والمنتهى كاعن ظاهر
المبسوط ونهاية الاحكام **مبصحا** اعلم خلافا في جواز البتيم بالرجل وهو بالفتح والسكون الطين الرفيق بل في المنتهى كاعن المعبر وهو ظاهر كونه
دعوى الاجماع عليه وبدل عليه مضافا الى ما ذكره وبعض الاخبار المتقدمة ما روى على بن مطهر عن بعض اصحابه انه سئل الرضا عليه السلام عن الرجل لا
الماء ولا التراب البتيم بالطين فقال نعم وهو صعيد طيب وماء ظهوره وينبغي التنبيه لامر **الاول** لا يجوز العدول اليه وهو العبا والارجاع
عليه حكى في المنتهى والجمل المئين وغيرهما كاعن المعبر وبعضه مجترة ابي بصير المتقدمة ونحوها من الاخبار ويؤيده الاعيان فان العبا لا شائب
الى التراب من الطين نحو وصفه من الماء وجفافه ولكن الظاهر من رواية زيادة ومرسله على بن مطهر الجوز اليه مال في المدارك معللا بضعف سند روايته
ابي بصير واختصاص صحة زيادة الدالة على جواز العبا والواقف الذي لا يتمكن التزول الى الارض واختصاص صحة رفاعته الدالة عليه بحال التلج لكنه
قال لا ان الاصحاب فاطعون بقتلهم العبا على ظاهرهم الاتفاق عليه قلت محرم بضعف رواية ابي بصير لو سلم فبعض حجة لوجوب التراب و
لا بغيرها الجمل المتقدمان ينعفها سند **الثاني** اختلف الاصحاب في كيفية البتيم به على اقوال **الاول** انه لا يتم كايتم بالتراب وهو
اختيار السرائر كما عن سلا ولاطلاق الامر به **الثاني** انه يضعه على الرجل ثم يرفعها من تحتها بالارض حتى لا تنفذ في ثوبه ثم يمسح بالوجه
واليدين وهو جوع الشخب في وقت وبه **الثالث** انه ينفق بعد التزول والبتيم بالقبوض **مبصحا** انما يجد الا التلج فان امكنه باليد يمسح
ما يحصل به اقل التلج فالظاهر الاتفاق على لزوم الطهارة المأبته وان لم يمكن ذلك فاختلاف الاصحاب فيه امر **الاول** انه يتم به كايتم
بالتراب وهو خيرة القواعد كاعن المرتضى والاسكافي والدبلي **الثاني** انه ينوء او يقتل شيئا من امكنه وان لم يتمكن اقل الفصل
عدم الامكان بوجها الصلوة حتى يتمكن من الطهارة وهو خيرة الشخب في المفتنة والنهاية **الثاني** انه يسقط عنه فرض الصلوة مطلقا وهو

خبر الخلق في السر والعلاني في جامع المقاصد والجفرية بل نقل عن أكثر الأصحاب ويظهر من الذكر والدروس والثقف في المسئلة
للال جملة من الاخبار منها صحبة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فلا يجد الا التلج او ماء جامدا قال هو بمنزلة الفتي
يتيم ومنها رواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام عن الرجل يجنب او على غير وضوء لا يكون معذرا وهو يصيب تلجا او صعبا بهما
افضل اليتم ام يسبح بالتلج وجهه قال التلج اذا نزل واسد وحسد افضل فان لم يفعل رعى ان يغتسل به يتيما ونحوه ما عني قربا لاسناد وجواب المنع
من كثرة الاخبار المذكورة على ذلك لعدم ظهورها في التيم بالتلج لا بعد دعوى ظهورها في التيم بغيره وبما ان وجود التلج ليس كوجود الماء
في المنع عن الطهارة المائية فالثاني محوم المنسور لا يقطع بالمسور ولا خيارا بجزاء الذنوب في الوضوء وخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
عن الرجل يجنب في السفر لا يجد التلج قال يغتسل بالتلج او ماء النهر وجواب المنع من كثرة الاخبار المذكورة على ذلك ما الاول فلما بيناه في السؤال
واما الثاني فلا حائل المبالغة في اقل الغسل بل لا بعد دعوى ظهورها واما الثالث فلضعف السند والدلالة لا لا يخفى ولذا لا يفتى في المسئلة
يجوز الصلوة مع الطهارة لغو له عليه السلام لا صلوة الا بظهوره ولم يثبت في الشرع كون التلج طهورا فلا يجوز الحكم به لان كذا الثاني
ظهورا حكم شرعي وهو توقيفي يجيبان يعلم من الشارع **مبدأ** لا خلاف بين الاصحاب في وجوب مسح الوجه في التيم في الحلة واختلفوا في
مقداره على افعال **الاول** وجوب مسح غام الوجه وهو خبز الصدوق في الجالس فانه قال على ما حكى فاذا ادا الرجل ان يتم ضرب يده على الارض
مرة واحدة ثم ينفضها يتم بها وجهه ثم يضرب يده اليسرى الاخرى في مسحها التيم من المرفق الى اطراف الاطراف وقد روي ان مسح الرجل جنبه
وحاجبيه ومسح على ظهر كفيه وعليه مضمين شايخنا وقولنا في هذا الخبر هذا التيم كما في الخبر **الثاني** وجوب مسح الحاجبين والجبين
وهو خبز الصدوق في الفقير قال وانا يتم الرجل للوضوء ضرب يده على الارض مرة واحدة ثم ينفضها ومسح بها حنجره وحاجبيه انتهى وفي
الطهارة مثله **الثاني** وجوب مسح الجبهة والجبين ودون الحاجبين وهو خبز المالک قال يجب مسح الجبهة والجبين وينبغي مسح الحاجبين
الرابع وجوب مسح الجبهة والحاجبين والجبين وهو خبز المدارك قال والمعتد وجوب مسح الجبهة والجبين والحاجبين ونقله من عن
نسبة هذا الى الصدوق مثل بعد النسيح مما فانه ظاهر عبادة الفقير ولعل الوجه في هذا النقل هو انه حيث كان مسح على الجبهة متفقا عليه
واما الخلاف فيما زاد عليها حملوا كلا على ذلك **الثاني** وجوب مسح الجبهة قبل مسحها من شعرا الى طرفيها لا على وهو الذي بينه
الا على باعتبار السوانتهى وهو خبز السيد في التاميرة والاشعار وجل العلم وابن زهرة في الغيبة والخبر في السرا والشيخ في المبسوط وفي
المصباح والمحقق في النافع والشرائع والعلامة في المنها وكثرة والمختلف والقواعد كما هو سكاني والعائز والقاض والمجلد وفي المنها وكثرة
نسبة الى اكثر الاصحاب وهو الاقرب لوجوه **الاول** الاجماع المحكي فالا فتشوا التاميرة والغيبة المتقدمة بالشيعة العظيمة التي لا بعد معها
دعوى شد ولا تخالفوا وتتر بل كل من على ما قبل اليها وباتوا لوجوب مسح تمام الوجه لا يشترط نفوس الدواعي عليه ولا المسئلة مما يعم به وبما صانته
البراءة عن التكليف بالزيادة **الثاني** قوله نعم فامحوا بوجوهكم بناء على ابناء اذا دخلت على الفعل المتعدي كما لا اصل فيها التبعيض وقد
بينته في الوسائل بما لا من يد عليه لا يقال ليس فيه تعين الجبهة بل غايته الدلالة على وجوب مسح البعض في الجملة لانا نقول المقصود من الاستدلال
بابطال القول باستيعاب الوجه بال مسح بل يجوز الاستدلال على ابطال القول بوجوب مسح الزائد على الجبهة كما لا يخفى **الثاني** الذي
وفيه تمسح بها وجهك اليهود من مقام شعر الى طرف الانف وبعضه موشقة زيادة قال سالت ابا جعفر عليه السلام على التيم فصر
بيد الارض ثم رفعها ونفضها ثم مسح وجهها بكفها وكفها مرة واحدة هكذا في باب الكفر في كمال الجبهة الجبطين وبعضه انهم دعوى
العلماني ثوار الاخبار مسح الجبهة في تعليمها وليس بها ايضا عبادة اكثر لا يقال الرضوى ضيفها السند لا يصلح للشيعة والموقوف في قصور سند
فاصل الدلالة لا مكان حمل الجبهة والجبين على تمام الوجه من باب تسمية الكل باسم الجزء والقرينة عليه الاخبار الكثيرة الظاهرة في مسح تمام الوجه
منها صحبة ابي ابي الخزاز عن الصادق عليه السلام قال سالت عن التيم فقال لا بد من مسح اصابته خاتمة ثم فتعك كما تفعل الدابة فقال له رسول
الله صلى الله عليه واله باعرا وتعلك فتعلك الدابة فقلت له كيف التيم فوضع يده على الارض ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف فقلت
ومنها صحبة اسمعيل بن الحام الكوفي عن الصادق عليه السلام قال يتم ضرب يده على الارض ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف فقلت
عن التيم فصر بكفها لارض ثم مسح بها وجهه الحديث ومنها صحبة زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت كيف التيم قال هو ضرب واحد

لوضوء والغسل من الجنابة فضررب بيدك مرتين ثم تنفضهما للوجه مرة مرة للبدن ومنها صحته الاخرى وفيها موضع ابو جعفر عليه السلام
كفيه على الارض ثم مسح وجهه ومنها موثقة سامة المضمرة قال سالته عن اليتم موضع يد على الارض مسح بها وجهه وزرعها الى المرفقين
ومنها رواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال تضرب بكفك الارض ثم تنفضها ومسح وجهك ويدك ويؤيد بها الا حياط ونحوى ما
دل على لزوم الاستيعاب في الطهارة المائية التي هي كل طهارة مشاكلة البدل للبدل منه في الاحكام وقوله تعالى بوجوهكم بناء على
كون الماء فيه نارية فان سبويه انكر في سبعة عشر موضعا من كتابه مجيئها للضعيف لانا نقول صغفا السند وقصوده انما يفتح حيث لا
يوافق الخبر فنوى الاكثر واما معها فلا حصول الجواب لمدح واما المناقشة في دلالة الموثق فضعيف لان حمل الجبهة او الجبين على ذلك
بعد والاخبار المزبورة لا تصح لان يكون قربة عليه لا مكان حمل الوجه فيها على الجبهة من باب تسمية الجزء باسم الكل بل هذا الاولى
من حمل الجبهة على الوجه لوجوه **الاول** شيع واستعمال الوجه في الجبهة طهارة وكلام علمائنا الا براد ولا عكس وقد ثبتنا الشروع
من اعلم المباحث لاحل الجاذبين على **الآخر الثاني** انا الجوز في الجبهة من باب استعمال اللفظ الموضع للجزء في كل وهو مشروط بشرطه
عنه وجوده في المقام ولا تملك **الثالث** اننا اذا ارتكبا الجوز في الوجه بولا الاخبار الى ما عليه المشهور ولا كالجوز في الجبهة نكالا لاول
الرابع ان الجوز في الوجه يحمل الاخبار موافقة للكتاب ولا كالجوز في الجبهة وقد ثبت حصول الترجيح بالموافقة للكتاب واما
احتمال زيادة البناء منه كذا وسبويه فضعف ظاهر في الغاية وقد بيناه في الوسائل هذا كله على تقدير تسليم ظهور الاخبار المنقضة
لمسح الوجه في لزوم مسح ثما وقد يمنع منه لان مسح الوجه كما يصدق بمسح مجموعه كذا يصدق بمسح بعضه فاذن لا يكون في اخبار المزبورة
دلالة اصلا لانها منقضة لنقل الفعل وليس فيه دلالة على افراده بل هي من الدلالة لا ولذا اذا قيل ضرب يديهم بغير مسح حصوله
الضرب منه في ضمن فربه منه وما انه شديدا وخفيف فلا يفهم اصل الا بقرينة ما ذكرته من صدق مسح الوجه بمسح بعضه ولو سلم تنقل
غايته الاطلاق وهو ينصرف الى مسح تمام الوجه على هذا ينهض الاخبار المنقضة وجنة ولا يصلح الرضوى والموثق السابغان للمعارضته
لها اما لعدم الثبوت بينهما اذ غايتها الانقضاء على مسح الجبهة وليس فيه دلالة على نفي لزوم مسح ما عداها حتى يجاوز الظاهر لزوم مسح ما زاد
عليها وهو الاخبار المنقضة فلا يلحق الى ثبوت حمل الجاذبين او لثبوت حمل الجوز في الجبهة باعتبار ان الجوز في الوجه مسئلهم الجازم والاخبار الاكثر
وهو وجوب بالنسبة الى ارتكاب الجوز فليل من الاخبار والملازم على الجوز في الجبهة خصوصاً اذا كان معيب السند لانا نقول كيف لا يعلم
ما ذكرناه والحال ان اهل اللسان يقضون به قطعاً ويقوى ما ذكرناه صدق مسح الواس بمسح بعضه والفقهاء بين مسح الرأس ومسح
بقرنيه بنار من لافقيه بينهما قطعاً واما دعوى انصراف الاطلاق الى الاستيعاب فغير معلومة سلمنا لكن ينبغي انصرافه الى خلاص الظاهر
الرضوى واما الموثق واما دعوى عدم الثبوت بينهما بين ذلك الاخبار فضعفها ظاهر للجهود بها باعتبار ورودها في مقام بيان الكيفية
اليتم الواجبة في عدم وجوب مسح ما زاد على الجبهة ولو لا اعتبار مثل هذا الكتاب لم يجب من جملة من تلك الاخبار المنقضة لنقل الفعل بان
الفعل لا يبدل على وجوب فعل مسح تمام الوجه كان متجافاً في به وهي عن بعض القول به واما دعوى ترجيح النصف في الموثق والرضوى على
النصف في تلك الاخبار فضعفها جلا فالقول بالاستيعاب مخيف جداً وفيه شبه القول بمسح الحاجبين والجبين وطا الواديات
انما هي بنية كتحقيق زرارة عن ابي جعفر عليه السلام اذا يتم الرجل للوضوء يد على الارض مرة واحدة ثم تنفضها ومسح بها جبينه وحاجبيه
وموثقتاه عنه وفيها تضرب بيدك الارض ثم رفعها فتنفضها ثم مسح جبينه وروايه عن ابن ابي المظالم عن الصادق عليه السلام وفيها
تضرب بيدك على الارض ثم مسح على جبينه فيحارب عنها بالتريل على ما عليه المشهور ولا دعوى لاجماعنا عليه مع اعتضادها بالرضوى والموثق
على تحريه لكن الاحتياط هنا بترك **مصباح** اختلفا في محاب في عدد الضرب الذي يجب في اليتم على احوال **الاول** انه يحرق من يد واحدة
في اليتم مصفاً سواء كان بدال للوضوء او الغسل وهو جنس المرتضى في الناصية وحمل العلم وابن زهر في الغيبة والمفسر من الاريد بولي روى
جميع الفوائد والمحقق البهائي في الاربعين والجمال الحقيق وعلى العلامة المجلسي في البحار والحدث الكاشاني في المفاتيح وطابعه للدارك كان
العماني والاسكافي والفاضل والمفيد في الغيبة والمحقق في المعبر والشهيد في الذكرى وظ الكلبى روى في المنع وفي السراغرة الى غير
اصحابنا وبطل يظهر من كثير من مشايخنا المشايخ من قبل ابي كاشان في شرح الفقيه والفاضل الخراساني في الذخيرة **الثاني** انه لا يلزم

وبهذا الوجه يمكن الاستدلال على نفي النعد في اليتيم بكثرة من النصوص منها موثقة فداوة عن النصار عليه السلام وفيها بعد السؤال عن اليتيم نصيب
 بده الأرض ثم دفعها فقصها ثم مسح جبينه وكفنه مرة واحدة منها موثقة ساعة قال سألته عن اليتيم فوضع يده على الأرض فخرج بها وحجروا عليه إلى الم
 ومنها الأخبار المتقدمة لقصد عاروا ما إلى ربع فلان المذكورات لا تصلح للمعارضة لها ما دل المرئيين مطلقا فلان تلك الصيغة ارجح منه لوجه **الاول** انها
 موثقة للكتاب وهو قوله تعالى واسحق بوجوهكم وايد بكم اذا الحج بصدق بدون النعد ولا كان ما دل على لزوم المرئيين لا يجاب به شيئا بخلاف ظاهر **الثاني**
 انها موثقة لأخبار كثيرة منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها صحيحة زائدة عن الباقر عليه السلام اذا يتيم الرجل للوضوء ضرب يده على الأرض
 مرة واحدة ومسح بها جبينه وحاجبه ومنها رواية عنه عليه السلام تقرب بكفك الأرض ثم ينفضها ويجمع وجهك ويدك ومنها ما عن دعاء الاستلا
 عليهم السلام اللهم حجرة من حرة واحدة تضرب بيد الأرض فيمسح بها وجهي **الثالث** انها موثقة لما حكاه العائنه على ما قبل من مؤلفنا امير المؤمنين
 وعار وجمع من التابعين من الحكم بالاجزاء بالمر **الرابع** انها موثقة لقول جميع كثير من اعيان العلماء بل لا يعد سوى الشهرة المشارة عليه ولا كان
 ما دل على لزوم المرئيين مطلقا فانا القابل به شاذ بل حتى عن بعض القائلين به وهو المعتمد وميل بن بابويه الخلاف كما عرفت **انها** مخالفة
 العائنه ولكن الدال على لزوم المرئيين فانه موافق لمذهب اكثر العامة **انها** اقوى دلالة من ما دل على لزوم المرئيين لا مكان حمله على الاستحباب
 وقد هي عن المرتضى القول به وذلك الصيغة كما لصحها في اجزاء المرة بملا ذكر يدفع المعارضة بما دل على لزوم التثنية مع ان اماراة البقرة منه لاجبة
 ولما ما دل على التفصيل فلانه لا ينفصل ولا يكون وجوب الجمع بين اطلاق ما دل على اجزاء المرة وما دل على لزوم التثنية مطاوعهم اما الاجماع المحكية
 فلو انها لم يصير الجامعة القائلين بالاجزاء بالمر إلى الخلاف على ان عبارة الشيخ والطبرسي ليست مصيرة بالاجماع اذا قالوا القول بالتفصيل من هذا
 ومن الظان هذا ليس صريحا في دعوى الاجماع بل في ظاهر الاحتمال ارادة كون من مذهبها لا مذهب الشيعة ويؤيد نقلها الخلاف عن قوم من اصحابنا
 فلم يبق سوى ما في الامالي وهو ان مقتضى زيادة على ما سبق مصير الصدوق والذوالخليفة وشيخه إلى الخلاف ولعله لما ذكر لم يمسك
 بالاجماع المتقول في المسئلة مثبتوا القول بالتفصيل داما صحيحة زائدة فضعفها دلالة لاحتمال كونها لو اوفى قوله والغسل من الجنابة **للعطف**
 بل هو الاصل في الواو ويكون المراد من لفظ الضرب القسم لا الوضع على الأرض فيكون المقصود في الرواية بيان ان اليتيم الذي هو يدل عن
 الوضوء مثل الذي هو يدل عن الغسل فعمل الذي هذا يكون قوله للوضوء متعلقا بقوله تضرب بيدك لا بقوله ضربه واحد ولا
 لزوم كون الواو لا سنيان وهو خلاف الاصل لا يقال بلزم على هذا محذوران احدهما تعلق الجاربا لما خسر عنه وهو خلاف الاصل وثانيهما
 لزوم حمل الرواية اما على الاستحباب وعلى التثنية لا يحتاج يكون دالة على لزوم المرئيين في اليتيم مطلقا فيكون سبيلها سبيل الاخبار والدالة
 عليه ومعلوم انها على خلاف الاصل فلا بد من الحكم بكون الواو لا سنيان خصوصا اذا لزوم موافقة فتوى جميع كثير من اقول ليس
 دفع المحذورين بالاصل والى من ان يدفع به محذورته الحمل على الاستحباب والا فمما في قوله والغسل من الجنابة تضرب بيدك اذ
 لم يصح العبارة على نقد بركة سنيان كما لا يخفى والموافقة لفتوى جميع كثير لا يوجب التبرجح ان كان في مقابلها فتوى اخرى من مثلهما فاجابها
 لا يقال دوى في المعنى والمنتهى هذه الرواية بخلاف لا يطرأ فيه احتمال غير التفصيل فان فيها يدل الضرب ضربه ويدل والغسل والغسل
 ومعلوم انها على هذا التقدير يكون صريحة فيه لا فاقول الاعتماد عليها مع مخالفتها لغيرها واحتمال السهو من كاتبها لا يخفى عن الاشكال اما
 صحة محمد بن مسلم فلا نالم نجد ها في كتب الاخبار وانما نقلها في المنتهى والاعتماد عليها مشكل ولكن مع هذا المسئلة لا نجو عن الاشكال والاحوط
 فيها اذا اراد ان يتيم يدل للغسل ان با في يتيه مشتمل على مرتبة مرة و يتيه مشتملة على الضربين ولو اقي زيادة على ما ذكر يتيه مشتمل على ثلث مراتب
 كانا الزيادة في الاحتمالات كما اذا فعل كما اذا ذكر فيها اذا اراد ان يتيه يدل للوضوء **سابع** اخلافا لاصحاب في جواز اليتيم لمن تعد الجنابة انخاف
 التلغف من استعمال الماء فله هب لاكثر الى جواز مطلقا سواء علم قبل الجنابة نفسه بعدم التمكن من استعمال الماء ام لا وذهب الشيخان في المنفعة
 والخلاف والصدوق في هذا الحديث الى وجوب الغسل **عليه** جواز يتيه ولاننا فيها اصانية للاولين وجوه **الاول** انه يجب عليه الصلوة وهي
 تصح الامع الطهارة ولا يجوز دعوى لزوم الما يتيه عليه فانخصرت في الترابية اما الاول فلانه اجماعي واما الثاني فلعموم قوله عليه السلام لا
 الا بظهور ومع هذا فانهم انما يتيه اجماعي واما الثالث فلان في الالتزام بالطهارة الما يتيه حجا عظيما وهو منفي كما بوضو وغسله وانما الاول
 قوله تعالى في سورة البقرة ولا تفلحوا يا ايديكم الى التهلكة ومنه قوله تعالى في سورة يونس لا يد يدككم العسر والضوء قوله تعالى يا ايديكم

الجلي فليظهرها في الاحتلام ايضا مضافا الى ضعفها سند وهذا ضعف لخلل دلائل المتقدمة وقد يجاب عن المناقشة في الوجه الاول
 بالتمنع من جواز تخصيص تلك العمومات بذلك الادلة اما لان تلك العمومات لا يقبل التخصيص اصلا كما عليه بعض المحققين ولا يخرج عن قوة واليه
 اشار اليه في المنتهى فقال بعد الاشارة الى الاخبار المعارضة لتلك العمومات وهذه الروايات وان كان منجحة السند الا ان مضمونها
 مشكل اذ هو مغاير لما يعم قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ودعا يظهر هذا من
 جماعة من اصحاب ولا بها معتقدة بالشبهة لم يحسن تخصيصه ولو كانا لمخصصا بخاصة او لعدم صلاحية تلك الادلة للتخصيص
 اما الاجماع المفقول فلو هتكت بمصر الاكثر الاختلاف واما الضوم فلان بعضها ضعف السند وبعضها فاسد الدلالة اما الضعف السند
 فهو رومة على بن ابي حمزة ورواية ابراهيم بن هاشم واما الفاسد الدلالة فهو صحيح بن ابي سليمان ومسلم لعدم النص فيهما بمقتضى
 الجملة الخبابة بل لو ادعى ظهورها في الاحتلام لم ينكر قال في المعتمد بعد الاشارة الى الشيخ اسندل بالعجوة على مذهبه انهما
 ليسا من يثبتان في الدلالة لان العتق المشقة وليس كل مشقة تلفا وقوله على ما كان للشيعة في موضع النزاع وان دل باطلا فندفع
 المظنون واجب عقلا لا يرفع باطلا فالرواية ولا يخص بها عموم نفى الحرج قال في المدارك والذخيرة بعد نقل هذا الكلام منه وهو حسن
 وقال في الاول ويتوجه عليهما انها من رواة وكذا المظهر ان لا يقتيد فيهما بتعد الخبابة ولا فائلا بمضمونها على الاختلاف وعن المناقشة في الثاني
 بما يظهر مما تقدم وكذا من المناقشة في الثالث واما دعوى عدم شمولها للحل الفرض فضعفه بل هي شاملة لم يحكم ترك الاستئصال الذي
 هو فيها بل يظهر من المجتاز بعض هذه الاخبار اظهر دالة من صحيح بن ابي سليمان ومسلم فانه قال بعد ما نقلنا عنه سابقا بلا فضل ثم هاتنا
 معارفنا ان رواياتها رواية داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيبه الجنابة ويخرج او قروح او ينفخ على
 نفسه من البرد فقال لا يغسل ويقيم وعن ابن نسطر عن ابي الحسن عليه السلام مثله وهاتان ارجح الوجوه **احدها** انها البراءة ليسر الله
 تعالى **الثاني** انها ما يصيبان على موضع النزاع والاوليان مطلقان لان قوله لا بد من الغسل على ما كان يحتمل ان يكون لامع
 الخوف على النفس وهاتان متناوستان لموضع النزاع فكان **اولى الثالث** انما مع الحل بها ثين يمكن بالا ولثين على الاستحباب كاذب
 اليه الشيخ في باب فانما يتجر برواية محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم وسافها برواية احمد بن محمد عن علي بن ابي حمزة قال الجواب
 من وجهين **الاول** انها مقطوعتان فلا يترك لهما **السند الثاني** انها لم يضمن موضع النزاع لجواز ان يكون لامع الخوف على النفس روايتنا
 تنافي الجواز عند الخوف على النفس فيكون احصى كماله والعمل بها ولو انشئنا ان لا يفتى ما عليه الاكثر وعليه فهل يجب عليه الاعادة
 الصلوة التي صلاها بذلك اليتم ولا اختلف فيه الاستحباب على احوال **الاول** انه لا يجب عليه الاعادة مطلقا وهو مذهب الاكثر **الثاني**
 انه يجب الاعادة كل وهو مذهب الشيعي وفي النهاية وكذا في الاخبار كاعتراف المذهب والاصحاب وروى الجنان واستقره في المدارك **الثالث**
 وجوب الاعادة لو كانت الجنابة من حرام وعدم اذا كانت من حلال وهو قول ابن فهد في المحرر والمذهب **الرابع** وجوبها لو تعد ولم يطلع في
 الماء وعدم اذا تعد وهو ظاهر الحق الثاني في جماع المقاصد ولعل الاقرب بالاول وجوه الاول ما ذكره في المجتبى فقال والوجه عندنا انه
 لا اعادة لاننا لنبين عند الخوف على النفس اما ان يكون محل الصلوة واما الا ان يكون فان كان في محل سقط القضاء لانه اني بصلوة مسكنة ^{بطل}
 وان لم يكن في محل لم يجب الاداء فالقول بوجوب الاداء مع وجود القضاء مما لا يجتمعان لكن الاداء واجب بالقضاء غير واجب لثاني عموم
 الاجماع المحكي **الاول** الى على ان من يتم وصلى لم يجب عليه الاعادة وادعى انما قلنا الاجماع على عدم وجوب قضاء الصلوة في الوقت باليتم
 مطلقا **محمّد بن عيسى** قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل باقى الماء وهو جنب وقد صلى قال يغتسل ولا يصعد الصلوة ويؤيد هاروايات منها
 حسنة زارة عن احمد بن محمد المسافرا ما لم يطلب الماء في الوقت فاذا خاف ان يقوته فليتم ويلبس به في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء
 عليه فليشوضا لما يستقبل ومنها رواية عن ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال قلت له اني اتممت ايامي في الماء وقد بقي على وقت فقال لا تعد الصلوة فان ربي الماء
 ورب الصعيد ومنها ما عرفت عن ابي عبد الله ع اني سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا جنب ولم يجد الماء قال
 بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ان في الاعادة حرجا عظيما اذا صلى باليتم صلواتا كثر وهو متيقن في الشريعة كاعرفت **ان القائل**
 في العبادة التي يجب باليتم عدم الاعادة فكذلك محل الفرض عملا بالاستبراء لا يقال يجازى هذه الوجوه **محمّد بن عيسى** زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال

قال سألته عن الرجل أصابته جنابة في ليلة باردة ويخاف على نفسه أن يغتسل هو قال يتم فأناب البرد اغتسل وأعاد الصلوة ونحوها من سلة جعفر بن بشر
 المتقدم ويؤيدها وجوه **الأول** رواية عبد الله بن سليمان قال سألته عن رجل أصابته جنابة في ليلة باردة ويخاف على نفسه أن يغتسل هو قال يتم
 هو قال يتم فإذا أمنا البرد اغتسل وأعاد الصلوة **الثاني** الاحتياط **الثالث** أنه مفرط بعد الجنابة فيسحق العقوبة وليسنا لإعادة العباد لا نأقول
 ليس في محبة تنقص على محله الجحش حتى يصلح التخصيص العمومات السابقة بل هي عامة شاملة لصورة الاحتلام لوله نقل يظهر رهايتها يمكن حملها
 على الاحتياط لا يقال تخصيصها على الفرض وعلى الرجل على الاحتياط لما قرر في محله لا نأقول لو خصصناه به يلزم تخصيصنا أحد هما
 التخصيص على الفرض والثاني تخصيص العمومات ولا يمكن الحمل على الاحتياط فان غابته ارتكاب جناز واحد وهو وإن لم يكن أولى من ارتكاب التخصيصين
 فلا أقل من السواة ومعها يسقط الاستدلال بالصحة لا يقال كل يسقط الاستدلال بالعمومات لا نأقول لاحاجة لنا إليها بعد كون الأصل
 لعدم إعادة على أن نخرج العمومات وارتكاب جناز بالمواقف لتقوى الأكثر ونفي الحج والاستقرار فاما ما جعل موبدا للصحة فلا يصلح لأن يكون
 مرجحا على العمومات كالأخفى ومع هذا فلا ينبغي العدول عن الاحتياط **مباح** حكمة جملة من كتب الاحتياط كالمناصرة والغنية والخلاف والمعتبر
 والمنتهى ونجى الحق والمختلف وجامع المقاصد وكثير العرفان الإجماع على وجوب طلب الماء للطهارة إذا فقد وعينه حسنة زارة من أحد هاتين
 قال ألام يحمل المسافر الماء فيطلب ما دام في الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء واليقضاء لما يستقبل ويؤيدها رواية السكوني عن أبي جعفر عنه ع
 أنه قال يطلب الماء في السفر إن كانت الحرة فتم فعلوه وإن كانت سهولة تغلوا لا يطلب أكثر من ذلك ولما دعى الحلى تواثرا الأخبار بوجوب الطلب
 ولا يجاوز ما ذكره رواية يعقوب بن سالم قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره على يمين
 ونحو ذلك قال لا امره أن يمر بنفسه فيعرض له لصا وسبع وكذا لا يجاوزها رواية داود البجلي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في السفر
 وتخصر في الصلوة وليس معي ماء وبقي الماء قريب منا فإطلب والماء في وقت هتينا وشا لا نأقول لا تطلب ولكن يتم فإخاف عليك الخلف من
 أصحابك وبأكلك السبع وذلك لصنف سندها وكان تخصيصها بصورة الثلث من الفرض بالطلب مع احتمال ورودها بعينه فإن بعض
 العامة لم يوجب الطلب وينبغي التنبيه على **أمر الأول** اعلم أنه اختلف أصحابنا في هذا المطلب الواجب على أقوال الأولى أنه يجب في الأرض الحرة بكر
 الرء وهي الأرض المشتملة على نحو الأشجار والأحجار والعلو والهبوط بحيث لا يرى خلفه علوه سهم وفي الأرض المسهلة وهو فدان الحرة علوه
 سهمين وهو جنعة المقنعة والغنية والسرار والنافع والشرايع والمنتهى والتخريف والقواعد والذكي والدروس كغفر الماسم والوسيلة و
 الاصباح والاشادة والاستيصار والكافي لأبي الصباح وشريح الحمل للفاضل ومهذب **الثاني** أنه يجب بقدر وسير ورضين وهو الشيخ
 النهاية فانه قال ولا يجوز التيمم في آخر وقت لا بعد طلب الماء في رحله من منبر وعن يساره بقدر رمية ورشيتين إذا لم يكن هناك خوف ومثله
 ذكر في المبسوط وليس في هذا التفصيل بين الحرة والمسئلة **الثاني** أنه يجب الاجتهاد منه وهو جنعة جلا العلم فان فيه ويجب طلب الماء والاحتياط
 فيه ونحوه ما في الخلاف والملازم **الراي** أنه يجب ما دام الوقت باقيا وهو ظاهر من المحقق والشيخ البهاقي قال الأول في المعبر والمقابر بالعلوة
 والعلوتين رواية السكوني وهي ضعيفة عزان الجماعة حملوا بها والوجيزان يطلب في كل جهة برجوا بها الاصابة ولا يكلف الباعث بالتسوق و
 رواية زارة يدل على أنه يطلب ما دام في الوقت حتى تجشئ القوات وهو حسن وروايته واضحة السند والمعنى قال الثاني في الرجل المتيمن وما
 تضمنه الحديث التاسع في طلب المكلف الماء ما دام في الوقت يقضى وجوبا استمرار الطلب من الماء الوقت إلى أن يحشى العراب فلا يعرف به فأنلا
 سوى المحقق في المعبر قال بجسته ولو قال يعلم يمكن بعيدا وعندنا لا يفتقر لوجوب **الأول** الإجماع الذي مكاه ابن زهرة والفنل في
 المقداد وغيرهما **الثاني** رواية السكوني في المتقدم وضعها غير فارجع بعد الأخبار بالشبهة وقد غرقت برالحق لقوله وهي وإن كانت مضافا
 إلى دعوى الحلى تواثرا الأخبار بمضمونه فانه قال ومن شرطه أي التيمم طلب الماء والاجتهاد فيه وحده وردت به الرواية وتواثرا النقل في طلبه
 إذا كانت الأرض سهلة علوه سهم وإذا كانت خربة تغلوه سهمين هذا أو قال في المنتهى لا الأكثر من المقدار ضروريه يحصل غلبة الظن بما
 معه التيمم ولا يصلح حسنة زارة للمعارض لوجوب **الأول** أنها فاصرة الدلالة لأنها لما الحل على بيان جديده وقت الطلب وزمانه لا بيان
 مقدار بلادى الحق **الثاني** ظهور هذا الاحتمال منها **الثالث** أنه في اللغة لتقوى الجماعة الغضبة بالإجماع أن الحكمة وأدلة نفي الحج
 لا يقال هي واقعة الاحتياط لا نأقول هذا لا يصلح للمعارض لما سبق وهو واضح وبما جمع بين الحسنه ورواية السكوني يحمل الأول على صورة

رجا حصول الماء والثاني على صورة عدمه وهو جمع شاهد له فلا عبرة به وحمل الحسنه على الاستحباب باهون مما ذكره اعلم ان
 مراعاة التفصيل المختار بالنسبة الى الجهات الاربع وفاقا للعلامة في التحريم والقواعد والنهي والمحقق في الشرايع وابن زهرة في الغنية
 والشهيد بن في الدروس والذكري واللمعة والوضوء وكما حكى عن المذهب وشرح الجمل للفاضل والاصباح والاشارة للاجماع المحكي
 المحكي المتعبد بالشهرة واستصحاب شغل الذم اعلم من لعل بالطلب الواجب عليه ويتم وصلى فلا يتج امان يكون ذلك في سعة الوقت
 او في ضيقه فان كان الاول فصوله فاسد للاجل المحكي ولا يتم به فاسد فيفسد صلواته واما فاسد فساد يتمه فلا ن قبل الطلب لم يعلم شغل
 الامر به فلا يجوز الحكم بغيره وهو الفساد اما الاول فلا من شرط الامر به عدم التمكن من استعمال الماء وهو غير معلوم قبل الطلب والشك
 في المشروط ولما الثاني فلان الحكم بجوته نفع الامر به لانه عبادة والصحة في العبادة عبارة عن موافقة الامر وقد فرض الشك فيه فلا يجوز
 الحكم بها واما الثالث فواضح هذا وبوبه ما ذكره بقاى الامر باليتم في حسنة زمرارة المتقدمة على حسنة فوقت والامر بالطلب مادام
 الوقت ثم واما فساد الصلوة فهو واضح بعد ثبوت فساد اليتم وان كان الثاني فان اختلف الاصحاب في فساد الصلوة ولزوم اعادة فعلها
 فتحكى السيد في له والمحقق الثاني في جامع المفاهيم من الاكثر عدم لزوم الاعادة وحكى عن المبسوط والبيان لزوم الاعادة وهو الشيخ في
 النهاية والخلاف والشهيد في الدروس والتحقيق عندى في المسئلة ان يقال ان صيق الوقت ان كان مسوغات اليتم كما هو المشهور و
 الحق عدم لزوم الاعادة لانه على هذا المقدار يجب عليه الصلوة واليتم وقد فيهما فالاصل الاجزاء بناء على ما ثبت في الاصول من ان
 امثال الامر يقتضي الاجزاء والتقصير الاجزاء والتقصير في الصلوة الطلب غير فاسد لا بفعل الطلب المشروط في صحة اليتم وهو ضيق فينبغي
 صحة الصلوة فيجب اعادة فعلها لانا نقول نال ان كون الطلب شرطاً في صحة اليتم مطلقاً حتى في هذه الصورة كيف ولو كان شرطاً مطلقاً لما
 جاز الامر باليتم والصلوة مع امتناع التكليف مما لا يمكن تحقيق شرطه ومن فطر فساد انما هو ربه في هذه الحالة فلا يكون شرطاً مطلقاً وان لم
 من مسوغاته فالظن نعم الاعادة وقد صرح بهذا التحقيق الثاني في **صباح** ينقض اليتم ما ينقض الوضوء والغسل وينقضه ايتم وجبان الماء
 بعد اما الاول فلا جمل المحكي في الناصريات والذكري وبوبه عموم ما دل على كونه بمنزلة الطهارة المأبئة وعدم جواز زينة الفرج على الاصل
 واما الثاني فلو جيز الاجماع المحكي في الخلاف والتحريم والنهي وقف وكفى على انه اذا وجد اليتم الماء قبل قبل شروعه في الصلوة تطهر عن
 المجرى والتذكير اذ عانته ايتم **الثاني** المضمون المستفيضة فيها صحيحة زمرارة قال ذلك لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل يتيماً واحداً صلوة
 الليل والنهار كلها فقال نعم ما لم يحدث او يصيب الماء ومنها حسنة عنه عليه السلام ايتم فيها فقلت فان اصاب الماء وجاء ان يقدر على ماء
 اخر فقلن انه يقدر فلما اراد يفسد ذلك عليه قال ينقض ذلك يتيماً وعليه ان يعيد ومنها صحيحة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يتيماً فقلت
 يتيماً بعد ذلك الى ان يجد الماء ومنها رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال لا بأس بان يصلي صلوة الليل والنهار
 يتيماً واحداً ما لم يحدث او يصيب الماء ومنها رواية ابي ابي بصير عن الصادق عليه السلام الروية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كمن يوضأ من عتيق من ماء البئر الله تعالى فيتمول صعيداً طيباً قال قلت فان اصاب الماء وهو في اخر الوقت قال فقال قد مضت صلواته قال قلت
 يصلي يتيماً صلوة اخرى قال ان اذ رأى الماء وكان يقدر عليه انتقم اليتم ومنها الوضوء وان لم يمتدح فليتم بغيره وصلى في اخر
 الوقت وهو يدي ماء اخر فلم يبلغ الماء حتى حضرت الصلوة فغلبه صعيد اليتم لان مرم بالماء ينقض ينقض يتيماً ومنها رواية الحسين العام
 عن سالم عن رجل احبب ولم يقدر على الماء وحضرت الصلوة فتيماً ثم مر بالماء ولم يغتسل وانظر ماء اخر وراء ذلك فدخل وقت الصلوة الا
 ولم يفته الى الماء وخاف فوق الصلوة فاليتم يصلي فان يتمه الاول ينقض من مر بالماء ولم يغتسل وهل يجد وجود الماء ينقض اليتم او بشرط
 زمان بيع لفعل الطهارة المأبئة وجمان بل موت **الاول** الاشارة انفسار فيها خالف الاصل وهو استحباب صحة اليتم وجواز الدخول به
 في العبادة على القدر المتيقن وهو اذ مضى ذلك المقدار من الزمان **الثاني** عدم احدهما بجموم للمصوم السابقة وادبانا الظاهر
 منها مضى عن ذلك المقدار من الزمان وفيه نظر وربما استدلل النجاشي الاول بانه لو لا اشتراط ذلك لزوم التكليف بعبارة في وقت لا يجبا
 وهو منتهى وهو حسن وجعل مجرد وجبان الماء سبباً للتكليف بالطهارة المأبئة ولكن بطلان الغافل بعد الاشارة بدعي حصول
 اليتم بوجوده لا وجوب الطهارة المأبئة ولا امتناع في حصول المنقضي مجرد دويبة الماء كالا امتناع في حصول بعض الوضوء يخرج

الاول

من البول فلا ينبغي العدول من مجرد بدأ الطهارة **مصلح** ذهب المقيّد في المقنعة والشيخ والنهذيب والخلاف والاستبصار والمبسوط والنهية
والمرتضى في الاستبصار والناصرة وابن زهرة في الغنية والحلي في السرائر والدبلي في المراسم والشهيدان في الذكرى والروض والمفاتيح
العلية والمنازل وحيد في شرح المفاتيح إلى عدم صحة التيمم في سعة الوقت مطلقاً وانعلم بعدم ذلك المانع المحجّب التيمم وبكى هذا
عن الحلبي وابن خنجر والبراج ويمكن أن مشهور بين المتقدمين وخالف في ذلك جمع كثير من المتأخرين فذهبوا إلى أن التيمم في سعة الوقت
صحح منهم المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى والثنية في التحريم والقواعد والأرشاد والمختلف والإسلام والأبصار وشرح الأرشاد
والشهيد في النكت والبيان والمحقق الثاني في الجعفرية وجامع المقاصد وابن فهد في الحرر وابن خلد في المفرد سبيلاً وبطل في مجمع
الفاوائد ومطالع المعالم في الأئمة عشره والفاضل الخراساني في الفخيرة وسبط الشهيد في المبادئ وابن الجوزي في المسالك الجامعة
والشيخ البهائي في شرح الغنية والحديث الكاشاني في المعتمدين والمفاتيح وفالح في العلامة المجلسي في البحار والدرر في العلامة دام ظلّه
الحالي في الرضا والسيد الاستاذ في الدرر وصار إليه من القدماء الصدوق وهو عن ابن أبي عمير والاسكافي والصبيح والوسائل
والبدابة للحر العاملي وتعليقه الأرشاد والمراجع للمحقق الثاني وظاهره الثاني والجعفرية وحكاية في الجامع المقاصد والرياض عن كثير
المتأخرين إلا أن أمور جماعة منهم الشيخ في الخلاف فإنه قال لا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت عند الخوف من فوت الصلوة ولعلنا طريقتنا
الاحتياطية لا خلاف في أنها إذا تيمم في آخر الوقت ومطل فإن صلوة صحيحة ما صحت ولا خلاف أن التيمم قبل ذلك وليس في الشيخ عما يدل على صحة
انتهى وفيه نظر **الثاني** أن التيمم طهارة اضطرابية ولا اضطراب مع أن السعة فلا يجوز أن لا يجوز أكل ما زاد على قدر الضرورة من الميتة في
المحصر وفيه نظر لما ذكره في الكشف فإنه قال بعد الإشارة إليه وينبغي اشتراطه بالاضطرار على هذا الوجه وإنما يشترط بعدم التمكن من استسقاء
الماء لمشرط بالطهارة في وقته وإن كان في السعة فلا يثبت من الضرورة سواها فطراراً المستحاضة ومن يراه السلسل انتهى والقباس على الأكل
في المحصر بطهارة الغلغلة الدليل هناك على حرمة أكل كل مشته نهيلاً لاقتصاراً في الخروج عنه عن القدر المتيقن من دليله وليس لأكثر الضرورة
ولا كل الأمر هنا لعدم قيام الدليل على عدم جواز التيمم مع حق يجب الاقتصار في الخروج عنه عن القدر المقطوع كما أشار إليه صاحب
الكشف ثم **الثالث** أن طلب الماء واجب قبله من وجوبه واجباً للتيمم في آخر الوقت وعدم صحة في سعة الأما أول فلما تقدم و
أما الثاني فلما ذكره المختلف فإنه قال إن طلب الماء أن كان واجباً وجب التيمم في آخر الوقت لكن المتقدم حقاً قالنا في مثله بيان المشروطة أن
الطلب إنما يجب بعد دخول وقت الصلوة إذ هو قبل الوقت غير ما مر في الصلوة ولا يشي من شرابطها إجماعاً وإذا وجب الطلب بعد
الوقت سقط وجوب الصلوة في ذلك الوقت لنقض الحكيم فلا يمكن جمعها به على المكلف وبيان صدق المقدم الإجماع وقوله نعم فلم
يُجدا ماء فثبتوا ولا يثبت أنه عني واحداً لا بعد الطلب لجواز أن يكون الماء بقربه ولا يعمل به ثم قال لا يقال وجوب الطلب بعد الوقت لا يثبت
التأخير إلى آخر الوقت لأننا نقول لولم يلزم ذلك لزوم حق الإجماع إذ الناس بيني فأنل بوجود التأخير إلى آخر الوقت ويجوز الصلوة
في أول وقتها فالتأخير إلى الإجماع انتهى وفيه نظر المنع من استلزام وجوب الطلب لزوم التأخير إلى آخر الوقت وما ادعاه من الإجماع
المركب ممنوع كيف وقد ذهب جميع كثير إلى عدم وجوب التأخير مع قولهم بوجوب الطلب وهذا أشار إلى ما ذكره في الفخيرة فقال في معاً
الجواب عنه وعن الثالث يمنع الإجماع المركب الذي ادعاه علان وجوب الطلب بعد دخول الوقت ممنوع مع أن الطلب قد لا يجب إذا
ينفق علم الماء انتهى لا يقال يمنع من الإجماع المذكور وقد حكاه عدل وثبت أن الإجماع المنقول بخبر العدل حجة لأننا نقول لا يجب في
ذلك لما سبق في الإشارة **الرابع** الإجماع المحكي في الناجزات والاستبصار على عدم صحة التيمم مع سعة الوقت وقد حكى من ابن زهرة
في الغنية والرازي في الأحكام والفاضل في الجمل أنهم صكوا إياه وهو مستفاد من السرائر فإنه قال التيمم عند جميع أصحابنا إلا ما شد من
لا تعبد بقوله لأنه قد عرف باسمه وبشيء مما يجب في آخر الوقت وعند خوف الصلوة وخروج وقتها ولا يجوز أن يشعل قبل آخره وتضيقة
على وجه الوجوه وأخر الوقت شرطه كما أن عدم الماء بعد طلبه من شرطه وبعضه ما ذكر أن جملة من الكتيب الاحتياطية والمختلف وكثرة
والمنتهى والنكت والذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض لمالك والجلال المنين والفخيرة والبحار وشرح الغنية والدرر
البيهاني وغيرهم ادعوا ذلك مما عليه المشهور وفي المقاصد العلية كما أن يكون إجماعاً وفي المعبر في الثالثة وانباعهم لا يصح إلا في

افضل لا يستباح به الصلوة والعمدة عند هذه الحجة جماعة من اصحاب قال في الذكرى وعلى كل حال في اعتبار الضيق من حبس الشهرة
ونقل الاجماع وينفق الخرج عن العمدة وقال الروضة وعلى كل حال القول باعتبار الضيق مطلقا اقوى للنقص والاجماع والشهرة والاحكام
وقال في الروضة والمقاصد العلية بعد لا سادة المدعى السيد والشيخ الاجماع فساد البتيم في سعة الوقت والمفوق منه غير الواجب
حجة فضلا عن هذين الامامين انتهى وقد يناقش في هذه الحجة بان مصير المعظم الى صحة البتيم في سعة الوقت بوجوب الوهن فيه وهم
انا نختلفون فان منهم من يحكم بالصحة مطلقا ومنهم من يحضها بما اذا علم بعدم زوال العذر بالمسح للبتيم ولكن ذلك عن فادح فيما ذكرنا كما لا
يخفى وما هو بد ما ذكرنا ان الشيخ في الخلاف يذهب الى الاجماع في كثير من المسائل المذكورة فيه ولم يدعه في هذه المسئلة فان هذا يؤذن بعد
تحقق الاجماع فيها ودعا يوجب الى ما ذكره كلام الشهيد ثانيا فلما في الذكرى وقد نقل السيد الاجماع في الناصرة والانتصار على اعتبار
النفي والشيخ في الخلاف لم ينجح به هنا ولعله نظر الى خلاف الصدوق وعدم نفي المحل به وفي الاركان لم يذكره وكذا ابن بابويه
في الرسالة انتهى هذا ويمكن ان يلاحظ في دعوى الاجماع على صورة رجاء وجعل الماء في اخر الوقت فلا يكون الحجة المذكورة فاصحة
باب ثبات تمام المدعى وقد اشار الى ما ذكره المقدس الاراد بسلي والعلامة في المختلف قال الاول في مقام الجواب عنها والجواب بان دعوى
الاجماع من الخصم في مثل هذه المسئلة مع خلاف العظم مما يمكن ان لا يجمع على ان يعرف ذلك وان ما يدعى نقل الاجماع ولا عليه به وقد
يكون مستندا الى فقه واجتهاده واستحجازه لا بحيث تعلم علماء مثل هذا لا يقبل من الخصم مع انك تعرف ما في الاجماع سيما على اصولنا
وحصوله ايضا يمكن تخصيصه بما قلنا من زوال العذر المانع ونحوه وقال الثاني في المقام المذكور والجواب المنع من وقوع الاجماع على صورة
الترجع وهي ما اذا علم بانشاء المانع انتهى **الحامس** حسنة زياره عنا حدها عليها السلام قال اذا وجد المسافر نيل طلب ما دام في الوقت
فاذا خاف ان يفوت الوقت فليتم وليصل في اخر الوقت وفي هذه الحجة نظر من وجوه **الاول** ما ذكره المحقق فان قال في مضمونها ان طلب
الماد ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفوت الوقت يتم والطلب قد انما الجواب في الظاهر لا نه لا امكن ان الظاهر كما نحب ان نرى وقد صرح بهذا
صاحب المدارك والذخيرة والكشف والمعظم والمقدس سارديسيلي والشيخ البهائي لا يقال بجهل ان يكون الطلب على حجة التبعيد
لا نقول هذا الاحتمال في فائدة البعد فلا يلتفت اليه **الثاني** ان الرواية المذكورة مثملة علماء لا نقول به معظم اصحاب فلا يصلح للحجة
كما اشار اليه جماعة منهم صاحب المدارك فانه قال في مقام تضعيفها مع انه مشدوك بالظاهر لا نعلم ان لا يكون وجوب الصلوة في مجموع سوى المقصود
في المعية فانه منهم من كل انه المبل اليه لا يقال اسماء الحديث على ما لا نقول به الاكثر لا يكون فادحا في التسليم به اعتبارا اخر والاستسقط بكثر
من الاحاديث والعمومات المخصصة ولذا صرح بعض الاجلة بان الابرار الذي ذكره الجماعة غير وارد لا نقول ذلك فادح هنا لان اسرار البتيم
في الرواية منفع على الطلب ما دام الوقت الذي دللنا الرواية على وجوبه وهو مستلزم لما ذكرنا من امل **الثالث** ان الرواية المذكورة المتأخر
بالعمومات الدالة على جواز البتيم في سعة الوقت وليس تخصيصها اول من حمل هذه على الاستحباب بل الامر بالعكس لقصورها حتى ان بعضا
جعل فادحا في الحجة واعتضادها بالمرجحات وقد اشار الى ما ذكره في جامع المقاصد فانه قال بعد نقلها ومعارضها بالاحكام الدالة على عدم الصلوة
اذا وجد الماء في الوقت وقد صلى ببتيم وهو عام بعد الاستفصال وليس حمل هذه الاحكام على ثلث الضيق في سعة الوقت بل من حمل ذلك
على استحباب التأخير بل التبرح هنا نظر الى الاصل والاطلاق الامة وعموم افضلية الوقت مع الاعتضاد بمثل قوله صلى الله عليه واله
انما ادركن الصلوة يمين وهو صحيح في الدلالة على الجواز مع السعة مع انه لا يقال قد تقرر انه اذا دار الامر بينا تخصيص المجاز
كان الاول الى فلا يجوز حمل هذه الرواية على الاستحباب بل ينبغي تخصيص تلك العمومات لا نقول ذلك مسلم اذ لم يشرح الجواز
باسباب خارجة والا كما في محل البحث كما اشار اليه فلا يل بئني ترجيح المجاز وذلك واضح **الرابع** ما ذكره المقدس سارديسيلي فانه قال في
مقام تضعيف الرواية وانها انما تدل على التأخير اذا كان سبب البتيم هو فقد الماء انتهى وردها في الروضة فقال فان قيل
ما ذكرتم من النص من انما دل على وجوب التأخير لفا فلما الماء فلا دلالة لها على وجوب تأخير غيره من ذوى الاعذار فيجب
الى الالة اخرى خصوصا مع عدم رجاء زوال العذر فلم قلتم بوجوب التأخير مطلقا قلنا الاجماع منعقد على عدم
التفصيل بتأخير لفا قد وردنا لم يرض خاتما لغيره اما الجواز مطلقا او وجوب التأخير مطلقا مع الرجاء او بدونه

اريد ونه فالقول بالتفصيل على هذا الوجه احداث قول مبطل لما حصل عليه الاجماع انتهى صححه محمد بن
 بن مسلم قال سالتهم يقولون ان المجدىء وادى اليهم فاخر اليهم الى اخر الوقت فان فانك الباء لم يفتك ارض وهذه الحجة
 نظر من وجوه ان الخبر المذكور مضمون فلا يصح للحجة كما اشار اليه في المعبر فقال واما رواية محمد بن مسلم في سلة
 لانه قال سمعته والمسموع منه مجهول انتهى وقد يقال ان الاضمار من محمد بن مسلم غير فاح لظهور انه لا يروى الا من الاما
 عليه السلام كما صح به الشهيد في النكت فتأمل ان الخبر المذكور لا يثبت بان تمام المدعى وهو عدم جواز
 اليهم في سعة الوقت مطلقا الاختصاصه بصورة رجاء ذوال العذر كما اشار اليه في المدارك فقال ان قوله فان فانك
 الماء لم يفتك الارض يقتضى الشك في القوالب فلا يثبت الاحتجاج بها على اعتبار التيقن مطلقا انتهى واسألت في هذا غيره
 ايضا ان الخبر المذكور معارض بالمعومات الدالة على صحة اليهم في سعة الوقت والنزج معها كما سبق
 اليه الاشارة موثقة ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل يوما وهو جنب وقد يتيهم وهو على
 ظهور قال لا بأس فاذا يتيهم فليكن في اخر الوقت فان فانه الماء فلن يفتك الارض وفي هذه الحجة نظرا لاختصاصها بصوت
 ذوال العذر كما اشار اليه في الكف ولعارضتها بالمعومات الدالة على صحة اليهم في سعة الوقت خبر ابن
 بكير المروى في قرب الاسناد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب فلم يجد ماء يتيهم وصلى قال لا حتى اخر الوقت
 ان ان فانه الماء لم تفتك الارض وفي هذه الحجة نظرا لضعف سندها الرواية ولما تقدم اليه الاشارة في الكلام على خبر
 السابق ماروى عن فقه الرضا عليه السلام وليس اليهم ان يتيهم الا في اخر الوقت الا وفي هذه الحجة لمعارضتها
 بالمعومات المتقدمة اليه الاشارة ولضعف سند الرواية لا يقال هو بخير بشبهة القول بعدم صحة اليهم في سعة الوقت
 مطلقا بين الغدما لاننا نقول لانهم شهرة ذلك القول بين المتقدمين سلمنا ولكنها معارض بشبهة القول بخلاف
 ذلك لقول بين المتأخرين فلا يمكن دعوى جبر ضعف السند بذلك هذا وبوجه ضعف التمسك بالرواية ما ذكره والذي
 فانه قال في مغلف ونعها والنالى بمصر مارواه في المنتهى عن الجمهور عن علي عليه السلام في الجنب معلوم ما يتيه
 ويبني اخر الوقت وان وجد الماء والا يتيهم وفي هذه الحجة نظرا واضح صححه محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام
 اعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتيهم الا في اخر الوقت وفي هذه الحجة نظرا لمنع كراهة الخبر المذكور على عدم صحة وجوب تأخير اليهم
 الى اخر الوقت بل لا يبعد دعوى ظهوره في استحبابه كما ادعاه جماعة قال في المعبر واما رواية ابن نطى فليست صريحة
 في المنع لانه قال وليس لاحد وهذا اللفظ كما يحتمل التحريم بلا استعماله في الكراهة اكثر وقال في المدارك في مقام الاستشهاد
 على حمل حسنة زارة على الاستحباب لهذه الصيغة فان لفظ لا ينبغي وليس ينبغي ظاهر في الكراهة وبخصوصا في المعتصم وقال في
 مجمع الفوائد في المقام المذكور ولفظ ينبغي ظاهر في المنع وهو ظاهر في النزاع بينه فتنه ظاهر في المبسوط وسنده ابيض
 جيد لانه الى ابن نطى صحيح في صا وقال في الدخيرة فانا الظاهر من قوله ليس ينبغي الكراهة لا التحريم فان استعماله فيها اكثر كما قاله
 المحقق وغيره انتهى وصرح بما ذكره من ظهور لفظ لا ينبغي في الكراهة والذي دام ظله العالي وصاحب الكشف لا يقال بدفع
 ما ذكره ما ذكره بعض الاجله فانه قال واما ما ذكره في المدارك من المناقشة فان لفظه ليس ينبغي ظاهر في الكراهة فهو مبنى على العرف
 الجاري بين الناس والاخرى في الاخبار فلا يستفاد من دودها معنى التحريم وقد عرفت في غير موضع مما قد تناه بان لفظ لا ينبغي ولا
 ينبغي في الاخبار من جملة الالفاظ والمتشابهة لاستعمالها في الاخبار في وجوب والتحريم فانه ولعله اكثر كالا ينبغي على المتدبر
 في الاستحباب والكراهة اخرى فلا يحل ان على احد المعنيين الامع القرينة والقرينة هنا في حمله على التحريم الروايات المذكورة
 لاننا نقول لانهم ما ذكره يصلح لدفع ما ذكره الجماعة بل لاخذ به اولى قوله نعم فلم يجد ماء فتيهوا الا به لانه
 تعالى على جواز اليهم بعدم وجدان الماء وهو لا يتحقق الامع متيق الوقت لانه مع السعة لا يجد في عدم الوجدان لاحتمال الحصول
 في الوقت وفي هذه الحجة نظرا لمسايق وللاخرين ايضا امور ما ذكره بعض في مقام الاحتجاج على المدعى فقال ولا

مرجع الذمة شغلها بالواجب امرهم في نظر الشرع فجاز فعلها لذلك لا يصل عدم المنع منه فعلى من يقول بالمنع منه إقامة
الدلالة انتهى وفي هذه الحجة نظر **الثاني** ما ذكره ايضاً في المقام المذكور فقال ولا نال اصل عدم اشتراط خلو جميع اجزاء الوقت
من الواحدان فالقول بالاشتراط خلاف الاصل انتهى وفي هذه الحجة نظر **الثالث** ما ذكره في المنتهى فقال في المقام المذكور
ولا لو وجب التأخير رجاء حصول الطهارة لوجب على الاصحاب الاعتذار كما استخاضته وصاحب السلس لوجوب المنقضي والثاني
بطا انتهى لا يقال مرجع هذه الحجة الى القياس وهو ليس بحجة اجماعاً لا نأقول لان ذلك بل مرجعها الى الاستفتاء ولا يبعد
القول بحجة انا الطهارة المأبئة يصبح الايثان بها في سعة الوقت وهو مثلث لصحة الايثان بالثلاثة التي هي بدلتها فيها الاول
فواضح واما الثاني فلا صلة اشترائه البديل مع المبدل منه في جميع الاحكام ولعموم ما دل على كون اليتم بمنزلة الطهارة
المأبئة وصحبة حماد بن عثمان قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء ايتم لكل صلوته فقال هو بمنزلة
الماء وهو يدل هاجلة من الاخبار ومنها ما رواه جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام ان الله جعل التراب طهوراً كما
جعل الماء طهوراً ومنها ما رواه زرارة عن مولانا الباقر عليه السلام ان اليتم احد الطهورين ومنها ما رواه محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام ان رب الماء رب الصعيد وشار الى هذه الحجة منهم العلامة في المنتهى فقال ولا نه عليه السلام
انه بمنزلة الماء فثبت له جميع احكامه الا ما خرج بالدليل وقال عليه السلام ان الله تعالى جعل التراب طهوراً كما جعل
الماء طهوراً **الرابع** ما استدلل به جماعة منهم الصدوق في المنع وهو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الخ قوله تعالى اذا قمتم
الى الصلوة الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء فميتوا وهو يدل على المدعى من وجهين **الاول** ما ذكره بعض فقهاء
الامير باليتم بعدم وجوب الماء وهو متحقق في اول الوقت لانه الغرض من اشتراط خلو جميع اجزاء الوقت عنه خلاف
الاصول يحتاج مثبته الى دليل **الثاني** ان العطف يقتضي النسبة في الحكم نكاح في المعطوف عليه ايغائه في اول
الوقت فكذلك المعطوف لا يقال بدفع هذا ما ذكره في المختلف فانه قال الجواب عنه عن اول الوقت بالمنع من النسبة في
الحكم بني المعطوف والمعطوف عليه سلمنا لكن النسبة هنا ثابتة لان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وغناه
اذا اردتم القيام فيكون كلف في المعطوف ونحوه لا نسلم ان المضطر له ان يقوم الى الصلوة في اول الوقت فانه يغني
منازع ولا دالة في الامة على اتحاد الوقت الارادة في المومنين فاقضى ما في الباب دلالة على ايجاب فعل الطهارة
عند ارادة فان كانت مختلفة انتهى وهذا اشار الى ما ذكره السيد المرتضى لاننا نقول ما ذكره مد فروع بما ذكره في النسخة
فانه قال بعد الاستشارة اليه وفيه نظر لانه لو سلم عزيم الارادة في اول الوقت عند العلم بالحكم لكن لا يلزم منه عدم وجوب
فاذا وجدت لزوم المشروط وهو ايجاب اليتم وايضا ليس الا ارادة المتصلة بفعل الصلوة لشعبة الطهارة في اول الوقت
من ارادة الصلوة في اخره فاذا اراد الصلوة المناخنة عن زمان الارادة والحال انه لا مانع منه فقد شرط هذا كله على
تقدير ان لا يكون قوله تعالى وان كنتم مرضى عطفاً على قوله اذا قمتم كما هو الظاهر وعلى ذلك المنفذ من الاخير
الاستدلال اقوى لكنه يلزم وجوب اليتم وان لم يرد الغاية وقال السيد وهذا لا يقوله احد انتهى فشم **السادس**
ان اليتم لو لم يصح في سعة الوقت لما وجب الصلوة الا في اخر الوقت لامتناع التكليف بالمشروط مع امتناع شرطه والثاني بطا
الاطلا في ما دل على وجوب الصلوة بمجرد دخول الوقت في نحو قوله تعالى قم الصلوة لدولك الشمس الى غسق الليل
وقوله عليه السلام اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة فالمقدم اشارة الى هذه الحجة جماعة وفيها تنقل للمنع
من شمول الاطلاق المذكور محل البحث ان الغالب التمكن من الطهارة المأبئة فنصرفنا الاطلاق اليه وقد اشار اليه
جدي قدس سره فشم **السابع** ما ذكره المفدس الادريجي فانه قال وايضا جعل الاوقات بالنسبة الى اليتم شيئا
بالنسبة الى غيره شيئا اخر بعيدا انتهى وفي هذه الحجة نظر **الثامن** ما ذكره جماعة قال في جمع الفائدة ايضا يدل عليه ان
المنقضي مفعول غفلا ونقلا وبهذا استدلالهم على رد الضيق في القضاء ونقد يمه على الاداء ما لم يتضيق ايضا ان الضيق

7

المعبر عما يتعدى زاد ينحصر مع ان شربنا سهله سحبه وقال في الرياض في جملة كلام له وباسئلام الناجز المطلوب العسر
والخرج المنقذين عقلا وشرعا سيما في الاوقات التي لا تعلم واخرها الا بالشمس ويكلف العوام بتقصيده كاد ان يلحق بالتكليف
بالخاصة خصوصا لدواعي الاعراض والامراض الشاق عليهم الناجز وقال في الذخيرة ويؤيد ان الناجز الى اخر الوقت عسر و
حرج خصوصا في العشاء فيبعد ان يكون التكليف به واجبا انتهى لا يقال لا نسلم ان وجوب ناجر التيمم الى اخر الوقت مستلزم
للحرج لانه ليس المراد من اخر الوقت الاخر حقيقة بحيث يفارق الشبه طالع الشمس والمغرب وانضافا لليل فان ذلك يمنع عادة
فكيف يجوز لاحد من اصحابنا ان يقول به بل المراد من اخر ما يسمي في العرف اخر الوقت وهو زمان متع ولا يجب في معرفة العلم
بل يكفي الظن ولو اخطأ لم يجب عليه الاعادة ومع هذا كيف يمكن دعوى كون ذلك مستلزما للحرج لا نأفوق لا نسلم ان الفاظ الذين
بوجوب الناجز الى اخر الوقت يدلوننا على جميع ما ذكرنا المراد من اخر الوقت الاخر العرفي وان يجب في معرفة العلم وان خطاء
الظن لا يوجب الاعادة سلمنا ولكن اعتبار الاخر العرفي مستلزم للحرج ايضا خصوصا بالنسبة الى الصلوات البليغة كالا ينجفى ولا
يقال يمكن دفع الحرج بان يتم في اول الوقت لصلوة نافلة او لصلوة مندوبة وبان يتم في اخر الوقت لصلوة فريضة فانه يجوز له
الانبات في الرياض بدل التيمم في اول الوقت لا نأفوق ذلك لا يدفع الحرج لان الغالب عدم تمكن المربض الامن الفريضة اليومية وعد
تمكنه من الانبات بجميع الفرائض يتم واحدا **التاسع** ان المتأخر مع العلم بعدم زوال العذر عتبت ذلك بوجوب التكليف به وهذا اشار
اليه والذي دام ظله العالي فقال في جملة كلام له مع كون الامر به على بعض الوجوه لغوام مقوبا لكثير من المسجيات المحككة بعضها بال
بالوجوب كفعل العباد في وقتها الاختيارى بل ومقتضا لخصوص العبادة فقد وجدنا كثيرا داء الناجز الى الضيق الى التضييق
ولو اضطررنا من غير اختيار بنوم وبشبهه انتهى وفي هذه الحجة نظر **العاشر** الاخبار الدالة على عدم وجوب اعادة الصلوة
على التيمم اذا وجد الماء في الوقت منها صححة زارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام فان اصاب الماء وقد صلى بتم وهو في وقت قال
تمت صلوة ولا اعادة عليه ومنها موثقة يعقوب بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل بتم وصلى ثم اصاب الماء وهو في
في وقت قال قد مضت صلوة ولينظرها رواية على بن اسباط وابي بصير ومعوذ بن ميسرة وعلى بن سالم وقد تمسك
بهذه الحجة جماعة وفيه نظر لوجهين **الاول** ما ذكره في الروض فانه قال وما ورد من الاخبار التي اسندل بها تجوز التيمم لم يدل
نصا على جواز التيمم بل على مكان وقوعه ونحوه فنقول به فان المعبر في الضيق الظن ولو انكشف خلافه اجزاء لا مثال
وليفهم الاخبار المذكورة وحملها على ما اذا علم وظن عدم الماء انما يتم لو دلت على جواز التيمم نصا والتيمم بعد من اجل
اخبار الضيق وقد تقررت في الاصول ان ما دل نصا مرجح على غيره مع التعارض وعلى ما خلفناه لا تعارض ومنه يظهر ضعف حمل
اخبار التضييق على الاستحباب ثم جبالنا بنا التوسعة انتهى وقد يقال ما ذكره مستلزم لتخصيص عموم الاخبار المذكورة وتنبه
على فريضة نادر كالا ينجفى فلا يصار اليه وجعل اخبار التضييق شاهدا عليه ليس اولى من جعل هذه الاخبار شاهدا على حمل اخبار
التضييق على الاستحباب ويؤيد ما ادعاه جماعة من شيوخ استعمال الامر في اخبار الائمة عليهم السلام في الاستحباب بحيث صار من
الحجج ان الراعية المسألة وهي احتمال الاحتمال الحقيقة وايضا يؤيد اشتها القول بعدم التضييق في التيمم مطلقا لا يقال لتخصيص
اولى من الحجاز لا نأفوق لا نسلم هنا الاستلزام لتخصيص هنا حمل الامر على الاستحباب فثامل وبالحجة ما ذكره في الروض بجهد
كحل الاخبار المذكورة على كون الصلوة في الوقت لا اصابة الماء فيه وقد صرح بذلك في المدارك والذخيرة كما عن الشهيد و
نحوها في الجعد دعوى الحمل على صورة الجملة في المسئلة وانه غير فاجح كما في الذخيرة **الثاني** انه انما معاوضة بصيرة يعقوب بن
يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل بتم فاصاب بعد صلوة ماء ايقضاء وبعد الصلوة ام يجوز صلوة ما
قال اذا وجد الماء قبل ان يفتي الوقت فوضا واعداد فاما مضى الوقت فلا اعادة عليه ويمكن ان يقال هذه الرواية بحمولة على الاستحباب
لما ذكره بعض الافاضل فانه قال واذا نام مثل الرواية حق الثامل وحدت اخرها والا على جواز التيمم في اول الوقت فان الصلوة لو كان
بعينه يتم صحيحا للزم اعادة في الوقت وخارجة تحكمه عليه السلام بعدم الاعادة بعد الوقت يعطى صحتها ومقتضاها موقوفة على تحقق

شرطها وهي طهارة الاغتسار والاضطرار **عشر** عموم الاخبار والدالة على تعليق ايجاب اليتم على حصول الجنابة وقد
الماء منهارا بن عبد الله بن يعقوب وعنه بن مصعب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انشأ لبس وانف حبيب فلم يجد دلو ولا
شئنا فغترف به فتم بالصعيد ومنها رواية عبد الله بن علي الحلبي قال سالت ابا عبد الله سالت عليه السلام عن الرجل اذا جنب ولم يجد
الماء قال يتم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلوة ومنها رواية عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما لم يجد الرجل طهورا ولا كان جنباً ويمسح من الارض ويلبس فاذا وجد ماء فليغتسل وقد بقرانه صلواته التي صلى قال في الدخيرة بعد
نقل هذه الاخبار وجوبت لها والحكم بصحتها وبنيها رواية داود الوقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اكون في السفر وتخفف
الصلوة ولبس معي ماء ويقول ان الماء في بي منى فاطلب الماء واتاني وقت يمينا وشمالا قال لا يطلب الماء ولكن يتم انتهى وفي هذه
الحجة نظر لما كان يقال لطلاق هذه الاخبار وقد ورد في بيان حكم اخر فلا يقيد العموم بحيث يشتمل محل البحث فتأمل **الثاني عشر**
ما دل على جواز المضي في الصلوة اذا دخل فيها باليتم وجعل الماء في انائها وهو خبرنا واحدا رواية زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت
لابي جعفر عليه السلام رجل لم يصيب الماء وحضرت الصلوة فبتم وصلى ركعتين ثم اصاب الماء انقض الركعتين وبقطعها وبثوضاء
ثم يصلي قال لا ولا ولكن يضي في صلواته بتمها ولا ينعقها كان الماء لانه دخلها وهو على ظهر يتم والثاني رواية زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام قلت فانا اصاب الماء وقد دخل في الصلوة قال فليصرف وليثوضاء ما لم يركع فليتم في صلواته فانا اليتم احد
الطهورين قال في الدخيرة بعد نقل هذه الرواية والحكم بصحتها كما حكم بحجة السابقة عليها فان هذا التفصيل فاما يصح اذا كانت
في سعة انتهى ومثل هذا التفصيل انما يصح اذا كانت في سعة هذا صرح المقدس في الارضية وفي هذه الحجة نظر لعدم منافاتها
للقول الاول اذا اراد اربابنا من اخر الوقت الاخر العرفي فتأمل **الثالث عشر** محمد بن محمد بن حمران ومحمد بن دراج اهما سالا ابا عبد الله
عليه السلام عن امام قوم احبائه جنابة في السفر وليس معه من الماء ما يكفي الغسل يثوضاء بعضهم ويصلي بهم فانا لله عز وجل
جعل الثراب طهورا كما جعل الماء طهورا وقد تمسك كما جعل الماء طهورا وقد تمسك بها والذي دام ظله **الحجة** فقال بعد نقلها
لم عدم ايجابه عليه السلام على الامام والمأمومين تأخيرهم الصلوة الى ضيق الوقت على عتبة وقوعها جماعة في اوله وبعد خاتمة
المعد تأخير المأمومين الى اخر الوقت لذلك فنبهنا الجماعة مع خصوص هذا الانام المنيح مع وجود امام متوحي مع كونه في
خاتمة شدة الكراهة وكالمرجوة بالانفاق والمعتبر سها على القول بتوخي الوقت بالاختيار والاضطرار وحمله على
انفاق وقوع بالخبر المأمومين وسما وجميعهم الى ذلك الوقت بعد اجد انشئ وهي في هذه الحجة نظر لما ذكره جدي قر
فقال ووقع صلوة الكل في وقت الضيق في السفر بسبب سائر الغافل ليس بذلك البعيدا وان الامام يتم في اول الوقت
من جهة ارتحال الغافل ويصلي بهم لانهم ربما لم يتمكنوا من القيام والاستقرار والركوع والسجود وغير ذلك ولا شك ان مراد المجيز
والعامل بالاول حال الاختيار والتمكن من الصلوة بواجبها ومعنى عن الدروس ماعرفت هذا معناه فان تأخير الصلوة لذلك
الجماعة مندوب مسلم وكذا مراعاة الامام الرابع فتأمل جدا مع احتمال انهم فتأمل **الرابع عشر** ما اتجه به المقدس لا يصلي
على المدعى وهو الاخبار الدالة على جواز ان يشأ بان يصلوة الليل والنهار يتم واحدا قال قد سرر وجه الدلالة انها تدل
على صلوة في اول وقتها باليتم الواقع قبله صلوة اخرى ولو كان تأخير اليتم الى اخر الوقت واجبا لما حسن ذلك لان وجوب
تأخير اليتم الى اخر الوقت انما هو لوقوع الصلوة في اخر الوقت على ما هو الظاهر ويدل عليه الخبر الدال على التأخير حيث قال
فليتم ويلبس في اخر الوقت وان لم يكن كك فيكون امره سهلا اذ يجوز للانسان ان يصلي النوافل وانما يجوز ان يتم في
اول الوقت بل قبل للنافلة او لصلوة التذكار وليس بالاجوز الا باليتم ثم بدخل يصلي دائما في اول الوقت وهذا التراجع
في مجرد وقوع هذا الفعل ولا مع امر ما يبراد لعنهم بالاجماع فيكون ايجاب الشارع تأخير اليتم الى اخر الوقت عند لا يحصل العرف
الاصل من فتأمل ومنه يظهر ان مجنبه بقدر صلوة في اول الوقت وقبله ثم اليتم والدخول والصلوة الاخرى ليس بمجرب انشئ
وفي هذه الحجة نظر **الخامس عشر** انزلوا لوجوب اليتم في سعة الوقت لما وجبنا لطلب الصلاة والثاني بطا للمقدم مثله بيان الملازمة

انا الطلب مقدمة للبيتم فلا يجب الأبعد وجوبه فاذا فرض انه يجب في اخر الوقت لم يسقط الطلب لان الوقت لا يبعد
 وفي هذه الحجة نظر وينبغي ثبته لأمور **اعلم** اننا قلنا بلين بالقول الثاني اختلفوا على اقول **الاول** انه يصح البيتم
 في سعة الوقت مطلقا ولو علم بر فال العذر لم يبع للبيتم في اخر الوقت وهو المعلن في المنتهى والخبر والصدوق في المقتنع
 والمقدس الارديلي والشهيد في البيان ومناحي الملائكة والجاكع ابن نعل انه يصح فيها انما ظن بعدم زوال العذر المبيع
 للبيتم في الوقت بالافلا وهو لا سكا في وبعض **الثاني** انه يصح فيها اذا علم بذلك واما اذا علم بزواله فلا وهو للفاضلين
 ونحو الاسلام وابن فهد والشهيد والمحقق الثاني والصميري وروى احمد حمل العلم في الشق الاول ما يعم عليه الظن والاقوى
 عندى صحة البيتم في سعة الوقت اذا علم بعدم زوال العذر ومحمل قويا الحاق الظن واما اذا علم بزوال العذر في اخر الوقت
 او ظن به او شك فيه ففي صحة البيتم في اول الوقت شك نال الاجماع على الحكيم على بطلان البيتم في سعة الوقت الموبلة بما
 تقدم من الأدلة عليه ومن بعض الأدلة على جوازه في سعة الموبلة بحجة من الوجوه المتقدمة اليها الاشارة والاهوطح **فحين**
 البيتم الى اخر الوقت وان كان القول الاول وهو صحة البيتم في السعة مطلقا مما لا بعد المصير اليه **الثالث** اذا قلنا بوجوب
 تأخير البيتم الى اخر الوقت وفي اخر الوقت وصلى ثم دخل عليه وقت صلوة اخرى وهو بيتم فهل يجوز ان يصلى بهذا
 البيتم القريب في الموطعة في هذا الوقت في اوله ولا اختلف الاصحاب فيه فعلى الميسر والمعتبر وكذا الجواز وهو خير الملائكة
 والنفخعة وذهب المحقق الثاني في جامع المقاصد الى المنع للاول وجه **الاول** ما ذكره في الملائكة فقال لان المنع في الصلوة
 في اول الوقت انما هو ورود الامر بتأخير البيتم وليشهد له صحة زياره ثالث قال قلت لابي جعفر صلى الرجل بيتم واحد صلوة لليل
 والنهار كلها فقال نعم ومخير اخرى له عنه عليه السلام في الرجل بيتم قال يخبره ذلك ان يحل الماء **الثاني** ما ذكره في الانبصاح فقال
 ولان وجوب تأخير الصلوة في البيتم الواقع الوقت لا شرط تنطبق الوقت في صحة البيتم السابق يصح ليس بمسروط لهذا الشرط اجابا
 ولثاني وجوه **الاول** ما ذكره في جامع المقاصد وغيره من قوله ثم تطلب طام في الوقت وقوله ان قالنا انما يقتل العراب والبي
 يقوم الجنب **الثاني** ما ذكره بعض من ان البيتم المبداء لا يبيع الصلوة في اول الوقت نكلا الثاني في لانا صغف من الحارث وما سوله **الثالث**
 وجود المقتضى للتأخير والابتداء وهو امكن وجود الماء وفي جميع المذكور نظر **الرابع** حكى عن جمع من فضلاء الاصحاب بالقول
 بان من عليه فائنه والاوقات كلها صالحة للبيتم قال في الكشف اما على المضائق فظ واما على المواسعة واعتبار الضيق في البيتم
 فلعوم الامر بالفضل عند الذكور ولزم التعري به لو اخر واخضا من أدلة الضيق في البيتم بما له وقت مقداره انتهى والحق بعض
 الاجلة بالصلوة المضيقه في هذا الحكم صلوة الاباء وصلوة العبد بن وصلوة الجمعة وصلوة المذوق قبل الظان للبيتم على خلاف
الخامس قال في المعبر لو ظن ضيق الوقت لا مارة بيتم وصلى ثم بان غلظه في الاعادة تردد كلام الشيخ في كتب الاخبار وجوب
 الاعادة والاقوى عندى انه لا اعادة لانه يظهر طهارة شرعية وصلية صلوة ما رواها لان الشرح لما لم يجعل على الضيق دلاله دل على
 احالته على الظن ويمكن ان يستند على ذلك برواية زيادة ومعوية بن ميسرة ويعقوب بن سالم ولا وجه لها على القول بالتضييق
 الاما ذكرناه وما بابا بالشيخ في باب بعيد عن الظان انتهى وصار في الذخيرة ما صار اليه في المعبر ومكان من الشهيد **السادس** يصح عند بعض
 بالقول الاول ان بيتم لصلوة النافلة في اول الوقت ويدخل به في الفريضة فيه لكن لا معال في الجملة قال في الوضو ولم يكن في غير
 فعلا لنا قلنا يصح اما لو بيتم مع العزم على ما فعلها ثم طرأ له العزم على تركها فوجب جواز فعل الفريضة **السادس** اعلم
 ان اكثر الفقهاء بلين بالقول الثاني يستحبون تأخير البيتم الى اخر الوقت **سلاخلاف** بين الاصحاب في عدم صحة البيتم
 للفريضة الموقفة قبل دخول وقتها وقد تضمن دعوى الاجماع عليه كثير من كتبهم كالمعتبر والمنتهى والقواعد والخبر وكوفي
 للفريضة الموقفة قبل دخول وقتها وقد تضمن دعوى الاجماع عليه كثير من كتبهم كالمعتبر والمنتهى والقواعد والخبر
 والذكر في الدروس والروض والمسالن الجامعة والمدارك وغيرها وكذا لا خلاف في بيتم في صحة لها عند ضيق وقتها
 وقد تضمن دعوى الاجماع عليه جملة من كتبهم ايتم كجامع المقاصد والروض والمختلف والخبر والمسالن الجامعة والمدارك وغيرها

في المياه واحكامها - اذا كان الماء جاريا عن عين بقوة فان غير ثلجاسة احدا وصافه الثلاثة اللون والرائحة والطعم
 فينجس والا فلا مطر ولو كان دون الكرام الاول فلهنص والاجماع المحكي بل المحقق واما الثاني فلو بوجه اصله بقاء الطهارة
 الاجماع الحكيم المعتمد بالشهر العظيمة قال في الغيبة فان في الطهارة ثلجاسة الماء وكان راكدا اكثر اليس من مياه الابار وارجاها قريبا
 وكانا وكثيرا ولم يغيرها احدا وصافه من لون وطعم ورائحة فانه طاهر مطهر بل خلافه الا في مقلدا لكرهه وبطل على ذلك بعد اجماع
 الطائفة قوله ثم وما اترت من الماء طهور وفي المعبر لا ينجس الجارى بالملا فاث وهو مذهب فقهاء سنا وفي كرى لا ينجس
 الجارى بالملا فانه اجماع ولا يغير فيه الكربة في المشهور اذ في مخالفة من سلف وينب في جامع المقاصد الخالف في المسئلة الى
 المنقذة ومخالفة لهذه الاصحاب وعن شرح المعبر تهكم متفقون على ان الجارى لا ينجس بملا فانه ثلجاسة وان كان دون الكربة
 يعتبر احد من اصحاب الكربة اصلا الا العلامة فانه يفرق بالشرط الكربة وعن الخلاف يفرق دعوى الاجماع عليه النبي خلق الله
 الماء طهورا لا ينجسه شيء الا من غير لونه او طعمه او ريحه خرج الراكك القليل بالليل فيبقى غير منه جاز تحت العموم لا ينجس وهو ضعيف
 السند لا فانقول لا فخرج فيه بعد جبر بالشهرة ومع هذا فقد ادعى في السرائر الانفاضة روايته وفي المناهج شهرة روايته من
 الطرفين وعن الوافي دعوى استفاضته عن النبي وعن ابن فهد ودوى عنهم متواتر عنهم انهم قالوا الماء طهور لا ينجسه
 الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وعن العايني انه قد تواتر عن الفقه عن ابن باثر ان الماء طاهر لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه
 صحيح ان ينجس عن الرضاعة قال ماء البئر طاسع لا يفسد شيء الا ان يغير ريحه او طعمه فيخرج حتى يذهب الريح و
 يطيب طعمه لان له مادة وقد استدل بما في المدارك قال وجه الدلالة انه حلال لعله في عدم فساده بدون تغييره وفي طهارته
 برفاله وهو المادة والعللة المتصورة منه حجة انه لا ينجس الا ما كان الغسل في الرواية مختصا بالحكم الاخير المذكور فيهما لم يتغير الاستدلال
 بما في محل البحث في حصول الطهارة بذهاب الريح بالخرج باعتبار وجود المادة لا يقتضي عدم الثلجاسة بالملا فاث لا فانقول
 ذلك يقتضي بطلان في المادة انا اصلح لرفع الاستدلال بالثبات المستقر فلو لم ينجس الجارى بطريقا ولا في نتيجة الاستدلال
 ح بالرواية تحاليم يمنع من كون زوال التغيير كترج مطهر البئر ومن عدم انفعال البئر بالملا فاث كما هو مذهب اكره
 المتقدمين فلا يتصور الاستدلال بماح ومنها صحيح داود بن سرجان قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول في الماء الحمام قال هو متعة
 الجوى فان ماء الحمام لا يتقلع الملا فاث فيجوز ان يكون الجارى بكل العموم المنزلة ومنها ما استدل به في ذلك على الطهارة وهو صحيح
 ابن خلد الغطاء انه سمع ابا عبد الله ع يقول في الماء يجره وهو يتنجس فيه المبتدئ والنجاسة وان كان الماء قد تغير ريحه او طعمه
 فلا يشرب ولا يشرب منه وان لم يتغير ريحه او طعمه فاشرب ففوضا ومنها ما استدل به فيه بقره وهو صحيح محمد بن مسلم قال
 سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجنب يقتل في الماء القليل في الطريق ويبذلان يقتل منه وليس معه امانت فربيه وبدا
 عن زمان قال يبيع بده ويتوضأ ويغتسل هذا ما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج واستدلوا لقاضلان
 والشهيد على ذلك بما دل على تقي الباس في بول الرجل في ماء الجارى يصحح المفضل عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يبول
 الرجل في الماء الجارى وكذا ان يبول في الماء الراكد واستدلوا على صحة بان الجاسة لا تستمر مع الجريان لا ينجس الجارى
 الدلالة على الطهارة التي قد حشاها الاشارة الاخبار الدالة بمفهومها على ان الماء انما لم يكن قد ركب لم ينجس شيء فانه
 تشمل محل الفرض لا تقول لو سلمنا شموله لمحل الفرض فلا يصلح للمعارضته لان بعض الوجوه السابقة وهو الاجماع الحكيم
 المعتمد بالشهرة اخبرنا فليدعم تخصيصها بغير محل البحث وبعض اخر منها اخبرنا من وجه راجع من وجوده وهو صحيح
 ابن زنج ع عن الصادق ع ما هو قوب شرجيها على تلك الاخبار واعلم ان الشهيد في سائر طرق عدم انفعال الجارى بالملا

ودام النبع وكله محتمل امين كما اشار اليه في ذلك فقال في ذيل المسئلة بقى هنا بحث وهو ان شجنا الشبهة قال في سن في حكم الجارى ولا
يشترط فيه الكبرية على الاصح نعم بخبر دام النبع وكله محتمل امين احدهما هو القطر ان يبد يد دام النبع استمره حال ملا فانه النجاسة
ومرجع الى حصول المادة وهو لا يند على اعتبار اصل النبع والثاني يربط عدم انقطاعه في انشاء الزمان ككثرة في المياه التي تخرج في
الانشاء وتجف في الصيف وقد حمل جملة من ائمة على هذا وهو ما يقطع بفساده لانه مخالف للنص والاجماع فيجب ان يثبت بطلان مثل هذا
المحقق عنه انتهى المشهور بين الاصحاب ان الماء الرائد اذا بلغ كذا لا يتغير بالملامسة في النجاسة مط ولو كان في الاواني وحياض وحكي
عن المقييد والسيد واليدلي القول بنجاسة ما في الاواني والحياض بالملامسة لها وان كان كذا ولا قرب لاصل والمعتبر المعقودة بالشرقة
الظنمية القريبة من الاجماع بل وادعى عدم ظهور الخلاف في المسئلة لم ينكره مكان ثم بل كلام الخالفين على ما وافق مذهبا لا كثر وبطلان
ما ذكره العلامة فانه قال والحق ان مرادها اي المقييد وسلاز بالكثر العربة بالنسبة الى الاواني والحياض التي يستقي منها الدواب
وهي غالبة تقصر عن الكثرة في هذا وجما يستفاد من الغنة دعوى الاجماع في المسئلة لا يبق بعاص ما ذكره اطلاق الذي عن استعمال ماء الا
اذا اقامه النجاسة لا نأقول ذلك لا يصح للمعارضة لان الاطلاق محمول على الغالب من كونها لا يثبت لانتع كذا وقد اشار الى هذا في المعقود
ولف وكفى وحى والمشارقة والذخيرة سلمنا لكن نقول المعارض بين العربة الدالة على الطهارة وهذا الاطلاق من بغاوض المعومين من
كما اشار اليه بعض المحققين فلا بد من الرجوع الى المرجحات ومن المعلوم انها مادل على الطهارة الكثرة في الف وما اشار الى كافي
المقنعة والشرائح والنافع ونهاية الاحكام والشرع والارشاد ولتف فلو اعد ونفع الحق والمنهى وكوى وس واللمعة وضرة والجامع المفا
والجفيرة والشفيع وغاية المرام للصحيح وجمع الفائدة وله والذخيرة والكفاية وما ياتي والكشف وغيرها والمسئلة الاجماع
والحكي في صحيح الناصر باث والغنة وجمع الفائدة وط ولا تضاروا معتبر في الحق ويجعله صحيحا بن ابي عمير عن بعض اصحابنا على
قال كذا لف وما اشار الى واعلم انه اختلف لا يخفى في تفسير طل هل هو العراق الذي هو اريد من العراق فذهب الى في السراير
الفاضلان في المعبر والشرائح وعد ولا ارشاد ولتف والمحقق الثاني في جامع المقاصد والجفيرة والمقصد لا رد بيلي في مجمع الفائدة
وصاحب المدارك والذخيرة الى الاول كاعن الثاني وابن خزيمة وابي الفتح الكراكي بل ادعى جمع كثير الشرح فيه وحكي عن الصدوق وفي
الفقيه والسيد في الانتصار والتاثيرات والمصباح الثاني وما يظهر من الغنة والذكرى التوفيق ولا يلبس وجوه ان البائع حد
قبل ملا مائه النجاسة كان طاهرا ومعه في الاصل بقا ما حتم فثبت المنزلة لها ولم يثبت بالنسبة اليه ان قوله صلى الله عليه وسلم خلق الله الماء
طهورا لا ينجس شي الا ما غر لونه وطعمه او ريحه بدل على عدم انفعال الماء بالملامسة مط ولو كان دون العرق في كثر حرج عن هذا
بالدليل ولا دليل على خروج العراق فالاصل بقاء العموم ان قوله صلى الله عليه وسلم طاهر حتى تعلم انه قد ربل على ان اللازم
الحكم بطهارة الماء في مقام الشك في طهارته ونجاسته وحمل البحث ان قوله صلى الله عليه وسلم ان له وجد واماء الخ بديل بمفهومه على
انه اذا وجد الماء لم يجب التيمم فيجب طهارة المائنة وهو علم يشمل المعروف وخروج ما دون العراق عن العموم يمنع من الشك به
بالنسبة اليه ان التفسير للعراق يناسب مجرد بذكره باساحة وكان أولى لجعل الخالف عن الحد بديل بالمشاحة والوزن
ان القطر الراوى لابن ابي عمير بديل الكراكي وما اشار الى في الظاهر انه من مشافهة مهم من هل العراق فيجب ان يكون
الماد بالرطل في ارواه العراق لا الحكم لا يخاطب الا بما هو المصطلح عليه عند مخاطب صحيح محمد بن مسلم من ابي عبد الله ع اذا
اذا كان الماء قد كرم نجس شي والكراكي سمانه رطل في تلف قال الشيخ وهذا يرجح اعتبار العاقبة ووجهه ان يكون الماد برطل
مكة لانه رطلان ولا يمنع ان يكونوا افتوا السائل على عادة بلد كانه لا يجوز ان يكون الماد برطل العراق ولا رطل اهل
المدنية لان ذلك لم يجز احد من اصحابنا فهو متروك بالاجماع انتهى ان الشايع في استعمال اراده العراق الرطل ونوى

التهمة بوجه البر رواية الكشي انه سالا باعبد الله عن النبي فقال حل فقال نبينه فخرج فيه العسكر وما سواي ذلك شره تلك الحجة المنيعة
 قلت جعلت فداي نبينه نغني فقال اما ان اهل المدينة شكوا الى رسول الله ثم تغير الماء وفنا دجا بهم فادهم ان نبينه فكان الرجل يامر خادمه
 ان يبيله فيعمل الى كف من تمر بعد في الشئ ومن طهر فقلت فكم كان عدد التمر الذي فقال ما حل الكف في واحدة او اثنين فقال فيما كانت
 واحدة وربما كان اثنين وكما كان سبع الشئ ما بين الاربعين الى الثمانين الما فرق ذلك فقلت باي الارطال فقال ارطال بحال العراق
 والاخرين ويوه الاجماع المحكي في الناجية وفيه طاء الكلام في تصحيح ذكرناه من الكفر ونفيه بالارطال فالجحة في صحة اجماع الامامية واجماعنا
 الجحة وربما ينفاد من الاستدلال ادعاه اية ان الصادق عليه السلام كان مدينا فيجب حمل كلامه على المصطلح عليه بنين اهل المدينة لان كل قوم يجازون
 بما هو المصطلح عليه بينهم الا حينا ط والجواب عن الاول برهنة عصر الاكثر الاختلاف لول قيل نقى المناخرين على المثال لم ينكر وما يردك
 الوهن ابن زهرة ادعى الاجماع في كثير من مسائل فلو كانت ما ذكره المصنف من الاجماع حقا لاطلع عليه لقرب عهد منه وانه لم يدع ان اذكر
 مع موافقة غالب السند في مسائل الفقهية وقرب عهد منه وعن الثاني بالمنع من كل قوم يجازون بما هو المصطلح عليه بينهم وط
 كما بنى في الرسائل وعن الثالث ولا بد من دجاء عرض بمثله احيانا واثباتا بالمنع من صلاحية المعارضة لادلة والفة على اعتبار العراقي
 ولكن قد يناقش فيها ما في الاول بيان استحسان المطهرة معاوض باستصحاب نجاسة المنجس الذي يقصد تطهيره واما في الثاني فبان جرح عدم
 الدليل على خروج العراقي عن كفاي الا على نقل بر دخوله تحت العموم وهو لانوم حديث النبوي مادل على طهارة الماء فيخص من يعم
 الاحاديث على ان مادونا لكرنجس بالملاقات وما كانا لكرمشبه كانا دونه كل فيلزم جرح الشك في العموم شمول للعراق لا محالة لكونه
 مادونا لكرومه لا يبعد الاستدلال به على عدم الاتصال وصرح ما ذكرناه اذكر في الاصول من ان العام اذا خص بمحل خاص لم يحل ولا
 يجوز التمسك على الاخبار المدالة على الكربة انقضت كونها شرطا لعدم انفعال الكرا بالملاقات فالم بدل دليل شرعي على حصول الشرط
 يجب الحكم بالانتقال وذن به على هذا في المص على ما حكى واما في الثالث في المنع من شموله لمحل البحث وهو الشك في الانفعال بملاقات
 فالم بدل دليل شرعي على حصول الشرط يجب الحكم بالانتقال وقد نرى على هذا في المص على ما حكى واما في الثالث في المنع من شموله لمحل البحث
 وهو الشك في الانفعال بملاقات فانجاسة مع العلم بها لا خصوص بصورة الشك في الملاقات مع العلم بالانفعال على نقل برها كما
 صرح به بعض مناخرى المناخرين واما في الرابع فيما ذكرناه في دفع وجه الثاني واما في الخامس فاذا بالمنع من المناسب بل بمن العلامة
 انه قال في الارطال العراقية شائب مختارا للقيمين لكف في لفة كالجبر وكوفي ولله والذخيرة اسند لا اعتبار العراقي بالناسب
 واما في السادس في المنع من كون الراوى لابن ابي عمير على فيها وان سلم انه من مشايخه لكن يمنع من لزوم مخاطبة المصطلح عليه عند
 مخاطبة من كما بيناه في الوسائل واما في السابع فيما حكى عن الشهيد الثاني وجوان حمل سماعه على ارطال المدينة لا تفرسب من قول
 القيمين واما في الثامن فما بلغ منه وادعاه بعض وليس في الرواية دلالة عليه فاذن لا يجوز التعويل على ما صار اليه لكن الانصاف انه خلاف
 التحقيق لا مكانا للدين المناقشة في التمسك بالعموم فانها منبذة على ان الشرط في التمسك بالعموم ما ظهر عدم تخصيص وهو بل الشرط فيه عدم
 ظهور التخصيص فلا بطلنا الكلام فيه في الوسائل على هذا يصح الاستدلال بالعموم المتقدم على مقالته الاكثر واما ما ذكره في صدره فوج
 بما ذكره في الذخيرة فقال بعد الاشارة الى ما ذكره وفيه نظرية مقتضى الدليل عدم الاشتغال عند وجود الشرط وبقتضيه عند عدمه
 فاذا شك في حصول الشرط كان الجزاء مشكوكا لا منتفيا واما يلزم ما ذكره لو كان العلم والنق في مدلولها انتهى وكذا يمكن الذنب عن المناقشة في
 بللغ من اختصاص الرواية بما ذكر بل هي عامة يشمل الصورتين وكذا يمكن الذنب عن المناقشة في الوجه الاول والسابع وبالجملة القول بما عليه
 الاكثر قوى ولكن الاحوط مراعاة عليه المنقوضة واعلم ان رطل العراقي مائة وثلاثون درهما احد وتسعون مثقالا وقد ثبت الوجه فيه في هذا
 اخر اختلاف الاصحاب في تحديد الكربيين الوزن على افعال ما كان كل من طول وعرض وعمقه ثلاثة اشبار ونصف وهو
 للحج في السر والدين في الغيبة والفاضلين في الشرايع وعد ولا رشاد كما نحن الان الى ولله بالصدوق والنهاية وط والوسيلة والتجربة
 كرامة والتمت وبهاية الاحكام والنبهة والبهاون وكوفي وش والتفج وجامع المقاصد والمخالم والبداية وغيرها وعن التفتيح والمهذب نسبة
 الى المصنفين في وكوفة وكوفي وش وجامع المقاصد وضه وصم ولله وخيرة والمهذب والمشارق والمجلد المئين وجميع الفوائد والبحار

وغيرها ودعوى الشهرة عليه الثالثة ما كان كل من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار فقط وهو اختيار المتقدمين من الرواية عن النبيين و
 الصدوقين والمحققين في المعبر طوله في ثلث والشهيد الثاني في حقه وجدوا العلالة المجلسية في الحديثه وابنه الشيخ الطائفة في الجار
 اسناد الكل في المشارق والعلال المئين والشيخ علي في بعض خواشيه انه ما لا يتجر اجنباه بطرح حجر في وسطه وهو المحكي عن الثلثا
 ما كان كبر بالذراع نحو مائة سبر وهو محكي عن الاسكا في ثلث وقال ابن الجليل حده فلان ومبلغه وزنا الف وما ثلثا رطل
 ونكسر بالذراع نحو مائة سبر انه ما كان ذراعان عمقه في ذراع وشبهه وهو اختيار والمدارك وادعى ان يظهر من المعبر الجليل اليه
 وعن قطب الراوندی ما يبلغ ابعاده الثلاثة عشر ونصف وعن ابن طاوس الاخذ بكل ما روى ويمكن اجماع هذا في الاقوال السابقة وعن
 المذهب وشرح ابن الفتح الصمري والذخيرة الموقف والاقرب الاول لوجهين اجماع المحكي في العينة قال منه وحده مساحة
 لموضع ثلثة اشبار ونصف حلوة في مثل ذلك عرضا في مثله عمقا وعن كرى دعوى ان مذهب السلف في الالجام الروايات المستفزة
 منها رواية ابن بصير البروية عن المذهب عن الصادق ع قال اذا كان الماء ثلثة اشبار ونصف في طوله ومثله ثلثة اشبار ونصف في عرضه
 ومثله ثلثة اشبار ونصف في عمقه في الارض فذلك الكرم من الماء ومنها رواية الاخري المروية في الكافي قال سالت ابا عبد الله ع عن الكرم
 من الماء كم يكون فذكر قال اذا كان ثلثة اشبار ونصف في مثله ثلثة اشبار ونصف في عرضه في الارض فذلك الكرم من الماء ومنها رواية الحسن بن
 صالح التوري عن ابي عبد الله ع قال اذا كان الماء في الركي كرام بخمسة شئ فلكم الكرم قال ثلثة اشبار ونصف عرضها قتل ورواها في التل
 حكم الابار من صاحبها المتى قلت وكما الكرم قال ثلثة اشبار ونصف طولها في ثلثة اشبار ونصف عمقها في ثلثة اشبار ونصف عرضها
 لا يبقى الوجهان لا يطمحان لاثبات ما مرنا اليه اما الاول فلو هنه بمصر الاكثر كما يستفاد من كلام بعض الاصحاب في خلافه واما الثاني فلا
 الروايات ضعيفة السند وبعضها فاصر الرواية الثانية لتركها لاحد الابعاد الثلاثة ومع هذا فهي معارضة بما دل على مذهب النبيين وما
 دل على مذهب السلف في ما دل على مذهب صاحب لنا اما الاول فاروا لها كما وب عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن البرقي عن
 ابن سنان عن اسمعيل بن جابر قال سالت ابا عبد الله ع عن الماء الذي لا يجسه شئ فقال كرفث وما الكرفث ثلثة اشبار في ثلثة اشبار
 ويؤيد مضافا الى الاصل والعموم ما لم عن محاسن روى ان الكرم هو ما يكون ثلثة اشبار عرضا في ثلثة اشبار عمقا واما الثاني فالبرقي
 وكلا علي وفيه الماء اكثر من كرفث لا يجسه ما يقع فيه من الغاسات والعلالة في ذلك ان يوصل الحجر فيرى في وسطه فان بلغت اوجا من
 الحجر حتى الخدين فهو دون الكرم وان لم يبلغ فهو كرفث لا يجسه شئ واما الثالث فارواه الشيخ عن المفيد عن احمد بن محمد بن الحسن عن ابي عن محمد بن
 يحيى عن ايوب بن نوح عن صفوان عن اسمعيل بن جابر قال ثلث لا يعبده الله ع الماء الذي لا يجسه شئ قال دراهم ان عمقه ذراع وشبه
 سعة لا تقول صلاحه الوجهين لما صارنا اليه مما لا ينبغي ان كان فان اجماع المنقول حجة حتى يثبت المانع منه ومعهما استفاد الشرح
 على خلافه من بعض الاصحاب لا يصلح له خصوصنا اذا قطعنا كركبتنا لاجحاب بان الشهرة موافقه له ويؤيد مضافا الى الشهرة ما مر من لا يعبده
 في الشرعيات الاعلى النبيين اليه واما الروايات فلا تلج فيها من جهة السند ولا من جهة الدلالة اما الاول فلا يخبر ضعفا سنادها بالشرح
 قال في هو يعل نقل الرواية الثانية هذه الرواية عمل عليها اكثر الاصحاب لان في طريفها عطف بن عيسى وهو اوثق لكن الشهرة بعضها
 انتهى وربما يستفاد مما ذكرنا انه لا يفلح في السند من جهة اسماء علماء بل في بصير هو يوافق ما نقله بعض اصحاب روى من انه خبر الضعيف
 هذا فلهذا الرواية معتبر السند ولا حاجة الى دعوى خبرها بالشهرة واما الثاني فلان بعضها ينطبق على المطلوب وبعضها كالرواية
 الثانية يمكن تطبيقه عليه بما ذكره جماعة من شيوخ التفسير بما يرواه اربعة الابعاد الثلاثة اشارة الى ما ذكره حدى من ان السبع
 انما حيث لم ينص على بعض من شرط جميع الابعاد كابعاد الثلاثة في ثلثها واما اذا ذكر بعضها فلا ومع هذا فلا فاعل بمعنى انها فقط
 فليحق البعد الاخر بالاجماع المركب وربما يمكن اثبات وجه الدلالة الرواية المطلوبة بغير ما ذكره معارضها بخبر اسمعيل بن جابر بن جابر
 لضعفه سند وان وصفه في ثلث وكفى ومجمع الغايلة بالصحة لا شئ له على بن سنان والمراد الجليل لا عبد الله ع على ما يظهر من جماعة
 فالقول انهم يمكن المناقشة فيها من حيث السند بان الشيخ رواه في باب بطريقين احدهما عبد الله بن سنان وفي الاخر محمد بن سنان والرواية
 عن واحد وهو محمد بن خالد البرقي والذي يظهر عن كتب الرجال الاحاد يثبتان بن سنان الراعي في طريقين الى رواية واحد وهو محمد وان

ذكر عبد الله وهم فيكونا رواية ضعفه الشيخ والحاجي على تضعيفه وعن خبره والروايات قبل وبعد محمد بن عثمان والروايات العامة
 منقولة لا اختلاف فيها في الحقيقة والذي يظهر من البتة ان الواقع في طريق هذه الرواية محمد بن سنان وعن العلامة المجلسي في حواشي كتاب
 الخبز ضعيف على المشهور لاننا لم نجد في مسند بن سنان رواية في موضع من كتب عبد الله بن سنان وعلمنا الاكثر لذلك في صحيح الكافي
 انه اشبه بن سنان المذكور وهو على الشيخ فنظنه عبد الله بن سنان انه رواه في موضع اخر من كتب عبد الله بن سنان وعن الشيخ محمد بن صاحب
 في شرح الاغنية الاشارة الى ما ذكره وكذا في ما حكى عن صاحب المعجم وصاحب الركنا اشارة اليه في ما عاودتها بالروايات الدالة على ما
 ذهب اليه الشافعي فكل غير جليل في قصوده سنداً وخالفه للاجماع المحكي وموافقه لمن ذهب في حقيقته كما يظهر من تلخيص الحقائق فالا بوجوبه
 حداً كما لا يتحمل احد من طريقه بحجة الاخر وقد خالف في خلاف ذلك مقتضى الشرح وهو كون الاحكام منسوبة بامور مضبوطة معروفة
 متعالمها والحركة قابلة للشدة والضعف فلا يجوز اسناد الاحكام في الطهارة والنجاسة الى عدم انضباطها وبذلك تكفي ما لا يطاق
 اذ معرفة ما ينسب عن غير ممكن بالنظر الى الحركة المختلفة بلزم على ذلك ان يكون الواحد ينجس ولا يقبل التنجيس باختلاف وضعه وهو معلوم
 البطلان انتهى واما معارضتها بما رواه اسمعيل بن جابر فكل غير جليل لعدم ثبوتها في ما يحكي عن سيرة قال في البحار على ما حكى به يعلى
 بن ابي بصير وعن الجليل المنيق ولم افت به من الاضطراب ودعنا الرجوع الى القول المشهور وينبغي التنبه على امور اولى واصلح المسالك وغيره بان اعتبار
 الثلاثة اشبار ونصف وانما سائر الابدان والافان لا تكسر بسببه في كونها الى المشقة كما في في ذلك وغيره انصريح بان تكسر اشبار وانما
 شبر وسبعة اثمان شبر اعلم ان المراد بالشبر مستوى خلفه كما في ترويه وعد السراير وجامع المقاصد وكذا في ذلك وغيرها
 وفي كوفي غمره الى الاكثر والوجه فيه انصافاً لا على وجهه اعلم ان هذا لا يمكن ان يتحقق في نقد بري فلو بعض ولو قليلاً
 انتفى الكربة صحيح به المعبر في وعد وجامع المقاصد وكذا في ذلك وغيرها اعلم ان هذا لا يمكن ان يتحقق في نقد بري فلو بعض ولو قليلاً
 انه اجازي انتهى وبالحقيقة لم اجد في الفاصحة في المسئلة نعم في جامع المقاصد وما يظهر من ابن جبير ان الكرم يبلغ كرم نحو من مائتين شبرا
 انه يقر بكونه في حق الشيء ما شابهه فلا نقص شيئاً يسيراً ليدخله انتهى ولكن الظاهر ان قوله شيء شاذ فان ينفذ اليه واعلم انه ورد في
 جامع المقاصد سوالين على انحصار اليه اصحاب ربه من اهل الحد تخصيص ومزان للكرم من وزن ومساواة واجاب عنها ونحن نقول ما ذكر
 لا شمله على الفائدة فنقول قال ههنا سؤالا ان احد الحدين للكرم حجة لا الاشبار وهي متفاوتة حتى انه قل ان يكون شيء
 شحم مطابقاً للشبر اخر ومع التفاوت كيف يكون النقد يتحقق ان مقدار كل من حد يدرى الكرم لا ينطبق على الاخر وبساوياً
 على انه قد قيل بان الكرم كان كل واحد من ابعاده الثلاثة ثلاثة اشبار وهو قول القهين واختار العلامة في نقد وجه يظهر شدة
 التفاوت وكيف يجد مقداراً واحداً يحد من مختلفين وقد كان لازم الحكم للادل بكونه الحد المعبر والحوار عن الاول انه ليس المراد من النقد
 الحقيقي عدم تفاوتها فانها لو زبن بتفاوت فكيف الاشبار بل المراد عدم جوار نقض شيء ما جعل حداً بعد تعينه في قدر مخصوص
 على القريب يجوز عن الثاني اننا لم نجد في المسئلة ان اختلاف الحدين لا اختلاف المياه في الوزن باعتبار الرقة والصفا ومقابلها في ما يبلغ مقدار
 من مائة مخصوص الكربة باحد هادوناً لاخره يتعكس ذلك في ماء اخر مع فرض الاستواء فالحد الحقيقي هو الاقل والزايد مثل على الا
 انتهى كالمرفع في الحد مقامه ذهب اكثر اصحابنا كالمرفعي والشيخ والفاضلين والشهيد بن واثق في التحقيق والدليل وابن
 زهرة العلوي والسوري وابن فهد الحلي وصاحب المدارك وجمهر الكشاف الى ان الماء القليل الناقص عن مقدار الكرم ليس بالملافة النجاسة
 وهو خبر حدى ربه والذي دام ظله العالي خلافاً للمحكي عن العامي فلا ينسب الا انما تغير بها وهو خيرة الحد الكاشافي والمعتل هو الاول
 لوجوب الحكم في التغيرات في الخلاف والاستيصاد والغلبة وهي وهو معتضد بالاشرة العظيمة لتحقيقه والمجربة
 قول ربه كما وان يكون اجماعاً ومؤيداً بما اخرج به في حق القول بالتنجيس من ان النجاسة لما شلص في الماء واختلفت باجزاءها باجزاء
 وكان الواجب الاجتناب عنها وهو متوقف على الاجتناب عن الماء اوجبا الاجتناب عنه وبما اخرج به في حق القول من ان النجاسة اذا وقعت
 في القليل اختلف حصول التغير وان لم يظهر حاشيها فيجب الاجتناب ١ اخبار المستفيدة منها الصحيح لمحمد بن مسلم عن الصادق وفيه بعد
 السؤال عن الماء الذي يتولد منه الدواب وبلغ منه الكلاب ويقع عليه الجنب اذا كان الماء قد ذكر لم نجس شيء ومنها صحفة اخرى

عنهم قال قلت له الخديجة ما جفجعت بئول الدواب وبلغ فيه الكلاب ويغسل فيه الجنب قال اذا كان قد ركبتم نجسه شيء والكسنة وطل
ومنها صحبة معوية بن عمار عنهم قال اذا كان الماء قد ركبتم نجسه شيء منها ودوا بئنا سمعيل بن جابر قال سالت ابا عبد الله ع عن الماء الذي لا
ينجسه شيء قال كونهما رواية الاخرى قال قلت لابي عبد الله ع الماء الذي لا ينجسه شيء قال ذرا وان عمقه في ذراع وبشر سبعة ومبارك
ابي بصير عنهم عليهم السلام قال اذا دخلت بدلت في الاناء قبل ان تغسل يداك باس الا ان يكون ارضا فيها قد ربول وجنابة فان دخلت بذلك في الاناء
وفيهما شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء ومنها وثق عارضا صدق ع وفيها كل شيء من الطيب يتوضأ مما يشرب منه الا ترى في منقاره ما
فان رايت في منقاره دما فلا يتوضأ ولا تشرب ومنها صحبة جعفر بن اخيه ع قال سالت عن الدجاجة والحمام وشبههما نطاء العذرة
ثم تدخل الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء قد ركبتم نجسه شيء من مسلم عن الصادق ع قال سالت عن الكلب
يشرب من الاناء قال اغسل الاناء ومنه رواة ابي بصير ع قال ليس بفصل الحزب باس ان يتوضأ منه وتشرب ولا تشرب سور الكلب
الا ان يكون حوضا كثيرا يستقي منه ومنه رواة الاخرى انه ع قال سالت عن الجنب يجعل الركوة او النور في ماء فيدخل أصبعه
فيه قال ان كانت يده مذيقة فاهرقه ومنها صحبة علي بن جعفر ع عن اخيه ع قال سالت عن خنزير يشرب من الاناء كيف يصنع قال يغسل
سبع مرات ومنه رواة سماعة عن الصادق ع قال اذا ضا بالرجل جنابة فادخل يده في الاناء فلا باس ان لم يكن اصلا يده شيء من
المني ومنه رواة سعيد الاعرج قال سالت ابا عبد الله ع عن الحرة تسع مائة رطل من ماء يقع فيها او فيه من دم اشرب منه قال لا و
منها صحبة ابي العباس قال سالت ابا عبد الله ع عن فضل الحرة الى ان قال حتى نهيت الى الكلب فقال رجس يحسب بئوضاء واصابك
واغسله بالثياب ولعرة ومنها رسالة ع عن النبي ع ان دفع رزق في اناء فاهرق الماء واغسله ثمانية مرات ومنها المروي عن الصادق
ان كان في منقار الدجاجة قد رمل بئوضاء منه ولم تشرب منه وان لم تعلم في منقارها نذ بئوضاء منها واشرب ومنها الاخرى ع
اذا وطى الدجاجة والطيور وشبههما العذرة ثم دخل الماء فلا يجوز الوضوء منه الا ان يكون الماء كرا ومنه رواة عمار عنهم ان كان في
منقار الدجاجة قد رمل بئوضاء منه ولم تشرب ومنها الحسن بن علي بن فضال قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن الرجل يدخل يده في الاناء
وهي قد رمل قال يكفي الاماء ومنها رسالة عبد الله بن الحنفية ع عن النبي ع اذا كان الماء قد رملين لم ينجسه ومنه رواة معوية بن حماد
شيح قال سالت ابا عبد الله ع وانا عندك عن السور والسنور والشاة الى ان قال قلت له الكلب قال لا قلت ليس هو سبع
قال لا والله انه نجس والله ومنها رسالة ع بن اذنا وبلغ الكلب في الاناء فضبه ومنها وثقة عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن جوع وجد فيه المتخفساء قد مات فقال له الفه وتوضأ منه وان كان عبقرا فارقه وتوضأ من ماء غيره وعن رجل معلنا
ان فيها ماء وقع في احداهما فلا يدري ايها هو ليس بقدر على ماء غيره قال يهرقهما جميعا ويقيم ومنه رواة علي بن جعفر عن اخيه
قال سالت عن رجل رصف فاستحط فصار ذلك الدم قطعا صغيرا فاصاب اناءه هل يصلح الوضوء منه قال ان لم يكن شيء لسبب
في الماء فلا باس فان كان شيئا بينا فلا توضأ منه ويؤيد هذه الاخبار اخرها منها صحبة علي بن جعفر عن اخيه ع قال سالت عن
رجل وعف وهو يتوضأ فظطر فظطر في اناءه هل يصلح الوضوء قال لا ومنه رواة محمد بن اسمعيل قال سمعت رجلا يقول لابي عبد الله
اني ادخل الحمام في السور فيه الجنب وغير ذلك فاقوم واغتسل فيضع علي بعد ما افرغ من مائهم قال ليس هو نجس قال بل قال
لا باس ومنه رواة ابيهم عن اخيه ع قال سالت عن الرجل يصب الماء في السائبة ومستنقعا الى ان قال اذا كانت كفنه نصفه
فلما خذ كفنه من الماء ومنه رواة عبد الكريم قال سالت الشيخ ع عن الرجل للشيق من نومه ولم يبل يده في الاناء
قبل ان يغسلها قال لا الا يدرى ان كانت يده فليغسلها ومنه رواة شهاب بن عبد ربه عن الصادق ع عن الرجل الجنب
يسموه فيغسل يده في الاناء قبل ان يغسلها انه لا باس اذ لم يكن اصلا يده شيء ومنه رواة محمد بن مسلم عن ابيه ع قال سالت
عن الرجل يبول ولم يمس يده شيء فيغسلها في الماء قال نعم وان كان جنبا وقد يناقش في التمسك بجميع الاخبار المبرورة اما ولا فباها
انما ينهض حجة الحكم بغاسته الماء الغليل لو ثبت حجة للعلوم وكون اللفظ الجنب حقيقة في معنى المتعارف في هذا الزمان وكون
والنهي في اخبار الامة ع الدوام وكون الباس حقيقة فيما يلزم المنع وجمع ذلك في جنبا المنع ومع ذلك فأكبرها ضعفه السند

فأمر الدلالة عن إفادة تمام المدعى لاختصاصها بالثبوت عن الشرب أو الوضوء والامرا بالارافة وعمل الاذناء والمطعمه جواز الاستعمال وط
بل يحتمل كون الامر والنهي من حيث التجدد لا من حيث النجاسة وهذا وما يضعف الاخذ بالدالة بمفهومها على نجاسة ما دون الكون غائبا عنها
الدلالة على ان الماء اذا كان قاعا من الكبريتية شئ وهو ليس بعلم يثبت جميع الجائزات بل هو محل فحتم ان يكون المراد بالتغير النجاسة وما ثابها
بان الاخبار المروية على نقد بر السليم كالاتما ظهورها فيما عليه الاكثر مفادضة واجبا واخر ظاهرة منها صحته عبد الله بن سنان قال سال رجل
ابا عبد الله ع ما نال من عذابه قال وفيه حقيقة فقال اذا كان الماء فاهرا ولا يوجد فيها الريح فتوضأ ومنها موثقة سماعة قال سالت
الرجل عن الجنينة في الماء فقال توضأ من الناجية التي ليس فيها المنيبة ومنها المروية في القنينة عن القم عن جلود المنيبة يجعل فيها
اللبن الماء والسمن ما ترى فيه فقال لا بأس بان يجعل فيها ما شئت من ماء او لبن او سمن وتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصلق فيها و
منها حسنة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يحب يمتطي الماء الغليل في الطريق ويؤيد ان يغسل منه وليس معه ماء
يفرق منه ويلاذ مذرتان قال يتعقب يد ويتوضأ ثم يغسل ومنها خبر جندب بن عبد الله ع قال قال في الماء يرمي
الرجل وهو نوبع المنيبة والجيفة ان كان الماء قد تغير ربحه واطعمه تشرب ولا تتوضأ منه وان لم يتغير ربحه واطعمه فاشرب
وتوضأ منه ومنها خبر محمد بن مسلم الذي في حكم بجهة في صم عنه ع قال سالت عن بثوب يصيبه البول اغسله في الركبي
مرتين فان غسلته في ماء حار قال في صم لك بالكثر هو الاجابة التي يغسل فيه الثياب ومنها خبر الشاذلي ع في صم من الموثقات عنه
وفيه بعد السؤال عن الكون والاذناء يكون قد اكف بغسل قال ثلث مرات يصيب فيه الماء اخر فترك فيه ثم يفرغ منه ذلك الما ثم
يصب فيه ماء اخر فترك فيه ثم يفرغ منه وقد ظهر منها النبوى الذي ادعى في فتح انه مشهور مروى عن الطريقين خلافا لله الماء طهورا للنجبة
شئ الا ما عرّفونه او طعمه او ريحه ومنها المروى عن الصادق ع بعبارة طرق على ما في صم كل ماء طاهر حتى يعلم انه مذكور ومنها خبر في بعض
الذي عنه في الصم من الموثقات عنه ع قال قلت اننا فرغنا من اجابنا من العذ من المطر يمكن الى جانب القربة فيكون فيه العذرة ويقول فيه يصبي
ويتبول فيه لاداة وترتفع فوق ان غرض في ثلبا منه شئ فقال هكذا بعض اخراج الماء مثله ثم توضأ فاذا كان ليس بمضيق فان الله نعم يقول
جعل عليكم في الدين من حرج ومنها دواء في يده قال وسئل القم في الماء الساكن يكون فيه الجيفة قال يتوضأ من الجانب الاخر ولا يتوضأ
من جانب الجيفة ومنها خبر ابن مسكان عنه قال سالت عن الموضوع ما ولع فيه ا لكلب والسنور واشرب من اجل اداة او غير ذلك التوضأ
منه او يغسل قال نعم الا ان تجد غيره فتره عنه ومنها خبر هشام بن سالم الذي عنه في صم من الحشا عنه ع في منبأ بين سالا احدها بول والاخر
ماء فاخطلطافا بجل ثوب قال لم يضر ذلك ومنها رواية اخرى عنه ع وقد حكم بصفحتها في صم وفيها بعد السؤال عن السطح بالاعانة
السماء فكيف فيصيب الثوب لا ياسبه ما اصابه من الماء اكثر منه قال في صم فان تعليل ع جاز فيها نفي بغيرها رواية العلامة عنه ع قال سالت عن
الحياض بيلا فيها قال لا بأس ان تغلب لون الماء لون البول ومنها خبر عمار الذي عنه في صم من الموثقات عنه ع قال سالت هل يتوضأ من كون اذناء
تشرب منه يهودي قال نعم فقلت من ذلك الاذناء الذي يشرب منه قال نعم ومنها رواية عثمان بن زياد عن الزبير ع قال قلت له اكون في السف
فاقي الماء الفتيق ويدى قلزده فاعمسها في الماء قال لا بأس ومنها ما عن الصادق ع قال في هل البادية رسول الله ع فقال الواروا رسول الله ع ان
حباضنا هذه ترد السباع والكلاب والبهائم فقال لهم لها ما احداثا رواها واكرم شارب ذلك ومنها خبر علي بن جعفر عن اخيه ع وفيه السؤال عن الو
من الماء بدخل البهوى والنصراني يده في الماء الا ان يضطر اليه وهذه الاخبار لا يوجب حجج لوجوه موافقتها للاصل قال في صم فان الاشيا
كلها على الطهارة الاما نعر الشارح على نجاسة لانها مخلوقة لمصالح العباد ولا يتم المنفع الا بطلانها انها اقوى دلالة اقوى من الاجاب
الادلة لان دلالة هذه الاخبار بالمتطوق وبالنصيح بعدم المنع من الاستعمال بخلاف الاخبار الادلة ان دلالتها على المنع بالمفهوم وبصفتها لا
والنهي الظاهر من المنع منه فيجب ان يصرف تلك الاخبار الى ما دل عليه هذه الاخبار انها معتمدة بما ذكره في صم فانه قال في مقام
الاستدلال على خطاه من عدم انفعال الغيل بالملاقات ثلثوا انفعال بالملاقات الزم ان لا يكون من بلة للثب بوجوب من الوجوه اصلا والثاني بط
بالاجماع بل الضرورة من الذين قال في المقدم مثله بيان الخلاف ان كل من اجزاء الماء الوارد على الجمل النجس اذا كان من نجاسة بالملافة خارجا
عن الطهور في اولها بالانقضاء وما لم يلا فلا يعقدان يكون مطهر ثم قال وتحقيق الكلام في هذا المقام من جهة الاعيان وان طبع كل ما يح

ان ثقلها الى صفة نفسه كلما يقع فيه وكان معلوما من جهة فكما ان الكلب يقع في الملهة فيسجل ملها بحكم بطهارته لصبره وندى ملها وزوال
 صفة الكلبة عنه وكل ما غل في يقع في الماء او اللين يقع فيه وهو قليل بتصل صفة وبه يتصف بصفة الماء وينطبق بطبعه بحكم عليه بحكم
 عليه الا اذا كثرت غلب بان ثقلها وطعمه اولونه اودجه فكل النجاسة بهذا هو العيار فدا اشار الشارع اليه في الماء القوي على ازالة النجاسة
 يقول ان النجاسة سواء كان قليلا او كثيرا وهو حدس بان يقول عليه به يظهر معنى كونه محدودا اذا ثقل غير بطهره وعلى هذا نسبة مقدار
 من النجاسة الى مقدار اكثر من الماء كنيته مقدار اقل من ثلث النجاسة الى مقدار اقل ذلك ومقدار اكثر منها الى مقدار اكثر منه فكلما اقل
 النجاسة عليه بقلية واحدة او صافيا فهو منفعل عما خارج عن الظهور به بها وهذا المعنى بعينه مصرح به في عدة رواياتنا نرى وفرد جواب
 عن المناقشتين اما عن الاولى فبان الحق بحجة المفهوم كاحقيقته في الوسائل والظاهر ان لفظ النجس حقيقة في ركن صد وذلك الاخبار بما هو
 المتعارف في هذا الزمان مع دعوى امكن دعوى القطع بعدم ارادة المعنى اللغوي في تلك الاخبار والامر والنهي في الاخبار لا يمتنع كالا
 والنهي في اللغة في الكلالة على الرزم كما بينته في الوسائل به واما الفتح في اكثرها بضعف السند فضعف ان الشهرة العظيمة في المسئلة
 تحبس ويخوه الفتح فيها بالقصور عن فائدة تمام المدعى لا مكان بغيره يعلم القائل بالفصل في الظاهر بين النهي عن الشرب والوضوء والا
 بالارفة والعلل بين الحكم بالنجاسة مع امكان كماله ما دل بالالتزام العرفي على النجاسة لان الغالب تقر بها النجاسة بمثل ذلك واما تضعيف
 الاخبار الدالة بمفهومها على النجاسة ما دون الكو وما ذكرنا اشار اليه في صميم وضعف ذلك لان اعادة النجس بالنجس في المفهوم بلزم عدم
 حصول النجاسة للكو بالبقية الا لم يبق بين المفهوم والمنطوق والالتزام بعدم حصول النجاسة للكو بل ذلك كما علم من الدين قطعا فيجب
 تفهيد المنطوق بغير البقية بلزم ارادة غيره في المفهوم وهو وان لم يعم جميع النجاسات لكنه عن طريق لان الظاهر بتعميم العرف بين اكثر النجاسات
 ثم واما دعوى تنزيلها على الاستحباب بقرينة اختلاف الاخبار الواردة في تعدد الكثر فيهم قال ولو كان الاحتساب واجب لم يختلف لان النوع
 لا يقبل التشكيك بخلاف الاستحباب لكن كثيرا من الواجبات الشرعية مستحبة لتحقيق اختلاف الاخبار فيها واما قوله بالوجوب لا يقبل التشكيك فيه
 بان التشكيك ليس من جهة الشرع لان المعلوم ان قدر الكو غير مختلف شرعا بل التشكيك من جهة العقلية واختلاف الروايات كما في كثير من المسائل
 الشرعية ومعلوم ان هذا لا يصلح شاهدا على ما ذكره واما الاستشهاد باعتراف جماعة من المتأخرين بضعف ذلك على محل الفرض لا يشبه ما
 اعترفوا به كما لا يخفى واما عن الثانية فبان دعوى ان دعوى الترجيح مع الاخبار الدالة على عدم الانفعال بالملأاة فاسدة جليا بل وجوه التي
 مع الاخبار الدالة على الانفعال وذلك لان هذه الاخبار موافقة للحيثيات ولقوى معظم مجاهيلا الجماعات الحكيمة ومع هذا في مخالفة
 لمذهب اكثر العاترة بخلاف اخبار الدالة على عدم العلم فانها موافقة لمنهجه فقد دلنا الاخبار على الرزم الاخذ بمخالفتهم وطرح ما وافقهم على هذه
 الاخبار كلها معتبرة اما اعتبار السند والاعتبار بالشهر ولا كذا الاخبار الدالة على عدم الانفعال فان كثيرا منها غير معتبر بالسند ولا جابله
 واما المعبر بالسند ومنها فلا يصلح للمعارضة لقولنا ثم ان ادعى ان الاخبار الدالة على الانفعال اظهر دلالته على الانفعال اظهر دلالته من
 هذه الاخبار لان هذه الاخبار انما يثبت محل الفرض بالاطلاق والعموم حتى المصحح بالماء القليل احدم بثبوت ضرورة لفظ القليل حقيقة فيها
 دون الكثرة وعرفا فلا كذا كذا الاخبار الدالة على الانفعال فانها مختصة محل الفرض فان بين هذه الاخبار والاخلال الدالة على عدم الانفعال
 من قبيل تغاير الختام والخاص المطلق فيجب التفهيد ثم واما ما استدله في صميم على تخاذه من انه لو انفع ملأ من الماء بالملأاة فان الرزم ان
 لا يجوز الظهور بضعف على القول بان الغسل اتم بالحكم بنباستها بعد الاقتصار على محل فواجب وكذا على القول بالمرضى والخمر من الماء القليل
 الوارد على النجاسة لا نجس بل الذي ينجس ما ورد عليه النجاسة ولما على القول المشهور من نجاسته بطلان لا لا مشاع بين الحكم بنباستها بالملأاة
 وحصول العمارة به وقد ثبت شرعا كما في حرج الاستبراء فانه ينجس بالملأاة وقطعها محل ونحوه في الضعف ما في حرج الاستبراء
 على الطهارة بفائدة الانقلاب والاستحالة لان ما ذكره منقوض بملأاة النجس للماء المضاف والتحقيق من ان ادعى حصول النجاسة بالملأاة برب
 ان ملأاة النجاسة النجس سبب لنجاسته الماء كما ان ملأاة قطرة من البول سبب لنجاسته كثر من الماء المضاف ببلانه نجس الاحتساب عن الماء
 باعتبار تركه من اجزاء النجاسة حتى تدفع الانقلاب والاستحالة اعلم ان للشيء بين القليلين نجاسته ما دون الكثر بالملأاة فان عدم الفرق
 بين ما اذا كان النجاسة كثيرة او قليلة بحيث لا يكون ظاهرة خلافا عن الشيء في فصل فصل حكم بالعمارة في الاجزاء والنجاسة في غير حكم

يخرج على بن جعفر سأل أخاه عن رصف فامسح فصار بعض الدم بعضا صافا فاصاب اناءه فهل يصح له الوضوء منه فقال ان لم يكن شايئا بين
في الماء فلا بأس وان كان شايئا بينا فلا يتوضأ وبانه لو حكم بالنجاسة للدم الجرح وفي الوجهين نظر اما في الاول فلما رضة بجملة الاخرى عن
اخره قال سألته عن الرجل يتوضأ فقطر قطرة في اناءه هل يصح الوضوء منه قال نعم على ان يمسح المقدمة فاصرة عن اناة تمام
للمسح لا اختصاصا بدم الرعاف ومع هذا فخير مسحة اللالة بل ولا ظاهرة لاحتمالها الحمل على بيان ان الشك في وصول النجاسة الى
لا يوجب الحكم بنجاسته وانا للآدم في الحكم بنجاسته العلم بالملافة ولو سلم ظهوره لهما على عدم مغايرتها عما لها في لا ينقلح لان يقول
عليها لانها شاذة اذ لا غامل بها عند الشيخ وهو متفرع على الظاهر انه في بئ والمصباح لم يذهب اليه واما في الثاني فلما منع منه
الماء المضاف وهو ما لا يثبت له اسم الماء باطلا في حجر دامن القرينة ويصح عليه عنه كالمعتق من الاجسام والمحصود منها وبوجهها
في نفسه مع طهارة اصله ونجس مجرد ملافة النجاسة مطر ولو كان كثيرا الا الاول فقد نطقت به كتب الاصل كالمقتضى وط الشيخ وبها
ومصباحه والراس والمراحم والنافع والشرائح ونهاية الاحكام والنجس وهي وعدة وقف والحد وكفى وس والمعة وضمة وكفى
الشفيع وغلبه للام للصغير والمجففة وجميع الفائدة وكذا الذخيرة والكفاية والحجة فيه بعد الاصل الاجماع المحكي في هي والمغضد
بعد ظهور الخلاف فيه بين الاصحاب واما الثاني فقد صرح به في وطى وح وثروقة والنجس وضمة وهي ونهاية الاحكام والحدود
كفى وس والمعة وضمة والمجففة وجميع الفائدة وكذا الذخيرة والحجة وبها الاجماع المحكي في كفى وضمة والمغضد بل وعوى
السر وهو عدم الخلاف فيه خبر ذكره ابن ادم قال سألنا ابا الحسن عن من طهر غيرا ونبتد مسك قطر في قدر فيه لم يكثر ورق
كثير قال بغيره في المرق وغير السكوني عن الصادق ع انا امر المؤمنين بحال من قند طيحت فاذا في العذرة فانه فقال بغيره في مرقها وبغسل
الليم وتوكل وبها وان كانا صغيرا السند وغير مشغلين على علم المدعي كتمانها في وان بقوى الاحتياط عدم الفائل بالفعل بين الصوكة
الامر بالاهراق في غير الد على النجاسة لعدم التلازم بينهما لا نقول التلازم وان لم يكن ثابتا لا كتحققا ثابتا اجماعا على انه قد يلحق
انا الامر بالاهراق قد لا يترام على النجاسة ذهب السيد المرتضى في الناصرة الى جواز ازالة الخبث بالماء المضاف مط
كما عن المفيد في المسائل الخلافية وحكا في السرا عن جماعة من الاصحاب واحتج السيد عليه بوجود الاجماع اطلاق الاو
بالظهور الغسل منها قوله سبحانه وتعالى وثابتك فظفر قال ولم يفصل بين الماء واللبس لم ان يقولوا انا لا نم ان الطهارة بناول الغسل بغير الماء
لان تطهير الثوب ليس باكثر من ازاله النجاسة عنه وقد زالت بغسله بغير الماء مشاهدة لان الثوب لا يلحقه عبادة انتهى ومنها ما روي عنه
في المشقة من النوم يغسل يده في الاناء حتى يغسلها قال فامر بما بينا وله اسم الغسل ولا فرق في ذلك بين ساق المايعات انتهى وضحا قوله
في حديثها وانما يغسل الثوب من اللين والدم قال وهذا مجموع فيما ينبغي غسله انتهى ومنها قوله في جواب السؤال بنت بشار عن دم الجوف
بجيب الثوب جيبته اغسلته قال ولم يذكر الماء ليس يعلم ان يقولوا انا لا نفي الامر بالغسل ينصرف ما يغسل في العادة ولا يعرف في العا
الغسل بالماء دون غيره وذلك انه لو كان الامر على ما قالوه لوجب ان لا يجوز غسل الثوب بماء الكبريت والنفط وغيرها والمنجزة الغادة بالغسل
به فلما جاز ذلك ولم يكن مغادا بغيره خلاف علم المراد بالنجس ما بينا وله اسم الغسل حقيقة من غير اعتبار العادة انتهى انه لا امتنا
عقلا في كون المضاف مطهر او غير دليل من الشرع على عدم توجب ان يكون مطهر انا المقصود من تطهير النجاسات ليس الا ازالته
عنها وهي كما يحصل بالماء المطلق كذا يحصل بالمضاف فلا وجه للفرق بينهما والحكم بان الاول مطهر وهذا الثاني وفي الجميع نظر اما في الاول فلو
بمسح عظيم الاحتياط الى عدم كونه مطهرا من الخبث منهم الشحان في عروة وطوية وح وابن زهرة في الغبنة والملي في نروا والدي في المرامم و
الفاضلان في بيع وقح وهي وتروعدودة وقف وابن فهد في الحدود والفاضل والمفاد في الشفيع والشهدان في كفى وس والمعة وضمة
والصغير في غابة المرام والمحقق الثاني في المجففة والمقدس الا وديلي في جميع الفائدة ومصابيح كذا في كفاية ابن البراج وابي
الصالح وغرا في في على اكثر الاحتياط وهو اجماع عن السيد عليه وفي الانتصار للسيد دعوى الاجماع على وجوب غسل الخرج البول
بالماء كالحبيرة المعتبر وهي وطى وكذا وغيره او الظاهر انه لا فائل بالفصل بين الاستنجاء وغيره كما قاله المقدس الا وديلي واما في الثاني
فلوجود تهديد ها بالاخبار الكثيرة الامر بالغسل بالماء لا يفي ليس التهديد الى من حمل الامر عليها على الاحتياط لانا نقول التهديد الى كما

بين في الأصول ولو سلم عدم اولويته فنقول حمل الامر على الاستحباب ليس واجبا فيه فيغادر في الاحتياط ان يجب التوقف معه بهبط الاشتغال
 بالاطلاق فان الغسل بالماء على الغالب عن عدم التمكن بالظهور الى المضاعف ثلث كل يحمل عليه اطلاق الامر بالغسل واما الرسم به السيد
 الخصوم فيجاء عنه بانه قائم الدليل على جواز التطهير بماء الكبريت والاشتراف في الحكم لا يقتضي الاندراج تحت الخطاب وان منع الدليل
 خارجي على ذلك من جواز التطهير به وبالحجة لا ينبغي التامل في انصراف الاطلاق الى الغالب لكونه المتعارف بين اهل اللسان و
 والمعهود من اهل اللغة والوجه فيه ان الغلبة للعهد فيكون معتبرا نعم ليس مجرد اكثرية افراد المطلق ولا التكليف بنحو الاولوية
 والاخذ به فوجبا للعهدية والضرب لا تطلق اليه بل المناط حصول الغلبة بحيث يتعارف عند اهل اللسان انصراف الاطلاق اليه فادق
 يمكن دعوى الفرق بين انصراف الاطلاق الغسل الى الغسل بالماء وعدم انصرافه الى الغسل بغير ماء الكبريت لان الغسل بالماء قد تعارف
 عند اهل اللسان انصراف الاطلاق الغسل اليه وذا الغسل بغير ماء الكبريت فتم وهذا قد ادعى جماعة من الامتصاص منهم الشهيد في
 كونه وبعض شراح المحققين ضرورة الغسل في الغسل بالماء حقيقة واما فيه واما في الثالث فلان مجرد عدم الامتناع العقلي لا يكفي
 في الحكم بكون المضاعف مطهرا بل لا بد من قيام الدليل من الشرع خصوصاً او مجموعاً على كونه مطهراً كونه الشيء مطهراً حكم شرعي والحكم
 الشرعي نوقفي بحججه من الشرع وههنا لم يتم دليل شرعي كونه المضاعف ملغى من المناقشة فاطلاق الامر بالغسل بل نقيض قيام
 الدليل شرعي على عدم كونه مطهراً وهو الاختيار الاخر بالغسل بالماء المؤدية بالثبوت العظيمة وباصالة بقاء النجاسة واستحباب
 اشتغال الذم وبانه لو كان مطهراً لاستتم الدواعي عليه وبغيره وبإية الطبع عن التعم قال ذلك لا يبعد الله فم وجب اجب
 في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصل في فيه واذا وجد الماء غسله وبما استدل به على عدم كونه مطهراً بانه مجرد الماء فان يجزى
 والاصل في النجس ان لا يظهر بما استدل به على ذلك بغيره من حقوقي مائل على لزوم كون الظاهرة من الحدث بالماء لان الحدث اضعف
 من اجب وبما استدل به على ذلك بغيره من قوله نعم ويزل عليكم من السماء ماء فيجوز البقرة في خبر السكوني مله بطهر ولا تطهر
 واما في الرابع فلمنع من كونه المقصود ذلك الجواز ان يكون المقصود الازالة بالماء بل قد ثبت كاعتقاف الاظهر لمجمله الاكثر وهنا
 قوله ان حرمان بادان جواز التطهير به حال الاضطرار وهو المحكى عن العاصي جواز ازالة الدم بالنضاق وهو محكى عن
 الاسكافي ومستند خبر عياش المنفي ليقى الباس من غسل الدم بالنضاق وضعفه ظ انما خالط الماء المطلق شيء ولم
 يسله الاطلاق جواز التطهير به في الحدث والنجس مطعير المانح ولا تمسك بالاصل واطلاق الامر بالغسل ومصدق الاستئصال و
 لزوم الجرح لو منع منه والجمع المحكى في عمه وانه لو كان ذلك ممنوعاً لاستتم ليقى الدواعي عليه ولم تهر بل المعهود من سبيل الملبس
 في الاعصار وخلاته وحكى في ذلك عن جماعة من الاصحاب وعن الخلاف في المسئلة قال بعد قول المحقق ولونج طاهره بالمطلق اعتبر في دفع
 الحدث به اطلاق الاسم واطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين ما اذا كان المضاعف مخالفاً للمطلق في الصفات وموافقاً له كماء الوتر
 الواجبة والحكم باعتبار الاسم في الاول مجمع عليه بين الاصحاب على ما نقله جماعة عما الخلاف في الثاني فنقل عن الشيخ ربه
 اعتبار الأكثر وجواز الاستعمال مع المساواة عن البراج المنع من استعمال مع المساواة ايتم واعتبر العلامة الخلفه المقدمة للحق
 في الخلاف في كونه وجه بغير الوسيط في المخالفة فلا يعتبر بالحكم كذا للخل ولا في الواجبة كنكاه المسك وهو حسن ويحمل اعتباراً في
 ما يقتضي به المخالفة والاصح ما اطلقه الحق من اعتبار الاسم لانه مناط الاحكام انتهى يجب على المكلف اذا كان عنده ماء مطلق
 لا يكتفيه لطهارته ان يقيمه بالمضاعف بحيث لا يخرج عن الاطلاق اذا امكن واما بعض المحققين الاصحاب لتوقف الامتثال بالطهارة المأ
 الواجبة على الاطلاق عليه وعن بعض الاصحاب وجوب العدول الى اليتم لصدق عدم الوضوء في الفرض وهو حسن وواريد منه
 المعنى المبني عند الاطلاق لكن محكى اجماع المفسرين والعقلاء على ان المراد منه عدم التمكن وعليه يجب لكونه متمكناً وبعضه
 وجوباً ببنائه على التثنية والاحوط الجمع بين المرين انما انه لا خلاف بين الاصحاب في طهارة السور في الجملة وهو محلى
 ما في ضد ماء قليل باشر جسم حيوان وفي ذلك ماء قليل باشره ثم حيوان وفي كونه والجعفة ماء باشر جسم حيوان وفي السرا
 عبارة شرب منه لحيوان وباشر مجبته من المياه وسافر بمخالفات وفي المصباح المنير السور بالجرم من الفارة وغيرها

كالريق من الإنسان وفي الصراح هو البقعة وهو محكي عن الأثرى وعنه دعوى الإجماع عليه وعن الغرب هو بقعة الماء التي تبقها
الشارب وعن بعضهم هو ما يبقه المتناول من الطعام والشراب مع الغلة واختلف الأصحاب في طهارة السور ما لا يוכל له فذهب إلى
الطهارة الفاضلة ونفى عن بيع والخمر وعدده ولفق والشهيدان في كراهية واللعة وقضه وابن فهد في الحر والحقق الثاني في الجعفرة
والمقدس لا يدل على جمع الغلظة ومناصب كونه وهو محكي عن المرتضى ومجهود الشاخرين وذهب الحلبي إلى النجاسة إذا كانا
يمكن الخربعة وحكي عن طاولا وأول ما قرب للأصل وعموم صحيح البقياق قال سالت أبا عبد الله ع عن فضل الهرة والشاة والبقر والأبل والحماد
الجبل والبقال والوحش والسباع فلم أر له شيئا إلا سألته عنه فقال لا بأس ودوا به أتى بصير من أبي عبد الله ع قال فضل
الحمامة والدجاج لا بأس به والطير وموثقة عمار ومنها بعد السؤال مما يشرب منه إذا أوصف وأغاب كل شيء من الطير يتوضأ
بما يشرب منه حجة الحضم المفهوم في موثقة عمار كلما يוכל لحمه يتوضأ من سوره ويشرب الجلبانة مفهوم لا عارة به ولو
فليس فيه النقص الذي يدعيه وإيقه لا عموم له بحيث يشمل جميع الحيوانات الغنم الموكولة اللحم ينحتمل الحمل على نجس العبر
أشار إلى بعض الخ فقلنا لا استفاد من المفهوم أن ما لا يוכל لا يجوز التوضأ والشراب من سوره وهي قضيه ممله بكفى في
صدق بعض أفرادها وهو مسلم في سوره الكلب والخنزير قال الأثر لوساوي أحد قسبي المسكوت عنه في الحكم لا يثبت لالة المفهوم
ومعنا أما استدلالنا بالحدوث على تقديرها لا نقول لأن مقتضى الدلالة حصول الشا في بين المنطوق والكل المسكوت عنه
انتهى ولو سلم عدم القتل بما ذكر فهو ليس صالحا للمعارضه لما تقدم لأعضاده بالأصل والشهرة وكثرة العدد والاستمالة على صحيح
السند نعم بكون سوره نقصا من الخلاف والتفان إلى المرسل عن القم أنه كان يكره سور كل شيء ما يוכלه والفق الشيخ بسور
ما لا يוכל له سوره ما أكل الحيف مع خلوه موضع الملافة من نجاسة ولم أحد دليله وفي خبره حكم بكرهاته كما عن المرتضى
وجاعة والحق العافي به سوره الجلال تمسكان برطوبة أفواهها تشا من غذاء نجس وددنا لمنع من الملازمة وبالنقص
شارب اللحم لا لم يتغير به والحق به أيقه سوره المسوخ ولعله لكونه نجسا وهو ممنوع
صحيح العلامة في نهاية الأحكام
بكرهية سوره الجمل والبقال والجبل ونحوه ما في أن لا تبدل الجمل بالفرس وفي ذوالخمر والمحقق الضرر بكرهاته
سور الأولين كافي للعة وكفى وفي جامع المفاد الضرر بكرهية الثاني وسور الجمل الأهلية ومرج بعدم كراهة سوره
والوحش منها وأخرج في كرى وجامع المقاصد وقضه على الحكم بالكرهية بأن السور لا يخرج عن فضلات الغنم وهي تابعة للحم وهو مكروه
فكانت مكروهة فلم يكره سوره وفيه نظر وقد استدل على ما ذكره بمفهوم موثقة سماعة قال سالت أبا عبد الله ع عن
شيء من الدواب يتوضأ منه فقال ما الأبل والبقر والغنم فلا بأس وقد يغارض بالأخبار النافية للبأس عن سورها منها صحيح
البقياق ومنا رواية معوية بن شريح التي في سندها صفوان الذي ادعى فيه إجماع العصاية قال سئل عدا في القم وأما عدا
عن سوره السور والشاة والبقر والعبر والحاد والفرس والبغل والسباع يشرب عنه أو يتوضأ في شرب منه وتوضأ ومنها
جميل بن دراج قال سالت الصادق ع عن سور الدواب والغنم والبقر يتوضأ منه ويشرب فقال لا بأس فعنها صحيح عبد الله بن
عنا الصادق قال لا بأس بأن يتوضأ بما يشرب منه ما يוכלه لحمه يتوضأ من سوره ويشرب الأبق يجب تقييد هذه الأخبار بالمفهوم
1 السابق لا نقول بعض منها لا يصلح له وهو صحيح البقياق ودوا به معوية لقصرهما على البحث فتم إعلان في الاعتناء على المفهوم السابق
يخفى ولعله لما ذكره في الشا على ما حكى إلى عدم الكراهة ولكن لا بأس بها على قاعدة المسامحة في أدلة السنة والكرهية
لو نجح أحدا لا يبين واشتبهاء لم يمتثل من الخسب جنب من ما تأمروا فاللفظه والنهاية والناصرة وعنه وثرويق ومع وثرويق
وعده وهي نهاية الأحكام والأبصار وكفى وشو وجامع المقاصد والمجففة وبيع وجمع القائل لوجوه الإجماع المحكي في فنية
والمعتبر ولف ونهاية الأحكام ونرويقه الموثقات المراد أحد ما في كافي باب الوضوء من سوره الدواب والآخر في باب
اليتيم في باب الرواداد ماعن لق من اجتناب الخسب واجب قطعاً وهو لا يتم إلا بأخبارها معا وما لا يتم إلا بأخبارها لا ينبغي واجب
الاجتناب من الخسب واجب كذا الوضوء من الماء الطاهر واجب ولا يتم إلا بالتوضأ عنها لا نقول إلا هذا أن تم فاما بقية وجوب الوضوء

بكل منها ولا يفتى جواز الشرب بكل واحد منها واخرج وثانها ان الفعل انما يجب من باب المقدرة حيث لا يكون تركه مقدرة لواجب اخر واما
على تقديره كما في محل الفرض فلا يجب قطعاً الا مشايخ كوننا الفعل واجبا وتركه ايقه واجبا والتحقيق ههنا ان يقال لا يدين الحكم بسقوط
احد التكليفين للزم بقاها التكليف بما لا يطاق وهو صحيح وهو مشكوك فيه وهو يستلزم في المسئلة الشك في الامر بالوضوء معه
لا يمكن دعوى محتملة لا نه عبادة والحق في العبادات موافقة الامر وقد فرض عدم العلم ويمكن المناقشة فيما ذكرنا ولا ينافي لا يجوز الحكم بالخير
كما في قاض النضر المحرم للفصل مع المرجح له اذ مرجع المسئلة الموجب للوضوء مع الحرم له وعليه لواجب الاول صح الوضوء وثانها بان ما
ذكرنا مما يثبت لو وجب الاجتناب عن الخمر الواسع وهو مبل الواجب الاجتناب عما علم كونه نجسا ومعلوم ان كل واحد من الانبياء لم يعلم نجاسته
بالخصوص فيجوز استعماله والى هذا اشار في ذلك بعد نقل ما في الفتاوى وفيه نظر فان اجتناب الخمر لا يقطع بوجوبه الا مع تحققه بجذبة لا مع
فيه استبعاد سقوط الحكم هذه النجاسة شرعا اذ لم تحصل المباشرة بجميع واقع فيه الاشياء غير ملتفت اليه وقد ثبت نظري في حكم
واحد الخمر في الثوب المشترك واعرف فيه الاصحاح غير المحصور بينهما والفرق بينه وبين المحصور غير واضح عندنا لثامل ولست فاد من قول
الاصحاب انه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء وخارجا لم يجز بل ذلك الماء ولم يمنع من استعماله وهو مؤيد لما ذكرنا انتهى وثالثها
بالمع من كون استعمال الخمر في غير الشرب منها بعبارة بمعنى ترتب الاثم بل غايته الفساد وهو لا ينافي الا بآية فيجوز استعمال ماء الاثارة
بمقتضى الامر بالوضوء واشراط الخمر في النية حتى في امثال المفام غير معلوم ولا يلزم من استعمالها الدخول في الصلوة مع النجاسة
لا مكان فرض تطهير الاعضاء بعد كل طهارة وقبل الصلوة وفي الجميع نظر وكيف كان فلا اشكال في المسئلة لثامه الوجهين الاولين عن
المعارض وينبغي التنبيه على امور اعلم انه لا فرق في ذلك بين ما لو كان الاشياء حاصلا من بين العلم بوقوع النجاسة وبين ما لو طرأ
الاشياء بعد تعيين الخمر في نفسه قال في بعد نبته ما ذكرنا الى اطلاق النسبة وكلام الاحباب والفرق بحتمل لتحقيق المنع من استعمال
ذلك المتيقن فيستحيل ان ثبت النافذ عنه انتهى وفيه نظر انحصار الماء في الانبياء ولم يكن هناك ماء معلوم الطهارة وجب
العدول الى التيمم لا غير متمكن من استعمال الماء لما تقدم والصلوة المأمور بها فيحتاج الى الطهارة وليست التيمم ولا فرق في ذلك
بين اذا تمكّن من الصلوة بطهارة بعينه او لا عند الاحتجاب على ما نقله في ذلك فقال مقتضى النص وكلام الاصحاب وجوب التيمم والحال هذه اذ لم
يكن المكلف متمكنا من الطهارة مع قال وقد يخص ذلك بما اذا لم يمكن الصلوة بطهارة متضمنة بما اذا امكن الطهارة باحدها والصلوة ثم
تطهر الاعضاء مما لا فاء ماء الوضوء بالوضوء بالآخر لكن يرد عليه ان هذا من المأثور قد صار محكوما بنجاسته شرعا عند الاحتجاب واستعمال
الخمر في الطهارة ملزم يمكن التقريب به لانه بدعي وهو فيه ما قبلنا انتهى اعلم انه بغض واجبا واقعة المأثور للتيمم لا لمرتبها في الجزئية
السابقة بل لانه مع عدمها لم يتحقق شرط التيمم وهو عدم وجود الماء في كلا الوجهين نظرا في الاول فلا خيال كون الامر بالارادة كتابة
عن منع الاستعمال وقد شاع ذلك في الاخبار ويؤيد انه لو وجب الارادة لوجب مع ولزم يرد التيمم ولا يقول به المضم وما في الثاني فلان
شرط التيمم عدم التمكن من الاستعمال لعدم الوجود وهو حاصل في محل الجف ولكنه احوط ان لا يحد احد الانبياء انما لم يحكم بنجاسته
بل هو كما على طهارته وفاقا لبعض الاستصحاب طهارة ورواها في الحكم بالاجتناب عنه لان الحكم المشتهر بالنجس حكم الخمر وفيه ان اراد في
التنجيس فهو اول الدعوى وان اراد في وجوب الاجتناب فلا يحدى فدل على ان الواجب الاجتناب عن الخمر الواقع اذ لم يستلزم الحرج
الملا في لم يعلم نجاسته اصلا فهو يحكم الاستصحاب طهارة الخمر لاجتناب عنه فان ذلك لا نقول كل من الانبياء قلت نحن لا نحكم بنجاسته
كل من الانبياء بل بالخصوص لكن يجنب عنها من باب المقدرة لعل نجاسته لاحدهما اجمالا او قلنا بالاجتناب عن ما عمل نجاسته ولو اجمالا
يحصل الاجتناب عنها والاحرج فيه فلا يرد النقص بغير المحصور لانا الاجتناب فيه يقتضي الى الجرح تحقيق المطلب ههنا هو ان الذي
يستفاد من قواعد الاحتجاب ان الشك بطهارة السبيل الشك في حصول وصف النجاسة لماء مخصوص باعتماد الشك في ملاقاته للنجاسة
فهنا يجب التمسك بالاستصحاب وبهذا يتمسك بالالبراة الاصل عند الشك في تحقق الشك في تحقق التكليف واما اذ لم يعلم يتحقق
السبيل لتحقيق التكليف فان علم بالمكلف به عينها كما اذ علم بنجاسته الماء المخصوص مثلا فلا اشكال ان كان مجموع لا فان كان احتمالا
محصرا في معدود وجب العمل بالاحتياط كما في الانبياء لان اشتغال الذمة بقينا يشدعي البرائة بالقبينة ولا يمكن التمسك بالاشتباه

هنا لأن الشك لم يتعاق بطرق السبب حصول التكليف بل نقول وجوب الاحتياط هنا من باب التمسك بالاستصحاب بآية وهو أصلاً
بإدراك التكليف واشتغال الذمة وإن لم يكن محصوراً لم يجب الاحتياط لبطان الترجيح ولزوم الحرج وكلها بطاً ومن هنا ظهر الفرق بين
وجوب الاحتياط عن الأناثين والحكم بطهارة الملاقى فقد برع هذا يمكن الفرق بين الأمرين بالنظر والاجماع اعلم أن هذا الاحتياط
رغم أن المشبهة بالمغصوب كالمشبهة بالعض في الحكم المتقدم خلاف لبعض ما غرى فاستشكل في ذلك لقوله ثم كل شيء فيه حلال وحرام
فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه وعلى الأول لو تواءم بهما قبل يصلح يصح طهارة أم لا فيه اشكال من حصول الطهارة بالماء المباح من
منى عن استعمالها والتي يقتضى الغسل في العبادة والتحقيق أن يبقى أن كان الماء مختصاً بينهما كان الحكم بالغسل وجباً لا مشايخ بوجه الأمر
بالوضوء لا المكلف لا لأن مثاله يتوقف على ارتكاب المحرم وهو استعمال المغصوب المنهى عنه حتى في هذه الصورة وقد ثبت أن الواجب
أن يتوقف حصوله على ارتكاب المحرم لزوم سقوطه وإذا لم ينحصر ثلثنا بأن التردد في البنية غير فادح والعدم غير شرطاً يمكن دعوى
الصحة ثم إذا اشتبه المطلق بالمضاف وجب له الطهارة بكل منهما محضاً لا للمأمورية ولا معارض له هنا لعدم النية عن استعمال
المضاف إلا إذا اعتقد المشروعية وهذا لم يتقدم هابل يرد في البنية نعم لو جعل هذا فادحاً محتملاً عليه بعض ولو أنقلب أحداهما قبل
بعد إلى البتيم وجمع بين طهاريين فيه اشكال ولعل الأخير لا يخرج عن قوة حصول الشك في وجوب البتيم باعتبار الشك في حصول
شرطه وهو عدم التمكن من استعمال الماء وحصول الشك في وجوب طهارة المائنة باعتبار حصول الشك في وجوب طهارة في حصول
شرطه وهو التمكن من استعمال الماء وقد ثبت وجوب لغتوة مع الطهارة ولا يحصل القطع بها إلا مع الجمع بينهما فيجب تحصيلها للبراءة
اليفينية عما ثبت الاشتغال به إجمالاً وما ذكرناه في ذلك ما ذكرناه في رد على من أوجب الجمع بينهما من أن الذي يجب استعماله في الطهارة
أن كان ما لم يكن مطلقاً فالجزم الاحتياط بالبتيم وعدم وجوب كما هو الظاهر وإن كان هو ما لم يعلم كونه مضاعفاً اكتفى بالوضوء
فالجمع بين الطهاريين غير واضح انتهى ومع ذلك فيما ذكرناه أحوط أن لا يمكن المناقشة فيه ^{اختلاف الأصحاب في أن الظن بالبراءة}
هل يقوم مقام العمل بما أورد على أقوال الله يقوم كمن وهو خيرة الشهيد في كذا والذي دام ظله العالی كما عن القائلين
التفصيل بين ما إذا من شهادة عدلين أنه يقوم مطلقاً وهو محتمل فالأول والآخر الثاني وهو خيرة العلالة في جملة من كنبه وتدل
الموضى في الاستدلال لا بد من الجرس على النزاع فنقول أن الظن بالبراءة يكون على قسمين أحدهما ظن الفقيه بكون الشئ محكوماً
ببراءة شرعية وذلك مثل أن يقوم دليل ظني بخبر الواحد والجماع المنقول بخبر الواحد على أن الذي يخفى في الشريعة كما إذا قام
أن صلوة الجمعة واجبة في زمن الغيبة والثاني ظن الشخص ولو كان بوصول ماء من شأنه تنجيس الغيرة إليه كما إذا ظن بوصول البول
إلى الماء القليل فإن كان الأول فلا نزاع في اعتبار الظن ويدل عليه ما دل على حجية ظن المجتهد في الأحكام الشرعية لأن المفروض
منه وبه تخصص عموم ما دل على اعتبار العلم في البراءة بل قد بقي الحاجة إلى التخصيص لأن الظن المجتهد معلوم باعتباره فكان
عالمياً ببراءة بعد الظن بها من الدليل الشرعي مع أنه لو منع من اعتبار ظنه لما جاز التعليل على تلك التعليل لأنه مبني على اعتبار
ظنه لأنها ظنية وإن كان الثاني فهو محل الخلاف لأن الشرعيات كلها غيبية العمل بالمرجوح بطاً وضعفه ظاهر والثاني أصلاً
حجة الظن خرج ظن المجتهد بالأحكام الشرعية بالإجماع وغيره ولا دليل على خروج غيره فيبقى مندرجاً تحت الأصل وعموم الأخبار بعد
جواز نقض اليقين بالاعتبار بيقضي إلى الجرح غالباً وهو منفي في الشريعة والثالث أن الظن المستفاد من شهادة جماعة يجري
اليقين بدليل المشتري لو ادعى عنه البراءة في المبيع وشهد عدلان به فوجب القبول وسعت من الوالد دام ظله العالی وجوب
دعواه معتبرة إلا على حجة شهادة العدلين مطلقاً كل ما حكم ببراءة شرعية بخبر استعمله في الطهارة مطلقاً وفي الشرب الاحتياط
كما في النهاية والسر لزوم وقوع وكوفي والمجتهدين وجمع الفائدة وقد مر على ذلك الإجماع ويؤيد قوله تعالى
والذين آمنوا هم خير من الذين كفروا ولا يزوجهم منكم أبائهم ولا أولادهم ولا إخوانهم ولا إخوانهم ولا إخوانهم ولا إخوانهم
والاحتياط عنها فهو منسأ ورتة والحجة فيما ذكرناه أمور اتفاق الأصحاب عليه على الظاهر وقد مر جملة منهم عليه الإجماع
والظاهر أن طلق ببراءة الغسل كالألغية والمعتاد به غير محل البحث ولذا لم يجل أحد الخلاف عنده هنا ^{الاحتياط}

المستفظة منها ما رواه عبد الكريم بن عسه الهاشمي الذي وضعه في جميع الفائدة والكشف وله وحسن الصحة قال سالت ابا عبد الله
عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به بالخص ذلك ثوبه فقال لا ومنها ما رواه محمد بن النعمان الذي وصفه في كتابه للصحة عن
ابي عبد الله قال له استنجى ثوبه يقع ثوبه فيه وانما جنب فقال لا باس وهذا ما رواه الاحول الذي وصفه في جميع الفائدة وحسنه
بالخص قال قلت لابي عبد الله اخرج في الغلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبه في ذلك الماء الذي استنجى به فقال لا باس به ومنها
المرسل الاحول المحكي عن مولانا الصم عن الرجل يستنجى فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال لا باس به فسكت فقال لا
تدري لما صا لا باس به فقال لا والله جعلت فداك فقال ان الماء اكثر من القدر قال في المشاق بعد نقل ما رواه الخبر الاخر وهذه
الروايات وان كانت مختصة بنحو الباس عن وقوع الثوب فيه لكن اجماع الاطباء على عدم التحصيل وظهور عدم مدخلية خصوص الثوب
مما يكفي في الحكم بعموم نفي الباس بما ايد بالاصل ما رواه العيص بن القاسم قال سالت عن رجل اصابه قطر من طشت فيه وضوء فقال ان
كان من بول او قد رطب فغسل ما اصابه بعلم وما ذكره خاص فيه حمله عليه من ان في مسنده كل ما وقع عليه الحال في الروايات المتقدمة في بحثنا
الماء القليل بالملا فأت مع ان في عمومها كذا كما مر غير مرة خصوصا بورد على النجاسة انتهى ما ذكره في المعبر فقال ولان التقصير من غير
نشر العفو فاعلم انتهى وبالحالة لا اشكال فيما ذكرناه وانما الاشكال في طهارة الماء الاستنجاء وقد اختلف الاصحاب فيه على القولين
انما هو لا يفعل بحرج الملا فأت النجاسة التي استنجى منها وهو الجفيرة وجامع المقاصد والروض وجميع الفائدة وله وفي خبره والمشاق
والرياض وحكي من الخلاف والمبسوط والمعتقة والجامع والسرائر والشرائح والمنتهى وبالجملة لظاهر مصلح الاكثر اليه استنجى معفو
عنه وهو ظاهر الذكوى وما يشهد من بعض منتهى المعبر ولكن في المدارك استظهر القول بالطهارة وفي مصلح السبيل لا باس بما
ينفخ من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن انتهى والمعتد عندى هو ما صار اليه المعظم على ذلك وجوه اصله الطهارة و
استصحابها وانما اشار اليها في الخبر والمشاق وجميع الفائدة وغيره لا يفي بما ذكره من عدم ما دل على انفعال الماء القليل بالملا فأت
للنجاسة لا نقول لانتم لا تسمون ذلك اذ لم يمتد ما يدل على نجاسة الماء القليل بالملا فأت للنجاسة من طهرت بغير صلح يرجع اليه مولد والاشكال
ما يشهد من الادلة هو نجاسة بطا في الجملة نعم لا يفي بعموم قوله نعم ان كان الماء قد ذكره نجاسة شئ يدل على العموم لا نقول لا سلم لك
بالعدم حجة مفهوم الشرط ولا تطلقه من عموم جملته ولا نغاية ما يشهد من اطلاق المفهوم على نقد يكون مفيدا للعموم بثبوت النجاسة
بجميع افراد ما ذكره في الملا فأت للنجاسة من لا يثبت لها بالملا فأت لا يفي من افراد النجاسة فليس من قوله نعم ما يقتضيه الحكم بنجاسة الماء
الاستنجاء وقد اشار ما ذكرناه من الاجاب قال في المعالم ان المفهوم ليس بعلم قطعا ان الحكم المعلق على الشرط هو نفى الانفعال بشئ
من النجاسة بطريق العموم على ما هو الشأن لنكوة الواقعة في سياق النفي والشرط انما يقتضي نفى ما حكم به في المنطوق من غير حمل النطق
وذلك تصديق في موضع النزاع باثبات الانفعال للنواقص عن الكثرة في الجملة على عموم وقال في الخبر الحكم المعلق على الشرط في المنطوق
هو نفى الانفعال بشئ من النجاسة على سبيل العموم على ما هو الشأن لنكوة الواقعة في سياق النفي فكون مفهوما على نقد يثبت بثبوت
الانفعال عن بعض النجاسة لغير حمل المنطوق فلا عموم هذا مع قطع النظر عن منع عموم نفي الحكم في جميع المياه وعلى كل حال وقد مر ان اثبات
عموم انفعال القليل بالملا فأت انما يثبت بضم الجماع المركب فلا يخفى في موضع النزاع وقال في المشاق غاية ما يدل عليه الروايات المقنة
لحديث الكرامة بمفهومها على نجاسة القليل بنجاسة الملا فأت في الجملة واما العموم فلا اذ لا عموم لمفهومها وبهذا لا نراه لولم يكن عاما
لحلي عن الفائدة الثامنة وهو غير جائز على الحكم غير مسلم اذ هو والفائدة الثامنة في المنطوق كان دعوى جماعة الاجماع على الطهارة
قال في الروض واعلم ان المستعمل في ازالة الخبث بخمس الاماء الاستنجاء من الحديث فانه ظاهر اجماعا كما نقله الله في المنتهى وقال في المعبر
ماء الاستنجاء من الحديث ظاهر اجماعا وقال في جامع المقاصد استنجى الاصحاب من غسل النجاسة ماء الاستنجاء به من الحديث فانفقوا
على عدم نجاسة الثوب الملاقى له بدل على ذلك ثم قال واعلم ان بول الصائم ظاهر مقتضاه انه كغيره في المياه الطاهرة في ثوب الطهارة
وقيل في النفي على ذلك الاجماع ودل ماء الاستنجاء طاهر اجماعا كما ابن ادريس في باب طهره في الشايب وقد بلى العمل المراد دعوى الاجماع
على ثبوت العفو واطلاق العفو من باب تجويز وبقرينة هذا ما في الذكوى وله فان في الاول نجس قليل الماء بالملا فأت واستحق الاضطرار

ماء الاستبراء اجزاء الحج حكم الله به بعد نجاسته ثوب الملاقة وفي المعتزليين في الاستبراء نفس الطهارة وانما هو العفو وتطهير
 الفاعل في استئصاله ولعله اقرب لتبين البلية بغيره وفي الثاني استثنى الاصحاب من غسله اليخاسة ماء الاستبراء من الحد بين تحصيل
 نجاسته لما في ايجاب التفتيح منه من العسر والمرج المتعين بالاية والرواية ثم قال وهل طاهر او معفو عنه الاظهر الاول لانه المستفاد من الا
 ونقل عليه الاجماع انتهى وفيه نظر ما ذكره جماعة فقالوا لم يكن طاهر الزم الحج وهو منفي في الشريعة وروى بان الحج على نقية
 تسلمه ما ترفع بالعفو ولا يتوقف على طهارته ما اشار اليه بعض الاصحاب قال في جامع المقاصد اللازم امدالكثير من اعدام طهارة
 العفو عنه والقول بطهارته لانه انما زباسة من كل الوجه لونه التالي لانه اذا باشره بيده ثم باشره فليلا ولم يمنع من الموضوع
 به كان طاهرا لا محالة والا وجب المنع من مباشره مخوفه الموضوع به اذا كان طاهرا فلا يكون في العفو مطه وهو خلاف ما يظهر من الخبر
 كلام الاحتياط لمعل اذ كره المقاتلي وان كان ذلك احوط ومن قال في ذلك واعلم ان اطلاق العفو عن ماء الاستبراء يقتضي جواز مباشره
 مطه وعدم وجوبه من الثوب والبدن للصلاة وغيرها وهذا معنى المطاهر بعينه فلا يستقيم ما نقله المحقق الشيخ على في خواصه
 الكتاب عن الماء في المعتزلة انه اخبار كونه نجسا معفو عنه بل ولا جعل القول بالعفو عنه مقابلا للقول بطهارته والظاهر ان ادمهم بالعفو
 وهما علم الظهور به كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد في كبرى ظهور الاخبار المستفاد من خصوصها الاجبة منها في الطهارة وقد
 استدلل ببعضها عليه جماعة كالشهيد الثاني في شرحه وسيطه في ذلك والمحقق الثاني في جامع المقاصد والمفلس اورد دليل في مجمع الفائدة
 والمحقق في المعتزلة الفاضل الهندى في الكشف وطال دام ظله العلى وقد يناقش في ذلك ما عدا ذلك ولكنها الاجبة عن قائله وينبغي
 التنبه على امور اعلم ان مقتضى عموم الاخبار المتقدمة وعبارة القواعد والارشاد والمقاصد العلية وضوء الجعفة وشرح
 الالهي والداشيخ البها في عدم الفرق بين الخرجين وقد صرح به كثير من الامامية في المعتزلة ويشترى ما يغسل به القبل والدين لا يطلون
 على كلهما لفظ الاستبراء وفي المنهني الماء الذي يغسل به الدين والقبل يدخل تحت هذا الحكم لعموم الاستبراء لها وفي كبرى ولا فرق بين
 الخرجين للقول وفي س وجامع المقاصد لا فرق بين الخرجين وفي مجمع الفائدة والظاهر عدم الفرق بين الخرجين لا فرق بين المعتزلة
 وغيره ما لم ينفخا حيث يخرج عن اسم الاستبراء كما صرح به جماعة في كبرى ولا فرق بين المعتزلي وغيره للعموم وفي س ولا فرق
 بين المعتزلي وغيره وفي جامع المقاصد لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا وفي س لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا
 على وجه لا يصدق على ان الله اسم الاستبراء وفي المشارق لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا وفي س لا فرق بين المعتزلي وغيره
 غير الا ان ينفخا على وجه لا يصدق على ان الله اسم الاستبراء وفي المشارق لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا وفي س لا فرق بين المعتزلي وغيره
 الا ان ينفخا على وجه لا يصدق على ان الله اسم الاستبراء وفي المشارق لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا وفي س لا فرق بين المعتزلي وغيره
 ان ينفخا على وجه لا يصدق على ان الله اسم الاستبراء وفي المشارق لا فرق بين المعتزلي وغيره الا ان ينفخا وفي س لا فرق بين المعتزلي وغيره
 لا فرق بين الطبيعي وغيره اذا صار معناد الاطلاق الحكم وفي خبره ومقتضى النص وكلام الاصحاب عدم الفرق بين الطبيعي وغيره ان ينفخا
 وفي س لا فرق بين الطبيعي وغيره اذا صار معناد الاطلاق الحكم وفي خبره ومقتضى النص وكلام الاصحاب عدم الفرق بين الطبيعي وغيره ان ينفخا
 في الاخبار العموم بحيث يشمل ذلك محلا لم يلزم لان يمنع من الدليل على نجاسته والاحوط الاجتناب عنه هذا الماء الذي يطهر
 به يخرج العكر من بين والطفل المجنون والابوك للخص من الحيوانا ثبت له الحكم المزبور ولا يثبت اشكال والتحقق انه ان كان هذا
 عليه لفظ الاستبراء حقيقة وكان فرعا عنه فادلا اطلاق جازا ثبات الحكم المزبور له والافراعات الاختصاص اولى اعلم انه فرق
 في ذلك بين غسل الاوى والثابتة كما هو مقتضى عموم الاخبار المتقدمة وعبارا اكثر الاصحاب كالمعتزلة وفيه والمنهني ودون
 وكبرى وس وفيه وجامع المقاصد والمجففة وشيخ الالفية لوالداشيخ البها في ذلك وخبره ومجمع الفائدة وفي الشك ولا
 بفرق هذه الاخبار وكلام اكثر بين غسله الاوى وغيرها كما هو النص السراو وحضر في الخلاف بالعللة الثانية ولعله بعد الطهارة
 او العفو مع اعلان اختلافه للحج بين هذه ومضمرة العصى قال في كبرى ولا يلحق به غسله اليخاسة المنجى الخارج من المسيلين
 غير البول والغائط للبقاء على الاصل انتهى وصح هذا بعض الاصحاب بقاء قال في خبره ويشترط عدم كونه من الخرج غير الحد بين

لعدم صدق الاسم الاستثناء معه وقال في المشارف بشرط عدم كونه الخارج من احد الخرجين غير الحد يثن لعدم صدق اسم الاستثناء
 مع ذلك باسمه اعلم انه فلا شرط في ثبوت الحكم المذكور لماء الاستثناء شرط منها عدم تغير لونه وطعمه وورجه بل بل
 المتبقي منه وهذا الشرط مما ذكره في الشرايع وهي وقد وعدت من وجامع المقاصد والمجففة والمفاصل العلية وقته وقس و
 مجمع الفائدة والنجدة والروايات والكشف وربما يظهر من المقدس للارد بيلي المثال فيما ذكره وليس في حله وجود
 دعوى بعض الاصحاب الاجماع عليه فلا في المشارف وما الشرط التي ذكرها مما عدم تغيره بالنجاسة في اوصافه الثلاثة انما
 والا لا يمكن المناقشة اذا الروايات الثلاثة على نجاسة المتغير قال بعض الاجلّه وقد شرط في ماء الاستثناء عدم التغير في الاوصاف
 الثلاثة على ما هو الظاهر تكون الماء نجسا اجماعا انتهى ويؤيده ما ذكره ما قاله في المنتهى في مقام الاحتجاج على نجاسة الماء بالتغير
 قال اذا تغير احد اوصاف المطلق اللون والطعم والرائحة فان كان تغيره بالنجاسة شئ سواه كان قليلا وكثيرا او جارا او راكنا
 وهو قول كل من يحفظ عنه العلم وبديل عليه اجماعا فانه لا يعرف فيه مخالفا استشهدوا القولين لك بحيث لم يظهر مخالفا
 ضيق مخوف ما دل على نجاسة ما زاد على الكبر بالتغير بالنجاسة ويؤيدها في المنتهى في مقام المذكور فقال ولا نأفلح
 بالنجاسة وتغير اوصافه بديل على وجهها واذا لاه قوة الماء التي باختيارها كان مطهر الخبير خلق الله الماء طهورا لا ينجس
 شئ الا ما غير لونه او طعمه وورجه لا ينجس هذه الرواية منسوبة فلا يجوز التعويل عليها الا فانقول يدفع هذا ما ذكر جماعة قال في
 السرائر على ما حكى من قول الرسول المتيقن على دوابه انه قال خلق الله الماء طهورا لا ينجس شئ الا ما غير لونه او طعمه وورجه
 وقال ابن قهول روى عن اترائهم انهم قالوا الماء الطهور لا ينجس شئ الا ما غير لونه او طعمه وورجه وقال في الوافي على ما حكى
 وما استفاض روايته من انه قال خلق الله الماء طهورا لا ينجس شئ الا ما غير لونه او طعمه وورجه وقال بعض الاصحاب على
 ما حكى انه قد تواتر عن الصادق ع عن ابائه ان الماء طاهر لا ينجس الا ما غير لونه او طعمه وورجه وقيل ان الشيخ رواه ابيه وقال في
 المنتهى روى الجمهور عن النبي ص قال خلق الله الماء طهورا لا ينجس الا ما غير لونه او طعمه وورجه ولا يقال ليس في الرواية
 ما يدل على النجاسة بالتغير في الاوصاف الثلاثة لان الاستثناء من النقي لا يفيد الاثبات لا نأفلح هذا بطا بالتحقيق في الاستثناء
 من النقي يفيد الاثبات ويؤيد هذه الرواية ما روى عن الصادق ع الذي وصفه في المنتهى بالصفة كلها عليها الماء على وجه البعثة
 فتوضاء من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يتوضاء منه ولا يشرب ولا ينجس الا ما غير لونه او طعمه وورجه
 المختص فانقول لا نسلم ذلك بل الغرض بينهما من تعارض العمومين من وجه فانما اخبار الاستثناء من حيث اختصاص مورد
 به خاصة ومن حيث شمولها الى التغير وعدمه عامة وما دل على نجاسة الماء بالتغير يحلها بالنجاسة من حيث اختصاص مورد
 بصورة التغير خاص ومن حيث شموله لماء الاستثناء علم فاذن ينبغي الرجوع الى وجوه التي خرجت من لغة انها مع الاجر فلا يجوز
 العدول هنا كله على نقد يثبت شمول اخبار الاستثناء بصورة تغيرها اذا منع منه لقوة اجمالها لغير تلك الصورة لندرها
 تلك الاشكال فلو لم العمل بالاجرة وفيه نظر المنع من الدعة بل هي الغالب خلقها لانا الغالب وجود شئ من الغالب على العمل فاذا ورد
 عليه لا يظهر يخرج به وهو يستلزم التغير في الباطن يكون اخبار الاستثناء بالنجاسة الى ما دل على نجاسة الماء بالتغير بالنجاسة كما
 في غير ذلك من الدم لان يدعى اغتفاء ذلك المفار من التغير لوسم لا مطافة ومنها عدم وقوعه على نجاسة خارجة وهذا الشرط مما
 لم اجد فيه خلافا وقد صرح به كثير من الاصحاب ماء الاستثناء طاهر ما لم يتغير اذ لا نجاسة من خارج والمنتهى على من
 ماء الاستثناء اذا سقط شئ منه على ثوب او يدته سواه يرجع الى الارض الطاهرة او لا وصرح الشيخان بطلانها ما لو سقط
 وعلى الارض نجاسة ثم رجع الى الثوب او اليد فهو نجس سواه تغيرا ولا وكذا لو تغير احد اوصافه من الاستثناء وفي الارشاد
 الاستثناء طاهر ما لم يتغير بالنجاسة خارجة وفي القواعد الاستثناء طاهر ما لم يتغير بالنجاسة او يقع على نجاسة او خارجة
 وفي الدروس المستعمل في الاستثناء طاهر ما لم يتغير اذ لا نجاسة اخرى قبل هو عفو في جامع المقاصد بشرط في طهارته
 او ودلت على اشتراطها ولا نأفلح ان لا يتغير بالنجاسة ولا يقع على نجاسة خارجة ما قلناه كانت ولا اشتراطها طاهر وفي

وفي الجفيرة ماء الاستبراء من حدثين خاصة ظاهرهما ما لم يتغير بالنجاسة او بلا بقاء نجاسة غير الحمل وفي مجمع الفائدة واما الشرايط التي
ذكرها الاصحاب فما عرفت وجهها والعمل بالعموم بمقتضى الدليل ما يظهر المخصص بغير شرط عدم وقوعه على نجاسة لان الظاهر الدليل هو
الطهارة من حيث النجاسة التي في الحمل مادام كلك واما عدم التغير وعدم الاجزاء فتغير طاهر والثاني بعد بل الظاهر انه لا ينهل عن الاجزاء
والاول وعمل انقصاص الاجزاء والاختيار ببعض الافراد وفي المدارك وشرط المتغير وغيره في الحكم بطهارة عدم تغيره بالنجاسة وعلى
وقوعه على نجاسة خارجة من محله واشترطها ظاهره في الروضة غسله ماء الاستبراء طاهرة مطمأنا بتغير النجاسة او بصيغتها خاف
من حقيقة الحدث المشتبه منه او محله وفيه شرط الطهارة او ورودك على اشتراطها ادلة اخرى اشار الى بعضها الم بقوله عالم
بتغير النجاسة او يقع على نجاسة خارجة عن حقيقة كالدلم المستعجل له وعن محله وان لم يخرج عن الحقيقة كالحديث الملقى على الارض وغيره
من النجاسات وفي المفاصل العلية غسله ماء الاستبراء طاهرة مع عدم تغيره بالنجاسة وعدم ملاقاته لنجاسة خارجة عن حقيقة الحدث او
من محله وفي الرابض وتغير فيه مطمأنا عدم العلم بتغيره بالنجاسة ووقوعه على نجاسة اخرى خارجة ولو من السبيلين وجهه واضح
في الذخيرة واشترط في طهارة عدم تغير النجاسة وعدم وقوعه على نجاسة عن الحمل وفي الكفاية قال هذا الحكم عالم بتغير النجاسة
في املا وصفه المعروفه او يقع على نجاسة خارجة ومنها الدم الخارج من السبيلين والمتعدى من الحدثين من اشتقاق الحاج من
المعتاد والمنفصل منها اذا امتناز واما اذا سبقت اليد الى محل النجاسة على الماء كانه لا خلاف في الشرطين ورسد الى الاول ما في العلل
من مرسل الاحوال انتهى ومنها ان لا يخالط الحدثين نجاسة اخرى وهذا الشرط مما ذكره بعض الاصحاب قال في جامع المقاصد ويشترط
ان لا يخالط نجاسة اخرى وقال بعض الافاضل واشترط في ماء الاستبراء عدم اصابة الماء بنجاسة مغبرة بحقيقة الحدث المشتبه منه
كالدلم المصاحب للبول والغائط لان العفو انما هو عن ماء الاستبراء والظن اعتبار تلك الحثية واحتمل بعضهم العمل بالاطلاق
وهو ضعيف وظاهر اللفظ اعتبار مغبرة خصوص الحدث فلا يفتي عن غسله الغائط اذا خالطها البول انتهى ويمكن استفا
من جملة من العبادات المتقلدة وفيه نظر بل لا يعد العول بعدم كون ذلك شرطا لما ذكره جماعة قال في المدارك واشترط بعض
الاصحاب بان يخالط نجاسة الحدثين نجاسة اخرى وهو لوط وان كان للتوقف فيه مجال لاطلاق النص وقال في الذخيرة و
اشترط جماعة من الاصحاب ان لا يخالط نجاسة الحدثين نجاسة اخرى وهو لوط وان كان للتوقف فيه مجال لعموم النص وقال في
المشارك بعد الاشادة الى الشرط المذكور واما اشتراطه في كلام لاطلاق اللفظ مع ان الغالب عدم انفكاك الغائط من شيء اخر
من الدم والاجزاء الغير المنهضة من الغذاء او اللعاب ان يفتي محمد بن النعمان المنقوله انما اشعار بالعفو عنه انتهى لا يقال ما ذكره في المشا
رود وما اعترض عليه بعض الاجله فقال وما ناقش به بعض فضلاء مشايخنا من النجاسات بالنسبة الى النجاسة المصاحبة الخارج مستثلا
الاطلاق لاللفظ في قلنا الاخبار ووجب بان ذلك في النجاسة الغير المصاحبة وهو لا يقول به وما ادعاه من ان الغالب عدم انفكاك
الغائط من شيء اخر من الدود والاجزاء الغير المنهضة من الغذاء او الدم ممنوع بل الغالب كالاختصاص وحصول شيء مما ذكره انما يفتي
لعلمه او مرض ومن كان صحيح الطبيعة فلا يحصل له شيء من ذلك نعم في صحة محل بن النعمان المنقوله اشعار بدخول النجاسة على احد الاما
المنفدين المنقول ما ذكره لاصح الرد كالاختصاص ويمكن استفادة ما استظهرناه من جملة من العبادات المقدسة ولكن الاحتياط مالا
ينبغي تركه على حال ومنها عدم انفصال اجزاء من النجاسة متباعدة وهذا الشرط مما ذكره المحقق الثاني والشهيد الثاني فانما
قالا في جامع المقاصد والروض ويشترط زيادة على ما ذكرنا ان لا ينفصل مع الماء اجزاء من النجاسة متباعدة لانها كالجفيرة التي
يتنجس الماء بها بعد مفارقة الحمل انتهى واما اشارته الى الكشف وبعض شروح الجفيرة انهم والاستفاد من طاهر الشرايع وهي
وعده وشرع الجفيرة والمفاصل العلية والروضة ومجمع الفائدة والرباض خلاف ذلك وبه صرح بعض الاصحاب قال في الذخيرة
الذخيرة واشترط بعض الاصحاب ان لا ينفصل من الماء اجزاء من النجاسة المتباعدة وان كان للتوقف فيه مجال لاطلاق النص وهذا
ومنها سبق الماء على اليد في ملاقات النجاسة فلو سبقه ينجس الماء وهذا الشرط قد مر عن بعض واخبره في الكشف وظاهر الشرايع
والمنتهى والارشاد وشرع الجفيرة والمفاصل العلية والروض والرباض عدم اشتراط ذلك وهي مجمع جماعة قال في جامع المقاصد وكذا

يعد ما يفر من اشتراط سبق الماء الى اليد الى حال ومقارنتها له لا اليد ينحس على كل اذ لا اثر للمقدم والناحي في ذلك نعم ثبوت
العفو بخصوص بما اذا كانت نجاسة الكون في الغسل فلو تجسست لذلك ثم حصل الاستبراء فلا عقود قال في الرض وما سبق الماء ^{الي}
الى الحل ومقارنتها له فلا اثر له لتنجس اليد على كل حال فلا فرق بين ثقل مما عليه وثاقلها عنه فموجب تقيد ذلك بما اذا كان نجاستها
لكونها لله للغسل فلو تجسست لذلك ثم حصل الاستبراء فلا عقود قال في الدرر ولا فرق بين سبق الماء اليد ولا بين سبقها اليه
الى بعضهم اشتراط سبقه وهو ضعيف لان وصول النجاسة اليه لا يتم على كل حال نعم اذا لم يكن اتصال النجاسة اليه من حيث جعلها الله ^{لغسل}
بل لغيره كان في قوة النجاسة الخارجة فقال في المشارق وثلا ينسب الى بعض الاصحاب اشتراط سبق الماء على اليد وفيه نظر لا ي^{صلي}
النجاسة اليه لانهم على كل حال وانظر على ما ذكره معقول لا يصح ان نجاسة اليد انما يكون مستثني ان كانت بسبب جعلها الله للغسل ولما
لغيره كانت في غير النجاسة الخارجة انتهى والمقارن ما ذكره هو كونه للجماعة والوجه فيه واضح ومنها علم زياده ونزاهة هذا الشرط
ذكره في ذكره فانه قال ولوزاد وزنه جنب قبل وريلا استد على هذا الشرط بالثقل المذكور في آخر رواية العلل جيبانه يعطى
في لباسه عن الاكثرية واضمحلال النجاسة فيه صح فلوزاد في وزنه دل على وجود شيء من النجاسة فيه وعدم اضمحلالها وفيه ان الاقرب
ان غرضه انما هو بيان اشتراط عليه المطهر انتهى والحق عدم الاشتراط كما هو ظاهر والمتمنى والارشاد وس والمفاصل العلية والوقت
والربايز وهو صريح جماعة قال في جامع المقاصد وهل يعتبر عدم زيادة الوقت فيه وجهان ظاهرهما عدم النجاسة لان التجسس المتغير شيء من
الادوات الثلاثة لا مطر وقال في الرض وهل بشرط عدم زيادة الوقت ظاهر الشهيد في كونه ذلك والتقدم لاشراط لا محض ان
في تعين احدا لا وصف لا مطلق الوصف كالثقل والخفة وغيرهما وقال في المدارك واعتبر الشهيد في كونه عدم زيادة وزنه وقد مر
ذلك العلامة في غير فاعمل زيادة في مطلق الغسالة وهو بعيد جدا وقال في الدرر بعد نقل في كونه وهذا الوجه في مطلق
الغسالة وظاهر هذا الكلام ان زيادة الوزن سبب جوب الاحتياط وقد يمكن جعل عدم زيادة الوزن شرطا للعفو وفي هذا وجه
بوجوب الثبوت للعفو على العلم بعدم زيادة وهو بعيد لا يلق ان ينسب مثله واما الاول وان كان محتملا لكن لا دليل عليه بتقيد
المفروض فلا في المشارق وقد زاد المصنف زيادة الوزن على بيان انما ذكر في غير من شرطه في مطلق الغسالة ولا وزن له في نظر
كما لا يخفى انتهى وريما يظهر من الجفرية التردد في المسئلة فانه قال ولوزاد الوزن فوجهنا فينبغي التنبه لامور **الاول** اننا شك في
الشرط المعبر في الاصل طهارة الماء مطر وان حصل النقص بقدره ولكن مراعاة الاحتياط اولى وان قلنا بان ماء الاستبراء نجس
عنه فالذي يقتضيه الاصلح لزوم الاحتياط ولكنه بعيد جدا **الثاني** اننا تحقق الشرط المعبر جازا لانه المختب جماء الاستبراء على
القول بطهارته والظاهر انه لا خلاف بين القائلين بها واما القول بالعفو عنه فبغير الحكم بعدم الجواز وتظهر من جملة ان الفائدة في النزاع
في طهارة ماء الاستبراء منصرف في جواز ازالة الخبث به ثابتا وبوتيد ما ذكرنا مما اشار اليه جماعة قال في جامع الفائدة الظان ان
في ماء الاستبراء معنى الطهارة العمومية الدالة عليه وبحصول الامتثال في رفع النجاسات به وقال في المشارق واما جواز رفع الخبث به
به فلا نالاوامرنا ووردت بالغسل بالماء وهذا يصدق عليه الماء فيحصل الامتثال وقال في ذلك قد نقل في
المعتبر العلامة الاجماع على عدم جواز الحديث بما ينال به النجاسة مطر منصرف في جواز ازالة النجاسة به ثابتا والاصح الجواز تمسكا
وصدق الامتثال باستعماله وقال في الرضا وفي المعبر والمنتهى الاجماع على عدم رفع الحديث بما ينال به النجاسة مطر فيجوز
ازالة النجاسة مطر فيجوز ازالة النجاسة به ثابتا والاصح الجواز للصل والعوفا مضافا الى الصلة بقاء الطهارة
خارج ما خرج وبقي الباقي وقال في الكشف بعد الاشارة الى النزاع في طهارة ماء الاستبراء ان الفائدة مصه في استعماله فانه على
مظهر من الحديث والحديث لعدم ما دل على ذلك في الماء الطاهر من غير معارض بخلافه على العفو وقال بعض المحققين علم ان
الاصول طهارة وطهورية هذه الغسالة وجواز استعمالها في كل ما يجوز فيه استعمال المياه انتهى وبما ذكره قد دفع ما ذكر في كونه
فانه قال بعد الاشارة الى القولين في ماء الاستبراء وتظهر الفائدة في استعماله ولعله اقرب ليقين البهامة فبغيره انتهى **الثالث**
هل يجوز رفع الحديث جماء الاستبراء مع تحقق الشرط المعبر ظاهر بعض تقدم الى كلامه الاشارة المنع وهو في المشارق فانه قال

[illegible]

الجنب في الجنابة جعلها الله عز وجل ليس في العرف فلا يغسلان ثوبيهما وما إذا كانت الجنابة من حرام فاختلفوا أصحاب في نجاسة عرقه فذهب القدر في
 والجناب كما والصدوق والاسكافي والقاضي إلى أنه نجس وذهب القاضلان والمجلي ونحو الاسلام والشهد والحقق الثاني وصلح العالم
 والمدلول إلى أنه ظاهر وهو ظاهر الكافي والمذهب لابن فهد حجة الأولين وجوه **الاول** انه لو حوط **الثاني** الاجماع وقد حكاه في التلاق على
 حكى وفي الامالي انه من دين الامامية وفي الحديث وقد الحق اصحابنا بالنجاسة عن عرق الجنب من الحرام وفي المراسم اصحابنا يوجبون ذلك **الثالث** لا حجة
 المستفيضة منها الصحيح الذي انشد بهما الشيخ على النجاسة احدهما للجلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعل الجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال **صل**
 فيه واذا وجد الماء غسله الا في بصره قال سالت ابا عبد الله ع عن الثوب يجنب فيه الجل ويجنب فيه فقال ما انا فلا احب اذا قام فيه وان كان
 الشتاء فلا بأس لم تعرف فيه ومنها ما رواه في كرى عن محمد بن همام باسناده الى ادريس بن زياد الكوفي ان كان يقول بالوقوف قد غل سرمدى
 في حمله في الحسن واذا ان بسا عن الثوب الذي يفرق فيه الجنب بصل فيه جثما هو فام في طاق باب لا نظاره حركة ابو الحسن ع مبتدع عابث ومثل
 وان كان من جلال فصل فيه وان كان من حرام فلا فصل فيه ومنها الروايات عن عرق في ثوبك وانت جنب فكانت الجنابة من الحلال فيجوز الصلوة
 فيه وان كان من حرام فلا يجوز الصلوة عنه حتى يغسل ومنها ما عن الكتاب الجارح عن كتاب المناقب لابن شهر اشوب عن كتاب المعتمد في الاصول عن علي بن
 مهزيار عن العسكري ع انه قال ان كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا يجوز الصلوة فيه وان كانت جنابته فلا بأس ومنها ما عن الجارح عن
 ابي الفتح بن محمد الطرابعي عن عبد الله الجبوري عن محمد بن علي بن مضمهر عن علي بن مهزيار عن العسكري ع انه قال ان كان من جلال فالصلوة
 في الثوب حلال وان كان من حرام فالصلوة في الثوب حرام وبعض هذه الاخبار ما دل على نجاسة غسله الحمام المعلق بان فيه الجنب وفي الجميع
 نظر اما في الاول فللمنع للجمهور من وجوبه في المعام بل لا يلزم التمسك فيه باستصحاب الطهارة على انه معارض بمثله اجابا ما في الثاني فلو علمت
 بمسبب كثر المتأخرين كما صرح به في المختلف والذكري والمعالم والمدلول إلى القول بالطهارة بل يستفاد من السرائر ودعوى الاجماع عليه فانه قال وكذا
 بعرق الجنب والجايز اذا كانا حاليين من نجاسة فان كان على يديهما نجاسة وعرقا نجس الثوب الذي عرقا فيه سواء كانت الجنابة من حرام او حلال
 على الصحيح من الاقوال اصول المذهب قال بعض اصحابنا ان كانت الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فيه وقال الشيخ ابو جعفر في مبسوطه علاما رواه
 اصحابنا ع قال في موضع اخر في مبسوطه فان عرق وكنت الجنابة حرام روى اصحابنا لا يجزى الصلوة فيه فان كانت من حلال لم يكن به
 بأس ويجوز في نفس ان ذلك تغليب في الكراهة دون غناء الصلوة لو صلى فيه الا ترى ان قوله الاول رواه بعض اصحابنا وقوله **الثاني**
 روى بعض اصحابنا وفي الاول قال رواه بعض اصحابنا وشيخنا المعتمد رجع مما ذكره في مقعته في رسالته الى ولده والغرض من هذا السئلة
 من قال ان كانت الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فيه رجع عن قوله في كتاب آخره فقد صار ما اختاره اجماعا انتهى هذا وما يضعف ما
 قاله في الامالي ما قبل من ان كاهو مذهب يجعله من دين الامامية وما يضعف في المراسم احسان بعد ذلك القول بالاستحباب بلا فصل
 وما يضعف ما في المعينه انه في كثير من المسائل يصح بلفظ الاجماع وهما يصح به وما في الثالث فلضعف كثالة الصحيحين **الظاهر**
 في غير محل العرض كما لا يخفى ولو منع فلا اقل من الاجمال فتم واما الاخبار المتأينة فضعيفه ولا جبر له واما التغليل في اخبار الغفلة
 الحمام فيحتمل ان يكون لاجل عدم خلو الخبث عن نجاسة التي حجة الآخرين وجمان الاصل وعموم الروايات التي ذكرناها في المقام الاول
 الناشئ من ترك الاستفضال والتغليل وهذا الاقرب لان اجتنابا حوط **مصحح** ذهب جماعة من الاصحاب كالفاضلين في النافع
 والمختلف وعنه والخبر والشهد في كرى وس والحق الثاني في جامع المقاصد ونحو الاسلام في الابيضاح والذبلي في المراسم كما عن الحلبي الى
 الطهارة عرق الابل الجلالة وادعي والمختلف وكوفي الشهرة عليه في المدلول والخبر والمعام ودعوى الشهرة المناقضة عليه للاصل وان لا يلا
 ليس نجسه فلا يجنب عرقا كغيرها من الحيوانات الظاهرة وفيها نقل لاند قاعها بالصحيحين الامر بنسب عرقها احدها ما رواه محقق الخري
 عن ابي عبد الله ع قال لا تشرب من البان الابل الجلالة وان اصابك شيء من عرقها فاعسله والثاني ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع
 قال لا تأكل لحوم الجلالة وان اصابك من عرقها فاعسله وحملها على الاستيقيل منع الشاهد عليه لان نفس الابل اجد نصا ظاهرا في الطهارة
 ولا من ولا من اجماع لان الصحيحين امر بالاعسل منه وتوقف صاحب العالم والمدلول في المسئلة ولعله لمنع ظهور الامر في اجتناب الامنة في قوله
 والحق القول بالنجاسة وهل ينجس بعرق الابل الجلالة او ينجس جميع الحيوانات جلاله فيه اشكال من الاصل وظهور كلام الاصحاب كثر في

الاول ومن ظهور صحته هشام في الثاني وذهب اليه في التهمة على ما حكى وكيف كان فالاجتناب احوط ان لم نقل بكونه اظهر **مباح**
 وذهب اكثر الاصحاب كالمحقق في الناجية والصدوق في تهذيبه والشيخ في كتابي الاخبار وابن زهرة في الغيبة وابن ادريس في السرائر والغافلون
 في فتح وبع وحي وعد والمختلف وابن سعيد في التزكية والشيخ في كونه وسن والمحقق الثاني والمقدس في الاربعين ومناجيب المعالم والمدارك
 وغيرهم الى طهارة ذوق الباطن وهو المحكي عن النقي والنعان والغاضي والدبلي وذهب المعتمد في المقنعة والشيخ في النهاية الى نجاسة لانها اوق
 ازاله وغسل الثوب عنه والاولا قوى للاصل وعموم ما دل على طهارة خور وورث ما لا يוכל له من الاجماع المحكي في صحيح الغيبة والناصرة
 وظاهر السرائر والمنتهى ومن الاخبار منها رواية ابن بصير عن الصادق ع قال كل شئ بطهر فلا بأس بخزانه وبوله ومنها حسنة ذارة عن الصادق ع
 وبها فان ما يוכל له من الصلوة في بصره وبوله وشعره وروثه والباله وكل شئ منه جاز ومما لو توفى لعاد عن الصادق ع كل شئ اكله فلا بأس بما
 يخرج منه ومنها النبوي الغامض اكل فلا بأس ببوله ولسنة ولخصوص ورواية وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه عمه جعفر عن الدجاج والحام بصيب الثوب
 ولا يقدح قصور سند هذه الاخبار وضعفها لباقي الاخبار بالشهر العظيمة والاجماع المحكية بحجة الشيخين ورواية ابن فادس قال كتب اليه رجل
 يسأله عن ذوق الدجاج يجوز الصلوة فيه فكتب لا ويجوز ان هذه الرواية ضعيفة يكون راويها ابن فادس فان الشيخ صرح بانه قال ملعون وكذا
 الجاشي والعلامة عن الفضل بن شاذان انه من الكذابين بالخير وروى ابن الحسن ع امر بقتله مع انها مضرة ومكاتبه ويمكن حملها على الكراهة
 او على التهمة فان القول بالنجاسة مذهب اكثر العامة كما صرح به الشيخ في صا وصرح بالحمل على الجلال لا بقية لابق الدجاج لا يثبوت النجاسة في جمعة متجمل
 عنها فيكون نجسا لا نقول ان اريد به الجلال فنحن نقول نجاسة ذوقه للاجماع المحكي في الغيبة والمختلف وكذا ويؤيد ما في المدارك من ان ذوقه غير اكل
 اللحم فيندرج تحت ما دل على نجاسة ذوق ما يוכל له كما اريد به غير متين من ان المتجمل عن الحسن بن الحسن سلمنا لكن يمنع متجمل عنه لا يجوز
 ان يكون متجمل عنه وعن الظاهر كما ذكره المحقق سلمنا لكن الحكم بخبر صحيح بغير المؤثري والمستكول فيه فظاهر لعدم استحسان العللة فيها **مباح**
 اختلف الاصحاب في طهارة المسوخ فصرح الفاضلان في الشرايع والتافع والخبر وعد والمنتهى بطهارة المسوخ وطهارة سودها و
 في السرائر والدروس والمنتهى المصريح بطهارة لعابها وفي الايضاح وجامع المقاصد المصريح بطهارة العين وفي كونه والمعالم والمدارك
 والمصريح بطهارة العين واللعب وهكذا في الاول كغيره عن اكثر وفي الجعفرية المصريح بطهارة السور وذهب الشيخ في المبسوط و
 الى انها نجسة العين وعن المراسم والوسيلة والاصباح الحكم بن جاسم لعابها والمعتدل القول بالطهارة مطا للاصل وصحيح الفضل الباق في قال سأل
 ابا عبد الله ع عن الفضل الحرة والشاة والبق والابل والحمار والخل والبغال والوحش والسباع فلم انزل شيئا الا سألته عنه فقال لا بأس به
 حتى تنهيت الى الكلب فقلت ومن ينجس ويؤيد ما رواه الشيخ في الخلاف عن الحسن بن محبوب عن ابيه عن مهران عن القاسم بن الوليد قال سألنا ابا
 عبد الله ع عن عظم الفيل مداها فقلت لا بأس به لا يرد على الشيخ في الخلاف الاجماع على نجاسة الفرس فقال لا يجوز بيع الفرس للاجماع
 على انه مسخ نجس فانا نقول ادعى غير مقبولة بعد ما عرفت من مصير اكثر الى الطهارة مع احتمال اراذلة النجاسة المحكية كما عرفت فسادا وبؤيدا
 قصر حجة في الخلاف يجوز التمسك بالمعاج واستعمال المداهن منه وعلى عليه الاجماع **ناقد** روى الصدوق في العلل عن علي بن محمد عن محمد
 بن ابي عبد الله الكوفي عن محمد بن اسمعيل العلوي عن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى
 بن جعفر بن محمد ع قال المسوخ ثلثه عشر الفيل والارنب والعقرب والضب والعنكبوت والدجاجة والجري والوطواط والقرص والخنزير
 والزهرقة وسهل ورواية عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مهران عن محمد بن الحسن بن غلان قال سألنا ابا الحسن ع عن المسوخ فقال سألنا
 عشر صنفا ولها علل فاما الفيل فانه مسخ انه كان مأكلا لوطيا ومسخ الذئب لانه كان امرأ يبادي وشوا ومسخت الارنب لانها كانت تنحو في
 زوجها ولا تغسل من حيض ولا جنابة ومسح الوطواط لان كان يسرق صور الناس واما العرقة والخنازير فانهم قوم من بني اسرائيل عند
 السبت واما الجري والضب ففرقة من بني اسرائيل حين نزلت المائدة على عيسى ع لم يؤمنوا به فقاتلوا فوقع فرقة في الجري وفرقة في البس
 واما العقرب فانه كان رجلا فمات واما الزنبور وكان يسرق في الميزان وروى ابي عن علي بن عبد الله الورداني عن عمار بن سليمان الديلمي عن الرضا
 انه قال كان الخفاس امرأة مسخرة لها من قبل الله عز وجل خفاسا وانا الفاركان سبطا من اليهود غضبا لله ثم نفخهم فارادان البعوض
 كان رجلا يشتمني بالانبياء ويشتمهم ويكفي في وجوههم ويصفق بيديهم فيسحق الله ثم يعوضا وانا الفاركان هو من الجسد وان نبيا من انبياء

بنى اسرائيل فاما يصلي اذا قبل اليه سفيته من سفهاء بني اسرائيل فجعل يده به ويكفي في وجهه فاباح من مكانه حتى مسح الله ثم قبله
 وانا الوزغ كان سبطا من اسرائيل لسونا ولا الانبياء ثم وينقصونهم فمسحهم الله ثم اوزاغوا ما العنقاء من غضب الله ثم مسح
 الله ثم جعله مثله مثقود بالله من غضب الله ونقته **مصلح** اختلج اصحاب في طهارة الثعلب والارنب والفارة والوزغة فلما
 الحمار الفاضل والشهيد والمحقق الثاني وصاحبا المغالمة والمداينة الى طهارتها كما عن المحقق وولدا الحلة بل ادعى في المعالم والمداينة
 كونها المثل بين المتأخرين وذهب الشبان في المقتعة والنهاية الى نجاستها قال الاول في باب لباس المصل ولا يجوز الصلاة في جلوس
 سائر الاصحاب من الدواب كالكلب والخنزير والثعلب والارنب ووجب غسل الثوبين من الفارة والوزغة وقال الثاني واذا
 ثوب الانسان كليا وخنزيرا وبعريا واربعا واذ فارة او وزغة وكان وطبا ووجب غسل الموضع الذي اصابه فان لم يتبعين الموضع غسل
 الثوب كله وان كان بالباس وجبان برش الموضع بعينه فان لم يتبعين الموضع رش بالثوب كله انتهى وحكم في الغيبة نجاسة
 والارنب وادعى عليه الاجماع وصحح نجاستها الحلبي على ما حكى من الفاضل للشيخ نجاستها ونجاسة الوزغة وعن المراسم الحكم نجاسته
 الفارة والوزغة كاهوطة موضع من كتابين لا يحضره الغيبة وعن السيد القول بنجاسة الارنب للثوبين الاصل المراد بما ذكره في آفة
 ان من هذه الاشياء كثيرة المزاولة للبشر لا يحضرها مستترة وخرج فيكون منها لقوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج والاخبار
 المستفيدة منها صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن العظاير والنجاسة والوزغ يقع في الماء فلا يموت بثوضاء منه للصلاة قال
 لا باس به وسالته عن الفارة وقعت في حبت دهن فاخرجت ان قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ويدهن منه ومنها صحيحة جميل عن
 الصادق قال سالت عن الصلوة في جلوس الثعلب فقال اذا كانت ذكبه فلا باس ومنها صحيحة الباقين المتقدمة ومنها رواية اسحق بن عمار
 عن الصادق انا يا جعفر كان يقول لا باس بسور الفارة اذا شربت من الاناء ان يشرب منه ويشوضاء منه ومخصوصهم الاجماع المحكي في
 الغيبة الاخبار المستفيدة منها دل على وجوب تريح البئر بوقوع ما ذكر فيها ومنها صحيحة على بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الفارة
 الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب يصلي فيها قال اغسل ما دنت من اثارها وماله ثوبه فانفخه ومنها المرسى هل يجوز ان يمس الثعلب
 والارنب واشتيا من البناج او جبا او ميتا قال لا ضرر ولكن يغسل يده والجواب عن الاول برهنه بالشهر والفدية في الحكم بالنجاسة
 غير ثابتة كيف وقد صرح الشيخ في باب المياه من يترادفها الفارة والنجاسة في الابنية او شربا منه ثم حرجا حيا لم يكن به باس والافضل في
 استعماله على كل حال وقال الصدوق في موضع من يترادفها وقعت فان في جبد دهن فاخرجت قبل ان يموت فلا باس بان يدهن منه ويبيع
 من مسلم وعن النضر عن القول بطهارة جميع المتكويين وعن الفاضل عن القول بكونها سورا للفارة وعن الثاني بان غايته الظهور من
 جهة الامر لا يخرج مدفوع بما دل على عدم انفعال ماء البئر بالمالا ثا لنجاسته هذه والاخبار الموجبة للغسل والظاهر في النجاسة يمكن حملها
 على الغيبة لوجود القائل بها من العامة على ما حكى **مصلح** بول الانسان وغايته نجاسته والنجاسة فيه وجهان **الاول** الاجماع المحكي عليه
 والمنتهى كعن المعبر في الناجران وعن الاجماع في نجاسته بوله وعنه دعواه على نجاسته دون بولها نجس **الثاني** الاخبار الامرة بالغسل من
 من البول والغالب منها صحيحة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الثوب يصب عليه البول قال اغسله في الوكن مرتين قال فان غسلته في ماء جار
 فمرة واحدة ومنها صحيحة الاخرى قال سالت عن البول يصب على الثوب فقال اغسله مرتين ومنها رواية الحسين بن ابي العلاء قال سالت ابا عبد
 عن البول يصب على الجسد قال صب عليه ماء مرتين فاما هو ماء وسالته عن الثوب يصب عليه البول قال اغسله مرتين ومنها رواية ابي اسحق
 النخعي عن ابي عبد الله قال سالت عن البول يصب على الجسد قال صب عليه الماء مرتين ومنها رواية ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
 عن البول يصب على الثوب قال اغسله مرتين ومنها رواية الحلبي عن ابي عبد الله في الرجل يبطاء العذرة او البول او يبعد الوضوء قال لا يمس
 يغسل ما اصابه ومنها صحيحة لوليس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله في الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط او ابا
 قال يغسل ذكره وينهض الغائط لا يقال ليس في هذه الاخبار دلالة على النجاسة فان غايته الامر بالغسل وهو عام من كونه للنجاسة
 فان الوجه ما ورد بغسله في الوضوء وليس بخبر لا نقول لاجل الامر بالغسل منها سوى النجاسة انما قال يكون على جهة البعد على الظاهر
 ومع هذا فقد فهم الاصحاب من ذلك وليس ذلك الالقيام دليل يقتضي صحة ما منهوه على انه لا يبعد دعوى كونه والا التزام العرفي

على ذلك واعلم انه لا فرق في نجاسة بين بين كونه من الكبير والصغير الاجماع الحكيم عليه في الناجس بان فانه لا خلاف بين العلماء في احوال
بنى آدم صغيرهم وكبيرهم انتهى وهو معتقد باطلا في كلام اكثر الاصحاب ويعوم كثير من المصنفين السالفة الناشئ من ترك الاستفصال
وبخصوص الخبرين احدهما رواية الحسين بن ابي العلا وعنه الصادق ع قال سالت عن الصبي يقول على الثوب قال يصيب عليه الماء قليلا والثاني
الحليلة قال سالت ابا عبد الله ع عن قول الصبي قال يصيب عليه الماء فان كان قد اكل فاعسله غسل واحد ثم ادفع قول الاسكافي بطهارة بول
الدخا الصغير الذي لم ياكل اللحم واما الخج له من رطوبة السكون في عن علم ان لبن الحادية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان يطعم فلا يصلح لمعارضة لما
سلف من وجوه مد يد **مصباح** اختلف الاصحاف في طهارة المذي على قولين **الاول** انه طاهر مطلقا لو خرج عن شهوة وهو للناصية والنهاية
والسرور والخمر ولق وفس وكروى والمبارك والذخيرة وغيرهما وغراه في المختلف الى المعتمد وابن بابويه وجهه وعلما تناوبه في الذخيرة
ابن ابي عمير والاصحاب وفي غيرهم الى المشهور **الثاني** انه نجس اذا خرج عن شهوة وهو محكي وعنه الاسكافي والمعتمد الاول لوجوه **الاول** الاصل
الثاني ما ذكره السيد في الناصيات فقال المذي مما يعم به البلوى ويكثر ويثرد وظهوره طوكان نجسا وجدا فانه طاهر الخبير بذلك على وجه
لا يمكن دفعه ويعلم ضرورة من دينه كما في ظاهره من البول والغائط وما يجري مجرىهما انتهى وقد تمك بهذا الوجه العلامة في المنهاى **الثالث**
ما ذكره في المختلف فقال في مقام الاحتجاج على مخالفته ولانه مما يتيق الخبر عنه لعدوه في اكثر الاوقات **الرابع** ادعاء بعض الاصحاب بالاجماع
عليه قال في الناصيات واما المذي عندنا انه ليس بنجس ولا ينقض الوضوء جميع الفقهاء والذي يدل على ذلك الاجماع الفرقية المحقة وقال
في لقننا الاجماع من الامامية على طهارته وخلاف ابن ابي عمير عن حنبله فان الشيخ لما ذكره في كتاب فخرت الرجال واشتبه عليه قال الا ان
اصحابنا تركوا اعتقاده لانه كان يقول بالنجاس **الخامس** الاخبار الكثيرة منها ما تقدم اليه الاشارة في مقام اثباته ان ليس ينافي ومنها خبر الحسين
بن ابي العلا الذي وصفه في هي الحسن قال سالت ابا عبد الله ع عن المذي يصيب الثوب قال لا بأس فيها فلما رددنا عليه قال يتغير ومنها
خبر ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن المذي يصيب الثوب فلا بأس لا يبق لا يعارض ما ذكره خبر الحسين بن ابي العلا عن العم ع وقد وصفه في
المنهاى بالصفة قال سالت عن المذي يصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فاعسله وان خفي مكانه فاعسل الثوب كله ويؤيد خبر الامر قال
سالت ابا عبد الله ع عن المذي الذي يصيب الثوب فيلزم فيه فان يغسله ولا يتوضأ لانا نقول ذلك لا يصلح للمعارضة لما تقدم من وجوه
عديده وحمله على التقية غير بعيد وقد اشار اليه بعض الاجله وحمله الشيخ فيما حكى عنه والعلامة في المنهاى ولق والشهد في كروى والفاضل **السادس**
في الذخيرة على الاستحباب قال في المنهاى ويؤيد ان الرواية بتغيره في عدم وجوب الغسل انتهى واما في هذا الشيخ فيلزم عن خبر **مصباح**
كلها يخرج من القبل والدر من رطوبة وغيرها طاهر عدا البول والغائط والخ والدم وصح بهذا في المذاهب وصح جماعة من الاصحاب بالمعنى
بان كل رطوبة يخرج من القبل والدر طاهر عدا الاربعة المتقدم اليه الاشارة وفي التنقيح الضمير بطهارة رطوبة فيج المرأة وفي الذكرى
المس الخارج من المعده طاهر مالم يستحيل وجده ذوالا لا سمك عدم بانه في الاقرب وفيه رطوبة القرح من طهارة وكذا الذكر المصل و
كذا الرطوبة الخارجة من المعده مالم يستحيل والبلغم والصفراء والسوداء وكذا رطوبات الحيوانات غير الثلاثة والعصدين للاصل وفيه ابقاء
النسخ بطهارة الوذو كان في ش وعنه وفي الخبر المنهاى والنهاية والسرور وكذا الذخيرة المنهاى بطهارة الوذو والخبر فيها ذكرناه
الاصل وبعضه خبر ابراهيم بن ابي محمود قال سالت ابا عبد الله الحسن الرضا ع عن المرأة وطهارة ازارها يصيبه من بلاء الفرج وهي
جنباً يعلى منه قال اذا اغتسل صلت فيها لا يقال الرطوبة الخارجة من الخرجين حادثة من مجرى النجاسة فيلزم نجاستها لانا نقول هذا
بطا كما اشار اليه في المعبر في رد ان النجاسة لا يظهر حكمها الا بعد خروجهما عن الخرج وهذا ما خرج لا ريب فيه انتهى **مصباح** اختلف
الاصحاف في طهارة القي على قولين **الاول** انه طاهر وهو المبسوط والنهاية والسرور والخمر والمنهاى والسرور والخمر ولق وكروى وش
والمبارك والذخيرة والمعتمد وغيرهما وغراه في لف والذخيرة والمعتمد في المش في لف وكه وهو مذهب علماء الامم شد **الثاني** انه نجس
وحكاه في المبسوط والسرور عن بعض اصحابنا والمعتمد الاول للاصل وخبر عمار عن الصادق ع الذي عك في المنهاى وكه والذخيرة والمعتمد
عنهما من الموثق قال سالت عن القي يصيب فلا يغسل قال لا بأس ويؤيد خبر الامم عمنه عن الرجل يتقيأ في ثوبه فيجوز ان يغسل فيه
بغسله قال لا بأس قال في الذخيرة بعد نقل الخبرين ولعل عدم صحة الخبرين غير قاض بعد عمل اكثر الاصحاب بمضمونهما واعتصامهما بالاصل انتهى

لا يبق بعد من ماذكر خبرنا أحدهما النبوة وإنما يغسل الثياب من البول والقي والدم والثاني خبرنا في هلال عن الصادق ع. وخبرناك من
 الرعاف والقي أن تغسله ولا يجيد الوضوء لأننا نقول هذا الخبر لا يعلمان لغاوضه ما ذكر من وجوه صديقه وعلم أنه قال في المنتهى ولا
 فرق في الفري بين خبره قبل الاستحالة وبعدها الآن يستحيل غائطاً فيكون نجساً انتهى وصحح بخبر هذا في الخبر ثم أعلم أنه في الوسيلة
 على ما حكى طهارته بما إذا لم ناكل شيئاً نجساً **مصبأ** الخامة طاهرة كما في الخبر والمنتهى وفراه فيه إلى الأكثر أهل العلم وقال لا فرق بين ما
 ينزل من الرأس وما يخرج من الصدر وفتح بهذا في الخبر **مصبأ** القح طاهر كما في المنتهى والذكرى والمدارك وحكى عن الشيخ وهو كما عن
 الفتح المدة لا يجالطها دم **مصبأ** حكى عن الشيخ أنه أطلق طهارة صديقه وهو ظاهر المقدس لا ديبيل بانه والظاهر الصديق طاهر وإن قال في
 الاحتجاج وإن ينزل ما لحد من صفة عليه إلا أن لا شراً ولا عفا ولا لغة ويمكن عمله على المشتمل على الدم والاحتياط يقتضي الاحتياط انتهى وفصل
 في ذكرى وفي المدارك والخبرة فقالوا إن خلا عن الدم كان طاهراً واليه نجس وحكى هذا عن المحقق وكذا عن صاحب المعالم قال والوجه
 فيه طاهر وإن الأصل يقتضي طهارته مع صفة فافاً صاحب الدم النجس نجس به **مصبأ** الحد يد طاهر في الخبر والمنتهى وكفى وجامع
 المقاصد والمنتهى والمعتمد والمفاتيح وغيرها ملحجة فيما ذكرناه **أول** أنا الأصل في الأشياء الطهارة والنجاسة موقوفة على الدليل ومع
 يكون الطهارة **الثاني** دعوى الإجماع عليه في صحيح الذكرى وغيره وفي المنتهى وجامع المقاصد **الثالث** لو كان نجساً لا يشترط بل وتوافقوا في ذلك
 عليه والثالث بطلان المقدم مثله وبعض ما ذكر أخبار المستقيمة لا يقال بجواز ما ذكر أخبار مدية منها خبر أصح بن جابر الذي عد في ضم من الموثق
 عن الصادق ع. في الرجل إذا ناضى لغار به بالحديد وأخذ من شعره وأحلفوا، قال علي بن أبي حمزة بالماء قبل أن يسل سئل إن لم يصح من ذلك
 بالماء قال يصح بالماء ويجيد الصلوة لأن الحد يد نجس ومنها خبر موسى بن أبي بكر النعماني عنه ع. وفيه أنه إذا لم يحد يد نجس فمستوجب ومنها خبر
 عماد الذي عد في ضم وغيره من الموثق عنه ع. قال الرجل يقر من شعره بأسنانه بمسحه بالماء قبل أن يسل قال لا بأس بما ذكر من الحد يد
 لأننا نقول هذه الأخبار لا يصلح لغاوضه ما ذكرنا جرحاً وحملت على الاحتياط في ذكرى وغيره وأما في الرواية أن الحد يد نجس لا يكاد الاستحباب
مصبأ إذا ما لا أدى صار نجساً كالبول من النجاسات ميت الأذى وهو المشهور بين الأصحاب وحكى عن السيد أنه خالف في ذلك
 وقال إن نجاسة الميت عينيه بل هي حكمة كنجاسة الجنب وحجة على الخثار وجوه **أول** إن جماعة من الأصحاب كان زهراً والمحقق في المعنى
 والعلامة في كره وهو صنفين من المنتهى والشهيد في الرضوخة والاسلام فيما حكى عنه والفاضل الهندي في كشف اللثام والحدوث الكاشف
 في المفاتيح وابن جهمود في شرح الألفية وغيرهم وأدعوا الإجماع على ذلك **الثاني** خبرنا جلي عن الصادق ع. الذي وصفه في المدارك والمعتمد و
 الرياض بالنجس وفي غيرها بالتحريم قال سألته عن الرجل يصب ثوبه جسد الميت قال يغسل ما أصاب الثوب لا يقال لأدلة الخبر المذكور
 على المدعى لا مكان أن يكون المراد منه إزالة ما أصاب الثوب مما على الميت لنجاسة لأننا نقول هذا الاحتمال ضعيف ويدفعه عموم رواية النا
 من ترك الاستئصال فتم **الثالث** الرضوخة وإن من ثوباً لم يمت فاعمل فيه بطلان ذلك بطلان الملائمة ممنوعة إذ لا حجة عليها لا عقل ولا شرعاً وقد
 عينه ما طهر بالغسل كالكلب والثالث بطلان المقدم مثله لأننا نقول ذلك بطلان الملائمة ممنوعة إذ لا حجة عليها لا عقل ولا شرعاً وقد
 صح ما ذكرناه من منع الملائمة جماعة من الأصحاب وعارضوا الوجه المذكور بأن الميت لو كان طاهراً لما امر بغسله وفيه نظر **مصبأ** لا خلاف
 بيننا لفائين نجاسة الميت في ثوبه له بعد برده واختلفوا في ثوبه له قبله على قولين **أول** أنها ثبتت له قبل برده أتم وهو العلاج
 في علة والشهيد الثاني في المقاصد العلية والروض والفاضل الهندي في الكشف والذي دام ظله الغالي في الرياض والسيد الأستاذ و
 عنه البعد صاحب الخبر فيما حكى عنه **الثاني** أنها لا يثبت إلا بعد برده وهو للعلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى ومن المحقق الثاني
 في جامع المقاصد والعهدة لا ريب لي في جميع القادة وبسط الشهيد الثاني في ذلك والحدوث الكاشف وحكى عن محمد بن سعيد في الجامع ودعوا
 يستفاد من الشيخ في النهاية للأوليين عموم ما دل على نجاسة الميت فانه يشمل الحائضين وقد عتسك بهذا الوجه جماعة كالشهيد الثاني والفاضل
 الهندي وصاحب الخبر وبعض ما ذكره والذي دام ظله الغالي فانه قال إن مقتضى إطلاق النص وكلام الأصحاب لنجاسة بحد المون وإن
 لم يرد مضافاً إلى صحيح المروي في الاحتجاج عن مولانا القاتم ع. إذا من الميت بجوارته لم يكن عليه الغسل بل عن الخلاف والمعتبر والمنتهى
 إجماع الطائفة عليه خلافاً لبعض المتأخرين فخصها ببعض المبررات انتهى وللأخبر بن مجوه **أول** أصالة الطهارة وبقيتها وقد أشار إليه

فجامع المقاصد ثم قال وعند الحق انه محض وان لم يرد ونه عدم كية الكبر **والثاني** ان شرط نجاسة انتقال الروح بالكلية وهو غير حاصل قبل البرد وقد تمسك بهذا الوجه جماعة كالعلامة في المنتهى والشهيد في كبرى وصاحب المدارك والمقدس الارمني وغيرهم ورده الشهيد في الروض فقال واختار الحق الوجوب للحكم بان الميت محض واجاب في الذكري باننا انما نقطع بالموت بعد البرد وفيه نظر بل مع عدم القطع قلبه والامام جازده فقه قبل البرد ولم نقل خصوصاً صاحب الطاعون وقد اطلقوا استحباباً باليقين مع ظهور صلاتنا الموت وهن لا يتوقف على البرد مع ان الموت لو توقف القطع به على البرد فائدة بعد ذكر الموت انتهى **المثال** انه لو كان نجسا قبل البرد لوجب الحكم بنجاسة الماء القليل الملاقاة له وهو مستلزم لتفصيل قوله نعم ان لم تجد ولها الاية اذا انحصر الماء في ذلك والاصل عدمه **فتم الرابع** ما ذكره في الذكري في مقام الاحتياط على تخاره وكان نجاسة وجوب الغسل مثلاً فان اذا الغسل من الحيض فان قلنا ان وجوه تعبد محض فيبقى الى انتهى ويتبعه المقدس الارمني في دعوى الثلاث وردوها في الروض فتم وينتج الثلاث من نجاسة ما وجوب الغسل لان نجاسة علقها الشارع على الموت والغسل على البرد وكل حديث دل على التفصيل بالبرد وعدمه دل على صدق الموت قبل البرد كجزء معوية بن حمار عن الصادق ع اذا مسه واذا هو نجس فلا غسل عليه فاذا برده عليه الغسل فان مسه يعود الى الميت وعن عبد الله بن سنان عنه قم بغسل الذي غسل الميت وان غسل الميت انسان بعد موته وهو جار وليس عليه غسل ولكن اذا مسه وقبله وقد برده فغسله الغسل فلا يارسن مسه قبل الغسل وبقبله وهذا الحديث كما يدل على صدق الموت قبل البرد كذلك يدل على حوار تفصيله قبله ابقه انتهى **الخامس** خبر محمد بن مسلم الذي وصفه في المدارك والمعتمدين غيرهما بالحقبة عن ابي جعفر ع قال من الميت عند موته وبعد غسله وقبله ليس به بائق بعرضه التوقيع المروي عن صاحب الزمان ع صلوات الله وسلامه على ابيه الطيبين الطاهرين لانا نقول هو لا يصح للمفارقة لضعف سند اللهم الا ان يدل في جيبه بالشق فان كثيراً ان اصحاب ذلك على نجاسة الميت مطلقاً ومنها ما تضمن دعوى الاجماع عليها وفيه نظر بل لا يبعد ان يبقى الاكثر على عدم نجاسة قبل البرد ولا يبق بعرضه اطلاق ما دل على نجاسة الميت لانا نقول هو لا يصح للمفارقة لا يبعد ان يكون ميتاً وهذا العلم لا يتحقق غالباً الا قبل البرد لا ينعى على انه يمكن ان يبقى ان الثغراض بين الاطلاق المذكور والخبر المتقدم من قبل بعارض العموم من جهة دلالة على حصول نجاسة الميت وعم جبر من جهة شموله لما قبل البرد وبعد والخبر المذكور من جهة اختصاصه بما قبل البرد علم من جهة دلالة على نفى الغسل بالغت والغسل بالضم فينبغي الرجوع الى المرجح والظاهر انه مع الخبر المذكور فينبغي ترجحه سلمنا ولكن يجب الرجوع الى الاصل وهو يقتضي القول الثاني فهو الاقوى لانا لا نشاهد يقتضي المعنى الاول لان المسئلة لا تجلو عن شرب الاشكال **مباح** اختلف الاصل في نجاسة المعصر العيني اذا اكل واشتد ولم يذهب ثلثه على قولين **الاول** انه طاهر وهو المقدس الارمني في جميع الفا وبسط الشهيد في كذا والفاضل الهندى في الكشف والحديث الكاشف في المعتمدين والمفاتيح والدرى دام ظله الغالى في الرابضين عما يستفاد من الذكري والروض والمقاصد العلية والمسالك وشرح الالفية والالهيائي وفي المدارك وما الى اليه جدى وجواشى القول ونسبه في جميع الفوائد الى الدرر في آلف وقال ابو علي ابن ابي عقيل من اصاب ثوبه او جسداً خمرًا ومسك لم يكن عليه غسلها ولكن المعصر في الكشف الاقوى الطهارة وما قال الحسن الشهيد وظاهر النافع والنصرة والمعتمدين اليه الشهيد الثاني في بعض فوائده وقواه ابناء **الثاني** انه نجس وهو المحقق في الشرايع وظاهر المعبر والعلامة والمنتهى والخبر وآلف وظاهر التذكرة وابن الجهمور في ظاهر المسالك الجامعة والطريق في مجمع البحرين والمحقق الثاني في الجعفرية والشهيد في الالفية وظاهر الدروس والمبته وحدثه في شرح المفاتيح والسيد الاسناد في الدرر وعراه في الكشف الى البناء وشرح الارشاد لغير الاسلام ومجى بن سعيد في التزكية وفيه من الى ابن حمزة وفي كذا الى كثير من المتأخرين وادعى الشهيد في المسالك والمقاصد العلية وبعض جواشى هذا المسبوق اليه والمحقق الثاني في شرح الالفية هو الشيخ جواد فيما نسب اليه والحدث الكاشف في المعتمدين والمفاتيح انه المشهور بين المتأخرين وفي الحدائق ان القول المذكور مشهور بين الاصحاب ولا سيما بين المتأخرين ونحوه ما في الروض وفي الرابض وشرح الالفية والالهيائي انه المشهور بين الاصحاب وفي المختلف الخمر وكل مسكرو القناع والمعصر فلا قبل ذهاب ثلثه بالنار ومن نفسه نجس ذهب اليه كثير علماءنا كالشيخ المفيد والشيخ ابي جعفر والسيد المرتضى وادعى الصالح وسلا ورواين ادري انتهى والمعتمدى عندى هذا القول لا دعوى السوى الاجماع عليه

لا نأخذ النجاسة عن ولا نه لبس المراد الخبز واللازم التكرار ولا نفرض النجاسة نذل على النجاسة ولا نخطأ بالامام بيان
 الاحكام الشرعية لا الطبيعة ولا الناس ليس اولى من التاكيد **الثاني** ان الذكاة حكم شرعي لها شريح مفردة وبشرى عليها
 الحيوان وجواز الانتفاع منه فيوقف على دليل صالح يخرج عما دل على عدمه لاننا نقول الوجوه المنبورة لا تصلح للمعاملة الاصل
 الاول فلانا لانهم صدق لفظ الميتة عليها اذا ذكبت فاننا نظاهر ان الميتة انما يطلق في مقابلته المذكي كما اشار اليه جماعة من اهل اللغة و
 غيره قال في الفا موسيكا عن الصحاح ان الميتة ما لم يقع عليه الذكاة وفي المصباح المنير والمراد بالميتة في عرف الشرع ما مات خفايا
 وفي المفاتيح بعد ممسكه باصالة الطهارة قال ولا معارض لها لان المشتق من ادلة نجاسة الميتة ما يموت خفايا وقد وثق لعد
 اطلاق الميتة عليه عرفا بل الظاهر انها تطلق في مقابلته المذكاة انتهى وبسناد هذا من الاخبار انهم قالوا لا يشتمل تلك الادلة على
 الفرض سلمنا صدق لفظ الميتة حقيقة لكن يمنع كليمه الكبري اذ لا دليل عليها اذ الاجماع غير متحقق هنا الماعرف من مخرج الاكثر الى قولها
 التذكية والمنقول منه موهون بذلك والنقل الناصر محل فرض غير معلوم وقوله ثم حرم عليكم الميتة الآية لا يصلح للشمول كالصحيح
 الميتة لا ينفع بشئ كالصحيح منها اما الاول فلو جاز **الاول** ان لفظ الميتة مطلق فيصرف من افرادة وهو غير محل الفرض **الثاني**
 المتبادر تحريم الاكل الذي لا تنزع فيه فلا يقع سائر الانتفاع الذي هو محل النزاع واما الثاني فللوجه الاول من الوجهين المذكورين وتولية
 بشئ منها كما يحتمل الافراد كما يحتمل الاجزاء بل هو اقرب كما لا يخفى وربما يشهد له المكاتبة لا ينفع من الميتة باهاب ولا عصب فليس في الصحيح
 لفظ يشتمل به جميع افراد الميتة وبالجملة لا دليل على كون الميتة ميتة نجسة فلا ينفع منه بل جعل صاحب المغام والمذالك العمد في بيان
 نجاسة اصل الميتة هو الاجماع واما الثاني فللمنع من كونه الاكل واللبس اهل المنافع سلمنا لكن يمنع الملازمة بين نفاثته وانتفاعه اذ لا حجة
 عليها فتم واما الثالث فللمنع من عدم الاذن بل الاذن حاصل مما دل على حجية اصالته الاباحة ولم يجد ليل على حرمة تغذيب الحيوان بالمضغ
 على وجه يشتمل محل الخبز والبنوي ضعيفا سندنا لغيره به سلمنا لغيره لكنها غير مسلمة للمنع من المنافع بعد الذبح الحرام فتم واما الرابع
 فلضعف لانه والوجوه المنبورة لا يصلح اثباتها لانا نمنع من كونها القدر بمعنى الخبز شرعا بل هو في اللغة بمعنى الجبانة وهو عام منه من
 وجهه وكونه في العرف مجزاء ان سلمناه لا يحدى للمنع من تغذيه به هل للغير ويمنع اية من لزوم التكرار اذا لم يكن المراد بيان كون نجاسة
 لاحتمال ان يكون المراد بيان وجه الحكم بالتحريم وهو الدخول تحت الجبانة المحترمة ويمنع اية من كون النقرة النفسانية تدل على النجاسة
 واما الخامس فالانه انما يتم لو قام دليل على ان الاصل في كل حيوان يذبحه وحده ويموت النجاسة وحرمة الانتفاع منه وبذلك انما بالتذكية
 يحصل تخصيص هذا الاصل باعتبار كونه سببا شرعيا في طهارته وحيلة الانتفاع منه كان الاصل في كل مال بقاء على الملكية حتى يثبت
 سببا للنقل كالبيع ونحن نمنع من هذا الدليل اذ القدر والثابت هو نجاسة حيوان وحرمة الانتفاع منه اذ لم يحصل له تذكية معتبرة
 واما ما عدا ذلك لا دليل على ذلك فيبقى متدبرا ما ثبت ما دل على اصالته ايا امر الاشياء وجواز الانتفاع منها واصالة الطهارة ولا تخفى ان
 تذكية سبب شرعي لذلك حتى يبطال لنا الخصم بدليله نقول مع التذكية لا دليل على المنع من الانتفاع والحكم بالنجاسة فهو سبب
 للخرج عن مفهوم ما علم بحرمة الانتفاع منه ونجاسته وبالجملة نحن ندعي جواز الانتفاع والطهارة مع التذكية لا بالتذكية لا بطلان الذي
 يستفاد من الاحكام في هذا الباب هو الاول وذلك لان منهم من منع من وقوع التذكية على حيوان الطاهر لغير المأكول اللحم عجنجا
 بان التذكية حكم شرعي ولا دليل عليها وهو صريح فيه ومنهم من صرح بقبولها التذكية وهذا ظاهر فبهم وبذلك هذا استدلالهم
 على الحكم بنجاسة الحيوان المستوك في تذكية باصالته عدا هذا يدل على ان التذكية عندهم سبب شرعي للحكم بجواز الانتفاع لانا
 يمنع من انتفاء الاجماع عليه واستدلال بعض الاحكام بالعلامة في مواضع عديدة ونحو الاسلام في الاضلاع والشهيد الثاني بذلك
 لا يستلزم الاجماع خصوصاً لما تحقق الاستدلال باصالته الاباحة كالسبد والشهيد والحدث الكاشاني وغيرهم واما التاكيد عما دل
 فضعفه ظاهر ولا يبق بلزم على مقال تلك جواز الانتفاع من الحيوان المفروض بالبيع ونحوه مما يقيد نقل لذلك لانا نظاهر ذلك
 من كما قال بوقوع التذكية عليها لجواز ذلك وهذا يدل على عدم اصالته عدم الانتقال والتملك فاذا ثبت المنع منها بالاصل فنثبت المنع من
 غيرها من سائر المنافع لان التفصيل لا لا وان لا يبالا لانا نقول بعارض هذا المثل ان سلم مدم القول بالفضل وذلك بان يثبت

جواز الانتفاع بغيرها بالاصل فيثبت جواز الانتفاع بما لعدم القول بالفصل على انه يمكن دعوى كونه مقتضى الاصل المستفاد من
عموم قوله ثم احل الله اوفوا بالعقود والمؤمنون عند شرطهم فثبت **الثاني** الاجماع الحكمة المعتمدة بالاشهر المحكية في
عامة الاجماع واما قاله الشهيد الثاني في مقام طعن عليها من الاجماع انما يكون حجة مع العلم بدخول قول الامام في جملة القائلين وهو مقتضى
قطعا في هذا ونظايره فبقية ما لا يخفى **الثالث** الاخبار المستفيضة منها رواه في باب في باب الذبايح في الموثق عن سماعة قال سألته الى
قالا المحرم فانما نكروه واما الجلود فانكروا عليها ولا تلبسوا منها شيئا فتصلون وفيها ما نقله في المفاتيح فقال وفي الموثق عن محرم
السياب وجلودها فقال نعم اما المحرم نكروها واما الجلود فانكروها ولا تصلوا فيها ومنها ما رواه في الشيخ في الباب المذكور عن سماعة قال
من جلود السباع ينفع فقال نعم انما صفت فاستفاد من جلودها ومنها الروى عن الحسن بن علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن اخيه قال
سألته عن ركوب جلود السباع قال لا بأس ما لم يجلد عليها وبوجه هذه الاخبار عموم قوله نعم الا اذا كنتم والصحيحين محمد بن مسلم عن
الباقر وفيها ليس الحرام الا ما حرّم الله نعم وان المقتضى لوقوع التذكية على المأكول الا وهو الانتفاع مقتضى لوقوعها على هذه الحيثية
لا مكانة من جلودها بل بطريق اولي لا يقال الاخبار المرفوعة ضعيفة السند فلا يصلح الحجة بها الا ولين في الامور وقفا لروى قال
الشهيد الثاني وكون الخط والمستول عنه الامم فتركاف بهذا بياض في الثالث واما **الرابع** فلان راوية فطحي والوجه التي جعلت مؤ
لها لا يصلح له الا اول للمنع من بيع قوله نعم الا اذا كنتم الى الملية لاحتمال اختصاصها بما اكل السبع لغيره ولتوسط المانع بالغير القابل
للتذكية ببنه وبينها لان التذكية يخرج الحيوان عن كونه ميتة فتلوعا الاستثناء اليه بالزم ان يكون منقطعاً بالنسبة الى ما عدا وهو غير
جائز للمنع من استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والحجاري على ان الرجوع اليها لا ينافي المصلحة في وقوع التذكية واما الثاني
فلظهوره لفظا وسيما في مخبرهم الاكل وهو بطل فحله على النفقة وهو اظهر من الحل على نفقهم سابا للمنافع واما الثالث فلمنع من كون
المقتضى في المأكول هو الانتفاع سلما لكن العلة في المأكول هو الجمع الانتفاع ومنها الاكل فلا يتحقق في غير المأكول لانا نقول ضعيف
السند من ادراج الانتفاع بالاجماع الحكمة والاشهر على ان الاضمار من نحو سماعة والوقوف من ثقة غير مصرح بكامل هذا ويظهر من الفقيه ان المراد
الاول مستند الى الصادق عليه السلام حيث قال سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام وسألتها واما المناقشة في كون المذكوران مؤيدان فلا يخفى عن اشكال فاذ
هذه الاخبار ناهضة للحجة وبها يجوز تخصيص الادلة التي تمسك بها المانعون على عدم قبولها التذكية ان سلب كلالها **الراس** المسوخ وقد اختلف
الاصحاب في قبولها التذكية فذهب السيد في الناصرية والعلامة في القواعد والخبر في ما ينه في الانصاف والشهيد في البقرة والنكت والدروس الى
قبولها التذكية وذهب المحقق في الشرايع والحلافة في المنجز والشهيد الثاني في موضع من لك والروضة الى عدمه والاول عندى اقرب للاصل
المستفاد اليه الاشارة والاجماع المحكي في ظاهر الناصرية المعتمدة بالاشهر المحكية في الكشف وبارواه جاز في الصحيح عن مولانا الصادق عليه السلام كان
اهم عروفا لنفس وكان يكره الشيء ولا يخرجه من الارنب فكرهما ولم يجرهما ان ليس المراد نفقهم الاكل لبوتة جلد بل المراد نفقهم سابا
المنافع ولا ينص اختصاصه بالارنب لعدم القائل بالفرق بينه وبين سابا المسوخ كما نص عليه في الانصاف ولا يعارضه اطلاقا كما ذكر المنع
من وقوع التذكية على الحشائر المخر من جملتها بعض المسوخ ولا ذكر في غيره فقال ويستثنى من المسوخ المتناهي لغير اسمها والصبغ القار
والورق لانها من الحشائر انتهى نعم ولكن هذا نقد بر عدم نجاستها واما على نقد برهان فلا اشكال في عدم قبولها التذكية **السابع** السمور والنجار
والفئك وقد صرح الشيخ بوقوع التذكية عليها والقائل بجواز الصلوة فيها وفي جلد لها الخ بل زهر هذا وصرح في شرح جامع المقاصد
بوقوع التذكية على السمور والاصل يقتضي ما ذكره وفي ظاهر الناصرية دعوى الاجماع عليه وطال على جواز الصلوة فيها يشهد به ائمة واما
دل على المنع من الصلوة فيها فلا يفتلج في قبولها التذكية لاحتمال كونها من غير المأكول **السابع** الحشرات وهو صغار دواب الارض كالبراغيث
الفئك والصبغ كافي النهاية والمصباح والصحاح الجربين وعروضه الجوان وقيل هي هوام الارض ماله سم واختلاف الاصحاب في قبولها التذكية
فذهب بعض الاصحاب على ما يظهر من الخبر والاشارة للدروس الى قبولها التذكية ولعله المانع في فان ظاهر كلامه يدل عليه بل دعوى الاجماع
عليه فانه قال ما يؤكل لحمه ما ليس بجلد ولا انسان ولا خنزير يؤتى فيه الذكاء ولا يخرج عن ان يكون ميتة ولو كان حيا فانه لم يخرج من نفسه
بالذكاة ثم قال ولعلنا على صحة ذلك اجماع الفقرة المحقة عليها انتهى ومنه يعلم قبول سابا للجوانات البرية من الطيور وغيرها التذكية وبعضه لا

عن مولانا الصادق عليه السلام تغسل اي الحائض ما اصاب ثوبها من الدم لم ينصره الا دم الحيض فان قلبي وكثير في الثوبان واه وان لم يبرح سواء
ويظهر من صاحبي المعامل والمداولة النامل وجهه الاصل وعدم صلاحية ما ذكر للمعاوضة اما الاول فلان عدم ظهور الخلاف والاجماع المثل
ليس بجديد واما الثاني فلمنع منه كما صح به في معالم بعدم وجوب ما يدل على الاخبار المعتمدة باطلا فزاد وعموم على الجواب ازالة البحث يصلح
لثنا اول القليل من دم الحيض قال بل هي ما طاهر في الكثير ومفروضة في غير دم الحيض والرواية التي اشار اليها لا يعرف لها اسناد اعندنا واما
الثاني فلضعف سند الخبرين والحق ما عليه الاصحاب لان الاجماع المنقول حجة خصوصاً اذا وقع في الاصلاب ومع هذا فالخبران
ينهضان لاثبات ما صاروا اليه فاذ ضعف سندهما لا يجزى الضعف بعلمهم واليه اشار في المنهى كما عن المعبر فقال لان الحجة على الاصحاب
بمضمونه وفنوا هم به وربما يؤيد ما ذكر قوله ثم حرمت عليكم الميتة والدم الا للثمة طعنهم جميع الاستعمالات المتصورة في الدم فان خرج
العين لا معنى له والتحقيق ببعض الاستعمالات بعد فحين ما ذكرناه ونزول الاستعمال استحقاقه في الصلوة فتم واعلم ان الحق الشيخ وجماعة بل على
الى القدماء بدم الحيض دم النفس والاستمالة قال بعد نقل هذا عن الشيخ ولعله نظر الى تعليل نجاسته لانه يوجب غسله واخصاً
هذه الزيادة دل على قوة نجاسته علم في الدماء معظماً حكمه في الازالة انتهى وفيه نظر نعم لا يبعد المصير الى ما ذكره لدعوى ابن زهرة في الغنية
والحق في السلك كما عن الشيخ في الخلاف الاجماع **مباح** لم نجد خلافاً بين الاصحاب في العفو عن دم القرح والجرع اذا كان سائلاً لا ينقطع صلاً
وعليه حكم الاجماع وهو معتضد بليل ووقع الجرح في الشريعة وصححه محمد بن مسلم عن احمدها قال سألته عن الرجل يخرج به القروح فلا يزال
تدعي كيف يصلي فقال يصلي وان كانت الدماء يسيل ونحوه المروي عن ابن نفي عن عبد الله بن عجلان عن ابي جعفر وبالحجة لا اشكال في المسئلة
وانما الاشكال في شرائط العفو عنه بعدم الانقطاع اصلاً كما هو الظاهر في السراروس والالغية والجرح كما عن بعض كتب العلامة او بعدم
الانقطاع بمقدار زمان بيع الصلوة كما هو خبره الذي كرى كما عن المعبر وعدم البر فانما ينقطع ولو يترأ والعفو باق كما هو خبره الحق الثاني
في الجفرية والسهميل الثاني في المقاصد العلية ومثله المسالك وخالي العلامة المجلسي في البحار وصاحبي المدارك والمعامل وهو في الشيخ وفي
والعلامة في الارشاد والمقدس الاريد عن الغيبة ومحصل مشقة في الازالة كما هو خبره عند كافي عن نهاية الاحكام وزاد في هي والخراب
اعتبار الجرحان للقول الاول ماروي عن محمد بن مسلم قال قال ان صاحب القرحه التي لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دمه بها يصلي ولا يغسل ثوبه
في اليوم اكثر من مرة وهو فاصر السند وضعيف الدلالة فلا يصح الاستعويل عليه وللقول الثالث الاصل ورواية ابي بصير قال دخلت على ابي
وهو يصلي فقال لي فائد ان في ثوبه دماً فماذا انصرف قلت له ان فائد ان اخبرني ان ثوبك دماً فقال نعم ان في دماً مائل ولست اغسل ثوبه
حتى يترأ ورواية سماعة عن ابي عبد الله ع قال فان كان بالرجل خرج سائل فاصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يترأ وينقطع لا يقال قوله وينقطع
يدل على القول الاول لاننا نقول طاهر وان كان ذلك لكن ينبغي تنزيله على خلاف الظاهر بعقوبته قوله يترأ لا يقال يمكن العكس بل قوله يترأ على
خلاف الظاهر لاننا نقول يلزم على هذا يجوز على الاول التمسك فكان ادعى ثم ويؤيد هذا القول ما نقله في المعالم عن الحق الثاني عن الشيخ فانه
قال وذكر الفاضل الشيخ علي في بعض مصنفاته ان الشيخ نقل الاجماع على عدم وجوب عصب الجرح وتقليم الدم بل يصلي كيف شاء وان سأل
وبوجه الى ان يترأ قال هذا اخذ من الاحتياط في منع الجفاسة وتقليمها بحسب الامكان انتهى **مباح**
اذا كان المصلي ثوبان وكان احدهما نجساً واشتبه بالطاهر وجب الصلوة في كل منهما على المشهور يترأ الاصحاب بل يستفاد من مجمع الفائدة وهو
الاجماع عليه فانه قال واما دليل وجوب غسل الثوبين اذا نجس احدهما واشتبهه وكذا دليل الصلوة الواحدة في المتعدد من الثياب مع الاستبراء
عدم يتفق برأه الدعة الا بذلك ونظيره اهراق الانا بين المشبهين والتميم ولعله اجماعي كما ادعى في النظر انتهى ومجتهم على ذلك وجهان
الاول ان الدعة اشغلت بالصلوة مع سائر طاهر ولا يحصل القطع بالامتنال الا بذلك فوجب **الثاني** مارواه الشيخ عن سعد بن علي بن
اسماعيل عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن ع قال كتبت اليه اسأله عن رجل كان معه ثوبان فاصاب احدهما بول ولم يدري ايها وحضرهما الصلوة
وخاف فوثقها وليس عنده ماء فكيف يصنع قال فصل بينهما جميعاً وحكي عن ابي الحسن ع وجوب الصلوة **مباح** اختلف الاصحاب في وجوب
اعادة الصلوة على من صلي ناسياً لظهور الجرح والاستبراء مطلقاً **الاول** وجوب الاعادة في الوقت وخارجاً مطلقاً وهو المشهور وان
من ترك الاستبراء حتى صلي اعادة صلواته في الوقت خارجاً انتهى ومنج بهذا بعض الاجلة ايتم وصح والذي دام ظله العالی انه لا يحج الاشهر

الثاني عدم وجوبها كذا وهو الغائي في ظاهر الحكم عنه **الثالث** عدم وجوبها في الوقت وخارجها في الزمان الاستثناء من الغاي خاصة ووجوبها
 في الزمان استثناء من البول وهو للصدق في الفقه على ما حكى **الرابع** عدم وجوبها في خارج الوقت ووجوبها فيه فيما إذا نسي الاستثناء من
 البول وهو لا شك على ما حكى وفي النافع وبعد الصلوة لو ترك غسل أحد الخفين ونحوه ما في القواعد والمنتهى للقول الأول وهو
الأول ما ذكره في المختلف من أنه لو بات بالأمور به على وجهه فيسقط في هذه التكليف وأشار إلى هذا في المنتهى بقوله ولا نطهارة
 البدن شرط في الصلوة ولم يحصل وصح بنحو هذا في المعبر **الثاني** ما ذكره فيه بأنه من تركه الاستثناء فيجب عليه الإعادة فلو
 يوجد هذا الوجه خبر سماعة الذي عدّه جملة من الموثق قال سألنا أبا عبد الله عن رجل يروي ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى
 قال بعد صلوته كي يجهنم بالشيء إذا كان في ثوبه عقوقه لنسيانه **الثاني** ما ذكره جدي في مسألة ناسي الغساة في الثوب والبدن من جهة
 المشهور القائلين بالإعادة مطعون في الفاعلة فانه قال وبدل على المشهور مضافا إلى الإجماع المنقول في الإعادة المسئلة من استدعاء شغل الذمة
 اليقينية وكون العبادة اسمًا للصحة لا الاعم **الرابع** وجوب الإعادة وثنا خارجا على من صلى مع خمسة ثوبه أو بدنه ناسيا الثابت بالإجماع
 الحكمي المعتمد بالشهر والأخبار يستلزم وجوبها مطلقا على من صلى ناسيا لترك الاستثناء وما للقياس بالطلب في الأولى ولأن كل من قال بالثنا
 بل صرح في المدارك بأن المسئلة الثانية خير في من نسي ثوبا للمسئلة الأولى وربما يظهر هذا من غيره **الثاني** الأخبار المستفيضة منها
 خبر زرارة الذي عدّه بعض الأجلة من الصحيح وتمسك بهذا القول قال توفاه بوقفا ولم يغسل ذكره ثم صليت فسالنا أبا عبد الله عن ذلك فو
 اغسل ذكره وأعد صلوتك ومنها خبر عمر بن أبي بصير الذي استد به بعض الأجلة لهذا القول وعدم من يعجز عنه قال قلت لأبي عبد الله بول
 وانقضاء واستثنى أن نسي ثم ذكر بعد ما صليت فلا اغسل ذكره ولا أعد صلوتك ولا تعد وضوئك ومنها رسالة ابن بكير المصدرة من الموثق المروى
 عن أبي عبد الله عن في الرجل يبول وينسى أن يغسل ذكره حتى يتوضأ قال يغسل ذكره وبعد الصلوة ولا يعيد الوضوء ومنها خبر سماعة الذي عدّه
 موثقا قال قال أبو عبد الله عن إذا دخلت الغائط فقبلت الحاجة فلم يهرق الماء ثم توضأت ونسيت أن يغسل ذكره بعد ما صليت فغسلت الإعادة وأ
 كنت أهفت الماء فنسيت أن يغسل ذكره حتى صليت فغسلت الإعادة الوضوء والصلوة وغسل ذكره لأن البول مثل البراز وقد يأتش في جميع الحج
 المروية ما في الأول فانها انما يتم لو ثبتت اشتراط طهارة البدن في الصلوة مطعون وهو ممنوع وثنا أشار إلى هذا المقدس الأردبيلي فقال
 فاعلم شرطه الطهارة في الثوب والبدن للصلوة مطعون انتهى وفيه نظر وما في الثانية فيما منع من كونها مفرط ترك الاستثناء يجب عليه الإعادة
 فتم وإما في الثالثة فيما منع من كونها لفظا للعبادة موضوعا للتعليق بآبائه في الوسائل وإما في الواجبة فيما منع من الفحوى والإجماع للمكب
 وما صرح به في ذلك وقد صرح بعض الأجلة بخلافه في ظاهر الأصحاب ونحو جعل هذه المسئلة خارجة عن مسألة من صلى في الخامسة حيث له
 ينقل الخلاف هنا في وجوب الإعادة وثنا خارجا على ظاهر ابن الجيند حيث خصص للوجوب بالوقت وعن في حيث نفي الإعادة في الغائط
 وإما هناك فأكثر المقلد من على الإعادة مطعون وعن الشيخ في بعض أقواله العدم وفي كتاب صا وبتع عليه حل المناخير في الإعادة في الوقت و
 خارجة وصريح عبارة السيد السند في أن هذه المسئلة من جنس تلك فان أراد أنها كك فهو ككنا منى وإما في الخامسة فبأنها خاصة
 الدلالة على ما صا إليه المشهور من وجوب الإعادة فتم وللقول الثاني وجوب **الأول** أنه حين النسيان كان مأمورا بالصلوة وقد فصلت الإبي
 فليزم الإجراء لما ثبت في الأصل من أن امتثال الأمر يقتضي الإجراء وفيه نظر لما يبينه في الوسائل **الثاني** أن قوله رفع عن إتيان الخطأ والنسيان
 يدل على ارتفاع الأحكام الشرعية التي من جملتها وجوب الإعادة عن الناسي وقد استدل به الحلبي على أن الناسي للنياسة الكائنة في الوقت
 عليه الإعادة وفيه نظر لما يبينه في الوسائل **الثاني** الأخبار المستفيضة منها رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عن في الرجل يتوضأ
 وينسى أن يغسل ذكره وقد بال فقال يغسل ذكره ولا يعيد الصلوة ومنها رواية عمر بن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عن في صليت فذكرت
 أني لم اغسل ذكرى بعد ما صليت أنعيد قال لا ومنها خبر عماد الذي عدّه في الموثق قال سمعت أبا عبد الله عن يقول لو أن رجلا نسي أن يغسل
 من الغائط ما حتى يصلي لم يعيد الصلوة ومنها خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى الذي عدّه صحيحا قال سئل عن رجل ذكر وهو في الصلوة أنه لم يتنبح
 من الخلاء قال ينصرف وينسج من الخلاء ويعيد الصلوة وإن ذكره فخرج من صلوته أجزائه ذلك ولا إعادة عليه ووجه هذه الأخبار على الأخبار
 بنابذها بالأصل وحمل السابقة على الاستصحاب قبل واحتمل بعض المناخير من حمل أخبار الإعادة على انقضاء الوضوء السابق بخروج بل مع

عدم الاستبراء انتهى وقد يجاب عن الخبرين الاول بقصع السند فلا يصلحان للحجة ولو سلم صحتهما فما لا يصلحان لخارضة اخبار الاعادة
لاعضاضها بقول الأكثر ودليلهم وعن الثالث بمخارضة موثقة سماعة المتقدمة للمذهب من وجوبين فالاحدهما ما دلث عليه ظاهر
من ترك الاعادة مع الاكمال الفرق بين الاكمال وعدمه واذا كان كذلك وجب تأويلها بل المحتمل وهو امران ان اراد الاستنجاء
وان كان قد استنجى بالجر فيستحب له الانصراف حاله في مقدما من صلوة كالاذان والتكبيرات السبع وثانيهما يحمل على من لم يعلم بالحدث
كالمنع عليه جمعا بين الأدلة واما احتمله بعين المناخرين فلا شاهد له فلا يلتفت اليه وللقول الثالث موثقة عمار المتقدمة وقد عرفت
المناقشة فيها وللقول الرابع الموثق على ما قبل في الرجل ينسى ان يغسل يديه بالماء حتى صلى لا انه قد تمسح بثلثه اجماعا قال ان كان وقت تلك
الصلوة فليعد الصلوة وليعد الوضوء وان كان قد خرجت تلك الصلوة التي صلى فقد عجزت صلوة وليتوضأ لما يستقبل الصلوة
وفي جواز الاعادة عليه مناقشة لا يخفى وللقول الخامس اشار اليه والذي دام ظله من الجمع بين ما دل على الاعادة ترك الاستنجاء
من البول بقول مطلق وما دل على وجوب الاعادة به ككس العمل الاول على خارج الوقت والثاني على الوقت واجاب عنه والذي دام ظله
الغالي فقال ولا شاهد له مع التكافؤ لاعضاض الادلة بالكثر وصحة السند والشهرة التي هي المعنى في الشيخ انتهى وعندى ان
ان القول لا يخفى عن قوة ومع هذا فهو احوط فلا ينبغي العدول عنه

تمت كتاب الطهارة المصباح من مولفان سيدنا الفاضل العالم

اعلم العلماء والمجتهدين وفضل الفضلاء والمحققين حافظا

شرعته خاتم النبيين ومرفق ملته سيد المرسلين ومعدن

احاديث ائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين

افا سيد محمد بن السيد علي الطباطبائي زيد

نور الله تعالى مرقداهما في يوم الجمعة

السادس والعشرون شهر رجب الحرام

من شهر التاسع والعشرين والمائة

بعد الف من هجرة النبوة المصطفوية

صلى الله عليه وآله على يد

الحقير الفقير المذنب الغاصر

ابو القاسم بن علي الآ

عفي الله عن جرمي

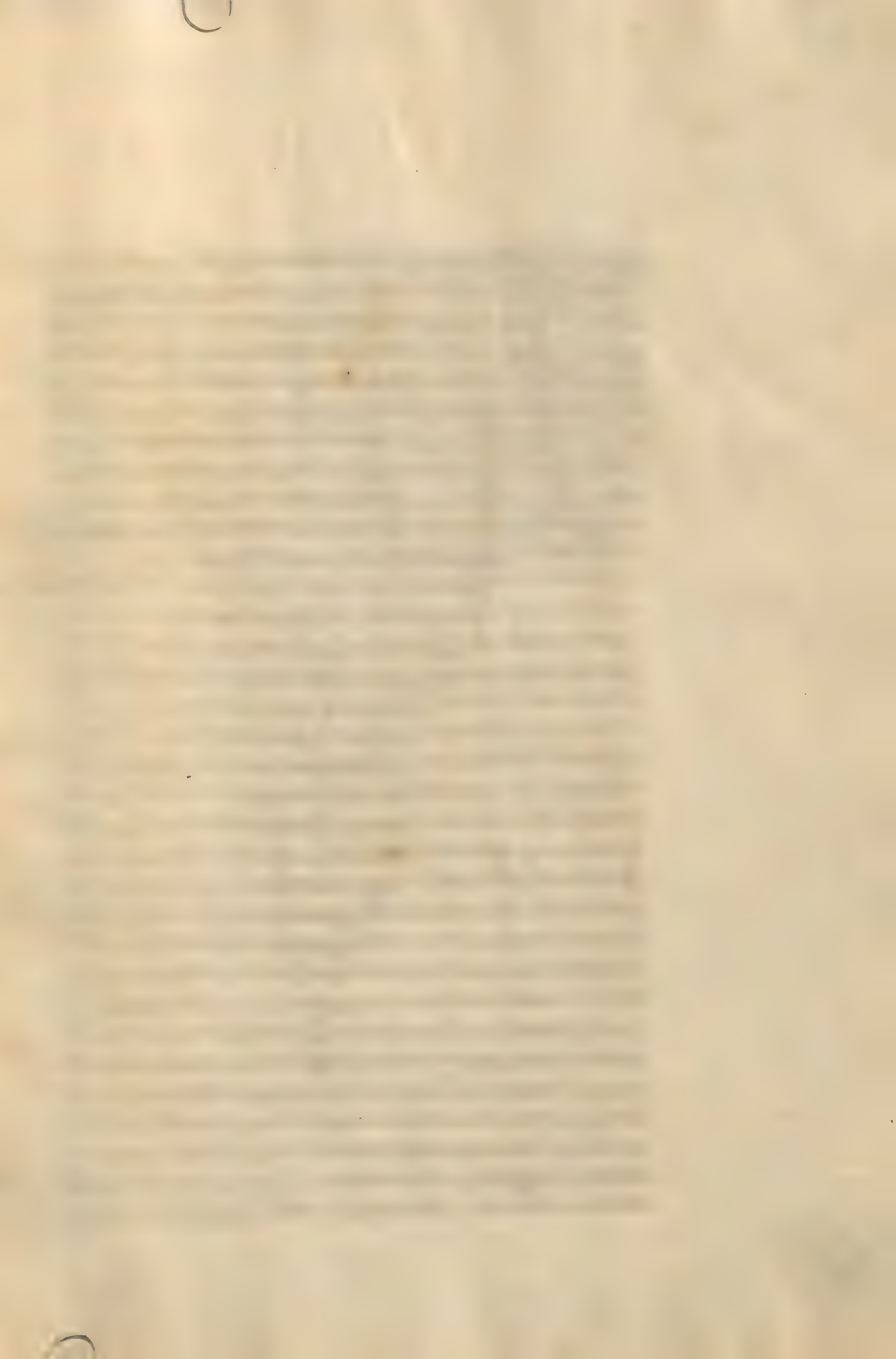
محمد واهل بيته

الطاهرين

الله

جميعين

عليهم





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين **كتاب** مصابيح الصلوة **مصابيح** لا شك في مطلوبية الصلوة وكونها في افضل العبادات ووجوبها في الجملة والجزء في ذلك وبوجه **الاول** ايات كثيرة منها قوله نعم اقم الصلوة لدلك الشمس ومنها قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومنها قوله نعم ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وما امر الا به عبد الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة الاية ومنها قوله نعم واركعوا واسجدوا **الثاني** اخبار كثيرة منها خير معوية بن وهب الذي وصف بالصحبة في جملة من الكتب قال سالت ابا عبد الله ع عن افضل ما يتقرب به العباد المديهم واهب ذلك الى الله نعم ما هو فقال ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا اني اذا عبد الصالح عليه السلام في يوم فاقمته على مواقيتهن نفى الله عنهم يوم القيامة وله عند محمد بن خلف به الجنة ومن لم يعمل من مواقيتهن يوم يحافظ عليهم فذل للسان شاء غفر له وان شاء عذبه ومنها خبر يزيد بن معوية البجلي الذي وصف بالصحبة عن ابي جعفر ع قال رسول الله ص ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة القليلة مستعدا او نهانا بها فلا يصليها ومنها خبر زرارة الذي وصف بالجنس عن ابي جعفر ع قال سالت رسول الله ص ما لي في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى ثم لم يركع ولا سجود فقال لم تترك الغراب لن مات هذا وهكذا صلواته لم يمت على غير ديني ومنها خبر حفص الجعفي الذي وصف بالحسن عن ابي عبد الله ع قال من قبل الله منه حسنة لم يعذب به ومنها خبر مسعدة بن صدقة قال سالت ابا عبد الله ع ما بال الزاني كافرا وارك الصلوة تسمة كافرا وما الحجة في ذلك الا ان الزاني وما اشبهه انما يفعل تلك المكان الشهرة لانها تغلبه وقال له الصلوة لا يتركها الا استخفافا بها وذلك لا يجادل الزاني باق المراء الا وهو مسئلة لا يثبتها اياها فاصد اليها وكلت ترك الصلوة فاصد اليها فليس يكون قصدا من تركها للذم فانما تقيت الذمة وقع الاستخفاف وقع الكفر ومنها خبر بن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص مثل الصلوة مثل عمود الفسطاط اذا ثبتت للعمود تقعت الاطباء والاوتاد والغشا واذا انكسر العمود لم ينفع طبيب الا وقد لا غشاء ومنها خبر ابي بصير ع قال قال ابو عبد الله ع صلوة فربضة خير من عشرة بن حجة وخير من بيت مملوء هيا يصعد من حجة يفتي ومنها خبر زيد الشحام عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول احب الاعمال الى الله الصلوة وهي اخو صابا الانبياء ومنها خبر يزيد بن خليفة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا قام المصل الى الصلوة ترك عليه الرحمة من ايمان السماء الى ايمان الارض وحفت به الملائكة واناداه ملك الموت لو علم هذا المصل ما في الصلوة ما اتقنل ومنها خبر الحسين بن سيف عن ابيه قال حدثني مع سمع ابا عبد الله ع يقول من صلى ركعتين يعلم ما يقول فيها انصرف وليس بدنه وبين الله ذنب ومنها خبر الكاهلي عن ابيه قال قال رسول الله ص لا يزال الشيطان رغا المؤمنين ما بينه حافظ

على الصلوات الخمس فاذا منعهن اجترى عليه ومنها خير عيسى بن عبيد الله الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي قال قال رسول الله ان عمود الدين
الصلوة وهي اول ما ينظر فيه من عمل بن آدم فان صحت نظر في عمله وان لم تنجح لم ينظر في نفسه عمله ومنها خير ابي بصير عن ابي جعفر قال قال
رسول الله لو كان على باب دار حدة نهارا غسلك في كل يوم منه خمس مرات كان بقي في جسده من الدرق شئ قلنا لا قال فان مثل الصلوة
كمثل النهر الجاري كلما صلى صلاة كثرت ما بينهما الذنوب ومنها خير عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ما من صلوة ^{يخسر}
وفتها الا نادى ملك بين يديك يا ايها الناس قوموا الى ينيلكم القى وقد غموا على ظهوركم فاطفوها بصلتكم ومنها خير اخي ابي بصير
قال سمعت ابا جعفر يقول ان اول ما يحاسب العبد الصلوة فان قبلت قبل ما سواها وان الصلوة اذا ارتفعت في وقتها رجعت صاحبها وهي
بيضاء مشرقة وتقول حفظني حفظك الله وانما ارتفعت في غير وقتها بغير حد وبها رجعت الى صاحبها وهي سواء مظلمة تقول ضيفني
ضبطك الله ومنها النبوي المروي في المنتهى في الاسلام على خمسة شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واما الصلوة واثباتها
الحديث وفيها الخير المروي في المنتهى عن الصادق ان شغلنا لاثنا عشر مستحبا بالصلوة ومنها المرسل الاخر المروي فيمن عن الرضا الصلوة
قرآن كل تقى ومنها النبوي المروي في المنتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد على الحوض الا والله ليس مني شرب مسكرا لا يورد على الحوض الا والله
الثالث تضمن معظم اصحاب الحل في السرائر والعلام في التذكرة والتحريم والمنتهى وسيط الشهيد الثاني في المدارك والقاض في ^{الشيخ} الخ
بانها من افضل العبادات واهمها في نظر الشرع ودعوى العلامة في المنتهى وكرة والتحريم **الاجماع الرابع** ما ذكره في السرائر فقال كعبا ان الشرع
واهمها من الصلوة لانها لا تسقط عن المكلف في حال من الاعمال مع ثبات وان تغيرت اوصاف من قيام او قعود الى ذلك **الخامس** ما ذكره في
الجعفرية فقال ولا ريب انها افضل الاعمال البدنية والاذان والاقامة صريحان في دلالة ولا استبعاد بعد ورود النص وفعله الحكمة لا ^{يقضي}
فيها وبشهادة الحج فيه شأبه المالبة والركعة ماله محض ومن ثم قبل النيابة على الجوف مع الضرورة والركعة اختيار والصلوة ليس بغيره
محضا وما يوجد في بعض الاجناس من تفضل غير الصلوة مثاويل وينبغي التنبه الامر **الاول** اعلم ان الصلوة في اللغة الدعاء على ما صرح به في ^{المعنى}
والمنتهى والخبر وكرة وكرة والتسبيح وكرة العرفان والذخيرة والروض والجعفرية والواضح وله وفي جامع المفاهيل المعروف الشايع ان
ان الصلوة لغة الدعاء وقد صرحوا بان لفظها من اللفاظ المشتركة فهي من الله الرحمة والملائكة الاستغفار ومن الادب من الدعاء وزاد في
الفاموس حسن الشاء من الله على رسوله ولعله من الاسماء الاثنية لثمة معنى لان كتبنا للغة تجمع الحقيقة والحجاز من غير تمثيل غالبا انتهى ^{قد}
اختلف الامتياز في تعريفها شرعا ففي المعبر في الشرع عبادة عن عبادة مخصوصة والمنتهى لما في الشرع فانها عبارة عن الافعال المخصوصة الملقية
بالاذكار المعينة وقد يتغير الافعال عن الاذكار كصلوة الاخرس وبالعكس كالصلوة بالتبج وفي الخبر وفي الشرع اذكار معهودة مقترنة بحركات
وسكات مخصوصة بتقريب بها الى الله وفي التذكرة وشرعا اذكار الركوع والتجويد وفي كرتي وشرعا افعال مفتحة بالتكسر مشتملة بالقبلة
للقرع قبل حل الصلوة الجانبة وقبل اركان مخصوصة واذكار معلومة الشرايط مخصوصة في اوقات المقدرة تقربا الى الله وفي الجعفرية وشرعا
هي افعال مفتحة بالتكسر مجتمعة بالتسليم وفي كثير العرفان والاولى انها افعال معهودة يجب فيها القيام اخيارا فتشاحها التكبير واختمها بالتسليم
بتقريب بها الى الله **الثاني** قال في المدارك وهذه العبادات اربعة تكون ذكر محضا كالصلوة بالتبج وثلاثة فعلا محضا كصلوة الاخرس واثارة
تجمعها كصلوة الصبح وقومها على هذا الموارد بالنواطق والتشكيل انتهى ونحوه والذخيرة وفي المعبر وقومها على هذه الموارد وقوم ^{المعنى}
على انواعه وفي المنتهى والاقر بان اطلاق اللفظ الشرعي حقيقة في الافعال المخصوصة المقترنة بالاذكار المعينة ومجازا في صلوة الاخرس والصلوة
بالتبج فانما أطلق محكم على الصلوة انصرف بالاطلاق الى اذكار الركوع والتجويد وصرف اللفظ عند اطلاقه الى الجعفرية **مصباح** اعلم ان صلوة المطلوبة
في الشريعة اربعة واجبات ومنه واكل منها اقسام كثيرة ومن الواجبات الفرائض اليومية ومنها صلوة الجمعة ومنها صلوة العيد ومنها صلوة
الطواف ومنها صلوة الاموات ومنها صلوة الايات كالكوني والزلزلة ومنها صلوة الاحتياط ومنها ما يلتزمه الانسان ببدن وشبهه و
سبا في الوجوب على الجملة على وجوب اعدا اليومية واما اليومية فقد ثبت وجوبها بالضرورة من الدين وهي خمس صلوات الصبح وهي ركعتان ^{حاصل}
وسفر والظهر وهي اربع ركعات في الحضرة وركعتان في السفر والعصر هي كالظهر وسفر وحضر والعشاء الاخرة والمغرب وهي ثلاث ^{كها}
سفر وحضر والعشاء الاخرة وهي كالظهر اربعة سفر وحضر فنجيب الحضر سبع عشرة ركعة وفي السفر احدى عشر ركعة ولا يجب بالصل

الشرح في اليوم واللبلة على المكلفين غير ما ذكره خلافاً لا في حنيفة فوجب عليهم الوتر لنا وجوه
 جماعة فالدخول في المداينة وقد اجمع علماء الاسلام على وجوب الصلوة الخمس في الزايد عنها نعم نقل عن ابو حنيفة وجوب الوتر واختارنا طائفة بنفسه
 وقال في المنتهى وعدد الفرائض في الحضر سبع عشرة ركعة بخلاف بيناهل الاسلام ثم قال وما عدا ما ذكرنا غير واجب وهو قول علماء الجمع و
 اكثر اصلا العلم وقال ابو حنيفة الوتر واجب وقال في كونه بعد الاشارة الى الفرائض الخمس لا يجب عليها عند علماءنا العلماء الا باحنيقه
 فقال في المعبر بعد الاشارة الى ذلك وما عدا ذلك فليس بواجب وهو مذهب اهل العلم وقال ابو حنيفة الوتر واجب وقال في الفريضة واما في
 وجوب الزايد فلا خلاف فيمنه بين اصحابنا طائفة بنقده واليه ذهب عامة علماء الاسلام اما يحكى عن ابى حنيفة من القول بوجوب
 الوتر وقال في كونه الوتر سنة لا في فريضة هذا كله اجماع طائفة خالف بغض الغامة اصالة عدم الوجوب وبراءة الذمة منه
 انه لو كان واجبا لكانت اوتروا بوجوب غيره من الفرائض اليومية والثاني بطا المقدم مثله ما تمسك به في المعبر والمنتهى وكذا
 من انه لو كان واجبا لما جاز فعله على الراحة اختيارا والثاني بطا المقدم مثله اما الملائمة فهي ثابتة بالاستقراء ما ذكره في الذكرى
 تبعاً للمنتهى فقال ومن الوجه على عدم وجوب الوتر الاجماع على تحقق الصلوة الوسطى ولو كان واجبا لانتفت انتفى بقوله ذلك مستوخ لا نقول
 لان سلم ذلك لعدم دليل قطعي في الظن على تقدم برسله غير محتمل عليه في اثبات النسخ علواً جملة من الاخبار ومنها الخبر الذي ^{صفه}
 في المنتهى البعثة عن ابي جعفر قال سالت عماراً عن الله من الصلوة في خمس صلوات في الليل والنهار ومنها خبر بان بن تغلب الذي ^{صفه}
 في المنتهى انهم بالصحة قال صليت خلف ابي عبد الله في المغرب بالمزمل فقلت انصرفنا لثقت فقال يا ابا ان الصلوة الخمس المفترضة من تمام
 حد ودهن الحديث ومنها المروي عن الحليلة قال قال ابو عبد الله في الوتر انما كتب الله الخمس وليس الوتر مكتوباً ان شئت صليتها و
 تركها تبين ومنها المروي في المنتهى والمعبر عن طلبة بن عبد الله ان اعراباً في النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ما فرض الله علي من الصلوات
 قال خمس صلوات في كل يوم على غير هذا قال لا الا ان تسقط شيئاً فقال الرجل الذي يشك بالحق لا يزيد عليها ولا ينقص منها فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فداخ الرجل ومنها المروي عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصليونكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اهل القرآن اوتروا
 فان الله وتر يحب الوتر ومنها المروي عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب قال قال علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصليونكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اهل القرآن اوتروا
 على النبي فيجب على امته لعموم ما دل على وجوب الناس لا فانقول العموم يجب تخصيصه هنا بما قد مناه من الادلة ومنها وانما اتوا منه
 ولا يقال بغير ما ذكر المرويان عن النبي صلى الله عليه وسلم في احدهما ان الله زادكم صلوة وهي الوتر فصلوها لاننا نقول الروايات ان لا تضمان للمعاوضة
 من وجوه عديده هي غير جعفر وينبغي التنبه **الاول** اعلم انه قد ورد الامر بالمحافظة على صلوات الخمس وكذلك النسبة الى الصلوة الوسطى
 وقد اختلف علماء الاسلام في تعينها على احوال **الثاني** انها صلوة الظهر وهو الشيخ في المثلان والشهيد بن فتن وكوفي وقم والقاضى ^{سابق}
 في الذخيرة وهي عن يزيد بن ثابت وابن عمر وابن مسعود الخ وروى عن ابي جعفر في صحيحه وروى عن ابي جعفر في صحيحه وروى عن ابي جعفر في صحيحه
 والوجه فيه وجوه **الاول** دعوى الشيخ في المثلان والاجماع عليه ويؤيد قول الاسكافي بما حكى عنه عندنا هي الظاهر **الثاني** خبر زيارة غزالي
 جعفر في الذخيرة ولفظ الصحة فيه والصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وهي اول صلوة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وسط النهار ووسط
 صلواته بالنهار صلوة الغداة وصلوة العصر ويؤيده ما روى عن ابن زيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالاجرة ولم يكن يصلي
 اشد على اصحابه منها فترك ما قتلوا على الصلوة والصلوة الوسطى **الثالث** ما تمسك به ابن الجنيدي بما حكى عنه من انها وسط بين ما بين
 متساويين **الرابع** انها العصر للسيد والمحقق **الثاني** والجعفرية وهي عن ابن عباس والحسن وابن مسعود وثناؤه والفضل والباقي
 قال في جميع البان وروى عن ذلك عن علي بن ابي طالب والوجه فيه اربعة وجوه **الاول** دعوى السيد الاجماع عليه على ما حكى **الثاني** ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 شغلوا عن الصلوة الوسطى **العصر الثالث** ما في جميع البان فلا روى رفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم قالوا لا يها بين صلوات النهار وصلوات
 الليل واما خصت بالذكر لانها يقع في وقت اشتغال الناس في عابال الامر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الذي بقوة صلوة العصر كان وتر اهل
 وماله وروى بريد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تكمروا بالصلوة في يوم الغيم فانه من ثلثة صلوة العصر يحيط عمله انتهى **الثاني** في المغرب
 وهو محكى في جميع البان عن ابن قطيبه بن دويب قال قال لانها وسط في الطول والعصر من بين الصلوة وروى في الثعلبي باسناده عن عاتبة

ثالث قال رسول الله ﷺ ان افضل الصلوات عند الله صلوة المغرب لم يحطها الله ثم عن مسافر ولا يقيم فتح الله بها صلوة الليل وقيم بها
 صلوة النهار ومن صلى المغرب وصلى بعد ها تكفي بنى الله له قصر في الجنة **الربيع** انها صلوة العشاء الاخرة وهو لبعض العامة ومثل ما بنا
 بينا الصلوتين لا يقصر **الخامس** انها صلوة الفجر وهو محكي عن معاذ بن عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وعطاء وعكرمة ومجاهد والشاذلي
 قال في مجمع البيان قالوا لانها بين صلوات الليل والنهار وبين الظلام والنساء ولا ينافي لا يجتمع مع غيرها حتى منفردة بين مجتمعين ويد
 عليه الترتيل قوله ثم وقرنا الفجر قرنا الفجر كان مشهود يعني تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار وهو مكتوب في ديوان النبا
 قالوا وبطل عليه اخر الآية وقوموا لله فانشين يعني وقوموا فيها لله فانشين قال ابو رجاء العطاردي صلى بنا ابن عباس في مسجد ^{بصرى}
 صلوة الغداة نعت بها قبل الركوع ورفع يديه فلما فرغ قال هذه الصلوة الوسطى التي امر ان يقوم فيها اوردته الشاذلي في تفسيره
 انها صلوة الجمعة في يوم الجمعة والظهر في سائر الايام وهو محكي عن جعفر امة الزيدية قبل ورواه عن علي **السادس** انها صلوة الصلوة
 الحسن لم يعيها الله سبحانه فاخفاها في حلة الصلوات المكتوبة ليحافظوا على جميعها كما اخفي ليلة القدر في ايام شهر رمضان ^{والاعظم}
 في جميع الاسماء وهو محكي عن الربيع بن خثيم وابي بكر الوران **السابع** ولا يكون تسمية العشاء بالعتمة ولا الصبح بالفجر الاصل وجودها في الا
 وقد صار الى اختار العلامة في لفق والشهيد في فقه وهي من الشيخ القول بكرة ذلك قال في لفق ولا اعلم دليله فاننا سند في ذلك الى
 روى في النبي قال لا يغنيكم الاعراب على اسم صلواتكم فانها العشاء فانهم يعمون بالابل طالبتنا بصحة سند هذا الحديث **الثالث**
 اعلم ان الصلوات اليومية ان فعلت في وقتها كانت اداء والا كانت قضاء **مصابيح** اعلم انه ينبغي في كل يوم وليلة في المضارب وثلثون ركة
 وهي نوافل اليومية على ما صرحوا به امام الظاهر ثمان وقبل العصر مثلها وبعد المغرب ربيع وبعد العشاء دكانان بقدر ركة واحدة
 ركة صلوة الليل مع ركعتي الشفع وركعة الوتر وركعتا الفجر وهو خيرة الانشاء والنهارة والحمل والحقود والغنية والمراسم والسرور
 والشراب والنافع والقواعد والاداء والحرير والذكرى والبيان والدروس والمعرفة ولك وجامع المقاصد والمجتهبة والمدارك
 والكفاية والرباض والجمعة في ذلك لمران **الاول** دعوى جماعة من الاصحاب كالسيد بن المرتضى وابن زهره والشيخ الاجماع عليه وثقة
 ما في جملة من الكتب في الدروس هو فنون الاصحاب وهو شهر رابعة وثقة لم يقف على خلاف وفي كلام العمري اطبق الاصحاب في
 كتب الفوائد عليه وفي الجبل المنيب لا خلاف بين الاصحاب وكوفي هو المشهور ولا تعلم فيه خلافا وفي المدارك هذا من هيا الاصحاب يعلم
 فيه مخالفا وفي جامع المقاصد والروض والروضة والتنقيح والمعتبر والخبر هذا هو المشهور وعن النافع وبع انه الاشهر في جميع
 القاندة واماد دليل حصول النوافل الاربعة في ربيع وثلثين قالوا الاجماع على مشروعية وعدم الزيادة عليه **الثاني** جملة من الاخبار منها خبر
 الفضيل بن يسار الذي وصفه بالصح في هي وبالحنس في الذخيرة قال الفريضة وقائلة احدى وخمسون ركة منها ركة بعد العتمة ^{سبا}
 بعد ان بركة والنوافل ربيع وثلثون ركة ومنها خبر الحارث بن القزعة عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول صلوة النهار ست عشرة ركة وثمنا
 بعد الظهر ربيع ركة بعد المغرب في سفر ولا حضر ودكانان بعد العشاء كالذي يصليها وهو فاعدا وانا اصليها وانا قائم وكان رسول
 الله ﷺ صلى ثلث عشرة ركة من الليل قال في المدارك وفي الطريق علي بن حديد وقال الشيخ في صانته ضعيف جدا لا يعمل على ما ينفرد به وقد
 هذه الرواية الشيخ في طب بطريق اخر عن احد بن عيسى عن علي بن النعمان وعلى هذا يكون صحيحة لكن قيل ان ذلك يسمى اضطرابا وان
 الخبر وفيه بحث ليس هذا عمله ومنها خبر احد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن ع انا محبا بنا يجملون في صلوة المطلق بعضهم يصلي اربعا و
 اربعين وبعضهم يصلي خمسين فاخبرني بالذي يعمل به انت كيف هو حق اعمل بمثله فقال لا صلى لاحدا ونمسين ركة ثم قال امسك ^{عقد}
 بيدك الزوال ثمانية واربع بعد الظهر واربع قبل العصر وكعشرين بعد المغرب وكعشرين بعد العشاء من تقود تعد بركة من ثيام وثمنا
 صلوة الليل والوتر ثلثا وركعتي الفجر والفرائض سبع عشرة فذلك احدى وخمسون ركة ومنها خبر الفضيل بن سعيد الاحوصي القمي
 قال قلت لابي عبد الله ع كم للصلوة من ركة قال احدى وخمسون ركة وقد وصف هذه الرواية في جميع القاندة بالصحة قال في طريق محمد بن عيسى
 البقطيني عن يونس بن عبد الرحمن وطاهر ومنطاب خبر فضيل بن عبد الملك وبكره لا سمعنا ابا عبد الله ع يقول كان رسول الله ﷺ يصلي من الطلوع

فبلى القرينة قال في جمع الفائدة وقد سماها هي بالصحة مع وجودها جميع بنهاشم وكثيرا ما بسى الخبر الواقع هو فيه بها وبهم منه وقد ثبت
 الضابط اية قال في منه ان عندى مقبول فالظاهر الفرق عند بن الحسن والصحيح منها ما ذكره في جمع الفائدة فقال في مقام ذكر
 الاخبار والدالة على ما صاها اليه المعظم وما هو المشهور المذكور في المصباح في زمانه لا يربعين عن ابي محمد العسكري ثم ان قال علامنا الحون حسن
 صلوة احدى ومنه وفيه الاربعين وتغير الحسين ومنها غير ذلك لا يقال بما رخص هذه الاخبار جملة من الاخبار الظاهرة في نقصان عدد
 النوافل عا ذكر ومنها ما يدل على انها ثلث وتكون ركعة باسقاط الوترية وهو خبر ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان الذي وصفه بالحق في الذخيرة
 قال سالت ابا عبد الله ثم عن صلوة رسول الله في بالنها وقال ومن يطيق ذلك ثم قال ولكن خبرك كيف اصنع انا فنقلت بلى فقال ثمانى ركعة
 قبل الظهر ثمانى وكفى بعدها قلت قال اربع بعدها قلت فاعترفت قال نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اقبل بيده هكذا
 في كما قال ابن عباس ثم وصف كما ذكر اصحابنا وخبرنا **اصحابنا** خبر الجليل الذي وصفه بالحق في المدارك والذخيرة قال سالت ابا عبد الله ثم هل قبل
 العشاء الاخرة وبعدها شى فقال لا غير اصل بعدها ركعتين ولست احبها من صلوة الليل **ثانها** خبر جنان الذي علف في الذخيرة في الوقت في
 سال عمر بن حريث ابا عبد الله عوا تاجالس فقال لا اخر في جعلت ذلك عن صلوة رسول الله فقال كانا بنى صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات واربع الا
 وثمانى بعدها واربع العصر ثلثا المغرب واربعاء بعد المغرب والعشاء الاخرة اربعاء وثمانى صلوة الليل وثلثا الوقت وركعتي الفجر وصلوة الفجر
 ركعتين ثلث جعلت ذلك فان كنت اقوى على اكثر من هذا بعد صلى الله عليه وسلم على كثره الصلوة قال لا ولكن بعد بطلانك السنة ومنها ما يدل على
 انها ثمان وعشرون وهو خبر ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع انا لظفر بالليل والنها فقال الذي يستحب ان لا يتقص عنه ثمان ركعات عند ذوال
 الشمس بعد الظهر ثمان ركعات وقبل العصر ركعتان وبعد المغرب ركعتان وقبل العشاء ركعتان ومن السحر ثمان ركعات والوتر ثلث ركعات
 مقصولة ثم ركعتان قبل صلوة الفجر ومنها ما يدل على انها سبع وعشرون وهو اخبار عديدة احدها خبر زائدة الذي وصفه في ذلك وخبر
 بالصحته قال قلت لابي جعفر في رجل نجا فاختلف والجر فكيف في بالزوال والحافضة على صلوة الزوال وكى تصلى قال تصلى ثمان ركعات
 اذا زالت الشمس وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر فهذه اثنتا عشرة ركعة وتصلى بعد المغرب وركعتين وبعدها ينتصف الليل
 عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر ثلث سبع وعشرون ركعة سوى القرينة وانما هذا كله يطوع وليس بغير وضوان فارك القرينة
 كما فرض فادرك هذا ليس بكار وركعتا معصية لانه يستحب ان يعمل الرجل عملا من الخبر بدوم عليه والثاني خبر عبد الله بن سنان الذي وصفه في ذلك
 بالصحة وفي الذخيرة بالحسن قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا تفصل اقل من اربع واربعين ركعة والثالث خبر اخر في زواره وقد وصفه بالصحته
 في الذخيرة قال قلت لابي عبد الله ع ما حرمت به السنن في الصلوة فقال ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل العصر
 بعد المغرب وثلث عشرة ركعة من اخر الليل منها الوقت وركعتا الفجر قلت فهذا جميع ما حرم به السنة قال نعم لا تفعل هذه الاخبار ولا تفعل المعاصرة
 لا جوار المقدمه لغرض ولا تهاشدا وهذا وعدم ظهوره على ما يلزم صرح بنفيه العمري فيما حكى عنه فينبغي طردها واوبلها فما ينفع
 به المعارض بينها وبين ما تقدم من الاخبار وقد اشار اليه جميع كثير من اصحاب كالشهيد بن السبوي والحقق الثاني وصاحب **الذخيرة**
 والمفسر سلا ريبا والشيخ البهائي والحديث الكاشاني والوالد المظالم العالي وقالوا ان اختلاف هذه الاخبار وتدل على الاختلاف في **الاصحاب**
 بنا كبد وعدمه فلا ينبغي مطلق الاستحباب والبلغة لا اشكال في المسئلة بحمد الله ع وبني النبي لأمور **الاول** اعلم ان المسنفاد من الشواهد وقع
 والبيان والبيعة والوضحة انا فالة الظهر ثمان ركعات قبلها واثلة العصر ثمان ركعات قبلها ومكة في الكشف عن ممة والمهذب والاصلاح والاشارة
 وفي المدارك والذخيرة عن المشهور وهي في ثلث عن ابن الجنيب ما يدل على خلاف ذلك فقال قال ابن الجنيب يصل قبل الظهر بعد الزوال ثمان
 ركعات وثمان ركعات بعدها منها ركعتان فالة العصر قال في مقتضاه ان الزايد ليس لها انتهى وحكى في كرق عن الواندى انه حكى
 بعض الاصحاب خلاف ذلك اية فقال ونقل الواندى ان بعض الاصحاب يجعل الست عشرة للظهر وصحح المشهور انتهى وليس في القسمة العمل
 والعقود والخلاف والنهاية والمراسم والسير والمواعظ وكوه والارشاد ونهاية الامكام ما يدل على شى من الاقوال المذكورة فان فيها ثمان
 ركعات قبل الظهر ثمان قبل العصر ما دى من الاقوال في المسئلة اربعة وربما كانت الفائدة في التراجع هنا ما اشار اليه في ثلث فقال بعد

الاشارة الى القول الثاني ويطهر الفأنة وبادر صلوته نافلة الظهر والمشهور الاول فيعين المصير اليه ليدود الثاني انتهى وناقش فيما ذكره في كذا فقي
 قبل ويطهر فائدة الخلف في اعتبار ايقاع الست قبل الغد بين والمثلان جعلناه للظهر وفيما اذا ذكرنا نافلة العصر فان الواجب الثمان على المشهور وكذا
 على قولنا بن الجبيل ويمكن المناقشة في الموضوعين اما الاول فبان مقتضى النص صوابا وابطاع الثمان التي قبل الغد بين والمثل والثمان التي بعد هاتين
 الاربعين والمثلين سواء جعلنا السب فيها للظهر ام العصر واما الثاني فلان النذر يتبع قصد ناد وفان قصد الثمان والركعتين واجب وان قصد
 ما وظف الشارع امكن التوقف في صحة النذر لعدم ثبوت الاختصاص كما ببناء انتهى وقد استحسن في خبره فاذا ذكر للقول الاول الشهرة كما اشار اليه
 في الكشف فقال بعد الاشارة اليه لما في عمل قان عبد الله بن سنان سال الصادق ع لاي علم اوجب رسول الله ص صلوته فقال ثمان قبل الظهر
 وثمان قبل العصر فقال ع لنا كبد الفرائض لان الناس لو لم يكن الا ربع ركعاتنا لظهر لكانوا مستغفرين بها حتى يموتوا ثم لوقت فلما كان ذلكا قبل
 فريضة العصر وللقول الثاني رواية سليمان بن خالد وخبر عمار على ما اشار اليه في الذخيرة وكذا وللقول الثالث صحيح حماد على ما اشار اليه
 في الذخيرة وقد منع لدلالة عليه ومن دالة خبر سليمان بن خالد على القول الثاني وللقول الرابع ما اشار اليه جماعة قال في كذا معظم الاخبار
 والمصنفات خالية من التعيين للعصر والظهر وقال في كذا في الروايات الدالة على التعيين بوجه من غير اضافة الى الفريضة فينبغي ^{تنصير} الى
 في سها على ملاحظة الامثال بها خاصة وقال في الذخيرة ليس في شيء من الروايات دلالة على العس وانما المستفاد منها استحباب ثمان ركعات قبل
 وثمان بعد ها من غير اضافة الى الفريضة فلا تقتصر في بنها على ملاحظة الامثال متجه وقال في الكشف ومعظم الانباء والمصنفات خالية
 عن التعيين للصلواتين مما فيها ثمان قبل الظهر وثمان بعدها ولعل ذلك قبل ان السب غير كلها للظهر كما حكاه الواودي وهو صحيح
 الهداية وظاهر الجامع وفيه ايقاع اكثر الاخبار والعيادات يحتمل كون ما عدا صلوته البطل اعني الاحد عشر ركعة نوافلا للاربعين وللصلوة والثمان
 ظاهرا الكتاب والتبصرة والنافع ونهاية الاحكام والاشارة والبيان والكا في وهو اظهر منه وكذا ذكره وحكي في والمعتبر ظاهره لمجملها ^{لغة}
 للفرائض وهو يدخر عمار وكذا الخجيم ظاهره فيه لكن اكتبه بصلوة ركعتين لند بها لربنا الى الله ع ثم **الثاني** صرح في المغيرة ونهاية الاحكام في
 وكرة وكذا والذكرى والدروس والذخيرة وانه بكرة الكلام بين المغرب وناقلتها واجت عليه فيما عدا الاخير بما رواه الشيخ عن ابى الفوارس قال رواه
 ابو عبد الله ع ان انكلم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب قال في المدارك وكراهية بين الاربع يقتضي كراهية الكلام بينها وبين المغرب بطريق
 اولي وفيه نظر كما اشار اليه في الذخيرة واجت عليه فيه كغيره بما رواه الشيخ والصدوق على ابى العلا لاختاف عن جعفر بن محمد ع قال من صلى المغرب
 ثم عقب ولم يتكلم حتى يصلي ركعتين كبنا له في عليين فان صلا اربعاً كبنا له حجة مبرورة وفيه نظر ايضا في الكشف وينبغي ان لا يتكلم قبل نافلة
 لقول المقيم ع في خبر ابى العلا ولا يثبتها خبر ابى الفوارس وفي المفاتيح بكرة الكلام بين اربع ركعات بينها وبين المغرب الجنبين **الثاني** انتهى في كذا
 والذخيرة عن المغيرة في عه انه قال والاولى القيام الى نافلة المغرب عند الفراغ منها قبل التعقيب وناخيره الى ان يفرغ من النافلة واجتله في بيت
 على ما حكى برواية ابى العلا المتقدم وفيه نظر كما اشار اليه في الذخيرة وكذا في المدارك فقال وهو انما تعطى استحبابا لنافلة قبل الكلام بما لا يدخل
 في التعقيب استحبابا نعلها قبل التعقيب انتهى وفيه حكي عن الشهيد في كذا انه قال لا فضل للمبادرة بنافلة المغرب قبل كل شيء سوى التسبيح و
 حكاها عن المغيرة واستدل عليه بان النبي ع فعلها كذلك فانه لما بشر بالجنس ع صلى ركعتين بعد المغرب شكرا فلما بشر بالجنس ع صلى ركعتين ولم
 يعقب حتى فرغ منها فاعترض على هذا المتك في كذا والذخيرة فقال وعققتي هذه الرواية فعلها قبل التسبيح الا انها مجمولة السند وعادة
 بالاجزاء العجيلة المتقدمة للامر بتسبيح الزهراء ع قبل ان يثني المصلح رجله من صلوته الفريضة **الرابع** قال في المدارك والذخيرة ودعي بن بابويه
 فيمن لا يخبره الفقيه عن عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله ع انه قال من قال في آخر سجدة من نافلة بعد المغرب ليلة الجمعة وان قال في ليلة
 فهو افضل اللهم اني اسالك بوجهك الكريم وامر الله العظيم ان تفضل علي محمد وال محمد وان تغفر لي ذنوبي العظيم سبع مرات تصرف وقد غفر له و زاد
 في الاول فقال وذكر الشهيد في كذا ان محل هذا الدعاء السجدة الواقعة بعد التسبيح ولا بعد ان تكون وهما **الثاني** اختلف الاحتجاج في جواز القيام في
 نافلة العشاء المسماة بالوترية وهي ركعتان بعد هاتين قولين **الاول** انه لا يجوز وهو ظاهر لما بيناه في الخلاف والجلل والعقود والرسائل
 والغنية والملاسم والمعتبر والشرائع والقواعد وكذا والارشاد والحجفة والكفاية **الثاني** انه يجوز كما يجوز وهو لصريح البيان والتمعة
 وجامع المقاصد والروض والمسالك وجميع الفائدة والمفاتيح وقد انتهى والروضة وكذا وخبره وحكي هذا القول عن الجامع وقد اختلف

ارباب هذا القول منهم من جعل المعقود افضل وهو الشهيد الثاني في المصباح الروض وطه والمالك والمحقق الثاني في ظاهر جامع المقاصد و
 والشهيد في ظاهر البقرة وحكا في المدارك والذخيرة عن جميع من الاصحاب ومنهم من جعل القيام افضل وهو الشهيد الثاني في الروضة والمقدس
 في ظاهر مجمع الفائدة للعول بعدم جواز القيام وجوه **الاول** ان البراءة البقنية انما تحصل بالجلوس لا نقا في الكل على الظاهر على جواز
 في شعبين **الثاني** ظهور عبارة الخلاف والغنية في دعوى الاجماع عليه **الثاني** خبر الفضل بن بيار وخبر ابن بطة المتقدم اليهما الاشارة
 ففي الاول منها ركعتان بعد العتمة جالساً بعدان بركعة وفي الثاني ركعتين بعد العشاء من تعود تعد بركعة من قيام لا يقال لعل
 الملة فيها بيان الثابت باصل الشرع وهو لا ينافي جواز القيام كما اشار اليه المحقق الثاني فقال ويجوز فعلها من قيام وفي رواية
 ابن بطة عن ابن الحسن ان الركعتين بعد العشاء من تعود تعد بركعة فعبه دلالة على ان اصل فعلها من تعود لا نأقول هذا
 خلاف الظاهر فلا يصار اليه **الثاني** ان الركعتين محبتان بركعة والا لما كان هذا التوافر لبعثتين بل خمساً ولئلين وهو مبط
 لما تقدم اليه الاشارة وهذا لا يتم الا على نقد برئعين الجالس فيها لان الركعتين من قيام لا يجوز احسبها بركعة ولا يعد ذلك بقى
 يدل على هذا ما ذكره المحقق الثاني والشهيد فالاول في جامع المقاصد ويجوز فعلها من قيام فان ثلث فعلى هذا فاذا صليها من قيام
 يدل الركعتين من جلوس المحسوبتين ركعة لا يلزم ذلك وقال الثاني في المسالك وحس ويجوز ان يكون قيام ويصليان ركعتين ايها
 عدمها بركعة اعتبار كون ثوابها بركعة من قيام ولا ينافي ذلك من ركعتين من جلوس اذ هو الاصل بينهما وتكثران من جلوس معلوم
 بواحدة لا نأقول ما ذكرناه بعيد كما اشار اليه في الكشف فقال والعشاء ركعتان تعدان بركعة كما نطق به الاخبار والاصحاب انا فعلمنا
 جلوس وقيل مط وهو بعيد والمقول يجوز القيام خبرنا واحد ما استدل في كرتي وخبرنا جميع المقاصد على ذلك وهو جني سليمان بن خالد
 وركعتان بعد العشاء الاخرة تقرا فيها طائفة فاما او فاعدا القيام افضل والثاني خبر حسن بن النضرى ركعتان يصليها وهو ثابته وانا
 اصليها وانا قائم ويؤيد ما عسك به في مجمع الفائدة في مقام الاستدلال على افضلية القيام من ان القيام زيادة العبادة والمشتة يمكن
 افضل ومن عموم ما دل على حجان القيام في النافذة وبما استدلل في فقه على ذلك والمسئلة لا يخفى عن اشكال والا وهو طمر اعادة القول الاول بلا
 بعيد دعوى بقية لقوة ادلة المتقدم اليه الاشارة وامكان المناقشة فادلة قولنا الثاني واما في خبر سليمان بن خالد فيقصور سند المانع
 من حجة عند بعض ويظهر دلالة على افضلية القيام وهو خلة مرفقة المعظم على الظاهر فيك التمسك به خصوصاً في مقابلة القول
 المعبر الدالة على لزوم الجلوس وطرح ما دل منه على افضلية القيام واخذ ما دل منه على جوازه وجوازه القعود ودعوى ثابته انما ثبتت
 الظواهر بما يجامع هذا فهو ولذا كان ممكناً لكن المصير اليه في غايته الاشكال ثم واما في خبر الحسن بنحو ما تقدم اليه الاشارة واما في ذلك في
 مجمع الفائدة فبعدم صلاحية لغرضه تلك الظواهر كما لا يخفى **الثاني** اعلم ان ركعة الوتر مفصولة عن ركعتي الشفع ولا يجوز اثنان بها يعني
 صلواتا المغرب وهو خيرة الخلاف والملاسم والمعتبر في نهاية الامكام ومنهى وكرة وكرتي والكشف والظاهر انه مذهب المعظم وخالف
 فيه صاحب المدارك والذخيرة والمفاتيح ونحوها وهو الفصل والوصل وليس كل لوجوه **الاول** ظهور جملة العياش في دعوى الاجماع على ذلك
 قال في الكشف وركعة واحدة للوتر مفصولة عن الشفع اثنا عشر كما هو الظاهر نظر في خبره الاخبار وقال في المعية جلاله الاشارة الى الدال
 على التجيز هذه الرواية متركة عندنا في كرتي الوتر عندنا ولا واحدة لا يزل عليه وما يصلي قبله ليس من الوتر **الثاني** ان البراءة البقنية
 انما تحصل بالفصل لكون جوازه محل الانفاذ على المظن ويدل عليه خبر ابن بطة ولا الذي وصفه بالصححة في خبره عن ابن عبد الله قال بان يصلي الوتر
 الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضي حاجته ويؤيده خبر حفص بن سالم الذي وصفه في ذلك ايها قال سالت ابا عبد الله ع عن التسليم
 في الركعتين في الوتر فقال نعم وان كان لك حاجة فاخرج واقضها ثم عدنا ركعة ففيعين ذلك **الثاني** جملة من الاخبار منها خبر ابن بطة
 الذي وصفه في ذلك بالصححة عن ابن عبد الله ع قال في ركعات مفصولة ومنها خبر معوية بن عمار الذي وصفه في ذلك ايها قال في
 اقربا لوترنا اثنتين بقل هو الله احد وسلم في الركعتين ومنها ما اشار اليه في المعية لمنهى فقال لا وسئل سعد بن سعد الاشعري ابا الحسن
 الوتر افضل او صل قال فصل ومنها الخبر الموصوف بالصححة في المفاتيح ان التسليم في الركعتين تركت ركعات لا يجوز تركه لا يقال بعارض
 هذه الاخبار عدة اخبار الدالة على التجيز بين الامر بين منها خبر يعقوب بن شعيب الذي وصفه في ذلك ايها قال سالت ابا عبد الله ع

عن التسليم في ركعتي الوتر فقال ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم ومنها خبر معوية بن ابي عمير الذي وصفه في كتابه بها قال قلت لابي عبد الله ع
في ركعتي الوتر فقال وان شئت سلمت وان شئت لم تسلم لا تأخذ هذه الاخبار ولا تصح لمعارضتها الاصحاب خبر من وجوه عديدة قال في الكشي
بعد الاشارة الى بعض ما دل على الجهر من الاخبار وقاية الجهر بين التسليم وعدمه وهو لا يقتضي الوصول خصوصاً لعدم وجوبه للخروج عن الغرض
وحملها على التقية والتسليم محب وما يستباح بالتسليم من الكلام ونحوه كما قال ابو جعفر ع لمولى له وهذا الوتر ان شاء تكلم بينهما وبين
الثالثة وان شاء لم يفعل واما خبر كره وبه سال العبد الصالح ع عن الوتر فقال صلته فيجعل الامر من العسولة والتقية والوصول العودي تقية او
استحباباً انتهى واعلم انه قال في كره والخبر بان المستفاد من الاخبار لا يصح المستفيض ان الوتر اسم للركعتين الثالثة لا للركعة الواحدة الواحدة
بعد الشفع كما يوجد في بعض عبارات المشايخين والمعروف من مذهبه لا صحابنا لا للركعة الثالثة مضمولة عن الاولين بالتسليم ثم اعلم انه قال
في المعبر ويجوز السعي في الحاجة وان يجد الطهارة بعد التسليم ثم يرجع بوتر بالواحدة **السابع** صرح في كره وحي والمداك والخبر والمقا
بان من فاته صلاة الليل فقام قبل الفجر صلى الوتر كتبت له صلاة الليل واجتوا عليه بخبر معوية بن وهب الذي وصفه في الخبر والمقا ^{بعض}
عن الصادق ع اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح بوتر ويصلي ركعتي الفجر كتبت له صلاة الليل قال في المداك والخبر والمقا يخرج المراد بالوتر
الركعات **الثالث السابع** اعلم انه قد دل اخبار عبد الله ع على ولوية قراءة في ركعة الشفع الوتر كما هو ظاهر المراسم والذكرى وله
والخبر منها خبر عبد الرحمن بن الحجاج الذي وصفه في المداك والخبر بالصححة قال سالت ابا عبد الله ع عن القراءة في الوتر فقال كان بيني وبين
ابي باب فكان اذا صلى بقرا بقل هو الله احد في ثلاثين وكان يقرأ قل هو الله احد فاذا فرغ منها قال كذلك الله وكذلك ربي ومنها خبر
يعقوب بن يقطين الذي وصفه بالكتاب بين بالصححة قال سالت ابا عبد الله ع عن القراءة في الوتر وثلاثين بعضها روى قل هو الله احد
في الثالث وبعضها روى المعوذتين وفي الثالث قل هو الله احد فقال اعمل بالمعوذتين قل هو الله احد وهذا الخبر وما تقدمه قال في المداك
بجوابه يقرأ في الركعتين الاولتين من الوتر بالمعوذتين بعد الحمد وفي الركعة الثالثة بالمعوذتين مرة واحدة ومنها خبر الحرث بن
المغيرة الذي وصفه في الخبر بالصححة عن ابي عبد الله ع قال كان ابي عمة يقول قل هو الله احد بعد ثلث القراءة وكان تحتان يجعها في الوتر يكون
القرآن كله ودعا يستفاد من بعض العبادات فاذكر في الخلاف يستحب ان يقرأ في المفردة من الوتر قل هو الله احد والمعوذتين وفي الشفع
يقرأ ما شاء وليلنا اجماع الفرقة في بقية قوله فاقروا ما تيسرون من القرآن وقوله ثم فاقروا ما تيسرون به دل على جواز قراءة المعوذتين لانه لم
نعرف ودعت عائشة قال كان رسول الله ع يوتر بثلاث يقرأ في الركعة الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
قل هو الله احد والمعوذتين وفي السرائر في مقام ذكر صلاة الليل ثم يخط ثمان ركعات الحان قال صلى ركعتي الشفع يقرأ فيها الحمد ويتكلم
ويستحب ان يقرأ فيها سورة الملك وهل في على الانسان ثم يقوم الى الوتر ويتوجه فيه بقية وفي الفقيه وركعة الوتر يقرأ فيها بعد الحمد ما شاء من السور
ومن بغا منها وفي المراسم صلى ركعتي الشفع بالحمد وقل هو الله احد ثم يصلي ركعة الحمد والصل **الثامن** يستحب القنوت في الركعة الثالثة
من الوتر مطلقاً وحمله قبل الركوع ويستحب الدعاء فيه بما سأل الله من الدنيا والاخرة ولا يوجب فيه وكذا يستحب الاستغفار فيه سبعين مرة وقول العفو ^{للعفو}
ثلاثاً مائة والدعاء فيه لاختوانه باسمائهم واقلهم اربعون والدعاء بعد رفع الرأس من الركوع ويجوز ان يدعو على عدوه في القنوت فقد
صرح في المعبر بنهاية الاحكام وكرة والمداك والخبر بالصححة في القنوت في الوتر في الركعة الثالثة وفي كره والاخبار من طرق متواترة
بالقنوت والدعاء فيه واما الثاني فقد خرج به في الخلاف والمعتبر في المداك والخبر ويدل عليه امران **احدهما** دعوى الاتفاق
عليه قال في المعبر وهو قبل الركوع باتفاق الاصحاب وقال في الخلاف فتوتر الوتر قبل الركوع وليلنا اجماع الفرقة وقال في كره القنوت قبل
الركوع وليلنا اجماع الفرقة وقال في كره القنوت قبل الركوع عند علمائنا واثباتها الاخبار المستفيضة منها خبر معوية بن عمار الذي وصفه بالصححة
في المداك والخبر انه سال ابا عبد الله ع عن القنوت في الوتر فقال قبل الركوع قال فان شئت اقتت اذا دعت راسي قال لا ومنها خبر الاخي على
ما يستفاد من الخبر ما عرف فتوتر الا قبل الركوع ومنها خبر عمار الذي صدق في الخبر من الموقوف عن ابي عبد الله ع عن الرجل ينسى القنوت في
الوتر او غير الوتر قال ليس عليه شيء وقال ان ذكره وهو اهو الى الركوع قبل ان يضع يده على الركبتين فليس عليه شيء وان وضع
يده على الركبتين فليس عليه شيء في صلواته وليس عليه شيء ومنها ما اشار اليه في المعبر فقال لنا رواه الجمهور عن رسول الله ع كان يوتر مقتت قبل الركوع

وعنه ابن مسعود ان النبي قنت قبل الركوع طما الثالث فقد صرح به في الخلاف والمراسم والمعتبر والتذكرة والذكرى والمدارك والذخيرة و
بدل عليه امرانا **ص** ما اشار اليه في كفة فقال ليس في الوتر دعاء موقوف لانهم تشبوا بادعية مختلفة وثابتها خبر سمع من الفضل الذي وصفه
بالصفة في المدارك والذخيرة قال سالت ابا عبد الله ع ما قول في وترى فقال ما قضى الله على لسانك وتدرى وبعضه خبر الجلي الذي وصفه
بالحسن في كفة عن ابي عبد الله ع انه سأل عن القنوت في الوتر هل فيه شيء وقت يتيق ويق في لا اشر على الله عز وجل وصل على النبي ع واستغفر لذنوبك
العظيم ثم قال وكل ذنب عظيم وثالث في نهاية الاحكام ويتبع ان يقتل الادعية الماثورة عن اهل البيت وفي ذلك ادعية معينة
لا تحصى وروناها في الكتاب الكبير قال الشافعي يدعو بما رواه الحسن بن علي ع قال علمني رسول الله ع كلمات تقولن في قنوت الوتر اللهم
اهدني فبين يديك وعافني فبين يديك وتوفني فبين يديك وبارك في مني فاعطيت وتأسر ما قضيت فانك تعفني ولا يقضي عليك ولا نه
لا تدل من واليت بباركت وتعاليت انتهى قال في كفة بعد نقل هذا الدعاء واستحبه فيه الصدوق وذكره في عمه واما الرابع فقد صرح به في التذكرة
وبنهاية الاحكام والمدارك والذخيرة وبدل عليه اخبار مستفيضة منها خبر معاوية بن عمار الذي وصفه في المدارك وخبره بالصفة قال سمعت
ابا عبد الله ع يقول في قول الله عز وجل بالاسحارهم يستغفرون في الوتر في اخا الليل سبعين مرة ومنها خبر عمر بن يزيد الذي وصفه في
بالكتابين بالصفة من قال في وتره ما رواه استغفر والله وانوب اليه سبعين مرة وواظب على ذلك حتى يمضي سنة كتب الله عند ^{المستغفر}
بالاسحار وجب له المغفرة من الله عز وجل ومنها خبر منصور بن حازم الذي وصفه بالصفة في الذخيرة عن ابي عبد الله ع قال قال لي استغفر الله
عز وجل في الوتر سبعين مرة ومنها خبر عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله ع قال استغفر الله في الوتر سبعين مرة ينصب بدل الذي
وتعذر اليه من الاستغفار وكان رسول الله ع يستغفر الله في الوتر سبعين مرة ويقول هذا مقام العائذ بك من الناصب سبع مرات وفي المراسم و
بكثر من الاستغفار وليس فيه شيء من العدد واما **الخامس** فقد اشار اليه في كفة وله وخبره وبدل عليه ما روى عن سيد العابدين علي بن الحسين
انه كان يقول لعقوبة ثلثة مائة مرة واما **السادس** فقد صرح به في كفة وله وخبره وبما كانا المستند به الخبر ان ابا عبد الله ع سنان الذي
وصفه بالصفة في كفة والذخيرة عن ابي عبد الله ع قال دعاء المرء لا خيرة يظهر له الغيب بدر الورق وبدفع المكره وثابتها خبر هشام بن سالم الذي
وصفه بالكتابين بالحسن عن ابي عبد الله ع قال من قدم اربعين من الموضين ثم دعا استجابه قال في كفة قال ابن جرير انه يذكرهم من اصحاب النبي
والائمة ع ويزيد عليهم ما شاء واما **السابع** فقد صرح به في المعتبر والتذكرة لان الكاظم اذا وقع راسه من اخر ركعة الوتر قال
هذا من حسنة نعمة منك وشكر من صغيف وذنبه عظيم وليس لذلك الامر فقلت ورحمتك فانك قلت في كتابك المنزل على نبيك
كانوا قليل من الليل ما يهجعون والاسحارهم يستغفرون طالع المجوى وقيل فهاى وهذا الخبر وانا استغفر لك لذنوبك استغفار
من لا يجد لذنبه نقعا ولا ضرر ولا موتا ولا حيوة ولا نشورا واما **الثامن** فقد صرح به في المعتبر والذكرى والتذكرة وبدل عليه
خبر عبد الله بن سنان عن النبي ع تدعو في الوتر على العدد وان شئت سميتهم وتستغفر وتضع يدك على جبال وحجرك وان شئت بحث
نؤيبك واعلم ان المستغفار من الغيبة دعوى الاجماع على رجحان تطويل قنوت الوتر فلا ينبغي العدول عنه ثم علم انه قال في المدارك
وروى ندابة في الصحيح عن ابي جعفر ع قال انا انما انصرف من الوتر فقل سبحان ربى الملك القدوس الغني الحكيم ثلث مرات ان يقول
يا حي يا قيوم يا باريهم يا عني يا كريم ان تدقق من الخارة اعظمها فضلا واوسعها درئا وخبرها في غائبة فانه لا خيرة فيما لا غائبة فيه له **الثاني**
يستفيضة على الروايات لتقبل بر كعبين بعد المغرب والعشاء وهي ساعة الغفلة على ما في البيان وفي مجمع القائنة والحجة في ^{المسئلة}
امران **الاول** دعوى المعتبر اتفاق ملأنا على ذلك وبعضها الشهرة العظيمة فان معظم اصحاب صاروا اليه بل اجد منهم من خاف
ومن صرح به منهم المحقق في المعتبر والعلة في القواعد ونهاية الاحكام والمنتهى والتذكرة والشهيد في البشارة والذكرى والدروس
والمقدس الاراد بيلي في مجمع القائنة والحديث الكاشاني في المفاتيح وهو ظاهر له وخبره **الثاني** ما رواه الشيخ في المصالح عن هشام بن سالم
عن ابي عبد الله ع قال من صلى بين العشاءين ركعتين قرأ في الاولى الحمد وقوله نعم وهذا القنوت ذهب مغاضبا الى قوله وكذلك ينبغي ان
وفي الثانية الحمد وقوله وعند مفاتيح الغيب الى اخر الاية فان اخرج من القراءة رفع يده وقال اللهم اني اسالك بمفاتيح الغيب التي لا
الا انسان تعلى على محمد وال محمد وان تفعل بي كذا وكذا ويقول اللهم انت ولي نعمتي والفاد على بلقي بقل حاجتي ناسلك بحق محمد

والله عليه وعليهم السلام لما فُتيت على وسال الله حاجته الاعطاء وظاهر المدارك والذخيرة والعلل بجميع ما تضمنته الرواية وهو صحيح البنا
والقواعد وكل ما انتهى الى انه لم يصح فيها ما في اخر الرواية من سوال الحاجة وفي الذكوى والدروس والنسب بجميع ما تضمنته الرواية من كيفية
القراءة وسوال الحاجة والاطلاق في المعبر والندوة ونهاية الاحكام استجاب صلوة ركعتين من غير تصحيح بالكيفية واحوط العمل بما تضمنته
في الرواية واعلم انه صرح في المعبر والندوة بعد ونهاية الاحكام وكفى بانه يستحب ان يقرب بين المغرب والعشاء صلوة ركعتين وظاهر المعبر
دعوى الاجماع عليه حيث قال ويستحب التقرب بين المغرب والعشاء زيادة عن الراتب باربع اثنتان ساعة الغفلة والاثنتان بعدها وهو
اتفاق علما لما رواه الجمهور عن النبي ما قبل قوله ثم يخاف جنونهم عن المضاجع قال كانوا يفتعلون ما بين المغرب والعشاء يصلون
ومن طريق الصحاح عن هشام بن سالم انه روى عن الصادق عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله قال وصيكم بركعتين بين
العشاءتين يقرأ في الاولى الحمد واذ لزل له ثلث عشرة فمن فعل ذلك في كل شهر كان من المؤمنين فان فعل في كل سنة كان من المؤمنين فاما
فعل في كل جمعة كان من المصلين فان فعله في كل ليلة احمى في الجنة ولم يحس ثوابه الى الله انتهى وفي كوة ونهاية الاحكام ذكر نحوه الا
انه ليس فيها دعوى الاتفاق وفي القواعد يستحب صلاة ركعتين في الاولى الحمد مرة والثانية عشرة مرات وفي الثانية الحمد مرة والثوحيد
خمس عشرة وفي كوفي يستحب ركعتان ساعة الغفلة وقد رواها الشيخ بسند عن العم عن ابيه قال تنفلوا في ساعة الغفلة ولو
بركعتين خفيفتين فانها تورثان دار الكرامة قبل بارسول الله ما ساعة الغفلة قال ما بين المغرب والعشاء انتهى واحوط العمل بما في
المعبر **الحاشية** قال في المدارك قال في الذكوى قد يترك النافلة لعدم رغبة في العمل والعم الرواية على بن سباط عن عدة منا ان الكاظم كان
اذا هم بترك النافلة وعن معمر بن خالد عن الرضا ع مثله اذا اتم في الروايتين قصور من حيث السند والاولى ان لا يترك النافلة بحال للثبوت
الاكبر عليها في النصوص المعتمدة وقوله لا يجعفره وان تارك هذا يعني النافلة ليس بكافر ولكنها معصيته لانه يستحب اذا عمل ان يبدؤ
عليه وقيل الميم في صحبة ابن سنان الواحدة فيمن فاتته شئ من النوافل فان كان شغله في طلب معيشته لا بد منها او حاجة لاح من
فلا شئ عليه وان كان شغله لادبنا شاعل بها عن الصلوة فعليه القضاء والاقى عز وجل وهو مستحق ومثاوت مضيع لحرمته رسول الله
ثم انتهى وقد صرح في الذخيرة بما ذكره من الاولوية ودليها **الحاشية** صرح في المفاتيح بان الاثنان بالنوافل يقتضي تكمل ما نقص من النوافل
بتركه الا ثبالت بها وبدل عليه اخبار مستفيضة منها حتى محمد بن مسلم الذي وصفه في المدارك والذخيرة والمفاتيح بالصحة عن ابي جعفر
قال ان العبد يرفع له من صلاته ثلثها ويضعها ويضعها فمما يرفع له الا ما قبل منها بقلبه وانما امرها بالنوافل ليقوم من نقص من
الفرضة ومنها خبره الاخر الذي وصفه بالكتابين بالصحة قال قلت لابي عبد الله ع ان عمار الساباطي روى عنك رواية قال وما هي قلت
ان السنة فرضة قال اني نذهب ليس هكذا حدثته انما قلت له من صلى على قبل على صلواته لم يحدث نفسه فيها اوله يسا قبل الله عليه ما قبل
فما رفع يدها او ربعها او ثلثها او خمسها وانما امره بالسنة ليكمل بها ما ذهب من المكتوبة ومنها خبر ابن خزيمة التام قال رايته على
بن الحسين ع يصلي فسطر راءه عن منكبيه قال فلم يسوه حتى فرغ من صلوة قال قال الله عن ذلك فقال رجلا اندري بن يدي من
كنت انا لعبد لا يقبل منه صلوة الا ما قبل منها ثلث جعلت فداك هلكا فقال كلا ان الله يتم ذلك بالنوافل **الحاشية** اعلم انه صرح
في المنهاج وكوة بان صلوة الليل فيها فصل كثير وثواب جليل وبدل عليه اخبار كثيرة منها حتى معوية بن عمار الذي وصفه في المدارك
بالصحة عن الصادق ع عن النبي ع ومليك بصلوة ثلثا ومنها المروى عن ابن بابويه قال نزل جبرئيل ع فقال له يا جبرئيل غطيت قال
يا محمد عشت ما شئت فانك ميت واجيب من شئت فانك مفارقة واعلم ما شئت فانك ملائكة شرفا المؤمن صلوة الليل وعزم كنه
الادب عن الناس ومنها المروى عن الصادق ع ان من روج الله عرفه ثلثه الشهد بالليل وافتار الصائم ولقى الاخوان ومنها الاخر المروى
عنه ع عليكم بصلوة الليل فانها سنة بينكم ع واداب الصالحين قبلكم ومطردة الداء من اجسادكم ومنها المروى عن امير المؤمنين ع ان الله عزم
اذا اراد ان يهب اهل الارض عذاب قاله لولا الذين يجادلون محلا في ويعبرون مساجدي ويستغفرون بالاحاديث لا تزلت عذابي وكنها
المروى عن النبي ع يا ابا ذر احفظ وصيته نبيك صلى الله عليه واله من فقم بقيام ليله فله الجنة ومنها المروى عن الصادق ع ان الرجل يكن
الكذب فيحرم بها صلوة الليل فاذا حرم صلوة الليل حرم الزرق ومنها الاخر المروى عنه صلوة الليل يحسن الوجه ويحسن الخلق ويدد الزرق

ويبقى الدين ويدن ببالهم ويحاول البصر ومنها المروي عن النوفلي قال سمعته يقول قال العبد ليقوم الليل فيصل بالنعاس يمشي وشملا
وقد وقع دمه على صدره فيأمر الله ثم ابواب السماء فتفتح ثم يقول الملائكة انظروا العبد ما يصيبه الى عالم افرس عليه واجبا من ثلث
خصال وبنا اغفر له او توبة اجدها له وزقا ان يد فيه اسعد واملا نكتي التي قد جعت من له **الثالث** اختلف عبارة الاصحاب بان ما هو
الافضل من النوافل الواحدة في ركعة وكذا للغير افضل من الوتر وعليه علما سافرا في قال في والدي في رسالته الى اعلم بانني انا افضل
النوافل ركعتا الفجر وبعد ركعة الزوال وبعد ركعتا المغرب وبعد ركعتا صلاة الليل وبعد ركعتا نوافل النهار وفي الذكرى قال
ابن ابي عمير لما عد النوافل ونما في عشر ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال بعضها اوكد من بعض فافضلها الصلوات التي
يكون بالليل لا خاصة في تركها في سفر ولا حضر في المغرب ركعتا الفجر افضل ثم الركعات الاربع بعد المغرب ثم صلاة الليل وفي المنتهى وركعتا
الفجر افضل من الوتر ثلثا وفي الفضل ركعة الوتر وفي نهاية الاحكام افضل النوافل ركعتا الفجر وبعد ركعتا الزوال وبعد ركعتا نوافل
المغرب وبعد ركعتا صلاة الليل وبعد ركعتا نوافل النهار ونحوه في الدروس وفي الخبر ركعتا الفجر افضل من الوتر وليلنا الاجماع **الفصل**
واجبا وروى عابته ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي الملائكة افضل الرواية صلاة الليل ثم صلاة الزوال ثم نافلة **المغرب**
ثم ركعتا الفجر انتهى قال في كرمي بعد الاشارة في الاختلاف في المسئلة وقطعها فان قلت في الترغيب في الفضل وتدره وعنده ذلك انتهى
الرابع عشر صرح في السرائر والمعتبر ذكره باستنباح السواك امام صلاة الليل قال في المعتبر وهو مذهب علماءنا وروى الجمهور عن ابن عباس
قال استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فنوء وتوضاء وعز فابته لنا بعد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وطهوره وبغته الله ما شاء ان يعثه وبثوك
ويتوضا ويصلي انتهى وفي النهاية له يصح بالاستنجاب بل صرح بما يفيد الوجوب فانه قال فاذا قام لصلاة الليل يتبعها الى سواك
وليستك فاه ولا يتركه مع الاخبار ويمكن ترتيبه على الاستنجاب ولو ادا الوجوب له فغناء بعدم استنجاب مع توفر الدواعي عليه و
بالاصل وما ادعاه في المعتبر من الاجماع **الخامس** قال في كرمي قال ابن الجندب سجد الانبان بصلاة الليل في ثلاث اوقات لعقله نعم ومن
اناء الليل تسجد واحدا في النهار وقد رواه اهل البيت ثم قلنا اشار الى ما رواه معوية بن وهب قال سمعنا بابا عبد الله صلى الله عليه وسلم يقول وذكر
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال كان بظهور فجر عند داسه ويوضع سواك تحت فراشه ثم ينام ما شاء فاذا استيقظ جلس ثم قلت نظرا في السماء
ثم تلى الايات من عمران ان في خلق السموات والارض بسمن وتبطلهم ثم يقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قرائته ركوعه
وسجوده على قدر ركوعه يركع حتى يحق يقال متى يرفع راسه ويحمد حتى يقال متى يركع راسه ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء ثم
يستيقظ فيجلس فيتلوا الايات من عمران ويقلب بصره في السماء ثم يسكن وتبطلهم ويقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات كما ركع قبل ذلك
ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلوا الايات من عمران ويقلب بصره في السماء ثم يسكن وتبطلهم ويقوم
الى المسجد فيوتر ويصلي الركعتين ثم يخرج الى الصلوة ومعنى بسمن بسنا له وذلك رواية نزادة عن ابي جعفر ثم على حواشي الجمع قال انما
على حدكم اذا انصف الليل ان يقوم فيصلي صلاة جملة واحدة ثلث عشرة ركعة وروايات على فعلها اخر الليل كرواية ابي بصير عن ابي
عبد الله ومن السرخسان ركعات وروايات نزادة وثلاث عشرة ركعة من اخر الليل ورواية نزادة عن ابي جعفر بعد ان ينصف الليل ثلث
عشر ركعة ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي شيئا الا بعد ان ينصف الليل ورواية سليمان بن جعفر عن ابي عبد الله
قال اذا بقي ثلث الليل الاخر ظهر بها من قبل المشرق فاصاب له الدنيا يكون ساعة ثم يذهب وهو وقت صلاة الليل ثم يظلم قبل
الفجر ثم يطلع الفجر الصادق من قبل المشرق وكل هذه الروايات ليس بينها ينافي لامكان كون التفرق بعد الانصاف وكون التفرق
من خصوصياته انتهى **السادس عشر** صرح في النهاية والسراير بان من خاف ان لا ينيب اخر الليل فيقبل عند منامه قل انما انبش شللك الى اخر الحديث
ثم يقول اللهم يقظني لعبادتك في وقت كذا فانه ينسب انشاء الله صلى الله عليه وسلم **السابع عشر** قال في النهاية والسراير بعد الحكم باستنجاب الشايع ثم
ثم يستفتح بسبع على ما بيناه سنة ثم يصلي ثمان ركعات يقرأ في الركعتين الاولى الحمد لله والحمد لله **الثامن عشر** صرح في الذكرى باستنجاب
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة بين ركعتي الفجر وفي بعضها واستند فيه الى الرواية ولعلها اشار اليه في كوة فقال وروى من صلى
على محمد واله مائة مرة بين ركعتي الفجر وركعتي العشاء رقا الله وجهه حرا نار ومن قال مائة مرة سبحان ربنا العظيم ويحمد الله

روى وايقول بيه بنى الله بهنا في الجنة ومن قرأ إحدى وعشرين قل هو الله واحد نجي الله له بيتا في الجنة فان قراءها غفر الله له **السابع**
عشر قال في الذكرى روى الفضيل قال سالت ابا جعفر عن قول الله عز وجل الذين على صلواتهم قال هي النافلة **العشرون** قال في الذكرى يقيم ذكر ابن بابويه ان نافلة الظهر تسعي صلوة الاوابين وهو في خبر محمد بن
مسلم عن ابي عبد الله ع وربما اخبرنا لظهوره انما اجل صلوة الاوابين **احدى عشر** قال في الدروس وسبب الدعاء بالماثور في النوافل
الثاني في المشرقة صرح في المعبر وكرة ونهاية الاحكام بسبب الضمعة بعد نافلة الفجر على الجانب الايمن وقراءة الحمد اثاث من ايمان والدعاء فيها
بالماثور وبذلك صرح انهم في سن الا انه لا يقبل الدعاء بالماثور وفي النهاية والسرر صرح باستحباب الضمعة والدعاء فيها بالدعاء المعروف ولم
يقبل فيها الضمعة بكونها على الجانب الايمن ولم يصح فيها انهم باستحباب قراءة الايات وفي الذكرى والمفاتيح بسبب الضمعة بعد نافلة الفجر على
الجانب الايمن وقراءة الثاني فقال والدعاء فيها بالماثور وقراءة الاول فقال وهذا الضمعة ذكر الاصحاب وكثير من العامة انتهى وبذلك علمنا ذكره
خبر سليمان بن خالد قال سالت عما اقول اذا اضطجعت على عيني بعد ركعتي الفجر فقال قل اقر الحسن التي فاخلك عمران الى المخاض وقد استمك
بعزة الله الوثقى التي لا انقصام لها واعصمت بحمل الله المئين واعوذ بالله من شرفقه العرب والجم امنك بالله وتوكلت على الله
والجاءت فظهر على الله فوضت امرى الى الله من توكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ امره ثم جعل الله لكل شئ قدرا حسبي الله ونعم الوكيل
اللهم من اجبت حاجته الى مخلوق فان حاجتي ورجعتي اليك الحمد لربنا لصباح الحمد لخالق الاصباح ثلثا ويؤيده النبوات في احدهما اذا صلى
احدكم ركعتي الفجر فليضطجع وفي الاخر كان رسول الله ع اذا صلى ركعة الفجر اضطجع على الايمن انه صرح في النهاية والسرر ونهاية الاحكام
بحوزان بديل الضمعة بالجمعة وفي المعبر قال الشيخ في باب ويجوز بديلان من الاصباح السجدة والمسح الكلام الا ان الاصباح افضل و
بكره النوم بعد هاتين الركعتين المحرمة في الذكرى قال الاصحاب ويجوز بديل السجدة والمسح والكلام الا ان الضمعة افضل ورواها بهم
بن ابي بلال قال سالت خلفا في عبد الله ع صلوة الليل فلما فرغ جعل مكان الضمعة سجدة وفي مرسله الحسين بن عثمان عن ابي عبد الله
يخير بين من الاصباح بعد ركعتي الفجر القيام والقعود والكلام ونحو رواية زرارة عن ابي جعفر ع روى سليمان بن حفص قال ابو الحسن
الاخبرني ابا عبد الله ع في صلاة الليل والفجر ولكن ضمعة بلا نوم فان ضامجه لا يجد عليها قدم من صلوته وروى عمر بن يزيد قال قال
ابو عبد الله ع ان خفت السهوه في النكاح اجزاء لسان تضع يدك على الارض راوي باصراف اصابعه من كف يمينه فوضعهما في الارض ليللا
ودروى عن ابي جعفر عن اخيه ع فيمن نسي ان يضطجع على عينية بعد ركعتي الفجر فذكر حين اخذها في الافاتة قال يتم ويصلي ويدع ذلك ذلك
تلا باس وكل هذه منظار في استحباب الضمعة ورجحنا ما على غيرها انتهى **الثاني عشر** اختلف عبارة الاصحاب في استحباب قرائته في الركعة
الاولتين في صلوة الليل ففي السرر ونهاية الاحكام والمعتبر في المذكره يستحب ان يقرأ في الاولتين من صلوة الليل الحمد لله مرة **ثالثا** وهو
احد ثلثين مرة وقال في الاول وقد روى في الثانية بديل الثلثين مرة فل هو الله احد ثلثا ايها الكافرون وهو مذهب الشيخ المفيد والاول
اظهر في المذهب وهو مذهب شيخنا ابي جعفر ع وفي الغنية يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى من صلوة الليل بعد الحمد سورة الاحقاف ثلثين
مرة وفي الثانية ثلثا الكافرون ثلثين مرة ثم ذكر احكام اخرهم قال كل ذلك بديل الاجزاء الماض ذكره وفي المراسم اذا انصف الليل يصلي ثلثا
ركعات بربع تسليمات يقرأ في كل ركعة منها طوال السور ويجتهد في الدعاء والتضرع ويطول حتى يصل صلوة الليل بصلوة النهار
وفي موضع من النهاية يستحب ان يقرأ في الركعتين الاولتين من صلوة الليل وقد رواته بقراءته في هذه المواضع في الركعة الاولى قل هو الله
احد وفي الثانية قل يا ايها الكافرون من عمل بهذه الرواية لم يكن به باس وفي موضع اخر منه ويستحب ان يقرأ الانسان من صلوة الليل ثلثين مرة
قل هو الله احد وفي ثلث بعد الاشارة الى مذهب المفيد والحلي وافي قال علي بن بابويه يقرأ في الاولى الحمد وقل هو الله احد وفي الثانية
الحمد وقل يا ايها الكافرون ولم يتعرض للتكرار وهكذا قال ابنه في كتابه روى في مرسله فقال وقد رواته من قرائت الركعتين الاولتين
من صلوة الليل في كل ركعة منها الحمد مرة وقل هو الله احد ثلثين مرة انقل وليس بينه وبين الله ذنبا لا يغفر له وكذا رواه الشيخ مرسل
وكلا القولين عندي حسن وفي ذكره واختلف كلام الاصحاب هنا ففي الرسالة والنهاية يقرأ في الاولى صلوة الليل في الاول التوحيد وفي الثانية
الحمد وفي موضع اخر منها قدم المحرر وروى العكس وكذا في ط قال المفيد وابن البراج في اولها ثلثون مرة وفي الثانية ثلثون مرة الحمد وابن اذر

في ركعة بعد منة الحمد يلبثون مرة التوحيد اظهرها الكل حسن واليحيى في الفضيلة وينبغي للمجتهد ان يعمل بجميع الاثوال في مختلف الاحوال انه لم يمتنع
 اعلم انه قال في المعبر بنهاية الاحكام والتذكيرة بعد ما حكينا عنها وبسبب اطلاله مع سعة الوثائق والحقائق مع قصوره وزاد في الاخيرين
 ولوبقاء الحمد وفي الذكرى ومع ضبط الوثائق وتحققه يقتصر على الحمد لقول الصادق ع لما نفا الصبح اقراء الحمد وجعل **الرجل** **الرجل** قال في
 المعبر التذكيرة وافضل ما يقرأ في ركعتي الفجر الحمد والحج في الاولى وفي الثانية الحمد والا خلاص قال في الاولى رواه الجمهور عن ابي هريرة عن النبي
 وروايه بطريق عن اهل البيت عليهم السلام منها رواية يعقوب بن سالم عن ابي عبد الله ع **الخامس** **والعشر** قال في السرائر يقرأ في السابعة
 من ثمان ركعات من صلوة الليل ما شاء من السور ان شاء طول وان شاء قصر والفضل قراءة السور الطوال مثل الانعام والكهف و
 المحوايم اذا كان عليه وقت كثير وفي الغيبة وان بطول في القراءة في باقي الركعات انما يحذف طبع الفجر وقد يقدم من المراسم ما يتعلق بهذا
 المقام وفي الذكرى وما الفراء في الثمان فيطول السور قاله الاصحاب بعد سعة الوثائق وفي رواية محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع انه كان
 رسول الله ص يقرأ في كل ركعة خمس عشرة آية **الثاني** **والعشر** قال في الذكرى وعن ابن مسعود الطائي عنه ع ان رسول الله ص كان يقرأ
 في خمسة صلواته الليل اتي وروى محسن الميثمي عنه ع يقرأ في صلوة الزوال في الاولى الحمد والتوحيد وفي الثانية الحمد والتوحيد وفي الثالثة
 الحمد والتوحيد وفي الرابعة الحمد والتوحيد وامن الرسول المولى البقرة وفي الخامسة الحمد والتوحيد وان في خلق السموات
 الى الميعاد وفي السادسة الحمد والتوحيد وان ربكم الله الى المحسنين وفي السابعة الحمد والتوحيد وجعلوا الله شركاء الذين آمنوا في الدنيا
 الحمد والتوحيد ولما نزلنا هذا القرآن الى اخر الحشر وروى معاذ بن بن مسلم عنه ع لا يقرأ بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون في
 سبع من الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال وركعتي المغرب وركعتي الليل وركعتي الاحرام والفجر وركعتي الطواف قال
 في باب وفي رواية اخرى انه يقرأ في هذا كله بقل هو الله احد وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون في الاولى ركعتين قبل الفجر فانه يقرأ بقل يا ايها
 الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية بقل هو الله احد **السابع** **والعشر** قال في الغيبة ويغتنب بالتوجه منها في نوافل الظهر المغرب والعشاء
 الاخرة وفي نوافل الليل وركعة التورث ذكر احكاما ثم قال كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ ذكره **الثاني** **والعشر** قال في الذكرى ويكون ركعة
 مثل ثمانية وسجدة مثل ركعة ورفع راسه من الركوع والسجود سواء **الثاني** **والعشر** قال في الغيبة والفضل الاخفات في نوافل النهار
 في نوافل الليل وكيفية النوافل فيما عدا ما ذكره كالغبار في كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ ذكره **الثالث** **والعشر** اخلف الاصحاب في جواز شرب الماء
 في النوافل وسبأ في تحقيقه انشاء الله ثم **احدى** **والثلاث** ذهب الشيخ في النهاية في السرائر والعلامة في القواعد ونهاية الاحكام والشهد
 في الروضة الى ولوية جعل الوتر بعد كل صلاة يريد عليها بعد العشاء وهي هذا من المنفعة والجامع والاصحاب وفي جامع المقاصد وركعتي
 وهو المقيم بين الاصحاب واجتبه في الكشف بالمصوم على استحباب البيوت بوتر وحكي عن الشيخ في المصباح استحباب ركعتين بعد الوتر
 ونسبه ان يدرس الى الشاذ وروى في لفظ فقال ولا مشاحة في ذلك لانه وقت صلح للشغل فجازا بفعلها قبل الوتر ويجوز انما المستفاد
 من اطلاق كلامه ولين عدم الفرق فيما يزيد من الصلوات بعد ان يكون نافلة شهر رمضان وغيره وحكي عن الذكرى القطع به لكن حكي عن
 التقيلة والمارس الحكم بالولوية التقديم الوتر على نافلة شهر رمضان فقال في روضة وكلها حسن واعلم انه ربما يتبادر من كلام جليلة من
 الاولين لزوم تأخير الوتر لكن المظاهرهم يريدون الاولوية كما صرح بها الشهيد الثاني في حقه فقال والفضل جعلها بعد التفتيح بعد كل
 صلوة يريد عليها ثم انما المستفاد من النهاية والسرائر استحباب النوم بعد الوتر قال في الاخير لا تسهل الذي لا يجدي نفعا مكروه الا ان
 يكون في الفقه فقد روي ان ابا اولي ليله حريبا **مصلح** اخلف الاصحاب في جواز الجلوس مع الغدوة على القيام فيما عدا الوتر من
 النوافل الواصلة على قولين **الاول** الجواز وهو للنهاية والمعبر والسرائر وكرة والمنهي والارشاد والخبر والمختلف والدروس وقيل وان
 وجب القناعة والمداد والذخيرة والكفاية وحكي عن **الثاني** **والعشر** وهو للسر والفقول **الاول** وجوه **الاول** دعوى الاجماع عليه والتذكير
 حيث قال الطحاوي فاما افضل ويجوز لسايا لاجماع العلماء انه يبيح طي المعزولة من دعوى الاطباء عليه واما في المنهي من قوله لا تعرف
 وفيه مخالفا وما في الروض من دعوى شاذ في القول الثاني **الثاني** ما اشار اليه في الذكرى فقال وبينه عليه جواز الاحتياط المعرض للتأني
 المحققه **اولى** **ج** ما اشار اليه في المختلف فقال لنا ان القيام ليس شرطاً في جنس النوافل ولا فيما عدا لان يكون فقال وان كان واجبا كركعتي

الإحباط فلا يكون واجبا مط ما اشار اليه وبذلك ولا يجاب الوصف مع انتفاء وجوب الاصل مما يجتمعان ما اشار اليه في التذكرة
 فقال ولا كثيرا من الناس يثق عليه طول القيام فلوله بشرع الجلوس لزم المخرج او تركه النوافل التي هي مظنة الرخصة ولهذا اصلبت على
 الواحالة الاخبار المستفيضة منها خبر حسن بن زياد الصيقل الذي وصفه في المدارك والذخيرة والمنتهى بالصحة قال قال لي ابو عبد الله
 اذا صلى الرجل جالسا وهو لينطبع القيام فاضيف ومنها خبر حماد بن عثمان الذي وصفه في المدارك والذخيرة وجمع الفائدة والمنتهى بالصحة
 عن ابى الحسن قال سألته عن الرجل يصلي وهو جالس فقال اذا اردت ان تصلي وانت جالس وتكتب لك صلوة القيام فاقروا وانت جالس
 فاذا كنت في آخر السورة فقم واتمها وارك فذلك محجب لك بصلوة القيام ومنها خبره الآخر الذي وصفه في الذخيرة بالصحة قال قلت
 لابي عبد الله قد يشتد على القيام في الصلوة فقال اذا اردت ان تدرك صلوة القيام فاقروا وانت جالس فاذا بقي من السورة اثنان فقم واتمها
 وارك واجيد فذلك صلوة القيام ومنها خبر زرارة الذي وصفه في مجمع الفائدة والذخيرة بالصحة عن ابي جعفر قال قلت له الرجل يصلي
 فاعد بقية السورة فاذا اراد ان يحتملها قام فركبها فاعلم ان صلوة القيام ومنها خبر سهل بن الحسن الذي وصفه في الذخيرة بالصحة
 الاول عن الرجل يصلي النافلة كاعدا وليس به علة في سفر ولا حضر قال لا بأس به ومنها خبر محمد بن مسلم عن رجل بكسل وضعيف ففصل
 الطلوع جالسا قال يضعف ركعة بركعتين ومنها خبر سعد بن قال قلت لابي جعفر اصيل النوافل وانت فاعد فقال ما اصيلها الا وانافا على منذ
 حملت هذا اليوم وبلغت هذا السن ومنها خبر ابى بصير عن ابي جعفر قال قلت له انا يحدث نقول من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلوة ركعتين
 بركعة وسجدتين سجدة فقال ليس هو هكذا هي ثامة لكم ومنها النبوية صلوة الرجل فاعد نصف الصلوة ومنها النبوية الاخر من صلى قائما فهو
 افضل ومن صلى قاعدا فله نصف آخر القيام وللقول الثاني ما اشار اليه في السرائر فقال ولا بأس ان يصلي الانسان النوافل جالسا اذا لم يتمكن من
 الصلوة قائما فان كان منها قائما او اراد ان يصليها جالسا لم يكن بذلك بأس وما ورد في ذلك على ما ورد في كتابه وهو من اخبار الاما التي لا يوجب
 علما ولا عملا كما او داما لبراء الاعفاء والاولى عندى ترك العمل بهذه الرواية لانها غافرة لاصول الدين هبل في الصلوة لا يجوز مع الاخبار
 جالسا الا ما خرج بالبدليل والإجماع سواء كانت نافلة او فرضية الا ان الوبرية فان قيل يجوز عندكم صلوة النافلة على الواحالة مختارا في السفر وفي
 قلنا ذلك لا يجمع منعقد عليه وهو صحيح فلا تقبل خبره عليه لا نال قياس عندنا باطل فلا تحل مسئلة على مسئلة بغير دليل فاطع انتهى وفي
 في الذكرى ولف فقال في الاول دعوى الشدة وفيه هناع الاستهارة عجيبه والجوزون على الواحالة هم الجوزون لتعلمها جالسا وذكر النجاشي
 هنا والشيخ بشر بن الجصوبة مع انه قال في ط يجوز ان يصلي النوافل جالسا مع القدرة على القيام وقد روى ان يصلي بدل كل ركعة
 وروى انه ركعة بركعة وهما جميعا جازان وقد ذكره ابنه المفيد فانه قال وكان من الغنية اقبعة القيام في النوافل كلها واجبان يصليها جالسا
 للترية فليفعل ذلك وليجعل كل ركعتين ركعة وقال الثاني بعد الاشارة الى ما ذكره وهذا الكلام على طوله لا دليل فيه سوى اعارة الدعوى
 والتشنيع انتهى والمعتمد عندى ما عليه المشهور وينبغي تنبيه الامور القيام افضل من الجلوس كما في المنتهى الارشاد والشرائح وس
 وفي الاول لا تعرف فيه مخالفا **باب** اذا صلى جالسا فبني ان يجتنب كل ركعتين من جلوس بركعة من قيام ولو احتسب كل ركعة فاعدا بركعة
 قائما جاز كما في النهاية والسرائر والمعتبر والمنتهى وكرة وكوتى وس وض وبسندا من المعتمد دعوى الاتفاق عليه جملة من الاخبار المتقدمة
 وقال في التذكرة بعد فعل ما يدل على الامر من الاخبار ولا بأس بالجمع باحتساب ركعة مع النذر في ركعتين بركعة لامعة **ج** من صلى جالسا
 يتيم له القيام بعد القراءة ليركع قائما ويجتنب له بصلوة القيام كما في المعتمد والمنتهى والتذكرة والروض ولك واجب عليه في المعتمد والمنتهى
 والذكرى بخبر حماد وزرارة المتقدمين وبمعنى الاخبار المروية من طرق الغامة واعلم انه قال في ذلك ولو ابا منه وفواه قائما ثم ركع كان
 افضل **د** يستحب ان يصلي جالسا ان يتي حال فرائضه ويبنى عليه حال ركوعه اما الاول فقد صرح به في المعتمد والمنتهى وكرة والترمذ
 جمع الفائدة والحجة في المسئلة امران **امدها** دعوى ظهور عبارة المنتهى في دعوى الاجماع عليه فانه قال واما استحباب الترمذ في حال الجلوس فحق
 وقول حمادنا **انما** الخبر الذي اشار اليه في مجمع الفائدة فقال في مقام الاحتجاج المذكور لانه اقرب الى القيام ولما روى في بيت في يصح عن حماد
 بن اعين المسكور المعظم عن ابي بصير قال كانا في انا صلى جالسا ثم ركع فاذا ركع بيني عليه وجليبه وفسر الترمذ بجماع في جلوس المرأة للمشهد انتهى
 لوصيل كيف حال اذا دعا لما رواه الشيخ عن معوية بن بكرة انه سمع ابا عبد الله وقد اسئل يصلي الرجل وهو جالس مترجعا ومبسوط الرجلين

فقال لا بأس واما الثاني فقد صرح به في المعبر والمنتهى وكوة وفل في الثاني هو قول علماءنا قال في جميع الفائدة واما بقية الرجل فكانت عبادته
 عن جميعها ووضعها مجمعاً على الارض وقيل لا بد من رفع الاثني عشر واما بلبها عن السابقين والاعتماد في الجلوس على صدرها القديس ودليله غير
 واضح نعم ينبغي الخفاء في الجملة وكونه انهم يجتنبون اذى وجهه واسريره **هـ** اختلف الاصحاب في جواز الاصطجاع والاستلقاء
 مع الصلاة على القيام على قولين **الاول** عدم الجواز وهو لصاحب المداك والذخيرة والقديس الارمني وحكامه قالوا ومنه الشهيد فقالوا
 منع الشهيد جميع ذلك وهو اولى اقتضاراً في مخالفة الأصل على المنصوص المتفق انهم قد تمسك بهذه الجهة في المداك والذخيرة وبرأيها
 عدم اشهاد الجواز مع توفر الدواعي عليه وعزمه لا صلوة لمن يقبل بقم صليبه خرج منه صورة الجلوس ولا دليل على وجوب غيرها ومنه محل
 ينبغي تدبرها تحت العموم **الثاني** الجواز وهو محكي عن العلامة ونفي عنه بعد في ذلك وقال في الروض ويمكن دخول العمل بما اختاره المقام في عموم
 حديث من بلغه شيء من أعمال الخير فعمل به اعطاه الله نعم ذلك والله اعلم انتهى ورواه في جميع الفائدة فقال لعالم المقام ما يحل للجلوس وهو
 بعيد وما خور من المساهلة في التناقل حيث ودونها مثل الهدية متوقفاً على قبلة وهكذا وكذا أي شيء كانت الهدية بتبليت وظاهر صلي
 الصلوة نعم والظاهر أن هذا النوع من العمل على دليل اقوى ومنها فتح الشهيد غير بعيد واما الامكان الذي ذكره المصنف فالظاهر انه بعيداً ما وجد
 في ذلك بعينه غير صحيح وعلى به لذلك وهو المطلق الدال على الترغيب في صلوة اذغاة لها غير ظاهر ولو سلم فلا يخرج الى حديث من
 بلغ وهو خطأ انتهى وفيه نظر واجمع لهذا القول نعم بان الكيفية تابعة للأصل فلا يجب الاصل ورد في ذلك بان الوجوب هنا بمعنى ان شرط كمالها
 في التناقل وتربط بالفعال فيها وهو جدير بالاعتناء في ابيات هذا القول ما اشار اليه في الروض ولا بأس بالمصير اليه **مصاب** بسقط في اليقين
 نافذة الظهر بن ولا يسقط فيه ما عداها وما عدا الوتر من نافذة المغرب وصلوة الليل اما الاول فلو جيب **الاول** ظهور جملة من العباد
 كالقبنة والمنتهى والمعبر الروض والروضة وكذا جميع الفائدة في دعوى الاجماع عليه وبعضها عدم ظهورها نعم عليه نعم ربما اشترط عباد
 المحقق الثاني في الجعية بوجوب الخلاء فيه حيث قال وفي السفر يسقط نوافل الظهر بن على المشهور ولكنه لا يلتفت اليه **الثاني** جملة من
 الاجار وسبها في انشأ واما الثاني فلا صل وظهر عبارة الغيبة في دعوى الاجماع عليه معناه لا عدم ظهور خلاف بينهم به كما اشار اليه
 في الروض فقال وهو ظاهر الاجماع من غير خلاف بينهم اجماعاً وهذا وبديل عليه جملة من الاخبار ومنها ما يدل على عدم سقوط نافذة **المغرب**
 وهو غير حديث بن المغيرة الذي وصفه في المنتهى وجميع الفائدة وغيرها وبالفحة قال قال ابو عبد الله ع اربع ركعات بعد المغرب
 لا تدعى في حضر ولا سفر ومنها ما يدل على عدم سقوط نافذة الفجر وهو غير معنوا الذي وصفه في المنتهى وجميع الفائدة بالفحة عن
 ابي الحسن ع قال صل ركعتي الفجر في الحمل ومنها ما يدل على عدم سقوط صلوة الليل وهو خبر **ابن ابي عمير** عن محمد بن مسلم الذي وصفه
 بالفحة في جميع الفائدة قال قال ابو جعفر صلوة الليل والوتر والركعتين في الحمل قال في الكتاب المذكور ولعل المراد بالركعتين نافذة **الفجر**
الثاني خبر حديث بن المغيرة عنه ع كانا في ابيدع ثلث عشر ركعة بالليل في السفر ولا حصر وبالجمله لا اشكال في المغامرين واما الاشكال
 في سقوط العشاء وهي الوترية فيه وثلاً خلف الاصحاب فيه على قولين انها تسقط به وهو المسمى والغبنة والمعبر والشراب
 ونهاية الاحكام والمختلف والتذكرو والدروس والبيان والبيعة وجامع المقاصد والمداك والمفاتيح وظاهر الحمل والعقود وهي
 عن المعبر في حقه والشيخ في وجوب المسائل الجارية في المرتضى انها لا تسقط وهو الروضه وحكي عن النهاية والامالي و
 اختاره جدي قدس سره واختار الشيخ يوسف الجرائي ويظهر من الغيبة وغيره ان ذلك مذهب الفضل بن ساذان كما يظهر من عل وان
 ذلك ايقن مختاراً والفضل وديما يظهر من النافع والشيخ والحقير وجميع الفائدة والذخيرة والكفاية التوقف في المسئلة كما عن الجامع
 والعبر في القول الاول وجوه ظهور عبارة الغيبة في دعوى الاجماع عليه وصريح السران فانه قال وبوجد في بعض كتب
 اصحابنا ويجوز ان يصلي الركعتان من جلوس حتى يصليهما في الحضر بعد العشاء الاخره وان لم يفعلها لم يكن به بأس وهذا مسطور ووضع
 غير واضح اذا ارد بقوله ان يصلي الركعتان على انها من غير نوافل السفر ولا يعتقلها مصليها من نوافل المسافر المرتبة بل بتطوع الانسا
 بالصلوة ركعتين من جلوس لانها من جملة نوافل المسافر المرتبة عليه غير ساقط عنه في حال سفر فصيح ما قال اذا ناداهما في حال
 مسقط عليهما على ما كانا عليه في حال حضر فيقول واضح بل قول خارج عن الاجماع لان الاجماع من اصحابنا على سقوط سبع عشر من نوافل الحضر عن

عن المسافر هانان الركفان من عمله الساقط عنه انتهى وبعض ما ذكر دعوى الشهر على هذا القول في المختلف والندكرة والندكرى التفتيح
والروضة والمسالك والروض وجامع المقاصد والمدارك والذخيرة والكشف والمعتصم والباشر وغيرها **الثاني** جملة من الاخبار منها خبر عبد
بن سنان الذي وصفه في المدارك والذخيرة وغيرها بالصحة عن ابي عبد الله ع قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء الا
المغرب ومنها خبر حذيفة بن منصور الذي وصفه في الكشف وغيرها بالصحة عن الصادق ع قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلها
ولا بعدها شيء الا المغرب ومنها خبر ابي بصير الذي وصفه في المنتهى وآلف بالصحة عن الصادق ع قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها
شيء الا المغرب ومنها خبر ابي يحيى الجباط الذي قال سالت ابا عبد الله ع عن صلوة النافلة بالنهار في السفر فقال يا بني لو صلحت النافلة في
السفر عت الفريضة والى هذا التعليل اشار في المعبر فقال وهو الفريضة يجزأ بدل بالحوى على كراهية التعليل **الثالث** ما اشار اليه في فني
لنا فيها فائدة في ضرورة نقيض في السفر كما لم يتوجه وغيرهما من النوافل التابعة للرباعيات والقول لا الثاني دعوى الصدوق في الاما
عليه الاجماع فانه قال من دعي الامامية الاقرار بانه لا يصلح في السفر من نوافلها التماس شيء ولا يترك من نوافل الليل شيء وفيه نظر اما ان
نلمنع من ثبوت قوله من نوافل الليل لعل البحث لا يحتمل اعتقاده انه ليس منها كما هو ظاهر بعض الاخبار واما ثالثا فلو هتته بمصير المعظم الخليل
كما اشار اليه والذي دام ظله العالي حيث قال هذا القول في غاية القوة لولا انه في الغالب به فان الشيخ قد رجح عنه في جملة من كتبه كما يروى
والجمل والعقد منها كما عني الجلي بل قد ايقن كما حكاه غيره واما الشهيد فهو وان قواه لكن قال لان يتعقد الاجماع على خلافه مشتمل بنوع ترد
له فيه مع ان ظاهره اطلاقه بعبارة في س واللمعة القول بالسقوط على الظاهر المقطوع المصريح به من كلام كثير بل في السرا والاجماع عليه و
حكى ائمه عن الغيبة وبها عارض اجماع الاما في مع رجحانها عليه من وجوه وضعفه كل مع وهتته بشبهة خلافة **ا** الاخبار الناهية
عن البيوتية من غير ترد للمراد به الوثيرة منه لخبر زيادة الذي وصف بالصحة قال ابو جعفر ع من كان يومين بالله واليوم الاخر
فلا يقسم الا بوتر ومنها خبر حماد عن ابي جعفر ع قال قال رسول الله ص لا يبين الرجل وعليه وتر ومنها خبر ابي بصير ع عن ابي عبد الله ع قال
من كان يومين بالله واليوم الاخر فلا بد الا بوتر قال قلت يعني الركعتين بعد العشاء الاخرة قال نعم وبهذا الخبر يفسر الوتر في خبري ذوات
وجزا الوثيرة فانما الاخبار بعضها يكشف عن بعض وفيه نظر لان هذا الخبر ضعيف السند فلا يصح الاعتماد عليه ولا يجوز التفسير المذكور
فلا يكون الخبران من ادلة هذا القول فتم لو سلمنا ان المراد بالوتر الوثيرة فنقول غاية الاخبار الاطلاق وهو مفيد الاخبار والمتقدمة
الدالة باطلا فها على سقوط الوثيرة في السفر وان كانا لتعارض بينهما من قبل تعارض العموم من وجلا لوجوه الترجيح مع هذه الاخبار
فبعض للتقيد **ب** ان الوثيرة عوض الوتر وهو غير ساقط في السفر وكذا بدله وفيه نظر **ج** الرضوى والنوافل في السفر اربع
ركعتان الى ان قال وركعتان بعد العشاء الاخرة من جلوس وبوطي الرضوى الاخران الرضاء كان يصلح الوثيرة في سفره ذلك ونقص
الفريضة ويترك نوافل النهار وفيه نظر فان هذه الرواية ضعيفة السند فلا يصح القبول عليها **د** ما اشار اليه في الكشف فقال وفي
خبر اخر والنوافل في السفر اربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الاخرة من جلوس وثلاث عشرة ركعة صلوة وفيه نظر فان
الخبرين بائنه متعينان فلا يصح الاعتماد عليهما **هـ** خبر الفضل بن شاذان عن الرضاء ع قال انما صارت العشاء مقصورة وليس يترك ركعاه لا
زيادة في الخمسين تطوعا اليهم فيها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع قال في كوتى بعد الاشارة الى هذا الخبر وتتمسك الشيخ به قلت
هذا أقوى لادخام ومعلل ما تقدم خال منها الا ان يتعقد الاجماع على خلافه وورده في المدارك فقال وهو جيد لوجه السند لكن في الطريق
عبد الواحد بن عبد وس وعلى بن محمد القتي ولم يثبت فالتمسك بعموم الاخبار المستفيضة الدالة على سقوط اولي انتهى وفيه نظر لمنع من ضعف
السند وذلك لما ذكره في الذخيرة فقال وفي طريق هذه الرواية عبد الواحد بن عبد وس وعلى بن محمد لم يثبت ثبوتها الا انما يروى
بابويه هذه الرواية في كتابه مع فماته محبة ما يورده فيه فربما يثبت الاعتماد او ما ذكره حدى قدس سره فقال مع ان عبد الواحد على بن محمد شيخنا
للإجازة كما لا يخفى على المطلع ونكرنا حالما في الرجال وانا لعله قد رويها بمحكم بحيث يكون حجة في الجملة سند الرواية لا يخفى عند
عن قوة دفع القبول على هذه الرواية في تخصيص العمومات الدالة على سقوط الوثيرة في السفر اللهم الا ان يمنع هذا باعتبار اعتقاد العمومات
بالشهر العظيمة ودعوى الاجماع المتقدم اليها اشارة **ح** قاعدة التسامح في ادلة السنن اذا استجلب الوثيرة في السفر محتمل ولم نقل بغيرها

الدليل عليه فيما يحكم به نظر إلى القاعدة المذكورة وقد شاذ إلى هذا الوجه جدي وليس سر وفيه نظر لما أشار إليه والذي لم
 ظله الغالي فقالا المسئلة محل تأمل واشكال فلا يوثق فيها محال والاحتياط يقتضي التريث لأن كان المراد بالسقوط الخبر كاهو ظاهر
 والتقاضي ويصبح الشيخ في كتاب الحديث عدم الاستحباب بتكون فعله بقصد القرينة تشريحا ومحرما ومنه يظهر ما في الاستدلال
 لعدم السقوط بالتسليم في أدلة السنن أنه عند من يقول حيث لا يتحمل الخبر والافتتاح قول واحد وليس في النصوص المذكورة على
 تسوقه قضاء النوافل النهارية في الليل دلالة على مشروعيةها وإنما جعل دليلا على أن المراد بالسقوط حيث يطلق الرخصة في تركه ورفع
 تأكيد الاستحباب ولو سلمت في معارضة بعض الروايات الدالة على صلاحية النافلة في السفر لعدم صلاحية القرينة فيه وعدم الصلاح
 براد في الغداة لغيره بل وعرفنا مع شهادة السياق بذلك فمحل انتهي والمعمد عندي ما عليه المشهور وبني المنبهة كما هو ذهب
 جماعة الأصحاب إلى أن لا يسقط نوافل القرابين في الأماكن الأربعة التي يجوز فيها الأتمام قال في أدلة طامع القصر فلا روايات المنقصة لكن
 في السفر ركعتين ليس فيها ولا بعدهما شيء مخصوص ببعض تلك الأماكن سواء قلنا بنوع الأتمام أو جواز تيمم الروايات المنقصة لفعل النافلة
 قبل ذلك القرابين وبعد هاسا لله عن المعارض انتهى ويؤيد ما في كوفي وجمع القائلين في الأول في مقام الاحتجاج على ما صار إليه لا من باب
 اتمام الصلوة المنصوص عليه وفي الثاني في مقام المذكور لما روي عنه الصلاة خير موضوع من شاء استعمل ومن شاء استكس وغيرهما من
 المرغبين في الطاعة في الأمكنة الشريفة وعدم بثوث فاطع في السقوط انتهى وعندى فيما ذكره وناظر لظهور خلاف كثير العبارات في
 السقوط مع تفتن بعضها دعوى الإجماع عليه **ب** يظهر من مجمع القادة القول بعدم سقوط نافلة شهر رمضان في السفر مط ومكانه من ذلك
ج صرح في الوضوء والروضة بأنه يسقط إذا حصل الخوف الموجب لتقصير الصلوة ما يسقط في السفر من النوافل وربما يظهر من جامع المقادير
 الميل إليه وادعى كالروضة إجماع خبري في محي الخياط به **د** يستفاد من ذلك في عبارات أصحابنا أنه لا فرق في السفر بين أن يكون مباحا أو معصية
 فيسقط النوافل المشار إليها فيه مطلقا وفيه نظر **مصباح** صرح في الشرايع والخبر ونهاية الأحكام والأشاد في القواعد والبيان وسره
 البعثة والذكرى وله الكتابة والمقاييس بأن النوافل كلها ركعتان تشهد وتسليم وهو نحوه ما في في والفتنة الا اتمام بذلك الشهيد وفي برة
 وتسليم في كل ركعتين من النوافل اليومية انتهى والحجة على ما ذكره وجوه **ا** ما ذكره جماعة من أن الصلوة وطبقة شرعية يقف عليها
 على مورد الشرع ولم ينقل عن النبي والأئمة بأكثر من الركعتين لا بماد وفيها **ب** دعوى الإجماع عليه في السراقر فانه قال وكل النوافل ركعتين
 تشهد وتسليم بعد لا يجوز غيره ذلك وقد روي في صلوة الاعرابي أنها أربع بتسليم بعد هانها فان صح هذه الرواية وقف عليها ولا
 بعد هانها لا الإجماع حاصل على ما قلناه انتهى لا يبق لا تسلم الإجماع فان المستفاد من كلام جماعة من أصحابنا وخلاف ذلك وانما الأفضل ذلك قال
 في الخلاف ينبغي أن يصلي النافلة أن تشهد في كل ركعتين وتسليم بعد ولا يصلي ثلثا ولا أربعا ولا ما زاد على ذلك تشهد واحد وان
 تشهد في كل ركعتين سواء كان قبل أو نهان فان خالف ذلك خالف السنة دليلنا إجماع القرينة وطريقه الاحتياط لا أن ما قلناه مجمع على
 جواز وما قاله ليس عليه دليل بل فيه خلاف وقال في المعتمد والمفضلة في النوافل التسليم آخر كل ركعتين لئلا كانا ونهايا وبه قال الشيخ
 في طه وقال في المنهاى الأفضل في النوافل أن يصلي كل ركعتين تشهد واحد وتسليم بعد لئلا كانا ونهايا إلا في الوتر وصلوة الاعرابي
 وقال في المذكورة الأفضل في النوافل كلها أن يصلي ركعتين ركعتين كالرواية لا الوتر وصلوة الاعرابي سواء في ذلك نوافل النهار والليل
 كما نقول مخالفة جماعة لا يقدح فيما ذكره اعتضاده بالشهرة العظيمة على أن يمنع مخالفتهم بل الظاهر أنهم صارتون إلى ما عليه المعتمد أو
 في كلامهم شواهد على ذلك كما أشار إليه والذي دام ظلهم اتفاق وظاهر الأدلة كالعبرة وأصحابها من عباد الجماعة حرمة الزيادة على الركعتين
 والنقص عنها من دون تشهد وتسليم بعد هانها وبه صرح جماعة ومنهم الحلي في السراقر مدح الإجماع عليه خلافا لظاهر الشيخ في الخلاف و
 الفاضل في المنتهى وغيره عن المنع فلا ينبغي والأفضل وادعى الأول الإجماع عليها لكن ما ذكره بعد ذلك ما يعرف عن أئمتنا منها الخبير بل صرح
 به أخيرا فلا خلاف لها انتهى **ج** الأخبار المستفيضة منها خبر على بن عبيدة عن أبيه موسى قال سأله عن الرجل يصلي النافلة هل يصلي
 لأن يصلي النافلة هل يصح لأن يصلي أربع ركعات لا يفصل بينهما قال لا إلا أن يسلم بين ركعتين ومنها خبر عن أبيه فضل بن بكير

نوافلك بالتسليم ومنها النبوي صلوة الليل مشى مشى ومنها النبوي الاخر صلوة الليل والنهار مشى مشى قال في الحلال بعد نفل هذا الخبر
 قد مر وظاهر هذا الخبر يدل على ان ما زاد على مشى مشى لا يجوز ومنها النبوي الاخر بين كل ركعتين تسليم وينبغي التسليم على امو
١ صلوة الوتر التي هي ركعة واحدة مستثناة من الكليمة المذكورة كما صرح به في النافع والشرائع ونهاية الاحكام والخبر والقواعد
 والاشهاد والدروس واللمعة المذكورة والبيان والمفاتيح وفي المدارك والذخيرة واستثناء الوتر جمع عليه بين الاصحاب انتهى ولم يرد
 هذا الاستثناء في الحلال والغنية ولعله لوضوح **ب** صلوة الاعرابي التي هي ازيد من الركعتين استثنيتا من الكليمة المذكورة
 في الشرائع ونهاية الاحكام والقواعد والاشهاد والخبر والمختلف واللمعة والبيان والدروس والمفاتيح وفي الذخيرة واستثناءها
 بينا المناخير ولكن لم يصرح بهذا الاستثناء في الغنية وذكرى كما في المعبر يظهر مما نقلناه عن السائر انما فيه وكذا من مدارك فانه
 قال مقتضى العبارة عدم جواز الاستثناء على الركعة في غير الوتر والزيادة على الاثنين في صلوة الاعرابي وبه قطع في المعبر من غير استثناء
 لصلوة الاعرابي ونقله الشيخ في طوافه وقطع ابن ادریس وسائر المناخير وهو المعتمد لانا لصلوة وظيفة شرعية فيقف
 نفل برها على مورد الشرع ولم ينقل عن النبي ﷺ الا ائمة ﷺ المطلق باكثر من الركعتين ولا بما زاد منها الا في الوتر وبوبه رواية
 رواية على بن جعفر انتهى **ج** يظهر جماعة من الاصحاب استثناء غيرها ذكر من الكليمة المذكورة قال الشهيد في قواعد ان صلوة
 التسبيح اربع بتسليمه وقال في الكشف وعن علي بن بابويه ان صلوة العيد بغير خطبة اربع بتسليمه وفي المصباح الشيخ عن امير المؤمنين
 عن النبي ﷺ من صلى ليلة الجمعة اربع ركعات لا يفرق بينهما الخبر ويحتمل عدم الفرق بتسليمه وغيره وقال الشهيد الثاني في الروضة وكل
 الركعتين من نافلة وتشهد وتسليم هذا هو الاغلب ونخرج عنه مواضع ذكر المنة منها موضعين وقال في الروض بعد الاشارة الى
 استثناء الوتر وصلوة الاعرابي وفرد يستثنى غير ذلك ثم اشار الى صلوات ليس فيها بعد الركعتين تسليم والى ما يدل عليها من الاخبار
 ثم قال وهذا الروايات وان ذكرت مرسله لكن صلوة الاعرابي يشاركها في ذلك وان كانت في كتب الفروع اشهر وبشارك الجميع فيها
 روى عن النبي ﷺ ان من بلغه شئ من اعمال الخير فعمل به اعطاه الله ذلك وان لم يكن رسول الله ﷺ قال وقال في الذخيرة وقد ورد الشيخ في
 في المصباح وابن طائوس في منه صلوة كثيرة من مثلي عن هذه القاعدة تخص الاستثناء بالصلوة في محل شامل نعم سائر الروايات الوا
 بها غير واضحة وكان ذلك غير صادر في مثل هذا المقام وحدبث الارسل في طريق الروايات ينسخت في صلوة الاعرابي لانها اشهر
 في كتب الفروع وقال في مجمع الفائدة لاشك في استثناء الوتر وصلوة الاعرابي وانما الكلام في ان غيرها انما استثناء وهي كثيرة ويمكن ان
 يكون المراد ما هو المشهور والافر في ذلك هي ان كان دليل المسئلة ظاهرا لا نه يحتمل ان يكون المراد عدم جواز صلوة نافلة بركعة او عدة
 وجدانها الا ما دلل عليه ائمة وغيرنا هل يوجبها على ذلك نعم المذكور في كلام الاصحاب بل يذكر في هذه الجملة فان حكم
 به مشكل لعموم مشروعية الصلوة وصحة التعريف المشهور على غيرها **ب** في الواحدة والاربع والصلوة وقدرها مع العيدان على
 الظاهر في غيرها ويرى في كونها فردى المندورة المطلقة ام لا ولو كان ذلك حقا لما كان لقولهم هذا معنى ويؤيده صلوة الاضطائة فانه قد
 يقع تدبیر الواحد وقد يكون واجبه وتعد يكون ويحتمل ان يكون المراد الافضل والاولى ان يكون كل الوافل قال المصنف والافضل في
 النوافل ولكم بهم من دليله المنع فتم ويحتمل ان يكون المراد الموجود غالبا وما وجد في المنقول والمشهور المتعارف ورد به النص صحا
 ورفع به التغيد في الشرع فيكون صحيحا والدليل هو الشئ والاستقراء وقيل منهم انهم يحرون من فعلهم ويؤيده ما نقلنا في قبل هذا المنة
 في هي فلا يمنع من قبل الصلوة ركعة واحدة واربعا مطلقا فتم انتهى المسئلة غير خالصة من الاشكال من فاعلة الشائع من ادلة السنن ومثله
 كلام اكثر الاصحاب في عدم جواز الزيادة على الركعتين واحتمال ان ادبهم الحرة منه ومن فلهج بعدم جواز ان الفاضلان والمحقق الثاني في الشهيد
 قال في المعبر هل يجوز الزيادة على الاثنين ومن غير تسليم قال في ط وقال في ان فعل قال المستد لانا ان الصلوة وظيفة شرعية فيقف
 نفل برها على مورد الشرع ولانا لطلوعنا النبي ﷺ مقصود على الصلوة مشى مشى فيجب اتباعه فيه وقال في المنتهى لو نطق بثلاث
 من يجزى ان يفصل بينهما رزاد على ذلك قال في ط لا يجوز وقال يكون خالف المستد لانا انها عبادة شرعية متلفا عن الشارع والذي ثبت
 فعله من النبي ﷺ انه كان يصلي مشى مشى فيجب اتباعه فيه وقال في جامع المفاد لو زاد على اثنين فاعدا صلوة الاعرابي لم بشرع فلا

الصلوة صح بذلك الشيخ وجماعة وفي الاخبار ما يدل عليه وبطله انا الصلوة بنوئيف الشارع والمنقول اثنتان وقال في ولا ينعقد
 الزيادة على ركعتين على الاقرب وكذا الركعة الاخرى انتهى **ق** صرح جماعة بان الركعة الواحدة لا يجزئ في غيرها الوثن في الخل في
 الليل عندنا احدى عشرة ركعة كل ركعتين بشهادة وشهد بعدد والورد كثر مقدمه بشهادة وتسليم ليلنا اجماع القرعة فانهم يختلفون
 في ذلك وما كون الركعتان الواحدة صلوة صحيحة فالاولان نقول لا يجوز لانه لا دليل في الشرع على ذلك وركعتان مجمع على كونهما صلوة
 شرعية وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البناء يعني الركعة الواحدة وما يدل على انه ينبغي ان يسلم في كل ركعتين فما رواه الزهري عن
 سالم عن ابنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة مثني مثني فاذا خشيت فادع ركعة فقل وقال في المعبر وهل يجوز الاقتصار على الواحدة الاشبه لا
 الا في الوثن وبه قال الشيخ في ك وقال احد في احدى الروايتين يجوز الاقتصار في احدى على الواحدة لما انه محال لغيره للشد في الشرع فيكون
 منقبا ولما رواه عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى اه انتهى وقد ذكر نحوه في المنهى وجامع المقاصد وقال في الدرر والاقرب عدم السعة
 الركعة في غير الوثن **هـ** قال في المنهى يجوز الزيادة على اثنتين ورائفا الى الثالثة سهوا فعد كما في الفرائض وان تعد فان فصل
 بفعل ثلاثا صح كما لما فرادى انوى التفصيل احدى الاربعه ثم نوى الاثم في الاثناء ولم يتعبد ثلاثا وما زاد بطلت صلواته كالوزاد في
 الفريضة انتهى قال في جامع المقاصد وما ذكره حسن وقد يستفاد من شراها بعدد من اول الصلوة لان الزيادة لا يتحقق الا اذا نوى
 التفصيل اذا لو اطلق كان صالحا لكل من العدد من ولا تكرر الزيادة في معثرة وموضع التيمم والملاعبادة **و** قال في التذكرة لو شيع في الشغل
 بربع سلم عن ركعتين **ز** على ما صرح جماعة بشرط في وجوب الصلوة امور لا اشكال في بعضها قال في المعبر ولا يجب الصلوة الا
 على البالغ العاقل المتكمن من الظهور وقال في المنهى ولا يجب الاعمال البالغ العاقل في اهل العلم كانه انا التكليف منوطا بالوصفين بل
 خلاف وهذا يمكن من الظهور بشرط الوجوب لا معنى للبحث فيه قال في الذكرى بشرط في وجوب البلوغ والعقل اجماعا والحديث دفع
 العلم والخلو في النساء من الحيض والنقاس على تفصيل لما مره قال في الجعفرية بشرط وجوب البلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنقاس
 على تفصيل واعلم ان هؤلاء مخرجوا بان الاسلام ليس شرطا في الوجوب قال في المعبر وليس الاسلام شرطا في الوجوب وان كان شرطا في الاداء
 وقال في المنهى وليس الاسلام شرطا في الوجوب عندنا وعند اكثر اهل العلم خلافا لصحاب الراي وقال في كبرى اما الاسلام فشرط الفخر
 لا الوجوب ويسقط باسلامه سلف وقال في الجعفرية بشرط وجوب البلوغ لا الاسلام فيجب على الكافر وان لم يصح منه **س** قال في كبرى
 والدرر والروضة يجب من غير العيب على الصلوة لست قال في الاول واما سبق بن عمار ومحمد بن مسلم عن اهلهماء بلفظ الوجوب في الجعفرية
 ناكها الاستحباب انتهى وحكى عن قاندا سبغ بن سبيع ولعله النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة وهم اثنا سبع وبني النبهة لا مودا قال في كبرى
 عن الباقر ع في مباهاتهم خمس في غيرهم سبع **ب** قال في كبرى وبضرب عليها العشر قال في الاول لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم اثنا
 عشر قال بعض اصحابنا انما يقرب لا مكان اختلاطه ويضعف مثاله عدم اختلاطه وندوه استئصالها التبر بن فسيل عليه اذ بلغ كما يقرب
 للناديبا انتهى وفي منه وبضرب عليها التسع وروى عشرة في سن وكفى وقته تجزئ بن بنته الوجوب والندب **ج** قال في منه والماء
 بالمؤمنين لتعويل على فعال المكلفين ليعتادها قبل البلوغ فلا يثبت عليه بعدد **د** قال في الدرر وخص الصبي المجمع بين الثابتين
 عن زين العابدين ع يجب تفرغهم في صلوة الجماعة على الباقر ع **هـ** قال في الذكرى وقال ابن الجبند استحباب تعلم السجود الحسن وبوجهه
 الى القبلة واذا تم له ست علم الركوع والسجود اخذ بالصلوة فاذا تم له تسع علم الوضوء وضرب عليها واما بالصلوة وضرب عليها قال
 وكذلك وروى عن ابن جعفر ومحمد بن عطاء ثم روى الضرب عند العشر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى في عن عبد الله بن فضال عن الباقر ع اذا
 بلغ الخلام ثلاث سنين وقبل له فلا اله الا الله سبع مرات ثم يترك حتى تم له ثلاث سنين وسبعة اشهر وعشرون يوما فقل له قل محمد
 سبعا فاذا تم اربعين سنين قبل له قل صل الله عليه واله فاذا تم ستا امر بخيل الوجوه والكهين والصلوة فاذا تم لتعلم الصوم والصلوة
 وضرب عليها فاذا تعلم الوضوء والصلوة غفر الله عنه لوالديه انتهى **و** قال في الذكرى ايها لو صلى ثم بلغ في الوضوء عاكرا لانه ثلثي به
 الخطا بوح وقوله لم يكن واجبا **ز** قال في كبرى ايها لو صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ الجمعة لعين ما ذكرناه **ح** قال في كبرى ايها ولو بلغ
 في اثناء الصلوة ان يغتر المبطل الاصح الاستئذان ان بقي قد الطهارة وركعة والاستحباب البناء **ي** قال في كبرى وقطع الشيخ في

ان صاوتة شرعية لقوله مروهيم بالصلوة تسبح ونبي عليه جواز اقامته في الفريضة

القول في المواظبة مصباح الصلوة الجملة اليومية موقفة بوقت معين وكل منها وثان اول وآخر هو الاول هو وقت الفضيلة ^{الاول}
هو اجزاء اما الحكم الاول فما الارباب فيه واجمع عليه علماء الاسلام كما صرح في المدارك فلا يجوز تقديهما على وقتها ولا تأخيرها عنها اجماعا كما
في الذكرى فقال ولا يجوز تقديم الصلوة على وقتها اجماعا وما روى عن ابن عباس والشعبي من جواز استغناح المسافر انظر قبل الزمان بقليل ثم
سبق الاجماع والخوة وقد روى الجليل عن ابي عبد الله ع اذا صليت شيئا من الصلوات في السفر في غير وقتها لا ينقض جملة الشيخ على خروج الوقت
مغادضا بخبر لا يصبر عنه من صلى في غير وقت فلا صلوة له انتهى واما الحكم الثاني فما صرح به في المنهاج والقواعد وكرة والخبر والمحقق
والخلف والذكرى وغيرهما وقد حكاه في الذخيرة وغيره عن المشهور مكي عن البراج انه مكي عن بعض اصحاب قوله بان المغرب وثنا واحد عند غروب
الشمس وسباق ما يتعلق بهذا المقام ان شاء الله ثم ولما الحكم الثالث فما صرح به في المعبر والمنهاج والخبر والذكرى والمدارك والكشف والذخيرة
وعلى من السبلين والحلي والاسكافي وابن سعيد وسائر المشايخين وباجملة هذا القول مما صلا اليه معظم الافاقه وعليه لا يتب عليه ان لو ان
جزء من اجزاء وقته المضروب له نعم يكون نازكا للاستحباب اذا تفرق في اخيه وخالف فيه بعض يجعل اول الوقت للخيار والاخر المضطر بمعنى انه لو
اخذ الصلوة الى من غير ضرورة كان ثامنا تاركا الواجب وهذا القول محكي عن الشيخين والطحاوي والقاضي وابن حزمه وقواه بعض مشايخ المشايخين
والعذر هو القول الاول لوجوه **ا** ما اخرج به في لف وغيره من قوله ثم اتم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق قال في الخلف وليس المراد بذلك
الامر الا بان في جميع اجزاء هذا الزمان على الجمع اجماعا فعين التخييل انتهى **ب** ما اخرج به فيما ذكر من الاصل ثم **ج** ان وجوب الفرائض
اليومية في اول الوقت مستلزم للرجح العظيم وهو منفي في الشريعة وثنا شار الى هذا خالف فقال ولا يضبط الوقت بالعصر والعذر يكون باطلا
لانا العذر يكون باطلا لان العذر غير مقبول ولا منحصر فلا يباح به التكليف لا يبق هذا وارد في الفضيلة لانا نقول الضابط في الفضيلة
لا يجيب محضاره فبما الفصل الزيادة والانفصال استسها لالحاقا فان تركها لا يوجب عقابا ولا ذما فجاء الاجراء انه لا يكون ثابتا لنوازل
لثوف الدواعي عليه والثاني بطالمعهود من سيرة المخطم الشعة خلافة **د** انه قال انما المستفاد من المعبر على ما قاله بعض الاجلة اذ في
عذر كان في التأخير ومن الظاهر ان هذا مما يناسب استحيانا اذا الغالب ان اوجب لا يسقط بذلك **هـ** جملة من الاجزاء منها ما سبقت اليه في
في بيان احوال الصلوات ومنها صحته معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله ع لكل صلوة وثان واول الوقت فضلها وجبر الدلالة ما ذكره جماعة
من محققي الاصحاب من ان مفاضله يقتضي الرجحان مع المشاركة في الجواز لا يبق لقطعة ان فعل فداستعمل مع عدم ارادة المشاركة لانا نقول ذلك مجازا لا
اليه ولا يقال بدفع ما ذكره اشارة اليه بعض فقال في جملة كلامه ولا ينافيه كون الاول افضل وكون الثاني وثنا لان ما يفعله المختار افضل
يفعله المضطر بل والوقت الثاني داه في وقت حق المضطر لانا نقول هذا خلا في التمسك على اننا نقول قوله ع لكل صلوة وثان واول الوقت
بدل النظر اذا لو كان وقت المختار محض في الاول لما كان لكل مكلف وثان ولا كان له اخر وقت وهو خلاف ظاهر الرواية ثم

مصباح لا اشكال ولا شبهة في ان نافلة المغرب موقفة بوقت خاص ما اولاه فبعد الفراغ من فريضة المغرب بلا فصل كما في الغيبة والنهاية والماسم والاشارة واللمعة وجامع المقاصد وحسن وقته وكذا الذبحة والكفاية والرباض ومكانه في الكشف عن الوسيلة والمهذب والمصباح ومختصر في الاشارة والظاهره مما لا خلاف فيه ويستفاد من جملة من عبارات دعوى الاجماع عليه في الغيبة وقت نوافل المغرب من حين الفراغ الى ان يربق الشفق من ناحية المغرب ثم ذكر اصحابنا اخرهم قال كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه وفي المعبر عن المنتهى وقت نافلة المغرب بعد هالها الى هنا الجمرة المتبرية وهو مذهب علمائنا وفي جامع المقاصد قاله الشيخ والجماعة وفيه هذا مذهب الاصحاب لا يعلم فيه خلافا انتهى واجتج على ذلك في المعبر وكذا بانه وقت يستحب فيه تأخير العشاء فيه فكان الاخيال على نافلة حسنا وبوئذ ذلك ما روى عمر بن حنبل من ابي عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ثلثا المغرب واربعا بعد هالها اخرهم فكذا اختلف الاصحاب فيه على قولين **الاول** انه عند ذهاب الجمرة المغربية وهو للنهاية والغيبة والنافع والشرائع والمعتبر والمعتبر والمنتهى والندوة والبصرة والخبر والارشاد والقواعد واللمعة والمجربة وجامع المقاصد والروض والروضة والكفاية والرباض والحكي في الكشف عن الوسيلة والمهذب والمصباح ومختصر والاشارة وفي الدروس والمجل المتين هو المشتمل بين المناخرين وفي الذبحة هو مشهور بين العلماء وفي جامع المقاصد قاله الشيخ والجماعة وفي المدارك هذا مذهب الاصحاب لا نقم فيه خالفنا في ان اخر وقت المغرب فيمنع النافلة باطله وهو الذكرى والدروس والمدارك والذخيرة وخاشية منه والمجل المتين والكشف ونظم منه صكا بيه عن الجلي والمجمل عند القول الاول الذي عليه المعظم وطهر به **الاول** ظهور عبارة الغيبة والمعتبر وهي في دعوى الاجماع على ذلك وبعضها الشهوة العظيمة **الثاني** ما تمسك به في المعبر والندوة فقال لا يدل على ان اخر وقتها ذهاب الجمرة ما روى من منع وقت فريضة روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم عن ابي جعفر ثم قال اذا دخل وقت فريضة فلا تطوع وطاعة ابو بكر عن جعفر بن محمد ثم قال اذا دخل صلوة فريضة فلا تطوع فلا تطوع ثم قال اذا دخل وقت فريضة فلا تطوع وطاعة ابو بكر عن جعفر بن محمد ثم قال اذا دخل صلوة فريضة فلا تطوع فلا تطوع ما ذكره ما اشار اليه في ذلك وخبره فقالا بعد الاشارة الى الحجة المزبورة وفيه نظر من المعلوم ان النهي عن التطوع انما يتوجه بغير الدواب للقطع باستحبابها في اوقات الفرائض والام بسره نافلة المغرب عند من قال بدخول وقت العشاء بعد مضي مقدار ثلث ركعات من اول الوقت ولا نافلة الظهر عند جميع انبياء لان نقل هذا الايراد في غاية الضعف فان تمسك الفاضل بن ليس مبينا على عدم جواز التطوع في وقت لفريضة مطلقا حتى يرد النفس المذكور بل هو مبني على صالة عدم جواز ذلك كما هو مقتضى اطلاق الخبر المتقدمين فلا يرد ما ذكرنا خروج بعض الصور عن الاصل والعموم بالدليل لا تنفع من التمسك بما فينا لم يرد دليل على خروجه ومنه محل البحث الاعلى القول بعدم حجية العام المحض ولكن خلافا للتحقيق وخلاف ما صار اليه المحققون ومن المقطوع به انهما لا يلتزمان بالعقل المذكور لعدا حاد والذي دام ظله العالي في تجويز الحجة مضانا الى الفهم المانعة عن فعل النافلة في وقت لفريضة خرج منها التوافق لعدا المغرب في اوقاتها المضروبة وكذا نافلتها الى ذهاب الجمرة المغربية بالاجماع فتوى ورواية وينتهي ما عداها ومنه يظهر نافلة بعد هالها داخله ولا يقال بدفع العموم المذكور اطلاقا ما دل على استحباب نافلة المغرب بعد هالها وقد استدل اليه بعض الاستجاب في ترجيح القول الثاني لا نأقول هذا يصلح للمعارض لان المعارض بين العمومين من قبل معارض العمومين من وجه لان عموم النهي عن التطوع في وقت لا يشمل ما يشمله اطلاقا ما دل على استحباب النافلة بعد المغرب وهو ما قبل ذهاب الجمرة المغربية لخروجه عن العموم المذكور بالدليل القاطع وعموم الاطلاق المذكور لا يشمل ما يشمله العموم المذكور وهو الوقت لا يجوز فيه الا لفريضة فمورد معارضه محل البحث وحج يفتي بترجيح العموم المذكور لا غرض بالاصل والشهرة العظيمة والاجماع الحكيمة سيما ان الاطلاق المذكور اخص مطلقا من العموم المذكور لكن قد نفرد عندنا بالعام اذا اعتضد بالشهر فالحاصل الخاص للخصيصه وان كان في نفسه حجة سلمنا ولكن قطع من شمول الاطلاق المذكور محل البحث كما اشار اليه والذي العلامة دام ظله العالي فقال والنصوص الدالة على استحباب نافلة المغرب بعدها وان كانت معبره المستفيضة شاملة لما بعد الجمرة لان شمولها بالاطلاق وهو غير معلوم الشمول للمقام بعد ورودها لاثبات اصل استحباب النافلة من دون نظر الى وقتها بالمرء والفتوح الا كالتصوص الدالة على استحباب باقي التوافل الزاينة من دون تعيين فيها بوقت بالمرء لتعيين فيها مع انها مقيدة باق خاصة فتوى ورواية هنا بغيره مويد لما عليه الاصحاب من توقيت نوافل المغرب بل ذهاب الجمرة لا ينافيها مادام وقت الفريضة لم يعد

اخضا صها من الروايت بالبقاء وثنا الفريضة مع اعموم التغليل الوارد عند بل نوافل الظهر بين بؤث ولا يباح الفريضة بغير
 التجديد هنا ايضا ولا حد لها الا ما ذكره الاصحاب من ذهاب الحرة انتهى وبالحجة المناقشة في العموم المذكور بعد تسليم لا وجه لها وان
 منع منه كعليه القائلون بجواز التطوع في وثنا الفريضة مطلقا ولو كان من غير الروايت فالحجة المذكورة ناهضة بآياتها فلا جاب عنها
 بما ذكر في الذكري والذخير ففي الاول بعد ما حكنا عنه سابقا على ان المستفاد من كثير من الاصحاب جواز التطوع في وثنا الفريضة بعد
 الاسارة الى ما في المعبر ثلث وثنا الفريضة قد دخل عند وعند الاكثر بالفراغ من المغرب لان بقي ذلك وقت يستحب تأخير العشاء عنه
 عند ذهابها المشفق يتعمق تغلبا بفعل عليه وبالحجة التوفيق بما ذكر لم نفد وربما ياتي على مذهبه بتأخير دخول العشاء الى ذهاب
 المشفق مع ورود الاخبار بكثرة الجواز التطوع في وقتا الفريضة واداء وفضاء انتهى ولا يقدح ما ذكرنا من تسك به في المدارك و
 الجبل المثني على ما صار اليه من خبر ابي بن تغلب الذي وصفه في الاول بالصحة قال صليت خلفا في عيد الله ثم المغرب بالمزلة
 فقام ففعل المغرب ثم صلى العشاء الاخر ولم يركع بينهما ثم صليت خلفه بعد ذلك ليلة فلما صلى المغرب قام ففعل باربع ركعات ثم
 اقام ففعل العشاء الاخر قال في الثاني اذا الظاهر ان تلك الصلوة كانت في ايام الموسم وان تلك الاربع كانت نافلة لانا نقول هذه الرواية
 صنيعة الدلالة على ما تمسك به كالاخفي وفي الرباض وهو معارض بالنصوص المأخوذة عن الشافعي بن العشاء بين انا جميع بينهما في اللغة
 ففي الخبر عن الصلوة المغرب والعشاء يجمع فقال باذان واما منين لا تنصل بينهما شيئا فم هذا انتهى ولا يقال لو كان وقت النافلة ما
 ذكره المعظم لزم قوتها غالبا التضييق وثباتها وعدم التمكن غالبا من الايمان بها في هذا الوقت المضيق فيفوت الفائدة في شرعيتها
 لا نأقول لهذا خيال ضعيف لا يصلح لتأسيس الحكم شرعي مخالف للاصل ولو سلم فلا يصلح لمعارضة مغاللة المعظم وينبغي التنبه
 على امور **الاول** اذا شرع في النافلة وخرج الوقت في شأنها فهل يجوز اتمامها ومراعاة الفريضة بها او لا بل يجب قطعها خلفا لا يحل
 في ذلك على احوال **ا** انه لا يجوز اتمامها ولا مراعاة الفريضة بها بل يجب قطعها وهو النهاية والشرائع والمعبر والارشاد والخبر
 والنصرة والقواعد والحقيقة في الذخير هو المذهب بين الاصحاب ولهم الاصل وعموم انتهى عن التطوع في وثنا الفريضة ومنها انه يجوز
 اتمامها ومراعاة الفريضة بها ولو اتى بالتمكينة من الركعة الاولى من الركعتين الاولتين ولم يأت بركعة فهو محكي في كونه من ابد ليس و
 وصار اليه في هذه الذخير وحاشية منه قال في الكشف وعلله بناء على انها صلوة واحدة وهو ممنوع او على فضل تأخير العشاء كما يعطيه
 الاخبار ومنها انه ان كان شرع في الركعتين ثم زالت الحرة اتمها سواء كانت الاولتين ام الاخيرتين وان كان بعد الفراغ من الركعتين
 الاولتين وقبل الشروع في الاخيرتين فلا ياتي بها وهو الذكري وقصه والمسالك وجامع المقاصد ولهم ما تمسكوا به من النهي عن
 ابطال العمل ومن الصلوة على الافتتاح عليه وازاد في جامع المقاصد فنك باصالة بقاء الصحة وفي الجميع اما الاصل فلا اختصاص
 النهي عن ابطال العمل بالعمل الصحيح ولا نسلم صحة هذا العمل الذي قلنا به عملا او سلمنا لكن الخروج الوقت بمطل فهو ان لم يتحقق الاصل
 من المصلي فلم يكن منها واما الثاني فلمنع منه لعدم قيام الدليل عليه واما الثالث فلمنع من ثبوت الصحة اولا حتى يستفيق فم والاقر عند
 هو القول **الاول ب** الاعتبار باليباض الباقي في جانب المغرب بعد الحرة وفلا دعي عليه في الروض والذخير الاجماع في الاصل اعتبار
 اليباض الباقي في جانب المغرب بعد الحرة اجماعا منه ومن اكثرنا القينا وفي الثاني لا اعتبار باليباض الباقي في جانب المغرب بعد ذهاب
 الحرة عند اصحابنا **ج** اذا شك في خروج وقت النافلة فالاصل لعدم **مصباح** اول وقت الوثيرة بعد الفراغ من العشاء الاخر وعند
 باسناد وقت العشاء كلها في النافع والشرائع والمعبر والنصرة والقواعد والتمكينة والارشاد والمنع والخيبر والدوس وكري
 والبيعة والحقيقة وجامع المقاصد والروضه وقص والمدارك والذخير والكفاية وحاشية منه والكشف والرباض وصريح في النهاية
 والفتنة الحكم الاول ولهم وجوه منها دعوى الاجماع عليه في كلام جماعة ففي العقيدة وقت الوثيرة بين الفراغ من فريضة العشاء الاخر
 ثم ذكر احكاما ثم قال لكل ذلك بل ليل الاجماع المذهب اليه وفي المعبر ذكرنا الوثيرة بمنزلة العشاء وهو قول علمائنا وفي الكشف وث
 الوثيرة بعد العشاء بمنزلة كوفتها انفا فاما في المنهى وظاهر المعبر وفي الرباض ركعتا الوثيرة بمنزلة فريضة العشاء بل
 خلاف ما قبل عليه الاثافي في صحيح المنهى وظاهر المعبر هو الحجة وبعد الاصل ما تمسك به على ذلك في الخبر وكري وجامع المقاصد

وقد كان من هي من انما نافلة العشاء فيكون مقدرة بوقتها ومنها ما تمسك به جماعة في الذخيرة بعد الاشارة الى الحكمين لعموم ما دل على
 شرعيتها عنهما بعد العشاء وفي الكشف بعد ذلك لاصل بقاء الاصل بقاء الوقت وعمومات استصحابها من غير معارض وفي الرياض
 بعد ذلك لاصل مويد باطلا فان ما دل على استحبابها بعد هاتين مع سلاستها هنا عن المعارض بالكيفية بالكلية وينبغي التنبية
 على امور **ا** صرح في كونه وجامع المقاصد وعرض بان لو انشرف الليل ولما ماء فيها صاوت قضاء **ب** اذا نقل بصف الليل
 وهو مشاغل بها وفي ثنائها فهل يجوز له انما هو الا ولا يظهر من جامع المقاصد والروض المبل الى الاول في الاول ولم يصحها بالعرف
 بين ما نال شرع فيها ثم خرج الوقت وبين خروجه قبل الشروع ولا فرق بين لا يخرج من وجه وفي الثاني لا فرق بين الخروج الوقت قبل
 شروعه فيها وبعد لا يطلان ويجعل الفرق والتفصيل بخروجه قبل الركعة اكال ركعة منها وبعد فتمها على الثاني دون الاول انتهى
 وبما يدل على ما ذكرناه عموم قوله من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت وفيه نظر والا قرب عندي عدم الصحة لوله نتج
 بدرك تمامها في الوقت فيجوز قطعها في محل الفرض ولكن العمل بما ذكرناه احتياطا لالباس به **ج** صرح في الخبر وسبب انه يجب
 ان يجعلها خاتمة نوافله وحكام في المدارك والذخيرة عن الشيخين وابناء عمها ولا مستنده عن معلوم وزاد في الاول فقال نعم
 روى ثلاثة عن ابي جعفر انه قال ويمكن اخر صلوئك وثربك وادرك على المدعى انتهى وعندي لا باس بالعمل بما ذكرناه
 الشبان **د** قال في حاشيته الروضة لا يخفى انه لو لا الاجماع لكنا لظاهر بقاء وقت النافلة اذا انقضى بالعشاء اخر وقتها بغير تمام انتهى
هـ قال في المدارك والذخيرة لا يجب القراءة في هاتين الركعتين بالواقعة والتوحيد لما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي جعفر قال كان
 ابو عبد الله ع يقرأ في الركعتين بعد العشاء الواقعة وقل هو الله احد انتهى وما ذكرناه حيد لا اشكال في ان صلوة الليل
 موقته بوقت خاص وله بعد انقضاء الليل فلو انى بها قبله لكانا بنا بها في غير وقتها فلا يجوز من غير مذهب وقد
 صرح بانول وفي هذا ذلك في النهاية والغنية والمراهم والنافع والشرائع والمعتبر والبصيرة والخبر والتذكرة والقواعد والارشاد وكذا
 واللمعة والجعفرية وجامع المقاصد وقصده وكذا مجمع الفائدة والكفاية والذخيرة والبل المصنوع والكشف وشرح المفاتيح والرياض
 وبما يظهر من بعض خلاف ذلك ففي الكشف وفي الهداية وقت صلوة الليل النكتة الاخرى وفي الدروس روى جوازها قبل السجدة
 وحمل على العذر كالسب لا بعد بوقت الليلية والنهار بطولها وان كان فعلها في المشهور افضل انتهى وما ذكرناه لا اشكال في
 صحتها والمعتبر ما بيناه وهو الذي عليه المعظم وطم وجوه منها دعوى جماعة على ذلك ففي الغنية وقت صلوة الليل من حيث
 انقضاءه الى قبل طلوع الفجر ثم ذكر احكاما ثم قال كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في المعبر والتذكرة وقت صلوة الليل
 بعد انقضاء وكلما قريب من الفجر كان افضل وعليه علمنا الجمع وفي الذكرى وقت صلوة الليل بعد انقضاء وكلما قريب من
 الفجر كان افضل قال الشيخ في في والمحقق وعليه علمنا وفي جامع المقاصد قوله وصلوة الليل بعد انقضاءه الى طلوع هذا المذهب
 الاصحاب نقل الشيخ في في والمحقق نجم الدين عليه الاجماع وفي المدارك طان ما بعد الانقضاء وفي صلوة الليل فهو من مذهب
 علمنا اجمع وفي الذخيرة وقت صلوة الليل بعد انقضاءه ونقله المحقق في المعبر والمصنف في اجماع علمنا عليه وفي مجمع المذهب
 واعلم ان كون صلوة الليل بعد انقضاء الليل ولا خلاف فيه بين علمنا كما يفهم من هي وفي الحبل المتين ما يستفاد من الحديث من ان
 صلوة الليل بعد انقضاءه مما اخلاف فيه بين علمنا وفي شرح المفاتيح ما دل وقت هذا المذهب علمنا قال في اماليه من بين
 الامامية الاقرار بانه لا يجوز صلوة الليل من اول الليل الا في السفر وفي الرياض وقت صلوة الليل بعد انقضاءه عندنا قبل طلوع الفجر
 عن الخلاف والمعتبر في كلام المرتضى والسرير والمنهني وغيرها وهو الحق ومنها ما تمسك به في الرياض فقال بعد ما نقلناه عنه
 مضانا الى انها عبادة بحسب الانقضاء وفي وقتها على ما يتفق بثبوتها من الشريعة وهو فعلها بعد الانقضاء ففي المعبر المستغنية
 وفيها الصحاح وغيرها ان النبي ص والامير ع كان يصليان من الليل ازا صليا العتمة شيئا حتى ينتصف الليل وفي بعضها ثم يصلي
 ثلث عشر ركعة منها الوتر ومنها ركعة الفجر في اخر انا زال منتصف الليل صلى ثمان ركعات واوتر في الرابع الاخير من الليل ثلث
 ركعات انتهى وقد استدل بالاحتياط المذكورة في المعبر ذلك كما هو المظهر كرى على ان وقت صلوة الليل انقضاءه وفيه نظرة

عدم إثباتها صلوات الله عليهما قبل الانقسام لا يدل على عدم الجواز وذلك واضح لا يبق مجيب الناسي بهما صلى الله عليه وآله فلا يجوز
 بهما قبل الانقسام لا نأخذ بقول الانسليم وجوب هذا الناسي لا يقال مداهم على الاثنان بها بعد الانقسام يدل على المنع قبله لا
 نقول ذلك ممنوع ولعله لما ذكرنا في الذخيرة بعد الاشارة وفي دلائل هذا الاخبار على عدم شرعيتها قبل نصف الليل فامل مع
 وجود عدم اخبارها على الترخيص ومنها جملة من الاخبار منها خبر عبد الله بن بكير عن نزار الذي وصفه بالحجة عن أبي جعفر قال
 انما على احدكم اذا انصف الليل ان يقوم فيصلي صلوته واحدة ثلث عشر ركعة ثم انشاء جلس فداها وان شاء نام وان شاء ذهب حيث شاء
 ومنها ما اشار اليه في الذخيرة فقال روى ابن بابويه عن ابي جعفر ثم وثق صلوته الليل نصف الليل الى اخره ومنها خبر زرارة
 بعد ما ينصف صلوته الليل ثلث عشر ركعة وفي شرح المغايث نقل عدم جواز التقديم غير ضرورة قال وان كان يقول كيف يصلي
 صلوته لم يدخل وثقنا انما وثقنا نصف الليل انتهى ومنها ما تمسك به في الروايات فقال في جملة كلام له هذا مضافا الى خصوص المعبر ^{فيه}
 لها صحتها في بعضها كما لم يسل في جملة منها ومنها الاخبار الواردة في جملتها قبل الانقسام لعله فانها ظاهرة بكلها ^{في}
 في ذلك رخصة في التقديم لا جملها الا انه لكونه فعلا في وقتها كما يتوهم من الموقفين لا بأس بصلوة الليل من اول الليل كما في احدهما وفي
 وفي الثاني عن وثق صلوته الليل في السفر فقال من جن يصلي بالعبث الى ان يفرج الصبح وهذا ذلك لانها مع قصور سندها وعدم معاد
 بشي مما قد منا وموافقة لما عليه العامة العباد بعشر فيه فيجوز ان مرادها ما اذا كانت الاخبار السابقة من كون التقديم رخصة للضرورة لا لكون
 اول الليل وثنا حقيقة واليه اشار في الفقيه فقال وكلما روي من الاطلاق في صلوته الليل من اول الليل تمامه في السفر لان المعبر من الاثنا
 يحمل على الحمل وكذا قال في التهذيبين وزاد في وقتها وبغلب على ظن الانسان ان لم يصلها فانتهى او ينشئ عليه القيام في اخر الليل ولا
 يمكن من القضاء في يجوز له تقديمها اقول ويرشد الى هذا الوجه الخبر كذا في وثق صلوته الليل فكذب عندنا قال وهو نصفه
 افضل فان قال له واخر جائز لمضممة فاشا لغيره في الوقت ومع ذلك صرح في الاقفلية الظاهرة في اشتراكها فيهما فيحمل عليه ثم
 فما يقال من احتمال حمل اخبار التنصيف على الفضيلة والموقفين وما بعدهما على كون الليل تمامه وثنا ضعف غاية سبعا مع مخالفة الاجماع
 على الظاهر المصريح بهما من غير ان الجماعة حدا لا سفاضة انتهى كلامه ادام الله نعم ظله ويتبع في التبيين على امور اخرى وثق صلوته الليل
 عند طلوع الفجر فاذا طلع خرج وثقها اليه وقد صرح بذلك في النهاية والقواعد وجامع المقاصد ومن والروضة وشرح المغايث ^{هو}
 وهو ظاهر المعبر رفع ونوع والتحرير وكرة والارادة والبعثرة وكري والمجربة والمنة والمداكة والكفاية والحل المبين والكف وجمع
 الفائدة والهاض ويظهر من جملة فيها دعوى الاجماع عليه وقد تقدم اليه الاشارة ويعقده ما ذكرنا اشار اليه جديده فقال في شرح المغايث
 ان اخر وثقها طلوع الفجر لثاني وهو المعروف من الفقه ويدل عليه اخبار كثيرة منها محجة محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم قال سألته عن الرجل يقوم
 من اخر الليل وهو يفتش ان يفرج الصبح اقبل بالوتر او يصلي صلوته الليل على وجهها حتى يكون الوتر اخر ذلك فقال بل يثبأ بالوتر فقال اذا كنت
 فاعلا ذلك لكن نقل عن المرتضى فوات فيها بطلوع الفجر الاول محتملان وثق ركعتي الفجر واما اخر صلوته الليل والمجواب عنه ان الاخبار كثيرة
 في كون وقتها قبل وعند وبعد انتهى **ب** يدخل في صلوته الليل الثمان ركعات وكذا يدخل فيها الشفع والوتر كما صرح به في الدرر وس
 الجعفرية وجامع المقاصد ومن وثقته وفي التذكرة وثق الوتر بعد صلوته الليل عند علمائنا قوله الوتر ركعة من اخر الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله
 الليل **ج** لم يتعرض معظم اصحاب البيان المراد من نصف الليل وهذا تعرض له في الكفاية والرياض في الاول المعبر بنصف ما بين
 طلوع الشمس وغروبها ويعلم بانخذار النجوم الطالعة مع غروب الشمس وفي الثاني ثم انما لبيان الانقسام هو مشصف ما بين غروب
 الشمس الى طلوع الفجر صرح بعض الاصحاب بانا لمعتبر مشصف ما بين طلوع الشمس وغروبها قال ويعرف بانخذار النجوم الطالعة مع غروب الشمس
 ولعله المراد في الفقيه عن عمر بن حفصلة ان رسالا عبد الله بن قنبر قال في النجوم الطالعة من اخر الليل وقال كون الشمس في
 بالنجوم اذا اخذت وقرب منه اخر روى مسندنا في السراة نقل عن كتاب علي بن محبوب عن ابي جعفر قال لا بد لك الشمس والهاض
 الليل بمئة ذوال من التلويق فيها فصوص من حيث السند لكنها مسنية لتوزيع الصلوات اليومية على اوقاتها مع ان ذلك لم يحوط عليها
 مع وقوع التعبير عن الانقسام في بعض ما مر من الاخبار بزوال الليل انتهى

مستباح الزوال الذي هو اول وقت صلوة الظهر عبارة عن ميل الشمس عن وسط السماء واخرها عن دائرة نصف النهار كما صرح به
 في المعبر وكثرة الشفع والروضة والروض والذخيرة والكشف والرباض وقد ادعى عليه في المدارك الاجماع فقال زوال الشمس صلواتها
 عن وسط السماء واخرها عنها دائرة نصف النهار باجماع العلماء انتهى وذكرنا ان الزوال يعرف بموضعها فهو زيادة الظل بعد
 انتهاء نقصه كما صرح في النافع والشرائع والمعبر والارشاد والخبر والدروس وكثير من الجعفرية والمحنة والذخيرة والكشف والكنها
 وشرح المفاتيح والرباض ولهم وجوه **ا** دعوى الاجماع عليه في مجمع والرباض ففي الاول معلومة الزوال بما ذكرنا بالاجماع وبعض
 الاعتبار وبديل عليه بعض الاخبار بطريق الاولى ومعلوم من علم الهيئة انهم والثاني يعلم الزوال بزيادة الظل بعد نقصه كما في النسق
 المتجبر بالاعتبار وفتوى الاصحاب **ب** ما تمسك به في كثرى ولك من خبرى سماعة وعلي بن ابي حمزة ففي الاول ثلث لا في عبد الله
 جعلت ذلك متى وقت الصلوة فاقبل بثلثين مينا وشمالا كان به طلب شيئا فلما دأبت ذلك بناوك عودا فقلت هذا مطلب قال
 فاخذ العود ذهب بجبال الشمس ثم قال ان الشمس اذا طلعت كان في طول بلدك ثم لا يزال ينقص حتى ينزل فاذا زادت فاذا استبنت الزيادة
 فصل الظهر وفي الثاني قال ذكر عندنا في عبد الله ثم قال فقال ابو عبيد الله ثم باخذ من عودا طول له ثلثة اشبار وان فناد فهو ابني فقام
 فمادام ترى الظل ببعض فلم ينزل فاذا زاد الظل بعد نقصان فقد زالت وبعضها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال دعوى الصدوق
 في بئر سلا قال قال الصادق ثم سأل زوال الشمس ان باخذ عودا طول له ذراع طابع اصابع فيجعل الاربع اصابع في الارض فاذا نقص
 الظل حتى يبلغ عاينه ثم زاد فقد زالت الشمس الحديث **ج** ما تمسك به في التذكرة والشفيع والروضة ونس والمدارك والذخيرة

صباح لو لم يكن من صلوة الليل أربع ركعات وافي بها ثم طلع الفجر الثاني جازله ان يراحم بها صلوة الصبح وتكملها كما كان في النهاية ويصح وقع
 المعبر والفجر في القواعد والنقص والارشاد والذكر في الدروس والحجفة وجامع المقاصد والروض والمالك والمداك والذخيرة
 ما شبه فيه وجميع الفائدة والكشف وشيخ المفاتيح والروايات ولهم وجهان **الاول** ظهور جملة من العبادات في معنى الاجماع عليه نفي
 خبر ان يلبس من صلوة الليل أربع ركعات راحم بها الفريضة محققه ما لم يحسن فوانا فرض ولو طلع الفجر لم يكمل اربعاً لم يراحم وهو
 نهي علمنا ذكر ذلك الشك في بئر وعنه وجميع الفائدة بدل في الجملة على ان تمام نافله الليل مع الشفع والوتر محققاً اذا ادرك اربع في
 وقت ولعل خلافاً بينهم في ذلك وفي المدارك قوله بان طلع الفجر وكان يلبس بأربع تمهيداً لتحقيقه ولو طلع الفجر هذا منهيباً لا يصح لا
 علم فيه بخلاف **الثاني** ما تمسك به في كوفي وجميع الفائدة والمدارك وخيرة والكشف والروايات من خبر محمد بن نعيان الا حول قال ابو عبد الله
 انك صليت أربع ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الفجر فاقم الصلوة طلع اولم يطلع ونحو الرضوى الذي مكاه بعض الاجله فقال وفي كتاب
 لفقه الرضوى ان كنت صليت من صلوة الليل أربع ركعات قبل طلوع الفجر فاقم الصلوة طلع لم يطلع الفجر لا يقال هذا الخبران ضعيفان
 سنداً فلا يجوز الاعتماد عليهما الا في قول ضعيف السند عن فاضل لا يجزأه بعمل اصحاب كما اشار اليه جماعة ففي المدارك بعد الاشارة الى الروايات
 الاولى وهي ان كانت ضعيفة السند يحميها الروايات عن ابي جعفر الامل لكنها موبدة بعمل اصحاب وفي الذخيرة والرواية وان كانت ضعيفة لان
 الروايات عن ابي جعفر مجهول لا ينعضدها بعمل اصحاب وبظهر من المعبر وجود الروايات بهذا المضمون وفي شرح المفاتيح وسندها ينجح بعمل
 بعمل اصحاب الروايات ضعيف الخبر كما في المنتهى هذا وبعض هذه الروايات جملة من الاخبار الظاهرة في جواز الاثبات بصلوة الليل بعد الفجر
 وسبق اليها الاشارة انك كما اشار اليه وفي المدارك وخيرة ولا يقال ولا يعارض ما ذكره حتى يعقبوا البزاد قال قلته اقوم قبل الفجر بقليل فاصلي
 اربع ركعات ثم تخوف ان يفجر الفجر ابلد الوتر واتم الركعات قال لا بل او ثروا خيرا الركعات حتى يقضيها في صدر النهار كما نأقول هذه الروايات
 لا تصلح لمطروحة فاقدم لصحتها سنداً كما اشار اليه جماعة ففي المدارك والذخيرة انما يحسب عنها بالطنع في السند بالاضمار وبيان من جملة
 رجالها محمد بن سنان وهو ضعيف جداً سلمنا ولكن تمتع على المراجعة كما اشار اليه في الروايات فقال وبعد الاشارة مع قصور سنده بالاضمار
 غير معلوم المناقاة لما سبق فاقم مودده من صلوات اربعاً وطلع الفجر ومن مودده هذا من صلواتها وحسب طلوعه وانما امره بالاسراع لسند ذلك الوقت
 في الليل نظراً لاختلافه في فضل الاثبات في الليل ثم قال وما ذكرنا من هذه المناقاة صرح من المحققين جماعة ولكن طائفة الشيخ والفاضل في هي و
 غيرها فهم المناقاة سلمنا ولكن ما ذكرناه اولى بالبرج من وجوه عدده لا يخفى وقد صرح بعدم صلاحية هذه الرواية يعقوب لضعف
 السند مع عدم الانجذاب بل عمل الاصحاب بخلافها يكون شاذة يجب ترك العمل بها سيما مع ملاذظة قوله حتى يقضيها اهـ لظهور كونه
 منهيباً نهى وجملاً في كوفي وجامع المقاصد والمدارك كما الشيخ في باب على ارادة الفضل وناقش فيه في خيرة فقال وفي ذلك لهما على اعتبار
 افضلية ما وقع الا مبره في هذا الخبر امل لغرضه الخبر الاخر والحمل على الخبرين في وبنيتي التنبية على امور **الاول** هل المراجعة هنا واجبة و
 او لا بل يجوز تركها بظهر الاول من النهاية والنافع والشرائع والمجته بالنقص والقواعد والارشاد والخبرين ووسم والحجفة وجامع المقاصد
 والروض والكشف لضعفها الامر بالمراجعة وهو ظاهر في الوجوب وبهذا يمكن الاستدلال على وجوب ذلك بالخبرين المتقدمين وبعض العبارات
 المتقدم من المصنفة لدعوى الاجماع على جواز ذلك بل جميعها الا ان بقي الامر في جميع ذلك عار ومورد توهم الخط فلا يفيد سوى الرخصة فلا
 يكون ظاهراً في الوجوب فيبقى الاصل واستصحاب عدمه سلمين عن المغاوض وبعضها عدم نصيحتهم احد من الاصحاب بالوجود واستبعاد وجوب

خبر عن ابن زيد الكندي وصفه في المدارك وشرح المفاتيح بالصحة عن أبي عبد الله ثم قال سألته عن صلوة الليل والوتر بعد طلوع الفجر قال
صلوها بعد الفجر حتى يكون في وقت يصلي الغداة في آخر وقتها ولا تعد ذلك في كل ليلة وقال لا وتر بعد فرائضك منها ومنها خبر سليمان بن
الذي وصفه بالصحة في خبره وشرح المفاتيح قال قال أبو عبد الله ثم ربما تمت وقد طلع الفجر فاصلي صلوة الليل والوتر قبل الركعتين
بيل الفجر ثم اصلي الفجر قال قلت أنا إذا قال نعم ولا يكون منك ومنها خبر إسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله ثم أقوم وقد طلع الفجر لم اصل صلوة
الليل والوتر وصل ركعتي الفجر ومنها خبر اسمعيل بن سعد الأسدي الذي وصفه في خبره بالصحة عن أبي الحسن الرضا قال قال سألته عن
الرجل بعد فجر الصبح قال نعم وكان أبي وربما وتر بعد الفجر الصبح ومنها خبر أبي عبد الله الذي وصفه في خبره بالصحة عن أبي بصير عن أبي عبد الله
صاحبنا عن أبي عبد الله ثم قال قال إذا قام الرجل في الليل فظن أن الصبح فلا ضياء فوتر ثم قال إن عليه ليلا قال تصبف إلى الوتر ركعة ثم يستقبل
صلوة ثم يوتر بعد ومنها خبر عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول إذا تمت وقد طلع الفجر فابدأ بالوتر ثم صل ركعتي إذا أصبحت لا فانا
نقول هذه الأخبار لا يصلح للمعارضتها تلك الأعضاء بها الشبهة العظيمة بل في الجديده بعد الإشارة إلى جملة من هذه الأخبار لكن الكل مخالف
لغوى الأصحاب والاولى والأحوط اعتبار ما انتوا به انتهى ومع هذا في لبث مصرحة بالجواز قبل الفريضة وترين بل على إراد ما بعد الفريضة يمكن
فتم وعلى الخ إذا طلع الفجر في أثناء الصلوة فهل يتمها كما صح به في الوضوء والرباض والليل يقطعها كما هو في الحديث في كلام المعظم وخبر بن النعمان
والرضوى المتقدمين لعل الخبر أقرب وما تمسك به في حق على الأول من عموم النهي عن بطلان الذي ناله الكراهة لا يخفى ضعفه

مصباح يجوز ان يقضى الفرائض الخمس اليومية في كل وقت فريضة خاصة يومية فاذا ضاق فيها وقت ثم وثق بالجميع ذلك في النهاية والنافع والشرائع والمعتبر والخبر والمذكورة والارشاد والقواعد والدروس وجامع المقاصد والروض وجميع الفوائد والمدلول وغيره والكشف والكفاية والرباض وحكاية كرى عن المبسوط والجعفي وجوه منها دعوى جماعة من الاجماع عليه في المعبر وتعلي الفرائض اداء وقضاء ما لم يتحقق الحاضرة وهو مذهب علمائنا وعليه لجامع اهل العلم في المذكورة لوضايق وقت الحاضرة بقيت ولا يجوز الاشتغال بها لثابتة لتلك نفوت الحاضرة عند علمائنا لجامع وفي جامع المقاصد قوله ويقضى فوائض الفرائض في كل ما يتحقق الحاضرة فهو الحق بوقتها اثنا عشر وفي الروض ويقضى الفرائض القابلة في كل وقت وان كانا احدا لوقت الخمس ما لم يتحقق وقت الحاضرة وهو موضع وثاق وفي المدلول والذخيرة قوله يجوز ان يقضى الفرائض في كل وقت ما لم يتحقق فريضة حاضرة هذا مما اختلف فيه بين العلماء وزاد في الاول فقال وبديل عليه مضافا الى الاجماع وفي الكشف يقضى الفرائض في كل وقت من غير كراهة اجماعا ما لم يتحقق وقت الحاضرة فلا يجوز ان تقضى الرباض يجوز ان تعلى الفرائض اداء وقضاء ما لم يتحقق وقت الحاضرة فيقدم الفرائض في كل وقت من غير كراهة اجماعا ما لم يتحقق وقت الحاضرة فيقدم اجماعا في المقامين اجماعا على الظاهر الصحيح به وهو الوجه ومنها ما تمسك به في المدلول والكشف من خبر زرارة الذي وصفه بالصح عن عن ابي جعفر ثم يفتن فانه صلوات قال بعضها اذا ذكرها في اي ساعة من الليل او نهارا فدخل وقتها لم يتم ما قلناه فانه فليغفر ما لم يتحقق فان قيل هذه الصلوة التي قد حضرت وهذه الحق بوقتها فليصل ما قلناه فانه لا ينقطع بركعة حتى يقضى الفريضة كلها ومنها خبر عن زرارة الذي وصفه في الذخيرة بالصح وتمسك به عن ابي جعفر ثم قال اربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعة صلوة فاشك في ذكرها اذ فيها الحديث ومنها خبر معوية بن عمار الذي وصفه في الذخيرة بالصح وتمسك به قال سمعت ابا عبد الله يقول خمس صلوات لا تترك على اذا نسيت وصل اذا ذكرت ومنها ما تمسك به في المعبر فقال بعد ما نقلنا عنه سابقا لقوله من مناشته فريضة فليغفر ما اذا ذكرها لم يتحقق وقت حاضرة ومن طريق خاصة ما رواه نذارة عن ابي جعفر ثم انه سئل عن رجل صلى بغير طهور ونسي صلوات لم يصلها وانام عنها قال يقضيها اذا ذكرها فاذا دخل وقت صلوة او لم يتم ما قلناه فليغفر ما لم يتحقق فان قيل هب وتيقن التي حضرت وهذه الحق بوقتها وما اشار في كرى فقال وقد روى الكليني عن ابي بصير عن الصادق ثم خمس صلوات يصلن في كل وقت الصلوة التي يغفون الحديث ومنها به في الروض في مقام الاحتجاج على جواز الايمان بالقوانين في كل وقت لان الوقت القابضة الواجبة ذكرها كما وردت به الاخبار لقوله نعم اقم الصلوة لذكرى اي اذن كصلواتي قال بعض المغيرة انها القابضة لقوله التي من منام عن الصلوة او تبها فليغفر ما اذا ذكرنا الله تعالى بقول واقم الصلوة لذكري وفي الآية وجوه من التاويل ثم قال في مقام الاحتجاج على تعين الحاضرة مع ضيق وقتها لان الوقت لها الاشارة التي هي الحق به ومنها ما تمسك به في الرباض فقال بعد ما نقلنا عنه سابقا مضافا الى الاصل والعوامات السليمة من المعارض وينبغي التمسك بالحق قال في كره لا فرق بين كون الحاضرة جمعا وغيرها وهو جسد **ب** الفوائض عن الصلوات اليومية كما هو ظاهر النافع والرباض والحكمي والمعتبر والشرائع والخبر وعد والارشاد والبصرة وس وجامع المقاصد ون وك والذخيرة والكفاية والكشف وجميع الفوائد والرباض والحكمي وكرى عن ط والجعفي والظاهر انه ما اختلف فيه ويظهر من جملة من الكتب المذكورة دعوى الاجماع وهو مقتضى الاخبار المتقدمين اذا يتحقق وقت حاضرة يومية قد مت عليها هامة ولو كان الاداء من غير اليومية كما هو ظاهر النافع والمعتبر والبصرة والرباض والحكمي في كرى عن ط والجمع ويظهر من المعبر وبما دعوى الاجماع **د** اذا ثبت في انشاء القابضة مطلقا يتحقق وقت من جملة دعوى الاجماع عليه وبديل عليه بعض الاخبار المتقدمين **هـ** لا يكره الايمان بالقوانين مطلقا في الاوقات المكرهة كاصح به وفي مجمع الفوائد والكشف **مصباح** كل صلوة واجبة موقته كالبيومية ونحوها يجب الايمان بتمامه في صحة الاخبار في مجرم بقدر عليه ولا نافع عنه اعداء المؤمنين فقد صرح به في المعبر والخبر والبصرة والقواعد والارشاد والذكرى وس وجامع المقاصد والروض والكتابة والذخيرة في الكشف والرباض والحكمي في الف عن المرتضى والجلبي ولم يوجوه منها تضمن جملة من الكتب المذكورة دعوى الاجماع عليه في المعبر لا يجوز الد في الصلوة قبل وقتها وهو اجماع اهل العلم عدا ما حكناه وفي الذكرى لا يجوز تقديم الصلوة على وقتها اجماعا وما روى عن ابن عباس والسعي من جواز استفتاح المسافر الظهر قبل الزوال تقليل من ترك سبق الاجماع والحال انه وفي جامع المقاصد هذا الحكم اجماعي ومقام لا خلاف في عدم

الصلوة المقدمة علونها اذ اتفق جميعا خارج الوقت وفي الذخيرة قال في المنهي وهو قول اهل العلم كافة اما ما روي عن ابن عباس في مسافر على ظهر
 الزوال يجوز به وتمثله قال الحسن الشاذلي قال لنا الاجماع عندك وخلاف هو لا الاعتداد به وقد انقضت فلا تعويل عليه وفي الرضا لا يجوز صلوة
 الرغبة قبل وقتها اجماعا ومنها ما تمسك به في الذخيرة فقال وعاد عليه ان المكلف من الايمان في وقتها في الغز المأمور به ممنوعان ويؤيد ذلك
 ما رواه الشيخ في الموثق عزاي بصحة عن عبد الله قال من صلى في غير وقت فلا صلوة له وعن محمد بن الحسن الطائري عن ابيه عن ابي عبد الله ع قال لان
 اصلي الظهر في وقت العصر اصيل قبل ان ينزل الشمس وعن عبد الله بن الحسين مثله ويؤيد اخبار اخر ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد
 الله الجلي عن ابي عبد الله ع قال اذا صلحت في غير شئنا في غير وقتها فلا يقصر ورواها الصدوق عن الحلبي يار في تفاوت في المنهي فحملها الشيخ على
 على التأخير لعدم يمكن العمل على التوافق ووقت الغيبة انتهى وما عدم جواز التأخير فقد صرح به في القواعد والارشاد وسر وجامع المقاصد
 وجميع الفتاوى فلهذا وجدنا اجماعا على دعوى الاجماع عليه في بعض الكتب المتقدمة فجميع المقاصد ومن هذا الحكم اجماعي ثابتهما ما اشار اليه في مجمع
 الفتاوى فقال دليل على عدم جواز التأخير الصلوة الواجبة لانه تركه للواجب وترك الواجب لا يجوز وكذا التقدم لانه تشرع مع ان في بعض الاخبار
 اشار اليه انتهى وأشار الى ما ذكره في كتابه وينبغي التنبه على امور ١ حكم الجزء حكم الكل في التقدم والتأخير والظاهر اتفاق الاصحاب عليه **ب**
 لا فرق في عدم جواز الامر بين بالنسبة الى الكل والجزء بين صورتي العذر وعدمه كما يستفاد من الاصحاب **ج** لا فرق في ذلك في الصلوات اليومية
 بين النساء وغيرها وربما يستفاد من المراسم خلاف ذلك فانه قال لا يجوز للعذر وتقدم عليها على الشك في الامر **د** من في الصلوة قبل دخول
 الوقت عامدا بذلك بطلت صلوة كما صرح به في النهاية والشرائع والقواعد والذخيرة والارشاد والمختلف وكفى ومن وجامع المقاصد
 المدارك والروغ والكفاية والذخيرة وما يشبهه الروضة وشرح المفاتيح ولهم وجوه منها انه هو مجمع عليه كما في جملة من الكتب المتقدمة ففي كونه
 بعد ما نقلت عنه سابقا لوصلي قبل الوقت لم يجز صلوة عدا وجها او سهوا وكل صلوة وبعضها عند علمنا اجمع وفي المختلف خلاف في انه لو
 صلى عامدا قبل الوقت بطلت صلوة سواء دخل الوقت وهو في شئ منها او لا وكلام الشيخ في النهاية وانما يختلف ذلك لان مقصوده
 في التقصير الناس وفي وجامع المقاصد لا خلاف في عدم اجزاء الصلوة المقدمة على وقتها اذا وقت جميعها خارج الوقت انتهى ويظهر من ان
 دعوى الاجماع على ذلك ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح فقال لا يعلم ان غير المأمور به تكفي بنو القريظة يفعل طاعة وامثالها ومنها ما تمسك
 به في المدارك قبل الوجه في ذلك عدم صدق الامتنال المقضي بقاء المكلف بحسب العهد وانهم انهم منى عن الشرع مع العدة والنهي في الجأ
 تقضي انفسا وانتهى وقد تمسك بهذا الوجه كرواية ولوشع في الصلوة قبل الوقت وتممها بعد عامدا ما لم يترك بطلت صلوة ان
 كما صرح في كونه ولحق المدارك والذخيرة وما يشبهه وشرح المفاتيح وفي الاولين دعوى الاجماع عليه واجبه عليه في المدارك بعدم صدق
 المقضي بقاء المكلف تحت عهد تكليفه بالنهي عن الشرع بها قبل الوقت المقضي للفناء وقد استدل في الاخر على ذلك في الذخيرة
 يظهر من النهاية الحكم بالصحة فانه قال من صلى الفرض قبل الدخول الوقت عامدا او ناسيا لم يترك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في
 الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل الوقت فقد اجزاء عنها قال في ما يشبهه بعد نقل هذا وهو في الناسي ضعيف وفي العامدا منصف سيما ان
 فيها بعد ما نقلناه بلا فصل بانه لا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان تغلب على نفسه ذلك وربما حمل العا
 على ان لا يسمي متعمدا للصلوة ولا يباس به جمعا بين كلاميه انتهى ولا فرق في الواقع خارج الوقت الموجب للبطلان بين ان يكون اكثر
 الاخرين او قلها بل لو وقع جزء من التكبير فيها نسد كما صرح به في شرح المفاتيح بل الظاهر انه مما لا خلاف فيه هل يلحق به النسبة ولو وقت خارج
 الوقت بطلت ولا صرح في شرح المفاتيح بانه لا يترك بلزم بالحق على القول بكونها جزء الاشرط ولا فرقا في بطلان الصلوة بوقوعها
 او وقوع جزء منها قبل الوقت هذا بين ان يكون لم يقم ونحوها او لا كما هو ظاهر اطلاق كلام الاصحاب ولو صلى معتقدا عدم دخول الوقت
 ثم انكشف وقوعها بجمعها في الوقت وصرح في شرح المفاتيح وما يشبهه بالبطلان وهو حسن لو اعتقد المنع لعدم تحقق قصد القربة
 الذي هو شرط الصحة كما منه اما لو اعتقد جواز شبهه ففيه اشكال بل احتمال الصحة في غابة القوة وكيفية ان لا ينبغي تركه الا حيا
 من في الصلوة بجمعها قبل الوقت ناسيا بطلت كما صرح في النهاية والشرائع والقواعد والذخيرة والارشاد ومن المدارك وفي
 والكفاية وما يشبهه وشرح المفاتيح ومكانه في لف عن المرتضى والنهائي ويظهر من التذكرة دعوى الاجماع عليه ويبدل عليه مضاهي ما

بعض الوجوه المقدمة وفسر في الناس في ذلك الخبر وشرح المفاتيح بالناسي لمراعاة الوقت وتلوا اطلق في الذكرى على من خرب منه الصلوة
حال عدم خلور الوقت بالبال انتهى الحكم على كل التفسيرين صحيح ولو شرح في الصلوة قبل دخول الوقت ناسيا ثم تم بها فيه فصيح في كونه
والمداك والدخيرة وطاشة ضد وشرح المفاتيح والرباض بان صلوته تبطل في خبره قال السيد لا تصح صلوة وهو منصوب ابن ابي عقيل الظاهر
من كلام ابن الجبند على ما نقله المصنف عنهم واشاره المصنف واكثر المناخين وقال فيه بقره ظاهر كلام الشيخ صحة صلوته وذكر المصنف في لفظه انه منصوب
الكلام في الضالغ والظن من كلام ابن البراج انتهى وحكي في الرباض القول الثاني عن في وقت والا قرب عندي هو الا لقول الاول الذي غلغله
في شرح المفاتيح الى المعظم للاصل وما تمسك به في ذلك خبره من عدم صدق الامثال المتضمن لبقاء هذه التكليف واستغال الذمير
وظهور رعاية التذكرة في دعوى الاجماع عليه كما يستفاد من الحكي في الخبر عن السيد فانه قال السيد المرفعي يصح الصلوة سواء كان
بجهلا سهوا ولا بدان يكون جميع الصلوة واقعة في الوقت المعروف لها بان هذا في شئ من اجل انها ما هو خارج الوقت لم يكن يخرج به
محصولا صحيحا ومحققا وقد وردت روايات به وان كان في بعض ما يحتاج على ذلك بوجوده عند ذلك فقال ولا فاعل العبارة مثل حصوله
كل عن لف من موثقة ابي بصير المتقدمة وحكي عن لف لا يحتاج على ذلك بوجوده عند ذلك فقال ولا فاعل العبارة مثل حصوله
فلا يكون يخرج به عنه كما لو وقعت باجمعها في غير الوقت ولان النسيان غير مدني لقوا فلا يكون عذرا في التقديم ولا في التبرع
في الجميع فلا يكون عذرا في البعض لا يقال يعارضها ذكر النسيان المراسل دفع عن امفي الخطاء والنسيان لوجوده قطعاً بل المار دفع جميع
الاحكام والنبأ فانه لا يثبت عليه حكم اصل ولو حكم بفساد في محل القرض لثب عليه وهو خلاف دولته عموم الرواية لاننا نقول
هذه الرواية لا تصلح للمعارضه اما لا فلضعف سندها من غير جازي بل في المقام واما ثانياً فللغرض لانها لا ان المبار منها دفع الواحد
لا غير كما صرح به بعض وهو هنا مسلم واما ثالثاً فلان غايته التمسك بالثبوت على تقديم تسليمها العموم يتخصص بما ذكرناه ولا يبقى يعارضها
الجزاها صليها وانت في الصلوة فقد جازت عنك لاننا نقول هذا اليق لا يصلح للمعارضه من وجوه عديدة فداشرا الى بعضها في الربا
فقال وقطع مع ضعف سندها وعدم جازيها في المقام مخصوص بان لا نرى معنى فظن والقباس حرام انتهى ولا يقال يعارض
ما ذكره عموم قوله عليه السلام من ادرك ركعة في الوضوء فقد ادى الله الوقت لا نقول هذه الرواية اليق لا يصلح للمعارضه من وجوه عديدة فندبر
ولا فرق على المختار بين ان يكون الواقع في خارج الوقت معظم الصلوة او لا بل لو رفع شئ من تكبير الاحرام للزم الفساد واما البتة فصيح
في شرح المفاتيح بانها كانت تكليات فلتلها فهاجر فلا ولو صلى ناسيا نكس وقوعها باجمعها في الوقت فالأقرب صحة ما ي معنى ضرب الناس
وقال للبيان على ما حكى بحاشية ضد والدخيرة وشرح المفاتيح والرباض في الثلاثة الاخيرة فوق ولا لها لانه في المامور به فيكون يخرج به
لا يبق كان الواجب عليه مراعاة الوقت ولم يجعل فلم يثبت بالما مور به فيكون يخرج به لا يبق لا يبق كان الواجب عليه مراعاة الوقت وقد حصل
فلم يثبت بالما مور على وجهه لاننا نقول وجب عليه المراعاة من باب المقدرة حال السكينة وجوب الاثبات بها في الوقت على وجه الامتثال والاطاعة اما
عند التناول من هذه المقدرة فله الاثبات بها مسرعا متسلا من دون ملاحظة الوقت ومراعات فلا يكون المراعات مقدرة للفعل مع وفي ثابها
الصحة لا تخفى عن قوة لوفوع المامور به على وجهه وكون المراعات من باب المقدرة لحصول التبرعة في الوقت وعدم ثبوتها من ذلك وثالثها
لوقوع الصلوة في الوقت غايته ما في الباب انتفاء علم المكلف عن قدره لعدم دليل على شرطه مع ان الاصل بتفريقه انتهى وما ذكرنا دفع
ما حكى من كونه من القول بالبطانج واختجاجة بانها الدخول في الصلوة غير مشروع فلا يكون يخرج به لا يبق لا يبق كان الواجب عليه مراعاة الوقت جلهلا
بطلت صلوته كما صرح به في الشرايع والقواعد وكرة والامشاد والروض والدخيرة والمداك وحاشية ضد وشرح مفاتيح والرباض وحكا
في لف عن المرفعي والظن انه مما لا خلاف فيه كما يظهر من كونه وطامع المقاصد ويدل عليه مضافا ما ذكر بعض الوجوه المقدمة والجاهل هنا يعم
الجاهل بالحكم وجوب مراعاة الوقت وكونه الصلوة موقفة والجاهل بالموضوع وهو السالك في دخول الوقت والجاهل بتفصيل الاوقات
مع علمه اجمالا والجاهل بحكم الصلوة قبل الوقت ويستفاد ما ذكرناه من جماعة في الروض سواء كان جاهلا بدخوله او باعتباره في الصلوة
او بحكم الصلوة قبل الوقت وفي المداك وشرح المفاتيح كما من كونه انتهى فلا يجوز للشاك في دخول وقتنا التلبس بالصلوة المؤقتة كما
صريح به في الخبر بروكة والمعتبر حكا في المختلف عن الاسكا في ولو شرح الجاهل مطلقا بالصلوة قبل الوقت وتمها فيه بطلت صلواته

كما صرح به في كونه والدخيرة وشرح المفاتيح ومكانه في آلف عن السيد وادعى عليه الشهرة في الدخيرة ومن وغراه في كونه الى علمنا وصحى
 عننا في الصلح القول بالحق هنا وهو ضعيف لما تقدم اليه الاشارة ولا فرق في الخارج بين ان يكون معظم الصلوة او لا ويكون كانه جزء امن
 من تكبير الاحرام كما صرح به في شرح المفاتيح وصرح بالحق في البنية القول بغير ثبوتها وبالعدم على القول بشرطيتها والجاهل بالحكم اذا صلي ثم تبين
 وقوع صلوته باسرها في الوقت فهل تقبل صلوته او لا اختلف الاصحاب فيه على قولين **الاول** انها لا تصح وهو الذكري والدخيرة وشرح
 المفاتيح والرباض وطم ان الجاهل بالحكم الشرعي لا يصح عبارته **الثاني** انها تصح وهو مجمع الفائدة وادعوا شبهة منه والكشف والمحكي عن الدروس
 وان لا الجاهل اذا في عبادة مطابقة لنفس الامر انما في الاعلى المصيرة صحيحة عبادة وهذه المسئلة في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط ولكن
 القول الثاني عندى اقرب وان في العالم بالصلوة حين الشك في دخول الوقت ثم تبين وقوعها باسرها في الوقت فهل تصح صلوته او لا صرح
 بالثاني في المنهى ودخيرة وشرح المفاتيح والرباض واجتبه عليه في الارلين والاحقر على ذلك بوجوه في الاول لانه صلى مع الشك في شرطها
 من غير دليل فلا يصح كالمصلي الى القبلة من غير ذكر الطهارة وفي الثاني لانه لم يأت بها على وجه الامتثال والطاعة نعم ان قيل بعدم اشتراط ذلك
 في الصحة وسقوط التعبد بعد القول بالصحة وفي الثالث لانه حين الشك منه عن الدخول في الصلوة لم ينص من الموقوف بخوة اياها ان يقبل
 قبل ان يركع بل صلى في وقت العصر حين ان صلى قبل ان يركع والمحتل في غير المسئلة فان السرا اذا كنت مشككا في الزوال ففضل
 ركعتين واذا استعنت انها زالت بداءت بالفريضة انتهى وفي جميع الوجوه المذكورة نظر واحتمال الصحة فيها انا اعتقد جواز التمسك بالصلوة حين
 الشك في الوقت وشبهه في غاية القوة لكن الاحتياط لا ينبغي تركه **ز** اذا اتى بالصلوة اشهرها قبل الوقت لظنه عند الايمان بها دخوله وكافة ذلك
 ان قلنا ما يجوز الا اعتماد عليه في الحكم بدخول الوقت فهل ينظر هذه الصلوة ويجب عليه اعادةها انما انكشف الخطأ او لا المعتمد هو الاول كما في رفع
 والمعتبر عند الارشاد والذكري وش والمعتبر في الروض والكفاية والدخيرة والكشف ومجمع الفائدة وشرح المفاتيح والرباض وطم
 وجوه منها دعوى جملة الاجماع ففي الروضة فان صلى بالنظر ونفذ من الوقت باجمعها اعاد وهو موضوع وفاف في الدخيرة فانا انكشف
 فساد ظنه وفدفع قبل الوقت والظاهر انه لا خلاف فيه بين الاصحاب وفي الكشف فان صلى مع الظن وظاهر الكذب استأنف ان وقت الصلوة
 بنها ما قبل الوقت اجماعا ونصا وفي مجمع الفائدة وان لم يطالع بقاها لم يقع شئ منها في الوقت لم يصح ويجب الاعادة لعله لا خلاف فيه
 وفي شرح المفاتيح وانا انكشف فساد ظنه فان طهره ووقع الصلوة باسرها قبل الوقت فلهذا عدم الخلاف في وجوب اعادةها قبل الظاهر اجماع العلماء
 عليه وفي الرباض ويستفاد من العبادة بطلان العبادة لو فعلت قبل الوقت في صورة الظن فيه صرح في الشرايع وهو موضوع وفاف لوله
 شيئا من الوقت ونفي عنه الخلاف المحقق في الثاني وتغير وقال انه لو صلى طائفا ثم تبين الوهم اعاد الصلوة اجماعا نصا ونوى وقال في مقام ادعى
 عليه الوقاف في الروضة ونفي عن الخلاف في السرا شرح عدل المحقق الثاني ومنها ما تمسك به جماعة في كرى والروض لو وقعها في غير وقتها
 وفي الدخيرة وبديل عليه انه مكلف بانها الصلوة في وقتها ولم يحصل وفي مجمع الفائدة لوجوب الامر بالصلوة في الوقت مع عدم الايمان
 به وفي شرح المفاتيح وبديل عليه ان الامر به لم يكن في الاصل في الوقت لم يحصل ولم يتحقق فلم يعد متمسكا به ويكون باقيا على
 عهد التكليف عندهم ومنها جملة من الاخبار استشهد بها ما تمسك به في كرى وش ودخيرة وشرح المفاتيح من موثقة ابي بصير المنقولة
 ومنها ما تمسك به غيره فقال لصحبة زلزلة عن الباقر ع في رجل العدا بلبس غير من ذلك القميص فنام حتى طلعت الشمس فحين ان صلى بلبس قال
 بجعل صلوته وفي الدخيرة استنفذ دلالتها عما ذكر معللا بصلوه في صورة التمكن من العلم ولا يخفى فيه لانه لا يمكن من العلم بشاخص حين
 ارادة الصلوة اشهر ومنها ما تمسك به بعض الاجلة فقال وبديل عليه صحبة زلزلة قال قال ابو جعفر ع وقت المغرب اذا غاب القمر فان
 دابته بعد ذلك وقد صليت ومضيت صومك ويطبق هذا الظن الجهر المعتبر شرعا بالمعنى بطريق الاولى واذا تبين مطابقة الظن الواقع وكان
 معتبرا شرعا فلا اشكال في عدم لزوم الاعادة وصحة الصلوة كما صرح به في القواعد وجامع المقاصد وش ومجمع الفائدة وهو ظاهر المعتبر في
 والارشاد والدروس وحقه وغيرهما بل الظاهر انما لا خلاف فيه كما اساد اليه في مجمع الفائدة فقال لعلنا علم انه نفذ بغيرها فانما يتبقي بان
 وقع علم الصلوة في الوقت صحة لعله لا خلاف فيه وانما لم يكن معتبرا شرعا في الصحة اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط **ح** اذا حكم بنسأ
 الصلوة باعتبار وقوعها او وقوع شئ منها قبل الوقت وجب اعادةها في الوقت وان لم يعد لها في الوقت فالظاهر وجوب قضاءها اذا

في إنشاء الصلوة العشاء وطعنها اذا تمكن من تحصيل العلم به صرح في الشرايع والمعتبر والندوة والقواعد والخبر وكفى والدروس
والجفرية وقصده من ذلك وجميع الفائدة والكشف وشرح المفاتيح والرباض والثاني وادعى عليه الشوق في تلك والكفاية ففي الاول لا يجوز
التعويل على الظن مع امكان العلم على المشهور وفي الثاني في المشهور انه لا يجوز التعويل على الظن بالوقت عند التمكن من العلم به وفيه
انتهى وربما يظهر من انما به والحكي من المفيد في مقتضى الاول لا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخوله وقبيلها
على ظنه ذلك وفي الثاني من طرانا الوقت قد دخل فعلى ثم علم بعد ذلك انه صلى قبله اعاد الصلوة الا ان يكون دخل وهو في الصلوة
لم يفرغ منها بعد ذلك فيجزي به ذلك انتهى وبما استظهر هذا القول من طائفتهم وهو ضعيف بل يعتمد عليه المعظم ولهم وجوه منها
ما تمسك به في جامع المقاصد والذخيرة وشرح المفاتيح من ان المكلف ما ورد بالصلوة في الوقت والتكليف يقتضي البراءة
التي يقتضيها ولا يحصل الخرج عن هذه التكليف الا باليقين ومنها ما تمسك به في كفة كل عن انما به فقال لا يتبع سلوك طريق لا يؤمن
الضرر مع التمكن باليقين مع الامن واغترض عليه في ذلك فقال بعد نقله وهو ضعيف جدا ان العقل لا يقتضي بقاء التعويل على الظن
هنا بل لا ياباه لو قام دليل عليه انتهى وهو جديان ان العلاقة العامة عدم امكان التيقن به عقلا وهو في غاية البعد وانما عدم جواز
التعويل عليه مع عدم ظهور دليل على عدم اعباره كما هو الظاهر فاذا ذكره جيد ولا يرد عليه الا براد المذاهب كما لا يخفى ومنها ما تمسك به
في المدارك فقال والاجود الاستدلال عليه بانقضاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن للمتمكن من العلم ومنها ما تمسك به في شرح القواعد
وجعله في المدارك الذخيرة موبل من عموم النهي عن تبليغ الفن في الكتاب والسنة ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح وجعله في المدارك في
موبل من خبرين على من جعفر عن اخيه في الرجل يسمع الاذان فيصلي الفجر لا يدري ما طلع الفجر ام لا يعني انه يقن مكانه الا اذا ناله طلع فلا يخرج
حتى يعلم انه طلع ومنها ظهور جملة من العبادات في دعوى الاجماع على ذلك ففي شرح المفاتيح من كان له طريق الى العلم بالوقت لا يجوز له
التعويل على الظن وهو مذهب الاصحاب وفي الكشف لا يجوز التعويل في الوقت على الظن مع امكان العلم انفا في الرباض لا يجوز التعويل على الظن
وهو مع التمكن من العلم اجماع كما صرح به جماعة ولا ينافيه إطلاق كلام الخميني كقائمة المظنة لعدم معاونة شموله لخواص الصورة المفردة بل الظاهر
بحكم البناء وعدم وجود ذلك بجملة من الضوم المعتبرة للمظنة الحاصلة من اذان المؤذن وصباح الديك وفيها البصر وغيره انتهى ولو لم يتمكن
مكتسب العلم بالوقت مطلقا ولو بناه في الصلوة مدة طويلة فهو لا يعتمد على الظن به كما صرح به الاصحاب في الرابع اذا كان له طريق الى العلم بالوقت
لم يخرج التعويل على الظن فان فقد العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى في الجهر لو شك في الوقت لم يصل حتى يتقنه او يغلب على ظنه
مع عدم العلم في الظن في العلم وفي الخبر لو شك في دخول الوقت لم يصل حتى يستيقن ولا يجوز له العدول الى الظن مع امكان العلم وفي القواعد لا يجوز
التعويل في الوقت على الظن مع امكان العلم فان ظن الدخول والظن في العلم صلى في الارض واجتهد في تحصيل الوقت ان لم يتمكن من تحصيل العلم
وفي التنكية لا يجوز التعويل في دخول الوقت على الظن مع القدرة على العلم فان فقد العلم اكتفى بالظن المتيقن على الاجتهاد ولو جاز التكليف
بالعبادة وتعد العلم بوقتها في الذكرى اذا تعد العلم فينبغي على الامارات المقتضية للظن الغالب وبصريح حتى يتيقن ثم قال ما لو كان العجز لا يحصل
منه اليقين تلك اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه معترض بالنزاع يخرج الوقت وفي الدروس لا يكفي الظن الامع بتعد العلم وفي المعتبر يقول
في الوقت على الظن مع تعدد العلم وفي الجفرية يجب معرفة الوقت باليقين ومع تعدد الظن وفي جامع المقاصد فاذا تعدد العلم جاز الشك
على الانا ان المقتضية للظن وفي الوضعية يقول في الوقت على الظن المستند الى وروايات معتبرة ودروس ونحوها مع تعدد العلم وفاروق لا يجوز البناء
في الوقت على الظن مع امكان العلم وفي الشفيع في جملة كلامه لا نفاق على وجوب العمل على الظن مع تعدد العلم وشأبه الروض اذا تعدد العلم الكلية
كما اذا اختلف في الصبح من الصبح لم يحصل اليقين انقضاء الوقت فلا ريب في التعويل على الظن انتهى ولو لم يتمكن من تحصيل العلم بالوقت لا ينافي
الصلوة مدة طويلة والشرع ما اكثرها فهل يجب عليه الصبح حتى يحصل اليقين بدخول الوقت مطلقا والظن بالدخول ولا يجب عليه ذلك بل
يجوز له الاعتماد على الظن بالدخول ففي الامام التي لا يتمكن فيها من المعرفة الوقت لا ينافي اجتهادهم او مخرجها اذا حصل له الظن بالدخول
جاز الاعتماد عليه ولم يجب المصير حتى يتيقن بالدخول اختلف الاصحاب في ذلك على قولين **الاول** انه يجوز الاعتماد على الظن ولا يجب المصير الى ان
اليقين وهو لصريح الذكرى وجامع المقاصد والكشف والرباض ويمكن لمشتاقه من اطلاق الكتاب المقدمة وقد ادعى الشيخ عليه جماعة في

ففي المدارك من لا طريق له الى العلم يجوز له الاجتهاد في الوقت بمعنى التعويل على الامارات المعقدة للظن ولا يكلف الصبر حتى يتيقن وهو واحد
في المسئلة واشهرهما بل قيل انه اجماع والكفاية الذخيرة المشهور بين الاصحاب حوازي التعويل على الامارات المعقدة للظن وعدم التعويل
الصبر الى حصول اليقين والمشهور رجحان ما زاد في الاخير وان كان طريق التردد غير مقصد بالكلية وفي حاشيته منه قوله مع تعدد راه اي
في الحال وان امكنه الصبر الى ان يتيقن الوقت وجواز التعويل على الظن في هذه الصورة وعدم وجوب الصبر الى حصول اليقين هو المشي
بين الاصحاب بل قيل انه اجماع وفي شرح المفاتيح ما من طريق له الى العلم فالشهور انه يجوز له الاجتهاد في الوقت بمعنى التعويل على الامارات
الهيبة وما هو اخرى وفي الرواين يجوز التعويل مع عدم التمكن من العلم على الامارات المعقدة للظن على المشهور بل في التيقن دعوى
الاتفاق عليه **الثاني** انه لا يجوز له الاعتماد على الظن بل يجب عليه الصبر الى ان يتيقن بالدخول وهو لفظ المدالك وحاشيته الروضة ومجمع الفقا
واستفادة في **ثاني** وخبره وحاشيته الروضة من الاسكافي وغراه اليه في الكفاية والرواين ولا يامر به فانه قاله على ما قاله في لف ليس الشال يوم
الغيم ولا غير ان يصبر على عند التيقن بالوقت وصلوته في اخر الوقت مع اليقين خبر من صلوته في اوله ومع اليقين خبر من صلوته في اوله انتهى
غرض هذا القول في الكفاية الى السبد وغيره ويظهر من الذخيرة ان يثبت انه مذهب السيد والعالي فانه قال بعد الاشارة الى القول الاول عبارة
الاسكافي ومثال السبد المرتضى لا يصح الصلوة سواء كان جملا او سهوا ولا بد ان يكون مع الصلوة واقعة في الوقت المفروض لها وان مضى
شي من اجزائها ما هو خارج التمام لكن خبره وبهذا يفتي محصلوا اصحابنا ومحققوهم وقد وردت روايات وبره وان كان في بعض كتب اصحابنا
ما يخالف ذلك من الروايات قال ابن ابي عمير من صلى صلوة فرضا وسنة قبل وقتها فجله الاعادة ما هي الكان او متعلما في اي وقت
كان لا اسن البلى في السفل انتهى وعندى في دلائلها بين الركعتين العبارتين نظرا لوليين وجوه منها اجماع في المنقول المتقدم اليه
الاشارة المعتضد بالشهرة بل لا يبعد دعوى عدم الخلاف فان العبارات والله على اخيارنا القول الثاني لم يثبت بصحة فيه بل قد يمنع من
ظهورها منه ثم قد يقال كل عبارة الشرح غير صحيحة في دعوى اجماع في محل النزاع بل ولا ظاهر فيها لان المشايخ من تعدد العلم عند
عدم التمكن منه في الوقت مطر ولو بالناظر فلا يدعى عدم اطلاق تقدير العلم في صورة التمكن من تحصيله بالناظر وبهذا يمكن المناقشة في
دلائل كبر من العبادات المتقدمة على اخبار القول الاول وبهذا يحصل الوهم في دعوى اشتهاه وبما هو مذكور عدم الاشارة الى خلاف
فيها ثم وقد يجاب بان نسبة جملة من يقول بالمحققين القول الاول الى المعظم ودعواهم الشهرة عليه من غير تزليل ولا ريبه وفهمهم ذلك
من العبادات المتقدمة اصح شاهد على بطلان احتمال المذكور مضافا الى ان تنزيل العبادات عليه تنزيل لها على امر هو في غاية الندرة كالا
يخفى فلا يجازى له جدا وينتهي ومنها ما تمسك به في الكشف انه من عموم نفي الخرج وهو باطل ضعيف ومنها ما تمسك به في جمع القادة فقال ما وجوب
الاجتهاد فلا فائدة لم يحصل بالاجتهاد انتهى فيه نظر واضح ومنها ما تمسك به في كوفي فقال والوجه عدم وجوب التمسك به لان مبنى شرط العبادات
وافعالها على الظن والبقاء غير وثوق به انتهى وفيه نظر لا تارة اذا ان المبنى فيما على الظن في الحكم واصالة حجة مسلم ولكنه لا يجرد هنا وجوه عن
عمل اليقين وان اردا المبنى فيما على الظن في الموضوع واصالة حجة فهو مع عدم الدليل على ذلك وثبوت اعتبار الظن حتى يلحق المشكوك فيه باليقين
عمل بالاستفتاء مع ان حجة الاستفتاء على كلام الان بان الثبوت في تلك الموارد وفي بعضها يسلم الثبوت هنا بطريق اولي ولعل الى هذا
اشار في الكشف بقوله في مقام الاجتهاد على اعتبار الظن هنا وقد يرشد اليه اتباع الظن في الغيبة انتهى ولكن هذا خيال ضعيف كالا
لا ينبغي ومنها انه يجوز في الصوم الاضطرار بغير دخول الوقت فلذا في الصلوة اما المقدمة الاولى فلما اشار اليه في الرياض من الضوضى المستقيمة
منها الخبر ان احدهما زارة الذي توصفه بالفتحة في كوفي وخبره وشرح المفاتيح وتمسك به فيه عن الباقر ثم وقت المغرب اذا غاب القمر
فان رايته بعد وقد صليبت اعدت الصلوة ومعنى صومك وكلف عن الطعام لا يقال لادلالة في هذه الرواية على الدعي لما اشار في
كوفي فقال ويمكن المناقشة بصور الدلالة لاحتمال ان يراد بمعنى الصوم فسادا يفرق بين الصلوة والصوم مع انكشاف فسادا حصل للظن
بينهما مع ظهور خلافه انتهى وفي الذخيرة في الدلالة فامل لانقول هذا مد فوع بما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال والمناقشة مضاف
الدلالة باحتمال ان يراد من معنى الصوم فسادا واحتمال الفرق بين الصوم والصلوة فاسدة لان دلائل صحة واصحة لان الظاهر من قوله
صومك تحتها اسماء بملاحظة قوله ويكلف عن الطعام لان الصوم المذكور غير مفيد بكونه من شهر رمضان فعند مع ان الظن منه الصحة في

في شهر رمضان بفتح كالا يخفى سببا بملحظة باعادة الصلوة ودواعي الصوم مع انه علم بامره بالكفارة ابقها والوجه لا يجر الا فطرا ^{المظنة}
 لكان معطرا عامدا سببا مع الامر باستحباب التمار حتى يثبت خلافا فشرعا واما الفرق بين الصلوة ففاسدا بفتح لعدم الغالب مع ان الظن
 من قوله فان رايته بعد ذلك انه ان لم يره بعد ذلك يكون صلوة صحيحة لا يجب اعادةها ويجوز اتفاق عدم الرؤية لا يجعل ثلثه علما
 قطعاً في الرواية في غايه الظهور لا يقال لعدم المراد منها اذا حصل بدخول الوقت للمكلف ثم انكشف فساد رايته لاننا نقول ظاهر الرواية ان وقت
 المغرب غيباب القرص واقعا بملحظة ما مر من الاخبار السابقة وانه اذا تروى بعد الغيبة ظهر عدم بطلان الوقت ثم كان يكون الرواية بعد ^{الغيبه}
 عن نظر المكلف حال غيبه واقعا ووقته مع ان الظن فيما قرب وحصول الجزم مع الخلف بعد وما ذكر ظهر فساد المناقشة بوجه
 وهي ان المستفاد من الرواية ان وقت المغرب غيبوبة القرص عن نظر المكلف اي كان غيباب كان الا انه بشرط عدم الرؤية بعد تلك الغيبة
 لانه خلاف ما ظهر من الاخبار والادلة ومع ذلك يلزم فساد الصوم ايتم وقد عرفت فساد مع ان حمل الحديث على ما ذكر خلاف الجمع عليه بل
 الظاهر خلاف الضروري مع انه علم لم يقل احد بالفرق بين الجزم الفاسد والظن الفاسد ثم جدا انتهى وبما ذكره وتظهر المنع من شمول
 الرواية لصوري العلم بدخول الوقت والظن به لو رددتها في بيان حكم الخوف لا يفيد اطلاقا للعموم الذي تمسك به في شرح المفاتيح ثم
 وثابتها بغير ابي الصالح الكوفي عن الصادق ثم عن الرجل صام ثم ظن ان الشمس قد عايب وفي السماء علة فافطر ثم ان السحاب اجلى فاذا الشمس
 لم تغيب فقال ثم صومه فلا يقضيه لا يبق هذه الرواية ضعيفه السند وفي الذخيرة بعد الاشارة اليها وفيه ثامل وفي سنده قصورا
 نقول هذا مد فوج بما اشار اليه قصورا لا نقول هذا مد فوج بما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال والمناقشة تضعف اسناد فاسدا
 لان الشهرة جازية انتهى وما المقدمة الثانية فلما صرح به في ذلك وخبره وشرح المفاتيح فقالوا وانا جاز التحويل على الظن في الاظفار في الصلوة
 اذا ما تلى بالفرق ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح والرياض من خبر ابن بكير الذي وصفه بالموثقة عن الصادق انه قال وما صليت
 الظهر في يوم فمتم فاحلت فوجدتني صليت الظهر حين زوال فقال لا تعد لا يبق ليس في هذه الرواية كذالة على انه صلى بطلن الذخيرة الوقت
 فلعلة صلى جازما به وهو غير محل حيث لا نقول ذلك الاستفصال في مقام الجواب عن الصلوة مع الجزم بامره مع الظن بغير ثبوت نفى الاعا
 في الصلوة وبين وهو يستلزم جواز التحويل على الظن اذ لولا وجوب عليها لاعداد في الصورة التي وشمول الرواية لصورة الشك غير
 خارج لحرفها بالبدل والغام المحض حجة في الباقي نعم الاستسنا الى هذه الرواية يتوقف على القول بصحة الصلوة لو هو اتفق شئ منها
 قبل الوقت في صورة الظن بالدخول ولو قبل بفسادها لولو يقع تمامها في الوقت مطلقا لم يجز الاستسناد اليها هنا كالا يخفى هذا وقد يمنع
 من افادة ذلك الاستفصال هنا العموم لو واطلا في الرواية في بيان حكم الحرفة ومنها ما تمسك به الفاتون بكفاية النقل هنا ما حكاه
 عنهم في المسالك في الذخيرة وشرح المفاتيح من خبر سماعة قال سالت عن الصلوة بالليل والنهار اذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم قال
 اجتهد وانك وتعد القبلة حمدا وتمسك به في الكشف لا يبق هذه الرواية ضعيفه فلا يعر الاعتماد عليها كما اشار اليه في المدارك والذخيرة
 لاننا نقول الضعيف هنا غير خارج لا يجيزه بالشهرة ثم ناقش في دلالتها في شرح المفاتيح فقال وفي شمولها ما نحن فيه على انه انتهى ومنها ما تمسك
 به في الذخيرة وجميع الفائدة من خبر سماعة بن مهران الصحيح الى ابن ابي عمير الذي في سنن ابن عبد الله قال انا صليت وانت ترى انك لا وقت
 ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في الصلوة ففلا اجزاء عنك قال لا المراد من قوله وانت ترى الظن واد الاول فقال والاختلاف
 يقتضي الفناء انتهى وفيه نظر المنع من المراد من القول المذكور بل المراد منه العلم لانه المبادر منه والظن من اطلاق قوله والغالب في استعماله
 كالا يخفى ومنها ما تمسك به في كوفي من خبر محمد بن المنعم في المسئلة السابقة ومنها ما تمسك به في الكشف فقال الخبر سماعة بن جابر
 عن الصادق ع الذي في تفسيره لما في الله نعم انا لله تعالى اذا حجج عن عبادته عن الشمس التي جعلها دليلا على اوقات الصلوة فوسع عليهم
 تأخير الصلوة ليقين لهم الوقت بظهورها وليستغوا انها قد زالت حيث قال موسع ومنها ما تمسك به في الكشف وشرح المفاتيح و
 وغيرهما من الاخبار الكثيرة الاشارة الى الدالة على جواز الاعتماد على اذان المؤذنين واصوات الدواب وفيه نظر ولا يخفى وجوه اخرى منها
 الاصل وثاعة الاخبار التي اشار اليها في جميع القوائد وفيه نظر فان ما دل على كفاية الصلوة التي لها بدفع فانه اقوى منه جدا ومنها
 العمومات الناهية عن العمل بالظن وغير العلم في الكتاب والسنة وفيه نظر لان التعارض بين هذه العمومات وعموم الاخبار المستفاد من الدلالة على

كفاية الظن هنا من قبل نفاض العمومين من وجه كما لا يخفى ومن الظاهر من اقوى المراتب وهو الشهرة العظيمة والاجماع المنقول مع
هذه الاخبار قبل ان يثبت شرعيته ومنها جملة من الاخبار منها خبر علي بن جعفر عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ما اشار اليه بعض الاجلة فقال في حديث من علي بن مهزيار عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حتى يثبت به فان الله ثم يجعل خلفه في شبهه من هذا فقال كلوا واشربوا حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود ومن الفجر انتهى
وفيه نظرا فان التعارض بين هذه الاخبار والاخبار المتقدمة التي عتقوا بها الاولون بعد تخصيصها بغير صورة التمكن من محصل العلم
من غير جهة الناحية من قبل نفاض العمومين من وجه كما لا يخفى ومن الظاهر ان الناحية مع هذه الاخبار ولو سلم انها لم تطلقا من المذكور
فيبقى ان يثبت شرعيته بناء على المختار من الغام اذا اعتضد بالشبهة العظيمة فلا يصلح الخاص الجامع لشرائط المجتهد لتخصيصه مع ان اكثر الاخبار
المذكور ضعيف السند فلا يصلح للجهة ومع هذا فقد برأ من الشك في خبر علي بن مهزيار الا ان العلم والظن فان الظن الذي ثبتت حجته
بطلان عليه البيان حقيقة فامل مع هذا فالمسئلة في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاخبار فيها بناخر الى ان يتبين بدخول الوقت
فان القول الاول الذي عليه المعظم اقرب وينبغي التنبه على امور **ا** هل يشترط في الظن حيث يجوز التعويل عليه ان يكون مستندا
الى اماره خاصه وسبب مخصوص وبكفي مطلق ما يقيد به الاقرب لاخير كما هو ظاهر النهاية والمعتبر في فكه ولا يشاد والخبر وعد وكذا
والدروس والمعتبر والمعتبر وجامع المقاصد وقته ولك وفرو شرح المفاتيح والرباض والظاهر انما في القائلين بكفاية الظن عليه وبديل
عليه مضافا الى ما ذكره الاجماع المنقول المتقدم اليه الاشارة وجملة من الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية الظن وخلو النصوص عن بيان الظن
المعتمد عليه مع توفر الدواعي عليه فمن كان له اراد بقبول الظن به من صلوته او تدليس علم وقراءه فلان ونحو ذلك عمل عليها كما صح به في كره
وكوفي وجامع المقاصد وقته ولك وقفي **ب** هل يشترط في الظن حيث يعول عليه ان يكون مناجما للعلم او في غاية القوة او يكفي مطابق
الظن ولا يشترط انصافه بصفته خاصه بظهور انما من كونه والاشاد وتدوين والمعتبر والمعتبر وجامع المقاصد وقته ولك وقفي وشرح المقاصد
والرباض وهو ظاهر الجميع الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية الظن وبعضها الاطلاق الاجماع المنقول المتقدم وديما يظهر من جملة العباد
خلاف ذلك ففي النهاية والمعتبر والشرائع وتحريم وكوفي يبنى على ان الظن الغالب وكذا الترتيل علم عليه الاولون محتمل بل هو القدر فان ما
ما وجدنا اشار الى كون المسئلة خلافه بوجه من الوجوه فاذنا المعتمد كفاية مطلق الظن **ج** هل يشترط في العمل بالظن حيث يجوز ان لا
عليه الاجتهاد والفحص عن المعتمد كالحاصل بالظن بالاحكام الشرعية فلا يجوز العمل بالظن بمجرد حصوله وبطلان الاجتهاد او لا بل يجوز العمل به
ولو قبل الاجتهاد او لا بل يجوز العمل به ولو قبل الاجتهاد بظهور من النهاية والمعتبر والشرائع والخبر وقفي وشرح المقاصد وقته ولك وقفي
وجامع المقاصد وقته وشرح المفاتيح والرباض الثاني وهو ان الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية الاجماع المنقول المتقدم وديما يظهر من كونه
الاول فانه قال اكتب بالظن المبنى على الاخبار وفي الارشاد ولك وقفي يجتهد في محصل الوقت بالامارات المتقدمة للظن ولكن تترك هذا البناء
على ما عليه الاولون محتمل بل هو الظن فاقى ما وجدنا اشار الى ان المسئلة خلافه فاذنا المعتمد جواز العمل بالظن مطلقا ولو قبل الاجتهاد
ولكن في صورة العلم بنقد العلم بالوقت من غير جهة الناحية واما مع احتمال حصوله بملاحظة بعض الاسباب فلا يجوز الاعتماد عليه
لغرض شرط العمل به وهو عدم التمكن من العلم ولكن يجتهد في محصل الوقت لا يقضى الى الناحية فلا يجب والفحص مدة طويلة بالمسير الى مسانه
بعده او التسوال عن اشخاص كثيرة واما الناحية السببية الذي هو لازم البحث والاجتهاد فهو مما لا بد منه من ان لا يسمي اخبارا وان كان ناخرا
عقلا **د** اذا تسل العلم بالوقت لا من جهة الناحية ولكن بعد زهول هو كما لو تعدد فيجوز العمل بالظن في الاول هو كما لو لم يتعد فلا يجوز
بالظن بل امانا ناخرا وبجمل المشقة الشديدة اشكل من الاصل وانا لمعرض من جارات الاصحاب اننا نعتقد العلم وفقد ولم يمكن منه والناحية
له طريقا ليجاز العمل بالظن وليس فيه على البحث ومزا طلاق الاخبار والمتقدمة الدالة على كفاية الظن وانا العباد انما المذكور تطلق في
على محل البحث بحيث لا يبعد جعله حقيقة غير وان الغالب لا يشترط التعبد بالاحكام الشرعية وعندنا ان الامثال الاول هو الاقرب ولكن
لا ينبغي تركه الا بشروط **هـ** هل يجوز العمل بشهادة العدلين بدخول الوقت مطلقا ولو مع التمكن من العلم به وعدم افادتها الظن فهي بمنزلة
العلم به او لا ظاهر المعظم الثاني ويدل عليه الخلاف خبر علي بن جعفر المتقدم والعموم ان الناحية من العمل بغير العلم وفوق ما دل على عدم كفاية خلو

انصوص عن الاشارة الى اعتبارها هنا ونيلهم من جميع القائل المصلي الاول في الاول لا يعتمد على ثقله العدل الواحد اذا خبر عن العلم
 الاصع انضمام ما يثبت العلم من القرائن فان الخبر الخفيف لا يفرق قد يثبت العلم فالظن الجواز لا تخرجه شرعية ويعلم من قولنا لا يحاب وما قيل في
 الاصول ان العلم لا يثبت الا بالادلة على قولها من الكتاب والسنة المتواترة او الاجماع فلا يبعد ذلك ولو كان واحدا لم يفرق وذلك انهم
 غير بعيد سيما اذا كان ضابطا عارفا مناحيا حيث اطاق ان يثبت ويحذف ما دل على اعتبارها في الامور التي هي اعظم من الوقت وعليه اعتبارها
 في اثبات ذلك كقوله اشكال انتهى وبدل عليه عموم انه تثبت ويحذف ما دل على اعتبارها في الامور التي هي اعظم من الوقت وعليه اعتبارها
 بعض المحققين دلالة رواية صحيحة على اعتبارها مطلقا وفي الجميع نظر والمسئلة في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها وعلى تقدير
 قبولها فهل يقبل شهادة العدل الواحد ولا الاقرب الا خبره ولو انما الظن كافي ظاهرا للمعبر والخبر وكفى ذلك وصريح به في خبره
 فقال ما الاعتماد على شهادة العدل فقط عدم جوازه لعدم الدليل ومفهوم اية التثبت عندها بانه انتهى وهو جيد وهل يجوز الاعتماد على
 شهادة العدل لئلا العدل الواحد في صورة التي يجوز فيها العمل بالظن ولا التحقيق ان يبقى ان حصل من ذلك الظن فيجوز العمل به كما ان الظنون وال
 فلا واطلق في المعبر والخبر والتكثير ولكي يجوز العمل بخبر العدل الواحد حيث لا طريق الى العلم وكان خبره عن علم وهو شامل للصوت
 ولكن لا يبعد تنزيل الاطلاق على الصورة الاولى لعينها وبما يشهد الى ذلك كلام العلامة في الخبر فانه قال لو اخرج عدل بدخل الوقت فانه لم
 يكن طريق سواء والاخبار من علم بنى عليه لا فائدة الظن انتهى بالخلق فظاهرها فيما ذكرناه نهد بما يظهر من كونه المناقشة فيما ذكرناه في الصق
 فانه قال بعد النص صريح بالتحاوي ويمكن المنع لا لا الاحتياط في حقه ممكن وهو اقوى من التقليد انتهى وهو يجوز الاعتماد في الصورة التي يجوز فيها
 العمل بالظن على خبر الواحد العدل الواحد ان كان عن احتياط ولا صريح في الخبر وكفى بالثاني وهو ظاهر المعبر وكفى وبغيرها قال في الذكرى
 لبيانها في الاحتياط ورواية اخبارها الانسان عن غيره بالنسبة الى ما يحده بنفسه ولو تردد رجاء غير في نفسه على الجحيم وانفسه ممكن العدل
 الى الخبر لا يمنع العمل بالمرجوح مع وجود الواجب ولو عارضه اخبار اخر بعدم الدخول فان تساوى او كان الاول ارجح فلا الثبات وان كان الثاني
 ارجح فحكمه حكم التغاير في القبله انتهى وتحقيق عندي هنا هو التفصيل السابق **و** هل يجوز الاعتماد اذا كان الثقة الذي يعرفه **س**
 عند التمكن من العلم اختلف فيه لا يحاب على قولين **الاول** انه لا يجوز وهو للخبر والذكرى والدروس والمسالك والمدايك والظاهر
 منه في المعظم وقد صرح بل دعوى الشهادة عليه في **الثاني** انه يجوز وهو الظاهر للمعبر والخبر في الاول لو سمح الاذان من ثقة يعلم
 الاستظهار وقلة قال في كونه بعد نقل هذه الاقوال وظاهر عموم ذلك للتمكن من العلم وغيره وفي الثاني ولا يبعد ترجيح قول الحق انتهى
 لا ولين ما دل على عدم جواز الاعتماد على الظن مع امكان العلم وقد تقدم اليه الاشارة وللآخرين وجوه منها ما تمسك به في المعبر فقال بعد ما
 حكيناه عنه سابقا لقوله **م** الموزن موثق ولان الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلو لم يحن نقله لما حصل الغرض ومنها جملة من الاختيار **س**
 خبر في صحيح البخاري الذي وصفه بالصحة وكذا والخبر وشرح المفاتيح وغيرها قال قال ابو عبد الله صل الله عليه وسلم صلي الجمعة باذن هؤلاء فانهم اشد
 مواظبة على الوقت ومنها ما اشار اليه في خبره والصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن محمد بن خالد قال قلت لابي عبد الله **ع** اخاف ان اصابني الجمعة
 قبل ان يزل الشمس فقال انما ذلك على الموزن ومنها ما اشار اليه بعض الاجلاء فقال وروى العياشي في تفسيره عن سعيد الاعرج قال دخلت على ابي
 عبد الله **ع** وهو مغضب وعنده انا من اصحابنا وهو يقول بصلواتي قبل ان يزل الشمس قال وهم سكون قال قلت ما تصلي حتى يوزن من
 مكة قال فلا بأس اما انما اذن فقد ذاب الشمس الخبر والخبر صحيح كما ترى بالاصطلاح القديم لكونه من اصول المعتزلة ودوى الجعري في كتاب
 قريبا لاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى **ع** قال سالت عن رجل صلي الجعري يوم غيم او في بليت ولا ذن الموزن و
 قاطل الجلووس حتى شلت فلم يدركه بلع الفجر لا فطن ان الموزن لا يوزن حتى مطلع قال اجزاء انهم وروى الشيخ في باب عن يحيى بن عبد
 الطاشي عن ابيه عن جده عن علي **ع** قال الموزن موثق والامام خائن ودوى في في ترمذيا قال قال الصادق **ع** في الموزن بين انهم الاشياء
 ودوى فيه ايقم رسلا قال كان رسول الله **ص** موزنا واحداه بلال والاخر ابن مكنوم وكان ابن مكنوم اعمى وكان يوزن قبل الصبح وكان بلال ياد
 قبل الصبح فقال النبي **ص** ان ابن مكنوم يوزن بليل فانما سمعتم اذانه نكلوا وشربوا حتى تنهوا اذان بلال ودوى في ترمذيا قال قال
 قال ابو جعفر **ع** في حديث الموزن له من كل من يصلي بصوته حسنة وباسناده عن ابي عبد الله **ع** بن علي عن بلال في حديث قال سمعت رسول الله **ص**

صلى الله عليه واله يقولون انما المؤمنون على صلواتهم وصومهم وحجهم ودمائهم الحديث ودوى الشيخ المعين في مئة قال وروى عن
 الصادق ع انهم قالوا قال رسول الله ع يقر للمؤمن مديونة ويعصر ونصدمة الى ان قال وله من كل من صل بازا حسنة وفي جميع الوجوه
 المذكورة نظرا الى الاول فلضعفه سندنا صحة ولكنه فاصرا للدلالة كما اشار اليه في الذكرى وكذا في الاول بقوله يكفى في صدق الاماء
 محققا بالنسبة الى ذوى الاعذار انتهى لا يقال ان اطلاق الحكم يكوننا ايضا يقتضى اما شدة مطلقا لانه لا نقول لانتم ذلك وما الدليل وما الثاني
 فلينع من المقدمة الاول سلمناها ولكن نقول الملازمة ممنوعة ان اردنا من الشرطية عدم جواز التقليد في محل البحث وان اردنا في الجملة فهي مسلمة
 ولكن لا يجدي وهذا اشار الى هذا في كرى وكذا انهم فقالوا لا بد يقال شرعية الا ان التقليد ذوى الاما رخاصة ويقان فاندته ثبته المتكمن
 على الاعتبار انتهى وما الثالث فلان غاية الاطلاق وهو لا يعارض الخاص الدال على عدم جواز الاعتماد على الاذان في صورة المتكمن من العلم وهو
 وان كانا الضعيف السند الا انه يجيز بالاجماع الحكمة والشهرة العظيمة التي لا يبعد معها دعوى الشك والمخالفة على ان وجود المخالف هنا
 غير معلوم فان ثبوت العبادة المعبر على غير محل البحث غير بعيد كما لا يخفى ولذا لم نشر الى خلافه العلامة في كتابه التي من جملة المختلف الموضوع
 للاشارة الى الانتقال لمخالفة وكذلك بشر اليه المعظم فلم يبق سوى عبارة الذخيرة وهي غير صحيحة في الفتوى بالتحالف مع ان ظاهره في الكفاية
 التوثيق ومع هذا فاطلاق الاخبار المذكورة مخالف لفتوى الاصحاب جميعا على القائلان منقضاء جواز الاعتماد على الاذان مطلقا ولو كانا مؤثرا
 فاسفاهم احدا بعد يفتى بهما وعبارة المعبر وخبر ظاهران في اشتراط عدم الترخي يجب ارتكابا للتعبد به وكما يمكن بثبوت اطلاق المؤثر
 بالثقة فينبغي اطلاق الحكم بجواز الاعتماد على الاذان شامل لكل البحث فيجب الاستدلال بالاخبار المذكورة على القول الثاني كما يمكن تقييد
 الاطلاق في الحكم المذكور بصورة عدم المتكمن من تحصيل العلم فيبقى اطلاق المؤثر شاملا للثقة والمفاسق فيسقط معه الاستدلال المذكور
 وهذا الاحتمال ان لم يكن راجح فلا يقل من المساوات ومعه انهم يهبط الاستدلال المذكور ومع هذا فقل يقال اطلاق المذكور ينصرف الى غير
 الغالب وهو صورة حصول العلم بالوقت من الاذان كما اشار اليه في كرى فقال لو فرضنا قاصرة العلم بدخول الوقت كما يفتق كثيرا في اذان الثقة القاض
 الذي يعلم منه الاستظهار في الوثائق ان لم يكن هناك مانع من العلم جازا للثبوت عليه قطعا وبطل عليه خبر صحيح في مجمع خير محمد بن خالد انتهى
 وح يسطر الاستدلال المذكور انهم فاذا ثبت المعتمد هو القول الاول من عدم جواز الاعتماد على الاذان مطلقا في صورة المتكمن من العلم بالوقت
 نعم به جاز الاعتماد عليه كافي في ذكرى وكذا وهل يجوز عليه في صورة عدم المتكمن من العلم به او لا التحقيق ان يقر ان حصل منه الاعتماد عليه
 مح لما تقدم اليه اشارة ولا فرق فيه مح بين ان يكونا مؤثرا ثقة او فاسقا ومؤثرا ان مخالفا لا بين ان يكونا المعتمد بصيرا واعى وان لم يعمل
 منه الظن به فيظهر من اطلاق الحكم بجواز الاعتماد عليه في الصورة المفروضة في الخبر وكفى ولك وجع الفائدة الاول وهو مقتضى
 اطلاق الاخبار المتقدمة ولكن قد يقال اطلاق المفهوم والفتاوى ينصرف الى الغالب وهو صورة حصول الظن منه فيبقى غير وهو على
 البحث محكوما بحكم الاصل وهو عدم جواز الاعتماد والمستلزمة محل اشكال فينبغي مراعاة الاحتمالات فيها بترك الاعتماد عليه للمزوم في غاية
 القوة **ن** هل يجوز الاعتماد على اصوات الديوك ونصر بجانا لانا في الحكم بالزوال ولا صرح بالثاني في كرى فقال لا يجوز للثبوت على
 اصوات الديوك انتهى واليه صار في كرى ويظهر الاول من كرى وجامع المقاصد وجمع الفائدة والذخيرة والروض في الاول ونزاه الاما
 ما رواه الشيخ عن ابن المعراء ورواه الحسين بن مختار واورده ابن بابويه في ته وظاهرها الاعتماد عليه وصار اليه بعض الغامر اعلم من عاد
 الديك مضاد في الوقت وفي ذلك في كرى بالكلية وهو محجج بالخبرين المشهورين وفي الثاني ومثل الدتوس والصغرة محارب الديك
 لرواين عن الصادق ع ونفاه في كرى وينبغي ان يكون ذلك حيث يشهد به العادة وان كان التقى مظهر في الثالث لا بعد اعتبار الديك
 انما حرره في الرابع بعد الاشارة قال بعض الاخبار الدالة على ذلك وورده ابن بابويه فظاهرها الاعتماد عليه وهو غير بعيد وفي الخامس
 في تحصيل الوثائق ان لم يتمكن من العلم بالاماراتا للثقة للثقة كجاء ربا الديك للرواية عن الصادق ع ولا بد من تقييده بشهادة العادة وان كان
 التقى مظهر ونفاه في كرى والخبر حجة عليه انتهى وبطل على ما ذكره الخبرنا احدى خبر ابي المعز عن ابي عبد الله ع انه سئل عن اشتباه الوقت
 باليوم فقال تعرفنا انما تقع اصوات الديوك في وقت زوال الشمس او قال فصل وثانها خبر الحسين بن مختار عن ابي عبد الله ع انما اصابع الديك
 ثلاث اصوات ولا فقد زالت الشمس او قال فصل واجاب عنها في كرى بضعف السند فقال وقد ورد في بعض الروايات جواز الثبوت في

الزوال على ارتفاع الصوت الديك وورد في به وظاهر الأعمار فقال له الشهيد في كذا انتهى ولكن صرح في شرح المفاتيح بأن سند بعض الإخبار
المعالة على جواز الاعتماد على ذلك قوية غاية القوة والتحقيق في المقام أن يبقى أن كان مفيد العلم بالزوال جازا لاعتماد عليه في صورة التمكن من العلم به لما
البدء بالاشارة والخبر المذكور أن لا يصلح ان لغاؤها جدا وان لم يتمكن منه فاذا نادى الظن فيجوز الاعتماد عليه لما تقدم اليه وبؤيد الخبر المذكور وان لم
يقدر الظن فالأقرب عدم جواز الاعتماد عليه للأصل وعموم ما دل على عدم جواز الاعتماد على غير العلم وبما رضى الخبران لقصورهما مسند مع إمكان
دعوى انصراف إطلاقهما الى صورة حصول الظن لعلتها فتم وكيف كان فالأحوط ترك الاعتماد عليه **ح** ص جماعته بأنه يجوز أن يفي بالمجوس في الوضع
المظلم والعالي الذي يعرفه لا وثاناً بتقلد غيره ففي المعتبر قال في المسبوط الأعي يقلده غيره في دخول الوقت والمجوس مع سلة الحاسة تقلد الخبر
ويستظهر أن لم يكن له معرفة حتى يغلب على ظنه دخوله الوقت وفي الخبر لا يفي على يقلد وفي كونه لو فعل العلم بالدخول والظن كالأعي والمجوس في الموضع
المظلم يجوز له التقليد لعدم علم الوقت وظنه ومعنى الشافعي المنع لأن من كان من أهل التجهاد لا يجوز له التقليد كالعالم انقلد في الحوادث وفي كذا
تقليد العدل الخارجي بالوقت لظهور عدده وقصوره عن العلم والظن والمنع بجس او غيرهما لا يجوز له التقليد مع إمكان العلم لا نهض صاحب بعلم
الوقت والتقليد لا يفيد العلم وفي من المكفوف تقلد العدل الخارجي موثقا ومعين وحكمه المجوس والعالي الذي لا يعرف الأوقات انتهى والتحقيق
أن يقلد المذكورين أن تمكنوا من تحصيل العلم بالوقت من غير جهة التاخير فلا إشكال في أنه لا يجوز لهم التقليد وإن لم يتمكنوا منه من غير جهة التاخير
فإن تمكنوا منه من غير جهة التاخير فإن تمكنوا من تحصيل الظن فالأقرب عدم جواز التقليد لأنم يقلد الظن وإن لم يتمكنوا من الأمرين من غير جهة التاخير
فالأقرب عدم جواز التقليد **ح** أي لعدم الدليل عليه بل يجب عليهم التاخير وإن لم يتمكنوا من الأمرين مطلقا ولو باعتماد التاخير فالأقرب جواز التقليد
ح ط قال في المعتبر إذا استمر الشمس عنهم وتحقق الزوال بادل يدرك فضيلة الوقت انتهى وهو جيد **ط** قال في المعتبر لو غلب على ظنه مضى وقت التوبة
بدء في الفريضة وقضى النافلة وفيه نظر ولكن لحوط **ط** ص جماعته بوجوب معرفة الوقت في المعتبر قال في ط معرفة الوقت واجبه لتلا بصل
في غيره وفي كونه معرفة الوقت واجبة لأن الأمتثال إنما يحصل معها وفي الخبر والذكرى ونس والجعفرية يجب معرفة الوقت ونادى الثاني والثالث لتلا
بصل في غيره وفي جامع المفاسد لا يخفى أنه يلزم من حرمة تقلد العلم بالصلاة على الوقت وجوب معرفة الوقت لتوقف الأمتثال عليه وفي جمع الفائدة دليل
وجوب العلم بالوقت ظاهر بالاجماع على ما ظن ولا يحتاج الى الدليل ولأنه موقوف عليه الوجوب المطلق واللام يجب ولا لوقت لا نادى انتهى و
المتحقق أن أرادوا من وجوب معرفة الوجوب بالمعنى المتعارف فيترتب الأثم على تركه بالخصوص فما ذكره ممنوع لعدم الدليل مع أن الأصل منه وإن
أرادوا وجوبها من باب المقدمة كما هو ظاهر تعليل أنهم فلا يترتب الأثم على ترك ذلك بالخصوص فما ذكره جيد ولكن الواجب القدر الذي يتوقف عليه
واجب لا يزيد فلا يجب بهذا المعنى معرفة الوقت على الخوا مقر عند أصحاب غالب كما لا يخفى

مصباح من ترك الاستقبال في الغريضة عدا اعادة في الوقت وخارجة مطلقا ولو كانت صلوة بين المشرق والمغرب من غير اسند باركاً في النهاية وقع
المعتر والمبصرة وكرة وغيرهما وقد اوعى جماعة عليه الاجماع ففي كونه ترك الاستقبال عدا بطلت صلوة واعاد في الوقت وخارجته باجماع العلماء لاشتقا
شرط الصلوة وفي المعبر ترك الاستقبال مستعدا في الوقت وخارجته وهو اجماع وفي الروايات الاستقبال عدا اعد وقتا وخارجا ثم استدل بوجوده
اخر فقال لعدم الايمان بالمأمور به على وجه مضاف الى التمسك بالمفسد للعبادة فكانه ما لا يفي بما ينصدق الفوت كما اذا ترك اصل الصلوة عامدا فيجب القضاء
مضافا الى التمسك باعادة الصلوة بترك القبلة يقول مطلق خرج منها لما ياتي فيبقى الباقي **مصباح** لو صلى المجهلة طائفا بالظن المعبر شرعا عنها القبلة ثم
تبين الخطأ وانها ليست القبلة ولم يكن مسند بالها وكانت تلك الجهة والقبلة بين المشرق والمغرب فلا يجب عليه اعادة الصلوة في الوقت ولا
في الوقت ولا في خارجته كما في النافع والشرع والمعتبر والبصرة والتذكرة والشرح والارشاد والقواعد والمختلف وكبرى وش والمبعة والتبعية والجفرية
وش والروضة وكذا وحاشية منه وشرح المفاتيح والروايات والجملة عليه المعظم ولم يوجوه **الاول** انه تعلق بالمأمور به في ذلك الوقت فيكون خارجا
عن عملة التكليف ولعله لما ذكر اشار في حاشيته منة بما تمسك به من الاصل **الثاني** ظهور كلام جماعة في دعوى اجماع عليه ففي المعبر لو صلى
طائفا ثم تبين الخطأ بعد فراغه وهو بين المشرق والمغرب لم يعد وهو مذنب العلماء وفي التذكرة لو صلى طائفا ثم ظهر الخطأ بعد فراغه لم يعد اجماعا
وفي التبعية الطائفة القبلة اذا ظهر فساد طئه بعد فراغه وكانت صلوة بين المشرق والمغرب لم يعد في الوقت ولا في خارجته وعليه اجماع وفي الوقت
لو صلى باجتهاد ثم انكشف فساد طئه فلا يعيد مطم ان كان بين المشرق والغرب بان تبين الانحراف اليسير الذي لا يجعل يبلغ حد اليقين واليسار وهو
موضع اتفاق وفي المدارك ذلك اجماع العلماء حكاه جماعة منهم المصنف والمعتبر وعكس نحو هذا في الروايات عن أبي وفي حاشيته منه ودعى جماعة من اصحاب
عليه اجماع منهم المحقق في المعبر والعلامة في فقهية وبركة والسامع في شرح الارشاد وفي شرح المفاتيح هذا الحكم اجماعي انتهى لا يفتي هذا الدعا
موهونه بمصير معظم المفتين بين المختلف في ذلك ففي النهاية لو صلى المجهلة القبلة وكان الوقت باقيا يجب عليه اعادة الصلوة
وان كان الوقت خارجا لم يجب عليه اعادة طئه وفي الغنية من توجه مع النقص ثم تبين له ان توجهه كان الى غير القبلة اعادة الصلوة ان كان وقتها باقيا
ولم يعد ان كان مروج وفي المراسم من صلى المجهلة واحدة ثم ظهر له انه اخطأ القبلة فان كان الوقت باقيا اعادة على كل وفي لغة واجتهاد وظن
فصل ثم تبين بعد فراغه قال الشيخ فان كان في الوقت اعادة الصلوة على كل حال وان كان قد مضى فلا اعادة الا ان يكون اسند بالقبلة
فانه يعيد ها على الصحيح من المذهب وقال قوم من اصحابنا لا يعيد ذكر في كتبه وهو اختيار المعتمد وسلكوا في الصلح وابن الجليل وابن الزين
وقال السيد المرتضى ان كان الوقت باقيا اعادة وان كان قد خرج فلا اعادة واختار ابن ادریس وابن الجندی قال ان صلى المجهلة القبلة اعادة في الوقت
لا خارجته وروله ابن بابويه فيمن لا يحضر الغيبة والوجه عندي انه ان كان بين المشرق والمغرب فلا اعادة مطلقا وفي حاشيته منه قال المعتمد
في عمدة ومزاخطاء القبلة او سبى عنها ثم عرف ذلك والوقت باقيا اعادة طئه بعد فراغه في الوقت لم يكن عليه اعادة وقال الشيخ في طه واذا صلى
الى بعض الجهات ثم تبين انه صلى الى غير القبلة والوقت باقيا اعادة الصلوة فان انقضى الوقت فلا اعادة عليه وقال في من اجتهاد في القبلة
وصلى الى واحدة من الجهات ثم بان له انه صلى الى غيرهما والوقت باقيا اعادة الصلوة على كل حال وان كان قد خرج فان كان اسند بالقبلة اعادة وان
كان صلى عينا وشمالا فلا اعادة عليه وقال ابن ادریس في السلسلة فان اخطأ القبلة وظهر له بعد صلوة اعادة في الوقت بغير خلاف فان كان
قد خرج الوقت فلا اعادة على الصحيح من المذهب انتهى وانت خبير بان دعوى اجماع على التفصيل المذكور مع اطلاق كلام هؤلاء الاجلاء من الانحاء
مشكل جدا لكن المدعى لم يعرف مؤرخا كان لهم مزية على مرادهم بالقبلة ههنا ما يعم ما بين المشرق والمغرب وانه يجرى عندهم الصلوة الى
بينهما لكل من كان له عند في الجملة لا انا نقول تلك الدعاوى لا يتطرق اليها الوهن بما ذكر لعدم صراحة في مخالفة وقوة اعمال ان يكون المراد غير محل
البحث لان معظم الشاخرين ايشروا الى خلاف في المسئلة مع ظهور حرصهم في الاسادة الى الخلافات هذا وقد ابد في حاشيته منه اعمال المذكور
مشاهد فعال بعض الاسادة البهري بما يوجب ذلك ان الشيخ في باب فيما نقلناه عن عمه اورد في جملة الاخبار رواية معوية بن عمار الا انه لم يبعث
لنوجبه وانما يلها انتهى جلا هذا وبعض ذلك الدعاوى الشهيرة العظيمة بين لنا نحن بل الظاهر تفاوتهم عليه ومع هذا فكيف يتطرق اليها
الوهن **الثالث** جملة من الاخبار منها ما تمسك به في لغة وكذا حاشية منه والروايات من غير معوية بن عمار الذي وصف بها هؤلاء ذبا الصخرة عن الصادق
قال تلك الرجل يقوم في الصلوة ثم يبصر بعد ما فرغ يرى انه قد انحرف عن القبلة فيمنها وشمالا قال قد مضت صلوة ومنها ما تمسك به في الروايات

اختلف الاصحاب في ذلك على قولين **الاول** انه لا يختص بل يعم الامر به وهو لظاهر اطلاق الغيبة والنهاية والنافع والشرائع والمعتبر والنفس
 والخبر والارشاد والمنتهى والقواعد والذكرة والالفة والمصلحة وشكره والبيان وكثرة العرفان والمجدي به وجامع المقاصد وشدة
 ويمكن استغادته من الكفاية والذخيرة والكشف وصح به في الجبل المثين وقال وكان والذي يميل الى هذا القول ولا بأس به **الثاني** انه
 لا يعم بل يختص بمنتهى النفس وهو لصريح الروض والمقاصد العلية والمدارك والرباض وظاهر المفااتيح حتى عن جماعة في المدرك اعلم ان
 مقتضى كلام المصنف والعلامة في هي وغيرهما اختصاص المنع بمنتهى النفس وهو كذا وفي الذخيرة مقتضى كلام المحقق في المعتبر والشهيد في
 كوفي اختصاص المنع بمنتهى النفس وفي الكفاية جماعة من الاصحاب وخصوصا المنع بمنتهى النفس وفي الجبل المثين في بعض علماء جواز الصلوة
 في منتهى غير ذي النفس من ما كوال اليم كالمسك الطافي مثلاً وفي ما شئت منه هو ظاهر جماعة كالمحقق في المعتبر العلامة كفاً وهي والمتم في كوفي
 حيث استدل على عدم جواز الصلوة في الميتة بانها نجس والذباغ غير مطهر وذكر المصنف في كوفي النجاسات بما يجوز الصلوة فيه مع الذخيرة لانه ذو نفس
 وطاعتهم منه ان منتهى النفس كما جاز منه الى الذخيرة فيجوز الصلوة في منتهى منتهى قريب عندي في المسئلة هو القول الاول الذي عليه المصنف
 ولم وجوه منها ان البراءة اليقينية من التكليف الثابت يقينا لا تحصل الاثر في الصلوة مع منتهى غير ذي النفس فيجب ومنها ظهور كلام جماعة
 على ذلك في الغيبة لا يجوز الصلوة في جلود الميتة وان دغيت بدل على ذلك الاجماع المقدم على ذكره وطريقه الاحكام واليقين في المعتبر والمنتهى
 لا يجوز الصلوة في جلد الميتة ولو دغيت اجماعاً ما دغيت في الروض يخدم الصلوة في جلد الميتة وان دغيت اجماعاً وفي الذخيرة اطلاق الاصحاب يقتضي عدم العلم
 الفرق في الكشف لغاوى مطلقاً منتهى لا يبق الا يمكن الاعتماد على ما ذكره في المعتبر والمنتهى وكوفي المعروف من استغادة جماعة منهم القول الثاني
 فينبغي بتقدير اطلاق دعواهم بغنى محل البحث لا نأقول لا وجه لما استغاده على الظاهر وما ذكره في ما شئت منه ضعيف وكوفي المعروف من استغادة
 فلا يجوز بتقدير اطلاق دعواهم بغنى محل البحث سماعاً فيهم الحجة عليه واعتصماً باطلاق كلام اكثر من علمهم ومنها عموم قوله ثم حم علمكم
 الميتة الاية لا يبق غاية ما يستغاده من الاية الشريفة تحريم الاستعمال وهو مستلزم الفساد لا نأقول الظاهر انه لا فارق بين بل الامر به هنا
 ومنها اطلاق الاخبار المتقدمة كما صح به جماعة في الكفاية ظاهراً لا بدار علم الفرق بين منتهى ذي النفس وغيره يقتضي عدم الفرق وفي الكشف
 الاخبار المطلقة وفي الجبل المثين المنع من الصلوة في ذلك بجمته لصداق الميتة عليه واطلاق المنع من الصلوة في جلد الميتة منتهى لا يقال الاطلاق المذكور
 ينصرف الى الشايع وهو غير محل البحث كما صح به جماعة في ما شئت منه لانه مستلزم وهو ذلك لانه الفرق الغالب فهو لما لا نفس له غير ذلك
 فيبقى على الاصل وفي شرح المفااتيح وظاهر ادعاء بدار ذي النفس وهو غير بعيد وفي الرباض واطلاق النص والقنوى يقتضي عدم الفرق بين
 ذات النفس وغيرها وهي به صريح بعض اصحابنا خلافاً للفرق بين فقهاء وبها بالاولى لكونها المبادرة من الاطلاق جلد وهذا اقوى لاننا نقول
 لا نسلم ان المبادرة من الاطلاق المذكور منتهى ذي النفس الا لزم حمل كل اطلاق على منتهى ذي النفس فيبقى مقتضى عدم الفرق بين
 تحت صالة البراءة ان لا دليل على الحجة سوى الاطلاق وهو بطلان قطعاً فان قلت منشأ التبادر وهو قلما استعمال جلود غير ذي النفس وهي
 مما دبر فيه قلت بحمد الله ذلك لا يبيح منشاء لذلك واللا في دعوى عدم انصراف الاطلاق الى منتهى جملته من الحيوان ان الله تعالى ما نفس سائله
 وهو التي نقل استعمال جلودها ولم يتفق فيلزم الحكم بعدم ابطالها الصلوة وذلك بطلان قطعاً فان قلت عدم انصراف الاطلاق الى جلود هذه
 الحيوانات لا يستلزم صحة الصلوة فيها القبحام الدليل على فساد الصلوة فيها قلت لا دليل على فساد الصلوة في جلود الميتة سوى اطلاق النص
 والقنوى ولم يبعد دليل بل لا يحصى على عدم الصلوة في جلود الحيوانات التي اشترى البها فان لزم حمل اطلاق النص والقنوى الدالين على عدم
 جواز الصلوة في الميتة على ما لا نقل استعماله لزم ما ذكرناه من صحة الصلوة في جلود الحيوانات التي اشترى البها فما يدل على شمول اطلاق
 والقنوى لهذه فما يدل على شمول اطلاق النص والقنوى لهذه الحيوانات فهو غيبي بل على شموله محل البحث فان قلت يتبادر من
 الاطلاق المذكور جميع الحيوانات التي لها نفس سائلة ولا يبيح دونه ما لا نفس له قلت هذا حكم واضح وادعاء باطل وبالحيلة ان وجب حمل الاطلاق
 المذكور على الافراد الشائعة وجب الحكم بصحة الصلوة في جلود الافراد النادرة سواء كانت من ذوات الانفس ام لا وهو ظاهر البطلان ولا يقول به
 المصوم وانما يجب حملها على الافراد الشائعة وجب حملها على جميع ما يندرج تحت المصوم ومنه ما لا نفس له فالتفريق لا وجه لها ومع هذا نقول ان الا
 الدالة على عدم جواز الصلوة في الميتة ليس كلها مطلقة بل فيها ما يدل على ذلك بعنوان العموم ومنه خبر محمد بن ابي عمير وخبر محمد بن مسلم وخبر

على بنا المعبر وجعل الاعش اما الثالثة الاول فلان ترك الاستئصال بما يفيد العموم كما هو التحقيق واما الاجرة فلان لفظ حملوا المشتبه من الجمع المتألف
وهو يفيد العموم وقد تقدم ان اللفظ العام لا ينصرف الى الفرد السابع كالمطلق ولا يقران ثلث الاستئصال وان كان يفيد العموم ولكنه ليس بالصح
وطايل على العموم لا باعتبار الوضع ينصرف الى السابع كالمطلق فلم يبق الاجرة الاعش وهو ضعيف السند ولا جابله هنا على اننا نقول ان لفظ ^{المشتبه} ^{المتألف}
وهو المضاف اليه يلبس بغيره نفس واضافة الجمع اليه لا يمنع من عمله على الفرد السابع كما لا يخفى فانخصر الجواب فيما ذكرناه اذ لا نعم قد يقران
القرينة على حمل اطلاق النص في الفتوى على ما يعم مبنية غيره في النفس موجودة وهي معلومة بطلان الصلوة في مبنية ذي النفس باعتبار اشتراط
الطهارة لباي المصلي وكان مجسسه ويشترط الى هذا كلام بعض شراح الالفية على ما كاه في المقاصد العلية فقال يعلم قول المنة الثانية ان لا
يكون مبنية وانما ذكر هذا الشرط مع دخوله في شرط الطهارة للتنبيه على تفكها عند بعض الاطبا وهو ابن الجوزي فانه وان ظهر المنة لكن
منع الصلوة فيه فاشترى بغيره الى ان عدم جواز الصلوة فيه موضع وفاء وان حكم بظهوره وذكر بعض الشراح انه اخر عن مبنية السمك
فانها طاهرة بالجهوز السجلها في الصلوة انتهى فان قلت على هذا يلزم ان يكون المراد من الاطلاق خصوص غيره في النفس وهو باطل قطعاً قلت
هذا باطل لان رتبة المعنى الاعمال لا يرد عليها مثل ما يرد على اداة خصوص في النفس وهو الحكم بشئ لاجابة اليه لمعلومية من الحكم الاخر كما لا يخفى
نعم قد يقر الحكم باشتراط الطهارة في لباس المصلي بغير الحكم يمنع الصلوة ومبنية ذي النفس وهذا اشار الى هذا في ما يشبهه فقال في جملة ذلك
له وما قرنا ظهر فائدة ذكر المنة المنة بخصوصها بعد اشتراط طهارتها اولا فلو رد الاخبار فيها بخصوصها يمكن ان يكون ذلك بجهة التخصيص
بالذكر واما ثانياً فلا خيال ان يكون مدعيه هنا عموم المنع بحيث يشمل مبنية غيره في النفس اي في اشتراط الطهارة لا يفيد ذلك لكن هذا
خلاف ما نقلناه في كوفي واما الثالث فما ظهر من استثناء ما لا يتم عن الحكم باشتراط الطهارة دون المنة فلذا امرها بالذكر لكن هذا انما يقيم
لوجمل الساتر في كلامه على مطلق التوبة الذي يصلي فيه كما احتملنا سابقا اما الوجه على سائر الفصول وما يصلح ذلك كما هو ظاهر فلا يخفى ذلك
كما لا يخفى انتهى فتم لا يقال بدفع ما ذكرناه من جملة ما عني المحقق الثاني من مكايه نقل الاجماع على جواز الصلوة في جلد السمك وان كان مبنية
عن المعبر فمضى والنجرة وقد اتفق المحقق الشيخ على فشرح الالفية نقل الاجماع على جواز الصلوة في مبنية السمك ونسب النقل الى كوفي من المعبر
وفي شرحه نقله عن المعبر بغير واسطه كوفي وفي المقاصد العلية وقد وهم الشارح المحقق في رد هذا القول حيث حكى عن المنة في كوفي
ان نقل عن المعبر اجماع الاصحاب على جواز الصلوة في جلد السمك وان كان مبنية وفي ما يشبهه نقل المحقق الثاني في هذا عن المعبر اجماعاً على ان
ما لا نفس له مما يوكل لمحجوز الصلوة فيه وان كان مبنية معللاً بانه كان ظاهراً في حال الحيوة ولم يخفى الموت ونقل في جواشي الالفية عن النص
في كوفي انه نقل ذلك عن المعبر انتهى لا نقول هذا اجماعاً لا يجوز الاعتماد عليه اولا فلو فهم بمصطلح المعظم لخل لا يثبت مضافاً الى ما
بالاجماع المتفق المتعصية الشبهة العظيمة واما ثانياً فلما اشار اليه جماعة في شرح المقاصد العلية بعد ما نقلناه عنه سابقاً وينبغي التثبت
في تحقيق هذا النقل فان الذي ادعى عليه اجماعاً في المعبر ونقله عنه في الذكرى الصلوة في وبر الخ لا في جلد ولا في جلد السمك ثم ذكر بعد
ذلك جلد الخنثى فلا فيه ولم يتعرض لمبنية السمك في الكتابين ينبغي ان يثبت فضل عن نقل الاجماع والذي وقع في هذا اليوم ان عملة كوفي
نقهم ذلك لكن كونها بطريق النقل عن المعبر مع نقل لفظ المعبر يكشف المراد وتحقيق ان الكلام في وبر الخ لا في جلد ولا في جلد مبنية
السمك والمنعول بانه سيجب محل النقل فلعله في موضع لم يتفق الموقوف عليه نسبة التعلق بالهيا وانكا الاعلى المتى والافلا بد الخلد
في تحقيق الحق ظهر له حلته فيما ذكرناه مع انه في كوفي نقل في المسئلة التي فيها دعوى الاجماع وغير لفظه عد استنفاً فالحل ينبغي في خبر
بعدها يمكنه عنه سابقاً الشارح الفاضل هذا النقل اذ ليس في كوفي في المعبر واما الموجود بغير عبارة موهم لذلك وهو حشنة في ما يشبهه
ضمة بعد ما حكى عنه سابقاً وفيه نامل ان نقله عنه في كوفي انما ذكر في الخبر على نقلناه عنه سابقاً ولا يدل على الحكم الكلي في كل ما لا انفصال
لانا استغناء ذلك من تعليله بناء على انه حمل على حمله في كوفي من ان عدم نجاسته بالموت باعتبار اعتداله انه حاله انفس له وح في التعليل
يجرى في الجميع فغير ان كون التعليل داخل في الجمع غيره ظاهر فيما كانا استئناط منه ولو سلم فقد عرفنا ان ما ذكره في تعليله
يحتمل وجوهاً فلا ينبغي حمل على ما ذكره المنة ولو سلم فغير حمل عليه فهذا ليس الادعوى لاجماع على طهارة ما لا انفصال له بعد الموت
لا كلام فيه انما الكلام في جواز الصلوة فيه وهو غير من كوفي في التعليل الا ان يقر ان حاصل تعليله لو اردت ثمة كما اشار اليه سابقاً انه لا

لا يتفاوت الحال فيه بين المذكي والمثنية لكونه مما لا نفس له فلا يتجسس بالموث والفرق بين المذكي والمثني إنما يتحقق فيه الفرق ليس إلا أن المذكي لا يتجسس والمثني يتجسس فان لم يتحقق هذا الفرق هنا وجاز الصلوة فيه مع التذكية فيجوز مع الموث بقرع لعدم الفرق وهذا دليل على أن كلا نفس له مطلقا لا حاجة له إلى التذكية وإذا لم يتجسس إليها لم يتركها بأكملها بطريق أولى انتهى ولا يبق بدفع ما ذكره ما تمسك به في الروض والمقاصد العلية على مخناره فقال فيها ما لا نفس له كالسك فان الصلوة في مثنية جازية لطهارته في حال جوبه وثبته عليه جواز الصلوة في الخ على المشهور وان كان منبئا اذا لم يكن له نفس أولى وزاد في الاول فقال ولو اشترطنا في جواز الصلوة في جلد الخ تذكيرا باخراجه من الماء جبا كما ذهب اليه بعض الاصحابا ممكن اشترط ذلك في السك بقرع وليس في كلام الاصحاب نصيحي بذلك لا فانا نقول هذان الوجهان لا تضلطان لدفع ما ذكره جادا وجهوا فيه ولكن لا يصلح لدفع ما تمسك به في ذلك وما يشتهيه من الاصل وان شاء ما يدل على المنع وما تمسك بعض الاجلة من ان مقتضى العموم الدالة على شرطية السحر صحة الصلوة باو سائر كان وان مقتضى الامر بالصلوة صحتها في اي لباس كان خرج ما خرج بدليل فلا دليل على خروج محل البحث فيبقى متدرا تحت ذلك وجهه ما ذكرناه ظاهر **الناس** يجوز الصلوة في الصوف والشعر والوبر بما يוכלل له اذ امره من محي ومذكي وميت كما في السرائر والشرائع والنافع وهي الارشاد وعده والتذكية وجامع المقاصد ومجمع الفائدة والملايك والذخيرة والكفاية والكشف والواضح وصرح في الخبر بجواز الصلوة في الاول والثالث مطر وصرح في المعبر عنه وجازتها بجوازها في الاول والثاني وصرح في البيان جوازها في الثاني مطر وجهه منها الاصل والعموم اتفاق الاصحاب على ذلك ومنها دعوى جماعة الاصحاب عليه نفى المعبر الصوف والشعر بما يוכלل له بجواز الصلوة فيه ولناخذ من مينة حرا وهو اجماع علمائنا وفي المنهى الصوف والشعر والوبر بما يוכלل له طاهر يجوز الصلوة فيه اذ امره من بعد التذكية لا خلاف بين العلماء فيه اما اذا اخذنا من الميت فقد اختلف فيه فالدعوى عليه علمائنا اجمع طهارته وصحة الصلوة فيه وفي التذكية الصوف والشعر والوبر لو لم يشترط ان كانت بما يוכלل له صحت الصلوة فيه عند علمائنا اجمع وفي جامع المقاصد قوله وبجواز الصلوة في صوف بما يוכלل له وشعر وبره ورشبهه وكناغله ونحوه بالاجماع وفي مجمع الفائدة والظع عدم الخلاف في صوف بما يוכלل له واجزائه وان اخذنا من الميتة للاصل والاجماع والامة المطلقة وعدم المنع الذخيرة لا خلاف بين الاصحاب في جواز الصلوة في الاشياء المذكورة اذا اخذنا بطريق الخ ونقل الاجماع على ذلك جماعة وفي الواض بعد الاشارة الى جملة من الاخبار واطلا فها لم يصح بعضها كما ترى يقتضي جواز استعمال الصوف والشعر ما اذا خذت مينة حرا او منها اطلعوا وسعوا لا خلاف فيه في الاول انتهى وقد تمسك به في المعبر والمنهى وكري ذلك ونحوه وحاشية منه عن ابي عبد الله ع انه قال لا بأس بالصلوة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح ويصف هذه الرقابة في المنهى ولك وحاشية منه وفي الذخيرة روى الشيخ في الزوائد ان الحسن محمد بن عيسى الاشعري وكثير منهم عدوا هذه الرواية في الصالح وهو غير بعيد ومنها ما تمسك به في حاشية صه فقال يدل عليه صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا ع وفي اخرها لا بأس بالصلوة في صوف الميتة لان الصوف ليس فيه روح ومنها ما تمسك به في حاشية فقال لنا ما رواه الجمهور عن النبي ع انه قال لا بأس بالصوف الميتة وشعرها واه الدار فطى ومنها ما اشار اليه في الواض فقال وفي الموثق كالصحيح فان كان مما يוכלل له بالصلوة في وبره وبوله وشعره وروبه ولبانه وكشيت منه جازا علمنا انه ذكي قد ذكرناه الذخيرة وعن تحف العقول في حد يث كشتي يוכלل له فلا بأس بلبس جلد المذكي منه وصوفه وشعره وبره وان كان الصوف والشعر والريش والوبر من الميتة وغير الميتة ذكرا فلا بأس بلبس ذلك والصلوة فيه انتهى ولا يتوقف الصلوة في المذكور ان خرج على غسلها بالانفاق على الظاهر واذا لمعت وسعت الثلثة المقدمة من الميتة فهل يجوز الصلوة فيها طبع اولا اختلف الاصحاب في ذلك على قولين **الاول** انها يجوز وهو السرائر والنافع والشرائع والمعبر وعده والخبر والارشاد وكرة والمنهى والبيان والروضة وجامع المقاصد ومجمع الفائدة والكفاية وحاشية والرياض وادعى فيه وفي الذخيرة على الشهره وربما يظهر من اطلاق جملة من الكتب المتقدمة دعوى الا عليه ويدل عليه مضافا الى ما ذكرنا اطلاق الاخبار المتقدمة وهذا القول هو الاقرب عند **الثاني** انه لا يجوز وهو الشيخ على ما حكاه عنه في المعبر وهي الخبر وروى ومكاه في الكشف عن جماعة فقال واشترط ان يخرج من ان لا يكون صوفاً من محي وميت وفي الصيد والذخائر من التماس والمهذب وكما بالماكول والمشروب من الاصلح ان لا يخل الصوف والشعر والوبر من الميتة اذ كان مقلوعا وحمل في السرائر والمعبر والمنهى

على انزال ما يستعمل ولا يغسل موضع الاتصال وقد يقال ان ما في باطن الجلد لم يتكون صوفاً او شعراً او برأين يكون نجساً وصغفه ظاهر واما في الوسيلة
من اشراط ان لا يفسد من معنى على استعمالها شيئاً من الاجزاء والاعضاء المبانة من الحى كالمباني من المشانق وهذا القول ضعيف وعلى المختار غسل
يجوز الصلوة في المقلوع من الميتة مطلقاً ولو لم يغسل موضع الاتصال ويقطع او لا يختلف الاصحاب في ذلك على اقول **الاول** انه يجب غسل
موضع الاتصال عينا وهو ظاهر الشرايع والنافع والارشاد والقواعد وجامع المقاصد والوضوء والروضة فيها اقتضت على الحكم بوجوب
غسل الموضع الاتصال ولهم على ذلك امور **ا** ما اشار اليه في حاشيته من فقال قد وقع الامر بالغسل ايضا في بعض الروايات الحسنة من بابهم
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لوزارة ومحمد بن مسلم اللعين واللبا والبينة والشعر والصوف والقرن والباب والحافى وكل ما يفصل من الشاة
والدابة فهو ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاعسله وصل انثى وفيه نظر لا مكان دعوى نصرا في الاطلاق في الصورة بنحس موضع الاتصال
كما هو الغالب مضى الى ذلك استعمال الامر بالغسل في امثال المقام في الوجوب البعدى مذهبنا وعليه اطلاقنا في كتبنا المتقدمة على ان هذا الاطلاق
معارض بالاطلاق الاجزاء والمنفردة والمعارض بينهما من قبل نقار من العموم بعد تقييد الاخبار بالمنفردة بصورة عدم النجس بالاجزاء ومن القائل
انما النجس مع الاجزاء المنفردة فنامل **ب** ان موضع الاتصال لا يخرج عن طوبى لا في فيكون ملائما للنجس فيجب غسله وفيه نظر لما اشار اليه في جمع
الفائدة وحاشيته من ففي الاول ما وجوب غسل الموضع على تقدير الفلح كما هو مراد المقم فغير ظاهر لان نجس الاتصال بالميتة من غير طوبى ما
كونه موجبا للنجس والطوبى غير ظاهرة والاصل بالمنفرد وان كان الغسل او اد معط وفي خصوص نحو الصوف اذا اخذ من الميتة لكنه جعل على كونه
ربما اما استحباب الجمع بين الادلة والاصل دليل وكذا استثناء سائر هذا الاشياء من الميتة فان ما ورد فيها غير مفيدة به وبوجه حكم الاستحباب
بطهارة العظم من دون الغسل والاصح مع انه ظاهر عدم مباح الى طوبى والا قوى من طهارة لبن الميتة في بعض الروايات وبعض الاموال نعم لا
يعد وجوب انزاله ما اتصل به من الميتة وفي الثاني قوله وغسل موضع الاتصال كان هذا الملائمة للميتة برطوبة ولا ريب ان الموطأ لكن الحكم
بالشرط احدا من بين كليهما لا يخرج عن اشكال اذ ربما لا يكون رطوبة وعلى تقدير وجوده يمكن القول بعقوبها لظاهر اطلاق الاخبار ويجوز الصلوة
كيف والمهور بطهارة اللبن في وضع الميتة لو ورد الاخبار بهام كونه ملائما لها بالنجس فاذا قبل بالعفو هناك فمهمنا اولى الا ان
العفو هناك مما لا بد منه في طهارة اللبن واما مهمنا فلا يجوز الحل على طهارتها في نفسها مع قطع النظر عن المعارض واما باعتبار المعارض فلا
يكون لها حكم غيرها فالحكم بعفو الجاسة لعنيتة ايتم نظر الى اطلاق الاخبار بشكل جفافا لظن العمل بجمومات الخامسة **ج** ما اشار اليه في بعض
والمنتهى فغلا بعدا لاشارة الى مذهب الشيخ من عدم جواز الاستعمال المقلوع وكانه نظر الى نزع سقيم شيئا من مادته وهي نجسة فلهذا اشرنا
نحو غسله واد في الاول ويقطع موضع الاتصال انتهى وفيه نظر لما اشار اليه في حاشيته من فقال وفي الوسيلة لا ينزعة عد ما لا يحوف
الصلوة فيه الصوف والشعر والوبرا لا يفسد من الحى والميتة كانت ما بولكل لحمه وهو بعد ما نقل عن الشيخ اذ المسوف من الحى لا ينزعه فيه
نجاسة الحى اذا استقيم شيئا بعدة عليه الميتة بعد غسله واطهاره ان يتقيا يستلزم ذلك كليا وعلى تقدير رفع المانع بالانزال والغسل
فتم انتهى **د** ان الملك في الميت نجس مطلقا ولو مع انتفاء الرطوبة عنه نظر لان ذلك على تقدير بطلانها لا يستلزم بغير الغسل لا مكان انزاله
انما يستقطع النجس ان يقال ان انزاله من المبال من غير ضرورة فلا يجوز فيحصر في الغسل وفيه نظر المنع من عدم جواز هذا لانزاله على ان الغسل
مستلزم لانزاله الماء اليه وهو الماء ولا وجه للشيء بجمع بسبب النجس وبطلان الغسل **الثاني** انه يتخير بين الغسل موضع الاتصال وهو للميت
وكونه والخير ان لا يجب شيء من الامر ان لا تعلم نجاسة المقلوع واستصحابه شيئا من الميتة لا ينول الا باحدا من وتوقف الصلوة على
طهارته المقلوع وعدم استعماله للنجاسة فيجب احدها وهو ظاهر جمع الفائدة وحاشيته من وهو المعتمد ولكن لا حوطا ما اذا الغسل
وقد ظهر مما ذكرناه ان الاصل في الشعر المقلوع من الحى والميت الطاهر من طهارة جميع اجزائه الداخلة في الجلد حتى يثبت نجسها كافي
الاغبان الظاهر فلو انقلع في شاة الومنوع والغسل شعره بدنه كغسل الميتة والحاجب ولا في الجزء الذي هو داخل الجلد الماء القليل الذي
يتطهر به ولم يغسل ولم يتطهر طهارة لا يقال ما في باطن الجلد لم يتكون صوفاً او شعراً او برأين يكون نجساً لاننا نقول هذا باطل لمصدق لا
حقيقة سلمنا ولكنه من الاجزاء التي لا تحلحله فيكون طاهرا وهذا ولو هم بان الجزء المفرغ من نجسها او مستحبها للنجس لما صح الوضوء غالباً خصوصاً
في الاهوية البالبة فانه لا يخرج عن انفسال شيء من شعور الحاجب والدفن كما صرح به في الكشف والرباض والثاني بطلان نفى المخرج وعلى

وغلو التصوم والقارون من الأشارة اليه واعلم انه يلحق بالصوف من مأكول اللحم مطلقا ولو كان مباحا في جواز الصلوة فيه جميع اجزائه التي لا تحلها
 الحيوة كالریش والعظم وغيره في كافى جامع المقاصد والى وضعت وجمع الفائدة بل الظاهر انه ما لا خلاف فيه بل في جامع المقاصد :
 النصيح يدعو الاجماع عليه ويدل عليه مضافا الى ما ذكره التعليل الوارد في الصوف في بعض الاخبار المتقدمة كما صرح به في المدارك و
 الذخيرة وحاشية منه ولا يتوقف الصلوة فيها على غسلها او قطع موضع الاتصال الا بالشرط المتقدم لا شك ولا شبهة في جواز الصلوة
 مطلقا في جلد الحيوان المأكول اللحم مطلقا اذا كان مذكى على الوجه المعتبر شرعا وقد صرح بذلك في السرائر والسرائر والارشاد وهي و
 النجى والندوة والوروس والذخيرة وغيرها وفي جملة منها دعوى الاجماع عليه في الخبر جلد ما بول كل حبه مع التذكية يجوز الصلوة فيه
 ذهب اليه علمائنا الامصار وفي المذكرة يجوز الصلوة في جلد ما بول كل حبه مع التذكية لا بد وفيها عند علمائنا اجمع وفي حق يجوز الصلوة في
 جلد ما بول كل حبه ذهب اليه علمائنا اجمع ولا يجوز فيه جلد ما بول كل حبه لا بشرط في صحة الصلوة في جلد ما بول كل حبه الدرع اجماعا بل يجوز
 فيه او لم يدع انى وهل يتوقف صحة الصلوة فيه على الذبايح او يجوز فيه مطلقا ولوله يدع في المنهى والذخيرة عن المعظم التالى و
 حكى في الاجرة عن السيد الشيخ الاول وهو احوط والاصل في كون جلد المأكول ميتة او مذكى فهل يجوز الصلوة فيه او لا وفيه اشكال
 والتحقيق ان المسئلة يحل الى صورة كثيرة تختلف الحكم فيها منها ان توجب الجلد المفروض من بدسم غير محكوم بكفره ولا محل للميتة مطلقا
 ولو بالذبح ولا لغيره اهلا الكتاب وغير معلوم حله من بد من الواحد من بد الحكم بكونه ميتة وهنا يحكم بطهارته وجواز الصلوة فيه و
 عدم كونه ميتة وقد صرح بذلك في المعشر والمنهى والنجى والندوة والبيان والدروس والمجوبة والوروس والملايك والذخيرة وحاشية
 فيه وغيرها والظاهر انه ما لا خلاف فيه بين الاصحاب ويدل عليه مضافا الى ما ذكره على المسلمين قد بما واحد من يجوز في الصلوة في ذلك
 وبعبارة ثالثة وانزل وجب الحكم بكونه ميتة وبالاقتناع منه لا شهرة بل وثقوا في الدواعي عليه ولزم المخرج العظيم ومقتضى كلام الاما
 عدم الفرق في المسلم بين كونها اثني عشر باعادة او فاسقا او مجحول الحال او شيعتنا غير اثني عشر وعاميا وهو جيد ومقتضى كلامهم
 انهم عدم الفرق في الاختلاف منه بين ان يكون بطريق انتقال العين يبيع او مطلقا اصل لونه او بطريق انتقال المتعة باجارة او اعادة
 او بخود ذلك وهو جيد بيم وهل اخذ منه بطريق الاختلاف الغصب كذا ولا الظاهر في الاصحاب الاول وبالجملة ظاهرهم انهم انهم وجوب الجلد
 في بد المسلم المفروض فوجب الحكم بطهارته سواء اخبر بشدة كونه ام لا وسواء اخذ منه في سوق المسلمين وبلدهم او في سوق الكفار وبلدهم
 وسواء ظن بكونه مذكى ام لا مطلقا وان ظن بعدم كونه مذكى وهو المعتقد والظاهر ان المسلمة والخنى كالمسلم في جميع ما ذكر ولا فرق في
 ذلك بين رشدتهم وسفاهتهم ومنها ان يؤخذ من مسلم غير محكوم بكفره ولا اخذ له من بدن من لواحد من بدسم بكونه ميتة ومثله
 للميتة بالذبايح وغيره اياه مذكى وقد اختلف الاصحاب هنا في طهارة الجلد المذكور وجواز الصلوة فيه على قولين **الاول** ان لا يحكم بطهارة
 ولا يجوز الصلوة فيه وهو للغير والتذكية والمنهى والدروس والبيان والمجوبة **الثاني** انه يحكم بطهارته وجواز الصلوة
 فيه وهو المعشر ورض والمدارك والذخيرة وجمع الفائدة وحاشية منه وشرح المفاتيح والرياض والرياض والرياض والرياض وقال
 المشهور في القارون والاختيار طهارتها وجواز الصلوة فيها والان يجوز في اليد بالتذكية ولو احسن بين الحكم بطريق اول وان كان الثاني
 افضل انتهى الاولين وجوه منها ان الجلد المذكور مسكوك في التذكية التي هي السبب في الحكم بطهارته وجواز الصلوة فيه فلا يصلح
 لانها حادثه ولكل حادث اذا شك في وجوده فيجب الحكم بعدمه عملا بالاستصحاب فلا يشار الى هذه الحجة في التذكية وكذا اشار
 اليها في شرح المفاتيح فقال ذكر جميع الاصحاب ان الصلوة كما تبطل في الجلد مع العلم بكونه ميتة او وجوده في بد الكافر كما تبطل
 مع الشك في تذكية لاهل امة عدم التذكية لعدم تحققها لا يتحقق شرطا كثيرة مثل الاستقبال والتسمية ورضي كل واحد من
 الاوطاح الاربعة باله خصوصه من شخص مخصوص الى غير ذلك وكل واحد من هذه الشرايط الكثيرة يكون حادثا بسبب عدم
 ولم يثبت حدوثه فاعلم ان البغنى مستغنى لغيرهم في غير واحد من الصالح والمعتبر لا يتفصل البغنى بالشك ابداء او لا يغنى و
 نحوها وغير ذلك مما يقتضى استصحاب ما ثبت شرعا انتهى لا يقال لو كان مقتضى الاصل في الجلد المفروض عدم التذكية لوجب الحكم
 بالاجتناب عن الجلد المفروض في الصورة الاولى لا في بقية من حجة ما ذكره والتالى بطلانا نقول لا نسلم عدم الفارق بين الصوفيين

فان ما دل على بطلان الثاني على عدم لزوم الاجتناب عن الجلباء المفروض في الصلوة الاولى هو الفارق لعدم وجوده في هذه الصلوة ولولا تحكما باختار الصورتين حكما باعتبار الاصل المذكور ولكنه موجود فنجيب فيه المخرج عنه في صلوة الاولى دون هذه الصلوة والمخرج عن الحكم الاصل في بعض الصور دون بعض باعتبار الفارق العنصري في الفرع غير من هذا وقد دفع في التذكرة والتشبيهي في الصورتين بوجها في الاول يكفي في الحكم بالتذكرة انه ماء العلم بموته وجوده في يد مسلم لا يستجيب جلد الميتة وانما اعتبرنا في المسلم عدم استجابه لتخصيص الظن بالتذكرة لانه لا فرق في استغناء بين المسيحي والكافر الاصل الموت ولا معارض فان اسلمه منع من الاقدام على الحرم غالبا والثاني يكفي في العلم بالتذكرة وجوده في يد مسلم وعدم العلم بالموت غالبا الاصل في المسلم العدالة وهي يمنع من الاقدام على الحرام ثم قال لو وجد الجلد مع محل الميتة وان اجتزبه لانه لم يحكم بتذكرة غير موقوف به لا يقال ينقض ما ذكره عو بالثوب اذا وجد مطر وحار ربيع من تحت الجلباء ان الشرط وهو الطهارة غير معلوم صحة اصوله منه اجماع لا نأقول الاصل في الثوب الطهارة والاصل في الجلباء عدم التذكرة انتهى وفي هذا الفرق نظر لما صح كما اشار اليه في حاشيته منه فقال ولو اعترض بالتذكرة وقتلنا بوجوبها كما ينادي به بعض عنابرنا العدالة به فبذلك ان لا يكفي بوجوده في يد المسلم الغير المشيع انتهى لان يكون الاصل في المسلم العدالة مع انه محل مناقشة لا يفيد العلم وهو وطايقه لو صح ذلك فبذلك في المسلم المشيع ايتم اذا اجتزنا بالتذكرة لان الاصل فيه ايتم العدالة وهي يمنع من الاقدام على الكذب وتخصيص ذلك بالمسلم المومن كانه مما شاهد له ولو اراد بالعلم العلم الشرعي الشامل للظن فينبغي ان يحصل المناقاة الظن لا ما ذكره العدالة من التفصيل اكثر اما يحصل الظن بقول المشيع اذا اجتزنا بالتذكرة وكان موفو نابه في اجزائه وربما لا يحصل الظن في المسلم غير المشيع اذ كان فاسقا لا يبالى بالدين انتهى ولا يقال بدفع الحجة المذكورة ما اجاب عنها في فقهه وفي الاول قد بينا بما سبق ان اصل عدم التذكرة لا يفيد القطع بالعدم لان ما ثبت جازان بدوم وجازان لا بدوم فلا بد لادامة من دليل سوى البتوت وفي الثاني وفيه ضعف قوي لانه مبني على حجة الاستصحاب في منبذ الامكام الشرعية وهو ضعيف جملنا على انه على نقد برين لم كان عا به ما يحصل منه الظن بعدم التذكرة وباعتبار الظن في مثله محل نظر انتهى لا نأقول ما ذكره ضعف على المختار من حجة الاستصحاب مطلقا ولو في غير الامكام الشرعية وقد اشارنا الى ما ذكر في شرح المفاتيح فقال في جملة كلامه قوله يمكن ما ذكره الفقهاء وما هو مسلم عند جميعهم من كون اصل عدم التذكرة الذي في كون اصل كونه مثبتا حتى يثبت تذكرة لا يمكن ما ذكره الاخبار ويجب فاستضعف في المدارك وميزة بانه مبني على حجة الاستصحاب واعتباره هو ضعيف قول الاستصحاب حجة عند الفقهاء ومدارهم في الفقه عليه كالاخفى مع اننا اصحاب المغيرة الدالة على عدم جواز لفتق البقيت بالشك وغير ذلك لا تأمل في ذلك لها وجعلها على الظاهر انه لا يمكن دفع البعد في موضوعات الامكام واثبات اصطلاح زمان المعصوم ومعه ذلك سيما اصالة العلم ولذا اخبار مجتمعة فيها الاخبار يوجبون ايضا ولا يقال اصالة عدم التذكرة معارضة باستصحاب طهارة الملك في الجلباء المفروض وجوز في استصحابه في الصلوة لبتوته تامة قبل موت الحيوان فالاصل بقائه بعد الموت بما يوجب بعض موضوع الحكم بما قطعوا هذه الاصولا ولي بالبرهين لا عن اضمارها بالعمومات الدالة على طهارة كل مشكوك في نجاسته لا نأقول اصالة عدم التذكرة من سطحي الموضع والاصول المذكورة من استصحاب الحكم وقد حققنا في الاصول اننا سنصف الموضع مع تقدم على استصحاب الحكم في امثال المقام واما العمومات المشار اليها فيمنع شمولها لغوا المقام والامامان التمسك باستصحاب النجاسة في مقام والظاهر انفا قالنا في حجة استصحاب مطلقا على بطلانه ولا يقال غايته ما يستفاد ما اصالة عدم التذكرة هو الحكم بعدم تحقق التذكرة بحسب الطهارة بحسب الواويع لان الاستصحاب لا يفيد العلم بالواقع بل ولا لظن به وانا سنستند بعض في حجة المفاداة الظن فهو من اجبنا الشرعية كان يد المسلم وشهادة العدلين من اسبابا شرعية ولا يثبت من الحكم بعدم التذكرة بحسب الظاهر بالسبب الشرعي الحكم بجميع لوازمه من النجاسة وعدم جواز الصلوة فيه ونحو ذلك لا مكان فرض الانفكاك كما فينا اذا شهد عدل يكون زيد مثلا سارفا محقق معها اليقين من المدي لكونه سارفا فانه يحكم بكونه سارفا بوجه من المال ولكن لا يحكم بقطع يده على ما ثبت لان السبب الشرعي انما الاول والثاني وبالجمله عدم كونه السبب الشرعي في اثبات شيء بمنزلة العلم به في اثبات جميع اللوازم وما ينفع عليه امر واقع لا خفاء فيه فيجوز انفسار في الاسباب الشرعية على ما قام الدليل على كونها اسبابا له ولا يجوز التعدي ولوا الذي اللوازم ومنه الظاهر ان غايته ما ثبت من الاخبار الدالة على حجة الاستصحاب هو الحكم بفساده ما كان على

ما كان لا الحكم به وباللوازم لا يقول هذا خيال ضعيف لان حكم الشارع بمجرد عدم التذكيرة من غير الحكم باللوازم فيجوز ان لا يثبت عليه
 فائدة اصله فالمقصود الاصل من الحكم به هو الحكم باللوازم وقد يقال هذا حتى لو حكم الشارع بذلك بالنسبة واما اذا حكم بمص
 عامه احد افرادها ما ذكر كما هو الواقع كما لا يخفى وفيه نظر لان الظاهر من الاخبار الدالة على حجية الاستصحاب ومن كلام الفانين بها
 الا ان الاستصحاب يفيد الحكم باللزام وجميع لوازمه فيلزم من الحكم بعدم التذكيرة بالاستصحاب جميع اللوازم ومن جملتها التماسه و
 فساد الصلوة ولذا لم يناقش احد في اصله عدم التذكيرة بما ذكر بل ما وجدت من احد اصحاب نحو هذه المناقشة في المقام ولا يقال
 بما مضى اصله عدم التذكيرة اصله حمل فعلا المسلم على صحة سواء علمنا بانه يعتقده شيئا او يجب عندنا الفساد ولا يلزم الحكم بصحة جميع
 معاملاتنا وبإقراره وبشرى منه ما ابتاعه ونكح زوجته التي طلقها وان علمنا انه يعتقده حواشي في المعاملات والاقاعات بوجوب
 الفساد عندنا في ذلك اصل عظيم عليه مدار الاسلام والمسلمين لا نأقول هذا الاصل وان كان مسلما ولا يحصى عنه ولكن لم يقم دليل على
 حجية على وجه الكيفية بحيث يشمل محل الجواز العدة في حجية الاجماع والضرورة وهما مسمومان فيه لمكانا لخلاف ولذا لم يتعرض فيه احد
 من الاصولاء وقد يقال هو حجة في اطلاق الموارد فيجب ان الحاشا لمسكوك فيه عملا بالاستبراء ومع هذا فقد يقال ان موارد هذا كثيرة لانها
 محض نوله يمكن حجة في شيء منها اللهم الهج العظيم بل التكليف بما لا يطاق فلا بد من القبول بحجة ورجح ان قلنا بحجة في بعض الموارد دون
 بعض لان الشرح بل مرجح في القول بحجة في جميع موارد الاطام الدليل على عدم اعتباره وهذا نظير الدليل على الذي تنسبه في
 المقام الاثبات بحجة خبر الواحد في الفروع لا يقال لانتم عدم الشرح فان اكثر الموارد وقد نام الدليل من الاجماع وغيره على حجة فيها بالخصوص
 فيجب العمل به فيها والرجوع في غيرها ومنه حمل الجواز الى اصله عدم الحجة ولا يلزم منها حجج الهج والتكليف بما لا يطاق كما لا يخفى لا نأقول
 قيام الدليل الخاص على حجة في اكثر الموارد حتى يرتد ذلك بل الظاهر ان الدليل على حجية هو ما ذكرناه والاجماع المستفاد من السبق وهو
 كالاول بما يخص مورد دون اخر فيصبح القول بحجة في جميع الموارد التي لم يقم الدليل على عدم حجة فيها ويجوز بحجة خلاف في حجة
 في بعض تلك الموارد لا يقدح فيها ذكرناه فتأمل ثم لو سلمنا قلنا بعدم حجة الاصل المذكور في محل البحث ولكن لا يبعد جعله مرجحا
 لطهارة الجلباء المفروض وجوازه استصحابه في الصلوة فتأمل ومنها ان اشتغال الذمة بالصلوة يشهد على تحصيل البراءة اليقينية في
 الخروج عنه ولا يمكن دفع هذا باطلا فان الدالة على صحة الصلوة وقوله عليه السلام في صحة صلاة لا يعلو الصلوة الا من خمسة الوقت
 والطهارة والقبلة والركوع والسجود لا يهاذف ثبت نفيد هاهنا بل على عدم جواز الصلوة في جلبا المنيته والجلباء المفروض في محل البحث
 ان يكون منيته ينكح فارجح ان تلك العمارة يحتمل ان لا يكون منيته فيكون داخل تحتها ويح لا يعلم بشيئ لها فلا يجوز التمسك بها بالعلم
 المختص بمحل فيما يشك في كونه من المستثنى منه اللهم الا ان يقال لقد لا يثبت من نفيد تلك العمارة هو نفيد هاهنا اذا علم كونه منيته
 ومن الظاهر ان محل البحث ليس فيه يشتمل تلك العمارة به يندفع الحجة المذكورة فيه بنظر لما سنعرف ومنها ان شرط صحة الصلوة هو عدم
 كونا لباسا جلبا المنيته والجلباء المفروض يحتمل ان يكون منه وبه يحصل الشك في تحقق شرط الصحة فيلزم ان الشك فيها لا ينافي الشرط
 بوجوب الشك في المشروط فيجب الاحتياط عنه وفيه نظر لا نقدر والمسلم هو شرط صحة الصلوة بعدم العلم بكونه لباسا من جلب
 المنيته لا نأطلا ولا اخبارا المانع عن الصلوة في جلبا المنيته التي يستفاد منها الشرطية ينصرف الى ما علم كونه منيته لا مطلقا ومن الظاهر ان الجلب
 المفروض لم يعلم بكونه منيته فيتحقق معه الشرط بنحو الصلوة فيه وقد اشار الى ما ذكر في الذخيرة وحاشية الدرر في الاصل فقلت فان
 قلت قد وقع النهي عن الصلوة في المنيته فلا خيارا التكليف بالصلوة مشروط بعدم كونا لباسا من المنيته يحصل العلم بذلك عندنا
 يحتمل كونه منيته قلت قد مر مرارا ان عموم المفرد المحلى باللام ان يكون مفهوما معجولة المقام وكذا الجلب على بعض الافراد شرجحنا من
 غير مرجح وحمله على الافراد المضادة الى الدخول لا يخرج فيه ذلك وغيره فان المبادر والمسا الى الدخول ما علم كونه منيته خصوصا اذا
 سئل سائل عنها فتاها لا يستفاد من الاخبار والنهي عن الصلوة فيما علم كونه منيته وفي الثاني لنا ان النهي عن الصلوة في المنيته وعن استعمالها
 لا يقتضي الا لا ينهأ عما علم كونه منيته واما اذا لم يعلم ذلك فلا اصل صحة استعماله وكذا جوازنا لصلوة فيه لا مانع بالاجماع استثنى لا يبق
 بد في ما ذكرناه ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال وما الجواب في الذخيرة بان لفظ المنيته لا عموم فيه ينصرف الى ما هو المبادر وهو ما

علمكم انه منبهة لا ينفي فساد ما عرفت من ان لفظ المنيته اسم لما خرج المروج من غير مذكرة شرعية من دون مدخلية علم ومعرفة حاصل لا انفقوا
هما لم يدعيا وضع لفظ المنيته لما علم كونه منبهة وكيف يجوز لها هذه الدعوى فان فسادها في غاية من الطهور بل ادعيان لفظ المنيته ينصرف
الى ما علم كونه منبهة كاصرف سابقا لمطلفات الحار فسادها السابقة وهذه الدعوى لا يمنع الوضع للاعم من المعلوم والمجهول ولا مسئلة في الوضع
للاول بالضرورة فلا بد ما ذكره قد سره نعم قد يناقش فيما ذكرناه بالمتبع من كون المنيته من الاطلاقات من المنيته الفرد المعلوم كونه منبهة
ومنها جملة من الاخبار ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح من موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام فان كان مما يوجب الحجة بالصلوة في وجه
وبوله وشعره وروثه والبدنه وكشحي منه جازنا فاعلمنا انه ذكي فذكرناه الذي ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح فقال وايضا في الكافي بسند
الى علي بن ابي حمزة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بالفاء والصلوة فيها فقال لا بأس بها الاما كان ذكرا
منها خبر ابي بصير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بالصلوة في الفراء فقال كان على الحسين عليه السلام وجلا في ذلك لا بد فيه فوجد الجار
لان دبا عن اعراض الفراء فكان يعش الى العراق فينوي في الفراء فليس في ذلك حرج في الفاء والهي القميص الذي يلبسه فكان لا بأس من ذلك
فيقولنا اهل العراق يخلون لباس الجلود المنيته وينعونان دبا عنه وكان منها خبر عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله ع اني ادخل
سوقا لمسلمين اعني هذا الخلف الذي بدعونا لا سلام فاشئ منهم للجفارة واقول لصاحبها اليس هي ذكبة فيقول بلى فهل يصح من ان
اشبعها على انها ذكبة فقال لا ولكن لا بأس ان يشبعها ويقول قد شرط الذي شرطتها منه انها ذكبة فقلت وما اسند ذلك قال اسند الى اهل
العراق المنيته وينعونان دبا عنه جلد المنيته ذكبة ثم لم يرضوا ان يكونوا في ذلك الا على رسول الله صلى الله عليه واله ومنها خبر محمد بن الحسين
الا شعره ان كتبت بعضا مما يحا الى ابي جعفر الثالث في عليه السلام ما يقول في الفراء يشترى من السوق فقال لا تاك من مغمونا فلا بأس في خايشته
فنه لا امراد ان يضمن بابعدها كانه واخبر عنها ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح من خبر ابي عبد الله بن جعفر الذي وصفه فيه بالصخر انه
كتب الى ابي عبد الله عليه السلام يجوز للرجل ان يصل ومعه فاره الشك فكتبه لا بأس ان كان ذكبا قال قد سره فلا حرج وما امل ان فرق
بين ان يقول اذا جاز كونه ذكبا واذا احتمل واشتال هذه العجائز وبنيان يقول ان كان ذكبا في جميع هذه الاخبار نظر اما الاول فلما حارضة
لما سهاق من الاخبار والادلة بعمرها على جواز الصلوة في جلد المفروض والغرض بينه وبين ذلك الاخبار من ثبيل تغاير العويين من
وجه وهي اولى بالفرج من وجهه عند لا ينفي ولعله لذلك في حاشيته من في مقام الجواب عنها لا عبرة بمفهومي مع معارضته لتلك الاعيان
المطافرة ويمكن حملها على الاستحباب انتهى سلمنا سائلا منه عن المعارضات لتلك الاخبار ولكن مقتضى الرواية اشتراط الصلوة في الوبر والبول
والشعر والروث ولا يمان بالذكاة وهو بيط لما عرفت سابقا من جواز الصلوة في الوبر والشعر من المنيته وظهور عدم اشتراط الذكاة في الصلوة
في البول والروث فلا يجد الحل على الاستحباب والفقد والمشرية بينه وبين الوجوب وهو اولى من التخصيص بشرط بل بطل بعد الوشا المنسج
محت التعميم وقوله كل شئ منه بعدل في نفسه واستدل من تحصيل كثيرة كالانحى سلمنا ولكن يجهل ان يرد من قوله اذا علمنا انه ذكي اذا ثبت ذلك
شرعا بسبب الشري فان لم يقد العلم بالواقع واطلا في لفظ العلم على مثل هذا شايح نفور علم ان المال الذي في يديك ماله وان الماطا نظر
الى السبب الشري وج لا يتجرا الاستدلال بالرواية على ذلك لاحتمال كون الوجود في هذا المسلم ولو كان مستحلا للمنيته بالدفع من الاسباب الشرعية فنه
واما الثالث فلضعف سند كاصح في الخبر ومع هذا فهو فاصر الدلالة لعدم الصلوة الا في المذكور ومن الظاهر ان الجلد المفروض
لم يعلم بانه من ذكي كالم يعلم بانه من ذكي فلا يعلم بكون ما غاض الصلوة في خصوص المشكوك فيه الا على تقدير ان يولد من قوله عليه السلام لا
ما كان ذكبا ما علم انه من ذكي وهو ممنوع بالجملة حال الرواية حال الاخبار والدال على عدم جواز الصلوة المنيته فكما يجوز الاستدلال بها على عدم
جواز الصلوة في الجلب كذلك هذه الرواية ومع هذا فقد يقال لعل الماد من قوله عليه السلام الاما كان ذكبا ما ثبت شرعا انه من ذكي كما قلنا
في الرواية السابقة وقد اشار الى ما ذكره فقال في مقام الجواب عن هذه الرواية يجوز حمل على الاستحباب لذلك بنا في الاخبار السابقة او حمل على
على ما يحكم عليه به شرعا اما اخذنا المسلم او من سوف المسلمين الذي يحكم شرعا وان لم يكن ذكبا في نفس الامر انتهى لا يقال هذا محاذ فلا يضار
اليه لا نقول لا نسلم محاربه بل هو من الحفا بق العرفية سلمنا ولكن ان كتاب هذا الجواز الراجح اولى من ان كتاب التحصيل الكثير لان حمل الرواية
على ظاهرها من غير ان كتاب يجوز لا يتخصص من يمكن كالا ينفي واما الثالث فلو جوه منها انه ضعف السند كاصح في المداد في الخبر

وحاشية منه والرباض وشرح المفاتيح فالاول كما في الثاني للجواب عنه ولا بالطعن في السند باسناد على هذه من الضعفاء منهم محمد بن
سلمة الدبلي ومالك النخاشي انه ضعيف جدا لا يقول عليه في شيء وقال في ترجمة اسمه وبطل كان غالباً كذا وكذا لئلا يسهل لا يعمل بما انفرد به من
من الرواية ومنها ما اشار اليه في ذلك والخرق وحاشية منه والرباض وشرح المفاتيح فقالوا لا لانه لا ينفرد به لا في اقصى ما يبدل عليه انه عليه السلام كان
ينزع عنه مودة العارقال الصلوة وجاز ان يكون على سبيل الاستحباب بل ليسها في هذا الصلوة يقتضي كونها ليست عنه والا لا يمنع ليهامطة
وراد في حاشية منه وشرح المفاتيح فقالا وبوجد ما ذكر حسنة الخليل بابهاهم عن عبد الله عليه السلام قال يكره الصلوة في الفجوة الا
ما منع في رضاء الجحان وما علمت منه فذكره انتهى اشار الى ما ذكره في كثرتي وفيه في الاول يمكن حمل هذا على ما لم يعلم كونه منسبة ويكون فعل
الامام عليه السلام احباطا للدين وفي الثاني وهذا خبر كما تبدل على جواز الاستناد في الجلود الماخوذة من سوق المسلمين الى اصاله الطهارة
وصحة حال المسلم بدل على ان ينبغي على التيقن والنجس من الحكم بالكفاة على اليقين ولو كان لبسه عليه السلام من الاخبار بالنكبة دليل على
عدمها لما جاز له منعها منها انه يحتمل ان عليه السلام علم يكون خصوص ما يلقيه من المنسبة فلا بد من العلم على المنع من المشكوك فيه فتم واما الرابع
فلوجبه **احدها** انه ضعيف السند كما صرح به في المدارك وخبره وحاشية منه قالوا لا لانه لا ينفرد به لا في اقصى ما يبدل عليه انه عليه السلام كان
شرح المفاتيح والرباض ايضا **ثانيها** ما اشار اليه في جميع هذه الكتب فقالوا لا لانه لا ينفرد بها انما تضمنتها انتهى عن بيع ما اخبر بذلك انه
على انه ذكر ونحن نقول بوجبه وجمع من كذا لانه على محرم الاستعمال وزاد في الرباض فقال بل في لباس عن يمينه اقبل ليشهد بل
على عدم كونه منسبة لعدم جواز بيعها بجماعا انتهى واسار الى هذه الزيادة في شرح المفاتيح به وكذا في قوله فقال هذا الخبر يدل على ما
تقدم من جواز الاستعمال واستحباب التمسك ولو كان محكوما بكونه منسبة لما جاز لبسه في حال داما الناس في لعدم ظهوره لانه واخصا منسبة
محل البحث واما السادس لعدم ظهوره لانه لانه لما تقدم اليه الاشارة وللآخرين بوجوه منها ما تمسك به في المدارك فقال لاصالة عدم
التكليف ما جئنا بها وعدم نجاسته الملاقاة لها انتهى وفيه نظر وانع ومنها ما تمسك به في المدارك لانه فقال لانا انا الاصل في الاشياء الطهارة
والنجاسة متوقف على الدليل ومع انتفاءه يكون الطهارة ماسة بالاصل وقد اشار الى ما ذكر في النجاسة بقية فقال لنا على الطهارة فعل النجاسة
عليه السلام كل شيء ظاهر حتى تعلم انه نذر وعلى جواز الصلوة هذا صالة عدم الاشتراط الصلوة بالاختصاص عنه علما بالاطلاق انتهى وفي
ما ذكرناه نظر واضح بقية ومنها ما اشار اليه في الذكرى من الغلب في الجمل المدككة يخلق المشكوك فيه بالغالبة فيه نظر المنع من حجية
الغلبة وان كانت مقيدة للظن هنا فان الاصل عدم حجية الظن في موضوعات الاحكام نعم قلنا باصالة مقدم الظاهر على الاصل عند وقوع
المعارض صح ما ذكره ولكنه خلافا للتحقيق كاحققناه في محله ومنها ما تمسك به في النجاسة من الاخبار والدالة على الحكم بطهارة الجلود التي
يوجد من السوق وجواز الصلوة فيها وعدم لزوم السؤال عنها من غير تفصيل بين كونها الماخوذة منه مستحالة او لا وفيه نظر لما اشار اليه
في شرح المفاتيح فقال اما الصحاح المذكورة فلا تدل على جواز الصلوة فيها لانه من سوق المسلمين ولا يمنع فيه لان الاصل صحة تصرفاتهم
في امثال ما ذكره وان ما يؤخذ من المسلم ومن سوق المسلمين يحكم بشدة كونه شرعا وبطل على ذلك كون المدارك في الاضمار ولا مصار على
في ذلك واعتقال ذلك مما لا يحصى كثير على مع ان هذا الاطلاق ينصرف الى المعهود بكونه ناسا وهو سوق المسلمين كما لا يخفى ومنها ما تمسك
به في النجاسة وحاشية منه وشرح المفاتيح من خبر جعفر بن محمد بن يونس الذي وصفه في الاول والاخير الحسن ان اياه كتب الى الحسن
عليه السلام سالة عن العمد والحفا البسة واصلى فيه ولا اعلم انه فكى فكى لا باس به ومنها ما تمسك به في حاشية منه وجعله موبدا في خبر
منه من خبرنا سقى بن عمار الذي وصفه في هي والاخير بالصحة وفي حاشية منه بالموثقة عن عبد الصالح عليه السلام انه قال لا باس بالصلوة
في الفجوة الباقى وفيها منع في غير الاسلام قلت فان كان فيها غير اهلا الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا باس ومنها ما تمسك
به في حاشية منه من خبره على بن ابي حمزة ان رجلا سالا يا عبد الله عليه السلام وانا عندك عن رجل ينفذك لثيف بمصلى قال نعم فقال الرجل ان
فيل الكعبة فقال وما الكعبة طالع جلود وواب ميتة ما تكون ديكاً ومنه ما يكون ميتة فقال ما علمت انه ميتة فلا يهل فيه ومنها خبر سماعه
الزويدي في هي من الموثق ووصفه في شرح المفاتيح بالقوة قال سالتنا يا عبد الله عليه السلام عن ثقل السبب في الصلوة فيه المعروء
الكعبة فقال لا باس ما لم يعلم انه ميتة والمسئلة لا تخلوا عن شكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ولكن لا اقرب هو الثاني واذا اخبر المسلم

المستحل للميتة بالدباغ بالثدي كية فهل يقبل قوله ويجزم بطهارة الجلد الذي في بدن وجواز الصلوة او لا صريح في الخبر والمنتهى بالثاني
قال في الاخير لو وجد الجلد مع مستحل الميتة بتدكية وانما خبر به لانه غير موثوق ولا يصح في الصلوة فان شرط وهو الثاني كية عن معلوم وصريح
في الذكرى والبيان والدروس والجعفر وغيرهما بالاول قال في الاول الثاني ان يجزئ بانه مذكي فالأقربا ليقول لانه الاغلب ولكونه زائدا عليه
فيقبل قوله فيه كما يقبل في التطهير الثوب الخس ويمكن المنع لعموم خبره واولا في الصلوة في التمهيد يقين فلا ينزل بدونه انتهى والمعتد عندى هو
هذا القول القوي مادل على جواز الصلوة في الجلد المأخوذ من المسلم المستحل لذلك اذا لم يجزئ بالتدكية كما اشار اليه في من واذا احب المسلم المرفوض بكون
الجلد ميتة وغير مذكي فهل يقبل خبره بل يجزم بالطهارة صريح في الذكرى وكذلك الذخيرة وحاشية فيه بالاول واستظهر في الاخير في الجلد
فيقال اذا احب المسلم اليد بعد التدكية فالظاهر ان لا خلاف فيه في انه يجزم عليه بالميتة انتهى وهذا هو الاقرب مع انه احوط واذا لم يعلم كون
المسلم مستحلا للميتة فهل يجزم بطهارة الجلد المأخوذ منه وجواز الصلوة فيه صريح او لا صريح في ذكرى والدروس وفي الجعفرية بالاول وربما
يظهر من كوة الناصر فيه انه قال لو حمل حال المسلم فاشكال فيشأ من كون الاسلام فطنة للتصريفات العجيبة ومنها ما تقدم التدكية ولو
جمل استباحة لم يجز استباحة انتهى ولو والمعتد عندى هو القول الاول القوي مادل على جواز الصلوة في الجلد المأخوذ من المسلم المستحل
للميتة بالدباغ كما اشار اليه في ذكرى ولا نه لو وجب الاحتياط لزم سد بابا عندا الجلد من مخالفا غالبا وهو خلاف المعهود من سيرة الشريعة
مع او مستلزم للحرج العظيم كما لا يخفى وبالجمله يجزم بجواز الصلوة في الجلد المأخوذ من المسلم الذي لم يجزم بكفره ان لم يعلم بكونه ميتة ولم
يجز به سواء علم بانه غير مستحل للميتة بالدباغ والذخيرة اهل الكتاب وعلم بانه مستحل لها او لا حدها وسواء اخبر بالتدكية ام لا وسواء
كان ميتة ام لا وسواء اخذ في بلد الاسلام ان في بلد الكفر وسواء اخذ منه في السوق ام لا يلحق بالمسلم المسلمة والخمس المسلم
وهل يلحق بالمسلم بكون المأخوذ منه ميتة الظن والا اشكال ولكن لا قربا لاجرا لانه لا ينبغي ترك الاحتياط ومنها يوجد فيه ولم يكن في يد كافر
وهذا الجلد يجزم بطهارة وجواز الصلوة فيه كما صرح به في المعتمد والمنتهى والتدكية والدروس وكونى والجعفرية ومن والمدارك وحقه
ولهم وجوه **ا** طهور الانفاق عليه **ب** ما عتسك به في الروض وكونى ففي الاول اما يوجد في سوق الاسلام من يحمل حاله فلا ريب
في جواز الشراء منه والبناء على الطهارة للنص ونفي الجرح وفي الثاني اما ما يشتري من سوق المسلمين الاسلام فيجزم عليه بالذكاة اذا لم يعلم
كونه البايع مستحلا عمدا بالنظر ونفي الجرح **ج** جملة من الاخبار فيها سليمان بن جعفر الجعفي الذي وصفه بالصحة في ذك والذخيرة وحاشية
منه انه سأل العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل ياتي في السوق فيشتري منه جبة فرو لا يدري اذ كية هو ام لا غيره ذكية
اصلها فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة انما جعفر بن كان يقول في الخواارج ضيقوا على انفسهم ان الذين اوسع من ذلك ومنها خبر احمد بن
محمد بن ابي نصر المديني وصفه بالصحة في المدارك والذخيرة وحاشية فيه قال سألته عن الخفاف ياتي في السوق فيشتري منه جبة فرو لا يدري اذ كية
هي ام لا ما يقول في الصلوة فيه وهو لا يدري يصلي فيه قال نعم ان شئني الخف ويصنع لي واصل فيه وليس عليكم المسئلة ومنها خبر
اخر لاجل بن محمد المالكوري وصفه بالصحة في هي وحاشية فيه قال سألته عن الرجل ياتي في السوق فيشتري منه جبة فرو لا يدري اذ كية
هي ام لا غيره ذكية يصلي فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان الخواارج ضيقوا على انفسهم ان الذين اوسع من ذلك ومنها خبر احمد بن
علي بن قال سألته بالحسن عليه السلام عن جلود الغنم يشتري بها الرجل في سوق من اسواق الجبل البسل عن ذكاته اذا كان البايع مسلما غير
عارف قال عليكم انتم ان تسئلوا عنه اذا رايتهم المشركين سعوز ذلك واذا رايتهم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه ومنها خبر الحسن بن الجهم
قال قلت لابي الحسن عليه السلام اعترضني السوق فاشترى حضالا ادري اذ كية هو ام لا قال صل فيه قلت قال قلت لابي
اصح من هذا قال ليس عندها كانا بول الحسن عليه السلام بفعله ولا فرق بين ان يكون المأخوذ منه في السوق مسلما مستحلا للميتة بالدباغ
ولدا معه اهل الكتاب وغير مستحل للميتة ولا يبين ان يجزئ بالتدكية ام لا ولا يبين ان يكون السوق في بلد الاسلام والكفر
وجميع ما ذكر مقتضى اطلاق الضموم واكثر الفتاوى وكلما لا فرق بين ان يكون المأخوذ منه في السوق معلوم الاسلام او مجهول الحال كما
هو مقتضى ما ذكرنا اذا كانا المأخوذ منه في السوق معلوم الكفر فهل يجزم بطهارة ما يؤخذ منه او لا مقتضى الطهارة اكثر الضموم وفي حاشية
صريح بالثاني وهو الاقرب والاحوط والمعتبر في السوق صدق الاسم حقيقة فلا عبرة بالذكاة كين الواقعة في الطرفين وقال في الروض المارديني

الاسلام من تعلب على اهله الاسلام وان كان الحكم كانوا لا يعرف بغير الاحكام وتسلط الاحكام كان نعم بعضهم لا سئل ان يكون بلاد الاسلام
 المحض التي يغلب عليها المسلمون واحدا على اهلها احكام المسلمين سوق اسلام وان لم يكن بغير مسلم وهو موقوف الغنائم ويدل على ما ذكرنا من
 اعتبار الالة غلبته مع دلائل العرف عليه رواية اسحق بن عمار عن ابي نصر اني وهو جيد وقد صرح به في الذكوى فقال وبكفي في سوق
 الاسلام اغلبته المسلمين لرواية اسحق بن عمار اني واذا احسن في اليد في السوق يكون ما في يد من فصح في حاشيته يقول خبري فقال وبكفي
 ان ثبوت في صورة سوق المسلمين والبلاد الغالب فيه المسلمون بما اذا يحسن ذواليد يكون منتهى واذا خبر بذلك فالظن ان خلاف في انه يحكم
 عليه بالمشية وان لم يعلم صدق اني وهو جيد ومنها ان يؤخذ من البلاد الغالب فيه الاسلام والمسلمون وتوجد فيه ولا يكون لما يؤخذ منه كافا
 وهذا الجدل يحكم بطهارته وجواز الصلوة فيه كما صرح به في المعبر وكذا وهي وجميع الفائقة والفخورة والرياض والظاهر انه ما خلاف فيه كما اشار
 اليه في الرابع فقال يدل عليهم ان كفاهم مجرد كونه في بلاد مسلم بل في كونه في بلد غالب اهله وان يعلم ان صاحب البلد يعلم كماله عليه طي قال
 ويدل عليه صحته اسحق بن عمار وبهجة البرنطلي واسحق وان قيل انه فطحي الا انه ثقة لا باس في مثله ولا يفسر حكمهم بان الجوان يحكم بغيره على
 نقد بل المسلم لان ذلك يلقى بالمعلوم في اكل اللحم فقط ان كان لدليل في جميع الاحكام المشرقة على ما صرحوا حرام في الحقيقة نعم ان كان علم وما
 وجد فيه دليل التحليل فيم لو وجود دليل التحريم وعدم وجود الاشياء عنهما الشايع ملالة التحليل بل ظاهر بعض الاخبار يدل على الجواز ما لم
 يعلم انه مشية مثل صحته الجلي اني ولا فرق في ذلك بين ان يكون المأخوذ منه مسلما مستحلا للمبته بالدباغ او لذبحته اهل الكتاب وغيره
 مستحل لها لا يبين ان يكون معلوم الاسلام او مجهولا لحال ولا بين ان ينجز بالبذكية ولا واذا اخبر باليد يكون مشية فلا يحكم بطهارته ولكن اذا كان
 كافرا وضمان يؤخذ من كافر ويؤخذ في بلد وهذا الجدل يحكم بعدم جواز الصلوة فيه وبعد ذلك كما صرح به في تس وكرى وث المجففة وث
 وحاشية منه وهو ظاهر الخبر وكذا وشرح المفاتيح بل الظاهر انه ما خلاف فيه ولا فرق في الكافر بين الحربي والذمي والمرد وغيره ولا بين مد
 من فرق المسلمين وغيره على اشكال في التعميم في الاخر وانما علم ان الكافر اخذ من مؤمن فهل يحكم بجواز الصلوة فيه ولا الا في الاول وانما علم ان
 المسلم اخذ من كافر فالأقرب ان يحكم بجواز الصلوة فيه ايتم ومنها ان يؤخذ في سوق الكفار من لا يعلم اسلام وهذا الجدل قد صرح في الذكوى
 والدروس والجعفرية والروض بعدم جواز الصلوة فيه وصرح في البيان بان ما في دار الكفر كك وصرح في ضمانة لا تقي في الاول بين ان
 يحسن بالذكية ولا وهو ظاهر غيره ومنها ان يوجد مطروحا وفي بلاد اسلام والكس وهذا الجدل قد صرح في الخبر وهي والذكوى
 ن وتعي بانه لا يجوز الصلوة فيه وعدم التذكية وبانه في حكم المشية واجتج عليه في هي والذكوى وث بصالة عدم التذكية زاد في الاول
 فقال وكان حلما رث الثوب شرط فلا يكفي يعلم العلم بانثقانه كغيره من المشروطات وتظهر من حاشيته ضد المناقشة في ذلك فانه قال
 لو وجد مطروحا في بلادهم فيمكن ايضا ان يحكم بكونه ذكيا لا طلاق في بعض الالطاش السابقة كرواية علي بن في حرة وساعة وجعفر بن محمد بن يونس
 ولا نرا فان كان المأخوذ في بلاد المسلمين في حكم المذكي وان لم يحضر المأخوذ منه بل كان ولم يعلم ايضا انه مسلم ام لا كما يشهد من كلامهم على ما سبق
 فليس ذلك الا باعتبار ان الظن تابع الاعمال الاغلب ولما كان الغالب في بلاد المسلمين فانظروا كون الاخذ منهم فيكون ذكيا وهذا الجرح في المطروح في بلادنا
 ايتم اذا كان مثل الفرو والخف مما عمل فيه عمل هذا الظاهر وقوعه من مسلم بناء على انظر لاهم الاغلب نعم ان لم يعلم انه يعمل بل كان جلا صلوا حاربا وعن
 ثار العمل على يمكن ان لا يحكم بذلك ويمكن ان لا يحكم في المطروح بذلك مطا لاهم عدم التذكية والافتقار فيما فيها الفها على منع النص والنصوص
 المعبر الا سائر انما هي في المأخوذ على انه يمكن التفرقة بينهما فان المأخوذ لما وقع عليه معاملة سعة او هبة ونحوها فلا صل فيها الصحة فيحكم بكونه ذكيا
 لشخص المعاملة ولا يخرج ذلك في المطروح وهذا القوط ويؤيد الاول رواية السكوني عن ابي جعفر انه عليه السلام سئل عن شيء وجد في الطريق مطروحا
 كبره حمارا وخبره ساعدا وفيها سكين قل لم لو مثنين عليه السلام يقوم فافهم ثم يقول لا نه يفسد وليس له بقاء فان جاء طالبه امواله التي قيل
 بالامر المومنين لا يلدرو سعة مسلم او سعة مجوسى قال هم في سعة حتى يعلموا بل ظاهر هذا الجدل بجواز الاشتغال بالحكم بالذكية نعم ولا
 وعدم العلم بخلاف فيما وان لم يوجد في بلاد المسلمين في سوق قيم او طرقهم لوجود الاختلال في وعدم في الوجود في بلاد الكفار ايتم اذا وجد فيها مسلم
 يمكن ان يكون ذلك منهم منه وعلى هذا فيمكن ان يكون اشراط عليه المسلمين في الوثقة على الاستيلاء لكن ضعف الخبر يمنع من الجراء على العمل به الا ان
 يؤيد بالعمومات لعلم عبد الله بن سنان كلشي حلال وحرام فهو لك حلالا بلا حى بقى فالحرام منه بعضه نذرها اني والمسئلة في غايته الاشكال

القول بما عليه الجماعة المقدم اليهم الاشارة في غايته القوة مع انه احوط واعلم انه اذا شك في نذركه غير ما كواله لم فهو كالشك في نذركه المأكول
 في جميع الصور السابقة **مبني** كل حيوان لا يؤكل لحمه شرعا غير السجباب والخنز لا يجوز الصلوة في جلد كاصحح به في خلاف والناحية والسرير والغنية
 والشراب والناعق والمبصرة والخبر والذكوة والمنهى والارشاد والبيان والذكوة والمبصرة والروس والالبسة وكذا العفان والجحفة
 وجامع المقاصد والروضة والمفاصل العظيمة والكفاية والذخيرة وشرح المفاتيح والرباض ويظهر من كد وغيره التامل في ذلك بل البذل
 الخللان وهو ضعيف بل المعتمد ما عليه المعظم وهم وجودها ما تمسك به في الخلاف والغنية فقالا لا لنا طريقا للاختصاص واعتبار براءة الذمة بين
 لمن صلى فيها ذكرناه ومنها ما تمسك به في المعتمد والتمسك فقالا في مقام الاحتجاج على الحكم المذكور لان من وجع الحيوان من الحي سبب الحكم بموته الذي
 هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد ولا يمتنع من الذبابة مسحة مالم يكن على ثائلا والا لكانت ذبابة الادنى مظهره لجلده يعني تبصر بالموت
 ميتة نجت اولا فلا ادعى فيها مضمون منع الصلوة في الميتة لا يقال ان باصه هنا منتهى عنها يختلف الحكم لذلك لا نقول بقتضى بذهابها الشا
 المغصوبة فانها منتهى عن ذبابة الميتة لا يقال ان باصه هنا منتهى عنها يختلف الحكم لذلك لا نقول بقتضى بذهابها الشا
 فيطو احكام الذبابة وعند ذلك لا نسلم ان الاستعداد للنام موجود في السباع لا يقال فيلزم المنع من الانتفاع بها في غير الصلوة لا نقول علم
 جواز الاستعمال في غير الصلوة بما ليس موجود في الصلوة ثبت لها هذا الاستعداد لا ما يصح معه الصلوة فلا يلزم من الجواز هناك
 لوجود الكلاله لجواز هنا مع عدمها انتهى وورد على ما ذكرناه في كرتي في الاول بعد الاشارة اليه هذا الحكم محض لان الذكاة ان صدقت فيه
 اخرجه عن الميتة ولا يجوز الانتفاع ولان ثمانية الاستعداد عند بكونه مأكولا لم يخلو عن انتفاء اكل لحمه فليس المنع من الصلوة فيه الى
 عدم اكل لحمه من غير بوسط النقص الذكاة وفي الثاني بعد الاشارة اليها ايضا وهو غير جلي ما ان الذكاة ان صدقت فيه اخرجه عن الميتة
 والالم يجوز الانتفاع مظهر ما ثانيا فلان الذكاة عبارة عن قطع العروق المحيطة على الوجه المعبر شرعا طاك في الرباط يقتضي خروج الحيوان عن
 كونه ميتة بذلك لا يثبت دلل على خلافه وبالحيلة فهذا الاعتبار حاصل انتهى واجاب في الاول عما اوردته فقال بعد الاشارة اليه ثلث الجواب
 عن الاول انها نقول ان الميت في اللغة ما خرجت روحه الشئ فصل فحكم في الانسان بعدم الانتفاع بجلده فيجوز اكله وفي الثاني ان الحكم بالانتفاع
 بجلده في الصلوة وغيرها ان لم يذبح وعدمه فيها ان لم يذبح فلم يذبح في الشرع في السباع الا انها ان نجت جاز الانتفاع بجلدها في غير الصلوة خرجت
 عن العموم المضمون الناهية عن الانتفاع بالميتة ولا يجوز الانتفاع بجلدها في غير الصلوة واخرجه عن عموم النهي عن الصلوة في جلد الميتة لان
 حمل على غيرها قياس ولا يبعد في ان يحمل الذبح فيها انتفاعا ومن الانتفاع ولا يحكم في الانتفاع على مورد النص والكف عن القياس وسواء في
 ذلك سيما ان جاز ذكاة ولا سيما اذا نجت ميتة لا فان قال لا يخلو المذبح منها اما ميتة فيمنع مضمون النهي عن الانتفاع بها او لا فلا يخلو
 مضمون النهي عن الصلوة في الميتة فلنا ميتة خرجت عن المضمون الاول بالنصوص المختصة وبوجه حصص المصنفات في الآية في الميتة فالهائم
 الخنزير وخبر على ابن ابي حمزة انه سأل عن الصادق عليه السلام عن عباس الفراء والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا انما كان من ذكيا
 قال وليس لك ما ذكي بالحد يد فقال بلى اذا كان مما يؤكل لحمه وعن الثاني انها انما اراد الاستدلال على بطلان الصلوة في جلود السباع
 مع قطع النظر عن النصوص بخصوصها والنصوص الناهية عما لا يؤكل عموما ويصح بطلانها فيها وان فرضت صحتها وغيرها انما لا يؤكل لحمه
 احدا السجباب ونحوها مما اختلف فيها النص والفقوى فليس التمسك بالنص الا الاكل وعدمه انتهى ومنها دعوى جماعة الاجماع على ذلك ففي
 كلما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة في جلد له ولها اجماع الفقة والغنية لا يجوز الصلوة في جلود ما لا يؤكل لحمه وان كان فيها ما يبيع عليها ذكره بدل
 على ذلك الاجماع المقدم ذكره وفي السر ان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة فيه بخلاف من غير خلاف من غير استثناء وفي المنتهى جلد ما لا يؤكل لحمه
 الصلوة فيه كما تقدمت والبروق والحشرات ذهب اليه علمائنا اجمع الاما يستثنى ثم قال لا المسوخ فلا يصح الصلوة في جلودها قولا واحدا وفي
 الذكاة على ما حكى وجلد ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة فيه وان ذكي وبيع سواء كان هو السائر ولا عند علمائنا اجمع وفي الروض مجرم
 الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه سواء قبل الذكاة ام لا والديباغ غيره وش في الطهارة ولا يجوز الصلوة فيها من غير ما يمنع من عندنا فيجزم الصلوة وان
 وبيع باجماع علمائنا وقد نظرت في ذلك اخبارهم وفي جامع المقاصد لا يجوز الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي وبيع ولا في شعر ولا
 في صوفه ولا يشترط بدل على ذلك قبل الاجماع ورواية وفادة وفي المسالك الجامة هذا الحكم وقع فيه الاتفاق بيننا وبينهم وروايات كثيرة

وفي شرح المفاتيح عدم جواز الصلوة في شئ مما لا يؤكل لحمه سواء دبح أو لا يدبح وسواء كان مما لا تحل له الحيوة لم لا يجامع عند الشيعة بنقل
الاجماع جماعة من الاصحاب كما في الخلاف والمعتبر والمنتهى والغنية وكره ونهاية الاحكام واعترف بذلك في المدارك والخبر بل الطاهر
الشيعة يعرفونهم العامة وغيرهم بل يظهر من الاخبار انهم اشتبهوا هذا الحكم عند الشيعة فلا حظ وبسبب انهم اجماعا كثير في مولد هذا الحكم
وبعد ملاحظة الكل لا يبقى ثمة ما لم القطع بصدوره عن المعصوم عليه السلام من جهة الاجماع وكونه شعارا للشيعة والاخبار به مستقيمة
جليل ومتواترة جدا بل ومتواترة جدا وفي الباب لا يجوز الصلوة في جلد مما لا يؤكل لحمه شرعا مطلقا ولو نكح ودبح ولا في صورة ^{سبح}
ووبره واجماعنا المظاهر المصريح به في كثير من العناوين كما في الخلاف والغنية والمعتبر وهي وكره ونهاية الاحكام وحج مد المحقق الثاني و
ودون الجنان ونفي عنه الخلاف في السرائر دعه في الانتصار في ربا الثعالب وجلود الثالوث والذئب والنصوص به مع ذلك مستقيمة انتهى
ومنها جملة من الاخبار منها موثق ابن بكير قال قال زرارة ابا عبد الله عليه السلام من الصلوة في الثعالب والفك والنجاب وغيره فاق
كما يا زعم انه املا رسول الله صلى الله عليه واله ان الصلوة في وبر كشئ حرام اكله فالصلوة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه والبيان
وكل شئ منه فاسد لا يقبل تلك الصلوة حتى يغسل في فيه مما احل الله اكله ثم قال يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه واله فاحفظ
ذلك يا زرارة وان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في وبره وشعره وروثه والبيان وكشئ منه جارية اذا علم انه ذكي فذكاه الذئب وان كان غير
ذلك مما قد نهيت عن اكله فالصلوة في كل شئ منه فاسد فكاه الذئب اذ لم يذكه قال جدي قدس سره وليس في طريقهما من يتوقف فيه الا
ابن بكير لما قيل من كونه فطريا لكنه ثقة ومع ذلك مما جعلنا العصابة ومع ذلك من فقهاء اصحابنا كما في كش ومع الجميع كتابه الرواية كل في
وفي لعمري ان الطائفة عملت بما رواه وفي ألف وعد حديثه من الصحاح الى غير ذلك مما ذكرنا في الرجال مثل عبد الله بن عبد الله بن فضال
والدوساء الاعلام الماخوذ منهم الحلال والحرام الفواقر والاحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريقا الى ذم واحد منهم وانهم اصحاب اصول و
المصنفات المشهورة ومع ذلك منجربا بالشهرة والاجماع وغيرهما من الصحاح والمجته مع ان الراوي عنه هو ابن ابي عمير الذي من
اجتمعت العصابة من لا يروى الا عن الثقة الى غير ذلك والدلالة في غاية الوضوح والتاكيد ومنها ما نقله جدي قدس سره فقال وفي
مسطر ثلث سنين ابن ادريس رواية صحيحة او كما يصح عن الكاظم عليه السلام المنع عن الصلوة فيما لا يؤكل لحمه مثل السمور والفك والنجاب
الا في حال الثبوت ومنها المروي عن الفقيه عن النبي صلى الله عليه واله با على لا تصل في جلد مما لا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه ومنها اشار
اليه في ف وقال علي بن خزيمة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الغراء والصلوة فقال لا يصل في ثوبا كان ذكيا ان كان مما يؤكل لحمه
من غير الغنم قال لا بأس بالنجاب ومنها ما نقله في المعتبر فقال روى هاشم النخاس قال سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول ما اكل لوق
بلا بأس ان يصل فيه واما اكل الميتة فلا يصل فيه ومنها ما اشار اليه في الكشف فقال وقول النبي صلى الله عليه واله با على لا تصل في جلد
في الا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال في كتاب الجارح عن كتاب العلل ل محمد بن علي بن ابراهيم قال فيه قال
رسول الله صلى الله عليه واله لا تصل في ثوب مما لا يؤكل لحمه ولا يشرب لبنه فهذا جملة كناية من قول رسول الله صلى الله عليه واله في
عن ذلك وسبب اليه اشارة وينبغي التنبيه على **امور احدها** من الحيوان المجروح عنه السباع فلا يجوز ولا تلعب الصلوة في جلودها وان
ودبعت كما صرح به في النهاية والمعتبر والمنتهى والخبر والخبر ويدل عليه بالخصوص من ان احدهما الاجماع المحكي في كلام جماعة فقي المعبر
قد اجمع اصحابنا من الصلوة في جلد السبع ولو دبح خلا للجمهور وفي المتن لا يجوز الصلوة في جلود السباع سواء دبح او لم يدبح ^{سبح}
اليه علمنا اجمع انتهى وفي الكشف اما السباع ففيها الاجماع كما في الخلاف والمعتبر وهي وكره ونهاية الاحكام انتهى وثانها
جملة من الاخبار منها خبر اسمعيل بن سعد الاخوصي الذي وصفه بالصحفة في المتن والمدارك والخبر وغيرها قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن الصلوة في جلود السباع فقال لا تصل فيها ومنها خبر سماعة الذي عد في المتن والخبر وشرح المفاتيح وغيرها
من الموثق قال سالت عن لحوم السباع وجلودها فقال ما لحوم السباع من الطير والدواب فاننا نكره واما الجلود فادعوا لعلها ولا يلزم
منها شيئا يصلون فيه ومنها ما نقله في المعتبر وهو من الجمهور عن المقدام بن المعدي كرى عن النبي صلى الله عليه واله انه منى عن جلود السباع
والركوب عليها قال لا اله الا الله لا يمتنع من الخلق من الخلق في العمل به في الاستعمال في وبل الصلوة ولا لزوم تركه مطلقا انتهى

وفضل السباع فيه بل بما لا يكتفى في اعتدائه **بغير اللحم الثاني** من الحيوان المفروض الكلب والخنزير فلا يصح الصلوة في جلدها كما صح
به في النهاية والمبسوط والمعتبر والخبر والمنتهى وفي بعضها دعوى الإجماع على ذلك ففي المعتبر الخنزير لا يصح في جلده لو دبح وهو ^{هـ}
اهل العلم اما الكلب فاجمع علمائنا على انه نجس العين لا يقع عليه الذكاة ولا يطهر بالدباغ وفي المنتهى لا يجوز الصلوة في جلده الخنزير دبح
اولم يدبح وهو مذهب علماء الاسلام وكذا الكلب عند علمائنا اجمع خلاف الاكثر الجهم وانتهى ويدل على ذلك مضافا الى ما ذكرنا من ان
به في المعتبر والمنتهى من الادلة الدالة على نجاستها فانه لا يجوز الصلوة في الميتة لانها لا يقبل ان التذكية فيصديق عليها الميتة **الثالث**
من الحيوان المفروض الفهد فلا يجوز الصلوة في جلده كما صح به في النهاية والخبر وصرح في الاول بانه من السباع **الرابع** من الحيوان المفروض
البرق لا يجوز الصلوة في جلده كما صح به في النهاية وعدل منه من السباع **الخامس** من الحيوان المفروض الدب فلا يصح الصلوة في جلده كما صح به
في النهاية وعدل من السباع **السادس** من الحيوان المفروض للفقير فلا يجوز الصلوة في جلده كما صح به في المعتبر وهي وغراء في الاخرى الى
الى علمائنا فالاولان وقوع الذكاة عليه مشكوك فيه بل الاثر بان الذكاة عليها لا يقع والدباغ لا يطهر الميتة وطهارة اللباس شرط في ^{صلوة}
السابع من الحيوان المفروض المبرقع فلا يجوز الصلوة في جلده كما صح به في المعتبر وهي وغراء في الاخرى الى علمائنا **الثامن** من الحيوان
المفروض الحشرات فلا يجوز الصلوة في جلدها كما صح به في المعتبر والمنتهى وغراء في العلمائنا **التاسع** من الحيوان المفروض المسوخ فلا
يجوز الصلوة في جلدها كما صح به في المعتبر وادعى في المنتهى عليه الاتفاق فقال لا يصح الصلوة في جلودها قولا واحدا **عاشرون** من الحيوان
المفروض السمور فلا يجوز الصلوة في جلدها كما صح به في المبسوط **احد عشر** من الحيوان المفروض الطيور التي لا يؤكل لحمها وكل الحيوانات التي
التي لا يؤكل لحمها **الثاني عشر** من الحيوان المفروض الغالب والارباب فلا يجوز الصلوة في جلدها كافي الانتشار والمبسوط والنهاية والسراري
والشرايع والخبر والتذكرة والمنتهى والدروس والبيان وكوفي وخامسة الشرايع والذخيرة وبظهر في المعتبر ومجمع الفائقة والمدايك
المصير الى جواز الصلوة في جلدها المذكور واستثنائه من الكلمة المتقدم اليها الاشارة وهو ضعيف بل المعتمد عليه المعظم والحكي عليه
عن رسالة والد صدق لكنه يختص ولم وجوه منها دعوى الإجماع في الانتشار على ذلك فانه قال ما انفردت به الفائمة القول بان
الصلوة لا يجوز في وبر الارباب والغالب ولا في جلودها وان ذبحت ودبغت بالجلود والوجه في ذلك الإجماع المتعدد وما يقدم ايضا
من ان الصلوة في الذئبة سبغين فلا يقطع الا يبين فلا يبين في سقوط الصلوة من على في وب الارباب والغالب وجلودها ^{ها} وفي بعضها
الا اطلا فاننا الاجماعنا المحكية على عدم جواز الصلوة في جلدها لما كولا لم وقد تقدم اليها الاشارة وثابتنا ما في الجملة من الكتب في
المعتبر اعلم اننا المشهور في حق الاصحاب المنع عمدا السجاب وبن الخنزير لعل به اجنبات في اللبن ثم قال بعلنا وندروا بقى الحليم
وعلى بن يقطين الدالين على جواز الصلوة في الجلد المفروض وطريق هذا بن الخنزير في حق تلك الطرق ولو عمل بها عامل جاز وعلى الاد
عمل الظاهر بن من الاصحاب منصف الى اجنبات العباد وفي المنافع في الغالب والارباب وما بان شهرها المنع وفي المنتهى والارباب
المنفعة اكثر وهي اقرار شهر بن الاصحاب فالعمل بمضمونها اولى ولان فيها اجنبات العبادات وقن والدروس في الثعلب والارباب رعاية
بالجواز وبجيرة وفي الذئبة لا يجوز الصلوة في جلدها الثعلب والارباب والفنك والسمور ولا في وبره على الاشهر في الروايات والفتا
لعدم حل وفي التقيح رواية المنع اشهر بين الاصحاب ان لم يجعل احد منهم بالجواز وعلو الرواية الدالة على جواز على الحقيقة وفي الملك بعد
نقل عبارة المعتبر ومن اهبنا يظهر ان قول المصنف اصحها المنع عن جلد ولو قال شهرها المنع كما ذكر في المنافع كما ذكر في المسئلة فبتر
الا شك ان من حيث صحة اخبار الجواز واستغنائها واشتهار القول بالمنع بين الاصحاب بل اجماعهم عليه محجب بحسب الظن وان كان ذكره
في المعتبر لا يخفى عن قرب ومعنى في كلام الاجلة اخبار المنع بوقوله باننا قال الاصحاب علمنا سلفا وخلعوا منها جملة من اخبارها ما تقدم
اليها الاشارة وفيها خبر على بن عمار الذي وصفه بالعمية في المختلف والاضحاج وجامع المقاصد والودع والمدايك والذخيرة وشرايع
فته واكتشف شرح المفاتيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الفراء قلت الفنك والسمور
والسجاب فقال صل في الفنك والسجاب اما السمور فلا يصل فيه قلت فالتغاليث قال لا يظهر من صحيح الفائدة المناشئة في الحكم
بصحة هذه الرواية فانه قال على ان رواية علي بن ابي حمزة في الروض انها صحيحة ليست بصحيحة في الكتب الثلاثة على ما دينا وباسماها وهي

نعم سماعا في الخلف بها قال الشيخ في بيت وصاحبه بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام على بن راشد انه والطريق الى علي بن مهران الشقة
صحح ولكنه على بن راشد عن ظاهر علمه بعينه ولعله مقصوده الصلة الى ابي علي وهو يفعل كثير مثل ما في الصحيح من الحق ولهذا قال رواه
في الصحيح وما قال بجملة فتم وهذا في بعض الاخبار وثابت يقول في حق في الصحيح عن فلان الشقة واما طريق هذه الرواية في كافي ضعيف سهل
بن زياد وجعل فعله حصل له الظن بالصفة من كلام لف ومنها خبر علي بن مهران الذي وصفه بعض بالصحة من جعل سال المامني عليه السلام
عن الصلوة فيها في الثوب الذي يلبسها فلم ادرى الثوبين الذي يلبس بالوبر والذي يلبس بالحديد قال لا تصل في الثوب الذي فوقه
في الثوب الذي تحته لا يقال انتهى بالنسبة الى الثوب المفروض في الرواية ليس للحرمة فينبغي ان يكون بالنسبة الى جلود الثوب كك والالتم
الاستعمال للفظ في حقيقة ومجازه وهو على نقد يرجو انه خلاف الاصل ومروج بالنسبة الى حمل النهي على مطلق المرجوحية لا انقل
تقييدا مطلقا في النهي بالنسبة الى الثوب المفروض في الرواية بصورة اشتراكه على الوبر من حمل النهي على مطلقا المرجوحية لان التقييدا والى من
الحج انهم يتوقف هذا على القول بطلان الصلوة بحرها الاحتمال على ذلك والاشكال في انهم حمل النهي في الرواية على مطلق المرجوحية
ومع سقط الاستدلال بها على المدعى كما لا يخفى ومنها ما اشار في خبره فقال دوو الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد عن الوليد بن ابان الجملا
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اصل في الفتن والسياب قال نعم قال يصلي في الثياب اذا كانت ذكته ثاله لا يصلي فيها ومنها خبر
مفائل بن مقاتل قال سالت الحسن عليه السلام عن الصلوة في السمو والسياب والغلب قال لا خير في ذلك ما خلا السياب لان عمر
في اقل الخبر يقتضي المنع من الصلوة لان جواز خبره فتم ومنها خبر محمد بن مسلم الذي وصفه بالصحة وهي ذلك قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام عليه عن جلود الثياب يصلي فيها فقال ما احب ان اصلي فيها وفيه نظر ما اشار اليه في الخلاف فقال روى جعفر بن
بن محمد بن ابي زيد قال سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثياب الذكبة فقال لا تصل فيها ومنها خبر بن بشر قال سالت عن
الصلوة في الفتن والسياب والسمو والحواصل التي تضاد بلبا والشرية وابل ولا سلام ان اصلي فيها بغير تقية قال
فقال صل في السياب والحواصل الجواز ذكته ولا تصل في الثياب ولا السمو ومنها خبر اليمان بن الصليب النخعي الذي وصفه
بالهبة في حق وحاشية منه وشرح المفاتيح قال سالت الحسن عليه السلام عن لبس فراء السمو والسياب وما اشبهها من الباطن
والكهن والشوب والفر والحقاق من اهل الجلود قال لا بأس بهذا كله الا الثياب وفيه نظر ومنها ما اشار اليه في الكشف فقال
وفي السنن عن كتاب المسائل انه سالت الحسن عليه السلام عن الصلوة في الفتن والفراء والسمو والسياب والحواصل التي تضاد
ملا والشرية وابل ولا اسلام يصلي فيها بغير تقية فلا يصلي السياب والحواصل الجواز ذكته ولا تصل في الثياب في السمو
ما اشار اليه في الكشف فتم فقال في الخراج من توفيق الزاحبة المقدسة لاحد بن ابي دوح وسالت ما جمل ان يصلي فيه من الوبر والسمو والسياب
والفتن والوبر والحواصل فاما السمو والثياب فخام عليك وعلى غيرك الصلوة فيه ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال روى علي
بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل يلبس فراء الثياب والسنا بغيره قال لا بأس ولا يصلي فيه ومنها ما اشار اليه في
شرح المفاتيح فقال وفي الفقه الرضوي لا يجوز الصلوة في سياب ولا سمور ولا فتن بالاداء ان تعلى في الثياب ولا في ثوب تحت جلد
ثيابا شئى لا يقال يعارض الاخبار المذكورة بحجة من الاخبار منها خبر الجمل الذي وصفه بالصحة في المنهي وجميع الفائدة وله والخبر وقا
منه وشرح المفاتيح والكشف عن ابي عبد الله عليه السلام عن العراء والسمو والسياب والثياب واشباهه فقال لا بأس بالصلوة فيه
خبر علي بن يقطين الذي وصفه بالصحة في المنهي وجميع الفائدة وله وشرح المفاتيح قال سالت الحسن عليه السلام عن لباس الفراء
والسمو والفتن والثياب وجميع الجلود قال لا بأس بذلك ومنها خبر عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن الخفاف من الثياب و
المرود منه يصلي فيها قال لا اذا كان ذكيا فلا بأس ومنها خبر جميل الذي في حقه في المنهي والكشف بالتحية عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الصلوة في جلود الثياب فقال اذا كانت ذكته لا يصلي فيها قال نعم ومنها خبر محمد بن ابراهيم قال كتبت اليه اسأله عن الصلوة في جلود الاربا
فكتبت مكرهه ومهلين سفيان بن السمط قال وثبت في كتاب محمد بن ابراهيم الماربي الحسن عليه السلام وبسأله عن الفتن يصلي فيه قال لا بأس وكنت
بسأله عن جلود الاربا فقال مكرهه لا نأقول الاخبار المذكورة لا يصح المعارضة الاخبار المقتضية المانع من وجوه شئ وحملها على التقية تنب

كما اشار اليه في كونه بعد الاشارة الى جنس الجبله وعلم بن يقطين واذا عن جدي بن الخير بن المحقق لوضوح سند هانك هذا الخبران مصرحان بالثقة
 لقوله في الاول واشباهه وفي الثاني وجميع الجلود وهذا العموم لا يقوله به الاصحاب انتهى واسأرا الى ما ذكره وفي الرابض وفي كونه بعد الاشارة
 الى جنس جبل المنقلم وجبل الضرورة والثقة انتهى الثالث عشر الجوان المقروضا بقية السموور والفنك فلا يصح الصلوة في جبلها كما صح به
 في النهاية والسرار والمنتهى والخبر والذكرى والذخيرة والحكي عن رسالة والالصدوق وفي الدروس في الفنك دواة بلجواز محجورة وفي البيا
 وبالسموور بالجواز دواة بلجواز محجورة وفي الذكرى لا يجوز الصلوة في الفنك والسموور على الاشهر في الروايات والفناوى وفي الذخيرة
 اختلف الاخبار في السموور فبعضها يدل على المنع وهو المشهور بين الاصحاب وفي الكفاية اختلف الروايات في السموور والمنع اشتهر في المدارك
 لا يعلم بجواز الصلوة فيما ذكرنا الا ان ذلك غير قاطع عندنا التحقيق انتهى ويدل على ذلك جملة من الاخبار المنقلمة وبعضها الرضوي ولا يخفى
 الصلوة في سجناب ولا سموور ونك وإلا ان نقل في الفنك وفي الرابض وعن موضع اخر منه وان كان عليك غيره من سجناب وسموور ونك
 وارادنا الصلوة فيه فانعمه والاجماع على الحكمة المتقدم اليها الاشارة ويظهر من الحكمي عن جملة من كتب الصدوق نقل بجواز الصلوة في جبلها
 ففي شرح المفاتيح في امالي في عند وصفه من الامامية الرخصة في السجناب والسموور والفنك وقال الاولى لا يصلي فيها واما المغالب وقال الاولى
 ان لا يصلي فيها واما المغالب فلا رخصة فيها الا في حال الثقة والضرورة في السكف والمقح لابس في الصلوة في السجناب والسموور والفنك
 لما ورد في ذلك من الترخيص وفي كلام بعض الاجلة قال في في الجمال لابس في الصلوة في شعره ولبس كلما اكل لحمه وما لا يוכל لحمه فلا يخفى
 الصلوة في شعره ولبس الاما خصه الرخصة وهي الصلوة في السجناب والسموور والفنك والخز الاول ان لا يصلي فيها بل من صلى فيها جازت صلوة
 انتهى ويدل عليه جملة من الاخبار منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها خبر سعد بن سعد الاشعري الذي وصفه بالتحفة في هي عن الرضا عليه السلام قال
 سألته عن جلود السموور فقال بعد نقلت نعم يا هذا الخليل والحام قال لا ومنها ما اشار اليه في الكشف فقال بعد نقل عبد الله بن المقفع وهو اسناد
 الى جابر اليلد بن امان وخبر يحيى بن ابي عمير انه كتب الى الجواد عليه السلام في السجناب وكيف ان لا يجيب فيها بالثقة نكتة بخطه صل فيه ويجوز ان
 الثقة وان سأل عليه السلام يحى ان لا يحسنه بهما ما في قويا لاسناد الخليلي عن ابي جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن لبس السموور والسجناب
 والفنك قال لا يلبس ولا يصلي فيه الا ان يكون ذكيا ويجوز ان الثقة وان قال عليه السلام الا ان يكون ذكيا ولا يلبس وخبر سفيان بن العمير
 انه اذ في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن عمه قاله عن الفنك نقل في فيه نكتة لابس به وفي بعض كتب عن الرضا عليه السلام فلا يجوز الصلوة في
 بنام بينه الارض فلم يحل كله مثل السجناب والفنك والسموور والحوامل لان كان مما لا يجوز في مثله وحده الصلوة انتهى والجواب ان الاخبار المذكورة
 لا يصح لغرضه ما دل على القول الاول كما اشار اليه في خبره وحاشية ضر في الاول بعد الاشارة الى الجملة من الاخبار الدالة على المنع والجواز ويمكن
 الجمع بين الاخبار بوجهين احدهما حمل الاخبار المنع على الافضلية والثاني حمل الاخبار الترخيص على الثقة وهذا اقرب فانك قد عرفت ان دالة
 جواز لبس في الصلوة منحصر في رتبة الجلي وهي مشتملة على ما لا يفعل به الاصحاب كما اشار اليه في نعتي حملها على الثقة عملا بالاخبار الكثيرة المعتمدة
 بين الاصحاب وفي الثاني وجملة الكلام ان اخبار المغارضة جلا ولولا اشتهار المنع شهرة تكاد تبلغ حد الاجماع وان الثقة محل ظاهر لاخبار الجواز
 لا يمكن الجمع بينها على اخبار المنع على الكاهن لكن مع ما ذكر من الامر من لا يمكن الجلاء عليها فالاولى والاجود شعاعة الاصحاب انتهى واعلم انه قال بعض
 الاجلة قال في كتابا للصياح البئر والسموور كسودا به معروفة محلها الفاء يكون في بلاد الشام والحبشة النمر ومنها صولامع واشترى حكي
 البعض ان اهل الكوفة تلك الناجية بعيد من الصغار فيضون الذكر ويشتركون به في فاذا كانا في التلج خرجوا للصيد فن كان محصدا اسلخ على ثفا
 فادركوه وقتلوه وحسن شعره وقال في كتابا للجمع الفنك كمل ذو سر وثرة غير ما كوال اللحم يوجد منها الفرو فقال ان فيها الطيب جميع الفراء
 الفراء يجلب كبر من بلاد الصغالية وهو ازيد من السموور واعذل واخر من السجناب صالح للجميع الامر هذا المختلما انتهى من الجوان
 المقروضا بقية الجلود ولو كانت حوازمة فلا يصح الصلوة في جلودها كما صح به في المدارك ونقل وقال فيه وفي الحوامل المغارضة
 دواة بلجواز محجورة انتهى وحكي في الكشف عن النهاية والاصابع والمجامع جواز الصلوة في الحوامل الخوازمية وقال هي طيور كبرها حوامل
 عظم يعرف بالجمع وحمل الماء والحكي بكاف مضمومة فيها ساكنة طعماها اللحم والسمك انتهى وهذا القول ضعيف بل العبد ما قلناه عدم جواز
 الصلوة في جلود الحوامل مطبوخة ويظهر وجهه ما نقل لا يقال بعارضه ما حكي في كونه عن المبسوط من دعوى الاجماع على جواز الصلوة في ذلك فانه

قال قال الشيخ في هذا الخلاف في جواز في الحواصل وقد هاهنا بمنزلة وبعضهم بالخوارزمية بغير ما ذكره من بغير بشر بن بشا وانتهى لا ما نقول ما ذكر
 للمعارضين لا فرق في عدم جواز الصلوة في جمل الجوان المفروض الذي من افراده الحيوانا المشا واليهما بينان يكون من كى
 او لا كما صرح به في الخلاف والنهاية والغنية والسرائر والشرائع والمعتبر والتذكرة والنصرة والتحريم والارشاد والدروس وكفى واليقين
 وجامع المقاصد والروض والذخيرة والكفاية والرباض وفي جملة منها دعوى الاجماع على ذلك وكذا لا فرق بينان بدعي او لا كما صرح
 به في النهاية والخلاف والمعتبر والنصرة والتحريم والتذكرة والارشاد والدروس وكفى وجامع المقاصد والمجففة والروض والذخيرة
 والكفاية وشيخ المفاتيح والرباض وفي جملة منها دعوى الاجماع على ذلك بانه لا فرق في ذلك بينان يكون في السائل للمعونة هو الخلد
 المفروض وغيره كما صرح به في التذكرة وفيه دعوى الاجماع عليه بل في جمل الجوان المفروض ما دونها فلا يجوز في شعرا السباع وغيرها
 من الحيوانا المتقدم اليها الاشارة وغيرها من الحيوانا التي لا يוכלلها كما في الخلاف والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والارشاد و
 هي والتحريم وكثرة القواعد والبصرة والذكرى والبيان والمعة والالفة والدروس وكثير العرفان والمجففة وجامع المقاصد والروض
 والروضة والمقاصد العلية والمسالك الجامعة والاشي عشرية لصاحب المعالم وشرح الالفة لوالد الشيخ البهائي والملايك والكفاية
 والذخيرة والرباض وطم وجمان **احدهما** دعوى جماعة الاجماع على ذلك ففي الخلاف كلما لا يוכלلها لا يجوز الصلوة في جلده ولا دين
 ولا شعر ولبس الاجماع العفة وطريقة الاحتياط وفي المعتبر كلما يحرم لا يجوز الصلوة في شعره ووصوفه ووبره الا تشبته وهو قول
 علمائنا في المنتهى ولا يصح الصلوة في شعره كلما يحرم اكله وصوفه ووبره الا ما تشبته وهو اجماع علماءنا وفي الملايك لا تنزع الصلوة
 في شئ من الصوف والشعر والوبر واللبس اذا كان مما يוכלلها ولو اخذ من منى هذا من مذهب الاصحاب لا يعلم فيه مخالفا منهم في شئ
 يحرم في صوفه وشعره ووبره الا ما استثنى والظاهر لاجل ونقل الاجماع عليه جماعة انتهى وقد تقدم جملة من العبادان متقنة لدعوى
 الاجماع على ذلك وثانها جملة من الاخبار المتقدمة اظهرها دلالة رواية زائدة السابقة وبعضها مرفوعة عن ابن اسمعيل البرقي
 المروية عن العلل لا يجوز الصلوة في شعره وبر ما لا يוכלلها ونحو الخبر الاخر المروي عنه في اخره لان اكثرها منوع ومنها ووبره فلا يجوز
 الصلوة فيه كما صرح به في النهاية والخلاف والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والبصرة والتذكرة والارشاد والخبر والقواعد
 والذكرى والمعة والبيان والالفة والدروس وكثير العرفان والمجففة وجامع المقاصد والروض والروضة والمقاصد العلية والمسالك
 الجامعة والاشي عشرية لصاحب المعالم وشرح الالفة لوالد الشيخ البهائي والملايك والذخيرة والرباض والحكي عن الاسكافي وفي الخلاف
 والمعتبر وكثرة الملايك والذخيرة ودعوى الاجماع عليه ومرج بها والاشي عشرية في خصوص وبراغالب والارباب وبديل على ذلك ينشأ
 الى ما ذكره جملة من الاخبار المتقدمة وفي المسائل الذي قبل انه مروي في العلل بطريق صحيح كان ابو عبد الله عليه السلام يكره الصلوة في مروي
 كثر لا يוכלلها فلا في الرباض والملايك والكرامة الجبر كما يستفاد من نفع نصوص الباب ومنها صوفه فلا يجوز الصلوة فيه كما صرح به في
 السرائر والشرائع والمعتبر والقواعد والارشاد والنصرة والمنتهى والتذكرة والمعة والذكرى والبيان والالفة وكثير العرفان والمجففة
 وجامع المقاصد والروضة والمقاصد العلية والروض والملايك والذخيرة والكفاية والمسالك الجامعة والاشي عشرية لصاحب المعالم
 وشرح الالفة لوالد الشيخ البهائي والرباض والمعتبر والمنتهى وكثرة وجامع المقاصد وكثرة والذخيرة ودعوى الاجماع عليه وبديل عليه مضافا الى
 ما ذكره بعض الاخبار المتقدمة ومنها يشترط كما صرح به في القواعد والتذكرة والبيان والارشاد وكثير العرفان وجامع المقاصد والروض والملايك
 والذخيرة والكفاية والمسالك الجامعة وشرح الالفة لوالد الشيخ البهائي وفي جامع المقاصد والملايك ودعوى الاجماع عليه وبديل عليه بانه بعض
 الاخبار المتقدمة ومنها عظمه فلا يجوز الصلوة فيه كما صرح به في جامع المقاصد وبديل عليه بعض الاخبار المتقدمة ومنها ما عدا ما ذكره من جميع
 اجزائه من اللحم والعصب وغيرها فلا يجوز الصلوة فيها كما صرح به في المسالك وشرح الالفة والدرة وبديل عليه بعض الاخبار السابقة
 وظهر مما جرى في دعوى الاجماع عليه ولكن اكثر عبادنا الاصحاب حال هذا التعميم اختلف الاصحاب في جواز الصلوة
 في التذكرة والغلسوة المعولن من اجزاء الحيوان المفروض على قولين عدم الجواز وهو الحق الثاني في جامع المقاصد والمجففة والشهد
 في الذكرى والدروس والعلامة في المختلف والشيخ في النهاية وجدى قدس سر في شرح المفاتيح والادبي حام ظله العالي وغيرهم وحكي من الملأ

في كونه جبر وعوى الشهرة عليه **الثاني** الجواز وهو المنتهى والمدارك والمفاتيح والمبسوط والروض ومكاه في آفة عن طاقته قال الشيخ ط
 بكرو الصلوة في الفلسفة والتكاداعلا من وبر ما لا يוכל لمحج وقال في المدارك وما لا يه في المعبر ويظهر من العلانية في كثيره الموقف في المسئلة
 قال في الخبر المنع في التكاداعلا من جلد ما لا يוכל لمحج اشكال احوطه المنع ولوعلى الفلسفة من وبر ما لا يוכל لمحج او التكاداعلا من فلا يفتح
 مؤلفان وقال في التذكرة لو عمل من جلد ما لا يוכל لمحج فلسفة او تكاداعلا من المنع والا وريب هو القول الاول لوجهين الاول ما دل على عدم
 جواز الصلوة فيما لا يוכל لمحج فانه باطلا في محل البحث لا يقال بخلاف ذلك فهو الصحيح لا شعار الصلوة الا من خمسة الطهور والقبلة
 والوقت والركوع والسجود لا نافع قول ما دل على عدم جواز الصلوة فيما لا يוכל لمحج اولى بالترجيح لو سلم المعارضة كما لا يخفى **الثالث** خبر علي
 بن مهزيار الذي وصفه جدي فلس سره بالصحة قال كتب اليه ابراهيم بن عبيد عندها حوادب وكل عقل من وبر الارباب فهل يجوز الصلوة
 في وبر الارباب من غير ضرورة ولا ثقة نكتب لا يجوز الصلوة فيها لا يقال بخلافه عن محمد بن عبد الجبار الذي وصفه بالصحة انه كتب الى
 ابي محمد عليه السلام يساله هل يصلي على فلسفة عليها وبر ما لا يוכל لمحج او تكاداعلا من وبر الارباب فكتب لا تجز الصلوة في الحرم الحضر
 وان كان الوبر في كل حلة الصلوة فيه لاننا نقول هذا الخبر لا يصح للمعارضة بل لا بد من شيء يخرج علي بن مهزيار اما اوله فلا عشاء خبر علي بن
 مهزيار بعموم ما دل على عدم جواز الصلوة فيما لا يוכל لمحج واما ثانيا فلا عشاء الخبر المذكور يقتضي الاكثر واما ثالثا فلا عشاء الخبر المذكور في
 العامة وموافقة خبر عبد الجبار لذهيهم على ما يظهر من بعض وادعي كثره الفرق على كون رواية عبد الجبار محمولة على الثقة واما رابعا فلا
 الخبر المذكور بخبر احمد بن اسحق الاجوي قال كتب اليه جعلت فلكا عند جواز وب وكذلك عقل من وبر الارباب فهل يجوز الصلوة في وبر الارباب
 من غير ضرورة ولا ثقة نكتب عليه السلام لا يجوز الصلوة فيها واما خامسا فلا عشاء خبر المذكور بلا عشاء واما سادسا فلا عشاء ولا
 محمد بن عبد الجبار على خلاف ما دل عليه خبر علي بن مهزيار اشارة اليه والذي دام ظله العالي فانه قال انها فاسد الدلالة بما ذكره الماسن
 في المعبر وهي عنه في الذكرى ساكتا عليه من ان غايتها انها تضمنت فلسفة عليها وبر فلا يلزم جوازها من الوبر المسؤول عليه عنه التكم
 1 المعول من وبر الارباب فكيف يدعي انها تضمنت ما على الفلسفة من الوبر يمكن الجواب عنه بان ما ذكره حسن او عطف قوله او تكاداعلا من قوله
 الفلسفة مع انه يحمل العطف على قوله وبر بعد قوله عليها ولا يوجب الاول بل قبل المرجع يرجع الثاني وان بعد عن الاعتبار لكن غاية التقى
 في الترجع ولم سلم ترجع الاول لكان المتعني حملها على الثقة لكون عدم المنع مذهبا لغاية كما صرح به جماعة ويشي اليه كونها مكاتبة مع انها
 مضملة لشرط كون الوبر من كفي في الصلوة فيه وهو خلاف الاجماع نفا ونقوى باي معنى اعتبار التذكية فيها باعتبار معنى الطهارة او قبول
 الجوان ذي الوبر التذكية اذا الطهارة غير مشرطة في نحو التذكية التي هو مورد السؤال مما لا يتم فيه الصلوة اتفاقا وكذا قبول الجوان التذكية
 لعدم اشتراطها في الوبر من طاهر العين منه الذي هو مورد البحث في المسئلة اجماعا قبل ولعل المراد من التذكية فيها كونه ما يוכל لمحج ويشير
 الى ذلك بعض الاخبار في الصلوة في الفراء فقال لا تقبل فيها الا ما كان ذكيا قال قلت الحسن الذي ما ذكره بالحديد فقال بلى اذا كان ما يוכל لمحج
 ولا بأس وان بعد جمعا ولكن الاولى حملها على الثقة لما مر مضافا الى مناسبتها لشرط التذكية فيها لما يحكي عن الشافعي واحمد من اشتراطها كون
 الشعر ونحوه ما خونا من الحى او بعد التذكية وانه اذا اخذ من الميت فهو يجوز لا يصح الصلوة فيه انتهى ولا يقال لا يصح الاعتماد على خبر علي بن
 مهزيار لضعف سند بالاضافه لانا نقول الضعف هنا غير فاج لا يخبر بالشهرة على ان الظاهر ان الذي كتب اليه هو المعصوم وعلى المختار
 يلحق بالتكاداعلا من كل ملبوس لا يتم فيه الصلوة منفردا اذا كان من اجزاء ما لا يוכל لمحج فلا يصح الصلوة وهو يلحق بها كل جزء مستصحب
 اجزاء غير المأكول غير ملبوس سواء كان صالحا لستر العورة بنفسه ام لا ولا يخفى على الحكم بالفساد بالملبوس من اختلاف الصحاح في ذلك على قولين
الاول انه يلحق بها ذلك وبفسد الصلوة باستصحاب جزء من اجزاء المأكول اللحم وهو لجام المغاسل وظاهر الجبل المئين والكفاية والزيغ
 وشيخ المفاتيح كلام اكثر الاصحاب ملحق في المنع من الصوف والشعر والوبر وبعضهم ببعضهم باللباس دون مثل الشراة الملقان على الثوب انتهى و
 فهذه البنية نظر لان المعظم عبارة الاصحاب ككثر النص من تضمنه المنع عن الصلوة في الجلد والشعر والوبر والصوف ومن الظاهر ان هذا لا يشمل
 محل البحث لان المستصحب لا يعجز عن بطلان عليه الصلوة فيه **الثاني** انه لا يلحق بها ذلك ولا يفسد الصلوة باستصحاب شيء ما لا يוכל لمحج وهو للروض
 والمدارك والمخفى عن الشيخ وكفى والشهد الثاني في جملة من كتبه وظا المعبر وهو لازم لكن جواز الصلوة في التكاداعلا من المعولين من وبر ما

لا يוכלل لجه كالاختفى للاربعين وجوه منها قاعدة الاحتياط وجواب عنها بان دلها بالعمارة الدالة على صحة الصلوة مع ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد
والروضة الجمل المثبت وحاشية آفته وشرح المفاتيح والرياض من عموم قول الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله في وثيقة ابن بكير المقتد
ان الصلوة في وبر كلشي حرام اكله فالصلوة في وبر وشعر وجلن وبوله ووثه والبانة وكلشي فاسد وجه الدلالة ما في حاشية آفته والرياض في
الاول لا يخفى ان رواية باني بكر التي هي العلة وروايات المنع تدل على المنع في الشعران المقتاة ايها وان الصلوة فيها لو اقع فيها بشمل كلما يصح حال
ولا اخضا صوله بالمالس بقى فيه ذكر البول والروث والثاني لا طلاق في النصوص بالمنع عن الصلوة في نحو الوبر والشعر ووجه اخضا صوله بالمالس
بملاحظة لقطه في العصر لذلك مد فوج بعدم جراته في الموثق كالصحيح المتقدم لدخولها عليها وعلى البول والروث ايها وليست بالنسبة اليها
للطريقه قطعاً بل لمصلح الملا لينة ومثله حجة سيما بعد اعتضادها بالشهر بني الطائفة عموماً في اصل المسئلة وخصوصاً في نحو التكرار على الظاهر
المصريح في كلام جماعة ومنهم صاحب الملاك وخبر بل صرح الاخير بالشهر على الاطلاق حتى في نحو الشعر الملتفات كحال العلامة المجلسي فيها
حكى عنه مع مخالفة العامة كما صرح به جملة انتهى وقد لا يقال الاشكال في ان المبادر والظاهر من قوله الصلوة في وبر وشعر وجله غير
الاستصحاب الذي هو محل البحث ولا يصح قوله صلى الله عليه واله وبوله ثم قوله على ارادة ما يعم محل البحث لا مكان فمن كونا البول وما بعد
طراً للصلوة وصدق الصلوة فيه وفي نالينه وذلك في صورتيها ما اذا غشي جلده فيها صلى ومنها ما اذا اجلدت وادخل عضواً من اعضائه ومنها
غير ذلك وهذه الفرع وان كانت بعيدة ولكنها ليست ما بعد من محل الرواية على معنى يعم الاستصحاب مع لزوم ارتكابها بتخصيصات كثيرة
باني اليها الاشارة السادة الله تعالى وبطلولة دلالة الرواية على المنع من الاستصحاب في غاية الاشكال ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد وشرح
والرياض من خبر ابراهيم بن محمد كذا به يسقط على ثوب الوبر والشعر لا يוכלل منه من غير ولا ضرورة فكيف لا يجوز الصلوة فيه وفي الاستثناء الى
الوطأة لا يثبت هذا القول نظر لصحة سندها كما صرح به في مآله ولا يمكن دعوى جبره بالشبهة المنع من الاشتمال هذا القول كما قد
ومنها النبوة والعاجي المتقدم نهي عن جلوس السباع فانه يعم الاستصحاب والتطهر ان لا فاقلاً بل فصل بين الحدود الرواية وغيره من افعال الخل
في هذه الجهة نظر لصحة سندها الرواية ومنها ما اشار اليه في الرياض فقال وبعضه لا اخبار المختار المانعة من الصلوة في محل الغشوش بوب
الارانب فتم والممانعة عن الصلوة في الثياب الملاصقة لوبر الارانب الثعالب بناء على ان الطاهر هو وجه المنع فيها التماهي اعملاً بسايط الشعر
منها عليها ولا يتم الا بتفقد المنع عن الصلوة معها مطلقاً انتهى وقد يمنع من تحريم الاخبار المذكورة لاعتبات الدعي اما الاخبار المانعة عن الصلوة
في الخلق الغشوش بوبر الارانب فلا يضمنونها غير محل البحث كالاختفى واما الاخبار المانعة عن الصلوة في الثياب الملاصقة لوبر الارانب والثعالب
فلا نملها على ظاهرها من المنع عن ذلك مطلقاً ولو علم بعدم اشتمال الثياب على الوبر لا شك فيه ممكن فينبغي حملها على الكراهة ومعها يسقط
الاستدلال بها على المدعي كالاختفى بل يسقط ايها على ثبوت الخلل على ظاهرها كالاختفى لا يقال حملها على ظاهرها غير ممكن فتخصص بصورة العلم
باشتمال الثياب على الوبر وهو لو لم يخل على الكراهة لانه مجاز وهو مروج بالنسبة الى التخصيص لاننا نقول ان كتاب هذا التخصيص يشتمل
ارتكاب في العموم الدالة على صحة الصلوة مطلقاً كالاختفى فلا يبعد حش جميع المجاز خصوصاً ما بعد ملاحظة الوجوه الدالة على جواز الصلوة
في المستحسنة غير الماكول لا غير ايها وجوه فيها تمسك به في المداك من الاصل ومنها العموم المتقدم اليها الاشارة ومنها ان المستحب المرفوض
لو كان مانعاً من صحة الصلوة لزم الحرج والعرض خصوصاً بالنسبة الى كثير من الناس وهم الذين يتعدون لبس السمور ونحوه لا يجوز الصلوة
فيه لان الغالب حصول العلم بسقوط الشعر على الثياب فتم ومنها ان ذلك لو كان مضداً للصلوة لاشتمل تنوعه ونسبائه ونواثره ولا يعلو عليه
ومبني الحاجة والنالي بيط فان معظم النصوص والقنواي مختص بالمسحوب بالملبوس غير شامل للمستحب ومن هذه الجهة وما يدعى شتمار
القول الثاني ومنها المسمى على جواز الصلوة في الثوب المشتمل على الدم الناقض عن الدرم في انما شامله للدم من غير الماكول فتم ومنها
ما تمسك به في المداك من صحة حمل بن عبد الجبار المتقدم من جبر بن النان لان اليه الاشارة وفي كلا الروايتين مناقضة والمسئلة محل
اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ولكن القول الثاني اقرب عندى وينفع على القول الاول امور منها عدم جواز الصلوة في شعر السمور
الملحق عن الثوب وكذا سائر اجزاء الحيوانات التي لا يוכלلها عدا ما استثنى وهل العرق والوطبات والفضلات والطاهر لها صلة منها
بجنزلة شعرها وعظمها فلا يجوز الصلوة في الثوب والبدن المشتملين عليها ولا الاقرب الاول العموم موثقة ابن بكير المشفلة بناء على

على شمولها المستحب وقد اشار الى ما ذكر في الجبل المنين فقال وهذا الحديث على عدم جواز الصلوة في ثوب اصابه شيء من فضلات غير ما كوال
اللم كونه ولغائه ولبنه وكذا لو اصاب البدن فيستغادر منه عدم صحة صلوة المتطهر ثوبه او يد بالوعاء مثلاً انتهى وهل يتبدل في الثوب فيما ذكر اولاً
اشكال ولكن الاحتمال الاول لا يفي من قوة ومع ذلك فهو حوط واما اذا شرب ماء او اذ اسلع شيئاً في جيبه من غير استحالة ولا انقلاب فالظن
جواز الصلوة معها واذا اصاب البدن والثوب بطوبه من الحيوان الغير المأكول اللحم ثم لم يبق منها شيء جاز الصلوة من غير حاجة الى غسل
الحل كما اصابه من غير حاجة الى غسل بطوبه نجسه ويندج في اجزاء الحيوان الغير المأكول اللحم المعظم فلا يجوز الصلوة مع العلاج ولو كان بطلان
ومنها عدم جواز ان يصلي مع شعر نفسه التفصيل عن محله كثر الحجة والمجيب الواثقين في جيبه مثلاً ولكن المعتمد جواز الصلوة معه مطلقاً
وان قلنا بالبطلان بالمستحب قد صرح في التحريم وجامع المقاصد ولك والروض والمقاصد العلية وجميع الفائدة وخاصية صرح
المفاتيح والربا من بعدم كونه مطلقاً ولم يوجوه **ا** ما تمسك به في جامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والمسالك وجميع الفائدة
وحاشية الروض والربا من عموم الملبوس به ولم يزم العبر بالحج بكونه مطلقاً **ب** ما تمسك به في جامع المقاصد والمقاصد العلية وفي
ولك من انه يجوز الصلوة فيه مطلقاً فكذلك مطلقاً عملاً بالاستصحاب **ج** نحو ما دل على صحة الصلوة مع الدم الناقص عن الدرع النبط
ثم **د** ان الصلوة لو فسد بدلك لو وقع التطهير به في معظم الاصحاب بخلاف الفقهاء والناسخ بطلان **هـ** ما تمسك به في المقاصد العلية
ومسالك وجميع الفائدة من غير على بن الربان الذي وصفه بصحة في جميع الفائدة وحاشية صرح المفاتيح والربا من غير هذا
قال كتبت الى اخي الحسن سألته هل يجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان واطفاره من قبل ان ينقصه ويلقيه عنه فوقع عن
يجوز له فقال بغير ما ذكره من ثوبه ان يكن بناء على دلائلها على المنع من المستحب كما نقول باطل لما ذكره جماعة ففي حاشية صرح وجماعه
ان يدعي ان الظاهر المتبادر لا يوجب كل لحم في اجزاء المنع هو غير الانسان فلا حاجة الى الاستثناء وعلى هذا فلا يبعد التمسك الى ما نرى فضلاً
الظاهر كقبحه وعرقه ثم لو قلنا بالاستثناء فاقصر فيه على مورد النص وهو الشعر والظفر الملقبان على الثوب المنسوج من شعر الانسان
اما لو قلنا ان المتبادر لا يوجب كل لحم في اجزاء المنع هو غير الانسان فلا يمنع فيه انهم وفي شرح المفاتيح مع ان الانسان ليس فيه امساكاً من الا
المنع ونحو ما في الربا من غير انتهى بل يوجب شعر ظفر كاصح به في التحريم والمقاصد العلية وحاشية صرح والربا من وكذا وان كان صرح به
كاصح به في الربا بل يوجب جميع فضلة الظاهرة من العرق والدمع والخاتم والمذي والودي واللبن وهل يوجب الفضلات الظاهرة
من غيره بما هو من نفسه فيجوز الصلوة معها انما الاقرب الاول واليه صار على قدس سره فقال بل يمكن القطع بخروج الانسان من اجزاء المنع
لما هو من صحة الصلوة في ثوب العبر وان احتمل تحقق شعره وعرقه بل وشعره ونحو ذلك فيه وكذا العاين من القبله وغيره في الزواجر
وغيره من الاطفال وغيرهم عرق اليد وغيره في مصافه وغيره ما في بلاد الحارة في ايام القبط وكذا البن الرقيقة عند المضاجعة
الحاصية والملاعبة والمجتمعة العرق الناجية ما كانوا يجثون من امثال ما ذكر في الاصعار والامصار وما كانوا يعمدون مع الادوية معاً
الجوانات مثل السمور والنجاب ونحوها هذا والاحياط امر اخر انتهى وربما يوجب ما ذكره ما عن كتاب قريب الاسناد عن الحسين بن علوان
عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن الحسن بن عبيد اللطيف عن عبيد اللطيف عن ابيه عن الحسن بن عبيد اللطيف عن ابيه عن الحسن بن عبيد اللطيف
وحاشية صرح بان شعر العنكبوت نفسه وهو موطئ وجميع الفائدة واجتبه عليه في الروض ذلك بخبر على بن الربان المتقدم وقد اشار الى
هذا في حاشية صرح فقال ثم اننا لو اذنا على ما نقله موافقاً للهديب مطلقه في شعر الانسان واطفاره فالظاهر الحكم باستثناءهما كل سواء
كانا من المصلي نفسه او من غيره لكنها في الفقه هكذا وسال على بن الربان بن الصلتا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل ياخذ من شعره واطفائه
ثم يقوم الى الصلوة من غير ان ينقصه في ثوبه فقال لا بأس وهذا مفيد لشعر المصلي نفسه واطفاره فيشكل الحكم بما في غيره لكن الظاهر تعدد
نحوه فيحكم بالاطلاق في الرواية المطلقة ولا يغير ما نفيسد السائل في رواية اخرى وفي انتهى مع انه او دواية يثبت ظاهر كلامه التحصيل شعر نفسه
واطفاره ولا وجوب له انتهى وانما عمل من شعر نفسه او شعر غيره لبا ساهل يجوز الصلوة فيه فيكون كالشعر المستحب لا صرح بالنافي في جامع
المقاصد العلية والمسئلة محل اشكال ان اطلاقاً لا يصح بالحكم بعدم جواز الصلوة في شعره ولو كان كالحج وفاد على عليه الاجماع جماعة وبعضه
انهم موثقون بن كبر الملقب به ومن امكن دعوى انصرف ذلك الى غير الانسان كما اشار اليه جماعة فالاحتمال الاول في غاية القوة ولكن لا ينبغي

ترك الاحتياط ومنها عدم جواز الصلوة فيما ينفصل عنه من البودات والعشور والصغار التي تحدث من الحج والقرح ونحو ذلك ولكن المعتد
 جواز الصلوة معها مطلقا ولو قلنا بطلان الصلوة مع الجلبا المستحب لان في التحريم عن ذلك جمعا عليها ولا نه لو وجب الجزع لا يشترط بل
 وثنا لثبوت الدواعي وجواز الصلوة مع ذلك متصلا فكذلك متصلا علما بالاستحباب ولا للمعتد من سيرة المسلمين جواز الصلوة مع ذلك
 كما لا يخفى ولما دل على جواز الصلوة مع النظر للمعلوم لعدم خلوه من ذلك غالبا وما ذكره من غير عموم الموثقة السابقة على نقد بطلانها على
 المنع من المستحب كذا عموم ما دل على عدم جواز الصلوة مع استحباب شيء من المنيعة محله الصلوة الجيدة وان كانت العشور من غير فهل
 يجوز الصلوة معها الا اشكال ولكن الاحوط الاجتناب بل الحكم بلزومه في غاية القوة ومنها عدم جواز الصلوة مع القمل والبرغوث
 والبق والذباب ونحوهما ولكن صرح في شرح المفاتيح والرباض بالجواز في الاول من تحت عدم جواز الصلوة في المنيعة ادعاء ثبوت
 النفس غير بعيد بالنسبة الى مثل القمل والبرغوث والذباب ونحوها لان المنيعة في مقابل المذكي وليس لهذه الامور ذكيرة وفي الثاني
 في البحث المذكور وينبغي على القول بالمنع ثبوت غير ذى النفس بجواز الصلوة مع الاستحباب مما له الجلبا هو من النفس دون نحو القمل والبق والبرغوث
 لعدم لباس بهما وفي هذا البحث الظاهر خرج فضلا ما لا يוכל لمص غير ذى النفس مما لا يمكن الجزع عنه كالثقل والبق والبرغوث ونحو
 عن محل التراجع كما صرح به جملة من الاصحاب لا خصاصا لدلة المنع بضامة وقوى بحكم البنادور وغيره بغير ذلك الجلبا مع لزوم العصر والحج والضيقة
 في التجنب عن ذلك قطعا ونحو الفقه لا جامع المسلمين بل الضرورة انما انتهى ومنها عدم جواز الصلوة مع الشبع والعسل ولكن صرح جدي
 بالجواز فقال قد عرفنا عدم دخول الانسان فيما لا يוכל لحمه وهل يدخل فيه سائر الخلق فلا يثبت في ثوبنا ما لا شبع او العسل على ما سمعنا
 من بعض العلماء منها كبره من عرفنا اننا نأكله لا نأكله ولا نأكله وان لم يكن لحم الا انه داخل في قوله صلى الله عليه واله كل شيء حلال
 لكن لا يخفى عدم شموله لمثل البق والبرغوث والقمل والجوارنا التي يصلي في فصلتها ودمها ولعابها السمة من غير تأمل واستشكال ولعل
 العمل انهم كل بل لعل لا يظهر ان ذلك والاحتياط امر اخر انتهى وما صار اليه من الحكم بالجواز هو المعتد عند مطلقا ولو قلنا بالفساد
 المستحب من غير المأكول لانه لو لم يحرز ذلك لثبوت خبر الاخبار والغثوى بالمنع لثبوت الدواعي عليه لان الحياطين يستعملون الشبع في
 خباياهم غالبا ولا ان الصلوة يستعان في عملهم غالبا ولا المستعمل له لا يجوز له الاستعمال بها عند غالبها وبطلان الثاني ظاهر ولا نر له في ذلك
 للزم الحج كما لا يخفى والثاني بطر من ماعد الشبع والعسل مما يجوز الصلوة معه فكذلك اعمالا بالاستفراء فتم كذا ان الصلوة مع فظلا
 الانسان الطاهر التي لا يجوز اكلها بسلام الجواز معها بطريقا الى وللمعتد السنية عن المعارض يقال عموم قوله عليه السلام في المنيعة
 السابقة ان الصلوة في وبركشي الى اخره وقوله عليه السلام وان كان غير ذلك لانه لا نقول ان قوله لا نأكله لا يصلحان للعارض اما الاول
 فله ظهور في المنع من الصلوة في وبركشي كقولهم ومن الظاهر ان الخيل لا لحم لها فلا يشمله القول المذكور وظهوره في الجواز ان الذي لم يرد
 وجلبا وبول وروث ولبن ومن الظاهر ان الخيل ليس كمن فتم واما الثاني فله ظهور في الجواز الذي له لحم فلا يشمله المفروض فتم ومع هذا
 فيعارض القول لا المذكور ان قوله عليه السلام في حق تصلي في غير مما احل الله اكله فتم وهل يجوز للصلاة في الثوب السميع والمحل
 او اشكال فالاحوط الاجتناب ولكن الجواز هو المعتد وهل يجوز الصلوة مع الخيل الحي على القول بالفساد المستحب من غير المأكول او اشكال
 ولكن اعمال الجواز فيه وفي كل حيوان لا لحم له في غاية القوة ومنها عدم جواز الصلوة مع اللؤلؤ ولكن المعتد جواز الصلوة معه مطلقا ولو قلنا
 بفساد الصلوة المستحب اليه صار الى العلة الحسية في الجوار فقال قد يفسد في الصلوة في اللؤلؤ لكونه جزءا من الصدف والصدف
 حيوان لا يוכל لحمها ما كونه حيوانا فلما ذكره الاطباء وغيرهم من الجوار واللؤلؤا صين ولما رواه الكليني في الصحيح عن علي بن جعفر عن ابيه عليه السلام
 قال سألته عن اللحم يكون في صدف البحر والفران يוכל قال ذلك لم الضفادع لا يجل اكله وان كان غيرهما كقولهم اللحم لهما الجنة والباع المستعمل
 على ان جوارنا الحي لا يجل لحمه الا السمك واما عدم جواز الصلوة في اجزاء ما لا يוכל لحمه فلما سبها في من عدم جواز الصلوة في شيء منه
 الا ما استثنى ويمكن ان يجاب بوجوه الاول لانهم كونه جزءا من ذلك الحيوان فلا تغادر في وجوه الاستثناء الجنب بل الظاهر ان طرفا من ذلك
 ذلك نعم يكون اللؤلؤ في بعض الاصناف كونه في جريد وهذا يادرو ويمكن ان يناقش فيه انهم الثاني لانهم عدم جواز الصلوة في اجزاء ما
 لا يוכל لحمه بما ليس له نفس فظاهر الاصحاب اختصاص الحكم بما له نفس سائله انهم وان كانا متناقسين في جهة الثالثة على نقد بطلان

الحكم بما له نفس سائله فهو من المستثنيات لظواهر الابان السابقة وشيوع النحل بها والصلوة معها في اعتناء الائمة عليهم السلام مع انهم لم ينه
منع مخصوص في ذلك والظاهر انه لو كان ممنوعا لورد المنع منه في اخبار متعددا ولم ارجعها بتقصير الا العمومات والاطلاقا الذي يمكن ان
يدعي انها محمولة على الافراد الشاذة وليس هذا منها وبالجملة الحكم بالمتع مع عموم الابان والاخبار الدالة على الجواز وعدم ظهور تخصيص و
نظر في الاجمال فيه من جهة لا يخرج عن اشكال ويؤيد الجواز ما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سالت عن الرجل
هل يصلح ان يصل في فيه الخبز واللؤلؤ قال ان كان ممنوعا من قرأ الله فلا وان كان لا يمنع فلا بأس انتهى وهل يلحق باللؤلؤ الصدق فيجوز
الصلوة معه ولا اقربا الا اول
الا قرب هو الثاني مطلقا ولو قلنا بان استحباب جنة من غير المأكول يفسد الصلوة للأصل والعمومات ونحو ما دل على عدم الفساد
بالمستحب حملوا النصوص والفقاوى عن الحكم بالفساد بذلك اذا صلب على اطلاقه المأكول اللحم او غيره او شعره وغير ذلك
من سائر اجزائه وكان مصلا احد الامور المذكورة فهل يفسد صلواته او لا الاقربا الثاني للوجه المتقدم اليها الاشارة في المسئلة
السابقة اذا شك في كون الجلد والصوف والشعر والوبر سائر اجزاء الحيوان من مأكول اللحم او غيره فهل يجب الاحتياط
عنه ولا يجوز الصلوة فيه بخلافه في ذلك على قولين **الاول** انه يلزم الاجتناب عنه ولا يجوز الصلوة فيه وهو الصحيح
المنتهى والدوس وشرح المفاتيح **الثاني** انه لا يلزم الاجتناب عنه ويجوز الصلوة فيه وهو الجمع القائل والمدارك والذخيرة
والعلقية الجمالية للادب ما ذكره في المنتهى فقال لو شك في الشعر والصوف والوبر انه هل هو مأكول لحم ام لا يجوز الصلوة لانها
لا منها مشروط بستر العورة بما يوكّل لحم وهو غير متحقق والشك في الشرط يفسد الشك في المشروط انتهى ولغرض علمه في الجدل
المتين والذخيرة والعلقية الجمالية ففي الاول وبما جازى بان الشرط ستر العورة والهيئتها هو عن الصلوة في غير مأكول اللحم
فما دام لم يثبت انه غير مأكول اللحم ينحصر النهي في الثاني بعدد ما في المنتهى ولغايل ان يقول النصوص الدالة على المنع من مأكول
لحم لا يوكّل لحم لا عموم له عموما ظاهرا او عينا بحيث يشمل المعلوم والمشكوك بل عموما ينفاد من قرأت الاحوال واطلاق السؤال
وعدم غير تفصيلها انصرف فيها الى الافراد المعلوم كونها مما لا يوكّل لحم وجموعها بالنسبة اليها لا ازيد من ذلك لا خبرا بنكبر
وقد مر فتان عليها على المنع المجرى محل نظر وعلى هذا فالقد والمستفاد منها المنع في الافراد المعلوم كونها مما لا يوكّل لحم
فالافراد المشكوكه باقطة على اصل الاية عكسا بالاطلاق بالصلوة وفي الثالث بعد ذلك وبغير تأمل فلا نالا نسلم شرط الصلوة
بستر العورة بما يوكّل لحم بل انما اشترط بستر العورة والاصل فيه الاطلاق واخبار المنع انما دل على فساد الصلوة وعدم جوازها
فيلا يوكّل لحم وبمقتضى ظاهرها لا يمكن الحكم بالفساد وعدم الجواز الا فيما علم انه مما لا يوكّل لحم فيبقى الباقي على الأصل ولا
يظهر منها اشتراط ان يكون فيما لا يوكّل لحم حتى يتم ما ذكره انتهى وفيما ذكره انتهى وفيما نظر للمنع من تبادل الفرد المعلوم
كونه مما لا يوكّل لحم من اخبار المانعة من الصلوة فيما لا يوكّل لحم طهي شاملة لجميع الافراد سواء كانت معلومة او مشكوكه وهذا
القول بالنسبة الى موثقة ابن بكير اظهر كالايجتي ولا يشترط في ترجمة توجه النهي الى امر كونه معلوما بتخصه قطعا وهذا طي
اختصت الاخبار المذكورة بالفرد المعلوم للزم الحكم بفساد الصلوة في الفرد المشكوكه معه ولو تبين بعد الصلوة انه مما لا يوكّل لحم
ولا الخي احد يقول بذلك نعم وعلى ما ذكرناه محتمل الحكم بكون الصلوة مشروطة بستر العورة بخبر لا يوكّل لحم ينهيه ما ذكره العائ
طاب ثراه ولا يمكن التمسك باطلاق الامر بالصلوة في وفرة لا نفد بتعبد بمبادل المنع من الصلوة من غير المأكول والمشكوك
فيه لا يعلم كونه من افراد الاطلاق فكيف يصح التمسك به في بالنسبة اليه وهذا واضح لا ريب منه وقد اشار الى ما ذكرناه حديثا قد
سرق فقال بعد الاشارة الى ما في الجدل المتين وفيه ان الوارد في الاخبار ان كل حرام اكله فالصلوة فيه فاسدة وغير جائز وظاهر
ان مراد الاصحاب بفساد الصلوة لا سئل لا لم بها وذكرهم هذه المسئلة في جملة المسائل المودعة لصحة الصلوة وجوازها بحسب الش
والجواز فتم في كلامهم ومعلوم ان ما يحرم اكله معناه ليس الا ما يحرم بحسب الواقع من غير ملاحظة المعلومات والمشكوكية في معناه كما
هو الحال في نظاير المقام منه ما مر في الانا بين المتبينين وغير ذلك كثير منها ما مر في التلخيص فالتبينة بالمعلومية خلا فالصل

والنظر وبعضه وجوب تحصيل البراءة البتنية وتوقفه على ذلك ومما ذكر جعل العدالة شرطاً في قبول خبر الواحد لا لأنه نعم قال انما حكم
فاسق ببناء فبنيوا والفاسق من خرج عن الطاعة وقعا مضارعه شرطا ولا واسطة بين الفسق والعدالة وانما المسلم عند المورد
من الشيعة لاحظ ما مر في الاثبات وعجزه ومن في النسخ المشبهة بالمحضور وغيره ماله دخل في معرفته الكلام في المراد من العجز الذي ابا المود
ابراه انهى وللآخرين وجوه منها ما تمسك به في مجمع الفائدة من الاصل واطلاق الامر وقد بينا ضعف ذلك وقد عرفت ضعفه
منها ما تمسك به في مجمع الفائدة وحاشية حقه في الاول هدم الحجج بدل على الجواز ما لم يعلم مما لا يوكل لغيره ان لم يعلم كونا للثبات المعلوم
والقاء الشعر المحوار عمل بعد السيف والسكين كل الا ان يكفى بالظن وهو مشكل لعدم حصوله بالنسبة الى اكثر من الناس فبني على
الجواب ما لم يعلم ونظن هذا غالبا وفي الثاني ويؤيد ما ذكرنا من عدم العلم اذا كثرت الثبوتات المعلوم من المصروف والشعر والوب من بين
لنا العلم بانها ما لا يوكل لغيره ولم يصح تعلق العلم بالاصل وكذا في العظام والجلود المستعملة في اعداد السيوف والسكاكين وعين
ذلك ولا يخفى ما في الاجتناب عن جميع ذلك في الصلوة من الصق والحرج انتهى وقد يقال ان الحجج انما يلزم لو قلنا بان لا يجوز الصلوة
مع المستحب المشبهة بالغير المعلوم كونه مما لا يوكل لغيره لعدم ثبوت الثبوتات عنه غالبا ولكن قد بينا جواز الصلوة في المستحب المعلوم كونه
مما لا يوكل لغيره فاشبهه اولى وعليه لا يلزم الحجج لمصداق العلم عادة يكونا الملبوسين من احوالهم كالانحى ومنها ما تمسك به في مجمع الفائدة
نقال والشعر في العمل وبعضه لانه الدالة على تحليل كل ما خلق في الدنيا من الباس وحصر المحرمات بدل على الجواز انتهى وفيه
نظر ومنها ما تمسك به في مجمع الفائدة ايقه وبدل على الجواز حكمهم بطهارة كل شيء حتى يعلم انه نجس اذ لو كان ذلك لاشكل الامر انتهى وفيه
نظر لان غاية ما يستفاد منه جواز الصلوة في المستحب المحتمل كونه غير ما كوال اللحم وهو لم يثبت به مدعى التحصن على ان لا نعلم
دلالة على ذلك فامل ومنها ما اشار اليه جماعة في مجمع الفائدة والاختيار بالصححة فان كلما اشبهه بالحرام فهو حلال نزل على جواز وفيه
والجواز غير بعيد للاصل وصححة عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل شيء يكون منه حرام وحلال فهو لك
حلال ابداه في عرف الحرام بعينه وفي الذخيرة ويؤيد الاطلاق في صححة عبد الله بن سنان وفي التعليق المجانية بعد التمسك لا
ويؤيد ما ورد في الاخبار فان كل ما اشبهه بالحرام فهو حلال كصححة عبد الله بن سنان وسبقها ثم قال وصححة ابي عبيدة او حسنة
عن ابي جعفر عليه السلام عن الرجل من البتني من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو يعلم انهم ما اخذون منهم اكثر من اثنى عشر
يحب عليهم فقال ما الا بل والغنم الا مثل الحنطة والشعر غير ذلك لا بأس به حتى يعرف الحرام بعينه لكن بازاء هذه الروايات ديا
اخرى ايقه نعا فيها كقولهم عليهم السلام مع ما يربك الى ما لا يربك وقولهم عليهم السلام انما الامور ثلاثة امر بين رشداً فيقع
من الاثم في الفل كالثابت من ترك الشبهات بجني المحرمات وتواخيها الشبهات متكبلا للمحرمات وهكذا في حيث لا يعلم ويمكن عملها على تفصيله
البحر فيكون المراد بالنجاسات المحرمات هو الحرام من المكروهات والاشياء البتنية في نفس الامر وان لم يكن حراما علينا لكان عدم العلم
ومثلا لقول في الحلال من حيث لا يعلم فيعمل على ما يثبت على احدا من بل من بعض الفضيلة وحط المنزل وان لم يبلغ ذلك الغنا
او ينجس ذلك بالقول والعتوى فلا يجوز الا فناء فيما اشبهه حكمه وانما جاز لنا اكل فعل وانما اشبهه بالحرام ما لم يعلم انه حرام بعينه انتهى عندي
في هذه المجته نظر الاقرب عندي هو القول الاول وهو احوط ايضا واذا علم كونه للجلد والوب من غير المأكول ولكن شك في انها مما
يجوز الصلوة فيه فهل يجب الاجتناب عنه او لا لم اجد احدا يعرض لهذا والا قرب عند وهو الاول ولا اشكال في ثبوت كونها من المأكول اللحم
وما يجوز الصلوة فيه بشهادة العدلين وهل يثبتان بالشباع المقيد للظن ولا اشكال في صحتها لعدم الثبوت بوضوح صعوبة تحصيل العلم
بها فلا ينبغي ترك الاجتناب وهل يثبتان بقول البائع لها ومضاجع اليد او لا اشكال ولكن احتمال الاول اقرب واذا عرف الجوان ولكن لم يعلم
كونه مأكول اللحم لا تغلب ولا اخيها فانها لم يجب الاجتناب عنه او لا احوط الاول بل هو الاقرب لا اشكال في فساد
الصلوة اذا اعتد الاثبات بها في جلد ما لا يوكل لغيره الذي لا يجوز الصلوة فيه وكل صوفه ووب وغيرهما وهل يفسد اذ صلى فيها من
ولو هو او يجل او لا الاقرب الاول العموم الموثقة السابقة وظهور بعض العبادات في دعوى الاجماع عليه لا فرق في فساد
الصلوة بذلك بين الصلوة الواجبة المندوبة ولا في الواجبة بين اليومية وغيرها ومنه صلوة الجيزة ولا في المندوبة بين الواجبة وغيرها

ولا يبنى الصلوة الرجل والمراعاة وغيرها بالجمل الحكم المذكور ثابت لجميع افراد الصلوة لا طلاقا في النصوص والقناوي ^{هل يفيد}
الصلوة بوقوع جزء منها في جلد غير المأكول المفروض وشعره او دبره او نحو ذلك ولو كان تكبير شحيا او بشرط وقوع تمام الصلوة في ذلك ^{هل يفيد}
او بشرط صدق اسم الصلوة فيها الخ لا لا لكن ولا الاحتياط في الظاهر من النصوص والقناوي فلا يفلح مجرد ليس المذكور في أثناء الصلوة
هل يصح الصلوة في المذكور لثان ضرورة من يغتلب ويرى ويخوذ ذلك ويفسد فيها مطلقا يظهر من كونه وغيره الاول وهل يغتلب
اذا لم يحرم اكل الحيوان الذي يجوز اكله كان بصيرا حلا لا او بطنه الانسان وهل يفسد الصلوة في جلد او شعره ونحو
ذلك كالجوان الذي يحرم اكله بالذات فلا يلحقه تحريم الحكم بالفساد بالاحتياط من اطلاق النصوص والقناوي والمنفعة عن الصلوة في ذلك
لا يוכל له من العمومات الدالة على صحة الصلوة مطا وكان دعوى انصراف اطلاق ما دل على المنع من الصلوة فيما لا يוכל الى غير محل فلا ينبغي
ثبوت الاحتياط ولكن الاحتمال الاخير في غاية القوة ^{ما يكتفي} ناكل لحم ليس كما يحرم يجوز الصلوة في جلد او شعره وسائر اجزائه
ولا يكتفي كما صحح به جدي قدس سره في شرح المفاتيح فقال المبادىء من اكل اللحم والمراد منه في المقام ما يحل اكله وان كان قد دخل فيه اللحم
والبغال والحمار ومثاله على ما هو النظم من الاحتياط في الفقر الرضوي سألته عما يخرج من محل الدابة اذا لم يحرم فاصابت ثوب الرجل قال لا بأس
بليس عليك بفسله انتهى والمدار في الاعتصام والامصار انهم على ذلك ومضى في حكم ابواله ما دل على حرمة جواز الصلوة في ابوالها وانها
وفي صحته زيارة انهما قال لا يغسل ثوبك من بول شئ يוכל لحمه وفي اخرى يغسل ثوبك من ابواله لا يוכל لحمه فانه انتهى
اختلاف الاحتياط في جواز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت وبر الارانب والثعالب والذي يكون فوقه مطلقا ولو علم بعدم اشتراكه
على شئ من الوبر وعدم تجسسه على قولين **الاول** انه لا يجوز وحكمه في المختار عن بعض فقهاء قال في النهاية لا يجوز الصلوة في الثوب الذي يكون
تحت وبر الارانب ولا الذي فوقه ونحوه في طه وقال فلا ينبغي ما يوجب بالادان قسما والغلب ولا في الثوب الذي من تحت وفوقه انتهى في المحرم
وجها واحدا ما اشار اليه في المختلف فقال لا يخرج الشيخ بان الصلوة في الذئبة يفتن ولا يبيح الا بمثلها ولا يفتن للمئلة مع الصلوة في الثوب الذي
للو برم احب عنه فقال الجواب انه قد حصل اليقين بالبراءة حيث وقع الفعل على الوجه المأمور به شرعا وثابتها جلة من الاخبار منها صحته في
علي بن راشد قال قلت لا وجع عليه السلام ما يقول الثعالب يصلي فيها قال لا ولكن بلبس بعد الصلوة في الثوب الذي يليه قال لا ومنها جنى
علي بن مهزيار والرضوي المنقذ بين و اجاب عن هذه الجملة جماعة في الخبر الذي في الثوب الذي على وبر الارانب والذي تحت جلده يفتن على القولين
وان بالطهارة وان قلنا بالنجاسة فلا نجد النجاسة الامع وطوبى وقد اطلق المنع وقال بما فصلناه في المبسوط والخبر بالمنع مقطوع السند
نسقط اعتباره وفي المختلف اخرج الشيخ بما رواه علي بن مهزيار والجواب بان الرجل مجهول فحان ان يكون غير عدل مع امكان حمل النهي على الكراهة
واحتماله الشيخ في المبسوط وفي الذئبة بجلاشارة الى ما في المختلف ولا يخفى ان الولاية محتملة عند التام الصادق مع ان صحته اي على بن راشد
موافقة لقول الشيخ لكن لا يستدل على الخبر بمحمد النهي من اخبارنا من غير انضمام قرينه لا يخلو في عن شك لا انتهى **الثاني** انه يجوز وهو
والخبر بروكاه والمختلف والبيان وحاشية الوضعية وفي الذئبة وذهب ابن ادريس وجهه الى المناخية الى الجواز انتهى ولهم وجوه منها ما
اشار اليه في المختلف وفي الخبر ففي الاول لنا انه صلى على الوجه المأمور به شرعا فيخرج عن العمدة ولا ان المصنف في الصحة موجودا لمعارض هذا ليس
الامامة الوبر وليس هذا من المواضع والنجس الغني اذا ما من غير وجهها بلباس بعد النجاسة الى العن ككيف بهذا الوبر الذي ليس بنجس وفي
بعد ما قلنا عنه سابقا استنادا الى اصل واطلاق الامر بالصلاة انتهى ومنها نحو ما دل على جواز الصلوة مع الجمل والمستحب من وبر الارانب
والغلب فتم ومنها شد ود القول الاول لوجع الشيخ في النهاية والمبسوط وعدم ظهور عبادة الفقير في القول الاول ومنها ظهور عبادة
في دعوى الاتفاق على بطلانه والمسئلة محل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ولكن القول الثاني اقرب وصح في الخبر والمنتهى والرد
وكفى بكذا ذلك **مبينا** الخ حيوان لا يוכל لحمه والظاهر انه لا خلاف في بنيه ويظهر جماعة دعوى في الخبر بتفوق على انه لا يוכל من جملته
الخبر الا السمك ولا من السمك الا ما له فليس وفي جملة كلامه لا لاجماع على المنع من اكله ليس بجمك ومن السمك ما لا نسل له وفيما يشترط
الخبر لا يוכל لحمه عندنا فان حيوانا لم يجل منه الا ما له فليس كالسمك وفي الجامع المقاصد الخ ليس اكل اللحم عندنا او لا يجل عندنا فان جنى
الخبر لا ما له فليس من السمك وان تضمن بعض الاخبار ما يؤذن محل لحمها انتهى اذا عرفت هذا فاعلم انه يجوز الصلوة في وبر الخ الخالص عما لا يجوز

الصلوة فيه كوبري الثعالب والارباب سواء كانوا من المعول منه ثوبا سافرا للعودة ام غيره وقد اطلق جواز الصلوة في لك في الذكرى والدروس
 والتفتيح وحاشيتي الجوامع المقاصد ولك وصي والمقاصد العلية وجمع الفائدة والمداك والدخيرة وهو ظاهر الشرايع والتابع والمعتبر
 والتذكرة والمنتهى والارشاد والتمعة واللمحة فيه وجوه **الاول** العموم الدالة على صحة الصلوة خرج منها بعض الصور ولا دليل على تنقيح
 محل البحث معها فيبقى مندرجا تحتها فتم **الثاني** دعوى جملة الاجماع عليه ففي المعبرها الجواز في الحق الخالص فهو واجماع علمائنا كما كانوا
 مينا وفي التذكرة يجوز في الحق الخالص لا المقتوس ببول الارباب عند علمائنا اجمع وفي المنتهى لا باس بالصلوة في الحق الخالص
 بمعنى ان لا تكون مغشوشا ببول الارباب ذهب اليه علمائنا وفي المختلف خرج وبما خرج من عموم النهي عن الصلوة في وبما لا يؤكل
 لحم الاجماع والنص وفي التذكرة اجمع الاصحاب على جواز الصلوة في وبما الخالص وفي التفتيح لا خلاف في وبه وفي جوامع المقاصد قد اجمع
 الاصحاب وتكاثرا الاخبار بجواز الصلوة في وبه اذ لم يكن مشوبا في وبما لا يؤكل لحمه وفي حاشيتي ربيع لا خلاف في لا خلاف في لا خلاف في وبها
 والاخبار ناطقة بذلك مع كونها مما لا يؤكل لحمه وفي المسالك قد اجمع الاصحاب على جواز الصلوة في وبها الخالص من الاضطرار في وبه
 الارباب والثعالب وغيرهما بما لا يبع الصلوة فيه لا مطلقا لظنهم والروض قد اجمع الاصحاب على جواز الصلوة في وبه في الحق الخالص
 عما لا يجوز الصلوة فيه وفي مقام اخر ومن المستقيما ما يفهم وبما الخالص بالاجماع والاخبار وفي الدخيرة جواز الصلوة في وبما الخالص
 الخالص متفق عليه بين الاصحاب وفعل اجماعهم عليه جماعة منهم المحقق والمقر وابن ذريرة والشهيد وغيرهم وفي الجمل المبين جواز الصلوة
 في وبه مما انفرد عليه اجماعنا وفي شرح المفاتيح اعلم ان الاصحاب اجمعوا جواز الصلوة في الخمر والاخبار به مستفيدة في الرضا انما جازي
 على الظاهر المصرح به في كثير من العناوين **الثالث** جملة من الاخبار منها خبر سليمان بن جعفر الجعفي الذي وصفه بالصح في المنتهى والدخيرة وكذا
 وشرح المفاتيح قال لا يثبت بالحسن عليه السلام في حية خرونها خبر علي بن مهزيب الذي وصفه في الدخيرة بالصح قال لا يثبت باجعه عليه
 السلام يصلي في حية خرونها وكسائي حية خرونها وذكر انه لبسها على يده وصل فيها وامرني بالصلوة ومنها خبر محمد بن سعيد الذي وصفه
 بالصح في المنتهى وجمع الفائدة والدخيرة وكذا حاشيتي منه وشرح المفاتيح والكشف عن الرضا عليه السلام قال سالت عن جلود الخنزير وقال
 هو قال للخبيلين فقلت ذاك لو لم يجعل فذلك اذا حل وبه محل جلد ومنها خبر الحلبي الذي وصفه في المنتهى وخبره بالصح قال سالت عن لبس
 الخنزير قال لا باس ان على بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخنزير في الشتاء ومنها خبر زائدة الذي وصفه بالحسن قال خرج ابو جعفر
 عليه السلام يصلي على بعض اطفالهم وعليه حية خرونها مطلق من خرافة ومنها رواية محمد بن خالد الذي وصفه في المنتهى بالصح
 في المداك وخبره وشرح المفاتيح من الموثق وذلك في الخبر فقال هي كالصح وفي حاشيتي منه هي صححة او موثقة قال سالت ابا الرضا عليه السلام
 عن الصلوة في الخنزير قال حل فيها ومنها خبر احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الخنزير الخالص ان لا باس واما الذي يخلط فيه وبه
 الارباب وغير ذلك مما نسب هذا فلا يصح فيه وقد وصف هذه الرواية بالصح في خبره وشرح المفاتيح وقال ومثلها رواية ابي ايوب
 الحراد فخرج عن الصادق عليه السلام منها خبر محمد بن عمر انه قال كيف ابي جعفر الثاني عليه السلام في السجود والخزير فقلت جعلت فداك احسانا لا
 يصح بالبقية في ذلك الى حل فيها ومنها ما اشار اليه في المنتهى فقال لا تاخذ الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية لبس الخنزير وكسى رسول الله صلى الله عليه
 واله رجلا عاتة خرونها وعن عبد الله بن سعد عن ابيه قال رايت رجلا يجازا على بغله يصاحبه عاتة خرونها فقال كساها رسول الله
 صلى الله عليه واله ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال في الفقير الرضوي صل في الخنزير اذ لم يكن مغشوشا ببول الارباب وروى في كتاب العلل
 في الصحيح عن ايوب بن نوح دفعه قال قال ابو عبد الله عليه السلام الصلوة في الخنزير الخالص ليس به باس واما الذي يخلط فيه وبه ما نسب هذا فلا
 يصح فيه وينبغي التنبه على امور **الاول** هل يلحق بالارباب جلد فيصح الصلوة فيه لا ولا خلاف في ذلك على قولين **الاول** انه لا يلحق
 بالارباب لا يصح الصلوة وهو الخبر والحكم في كونه وصي جوامع المقاصد وحاشيتي ربيع والروض والمسالك والمقاصد العلية وحاشيتي ربيع
 هو للمعتبر والتذكرة والادرس وكوفي والبيان والتفتيح وجامع المقاصد وحاشيتي ربيع والروض والمسالك والمقاصد العلية وحاشيتي ربيع
 وجمع الفائدة وشرح المفاتيح والحكمي عن نهاية الاكمام يمكن استفاضة من التابع والشرايع والارشاد والمعتبر والكفاية والمجلد المبين
 والباقر وادعي في الدخيرة شهره المناخير بن عليه وسلم وجوه فيها ما عتسك به في جمع الفائدة وكذا من لا صل واطلا في الاكابر الصلوة ويجوز لهم قوله

عليه السلام لا تعاد الصلوة الا من حسته الوقت والطهور والقبلة والكويح والنجود وغير نظر ومنها ما تمسك به في الذكرى وجامع المقاصد
من الادبار والجلود لا يفرقان وغير نظر ومنها ما تمسك به في كوة والمختلف وكويح والتشيع وجامع المقاصد والمسالك ومن وجمع
الفائدة وشرح المفاتيح وجعله في المعبر وكذا موبدان من محجة سعد بن سعد المقتدرة لا يقال له دالة في هذه الرواية على المدعى بعد
التصريح فيها بجواز اللبس في الصلوة فلعل المراد جواز الاستعمال في غير الصلوة وقد اشار الى هذه المناقشة في الذخيرة والكشف ولكن
الظاهر من اطلاق ذلك كالاختصاص وكفى في دالة الرواية على الظهور ولا يشترط التصريح انفا ولا يقال هذه الرواية تدل على
حل لم الخ ولا ثاثل به فيكون شاذة فلا يجوز الاستناد اليها في محل الجرح هذا لا نقول له ليس المراد من ذلك حل لجمه بل حل لجم
جلده وربعه ولا يقال بعارض هذه الرواية العمومات الناهية عن الصلوة في جلد ما لا يبوكل لجمه الشاملة للمفروض فيجب تخصيصها
الرواية بغير الصلوة لا نقول ان ثلثا ان الظاهر من الرواية حال الصلوة بناء ان الغالب هو السوال عن حكم اللبس في الصلوة فهذه
الرواية اخفى من تلك العمومات مطلعا فيجب تخصيصها بها ولعلها في جميع الفائدة بعد الاشارة الى الرواية وهي خاصة بتخصيص العمومات
الدالة على عدم الجواز في غير الماكول على نقد يكون غير ما كول انني وان قلنا بعدم ظهور ذلك وبانها نعم حال الصلوة وغيرها نافي
ان التعارض بينهما لو بين تلك العمومات من قبيل تعارض العمومين من وجب لا اختصاص تلك العمومات بالصلوة وشمولها لغيره وانما
هذه بالغير وشمولها للصلوة وغيرها فيمكن التخصيص كل من التعارضين بالآخر والظاهر ان جميع تخصيص تلك العمومات بخبر الخ والى
اولا فلا ناكث تلك العمومات قد ربه بطريق ضعيف لا يصلح للجهة هنا فضلا عن الحارثة والمعتبر السند ومنها موثق وهو لا يصلح للعلم
الصحيح وان قلنا بحجة الموثوق كما هو التحقيق وكثرة العدد هنا لا يصلح للترجيح كالاختصاص ولو سلم فهي مغارضة بالمرجحات الابنية واما ثانيا
فلا عتصاد هذه الرواية بالحجة الاولى والثانية بالاجابة والاثنية والثالثة بالمحكمة والاختيار الكثيرة الدالة على جواز الصلوة في جلد
السمود والفتك والنجاب والحوصل بناء على ان الظاهر على ان كل من قال بذلك قال بجواز الصلوة في جلد الخ ولا عكس ولا يقال هذه
الرواية معارضة بالعمومات الدالة على عدم جواز الصلوة في جلد السباع لان الخ من جلد السباع لا نقول لاشتمال الخ منها بل الظاهر من جملة من الاختصاص
وكلام معظم الاصحاب انه ليس منها سلمنا ذلك ولكن يقول ان التعارض بين تلك العمومات وهذه الرواية من قبيل التعارض العمومين من وجب بالثبوت
المقدم والتي جرح مع هذه الرواية جلد ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح من خبر عبد الرحمن بن الحجاج الذي وصفه بالصحة في المدارك وغيرها
والكشف قال سالا بعبد الله عليه السلام دخل واباعته عن جلود الخ قال ليس بها فقال جعلت فداك انها في بلادى وانما هي كلاب يخرج
من الماء فقال ابو عبد الله عليه السلام فاذا خرجت تعبت خارجة فقال الرجل لا يقال فلانها من جلد السباع وهذه الرواية وان لم يكن مصرحة بجواز الصلوة
في جلد الخ ولكنها بعموماتها لا يخرجه وحالها حال الرواية المتقدمة في جميع ما ذكره منها خبر ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
انه كان عنده ودخل عليه رجل من الحواريين فقال له جعلت فداك ما يقول في الصلوة في الخ فقال قال ليس بالصلوة فيه فقال له الرجل
جعلت فداك انه ميت وانه علاء حى وانما عرقه فقال له ابو عبد الله عليه السلام انا عرفت بر منك فقال له رجل علاء حى وليس احدا عرق
به معنى تبسم ابو عبد الله عليه السلام قال انه دام يخرج من الماء فانا نقول الماء ما في الرجل صدقت جعلت فداك هكذا هو فقال
ابو عبد الله عليه السلام فانك يقول انه دابة تمشي على اربع وليس هو في حد الحسن ان يكون ذكاته خروجه من الماء فقال الرجل اى والله
هكذا اقول فقال ابو عبد الله عليه السلام فاننا الله تعالى اهل وجعل ذكاته مؤنة كاحل الحسان وجعل ذكاته مؤنة كاحل الحسان واورده على هذه
الرواية في المعبر فقال له عندى في هذه الرواية توقف لان الصنف محمد بن سليمان وحق الفهم انفقوا عليه من انه لا يبوكل من حيوان البحر
الا السمك والامنا لا ماله فليس واجاب عن هذه الايراد في كويح وجامع المقاصد فقال في الاول قلت مضمونها مشهور بين الصحابة
فلا يضر منعها لطريق الحكم بطلانها ان شئت الى حل استعماله في الصلوة وان لم يكن كاحل الحسان بخروجها من الماء حية
فهو يشبه للحل بالحال لا في جنس الحال ولكن الحق يخرج من نفس له سائله ذلك حكم بطلانها لا باعتبار الرواية وقال في الثاني لا
يضر ضعف سندها لان مضمونها مشهور بين الاصحاب ولا تضمنها حله لانهم من حل الاكل انتهى وفي البايع ضعف هذا الخبر بغير
بطلان فكثرة وهو وارد في الصلوة مع التصريح فيه بالدلالة وهي انما يعتبر في محل الجلد لا الوبر مما لا يهل الجوة ومنها موثقة مع بن خالد

المتقدم في خبر لا طلاقا لغيرها عدم الاستغفار اذا لم يكن بكون المراد منه التوبة المتخذة من الزمان لا من لسانه وكونه
 الغرض الغالب الشائع ومنها رواية يحيى بن عمران المتقدم والرواية المتقدم لا يقال بعارض هذه الاخبار جوازنا حملها ما حكم بعض الا
 فقال في كتاب الجاهل عن كتاب محمد بن علي بن ابراهيم قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه واله لا تقبل في ثوب ما لا كل لجه ولا ثياب ليه
 فنهى حمله كما فيه من قول رسول الله صلى الله عليه واله ولا يصبى في الخبز واهله فان تصبى في الخبز من كل باب الماء وهي مسوغة الان يصفى و
 يبقى وثابتهما ما اشار اليه في الرضا فقال في الاحتجاج عدمه لا نصاحبها الا ان عليه السلام انه مثل دوى تلحق بالحب العسكى عليه السلام انه
 سئل عن الصلوة في الخبز الذي يفسد بوبر لا راب فوقه عليه السلام يجوز وروى عنه ايضاً لا يجوز في الخبز يفسد به فاجاب عليه السلام
 انما حكم في هذه الايام والحدود فاما الايام وحدها فكل حلال لا نأخذ في هذا الخبران ضعيفان سنداً فلا يصح ان يفتى في فضلها عن المعاد
 لما تقدم ولا يقال حكمي عن الخبز دعوى نفى الخلاف فيما صا الى به لا نقول هذه الدعوى بشبهة القول الثاني فلا يجوز القبول عليها و
 المسئلة محل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها بترك الخبز في الصلوة كما صرح به في الكشف والظاهر في القولين ان لا جواز الصلوة فيه
 هو المعتمد وحكي في الكشف عن نقله الحكم بكونه ذلك **ب** هل يشترط في الصلوة في جلد الخبز كونه مذكي ولا بل يجوز فيه ولو كان منه
 صريح بالثاني في حاشيته في حكمه في خبر المختار وكذا صريح بالاول في المسالك ومنه والمفاصل العلية والظاهر وهو احوط بل هو المختار
 سواء قلنا بكونه ناقصاً ام لا وصريح في كونه والبيان ومنه ولك بان ذكرنا في اخر اجراء من الماء حيا يعرف ذلك كونه الحلو واما الصلوة
 في وبره فلا يشترط فيها الشذ كونه كما صرح به في المعبر وكذا والبيان والمفاصل العلية ومنه والمسالك والظاهر وفي جملة منها دعوى
 الاجماع عليها ففي الشذ كونه لا فرق بين كونه منبها عند علمائنا لانه ظاهر حال حيوته ولا يخفى بل هو فيبقى على الطهارة والمسالك فالتد
 ذكرنا في ظاهره في الجلد لا في اوبره لاجتماع على جواز الصلوة فيه مطم وفي المفاصل العلية لا يشترط جواز الصلوة في وبره الشذ كونه لاجماع ومنه
 ذكرنا كونه كونه السمك والمنتهى والمعتبر في جلد لا بوبره اجماعاً انتهى **ج** هل يلحق بالوبر والجلد سائر اعضائه من اللحم والعظم و
 نحوها فيكون الصلوة فيها اشكال والاحوط الثاني بل يجوز هو في غايته القوة **د** اذا كان دبر الخبز معشوشاً بوبره لا راب او
 الثعالب فهل يجوز الصلوة فيه او لا المعتمد هو الثاني وثاقاً بالثاني للتباعد والخلاف والناقص والشرع والمعتبر والخبر والشذ كونه
 والمنتهى والذكرى والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرايع ومن المفاصل العلية والذخيرة وحاشية منه وشرح المفاتيح والظاهر
 ادعى عليه الشبهة جماعة ففي الذكرى لا يجوز ما غش بوبره لا راب والثعالب على الاظهر صحة ادعى فيه بعض اصحاب الاجماع وفي الذخيرة اما
 المتخرج بشئ من بوبره لا راب والثعالب على المشهور بوبره لا راب لا يصح عدم جواز الصلوة فيه وفي حاشية منه اعلم ان المشهور في الخبز والخبز والصلوة
 عما لو كان مخلوطاً بما يصح الصلوة فيه لا كونه للثعالب والا راب وانما قيد ذلك لان خلط الخبز بوبر الثعالب والا راب كان شائهاً
 فيقبل بذلك لئلا يتوهم اطلاق الحكم ثم نلنا ذهب في فية الى الجواز ثم قال لا شئ من بوبره لا راب لا يصح العمل برواية المتنع بل ادعى جماعة اجماع الاجماع
 عليه وفي الرضا لا يجوز الصلوة في المشوش منه بوبره لا راب والثعالب على الاظهر لا شهر بل خلاف فيه يظهر في الصدوق في الفقيه
 حيث قال بعد نقل رواية الجواز منه بخرصة اخذ بها ما جاوز والمداها ما توم والاصل ما ذكره ابي في رسالته الى وصل الخبز ما لم يكن معشوشاً
 بوبره لا راب وهو شاذ كرواية مع ضعف سندها وشذوذها صرح الشيخ في التهذيب في نهى عنهم وجوه منها ما تمسك به في من فاعند
 الاحتياط ومنها ما تمسك به في الذخيرة وشرح المفاتيح والظاهر من عموم ما دل على عدم جواز الصلوة في وبره كماله بوب كل الحمر خرج للظاهر بالبدل
 ولا دليل على خروج غيره فبقي مند رجاحت العموم ومنها دعوى جماعة الاجماع عليه نفى الخلاف لا يجوز الصلوة في الخبز المشوش بوبره لا راب
 وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقة وطريقه الاحتياط يقتضيه وفي المعبر بجله نقل خبره بوجوبه من ابن علي المنع وخبر دال
 على الجواز والوجه ترجيح الروايتين لا والذين كانا مقطوعين لا شئها العلم بما بيننا لا يحجب ودعوى اكثرهم الاجماع على مضيق
 وفي المنهى لا يجوز الصلوة في الخبز المشوش بوبره لا راب والثعالب ثم قال رواية المنع اعتضدت بجله لا يحجب فان كثيراً من اصحابنا اذ
 ههنا وفي شرح المفاتيح الظاهر عدم الخلاف في ذلك ومنها جملة من الاخبار منها ما تمسك به في ف والمعتبر والمنتهى وكذا والذخيرة وشرح
 المفاتيح والظاهر من روى واحد بن محمد المتقنة ومنها ما تمسك به في الخلاف والمعتبر والمنتهى من روى فوقه ابيوب بن نوح قال قال ابو عبد الله

في الخبر الخالص لا بأس به ما الذي يخلط فيه إلا رتبنا وعرف ذلك مما يشبه هذا فلا يصل فيه قال في المنتهى بعد نقل هذين الخبرين لا يقال هنا
الرواية من مسندنا فلا يعمل عليها لانا نجيب عنها بانها وإن كانت من سلفين إلا أن رتبنا ثقتان فالظاهر أنهما لم يرسلها إلا مع عليهما بعدالة الرواية
ومنا من ذلك وقد تقدم اليه الإشارة لا يقال يعارض هذه الأخبار خبر بشير بن بشير قال سألت عن الصلوة في الخبرين بوبن الأراب فكيف
يجوز ذلك لانا نقول هذه الرواية لا تصلح للمعارض كما اشترط اليه جماعة في النهاية هي محمولة على الثقة وفي المنتهى المسؤل عنه غير ينبغي
فربما يكن إماما وإماما وقد اشتمل على المحابطة وإمامنا الشيخ روى عن داود الصرمي الملقب وقال قال سئل رجل إيا الحسن الثالث عليه السلام
عن الصلوة في الخبرين بوبن الأراب فكيف يجوز ذلك وهذا يدل على اضطراب الرواية في الرواية لأنه فارة أصناف السؤال إلى رجل فارة إلى
نفسه قال الشيخ هذا منافي في كونه يصل بعد نقل المرفوعين السابقين ولا يعارضهما رواية داود الصرمي يجوز ذلك لا شأنا له ودعا
وكان عملها على الثقة وفي الخبرين فلا يشترط هذا حديث شاذ وما رواه الأوداد الصرمي وذكر أن فيها اضطرابا لأن في هذه الرواية اضطراب
السؤال إلى نفسه ولم يعين المسؤل وفي رواية أخرى أضاف السؤال إلى رجل وبيننا المسؤل إيا الحسن الثالث عليه السلام وفي شرح المتأ
فما رواه داود الصرمي لا يقدم شيئا مما ذكره مناصح عدم جحيتها أصلا لضعفها واضرارها وكون ما ذكره فيها جواب لمكابرة وقد ذكرنا أن
المكابرة لا تكاد تخلو عن شيء لئلا يبصرنا واقع في هذا الأعداء صرح بذلك جدي العلامة المجلسي مضافا إلى المشاهدة انتهى وهل يجوز يلحق
بوبن الأراب والغالب وبغيرهما مما لا يجوز الصلوة في ربيع فوبن الخبر المشعشوش بهذا الوجه لا يجوز الصلوة فيه كما لو غش بوبن الأراب أو يلحق
به صرح بالأول في الخبرين بوجامع المقاصد والروايات المقاصد العلمية ولف وشرح المفاتيح والروايات وهو ظاهر جميع الفائدة والروايات والشيخ
عليه في الروايات بجملة من الأخبار فقال بعد الإشارة إلى الوجه الأول المتقدم اليه الإشارة ويستفاد منه مضافا إلى قوله مما يشبه هذا في الخبرين
المنع عن الخبر المشعشوش بوبن الأراب وكل المحشوش وصفه مطلقا استقر به في الخبرين واحتياط به في هي ويظهر إجماع من جماعة من أصحابنا انتهى
وما صاوا إليه لاحتياط به هو المعتمد وهم الصوف والشعرمكم الوبر كما صرح به في الخبرين والروايات وحاشية المحموض وقال في المنتهى وفي
المشعشوش مصبوف مالا يוכלل له أو شعر تردد والاحتياط فيه المنع لأن الرخصة ورباب في الخالص ولا نعوذ في المنع عن الصلوة في شعر
مالا يוכלل له وصفه بنبأ ولا المشعشوش والخبرين وغيره ولا فرق في المشعشوش مطلقا بين أن يكون الخبر أغلبا ولا كما صرح به في البیان فيما إذا كان الخبر
وبن الأراب والغالب **هـ** إذا خلط الخبر بالخبران الصلوة في الثوب المجلول منها حيث لا يكون الخبر مستهلكا ولا يصلح الصلوة في
الخبرين الخفى وقد صرح بالجواز في المنتهى والنهاية والخبر في المنتهى والذكرة وكوفي والبيان ومن المقاصد العلمية وشرح المفاتيح والروايات
وغراه في حاشيته أنه إلى أصحابنا حجج عليه فيه ونهي والذكرة والذكرة وعبرها بخبر زارة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس
الخبرين الرجال والنساء إلا ما كان من حر يخلو بطيخا محتمرا ومصداه غرا وكذا في قطن وانما يكون الخفى للرجال والنساء **و** اختلف عبارة
الأصحاب والروايات في تفسير الخبر في الخبرين الخرباية ذات أربع تضاد من الماء وعموت بعقد وحديث جماعة من التجانيات القندس ولم يقتصر
وفي المنتهى الخبرية ذات أربع تضاد من الماء ثم ما ثبت روى ذلك عن الصادق عليه السلام وفي الذكرة الخرباية بحجة ذات
أربع تضاد من الماء فاذا فقدت مانت ونحوه ما عن نهاية الأحكام وفي الذكرة ولعله ما يهي في زماننا عصره وبني السمل وهو مشهور هنا
ومن الناس من زعم أنه كلب وعلى هذا يشكل نكاحه بدو الذبح لأن الظاهر أنه ذو نفس مائكة وفي التفتيح هو طرية بحجة تضاد الماء وعموت
بعقد وفي جامع المقاصد والخرباية ذات أربع تضاد من الماء فقد مانت وفي حاشيته يع الحرد مشهورة ذات أربع إذا فقدت الماء مانت
في المسالك الخرباية ذات أربع تضاد من الماء فاذا فارقت مانت كالسمل وفي المقاصد العلمية الخرباية ذات أربع تضاد من الماء لا تعشش بدو
وفي الروض الخرباية ذات أربع تضاد من الماء فاذا فقدت مانت والروضة هو طرية ذات أربع تضاد من الماء وفي المسالك له وخبره اختلف الأئمة
وحقيقة الخبر فضل أنه دابة بحجة ذات أربع تضاد من الماء وعموت بعقد وقد روى ابن أبي يعفور وزاد الأخير وصححه عبد الرحمن بن الحجاج قال
على كونه كلب الماء وفي الجبل المئين في اختلاف في حقيقة الخبر فيقال هو دابة بحجة ذات أربع فاذا فارقت الماء مانت وقد دلل الحديث على أنه كلب
الماء فان تقر برأيه الإمام عليه السلام ذلك الرجل على ذلك القول يعطى ثم نقل كلام المعتمد وكوفي ثم قال روى ابن أبي يعفور وحاشيته الرتبة
قال الشارح في كتاب الطهارة قد تقدم في باب الصلوة أنه رتبة بحجة ذات قوائم أربع تشبه الغالب وكانها اليوم جمهولة أو ضعفة الاسم

او مرهونه وقد كانت في مبداء الاسلام الى وسطه كثيرة جدا انتهى والعجب ان كثيرا من هذه اللغة لم يذكر وادبه بعد الاسم قال في الغاموس القري
 الباب جمع خرو والخر وكعود ذكر الارانب جمع جر وزواجره موضعه عجره ومنه اشتق الخ وفي النهاية الابنية في حديث علي عليه السلام الذي
 عر ذكره بان الخ الجلوس عليه المعروف ولا يثبت يفتح من صوف وابريثم وهي مباحة قد لبسها الصابون المتابعون فيكونا له في محله لاجل النسبة بالجمع
 ودعى المرفقين وان ارد بالخ النوع الاخر وهو المعروف لان جمعه محمول عن ابراهيم ومليه يحمل الحد بشا الاخر قوم يستخوان الخ والخر بن انتهى
 وانظر ان الباب المذكورة كانت مسج من صوفه ونبه خاصة وليسمى بالخ اما حقيقة او مجازا وكيف ما كان فعليه ينزل من اخبارنا وفي المغرب
 اسم رابه ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خلا وعلا هذا فلا فلا الباس اصله انتهى وفي كلام بعض الاجلة اعلم انه اختلف كلام العلماء في
 الخ فقال الشيخ الزاهد العابد الشيخ في الدين بن طريح النحفي طاب ثراه في كتاب جمع الجوزين الخ بتشد بدل الداء دابة من دابة الماء
 يمشى على اربع تشبه الغلب شحى من البري ورسول الجبلها وبن يحمل ثوبا الثياب يعش في الماء ولا يعيش خارجه وليس على احد الحسن
 وذكر نهوا خارجا من الماء جبه ثم قال بعد ما حكاه عن الطريحي والذي وقف عليه من الروايات المتعلقة بذلك زيادة على ما
 تقدم في صحة عماله من بن الحجاج ورواية ابن ابي يعقوب المتفقين ما رواه في باب المطامير والمشارب عن محمد بن ابي حمزة
 حمزة النقي عن محمد بن خلف عن محمد بن سنان عن عبد الله بن سنان عن ابي يعقوب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن ابي الحسن الخ قال كلب الماء
 ان كان له باب فلا تقرب والافا قربه وقال احمد بن محمد بن علي القرشي عن الحسن بن احمد عن ابن بكير عن حماد بن اعين قال سالت ابا
 عليه السلام عن الخ فقال سبع برى في البر وبارى الماء وروى في بيتائه عن محمد بن احمد بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فقلت انما صابنا بصطام ونا الخ فاكل من لحمه قال فقال ان كان له ما ثم فلا مأكله ثم سكنت ساعة فلما هممت بالقيام قال اما انت فانا في ملك
 اكله فلا مأكله انتهى وفي الكشف الخ كما في خبر حماد بن اعين عن ابي بصير عليه السلام سبع برى في العديار الماء وفي خبر ابن ابي بصير
 صحيح عبد الله بن الحجاج عن الصادق عليه السلام كلب الماء وفي القانون ان حصينة الجند بادستور في ان الذي يصلح من ذكره ومن الاثنى الجلد
 والشعر والوبر وفي جامع الادوية الخ من البصر عنه الحيد بارست هبة كهيئة الكلب الصغير وفي السرائر قال بعض اصحابنا الصنفين
 ان الخ وهي دابة الصغيرة تطلع من البحر تشبه الغلب برى في البر وتترك في الجبلها وبن يحمل منه ثياب يحمل فيها الثياب وصدها و
 ذكر فيها مثل السمك وقال بن ادریس بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 السلام لباس بالصلوة في الخ ما لم يكون مغشوشا بوبر الارانب والثعالب والفندس ولا بعد هذا القول من الصواب لقوله عليه
 في حاشية الكتاب سمعت بعض رسل الشعر يقول الخ هو الفندس قال وهو شعثان ذواته ودرت فذ والابنة الخ وروى في
 الكلب ورجعه تواتر الاخبار قلت لعلي لبي ان محبس وبن السمك وهو مشهور قطع بعضهم بان الفندس هو كلب الماء وفي شرح المفاتيح
 في جملة كلامه فظهر ان كلب الماء على ما قاله العبد انتهى **ف** يظهر من جملة الثامل في الحكم بجواز الصلوة في الجلبا المشهور في هذا الزمان
 بجلب الخ في الكفاية يجوز في الخ الخالص لكن فيما اشهر في زماننا بالخر اشكال وفي الذين اعلما وجلبا الصلوة في الجلبا المشهور في هذا
 الزمان في بلاد العجم بجلب الخ اشكال لما عرفت من التردد في الخجاب كم الوبر في الجلبا مع انه لم يثبت ان هذا هو الخ الحاكم بالجواز في زمان
 الائمة عليهم السلام فان قلت هذا اللفظ كان مستعملا في معنى والفظا فقتل المعنى المستعمل فيه في زماننا هذا الا ان اصل عدم النقل الى الخ
 يثبت عرف طارفت لا دليل على هذا الحكم كلبه والاستناد الى الاستعجاب في هذا الموضع ضعيف نعم قد يحصل امر بواجب التشكك والا
 في مدلوله لا مطر على ان المعنى على نقد بوالسليم العرف الثابت فيما بين العرب في هذا الزمان نجيب يكون منسوبا في بلادهم ومجاورتهم لان
 يكون عرفا مخصوصا بظانعة وبيد دون بلد وهذا فيما نحن فيه غير معلوم بل القدر والمعلوم اشهر هذا الشيء بهذا الاسم في بلاد العجم
 وعبر جازان هذا الاشهاد مع انه عن البيئة الحكم المذكور مع انه على نقد بوالسليم اشها بالاطلاق عند العرب في هذا الزمان لئلا نقول على
 انقباط ذلك في القرون السابقة على قربنا هذا كاشهد به اخلاف الفقهاء في تفسير ما يقطر المعاني في ان ذلك على ما ذكرت انهم يثبت
 كونه حراما لمعنى الحابل يثبت عدم كونه حراما لمعنى المذكور اذ ليس ههنا ما يوجب توهم ذلك القاعدة المشهورة بين جماعة منهم من انه اذا اشبه
 الشيء المحصور كان له حكم غير المحصور الحاقا للشيء الاعم الاغلب لكن تلك القاعدة لم يثبت على وجه يكون حجة شرعية مع انه مفترضة في اشياء

الثاني بالثاني بعد بثبوت الحكم وههنا الاستثناء في المدلول الحكم على انه لو افادت رواية تلك القاعدة انطق كانت افادته مقصودة على صورة لم يحصل امر
 موجب للشك ولا خفاء في ان الاطلاق الشايع في هذا الزمان موجب للشك واذا سقط التشكيك لهذه القاعدة بقي اصل الجواز بحاله و
 يوجب صحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فبعدمه قلت صحيح انه
 لم يثبت عدم كونه حلالا لكن ثبت اشراط الصلوة بلباس لم يكن من الاشياء المنهي عن الشارع بمقتضى الضوم الدالة عليه والنقل البرائة يقتضي
 الاحتياط عن الشئ المذكور لا ان الشك في حصول الشرط مستلزم للشك في المشروط واما الخبر فغير شامل للاستثناء في مدلول الحكم الشرعي على ما
 بيناه في كتاب الطهارة ولو انما سهلان بعض ههنا بما اشترط اليه عن قريب بتحقيق الجدل الخ في حاشيته فلهذا علم ان الظاهر ان الحاشية في زماننا
 ليس هو هذا الخبر الذي ذكره الاصحاب وورد به الروايات لان هذا الخبر كانوا ينسبون الكتاب من سنده لويبره وكان ذلك شائعا معادنا
 والخبر المعروف لان كان لا يصلح لذلك فكان اطلاق الخبر عليه اصطلاح جديد فتح فلا يمكن اجراء الحكم المذكور عليه ولا على غيره لعدم
 تعينه من الاخبار يتوجه الى ان قال وبما فصلنا ظاهر ان الحكم بجواز الصلوة في الخبر مما يقيد زماننا وفي الجار على ما هي اعلم ان في
 جواز الصلوة في الجبل المشهور في هذا الزمان بالخبر وشعره وبه اشكال الشك في انه هل هو الخبر المحكوم عليه بالجواز في عصر الامامة
 ام لا بل الظاهر انه غير لان يظهر من الاخبار انه مثل السمك يموت بخرجه من الماء وذكره واخرجه والمعرف من الجار ان الخبر المعروف لان
 حاشية بعض في البر ولا يموت بالخروج من الماء الى ان يقال انها صفتان برى ويجري وكلاهما يجوز الصلوة فيه وهو بعيد ويشكل تمسك بعد
 النقل والنقل الحرف من زماننا الى زمانهم والقبح بالاخبار بالضعف وانضالا لعرف غير معلوم اذ وقع الخلاف في حقيقة في اعصار علمنا
 السالفين انهم وكوننا الاصل عدم النقل مثل ذلك حجة في محل المنع فالاحتياط في عدم الصلوة فيه انتهى ونظهر من شرح المفاتيح خلاف ما
 ذكره فانه قال وما يسمى في زماننا من اظهر حاله وان كان ذكر في الروايات فلا شك في جواز الصلوة فيه وان لم يظهر حاله فيمكن التمسك
 باصالة عدم النقل وبقاء ما كان واصالة عدم الخبر ثم الحكم بجواز الصلوة فيه على خلاف ما ظهر من الاخبار المذكورة اشكال الحكم بجواز الصلوة
 فيه لكن الظاهر عدم الظهور انتهى وفيه نظر لما اشترط اليه في مفاتيح الاصول **مصباح** اختلف الاصحاب في جواز الصلوة في جبال الجبال على قولين
الاول انه لا يجوز الصلوة فيه وهو الخلاف والغلبة والسران والمختلف والتبصرة وشرح المفاتيح والحكي في ألف والايضاح والتبليغ في
 عن الاسكافي والحكي في ألف وكذلك الخبر وحاشية عنه عن السيد والحكي في المنهاج والتبليغ وكذلك وحاشية عنه عن كتاب الاطهر من النهاية و
 الحكي في التبليغ وألف خزانة ابو يونس والديلمي والحكي في ألف والخبر والحبل المنهي عن القاضي وفي المفاسد العلية وشر ذهابكم
 اصحابنا الى المنع وفي جامع المقاصد هو قول الأكثر انتهى ثم ان اصحاب هذا القول منهم من لم يمنع صريحا بل دلت اطلاق كلامه عليه وهو
 اكثرهم ومنهم صرح به **الثاني** انه يجوز الصلوة فيه وهو لصريح النهاية والشرائح والارشاد والمنتهى والذكري والدروس واللمعة والتبليغ
 وحاشية في الجعفرية وجامع المقاصد والرازي والمفاسد العلية والروضة والمدارك والكفاية والرازي والحكي عن الصدوق في المنع
 والجالس والحكي في كرامة والمنتهى والتبليغ وجامع المقاصد وكذلك والخبر والحبل المنهي عن الملبس والحكي في الجبل المنهي وكذلك عن الخلاف
 والحكي في المختلف وهي التبليغ عن ابن حمزة وفي كلام جماعة دعوى الشهرة عليه ففي المنتهى الذي يختاره نفي جواز الصلوة في الجبال
 لاستهارة الاحاديث الدالة عليه وعمل اكثر الاصحاب بها وادعى الشيخ في المبسوط الاجماع على جواز الجبال وهذا يدل على جواز عند اكثر الاصحاب
 وفي الخبر هذا هو المشهور بين المتأخرين واليه ذهب القاصدين وهو احد قول الشيخ قال في المبسوط وموضع من يتر في الرازي وفي
 جواز الصلوة في قرى الجبال قولان اظهرهما الجواز دعوى بالمنع والتبليغ في المبسوط وفي موضع من يتر وفي نافي عنه في الاول عنه في الاول
 الخلاف موزنا بدعوى الاجماع عليه كالصدوق في الامالي حيث جعل بين الامامية الذي يميل الى ابي ربه ونسب في المنتهى الى الأكثر وفي فتح
 عند المحقق الثاني الى جميع كبارهم وفي الخبر وعينها الى المشهور بين المتأخرين وهو كل بل اعلم عليه عامتهم هذا الفاضل في الخبر وعد
 ونحو الذين في شرحه والصحيح في ظاهرهما لانه لا تضارهم على نقل القولين من غير ترجيح انتهى ونوقف في المسئلة في حاشية عنه في الاول
 وجهه منها ما تمسك به في الخلاف والمختلف من ان الامة مشغولة بالصلوة فخلاص لا يخرج المكلف عن العلة الا بيقين ولم يثبت ههنا وهو
 منجف لانه فاعه بالعمومات الدالة على صحة الصلوة مطلقا ومنها ان الغالب في الاما بأكمل حجة جواز الصلوة في جبال فكذا محل البحث عملا بالاسماء

وفيه نظر ومنها ما تمسك به في لف فقال لا المناسبة والدوران مقتضيانا المنع انتهى وفيه نظر ومنها ما تمسك به في الخلفاء بهم فقال
 ولا يجوز لهم اللحم والذوق والبول يناسب البحث المفتوح لوجوب الاجتناب دوران المنع مع عدم اكل اللحم وجودا في غير وعدها في المأكول بل
 على غلبته انتهى وفيه نظر ومنها دعوى الشيخ في الاجماع على ما صار اليه فانه قال كلما ابوك لحمه لا يجوز الصلوة في جلده ولا وبر ولا شيء
 ورويت رخصة في جواز الفلك والسمور والسجاب والاحوط ما قلناه دليلنا اجماع الفقه انتهى وبعبارة ظاهرة عبارة في الغيبة و
 السرائر في دعوى الاجماع على ذلك انتهى وقد تقدم اليها الاشارة في المسئلة السابقة لا يقال هذه الدعوى وهوت لشهر القول الثاني
 وباختلاف اقول بعض اربابها حتى في الكتاب المنظم لدعواه ذلك بلا داعي في بعض كتبه الاجماع على الخلاف كما سبأ في اليه الاشارة انتهى
 مع هذا فقد بناقش في الظهور عبارة الخللا المتقدم اليها الاشارة في المنع عن الصلوة في السجاب فضلا عن دعوى اجماع عليه لا قوله
 الاحوط ما قلناه ظاهر في عدم الحكم بالمنع من ذلك فينصرف دعوى الاجماع الى غيره لا نأقول لاننا لم يشهدوا القول الثاني بحسب وجوب
 الوهن في الدعوى المرجعية ونقل اشبهاء معارض بمثله لاختلاف الاقوال غير فاج خصوصا على تقدير كون كتابنا بالخلاف مناخاض
 ط ودعوى الاجماع على القول الثاني لا يصح للمعارضه هذه الدعوى لما سبأ في اليه الاشارة والمناقشة في كلاله عبارة الخللا في المنع
 من جواز الصلوة في السجاب في دلالتها على دعوى الاجماع عليه في غاية الضعف ومنها ما تمسك به في لف من موثقة ابن بكير المتقدمة
 وقد اخرج بها في كوة والاضاح والشفيع وجامع المقاصد ونحو والذخيرة ومجمع الفائدة على القول الاول المناقشة فيها بضعف السند كما في
 المعبر والشفيع وجامع المقاصد والروض متعبد بناء على حجة الموثوق كما هو المختار ما انه قال في حاشيته قد تدل على الاصحاب هذه الرواية
 بالقبول وكذا المناقشة فيها بدلالة انها على المنع من الصلوة في الفلك كما في الشفيع متعبد به بناء على المختار من العام المخصص حجة في الباقي
 لا يخفى وبعبارة هذه الرواية دلالة على المنع من الصلوة في السجاب بالعموم كما في بعضها وبالمخصوص كما في اخر وقد تقدم اليها الاشارة
 والملاخية من وجهه ايتم منها ما تمسك به في مجمع الفائدة من الاصل ولعلنا ارا به ما ذكره في المختلف فقال اخرج المجوزون باننا سألنا البراءة الذ
 يفتخر عدم التكليف بالمنع ثم قال الجواب براءة الذمة انما يصح اليه عند انتفاء العلم بتعلها اما يتقن الشغل فلا ومنها ما اشار اليه
 في مجمع الفائدة فقال الاصل وعدم تجريم الرسد والادامر المطلقة ولعل الجواز انتهى وهذه الحجة مدفوعة بعدم ما دل على المنع من
 الصلوة في جلده غير المأكول ويدعوى الشيخ في الاجماع على المنع من الصلوة في جلده السجاب ومنها دعوى الشيخ في ط على ما حكاه في
 المعبر والذخيرة والحبل المتين في الثلاث في جواز الصلوة في جلده السجاب فانه قال فاما السجاب والحواصل فلا بأس بالصلوة
 فيها بلا خلاف انتهى وفيه رخصة معارض بما ادعاه في الخلاف من الاجماع على المنع وهو اولى بالترجيح لو هن ما في ط اولا بوجود الخلاف في
 العظم ومصير كثير من المتقدمين الى المنع ولا يرد مثل هذا على ما في الخلاف ولا يرد مثل هذا لتفهمه لفظ الاجماع ولا يتاخر وجود الخلاف
 ولا كل لفظه بلا خلاف كما لا يخفى وثاننا بانه بالنسبة الى الحواصل كما لا يخفى فكذلك بالنسبة الى السجاب ولا نافي الخلاف في مقتضد
 بظهور كلام ابن زهره وادريس في دعوى الاجماع على المنع ولا كل ما في المبسوط فيكون مرجحا لا يقال ما في ط مقتضدا بظهور ما
 حكاه في الزاين من الاما في دعوى الاجماع على الجواز فيكون مثل ما في ق لا نأقول بظهور ما في الاما في ذلك سلمنا ولكن ما في
 الخلاف اكثر معاخذنا فيكون اولى بالترجيح ومنها ما تمسك به في الشرايع فانه قال يجوز الصلوة في جلده السجاب فانه قال يجوز
 الصلوة في جلده السجاب فانه لا يוכל اللحم في حاشية الشرايع والمسالك والمدارك التغليل بكونه لا ياكل اللحم موجودا في بعض
 الروايات وكان الماردا نرليس يسبح باكل اللحم فيمنع الصلوة في جلده انتهى وهذه الحجة في غاية الضعف كما لا يخفى ومنها من الاجاب
 منها صحيحة على بن راشد قال قلت لابي جعفر ما يقول في الفراء اي شيء يصلي فيه فقال اي الفراء قلت الفلك والسمور والسجاب فقال
 في الفلك والسجاب فاما السمور فلا يصل فيه وفيها صحيحة الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الفراء والسمور والسجاب والغالب
 واشباهه فقال لا بأس بالصلوة فيه ومنها صحيحة على بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفلك والغالب
 وجميع الجلود فقال لا بأس بذلك ومنها خبر مقاتل بن مقاتل قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة في السمور والسجاب والغالب فقال
 لا خير في اكله فانه لا تأكل اللحم ومنها خبر علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء والصلوة فيها فقال لا يصلح

كان ديكما الى ان قال لا باس السجاب فانه دابة لا تاكل اللحم وليس هو مما نهى رسول الله صلى الله عليه واله انه نهى عن كل ذي حلب ومنها
 خبره او ذا الصريح عن بشير بن بشار قال سالت عن الصلوة في الفرك في السجاب والسمور والحواصل التي تضاد بيلا والشركة اوبلا
 ان صلى فيه لغير تقية قال فقال صل في السجاب والحواصل الحوازمية ولا تفصل في الثغالب ولا السمور ومنها خبر الوليد بن ابان قال قلت
 للمفضل عليه السلام اصيل في الفرك والسجاب قال نعم يصلي في الثغالب اذا كانت اكثر قال لا يصلي فيها ومنها صحيحه ريان بن الصلت قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن ليس المرق والسجاب والحواصل وما اشبهها قال لا باس بهن كله الا الثغالب ومنها خبر يحيى بن
 عمر انه قال كتبنا الى ابي جعفر عليه السلام في السجاب والفرك والخنق فقلت جعلت فداك احبان لا يجنبني بالتقية في ذلك فكبت بخطه
 عليه السلام الى صل يحكم فيه ومنها المروي عن قربا لاسناد عن عبد الله بن الحسين عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام
 قال سالت عن ليس السمور والسجاب والفرك فقال لا يلبس ولا تفصل لان يكون ديكما ومنها ما رواه في الكشف عن السرا عن كتاب المسائل
 انا سالت ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة في الفرك والفرك والسجاب والحواصل التي تضاد بيلا والشركة وبلالا والاسلم يصلي فيها بخير
 تقية قال يصلي في السجاب والحواصل الحوازمية ولا تفصل في الثغالب والسمور ومنها ما رواه في الكشف فقال في الخارج من توتيع الناحية
 المقدسة لاحد بني روج وسالت ما يحل ان يصلي فيه من الوبر والسمور والسجاب والفرك والحواصل فاما السمور والثغالب فحرام عليك
 وعلى غير الصلوة فيه ومنها ما رواه في الكشف انهم فقال وفي بعض الكتب عن ابا عبد الله عليه السلام فليجوز الصلوة فيما لم يسه الا من لم يحل
 اكله مثل السجاب والفرك والسمور والحواصل اذا كان ما يجوز في مثله وحده الصلوة انتهى وقد يناقش في فهو من الاخبار المذكورة للعلامة
 على جواز الصلوة في السجاب اما المول فوجه **الاول** ان هذه الرواية تضمنت ما لا يقول به احد على الظاهر وهو جواز الصلوة في
 الفرك والسجاب والمنع منها في السمور يتكون شاذة والشاذ لا يكون حجة وقد اشار الى هذا جماعة في لف وفي مقام الجواب عن التمسك
 به على جواز الصلوة في السجاب الجواب انكم لا تقولون بمضمون الحديث لا شماله على تنوع الصلوة في الفرك ينسقط الاحتجاج به مع
 احتمال القول به عند الضرورة وفي جامع المقاصد فلا يخرج اصحاب هذا القول بهذه الرواية مع انها اقرى بحجهم وقد تضمنت حل الصلوة في
 الفرك ولا يقولون به وفي الفريضة ووطاها فختلافه وحملها لا يخرج من ثوابها ضعف في الاسناد واشكال في المتن واقوى ولا لئ
 على الصحة صحيحة على بن راشد وليس من الجائزين صحيح غيرها الا انها تضمنت حل الصلوة في الفرك ولا يقولون به وفي المدارك يمكن المناقشة
 فيه حيث المتن لمقتضى جواز الصلوة في غير السجاب من غير المأكول ولا يعلم به فائلا الا ان ذلك غير خارج عند التحقيق كما بيناه مرارا وفي
 الذخيرة فيه نظرا لشماله على الفرك وجواز الصلوة فيه غير محمول على بني الاصحاب وفي حاشية فقه وسر على الاستدلال به استعمال على ما يقول
 وهو الفرك فان وجهه بالحمل على التقية فليكن الحمل في السجاب انهم عليها اولى من ملج ما عارضه بمعنى واوابله وفي شرح المفاتيح اذ تضمن
 ما لا يقول به احد من اصحاب سدا لعلب والموهبات سيما عند من لم يجعل الخبر المقتضى له حجة كما هو ذاك صاحب المدارك ومن شاذ ان انتهى
 لا يقول يقال بدفع ما ذكره ما ذكره في الباب فالحال والتمنى لما يقولون به غير ما تراهم الخروج عن المحجة به كما في قوله وانا في
 الوهن في مقام المعارضة لا نقول هذا الكلام هنا ضعيف كالا يخفى **الثاني** ان هذه الرواية معارضة بموثقة ابن بكير السابقة وهي في
 بالبرج والابن اماطرهما وتخصيصها او حمل النهي فيها على الكراهة بالنسبة الى السجاب وكلها باطله اما الاول فلان الظاهر ان السجاب
 لها بالقبول وكونها المستند عندهم في ثبات المنع من الصلوة بها لا يبرك له وقد صرح بذلك في حاشية فقه وفي شرح المفاتيح ان موثقة
 ابن بكير لا صل في هذه المسئلة انتهى وما الثاني فلان الرواية في الدلالة على المنع من الصلوة في السجاب فلا يجوز تخصيصها بغيره وقد
 اشار الى هذا جماعة في المدارك بعد اشارة الى الرواية واجاب عنها في المعبر بان خبره في علم بن راشد خاص الخاص مقدم على العام ويقتضي
 عليه ان روايته ابن بكير وان كانت لا انبأنا فيها على السبب الخاص وهو السجاب وما ذكره معه يجعلها كالنص في المسؤل عنه وج تحقيق المعارضة
 ويصار الى النهج وفي الذخيرة بعد الاشارة الى ما في المعبر في فطرته الرواية وان كانت عامة الا اننا بئنا فيها على السبب الخاص وهو السجاب
 وما بين كل المعبر يجعلها كالنص في المسؤل عنه وفي حاشية الروض رواية ابن بكير بمنزلة النص في السجاب حيث وقع السؤال عنه بخبره
 فمادرك في الجواب كالصريح في شمول الحكم وعلى هذا يندفع ما اورده في المعبر وفي كونه بعد الاشارة الى ما في المعبر فليدفع عموده

ويجعل خاصا معارضا في صدره وفي شرح المفاتيح وما ذكرنا في يومها بضم السين الجواب بخصوصه في السؤال والجواب مطابق للسؤال
 في مثل الخاص وكذا الحال في بعض الخيل وصريح فيه بالمتع عن السجاب ثم جدا انتهى لا يقال بدفع ما ذكره في الرافض فقال دعني
 صراحة في المتع عن السجاب لا يثبت الجواب العلم فيه على سبق السؤال عنه الذي يصح كالنص في السؤال عنه فمفهومه وان صرح
 بها جماعة لا مكان تخصيص السجاب بان يترك كل شيء حرام اكله فالصلوة في وجهه مثلك حرام الا السجاب الذي سالت وحيث جاز التخصيص
 متصلا بما منعه فلهذا عدم الفرق بينهما جدا انتهى لا نأقول هذا لا يصلح للدفع ويظهر وجهه بعد التامل سلنا ان الموثقة مائة و
 لكن صحته ابي على بن راشد بالنسبة اليها ليست خاصة معكم كما زعمه في المعبر في الشفع حتى يخصص بها الموثقة بل الحقيقة ان الثعلبي
 بينهما من قبل توارى عن العمومين من وجه لا الموثقة وان كانت عامة بالنسبة الى السجاب لا انها تختص بغير صورة التقية والصورة
 وقطعا والصححة وان اختلفت بالسجاب والفنك ولكنها عامة بالنسبة الى حال الاختيار والاضطرار ينفذ في الرجوع الى المرجحان وبعضها
 مثل صحته السند والموافقة للجمهور الدالة على صحة الصلوة مع الصحة كما اشار اليه في المعبر فقال انما يخرج المانع عن ابن بكير
 احسا بان خبرنا خاص والخاص مقدم وبان ما ذكره في الخبر مروي عن ابن بكير وفيه طعن وليس كل على بن راشد ولا انه مطابق لما دل عليه
 اطلاق الامر بالصلوة انتهى ولكن اعظم ما مع الموثقة كالايجي وفي الذخيرة وفي شريح خبري على بن راشد على خبر ابن بكير انما لان
 ابن بكير وان كان فظيما لكنه من الشهرة والحالة يمكن ان يكون اكثر من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وافواه قوله له بالفقه ما
 ابن راشد فلم يذكره حش ولا الشيخ في ست نعم ذكر الشيخ في كتاب الرجال وثقة شريح روايته لا يخرج عن الاشكال وفي شرح المفاتيح لا يوافق
 الصحاح والصعاف المذكورة الاخبار والدالة على المنع الخالفه لذهاب العامة والمطابقة لطريقه الخاصة السالمة من كل عيب السجبة لما ذكرنا
 من موجبات الجحيم والعيال بانها عامة وفي الصحاح والضعاف خاصة والثامن مقدم ظاهر لضعاف لان ثقتهم في النفاوم ولو كون الخا
 اقوى كما في المقام ليس كذلك فتمسك ما لا يقول به احد من اشهد المعايير والموهبات سيما عند من لم يجعل الخبر المضمين له حجة كما هو على
 صاحب المدارك ومن شاركه مع ان موثقة ابن بكير التي هي الاصل في هذه المسئلة وما ذكرنا في توجيهها تضمن السجاب بخصوصه في السؤال
 والجواب مطابق للسؤال في مثل الخاص وكذا الحال في بعض الخيل وصريح فيه بالمتع عن السجاب ثم جدا انتهى لا يقال بدفع ما ذكره في الرافض فقال دعني
 على التقية فمن يمكن تضمينها ما لم يقل به العامة لانهم قالوا بالجواز في كل الاوكل والظاهر ان يتجوز في الصلوة في السجود والفتك ثم ثلث
 من هذا الخاتمة في زمان صدره والرواية غير منضبطة ذلك يمكن كون عدم الضرر فيما لا يقولون به من جهة وروده في روايتهم او دواع
 اخي خصوصية العلم ولذا حمل امثال هذه الاخبار على التقية فحول الاصحاب سلنا لكن ما قلتم في الحد في ذلك علم به يقل احد منها هو الغل
 في ذكر السجاب فما يقولون في هذا الاحتمال لا شك فيه فاذ جاء المحقق الابطال بطل الاستدلال ولو علم عدم البطلان فلا شك في
 عدم مغا وتبلا هو خالف عنه هذا الجعل العظيم واما الصدوق فلهذا خالف الاجماع ولذا لم يقبل احد بكلامه ويكون ملوذا لمخالفة ظاهره
 على اننا نقول ما تضمنه ما لم نقل به الا سناد وبوشك ان يكون مخالفا للجماع لا يفهوم ما هو مسلم عند كل انتهى واما الثالث فلا يخفى اما ان يحمل
 انتهى بالنسبة الى خبر السجاب ويحمل على مطلق المرجوحته بالنسبة الى الجميع وكلاهما باطلا الا ذلك فلا سلنا ما استعماله اللفظ في الحقيقة
 والبيان وهو وان لم يكن جازا فلا أقل من كونه في اعلم ان السجاب المرجوحية وعند ارتكاب الجمل على التقية او في ارتكابه فلا يجهه ما ذكره من ان
 الموثقة مجملة على الكراهية في السجاب وان حرم الباقى فهو ناسئال المشترك مع غيره بقرينه واما الثاني فلا سلنا ما عدم جواز التمسك به
 في اثبات المنع من الصلوة في غير السجاب واغنى من ما بالابوكل الحجة وهو بط الحرافة من تلقى الاصحاب لموثقة بالقبول واسأالي في هذا في
 مجمع الفائدة فقال وحمل ما دل على المنع بخصوصه على الكراهية طريق الجمع ولكن ما يفيق في حد يثبت ابن بكير كالا لا يخرج على خبر السجاب وبلازم العمل
 بالجمهور في الثعلبي في شبهة انتهى واما في الثاني فيما ذكرناه في العلم المناقشة في الخبر الاول واما الثالث فلعدم نفس خبره جواز الصلوة في السجاب
 نعم يدل بعموم على ذلك ولكن يبيح تخصيصه بالموثقة لانها انما هي معكم كما لا يخفى على هذا العموم مختص بالنسبة الى املاء السجاب والحق بغير الصلوة
 لما دل على عدم جواز الصلوة فيه فكذلك بالنسبة الى السجاب ثم واما في الرابع فتصعفا السند كما في مختلف والجامع المتأصل وفي الاول الجواب
 الحديث مرسل ومقابل وافق حسب الامضاء الى روايته وفي الثاني وفي حديث مقال ضعيف وهو وافق ولا دسالة يمكن المناقشة فيه من

حيث المسند باسئاله على عدم من الجاهل انتهى سلمنا صحة السند ولكن يرد عليه ما وردناه في الخبر الاول في حاشيته الرخصة ثم رد عليه صلى بن بزاد في حقه
 اعتبار كونه مالا يוכל لحمه في التذكية وهم لا يقولون به الا ان يقال ان الذي ههنا في كلامه عليه السلام ليس في التذكية المعنى المصطلح عليه بنو الاحباب
 بل اعني فيه وهذا على ما يكون مما يוכל لحمه وان لم يعتبر ذلك في التذكية ويقال ان مراده عليه السلام ان لكم بان الذي بالحد يد ولا يكون ذكرا هذا
 وقوله فقلت ما لا يוכל لحمه من غير الغنم في بعض النسخ بيت مع وجوده لا وفي بعضها وفي كابد منه وكلها لا يخرج عن شيء اما الاول فلان النوصيف بغنى
 الغنم كانت واما الاخرى كل لحمه لا يختص بالغنم واما الغنم واما الثاني فلانه لا يظهر السؤال في جوابه ان السؤال عما يוכל لحمه من غير الغنم في الجواب بعدم
 الباس في السجاب كما ترى فانه مالا يוכל لحمه ان يحمل ما على الاستغناء عنه ويقال ان الحاصل السؤال انه هل شئ يוכל لحمه فيجوز منه اقراء غير الغنم فاجيب بان السجاب
 كان في الجواب غير مقتضى بان السجوب الاجماع على حقه اكله على التقية فانه انتهى واما في الخامس فنضعف السند ايضا سلمنا صحته ولكن يرد عليه ما وردناه على
 الخبر الاول ونحو ما ذكرنا في الاخبار السابقة على صاحبنا رحمه الربان بن الصلت واما في ما فيها اوردناه على الخبر الثالث كما اشار اليه في حاشيته فانه قال واما ما
 استدل به في المنتهى في صحة على بن يقطين وصححه الربان بن الصلت ففهمنا انه لا دلالة فيها على جواز اللبس في الصلوة كما هو المدعى ههنا والتمسك باطل
 ليس بشئ بل اطلاق نفى الباس في الاول وفيما بعد الثالث في الثاني دليل على منهيهم على انه لغير الجواز اللبس في الصلوة واستثناء المتأخرين بدل
 ذلك لما ذكرنا في الاخبار السابقة من وجوب الحمل على التقية وان بعد ذلك لا يبقى نفى في السجاب انما ليس كذلك ومنها ما في قوله انتهى وبالحكمة الاخبار
 وان كثرت في جواز الصلوة في السجاب ولكن ليس شئ منها يصلح لبياننا ونفى بلها على التقية على فريب ربما يرشد اليها نعمته بعضها من الناس الجواب
 بغير التقية لظهور في شئ من الجواب بالتقية ولا ينافيه ما ذكره في الذخيرة فقال يحدش الحمل على التقية ان مداهب الغاية جواز الصلوة في جلود
 ما لا يוכל لحمه مطر والمستفاد من كثير الاخبار السابقة بثبوت الجواز في السجاب ونفى ذلك عن غيره كالسمور والثعالب وامثالها انتهى وذلك
 لما ذكره في حاشيته فانه قال واما الروايات السابقة فضعفها الاسناد ولا يصلح للاستناد واحتمال التقية في الجميع ولا ينافيه سؤال السائل في الراعية
 ان لا يجيبه بالتقية وهو لا منع في بعضها من بعض ما يجوز لها من وهو ينافي في التقية لان التقية صفة ينافي ما حصلت تجوز في البعض فلان
 منع عن البعض على التقية وبما كانت على السائل بان يكون المنع عما يجوز له مصر لها في وقت ذلك يجوز له ذلك وامنع ربما يتقوله
 ضرورة الى ليسه تقية فلا يضر المنع منها فهم انتهى ومع هذا والمسئلة في غاية الاشكال ولكن القول الاول هو الاقرب مع انه احوط
 اقم على القول الثاني فهو بكونه الصلوة في السجاب لا يصح بالاول والاشنع والمجوز في المقاصد العلية وهكذا فلف عن بن خزيمة في شئ
 التنبيه على امور **ا** وبما السجاب كجمل كاستيفاد من كلام الامام بكونه الصلوة فيه على المختار ويجوز على غير **ب** بثبت الختان
 للسجاب كما قلنا بثبت للباس ما تقدم اليه الاشارة في الاماكن والقواعد **ج** صرح في الذكرى وحاشيته في جامع المقاصد وقصر ذلك
 والمباركة والذخيرة بانه يشترط في جواز الصلوة في جلدا السجاب تذكية وهو جيد من انه قد نفس وانما لا ينافي غيره طهور عندنا وقطع
 بان قد نفس في ذكرى والمقاصد العلية ومجوز وقال في الذكرى وهذا شهر بن الحار والمسان في بانه غير مذكي ولا غيره بذلك حمل
 لقصر المسلمين على ما هو الاغلب نعم لو علم ذلك حرم استعماله انتهى ويظهر من حاشيته في جامع المقاصد ومن المسالك المصير الى ما ذكر
 من اكتفاء بيد المسلم في الحكم بالتذكية وهو جيد واجتبه في جامع المقاصد على عدم العبرة بما اشهره بنو الحار بانه متعلق الشهادة ههنا عين
 فلا تنبع **د** قال بعض الاحبار السجاب على ما ذكره في كتاب يجمع بين حيوان على هذا البر بوع اكثر من القارة شعرة في عاية التقية الثعنة
 يتخذ من جلده اقراء بلبسة المستعوز وهو شدة بل الجسد انما يصير الانسان صعدا الشجرة العالية وهو كثير في بلاد الصغالية واحسن جلوه الارزق
 الامسلى انتهى **مصلح** يحرم على الرجال في غير حال الحرب والضرورة وغير حال الضرورة لليس الحرب والحض الذي يصلح لستر العورة كالثوب واللب
 ونحوها وكذا يحرم ذلك في حال الصلوة ولا يجوز فيه ونفس في غير حال الضرورة والحرب ما حرمه اللبس في غير حال الصلوة والضرورة والحرب فقد
 صرح به في التلخيص والعشر في المنتهى والارشاد والقواعد والتذكرة والخبر في الذكرى والدروس والمجوز في جامع المقاصد والروض ولك
 والمقاصد العلية والمدارك والذخيرة والكفاية والرياض وغيرها والجملة منه امران **الاول** دعوا الاجماع عليه في الانصاف والمعتبر والتذكرة
 والتجريب والروض والمدارك والكشف وشرح المفاتيح وجامع المقاصد وفيما هذا الاولا النصير بان يجمع عليه بنو علماء الاسلام كما هو ظاهر
 جامع المقاصد والمسالك وجمع الفتاوى والكفاية والذخيرة **الثاني** جملة من الاخبار وتواتر ههنا في الروض وجميع المقاصد وش

المفاتيح منها خبرنا بعد عن الباقر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله قال لعلي ولا تلبس الحرب فخرنا الله حلدك يوم بلغ الله ومنها خبر
 مصدق بن صدقة عن محمد بن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله فيها لهم من يبيع منها لبس الاستبرق والحرب والقز والاد
 ومنها رسالة ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال لا تلبس الرجل الحرب والديبايح الا في الحرب ومنها خبر زرارة عن الباقر عليه السلام عن ابيه عن ابي
 الحرب للرجال والنساء ومنها النبوات ففي بعضها لا تلبسوا الحرب فانه من لبس في الدنيا لم يلبس في الآخرة عن رسول الله صلى الله عليه واله
 ان يلبس الحرب والديبايح والغزير في اخره محرم على ذكره اذ لا يلبس الا في الحرب فانه من لبس في الدنيا لم يلبس في الآخرة وانما يظهر ان
 في الجواز اننا نقول هذه الاخبار لا يصلح لمعارضة الادلة الدالة على الحرمة من وجوه عديدة وبالحجة لا اشكال ولا شبهة في المسئلة واما حرم
 لبسه في الصلوة فسادها به في غير ضرورة والحرب فقد صرح به في الغيبة والسر والخلع والشراب والتمتة والخرب والتبصق والذكي
 والبيان والدروس والمفاصل العلية والروض والنجرة والحجة في الحكيمن امور **ا** العمومات الناهية عن لبس الحرب من الاجماع المحكية
 والخبار المستقيمة المتقدم اليها الاشارة فانها تشمل حال الصلوة اي قبل ثبوت التحريم فيها الى **ب** دعوى اجماع علماء الاسلام على حرم
 لبسه في الصلوة في المنهي والذكرى **ج** جملة من الاخبار منها خبر اسمعيل بن سعيد الاحوص الذي وصفه بالصلحة في جامع المقاصد وجميع
 المفاتيح وغيرها قال سالت الرضا عليه السلام هل يصلي الرجل في ثوب ابريسم فقال لا ومنها خبر محمد بن عبد الجبار الذي وصفه بالصلحة في المنهي
 وجميع المفاتيح والمدارك وغيرها وعما ثبتته من الكشف وغيرها قال كتب الى محمد عليه السلام سالت هل يصلي في ثوب من غير غزير او قلنسوة
 الديناج فكذب عليه السلام لا يصلي الصلوة في حرب من غير غزير ومنها خبر في الحرب قال سالت الرضا عليه السلام هل يصلي في ثوب ابريسم قال ومنها وثيقة
 عمار عن الصادق عليه السلام قال وعن الثوب يكون حله ديباجا قال لا يصلي فيه ومنها خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام قال كلما يجوز الصلوة
 وحده فلا بأس بالصلوة فيه مثلاً لتلك الابريسمة والقلنسوة الحديث ومنها مكانة الخبر عن صاحب الامر صلوات الله عاوسا له عليه وعلى
 ابابه الطاهرين لا يجوز الصلوة الا في ثوب سداً ولحمته فقل او كان ومنها الرضوى لا يصلي ديباج ولا في جوب من غير غزير ولا في ثوب ولا في
 ابريسم من غير غزير لا يقال بعد هذه الاخبار خبر اسمعيل بن زياد قال سالت ابا الحسن ع عن الصلوة في ثوب ديباج فقال لا يمكن فيه انما ثبت فلا
 بأس اننا نقول هذا الخبر لا يصلح لمعارضة ما تقدم من الادلة الدالة على حرمة الصلوة في الحرب والحض وقد رخصنا في المعبر على حال الحرب وفي غير
 على الحرب المبرج وبالحجة لا اشكال في المسئلة ويتفق التثنية **الاول** لا اشكال في شبهة في الحكم بقس من يلبس الحرب على الوجوه المحرم و
 حرمه عن العدالة انا اصصر على ذلك لما بيناه في الوسائل من ان الاصرار على كل معصية يوجب الفتح في العدالة وهل يحكم بالخروج من العدالة
 بمجرد اتيان هذا المحرم او لا يظهر من القواعد والتحريم والارشاد والنافع والشرائح كما عرفت في النسخ الاول والاخر الثاني وثالثاً للمقدس في جميع
 والوالد في الديار والفاصل الخراساني في الكفاية لا دل على كونه من الكائنات مما يفتح في العدالة ومحمد الذي عرفت لا يبعد ذلك والا لكان كل
 معصية مقتضية لذلك وهو خلاف التحقيق فلذا اختار جماعته هذا ويستفاد من مجمع الفائدة يدعوى الاجماع على المختار ودعوى من اطلقوا
 الشهادة بلبس اراة صورة الاصرار ونفي عنها الجحد في الياض قال ولا بأس فيه اطلاقاً وبما نرى لهم لغوة احتمال وروده لبيان جيل ما يفتح في
 العدالة من وثائق الاشارة الى حصول التكرار في اياكفاء بالمر الواحدة وانما احوال الشخص ذلك المختار في زوال العدالة بكل ثوب
 او بالكيان خاصة وملاحظة العترة من الحرمان المنبوبة وانها ما يبعد كونها كائنات وصغائر وعليه العمل بمقتضاها كقضاء مذهبه في
 تلك المسئلة انتهى **الثاني** ان اصلي عالما بما في الحرب والحض في غير الحرب والضرر بطلت صلوة ولا فرق بين ان يكون الحرب هو السائر العوة او غير
 اما بطلان الصلوة في الصورة الاولى فقد صرح به في الخلاف والمعتبر والمنهي والتذكرة والذكرى معاً مع المقاصد والروض والمفاصل العلية
 والنجرة والمدارك وله وجوه **ا** دعوى اجماع عليه في الخلاف والانتصار وظواهر العترة والتذكرة والمنهي والذكرى والمدارك وبعضها
 ظهور عدم الخلاف به فيه كما صرح به جلال الدين الخوانساري **ب** ما تمسك به في الانتصار والخلاف فقال الصلوة في ثوب يفتن ولا
 يفتن اذا صلى في الحرب بالحض انتهى وفيه نظر **ج** ان الصلوة فيه منى عنها كما تقدم اليه الاشارة والتمني اذا تعلق بنفس العبادة اقتضى
 الفساد على الامح وقد تمسك بهذه الحجة في الخلاف وجامع المقاصد والروض والمدارك والنجرة **د** ما اشار اليه في المنهي والمعتبر و
 الانتصار قال الاول لئلا نستر العورة عبادة متلغاة من الشرع ولان من هذا بالخصوص والتمني في العبادة يدل على الفساد مع فساد

الشرط وهدم الثقات نقل الشارع اليه نفس الشرط قطعاً لا يخالف بان الحزب لا يختص الصلوة لأن الشرط وهو الشر تحقيقاً لا
 لا ينفذ بالهوى الجواب عن تحريم الشرط بسقوط فساد الشرط بغيره التي في الحقيقة الى الصلوة وعن الثاني بالمنع من كون الشرط
 شرطاً ولا مكان الشرط مخصوصاً منها غير ما ورد به وذلك محال وقال الثاني لنا على تقدير كونه سائر المعصية انه منهي عن الشره
 النهي بطل على فساد المعنى عنه لا يقال انه منهي عن الشره لا يرفع معاً الشره لا معنى حقيق لا ينفذ بالهوى كما قال لا تقوم فان النهي لا يرفع اسم
 القيام مع تحققه فيكون شرطاً للصلاة كما صلبه لا نأخذ بقولنا ان شرطاً للصلاة حاصل كفاً كان بل الشرط ما سويده والا لم يكن كون الشرط
 ما سويده منها غير وقال في الثالث بعد التصريح بطلان الصلوة فيه والحجة انه لا خلاف في التحريم الحزب الحزب على الرجال وظاهر النهي
 يقتضي فساد الامكان المتعلقة بالحرم حمله ومن احكام هذا البس الحزم صحة الصلوة فيجب ان تكون الصلوة فيه فاسدة لان كل منهي عنه
 يجب ان يكون فاسداً ظاهراً النهي الا ان يمنع من تلك دلالة ومعنى وان كان ذلك هيباً الى ان النهي من طريق الوضع اللغوي لا يقتضي ذلك
 فانما العرف الشرعي يقتضي الاشبهه في انما صاحبه ومن معهم ما كانوا يتجاذبون في الحكم بنفسا والشئ وبطلان تعلق الامكان الشرعي به
 الى اكثر من ورود تهى الله تعالى ورسوله ولهذا المعنى فواجه به عن عقد الالهكموا بفساد العقد وبانه محرم ثم لم يوقف احد منهم
 في ذلك على دليل سوى النهي ولا قال احد منهم قط النهي يقتضي في الفعل وتخليج الى الاقرار على الفساد وهذا فيمكن جحد
 انهم وفي هذه الحجة نظر لانه لا يتم الا على تقدير كونه سراً واجباً كوجوب الحمد لا كوجوب الغسل الثوب او على تقدير كونه
 النهي بطل على فساد شرعاً وكل الامر في احد بهما دليلاً فتم واما بطلان الصلوة في الصورة الثابتة فقد صرح به في المعبر والمنهني
 والذكر في الحديث والبيان والذكر في جماع المقاصد والمقاصد العلية والوقوع والمداك والدخيرة والحجة فيه ظهور الانصاف
 والخلاف والمنهني في دعوى الامع عليه واطلاق النهي من الصلوة فيه في جملة من الاخبار المتقدمة اليها الاشارة الشاملة لحل الجند
 وهو يقتضي الفساد كما اشار اليه والاحتياط فتم **الثالث** لا فرق في جميع ما ذكر بين ان يكون الصلوة واجبة او فاسدة ولا في الواجبة
 بين ان تكون يومية او غيرها كصلوة الايات ومنه صلوحة الجنابة بناء على المختار بين صدق اسم الصلوة عليها حقيقة واما على
 غير فعل عدم فسادها بذلك فتوى للاصل واطلاق الامر بجماع عدم شمول النهي من الصلوة في الحرب لها وبالجملة كلما صدق
 عليها اسم الصلوة حقيقة ففساد اذا اتى به وهو لا يس للحرب وعالم به الاطلاق في الاخبار والقنوق المتقدمة للنهي عن الصلوة في الحرب
 والحكمة بفساد الصلوة فيه عدم الاقبال الاطلاق المذكور لا يشمل جميع افراد الصلوة لعدم تبادر بعضها منه لانا نقول لانا نعلم ذلك بل
 هو شامل لجميع الافراد اما الامثلة وجوب حمل المطلق على جميع افراد في امثال المقام مع عدم تبادر في بعضها هذا اول ترك
 الاستفصال في بعض الاخبار قرينه على رادة العموم منه ولعدم الغافل بالفصل بين الافراد كما هو الظاهر فتم **الحاج** الجاهل
 بطلان الصلوة في الحرب كما عالم به بطلان صلوته فيه والظاهر انه مما لا خلاف فيه **الاول** اذا صلى في الحرب او سها او سبانا او جهلاً بكون
 حرباً فهل يبطل صلوته او لا احتمالاً الا احدهما انها لا تبطل وبطلانها على امور منها العمومات الدالة على صحة الصلوة مط منها عموم
 قوله صلى الله عليه واله رفع عن امتي الخطاء والنسيان اذ ليس المراد رفع ما يثبت عليه ومنه لزوم الاعادة هنا وفي
 نظر لان النسيان في رفع المواخية فيه فيصرف في الاطلاق اليه ومنها خلوا الاخبار عن الحكم بالفساد بذلك مع توفر الدواعي لا يقال
 الاخبار الدالة على بطلان الصلوة في الحرب بطل على بطلانها بما ذكرنا لانا نقول لانا نعلم ذلك لان دلالة النسيان على ذلك باعتبار النهي
 عنها فيه وكون النهي في الجنابة مقتضياً للفساد في الجنابات كما هو التحقيق ومن الظاهر ان هذا لا يجري في المقام لعدم تقيده
 النهي الى الجاهل بالموضوع والناسي المفروضين نعم قد يمنع من توفر الدواعي المقتضى للنسيان ومنها انه لو فسد الصلوة فيه
 في الفروض لعدم العجز العظيم فيما اذا اتفق ذلك في مدة طويلة كعشر سنين ولا قال بالفصل بين الصور وفيه نظر **الثاني** انها
 تبطل وبطلانها على امور اربعة منها ما دل على فساد الصلوة في فضلات غير المأكول مطلقاً ولو سبانا وجهلاً بالموضوع وهو
 موثقة ابن بكير المتقدمة لان الحرب في فضلات غير المأكول لا يقال الظاهر من الدليات والفتاوى ان فساد الصلوة في الحرب ليس
 لا جمل كونه من فضلات غير المأكول بل كونه حرباً كما لا يخفى فلا يصر في العموم المذكور الى محل الجند والام لا يستند طاله في شئ

من مسائل الصلوة في الحرب لا نقول لا نسلم ظهور ذلك من الروايات وظهور الفتاوى والمنع من جهة المفهوم لا يمنع بثبوت من
جمعة اخرى استفيضت من رواية معتبرة فتأمل ومنها ظهور جملة من العبارات في دعوى الاجماع على البطلان في محل البحث ففيها
ومما انفردت به الامامية القول بان الصلوة لا تجزى في الثوب اذا كان من ابراسهم محض لا في الفقهاء بخالفون في ذلك والحجة
على مذهبننا بالاجماع الامامية عليه وفي الخلاف من صلى في حر يبرح من الرجال من غير ضرورة كانت صلواته باطله ووجب عليه
اعادتها وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرية وفي الاعتبار بطلان الصلوة فيه فهو من ذهب علمائنا وفي المنتهى ذهب
علمائنا اجمع الى بطلان الصلوة في الحرب المحض للرجال الا مع الضرورة وفي الحرب وفي التذكرة لا تنجز الصلوة فيه عند علمائنا اجمع
وفي التذكرة تبطل الصلوة فيه عندنا وفي المدارك ما بطلان الصلوة فيه فهو من ذهب علمائنا وفي التذكرة ذهب علمائنا الى بطلان
الصلوة في الحرب المحض ونقل اجماعهم عليه المقهور والخفوق وغيرها وفي الربا في يجوز الصلوة ولا تنجز في الحرب المحض للرجال بالاجماعنا
ان ظاهر المصريح به في كثير من العبارات كالانقضاء وفي وهي ذكرى وغير لكن فيها عندنا وهو ان لم يكن مبرحا في الاجماع لكنه ظن فيه
حيلا انتهى لا يقال لا نسلم انصراف اطلاق العبارات المذكورة الى محل البحث بل تنصرف الى صورة العمد بقربانهم اسندوا علمائنا
من الحكم بالبطلان بالنهي عن الصلوات فيه ومن الظاهر انه لا ينصرف الى صورة العمد فيكون لا اطلاقا المذكورة محمول عليه والا لكان
الدليل اخص من الدعي وهو من جاز لا نقول لا نسلم صلاحية ما ذكره قرينة على تعقيد الاطلاق لانهم لم يقتصر في الاستدلال على
ما ذكره من الحكم على الدليل المذكور بل اجتمعوا عليه بغير دليل اخرى وهو اجماع الشامل لجميع الصور وزاد في الاستدلال في التمسك
بفائدة الاحتياط الجارية في الجميع ايها واختصاص بعض الادلة ببعض الصور يقتضي تعقيد الاطلاق في العبادة مع فهم دليل اخر عليه
فقد بركة يقال ينصرف الى الاطلاق فانما المذكورة الى الغالب وهو غير محل البحث لنزاهة لا نقول لا نسلم كونه فائدا ويجوز ان ينصرف
اليه الاطلاق هذا وما يوجب شموله لغيره عدم تفرع الحكم بالاحتمال الاول ولو كان عفا الغرض لم لهم جميعهم او جماعة منهم كالا
ومنها فائدة الاحتياط وفيها نظر في المسئلة محل اشكال ولكن لا شمال الا والاقرب مع انه لو عطف اذا شك في كون الثوب حربا فهل يصح
الصلوة بفتح او لا اشكال من فائدة الاحتياط وان الشرط في الياسان لا يكون هو بل فاد حصل الشك في الشرط وهو يقتضي الشك في
الشرط فيجب اجتناب مفسد الصلوة العمومات لا تدفع صحة مطاوعا وبما هو المعلوم كونه حربا من اطلاق فائدته على المنع من الصلوة في
الحرب وكيف كان فلا ينبغي ترك الاحتياط هل يشترط في الحكم بفساد الصلوة في الحرب ان يكون ملبوسا من اوطا الى اخرها يجنب تقع
بمجموع الصلوة فيه ويكتفي في ذلك للمبصر في جزء من اجزاء الاقرب بطلان الثاني وكذا المعبر عند الصلوة في الحرب عرفا
المراد بالحرب ما يجمع الفرق كما صرح به بعض الاصحاب فمع ما يشتهر المراد بالحرب ما يجمع الفرق كما صرح به بعض الاصحاب فمع ما يشتهر
وان حازر في الاسم انتهى ويدل على ذلك خبر العباس بن معمر عن ابيه قال سالت عن ابراهيم والقر قال هما سولة والمرو عن الفقيه
في ذكر حمل المناهي لبنى على الامامية واله انه منى عن ملحق الحرب والدبيلج والفر للرجال

مصباح الاشكال ولا شبهة في انه لا يحرم على الذكي غير بالغ ليس الحرب مطلقا كما صرح به في الروض والمقاصد العلية وغيرها
قالوا الان الحقير من خطا بالشرح قال يتعلق به وهل يحرم على الولي تمكينه من لبسه او لا هي في المدارك عن بعض الاول والمعتد هو
الثاني وفاقا للشذكو والخبر والمنهي والمعبر الذكوي والمقاصد العلية والروض وحاشية تيج وجامع المقاصد والمدارك من
العليق في الجالية وجميع الفائدة وادعى فيه كغير الشهرة عليه في المدارك والذخيرة عزاء الى المعبر ومن فاض عنه والجهة فيما ذكره الا
المعتد بالشهرة العظيمة وبانه لو كان التمكن حراما لاشتهر بثبوت الدواعي والثاني بطلان المقدم مثله ويجوز عبد الملك بن عبس
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما يصل البناءا بالكعبة هل يصل لنا ان نلبس شيئا منها قال يصل للصبيان والمحدث ينبغي بذلك
لا يقال بدفع ما ذكره النبي المرسلام عا ذكر اقامتي لا نأقول هذه الرواية صغيرة سندا ودلالة فلا يصح الاستناد في مقابلة ولا يقال
بدفع ما ذكره الجابر كذا من الصبيان وتركه على الحواري لا نأقول هذا لا يصلح للدفع انما لان فعله على ثقله بربطه لعل كان
لاحل التزويج والشروع على انه قال في جميع الفائدة وغيره لا بعد ذلك على جواز فانه كان ملبوسا لهم ويكون التزويج حال البلوغ انتهى
ينبغي التنبيه على امرين **الاول** هل يفسد صلوة فيه كالبالغ او لا اشكال في ان السبب في الحكم بفساد الصلوة في الحرب ليس الا الذي عندهما
وهو هنا غير متحقق لعدم وجهه الى الصبي كما عرفت ومن شمول العبادان المستغنى له عوى الاجماع على الحكم بفساد الصلوة والى غلبة الشك
الصبي مع الرجل في شرط الصلوة في محل الجيش وفي الجميع نظر **الثاني** لا يحرم على الولي ولا غيره تمكينه من لبس الحرب
للاصل وعدم الدليل على الحرمة **مصباح** يجوز لبس الحرب الحضر في حال الحرب من غير ضرورة كما في الشرايع والمعبر والتافع والنصرة و
الخبر والنقواعد والمنهي والشذكو والذكوي والبيان والدروس والروض والمقاصد العلية وجامع المقاصد والمدارك والرباين
وظاهر الالفة والمجربة والكفاية لهم وجوه **أ** ظهور اتفاق اصحاب العلية فانا المعظم قد صرحوا به ولم يخلطوا في الفوائد نقله
احد منهم ولا يقال يستفاد من اطلاق الانصار والسر والخلان والارشاد الحكم بحرمة لبس الحرب وعدم استثناء حال الحرب كغيرهم
ثبوت التحريم انهم فكيف يمكن دعوى ظهور الاتفاق على نفيح لاننا نقول الظاهر عدم انفصال الاطلاق المذكور على ما له الحرب كما
لا يخفى بالجملة دعوى ظهور اتفاق على ذلك وجهته **ب** ظهور بعض كلام الاصحاب في دعوى الاجماع قال في المعبر والذكوي
ويجوز لبس الحرب وهو اتفاق علمائنا **ج** ما تمسك به في المعبر والمنهي وكرهى فقالوا كان لعرفه بلقي من دساج بطانته من
سندس محشوفوا وكان يلبسه في الحرب وقد شهد جماعة من التابعين ولم ينكروا عليه مع سماع النبي الخاتم ناوله يتقبلوا الرخص في
هذه والا نكروا عليه **د** ما تمسك به في المعبر والمنهي وجامع المقاصد فقالوا في مقام الاحتجاج على جواز اللبس ولا نه يحصل به
به قوة الغلب ويمنع صغرها لو عند حكمة خفي بحرف الضرورة **هـ** ما تمسك به في المنهي والشذكو فقالوا في مقام المذكور
ولا مانع من لبسه لاجل ما فيه من النجاة وهو غير ملزم في الحرب لا النبي صلى الله عليه واله راي بعض اصحابه يمشي بين الصفيين
يختم في مشبه فقال صلى الله عليه واله انها المشبه ببعضها الله ودسوله الا ان هذا الموضع **و** جملة الاخبار ومنها خبر سماعة الذي
عده في المنهي وجامع المقاصد والذخيرة من موثقي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرب والديباج فقال لا ما في الحرب فلا يابا
ولو كان فيه تماثيل وقد تمسك بهذه الرواية جماعة منهم المحقق في المعبر فقال سماعة وان كان وفيها كلفة ثقة فاذا سلم خبره عن الحاضر
عمل به انتهى ومنها خبر اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله قال لا يصلح للرجل ان يلبس الحرب الا في الحرب ومنها خبر الحسين بن علوان عن
جعفر عن ابيه عن عليا عليه السلام كان لا يرى يلبس الحرب والديباج في الحرب الا لم تكن فيه تماثيل باسا وينبغي التنبيه على امور
ا المعبر ما يهيى حيا حقيقة فما يطلق عليه الاسم حجاز الاعيرة والوجه فيه واضح **ب** هل يخص الحكم بالحرب على المباح او يحرم
الحرم فيه اشكال من اطلاق النصوص والقنوي في عوازل لبس الحرب حال الحرب وان حرمه الحرب لا يمنع من لبسها اللبس ومن امكان دعوى
انفس في الاطلاق المشار اليه الى الاول فيبقى مستدجا تحت مفهوم ما دل على حرمة لبس الحرب مضافا الى انه بعدد بخونه في الحرب المحرم
فلا احتمال الاول لا لخلو عن قوة مع انه حوط **ج** هل يجوز لبس قبل الشروع في الحرب وهذا رواه واليه لاه او يخص الجوارض
الاشكال الاشتغال بالحرب اشكال ولعل الحكم بالجواز قبل الحرب بغد راجعا لخاذه بلبس شيء له لا يخرج عن قوة الدلالة ما دل على

حُرِّمَ لبس الحرب مضافاً إلى أنه بعد مجوزيه في الحرب الحرام فالأخيراً الأول لا يخرج عن قوة مع أنه هو الجواز لبس الحرب حال الحرب بالالتزام
 العرفي عليه كما لا يخفى **د** لا فرق في ذلك بين حال الصلوة وغيرها مجوزان بلبسه وهل يصلح حال الحرب ولا نفد صلوة بذلك أما
 فلعلنا لنفس والقنوى والدالين على جواز لبس الحرب حال الحرب وأما الثاني فلا بد فساد الصلوة بلبس الحرب إنما كان باعتبار النهي
 هو جرم رفع فلا يحصل الفساد كما صرح به في المعبر **سبباً** لا شك في جواز لبس الحرب في حال الضرورة مطلقاً ولو
 في حال الصلوة ولا نفد به والظاهر أن ذلك مما لا خلاف فيه ومن أطلق جواز لبسه للضرورة الفاضلان في المعبر والشرائع والنافع وكذا
 والشهيدان في الذكوى والدروس والبيان والالفة والمقاصد العلية والروضة والمحقق الثاني في جامع المقاصد وسبط الشهيد
 الثاني في المدارك وغيرهم وغراه في المعبر والمنتهى **سبباً** لا شك في كونه والذكوى وفي صرح بدعوى الإجماع وفي المدارك وقطع به
 الأصح وفي الذخيرة لا خلاف فيه واجتمع عليه في المعبر والمنتهى والمدارك بأن معها يسقط التكليف واجتمع عليه في غيرها بالعموم فاقبل
 وقولهم لم يلبس شيء مما حرم الله تعالى إلا في حال الضرورة وقولهم كلما ضل الله عليه فانه إلى بالعدو وقوله صلى الله عليه واله
 عز وجل في الخطأ واللبس وأما ذكره هو عليه وما لا يطيقون ويخوذ للناهي وهل يجوز لبسه لمجرد دفع القتل وإن لم يكن هناك ضرورة
 أو لا صرح في المنتهى والذكوى وجامع المقاصد بالأول لما شكك إليه القمل مع أصالة المشركين في الحكم ويوجب ما ذكره عموم القمل
 في الجواز ولم يطل في النبي صلى الله عليه واله لبس الحرب من الرجال إلا لعدو الرمن بن هوفنا أنه كان رجلاً مثلاً وصرح المحقق في
 المعبر والفاضل الخراساني في الذخيرة بالثاني وهو أحوط بل لا يخرج عن قوة للعمومات الناهية عن لبس من عيسى وجوزة بصلب الخصم
 وأما دل على أنه صلى الله عليه واله رخص الرمن والنبي في لبسه فلا يصح لذلك لصنف سنداً سلمنا الصحيح ولكن لبس فيه دلالة على
 الجواز في صورة عدم الضرورة لعل في خصمها كان لأجل الضرورة **سبباً** يجوز للنساء لبس الحرب بالحض اختياراً ومن غير ضرورة
 ولا يحرم ذلك عليهن كما يحرم على الرجال ويصح صلواتهن فيه ما جاز لبس ودم من رهن نفد صرح به في الرابع والمعبر والمنتهى و
 والأردش والقواعد والذكوى والدروس والبيان والروضة وجامع المقاصد وجمع الفائدة والمدارك والذخيرة وغيرها والظاهر
 أنه ما لا خلاف فيه وقد صرح في الذكوى والنتيج في الروضة وغيرها بدعوى الإجماع عليه وفي المعبر هو قول العلماء كانه في
 المنتهى ذهب إليه كل من يحفظ عنه العلم وفي جامع المقاصد عليه إجماع أهل الإسلام وفي شرح المفاتيح لجدي قدس سره هو من رهن
 الدين وأما صحة صلواتهن فيه وعدم رهنها فما صار إلى التخي في النهاية وط في الحل في السلسلة والفاضلان في الشرائع والمعبر والنافع
 والخبر بالذكوى والمختلف والأردش والقواعد والشهيدان في البيان والذكوى والالفة والدروس والروضة والمحقق الثاني في المعبر
 وجامع المقاصد وسبط الشهيد الثاني في المدارك والفاضل الخراساني في الكفاية والذخيرة والوالد العام ظله العالي في الرهاض و
 السيد الأستاذ قدس سره في الدرر وجمال الدين الخواساني في حاشية الروضة وجدي قدس سره في شرح المفاتيح وغراه في المعبر
 والمنتهى إلى الشنخ والمريض ولا بناءهم وفي جامع المقاصد وغيرها إلى الأكثر وفي التفتيح والمقاصد العلية وجمع الفائدة أنه
 المشهور وفي المختلف قال ابن بابويه في النهاية لا يجوز الصلوة للمرأة في الحرب بالحض وبا في صحابنا على الجواز وفي الذكوى ما
 صلواتهن فيه المشهور الجواز وصنع ابن بابويه ثم ادعى أنه فتاوى أصحاب وفي الروضة منع في من صلواتهن فيه استناد خبرين لا
 بينهما من جهة في مخالفة ما عليه أصحاب وفي الرهاض وهو شاهد القولين بل لا خلاف فيه بظهور الأمر في منع والمنتهى منع
 وهما شاذان بل على خلافه إطباقاً في أصحاب كما صرح به في المختلف ونفهم في الذكوى والروضة وغيرها ولعلنا انتهى ولم على
 ذلك وجود **ا** أصالة الإياض كما أشار إليه في المختلف **ب** أصالة بقاء الجواز الثابت قبل الصلوة كما أشار إليه جدي قدس
س مع ما تمسك به في المعبر والمنتهى والمختلف والذكوى وجامع المقاصد والمدارك والذخيرة وغيرها من إطلاق الأمر بالصلوة
 الشامل للحال بحيث خرج منه بعض الصور ولا يدل على خروج محل البحث منه فيكون منه حاشية نبشت صفة بناء على ما انفرد في الأصول ثمة
 الأمر بالمهنية الكلية يقتضوا الامتثال بأمر من هو بعضه قوله عليه السلام لا تغاد الصلوة إلا من خمسة الوقت والظهور والقبلة و
 الركوع والجمود **د** الشهرة العظيمة التي لا يبعد معهود دعوى شذوذ القول بخلاف ما عليه المعظم بل ربما استغفار من جملة

الكذب دعوى الإجماع على ما صاروا إليه منها التبع فان فيه مقام الاحتجاج بما صاروا إليه للإجماع على جواز اللبس لمن يتركه فينبغي
 بحال انتهى **هـ** انه لو لم يكن صلواته فيه جازية لاشتهر بل وتواتر والثاني بطلان قطعاً بل المعهود من سيرة المسلمين والمسلمين الجواز
 كما اشار إليه والذي دام ظلهما العالي فانه قال المسلمون في الأعصار والأصوار لم يمنعوا النساء عن الصلوة فيه كما لم يمنعوا عن لبس في غيرها
 وهو إجماع قطع لا يكاد يبكي **و** انه لو فسد صلواته فيه للزم الحرج العظيم غالباً للحصول العسر الشديد في تغير اللباس حال الصلوة في
 أغلب الأوقات كما لا يخفى والثاني بطلان العمومات الدالة على الحرج في الشريعة **ز** اطلاق الاختيار المجوز لللبس في الحرب فانه يشمل
 حال الصلوة منها من عبد الله بن بكير عن بعض صحابته عن ابي عبد الله عليه السلام قال النساء بلبس الحرب والدباج الا في الاحرام قال في الإجماع
 ونقصه لا يستثناء جواز لبسهن في الصلوة انتهى وقد عده هذه الرواية جماعة من الموثق ومنها خبر اسمعيل بن القفيل قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام من المرأة هل تصلح لكان بلبس ثوبها حرباً وهي محرمة قال لا ولها ان يلبسها في غير احوالها ومنها موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام
 قال ينبغي للمرأة ان يلبس الحرب المحض وهي محرمة فاما في الحرب والبرد فلا بأس ومنها المروي عن قربان ساد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى
 قال سالت عن الدباج هل يصلح لبسه للنساء قال لا بأس ومنها خبر يوسف بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام انما يكره الصف من الأبراس
 للرجال ولا يكره للنساء في خبر آخر له عنه عليه السلام انما كره للحرب البراءة لم يكره للرجال ولا يكره للرجال ولا يكره للنساء ولا يكره
 عن الصلوة في ثوبه بياض فقال ما لم يكن فيه ثوب بل ولا يقال غايته ما يستغفر من هذه الاخبار جواز ان يلبس المرأة الحرب في الصلوة وهو
 لا يمنع من فسادها به لا نقول هذا باطل ان الظاهر ان لا فائلاً بالفصل بين الجواز وحالة الصلوة مع انه بما يدعى فهم الحققة عرفاً من
 اطلاق الجواز ولا يقال بعارضها ذكر حمله من الاخبار منها الاخبار المطلقة المنع عن الصلوة في الحرب الشاملة للنساء منها صحيحة محمد بن
 عبد الجبار قال كتبت الى محمد عليه السلام اسأله هل يصلح في ثلثه حرب محضاً وثلثه دباب فكتب لا تحل الصلوة في حرب محض قال
 في ثلث هو عمام في حق الرجال والنساء ومنها خبر ابن ابي الحارث قال سالت ابا عبد الله عليه السلام هل يصلح في ثوبها بلبس قال لا ومنها
 موثقة عمار عن الصادق عليه السلام قال وعن الثوب يكون علمه دباباً قال لا يصلح فيه ومنها ما كتبه الحبيب عن صاحب الامر عليه السلام
 لا يجوز الصلوة الا في ثوب سلاء ومحمته فطن وكان منها الرضوى لا يصلح في دباب ولا في حرب محض ولا في ثوبها بلبس محض
 منها ما هو كالنهي في المنع عن الصلوة المرأة في الحرب وهو خبر ابن ابي عمير زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام في ثوبها بلبس الحرب للرجال
 والنساء الا ما كان من غير بخلوط بخي الجحمة وسلاء خا وكثان وقطن وانما يكره الحرب المحض للرجال والنساء قال في المنع لا يرد بان النهي في حق
 الرجال المشرهم وكذا في النساء فقيصة للعطف وكذا لفظه بكره بل ربما الختم في حق الرجال فكذلك في النساء للعطف وثانها ما جازي الجعفر المروي
 عن الخطا قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز للمرأة لبس الحرب والدباج في غير الصلوة واحرام وحرم ذلك على الرجال
 في الاحكام ويجوز ان يتختم بالذهب ويصل فيه ثوباً نقول الاخبار المذكورة لا تصلح للمعادنة اخبر عبد الجبار فلتنع من ثوبها بلبس الحرب كما اشار اليه
 جماعة كالعامة في المختلف والمحققين في جامع المقاصد والفاضل الخراساني في الذخيرة فقالوا اخبرني بعض ائمة النجاشية ان الرجال لا يلبس
 عن الثلثية التي هو لبس الرجال وزاد في الذخيرة كغيره فقال السوال فاكتر الروايات بصلواتهم فيه ولو كانا المنع مشاكلاً لكان لبس السوال غير
 لجواز اللبس لمن في غير حال الصلوة انتهى لا يقال بل قد نفع هذا ما نقله في الاصول من العبارة بعموم اللفظ لا خصوص الحال لا نقول ذلك
 مسلم في الالفاظ الموضوعة للعموم واما في الالفاظ المطلقة كما في الرواية فلا نسلم سلمنا ولكن نقول غايته الرواية الاطلاق فيمكن تفسيره
 كما ان الاطلاق لما نعت في الحرب بل بالرجال بل هو لازم للاخبار المطلقة لجواز لبس النساء الحرب والتعارض بينهما وان كان من قبيل
 تعارض العمومين من وجه فيمكن تفسيره بكلمة بالاحكام لا ان تفسيرها الاطلاق لما نعت عن الصلوة والحرب بالرجال والى اعتراض الاطلاق
 المجوز للنساء لبس الحرب بالشهر العظيمة وغيرهما تقدم الشارة وامخبرني في الحرب فلم يمنع من ثوبه النساء لا ختم لان يكون هل
 يصلح فيه بصيغة المتكلم لا بصيغة المجهول من المضارع فلا يشمل من قطعاً ومع ذلك فمسند ما ثبت جواز الاعتدال عليه وامخبرني
 فلمنع من ثوبه للنساء ان يلبس لان يكون لا يقتضي فيه بصيغة المتكلم المعلوم لا الجوهول فلا يشمل من قطعاً واما المكاتبه الحرة فليضعف
 سندها فلا يجوز الاعتدال عليها واما الرضوى فليضعف سند مع المنع من ثوبه للنساء لما ذكرناه في غيرها واما خبر زرارة فليضعف

سند بائنه الى موسى بن بكر الواقفي مع ان ظاهره خلاف الاجماع كما لا يخفى فيمكن حمل انتهى ولفظ الكراهة فيه على مطلق المرجوحه وهو
وان كان مرجوحا بالنسبة الى التقييد بحال الصلوة ولكن ينبغي المحصر المصير اليه لما بيناه من الأدلة على التحنار وفيه نظر وكيف كان
فالرأيه مما لا يصح الاستناد اليها احدا واما خبر جابر فضعف سند وقصور دلالة لا يخفى فلا يصح الاعتماد عليه ولا يقال يلزم من
الحكم بالمنع من صلوة الرجال فيه المنع صلوة النساء فيه لا صالة الاشتراك بينهما في الاحكام لاننا نقول هذا الاصل لا يصلح المعارف للأدلة
على التحنار مع امكان المنع منه كما اشار اليه بعض المحققين فان قال في مقام الجواب عن الاصل المذكور اننا لانعلم شمول الاحكام الواردة في مقاصد
الرجال للنساء الا بادل على ذلك من اجماع او خبر خصوصا فيما كان عنده معتد الفرق كما نحن فيه حيث يجوز لبس الحر بالنساء دون الرجال
هو مظنة الفرق بينهما في الصلوة انهم سبها مع اطلاق ما دل على جواز لبسهن بل عوم بعضها ولا يقال لوجها في النساء الصلوة في الحرب
لجواز لهن الاحرام فيه والثاني بطلان المقدم مثله اما الملازمة فلما دل على ان كلما يجوز الصلوة فيه يجوز الاحرام فيه واما بطلان الثاني
فلما دل على انه لا يجوز للنساء الاحرام في الحرب وقد يناقش بالمنع من الملازمة فارة وبالمعنى بطلان الثاني لا يخفى ولا يبقى الحرب من فضلات
جوان لا بأكمل فلا يصح الصلوة مع كجلها بأكمل لمحله لاننا نقول المقعدة الثانية ممنوع في محل البحث وذلك لما المنع من الدليل على صالته
عدم جواز الصلوة في فضلات ما لا بأكمل وللزوم تخصيصها بما تقدم من الأدلة على التحنار والا موطن لبس ترك الصلوة فيه كما صرح به
في مجمع الفائدة والمعارف والتعليقات الجملية وصرح في المبسوط والنهاية والسرائر بان الا فضل الفرق وهي في الرأيه من الوسائل
والترهنة الحكم بكراهة الفعل **مصباح** اخلف الاصحاب في جواز لبس الحر للنساء في المشكل على قولين **الاول** انه يجوز وهو الترجيح وشي
المفاتيح وظهر التعليقات الجملية وقد عكاه في الاول عن بعض **الثاني** انه لا يجوز وهو للذكرى والبيان والتذكرة والمفاصل العلية
ولهم اركان **الاول** انه قد ثبت وجوبه لبس الحر في فساد الصلوة فيه على الرجال والحنثي يحتمل ان يكون بطلا في الواقع فيجوز عليه في الاحتجاب
والاحتياط وقد عكس بهذا في الذكرى والتذكرة والمفاصل العلية وفيه اشكال لا يجزى لا احتمال لا يثبت بل مقتضى صالة الاباحة عدم حرمه
لبس نعم ينبغي الحكم بفساد الصلوة بذلك لعدم العلم بمحصل البراءة عن التكليف الثابت قطعاً مع ذلك ولكن هذا التفصيل لم يجد به اتفاقا
في ينبغي الحكم بحرمه لبس النساء لا صالة بقاء الاشتغال وطى من صالة البراءة وفيه نظر **الثاني** عوم قوله عليه السلام في مكانه محمد بن عبد
الجبار لا يحل الصلوة في حر يحمض وقوله عليه السلام في مكانه الحرى لا يجوز للصلوة الا في ثوب سداه فلما كان وقوله في الحرى لا يحل الصلوة
وما انفردت به الا ما منه بان الصلوة لا يجوز في الثوب اذا كان من ابريسم حمض والنجاسة على ما ذهبنا اليه اجماعا الا ما منه انتهى خرج من هذه
العمومات من علم كونه من النساء وللبس الحنثي فيه فينبى بيع تحتها فيجب الحكم بفساد صلوة في الحرب وان ثبت الفساد ثبت حرمه لبس مطاعدم
الغافل بالفصل على الظل لا يقال العمومات المذكورة تنصرف الى الغالب وهو غير الحنثي لاننا نقول هذا ممنوع هناك لا يخفى لا يقال يعارضها
بذكر عموم قوله عليه السلام لانعاذ الصلوة الا من ختمه الوقت والظهور والقبلة والركوع والسجود لاننا نقول هذا لا يصلح للمعارضة
لان وجوه التبرير مع ما ذكرنا لا يخفى **اخلف الاصحاب** في جواز ان يصلى الرجل في التكة والفلانسة المملوئين من الحرب الحنف على
على قولين **الاول** انه لا يجوز وهو لصريح المنهى ولفظ البيان وكذا الترجمة والكفاية وجميع الفائدة وحاشية الرضى والجل المنين
والرأيه وظاهرها اطلاق فيه المنع من الصلوة في الحرب كالتحلف والغنة والحرب والنصرة والفوائد والحكى في المختلف عن المعين ولا
وفيهم كما في المنهى وجميع الفائدة والجل المنين وكذا خبره وغيرها قال ابن بابويه لا يجوز الصلوة في تكة راسها من ابريسم وكشف
لا يجوز الصلوة في ذلك كما في المختلف والمنهى وفاقا لظاهر المعين وسلاطيسه بن خزيمة وابن الجيند وغيرهم وصريح الفقهاء
الجامع وفي كلام بعض الاجلة اختار في الحار والمغايير وفي الرأيه قال به كثير من مشايخى المشايخين **الثاني** انه يجوز ذلك وهو لصريح
النهاية والشمس والنافع والمعتبر والتذكرة والاشاد والدروس وكفى والشفيع وحاشية تيج والمحفة وجامع المقاصد والرد
والمفاصل العلية وفيه وكذا حاشية شه قال في المبسوط ونداء في الاخيرين كما في لفظ وخبره قال به ابن ابراهيم بوالصلاح وزاد في
خبره فقال هذا هو الا شهر ولخار جملة من المشايخين وفي الجبل المنين قال جماعة من المشايخين منهم وفي الكشف خاند في التجميع وفي
الشفيع الاظهر بين الاصحاب الحار وفي الرأيه من انسبه في الذبح وغيره الى المشهور وفي التلخيص والمفاتيح وعجزه الى المشايخين ثم قال

وشرح فيها الفاضل في الخبر والصبر وعزها وفي شرح المفاتيح المشهورة عند المشايخ بن الجوزي والابن دجوه منها اطلاق
دعوى الاجماع في الخلاف والغنية على عدم جواز الصلوة في الحرب المحض غايه شامل لكل البحث كالنفي في افعال هذه الدعوى وهو موهنة
هنا بشهرة القول بالجواز لاننا نقول لا نسلم الشهرة المذكورة بل لو ادعى شهرة القول بالمتنع لم يكن بعيدا فاذن يعترض دعوى الاجماع
بالشهرة فيبقى وبنا كدحيتها ولا يقال بغير هذه الدعوى ظهور عبادة الشفيع المتقدم اليها الاشارة في دعوى الاجماع على الجواز وهو
اولى بالبرهان لاختصاصه بعمل البحث دون الغرض له فانه اعم منه والخاص مقدم على العام لاننا نقول لا نسلم ظهور عبادة الشفيع في ذلك
سلمنا ما في الخلاف والغنية اظهر دالة في دعوى الاجماع فيقال بل هذا وجه صحيح ما في الشفيع المتقدم اليها اشارة ويبقى ظهور شهرة القول
بالمتنع فيكون مرجحا لما في الخلاف والغنية سلما عن الغرض وبغير نظر ومنها ما تمسك به في الجمل المثبت من اطلاق ما دل على المنع من الصلوة
بها بفصل من الجوانب الغير المأكول ومنها ما تمسك به في المختلف الجمل المثبت بانه محال على المنع من الصلوة في ثوب علمه دبراج ومنها ما
تمسك به في المختلف فقال ولا ان النبي ورد مطر ولان مقتضى المنع في الثوب وهو كون الملبوس من ابراهيم عجل صلحه الجلاء وهو في النكته
الفلسوة فيكون المنع بانها ومنها ما تمسك به في المعبر ما في الشفيع والروضة والذخيرة وجمع الفائدة والجمل المثبت وحاشية الروضة و
الكشف من عموم الاخبار المانعة منها ما تضمن منع الصلوة في الحرب يقول مطلق ومنها ما تضمن عدم جواز النبي في الحرب والتقريب في ذلك ان هذا
علا المدعى في الصلوة في الفلسفة المفرضة مستلزم صدق لبس الحرب فيها وهو محرم وكل من حرم لبسها في الصلوة منع منها فيها ومنها جملة
من الاخبار ومنها ما تمسك به في وجوبها مع المقاصد وض وجمع الفائدة وكذا وحاشية منه وخبرة والكشف والرياض من مكاتبة محمد بن
عبد الجبار الصبيح قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اساله هل يصلي بما في فلسفة من غير حضور وفلسفة دبراج نكتب لاجل الصلوة في
حرب محض ومنها صحيفة اخرى قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اساله هل يصلي في فلسفة عليها وبر ما بولك لمح او نكح حربا نكح
من وبر الا ان نكتب لاجل الصلوة في حرب محض وان كانا الوي ذكرا حدث الصلوة فيه ومنها ما اشار اليه في الرياض من الرضا ولا يقل
في دبراج ولا حرب ولا في ثوب ابراهيم محض ولا في نكته ابراهيم وان كان الثوب سدا ابراهيم ولحمته قلن او كانا وصوف فلان باس بالصلوة
فيها لا يقال الرواية الاولى لا ينقض لاثبات المدعى لانها مكاتبة المكاتبات لا تصلح للحجة لانا نقول المعتمد عندنا حجة المكاتبة حيث يجمع
سائر الشرايط وقد صحح بها في الذخيرة وكذا في الرياض فقال ولا يفتح كونها مكاتبة كونها حجة على الاصح سيما مع الاتفاق على
العمل ولو في غير المسئلة انتهى ولا يقال الرواية المذكورة لان المدعى لما حكاها في الجمل المثبت عن بعض فقال كان بعض مشايخنا
المطهرين يميل الى هذا القول ويرجحه ويقولان قوله عليه السلام لاجل الصلوة آه مما يجوز لا يفتح ولا يضر بالان الحلال في
الاصطلاح بمعنى المباح وهو ما يتبين في نظر الشارع فعله وتركه وهو يقابل المكروه ونحن نقول ان الصلوة فيما لا يتم فيه من الحرب
مكروه وهذه حلا بالمعنى المصطلح لانا نقول هذا خيال منيف كما اشار اليه في الكتاب المذكور فقال وهو كما ترى فان تخصيص الجمل
بهذا المعنى الذي يقابل به المباح من المصطلحات في اصولية الحديث كما ترا مصلا حائهم ولم يثبت تحققها في زمانهم عليهم السلام
عن شيوخها بحيث يحمل كلهم عليهم السلام بل يحكم حكما قطعيا لاسوته وبنائهم عليهم السلام قالوا لاجل النبي القل في وانما يعنون
انه محرم لا مكروه او مستحب مثلك وهذا مما لا محال للتوقف فيه بوجه انتهى ولا يقال الرواية المذكورة لا يدل على المدعى لما اشار اليه في
شرح المفاتيح فقال في جملة كلامه على انه ظاهران الحرب اسم للثوب من الابراهيم على ما في اللغة فلا حظ واما العرف وانا سئمت في الاعم
لكن الاستعمال في الحقيقة وعدم صحة السلب فيه لعله مثل عدم صحة في الامرات مع بنياد الوجوب منه يجعل مورد القمته بنينه
وبين الندبي وعزوه ومورد القمته لا يصلح تغيير سلبه عن ظاهره فتم مع ان المطابق عندهم ينصرف الى الكامل وكيف كان لم يثبت لغة
العرف للفترة كون الحرب اسم للثوب المتخذ من الابراهيم لا الاعم من الثوب الا ابراهيم فيحصل بملاك خطته وهي اخ في دلالة الصبيحة
فانه عليه السلام اجاب السائل عن الصلوة في فلسفة حرب بان الصلوة لا تحل في الثوب من الابراهيم المحض فلعله اجاب كذا من
جملة المكاتبة وخازنها التي لا تخفى عنها غالبا وانا عاينهم عليهم السلام وعن السائل وعرفنا ان هذا النسب باجمعهم لا يجوز واد الصلوة
نحو بعض الاثام لا يصحكون بالبطالان وكيف كان لا تأمل في هذه الدلالة وهو المراد لا منعها راسا على ان القائلين بالجواز اسد

باصالة عدم المانع ونهم قول الشيخ معهم اسندوا بصحة محمد بن عبد الجبار في المقامات بحيث لم يحذف عليهم في مقام كونها حجة من
 دون ما مل بل القطع حاصل لعدم خفاها في المقام فليس اسند لا لهم بالاصل الا ما ذكرنا من كون الحرب عند هم هو الثوب واللباس
 المنصرف الى الثوب بل في لف لما نقل عن ابن البرقي في حريم الصلوة في الثوب الذي رقبه حبل وديبلج بان الوجه عدم الخبر والفتح
 عليه بالاصل وبانه ليس مما يتم فيه الصلوة وعدم نقل حجة عن ابن البرقي وهو عموم النهي عن الصلوة في الحرب واجاب بفتح الجرم وان
 الحرام هو الصلوة في الحرب المحقق وظاهر ان مراده المصروف الى الثوب فلا حظ في ان اللباس المصروف ينصرف الى الثوب فلا حظ كذا في غير
 وثا مل لكن مطابقة الجواب وكثرة الاستعمال في العرف كلما ينسخ من الابرسم فلا انتهى لا نأخذ لنقول لان تسليم ان الحرب اسم للثوب الذي يلبس
 العودة بل هو ممنوع للام من ومما لا يتم الصلوة فيه منفرد بالبادرة عند الاطلاق والاصل فيه الحقيقة ولا شعاعه فيها فالاصل
 ان يكون حقيقة في الفرد لا مشترك بينهما ولحقه التقييد بهما والاصل فيه الاشارة الى المعنوي ولحسن الاستفهام عن كنهها وهو بان يكون
 موضوعا لما ذكره ولحقه استثناء محل البحث ونحوه اذا تم الحرب ولعدم صحة سلب الاسم عن محل البحث كما اشار اليه في الرابض فقال
 بعد اشارة الى الموضوع المتقدم فقال ويستفاد منه زيادة على اطلاق الحرب على المسوخ على الابرسم بمشمل الفلنسة ونحوها في
 تلك الصحاح والاطلاق وان كانا من الحقيقة الا ان امارتها فيه موجودة لعدم صدق سلب الاسم من الفلنسة المعمولة بلا شبهة حيث
 ثبت شمول الحرب للمعول من مالا يتم فيه الصلوة ظهر شمول الاطلاقات المانعة عن المبرم مط وفي الصلوة له هذا انتهى والاممال الذي
 ذكره قدس سره خلا فالاصل والاما جازا التمسك بعدم صحة سلبها للفر في المقام الا ان اردا وهو بطلان وان ثبت كونه ممنوعا للام
 عن فالزم الحكم بوضع لغة لا صالة عدم النقل ولم يثبت ما يجرها وما داموا انصرفوا لاطلاق الرابطة فيه الصلوة مفرد بعد تسليم
 الوضع للام ممنوعه كالا يتجنى بل الظاهر من الرواية ارادة العموم كالا يتجنى واما ما اشار اليه بقوله على ان الثوب لينة فلا يتجنى منع
 لمعارضته بتمسك جماعة من محول الخلفين بالرواية في محل البحث ومع هذا فذلك ليس من الدلائل الوضع على ولا يثبت المراد والاما
 جازا التمسك في اكثر المقامات كقولنا في الرد على الخصوم وهو بطلان جواز مخالفة لطل بقدم قطع ولا يقال الرواية الثانية لا ينقض
 لاثبات المدعى لاثباتها على ما نقول به احدى وهو الحكم بجواز الصلوة في ويرانا رابا انا كانا ذكرنا وهذا اشار الى هذا في شرح المفاتيح
 فقال مع ان صحة محمد بن عبد الجبار والثانية مقبلة بظاهرها جواز الصلوة في ويرانا بطلان لوجه ولقد عرفت حاله انتهى لا نأخذ لنقول ما ذكرنا
 لا يمنع من صحة الرواية خصوص ما مع مكان الثاويل لا يلزم مع مخالفة الاجماع ولا يقال الرواية الثانية لا ينقض لاثبات المدعى لضعفها
 لا نأخذ لنقول يمكن ان يدعى خبر الضعف لشهر هذا القول ثم لا يفرق بين وجوه اية منها اصالة عدم التحريم واجاب عنها في لف فقال
 والجواب من اصالة عدم التحريم اما بغير انما لم يعارضها اصالة اخرى وفي الرابض وبضعف الاصل لمعارضته بالاصطلاح الا انهم لا
 في نحو المسئلة من الجادات التقية في نهى ومنها ما اشار اليه في لف فقال اخرج الشيخ بانه تنويغ الصلوة فيها مع النجاسة داخل
 عن عموم حكم الميثاق في ذلك لتسلم تنويغ الصلوة فيها ان كانا من الابرسم محض لا شرا كما في المعطلة المطلوبة من الصلوة
 فيها واخرى لهما من حكم الميثاق ثم اجاب فقال والفرق بين الحرب والنجس ظاهر لان المانع في النجس عارض وفي الابرسم ذاتي فافترقا في نهى
 العمومات الدالة على صحة الصلوة مط وفيه نظر لانها مد فوعة عماد على المنع من الصلوة في المفروض ومنها ما تمسك به في المذكورة
 والمعتبر في التقييد وجامع المقاصد والروى في خبر الجبل عن ابي عبد الله عليه السلام كلما لا يجوز الصلوة فيه فلا لباس بالصلوة فيه مثل النك
 الابرسم والفلنسة والخف والزمان وبكره في السراويل وبصل فيه نظر فلضعف منه باسما له على احدثين هلال وهو ضعيف لا
 يجوز الاعتماد على روايته مط وان رووه عن بغداد رابن ابي عمير كما بيناه في عدة المقال هذه الرواية وان كانت ضعيفة السند ولكن له
 حرب كما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال ويظهر من الشهيد الثاني كون الحل باللبس محل كلام وكثرة مثل مسألة استثناء الكف فلا
 حفظوا الظاهر من المقيد اية ذلك بل ربما يظهر من ان مالا يتم فيه الصلوة الامانع منه اصلا سواء كان نجسا او حراما وغيرهما فلا حظ ثم
 وثا مل بل منهم من لا يعمل بخبر الواحد مثل ابن ادريس وغيره مع انها موبدة برواية يوسف بن ابراهيم وغيرهما ما استعرف مع مقبلة
 عند الاصحاب وصحة محمد بن عبد الجبار مخالفا لكل وتعارضه وكذا تعارض الصحيح الوارد في الحشو بالرواية الجبلى فلا ثم قال

على ان كون رواية الجلي ضعيفة انما هو باصطلاح المناخين ككون رواية محمد بن عبد الجبار صحيحة وهذا العيب عند ذلك لضعف السبل لا من
 جهة اصطلاحهم واما عنهم من كونا العدالة شرطاً في قبول الرواية وجبتها وسلم ان المومنين للاصطلاح المذكور والمصريحين بالقاعد في
 المذكورة اتفقوا على تقديم رواية الجلي على صحيحة محمد بن عبد الجبار على حسب ما مر وادفوا الفداء الذي رواه الجلي هذه صحيحة عند اصطلاحهم
 وليس هذا الاتفاق والوفاء بالمعروف منهم من تقدم الرواية المخرجة على العجبة كما هو معروف من فتاويهم وحققناه في الفتاوى اننا
 نقول لاننا انما ذكره بصحح الجيزي ووجه لا يخفى سلمنا اعتبار سند هذه الرواية ولكن الاخبار السابقة لها انفردوا بالشريحة لوجه مدله
 لا يخفى لا يقال هذه الرواية انما هي صحيحة محمد بن عبد الجبار فينبغي تخصيصها بما ذكره بعض لاننا نقول لاننا سلم ذلك بل الصحيح ان كان النص
 في الدلالة على العمل بالبحث كما اشار اليه جماعة في المتن المتبني بعد الاشارة اليها والعبارة بعموم اللفظ على الخلاف لكن بالاتفاق يتناول صورة
 السبب في الملائكة اجيب بان هذا الخبر عام وخبر الجلي خاص والخاص مقدم وهو غير جيد لما ذكرناه فيما سبق من ان ايشاء العام على السبب
 الخاص يجعله كالخاص في الدلالة على ذلك السبب وخ فيحقق التعارض ويصار الى التخييل وهو مع الرواية المانعة لسلامة سندها
 وضعف الرواية المناقضة لها وفي الضرورة في مقام دفع الجواب الذي يحكمه عن بعض وجه نظر لان الجواب ينفى عن السؤال الخاص بحيث يظهر للنص
 في المسئلة عنه وفي حاشية منه فان المنع عن الصلوة في الحرب فيها اية وان وقع عاماً لكثرة ما كان في جواب السؤال عن تلك الحرب في الاولى
 فليس في الحرب في الثانية فهو بمنزلة التخصيص بالخصوص وهما الصفتان وان كانتا من المكاتبه اذ في الرواية الاولى في جميع الفائدة وفي الثانية
 المكاتبه دلالة واضحة على عدم الجواز في مثل التكرار والقلنسوة مما لا يتم فيه الصلوة فلا يعارضها ما فيها الجلي لضعفها وعموم صحيحة مشاهير
 اسمعيل وضعف سند هذه باحد بن هلال واطلاقتها في العمل على المعتمد بالمتخرج والضرر من الحرب وبما مر من الاصل وغيره لا يفتح وفي
 الرياض مع قوة دلالتها من حيث وقوع الجواب فيها بالمنع عن الصلوة في الحرب الحاضر بعد ان سئل عنها في المجهول منه من نحو التكرار والقلنسوة
 وذلك كالنص كما ذكره جماعة وهي كراهية فليكن في التقدري ارجح ولا يفتح كونها مكاتبه لكونها على ارجح جهة سمياً مع مخالفتها العامة للمتن
 فان الصلوة في المنع عن لبسها مدخلية وليس الا من حيث بطلانها به وهو من خصائص الامامة كما مر فنه تكيف ممكن فيصور حملها على حاشية
 كما قيل بل حمل الرواية السابقة عليها بجماعة الى المنع وحملوا الجواب على التفتة وهو الاحوط ولا ريب ان حمل الرواية عليها امكن من حملها
 عليها التمهيداً عن طريقتهما وذلك الرواية وانما تنطبق على مذهبه لولا ما يثبوتهم من مفهومها المنع من الصلوة فيما يتم فيه مخالفة العامة
 الا ان الذي عنه يمكن ان ذلك لها على ذلك بالمفهوم الضعيف فلهذا العامة زمان مدد والرواية لم يقولوا به انتهى ومنها ما تمسك به في كراهية
 فقال ولا نه لا يرد على الكراهية كما يجعل في الدليل ودوس الاكام انتهى وغيره فقل كما اشار اليه في الجمل المبين فقال انه في الحقيقة فباس
 لا نقول به ومع ذلك الفائد فام فان التمس عليهم قد صار حجة من غير ما يصح الصلوة فيه والمركب من شئ يخرج عنه ذلك الشئ والمفهوم
 بنفسه ملبوس بانفراد انتهى والمسئلة لا يخلو عن اشكال فلا ينبغي تركه الاضطرار فيها ترك الصلوة في المفروض بل القول بوجوبه وعدم جواز
 فيه هو الاقرب وينبغي التنبيه على **مورد اول** بل في الجمل البحث كالا يتم الصلوة فيه مما يصدق عليه حقيقة الصلوة فينبغي ان يجوز فيه على
 الاختار وقد صرح به في البيان وحاشية منه يجوز على القول الثاني وقد صرح به في الشرايع وكذا وس جاع المقاصد وحاشية يجمع والجمعة
 والمقاصد لعلية وض وعده في حاشية يجمع من تلك القطعة والخف وفي لفق قال ابو الصلاح معفو عن الصلوة في القلنسوة والتكرار والجوز
 والنعلين انتهى ولا يبعد ان بعد من الحرب الذي يجعل من ان القلنسوة فلبا عند الاعام **الثاني** الظاهر ان الفائدتين بجواز الصلوة
 في المفروض يذهبون الى كراهية وقد صرح به في النهاية والنافع والشرايع والمعتبر وس والتفتة وحاشية الشرايع وجاع المقاصد وفي
سبيل كانه قد الصلوة في المفروض يحكم لبس مطلقاً ولو في غير الصلوة كما اشارت العروة وبالجمل هو مثل السائر في جميع الاحكام
 يجوز للرجل اقتراش الحرب المحض كاصح به في الشرايع والخرق والمنتهى والارشاد والذكورة وشعره والقواعد والمختلف والذكرى ون
 ن وس والتفتة والجعفرية وجاع المقاصد وحاشية يجمع ولك والروض والمقاصد لعلية ولك والذخيرة والكراهية وجميع الفائدتين
 والتعليل للجملة وشيخ المفاتيح والكشف والرياض وبالجمل هو المشهور كما صرح به في جميع الفائدتين وفي الملائكة والذخيرة هذا هو
 من مذهب اصحاب وصلى لعلية عن بعض المتأخرين القول بالمنع وهو مجهول القائل وفي الدليل وفي الرياض هو المعروف به لا سيما

كما في لذو الذخيرة بين وهو الإجماع عليه ولعله كان إذا شعرت العبادة بالتردد نعم هي من المنع عن المبسوط والوسيلة ونسب في
لها في بعض المناخين ولكن شاذ غير معروف المستدان في وهي جماعة بعض القول بالمتع ففي إلف منع بعض المناخين من الأثر في
وفي الكسوف وفي المبسوط والوسيلة حرم افتراشه على الرجال وفي الجمل المتيقن وهو بعض علمنا إلى المنع من الأثر في انتهى وهذا
القول ضعيف بل المعتد به عليه المعظم ولم يجره منها ما تمسك به في التذكرة والذخيرة وكذا وجمع الفائدة والكسوف وشرح المفاتيح
من مسألة الإباحة السليمة عن المعارض ومنها أن ذلك لو لم يكن جازا في الورد التثنية عليه في شيء من الأجل والمعبرة لتوفيقه له عليه والثاني
بطرفه ومنها ما تمسك به في التذكرة والمنتهى ولف والتثنية وجامع المقاصد والروضة وجمع الفائدة والمدارك والذخيرة والتعلية التثنية
والكسوف في شيء على بن جعفر عن أخيه عليه السلام الذي وصفه بالهجرة في جامع المقاصد وكذا وجمع الفائدة والتعلية الجارية والكسوف
وشرح المفاتيح والرواية من قال سألته من قرأ حرس ومثله الدبياج ويصلح حرس ومثله من الدبياج يصلح للرجال النوم عليه و
التكأة والصلوة قال يقرئ ويقوم عليه ولا يسجد ويؤتيه في الكسوف من غير مسح بن عبد الملك النضرى لا بأس أن يأخذ من
دبياج الكعبة فيجعله غلافاً لمصحف ويجعله مصلياً يصل عليه لا يقال يدفعها ويكرها أشار إليه في المعبر فقال هل يجوز الوقوف
عليه وافتراشه المروء الجوان روى على بن جعفر أنه من شاء التردد هجوم ترجمه على الرجال لا نقولنا وأردنا من المعجم المذكور ما
في الأخبار المتقدم من استعمال في الحرب في الصلوة وغيرها فيجاب عنه بأنه لا يصلح بحجة لا بيان المنع عن المفروض لا خصاصة بالبس
وهو غير الفراء وان أراد من هجوم النبوى صلى الله عليه وآله هذان عرومان ملأ ذكوا انتهى لا واحد المشا واليهما الحرب وليس المراد
يحريم غيره المراد بتحريم جميع المنافع فيجاب عنه بأنه ضعيف السند لأن الظاهر أنه من أسهل العائنة وثابتاً بأن الحمل على جميع المنافع غير
ممكن إجماعاً والحمل على العموم وارتكاب التحصيل في بعض الموارد وإن كان هو الأصل إلا أنه هنا مسئلتهم التحصيل العام إلى الأقل من
النصف وهو في غاية البعدان لم يكن منساعاً ومع هذا فلا يبعدان المسألة ومنه يحرم اللبس وثالثاً لا يلزم من تخصيصه بالهجرة المتقدم لا
المعارض بينهما من قبل نقاض العموم من وجه فلا إشكال في لزوم تقديم العبرة لأن وجوه التراجع معها كما لا يخفى وقد أشار إلى ما
ذكرناه جماعة في التذكرة يجوز الوقوف والافتراش والنوم لا مسألة الإباحة السالمة عن معارضة النهي له التحصيل باللبس لا قضاء اللبس
في الخلف منع بعض الافتراش بعض المناخين عموم من لبس الحرب واللبس معتدل لأن منع اللبس لا يقتضي منع الافتراش لا فتراشاً في
وفي التثنية تردد المصنف في جواز الافتراش والوقوف نظر إلى عموم النهي وهو ضعيف لأن العمل بالخاص مقدم مع أن المسألة من النهي هو
خصوصاً وقد ورد في أكثر الأخبار وفي كرى تردد المحقق لعموم النهي لثنا الخاص مقدم على العام مع اشتباه مع أن أكثر الأحاديث يقتضي
اللبس في جامع المقاصد والروضة وردد في جواز الكوب والافتراش لعموم تحريمه على الرجال وهو ضعيف فإن النهي إنما يتعلق بلبسه
ومنع اللبس لا يقتضي منع الافتراش وفي الذخيرة قال في المعبر من شاء التردد أنه فهو ضعيف فإن النهي إنما يتعلق بلبسه وهو غير مستلزم
منع الافتراش ولم يثبت مستنداً خيراً على عموم التحريم وفي الروايات مستند المنع غير معروف مدعوم بعض النصوص بالمنع كجبره هذان
أه وهو على نقل برسلهم سند وعموم لما نحن فيه مخصص عام لكونه خاصاً فليكن مقدماً والجمع بينهما يحمل الحرب والدبياج فيه على المنع
وانا ممكن لكن تجاوزاً ما قدمناه مخصص فهو عليه مقدم كما لا إشكال لا قوي مع كون التحصيل هنا وفق بالاصل مدركاً ولكن لا هو ترك
الصلوة عليه للرهنوى ولا فصل على شيء من هذه الأشياء إلا ما يصلح لبسه وأشار إلى الأشياء على نحو الحرب والذهب وغيرها انتهى في
التثنية على مورد 1 يجوز المصنف في هذا الفرض ما ينصرف به في سائر الفروض فيجوز أمور منها القيام والوقوف عليه وقدمنا
به بالمخصوص في الحرب والمنتهى والتذكرة والبيان والتثنية وجامع المقاصد وشرح المفاتيح والروضة ومنها النوم عليه مطلقاً وقدمنا
بخصوص الآخر في كفة وجامع المقاصد والمقاصد العلية ومنها الصلوة عليه مطلقاً وقدمنا مخصصه في كفى ونس والجفيرة وجامع
المقاصد والروضة ومنها غير ذلك ب صرح في البيان بكراهة الافتراش والوقوف عليه ولا بأس ج يجوز افتراش الحرب المحض
للنساء كما صرح به في التذكرة وكل يجوز ذلك للرجل د يجوز الركوب على الحرب المحض للرجال كما صرح به في التثنية وفي
والقواعد وجامع المقاصد وحاشية تبع والمقاصد العلية والروضة والوقف والمدارك والذخيرة والكفاية والكسوف وشرح المفاتيح

وفي المدارك والذخيرة هذا هو المعروف من مذهب الأحناف وكما يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء والحجباء **هـ** يجوز
النوسد والكاهن على الحرب المحض للرجال كما صرح به في متن المدارك ومنه وشرح مجمع الفائدة والمدارك والذخيرة وشرح المتأ
والرباض ومكي في الكشف عن بعض القول بالمنع فقال في ط والوسيلة حرم الأتكا عليه على الرجال وهو ضعيف لما تقدم اليه
الإشارة واجتبه عليه في مجمع الفائدة مضافا إلى الأصل بجم قوله نعم قل من حرم زينة الله الآية لا يقال بدل صحيحه على بن جعفر المنقذ
على القول بالمنع كما أشار إليه في مجمع الفائدة فقال بعد الإشارة إليها ولا يفهم حول الأتكا بل يقبأ رد إلى الفهم الخيم لأنه سئل
عن جواز فصيح بجواز غيره كنهه ليس بصحيح بل ظاهره أنه لا نقول لا نسلم ذلك لأنها على ذلك لا صراحة ولا ظهورا كما لا يخفى
وكما يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء والحجباء **و** يجوز للرجال الأتكا بالحر المحض كما صرح به في حاشيته مع وفيه
والذخيرة ومجمع الفائدة وشرح المفاتيح والرباض ولكن في مجمع الفائدة أما الأتكا فيه فيجوز للمحرم لا نه ليس وهو ليس
الأتكا فيصلي بقدر وجود ما دل على تحريم اللبس وليس بواجب مع ما مر والإجماع غير ظاهر انتهى وهذا الاحتمال ضعيف
لمنع من صدق اللبس على المفروض وكما يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء والحجباء انتهى كما يجوز لهم الأتكا في يجوز النسيط
به **ز** اختلف أصحاب في جواز التدثر بالحر المحض للرجال وغيره في جامع المقاصد وحاشيته مع وفيه وقيل بل هو
وهو ط حاشيته وصرح في المدارك بالمتع فقال أما التدثر فلا يظهر تحريمه لصدق اسم اللبس عليه انتهى وفيه نظر لمنع القول
وقد صرح به في جامع المقاصد والرباض سلمنا ولكن يمنع من انصرافه إلى محل البحث كما أشار إليه في حاشيته فقال ولا
يخفى أنه على تقدير شمول اللبس لم يمكن أن يقال أن التدثر من اللبس الوارد في الروايات هو الغرض الشائع منه وهو لبس الثياب
على الوجه المعروف بالحكم بغيره جميع أفراد لا يخرج عن أشكال لكن لا يربط بالاحوط الاختصاص عنه نعم انتهى وصرح بهذا
في الرباض بقوله نقلنا في الصدق نظر ولو سلم ففي دخوله في إطلاق اللبس الوارد في النصوص نوع شك يندفع بالأصل فنسب
انتهى وقد يقال لا شك في صدق أنه صلى فيه فيتم له عموم انتهى من الصلوة في الحرب المحض وانما حرم الصلوة فيه حرم في الصلوة
لعدم الغايل بالفرق وفيه نظر لمنع منه فلو فصل بين الأمرين بالمنع من الصلوة فيه وجوز فعله في غيرهما لم يستبعد **ح** يظهر
من التدترة وكذا في التفتيح وجامع المقاصد ومنه لك وفيه وجه ومجمع الفائدة وشرح المفاتيح والرباض وإن
كلما لا يصدق عليه حقيقة اسم لبس الحرب المحض يجوز ارتكابه والتحقق أن كلما كان كذلك لا يصدق عليه اسم الصلوة فيه فيجوز ارتكابه
في الصلوة وغيرهما وكلما لا يصدق عليه إلا سمان وكان على الوجه المتعارف فلا إشكال في لزوم الامتناع منه فيها وكلما لا يصدق
عليه اسم اللبس أو صدق ولكن لم يكن بحيث يفسر إطلاقا إليه وصدق عليه الصلوة فيه وانصرف إلى الإطلاق في التحقيق
يقضي أن يحكم بجواز ارتكابه في غير الصلوة ولزوم الامتناع عنها وعلى ما ذكرناه يجوز الحكم بجواز حمل الحرب والابليس والغنم
في غير الصلوة لعدم صدق اسم اللبس عليه ومع ذلك يجوز معلوم من سيرة المسلمين وهل يجوز حملهم في الصلوة أم لا المعتبر
الأول بناء على الاحتياط من جواز حملهما بنفسه فصل مما لا يוכלلح فيها وعدم الصلوة فيه عليه وقد صرح بالاحتياط في شرح المفاتيح
فقال لم يشرعوا الحكم استصحابا لحرية الصلوة ولعل الاحوط المنع لما مر في مسألة الصلوة فيما لا يוכלلح وما ينبغي في
الذهب والأظهر عدم المنع للمر في الكفوف بالحرب وما استصحابا لابليس فالظاهر كون حكمه خياطه من الحرب والابليس
وعنه بل لعله أظهر فقد برأته ولا فرق فيما ذكرناه بين أن يكون المحمول نائرا للضرورة أو لا وأما على القول ببطلان الصلوة
بالمحلول مما لا يוכלلح ففي جواز ذلك إشكال ولكن احتمال الجواز في ما يراه القوة **مستب** اختلف أصحاب في جواز الصلوة في المكفوف
بالحر المحض على قولين **الاول** أنها يجوز فيه وهو النهاية والشرائع والتابع والمبشر والخراب والقواعد والمنتهى والتذكرة والإرشاد
والدروس والبيان والتذكرة والحجوة وجامع المقاصد والرباض والكشف وشرح المفاتيح والرباض وفي الذكرى انتهى به الاتفا
وفي المنتهى وذكر الشيخ وأبانه وفي مجمع الفائدة استثنى الكف هو المشهور وفي المدارك اعلم أن هذا الحكم مقطوع به في كلام المتأخرين
وفي الذخيرة وهو المعروف بين الأصحاب بأنه لا خلاف في التعليق الجائبة هذا الحكم مقطوع به في كلامهم ولو لا

الاجماع فالحكم به مشكل جدا وفي المفاتيح جوازها المناخرون في المكفوف به وفي شرح المفاتيح هو المشهور بين الاصحاب شهر عظمته والشيخ
والصدوق فالتأليه وفي الرياض هو الاشهر بل خلاف يظهر الامن نادر سند كونه ونسبه الى الاصحاب مؤنزا بدموعى الاجماع وفي المدارك
انه مقطوع به بين المناخرين مشعرا بدعواه كمله من لم ينقلوا الخلاف فيه مع كونهم نقله حيث كان وفي الكشف يجوز الكف بالحسين
المحقق كافي ط والجوامع والوسيلة وكتب المحقق وطاية والا صياح انتهى **الثاني** انه لا يجوز وهو المحكي عن بعض الاصحاب نفى له وديما
ظهر من العبارة ابن البراج المنع من ذلك وبه قطع المصنف في بعض مسائله وفي الذخيرة وما ظهر من ابن البراج المنع وفي الكشف نص القائل
بالمنع انتهى ولم يرد في الروضة والمقاصد العلية ومجمع الفائدة وكذلك في الذخيرة والجبل المئين شيئا من القولين بل ربما كان ظاهره المصنف
الى القول الثاني للاولين وجوه منها ظهور جماعة من العبادات في دعوى الاجماع على الجواز وبعضه الشهرة العظيمة منه ومنها ما
به في المحضر والمنتهى والتذكرة والذكري وجامع المقاصد والروض من النبوي الى ابن النبی صلى الله عليه واله منى عن الحرب الا في
موضع اصعبين اولئك اربع واختلفوا في كيفية الرواية في المعبر بدل على ما روي عن عمران النبی صلى الله عليه واله وفي المنتهى وكذا
الجمهور ان النبي صلى الله عليه واله في الذكري قد روي عن النبي صلى الله عليه واله وفي التذكرة والروض وما مع المقاصد لان
النبي صلى الله عليه واله منى آه ومنها ما تمسك به في المعبر والمنتهى وكذا في الذكري وجامع المقاصد والروض وفي شرح المفاتيح من جنس جراح
المداينى من ابن عبد الله عليه السلام انه كان يكره ان يلبس القميص المكفوف بالديباج ونسب في جامع المقاصد روايته الى الاصحاب
فقال وروى الاصحاب الى جراح آه ثم قال كافي كوفي والروض ولا صل في الكراهة استعاضا بها انتهى لا يقال هذه الرواية ضعيفة
السند باشتغالها على جراح المداينى والفاطم بن سلمان وهما ضعيفان فلا يجوز الاعتماد عليهما وقد صرح بهذا اليراد في مجمع الفائدة
وكذا في الذخيرة والكشف والتعليقة الجاليلة لانا نقول ضعف السند بها عن طريق جراح بنجيان بالشهرة العظيمة ثم يمكن منع دلالة
الرواية على المطلق كما اشار اليه جماعة ففي مجمع الفائدة انه ليس بصحيح في عدم التحريم وهذا اعطف عليه ويكره ليس التحريم مع انه حرام
وفي المدارك هذه الرواية غير دالة على الجواز انتهى لان الكراهة كثيرا ما يستعمل في الاخبار بمعنى التحريم وفي الذخيرة الرواية غير دالة
على الجواز انتهى لان الكراهة كثيرا ما يستعمل في الاخبار بمعنى التحريم وفي الذخيرة الرواية غير دالة على الجواز لاننا استعملنا الكراهة في المعنى
الشامل للتحريم شايع نابع وكونها حقيقة في المعنى المصطلح بين الاصوليين غير واضح وفي الكشف فلما كراهة انما انقضت بفعل الحرام في عرف
الفقهاء مع اشتغالها على الكراهة لباس التحريم وكونه لفظه جراح وخبرنا عن اجتنابه ويكره عليه السلام فلذلك دالة على الجواز صلح احتمال
الديباج لان يكون حراما محضاً كما احتمله الشيخ في صحيح ابن بروج وفي الجبل المئين مع انها لا تميز عن ذكر الصلوة ائنا فاقوا ونفينا انتهى بالكراهة
في قوله جراح ان الصادق عليه السلام كان يكره كذا انه يكره منها بحيث الظاهر وعدم الرضا لا المعنى الاصولي المتجدد كيف لا غالب
في الاخبار استعملنا الكراهية بمعنى المرجوثة المطلقة الشاملة للتحريم او بمعنى التحريم كما هو ظاهر على المتبادر بل قد استعملنا هذا الواو فان
الرواية هكذا عن جراح المداينى عن ابن عبد الله عليه السلام انه كان يكره ان يلبس القميص المكفوف بالديباج ويكره لباس الحرب ولباس
السي وبكره المراء الحمراء منها مبرع ايلس هذا لفظ الرواية فتأمل فيها في التعليقة الجاليلة على الكراهة في الاخبار كثيرا ما يستعمل
بمعنى الحرمة خصوصاً ان من تيمم الجزع من نقله بلا متصل ويكره لباس الحرب على ان كون الديباج مخصصا في الحرب المحض غير ثابت وان ذكرنا ان
الاشارة الى ديباج هو الباب المنيعة من البراءة في المغرب الى ديباج الثوب الذي سداه للجنة من البراءة وعندهم اسم للمعشوق فذلك
وذلك لان الظاهر المعطوف في مكانة محمد بن عبد الجبار هل يصل في ثلثه من حرب محض وثلثه من ديباج وكذا صحته على بن جعفر كما
عن فراش حرب ومثله من الديباج ومصطلح حرب ومثله من الديباج حرب محض ولا يخص فيه وجع فيمكن جملة في هذا الخبر على ما يكون
حرباً محضاً مع انه ليس في تلك الاخبار جواز الصلوة اصلاً فيمكن ان يكون محجوزاً منه هو مجرد اللبس الصلوة اي كونه لا يظهر
ايته اجماع في المسئلة ولم يدعوه وفي الرياض لصنع السند طوطية والدالة اذا الكراهة اعم منها بالمعنى المصطلح والحرمة مع ظهور
السباق فيه وفي كثير من النصوص المعبرة عن حرمة الحرب بلفظ الكراهة بزيادة الحرمة خاصة والخروج بهذا النبوي عماداً على حرمة
الحرب والصلوة فيه مشكل لولا الشهرة الحادثة لصنع السند والدلالة انتهى لا يقال ينبغي ان يراد من الكراهة المعنى المصطلح عليه بين

بين الاصولي بين ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال والكراهة وان لم يكن حقيقة في المعنى الاصطلاحي الا انه ظاهر فيه لان معناه لغوي وعرفي
 هو العدا للمشارك بين الكراهة الاصطلاحية والحمة هو الموجهية في الجملة والحرام لا يعبر بمثل ذلك بل يعبر بمجادل على المنع من الانتكاح
 منعاً لا ذماً واجبا شرعاً والغام لا يدل على الخاص بل القدر المشترك وهو ظاهر في الموجهية التي لا يحرم فعلها ولم يمنع عند لاصالة البراءة عن
 عنائنا بمعنى الموجهية فيكون الحكم الكراهة الظاهرة وبحسب القاعدة الشرعية لا نقول ما ذكره قدس سره لا يصح ان يكون تقييداً على ذلك
 كما لا يخفى ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح فقال والدليل على الجحظ ادواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن يوسف بن ابراهيم ورواه
 في تيه ايقم عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالثوب ان يكون سداً ودره وعلمه حراً وانما يكره الحرب الملبس للرجال وصفوان من لا يركه
 الا عن ثقة ومن اجتمع العصابة مضافاً الى محتها وحقيقتها فيدق مع ان يوسف هذا ملقب بالطاطري وهو يوسف بن محمد بن ابراهيم
 في العدة ادعى إجماع الشيعة على العمل بما رواه الطاطريون مع الجباة بها بالمشقة بين الاصحاب وما الدلالة فلينظر في المعصوم ثم ذلك مطلقاً
 من دون استثناء حاله الصلوة مع انها اللهم واهم الاحوال على ان المعصوم عليه السلام نفى جميع افراد لباسه لكونه يكره في سبائك النفي
 وحرمة الصلوة وبطلانها فيه اعظم انواع اللباس واهمها ثم قال وما يوجب ان اصحاب الائمة عليهم السلام بعض منهم ثم ايقم كالحق عليه السلام
 وكان في ذلك بلبس الثوب الغالب والقبض والطلسان واشغالها هو في غاية العدا والعلو من القصة والنظر عدم علوها عما ذكر
 فتم جملته انتهى وللخبرين ما اشار اليه في مجمع الفائدة وكذلك الذخيرة من عموم ما دل على حرمة لبس الحرب فيه وفيه نظر المنع من شموله لمحل
 البحث كما صرح به في شرح المفاتيح فقال في جملة كلام له على ان نقول غايته ما ثبت من الإجماع والاختيار حرمة الصلوة في الثوب من الحرب واللباس
 منه والحرب المحض والاولى ان لا يدخلها في الغام وما الحرب المحض فاللباس فيه ان يكون هو حرباً محضاً لان يكون فيه حرب بل عرفنا ان الحرب
 لغز هو الثوب المحض من الابريسم والبناء ودره ثم ايقم ذلك كما عليه غير واحد من الفقهاء على حسب طائفة او يكون مثل القلائد الحرب بما
 هو من الابريسم المحض لا ما يكون فيه شيء من الحرب مثل زارته او علمه سها اذا صرح بكونه محضاً ويدل على ذلك ما رواه في كافى الصحيح صفوان
 عن العيص بن القاسم عن ابي داود بن يوسف بن ابراهيم قال دخلت على الصادق عليه السلام وعلى قاء عن الحان قال على ثوباً كره لبسها قال وما هو قلت
 طلسان هذا قال وما بال طلسان قلت هو ثوب قال وما بال الحن قلت سداً ابريسم قال وما بال ابريسم لا يكره ان يكون سداً الثوب ابريسم
 ولا زره ولا علمه ولا يكره المصمت من الابريسم للرجال ولا يكره للنساء بل رواية السابقة ايقم ذلك على ذلك فتدبره وانما يكره الحرب الملبس فقال
 في مقام التعليل نفى لباسه عما ذكره والملازم للملبس الخالص الذي لا يشوبه غيره ويدل عليه ايقم ما رواه في كافي سيد في غاية الاعتبار عن اسمعيل
 بن الفضل عن الصادق عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرب فقال ان كان فيه خلط فلا بأس ان الحرب نفى لبس الابريسم كما عرفت وظاهر ان
 المنسوخ منه وما يوجب الجشواً بالثوب انتهى سلمنا الثوب ولكن يجب تخصيصه بغير محل البحث لما دل على جواز الكفن فاذن المعتمد هو الله
 الاول ولكن لا يفتى في ترك الاحتياط في النهاية والتمت في الخبر بركاهة الكفن وحكاما في الثاني من الشيخ وثبنا عدمه وينبغي التنبه على مورد
 صرح في المعتمد والتمت في الخبر بركاهة وجامع المقاصد وقضى والمسالك والملازم والذخيرة والتعليق الجليلي وشرح المفاتيح والرياض
 بان الكفن هو ان يجعل الحرب في روبر الاكام والدليل حول الروي في حاشية ربيع الماردا بالكفن ما يجعل من طرف الثوب كالذي دل وروى في الاكام
 والذليل وفي الجبل هو ما يجعل في الذليل وروى الاكام انتهى **ب** فتدبر من الحرب مغلداً ربيع اصابع في حاشية ربيع والمجهرية والتمت
 المقاصد وشرح المفاتيح والرياض ولهم ما اشار اليه وجوه منها ما اشار اليه في الرياض من ادم الاقتصار بما خالف دليل المنع على المشتق على
 الرخصة فتوى ورواية وليس الاثر الاصاب الاربع مطلقاً بل مضمومة ولا ينافيه اطلاق العبارة وغيرها من العبارات الجاعية لورودها
 مورد الغلبة وليس الا الاربع الاصابع مضمومة او غائبة منفردة في النهاية بعد تمة يحتاج الى دلالة وهي في المقام معقوده انتهى و
 وفيه نظرية انما يثبت على نقد بل لا يختصا مستند جواز الكفن بالحرب في الاجماع او الشهرة بقا لما يثبت سابقاً من انه يمكن المشتق منه الاصل و
 التعميم الدال على صحة الصلوة مطمع عدم شموله انتهى عن لبس الحرب والصلوة في محل البحث وعلى هذا الوجه للنفق من المتوفى كما لا يخفى
 وكما لا وجه له لو كان المستند في ذلك خبر جرح المداخيل المشتق لان مقتضى اطلاقه عدم النفق بالمذكور ولا يعلم ان الغالب في سبل
 به كون عرضاً ربيع اصابع حتى ينصرف اليه الاطلاق بل تدبى الغالب في بعض فاده كونه من ازيد من ذلك ومنها النبوى

وفيه نظر لصنف سنده مع حاربه في المقام فته ومنها ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال اما اذا دعي اصابع مضمومة في الخط
 فالظن الحزم لو منوح انما اقيم عليها انتهى وفيه نظر للمنع من الاثنان فانما لظن من كثير من الكتب عدم ان يوم القدر بما المذكور منها
 النهاية والمعبر والشرع والحرث والقواعد والمنتهى والبيان والدروس فانها اطلقت جواز الكف من غير ذكر فقد بدلتها
 غير ما ذكر في صواعق الحارثين باربع اصابع ورد في احاديث العامة ولم نقف على تحديد في اخبار ما ذكره بعض الاصحاب
 كلك وللتوقف فيه مجال وفي جميع الفوائد اما التقدير باربع اصابع فكلما نه ما خوذ من العرف وحين الغائبة وليس بواضح فينبغي الا
 وفي الذخيرة بعد الاشارة الى ما في الروض وهو حسن وفي الغليظة المعالجة لا يظلم مستند في هذا التحديد سوى الرواية العامة
 التي نقلناها او العرف لو سهل به وبالحجة فلتوقف فيه محال انتهى فاننا لا نرتب عدم اعتبار التحديد المذكور ولكنه احوط وعل
 فقد يزلزم فهل يجب ان يكون الاصابع مضمومة ولا صريح في جامع المقاصد وفي الذخيرة وشرح المفاتيح والرياض بالاول فلا في
 جامع المقاصد وقراءتنا في المستثنى من اصل التحريم على المتيقن ولا في الاول واستحبابا للمكان وفي شرح المفاتيح والتشديد بالمتيقن
 لان المبادىء المنع انتهى والمراد بالاصابع اصابع مشقوقة الخلقه كما صرح به في حاشية شرح ج اذا جاز الصلوة في المكثوف بالحرث
 جاز لبسه في غير الصلوة **هـ** هل يجوز جواز الصلوة في المكثوف بالحرث بالشوب المكثوف بالحرث او بهم كل ملبوس مكثوف به ظاهر
 اطلاق الحرث في القواعد وكذا في الاشارة والبيان والدروس وجامع المقاصد والحجفة وقراءتنا في انفس في الشرايع والمعبر
 والمنتهى على الاول والاخر عندى هو القول الاول وفي النهاية اقتصر على القيس **هـ** صرح في الدروس وحاشية شرح والمعبر
 وجامع المقاصد وفي ذلك يجوز الصلوة في اللبس وهي المحسنة في الذكرى وجامع المقاصد وحاشية شرح ملك والروض وهو جيد و
 اجمع عليه في جامع المقاصد وفي جازي من ان النبي صلى الله عليه واله كان له جبة كسر لانه لم يكن يلبسها الا في البيت وخرجها مكثوفة فانما لا
 وكان النبي صلى الله عليه واله يلبسها وفي الغليظة المعالجة بالخبث اشكل من اجواز في الكف لا نلبس في الشهرة ثم شبهه ولا نلبس الا في البيت
 الترك **مصباح** ان كان الملبوس من غير جازي من غير ما يجوز الصلوة فيه بحيث خرج بذلك عن كونها محض اجاز للرجال الصلوة
 فيه ولبسه في غيرها كما في صريح المتأخر والخلاف والسياس والشرع والمعبر والمنتهى وكذا في الحرث والقواعد والذكرى والبيان
 والدروس والجامع المقاصد والحجفة والمقاصد العلية والمسالك وجميع الفوائد والممالك والذخيرة والكفاية والغليظة المعالجة
 والكشف وشرح المفاتيح والرياض وظاهر النافع والارشاد والبصرة والافقية واللمعة وحاشية شرح والروض ولهم وجوه منها ما تمسك
 به جماعة اصالة الحل السليبة عن المضار في الاستئذان ان النبي صلى الله عليه واله اغتاض عن لبس الحرث وهذا الاسم انما يثبت اذا كان
 محضادون ما اختلف بينه والثوب الذي فيه قطن وكان لبس الحرث محض فجاز لبسه والصلوة فيه فان قيل هذا يقتضي انه لو كان في الثوب
 خيط واحد من قطن او كان جاز لبسه فلنا ظاهر الذي عن لبس الحرث المحض يقتضي ذلك الا ان يمنع منه منافع غيره والاخر ان يكون
 الخيط والخيطان غيره عندئذ لا اش ليلها فان كان متعديا بمثله مثل الدلم انسه الى الثوب محض وسدس او عشرين فانه يخرج من ان يكون
 محضاد وفي المعبر والمنتهى لا نه لا يصدق على الثوب انه حرث مع المزج فيكون اصل الحل وفي الذكرى ولا صالة الحل الا مع صدق الثوب من
 الحرث وهو غير صادق مع المزج وفي الكشف والرياض يجوز ذلك لا اصل وفي الذخيرة وشرح المفاتيح يجوز ذلك وتفسير ما دل على الحرث بالخبث
 ومنها العمومات الدالة على صحة الصلوة مطر ومنها ظهور عدم الخلاف فيه ومنها دعوى جماعة الاجماع عليه ففي الاستئذان وما انفردت
 به الامامية ان يجوز لبس الحرث ان كان في حلاله شيء من القطن او الكتان وان لم يكن خاليا والذي يدل على صحة مذهبه الاجماع المتعدد
 وفي الحل اذا اخلط القطن والكتان بالابريهم وكان سدا او حمة او كفا فانما لا يحرم لبسه وللبنا اجماع الفقرة وفي المعبر يجوز الصلوة
 فيها لم يكن محضاد لم يرج بالقطن والكتان وغيرها من الخلل ولو كان غسلا ما لم يكن مستهلكا بحيث يصدق على الثوب انه ابريهم وهو
 مذهب علمائنا وفي المنتهى لا بأس للرجال بالصلوة في الحرث ان لم يكن محضاد لم يرج بالقطن والكتان والخ ولو كان ابريهم مالم
 يستهلكه بحيث يصدق انه ابريهم وهو مذهب علمائنا اجمع في الذخيرة لو كان الحرث من غير جازي من جازي صلوته في كلفن والكتان
 صحة الصلوة فيه عند علمائنا سواء تسانوا او اختلفوا مالم ينجح الى اسم الحرث فيجرم وفي الكشف يجوز لبس الممنوع منه بما يجوز الصلوة

فيه سائر اوعينه للاصل والاجماع وفي جميع الفائدة حوان الصلوة في الحرب المنزج يجب لا يصدق عليه الحرب اجماع وفي المداك
لما جمع الاصحاب وذلك الاخبار على الحرم انما هو الحرب الحضما المتزج بغيره بالصلوة فيه جازية سواء كان الخليلط او اقل واكثر
ولو كان عشر كما مضى في المعبر وفي جامع المقاصد يدل على جواز اجماع علماءنا وفي الروفا احتند بالمخض من المتزج بما يصح الصلوة
فيه رجلا لا يستهلك فيه الخليلط بجواز لبسج ولو في الصلوة اجماعا على الظاهر ومنها جملة من اجماع خبرها ما تمسك في الذخيرة
وشرح المفاتيح من خبر ابن ابي نصر الذي وصفه بالصلوة قال سالي الحسين بن مامالا الحسن عليه السلام عن الثوب الخيم من القطن والفتن
اكثر من نصفه صلى فيه قال لا بأس فذلك ان لا يفي الحسن عليها السلام حاب ومنها ما تمسك به في ف والمعتبر والمنتهى والذخيرة والذخيرة
وشرح المفاتيح من خبر صفوان بن يحيى عن يوسف بن ابراهيم عن ابي عبد الله عم قال لا بأس بالثوبان يكون سدا وزنه وعمله حريرا وانما
كره اليهم للرجال وقد وصفه بالصلوة الى صفوان في شرح المفاتيح والذخيرة ومنها ما تمسك به في المعبر والمنتهى والذخيرة وشرح المفاتيح
من خبر زيادة النعمي وصفه بالقوة في شرح المفاتيح وبالصلوة الى الفضيل في خبره قال سمعنا ابا جعفر عليه السلام ينهاى عن لباس الحرب
للرجال والنساء والنساء اما كان من حر يخلو ويجوز لمجته وسدا وكذا في او قطن وانما كره الخضر الرجال النساء ومنها ما تمسك به في
الذخيرة من خبر اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرب فقال ان كان فيه خلط فلا بأس قال واهل
في بابا لوى والخيل في باب لبس الحرب باسناد معتبر جدا ومنها ما تمسك به في المعبر والمنتهى والذخيرة والذخيرة فقالوا الزاموا
ابو داود والارم عن ابن عباس ان قال انما هي رسول الله صلى الله عليه واله عن الثوب الحرب المصمت واما العلم وسدا الثوب فليس به بأس
ومنها المروى عن فقه الرضا عليه السلام ان كان الثوب سدا ونمته قطن او كتان او صوف فلا بأس بالصلوة فيها وينبغي على ائمة
لا ينفق في ذلك بين ان يكون الحربا كثيرا او اقل او مساويا كما في الانتصار والسر والشرائع والمعتبر والمنتهى والذخيرة والخبر
والذخيرة وس والبيان والجعفرية وجامع المقاصد والمقاصد العلية والمسالك وكه وشرح المفاتيح وبالحيلة هو ما اخلاف فيه
ومصرح والكشف بدوى الاجماع فقال ويجوز المتزج وان كان اكثر من الخليلط عند الاصل والاجماع والعموم وصح النبي صلى الله عليه واله
في الملبوس والمعروض بين ان يكون سائرا للعودة او لا كما صرح به في الكشف وهو ظاهر الاطلاق الثاني **ج** لا فرق في المتزج مع الحرب
الذي يجوز الصلوة فيه بين ان يكون قطن او كتانا او وبرخا او صوفا او فضة ونحو ذلك كما هو مقتضى إطلاق السر والذخيرة والشرائع
والذخيرة والمنتهى والقواعد والذخيرة والمردوس والجعفرية وجامع المقاصد والمقاصد العلية ولك ومن وجميع الفائدة والكفاية
والذخيرة والمداك والروايات وهو ان مقتضى عموم بعض الاخبار المتقدمه وانقصر في الاشارة وفي على القطن والكتان معكاه في
الكشف عن جماعة فقال ويجوز لبس المتزج منه بما لا يجوز الصلوة فيه سائرا واعين للاصل والاجماع والنصوص كان الخليلط قطن او كتانا
او خرا وغيره من سائر ما يجوز الصلوة فيه كما في السر والروايات والوسيلة والمعتبر ونهاية الاحكام للاصل انتهى بالحرب والخبر اسمعيل
فتدريج فيه الفضة او ما يوجب كل تحمة وانقص في المقنع والماسم والنهاية وفي والمهذب والجامع على القطن والكتان كان في توقيح
الناحية المقدسة لا يجوز الصلوة الا في ثوب سدا او لمجته قطن او كتان وزاد الشنجان في فقه وط الخ كما في الصحيح زيادة انتهى وبما كان
ذلك ظاهرا في خضا من الجواز بالامر من كما هو مقتضى مفهوم الشرط في عبارة في السر والانتصار وفي وهو ضعيف جدا للاصل
وعوم بعض الروايات المعتمدة بالثمرة العظيمة بل قد يدعى الاتفاق ان لم يجلب احدا اشار الى الخلاف في المسئلة تجردا لا تنصاعا على ان لا يدل
على تقدير ولا تسليم دلالة صحيحة زارة عليه سلمنا ولكنه معارض بعجبة صفوان وخبر اسمعيل وهما اولي البرهان لان هذا الثوب من قبل
معارض العويين من وجه ومن الظاهر انما التزج معهما وما ذكر ايجاب عن التوقيح المتقدم مع انه ضعيفا لسند واذا كان المتزج مع الحرب
بما لا يصح الصلوة فيه منفردا فلا اشكال في انه لا يمنع من لبس غير الصلوة مع عدم صدق لبس الحرب وجواز استعمال ذلك منفردا
بجواز الصلوة في هذا المتزج ح ولا يظهر من المعبر وكه وجامع المقاصد ولك ومن والروايات في مط والتحقيق ان يقال ان كان الخليلط
المفرق عن الماصح جملة في الصلوة مطلقا لم يصدق الصلوة فيه ما ذكره جدي وان كان مما يصح حله فيها وما لا يصح فيه فلا يجوز الحكم بعبد
جواز الصلوة في هذا المتزج مع عدم صدق الصلوة في كل من الحرب والخليلط بخلاف المتزج بالحرب لا يجوز الصلوة فيه منفردا لا يكون مطلقا

كما يجوز للرجل لبس المنزع الذي لا يصد في عليه لبس الحرب والصلوة كذلك يجوز ذلك للنساء والخافي كما صرح به في الجعفرة **هـ** انا
 امتنع الحرب بغير مما يجوز الصلوة فيه منفردا ولكن كان الخلط لقلته مستهلكا بحيث لا يمتنع من صدق لبس الحرب والصلوة فيه فلا اشكال
 في عدم جواز لبسه في غيرها صلوة ومما ايقن وقد صرح بذلك في المعبر والمنتهى والتذكرة والتحريم وكذا في الدرر والبيان والجعفرة
 وجامع المقاصد والروضة والمسالك والمقاصد العلية ومجمع الفائقة وشرح المفاتيح والرياض والجملة هو ما لا خلاف **و** المرجع في معية
 صدق لبس الحرب والصلوة فيه ونحو العرف ولا حد للمنع الموجب للامتناع وقد صرح بذلك في تعليقة الجارية فقال قوله على وجه استهلاك
 الخلط وصدق الحرب عرفا مع الاستهلاك والمرجع فيه الى العرف واما ما يفهم من كلام المعبر ان اذا في ما ينفع من الخلط ان يكون بقدر العيش
 فلا يشهد له الا ان يكون مستهلكا من العرف انتهى واعلم انه قال في ما يشترع لاحد بالتمجيد المفتومة والمنتهى التي لا يكون منشأها خلط
 الخلط فلو سمي المنزع حربا لم يتزاجا لم يفتح ذلك في يجوز قطعاً ووقع بعضهم من ان الغناء التي سداها لا يصلح فيها التمجيد ومن
 الاوهام الفاسدة انتهى وصرح بهذا اليق في جامع المقاصد والمسالك والمقاصد العلية وهو جيد **ف** اذا حصل الشك في الصدق فهل
 يجيب الاجتناب ولا اشكال من ان الواجب الاجتناب من الحرب ولا يتم الا بشك المقتضى فيجب ان شرط الصلوة ان لا يكون حربا ومع الشك
 فيه يحصل الشك في الصلوة لان الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط فيجب الاجتناب ومن الاصل وان الغناء المتفق هو المنع مما علم
 كونه حربا لبادره من النقص والقوى لما فيه من الحرب وكيف كان فلا ينبغي ترك الاجتناب وهل يقوم الفقه هناك مقام العلم
 او لا الامر بالثاني **ز** هل يشترط في جواز الخافي في الصلوة في المنزع في الحرب وغير الذي يتباجوا ان الصلوة فيه ان يكون المنزع
 بطريق النسخ وان يكون الخلط لبعض اللحم او السدا او لا يشترط ذلك بل يكفي مطلق المنزع المانع من صدق الاسم الاقرب هو الاقرب
 كما هو الظاهر اطلاق المعظم وبه صرح في التعليقة الجارية فقال وهل يكفي مطلق الخلط او يعتبر كون الخلط بعض لحم او سدا
 وجمان منشأهما الاشياء وصدق الحرب الحاض مع خلط لا يكون كذلك والاصل يقتضي الاكتفاء بمطلق بالاطلاق والا
 في الثاني ويؤيد ما تقدم في رواية زرارة فان ظاهره اعتبار كون الخلط لحم او سدا لكنه ضعيف محسوس في بكونه الواقعي
 الغير الموثق مع ان ظاهره اعتبار كون لحم او سدا احد المذكورات ولم يقولوا به وحضر الخلط فيما ذكرنا كما ترى **و** بعد
 ثابتهما مما يدفع المناقشتين بضعف ظهوره في الاعتبار الاول اليق وهذا الفرع ما لم اجد في كلام الاصحاب وعليه ينبغي
 حكم الثبوت المتداول في زماننا المنسوبة من ابراهيم هو بالفضة انتهى **ط** قال في البيان بكون المنزع وان غلب الحرب به لم
 يطلق عليها اسم انتهى ولما جدد احد اعزهم وصرح بكراهة ذلك وكذا لم اعثر على دليلها **ي** لو خبط الحرب بغير مما يجوز
 الصلوة فيه منفردا كاللفظ والكتان فصرح في المعبر والمنتهى والتذكرة والدركوي وجامع المقاصد والمسالك والمدالك
 والذخيرة والتعليقة الجارية بان لا يردل عنه التحريم وهو حسن مع صدق لبس الحرب والصلوة فيه واما مع عدم ذلك
 فالمنع الموجب لسلب الاسم قد يحصل بالخطاة ولا شبهة في انهم فانوا بهذا التفصيل وان كانت عباراتهم مطلقة **يا**
 اذا كانت الطهارة حربا فلا ينفع كون البطانة عنده وكذا العكس وليس ذلك من المنزع الموجب لسلب الاسم وقد صرح بذلك في
 المعبر وكرة والمنتهى وكري وجامع المقاصد ولك ولك والذخيرة والتعليقة الجارية وتذاخر عليه في الثلاثة الاول والخامس
 بعموم النفي اذا كانت البطانة والطهارة مما يجوز الصلوة فيه وكان خشوها من الحرب والا بلبس او الفقه هل يجوز الصلوة في
 في هذا وللبس في غيرها او لا يجوزنا الامتناع صرح بالثاني في المعبر والمنتهى والتذكرة والدرر وجامع المقاصد وما يشترع **و**
 الجعفرة ولك والكشف وفي كرى هو ظاهر ابن بابويه وفي التعليقة الجارية وحمل الصدق على ما عرفت من القدر الا بلبس
 ونقله الشيخ عنه في باب ساكنا عليه ومنه يظهر ان مذهبا اليق المنع من الا بلبس المحسوس كما نقلناه عننا محقق فم وفي شرح المفاتيح
 قال لفاصلان تجريه بل كلاهما مشعر بكونه مجمعا عليه عندنا حيث اطلقا القول فليسبا الخالف الى الغاية انتهى وهو مقتضى اطلاق
 من انفق بحجة لبس الحرب وعدم جواز الصلوة فيه ولم يعب حول المقتضى وهو لا امر **مد** ما عتسك به في المعبر والتذكرة
 وجامع المقاصد من عموم النفي وقد يقال اننا يدعمون النفي عن لبس فلا نسلم ثم لو لم نحل المبحث لعدم صدق لبس على المفروض وان

انما يرد به عن النهي عن الصلوة في الحرب فلا نسلمه كما اشار اليه جماعة قال في المدارك الجوانح محقق لصحة الرواية ومطابقها لمقتضى الأصل و
تعلق النهي في أكثر الروايات بالشوب لا بربهم وهو لا يصدق على الأبريم الخشوا قطعاً قال في الزجر الطاهران القول بالتحريم ليس باجماع
وان كلام القاضين مشعر به حبساً لطلب القول به وسبب مخالفة الى الغاية فان لم يكن اجماعاً كان القول بالجواز يتجه للروايتين
المدكورتين مع اعتضادها بالأصل وتعلق النهي في أكثر الروايات بالشوب لا بربهم وعدم صدقته من الخشوة وفي التعليقة الحالية في
الذكرى نفى الجواز وهو ظاهر لعدم ظهور شمول العامة العمومات له لمثل في النهي في أكثرها شوب لا بربهم او ما في معناها
وهو لا يصدق على الأبريم الخشوا انتهى وفيه نظر فان أكثر الروايات وانما تقتصر بالشوب ولكن اطلاق الإجماع على المنع من المتضمنة للمنع
من الصلوة في الحرب بالمعتضد باطلاق فتوى المعظم يكفي هنا صدق الصلوة في الحرب على المفروض ومع ذلك فهو مضمون بعض الروايات
وهو وان كان ضعيفاً للسند لكن الضعف هنا لا يجبره بالشبهة العظيمة فتدبرها ما تمسك به في كره فقال الخشوا لا بربهم بطلان الصلوة
فيه نشأ إلى النهي له ولما فيه من السرف وتضييع المال انتهى وفيه نظر للمنع من السرف ولما فيه من المنع من استئثاره بطلان الصلوة ثم ذهب في
ذلك والذخيرة والتعليقة الحالية والجل المتيقن الى جواز ليس المفروض والصلوة فيه ولم وجوه منها الأصل وقد تقدم الاشارة الى ضعفه ومنها
خبر الحسين بن سعيد الذي وصفه بالهوية في الذخيرة والتعليقة الحالية وشرح المفاتيح قال فرائد في كتاب محمد بن ابراهيم الى أبي الحسن
الرضا عليه السلام عن الصلوة في ثوب خشو فكتب اليه وقرأته لابساً بالصلوة فيه لا يقال لا يمكن الاستناد الى هذه الرواية لما اشار
اليه فما لمعتبر فقال ما رواه الحسين قال رواية ضعيفة لاستناد الراوي الى وجده في كتاب لم يصرح من حديث لا نأخذ بهذا من فروع ما
ذكره في كرقى ولا نقلاً في الاول بضعف ذلك انه اخبار الراوي بصيغة الجزم والمكاتبه الجزم بها في الفتوة المشافهة وذلك الاول نقى
مع ان الخاص مقدم على العام فلو قبل العمل برواية الحسين لم يكن بعيداً ولا يقال ان المراد من القرائن هنا كمال المعنى كما عرفت في رواية ما ذكر
في شرح المفاتيح فقال ظهورها شعار الإجماع من القاضين وتوجيه في آية ورضاء الشيخ به على ما هو الظاهر وتكون العامة فالتين
بصفة الصلوة في الحرب وتكون المكاتبات كثيراً ما لا يخرج عن شيء من جهة النية والخوف وعلو قيمة القربان والبالوا المحسوس عن الله
والمنفعة كل وبما يبعد التوجيه ويمنع من الجزاء والفتوى بظاهرها لا نقول التفسير المذكور لا شاهد له وهو بجد جلا
والامور التي ذكرها في شرح المفاتيح لا تصلح شاهداً عليه وقد عرفت فيه بالنسبة الى بعضها فقال ان الأصل في الاستعمال الحقيقة مع
عدم ما يتجه العلوية القيمة والخلو عن المنفعة اذا المراد من القرائن بما كان الردى الفاسد منه بحيث لا يتوقع منه الامثال هذه الانتفاع
اذ كثيراً يبقى هذا الردى بعد اخذ القدر الجيد منه الصالح لجعله ابراهيماً ينتفع به منافع الأبريم على ما هو المتعارف لعدم ما نؤهم
الى المنع ولا ما يجعله متوكفاً به بالمرء مع القطع بالعادة في ارضنة الأئمة عليهم السلام في كون الجباظة الاثواب الحالية المعروفة وان
ان الردى البنا في لا يصلح لذلك سوى جعله خشوا وامثاله مع ما فيه من اسد به الدنوه ونحوه فتدبرها ومنها ما اشار اليه في التعليقة
الحالية فقال بعد نقل خبر الحسين المتقدم ومثله في رواية سفيان بن السمط ايقه وما ذكره في الفقيه انه كتب ابراهيم بن محمد بن محمد بن ابي
محمد عليه السلام في الرجل يجعل في حسنة يد لا القطن واهل يصلي فيه فكتب نعم لا بأس به وما سبق ايقه في رواية بن الصلت فان فيه نفى
البا من القرائن الخشوا وجه الثاني بان حكم القرائن عندهم حكم الأبريم كما أنهم يجعلونها حياً واحداً او لا لانه بعض الاجل عليه رواية
عياش بن موسى عن ابيه قال سألته عن الأبريم والقرا قال لها سواء ورواية عبيد بن زبلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بلباس القرائن
اذا كان سداً والحرم مع فظن او كان وما يشترط به ذلك صحيحاً احمد بن محمد بن ابي نصر قال الحسين بن قباصة ما بال حسن عليه السلام عن الشوب
الحكم بالقرا والقطن القرا أكثر من النصف يصلي فيه قال لا بأس وقد كان لابي الحسن عليه السلام منه حجاب وعلى هذا فالجواب ليس
الابا اعتبار ما ذكرنا من عدم لباس الأبريم الخشوا انتهى وقد يقال ان خبر الحسين بن سعيد وخبر ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي
الصلت وان ذلك على جواز الصلوة في الخشوا بالقرا ولكنها نعم صورت في صدق الصلوة في الحرب وعدل فيكون النفاض بينهما وبين
عموم ما دلل على عدم جواز الصلوة في الحرب من قبل بغراض العمومين من وجهاً الاختصاص هذا العموم بصورة صدق الصلوة في الحرب
وشموله للخشوا وعينه اختصاص تلك الاخبار بالخشوا وشمولها للصورة في صدق الصلوة في الحرب وعدم من الظاهران وجوه

الترتيب مع هذا العموم فيجب الاخذ به لا يقال اطلاق الاخبار المذكورة لا ينصرف الى الصورة صدق الصلوة في الحرب لئلا يرد هذا
 منه فيكون اخص من هذا العموم مطلق فيجب تخصيصه بها لا نقول لا نسلم ذلك بل صورنا صدق ذلك وعدمه مثلاً وبيان فاصل
 ولا يقال هذا العموم لا ينصرف الى محل الجنب لعدم زيادته من ذلك لا نقول لا نسلم ذلك ثم لو سلمنا ان الاخبار المذكورة اخص مطلقاً
 فهي غير صالحة لتخصيص هذا العموم لا عتصاده بالشهرة العظيمة وقد تقرر عندنا ان العام اذا اعتضد به انكالا الخاص لتخصيصه هذا
 العموم المذكور معتقداً بقرينة العموم ما دل على عدم جواز الصلوة فيها فيفصل عن غير المأكول فيبقى من هذه الجهة انهم قالوا القول الاول
 في غاية القوة ومع هذا فهو احوط **في** يجوز ان يخاطب كل ملبوس من غير الحرب بالاسم كما صح به في الترتيب شرح المفاتيح فقال
 لا مانع اصلاً من خطاب الثوب وغيره بالاسم على ما هو المتعارف لعدم ما هو به يومه الى المانع ولا ما يجعله مشكوكاً فيه بالمرء مع القطع
 بالعادة في ائمة الائمة عليهم السلام في كوننا لا ثوباً لغيره سبها التي في غاية القوة بالاسم ولا وجب له احتياط فيه اصلاً انتهى في قبل
 بظهر من المانع المنع من خطاب الثوب بالاسم انتهى وهو متعطف في الغاية **يد** الراد كان من الحرب فصرح في الذخيرة والتعليقة
 الجاهلية وشرح المفاتيح بانه لا بأس به وهو جيد واجته عليه في الاولين بالاصل وخبر يوسف بن ابراهيم السافيرة وبلغني به ما ينبغي في مرئنا
 ما لسلطان والسائق **به** صح جماعة بانه لا بأس بالعلم من الحرب يقال في آفة قال ابن الجبلة لا يجوز للرجل خاصة الصلوة في الثوب الذي
 علم من حرب محض فان مراده التحريم منعنا تحريم الصلوة في الثوب الذي علمه حرباً لمحض لما رواه الجراح والكرامة لا يثبت لهم التحريم وقال
 في حاشية نسخة الظاهرة لا بأس بالعلم لعدم صدق الحرب المحض على ما يكون عليه كك وبطله انهم وطه يوسف بن ابراهيم واما في موثقة
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الثوب يكون عليه ودياً قال لا تنصلي فيه فيمكن حملها على الاستحباب ثم وقال في شرح المفاتيح لا
 مانع في العلم والحواشي ونحوها من كونها حرباً انتهى وما ذكره جيد حيث لا يصدق الصلوة في الحرب فدل العلم ببعض الاجلة بما جعل
 في الثوب علالة كذا ومنه قال نعم عليه في المنع المبرر **مصابيح** اذا كان اللباس الذي يلبس به العورة ذهباً فهل يصدق الصلوة فيه
 مما اذا اختلف اصحاب فيه على قولين **الاول** انها تقصد وهو الحسن والحسين والذكورة والدروس والبيان والذكرى والالفة والجمعة
 والمقاصد العلية وشرح المفاتيح والرياض ويمكن استفادته من الحكي عن جماعة في المختلف قال ابن الجبلة لا يجوز للرجل الصلوة في الذهب
 وفي شرح المفاتيح في جملة كلام له وما ذكره ظاهرنا الكلي والصدوقا بقرينة اننا قالنا فالتنصيص على الظاهر في كتاب العلق باب العلة التي من
 اجلها لا يجوز للرجل ان يلبس الذهب ولا يصلي فيه ثم نقل بعض العبادات ثم قال بل وربما ظهر من هذه الكلمات كون المنع هو المشهور
 بل الظاهر ان كل انتهى **الثاني** انها تقصد بل لفظ وهو لفظها الحكي في من غير الحلي مدعيما استفادته من التعليق الجاهلية والاقر عندى
 هو القول الاول لان الصلوة فيه منهي عنها فتكون فاسدة اما المقتل الاول في قوله من اهلها ومنها خبر عمار الساباطي الذي عد
 في التعليق الجاهلية وشرح المفاتيح من الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس اهل الجنة
 ومنها اشاد ابيه بعض الاجلة فقال دوى في كتاب العلق في الموثق عن عمار الساباطي على عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخط
 عليه خاتم حديد لا ولا يفتخه الرجل لانه من لباس اهل النار قال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس اهل الجنة ومنها ما
 اشاد ابيه بعض الاجلة انهم فقال روى في كتاب الحصال لينة عن جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال يجوز للمرأة لبس الذهب
 الى ان قال يجوز ان يفتخه بالذهب ويصلي وحرم على الرجال ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة انهم فقال في كتاب الفقهاء الرضوي
 لا يقبل في ديباج ولا في حرب ولا يصلي على شيء من هذه الاشياء ومنها خبر موسى بن ابي بكر النعماني عن ابي عبد الله عليه السلام في
 الحديد لانه حلية اهل النار والذهب حلية اهل الجنة وجعل الله الذهب في الدنيا حلية النساء حرم على الرجال لبسه والصلوة فيه
 وجعل الله الحديد وبنية النخس والسباطين حرم على الرجل المسلم ان يلبسه في حال الصلوة الا ان يكون فقال بعد فلا بأس بالحديث لا
 يقال هذه الرواية ضعيفة باه رسال وجملة بعض الرواية وهو ابو الحسن بن علي بن الظاهر بن ابي فضل ولم يذكر واحداً له انتهى
 فلا يصح الاعتماد عليه وما ذكره يمكن المناقشة في بعض الروايات بل جميعها ان لم نقل بحجة الموثق لا نقول صغفا السند هنا غير
 فادح للاختبار بالشهرة العظيمة التي لا يبعد عن ادعوى شذوذ الخلاف ولا يثقل بدفع الاستناد الى هذه الاشياء اليه التعليق

الجائزة بان قال بعد لا شاة اليها والى موثقة عما المتقدمه والى خبر الجارود وخبر روح بن عبد الرحيم المايعين من النعم بالذهب ما الغفر
 ولا يذهب عليك ان هذه الاخبار لعدم صحتها واشهرها على النهى مما ليس بحرم عند الأكثر والجميع لا ينعى حجة لا بشان التحريم فالنعم^{يل}
 فيه على الاجماع على تحريم لبس فقال وما لم يثبت فيه فالحكم بالتحريم مجرد هذه الروايات لا يوجب شكالا ولا اصل والعموما لا يلال كل شيء وخصوصا
 الزينة يقتضى جوازها واما بطلان الصلوة فيه فبناؤه ا على ورود النهى عن الصلوة فيه وان النهى عن العبادة بوجوب الفساد ولا يخفى ان النهى عن
 الصلوة فيه ليس الا فى الروايتين الاولتين وقد مر فتا نجميع الاسماء المذكورة لا ينعى حجة فى اثبات حكم مخالف الاصل فكيف ما سرفها مع
 اشتغالها عن النهى عن الصلوة فى الحد يدين والمشهد جوازها فلا بد من حمل على الكراهة وبعد حمل عليها تضعف دلالة النهى الاخر على الحق
 ا يتم لا نقول ما ذكره ضعيف كما اشار اليه فى شرح المفاتيح فقال بعد لا شاة الى رواية موسى وكذا الحد يد مما يكره الصلوة فيه لا يقتضى
 ان يكون الذهب يجرى على ما هو المشهور المعروف من الغفهاء لما عرفت مكر ان يخرج بعض الحد يث عن طاهر عندهم لا يقتضى خروج
 الكل والالم يبق حديث يجرى اليه ما شئت وند وفيه انتهى واما المقدرة الثانية فلان النهى في العبادات يقتضى الفساد وتذمك بهذه
 الحجة فوكى وكفى بوجوبها ما تمسك به فى المنهى فقال لانا ان الصلوة فيه استعمال له وهو حرم بالاجماع وتذمك ان النهى فى العبادات يدل
 على الفساد وقد اشار الى هذا فى شرح المفاتيح فقال كما بطلان الصلوة فى الخاتم منه معللا بالنهى عن الكون فيه ومرارها ان الصلوة
 فى المكان المفضوب باطله عند الشك لعدم جواز اجتماع الامر والنهى فى الكون الذى هو جزء الصلوة وهو عبارة عن الحركة والسكون
 والاجتماع والاقتران فكذلك الحال فى الكون والذهب فى الصلوة ولا بد من كون اليه فى كون المنهى عنه فى الذهب هو الكون المذكور اى
 التصرف فيه كما منع التعريف فى ملك الغير ثم قال موثقة عما مرنا به بملح فى الحريد فى المقام من كون النهى عن اللبس مقتضى الفساد والفساد
 فتم فانا المصلى متقرب الى الله تعالى فكيف يكون سائر العورة والمذهب منه بعدم جواز اجتماع الامر والنهى فى شيء واحد وهذا
 يتم اذا كان سائر ما هو عليه واجب العيزر بوجوب شرعى او يكون مقدرة الواجب واجبا للغير بوجوب شرعى او يكون مقدرة واجبا
 شرعا الا ان يكون وجوبه شرعيا ونفسيا انتهى وينفى التنبه على امور **٦** يلحق بالغير من الذهب الملبوس الذى ليس بشاة^{للفعل} تبا
 ولكن يصلح للستر وكذا يلحق به الملبوس من الذهب الذى يلبس لبيان وبالجملة كل ملبوس من الذهب بحيث يصدق الصلوة فيه ولو لم
 يصلح لستر العورة فيفسد الصلوة فيه عمدا كما مر فى كوة وظاهر الخبر من المنهى والذكرى والافقة والبدوس والبيان والحجفة والمقار
 العلبة والحكي عن الاسكا فى ففسد الصلوة عمدا فى الخاتم من الذهب كما مر فى الخبر والمنهى وكوة والبيان والبدوس وكفى و
 لهم اطلاق الاخبار السابقة وصار فى المعبر الى جواز الصلوة فيه فقال لو كان فى يد من ذهب ففى فساد الصلوة به تروا قوبه انها لا^{تصل}
 لما قلناه فى الخاتم المفضوب ومنشاء التردد رواية موسى بن اكل التبرى انتهى وهو ضعيف وصرح فى المنهى والخبر بان المنطقه من
 الذهب حكمه حكم الخاتم **ب** هل يلحق بالغير من الذهب المحمول فيفسد الصلوة مع استحقاقها ولا يلحق ففساد بصدوق
 الصلوة فيه للمعتد هو الثاني وما قاله الروايات فى الاصل والعموما ما اشار اليه فى شرح المفاتيح فقال وهل صدق ذلك على ما اذا استحس
 الذهب ولم يكن ملبوسا لما ظهر من رواية المنهى وما مر فى الصلوة فيها لا يوجب الحكم لظهور لفظ الملبوس فى اخطا الخاطون غير الاول
 انهم وان كان مشكوكا فيكم المغاملة مع انه ورجوان جعل الفقهاء طريقا الى فهم ان يثبت على المحقون من دون استفضال وفرق بين ان يكون
 دراهم ودنانير مع كون الدينار اقل قيمته فكذلك على السلام انه استرجع سنانه منها بالذهب وفى مكارم الاخلاق واورد
 روايتين عن الصادق عليه السلام فى جواز هذا الشد يد بالذهب بل اخطاوا عن الصلوة مع القرآن المعثر بما بالذهب والمكتوبة به او
 المربى به وكذا عزم من الكتب والقراطيس والاجناس النقوشه بما بالذهب وامثال ذلك والاحباط حسن ما لم يقع ضررا وخوف ضرور
 تلف وتقصير او اطلاع الناس عليها وربما كان ما مور البتر من جواز الاستحسان من يد يميننا الذى ظهر من الاخبار وهو مستحب حتى
 يثبت خلافه فى الصلوة فيه ولم يظهر به شيء مع انه لو كان ممنوعا الشاة وناع بحيث لا ينفى لاحد فامل لعدم البلوى وشدة الحاجة ونحوه
 الدامى سببا فى الاسفار وخصوصا بالنسبة الى صباغهم مثل الصرافار المسحس باخذ وضبطه مثل الجار وفيهم بل روى فى كاسين
 عن داود بن سرجان عن الصادق قال ليس محلة المصاحف والسيوف بالذهب والفضة باس وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام

ليس بحلته السيف بالذهب والفضة انتهى لا بها لانا وجب بالصلوة مستحباً للذهب صدقانه صلى فيه فيفسد صلواته لعدم الاخبار وقد
اشار الى هذا في التعليقة الجارية فقال يمكن تعميم الحكم فيها اذا استحب شيئاً من الذهب وان لم يكن لباساً بناء على ما اشرنا اليه في حديث ابن
بكر الوارد في غير ما كحل من صدق الصلوة فيه مع مطلق الاستحباب وان لم يكن لباساً ولا وقى الاجماع على حرمة لبسه فيكون منها عنه وهو حق
الفناء كما ذكرنا في قول لانتم الصدق بل المقطوع به علمه فلا دليل على المنع بحيث يشمل محل البحث وقد عرفت به في الكتاب المذكور لكن من وج
اخر فقال قد ظهر ما نقلنا عن ابي الصلاح ان الاجماع من الذهب وبعد تحضيرا لكل به فيكون انتهى موجبا للفناء ولو سلم فاما ما سلم فيها
لوقع الشبهة بغيره فالنهي لا يرجع الى العبادة فلا يوجب فسادها ومن هنا يظهر ان كلام المحقق هنا اقرب الى التحقيق مما نقلنا عن غيره واما
غير اللباس مما يستحب بل محال لاحتمال البطلان فيرجع اصلا ثم يراعى وينفرد على المختار او من هنا جواز الصلوة مع الدنانير ومنها جواز
مع الثوب ومنها جوازها مع الزرور من الذهب ومنها جوازها مع سد الاسنان بالذهب كاد لم يسهل من الاعيان ومنها جوازها مع المصا
العترة بالذهب والكتب والاحكام المنقشة به ومنها جوازها مع السبيل على به كما صرح به في التعليقة الجارية فقال قالوا لا بأس بتجملته السيف
بالذهب ولعله مع الاصل والعمومات مستندة من سنان يابراهيم بن هاشم ورواية داود بن سرجان وحمل يجوز الصلوة في السيف على به
يجوز عدمه علمنا على العموم الروايتين وعدم كونه ما يدل على استثناء السيف على ولذا الصلوة فيها فيمكن ان يكون عدم اللباس فيه من لبسه
فقط لا الصلوة فيه انهم ينفي المنع عن الصلوة على عمومه والظاهر لجواز لصنف الروايتين بتشكيل التمسك بهما خصوصا في السيف الذي يحفظ
لبسه وقتها هم هنا بالمنع من ظاهره فضلا عن الاجماع فالاصل والعمومات يقتضي جوازها ومنها عزيمة للثوب بالجملة يجوز الصلوة مع الذهب انما
بصدق فيه مطلقا فيجوز الصلوة في الثوب الذي فيه اسلام الذهب **ح** هل يلحق باللبوس من الموهبة بالذهب والمذهب فيفسد
الصلوة فيه عدم الرجل ولا صرح بالاول في التذكرة والمنهني والخرير وكوفي وش والبيان والمقاصد العلية وشرح المفاتيح ومناه
فيه الى الاصحاب فقال علم ان المنع من الذهب يشمل الذهب بغيره كما اتفق به الفقهاء لانه ذهب ما صرح بغيره مما يجوز الصلوة فيه منفردا فيكون
الحرر المبرج بغيره فلا يبعد في الصلوة في الذهب وليس بالذهب فلا يعممه عموم ما دل على المنع من الصلوة في الذهب ولذا اشار الى هذا في
في التعليقة الجارية فقال لم على نقد بر الحمل العمل بالروايتين فعمل الظاهر يشمل الحكم بالذهب لا الظاهر يشمل له لصدق اسم الذهب عليه
حقيقة بل انما فيه ماء الذهب وربما يؤيد ذلك رواية التفصيل بن دينار قال سألت ابا عبد الله عن من اثار به الذهب بطلان صلاته في الثوب
فقال لا اذا كان ذهبيا فلا اذا كان ماء الذهب فلا بأس هذا وطبقك بالاجابة في كتابنا كما احتلنا حرية او البطلان والله الموفق المستعان انتهى والله
يقضيها لتحقيق ان يوافقنا في الذهب بحيث يطلق عليه الصلوة في لبسه لجلب الخشب عنه والابن في الحكم بجوازه بحيث يمكن قبوله بالاطلاق
الكتب المتقدم على هذا التفصيل ولكن الاصول الترك مطلقا وكذا الكلام في الثوب المنسوخ من الذهب الخالص والموهبة بغيره وما يجوز
الصلوة فيه منفردا كما لفتق والكثان والطلق في الحرير وهما المنع من الصلوة في الثوب المنسوخ من الذهب الخالص والموهبة بغيره وما يجوز
بالذهب وبالجملة العذر المشتق من النفس والقوى هو فساد الصلوة في الذهب لفسادها معه وان كان مقتضى اطلاق حمل من الروايات
ذلك لعدم الدليل عليه من الادلة الاربعة لمطلقا فلا في الجملة ولكن نعم والاصح ترك ما يحتمل كونه مفسدا نعم لا بأس بالحكم بعدم جواز الصلوة
في الذهب المبرج بالحرير وان لم يصدق اسم الصلوة في احدها لظهور الاتفاق على المنع ولولا ان الحكم باللباس فيها بغيره واعلم انه قال في الذكري و
المقاصد العلية بعد الحكم بالمنع من الموهبة نعم لو نفعنا من موهبة اندرس وزال صباه جاز لبسه وهو جيب **د** كما فرق في بطلان الصلوة في
الذهب عما بين الفرقية والنافلة ولا في الفرقية بين الموهبة وغيره ان صلواته الابيات والجمع والعبادة ومنه صلوة الخيالة بناء على
المختار من كونها صلوة حقيقة ولا في النافلة بين الرواية وغيرها بالجملة كلما يسمى صلوة حقيقة فحكم ذلك **هـ** اذا صلى الذهب سهوا اربع
الجملة به فهل يفسد صلواته ولا الاقرب الثاني للاصل والعمومات واختصار الدليل المنع من الصلوة في الذهب بصورة العمل كالانحني وربما
استغنى عن اطلاق الحرير والجفيرة والنافلة والمقاصد العلية الاول وهو معتق **و** كما اشكل في انه يجوز للنساء الصلوة في الذهب الخالص
مطلقا لو كان هو الساتر للعورة والظاهر انه مما لا خلاف فيه وفي التذكرة فقال لا بأس بالمذهب للنساء اجماعا والصلوة لمن فيه **ز** هل
الخنثى المشكل بالرجل يفسد صلواته في الذهب على الرواية فلا يفسد صرح بالاول في كوة وش والنافلة والمقاصد العلية والجفيرة وفيه اشكال **ك**

احوط ح كما يفسد صلوة الرجل كذا يحرم عليه لبسه فيها وفي غيرها مطلقا ولو كان خافيا كما صرح به في القواعد ولا رشاد والخير والدليل
 ذلك وجمع الفائدة والكفاية والكشف والبيان وفي الخلاف والشرائع والنافع النص يحرمه الختم بالذهب ويدل على ذلك ما مر **الاول**
 دعوى جماعة الاجماع عليه ففي الخلاف اما الختم بالذهب فلا خلاف انه لا يجوز للرجل دليلا لجماع الفتوة وفي المسالك يحرم الذهب على الرجال
 موضع وفان وفي جمع الفائدة الظاهر عدم الخلاف بين المسلمين خضوما عندنا في تحريم لبس الذهب على الرجال بالبلاغ وفي الكفاية لا خلاف
 في تحريمه اتم وفي الربا يحرم الختم بالذهب والحلي به بل لبسه عندنا في الارشاد والقواعد والدروس والمسالك وظاهر عدم الخلاف
 وبه صرح كثير من تبعه ولهم من موافق العبارة ونحوها ما يخص المنع بالختم والحلي خاصة التمثيل لا الحضر وهو غير بعيد وبه ربما يشعر بعض تلك
 العبارات كعبارة التحريم حيث قال لبس الحرب الحظ حرام الى ان قال وكذا لبس كل يحرم كالختم بالذهب والحلي بل الرجال ثم والاصل في حرمته
 بعد الاجماع الظاهر للحكي ما مر من النص النبوي فلا اشكال فيها وفي المفاتيح من القاصي لبس الذهب بالفلان بيننا انتهى **الثاني** جملة من الا
 منها ما تقدم ذكره ومنها ما اشار اليه في الملل بل يقال وقد روي في النبي صلى الله عليه وآله فلا جلا لذهب والحرب لا ناث من امتي وحرم على من
 وادعى شهرة هذه الرواية في المفاتيح ومنها ما اشار اليه في المفاتيح فقال وفي الحديث هذا نجران على ذكر امتي مشير الى الحرب والذهب و
 منها خبر صالح الماني من الصادق عليه السلام قال لا يجوز في بلد خاتم من ذهب ومنه خبر روي عن عبد الله بن جهم قوله قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله لا يلبس المؤمن عليه السلام لا يجمع بالذهب فانه يفتن في الآخرة وهل ذلك كثيرة ينجم بفق فاعلمه ولو مرة او اقل بهو صغيرة
 فلا يحكم بفسق فاعلمه الا بعد الاصرار بظهور من الشرايع والنافع والخبر والارشاد وعندنا الدروس والمسالك والكفاية الاول والا
 والثاني اليه صار في جمع الفائدة والربا في الاول فقد بر الكلام هنا وقد شهدته لاسر الحرب والذهب فاعلمه الامور انفسها
 حرام مع العلم والعلم لا اجبالا بدونها ولا تدعى بها بالشهادة من التحريم بدون الاصرار وفي الثاني لا اشكال في زوال العدالة بلبسها
 مع الاصرار عليه وكذلك غيره في اطلاق العبارة فاضاهاها من عبارات الجاهل اعز وفيه اشكال اذ لا ينفاد من اذلة المنع كونه من الجاهل وانما
 فائدها افادة التحريم وهو اعم منه والاصل يلحقه بالضعف فالوجه عدم هذه الشهادة بحجة اللبس من دون اصرار مدانته كما نبه عليه المقدس
 الارد بلي ويقرض صاحب الكفاية فقال لولعل قد مر في الشهادة باخبار لا اصرار وديما يفهم منه كون ذلك مراد الاصحاب ومذهبهم ايجاز هو
 غير بعيد ولا ينافي في اطلاقها في لقوة احتمال ورودها لبيان حلي ما يقتضيه في العدالة من دون نظر الى شرط حصول التكرار فيه او لا
 فيه بالمرأة الواحدة وانما احوالها تنحصر في زوال العدالة بكلية نسا وبالكثرة منها خاصة وملاحظة الغيبة من الجاهل المراء
 مع ادلتها وانها ما تشد كونها كجائز او صغار وعليه العمل بما قد عفاها كنفسيها انقضاء مذهب في تلك المسئلة انتهى **ط** هل يحرم
 الحلي واكثر من بالذهب ولو لم يصدق لبسه ولا يظهر مما طالع في تحريم الذهب في الشرايع والتابع والخبر والمسالك الاول ويمكن
 استقنا دته من عند الارشاد وشي وعجزهما وبظهر من الكفاية التام في ذلك فانه قال وفي تحريم مطلق الثوبين بالذهب من غير
 اللبس اشكال انتهى والاحتمال الثاني عندى في فائدة الفتوة ولكن الاول احوط وهل يحرم لبس الذهب مع ولو لم يصدق لبس الذهب
 او الاقرب الثاني وفي كثرى لوم الخاتم به ذهب فالظاهر منه لصدق اسم الذهب عليه وفي الكنف واصل الشيخ في المبسوط وموهوم والحرف
 فيه اذا اندرس ونفي الاثر واحل ابن حزم للموه من الخاتم والموه فيه الذهب والمصوغ من الخند بحيث يتميز الدروس من الطار مع بقاء اثر
 وفيه كتاب صلوة الموه من طوان كان موهوا وموهى ويكون قد اندرس وبقي اثره لم يكن به باس وكذا الحلي قال في حاشي رسول الله صلى الله
 عليه وآله ولا اقول هنا كونه عن الختم بالذهب انتهى **ي** هل يجوز للرجال لبس الذهب في حال الحرب من غير ضرورة ولا المعتد الثاني
 يجوز لهم لبس الضرورة بلا اشكال **ب** هل يجوز لهم ان يراش الذهب ولا صرح في الذهب ولو فرشا وفي الثاني هل يجوز ان يراش الثوب
 المنسوج بالذهب والموه ترددوا فيه الجواز انتهى والاقرب عندى جواز ذلك وجواز الركوب والثوب على الذهب والمذهب وكلما
 لم يصدق عليه لبس الذهب وقد صرح ببعض ملائكة في تعليل الجاهلية فقال ما افترش الثوب المنسوج بالذهب والموه به فلم انف
 على دليل يقتضى تحريمه فالاصل والعلم يقتضى جوازه انتهى **ب** لا اشكال في جواز لبس الذهب في المنسوج للنساء في غير الصلوة مع
 واما الاحتقار لشكله فلا حوط ان يقرئ ذلك **ج** هل يجوز للمولى وغيره لبس النسي الذي لم يبلغ الذهب ولا بل يحرم على المولى فكيف ذلك

الأقرب الأول واليه ذهب في التعليقة الحالية فقال واما الصبي فلم يتعرضوا هناك ذكره في الحديث من احتمال أن يحرم على الولي تمكينه من و
لعله لعدم ما يدل عليه ههنا بل ورد على خلافه صحيحة داود بن سريان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلى به الصبيان
فقال ان كان ابي الحبل ولده ونسأله بالذهب والفضة فلا بأس وصححه ابي الصباح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلى به
به الصبيان قال كان علي بن الحسين عليه السلام يحل ولده ونسأله بالذهب والفضة وهذا بما يؤيد ما اخترناه ههنا من عدم مرة التمكن
ولا اشكال ههنا من صلوة صلاة نوافلهم لا خفصا من الرافضين الواردين بالمنع بالرجل فلان يشمل الصبي

اذا غيب ثوبا فلا اشكال في تحريم لبسه والتعريف به في الصلوة وغيرها في الخلاف فيه ففي المدارك لا خلاف في تحريم لبس
 الثوب المغصوب في الصلوة وغيرها في النجاسة لا خلاف في تحريم الثوب المغصوب في الصلوة وغيرها في شراح المفاتيح لا خلاف في حرمة لبسه
 حال الصلوة وغيرها انتهى ولا يشاد في كرهه والقواعد والتحريم والدروس والذكرى والا لغيره والمعهود والبيان والجامع المفاسد والمجتهدين والدروس
 والروضة والمفاسد العلية والمداوئ ومجمع الفوائد والكفاية والكشف وشرح المفاتيح والرباض وفي المعبر قال به الصلوة وانما هم وفي
 حاشية ضرة ظاهر اكثر ذلك وفي مجمع الفوائد الظاهر في ذلك كما يفهم من اكثر العبادات انتهى ولم يعل ذلك وجوه منها ما تمسك به في الخلاف
 والغنية والمنتهى ومجمع الفائدة كما في الناصر بان من ان يلة الذرة يفتضيه وجوب ما دلتها لان الصلوة في وضوء واجبة بيقين ولا يجوز ان
 يبينها الا بيقين ولا دليل على برئتها اذا صلب في الثوب المغصوب وهو ضعيف كما صرح به في الكشف لا ند فاعه بالعمومات لا الدلالة على صحة الصلوة
 مطلقا وبوجهها انه لو صدت الصلوة بذلك لظننا ان لا يبار بذكره في الدواعي عليه ومنها ما حكاه في الكشف من الناصر بان من انما جاء
 الصلوة وغيرها من العبادات انما يكون بدليل شرعي ولا دليل هنا وهو ضعيف كما صرح به في الكشف ومنها ما ذكره في الاصلح فقال في مقام
 الاجتاج على بطلان الصلوة باستصحاب من المغصوب استحبابها كالفاروق المضمرة المشتملة بطلان الصلوة والمغصوب اعطوا وكذا
 لا نه ما خور ما سبق الاحوال انتهى وهو في غاية الضعف ومنها ان الصلوة في الثوب المغصوب محرم فلو لم يحكم بفسادها اما المقدرة الاولى فقد
 صرح بها في الخلاف والسرار والغنية والاشراج والمعتبر والبصر والتحريم والمنتهى والدروس والبيان والتعليق للجالية وقد تضمن جملة منها
 ودعوى الاجماع عليه في الغنية لا يجوز الصلوة في الثوب المغصوب بدليل على ذلك الاجماع المقدم ذكره وطريقه اخرى لا وفي المعبر لا يجوز الصلوة
 في ثوب المغصوب مع العلم به والتحريم منقطع عليه وفي المنتهى يحرم الصلوة في الثوب المغصوب اذا كان عالما بالغصبية وهو لاجتماع اهل العلم
 كما لما ثبت من تحريم التعريف في غير تلك العبادات فترد عن الرسول صلى الله عليه واله في التحريم يحرم الصلوة في الثوب المغصوب مع العلم به
 اجماع عليه علماء الامصار وفي التعليق للجالية لا خلاف في عدم جواز الصلوة في الثوب المغصوب مع العلم به انتهى واما المقدرة الثانية فلا ان
 انتهى في العبادات يقتضي الفساد كما بناء في الاصول ومنها تضمن جملة من العبادات ودعوى الاجماع على البطلان وفي التحريم لو صلب في الثوب
 عالما بالغصبية بطلت صلوة عند علماءنا وفي المنتهى اختلف العلماء في بطلان الصلوة فيه فالذي عليه علماءنا بطلان الصلوة فيه وكذا بشرط
 في الثوب الملك والاباحة مطلقا او نحو فلا يصح الصلوة في الثوب المغصوب مع العلم بالغصب عند علماءنا اجماع وفي الذكرى يبطل الصلوة
 مع العلم بالغصب عند جميع اصحاب وفي جامع المفاسد اعطى في المغصوب وكان هو السابق بطلان الصلوة بل جاعا بها بانها اذا كان عالما بالغصب
 الثوب وفي الدروس لو صلب في الثوب عالما بالغصب بطلت صلوة ان سئل العورة ومثله ما لو قام او سجد عليه جماعة وفي النجاسة قال في تحريمه
 الامكان لا تنح الصلوة في الثوب المغصوب مع العلم بالغصبية عند علماءنا اجماع وفي الكشف لو صلب في المغصوب عالما بالغصب مال الصلوة بطلت
 صلوة بها كما في الناصرية وكذا في الغنية وكذا في التحريم ونهاية الاحكام وفي الرباض لا يجوز الصلوة ولا تنح في ثوب المغصوب مع العلم بالغصبية
 بلا خلاف اجماع فيما لو كان مثالا الا اننا لا ند لا بعناء به مع دعوى الاجماع على خلافه في كلام كثير كالسيد بن في الناصرية والغنية والفاضل في ظاهر
 هي وجوب التحريم ونهاية الاحكام وكذا في المحقق الثاني في فتح عند الشهيد بن في الذكرى ونحوه هو الوجه انتهى لا يقال هذه الاجماعان موهوبة بغائفة
 جمع من اعلم الاصحاب على ما حكاه بعض الاجلّة فقال ان صحيح كلامه فنقل بن شاذان من علماء اصحابنا وفطاهرا على ما رواه عليه السلام هو الجواز
 كما نقله في في كتابه بلان حيث قال في مقام الرد على المخالفين في جواب من يأس صحة الطلاق في المنس بوجه العدة من الخرج المعبود من
 زوجها ما هذا الغلظة وما يأس من الخرج والخراج كجل دخل داد قوم بغير انهم فضيلتها ونوعا من في قوله الدار و صلوة ما به لا ذلك
 ليس بشرائط الصحيح لا نه منى عن ذلك صلى الله عليه وسلم وكل لون رجل غيب من رجل ثوبا اذا خذه تلبسه بغير ان فيه فيل بينه فكانت صلوة
 جائزة وكان صاحبنا في لبسه خلك الثوب لان ذلك من شرائط لا يجوز الركن لان ذلك على حد واحد والعرض جائز معه وكما لم يجب الا في الركن
 ومن اجل ذلك العرض فان ذلك من شرائط لا يجوز الركن لا يبدل على ما بيناه كل القوم لا يفتنون ولا يبرون ويريدون ولو بلبسوا بالحق
 بالباطل الى ان ما ذكره ثم قال ومن ثم المال البه الحداث الكاشاني في المفاتيح قال في المجلس في كتاب الجاه بعد نقل الكلام المذكور بطلان

ما صودته فظهر ان القول بالحقه بين كان الشبهة بل كانا شهر عندهم في تلك الاعصار انما اقول وبوجه ابلغ ان صاحب في قد نقل ذلك
ولم ينكره ولم يطلع عليه في شيء من انتمى لا نأقول ما ذكر لا يقتضي اوهن خصوصاً مع عدم تعرض أكثر محقق الاصحاب للاشارة الى هذا الخلاف
هنا مع ان طريقهم الاشارة الى الخلاف ولو كان في غاية الندرة خصوصاً العلامة في المختلف كتابه هذا موضوع لذلك وبالحجة هذا الخلاف
غير مسلم الثوب وعلى تقديره فهو في غاية كيف يقتضي الوهن في الاجماع انما الحجة المعتضدة بالشهرة العظيمة ومنها ما اشار اليه بعض الاجتهاد
فقال قد ورد هذا بعض الاخبار مما ربما يتبادر الى القوم منها الدلالة على القول المشهور مثل ما رواه شيخنا المجلسي في كتاب البحار عن كتاب
تحفة العقول للشيخ بن علي بن شجرة وكتاب بشاره المصطفى للطبرسي عن ابي المومنين عليه السلام في وصية كميل باكمل نقل فيما نقله
وعلى ما نقل في ان لم يكن من حله فلا قبول وقد روي عنه ما رواه في مراسلات الكنتي مستنداً عن الصادق عليه السلام قال لو ان الناس اخذوا ما همهم
الله تعالى فانفقوه فيما نفاهم عنه ما قبل منهم ولو اخذوا ما في نفاهم عنه فانفقوه فيما امرهم به ما قبل منهم حتى باخذوا من حق وينفقوا في حق
انتمى لا يقال ما ذكر من ضعف السند ذلك يجوز انما هو عليه لا نأقول من ضعف السند هنا غير خارج لا بخباره بالشهرة العظيمة وقد يقال في نقل
لا يدل على الفساد بل غايته الدلالة على عدم استحقاق الثواب وهو امر من انفسنا ولا نأقول هذا بطلان لا في الحكم اذا انى بالمأمور به على
ان لم يكن بخبراً ومقبولاً ولا مستحقاً به الثواب قطعاً ففرض عدم القبول وعدم استحقاق الثواب مع الايمان بالمأمور به على وجه غير معتق
سلمنا ان عدم القبول لا من الايمان بالمأمور به على وجه غير معتق ولكن المنادى من اطلاق الحكم به هو الثاني لا يقال في محله
هنا على الاول للعمومات الدالة على صحة الصلوة في حال اليأس لا نأقول ان كتابنا يدل فيها بتخصيصها بغير حل العيب ولا من هذا الثاني بل
كالانحصر مع هذا الظاهر ان لا قال بالحقه مع عدم القبول هنا فانه ومنها ما تمسك به في الابيضاح وجمع الفائدة والذخيرة من ان الدلالة
للمعصوب العالم به يجب عليه انما منعه ووروده الى المالك انما انتقل الى فعل كثير كان مضاداً للصلوة والامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده
يفسد وجه نظرنا او لا فلا خصاً من هذه الحجة استلزام الرد الى صاحب قوله النصرة للنهي عنه بانها في صحة الصلوة من فعل كثير
واستدبار المعصية ونحو ذلك فلا يفيد بطلان الصلوة في اليأس المعصوب مع العلم به معاً وهو محل البحث وبالحجة الدليل اخص من
المدعى كما هو في الذخيرة والكشف لا يقال المدعى بعدم القائل بالعقل بين الصور المسئلة كما هو الغالب في اكثر ادلة الفقهاء
نقول لا نأستلزم قائل ما ثابنا فلما اجاب به في جامع المقاصد والروضة المدارك عن هذه الحجة من ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عن شئ
من استدلاله الخاصة وانما يقتضي النهي عن هذه الغام الذي هو نفس التركة فلا يكون الصلوة هي ضد ما هو لا بد وثلاً النصرة للنهي
بينه منها عما لم يعبأ بالامر المذكور فلا يلزم فساد ما يترك الامر المذكور لا يقال الامر بالشئ وان لم يكن مستلزم للنهي عن النصرة الخاصة
ولكنه مستلزم لعدم الامر به لزم فساد لتوقف العبرة في العبادات على اثرها ولذلك كان النهي عنها مقتضياً لفسادها وهذا اشار الى
في الياض فقال الامر بالشئ وان كان لا يقتضي افعلى عن ضده كما هو الاشهر الاقوى انه يستلزم عدم اجتماع امر او
معه بفساده لو كان حقيقاً والامر موصفاً كما غنى فيه فان الامر بالان لا نهى فورى اجاماً والغرض سعة وقت الصلوة والا ففى مقتضى جميع
الواجبات وجبت استلزام عدم الاجتماع بقول الصلوة بل امر وهو غير معنى الفساد اذا العبرة في العبادة عبارة من موافقة الامر وجبت لا لئلا
موافقة فجاءت فساد من هذه الحجة لا استلزام الامر بالشئ الذي من ضده انما هو ما سبق في الدليل من العبادة لكن المار ما عرفت وانما وقع
التي غير بذلك مسامحة لا نأقول الاقرب عندنا ان الامر بالشئ لا يستلزم عدم الامر بغيره الخاص كما لا يستلزم النهي عن ما دل على هذا بل
على التنازل لا ينفى اليه صان السبل الا ساد قدس سره وقد عدل اليه والى ما دام ظله العالي ان يفتى في مسائله عليه وآله وان يشهد بذلك
اعتراف معظم الاصوليين بان لو يكن الامر بالشئ مستلزم للنهي عن ضده الخاص لكان لا لزوم الحكم بصحة العبادات التي هي من الاستدلال
الخاصة كما لا ينفى ومع ذلك لو كان الامر بالشئ مستلزم لعدم الامر بالفسد للدم المخرج العظيم للحل والناس الى الاصولى منهم من العبادات
الانادوا وهو مناف للحكم وعالم الفاعلة اللطف التي هي احد اصول الشبهة فتم وابته لو استلزم ذلك لورد التنبيه عليه عن أهل
صلوات الله وسلامه عليهم لتوفر الداعي وميل الحاجة اليه كما لا ينفى نعم قد يقال لو مخرج الصلوة في اليأس المنفرد وجب الحكم بعدم
جواز قطعها وان وجب الرد الى المالك لموقف على قطعها لان كل صلوة صحيحة يجرم قطعها وجب يلزم التكليف بالحال لان التكليف بعد

جواز قطع الصلوة والتكليف بوجوب الرد الى المالك متناقضان لا يقدر المكلف على الاثبات بما معارض للمعلوم ان التكليف بالحال
غير جائز ولا يمكن دفعه بتوهم عدم الرد الى المالك ولا يتجوز قطع الصلوة لما ثبت من بطلانها فوجب برفعها بالحكم بعدم الصحة الصلوة
المفروضة وعدم توجه الامر بها اليه وتخصيص الاطلاق بالدالة على عكسها بغير المفروض ثبت المطر وقد يناقش فيما ذكره من الجواب
الاطلاق بالدالة على صحة الصلوة بغير المفروض لئلا نلزم التكليف بالحال كما يجوز تخصيص العموم الدال على قطع حصة قطع الصلوة بغير
محل البحث لئلا يلزم ذلك ومناظرنا هذا الذي لا نالعموما الدالة على صحة الصلوة مطلقا اقوى من جهات شتى فهو بالترجيح والى الهم
الا انه يرجع عموم ما دل على حصة قطع الصلوة بمجمل المعظم الى القول بانفسا وفي محل البحث بان من اعظم المرجحات ولئن تولنا انك اقل من مسا
لمرجحات العمومات الدالة على صحة الصلوة مطلقا ومع الكاف وجب اليك بالنسبة قطعي في الصلوة المفروضة فما دلي على عكسها فيجب الحكم
بفسادها وقد يقال العمومات الدالة على صحة الصلوة سلبية عن المفروضة المشار اليها بالنسبة الى الصلوة النافلة بناء على القول بجهان
قطعها مطلقا ولو لغير ضرورة فيجب الحكم بصحتها في اللباس المفروض ولا قائل بالفرق بينها وبين الصلوة الواجبة في محل البحث فيجب الحكم
بترجيح العمومات الدالة على صحة الصلوة مطلقا العموم الدال على حصة قطع الصلوة بالنسبة الى الغرض وفيما ذكره لا يخفى على
المختار من اتحاد الصلوة النافلة مع صلوة الواجبة في حصة القطع بغير ضرورة كما لا يخفى وفيها ما عاكس به في المعبر والله اعلم ولا
وجامع المقاصد والروض والذخيرة والرياض بل حكى عن الأكثر من المراتك الواقعة في الصلوة مني عنها لانها تصرف في المعصية التي
عن الحركة مني عن القيام والعقود والجموع ومن الصلوة بنفس لان الذي في العبادة يقتضي الفناء فيكون الصلوة باطلا لفناء ركنها
واو على هذا في جامع المقاصد والروض والممالك فقال متوجه عليه ان الذي انما يتوجه الى التصرف في المعصية الذي هو ليس ابتداء و
استدائه وهو خارج عن المكان من حيث هي حركات اعني القيام والعقود والسجود فلا يكون الذي منها ولا جزء الصلوة ولا شرطا بل يكون
متعلقا اراها بما فيها متكا عنها فلا يلزم الفناء الذي وفي الانبعاث قال كثير من الاصوليين صحة الصلوة لان الذي عنه وهو الغيب وصفه
عن فعل الصلوة وليس بجزء ولا لازما فلا يطل والتحقيق ان هذه المسئلة يرجع الى ان الذي منه انما تكن جزءا مما هو به ولا لازما بل المكلف باختياره
جما هل يصح ذلك لفعل باختياره جما هل يصح ذلك لفعل الذي جما هل يصح ذلك لفعل كثير منهم نعم يصح كقول السيد العبد خط هذا الثوب ولا يدخل
هذه الدار غطاء العبد الثوب في الدار عدا صبا بالدخول ملعبا فلجبا طه ويصير منه خياطة الثوب وقال في بقى منهم لا يصح لان الاكون جزءا
من الصلوة وهي تصرف في الغيب فكانت منها عنها فالتصريح عن الجزء هنا واللازم بهذه الصلوة المحضومة وفوق بينه وبين الجبا طه لان الكون
جزءا من الجبا طه انتهى ووقع الايراد المذكور في الذخيرة فقال بعد الاشارة اليه فيه نظرا لان اذا كان ثوبا كان ثوبا ليس بالمعصية وفي مال الله
مثلا في الغناء في ان الحركة الركبية حركة واحدة شخصية كحركة المشي المعصية فيكون تصرفا في مال الغير في مال الغير في مال الغير مع انه
جزء من الصلوة واعتبار الجبا طه مانع في صحة تعلق الوجوب والحركة مع اختلال التعلق لا مطلقا وبالجمل لا يصح بهذا الكلام على راي اتحاد الفايدين
بان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون متعلقا للوجوب والحركة معا مطلقا فاما على راي جماعة من الفايدين في هذه المسئلة بناء على انهم
يقولون التكليف لا يجازي في الحقيقة ليس متعلقا بهذا القربا الشخصي بل بطبيعة كونه شاملة لهذا الفرد وبغيره وكذا التكليف التخييري متعلق بالحقيقة
الغيب خصوص هذا الفرد والنسبة بين الطبيعي عموم من وجبه الفعل والتركيب متعلق بلر واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق وانما
جمع بين الطبيعة المطلوب وجودها وبين الطبيعة المطلوب عدمها في فرد واحد باختياره ولا فرض للشايع مخصوص فهو يمثل للتكليف لا يجازي
باعبارا ان هذا فرد للطبيعة المطلوبة لان امتثال الطبيعة انما حصل بالاثبات بفرد من افرادها وهو مستحق لقب العقاب باختياره كون هذا الفرد فردا
للطبيعة المنهية وهذا لمداهم باجتماع الوجوب والحركة من جهتين ولا يبرهن عليهم ان اختلاف الطبيعة التقيدية الموجبة للاختلاف الشخصي خرج المسئلة
عن الشايع واختلاف الطبيعة غير مانع لنفسه وهذا القول غير صحيح على اصول اصحابنا لان تعلق التكليف بالصيغة لكن لا تقع عندنا في
الطبيعة المطلوب ببيان يكون حصة من جهة ما كان يصح الحكم ارادتها غير خاف وقد ثبت ذلك في محلها ان الطبيعة لا ينصف هذه الصفات
الا من حيث الحصول الخارجي باعتبار اتحاد وجوده انما الشخصية ونقول الفرد المحرم لا في ان يكون حسنا ومصلحة متأكد مراد للشايع ام لا ولا
الاول لا يصح انتهى عنه وعلى الثاني لم يكن القدر المشترك بينهما وبين باقي الافراد مطلوبا للشايع بل للصلوب الطبيعة المتقيد بقبيل ينقص به ما عدا

الى اخر ما ذكره وحصل كلامه كائى في وجه الفرق بين الظاهر والستر كونه عبادة دون سابقه ان يهتم بالخصوصية للستر وقد عرفت ما
 وليت شعري ما الذي دعاه الى جعله عبادة ولم ار له اثر اطلاق ما يتعلق الامر بالستر من الاصل فيما يتعلق به او امر الشاذع ان يكون عبادة موقوفة
 على مقدار القربة وهذا بمعنى وجوده في ذاته الخبز من الثوب فانما يخرج ذلك بالاجماع على عدم اعتبار قصد القربة فيه قلنا له كل ما
 في محل النزاع هو الاصلح صلوته من ستر عورتها على الاقصاء القربة وهو خلاف الاجماع بل البداة ومن هنا ظهر انه لا وجه لفساد الصلوة في حال
 الساتر للعورة غيره ما قدمنا اليه الاشارة من كونها حركة الاجزائية منها عينا باعتبار كونها تصرفا فيه وهذا لا يختلف فيه الحال بين السا
 وغيره فانقول بالفرق كما عليه المتن وشيخنا في وسطه في انه وقواه في كونه صغيرا في الثاني لا لان ستر العورة جزء من الصلوة بل
 هو شرط لها والى من الشرط لا يقتضى بطلان الشرط والمشرط الا ان كان كان الشرط عبادة ذلك وفيما نحن فيه من الاثر اننا لا نجعل شرط
 للصلوة في الصلوة ان كان بنفسه او كانت بفعل فاسل فهل في الرابع لا يدل على البطلان لان يكون الشرط عبادة مستقلة الاثرى
 ان ادالة الخامسة شرط بصحة الصلوة مثلا ولا يفسد بها منصوب وماله منصوبه وبفعل فاسل فهو انما لا يفسد به بل يكون عبادة
 انتهى وان كان انتهى عنه هو التصرف في المنصوب استدامة كما هو التحقيق لعدم الدليل على ذلك فلا اشكال في الحكم بحجته كما ينبغي تصرفا في
 المنصوب ومنه الحركة التي هي اجزاء الصلوة وحج فان قلنا متعلق الامر بالنهي الجنبان لا المفهوم الكلي فلا اشكال في لزوم الحكم بنفسه الصلوة
 لا لزوم الحكم بحجته الحركة الكوعية مثلا بخصوصها ولا يمكن بيقينها عموم ما دل على علة القرب في ملك الغير بالنسبة اليها قطعاً فان
 بهذا الشيء الامر لا يمنع تعلق الامر بالنهي بشئ واختلفنا في الجته هنا عند عدم قطعنا وانما يتعلق به الامر وجب الحكم بنفسه وانما يفسد
 الصلوة لان فساد الجزء لا يفسد الكل قطعاً وبالجملة التي هنا بعيدة عن الكوع في المنصوب ابتداء نعم ان قلنا ان النهي في العبادات
 لا يقتضى الفساد امامها ومثل هذا النهي دمجاً بالجملة الحكم بالجملة ولكنه خلاف التحقيق وان قلنا ان متعلق الامر والنهي المفهوم الكلي كما هو
 التحقيق وان متعلق الامر المفهوم الكلي دون فلا اشكال في اختلاف متعلقها في محل البحث فينبغي الحكم بعصية في لباس المنصوب لا في
 الحكم بالفساد كالا يخفى اللهم الا ان ندعى ان الفعل يحكم بجميع الاثبات بالامور في ضمن فرد يتحقق النهي عن نفسه اي يكون هو الذي عنده
 يذم من ترتي ولا يلفظ بصدق ستر العورة او بسترها بل بقصد افعال السرد في قلب المومن ولو لم يجر اطلاق المتعلق كانها كان هذا العا
 مثلاً باعتبار امتثال الامر بستر العورة وانما له السرد في قلب المومن وبقية المفهوم ان الكليات لا تان احدها متعلق الامر والاخر متعلق النهي
 وجودها معين وجود الفرد الخارجي فنقول ان يكون الفرد حسناً باعتبار شخصه باخر وهو ممنوع عقلاً ثم وايتم الحكم بالفساد في محل ونحوه
 اوفق بالحكمة والقاعدة اللطيفة التي هي احد اصول الامامية رسول الله تعالى عليهم لانه مبعد عن المعصية ومقرب الى الطاعة فيكون مجتنباً
 وبغض جميع ما ذكره الحكم بالفساد في محل البحث ونحوه من الامامة واكثر ثم وبغضه ايضا المكن دعوى انفسا طلاق الامر وعن
 الى هذا الفرد فمائل وينبغي التنبيه على ما ورد **١** لا فرق في بطلان الصلوة في الثوب المفروض بين ان يكون مما لا يتوقف رده ماله في
 الصلوة بين القربة والنافلة ولا في الفرق بين البويرة اداء وقضاء وحجها ومنه صلوته الجائزة ولا في النافلة بين الرباثة وعينها وهل
 يلحق بالصلوة جميع العبادات في التحقيق ان يقال ان كانت العبادات لا يشترط الاثبات بها القصد في المتروك من المنصوب المفروض ولا المنع
 من الرد الى المالك كالصوم فلا اشكال في صحته فيكون كانت مستلزماً للتصرف فيه كالصلوة فيه ففي الحكم بالفساد اشكال عظيم ولكنه في غاية
 القوة مع انه لا يحيط في يمينه الاثبات بها فيه وان كانت منافية للرد الى المالك ولم يكن مستلزماً للتصرف فيه ففي الفساد اشكال ولكن احتمال
 الصحة هو الاقرب بناء على اختيارنا من الامر بالشي لا يشترط النهي عن صفة الخاص ولا عدم الامر به **ج** لا فرق في المصلحة في الثوب المفروض
 بين الرجل والماء والخشخشي وهل يجوز البائع لمطيق بهم بنفسه صلوته فيه او لا اشكال من اطلاق كلامه لا يحجب بفساد الصلوة في المرفق من عليه
 اشترائه المفروض عن البائعين في احكام الصلوة ومن ان منشاء الفساد بالنسبة الى البائعين هو اوجبه النهي اليهم ومن الظاهر ان لا يوجب الى غير
 البائع وان اطلاق المذكور ينصرف الى البائعين وعندنا ان الاحتمال الثاني في غاية القوة **د** هل يلحق بالثوب المفروض كل ثوب معلوم
 غيبته صالح للستر ولكن لا يستر به بفساد الصلوة فيه يثبت عليه جميع ما يثبت عليه على الثوب المفروض ما تقدم اليه الاشارة او لا بل ينبغي بطلان
 الصلوة في المنصوب بالثوب المفروض صحيح بالاول في المذلة والمنتهى والخبر بالدروس والبيان والمجربة وعاشية نفع ذلك وبجمع الفائدة

اشارة في الاول ح لو علم بكون الثوب معصوما في أثناء الصلوة فان امكن نوعه من غير منافع الصلوة تركه وصحت كما صرح به في الخبر
والمنهي وشرح المفاتيح وان توقف الترخع على منافع بطلان صلوة كما صرح بها الكتب المذكورة **ط** اذا علم بعصيته الثوب انما يأنسها
مضلي فيه ناسبا فلا يأنس بذلك ولا يؤخذ عليه كما في الايضاح وجامع المقاصد ففي الاول لا شك انه لا يؤخذ عليه بمعنى انه لا يعاقب عليه بغير
كلين ينقل عن العلم قال عليه السلام رفع عن امي الخطاء والنسيان وفي الثاني نعم لا يأنس بذلك اجماعا انتهى وهل يبطل صلوة من ادرك
اختلف فيه الاصحاب على قول **الاول** انها لا يبطل في ولا يجب اعادة ثوبا في الوقت ولا في خارجه وهو للسرا والمني وجامع المقاصد
والجعية والذخيرة وحاشية شرح المفاتيح والرياض وموضع من البهان ولهم وجوه منها ما تمسك به في جامع المقاصد والذخيرة
فته والكشف والرياض من ان انتهى خبر متعلق به في صورة النسيان فيسقط اطلاق التكليف بالصلوة سائما عن المعارض وهو في غاية الجواز
ومنها ما تمسك به في السرا والمني وجامع المقاصد من النبوة المشهورة في رفع عن امي الخطاء والنسيان والتغريب ما اشار اليه في
الايضاح فقال لا ناضافة الرفع اليه حقيقة في رفع حقيقة مجاز في رفع احكامه والكل اقربا لمجازا الى الحقيقة لان رفعها يبطل
رفع جميع الاحكام وانما تعدد الحقيقة حمل على اقرب المجازات ولان الرفع هنا بمعنى الغاء الشارع اياه فاعيناه في حكم ما ورتب حكم
ما عليه بنا في الغاء مطلقا وعطف ما استكرهوا عليه والمراد بالرفع غناء الكل ذلك فيلهو معطوف عليه انتهى وفيه نظر لما بينا
في **الاصول الثاني** انها تبطل في وجب اعادة ثوبا في الوقت وخارجه وهو الحكم في جامع المقاصد وحاشية شرح الكشف والرياض عن القول
ولكن في الذخيرة لا علم به فان لا يخرج على البطلان بذلك بامر **الاول** ما تمسك به في التذكرة من التماسي مفرط لعدمه على التكرار التكرار
للتدكار فاذا اخل به كان مفرطا **الثاني** ما اشار اليه في الايضاح وجامع المقاصد والمسالك وحاشية شرحه من انه ما علم كان حكمه
المنع من الصلوة والاصل بقاء ذلك وزواله بالنسيان مخير الى المنع ولم يثبت وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فلما اشار اليه جماعة
في جامع المقاصد والمسالك ان يقول ان التكرار موجب للتدكار يمنع عرض النسيان والوجدان يشهد بخلافه وقال في الذخيرة وجوب
الحفظ بحيث لا يعرض له النسيان عن ثابت ثم قال والجواب التكرار منع كونه موجبا للتدكار وعلى نقد بغير التسليم لا يلزم بطلان
الصلوة وجوبا لاعادة اذا التكليف الخيري حال الفعل وهو موقوف في حاشية شرحه بعد الاشارة الى الوجه المذكور في تضعفه
اذ كثر ما يعرض للنسيان مع التكرار والتدكار ومع ذلك الحكم بالتفريط في ذلك مشكل واي دليل على وجوب التكرار في كل ثوب
او قطع ادعى علمنا بعضها حذرا من اتفاق وقوع الصلوة فيهما في وقت من الاوقات ولو سلم بكون هذا التفريط موجبا لاعادة تحقق
الامتنان لا يبدل له من دليل وليس واما الثاني فلما ذكره بعض الاصحاب قال في جامع المقاصد ما ادعاه من استحباب بقاء المنع من
الصلوة بعد النسيان مدفوع بالاجماع على ان الثاني يمنع تكليفه حال نسيانه لا منقطع التكليف العاقل وقال في حاشية شرحه اما
باصالة بقاء المنع الذي كان حكمه بعد العلم فيمنع الرفع المنع عنه بعدم النسيان كانه لا يرب ولا خلاف لا منقطع التكليف العاقل اما الحكم
في وجوب الاعادة والتسليم فيه بالاستصحاب فتعريف فان موجبا لاعادة في الاول العلم بالغصب حال الصلوة وعدم طمئنتها انما يتحقق
في الثاني **الثالث** انها تبطل ويجب اعادة ثوبا في الوقت لا في خارجه وهو الخلف وكري الدروس ولها ما اشار اليه في لف وكري
ففي الاول الوجه عند الاعادة في الوقت لا خارجه اما الاول فلان لم يأنس بالماهور على وجهه فيبقى في محله التكليف واما الثاني فلان
القضاء من ان يفتقر الى دليل معارضه بل لا يبدل التكليف الجلاء وفي الاجرة جبر لاعادة في الوقت خاصة فيام السبب وهو
وعدم تبين الخرج عن العهد فجلا وما بعد الوقت والقضاء وانما يجب بامر بعد بد وهو غير معلوم الوجه هنا انتهى واورده عليهم جماعة
قال في من ينعى بان الصلوة الواقعة ان كانت مأمورا بها انتفى عليها الخرج عن العهد والان لا أثر لها وقال في حاشية شرحه فيمنع كون
الوقت سببا للوجوب بعد تحقق الامتنان وعدم ظهور دليل على عدم محبة الاكتفاء بعد التذكر ولو قيل بعدم تحقق الامتنان لا ولا يأنس
بعد التذكير بغير ان مآل ما لا يلهو بتقصير فلزم القول بالقضاء انتهى لعموم من فاته صلوة فليقتضها فالفرق بين الاعادة والقضاء
لا وجه له وقال في الكشف بعد الاشارة الى ما في الخلف لا نأثم لو اشترط الصلوة بعدم الغصب وهو ناشئ عنها لعدم العلم
بالغصب وفي الثاني انها اذا لم يكن على وجهها في باب ومن فاته فليقتضها اجماعا نصا انتهى **الرابع** ما يستفاد من الكشف فانه قال في

القول ببن العلم بالتعبد عند اللبس والناسي له عند الصلوة لتفريط الأول ابتداء واستدامة دون الثاني وهو انتهى ضعيف جدا ويظهر من
 الخبر والمقاصد العلية وقرا التوقف وهو باقته ضعيف والا قرب عندي هو القول الأول ولكن الثاني احوط كما صرح به في حاشيته فيه
 على اي تقدير ويجب عليه اجرة المثل كما صرح به في شرح المفاتيح اذا جهل التحريم ولم يعلم ان الصلوة في المغصوب حرة فعلى منجه
 فهل يتقبل صلواته الا صرح بالأول في الخبر والمنتهى والتذكرة والبيان والدروس والذكري والحجفة وجامع المقاصد والمقاصد
 العلية والوضع وشرح المفاتيح وادعي في التعليقة للمالبة الشهرة عليه وفي النسخة اما جاهل الحكم صدقنا من اطلاقنا فيهم فعلق حكم البطلان
 بالنسبة اليه سواء كان جاهلا بالتحريم الغصب وبطلان الصلوة وقال في المنتهى في المكان لو كان عالما بالغصبية وجاهلا بالتحريم فانه لا يكون
 معذرا ولا يفسد صلواته عندها ولا يوجب الا لاجماع ومقتضى اطلاق الكتب المتقدمة الغالبة بهذا القول عدم الفرق فالجاهل بين
 المقصود وغيره ما ذكره جماعة قال في المنتهى ولو علم الغصبية وجاهل التحريم لم يكن معذرا ولا ان التكليف لم يكن متوقفا على العلم بالتكليف والا
 لم يرد الدعا لاجل وفي جامع المقاصد بطلان الصلوة فيه مع العلم بالغصب وان جهل الحكم للمنتهى عن التصرف فيه وفي الذكري لو جهل الحكم لم
 يعد له لا نجمع بين الجمل والتقصير في التعليل وفي شرح المفاتيح لعدم معدنية الجاهل كما هو المشهور ويظهر من المدارك والتعليقات
 والكشف الثاني ففي الاول لا يبعد اشتراط العلم بالحكم لامتناع التكليف الغافل فلا ينعوه اليه انتهى مقتضى الفن السادس في الثاني اما الجاهل
 بالحكم الشرعي وهو جاهل بالتحريم الصلوة في المغصوب لجهل او الوضعي وهو بطلانها فيه فالمشهور بين اصحاب عدم عنده وجوب
 الاعادة عليه في الوقت وما وجهه لتقصير في التعليل مع وجوبه عليه والكلام فيه مجال للبحث بان ما ذكره في جاهل الغصب فيه ايضا ان لا يمتنع فلا
 تحريم فيه ايتم الا وعند ذلك فيتحقق الامتثال بما فعل الا لا اعادة او القضاء يحتاج الى دليل وليس نعم لو قبل بعدم صحة الصلوة
 من لم يعرف جميع احكام الصلوة بالتفصيل وانه لا يجوز له الصلوة الا بعد تلك المدة حد من تنطرق خلل اليها بالجهل بشي منها اجمعه ما
 ذكره ولكنه لا يقولون به كيف ولو قالوا به لزم الاعادة والقضاء وان لم يظهر فيها خلل ولا يقول به احد وعلى هذا فيجوز الجاهل بالتحريم
 كما مال اليه المحقق الا بدليل او يوجب اتمه عموم رفع ما لا يعلمون وان الناس في سعة من علومهم يتاقتن فيه بان الظاهر منع رفع المواضع في
 كونهم في سعة منها لكن هذا الاحتمال خاص بالحكم الموضوع وفي الشرع ولا يخرج اذ ضعفنا بعد العلم بتحريم صلواته المتبادرة اليها بقصد الا
 من غير بحث وحصر وتقصير بين الحكم بتحقيق الامتثال بما اتى به من الاشكال وفي الثالث اشكال الحكم بالبطلان لا ونسبه لو توهمنا ان العلم بالحق
 فان مناط البطلان لا يمتنع نعم توثيق الجمل بالحرمة ونسبها فيها اذ لا يمتنع لامتناع تكليف الغافل انتهى والتحقق ان يقال ان كان الجاهل بالحكم
 المرفوع غرضه مقصود في معتقده فلا ينعوه اليه بالتحريم اليه لامتناع التكليف بما لا يطاق ومعه ينبغي الحكم بصحة الصلوة وان كان مقصودا في
 فلا يبعد الحكم بتوجيه النية اليه عملا بالعمومات السليمة عن المعارضات لا يبعد من العقل ما نعاكم لا يجد منه ما فاجتمع من تعلق التكليف
 حيث يشبه التكليف به كما في المغصوب والاشتباه بالمباح بل المعهود من العقلاء الحكم بتوجيه النية ومع هذا فلا يتعلق النية وكان الجمل
 في سقوط التكليف للزم ابطال الدين وعدم افضاء اليه اذ جميع المكلفين جاهلون به فلم يكونوا مكلفين به ولم يستغل ذمتهم في
 ولا حرام فيقوم عليهم ان كتاب جميع الاعمال البتة لا يقال يجب عليهم التعليل ويتركه بنسب عليهم المواخذة وهذا القدر يكفي لا نافع
 لا يلزم وجوب التعليل انما هو من باب المقدرة وانما من عدم وجوبه في المقدرة فلا يكونا المقدرة واجبة لامتناع منية الرفع على الاصل
 ووجود المعلول به وفي علمته ويلزم ذلك ايتم عدم الحكم بفساد عبادة الجاهلين باحكام العبادات اهلين بواجبها فجاهل وهو
 فتم لا يقال بالتفصيل بينا لمقتضيه خبره انما لا يجمع المكمل اذ لم يجد احدا منه عليه لا نقول لا تسلم لقوة احتمال تنزيل الاطلاق الاصحاب
 هنا على المقدس لا يفرق كيف كان ذلك الاشكال فان احوط اعادة المعصية وقتا ومجازا هو الاثر اذا كان عالما بالتحريم الصلوة في
 المغصوب وجاهلا ببطلان الصلوة فيه ومقتضى فعله يفسد صلواته فيخرج اولاه اقرب الاول واليه ذهب في القواعد وفي الكشف
 وعند شفاة من التذكرة والذكري والدروس والبيان والحجفة وجامع المقاصد والمقاصد العلية لاطلاق الحكم ببطلانها
 بصلوة الجاهل بحكم الغصب في الوضع لوجوب التعليل الجاهل فيكون قد جمع بينا الجمل والغصب في التعليل فلا يكون تركه
 عن دأبه انتهى ان لم يكن مقصودا فهل هو كما لو كان مقصودا في الاشكال ولكن الاول هو الاقرب واذا علم بالبطلان والتحريم او

في ما علم نهل هو كالجاهل الذي لم اصلا ولا معتد هو الا وكما صرح به في الذكرى وفي الخبر بل في الياض لا الصيا بها
م ومن صرح بعقل الحاق ناسي حكم الغصب بما هله وجوب الاعادة ولا يخرج عن اشكال ان لم يكن اجماعا وفي التعليق المجالية اما
سوي الحكم الشرعي او الوصفي فالظاهر ان يحكم الجاهل واما كان عدله او وضع بناء على ان السببان بعد العلم مستندا الى تقصير في التذكير
في مثله في صورة الجهل والاحباط في الاعادة والقضاء في جميع هذه الصور سوى الجهل بالغصب **باب** لو اذن للمالك للقضاء
بغيره محت صلوة الماذون خاصة كما صرح به في الشرايع والتحريم والتذكرة والقواعد والمتن والدروس والبيان والجفرية و
فامد العلية والمدارك والكشف بل الظاهر ان ما خلا من جهل الجاهل بينه وبينه فاما ان كان جاهلا بما ملك به في كونه طه من زوال المانع وهو انهي
لان كل فرق بينه وبين اختصاصه بالصلوة وشمولها وقال في ذلك الظاهر مدم متحقق الغصب في خلا الصلوة مع تقاطع الماذون
لغاصبه ناسيلا في تلك الحالة لا عدوان بينه كما هو ظاهر انتهى وقال في البيان الضمان محاله لو اذن للغاصب وهو جدي ولو اذن
لوجه الاطلاق والعموم بحيث يشمل الغاصب وغيره كالقول لا دنت لغني او لكل واحد واحد لكل مكان فلا اشكال في صحة الصلوة
بين الغاصب وشموله لان له وقد صرح به في الشرايع والتحريم والقواعد والتمتية والبيان والدروس وجامع المقاصد
واشتهر الشرايع والجفرية وذلك في ذلك وشيخ المفاتيح بل الظاهر ان ما خلا من جهل الجاهل بينه وبينه فاما ان كان جاهلا بما ملك به في كونه طه من زوال المانع وهو انهي
ظاهر فتصح صلوة غيره كما صرح بالاجرة بالكتب المتكفئة المتقدمة قال في التحريم وكذا والقواعد المستثنى عما يشاهد الحال
بينه في جامع المقاصد والمسالك والمدارك فقالوا انما لا يدخل الغاصب في الاطلاق والعموم لظاهر الحال الشفا ومن بينا غلبا الدلائل
والعقد على الغاصب وجب مواضعه وميل النفس عن المسامحة في مثل ذلك فيكون هذا الظاهر بمثابة التخصيص المنفصل للعموم وقد
جواز التخصيص بمنفصل عقلي انتهى والتحقيق ان يقال ان حصل العلم من شاهد الحال بذلك فلا اشكال فيما ذكره وان حصل منه الظن به
به فان كان ما يعتمد عليه عند اهل اللسان في تخصيص العموم والاطلاق في اشكال فيما ذكره وان لم يكن كذلك فينبغي العمل بالعمل والاطلاق
كما لو علم باادة العموم وقال اشار الى هذا في المدارك فقال لو فرض انشا ذلك وجب العمل بمقتضى الاطلاق انتهى ولا ينافي هذا كذا في الاطلاق
الكتبة المتقدمة الحكم بعدم شمول ذلك لغاصب نظورا نصرا الى غير هذا الفرض وان حصل الشك في الاعانة وعدمه فان كان في العلم
والاطلاق على العموم مشروطا بعدم ظهور المخصص فينبغي الحكم بصدقه صلوة الغاصب ان كان مشروطا بظهور عدم المخصص فينبغي الحكم
بعدم صحة صلوة وبالحاجة المطاط في جواز التصرف في تلك الغير ان لم يتحقق عنده ولا منقعه اذن المالك فان ثبت شرعا ثبت والا فلا فكلاما
لم يحصل الاذن بالمعتر شرعا لغيره في صلوة غيره ولو لم يكن مخصصا وكلما حصل الاذن بالمعتر شرعا بالتصرف فيه يصح الصلوة بينه
ولا فرق في اذن بين الغام والمخاس والمنطوق والمفهوم كافي النافع والارشاد والتذكرة وجامع المقاصد وفي المسالك وجمع الفائدة
والمدارك والخبر والكفاية والروض وشرح المفاتيح بل الظاهر ان ما خلا من جهل الجاهل بينه وبينه فاما ان كان جاهلا بما ملك به في كونه طه من زوال المانع وهو انهي
منعها الى غير فان تنقلت الى غير لم يجر فيها الا اذن مالك المنفعة او من يقوم مقامه وقد صرح بجواز الصلوة ومحتها في العين الموكلة
في الغيبة والسائر بالنافع ونوع والتحريم وعدمه ولا رشاد وكذا وقوله في جمع الفائدة وكذا والخبر والكفاية والروض وشرح
المفاتيح وكذا يجوز الصلوة وتصح في كل مملوك للغير ان ذلك المنفعة واستحقها فيجوز للمساخر كما صرح به في جامع المقاصد والروض
ولك والروض والمدارك والخبر وفي الموصى له بمنعته كما صرح به في من ذلك وخبر وفي المحبس عليه كما صرح به في المدارك
باب اذا حصل من المالك للعين والمنفعة اذن بالصلوة فيه لخصوصا ولا عموا ولا منطوقا ولا مفهوما ولكن يعلم برضا
بل ذلك علما تلج الا يشوبه شك فهل يجوز ان كلفه به فتصح صلوة ولا صرح بالاول في جمع الفائدة وكذا والخبر والياض وهو
المعتد وهل يقوم الظن به مقام العلم اذ لا امر بالاحوط الثاني وفاقا للروض ولك ذلك في الاول فكيفي شاهد الحال العلم
والصالة المنع من التصرف في غير مال العبد فيقتصر فيما خالفه على محل وفاق وهو المكان والفرق بين الباس والكان فان الباس
بالاستعمال ولكل جن منه مدخل في التاثير بخلاف المكان وفي الثاني لا يكفي شاهد الحال هنا كما في المكان فخصا انما خالف الاصل وهو
التصرف في مال الغير بغير اذنه على الوفاق وفي الثالث ولو اذنه على التاثير في الحالة اعلم برضاء المالك لم يبعد وكفاية بذلك كافي في الكا

وهو المأدب شاهد الحال وضع الشايع من الأكتفاء بشاهد الحال هنا انشأوا فيها خلافا لاصل وهو التصرف في المال الغير بغير اذنه على محل الوفاق وهو غير جيد على اطلاق الحق اننا كنفي في شاهد الحال بافاضة القرآن المعينة للظن ببقاء المالك كما صرح به بعض الاصحاب بجهة المنع عنه وطنا اعتبر في القرآن افادة اليقين كما ذكرناه اجماع الكفاءة في الجميع اذ غاية ما ينشأ من الادلة العقلية المنع من التصرف في مال الغير مع عدم رضاه كالا يخفى على المتبوع والمبتع من الرضا لا ينحصر في اللفظ انتهى وربما يظهر من مجمع الفائدة وغيره الاول في الاول لا يبعد الا كفاءة بالاذن المحوى اذا افاد علما ومنه كونه اشقل عليه الالهة الكريمة كالصديق فانه اذا جاز اكل بقبيل ماله بالكلية فالصلوة في ثوبه الباقي من العبادة يحصل له الاخرة والثواب مع بغائه على الله من غير نقص ولا تعريض بالطريق الى مع ان اللفظ من حال مسلم يقتضي اذن والرفقة بمثله فالظن الا كفاءة كما في المكان والاجنب طامرا وفي الثاني بعد الاشارة الى عبادة من لا يخفى انه اشتد لها في شاهد الحال حصول العلم ببقاء المالك لم يبق فرق بين المكان في غيره في الخلق شاهد الحال فيهما بالتخييل وان كفتنا بالظن كان التامل فيه محال ويمكن ان يقال شاهد الحال فيهما بالتخييل انما يتحقق في كل موضع لم يتعارف به الناس الضائعة في اماله وكان من الشايع المضاد حصول الظن الاذن في قطاؤه وهذا انما يختلف باختلاف الاموال والافان ويجز له بعد انشا الحكم في لباسه ان فرضنا تحقق ذلك فيه اذ لم يثبت شمول المنع من التصرف في مال الغير لهذا المنع والامساك بالعبادة انتهى ولا فرق على الحنا وبين ان يكون ما نحن بالاذن بالتصريف فيه من الاشياء من الذين يجوزنا الاكل من بيوتهم وغيرهم **بد** قال في كراهة الاقوى محبة الصلوة في البيع فاسد مع الجهل بالفساد اما العالم فالوجه البطلان ان لم يعلم البائع الفلانة وكل العتق في الاجارة انتهى وهو جيد اذ لم البائع والمشتري بالفساد ففي الحكم اشكال **به** قال في كراهة كذا بتطل لو كان فاسدا بشيء غير مضاج له الا انه هنا وصلي في آخر الوقت صحة صلوة بخلاف المضاج انتهى والتحقيق هنا ان يوان لم يكن الصلوة مانعة من الداء الى المالك فلا يفسد للصلوة مطلقا ولو في اول الوقت وان كانت مانعة من باقي الفادح اشكال ولكن احتمال الصحة في غلبتها لقوة نعم ان قلنا ان الامر بالشئ مستلزم للمنفى عن منه الخاص ولعدم الامر به اجماع الحكم والفساد وكفنا خلافا لتحقيق عندنا ولكن الاجنبات مالا ينبغي تركه **بو** قال في شرح المقابلة لو ان صاحب البيت سجد الصلوة فيه ايقم الا ان يمنع مانع فلو منع حال الصلوة وامكن التمتع وهو جيد ثم قال وان لم يفعل تبطل لعدم رضاه اذ لا أثر في الدخول مع علمه بحجة الا بطلان وجوب الاثم فلا يعتبر من غير مخالفة الشرع ولا يستحق بالمشروع منه عدم نقض اليقين الا باليقين ولعل الثاني اقوى لثاني وفيه نظر بل لعل البطلان اقوى لمع قوله تعالى الناس مسطرون على مواالح وقوله لا اجل مال امرى مسلم الا من طيب نفسه وعموم نفي الضرر وعدم معلومية حرمة الا بطلان وجوب الاثم على المطالبة سلمنا ان النكاح محرمة ولكن المطالبة المحرمة لا يقتضي جواز التصرف في ملك الغير ولا يستحق بالاصحح المطالبة ما ذكره يستحب الصلوة في النعل العربية كما صرح به في النهاية وبيع وفتح والمعتبر والمنتهى والخير تركه وعكس الذوق والدروس والبيان والمعة وجامع المقاصد ومنه والروض والذخيرة والجلال المنين وما يشبهه فتنه والكشف والرياض ولم يوجوه منها ظهور الاتفاق عليه ومنها ظهور جملة من العبادات في دعوى الاجماع عليه ففي المعتبر يستحب الصلوة في النعل العربية وهو أقوى علما وانما وفي هي يستحب الصلوة في النعل العربية وذهب اليه علما وانما وفي كراهي وفيه وخبر يستحب الصلوة في النعل العربية وفي جامع المقاصد يستحب في النعل العربية لا نفاق علما وانما وفي التعليقة للمالين ان يستحب الصلوة في النعل العربي مذهب علما اننا كنا نقله في المنه والرياض يستحب الصلوة في النعل العربي عند علما انما كما صرح به جماعة مؤيدين بدعوى الاجماع عليه ومنها ما عكس به في النكاح والرياض من فائدة الثاني فان جملة من المعصومين صلوا في النعل ولم يشهدوا بالامر ان احدهما يقبض جملة من الاحباب بذلك في كراهة الحديث عندنا بنسبة رسول الله صلى الله عليه واله وفي الروضة يستحب في النعل العربي وانما ما ذكره لا يخلو من الاخبار على ذلك منها خبر معوية بن وهب الذي وصفه بالفتنة في المنه وكذا والذخيرة والتعليقة الجالبة وعكس به في المنه والتعليقة الجالبة وقال ابن ابي عبد الله عليه السلام يصلي في نعل الذي جمره ولم اره يبرهما فخذ ومنها خبر علي بن مهزيار وصفه بالصحة في الذخيرة والتعليقة الجالبة وعكس به في الاجنب والمنه وكفى طائفا باخضع عليه السلام صلى الله عليه واله في ذلك الشمس يوم التروية ست وكذا في المقام وعليه نكاح من يبرهما ومنها خبر محمد بن اسمعيل الذي وصفه بالصحة في المنه وكراهة وعكس به في الاول والتعليقة

الجائبة قال لا يتبعه بصلية في غلبتها واجبه قال دكتي الطواف ومنها ما نقله بعض الاجلة فقال روى في كتاب العليل في الصلح والسنن قال كان رسول
صلوات الله عليه واله اذا اقامت الى الصلوة لبس بخلية ويصلي فيها واعترض على هذه الحجة في التعليقة الجائبة فقال ولا يخفى ان العتس هنا بالناس لا
عن اشكال اذ ربما كان عدم ترجمته لعدم رجحان الصلوة ولو سلم فتاوى ما يلزم منه رجحان عدم ترجمته اذ كان المعنى لاساله واراد الصلوة واما
لبسها والصلوة فيه كما هو مقتضى حكمهم باستجاب الصلوة بهذا ولا انتهى وفيه نظر ومنها الاخبار المتضمنة للعتس بملك وما يقوم مقامه منها حتى
عبد الله بن المغيرة الذي وصفه بالصفة في المعنى والمداك وخيرة والتعليقة الجائبة وملك بركا في المعنى وهي قال واذا صليت فصل في فعلك
اذا كانت طاهرة فمن ذلك من السنة قال في المنتهى عبد الله فقاده من السنة يدل على الثواب ومنها خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله الذي وصفه بالصفة
في المنتهى وفيه والدخيرة والعتس بركا في المعنى وكذا في جامع المقاصد والروضة من عبد الله عليه السلام قال واذا صليت فصل في فعلك
اذا كانت طاهرة فان بقي ذلك من السنة وعقد في التعليقة الجائبة من الموثق ثم قال انه قوله ثم بقي لا يخفى عن اشطاء وقد في الاحكام فيروهم عليه السلام
من هذين عن شوايب الترمذي في الاحكام او بان الامر على خلاف ما بقي وحسب يمكن الاستدلال ويعلم ان الحكم الاول ليس بخفي فيكون نصيب من
فنقول لا يخفى الكلام هنا على ذلك فان استجاب الصلوة في الفعل العرفي منذهب علمنا كما نقله في المتن في الخالفين فلا يمكن حمل الكلام على انه
بقوله الخالفون بل يجب من جملة على انه بقوله الائمة واهل الحق لا يخفى هذا السياق لا يمكن ان يكون نصيب من التقية حيث لم يسند الحكم الى
نفسه كما هو بالامة عليهم السلام بل ذكر انه هلكا بقي بتعبد النفس من مرتبة او ما يثبت للتقية او لا نه لم يكن من ذهب الا ما يثبت فلم يسند الحكم
به الى نفسه بل ذكر انه بقي لنصيب من التقية ويمكن ان يكون المعنى انه بقي ذلك اعم ما قلناه ما حوز من السنة لغير الراي فيجب اتباعه ولا مبرر بانكاره وان يكون
برائته ويحتمل الشخص عن كلام نفسه هذا الكلام في مقام ملحه وتوجهه كانه اسلوب في الكلام الشايع ولا يجب ان يكون القائل غيره ويمكن
ان يكون الراي وجميع ذلك اى استحباب الصلوة في الفعل عن بعض اصحابنا كما نقل في الروايات الاولى عن عبد الله بن المغيرة وكان مترددا فيه فاشدد به
بقوله ذلك اعقول من بقوله ما حوز من السنة لغيرهم فاعلم بقولهم وذكر الحق في الخطي في دفع الاشكال انه لعل الغرض من قوله ثم يقال في
انا اعول ذلك لا يخفى ان حمل بقوله على هذا الوجه من دون التعرض لنكته يوجب ذلك وتصحي لا بد من دفع الاشكال ثم فلا وهما وجه اخر وهو
ان عبد الرحمن بن ابي عبد الله لما كان من اجلة الثقات المعروفين بكثرة الرواية عن الصادق كان مظنه ان يعقد به اصحابه من الامامية
في اعماله لتزبل ما يفعله منزلة ما يرويه فيمكن ان يكون عرضه عليه السلام انك اذا صليت في عتلك وراك الناس وراك الناس بصلية
قالوا ان ذلك من السنة وسلكوا على منوالك من الصلوة في عالم انتهى ولا يخفى عن بعد وهذه الرواية في التعليقة وفيه ان ذلك من السنة الا
عليها صلا انتهى ومنها ما عتس به في التعليقة الجائبة فقال لفظ الاستدلال لم يحضر عبد الله بن المغيرة ورواه كافي بل هو النور وفي بعض
الطالبيين ملقب براس المدري قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ان فضل موضع القدر بين الصلوات الغلظة انتهى وقد استدل به العياشي
ايتم وينبغي التنبه على امور **ا** الامتناع في الصلوة بين الفريضة والثالثة ولا في الفريضة بين اليومين اداء وقضاء وبغيرها ومنه صلوات
الاموات وصلوات الاحباط ولا في النوافل بين الراتبة وغيرها وكل ذلك مقتضى كلام الاصحاب وبعض الروايات المتقدمة **ب** هل
يختص الحكم المذكور بالرجال ويحكم بالثلاثي والنساء معج بالثاني في البيان وهو مقتضى اطلاق ما عده من الكتب المتقدمة ولا بأس به **ج**
هل يلحق بالنقل العربية مطلق الفعل فيستحب الصلوة فيه او لا بل يختص الحكم بالعربية يظهر من جملة الاخبار في اشكال من اطلاق بعض الروايات
السابقة وفي الاصل واختصاص معظم الفناوي بالعربية وامكان دعوى اخراج الاطلاق المذكور الى العربية خاصة كما اشار اليه جماعة في
المعارك والخيرة مقتضى هذه الروايات استحباب الصلوة في الفعل مع رجحان الوجه في حملها العربية انها هي المتعارفة في ذلك الزمان
ولعل الاولى وفي التعليقة الجائبة ثم ظاهرا ما نقلنا من الروايات اطلاق استحباب الصلوة في الفعل وان لم يكن عربيا وكون متعارف من ذلك
هو الفعل العربي كانه لا يوجب تخصيص الحكم نعم الروايات المسجلة على فعل الائمة عليهم السلام كانت عربية فيمكن اختصاص الحكم بها واما
تلك الروايات فظاهرها الاطلاق وان ثبت عدم جواز الصلوة في بعض اقسامها كالسائر غير الساق فيجوز العتس بغيره وقد ظاهرك
عدم وفي الروايات مقتضى هذه الرواية استحباب الصلوة في الفعل مع رجحان الوجه في حملها على العربية انها المتعارفة في ذلك الزمان
كما صرح به جماعة من الاصحاب لكن قالوا ولعل اطلاق ولعل وجهه مع الاعتراف بغيره كفاية الاحتمال في استحباب من باب التسامح و

والاحتياط فاندفع عنهم الاعتراض بأنه على ما لم يذكره لا تطلق بنصرته الى المتعارف وليس هنا عموم لعوى ينفع انتهى ولا بأس بالإجمال
حيث لا يكون النقل متوجهاً منه من جهة أخرى **3** هل يختص استحباب الصلوة في الغل الحربية بما اذا كانت ظاهرة أو لا تقتضي إطلاقاً ثبوت
المعظم الثاني وظاهره بعض الروايات المتقدمة الأولى وربما يظهر من الجمل المثبت والتعليقة الجالبة المصدر اليه ففي الأول قوله عليه السلام
ان كانت ظاهرة يدل على ان استحباب الصلوة مشروط بظهورها وان كانت لصلوة فيها اذا كانا مجتبهين صحته لكونهما مما لا يتم فيه الصلوة
وفي الثاني ثم التفتيد في الروايتين الأولىين بما اذا كانت ظاهرة يمكن ان يكون باعتبار عدم استحباب الصلوة بينهما اذا كانا مجتبهين فلا يشكل
بأنهما مما لا يتم ولا يشترط فيه الطهارة ثم انتهى **ح** صرح في جامع المقاصد والجمل المثبت بأنه يجب ان يقال لا يجب ان لا يرضى للرجوع
عليهما وهو جيد وزاد في الأول فقال ولو بعد زامكن السقوط **د** قال في السلسلة النقل العربي بفعله لا يصح ظاهر المقدم مما
يجوز عليها **مباح** اختلف الاصحاب في توقف صلوة الرجل على الحمل ورجوعه عنها على قولين **الأول** انه لا يتوقف عليه ولا هو واجب
فيه وهو للسرايين والشرائع والتابع والمعتبر والحق والمنتهى والمختلف والارشاد والثبوت والقواعد والذكر والرد وسواها
والتمتع وجامع المقاصد ومنه والروضة وجميع الفائدة والجمل المثبت والمبارك والذخيرة والتعليقة الجالبة وشرح المفاتيح والكشف
والحكمي في الجمل المثبت **الثاني** انها يتوقف عليه ويجب فيها وقد حكاه في الفقه عن مشايخه فقال سمعت مشايخنا يقولون لا يجوز
للمعلم ان يصلي الا وهو محتك انتهى وقد حكاه جماعة عن الصدوق نفسه في المختلف قال ابو جعفر باين بابويه لا يجوز للمعلم ان يصلي
وهو محتك والمشهور الاستحباب وفي البيان مع ابن بابويه من الصلوة بغير جنك وفي جامع المقاصد والروضة وقال ابن بابويه لا
يجوز تركه وفي الروضة ذهب في عدم جواز تركه في الصلوة وفي جميع الفائدة العجيبة في الحكم للبطالان بدونه وفيه بعد الاشارة
الى ما حكينا عن الفقهاء لا يجب في صف هذا القول وحكي عن في لف ومن تأخر عن القول بذلك هو غير جيد وفي خبره نقل
المحقق في لف ومن تأخر عنه عن ابن بابويه القول بالتحريم وكلامه في بئر هكذا سمعناه انتهى والمتمتع عنده هو القول الأول الذي
عليه المعظم ولحم وجوه منها ما تمسك به في لف والياض والتعليقة الجالبة من اصاله عدم الوجوب ومنها العبارات الدالة على صحة الصلوة
مخرج منها بعض الصور ولا دليل على خروج صورة عدم الخنك فيقي مندرجه تحتها ومنها ظهور كلام جماعة في دعوى الاجماع على عدم
ذلك ففي المعبر بكونه في عامة لا حيك لها وعلامة علمائنا وفي المنتهى تركه في عامة لا حيك لها وذهب اليه علمائنا وجميع وفي المباركة
مذهب الاصحاب لا اعرف فيه مخالفاً واسند في المعبر الى علمائنا مودنا بدعوى الاجماع عليه وفي الذخيرة يكره الكراهة مذهب الاصحاب
من مختلف واسند في المعبر والمنتهى وفي الجمل المثبت استحباب الخنك وبما لم يخرج الى سفر مما اخلاف فيه والذي يستفاد من كلام **الاصحاب**
كتبنا الفروع كونه الخنك من استحباب الصلوة وان تركه من تركها وفي شرح المفاتيح الكراهة مذهب الاصحاب من غير خلاف وفي
الرياض يكره ان يصلي في المعبر والمنتهى انتهى لا يقال هذه الدعوى كلها موهونة بمصر الصدوق ومشايخه الى القول بوجوب الخنك
لاننا نقول لا سلم حصول الوهن في تلك الدعوى بمجرد ذلك خصوصاً اذا اعتضدت بالسنمة العظيمة وبما سبب الى الاستشارة سلمنا ان
يصح للوهن ولكن لا سلم مخالفة اولئك للمعظم اما الصلة وقد قلنا ليس في كلامه ما يدل على ثبوت بوجوب الخنك وبمجرد نقله مذهب
مشايخه مع عدم تعرضه لرد لا يدل عليه واحتمال نصيحة بها في موضع اخر في غاية البعد وقد صرح بعدم صلاحته في في الفتوى
بوجوب في جملة من كتب منها ما تقدم اليه الاستشارة ومنها التعليقة الجالبة والياض وفي الأول لا يخفى انه يكفي الحكم بالكراهة على النص
فقوى اعانهم علمائنا بذلك خصوصاً المتقدمين منهم كالشيخ المعين بل قال في المعبر ان علمائنا وهو مشايخنا بالاجماع نعم الحكم بالخير
على الخصوص لا بد له من دليل خا من ليس والاصل السامان عبارة في النهاية لا بد له على هذا مذهبنا فانه قال سمعناه ولا يخفى
ان ظاهر هذا الكلام ان قول لا يجوز للمعلم ان يمسح من مشايخه وليس فتوى نفسه لا بمنزلة نفسه سابقة الذي سمعته منهم
وليس كما اخر حتى يقال اننا المسموع منهم هو الأول والثاني فتوى نفسه ما نقله من الاخبار وانما يبدل بقوله لا مكان لما سمعته منهم بذلك ما وصل
اليه من الاخبار التي يناسب لك وبالمجمله نسب هذا المنه الى علمائنا لم يثبت كلفه العلانية في لف ومن تأخر عنه لا يخفى من اسكال وفي الثاني عالم
ان جعنا من الاستحباب كوا المتع الظاهر في الخبر عزق ولم اقف على نصيحة نعم في بئر سمعناه وهو في اتفاق مشايخه على ذلك فيبعد مخالفتهم

انظروا فقههم ولعلمهم لئلا نسبوه اليه او وجدوا الشبهة فيه في محل اخر انتهى فثم واما مشايخ فلاحه الا اراهم من لا يجوز الكراهة كما اشأ
 في الرباض فقال ويجوز اراة المشايخ من لا يجوز الكراهة لاستعمال كثير من الاخبار وكلام فدهاء الطائفة انتهى ومنها ما تمسك به في
 شرح المفاتيح فقال وقع الاشكال في كونها اذا نسب الى الفقيه العقل بالحكمة لكن مقتضى الاجماع بين المتفولين والخبر المذكورين وفناوى
 الاصحاب وعجزه لك الكراهة مضافا الى الاصول والعمومات وطريقة المسلمين في الاعطاء والامتناع وعدم صلاحه كله لا يجوز في كلام الفقه
 وعدم شق الاجماع منهم بل عجز شهور من مشايخه الذين ادرهم مع ظهروا مستندهم والاضباط امر اخر انتهى لا يقال بجواز ذكر بعض
 الاخبار والظاهر في وجوب ذلك وهو ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال واما الاخبار فنقد روى في اللغوى الى الثاني مؤلفه صلى الله
 عليه واله انه قال من صلى بغير خنك فاصابه داء لا دواء له فلا يلزم من الاستسقاء ونفسه مستند الخبر بن فغيره القنأوى مع ما عرفت من الاجماع
 بل القنأوى واقعي ويعود بها اليه وروايات كثيرة في المنع من التعميم بعبارة لا خنك لها انتهى لا نأقول ما ذكرنا لاصح للمخارفة من وجوب
 عليه منها ضعف سند من غير جارية هذا فاقصود لا لانه على الوجوب بل هو ظاهر في كونه التعميم ومنها ما افترق على نقد بركانه
 على الوجوب للاجماع على الحكمة والشبهة العظيمة وغير ذلك وبالجملة لا اشكال في عدم الوجوب وبني في التنبه على مورد **أ** لا فرق في
 جواز ترك ذلك بين الامام والمأموم وبين الفريضة والتافلة ولا بين اليومية وغيرها **ب** بكرة الصلوة في عامة لا خنك لها
 كما صرح به في المغنعة والنهاية والسرائر والنافع والشرائع والمعتبر والمنتهى والارشاد والخبير والقواعد وكرة ومجمع الفائدة والملاذ
 والذخيرة والكشف وشرح المفاتيح والرباض ويظهر جملة منها دعوى الاتفاق عليه وهو الوجه مضافا الى الخبرين المتقدمين وثامة
 التسامح في ادله السنن وهل يتجنى الخنك في الصلوة ولا يصح الاول في السرائر وكذا وكفى ون والدروس وقت وجامع المقاصد
 وهو جيد ولا فرق في الحكمين بين الامام والمأموم ولا بين الفريضة والتافلة ولا بين اليومية وغيرها وبالجملة هما يشتركان مطلقا ما
 ليس صلوة حقيقة فينبذ في ذلك صلوة الاموات وهل يتحقق ذلك بما اذا لم يوجب الشهرة ولم يجز الفلانة كلبس الفقيه لباس
 الخنك فيسقط الحكم بالنسبة الى الخنك في الصلوة في كثير من البلدان بالنسبة الى كثير من الاشخاص ولا يلزم جميع الصور ظاهر المأ
 كلام الامام الثاني وهو المعتمد وبما يظهر من بعض الفاضلين فقال وبكرة العامة التي لا خنك لها والظاهر من الروايات ان اختصاصا
 بل الثاني سنة مائة الا ان قد ترك النوم بحيث صار من لباس الشهرة انتهى عنه انتهى وروى في شرح المفاتيح فقال قوله الا انه ورد في
 الاخبار المعتمدة منع لباس الشهرة بقى الصادق عليه السلام ان الله يبيغض شجرة اللباس وعنه عليه السلام انهم كفى بالمرء خيرا
 ان يلبس ثوبا يشبهه او تركب دابة يشبهه وعنه عليه السلام الشهرة خيراها وشراها في النار وعن الحسين عليه السلام من لبس ثوبا
 يشبهه كساه الله يوم القيمة ثوبا من النار الى غير ذلك لكن كون ما ذكرنا شاملا لمثل المقام من المستحبات والحاسن الشرعية التي يتركب
 ويخرج عنها انتهى وهل يتحقق استحباب ذلك بالرجل وبمع الخنك ظاهر كلام المعظم الثاني ولا بأس به وهل يشترط وادام الخنك الى
 الصلوة لا الاصول الاول بل هو في غاية القوة وهل يكون الخنك مستحبا مطلقا فيسجد يكون مضافا للعامة ولا بل انما يستحب
 يكون مضافا الى الصلوة ومجان **ج** يستفاد من بعض الاخبار استحباب الخنك عند الخروج في سفر وهو خبر عمار الساباطي الذي
 عد في من ترك من الموتى عن ابي عبد الله عليه السلام قال من خرج في سفر ولم يلبس الثمارة تحت خنكه فامطابه الم لا دواء فلا يلزم
 الانفسه وبما يظهر منه كونه مطلقا ادراه العامة تحت خنكه عند الخروج فلا يشترط وادام الخنك هنا وهذا قد صرح في كونه بالحنك
 الخنك للسفر ومعه هنا المذكورين طائوس وروينا من كتاب الادب الدنيبة عن الطبرسي في رواه عن مولا موسى بن جعفر
 قال انما من ثلث ما لم يخرج بغير سفر معناه تحت خنكه ان لا يصيبه السرق ولا العرق ولا الحرق **د** يظهر من بعض الاخبار استحباب
 الخنك عند طلب الحاجة وهو المسمى بكونه لا الصادق عليه السلام وفيه الى العجب مما يأخذ في جامعة وهو معتم تحت كف لا تقضى
هـ هل يتجنى الخنك وبكرة تركه مطلقا وفي جميع الاحوال ولا وجه للصلوة في السفر والحاجة ولا صرح بالاول في المنتهى وكرة والدكرى
 والنقض ومال المقاصد والمداوكة والذخيرة والكشف ولهم عموم جملة من الاخبار منها ما روى عن ابي عبد الله الذي وصفه خنك وخبرة

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نعم ولم يتحك فاصابه داء وهو الداء والاولى من الانفسه ومنها خبر عيسى بن حمزة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من اعتم ولم يدرك العاتة تحت حنكه فاصابه الداء واعلم فلا يلو من الانفسه ومنها النبوي المروي في المغيرة والمنهني عن
الجمهور والنهي صلى الله عليه واله عن الاغتباط وامر بالبلح ومنها ما اشار اليه في المداولة فقال روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال
الفرق بين المسلمين والمشركين البلح ومنها ما اشار اليه في الكشف فقال روى في رواية اسناد الجبري مستند عن ابي النخعي عن الصادق
عليه السلام الفرق بيننا وبين المشركين في العمام والاختفاء بالعمام لا يقال ينبغي نفيعي عموم هذه الاخبار بحالة الصلوة او السجدة والما
لان الاخبار الحاكمة الدالة على استحباب الخنك في هذه الاموال خاصة فيكون مقدمة على الغام لاننا نقول الخاص بما يقدم على العام ويجوز ان
تعارض بالثبوت والاثبات بتحقيقه او قوة واما انما يتعارضا كما في محل البحث وقوله رايث العلماء او العام ورايث زيد العالم فلا شك
في انه لا يجوز حمل العام على الخاص بل يجب العمل بهما وعليه يكون الخنك في اثناء الصلوة مستحبا في نفسه ولا محالة الصلوة وبحصل الامتثال
بها يتحك كما واحدنا داخل هنا بين وما ذكر ظهر ضعف المذكور في الجمل المثبت فانه قال الذي يظهر من كلام الاحباب في كتب الفروع
كون الخنك مستحبا للصلوة وان تركه من مكر وهما ثما والذي يستفاد من الاحاديث عن امتثالهم السلام ان الخنك مستحب في نفسه
لكل من لم يسلط العاتة سواء صلى ام لم يصل ولو نظر في شيء من الاحاديث ما يدل على استحبابه لاجل الصلوة ومن ثم قال في كرمي استحباب الخنك
عام وقال في المنتقى ظهر من هذه الاحاديث استحباب الخنك سواء كان في الصلوة وغيرها وكلام الشيخ في باب يشعر بان لم يطلع في الاكام
على ما يدل على استحباب الخنك للصلوة وكراهتها بغير خنك والحاصل ان الاحاديث حاكمة على ذلك ولعل حكمهم في كتبهم
بذلك ملحوظ من فتاوى الشيخ الليثي الى الحسن علي بن بابويه فان الاحباب يفتون بما يجدون في كلامه عند اعواز النصوص كما قاله في
الذكرى فلا يعلم ان يكون هذا من ذلك القيل ثم اشهر بين المناخرين حتى مثل بعضهم الاتفاق في حاله الصلوة ولا يفتي بدونه ومن لم
يتحكما واران يصلي بخنك والاوليان يقصد عند الخنك انه مستحب في نفسه ثم يصلي لانه مستحب لاجل الصلوة كالرداء بل انه في رواية
باداء الاخبار المذكورة اخبارها في عدم رجحان الخنك في غيرها الصلوة والسفر وطلب الحاجة وفي رجحانها راسا في شيء من العاتة
من فقام على ملى الصدوق ومن الخلف اشار اليها في الكشف والحدائق في الاول وما سمعت من الاخبار سوى الاولين ليس نصا
من دوايم الخنك مما يفهم نادى الستة بقتله ثم الاغتباط والسدل فلما بناه خبره اخبار السدل وهي كثيرة كقول ابي الحسن عليه السلام
في خبر ابيها اعم رسول الله صلى الله عليه واله فسد لها من بين يديه ومن خلفه واعجب جبريل عليه السلام فسد لها من بين يديه ومن
خلفه وقول ابي جعفر عليه السلام في خبر جابر على الملائكة العام البيضا المرسلة يوم يرد وقول الصادق عليه السلام في خبر علي بن
ابي عمير الهني عم رسول الله صلى الله عليه واله عليها عليه السلام فسد لها بين يديه وقصصها من خلفه فدمار بع اصابع ثم قال لا بد
فادبر ثم قيل فاقبل ثم قال هكذا اصحاب الملائكة في الثاني وعندى فيها ذكره فعدا لله نعم لم يندم هنا من استحباب الخنك وانما
اشكال لان ذلك وان كان ظاهرا اخبارا المتقدمة الا ان حمله من الاخبار ظاهرة المناقضة لذلك حيث ان ظاهرها اننا لم نجد المعنى داما
هو الاسد لال وفي الخنك منها ما رواه الكليني في الصحيح عن الرضا عليه السلام في قول الله ومجمل موبين قال العام لمعبر
الله صلى الله عليه واله فسد لها بين يديه ومن خلفه واعتم جبريل عليه السلام فسد لها بين يديه ومن خلفه عن ابي عبد الله عليه
السلام قال كانت على الملائكة العام البيضا المرسلة يوم يرد وعن ابي عبد الله عليه السلام قال عم رسول الله صلى الله عليه واله
عليها عليه السلام يده فسد لها بين يديه وقصصها من خلفه قد راجع اصابع وعن جابر السجدة قال لما حضر العبد بعث المأمون
لعه الله تعالى الى الرضا عليه السلام يسأله ان يركب ويختص العبد ويصلي ويحطب ويغتسل الرضا عليه السلام اليه يستغفره والحج
عليه فقال ان لم يعصى خرجت كاحرج رسول الله صلى الله عليه واله وابرا المؤمنين فقال المأمون لعنه الله تعالى اخرج كيف
شئت وساق الحديث الى ان قال فلما صلحت الشمس قام عليه السلام واغتسل واعتم بجماعة بيضاء من قطن التي طرفها منها على صل
وطرفها بين كهيئة الخبز وروى الطبرسي في المكارم بسند ان علي بن الحسين عليه السلام دخل المسجد وعليه عاتة السوء التي طرفها
منها على طرفة وطرفها بين كهيئة الخبز ونقل السيد الناهد وصفي الدين بن طائوس في كتابه الامان من ابن عباس بن عقده في كتابه

الذي سماه كتاب الصلاة بآسناده قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله يوم غد يوم خم إلى علي عليه السلام فعه واسد الخاتم بين كنفه
وقال هكذا روي في يوم حنين بالملائكة معهم وقد اسدوا الخاتم وذلك حجر بين المسلمين والمشركين إلى آخر الخبر وقال في الخبر
الآخر عزم رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام يوم غد يوم خم عامرنا سدا لها بين كنفه وقال هكذا أبدى في ربي بالملائكة
وهذه الأخبار ظاهرة بما ذكرناه من سطرناه ومفهومها أن السنة في لبس الخاتم إنما هو بهذه الكيفية كما فعلوه عليه السلام في
اسدال أحد طرفي الخاتم على الصدر والآخر بين الكنفتين والاكفء باحد الاسدين دون الأمانة تحت الخنك الذي معنى الخنك
انتهى كما نقول الأخبار المتقدمة الدالة على استحباب الخنك إلى بالجميع لا بعضها أعضاءها بغتوى الجماعة المتقدم إليهم الإشارة مع
نا من تحقيق ما بنا بأخبار اسدال وفي جميع بينها وبين الأخبار المتقدمة الدالة على رجحان الخنك بوجوه أشار إليها فقال
ان ظاهر النصوص والفتاوى لا يستلزمها كراهة ترك الخنك في الصلاة استحباب دونه وعدم الاكتفاء به عند التيمم خاصة وعليه
فيشكل الجميع بين ما دل على استحبابه من نص الفتوى وبين النصوص المتقدمة الدالة على استحبابه مطلقا اسدال طرف
الخاتم على الصدر أو العمام ولذا اضطرب كلام جليل من الفضلاء في الجمع بينهما فبين من جمع بينهما نادرة بحمل الأدلة على إرادة الخنك بين التيمم
والآخر على الاستعمال بعد وأخرى تخصص سدا لغير الخنك من غير وجه ما يولد فيه الترفع والاختناك والخنك مما يولد فيه الترفع والسكنة
وبين من جمع بإرجاء بين الخنك إلى الاسدال بقرين من توجيه بل ادعى اتحاد ما معنى لغته وهو شكل جانا ويحتمل الجمع بوجه آخر وهو تخصيص استحباب
السد بالرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام واستحباب الخنك ساداة بعد فلا من حيث عموم الأخبار والخنك والافاضا اسدال
لا عموم بينهما فلا عريان جانا بينهما وبين النصوص الماضية بذلك وفي هذا الظاهر ثانيا من علام به بل اعله أظهر وجوه الجمع هنا ويحتمل آخر
وهو التخيير بينهما ويكون المقصود من استحبابها كراهة الانقطاع المقابل لما انتهى والاولى العمل بجمع الأخبار في مختلف الأحوال و يفتن
جمل من عبارات تفسير الخنك ففي جامع المقاصد والمواد بالخنك إدارة العامة تحت الخنك وبناء هذه السنة يجعل شئ من العامة
تحت الخنك ولو ادعى غيرها تحت الخنك ففي إبداء السنة به قد دللنا خلاف المعهود وكذا تردد في الذكر وفي حاشية الشارح المادة
من الخنك ما يدار من العامة تحت الخنك وهل ينادى السنة بأدارة غيرها منه تردد في الوصفة الخنك هو إدارة جزء من العامة تحت
الخنك وفي المسالك المراد بالخنك إدارة جزء من العامة تحت الخنك ولا ينادى بأدارة غيرها وإن حصل منه حفظ العامة وهو ما لا ينعى
لعدم العلم بالتحليل وفي الردى وهو إدارة جزء من العامة تحت الخنك ثم قال بعد فعل جمل من الأخبار تقدم إليه الإشارة وهذه
الأخبار دللت على نداء السنة بأدارة جزء من العامة من السقوط وهو حاصل قال ولكن خبر الفرق بين المسلمين والمشركين مشعرا عينا
الخنك للمعهود ثلث الأخبار المذكورة صحيحة في اعتبار كونها العامة لقول الصادق عليه السلام ولم يدر العامة وقوله عليه السلام وهو
معتم تحت خنك وقولهم في تفسير الانقطاع انه لا يجعل العامة تحت خنك حنكها وخبر الفرق فهو بعد دلالة لاطلاق الخنك في الخنك والمكن مبدى
بغيرها وعلى ما ضرب به أهل اللغة من انه نظري في العامة تحت الخنك بساوى غيره في الدلالة فلا وجه لتخصيصها بالتحليل يكون في
به حفظ العامة من السقوط غير معلوم صحتها لا إجماع فالأمنضا على ما دللت عليه الأخبار من اختصاصها بالعامة مشعري وفي المدارك المادة
ما يخلط إرادة من جزء من العامة تحت الخنك سواء كان طرفا العامة أو وسطها وفي نداء السنة بأدارة غيرها وجهان أظهرهما عدم الخنك
للمعهود ونص الشارح وأهل اللغة وفي الخبر المراد بالخنك إدارة جزء من العامة تحت الخنك سواء طرفا العامة أو وسطها وفي
بإدعاء السنة بأدارة غيرها وجهان أظهرهما عدم التمسك بأدلى من النص ومطابقة المعهود وكلام أهل اللغة وفي مجمع الفائد ثم
الفتن من العرف واللغة والخبر عدم حصول من غير العامة وفي الكشف هو إدارة كونها العامة تحت الخنك كذا في فتح الإرشاد لغير الإسلام
والظن انه لا ينادى السنة بالخنك بغير العامة مع احتمالها خصوصاً إذا وصل بها بحيث لا يتبين في الحسن عنها وفي الجبل المشين الذي يدل
عليه الأحاديث ويقتضي كلام أهل اللغة هو أن الخنك إدارة شئ من العامة تحت الخنك ما طرفها أو وسطها وهو يقتضي عدم نداء السنة
بما ليس من العامة وقد توقف شيخنا في كونه مخرج بعض الأبحاث عن نداء السنة بذلك وهو من لغة المنقول وفي شرح المفاتيح
لا بد من كون الذي يدار تحت الخنك شيئا من عامة لا شيئا من الخاص وفي الباب ما كان الخنك والخنك في اللغة نادى العامة أو جزء منها

عن الخنك فالظلال بأدى السنة بالخنك بغيرها وفاداً للشهد الثاني وسبطه وغيره خلافاً للمحقق الثاني فاحتمل نادر السنة بغيرها
لكن متردداً بعدان مكاه عن الشهيد في الذكرى وشيعها في الاحتمال بعض الفضلاء ولم اعرف له وجهاً في التعليقة الجارية ومن تأمل فيها
مقلنا من الاخبار وكلام اهل اللغة يظهر له ان المعبر في الخنك هو اداة جنه من العامة نحو الخنك كذا ذكره الشافعي سواء كان طريقه
ام لا ولا يكتفي اداة شئ من غيرها وقد تردد المصنف في كونه نظراً الى مخالفة المعهود والى احتمال ان يكون الغرض حفظ العامة من
السقوط وهو اصل قال ولكن المعبر خبر الفرق بين المسلمين والمشرىين مشرباً بعبارة الخنك المعهودة ولا تذهب عليك ان المستند
من الروايات المتقدمة وكلام اهل اللغة كما اشار اليه اعتبار كونه جزءاً منها فاحتمل ان لا يكتفى بغيرها بناء على احتمال ان يكون الخنك كلاً
من غير شاهد عليه من الاخبار والاشاد مسجف جداً ثم خبر الفرق بعد الاخبار ولا يله على ذكره لصراحة الاخبار والاخرى وقوع الادلة العامة
بخلاف هذا الخبر لا يثبت عليه لا سيما على ان الفرقان عابهم كان مع الخنك ودمهم ورجح والخنك فيه مطلق وليس بمسند
يؤتى به جزء ان العامة وان تمسك باعبار ذلك في مفهوم الخنك كما ظهر مما نقلنا من اهل اللغة فينبغي ان يفرق في الدلالة فلا وجه
لخصيصه بخاصة **مصباح** بكرة الصلوة في الثياب السوداء لا يحرم ولا يفيد الصلوة بمرام عدم الحرمة وعدم فساد الصلوة بذلك فلا مشقة
الاباحة والعموم الامر بالصلوة وقوله نعم لان اداء الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والهيئة والركوع والسجود وظهور اتفاق اصحاب
عليه وظهور دعوى الاجماع عليه من الغيبة والخلاف والمعتبر والمنتهى وعدم اشتراط ذلك وبالحيلة لا اشكال في اذكاره كما كره ذلك
فقد صرح بها في النهاية والخلاف والغيبة والمراحم والسر والشرع والمعتبر والتابع والارشاد والخبر والنبصرة والمنتهى والتذكير والقول
والذكرى والبيان وجامع المقاصد والروضة والمدارك والذخيرة وجميع الفائدة والبايز والجهة فيه امور **ا** ظهور اتفاق اهل العلم عليه **ب**
دعوى الاجماع عليه في صحيح الغيبة والخلاف والظاهر المنتهى والمعبر **ج** المرسل لا يقتل في ثوبين سودين الخنك والكساء والعامة فلا ياب
د ما عتسك به لذلك في الخلاف جماعة من الاخبار الدالة على كراهة لبس السواد وفيه نظر **هـ** ما عتسك به لذلك في الخلاف والغيبة مثلاً
وفي نظر ينفي التنبه على مورد **ا** لا فرق في الصلوة بين القميصية والثالثة وفي القميصية بين البوبية وغيرها ولا في الثاقل بين الاربعة
وغيرها لا طائل من الادلة المتقدمة **ب** لا فرق في الثياب السوداء بين السويرة وغيرها ولا بين الحرب وغيرها لا طائل من الادلة المتقدمة **ج**
لا فرق بين الثوب الواحد والمتعدد لا طائل من المرسل المتقدم والظاهر شمول كلام الاصحاب للامرين **د** لا فرق في الرجل والمرأة والخنثى في ذلك
لا طائل من كلام المعظم ومنهم من ادعى الاجماع على ذلك **هـ** صرح في جميع الفائدة والمدارك والكفاية والذخيرة بانه تلك الكراهية في القميصية
السوداء لا بأس به لتخصيص الجماعة وما رواه الشيخ والصدوق من الصادق عليه السلام انه سئل عن الصلوة في القميصية السوداء فقال لا فضل فيها **ا**
لباس اهل النار وقد اخرج به على الحكم المذكور في **د** لا فرق في كراهة الصلوة في الثياب السوداء والقميصية السوداء بين من يكون لبسه **ب**
غراه احد من المعصومين عليهم السلام والا فادباً وغير ذلك لا طائل من الضموم والغنائم ولا يقال بغيره لا طائل من على تعظيم المعصومين
المحققين لا لولبة لبس السوداء لاجل غرائهم مع انه قد يكون صفى على البرد الشفوي والمعارض بينهما وان كان من تعارض المعصومين من وجه الا ان
هذا الاطلاق اولى بالخرج كونه من كتاب الله تعالى مع تأيده بالاعتبار والتقليد لا نافع ولا يبرح مع الاطلاق الاول لظهور اتفاق عليه مع
امكان كونه اقوى دلالة لان لبس السوداء لغرض المعصومين عليهم السلام لو كان طعناً لكان عندنا منهم ومنه الصلابة والتابعين والاعلاء
والثالث بطلان المقدم مثله **د** كما بكرة الصلوة في الثياب السوداء كذا بكرة لبسها في غيرها كما في جملة من الاخبار منها من روى عن احمد بن محمد بن الصادق
قال بكرة السوداء الا في ثلثة الخف والعامة والكساء ومنها المرسل عن ابي الحسن بن محمد بن عمار قال بكرة السوداء لا لبسها السوداء فانه لباس فرعون
ومنها المرسل الاخر عن النبي صلى الله عليه واله انه كان يكره السوء ويؤيد ما ذكرنا من ان السوداء لباس بنى عباس مع النهي عن لبس
اعداء الله تعالى **ح** يجوز لبس السوداء للثنية من غير الكراهة كما صرح به الصدوق على مكاه في المنتهى قال واجمع عليه بخبر جند
بن منصور قال كتب عند ابي عبد الله عليه السلام ما يحرم ما داه رسول بن عباس الخليفة بدعوة فلما حمل احد وجهه سود والارض
ابيض فلبسه ثم قال اما اني البسة واعلم انه من لباس اهل النار **ط** يجوز الصلوة في العامة السوداء من غير كراهة سواء مدناه من الثياب
كما هو الظاهر من المعظم ام كما عن المفيد نعم على المتقدمين الاول يكون الاولى تركه لان الشيخ في الخلافاً طلق كراهة الصلوة في الثياب السود

وادعى عليه الاجماع فلا باس بالحكم بالولوية الترك ولكن الكراهة غير ثابتة للاصل ولان باقى الاصحاب كالدهلي في المراسم والحلي في السرائر
 وابن خزيمة فيها حكمي عنه والغاضلين في الشرايع والنافع والمعتبر والتذكرة والمنتهى والخزي والارشاد والشهيد بن في البيان والدروسي
 وسبطه الشهيد الثاني في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة والكفاية وغيرهم استثنوا محل البحث من اطلاق الحكم بكونه ^{بكره}
 في الثياب السود وغراه في المعبر والمنتهى الى الاصحاب بذلك يحصل الوهن فيها اعادة الشيخ من الاجماع مضافا الى موافقة المعظم في ^{بكره}
ي يجوز الصلوة في الخف السود من غير كراهة كما في النهاية والسرائر والنافع والمعتبر والشرايع والارشاد والخزي والتذكرة
 والبصير والبيان والدروس والروضة والكفاية وله وغيرها وغراه في المعبر الى الاصحاب **با** صحح في البيان وجايشة نفع وجامع
 المقاصد ولك في الذخيرة والكفاية كما عن ابن السعيد بانه لا يكره الصلوة في الكساء الاسود وقواه والديلم ظله العالي ونها
 اطلاق المعظم بثبوت كراهية فيه وهو الاقرب لظهور دعوى الاتفاق عليهم من الخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى وبوبه كثير من الاخبار
 المطلقة لمنع من لبس السواد اعادة الشايع فادله الكراهة ولا يصلح المخارضة ما ذكره بعض الاخبار المصريح باستثنائه وفسر في
 حق والمسالك والذخيرة والكساء فقال هو ثوب من صوف وهو العباءة **باب** صحح في المعبر والمنتهى والخزي والدروس
 والبيان والافنية ولك والكفاية والذخيرة بكونه في الثوب الامر ولا باس به وبوبه في التذكرة بما اذا كان مشبعا وبطل عليه
 خبر جاد بن عثمان الذي في الموثق في المنتهى والذخيرة والربيع عن ابن عبد الله عليه السلام قال يكره الصلوة في الثوب المصبوغ
 المشيع المقدم وربما استبعد عدم كراهة ذلك مط بل عدم كراهة غير الاسود مط لانهم على ما في حق والذخيرة انقصوا على الحكم
 بكونه الصلوة في السواد **ج** صحح في السرائر والغنية والمعتبر والمنتهى وكرة والخزي ولك وكفى والبيان والدروس بانه
 يكره لرجال الصلوة في المعصر والمنعصر ولا باس به لخبرين بن يزيد بن الحليفة عن ابي عبد الله عليه السلام بكونه الصلوة ^{المعصر} المنعصر **با**
 المصريح بالغفران ولقاع الشايع فادله السنن وربما استغاد من جملة من الاخبار كراهة لبسها مط ما رواه في حق من الجمهور
 عن ابن عمر قال راي النبي صلى الله عليه واله على ثوبين بالمعصر بن فقال هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها ومنها المصنفون للرسول
 بما رواه رسول الله صلى الله عليه واله عن لباس المعصر ومنها النبي المصل لا ركبا الادعوان ولا البس المعصر ومنها الخبر المتقدم
 من النبي صلى الله عليه واله الرجل اعنى الموعظ **د** صحح في كراهة الصلوة في غير الاسود والامر والمعصر والمنعصر و
 استغاد من السرائر كما عن المبسوط والحلي ولا سكا في كراهة الصلوة في كل ثوب مصبوغ مشيع وبطل عليه خبر جاد المقدم بناء
 على تفسير المقدم بكل مصبوغ مشيع وفي تفسير اخر انه الامر المشيع واستغاد من ذلك فظاهر الغنية كراهة الصلوة في كل مصبوغ ولوله
 يكن مشبعا وقال في ذلك العامة والخف مستثنان من الاسود لا غير **ص** يجب على الرجل ستر عورته في الصلوة ويؤتى مغطاها
 عليه وهو شرط فيها لو تعد كشف العورة وصلى **ح** بطلت صلوة ما وجوب الستر فقد صحح به في الخلاف والغنية والسرائر والمعتبر
 والمنتهى بالخزي والارشاد والقواعد وكرة والبيان والتذكرة والدروس وكثرة العرفان وجامع المقاصد والمجعية والدروس
 المدارك والذخيرة والكفاية وشرح المفاتيح والكشف والرياض ولهم وجهان احد هما دعوى جملة من الكتب الاجماع على ذلك ففي المعبر
 وجوب ستر العورة عليه علماء الاسلام والمنتهى اجمع علماء الاسلام على ان ستر العورة واجب في الصلوة وفي الخبر اجمع علماء الاسك
 على وجوب ستر العورة وفي التذكرة اجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلوة وفي جامع المقاصد وجوب الستر في الصلوة **با**
 الاسلام كما نقله في المعبر والكشف ستر العورة من ناطل الحشر واجب في الصلوة وغيرها الجماع ونفسا وفي شرح المفاتيح اجمع علماء
 الاسلام على وجوب ستر العورة لاجل الصلوة وفي الربا ض يجب ستر العورة مط اذا كان هناك ناطل الحشر باجماع العلماء كانه كما هاه
 جماعة حلا لا استغافته وثانيهما ما اشار اليه جماعة من كره ستر العورة من العيون واجيب في الصلوة وغيرها بقوله صلى الله عليه واله ^{لن الله}
 ناظر والمنطوق بالبر وقال عليه السلام لا يكشف فذلك ولا ينظر الى تحتى ولا ميت وفي كثر العرفان الستر واجب لصريح الامر والامر
 للوجوب وفي جامع المقاصد لكاتبه استغافنا طعان بذلك وفي الربا من النصوص بذلك مستفيضة بل منوات منها عورة المؤمن على الله
 حرام وما كونا لستر طافي صحة الصلوة فقد صحح به في المعبر والمنتهى والقواعد والتذكرة والخزي والمعتبر والدروس والتذكرة

وكذا العزاف والتفخ والحجفة وتجامع المقاصد والوضوء والمدارك والكشف والفتاح فقال بشرط الستة العبادات في
وانداسم للصحة وشغل الذمة البغني يقتضي البراءة اليقينية ولا يحتمل الابهة كالايجي انتهى فيه نظريا على المختار من ان لا لفظا العبادات
المقولة في معانيها اللغوية كالصلوة والزكاة موضوعا للاعم من الجمع والافساد مقتضى هو ما في الامر بالصلوة صحته
وكان المصلي كاشفا للعبادة كالايجي ومنها ظهور اتفاق الاصحاب ومنها ظهور جملة من العبادات في دعوى الاجماع على ذلك ففي
اما كون شرط فعله لما سنا وفي التذكرة ستر العورة شرط اجماعا سافوا على مسكوكه في العورة في خلوة او غيرهما بطلت صلوة وهو
قولا اكثر علماء على انه شرط في الصلوة كانه واجب وفي الخبر مثل العورة شرط في الصلوة عليها وفي الذكوى عندنا وعند اكثرنا شرط
في صحة وجامع المقاصد ان شرط الستة في الصلوة باجماعا وانفاق اكثر العلماء وفي المدارك عندنا وعند اكثرنا ستر العورة
شرط مع الامكان وفي الكشف هو شرط في الصلوة والطواف اخيرا فلو لم يكن مع القدرة عليه بطلت صلوة اجماعا كما في التذكرة وهي
والنماز هو شرط في الصلوة عند علماء سنا واكثر العامة كاصح به جماعة خلا لا استفاضة ومنها ما تمسك به في الذكوى وجامع المقاصد
فقالا هو شرط في الصلوة لقوله ثم بانى لم خذوا ذنبتكم عند كل مسح قبل اتفق المفسرون على ان الية ما توارى به العورة للصلوة
والطواف لانهما المعبر عنهما بالسيح والامر بالموجوب وفي شرح المفاتيح وقوله ثم خذوا الية فربا ان المراد من الية ما توارى به العورة في
الطواف وهما من المراد من المسجد انتهى فلهذا المحجة نظر كما اشار اليه في الذخيرة فقالوا اما قوله ثم بانى ادم الية فغيره ما يبدل
الشرط في الصلوة لما قبل اتفق المفسرون انه ولا ينافي التام في الجملة وجود الاختلاف في تفسيرها في الاجزاء اقول المفسرون وكذا لا
ينبغي على وجوب الامر المذكور مع قيام الاحتمال الكثير على خلافه ولا تأنيد فيها الا لشرط الا في صورة تضاد الصلوة عارضا للستر الواجب
فاستدل لال بها على الا لشرط كما وقع في كلام الشهيد وغيره على اشكال انتهى وتوضيح ما ذكره ان ارادة بيان الشبهة من الية الشرع فغيره
على حمل الامر باخذ الية فيها على الوجوب الشرطي وهو لان الظاهر فلا يصرح بالامتناع في الصلوة وهو هنا معقود لا يمكن حمل الامر هنا
على ظاهره وهو الوجوب النفسي المعرف من ان ستر العورة واجب نفسي في الصلوة وان فرض كونه شرطا فيها لا يقال غلبا الامر الدالة على
وجوبه في الصلوة محمول على الشبهة فكذلك هنا كما اشارنا سابقا راجحا لوجوب الشرط وهذا المقدار لا يقتضي حمل الامر بالا في الية
الشرعية على الوجوب بناء على المختار من لزوم التوقف ههنا بدو الامر بين الحقيقة المرجوة والحجاز الواجب فتم ومنها اشار اليه في الذكوى في
بعلا اشارة الى الشبهة المثبتة ويؤيد ما قوله ثم بانى ادم فذات لنا عليكم لباسا يوارى سوانكم امر تعالى باللباس الموارى للسوء وهي
ما يورى الانسان انكشافه ويحجب في المشاهدة اظهره وترادف الغيب واجب قبل واول سوء اصابا لانسان من الشيطان انكشاف العورة ولهذا
ذكره ثم في سياق فقته ادم عليه السلام وفي الذخيرة بعلا اشارة الى هذه الية الشرعية فيها اشار بوجوب ستر العورة بالناس مطبقا
بوارى سوانكم يوحى الى فتح الكشف وان الست مراد الله تعالى وفيها ما يند للا لشرط في الصلوة المذكورة انتهى والتحقيق ان هذه الية
الشرعية لا ينهض باثبات المدعى كالايجي ومنها ما تمسك به في المعبر والتذكرة والمنتهى والذكوى فقالوا لنا قول النبي صلى الله عليه واله
لا يقبل الله صلوة حائض الا نجار قال في المعبر لا قال بالفصل وفي الذكوى وهي البالغ فغيرها كمن ولا قال بالفرق وفي المنتهى
الجميع هو من النبي صلى الله عليه واله رواه ابو داود والترمذي ومنها ما اشار اليها اليه في المنتهى فقال ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في
الصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبنا اليه سالة عن رجل كان معه ثوبا قاصدا مدها ببول ولو بد رايها وحضرت
الصلوة وخاف فوثقها وليس عند غيرهما كيف يصنع قال يصلي منها جميعا والامر للوجوب فلو لم يكن ستر العورة شرطا والامام واجب
عليه الصلوة وفي الاستدلال بهذا نظر انتهى والتحقيق ان هذه الرواية لا ينهض باثبات المدعى كالايجي ومنها ما تمسك به في المنتهى
وكفى وجامع المقاصد وكفى وجميع المتأخرون وشرح المفاتيح والرياض من خيرين ينعى عن اخيه موسى عليه السلام فلا سنا
عن رجل قطع عليه وعرق مناعه فيبقى عرا ينادي بصلوة كيف يصلي انا صاحب حبش اسبى به عورتهم صلواته الى كرم والبيح
وان لو يصب شيئا يستر به عورتها وماء وهو قائم قال فيها عدا المعبر في الكتب المذكورة وبهذا دلالة انه عليه السلام اسقط من العار
الذي لا يمكن من محصل الساتر الى كرم والبيح واعلم ان اركان الصلوة ولو لا كون شرطها في المعبر لما ثبت ذلك وقد وصف هذه الرواية

وفي المدارك وشرح المفاتيح وكذا في الذخيرة ولكن قال وانما عددنا هذه الرواية من الصحاح ربما على المشهور وقد يتوقف في ذلك بناء على ان الشيخ
 نقلها عن محمد بن محبوب عن العكر عن علي بن جعفر والشافيع المتعارف وجود الواسطة بين ابن محبوب والعكرى ولا بعد سقوط الواسطة سيما وهو
 عادة الشيخ غير بعيد والواسطة بينهما في الأكثر محمد بن احمد العلوي وهو مجهول الحال فاذا ثبت لمعلل انتهى ولا يخفى ان ضعف السند على تقدير
 تسليمه هنا غير قاطع لا لغيره يقتوى الاصحاب وبعضه الرواية المذكورة في هي فقالوا لا يوجد في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوم صلوا جماعة وهم عراة قال ينفذهم الامام بكبيره ويصلي بهم جلوسا وهو جالس وجدا لاستكمال
 انا القيام واجب وشرط في الصلوة وقد جاز تركه مع عدم اللباس منع وجود يكوننا على الشرط في الصلوة وفي الحسن من زارة قال قلت لابي
 جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عراة او سلب ثيابه ولم يجد شيئا يصلي اياه وان كانا شراة معلت يد هاهنا عراة او كان رجلا وضع يده على
 سؤننه ثم يجلس في صوميا اياه ولا يركع ولا يسجدان بعد ما خلفها يكون صلواتهما اياه يروى عن النبي والانتفاء في هذه الحجة لا يتصل
 لا ثبات المدعى ثم وشها ما تمسك به في التذكرة والذكرى ومجامع المقاصد من جنس محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي في قميص
 واحد قال اذا كنت في ذلك باس قالوا مفهوم الشرط فيه بدل على ثوب اللباس مع عدم الكفاية وهو حجة انتفى وفيه نظر واضح وينبغي التمسك على مورد
 ا يجب ستر تمام العور بين فلوله يستر بعضها عمدا عندنا الصلوة مطلقا وان كان غير السوء فليقل وقد ثبت على ذلك في المعبر والمنتهى
 والتذكرة والتحريم والبيان قال في المنتهى لا نالوا جميع ولا يحصل بستر بها **ب** لافرق وجوب الست في الصلوة وشرطية لها
 بين كونها مصلية منفردة او لا كما صرح به في القواعد ومجامع المقاصد والكشف وهو ظاهرا طائفا باليتين **ج** لافرق في ذلك بينهما ببيان يكون
 هناك ناظر مطلقا ولو كان عراة او لا كما هو الظاهر للاصحاب **د** لافرق في ذلك بين الصلوات الواجبة والمندوبة ولا في الواجبة بين البوذية
 اداء وقضاء وغيرها ولا في المندوبة بين الرتبة وغيرها وهل ذلك ثابت في صلوة الجنابة او لا فلا ينفذ بعدم ستر العورة عمدا مطلقا
 ولو كان هنا من يحرم عليه نظرها اليها صرح بالثاني في التذكرة والقواعد والمدارك والذخيرة والكشف وشرح المفاتيح وهم وجوه منها ما تمسك
 به في التذكرة والمدارك فقالوا ليس المستحب في الصلوة الجنابة لان اسم الصلوة لا يقع عليها الا بطريق المجاز انتهى وهو ضعيف بناء على
 المختار من صلوة الجنابة ا حاد فاد مفهوم حقيقة واليه اشار في جامع المقاصد فقال للقول بالوجوب قويا كانها عليه في احكام البيان
 للقطع باطلا في اسم الصلوة عليها فنقد ما يدل على كونها الاطلاق مجازا واشتمالها على الدعاء لا يكفي في ذلك لان كان معظم افعالها فان
 مكبرة الاحرام معتبرة فيها ومقتضاها تحريم المناهات مطلقا من مكملها كشف العورة والنداسي والوقوف المخرج عن العهدة ونحو البراءة
 على ذلك ثم يعارضه بوجوب القيام وهو مستفاد وعدم جوازها على الراحلة اخبارا انتهى لا يقال المبدأ ومن اطلاق الصلوة غير المفروضة
 ينصرف اليه الاطلاق وان كان موضوعا للشم وقد اشار الى هذا في شرح المفاتيح وكذا في الكشف فقال ليس الشرط في صلوة الجنابة
 للاصل السالم عن المفاد فان المبدأ من الصلوة في الاخيار والفتاوى غيرها فلنا يكونها صلوة حقيقة او لا وعلى الاول فلنا بالاشراك
 معنوا لفظا وكذا قطع للاصحاب بان العراة يصلون هذه الصلوة فيما و اخبار الشهدا لاشراط للناسي والعموم لا نقول لا نسلم
 صبره صوة الجنابة من افراد النادرة التي لا ينصرف اليها الاطلاق ولا لوجوب حمل جميع اطلاقا للاصحاب فالصلوة على غيرها وهو بط
 جدا سلمنا ولكن الظاهر هنا ان الحكم بشرطية ليس مقصودا على الافراد والاشاعة ولا لوجوب الحكم بعدم كونه شرطا في صوة ذوي الاعذار
 و صلوة الاطفال للقطع بانها من الافراد النادرة التي لا ينصرف اليها الاطلاق والثاني مجبأ متعلها قطعاً ولا يقال لا دليل على كون الشر
 ط في الصلوة سوى الاجماع المحكي وفقوى الاصحاب وكلها لا ينهضان لاثبات الشرطية هنا اما الاول فلان جماعة من المالكة لا يوجبون
 على الشرطية قد صادفنا الى عدمها فلا يجوز الى عدمها فلا يجوز التحك باطلا في دعواه الاجماع على الشرطية هنا كما لا يخفى ولا يعلم
 انه يذهب الى ان اطلاق الصلوة على صلوة الجنابة حقيقة ومع هذا فلا يجوز التحك باطلا في دعواه الاجماع على الشرطية هنا انهم كانوا يفتي
 واما الثاني فلعدم تحققه في محل البحث لوجود الخلاف لا نالنا نقول لظاهر من كلام الاصحاب بان الشرط في كلامهم صلوة حقيقة وانما
 خلاف فيه وعليه ادعى الاجماع ولا يفتح فيما ذكرناه فتوى جماعة بان الشرط ليس شرطا في صلوة الجنابة لانها مبينة على انها ليست
 بصلوة حقيقة لا على استثنائها من الكلية كما لا يخفى وحج بقدر الاستدلال بالاجماع ان الحكم بوجوبها فتوى للاصحاب المشار اليها على شرطية الشر

في صلوته الجنازة بعد اثبات كونها من افعال الصلوة كونها حقيقة كاهوا المختار كما لا يخفى وبعضها لا من عليه اشترط الصلوة الجنازة
 مع سائر الصلوات في الاحكام مضافا الى اصالته البقاء الاستعمال بصلوة الجنازة اذا لم اعش على اطلاق معتبر يقتضي جواز الانبثاق بها
 ولو من غير سائر العورة فتم ومنها خفي ما دل على عدم كون الطهارة من الحدث شرطا في صلوته الجنازة وفيه نظر ومنها ما عتق به في شج
 المفاتيح فقال هل يعتبر الستر في صلوته الجنازة الاظهر لعدم ثبوتها من لفظ الصلوة ولما لم يثبت في بن يعقوب عن الصادق عليه السلام
 عن الجنازة بصلتها غير منوئية فقال نعم انما هو تكبير وتيسر وتحميد وتعليل كما تكبر ويحج في بيته فانما العلة المتصورة حجة سيما مع
 ما فيها من التاكيد والمبالغة فتم الى غير ذلك مما مثله في الاخبار وقيل نعم لا طلاقا لاسم وفيه ما فيه انتهى وفيه نظر والمسئلة عمل
 الاشكال ما كان القول بالاشترط في غاية القوة مع انه محوط **هـ** عورة الرجل قبله ودرج فقط والمراء بالقبل الغضيب والانبثاق
 وبالفنفس الخنج وتدل بتحقيق ذلك في كتاب الطهارة فليس منها السر والجان والركبة والغدة والابهة كلاما بين الدين والاسن ولا فرق
 في جميع ذلك بين المحر والعبد كما صرح به في فقه المتأخرين وكذا وجامع المقاصد وصرح في كونه بدعي الاجماع عليه فقال لا فرق بين المحر
 والعبد اجماعا وفي المتأخرين لا فرق بينهما لعموم الاحاديث وصرح في كونه وجامع المقاصد بان لا فرق في ذلك بين البالغ والنسي **و**
 لا يجب بالرجل ستر ما عدا العورة بالاضالة وقد ادعى في كنهه لجامع العلماء فقال لا يجب على الرجل ستر ما عدا العورة وهو موضع وثا
 بين العلماء ويدل عليه قوله عليه السلام في صحبة علي بن جعفر انما صاب حبش اشاه ولا ينافي ذلك ما رواه زارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 انه قال لا فرق ما بين الجنين نعلي فيه مقدار ما يكون على منكبيه مثل صاحب الخفاف لانه محمول على الفضيلة والكمال لجامع بين اوله وآخره وان
 في خاتمة يجمع ستر ما بين القبل والدبر فقال المراء بالقبل الغضيب والانبثاق وكذا يجب ستر ما بين القبل والدبر بغير تفسير ومن باب
 المقدرة انتهى وهو ضعيف نعم يجب ستر كل ما يتوقف على ستره ستر العورة من باب المقدرة **ز** لو انكشف عورة المصلي في أثناء
 الصلوة ولم يعلم به ثم علم فهل يبطل صلوته بالنكث الذي لم يعلم به او لا يبطل بذلك بخلاف الانصاب في ذلك على قولين **الاول** انها لا تبطل
 بذلك فهو وهو لاكثر الكتب ففي المعبر لو استتر ثم انكشف عورته ولم يعلم سترها لم يبطل صلوته تطاولا للمدة قبل علمه لم تبطل كثيرا
 كانا انكشف وقبله وفي المنتهى لو انكشف عورته في أثناء الصلوة ولم يعلم بحادث صلوته وفيه يفتي في مقام لو علم بانكشف عورته في أثناء
 الصلوة سترها لم يبطل صلوته تطاولا للمدة قبل علمه لم تبطل كثيرا كانا انكشف قبله وسواء ادى وكما حاله المنكشف لم يرد في كونه
 لو انكشف بعين العورة في الصلوة بطلت تلا وكثر عند علماء نسائه الرجل والمرأة لانه حكم بطلان بالعورة فاستوى في بطلانها وكثيرها
 كالنظر في الشيخ في لو انكشف العونان في الصلوة سترها ولا يبطل صلوته سواء كان ما انكشف عنه ثوبا او كثيرا او بعضه او كله
 وفيه نظر من حيث ان ستر العورة وقد فات فيبطل ما لو لم يعلم به فالوجه الصحة للعدول في مختلف احوال الى هذا القول لا يفتي
 لا يبطل الصلوة بانكشف العورة في الاثناء من غير فعل المصلي نعم يجب المبادرة الى الستر وفي البيان لو انكشف في الاثناء بغير قصد
 وما يعلم صحة وان علم استتر وقبل يبطل وفي الذكرى هل الشرط في الصحة مع الامكان على الاطلاق وان شرطه معتد بالعلم
 ثم قال ولو قيل بان المصلي ما يباح التمكن من السان بعيد معة والمصلي مستورا ويعوض له النكث في الاثناء بغير قصد لا بعيد مطلقا
 كان قويا نعم يجب عليه عند الذكر السرعة فلا يوافق به بل لا يخفى لا قبله وفي الحقيقة لو انكشف عورة المصلي بغير فعله فلا يبطل **ح**
 النادرة الى السرة وفي جامع المقاصد لو ثبت شرطه بحال العمد لكان حنا وفي المدارك هل شرطه ثابت مع المكث على الاطلاق او معتد
 بالعلم الاصح الثاني وهو اختيار المحقق في المعبر والعلة في آلف واستقر بالشهيد في كونه والبيان للفرق بين النسيان والسرقة
 عروس الكف في الاثناء والصحة في الثاني دون الاول وهو حسن وفي الكفاية الاتيان انكشف العورة ساهيا عن ضرر وفي الدخيلة
 هل الشرط مع الذكر معة عاينهم في آلف وفي صحة الصلوة لو لم يعلم بالانكشف سواء دخل في الصلوة عاريا او انكشف في الاثناء
 وسواء كانا انكشف في جميع الصلوة او كان في بعضه وفوق الشهيد في كونه فقال في كونه ولو قيل بان المصلي ما يباح اداء او قبه
 في نس وقريب منه كانه يحتمل امرين احدهما الفرق بين انكشف في البعض وثانها الفرق بين النسيان والسرقة في الاثناء و
 كلامه في كونه يشيعر بالا ولحيث قال وليس بين الصحة مع عدم السبب بالحكمة وبها جامع عدم بعض اعتبارا لا عاذم غير جارح

المقتضى للبطلان بدونه وجازان يكون المتفق الصحة متى جمعتها في جميعها فيبطل بدونه وقال الشيخ في طاه كلام الشيخ مطلقا فيبطل
صورة العلم والعهد وعليه حمل المص في كونه وان كان المناقاة الى الذهن منها لاكتشاف بدونه العلم والعهد وعليه حمل المق في لفه
والاقر بان الاكتشاف ساهبا عن ضرر مطلقا وفي شرح المفاتيح لا يخفى ان الشريعة الشرعية هو على الاملا قواع الذكوا المشهور ومنهم
الفاضلان على الثاني وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط ثم قال والاقوى ما ذهب اليه المش في الرياض وهل الشريعة ثابتة مع العلم
الممكن على الاطلاق ومفيدة بالعلم الاصح الثاني وثالثا على الظاهر المصحح به في كلام بعض **الثاني** انها شرط وجوب اعادة الصلاة وهو الحجة
من الكتب ففي لغة النكح والكشف وغيرها قال ابن الجبيل لو صلى وعونه مكشوفاً غير عاصدا عما كان في الوقت وفي التحريم
لو انكشف عودته في الاثناء ولم يعلم صحته صلواته ولو علم في الاثناء سترها سواء طال بالمدة قبل علمه او لم يطل ادى ركنا اوله
علم به ولم يستر اعادة سواء انكشف مع العورة او قل واكثر ولو قبل بعدم اجترأ بالستر تركا وجها لان الشرط فقد فات ولو
انكشف العورة عند الركوع بطلت الامن راس والفائدة بطلها لو اشتر بعد البتة وفي كثير العنان هل الشرط في المصحح ^{كان} الا
مطلقا ومفيد بحال العلم الشيخ وابن سعيد على الثاني وابن الجبيل على الاول وهو الاقوى ونظير الفائدة في الثاني وغير العالم
بالكشف فواجب ابن الجبيل اعادة عليها في الوقت خاصة والحق الواجب ثم لان الاخلال بالشرط الواجب مط مبط مطلقا كالطهارة
وفي الكشف في لف خصص الاشرط به بحال التذكير كذا المعبر والمنتهى وكثرة ونهاية الاحكام انتهى لاولين وجوه منها ان اصل
صحة الصلوة مط ولو من غير ستر عدا للعمومات ومنها قوله لا تعداد الصلوة الا من خمسة الوقت والطهارة والركوع واليمين
خرج من ذلك صورة تعد ترك الستة بالاجماع المحقق والحكي لا دليل على خروج محل البحث فيه لفقد القسمين من الاجماع فيبقى مندرجا تحت
وقد اشار الى ما ذكر جماعة في لف لنا الاصل براءة الذمة من الاعادة فلا يصار الى خلافة الدليل ولم يثبت وفي المدارك لنا الاصل
وفي الذخيرة لم يبطال الصلوة هنا حصول الامتثال لان التكليف بالصلوة مط لا يتخصص بشرط الاقيد والذي تنفاه الدليل والدليل
يقضي الاشرط بشرط العلم والتذكير لمط وفي شرح المفاتيح ان القيد الثابت من ادلة اشرط الترهو كونه شرط احوال كونه ما لم
منذ كذا ولم يشتد من غير فيقضي ان ادعى على مقتضى الاصل هذا على القول بكون الصلوة اسما للاعم وجريان الاصل في مهية العبادة
اشرطه واما على الآخر القول فلا وفي الرياض لا يبطال الصلوة للاصل وعدم الدليل على الشريعة على الاطلاق ومنها ما تمسك به في المعبر
والمنشئ والبيان من سقوط التكليف مع عدم العلم وفيه نظر لان غايته ما يثبت على النسيان سقوط الحكم التكليفي ورفع الموجب
وما غير محل البحث ولا يثبت عليه دفع حكم الوضعي وهو فساد الصلوة مع الاخلال به والامتناع من الصلوة بالاخلال بالعلم
من الحدس سهوا والى بقا طعنا اللهم الان يقال ان ثبوت الحكم الوضعي هنا منفع على ثبوت الحكم التكليفي فذا ارتفع الاصل بالنسيان
لنم ارتفع الفاعل لا شئ وجوب الفاعل من دون اصل وفيه نظر لعدم الدليل على النفع المذكور منها النبوي المسلسل المشهور ورفع عن
امني الخطاء والنسيان وفيه نظر ومنها الشهرة العظيمة ومنها ان الصلوة لا تنفس بترك اكثر الاجزاء والشروط فلا تنفس بترك الشرائع اعملا
بالاستغناء والموثوق وفيه نظر ومنها لزوم الحج العظيم بفساد الصلوة بعدم الشرائع في بعض الصور فانك بالفضل وفيه نظر
ومنها استحباب بقاء الصحة الصلوة وحرمة المنافيات فمنها ان الصلوة لو فسدت بالمعروف فلو ورد التنبيه عليه في الاخبار فتم ومنها
ما تمسك به في المعبر والمنشئ والتذكير والتبنيح والكشف وشرح المفاتيح والرياض من يمين على بن جعفر عن اخيه عليه السلام
قال سالت عن الرجل يصلي ويخرج خارج لا يعلم به فهل عليه اعادة فالتا اعادة عليه ونفذت صلواته لا يقال هذه الرواية ضعيفة
السند فلا يصح الاعتماد عليها اما الاول فلما اشاد اليه في العجزة فقال عدا المة هذه الرواية من الصحاح مع ان في طريقها محمد بن احمد ^{العلم}
وهو غير موثق ولعله نظر الى ان الوسائط بين علي بن جعفر والثالثين عنه غير صائرا لانا لا اخبار المأخوذة من كتابه وكذا به اصل مشهور
معول عليه منقول بطريق من الصحاح وغيره وانما ذكرنا الوسائط ساهبا لافصال السند لكن طريق النام في ذلك غير مستند انتهى
واما الثاني فواضح لانا نقول بالظاهر بطلان المقدمة الاولى لا نه قد وصف الرواية بالصحة في حق وفي شرح المفاتيح والكشف والرياض
وغيرها قال بعض الاجلة رواها ابن ادريس في مسند طائفة السراين فالتا من كتاب محمد بن علي بن محبوب انتهى سلمنا ولكن ضعف السند

للتحريم وكرة والدروس والبيان والمدارك وشرح المفاتيح وظاهر الجعفرية وحس وصحح به في المنهى فقال لو وجد من يتبعه الثوب معه
 الثمن وجب الشراء انما لم يستقر ببدل الثمن لانه ممكن هذا اذا باع بثمن مثله اما لو باعه بدين من ثمن المثل فالوجوب ان كانت الزيادة بخفض
 لم يجز عليه الثاء والاوجب عليه الثاء والاوجب كلاء الوضوء والاحسن في ذلك كله ما عاشا العسر ولا وجوب اجماعا انتهى وفي
 خيرة اقتصار على الحكم بوجوب الشراء بثمن مثله اذا عدم الضرر **شرح** اذا توقف ذلك على الاسرار بثمن المثل وانما وجب ايقاعه مع القدر
 وعدم العسر كما صحح به في المذكورة والذكرى ونس وكثر العرفان وهو ظاهر الجعفرية والروى بل الظاهر انه مالا خلاف فيه **يد**
 لو توقف ذلك على قبول الايمان وجبايته كما صحح به في كره وهي والتحريم والبيان وكثر العرفان وكذا والخيرة وشرح المفاتيح وهو ظاهر
 ح وفي الخيرة وغيره الظاهر انه مالا خلاف فيه وهو جيد وفي كره صحح بدعوى الاجماع عليه فقال اذا عجزنا وجب القول باجماعا انتهى قبل
 تمكن مع انتهاء الضرر انتهى وهل يجب على الغير الاعادة او لا صحح في هي والتحريم الثاني وهو جيد لما ذكر في الاول فقال اما الغير
 فلا يجب عليه الاعادة لانه لا دليل على ذلك مع انه قد يتصور بالاغلة **يد** لو توقف ذلك على قبول الهبة وجبايته كما صحح به في المنهى
 والتحريم وكثر العرفان والذكرى وكذا والخيرة وشرح المفاتيح قال في المنهى وكذا وكذا وشرح المفاتيح تمكن من السر انتهى ومنع وجب
 ذلك في كره فقال لو وهب ضلما يجب القول لما فيه من المنه وقال الشيخ يجب القول وفيه اشكال انتهى وهو ضعيف ومجته واهية كما بينه
 عليه في كره وشرح المفاتيح وهو وجوبه الغار الذي يلحقه بسبب انكشاف العود اهم من المنه التي يلحقه بقبول الهبة انتهى وبالجملة
 كما توقف عليه السر يمكن منه ولم يترب على تحصيله ضرر ولم يضره الشرع وجب فانما يخص في رد تعين والايجز او وهب ثمن السائر
 فصرح في كثر العرفان بانه لا يجب قبوله وهو ضعيف **يد** قال في الذكرى وكثر العرفان لو احتاج الى شراء الثوب والماء وغير
 ثمن احدهما قدم الثوب لان للماء بدلا انتهى وغيره نظر ولكن ما ذكره احوط **يد** لا يتحقق السر الواجب مع مكاتبة السائر لو نال العرفان
 من سواد وياض وجره فلو لم يسر ثوبا يمكن تحكي اللون بطلت صلوة وقد صحح بذلك في المعبر وعند الدروس والجعفرية وجامع
 المقاصد وحاشره ومع ذلك وسره وله والخيرة والكفاية وجميع الفائدة والكشف وشرح المفاتيح والرياض وفتح والتحريم والمنهى وفي
 وغيرها فان حكى ما تحته لم يجز قال في المدارك وخيرة المراد مكاتبة اللون خاصة لا الجلم انتهى وبالحيلة الظاهر ان ما ذكرناه متفق عليه بين
 الاصحاب كما صحح به في شرح المفاتيح فقال لا خلف الاصحاب في انه هل يشترط في السائر ان يكون يستلزم بعدا ثقاتهم على اشتراط سائر
 انتهى وقد اخرج على ذلك في المعبر المنهى وجميع الفائدة وجامع المقاصد والمدارك والرياض بعدم حصول السمع ذلك وتولد في كره
 عليه ايقاعه بمفهوم قوله اذا كان كيشقا فلا بأس ويتفرع على ذلك ما ذكرناه عدم جواز النظر الى العود وسائر اجزاء البدن التي يحرم النظر
 اليها من وراء حاج وشي سطره او نظره او ماء **شرح** اخلف الاصحاب في وجوب ستر جمل العورة على قولين **الاول** انه لا يجب فلو كان
 السائر يستر اللون دون الجلم جاز الصلوة فيه وهو للمعبر وجميع الفائدة والمدارك والكشف والعقبة الجالبة الى الاكثر وقال بعض الاجلة به
 وصرح الفاضلان وعليه اكثر المستخرين وقد اجمعت على ذلك ففي المعبر فان حكى الخلفه جاز لتحقيق السر لان ذلك يحصل مع الصديق وفي
 جميع الفائدة اما مع مكاتبة الشكل فظاهر عدم التحريم لصدق السر عاين الظاهر الجواز وبطله من هي عدم المحرم وفي الخبرين في بئر وكان
 النورة سره سره دالة لا ضجة عليه وفي المدارك وهل يعتبر كونه سائرا الجلم قبل لا وهو لا ظهر اخباره المتفرقة والعلامة للاصل وهو
 السر وتجوز الصلوة في قبض واحد اذا كان كيشقا في جميع محمد بن مسلم وحسنه لا يفيد ستر اللون ولا زجسد المرأة كرهة وتلوجب ستر الجلم
 وجب فيه لقول في جعفر عليه السلام في جعفر عبد الله الراجعي انما طلى فقبل له رابعا الذي يكون فقال ان كلا النورة سره وفيه انه عليه السلام
 كان يغطي عاتيه ويلبها ثم ثلثا زاره على طار فاحبله ثم كان يدعوا الثاقل فيطلق سائر جسد فظاهر ستر الغاية وانما الكلام في جمل السر
 ولم سائر انما جعفر عليه السلام بدور فلما انا طبقت النورة على يدي القى الميز فقبل له بذلك في ذلك فقال لا علمنا ان النورة قد
 اطبقت العورة وبطلت الالفاء عن العامة وما يلحقها مع ستر الاحليل وما تحته كما في الخبر الراجعي وفي عقبة الجالبة وبطلت على عدم الحرمة مع
 مكاتبة الشكل والحلقه حد بش النورة وانها سره وهو وان لم يرد في الصلوة لكن السر الواجب في الصلوة ليس الامتثال في غير هذا ولا قربا لان
 في غير الصلوة انما يجب السر عن الناظر وفي الصلوة لا يثبت بذلك وفي الرياض واحسنه بعد الحكماء عاين حكى ما تحته فانه لا يجز قول واحد

اذا كان لبشر العورة ولو نهاها بكما للزوم سترها اجاعا وكذا جملها وحلقها على الاحوط بل قبل سبعة روايات فاصرة السند ضعيفة الدلالة
 ولذا الاجبار الاكثر الاجزاء هنا ولعله الامور الاصل وصدة الستر عرفا مع اطلاق ما من من النقص الصحيح بعدم الياس بالصلوة في الثوب
 اذا كان كنبها اذ قد لا يقيد الاستر للبشر دون الجمل مضافا الى التايد باخبار ان النورة ستره وان جسد المرأة عريان عورة ولو وجب ستر الجمل
 وجب منه وان كان في الاستدلال بها نظرا انتهى **الثاني** انه يجب وهو جامع المقاصد والمجعية وطا بشرية وفي شرح المفاتيح الاول
 مبان شيئا في الذكرى وغيرها انتهى ولم يوجع منها ما اشار اليه في الاخير فقال وقبل باسرها وهو الاقرب لنوع تقيده العادة وانها
 اسم للصبي لا الاعم انتهى وفيه نظر على المختار من ان لفظ الصلوة موضوع للايم من الصحيح والفاصل ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد
 فقال بعدم مكانة التوصل هذا القول عن الشهيد فيما اخبره فوالان وصف الجمل موجب للمتنك انتهى وصف هذه الجملة ظاهرة ومنها ما
 تمسك به في شرح المفاتيح فقال لنا بعد نوعيته العبادات ان المتبادر من ستر ستر الجمل انتم وربما صح سلب الستر مع رويته وانكشافه
 ثم قال مع انه اذا ظهر الجمل انتم وربما صح سلب الستر مع رويته وانكشافه ثم قال مع انه اذا ظهر الجمل لعله لا يبق في العرف ستر الجمل انتم عورته
 بل يقال ستر لونه على سبيل التقيد فظهر الجواب عن قول الفاضلين واعلم ان المراد من ستر الجمل ان لا ينجس السرايا من وراءها المراد
 من عدم ستره ان يحكمه الساتر بحيث يرى النفس الجمل وبشبهه كاهو مقتضى الادلة فيتحقق الستر بالطين وامثالها انتم بل ربما كان الساتر
 الثوب الخشن غايبة الخشن ومع ذلك من جهة ضيقه غايبة الضيق والغائبة بنفس الذكر والمختصين فيرى حيثما المستورة فيتحقق الستر
 بالطين وامثالها انتم بل ربما كان الساتر الثوب الخشن غايبة الخشن ومع ذلك من جهة ضيقه غايبة الضيق والغائبة بذلك الثوب ولا
 شك في صدق ستر الجمل على ان جسد المرأة وبشبهه يظهر من ثيابها ومحتازا رها مع ان ستر جسد هذا واجب في الصلوة وعن غير الجمل
 مطلقا ولو كان هذا عدم ستر الجمل لزم تكليف ما لا يطاق في الامر بسترها جسد هذا الحال في امثالها الا في صورة وجوبها في حجر غير معتبر
 جندا وما ذكرنا ظاهر فساد الاستدلال على عدم وجوب ستر الجمل بما ورد في الاخبار ان النورة ستره للمختصين وذكر كانه فعله بعضهم
 وكذا حكمه بالاجزاء لستر اللون عند ما كان هو الساتر وهو الطين للمقدرا انتهى وبشبهه نظرا لا في الجمل غير الشيخ فان شيخ الفرس المراءى لا يطلق
 عليه الجمل وايضا لاشك ان المرأة الحاضرة بين الرجال المستورة بانها لا يلبس من ستر حجبها وايضا اذا ستر عورته لساير مطلقا فيتحقق بجهت
 بحيث لا يرمي خلفه اصلا ولكن لفحق بالعورة بحيث يمكن معرفتها من غير ملامتها لا يصبى فانه ستر حجبها وبالجمل معلوم ودعوى
 صدق الستر مع عدم ستره ممنوع ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد وشرح المفاتيح من مرفوعه عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله
 قال لا تصل فيما شفا وصف قال في المدارك بعين الثوب الصفيق كذا فيما وجدناه من نسخ بيت وذكر الشهيد في الذكرى انه وحدها لم يخط
 الشيخ ابي جعفر وان المعروف او وصف بواو بن قال ومعنى شفا لا تحت من البشعة ووصف هي الجمل وفي شرح المفاتيح وهذه وان كانت
 الا انها بخبر مجاز ذكرنا انتهى في هذه الجملة نظرا فدا جاب عنها وفي المدارك فقال وهذه الرواية مع ضعف سندها لا يدل على المنع
 صريحا فيبقى الاصل سالما عن المعارض وكذا اجاب في تعليقه للجالية فقال وهما مع ضعف سندهما ومصورتهما لا ينفضان خبر
 لذلك انتهى والاقرب عند وهو القول الاول من ان الجمل وهو الذي يعرف به عن شيء وطوله ومقداره لا يجب ستره وهل يجب ستر
 الشيخ والنساء المراءى وراء الساتر ولا اشكال في الاحوط الاول وهل يجب ستر شعر العورة او لا المعتدلا في الاخير لا نهاية لستر العورة

مصباح يجوز للرجل الصلوة في ثوب واحد بشرط ما يجب عليه ستره في الصلوة مطلقا لو كان دقيقا كما في النهاية والخلاف والمبسوط والسر والرفع والشرائح والمعتبر والقواعد والخبر والمنتهى والذكرى والمقدمة والبيان والدروس وقته والمدارك والجامع المقاصد والكفاية والكشف وغيرها والجمعة فيه الأصل والعمومات وظهور كونها مجمعا على ما مر صرح به في المدارك وفي الخلاف الصغير بدعوى الإجماع على جواز ذلك وجملة من الأخبار منها خبر محمد بن مسلم الذي وصفه في المدارك والخبر في الصحاح قال رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى في ثوب واحد ليس بواسع قد عقد على عنقه ومنها خبر زياره الذي وصفه بالصحته في المنتهى والمدارك والخبر في صحاحنا وهو قال صلى أبا جعفر عليه السلام في ثوب واحد ومنها خبر ما يروى في المعتبر والذكرى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه واله يصلي في ثوبين متوشحين ومنها خبر ما يروى في المنتهى وصفه في المدارك والخبر في جعفرية فلا بأس أن يصلي أحد كوفي واقاره محمدا بن محمد صلى الله عليه واله ومنها خبر محمد بن مسلم الذي وصفه في صحاحنا والخبر في النهاية والبيان بالخبر في الكشف بلحسن عن أبي عبد الله عليه السلام فلا سائر عن الرجل يصلي في قميص واحد وفاطمة وفاه وحشوا وليس عليه أن يقول إذا كان الغيم ضيقا والقميص ليس بطويل الفرج والثوب إذا كان يتوشح به بالسر ويل يثلث المتزلة كل ذلك لا بأس ولا لكن إذا لبس السر ويل جعل على عاتقه ولو جلا ومنها خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوبين إذا كان ضيقا فلا بأس وبشيء التهمة على أمور **أ** يكره للرجل الصلوة في ثوب واحد دقيق بشرط ما يجب ستره في الصلوة وقد مر بذلك في النهاية والمبسوط والنافع والمعتبر والأرصاد والقواعد والبيان والدروس والذكرى وجامع المقاصد والروضة وجمع الفائدة والخبر وفي الكشف يكره ذلك كافي النهاية وطريق والمعتبر وفي الأصباح والوسيلة أن الأرباب في المذهب والجامع أن الأرباب بالغفاف لبعضهم الغفلة وفي حاشيته مكره الصلوة في الثوبين الرقيق وفي الرياض يكره ذلك بلا خلاف إن شئ وطم وجوه منها ظهور الاتفاق عليه ومنها ما تمسك به في الذكرى وجامع المقاصد والروضة والمدارك والخبر وجمع الفائدة والكشف فقالوا يكره ذلك نصيبها محصلا لكلا السر زائد في الخبرين فتنها عن مكابرة الجمع ومنها جملة من الأخبار منها ما تمسك به في المدارك فقال ولقوهوم قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم إذا كان ضيقا فلا بأس ومنها تمسك به في الكشف فقال بلحسن يصلي الرجل في قميص واحد وقباء طاقا وفي قضاء محشوا وليس عليه أن يراه فقال إذا كان عليه قميص ضيقا أو قبله ليس بطويل الفرج فلا بأس وقولنا أمير المؤمنين عليه السلام في حديث لا يباح للمروء في الخصال عليكم بالصفيق من الثياب فإن من روي ثوبه سبق دبره لا يقوى من أحدكم بين يدي الرب جل جلاله وعليه ثوب بشف وصح في النهاية وذكرى وجامع المقاصد بأنه يرفع الكراهة إذا كان تحت الثوب الرقيق ثوبا تحت الثوب العورة قال في الخبر إذا استعمل سائر للعورة **ب** هل يكره الصلوة في ثوب واحد لا يكون رقيقا ويكون غليظا أم يظهر من النهاية والمبسوط والسر والخبر والأرصاد والمنتهى والبيان والدروس وجامع المقاصد وقته والمدارك وجمع الفائدة الكتاب الثاني وعزى في جملة من الأصحاب نفى الذكرى أما الثوب الواحد الضيق فأن الصلوة فيه وحده لا يكره في ظاهر كلام الأصحاب وفي النص وكلام الأصحاب أن الثوب إذا كان كتيفا لا يكره الصلوة فيه وحده وهو كل بل الظاهر عدم كراهة ترك الرءاء معه وفيه ما يفسد مقتضى كلام أكثر الأصحاب بل عامتهم كما يفهم من كوفي وقته عدم الكراهة في الثوب الواحد إذا كان كتيفا وهو ما يظهر ظاهره من الصحاح انتهى ويظهر من النافع والمعتبر والذكرى الأول وفي المنتهى قال بعض أصحابنا يكره في ثوب واحد ومنه وحكى عن السيد أنه استعمل الثوبين الأولين وجوه منها ما تمسك به في جمع الفائدة وأما في الذكرى من الأصل وقد يرفع بأصالة جواز الشلح في أدلة السنن والكراهة فتم ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد والروضة والمدارك والخبر من أخبار المتقدمين الدالة على أن المحصولين صلوات الله وسلامه عليهم جميعا صلوا في قميص واحد لا يقال لظاهرة ما يستفاد من ذلك الجواز وتجاوز من الكراهة وعدمها والعام لا دلالة على التامين من ذلك لأننا نقول صدور المكره من هذه العصة عليهم السلام مستبعدا غاية أن لم يكن ممنوعا لا يقال لغاية الاستبعاد لأن من يمنع جهة هذا لا نقول الاقرب جهة هذا بناء على اختيار من أسأله جهة النظر لا يقال لعل فعل المعصومين عليهم السلام كان لا مفسدة له وحذر ومعهما ثرفع الكراهة لأننا نقول الغالب فلا نقول المحكوك فيه ومنها ما تمسك به في جمع الفائدة والخبر من مفهوم قوله عليه السلام في خبر محمد بن مسلم إذا كان كتيفا فلا بأس أن يقيد بثوب الباس في خبر الكشف وليس هو لما عرفت من جوازه فالمراد بالكراهة يتكون فيه في المنطوق بغيرها وقد يقال لا يجوز أن يكون من الباس في المفهوم معناه المحقق وهو العذاب المشتب على المحترق ويقيد غيره بالكشف بغير السائر للعورة يتكون المراد من نفيه في المنطوق مجرد الجوار الذي هو علم

من الكراهة بل هذا الناول بل والى لان مرجعه الى التقييد وهو من حمل الباس في المفهوم على مطلق المرجو جبهة لانه جاز وهو مرجح بالنسبة
الى التقييد وقد يجاب بان الباس في العرف ثلث صاير في العرف حقيقة في مطلق المرجو جبهة فيكون نفسه في المنطوق فعبارة فليزم ان لا يكون
الكثيف مكرها وفيه نظر ومنها ما تمسك به في النسخة والرباض من عموم نفي الباس عن الصلوة في الثوب الواحد خرج الرقيق بالدليل لا
دليل على خروج غيره فيبقى مندرجا تحت وفيه نظر وللآخرين وجوه اشياء باليهما في الذكرى فقال بعض العامة الفضلي في ثوبين لما
روى عن النبي صلى الله عليه واله اذا كان لا حذر ثوبا ان قلبه يصل بينهما ولا يباس ولا يفسد ولا يثاقل على الجواز ويؤيد عموم قوله
تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد دلالة الاخبار ان الله احق **ح** له واود هذه في كونه على النبي صلى الله عليه واله وافتي به فيكون
مع القميص فان روي على مع الاتفاق على ان الامام يكره ترك الروايع وقد عداه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام لا ينبغي
الان يكون عليه رداء او عمامة يندى بها والظاهر ان الفائل بثوب واحد من الاصحاب ما يربط به الجواز المطلق ويريد بان يترك على البدن
والا فالعامة مستغفرة مطلقا وكذا السراويل وقد روي تعدد الصلوة واحدة باليتم والمسرك انتهى وفي جميع ما ذكره وقد تصدى جماعة
من الاصحاب لدفع ما ذكره ففي التوجيه الروض بعد الاشارة الى القول الاول وبما او يدعيه الاتفاق على استحباب العامة والسراويل
وعلى كراهة الامة بغير الروايع فيكون ترك ذلك مكرها وبالله واعند ذلك في الذكرى يحمل كلام الفائل بثوب واحد على الجواز المطلق
وهو ان كراهة ثوبين لا يربط به على البدن فلا ينافي استحباب العامة ويمكن الجواب بان المراد بالمكره ما نفع على رجاء تركه عينا نفع
الاستحباب بعد مكرها بل هو خلاف فيدفع الارباد باستحباب العامة والسراويل ويحمل هنا على غير الامام جمعا بين الكللا بين لان
كراهة صلوة بغير رداء على صلواته لرواية سليمان بن خالد وهذا الفرق بين المكره وفلا فلا ولي يحتاج اليه في كثير من ابواب الفقه وفيه
تحت اصولي وفي التعليقة الجارية بعد الاشارة الى جوابه من وجوب واجابا لحق في رد على فيج الارشاد باننا انما يكن دقيقا برفع الكراهة
الى باعتبار الثوب الواحد الرقيق فلا يفسد الكراهة من عدم العامة وعدم الرداء وعدم السراويل ولا ينفى ان ما ذكره في دفع الاشكال
عن كلام الاصحاب لا يخرج عن وجهه واما عن الروايعين فلا اذا لسائل سئل عن الصلوة في الوقت الثوب الواحد انا اوجب باننا اذا كان كشفا او
صنيفا فلا بأس بالظن في الباس مطلقا لا يفي باس لم يعمد باس خاص حتى يحمل على فقيه في الكثيف والصفيق نعم يمكن دفع الاشكال عن
الروايعين باننا لا يجب حملها على ما حملوه بل يمكن حمل الكثيف والصفيق فنيها على ما كان كل على الحد الواجب بان يكون سائر البشارة فتح يحمل
نفي الباس على مطلق الجواز ويندفع الاشكال وسادان سقط الاستدلال بالثبوت فاقابل وفي الكثيف بعد نقل تمام عبارة الذكرى ثلث
انما يدل لجميع ما ذكره كراهة ترك الامام الروايع على استحباب التعدد وهو غير كراهة الوحدة وفي الرضا بعد نقل ذلك وفي جميع ما ذكره
نظرا فان غابته عما تركه الامام الروايع دلالة على استحباب تعدد وهو غير كراهة الوحدة الا ان يربط بها ترك الاول ولعله غير المتنازع
فيما انتهى ولا يبعد في هذا القول الاول ولكن مراعاة الثاني لعل احوط **مصباح** اعلم ان سائر العورة الواجب في الصلوة فتحقق ما يربط
وانا لسائل لها يكون على اقسام منها الثوب المنسوج من القطن والكتان ومن صرح بصحة السراويل في المدايم والحل في السراويل والعلل
في القواعد والمنعني والتذكير والتبصرة والشبهة الثانية في الروض وهو ظاهر عموم النافع في الارشاد والدروس والجعفرية بل هو في روض
الدين ولا فرق في الثوب المفروض بين ان يكون مصنوعا او لا وبين ان يكون قبيحا او لا وبليلة كماله على اسم الثوب القطن والكتان
حقبة صرح السراويل سواء كان هناك سائر اخر يجمع السراويل بغير شرعا او لا فالسراويل لا يشترط على عدم سائر اجزاء ومنها الثوب المنسوج من
صوف الجوان يוכלل بغير شرعا وكذا وبرع وشعر ومن صرح بصحة السراويل كذا العلامة في التبصرة والخبر والقواعد وهو ظاهر عموم فتح
والارشاد والدروس والجعفرية بل هو بغير ضرور والدين ولا فرق في ذلك بين ان يكون ذلك مصنوعا او لا وبين ان يكون قبيحا او لا ولا
ان يكون من العتم او لا ولا بين ان يكون هناك سائر اخر يجمع السراويل بغير شرعا كالقطن والكتان ولا وكل ذلك جمع عليه ومنها الثوب المنسوج
المنسج من القطن او الكتان او الصوف او الشعر او الوبر من الجوان المذكور او المنسج من كل مذكورنا وجميعها مع الحرص على الوجه الذي
تقدم اليه الاشارة وجواز السراويل لا يفتقر بحال دون حال ولا يفتقر دون آخر ولا يفتقر دون آخر ولا يفتقر في النسخ والخطا دون
اخرى ومنها الحرص للحض للنساء كما تقدم اليه الاشارة ومنها الثوب المنسج من جلد الجوان المأكول اللحم والمعراء التي ياخذ منه ومن صرح

بصفة الستة بالجلد المفروض الدبلي في المراسم والحلي في السرائر والعلامة في البصرة والقواعد والخبر في غيره دعوى الاجماع على ذلك فانه قال و
جلد ما يוכלل الحمد مع التذكية يجوز الصلوة فيه ذهب اليه الامصار وكذا الصوف والشعر والوبر سواء حرم او حيى ومدنى ميثاقى وصحة
الستر بما ذكره لا ينجس بمجال دون حال الوقت دون لث ولا شخص دون شخص ولا ينجس في النسيج والخطاطة دون اخرى وهذا وما تقدم من
اللابس العادة وكلما جرت العادة به ليس وصح للستر ولم يندرج تحت ما منعا عنه فيما تقدم جاء الست به مطلقا وما ذكره لا يخل باعتبارها
الى جنسيات لا سيما دبتنا هي فلم يمكن التفصيل وما ذكرناه من الاجمال كاف واذا لم يوجد الاجزى منها ولم يتمكن من الست لانه تعين له واذا تعدت
الجزئيات تخبر بنجاسها وكل ذلك مما لا خلاف فيه بين اصحاب ومنها الحشيش وورق البخر والنبات كالقطنين حيث لم يتمكن من الست بشئ غيرها
كما صرح به الاجاب في الست اذا قربا فان قدر على ما يستبره عورته من خرقة وورق وحشيش وطيبين اطلق به وجب عليه ان يستبره
وفيه ايقم يجوز الصلوة في ثمان اجناس من اللباس للقطن والكنان وجميع ما يثبت الارض من انواع الحشيش والنبات ووبر الخ الخالص وفي النجاس
اذا لم يجد سترها بما وجد ولو بورقا الشجر وفيه في مقام اخر بعد تعدد ما لا يجوز فيه الصلوة مما ذكرناه وكلما عد ما ذكرناه يصح الصلوة فيه
بشرط ان يكون ملوكا او ما دونها وفي النافع يجوز الاستناد في الصلوة بكل ما يستبره العورة كالخيش وورق البخر والطيبين وفي المعتبر لو وجد
سائرا من حشيش ستره اجماعا ولو لم يكن عليه جعفر اذا اصاب حشيشا وفي الخبر لا فائدة للسان لا يقطع عنه وفي الصلوة ولو وجد جلد
طاهرا او حشيشا يمكنه الاستناب به وجب فيه وفيه في مقام يجوز الصلوة في ثياب القطن والكنان وجميع ما ليس الارض وفي الارشاد يجب على
الرجل سترها مع القدرة ولو بالورق والطيبين وفي التذكرة يجوز الصلوة في كل ثوب يخرج من النباتات كالقطن والكنان والعشب وسائر
انواع الحشيش بالاجماع وفيه ايقم سائر ما لم يقطع عنه وفي الصلوة اجماعا فان وجد ورق البخر ويمكن من الست به وجب وفي التبصر
يجب ستر العورة بالقطن والكنان وما انبت الارض من انواع الحشيش وانما الخالص او بالصوف والشعر والوبر مما لا يוכלل الحمد او جلده مع
التذكية وفي القواعد انما يجوز الصلوة في ثياب المتحد من الثياب وجلد ما لا يוכלل الحمد مع التذكية ففي الذكوى يكفى في الست صلوته ولو
بودق الشجر والحشيش وصوف او شعره اوبره وفي المنتهى يجوز الصلوة في الثوب القطن والكنان من الارض من انواع الحشيش اذا كان ملوكا
وفي البيان نافذ السابق يستبره ما يمكن من ورق البخر والحشيش والبارية والطيبين وفي الدروس يجوز الاستناب بكل ما يستبره العورة ولو بالحشيش
وورق البخر مع تعدد الثوب وفي الجعفر منابط الست ما يخفى به اللون والجم ولو حشيشا ونحوه وفي جامع المقاصد قوله انما يجوز زاه الا
بالباس الذي هو المقصود الفصل بالباس المصلي ومقتضى الحصر المستفاد من انما عدم جواز الصلوة فيها لا بعد ثوبا وان كان من الثياب فلو
ستر بودق الا بشرا على وجه يحصل مقصود الست كالثوب فقتضى العبارة عدم الصحة وليس بواجب ومثله الحشيش والمنسوج ومن
مخو حصر الغل وفد نقل في كونه الاجماع على ذلك وفي الكفاية يجوز ان يكون الثوب في الصلوة من جميع ما يثبت من الارض كالقطن والكنان
والحشيش انتهى وفي الروي نعم معتد والثوب يحوى الحشيش ونحوه ما تقدم من حديث جعفر ولا اقرب الى حقيقة السائل الاختباري
من الطيبين ما بعد عن السقوط والعص منة مما ذكر في حاشية الشرايع والمسالك والندارك وجميع الفائدة والرياض وهل يجوز الست بالورق
والحشيش مطلقا ولو تمكن من الاثواب المقدمة اذ لا ينجس جواز الست بهما بصورة فكذا خلت الاصحاب في ذلك على قولين **الاول** انه يجوز الست
الا بالثوب ولا يجوز بالورق والحشيش وغير الثوب وهو لصيح الدروس والمسالك والملايك وشرح المفاتيح وظاهر القواعد والدرر
والبيان وموضع من الشرايع ويظهر من خبره وشرح المفاتيح دعوى الشهرة عليه ففي الاول في مقام ذكر الاقوال فيها يصح الست منها انه يستبره
بالثوب فان تعدد بالورق والحشيش والطيبين بخبرها اثنائه ايقم في عد وهو قول الاكثر اما صيحا او ظاهرا كالشيخ وابن ادريس
المحقق في اكثر كتبهم والشهيد في البيان وفي الثاني في المذكور اصددها الست بالثوب فان تعدد بالخبر بينها والظاهر انه ملهيب المشهور ومنهم
الشيخ وابن ادريس والفاضلان والشهيد في الدروس **الثاني** انه يجوز الست بالورق والحشيش مطلقا ولو في مال يتمكن من الست بالاثواب
المتعددة وهو للسائر والنافع والارشاد والخبر والبصرة والمنتهى والذكوى والمحققين فيها هي عندنا في بعض الاجلة ذهب الشيخ وابن ادريس والفاضلان
والكشاف والرياض وموضع من الشرايع وادعى عليه الشهرة وبعض المحققين فيها هي عندنا في بعض الاجلة ذهب الشيخ وابن ادريس والفاضلان
والشهيد في البيان الى انه يجزى بين الثوب والحشيش والورق والطيبين وليس شئ من هذه الثلاثة مقيد بمجال الضرورة كذا نقله شيخنا

في كتاب البحار الانوار وظن من التجنيد ومطه وكذا في القواعد انتهى الاولين وجوه منها ما تمسك به جدى قدس سره فقال مقتضى رواية ^{البقيية}
تقدم الثبات على الحثيث وفيه نظر اما الاول فلا يند فاعه بما سياتى اليه الاشارة من حجج القائلين بالقول الثاني واما ثانيا فلما خاضت باستحضار
جواز الست بالورق والحثيث في صورة التمكن من الست بالثوب بعد تعذر والتكليف بالستر بالورق والحثيث ولا فائى بالفصل بين
للمصور وقد يقال ان الست بالامر ين في صورة تعذر الثوب كان واجبا عينا وقد ارتفع هذا الوجوب بعد التمكن من الست بالثوب قطعاً فلا يمكن
الحكم باستحضار الجواز بعد ذلك الا على نقل بر القول بانه اذا سمح الوجوب بغير الجواز الا ان نقرر الاستصحاب بوجهه يقال ان الست بالامر ين في
صورة عدم التمكن من الست بالثوب كان صحيحاً فالاصل بقاء الصحة بعد حصول التمكن منه ولا فائى بالفصل بين الصور فائى **الثالث** ما تمسك به
بعض فيها هي عن مائة لوجاز الست به الحثيث والورق مطلقاً ولو في حال الاختيار لما وجب اخذ الزينة عند كل مسجد والمقدم مثله اما الملازمة
فلا نافية الشريعة ذلك على وجوب ست العورة للصلوة بما يسي زينة ومن الظاهر ان الورق والحثيث لا يطلق عليهما لفظ الزينة واعترض على هذا
الحجة في خبره والروض في الاول الاستدلال بالآية مشكلاً للاختلاف في تفسيرها في الاخبار واقول المحذور المفسر من ان الزينة غير مرادة بظاهر
للاجتماع على الاعراء بالحرق ومصرها بالابعد ربه ولو لم مانقل بعضهم من اجاب المفسر على ان المراد بالزينة ما يورى العورة لاشتمال الكفاي
ذلك وفي الثاني وقد يقال ان الزينة غير مرادة بظاهرها للاجتماع على الاحتباء بالخرق والثوب الخلق الذي لا يحمل فيه معنى الزينة وبما قبل من
ان المفسر تاجمعا على ان المراد بالزينة هنا ما يورى به العورة للصلوة فيستلزم الجمع في الست وان كان بعضها افضل من بعض ثم اجاب بانه
على ذكره فقال ويمكن الجواب بان المراد بالزينة حبسها فيدخل الخرق ونحوها وبان ما نقل عن المفسر بان ثم لا يجوز جملة على ظاهره لا يقتص
الاجتماع بالماء الكدر والخضرة وغيرها اختياراً ولم يقل به احد فيرجع في ذلك الى المتعارف المتبادر وهو الثوب مع اكانه وبوده ما ورد
في الآية الاخرى في معرض الامتنان لقوله تعالى فلان ثلثنا عليكم لباسا وارى سواكم وهي ما سواه الانسان انكشافه ومع في المشاهد
الظاهر انتمى وقد يقال يجوز في الامر جملة على الاحتباء ولى من التجوز في لفظ الزينة ولو سلم الثاني فيكون الآية جملة ومعه لا ينفص
مدعى الخصم سلمنا لزوم التجوز في لفظ الزينة ولكن لا نسلم ان ما عدا الورق والحثيث في الجازات بالنية الى ما يعمله بالمثل عليه لعله
لتفريق المفسرين به وهو ان يكون حجة فلا اقل من كونه مرجحاً والا يرد عليهم بما اشار اليه صنف الزم تخصيص العموم بالجمع لو سلم والعلم
المخصص حجة في الباقي ومع هذا فلفظ الاخذ في الآية الشريفة قد يمنع من ارادة الايم من الماء المكدر والخضرة فتم وبالحجة الآية لا تنهض
لا ثباتا على الخصم ومنها ما تمسك به في الروض والذخيرة من قول الباقر عليه السلام في رواية ادى ما يصلى فيه المرأة دوع ويطبخ فلا مقتضاً
وجوب الثبات للمرأة فثبت الحكم للرجل بانه للاجتماع على عدم الفرقانتي وفيه نظر اما اولاً فالرواية ضعيفة السند من غير جانب فلا تصح للحجة واما
ثانياً فلا نالها من جانبها فلما يترتب المرأة كما ومقدار الاكتفا عينا ولا وجب عليها ما في الرواية من الورع والحشمة ولا انظر احد يقول
به ولما ثانياً فلا نالها من الجانبين في المختار الادنى المذكور في الرواية وكونه ادنى لا يستلزم ان لا يكون غيره ادنى فلم لا يجوز ان يكون
الورق والحثيث اقل ادنى ولو سلم ظهورها في ذلك فهو مد فوج بما سياتى اليه من حجة القول الثاني هذا وفي الذخيرة في مقام دفع التمسك
بالرواية على ذلك وقول الباقر عليه السلام ينزل على الغالب المتعارف بالاستدلال به مشكلاً ومنها خبر ما تمسك به بعض من خبر على بن جعفر
الذي وضعه بالصحة في المائدة وشرح المفاتيح وغيرها من الكاظم عليه السلام سأل عن رجل قطع عليه الطريق فبقي عرياناً وحضرت
الصلوة فقلنا صاب حبست استر به عودته واتم صلوة والركوع والجمود وفيه نظر كما اشار اليه في خبره فقال في مقام دفع التمسك به على ذلك و
الحكم بالستر بالحثيث وفي الروايع للسؤال وهو بقدر الثوب ذلك لا يقتضي جواز الست به عند امكن الثوب انتهى ومنها ما تمسك به في
والروض من وجوب الحثيث والورق في المسى السائر المتعارف شرعاً المهور عفا وفيه نظر لا نزالنا في السرا لا يطلق حقيقة لغة او عرفاً
او شرعاً على الست بما ذكرنا ذلك بط قطعاً لعدم صحة السلب اسم الست عن الست بما ذكر عرفاً فالامكان يكون لغة وشرعاً لا سيما عدم النقل
ومنع احتمال بثوب الحقيقة الشرعية هنا في الغاية وانما يرد ان اطلاق ما نقل على اقوم الست والسرا في الصلوة لا يقتصر في ما ذكرنا التذرية
وقوع الست به فغيره اذ ان ذلك ممنوع بل يقتصر في اطلاقها كانه غير من الموثب بحر التذرية لا يوجب عدم الانضباط وثانياً ان كثيراً من افراد
الثياب الست به في غاية الندرة ومن المصطلح به جواز الست لا يقال مقتضى القاعدة علم جواز الست به وهو موقوف في محل البحث فينبغي بانه

الرجوع على الفاعل لانا نقول الطاهر ان المستند في الحكم بجواز الستر بذلك هو شمول الاطلاق فينبغي ان يشمل جميع الافراد النادرة سلمنا لكن
يقول بعد حصول القطع بجواز الستر بذلك لا يمكن حمل ما دل على لزوم الستر الا افرادا لسا بغيره على ظاهره كالا ينبغي فيبقى ما سباني اليه الاشارة من
اطلاق ما دل على صحة الصلوة مطلقا سلمنا عن المفارص وعدم شمول الاطلاق ما دل على لزوم الساتر لا يرفع الساتر لا يرفع الساتر بالورق والحشيش بعد ذلك
على صحة الصلوة مطلقا على صحة الساتر بها والثالث انما لا يجد من الكتاب والسنة ما يدل على توقف الصلوة على الساتر والساتر حتى يدعى انصارا للاحكام
الى الثوب المشهور بالعلم في الحكم بالتوقف هو الاجماع والقدر المختص منه هو بطلان الصلوة بكتف العورة لا بلزوم الفرد الشائع لمفهوم العظم
كالا يخفى ولا يمكن التمسك باطلاق العبارة المتقدمة لدعوى الاجماع على لزوم الساتر والساتر في الصلوة لو انها هنا بوجود الخلل في جواز الساتر بالمشتر
والورق والمحصن المعظم على الظاهر الى الحكم بالجواز وقد اشار الى ذلك في الذخيرة فقال استدل على القول بتقدم الثوب بعد زعم غيره من الساتر عند
الاطلاق ويرد عليه ان القدر الذي ثبت من الاجماع والاختيار فالاجماع وجوب الساتر بحيث لا يستر اليه واماد لا يستر اليه الساتر بالثياب فيغير واضحة
انتهى فلا يخفى ايضا وجوب منها العمومات الدالة على صحة الصلوة مطلقا ولو مع كثرة العورة خرج منها هذه الصورة بالدليل لا دليل على خروج محل
البحث فيبقى متندا حاشتها من جملة تلك العمومات قوله عليه السلام لا بعدا والصلوة الامن خمسة ظهور الوقت والقبلة والركوع والحيث
الى هذه الجهة اشار في جمع الفوائد بقوله لا يصلح الا بالمرء المطلق ومنها ظهور عبارة التذكرة المتقدمة في دعوى الاجماع على ذلك جواز
بالورق والحشيش مطلقا ولو اختلفوا ومنها ان الساتر بالامر بن لوم يكن جائزا في الصلوة لما جاز الساتر بها في غير الصلوة فلو استتر بها
في غيرها لما كان مثلك للامر بستر وحفظ الفرج في غيرها والثاني بطء المقدم مثله اما الملائمة تلك الظاهران كلما يجوز الساتر في غير الصلوة
يجوز الساتر في غير الصلوة يجوز الساتر فيها والاطلاق الثاني في لا انفراد يقول بعد جواز الساتر بها في غير الصلوة فاما ومنها ما
تمسك به في متن وجمع الفائدة من حصول مقصود الساتر بالامر بن المذكورين وفيه نظر كما اشار اليه في جامع المقاصد والمداوي ومنها ما
به في الوضوء من خبر على بن جعفر المتقدم ولعل وجه الدلالة ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال ولا نال مفهوم من قوله صلى الله عليه واله
وان لم يصب شيئا في شيء يكون ستره العورة لا يصلح فانما سوا الراوي لا يصبر منشاء التخصيص كما هو الظاهر ومسلم وظهور
من هذا المفهوم انما صابوا الى الطين الذي يستره العورة فيعين الساتر وظاهر ذلك ذكر الحشيش من باب المثال ولذا لم يقل وان لم يصب شيئا
يستره عورة او ماء وقرب من هذه العبارة صحيحة ان قال الباقر عليه السلام وجل خرج من سفينة عرابا او سلب ثيابه ولم يجد شيئا يستره
فقال يصلح اياه فاما فيهما لان الضمير في قوله صلى الله عليه واله وان لم يصب يرمع الى الرجل المذكور وهو فاذا الثياب وكذا قوله يصلح
اياء يرمع الى من لم يجد شيئا يصلح فيه ولا نال في شيء من ذلك والكل مسلم ولا دلالة فيها على التخيير بين الثوب عند وجودها ثم يستر
الباقي التعليل بوصف الساتر بل يظهر ذلك من الاستقراء اي التخصيص على ان العمومات الدالة على وجوب الركوع يقتضي ذلك بل في الا
ان الصلوة ثلثة اثار ثلث ظهور وثلاث ركوع وثلاث سجود وانا اول صلوة احدكم الركوع وغير ذلك من امثاله لكن دلالة الكلام على
التخيير ضعيفة نعم يدل على وجوب تقدم الساتر باي سائر يكون حتى الطين على الصلوة بالايماء انتهى ومنها ان ستر العورة يجوز بالاي
مطع بجواز بالحشيش والورق الى ما الاول فلجزم في محي الواسطي عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الماضي قال العورة عورة ان القبيل
والدبر مستور بالانثيين فاذا سترها الفضيب والبشيش فقد سترتها العورة واما الثاني فواجب ومنها انه يجوز الساتر بالثوب
الرتيق مطع بجوازه بالحشيش والورق الحسن في الغاية اول اولي ولا قائل بالفضل بين افرادها فيطبق الدليل على المدعى ومنها انه
يجوز الساتر بالثوب لقول الصادق عليه السلام في بعض الاختيارات سورة ستره واعتنى على هذا في جامع المقاصد والذخيرة فقول اول واجب
المع في التذكرة يقول الصادق عليه السلام سورة ستره ولا دلالة له فيه لا مكان فروا بان ولكنها غير في السند فالقول عليها
مشكلا انتهى وفي كلا الاثرين فلو لم تكن المسئلة لا يخرج عن اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ولكن القول الثاني هو الاثرين ومنها الطين
حيث لم يتمكن من الساتر الا بالثوب فليجوز له الايماء بدلا من الركوع والسجود كما صرح به في السرائر والمعتبر والمنتهى والخبر والارساء والتذكرة
والقواعد والدروس والذكرى والبيان وما شئت في الحجة والمساك والردوخ وهو ظاهر المراسم وجميع المقاصد وموضع من
الشرائع وبالجملة الطاهر انه مذهب المعظم وصح في ذلك بلزوم الانتقال الى الايماء وعدم جواز الساتر بذلك وجعله مقتضى عبارة في

ودعا يظهر من الذخيرة المبل إليه وهو ضعيف لوجود **ا** ظهور عبارة المعبر في دعوى الإجماع على المختار حيث قال لو وجد سائر من شئ
 ستر بجماعا وكذا لو وجد طينا **ب** انه لو لم يكن الستر بهج لوجب ترك الركوع والسجود والانتقال الى الإجماع بدلا عنها والثاني بطا ما ولا
 فلعوم قوله عليه السلام لا تعد الصلوة الا من خمسة الوقت والظهور والوقت والركوع والسجود والطين الإجماع وقوله عليه السلام الصلوة
 ثلاثا ثلاثا ثلاث طهور وثلاث ركوع وثلاث سجود وعني ذلك من الاطلاق لا من الزمان بالركوع والسجود وليس الإجماع على نقد بل البدلية
 ليس بالاسمين واما ثانيا فانه صالحة بقاءه وجوب الركوع والسجود فيها اذا انحصر السائر في الطين بعد تمكنه من الثوب السائر وتعلقه به
 الصلوة به ولا فائدة بالفصل وهذا وان كان يعارض بمثله كالاحتجاج لا يخرج لا عن عضاده بالشعر او لوليه ان كثر الذين يتوقف صلواتهم
 عليها عند بعض المحققين على الستر الذي هو شرط على نقد بل على عدم تحقير الطين **ج** العمدان الدالة على صحة الصلوة مطروحة ومن
 سائر صلوات خرج منها بعض الصور ولا دليل على خروج محل البحث فسبق منه بما تحتها لا يقال هذه العمدان كما يدل على صحة الصلوة مع ستر العورة
 بالطين والاشارة بالركوع والسجود كذا يدل على صحتها لا يقال هذه العمدان كما يدل على صحة الصلوة مع ستر العورة بالطين والاشارة بالركوع
 والسجود كذا يدل على صحتها موثقة من غير ركوع ولا سجود ولا فائدة بهذا التحسين فحجب تحصيلها باحد الامرين فلا شيء فيسقط الاستدلال
 بها لا نقول التحصيل بالاول او لا عن عضاده بالشعر **د** ان الستر بالطين ستر حقيقة فيندرج تحت الاطلاق الدالة على كفاية
 مطلق السائر دعوى عدم منه من كافي الذكرى ضعيفة جدا وقد اشار الى ما ذكر في المعبر والمنتهى وكذا فالا لو وجد طينا وجب عليه
 ان يستر به بان طين عورته لانه ممكن من السائر بقدر الامكان فيكون واجبا في الاول ولقوله عليه السلام النورة ستر في الثاني ويؤكد
 قوله عليه السلام النورة قال ستره لا يقال بدفع ما ذكره اطلاق مفهوم الشرط في مفهوم الشرط في قوله عليه السلام في صحته على بعض النسخ
 انا صاحب حيث ستر به عورته وانه صلوة بالركوع والسجود لا نقول هذا لا يصلح المدعى لان التعارض بينه وبين بعض ما تقدم من قبيل
 تعارض الغام والخاص المطلقين وبين بعض اخر منه من قبيل الغام والخاص من وجه كما لا يخفى ومن الظاهر ان الترجيح مع ما تقدم لوجوده عند
 لا تخفى وعلى المختار هل يجوز الستر بالطين مع التمكن من الستر بالورق والتحشيش ولا يظهر الاول من السرائر والمعتبر والارشاد والمنتهى وكذا
 والدروس وموضع من الشرايع والبيان والجعفرية ومكان في الروض عنده ويظهر مما حكاه عن الذخيرة انه قول اكثر بل ربما يظهر
 مما حكاه عن المعبر دعوى الإجماع عليه وصرح بالثاني في الذكرى وجامع المقاصد والجعفرية وحاشية تبع وهو ظاهر المسالك والروض
 وفيه استدلال في الذكرى لنقد ما على الطين بعدم فهم من السائر عند الاطلاق بقوله نعم خذ وان يمتد عند كل مسجد فان ذلك لا بدعية
 ولا يفهم من اللفظ ثم قال كما في الذخيرة والحق ان ما ذكره من نقد ما على الطين آت في تقديم الثوب على غيره والنية كما لا يثبت ولا الطين
 كذا لا يثبت ولا التحشيش ثم قال بقرينة نقد الثوب يخرج التحشيش ويحرم ما تقدم من حديث علي بن جعفر ولا تفرق من السرائر الاختصاص
 من الطين والاحتياط في السقوط والتفتت انتمى والمسئلة على اشكال فلا ينبغي فيها ترك الاحتياط بجماعات العقل الثاني ولكن القول الاول
 اقرب بل احتمال مساواة الطين للبايات المقدم اليه الاشارة كما هو الظاهر السرائر والمراسم وموضع من تبع والجعفرية في غاية القوة
 حيث سائر الطين في الاشياء لحقافه فقد قطع في كره وجامع المقاصد بعدم جوازها ومنها الماء الكدرة والرمال حيث لم يتمكن من السرائر
 لوجودها وتزولها ولم يثبت عليها ضرر وشبهة لا يتحمل عادة وقد صرح به في من قال ولو وجد وحلا وماء اكد رافا لظهور وجوب الاشارة بها انتهى
 والمنتهى وكذا في الخبر والبيان والذكرى والدروس وحاشية الشرايع والجعفرية وجامع المقاصد ولك من الكنف وهو ظاهر السرائر
 والنافع والارشاد والرياض والحيلة هو المشهور كما صرح به في من قال ولو وجد وحلا وماء اكد رافا لظهور وجوب الاشارة بها انتهى
 ومنار جماعت الى لزوم المعدول الى الإجماع وعدم جواز الستر بذلك قال في المدارك قال في المعبر ولو وجد وحلا وماء كذا لا يجزى لو
 رله ستر عورته لان فيه ضررا وشبهة وهو كذا وقال في الذخيرة القول بعدم الوجوب لاجل الصلوة لفقد الدليل فان الدالة الدالة
 على وجوب الستر لاجل الصلوة واشترطها به غير شامل لحل النزاع واما وجوب سترها باخذ الامر بالمذكورين عن الناظر ان لم يقتض مشقة
 شد بنية غير بعد انتمى وفي كلا الوجهين نظر والمعتمد عندي هو القول الاول وعليه فهل يجوز الستر بالاشارة المقدمه كما هو ظاهر
 اطلاق السرائر والنافع والارشاد والبيان ولا كافي كره وجامع المقاصد والجعفرية وحاشية الشرايع والمسالك والروض اشكال

وان كان الاحتمال الاول هو الاقرب وكذا جواز الستر بكلمة يسي سائر ما يصلح الستر لما ثبت استغنائه مما تقدم اليه لاشارة وان كان ذلك
النادرة فلا يثريب بهذا ما تقدم اليه لاشارة ولا نزلوا بجواز الستر الا بما انفاروا الستر به لكان افراد ما يصلح للستر قبله محصور
وهو كذا في استنفاد من الاحكام والاختيار الواردة في هذا الباب لانهم قصدوا تعريف البيان لا يجوز الستر به لما يجوز الستر به الا
استعملوا ما يصلح ذلك لا بعد كون الاول قبل الافراد يصلح للستر والثاني كثيرا لا يصلح لذلك فثامل فينبذ رج فيما ذكرناه
بالمنهج من القطن والكتان والصوف الغبر المنسوجة وكذا يندرج الخشب والعظم والحجر وكذا يندرج فيه البارية اذا لم يتغير بلبسها
وقد صرح بوجوب الستر به حيث لا سائر غيره في الخبر والبيان ولو تضرع بذلك سقط الوجوب كالسقط اذا تضرع بالماء والرجل وقد صرح
بقبول الاول في المتن فقال لو وجد ستره يستغنى الكدر بها كالسائر ويحتمل بلزيم الاستئثار بها لان الضرر قد يحصل بدخول
القطن في جلده ولا يخلو كالا ركوع والسيود انتهى والاحوط عدم الستر بها مطلقا مع وجود الثوب وكذا الاحوط عدم الستر
بالماء الكدر والرجل مع تمكن من ذلك وحيث لم يتمكن الاضمار فالاحوط تقديم الرجل بل صرح بوجوبه في الروي فقال الظاهر ان الرجل
مقدم على الماء وان لم يستلجم لا نزل داخل في معنى السائر واشبه بالثوب والطين المفد من على الماء انتهى وفيما ذكره على الحجة نظر كما
اليه في الذخيرة وينبغي التنبه على امور **الاول** لو تمكن العارضا الذي لا يمكن من الستر بشئ مطلقا من ولوج غيره تمنع الناظر من نظر الى العارضا
ومن الصلوة فيها بالركوع والسيود فعمل يجب ذلك ولا يختلف فيه عبارات الاصحاب ففي بعضها التفريق بوجوب ولوجها والصلوة فيها فانما
وليس فيه التفريق بوجوب الركوع والسيود وهو عبارة كوة والذكرى والحكمى عن الشيخ وفي بعضها التفريق بوجوب الركوع والسيود وهو
عبارة المعبر والمنتهى والخبر والبيان جامع المقاصد والحجيرة والمسالك والروى وهو جوه منها ما عتق به في المعبر والمنتهى وجامع المقاصد
والروى فقالوا ان الستر يحصل عن الشاهد واداءه اجماعا المنتهى فقالوا ولا نسلم ان الضيق السائر شرط ومنها ما سئل ابو بوب بن نوح عن
بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام الذي عتق به في الخبر وجامع المقاصد وجعله موقفا في المعبر والمنتهى ان قال العارضا الذي ليس له
ثوب اذا وجد حفرة دخل فجدد فيها وركع وفيه كالوجه نظر كاسائر اليه بعض فقهاء حكام عنه في ذلك فقالوا لو امكن للعارضا ولوج حفرة
والصلوة فيها فانما بالركوع والسيود قبل يجب سئل ابو بوب بن نوح وقبل لا استغنىا الرواية والثقات الى عدم انصراف لفظ السائر
اليه انتهى ومنها عموم ما دل على وجوب الغمام والركوع والسيود وعدم الدليل على بطلان الصلوة بقضاء السائر اذ لا دليل على ذلك الا بالاجابة
وهو ما معقود والمنقول عدم العلم بشموله لحمل البحث وهذا القول هو الاقوى عندي وعليه فعمل بتقديم الوضوء والماء والكدر عليها
هي مقدمة عليها لا يتغير بينهما مع امكان استيفاء الافعال مع جميعها احتمالات ولم اجد من تعرض لهذه المسئلة الا في جامع المقاصد والاحتفاء
والروى ففي الاول بعد التفريق بالاختيار وعلى هذا فيجب تقديمه على ولوج الوضوء والماء والكدر اذا تعذر استيفاء الافعال فيها اما مع
الامكان فيجوز التخيلا لغيرها سواء في كون كل واحد منها لا يجد سائر احفظا وتقديم الوضوء لانه اقرب الى الثوب بصوته البدن للامر
مدخولها من روادعها واما كان في الثاني مع فقد الحشيش فالطين ثم الماء الكدر ثم الحفيرة وفي الثالث وظ كرقى فقد يها
الحفيرة والتحقيق ان السجود المأمور به في الحفيرة ان كان هو المعهود واختيارا فهو دال على سعة الحفيرة ويجزى بعد فقد ما عليها مع امكان
استيفاء الافعال فانما بالصق بالسائر والحفيرة اشبه بالبيت الضيق الذي لا يبعد سائر فقد ما عليها او يقع بل الظاهر ان السائر
مقدم عليها مع عدم منافاته لاستيفاء الافعال واما الماء الكدر من السيود فيسهر وان يمكن في الماء خافضة واولى بالتقديم وكذا لو تمكن
من الحفيرة دون الماء ففي تقديمها نظر في كونها الماء الصقير وادخل في الستر ومن صدق الستر في الجملة وامكان الافعال وورد النص على
الحفيرة دون روادعها والافتاق على وجوب الاستئثار وانه يندرج في المباح الوجوه ولو لم يجز في الصلوة استيفاء الركوع والسيود وكصلوة الخوف
والجنان سقط اعتبار هذا المخرج ومنه لا محاب من قدم الماء الكدر على الحفيرة مطعون منهم من قدمها عليه واخر الطين على الماء الكدر
غير لما فيه ويظهر من العلم استواء الجميع حتى الحشيش مع فقد الثوب ووجه اشتراك الجميع في المخرج عن معنى السائر المتعارف شعرا
المعهود عزنا ونذكره ما في المتن وانما يقال ان حصل معنى الستر مع كل من ثلاثة وامكن مع كل منها استيفاء جميع ما يجب في الصلوة
فغيره منها وان لم يتمكن مع بعضها استيفاء جميع المسجيات ومجرد الاقرب من الثوب والاشبه به وورد النص عليه لا يصير مرجحاً وان

وان لم يحصل مسمى الشرع كليتها وامكن مع كليتها استيفاء جميع ما يجب في الصلوة عدا الشراكات بمكان ولا شرجح وان حصل مع بعضها
مسمى الشرع وهذا القدر على جميع واجبات ومع الاخوة القدر على جميع الواجبات ورون مسمى الش في الترخيج نظر فلا ينبغي ترك الاحتياط
بالا ثبات جميع الحملات وانما شركت في صدق اسم الشرع وعدمه وتعد مع بعضها اكثر الواجبات ومع الاخر لا قلنا لثبوت جميع الاحتياط
صرح في الذكرى وجامع المقاصد وحاشية يع وقى ولك بان القسط من الضيق حكم حكم الحفزة وهو جيد وصرح في الاول الاحتياط بان اول
ج صرح في الذكرى وجامع المقاصد وحاشية يع والجبرة والمسالك وقى بان الحب والجاسة كالحفزة وهو جيد **د** صرح في الذكرى
وحاشية يع وقى بان التاتوب كالحفزة وهو جيد **مصباح** العار و والفائد للسائر بجميع اقسامه الغير المتكتم منها بوجوه من الوجوه لا يسقط
منه من الصلوة الصلوة كافي الخلال والشرائع والمعتبر والمنتهى والخرى والتبصرة والتذكرة والذكرى والبيان والتفصيل وكثيرا العرفان
والمعتبر والمدارك بل الظاهر انه مجمع عليه كما صرح به في جملة من الكتب فغني لمعتبر لا يسقط من الصلوة مع عدم السائر وعليه علماء الاسلام
لا نه شرط مع التمكن فلا يسقط المشروط بقدرته وفي المنتهى الفائدة للسائر لا يسقط عنه من الصلوة وهو من علماء الاسلام لا نه شرط للصلوة
مع الكثرة فلا يسقط المشروط كالاستقبال وفي التذكرة لو لم يجد سائرا لم يسقط عنه من الصلوة اجماعا وفي الذكرى لا يسقط الصلوة
بعدم سائرا اجماعا وفي المدارك اجماع العلماء كانه على ان الصلوة لا تسقط مع عدم السائر وفي الكف ولو فسد الجميع صلى اجماعا سرا يا
اجماعا وحل كانام امراة وفي الرابض ولم يجد المصلي سائرا لم يسقط عنه الصلوة اجماعا كما في التذكرة المنتهى والذكرى وغيرهما انتهى
وهل يجب على الغار في المفروض المنقذ الاثبات بالصلوة المفروضه التي يجب فيها القيام فانما اختلف فيه الاصحاب على اقوال **الاول**
انه يجب عليه الصلوة فانما مطلقا ولو لم يأت من المطلق ووحدا الحد وهو الحكي في السائر فانه قال فانه لم يقد وعلى السائر يصلي فانما
مساء كان بحيث يطلع غيره او يطلع **الثاني** انه يجب عليه الجلوس مطلقا ولو مع من المطلق معلوم نازل وهو السيد على ما حكاه في المعنى
والمنتهى والخبر والختلف وقى والذكرى والتفصيل وجامع المقاصد ومن المدارك وحاشية التعليقة الجاهلية وكما في الكف عن جماعته
فقال واوجب الصدوق في الفقيه والمنع والسيد في الجمل والمعتبر في الشرح والمنع في المنع والتهذيب في الجلوس مطلقا انتهى **الثالث**
الخير بين القيام والقعود مطلقا وهو المعتبر على ما حكاه في التفصيل فانه قال قال في المعبر بالخبر بين القيام والقعود وكذا حكاه عنه
في الرابض فانه قال خلافا للمعتبر وبعض من اخر بخبر ابن الامين ونظيره من المدارك وهو حسن وان كان المشهور واحوط واولى وكذا
نظيره من الذخيرة المصير اليه فانه في حله كلام ولا يخفى ان حملا الاخبار المطلقة على التفصيل لا يوجب بعيد والحمل على الخبر اقرب ورجح يمكن
حمل خبر التفصيل على الفضيلة **الرابع** انه يجب عليه ان يصلي فانما ان كان نيا من ان يراه احد وان كان لم يأت وجب عليه ان يصلي جالسا
وهو الخلال والشرائع والتابع والمعتبر والمنتهى ولفق والتذكرة والارشاد والخرى والتبصرة والقواعد والبيان والدروس وكوى
والتفصيل وكثيرا العرفان وجامع المقاصد والمعتبر والروى وشرح المفاتيح والرباض والتعليقة الجاهلية وموضع من المدارك وفي جامع
المقاصد والذكرى والتفصيل والذخيرة والتعليقة الجاهلية هذا التفصيل من ملها اكثر الاحتياط وفي المختلف وكفى والكشف وشرح
المفاتيح وغيرها وهو المشهور بين الاصحاب وفي الرابض هو الا شهر وان ظهر بل عليه مائة من اخر الا من نذر للقول الاول وجوه
منها مسالة البقاء وجوب القيام بها اذا حصل فعلا الشر بعد التكليف في الصلوة فانما لا فائدة بالفصل من هذا الوجه على الظاهر
واجاب عن هذا وفي الرابض فقال باحد الحلي بالاصول الدالة على وجوب القيام وبغير انها معارضة في صورة عدم الا من من المطلق بما
على الاصول الاخر على لزوم الشر عن الناظر المحترم وبعد الغرض لا بد من الترخيج وهو مع الاحتياط المشهور المرجحة مضانا الى الاحتياط
الاخير والعلية المفصلة مع انه شاذ لم ينقل خلافا لجماعة بل ادى في الخلافة على خلافه الاجماع وهو لزوم مع عدم الا من من الناظر
اجماع الامامية ومنها عدم قوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يقم عليه في الصلوة ومنها اشاد اليه في المعبر والمنتهى فقال اجمع مالك بن
النبى صلى الله عليه واله صل فانما فان لم تستطع في السائم احد اجابا عنه في الاول وجوبه بان سلم ان القيام مع القدره شرط لكن سألوا
ايه شرط ولا نسلم سقوط اشراطه هنا وفي الثاني الجواب اننا نقول بوجوبه لا نه نقول حال الا من تمكن من القيام فوجب عليه وفي حال خوف
المطلع يجب عليه ستر عودته وهو غير متمكن الا بالجلوس فيجب فيسقط القيام المعتبر الشرع انتهى وجماعا يرفع هذا ما اشاد اليه في الكشف

فقال في مقام ذكر شيخ ابن ادريس ولا سندا للدين بالاثني عشر والقبيل باليهود بن نهش وفيه نقل ومنها ما اشار اليه في آلف وجامع المفاسد والكشف فقالوا اجتمع ابن ادريس بان القيام بشرط في الصلوة والركن فيها مع القدوة وهي حاصلة هناك لا يصح الصلوة بدونه واجاب عنه في الاولين بنقل الاطال والجواب المنع من كونه شرطا مطلقا بل مع انقضاء وجه الفتح وهو هاتان في الثاني والاختيار مع فتوح الاكثر حجة عليه ومنها الخبر ان احدهما جرحه بن جعفر الذي وصفه في هي ذلك والكشف وشرح المفاتيح بالبحر عن اخيه موسى عليه السلام وان لم يصيب ثانيا بغيره عودته او ما وهو قائم ثانيا بغيره عبد الله بن سنان الذي وصفه بطلعه بالبحر في النجدة والكشف وشرح المفاتيح وجرها قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس مع الصلاة قال لعل التكرار في كل جمعة على عاقبة فيقال وان كان زعمه ثوب فليقبل بالسيف ويصلي فاما ما اجاب عنها في شرح المفاتيح فقال ولا يصح حملها على اطلاق من المطلق بملاحظة ما مر ساد عبد الله بن سنان الراوي مروى وجوب الجلوس على القوم الذين يصلون جماعة فكيف يروى ما يقضاه لولا نقل بان الاصل فانما الاصل من من المطلق فها ان الصريح ان لا يجزأ بان الى التوجيه لو افقتهما الاصل من وجوب الاثنان بالواجب الا ما ثبت عدم الوجوب والمقول الثاني وجوبها بغيرها ما اشار اليه في المعبر والمنتهى والذكرى والكشف في جوفه زارة الذي وصفه بالحن في المنتهى وجامع المفاسد وكذلك وجهه والكشف وشرح المفاتيح وبالبحر في غيرها قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة بغيرها بالانساب ثابها ولم يجد شيئا يصلي فيه فقال يصلي ايما فان كانت اربعة جعلت يدها على في جدار كان رجال وضع يده على شوب ثم يجلسان فيوما نياما ولا يجلسان فلا يكفان فيسجدوا علقما بكن يصلون بها يروى سها قال ان كانا او جرحا لم يجلس عليه وموضوع منها التوجه فيه يومان في ذلك ايما ووقعنا بوجه ووضعنا قال في الجواب قوله في قوله يروى سها وزاد يكون يجوزها اخفى بن ركوعها وفي كوي رواه الفقيه عن عبد الله بن عمر قالوا لم نجعلها واجاب عن ذلك جماعة في المعبر لعل لم الحدا وسند الى رواية زارة وجوبها بالحدادة بغيره عن علي بن جعفر في المنهاج فتح السند بارواه الشيخ في الحسن من زارة بغيره سماعه والجواب خوف المطلق لانه مطلق وحدها مفصل فيقبل عليه وفي شرح المفاتيح والحدادة بغيره بن هاشم يعني بعد حمل قوله عليه السلام يجلسان علقما انما اجتماعا كاهوطا فها خبره كالا بغيره ويؤكد ذلك ما خلاصة هذه الرواية فلا حظا وضاحا خبر عبد الله بن سنان الذي وصفه بالبحر في ذلك وجهه وشرح المفاتيح قال سألته عن قوم صلوا جماعة ولم يقرأه قال يتقدم الامام بركبته ويصلي بهم جلوسا وهو السائل في المالد والحكم بالجلوس مع الجماعة يقتضي جلوسه مطاوعة بغيره ترك الركن لتخفيف التيسير خاصة انتهى وفيما جرحه بن عمر الذي مره من الوثوق في شرح المفاتيح وغيره عن عبد السلام عن قوم قطع عليهم الطريق فبقوا عراة واحضرت الصلوة كيف يضعون فقال يتقدم امامهم فيجلسون خلفه ويؤم ايما بالركوع والسيود وهم يركعون ويسجدون خلفه بوجوبهم واجاب في شرح المفاتيح عن عايشين الروايتين فقال بعد الاشارة الى ما ذهب اليه السيد مشددة بغيره من صورة عدم الاثنان من المطلق وهو عبد الله بن سنان ووثوقه بن عمر عنه بغيره صلى الله عليه واله معلوم ان المشهور قالوا بوجوب الجلوس مع عدم الاثنان من المطلق والقيام مع الاثنان ضرورة ان المراد من المسئلة هو هذا المحتل لا تحقق الوترين بالفعل بما في ذلك من ان الحكم بالجلوس مع الجماعة الماخو اه فيه ما يهتد به جلالته ومنها ما اشار اليه بعض الاملاء فقال روى في ترتيب الاسناد عن المدي بن محمد بن ابي النضر وعن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال علمت ثابها فلا ينبغي له ان يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت ينبغي ثابها فان لم يجد عا ولا جالسا يؤم ايما ويجعل سجودا خفي من ركوعه وان كان في جماعة تباعدوا في الجملة ثم صلوا كل نوازي ومنها جرحه بن علي الحلبي فيمن سأل الصادق عليه السلام عن صلوة خاتبة بالقلادة وليس عليه الاثواب واحدا اصابه بالموت قال يتم بطلان ثوبه ويجلس علقما ويصلي فيه ايما ومنها جرحه بن محمد بن علي الحلبي فيمن سأل الصادق عليه السلام واجيب فيه ان يصلي عا يانا فاعدا ويؤم قال بعض الاملاء كذا في رواية كذا في سعي موسى فاعدا فانما والمقول الثالث ما ذكره في المعبر فقال ويجعل في التفسير بين الاثنان ما رواه علي بن جعفر ومع تعارض الروايتين يلزم التخيير فان قلنا بالتحريم فهو لا يستغنى الرواية بطلان في جملة الراوي وعن ابي عبد الله ثم انتهى وفي كونه قال ابو جعفر فيمن بين القيام والقعود والقعود افضل لانه لا بد من تركه من كل من التعليق فيمن بينهما والمقول الرابع وجوه منها الاجماع الحكمي في الخلاف والتدكوة في الاول دليلنا على وجوب الصلوة فانما طرية لا حياطة فانه صلى كل من تركه يتبين وانما صلى من جلوس بين او سجد او عا فقال لان القيام قد يجتنب علقما فلا جاع الزهارة وانما لم يكن ذلك الا بالاعود وجب عليه ذلك وفي الثاني ولولا تجد الغاري ستره قال علما بنا يصلي جالس ان لم مان المطلق ويكون ركوعه وسجوده بالايما وانما من المصل فانما يركع ويسجد بالايما ومنها ما ذكره في التدكوة والمنع والخلاف في الاول فقال لان القيام قد يقط ايما فليست مع خوف المطلق ليللا يهدا وعودته وبغيره خش ولوانه صلى فانما عدم العجب لسقوط القيام وفي الثاني لا اقر بانما في التخيير لئلا نمان مع ما له الامن من الراي يمكن من القيام بغيره والمان وهو كسفا العورة لا يظهره مع الاثنان فلا يعتد به الا مع الخوف فانه يجيب عليه الاستسار

ولا يمكن الإجلال والاباء وفي الثالث لنا الشراعية وجب ولا يتم الإجلال فيكون واجباً وبها جلة من الاخبار منها ما تمسك به في نقد والمفسر
 كوفي والشافعي وجامع المفاسد والروضة والمدارك وشرح المغايب والكشف والباقر وغيرهما من خبر ابن مسكان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله في
 يخرج عرنا مثله الصلوة انه يصلي عرنا ثانياً ثم ان لم يره احد وان له احد صلي جالس الا يقول هذه رواية فلا يصح الاعتماد عليها لاننا نقول هذه المناقشة
 لنا اشار اليه جماعة في الذكر ما المراسيل فاننا ثابت بالشهرة صادقة في قوة المسانيد وخصوصاً مع الثقة ثقة المراسل وعبد الله بن مسكان من
 من اجل الثقات صاحب الكاظم عليه السلام وروى قبله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشجع الجليل ابي نصر محمد بن مسعود العباسي كان لا يدخل كل
 لا يدخل ابي عبد الله ثم شفعه الاثر فيه حق لعله وكان يبيع من اصحابه ويا في ان يدخل عليه قلت لعلنا ندخل على الكاظم عليه السلام مع اشاعة عن الذين
 على ابيه عليه السلام لم يهر وقوى العلم والعمل حتى صار في زمان الكاظم عليه السلام اهلاً للدخول عليه وفي الشفيع ما ذكرناه من التفصيل فهو مدلول عليه
 مرسله ابن مسكان لكنهما موثقة بالشهرة مع كون الراوي ثقة والرواية مشهورة العمل بما راجل له حاله من اجله من غير مفسد اسالها وقد نقل علماء الرجال
 من اصحاب ابن مسكان ابن مسكان احاد يهر من ربه عن الصادق ع اجماله من ان مضمون توفيه ما يجب عليه من تعظيمه عند ربه وترك الدخول عليه
 لذلك وروى عن غيره في شريح المغايب مشند المشهور وصححة ابن مسكان ولا يفي الا رسال فيها لانه ابن مسكان من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يروى عنه
 مضاعفاً الى ان في رواها في ثمرة مقطوعاً معنيهاً فهي صحيحة عند حجة بنية وبين ربه هذا مضاعفاً الى الاخبار بالشهرة العظيمة وبخبر ابن في الكشف
 ثلث على الخبر اذا انتم لا حياط الى خبره ابن مسكان وشهرة العمل على وفقه من غير احتياج الى ما في كوفي زمانا المراسيل الى وفي الراوي الضعيف
 بعد الاكثر مع انهم يروى في الحسن بطريق صحيح وان قيل في ربه ساهبه الا رسال ومنها خبر اخر ابن مسكان مروي عن محسن البرقي وقد وصفه بالصح في
 الكشف وشرح المغايب وغيرهما عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يراى ابن ليس مع ثوب قال اذا كان بحيث لا يراه احد فليصل قائماً وقد يقال انهم مرسله كما
 اشار اليه في الكشف فقال لكن في رواية ابن مسكان عن الباقر ع من غير رسال مرارة انتهى واعرض عن عليه بعض الاجلة فقال استبعاد رواية ابن مسكان
 من ابي جعفر عليه السلام بعد فان الطبقة لا ياباه وان كانا ناعد في اصحاب الصادق عليه السلام انتهى وبغير نظر ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال
 شيخنا المجلسي عن نوادر الراوندى انه روى باسناد عن موسى بن جعفر عليه السلام في الراوي ان رآه الناس صلى فاعاد وان لو يره الناس صلى فاعاد
 وروى في التمهيد مرسله قال وروى في الرجل يخرج عرنا ثانياً ثم ان لم يره احد وان له احد صلي جالس الا يقول هذه الاخبار مجمع بين الاخبار الامر بالاجل
 معاً ويكون شاهد له وقد اشار الى ما ذكر في الروضة وقد وقع الاول بعد الاشارة الى القول المفرد من مشند الجمع بين ما طلق من الامر بالقيام في
 خبر على بن جعفر والامر بالجلوس في خبر زائدة وبشهادته هذا التفصيل وانه ابن مسكان فيحمل طلاق الراويين على هذه التفصيل جميعاً بين الاخبار
 وهذا من اراج بعضنا مع اسكان الجمع وفي الثاني لنا ان فيه جميعاً بين ما دل على وجوب القيام كصحة على بن جعفر وادول على وجوب الجلوس كصحة زائدة
 وصححة عبد الله بن سنان وبطل على هذا التفصيل من جملة ما رواه الشيخ في الجمع من ابن مسكان انه انتهى وهذا الجمع اولى من حمل هذه الاخبار على استحباب
 كما توهمه في الذخيرة فانه قال وتمكن الجمع بين الاخبار بما حمل المطلقة على التفصيل استناداً الى خبر المفضل فانه وان كان مرسل الا انه صحيح الى ابن مسكان
 وهو من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يروى عنه فيكون الخبر من الاخبار المعبره واما الحمل على التحريم استضعافاً للرواية المفضلة ولا يخفى ان حمل الاخبار
 المطلقة على التفصيل ما يوجب الحمل على التحريم اقرب وح يمكن حمل خبر المفضل على الغفلة انتهى وذلك لان الحمل على الاستحباب مستلزم للثبوت
 في الامر في الاخبار المطلقة اما الاول فلان الامر حقيقة في الوجوب فحمل على الاستحباب مجاز واما الثاني فلان الامر حقيقة في الوجوب فحمل على التحريم
 مجازاً ولا يمكن الجمع بالتفصيل فانه لا يمكن الا التمسك في الاخبار المطلقة كما لا يخفى فيكون اولى ما على القول بالوجوب التمسك على المجاز كما هو
 التحقيق فواضح ما على القول بالتوقف فلما جاز الانتم على نقد حمل الفصل على الاستحباب اكثر من التمسك كالاختي والظاهر انه لا خلاف في ذلك
 ترجيح التمسك فتم وهذه الاخبار المفصلة جميعاً بين العمومات الدالة على وجوب القيام في الصلوة والعمومات الامر بسعة العدة مع
 ان المتعارض بينهما في محل الجش من قبل متعارض العمومين من وجه يبرح الاول في صورة الامتن من المطلق باعتبار اعتقاده ح بالشهرة العظيمة التي
 لا يبعد دعوى شد وذلك الخالف يبرح الثاني في صورة عدم الامتن باعتبار المذكور فتم فاذا كان المعتبر هو التفصيل الذي عليه المعظم ينبغي
 التمسك على امور هل يشترط على المختار في الصلوة فاما العلم بعدم المطلق فلو لم يعلم به بطلانها لا اشكال في التحقيق التفصيل متق
 ان المسئلة لم يخل الى صورة منها ان يعلم بوجود المطلق الناطق اليه من اول الصلوة الى اخرها لا اشكال في المختار في وجوب الصلوة فاما

وهنا ان يظن بوجوده وهنا في وجوب الصلوة جالسا اسكال من اصالته وجوب الصلوة فاما اصالته عدم وجودها الناظر في بعض الحق الباطن
عدم الفائل بالفضل على الظاهر وظهور الاجناد فان شرط الجلوس عدم الروية وهو غير معلوم وعدم العلم بالشرط يقتضي عدم العلم بالشرط
ولم يبق دليل على قيام الظن مقام العلم هنا ومن ان السعد من عبادات معظم اصحاب الفائقين بالتحنا وقيام الظن هنا مقام العلم فان في الشرايع والنافع
والبصيرة والخبر بالارشاد والتذكير وعدم الدروس والبيان وكثير العرفان ويصاحف المقاصد والتفكير وغيرها يصلي فاما مع الامن من المطلاع وقيام
مع عدمه ومن الظاهر ان الامن من ذلك ليس محاصلا في محل البحث فيكون الشرط الجلوس متققا ولم يشر الى وجود خلاف فيما ذكره نعم في المعبر قال
لما كان كان بحيث يراه احد يصلي جالسا والا فاما ولكن بحجة هذا لا يمكن الحكم بوجود الخلاف وكذا لا يمكن الحكم بذلك بما ذكره في جامع المقاصد في
في الاول المراد بان المطلاع عدمه في الحال وعدم ترقعه عادة كالصلي في بيت وحده وفي الثاني لم يقل الجع صلاعا فاما مع ان المطلاع في الحال وعدمه
عامة كالصلي في بيت وحده بحيث بان من دخول احد في موضع ينقطع عن لباسه وقيامه مع عدم المطلاع بالمعنى المذكور انتهى ثم وبالحيلة الظن
من القائلين بالتحنا وان المناط في الجلوس والقيام هو الامن وعدمه وهما متحققان في صورة الظن فان الحكم بوجود الصلوة جالسا في محل العرض
في غاية القوة خصوصا في صورة سبق العلم بوجوده ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط فصيل ثارة جالسا واخرى فاما مع في صورة سبق العلم بعدمه
وهنا ان يظن بعدم وجوده هنا في وجوب الصلوة فاما اشكاله فانه ولكن احتمالا لوجوبه خصوصا في صورة سبق العلم بعدمه في غاية القوة ولكن
ينبغي ترك الاحتياط في المفروض مطلقا فصيل مرتين كما تقدم ومنها ان يشك في وجود المطلاع شك متساوي الطرفين وفي الحكم باحد الطرفين
من وجوب الصلوة فاما وجوبها جالسا اشكال ولكن الاول في غاية القوة للعمومات الدالة على وجوب الصلوة فاما ولا يجازيها اطلاق الانذار
الدالة على وجوب الجلوس مطلقا فانه لا ينبغي اطلاقها الى غير محل البحث لتدبر في الغاية ثم ولا نها وان كانت متعددة ولكن المعبر سدا ومنها
ولا يمكن ما دل على وجوب القيام كالا ينبغي ولا يجازيها العمومات الدالة على وجوب الصلوة فاما ولا ينبغي مراعات الاحتياط هنا سبق
المصلي فاما لو اطلع في الاشياء فهل يجب عليه الجلوس او لا فانه اشكال ولكن الاقرب الاول على العموم النص والغوقوف **ج** الصلوة جالسا
اذ علم في الاشياء تقدم المطلاع فهل يجب عليه القيام او لا فانه اشكال ولكن الاقرب الاول **د** هل المراد بالمطلاع هنا من يحرم من نظره اليه فلو كان
عزما وجبا لصلوة فاما فانه والمراد به كل بالغ ذكر اكانا نثا وخفى حرم اكانا فانه اشكال ولكن مقتضى عموم النص والقائى الثاني
الاقرب وهذا التحقير الذي لم يبلغ حكمه البالغ مطلقا ولو كان مبرا او يكون حكمه البالغ اذ ان من قبل ولا فلا احتمالات ولكن التحقيق
ان المناط صدق المطلاع وعدم حقيقة وصدور عدم روية احد وعدم حقيقة وعليه فلا احتمال الثالث في غاية القوة وعليه فلو شك في كون الطفل
مبرا او غير مبرا فلا يبعد الحكم بوجود الصلوة فاما مع وجوده **هـ** يجب على العار والمفروض الايماء بدلا من الركوع والسجود ويجب عليه
تركها وقد صرح بوجوب في السراير والنافع والشرايع والبصيرة والخبر والمتهم والتذكير والارشاد والبيان والشفع
والجعفر وروايت الشرايع وجامع المقاصد وكثير العرفان والروض والمسالك والمدارك والخبرة وشرح المفاتيح والرباض وربما يظهر
من المحكي في الكشف عن جماعته خلاف ذلك فانه قال ما الايماء للركوع والسجود فذكره الصدوق والسيد مع نصهم على كونه للسجود واخضع
الحلي وابن ادريس وابنا سعيد ناصبين عليه في المقام والعقود جميعا ولم يذكره سلا واصل الشفع وابتاخره والبراج الا اذا صلي العلاء جماعة
فواجبوا الايماء على الامام خاصة وعليه الاصباح والجامع انتهى وهو ضعيف بل المعتمد ما ذكره الاولون وهم جملة من الاخبار المتقدمة وظهور
عبارة كونه في دعوى الاجماع عليه وتستفاد هذه الدعوى من شرح المفاتيح فانه قال الكل متفقون على كل كون الصلوة بالايماء انتهى وبوبها
ذكر عدم بده احد من محقق الاصحاب على وجود الخلاف في المسئلة ولا فرق في وجوب الايماء بين كونه فاما او جلسا كما هو مقتضى الكتب المتقدمة نصرة
بوجوب الايماء بين كونه فاما وحكي في الكشف عن ابن هبم زهره خلاف ذلك فانه قال ونعرب نة على الايماء اذا صلي فاما ركع وسجد
في كتبهم الايماء فيها سوى النهاية ففيها الايماء جالسا مع جعل السجود واخضع وتروى فيه فاما مع عدم الايماء من انه اقرب الى السجود والجلوس
المستكره في الصلوة ومن انما وكذا وسق بده كالا اركان ولا يسقط لكن لسقوط الزينة قلت وفيما بين الحالى للامم جالسا فاما وجوب
جزء انتهى وهو ضعيف كلا لعله التي ذكرها في الكشف قال في الربا من انها اجتهاد في مقابلة النص المعبر **و** هل يجبان يكون الايماء بالارادة
بل يكفي مفهوم او نحو حصل يظهر من اطلاق السراير والشرايع والبصيرة والخبر ولف وكثرة والارشاد والمتهم وكثير العرفان والجعفر وجامع

وحاشية يع واطلاق جملة من الاخبار المتقدمة الثاني وصرح بالاول في كرى والبيان والتبنيح والمسالك والردس وختمه ذلك وشرح المفاتيح وظهر
 من الواض وصرح به بغير ما نصح بذلك اكثر اصحاب وفي جملة من المضموم واجه عليه في كرى بوجوه فقال يجب الائمة بالاسم ليس من انه والمغني
 من قرب الشبه بالرايح بالساجد وقد قال الفاضلان في المعبر وكرة والنهاية يهوى المريض بل سده فان نقد وفيه العيبين فيها اولى ووافقه في التبنيح
 في الاحتجاج بالاولين وهذا القول احوط بل هو المعتمد عليه لو نقد بالائمة بالاسم فهل يتعين العيبين ام لا صرح بالاول وفيه وشرح
 المفاتيح وستظهر من الاخبار فقال الائمة للركوع والجمود لا بد ان يكون بالاسم فان نقد زنا العيبين كما هو الظاهر من الاخبار وعليه فقول
 الاخبار بل بعضها صحيح فيه مثل خمسة ثلاثة وما ورد من جعل السجود اخفض من الركوع انتهى وهو احوط وان كان في تعينه نظر بل الاحتمال الثاني
 في غاية القوة **ن** هل يجب ان يكون الائمة للركوع والجمود اخفض من الركوع او لا بل يجوز المساوي واخفئته والركوع صريح في الذكرى
 حاشية الشرايع والمجففة وجامع المقاصد وصرح بالاول وهم وجوه منها قاعدة الاحتياط وفيها نظرية لانها باطلا في اكثر الاخبار المتقدمة
 وبعضها اطلافا لامة بالصلاة وهم قولهم عليه السلام لانها الصلاة الا من خمسة الوقت والطهور والقبلة والركوع والسجود ومنها
 ظهور عبارة كرى في دعوى الاجماع عليه فانه قال لا لا صحاب بل يمكن السجود اخفض من هذا وفي المرض بمعنى زيادة الانخفاض في السجود
 عن الانخفاض في الركوع بالائمة كما كان الانخفاض في السجود المحقق اريد والظاهر ان ذلك واجب انتهى وفيه نظر لمنع من ظهور الصلاة
 في دعوى الاجماع بل هي ظاهرة في الخلاف كما لا يخفى سلمنا ولكن مقتضى اطلاق اكثر العبارات عدم وجوب ذلك ومنها ما تمسك به في كرى وجامع
 المقاصد وصرح فقالوا يجب ذلك لتحقيق الفرق بين الركوع والسجود انتهى وفيه انه مضادة ومنها ما تمسك به في كرى فقال ان ذلك واجب
 لشرفه من الاصل وفيه نظر لمنع من لزوم ذلك لعدم الدليل على ذلك ومنها خبر في الخبر عن المتقدم وفيه انه ضعيف السند لا يجوز الاعتماد عليه
 فضلا عن تعينه الاطلافاً ثابته ولعله لما ذكرنا اعترض في ذلك والخبر على القائلين بالاول بانه تعينه للنفس من غير دليل فاننا لا قرب الثاني
 كما هو ظاهر اطلاق السرا وبيع والنبقرة والخبر وكري ولفق وهي الاشارة وكنت العرفان وظاهره وخبره ولكن الاول احوط **ح**
 صرح في الذكرى وجامع المقاصد وحاشية يع وفي ذلك بانه يجب في الائمة الاختفاء بحسب المكان بحيث لا يسهل والعودة قال في كرى
 استحب الاصل وظهر من السرا وبيع والنبقرة والخبر وكري ولفق والمنتهى والاشارة وكنت العرفان وكذا والخبر عدم وجوب ذلك
 وربما يظهر من موضع من كرى فانه قال ويمكن الاجتناب بحسب الائمة بالاسم لظاهر الائمة انتهى وهذا هو المعتمد لاطلاق الاخبار المتقدمة
 وقد تمسك به في كرى وخبره وبعضها اطلافاً كثر الفناوي وما ذكره في شرح المفاتيح فقال وظهر من الحسنه وغيرها ان الامر في الائمة والمنع
 عن الركوع والسجود لئلا يسهل الكلف فلا يجب الاختفاء بحسب المكان والجالس وانما ذكر الركوع لانه لما كان السجود اخفض بحسب الاصل
 يلزم من جعله كل بد وشئ من الخلف او يكون الاختفاء الواجب والركوع الى قرب بيان يسوق ظهره كما هو الواجب على القائم في الركوع والركوع من
 من ودان سد وشئ من خلفه ولعله اظهر بالنسبة الى ظاهر الروايات والنظر من المشهور كفاية الائمة عن الركوع والسجود وفي كرى وجوب
 الاختفاء فيهما بحسب المكان مع عدم بدو العودة فيه وكذا السجود اخفض من الركوع فحصل للفرق بينهما وهو انفق لمقتضى ما لا على وجوب
 افعال الصلوة ووجوب الايمان بهما مما يمكن كقولهم على الله عليه واله لا بد لك لا يترك كلمة وقوله الميسور لا يقط بالمسور وقوله على الله عليه
 واله انما تركتم شيئا فانما منه ما استطعتم مضافا الى الاستصحاب ونحو المشهور موافق لظاهر الاخبار الدالة على وجوب الائمة الا ان يقولوا
 الركوع والسجود ليس من الاجزاء الصلوة بل انما هو الالتفات من احوال القيام الى الركوع ومنه الى السجود وحيث نقد الركوع والسجود فلا حاجة
 الى هذا القول ويقال لما كان الزام جميع المكلفين بالقدرا يمكن بحيث لا يسهل واشئ من خلفهم بما هو واجب على بعضهم وفي الاخبار والافتاء
 او تشويهاً لظاهر بعض من حضور القلب مع وقوعهم في شدة العرى من غير تقصير منهم اصلاً ناسب لك التخفيف والتسهيل لانه تعالى
 يريد به اليسر والملة السهلة والمحتمل عن كشف شئ من الخلف في غاية الشدة وكذا ما عاين في الحاشية انتهى **ط** قال في كرى والدردس يجب وضع
 اليدين وبما في الرجلين في السجود على المعصوم مع الامكان وذا في الثاني فقال العموم فانوا منه ما استطعتم انتهى ويظهر هذا من جامع المقاصد
 والكشف في الاول هل يجب الائمة للسجود وضع اليدين والركبتين وبما في الرجلين على المعصوم فحمله في كرى وهو قوي لفظ فانوا ما استطعتم
 وفي الثاني الا قرب وجوب وضع اليدين واحدهما على الارض في الائمة السجود وناظر اصابع الرجلين ان كان يودى الى انكسافاً العودة اما

الركبان فمما على الارض ان كان جلس عليه او الا وضعا على الارض ان لو بود الحركة الى انكشاف العورة واحتمل الشهيد لعدم لصدق مسعى الاجاء انتهى
 ويظهر من المدالك والذخيرة عدم وجوب ذلك فانها احتمل الشهيد وجوب اعضاء الستة في السجود على الكيفية المعتبرة وهو تفصيل للنقل انتهى في كونه
 هل يجب في الاجاء للسجود وضع اليد بين والركبتين وايضا الى الركبتين على المعهود بحتم ذلك لما قلنا وعدم لصدق مسعى الاجاء انتهى في الاقرب عند
 عدم وجوب ذلك لعدم الاخبار بالامر المعتقد باطلا في معظم الفتاوى واية لو كان واجبا لودا لصدقه عليه من السنن من الاخبار بالعمومات الدالة
 على صحة الصلوة مطلقا بما يدل على صحة الصلوة فانما مع الامن من المطلاع وبان وجوب ذلك مستلزم للخروج لا يقال يعارض العموم المذكور بالعموم الذي
 متمك في جامع المقاصد لا فانقول هو لا يصلح معارضة ما ذكره لصغفه سند ودلالة كنهائه في الوسايل سلطنا ولكن التعارض بينهما من قبيل تعارض
 العمومين من وجه لا لا يخفى ومن الظاهر ان المرجح مع عموم الاية **باب** قال في المسالك والروض يجب رفع شيء يسجد عليه يجزئ مع الاستمكان
 كما في المربعين ونادى في الثاني فقال ولم يتعارض ببعض لذكره اكثرهم هناك واجتبه في ذلك ببعض الاخبار فقال لا يبعد وجوب رفع شيء
 يسجد عليه لقوله عليه السلام في صحبة عبد الرحمن الواردة في صلوة المربعين وتقع بوجه في الفريضة على ما ذكرنا من ان شيء لا يقال له اية تخففه
 بغير محل البحث فالنقد في الية فياس حرم كاشا ربه في الذخيرة فقال قوله عليه السلام في صحبة عبد الرحمن لا يدل على وجوب ذلك مع المربعين
 لا منحه همنا اللهم لان يقال لا فائل بالفصل بين الامرين كاشا ربه في شرح المفاتيح فقال اللهم اني متمك بعدم القول بالفصل ولعله كان
 لكن لا محاب لم يفتوا بالوجوب فيه انتهى وفيه ضعف منع ذلك لا فانقول الرواية وانقصت بغير محل البحث ولكن يدل عليه بالاولوية كاشا ربه في كونه
 فانه قال بعد الاشارة الى ما يدل على وجوب ذلك على المربعين من النص والغوى وهذا يدل على ان وضع المسجد معشر في غير هذه الصورة بطريق اولي
 انتهى وقد جمع من الاولوية وعليه يبقى اطلاق الاجاء المريد بكثير من المولدات السابقة سلطنا معارض بل قد تدعي اولوية على الاولوية المذكورة
 على نقد بر شمله فاقرب عدم الوجوب ذلك واقفا للذخيرة وان كانا حوطا فان قلنا بوجوب غلظك وامكن تقريب مرتفع الية وجب ويجوز عليه
 وان يمكن ان كان هناك من يقرب الية شيئا فاعل وان تغدوا لا يبدى سقط السجود عليها وقرب المسجد بها لا في شرا اعضاء السجود ولم اطلق في
 هذه كلها في كلام السابق في هذا **الباب** الفاهم اذا راى الاجاء للسجود فنهل يجب عليه الجلوس ام لا اختلف فيه اصحاب على قولين **الاول**
 انه يجب ذلك وهو للسيد عبد الدين على ما حكاه في الذكرى فانه قال هل يوجب الفاهم للسجود قائما ام فاعدا اطلق الاصحاب والرواية وكان
 شيخنا عبد الدين يقرى جلوسه لانه اقرب الى هيئة الساجد فيدخل تحت ما تواتر ما استطعتم انتهى واعترض على هذه الحجة في جامع المقاصد
 وكذا والذخيرة ففي الاول وفي ثبوت الاجاء بحث وفي الثاني والثالث وهو مشند ضعيف لان الواجب والحال هذه الاجاء لا السجود فذلك
 للتكليف لا لبيان ما يمكن منه **الثاني** انه لا يجب لك وهو الذكرى وجامع المقاصد والروض والمدالك والذخيرة وشرح المفاتيح هو
 من الاخبار وكلام الاصحاب وفي الروض عليه اكثر وهو مقتضى اطلاق الاخبار ولهم كاشا ربه في الذكرى وشرح المفاتيح ففي الاول
 بعد نقل حجة السيد المشا ربه وبشكل بانه تفصيل للنص ومستلزم للنقل في كشف العورة في الفاهم فانما الركوع والسجود انما سقط لانه
 فليسقط الجلوس الذي هو ذريعة الى السجود ولا تدبر في القول بقيام المصالح السالوية للركوع لميل ما ذكره ولا اعلم به فانك لا تملك
 بالاطلاق وفي الثاني بعد الاشارة الى رفع الحجة المذكورة لا يقال ان المطلق ينصرف الى المعهود في الانهان فان قوله عليه السلام يصلي
 جالسا ليس معناه انه جميع صلواته بالجلوس وان لا يسجد فيها بل معناه صلوة الجالس المعهود وكلنا ان صدق صلى فانما الى صلوة
 الفاهم المعهود لا ان لا يسجد ولا يجلس للشهيد والسلام فمعنا بقول المعصوم عليه السلام ان العارضا اذا كان من تطلع على عودته لا يصلي
 فانما لا يظهر عليه عودته وسرها الذي كان واجبا عليه للشهيد مثلا اذا مع المطلاع كان باقي جلوسه الواجب مع عدم بطريق اولي مع انه
 مستحب ان يتم لا بركع ولا يسجد حتى لا يبدى وخلفه فعلا هذا يمكن ان يكون مراد الفقهاء انتهى ذلك لا فانقول بالانتقال من القيام الى القعود
 ببدن شيء من عودته او يجسر حفظها عنه اذ حال كونه قائما بدو مستورا بالية وقبله يسجد ببدن اذ يظهر من الاخبار وجوب سجد ببدن كامر في
 حسنة زيادة وظاهر من غيرها انها لا يتم على الله عليه والرموع والركوع والسجود معلل بان لا يبدى وخلفه وامر بالجلوس مع عدم الارض
 من المطلاع وغير ذلك مضافا الى عمومات الدالة على وجوب السجود ما يمكن حصول الاجاء والاخبار الدالة على وجوب سجد العورة في الصلوة مما يمكن
 مع ان قوله في صحبة علي بن عبيد الله السابعة اوى وهو قائم صحيح في كون الاجاء حال القيام وكل حال في كلما في الفقهاء ولذا اخص الخالف في

الستة المذكورة انتهى واجب في الكشف عما ذكر في الذكر في فقال بعد الاشارة اليه في وجوب بان ليس من التقيد في شيء وانما هو واجب لما في
 دليل من غير علم لسقوطه على ان لا يخفى بحمله وكذا خبر ندوة كاشرا اليه والفرق بين القعود من قيام ومكسها فان القعود استلزم
 وجبا في الما من ثم انتهى وفي جميع ما ذكرنا نظر في الاقرب عندي هو هذا القول ولا تجب على القائم الجالس الا بما كان لا يجب على الجالس
 للاماء للركوع كما صح به في كوفي وكذا في الخبرين وشرح المفاتيح وهل على القائم الجالس للشهد والسلام اقل بل يجب عليه ذلك فانما لم اجدهم
 باحدا من ولول في الثاني اننا نجلوس لما موبيا لكشف العورة وبالاول لو لم يكن موجبا لم يكن بعيدا **يب** لو صلى العار في المفرد
 بالاماء وصلى الوجه لما موبى لم يجز عليه اعادة ثوبا ولا وثاقا خارجا ولو تمكن من الساتر بعد الصلوة كان الوقت فائيا كما صح به في الخبرين
 المنهي ففي الاول لو صلى على ما امر لم يعد وفي الثاني لو صلى العار في المفرد لم يجز عليه اعادة عند وجود الساتر ولا غلم فيه حلقا فالان في
 بالما موبى والامر لا يقتضي التكرار ويقتضي الاجزاء انتهى ويعقد ما ذكر في المنهي الاصل ولزم الحجج في الاعادة في جملة من الصور وانما اعاد
 لو وجبت لوردا للنية عليه في القصور وانما الغالب في قسوسنا لعدم عدم لزم الاعادة فكذلك في فعل اليك عملا بالاستثناء ولو تعد العار في المفرد
 ترك الاماء بطلت صلاته سواء اتى بالركوع والسيودام لا وسواء كان عالما بملككم ام لا وسواء كان هناك مطلع ام لا كما صح به في جملة من
 الكتب ففي المنهي لو صلى حاله الخوف فاعاد بالركوع وسجد فالوجه الاعادة وان لم يره احد لم يأن بالما موبى على وجه وفي الخبرين لو صلى على عني
 الما موبى كان يقوم ويركع ويسجد مع الخوف من الاطلاع فانه بعيد وان لم يره احد وفي البيان لو صلى العار في غير الاماء بطلت صلاته وان
 نسي ان يجمل ما لود الى الركوع والسيودان فانه جاهل بطلت وان نسي ان يركع لم يفتقر لعدم توجه النية الى الناس والبطالان لان ذلك غير
 في منعه وفي المدارك لو صلى العار في غير الاماء بطلت صلاته وكذا لو اتى بالركوع والسيودان سواء كان متعمدا او جاهلا فانما سبب لان ذلك خلاف
 في منعه وبما قبل بالصحة في الناس لعدم توجه النية اليه وفي الخبرين لو صلى العار في غير بطلت صلاته وكذا لو اتى بالركوع والسيودان سواء كان متعمدا
 او جاهلا او جاهلا لعدم حصول الامتثال الموجب للصحة وبما قبل بالصحة في الساتر لعدم توجه النية اليه وهو منقطع انتهى ولو ترك الاماء
 الواجب عليه شيئا فادسه وان ترك معه الركوع والسيودان فلا اشكال في لزوم الاعادة لقوات الركوع وان ترك الاماء واتى بالركوع **و**
 سهوا يقل صلاته ويلزمه اعادة فتاح اذا يظهر من المنهي والخبرين والذخيرة الاول ويظهر من شرح المفاتيح الثاني فانه قال
 لو صلى بالركوع بطلت صلاته عمدا كانا جمل لان اتى بغير ما امر به والله يعمها في الصلوة المذكورة المتفق لغنا وها ولتركها ما هو الا
 عليها ما الساتر فلا لعدم توجه النية اليه والخطاب بالاماء لا بتوجه اليه لغيره والصلوة بحسب الاصل بغير ركوع وثلاثة سجود بمقتضى النصوص
 وفعل النبي صلى الله عليه واله بل ما دل على الاما في اننا لا اصل للركوع والسيودان والعدول الى الاماء لتلايد وحلفه اذا بدا شيئا فاما بين
 مانع من الاصل ولا مقتضى للعدول هذا ولا حوط انما هذه ثم الاعادة مومنا ولو صلى بغير الاماء بطلت نية لعدم الاماء بما هو ترك النية
 والمسئلة عندي في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها باعادة الصلوة ولكن ما صار اليه جدي في غاية القوة لان الغرض بين ما دل
 على صحة الصلوة مطلقا من العمومات المتقدم اليها الاشارة مرارا والعمومات الامر بالركوع والسيودان الاطلاقا لانه امر بالاماء على تقدير
 شمولها للحل البحث من قبل تغاير العمومين من وجه بعد تخصيص العمومات الاول بغير صورة ترك الاماء عمدا ومن الظاهر ان النبي حج معها
 فتم اذا اتى بالاماء ثم اتى بالركوع والسيودان فاني بطلان الصلوة ولزمه اعادة فتاح الاشكال فلا ينبغي بقاء ترك الاحتياط كما تقدم ولكن
 احتملا للصحة هنا في غاية القوة **اي** هل يجب العار في المفرد من تأخير الصلوة الى اخذها فانها في ما بالاماء مع ترك الركوع والسجود
 في اول الوقت لم يكن مخيرة او لا بل يجوز التقديم في اول الوقت فنكون مخيرة اختلف فيه الاعجاب على اقوال **الاول** انه يجب عليه ذلك مطلقا وهو
 والدليل على احكامه جماعة **الثاني** انه لا يجب عليه ذلك وهو لاجتماعه قال في المذكرة جواز الترخ للعار في الصلوة في اول الوقت لعموم الامر وبخسب
 الفضيلة اول الوقت واجب لم يقتض مسلما والتاخير الى اخر الوقت رجاء لحصول السرة كالتي وفي جامع المقاصد لا فرق في صلاته كان بين سعة
 الوقت ومضيقه فقال لم يقتض مسلما والتاخير وقرب في كوفي تفصيل المعبر وجاء فقال بعد فيجب التأخير كالتي والحجاز الاول وان كان
 الاحتياط وفي الرض لو قصد جمع ما يمكن الشر على عاربا وان كانا الوقت واسما خلا للمقتضى شيئا وجب التأخير كما في باقي اصحاب الاعذار
 وللمعبر حيث فصل بين رجاء حصول السرة وعدمه كما قبل في التيمم من ذلك النسخة من لا يقتضي الحاق غيره وفي الذخيرة هل يجوز صلو العار في

في سعة الوقت صرح الشيخ في تبيين الجواز وقال المرتضى وسلا ويجوز ان يؤخر رجاء حصول الستة وال في الجواز في الجواز وجوب التأخير مع ظن حصول الستة
 والتعجيل بدونه وهو غير بعيد وان كان قول الشيخ اقوى لا طلاقا لاول فيه **ثالثا** انه يجب التأخير مع رجاء حصول الساتر وانما ارتفاع العذر وحصول
 الساتر الظن بما لا فلا وهو جملة من الكتب فحق المعبر لا يلزم للعارض تأخير الصلوة الى اخر الوقت كذا يجتاز الشيخ قال علم الهدى وسلا ويجوز
 يؤخر رجاء حصول الستة ويمكن ان يقيم مع الظن بتعجيل الستة يؤخر مع عدم الظن بتعجيل وفي الخبر لا يجب على العارض تأخير الصلوة اخر الوقت خلا
 للمرتضى وسلا ولو غلب على ظنه وجود الساتر فثاء الوقت فالوجه وجوب التأخير وفي المنتهى لا يجب على العارض تأخير الصلوة الى اخر الوقت
 ذهب اليه الشيخ واكثر علماءنا وقال السيد وسلا انه يجب عليه تأخير الصلوة الى اخر الوقت ثانيا انه ما ورد بالصلاة في اول وقتها لقوله تعالى ثم اقم الصلاة
 الاية وهو يتناول غير ذلك ولا اخبار الله على ان العارض اذا لم يجد بالسيرة العورة يصلي بالاهاء فلو كان التقيد في الوقت واجبا لما اهل ما اهل ما اهل
 بان الشرط ستر العورة وهو غير حاصل ويمكن حصوله فيجب التأخير رجاء حصوله والعيان المستر العورة شرط مع التمكن وامام علم فلا
 صل ولا يجوز تعليق الذمة بالرجوع لامكان الحصول لمنافاة للاصل من غير دليل والقياس على التيمم والحكم في الاصل منوع ثم فلا لو غلب على ظنه
 وجود الساتر في انشاء الوقت فالوجه وجوب التأخير لا يمكنه تحصيل الصلوة لشرطها وفي الزكوى لو فقد الساتر على ما راسخا في الوقت عند
 الشيخ وعند المرتضى وسلا يجب التأخير بناء على اصلها في اصحاب الاعذار وال في المعبر الى تفصيل التيمم بالرجاء للظنون وعدمه وهو قريب مما عجز
 الرجاء فلا نعم الامر بالرجاء بالصلاة عند الوقت وفي بيان لا يوجب على العارض وعجزه من اولى العذر بوقوع اخر الوقت طرما ووجبه المرتضى
 وسلا وهو حسن لمن برجوا الساتر وزال العذر وفي المدارك بعد الاشارة الى تفصيل المعبر وهو حسن وفي شرح المفاتيح ان صلوة العارضة
 يجوز في سعة الوقت مع رجاء حصول الستة في الضيق ليعتق ما دل على وجوب مراعاة مضافا الى ما في قرب الاسناد عزلي الخري عن الصادق عليه
 السلام قال من عرفت ثابره فلا ينبغي ان يصلي حتى ينجح نهاب الوقت ينبغي ثابرا فان لم يجد صلى ما ناجا الساو امام علم الرجاء فلا يظهر الجواز ذفا
 للشهور لظواهر الاخبار السابقة واغناها والعمومات الدالة على وثاق الصلاة والسعة فيها وما نسب الى المرتضى وسلا من القول بعدم الجواز
 له نعم التأخير مع احتمال الوجدان لعله احوط وفي الواضحات لا نص والفتوى يقتضي جواز الصلوة عاريا ولو اذ الوقت مطلقا عليه الاكثر فلا فاقا
 بحامته فاجب التأخير اما مطلقا كما عليه جماعة منهم ويشترط رجاء حصول الساتر ولا يجوز التمسك به وهو احوط بل هو بتركه كما يمكن في الخبر الذي
 عن قرب الاسناد من عرفت انه وصفا السند والدلالة لم يحور بموافقة الاصل والقاعدة على استراط الستة في الصلوة يقول مطلق يجب تأخيرها
 لتحصيل الشرط ولو من باب وكذا لا يتجوز مقتضى ما لا يقول به احد فيبين الصلوة فرادى وانما سجد بالجماعة ظم بهم متفق عليه ظاهر الا ان الصدوق
 في تبيين في باب صلوة الخوف والمطاردة فان في مضمون الرواية وبالاجماع صرح في كوفي فان خرج حجة الحديث عن الجحيم لا يوجب حرمانها طرما
 وان هو الاكلام المخصص حجة الثبات مع عدم صراحة في المنع من الجماعة بعد احتمال الاختصاص بما اذا لم يجد بها واما اذا لم يكن لهم من يصلح ان يكون
 اماما انتهى والتحقيق ان يقال ان المسئلة صور منها ان يعلم العارض المفروض بعدم حصول الساتر من اول الوقت الى اخره ويخرج يجوز في التقيد
 في اول الوقت مطلقا قال المعظم بل لا يبعد دعوى عدم الخلاف فيه ومنها ان يظن بذلك والا فربح حوالا التقديم اليه سواء ظن بان التأخير يستلزم
 تقويت شرط او اجزاء اخرى ومنها ان يعلم بان اخر من اول الوقت يمكن من الساتر المعبر والمحتج لزوم التأخير وثاقا للمعظم مع انه احوط ومنها ان
 يظن بذلك والا فربح التأخير بل احتمال لزوم في غاية القوة ومنها ان يشك في ذلك ولا يخرج عند احد الطرفين على الاخر وفي جواز التقديم في اشكا
 من حصول البراءة اليقينية بالتأخير والخبر المتقدم اليه الاشارة ومزاملة بقاء التكليف بالصلاة وعدم وجوب التأخير في صورة حصول
 بعد تعلق التكليف ولا فاقا بل الفصل على الظاهر فتم والعمومات المتقدمة اليها الاشارة ومجموع بخبره عليه السلام الميسور لا يسقط بالمعذور
 وان التأخير الى اخر الوقت يستلزم للحج غالبا وان قد يستلزم تقويت حجة او شرط اخر وان الخبر المتقدم لظهور لا ينبغي فتم وان التوسعة من حيث
 المعظم وكيف كان فلا ريب ان التأخير احوط وان كان القول بجواز التقديم مع اظهر **رابع** لو لم يجد الاخر من الصلوات العودية فهل يصلي عاريا
 مومنا وبسائر العودية بالحرى ويصلي وكذا وساجدا صرح في جملة من الكتب بالاول في الخبر لولم يجد الاخر من يجب لبسه وفي المنتهى لولم
 يجد الاخر من يصلي فيه صلى عاريا وفي التذكرة لولم يجد الاخر من يصلي عاريا بالفتاى ان الشرط وهو وجدان الساتر للمعنى عن هذه الستة
 وقال الشافعي يصلي فيه وجوبا لان الثواب الحرير وصالح الستة وهو ممنوع وتخصيص النبي صلى الله عليه واله عبد الله بن عمر بن الزبير لمعنى

الحكمة لا يقاس عليه وفي الذكرى لولم يجد المصلى الا الحرب ولا ضرورة في التعرض صلى عابا عندئذ لان وجوده كعدمه مع تحقق النهى عنه وجوبه
العامة بلا وجوبه لان ذلك من الضروريات وفي البيان لا يجوز لبس الحرب وان تغد عنده وفي الدروس والجفيرة والذخيرة والمداير لولم
يجد الا الحرب صلى عابا وذلك في الاخير بين فقال لا لعلق النهى به فكان كالمعدوم وفي الكشف هل فقل فقل ان السائر بل بالصلوة ضروره ويجز
لبسه لها قطع المص بالعدم في التعريف والنهاية والمنتهى وكذا في شرح المغايب انما لم يجد الا ثوب حرب فهو كالمعدوم يصل ما بالنتهى عنه في الصلوة
المقتضى لفسادها انتهى وما ذكره هو المعتمد لظهور الاتفاق عليه ولما ذكره جماعة من العوالم انما انقرضت الصلوة في الحرب لا يقال هي معارضة
بالعمومات الدالة على وجوب الستر والكوع والسيود وهي اولى بالترجيح لا نقول لان سلم انها اولى بالترجيح بل هي على تقدير شمول الحل للبحث
وكون النوازل بينهما من قبل فعارض العوالم من زعمه مرجوح بالنسبة الى العمومات الناهية عن الصلوة في الحرب كما لا يخفى ولو اضطر الى لبس الحرب
لشدة بردا ونحو ذلك جازت الصلوة فيه كما صرح به في التذكرة فقال لو كان البرد من نوع الحرب صلى فيه واجراه انتهى ولا يصحح بالاجابة بل
بركع ويجزى عما بالمعقوف السالم عن المطامير والظاهر ان المذهب كالحرب في جميع ما ذكر **ب** قال في المنتهى لولم يجد الاجلد يستره يصل فيه
وصلى ما بدا انتهى وهو جيد ولو اضطر الى لبسه لشدة بردا ونحوها جاز لبسه في الصلوة ولا يصل بالاجابة بل بركع ويجزى **ب** قال في
المنتهى والخبر والبيان لولم يجد الا ثوبا مقصوبا صلى عابا ولم يجز لبسه وفاد في الاول فقال لان الحق هنا لا يفي فاشبهه الماء المصعوب
فانه تبركه المصلى به انتهى وما ذكره جيد ولا يقتصر بترك لبسه عند الايجل عادة ولو يكن هو الغائب فهل يجوز لبسه الا في اشكال ولكن
احتمال الجواز مع القنات في صورة خوف الهلاك وعدم ترتب ضرر على المالك في غلبة القوة وعليه لا يصل بالاجابة بل بركع ويجزى **ب**
لولم يجد الاجلد الا بوجوه الصلوة فيه صلى ما بدا بالاجابة مطلقا ولو كان الجلد ظاهرا كما صرح به في جملة من الكتب ففي المنتهى
لولم يجد ثوبا يستر العورة وجعل الجلد ظاهرا او قافرا ساو يمكنه بستره عورته وجب هذا بدل على ان مقصود في الجلد المذكور
جلد ما لا يוכל لحمه لان جلد ما لا يוכל لحمه لا يشترط في لبسه فقدان الثوب ويمكن ان يكون حجة انه متمكن من الستر وهو شرط يجب لنا
ان منه عن هذه الصلوة وهذه الاشياء على الاطلاق فاشبهه جلد الميتة عند اتمام الضرورة الى لبسه كخوف البرد فانه يصل فيه ولا اعاد
عليه وفي الخبر لولم يجد الاجلد الا بوجوه الصلوة فيه صلى ما بدا بالاجابة مطلقا ولو كان الجلد ظاهرا او قافرا ساو يمكنه بستره عورته وجب هذا بدل على ان مقصود في الجلد المذكور
العورة وفي البيان لا يجوز لبس جلد غيره لما كونه وان كان ظاهرا وتعد غيره وتقول الشيخ في طبرستان الجلد الظاهر لم يجد ثوبا يستره
ويكون غيبا بما الى ان الصلوة في الثوب افضل من الجلد وهذا انكره مع الخوف انتهى ولو اضطر الى لبسه كما صرح به في المنتهى ويصل الى الذكر
والسجود بالاجابة **ج** قال في الخبر لولم يجد الا ثوبا غيبا فالان بالصلوة عابا وصرح بهذا في التذكرة انتهى فقال لولم يجد الا الثوب
الغيب صلى عابا ان يمكن من نزع لعل الصادق عليه السلام في رجل اصابته حنابة وهو في الغلظة واللبس عليه الا ثوب واحد واصابه منى قال
يتم بطرح ثوبه ويجلس محبسا يصل ويصلي عابا انتهى ولكن في المنتهى لولم يجد الا ثوبا غيبا يجزى في الصلوة فيه وعابا وفي الحديث لولم يجد
صلى عابا غيبا في الغنى ولو اضطر الى لبسه لشدة البرد ونحوها جاز الصلوة فيه كما صرح به في التذكرة فقال نافي يمكن من نزع صلى فيه ولا انما
عليه للضرورة لقول الصادق عليه السلام في الرجل يجلس في الثوب ويصير بول وليس معه غيره قال يصل اذا اضطر اليه وعلى هذا التفصيل
يجزى قولنا لا نكلم عليه السلام في رجل اصاب ثوبه دم بصنع او كره وحضرت الصلوة يصل عابا قالان وجد ماء غسله وان لم يجد صلى فيه ولم يصل
عابا ولا للشيخ قولنا بالاعادة لو صلى فيه للضرورة لقول الصادق عليه وقد سئل عن رجل ليس معه الا ثوب لا يجزى الصلوة فيه ولا يجد ماء يغسله كيف
يفض قال يتم ويصل فاذا اصاب ماء غسل وعاد الصلوة وهي منقصة السند ومذمومة بانا الامر للاجاء انتهى ويصلح بالكوع والسيود بالاجابة
والظاهر انه لا يجب عليه الاعادة الصلوة وكذا اذا صلى في الحرب وجعل ما لا يוכל لحمه والميتة والمخسوس للضرورة ولكن الاول في الاحوط اعادة
ب لولم يجد الغنى والحرب و اضطر الى لبس احداهما فغلب من جماعة ان الاول اخيار الجنى قال في الذكرى وكذا لو وجد الغنى والحرب و اضطر الى
الى احدهما للبر بالحق الاقرب لبس الجنى لان ما يبره عن زيادة في الثاني ولورود الصلوة فيه مع الضرورة واطلاق النهى عن لبس الحرب حتى في
لو اضطر فوجد الحرب مع الجنى تجزى الجنى وفي الذخيرة لو وجد الحرب والجنى مع في الجنى لو دلا في لبسه وفي شرح المغايب اذا وجد الجنى والغنى
و اضطر الى لبس احدهما فاولى اخيار الجنى لعدم الحرب بل لبسه في غير الصلوة ومردد النقص في الصلوة فيه مع الحاجة انتهى وفيما ذكره ونظروا

احوط ولو دار الامر بين المصوب واحد لا يجوز الصلوة فيه او جميعه فالظاهر ترجيح الاخير ولو دار الامر بين ما لا يؤكل لحمه او الميتة او الذئبة بين
 الخبز والخبز ففي الترجيح اشكال والاحتمال الثاني للخبز في غاية القوة ولكن في البيان يجوز لبس الخبز في الصلوة عند الضرورة كالبزخ فينجس الى
 ثم الخبز ثم جلد ما لا يؤكل لحمه ثم ميتة غير المألول وفي تقديرهم المدفوع من الميتة على ما لم يدع وجهه ضعيف ما اخذه قول ابن الجبيل بالدفع نعم مذك
 الكتاب والى من الميتة والمدفوع من مذك غير المؤكول والى من المدفوع منه انتهى ولعل الاحوط لمعات ما ذكره **له** حيث جازنا الصلوة فيما لا يجوز
 الصلوة فيه للضرورة فهل يجوز الا يبان بما في اول الوقت كالغاري واجب تأخيرها الى اخر الوقت فيه اشكال ولكن الاحوط والاخر وان كان
 احتمال الجواز في صورة العلم بعدم ارتفاع العذر في الوقت في غاية القوة **ك** الغاري والمفروض انما وجد السائر المعتر في أثناء الصلوة فان
 امكنه الستر من غير فعل المنافي فخرج في ركعة والمدارك والذخيرة بان يجب عليه الستر وانما المصلوة واطلقوا وفصل في شرح المفاتيح فقال لو
 لم يتوقف وجب الستر مع الضيق والاستيفان مع السعة لعدم تحقق الامتثال مع التمكن من الستر في وقت الصلوة انتهى والمسئلة محل
 اشكال وكيف كان فلا اشكال وعدم جواز الابطال في ضيق الوقت ما في السعة فلا ينبغي ترك الاحتياط بانما المصلوة ثم الامادة وان لم
 يتمكن من الستر الى ابركها بالمنافي والمبطل كالا استد بار القبلة فخرج في جملة من الكتب بان تبطل صلوة من كان الوقت متعاقبا ولو
 لو ركعة ولا يستمر ففي كره لو وجب الستر في أثناء الصلوة فان تمكن من الستر بها من غير فعل كثير وجب ولو احتاج الى مشى خطوة او حطو بين ما
 لو احتاج الى فعل كثير او الى استد بار القبلة بطلت صلوة من كان الوقت متعاقبا ولو ركعة والا استمر ولو وقف حتى حمل اليه فالوجه الصحيح
 وفي المدارك لو وجد الستر في أثناء الصلوة فاما مكنه الستر من غير فعل المنافي وجب ولو توقف على فعل المنافي كالفعل الكثير والاستد بار القبلة
 صلوة من كان الوقت متعاقبا ولو ركعة والاستمر ولو وقف حتى حمل اليه فالوجه الصحيح وفي المدارك لو وجد الستر في أثناء الصلوة فاما مكنه
 من غير فعل المنافي وجب ولو توقف على فعل المنافي كالفعل الكثير والاستد بار بطلت صلوة من كان الوقت متعاقبا ولو ركعة والا
 استمر وبخيل وجوبا لاستمراره مطلقا تمسكا بمقتضى الاصل وعموم قوله نعم لا يتطلوا اعمالكم وفي الذخيرة لو وجد السائر فاما مكنه الستر
 من غير فعل المنافي وجب ولو توقف على فعل المنافي محذرة الصلوة عند تعيق الوقت والابطال صلوة من كان الوقت متعاقبا واستمر
 وفي شرح المفاتيح اذا لم يجد السائر الا في أثناء الصلوة وكان الوقت متعاقبا ولو بقدر ركعة وتوقف ستر على الفعل المنافي كالفعل
 الكثير ونحوه فلا قوى قطع الصلوة والا يبان بها مستحقة لشرائطها لعدم صدق الاشتغال بالصلوة عاريا لان الضرورة تقتضي بقدر
 ولشمولها مع التمكن من السائر واحتمل بعض عدم التمكن من ابطال الاعمال ولا يخفى ضعفه لان شمول النبي لمحل التزاع محل نظر وعلى
 تقديره الشمول بقوله انه يخص بالادلة الدالة على وجوب الستر لجل الصلوة المتعقبة لطلانها مع عدم الستر ثم جذا والوكان الوقت
 متعاقبا والحال هذه فلا شك في وجوب الاستمرار وانما الصلوة عاريا انتهى وما ذكره من وجوب الاستمرار وانما الصلوة في صورة الضيق الو
 نجيد واما ذكره من وجوب القطع في صورة الستر المحذرة في اشكال ولكنها ذكره في غاية القوة ولو انما الصلوة عاريا ثم اعادها حيث
 لا يكون هناك ناظر لا يجوز نظر الى عودته المصلي كان احوط **كب** اذا لم يتمكن الا من ستر احدى العودتين فهل يتعين عليه سترها الى
 الستر مطلقا المعتمد هو الاول كما في الخبر والمنتهى وكرة والقواعد والبيان والدروس والحجفة وجامع المقاصد والذخيرة وشرح الفا
 والكشف ولعم وجوه منها ظهور لا نفاق عليه ومنها اصالة بقاء الوجوب ومنها ما عسك به في المنتهى والذخيرة والذكرى ففي الاول لو وجدنا
 بستر احدى العودتين وجب سترها اصيل كما يصلي لانا لستر العودتين واجب فلا يقطع وجوبا حدها بقوات اخرى لا يقال ان الواجب
 المجموع والنجس ليس فيه بل افراده لانفق لان وجوب ستره يستلزم ستر كل واحد من اجبانه لانه لا يتم المجموع الا به ما ولا يتم الواجب الا به فهو في
 ولا من وجوب الستر كل واحد من العودتين ليس بمشروط بستر الاخرى لانه لا يمتنع الا ستره ولا يمتنع على ستره الواجب والا يمتنع
 بل كل واحد منهما لا يشرط اشرطه بل يشرطه في الثاني او وجبه سائر احدى وجب لعموم فانقضى ما استعظمه لا صالة عدم اشرطه احدى
 بالآخرى انتهى ويصلح كفاذا السائر في نوى الكوع والنجوس كما في الخبر وجامع المقاصد والذخيرة والذخيرة والاشكال وان دار بينهما
 فهل يتعين ستر الفضل مطلقا او الدبر كل ما يتخير كل ما يتعين ستره من الفضل حال قيامه والدبر حال كونه موجودا احتمالا لث وصاله الى
 الى الاول في جملة من الكتب ففي الخبر لو وجدنا بستر احدى العودتين وصلى كالغاري وهل يتخير سترها شاء قبل نعم وقبل لا ولا يستقبل

واستند الدبر بالانثيين وكون الركوع والسجود ايماء فلا يظهر كظهور القبل وهو من وفي المنتهى هل يتجس في سترها ما شاء ام لا قال قوم
 يتجس لعدم الاولوية وقال قوم اخرون الاولى ستر الدبر لا نه الخش ويتفرج في الركوع والسجود وقال اخرون العمل لا نه يستعمل به القبله والدين
 مستور بالانثيين والاخر عند قرب لان ركوعه وسجوده بالاماء وفي القواعد ولو وجد سائر احداهما فالاولى القبل وفي التذكرة لو كان
 الموجود في احداهما خاصة فالقبل اولى لظهوره واستقبال القبلة ولا يجوز صفة في غير ستر العورة وفي التذكرة كقول الاول الى من
 الى القبل لبروز واستقبال القبلة به والاخر مستور بالانثيين لا انه يروى لبقاء وفي الدروس ولو وجد سائر احداهما للعوريتين فالقبل
 اولى وفي البيان لو وجد سائر احداهما فالقبل اولى ويمكن رجحان الدبر لسماء الركوع والسجود مع كون القبل مستورا بالتخذين و
 يحتمل جعل الساتر على القبل في حال الصلوة وعلى الدبر في حال الركوع والسجود ولا بعد ذلك مبطل لانه من غير فعال الصلوة وفي الجعنة
 وواحد ستر احداهما العوريتين بوثوبه القبل وفي جامع المقاصد لو وجد الرجل سائر احداهما كودين عن القبل والدبر بحيث لم يجد الاخر
 سائرا فالواجب ستر القبل به لبروزه وكونه الاخر مستورا بالانثيين لكن يجب عليه الاماء لعدم تحقق الواجب خالص وفي الذخيرة لو وجد ما
 يستر به احد العوريتين وجب لعل الاخر صفة الى القبل لقوله في بعض الاخبار اما الدبر فتستور بالانثيين فاذا سترت القفيل ^{بعض} وال
 فقد سترتها العورة وفي الكشف لو وجد الرجل سائر احداهما خاصة فالاولى بالستر القبل كما في المختار لبروزه وكونه الى القبلة واستند الله
 بالانثيين كما في رسالة يحيى الحواشي وفي شرح المفاتيح اذا لم يجد سائر احداهما العوريتين فلا شك في وجوب الساتر لفظ انا لا فان
 ستر القبل اولى لو دابة ابي يحيى انتهى وما ذكره هو الاقرب والاحوط عندي وان كان من المحجة لانه في شكال وعلى المختار لو خالف عدل ^{فستر}
 الدبر فصرح في جملة من الكتب بانه مبطل لصلوة في الركوع ولو صفة الى الاخر فلا يبطلان لتحقيق الحالفة وفي البيان ان خالف
 عدلا فالاقرب لبطلان وفي جامع المقاصد لو خالف فستر به الدبر فالايح بطلان صلوته وصرح في كركي وفي الكشف لو ستر به الدبر
 فالاولى لبطلان انتهى وهو اجد ولو خالف جعل بالحكم او نسبنا فاضرح في البيان بالصحته فقال وتعذر الجاهل هنا الخفاء الحكم والناس
 لرفع العلم وما ذكره بالنسبة الى الناسي جيد ولما بالنسبة الى الجاهل فحل شكال والاحوط اعادته للصلوة بل لا يخرج قوة وقال في الذكري وجب
 قال الشيخان وجد ما يستر به بعض عورته وجب عليه ستر ما بقدر عليه واطلاق انتهى وصرح بما ذكره انهم فقال لو وجد من الثوب ما يستر به بعض
 العورة لزم الست بجل في ما لو وجد من اجزاء ما يستر بعض الاعضاء وهو احوط وان كان في تغيير نظر ويجب عليه الاماء للركوع والسجود كما
 صرح به في فقال لو امكن ستر بعض العورة وجب الاماء بحاله انتهى وقال في جامع المقاصد لو وجدت المرأة سائر احد السويين خاصة فالظن ستر
 القبل كالرجل انتهى وفي الكشف وان لم يجد المرأة الا ما يستر السويين واحد بهما فالاقرب السراويل ماعرفت ولا اولوية لاحدهما وقال في الذكري اما
 الخشيش الشك فان امكنته ستر القبلين وجب وقدم على الدبر والا فالاقرب ستر الذكر لبروزه وقال بعض العامة لستر ما ليس المطلع عند الرجل
 ستر المرأة النساء وان كان هذا امرأة الله الرجل لزيادة الخشيش انتهى وضوء ما في الكشف ولكن لم يبد كوالقبيل وفي الجعنة وجامع المقاصد
 احتمل ما صار بعض العامة في الاول واحد ستر احد العوريتين بوشيه القبل واحد قبل الخشيش قبل موثر الذكر ويحتمل مخالف عورة المطلع
 وفي الثاني لو كان الواضح فان امكنت ستر القبلين يعني والافضل ستر الذكر لبروزة ويحتمل مخالف عورة المطلع فان كان رجلا ستر عورة
 المرأة وبالعكس وفيه قوة لان فيه رعاية الخشيش ولو اجتمع عا شكال وفي الذخيرة صنف الاحتمال المذكور فقال الخشيش المشكك ان امكنت ستر ^{القبيل}
 قدم ذلك على ستر الدبر والا فالذي قبله في كركي وجوب الذكر وهذا شكال وقال بعض العامة اه ولا دليل عليها انتهى

مضباح بسجى الجماعة للعادة واقتدا بعضهم ببعض كما صرح به في السرائر والمنتهى والخبر والتذكير والتذكير والبيان والدروس ولا يخفى
 وشرح المفاتيح وهو حظ الروض ولم وجود منها ظهور الاتفاق عليه ومنها ظهور عملة من العبارات في دعوى الاجماع عليه ففي المعبر الجماعة مستحبة للعادة
 رجالا كانوا او نساء ويصلون صفوا واحدا جلوسا يتقدمهم بركبته وهو اختيار علماء ساند في التذكرة والمنتهى والمختلف بسجى الجماعة للعادة ذهب العلم
 وفي التذكرة بسجى المعركة جماعة رجالا ونساء ويدل عليه بعد الاجماع انه وضعا ما تمسك به في المعبر والمنتهى وكذا وكفى وشرح المفاتيح من ان
 الدالة على شرعية الجماعة وتفضيلة ومنها ما تمسك به في المنتهى والتذكرة من صحبة عبد الله بن سنان قال سالت عن قوم صلوا جماعة وهم غزاة قال بنقلنا
 الامام بركبته ويصل بهم جلوسا وهو جالس وفي من وقع عليه السلام في حديثنا بحق بن عمار وعبد الله بن سنان وبين في التنبية على امور اصح
 في المعبر الخبر والتذكرة والبيان والتذكير وله وخبره وشرح المفاتيح انه لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء وفي التذكرة والمعبر والمنتهى والجمع
 النساء والرجال قد وردت الامامة للجمع ان قلنا يتخيرهم الخانات والابواب ولو كان هذا لاجل صح صرح في التذكرة بانه يصلي بكل ملة واحدة في الصورة
 الاولى على القول المذكور في هي يصلي الرجال ام لا ثم النساء والحق في الاول بلحاظ الطلبة ولا نرا مانعة من الودية وبما يظهر من البيان جواز الاقتداء
 النساء بالرجال في الصورة الاولى فانه قال لو لم يعتمدوا لليس النساء خلف الرجال لخير الخانات او كراهتها ولكن على كراهتها يحتمل ما ينهى الرجال عنها
 من نظرهن الى عورة الرجل لو تأخره بل يحتمل ذلك على القول بالخبر لانه لا يخفى الخانات اخفن من خريم العورة وفي المبسوط لا يقتضى النساء هنا
 بالرجال لا سئلوا له الحد ولا نزع الحجابات بطل صلوة الجميع ومع الشاخص سئلوا الى عورة الرجال ولعل بناء على كون الرجال ويجوزهم ويجوز عن
 الحائل **ب** هل يصلون في ثيابهن وجالسين صرح بالثاني في السرائر والمعبر والمنتهى والخبر والتذكرة والدروس والبيان وهو المحدث
 لصحبة عبد الله بن سنان المتقدمه وبعضها ظهوره عبارة في السرائر والمنتهى في دعوى الاجماع عليه في الاول فاذا كانوا جماعة صلوا صفا واحدا
 من جلوس بلخلاف ويتقدمهم بركبته وفي الثاني تفقوا على انهم يصلون جلوسا انتهى ويظهر هذه الدعوى من عبارة المتقدمه **ج**
 صرح في السرائر والمعبر والخبر والتذكرة والبيان والمدارك بانه يتقدمهم الامام بركبته وحكا في المنتهى من الشيخ وهو جيب لما تمسك به في ذلك من
 صحيح بن سنان المتقدمه لظهوره عبارة المعبر في دعوى الاجماع عليه **د** يجب على الامام الاجماء كاصح في الخبر والبيان والدروس بل الظاهر
 انه ما خلا من فيه فهل يجب الاجماء على المأموم اتم تعدا الوعد اذا كان الصف واحدا ولا اختلافا في اصحاب على قولين **الاول** انه يجب عليه الاجماء
 اتم كالا امام علم وهو التذكرة والبيان والتذكرة وشرح المفاتيح والرباض وحكا في المعبر والمنتهى وكذا والخبر وكفى وس والديني والكشف
 وشرح المفاتيح عن السيد وزاد في المنتهى وكفى والكشف وشرح المفاتيح والرباض تحكي عن الهدي اتم في الدروس وعن الجلب وحكا عن المعبر اتم في
 تس وعن الجلب اتم في الخبر وهو ظاهر الحكم في المدارك من المعبر وفي الرباض بقية الملاك في العبارة وكثير في الكشف هو خبره نهاية الامام
الثاني انه لا يجب عليه الاجماء بل يجب عليه الركوع والسجود وهو المنتهى والدروس وحكا في المعبر والمنتهى وكذا وخبره عن الشيخ وفي الكشف بذلك
 اصلا الشيخ وابنا حرمه والبراج اذا صلى العزاة جماعة فاجبوا الاجماء على الامام خاصة ويدل عليه الاصباح والجامع ويظهر التوقف في المسئلة من الخبر
 والمدارك للابن وبما ان احدهما حكاية جمع دعوى الاجماع على ذلك عن الجلب في هي وكفى وخبره وشرح المفاتيح والرباض ادعى بن على ما ذهب اليه السيد
 لا يقال هذا صدق بما ذكره في المنتهى فانه قال بعد الاشارة اليه وهو جيب لانا نقول هذا لا يصلح للدفع جدينا على المختار على الجحيم الاجماع المنقول
 بخبر الواحد وانما ما تمسك به جماعة في شرح المفاتيح ويدل عليه مضاعفا الى الاجماع المنقول لانا نقول هذا لا يصلح للدفع جدينا على المختار على الجحيم الاجماع المنقول
 وابن ادريس الاجماء على الجميع لعدم ادلته مع كثرة المفيد للاخ بن عموم ما دل على وجوب الركوع والسجود وموتقة اخبر بن عمار عنه عن قوم قطع عليهم
 الطريق فنزعوا بانا وحضرنا الصلوة كيف يصنعون فقال يتقدمهم امامهم فيجلسون خلفه ويرى اجما بالركوع والسجود وهم يكونون ويسجدون
 خلفه بوجوبهم في كل الركعة نظرنا الاول فللعدم تقيد بالاجماع المنقول المتقدم اليه والعبارات الدالة على وجوب الاجماء على العارفين ببعض الانبياء
 المتقدمه كما يصح في وجوبه على المأموم العارفين لا يقال هذا مدفع بما اشار اليه في المنتهى فانه قال بعد الاشارة الى موثقة اخبر بن عمار الاول العمل
 على الرواية لا يقال انه قد ثبت ذلك فيما اذا اخذنا العارفين وجود غيرهم على الاجماء لانا نقول لما ثبت ذلك فيما اذا اخذنا من المطلاع وهو المفقود
 اذ كل احد منهم في صمت صابغة لا يمكنه ان ينظر الى عودته حالي الركوع والسجود وانما لا نقول ما ذكره بتقدير الاختلاف من غير دليل بل هذا بهما اليربوع
 ذلك فقد بينا انها سبق ان وجوب الاجماء على العارفين لا يختص بصورة وجود المطلاع واما الثاني فلما ذكر في جملة من الكتب في التذكرة في المعبر ورج

مضمون الرواية لجوزة سندها ويشكل بان فيه تفرقة بين المنفرد والجامع والمعتبر وقد نهى منفرد عن الكوع والسجود لئلا تبدد العورة وبالجملة
يلزم من العمل برواية اسحق احكام من هذا الحكم واما وجوب الركوع والسجود على كل عار اذا افنى الطلع والامر الثاني لا سبيل اليه
والامر الاول بعيد وفي المسألة ان قال في المعتبر بعد تضعيف كلام الشيخ وما تضمنه من ركوع الماسوم وسجوده مشكلا جدا لافرق بينه وبين المنفرد
والوجه اطلاق الرواية لتضعف بجملها وقصورها عن معارضة الاخبار السليمة المتفق على العمل بمضمونها بين الاصحاب وفي النهاية لسبب فذلك من غير
رواية اسحق بن عمار قال في المعتبر بعد نقل هذه الرواية هذه حسنة ولا ينبغي نهانها من الوثائق لان في طريقها لعبد الله بن جبلة الواقفي واسحق بن عمار
والفريق بين المنفرد وغيره في وجوب الركوع والسجود عدم لانج عن بعيد ومع ذلك ما قال وانه فاعل للشأ ويل على وجهه وافق قال السيد في الاستناد
الى ظاهرها على تأمل وفي الرباض واجبا للمفرد والمرفق والحي لا ياء على الجميع كما يقتضيه اطلاق العبارة وكثير حتى ادعى الاجماع عليه الاجماع
ادلته وكثير مما فيها الصحيح الاول في الاخبار في المنع عن الركوع والسجود معهما وانما نقص ظاهره في ما هو من المنفرد ولعموم التعديل فيها بانه
يبدي وما خلفها وهو في ان علته المنع انما هو بدو الحلف ولا يختلف فيه الحال في الجماعة والافتراء وهي اصح من الوثيقة معتقدة باطلاق غيرها ايضا
مع اطلاق كثير من الفتاوى وصحح حمله منها فالعمل بها اقوى وفي كونه معتزلا على الوثيقة انه يلزم من العمل بها احكام من آه فلت مع احتمال ركوعهم
وسجودهم على الوجه الذي فهم وهو الابهاء ولذا عن نهاية الامكام انها ما ناله وفي الخبر يروى وكرة التردد ولا وجه للمعترضة وفي شرح المفاتيح والموثق
وان كان حجة الا ان المفهوم منه كون المستر لاجل عدم روية الناس لا ناله ثم وهو مخالف لظاهر الاخبار الصحاح المعتمدة المعول بها بين الاصحاب بل
الاجماع ايقن لان وجوب ستر العورة وعند الفقهاء سرحا على الناظر بل قل باليد بهمة مع ان الحكمة بوجوب الابهاء في الفلدي دون الماسومين كما قال
به في الخصم كما ترى انتهى والمسئلة لانج عن اشكال فلا ينبغي فيها ترك الاحتياط ولكن القول الاول الاقرب وعليه لا فرق بين ان يكون هناك ناظر محرم
لا عودتهم او لا والطاهر ان اصحاب القول الثاني انما يوجبون الركوع والسجود على الماسوم حيث يامن المطلع لا مطلقا كما اشار اليه في كونه فقال الظاهر
ان هذا الحكم مخصوص بانهم المطلع لان وجوب الابهاء لا يامام يشعر به فلو كان المطلع فالابهاء لا يميز باطلاع بعضهم على بعض غير صاب لانهم في حين السبي
يعتبروا واستواء الضعف ولكن بشكل بان المطلع هنا ان صدق وجوب الابهاء والاوجب القيام بان التلاحق في الجلوس اسقط اعتبار الاطلاع بخلاف
القيام فكان المطلع موجودا له القيام ويقع مقتضى به حال الجلوس انتهى

مصباح اختلف الاصحاب في وجوب ستر القدمين على الحرة البالغة في الصلوة على القولين **الاول** الوجوب وهو لا ينزهر في الغيبة وهي عن
 الحيلة واقتضاه الشيخ **الثاني** عدم الوجوب هو للفاصلين في النافع والحزين والمختلف والقواعد والتمتد في الدوس والذكرى والمصلحة
 والافقه وابن فهد في الحرد والمحقق الثاني في الجعفرية والسيوطي في التقي ومصابي المدارك والنجرة والحدث الكاشاني واخاذه والذي لم يظله
 العالي وهي عن الشيخ عن المسبوطية والحلي وادعى الشهيدان وصاحب المدارك والنجرة والمحقق الثاني والشيخ اليماني وجدي قدس سره كونه
 مشهورا بل يظهر من والذي لم يظله العالي كونه مجمعا عليه بين المتأخرين ويظهر من الشرايع التردد في المسئلة للاولين لعدم الاحتياط في العبادة
 وظاهر اخبار مستفيضه فيها صحة حمل بن دواج قال سالت ابا عبد الله ع عن المرأة تضي في درع وعما ذلك يكون عليها ملحفة متقنه عليها فان
 قوله عليه السلام تضمنها علمها ظاهر في وجوب استيعاب جميع الاعضاء التي منها القدمان بالستر ومنها سحجة وعلى بن خنيس عن عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن المرأة تضي في درع وملحفة ليس عليها اذا ولا متقنه قال لا بأس اذا التفت بها وان لم يكفها لرضا جعلها طولا فان معنى قوله عليه السلام
 اذا التفت منها بما اذا لم يحصل اللف كان فيه لباس وهو صادق مع عدم ستر القدمين فيجب التحريم عنه توقعا من لباس وضما سحجة على بن جعفر
 عن اخيه ع عن المرأة ليس لها الملحفة واحدة كيف تضي قال لثقت فيها وتغطي باسها فان خرجت جديها وليست تقدر على غير ذلك فلا بأس فان المعنى
 من قوله عليه السلام فان خرجت حصول لباس في خروج الرجلين اذا كانت فادرة على سترها ولا يخرج من احبارا مستفيضه منها سحجة زنادة قال سالت ابا
 جعفر ع عن ادى ما تضي في المرأة قال درع وملحفة فتسترها على راسها وتخل بها ومنها سحجة محمد بن مسلم عنهم وفيها والمرأة تضي في الدرع والمتقنه اذا
 كان الدرع كنفها ومنها رواية ابن ابي يعفور قال قال ابو عبد الله عليه السلام تضي المرأة في ثلثة ثياب اذا روى درع وحمار ولا يضرها ان تقع راسها
 بالخارج ان لم تجد ثوبا بين يديها واحدها وقع بالآخر فان كان درعا وملحفة ليس عليها متقنه فقال لا بأس بالقراب في ذلك لانه الاجزاء وانما ذلك على الاكتمال
 بالدرع وهو اعلم من كونه ساترا للقدمين ولو كان الواجب سترها لما جاز الاكتمال لا يقال هذا انما يتم لو كان الدرع يوصل على متمين وهو ممنوع على جملة
 ان يكون الدرع في ذلك الوقت مختصرا فيما بين القدمين لا رجا يمكن دعوى ظهور هذا الان درع لبناء ارباب الحار بل اكثر بلدان العرب كما ادعاه بعض
 هكذا احاطوا في هذه الاوسنة فالاصل كونها في السابق حك ورجا ينفاد هذا من فوته سماعه عن مولا الصادق ع في الرجل يخر ثوبا في الاكره ان تقيمه
 بالنساء لانا نقول الدرع حقيقة في الامم من السائر وغيره والاصل وجوب حمل اللفظ على المعنى الحقيقي وهو هذا المفهوم الكل حتى ثبت الصادق وليس معنى
 كون درع نساء العرب في زماننا مختصرا في السائر قد نسخا بعض وادعى ان درع نساء العرب ان على متمين فتم سائر وتم غير سائر فالاصل ان يكون
 هو من ذلك هذا وما يقوى الاستدلال بالاجزاء المدكوة استدلال كثير من محايبياتهم العلامة والمحقق الثاني بما على عدم وجوب ستر القدمين
 وتوجيههم الاستدلال بما ذكره ادعوه عليه عدم ستر القدمين وهم اعلم بحقيقة الحال واكثر اطلاقا بدع نساء العرب في زمانهم زمان صدر والروايات
 وليس في قوته سماعه ما يدل على خلاف ذلك ولا يخفى وما يوجب هذا القول انه لو وجب ستر القدم لوجب ستر العجز لانه لا ينفصل لانه لا يمكن الاعتماد
 عليها التالى بطول الحرج فكذلك المقدم ولا يبطل هذا القول دليل الاحتياط لانه انما يصح التمسك به حيث لا يكون دليل شرعي بعارضه وامامه كافي
 محل الفرض فلا وكذا لا يعارضه الاخبار التي ذكرت حجة للقول بوجوب ستر المنع دلالة عليه ولو سلمت فهي لا تصلح لمعارضتها هذه الاخبار لا يعارضها
 بالشهرة العظيمة التي لا يبعد معها دعوى شد وقا القول بالخلاف وان كان الجماعة على اذا منع كونه قولا للجماعة فان الشيخ ان قل به في الاقتصار ولكنه ذهب في
 غير ما الى ما على المشهور والحلي وان سب وجوب ستر اليه لكن العبارة والحكمة عنه لا تساعد البنية فاختصر القائل بالوجوب في ابن زهرة لكن
 مع هذا لا ينبغي ترك الستر حتى وجاعن شبهة الخلاف وعن دعوى الثلاث بين وجوب الستر من الناظر الحذر الثابت في الهد بين وبين وجوب
 الستر في الصلوة وان كانت ممنوعة كاشا رايه في المدارك لعدم الدليل عليها

القول في المكان **مقدم** اختلف عباد الله في تعريف المكان المتوقف عليه الصلوة ففي الاصطلاح تذكرناه ههنا في المكان في الفقهاء في هذا الوضع وهو ما يستقر عليه المصلي ولو بواسطة وما يلا في بدنه وشبابه وما يتخلل بين مواضع المفاصل من موضع الصلوة كابل في موضع ويجازي بطنه وصدده وقبضه المكان في شرط الطهارة ولا معنى اخر وهو المائل في عتدهم والمكان في غيرهم لم يمتد في جميع المقاصد بل في بعض اباحته وعدها الفراغ الذي يسعه بدن المصلي ويستقر عليه ولو بواسطة وباعتبار اشرط طهارته وعدم ما سنده بعده انشائه وفي الروضة المكان المصلي فيه والمراد به هنا ما يشغله من الجوارع ويعتمد عليه ولو بواسطة وفي المقاصد العلية والروض المكان الذي يعلى فيه هو الفراغ الذي يعلى بالكون فيه ويستقر عليه بواسطة او بواسطة في الاول وقصر الحكم بانه السطح الباطن للجسم الحاوي للمماس السطح الظاهري من الجسم المحوي في المدارك والذخيرة والاجود في تعريفه باعتبار الاباحة ان الفراغ الذي تشغله بدن المصلي ويستقر عليه ولو بواسطة باعتبار الطهارة ما يلا في بدن المصلي او ثوبه وفي الكفاية المكان هو ما يستقر عليه ولو بواسطة وفي جميع الفوائد الظان المراد بالمكان هو المكان العرفي عموما او عرفهم الخاص لو كان كما يفهم من تعريف ولد المصنف فخر الحنفين بانه ما يستقر عليه او التعريف في كونه حقيقة لفظا مشتركا بينه وبين ما عرف به في اشرط الطهارة ولا يرد على من قال بالاشراك مثل الحق ان الاشراك خلاف الاصل فلا يعاد اليه الا ضرورة وهنا الا ضرورة اليه لا مكان الجواز لا ينافي مع اننا اثبتنا في القول بغيره اننا امكن والجواز فقلنا الجواز كانا لا في ارتكابه وفي الجملة المتين علم ان المكان يطلق في العرف العام على الاربعة من ان يطلق ثمانية على الفراغ الذي يشغله الجسم بالكون فيه كما يقال مكان الطائر جواهواء ومكان السمك جوف الماء واخرى على الشيء المحيط بالجسم الملاصق لاسطحه كما يقال الكون مكان الماء والرق مكان الدهن واخرى على ما يكون غرضا للجسم وان لم يحصل الملاصقة المذكورة كما يقال البيت الفلاني مكان زيد وكذلك مكان عمرو واخرى عليه ما يستقر عليه الجسم ويلقى عليه نقله وان لم يحصل الا حاطة كما يقال الكرسي مكان الامير فمما شمله مكان زيد والمعنى الاول هو المكان عند المتكلمين ومكانه الاشراف عربان ذلك الفراغ امر هوهم لا وجود له والاشراك بيني على انه بعد موجود ثم هي كانه برزخ بين الجوارح والماديات والمعنى الثاني مقدار لما ذهب اليه المسان من ان السطح الباطن من الجسم الحاوي للمماس السطح الظاهري من الجسم المحوي واما الغلبة فكان المصلي عندهم من حيث الاباحة على ما يستفاد منه ما نقله بعض الحنفين براديه المعنى الاول والثاني والرابع لكنهم كلفوا في الثاني بما ملاصقة ولم يعتبروا الاحاطة وعن الاستفاد والغاء العقل بما كان بواسطة او بواسطة وزادوا معنى اخر سوى المعاني الاربعة وهو ما جازى بطن المصلي وصدده حال الركوع والسجود وان لم يلاقه ولا يمتد في السطح وقيل نقله عليه قال الذي يخله لانه لو فرض مكان المصلي من حيث الاباحة بما يستقر عليه ولو بواسطة والفراغ الذي يشغله بدنه او ثوبه بسبب فعل من افعال الصلوة وما يلا فيه احدها كمكان اولى انتمى **بصباح** الاشكال ولا شبهة في تحريم التعريف في المكان المعصوب مطلقا ولو بالصلاة ولا تبطل الصلوة الواجبة فيه اختيارا ومنعلا فيها انما علم بالغيبه او لا اختلف باختلاف في ذلك على قولين **الاول** انها تبطل وهو للثبوت الغيبة والمغبر والنافع والشرائع والبصرة والارشاد والخبر والذكر والذكر والروض في جميع الفوائد والمدارك والذخيرة وحاشية شبه والشرح المفاتيح والكشف والرباض **الثاني** انها لا تبطل وهو يحكي عن الفضل بن شاذان وهو ضعيف بل المعتدل هو القول الاول الذي عليه المعظم وظهور وجهه منها ما تمسك به في الغيبة والرباض من فاعله الاحباط ومنها ان الصلوة في المكان المعصوب حرام فتكون فاسدة اما المقدمة الاولى فقد صرح بها في الخبر والرد وسوال الذكرى وجامع المقاصد والمدارك وشرح المفاتيح وقد تضمن منقاد عموما الاجماع عليه ما في الخبر بتحريم الصلوة في المكان المعصوب باجماع العلماء وان كانت جمعة وفي الذكرى اما المعصوب فتحريم الصلوة فيه يجمع عليه وفي جامع المقاصد تحريم الصلوة في المكان المعصوب باجماع العلماء من سئل وفي المدارك اجمع العلماء كانه على تحريم الصلوة في المكان المعصوب مع الاختيار وفي شرح المفاتيح اجمع جميع علماء الاسلام على كون الصلوة في المكان المعصوب حراما اعم من ان يكون الصلوة واجبة او مستحبة لكونها تقصر في ملك الغيبة بخبر انه ولاننا في الشرع في كل ما هو مكمل فهو حرام بالنص والاجماع بل الضرورة من الدين فلا بد ان يكون مملوكا او عبدا او منفعة او ماله او ثوبه شرعا او المقتضى الثانية فلا تنقضاء الهوى في العبادات الفساد واختلاف الفحمة غير خارج ومنها ضمن جملة من الكتب دعوى الاجماع ذلك وفي الغيبة لا تصح الصلوة الا في مكان مملوك او مملوك بدل الجماع الماضي ذكره وفي المذكورة اختلف في المعصوب نذير علماء انما يطلنا الصلوة فيه اختيارا مع العلم بالغيبه وهو قول الجوابين وفي الشافعي في احاد القولين واحد في الروايتين والقول للشافعية والروا الثانية عزاحد وفي الذكرى واما بطلانها فنقول لا اصحاب وعليه بعض العاترة وفي المدارك والطق علماء انما على بطلانها وفي الذخيرة تبطل في المعصوب مع علم

الغضبية والمنفعة كادعاء الوصية بها واستنجاها كذا وكذا خارج وشي أو سباط في موضع يمنع منه ولا نظر أن لا خلاف في ذلك من الاحتياط وسبب المص
 الى علمنا في الكشف وفي الناصيات ونهاية الأحكام وظاهر كونه والمنع الإجماع عليه وظاهر ما حاكمه ثقة الاسلام في باب الفرق بين ما يطلق عليه
 السبر وبين المطلق اذ اخرجت وهي تعدتها وخرجها عن الفضل بن شاذان الصبر ومجمل كلامها الا ان في شرح المفاتيح واجمع الاستنجا والمصلحة
 على إطلاقها انما اذا كان عن الملوك ولا مادونا فيه شرها واما الاساعة فحكموا بعبثها وان كان حراما عندهم وفي الباب من لا يصح الصلوة في المكان المصنوع
 ولو منقعه مع العلم بالغضبية حال الصلوة اختيارا بما جامعنا الظاهر المنقول في جملة من العبارات كالتصاريح ونهاية الأحكام والمنهي وكري وفتح عند
 الحق الثاني في ذلك وفي الذخيرة في الخلاف عن بني الاحباب وهو المحجة وظاهر ما حاكمه في باب الفرق بين من يترك الصلاة في حلة من الكتان المصنوع
 وهي في عدتها وخرجها عن الفضل الصبر ولكنه شاذ قبل ومجمل كلامه الا ان انني وبقوله ملائكة عوى الشهرة على ذلك في جملة من الكتب المعتبرة
 لا يصح الصلوة في مكان مصنوع مع العلم بالغضبية اختيارا وهو من جهة الثالث واتباعهم ووافقوا اجمالا واحدا في احدى الروايتين وغالفا الباقين
 وفي الكفاية لا يجوز الصلوة في المكان المصنوع مع العلم بالغضبية على السهو وفي القبلية الحالية واما إطلاقها منه فقال في المنتهى ذهب الى علمنا
 وفي الذخيرة ما قد قولنا صحابنا وفي المداولة انما اطلق عليه علمنا في المجزأة من هبل الثلاثة واتباعهم لكن لم ينقل فيه خلافا الا من العامة وبالمجمل لم او فيها
 وانما اثر الكتب نقل خلاف من استنجا في هذه المسئلة لكن نقل ثقة الاسلام في عن الفضل بن شاذان كذا في تحقيق بعض مسائل الطلاق وقال في
 تصانيف ذلك انه لو دخل رجل دار قوم بغير اذنهم فعلى من فيه فهو ماص في قوله الدار وصلوة جازية لان ذلك ليس من شرائط الصلوة لانه منهي
 عن ذلك صلى او لم يصل وكذلك لو ان رجلا عصب دخل ثوبا او اخذه فلبسه بغير اذن من فصل في من لكانت صلوة جازية وكان عاصيا في لبسه لذلك الثوب
 لانه ذلك ليس من شرائط الصلوة لانه منهي عن ذلك صلى او لم يصل لو ان رجلا لم يلبس ثوبا غير طاهر لم يفسد بغيره ولم يفسد بغيره بغيره لكانت صلوة جازية
 غير جازية لان ذلك من شرائط الصلوة وجب وجها لا تجب الا للصلوة وكل لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد ان لا يخرج من كذبه عن الايمان
 لكان عاصيا في كذبه وكان صوما جازيا لانه منهي عن الكذب صام او افطر ولو ترك العزم على الصوم او جامع لكان صوما سائلا لان ذلك من شرائط
 الصلوة وجب وجده لا يجب مع الصوم وكل لرجح وهو عاق لوالديه ولم يخرج لغرامه عن حقوقهم لكان عاصيا في ذلك وكان حجة جازية لانه منهي
 عن ذلك حج او لم يحج ولو ترك الاحرام او جامع في حرام قبل الوقوف لكانت حجة فاسدة غير جازية لان ذلك من شرائط الحج ومحدوده لا يجب الا مع
 الحج ومن اجل الحج فكلما كان واجبا قبل الفرض وبعده فليس ذلك من شرائط الفرض لان ذلك امر ملحده والفرض جازي وكلام يجب الامع الفرض ومن
 اجل الفرض فان ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض الا بذلك انتهى وهو كما ترى صحيح في الخلاف وهو من اعظم الاحتياط وحس هذا ثم انه لم يوجد نص في
 هذا الباب ثم قال لكن لا يجب على الاعلم الاحباب ومنها ما اشار اليه جماعة قال في الكشف وشرح المفاتيح والروايات في وصية مولا ناسا اهل
 عليه السلام يكمل بالكمل نظريا فصل وعيا ما قلنا ان من ترك من حجر وحله فلا قبول ومنها في جملة من الكتب في الشذوكة لانه فغل من عند انما
 والركوع والسجود التي هي اجزاء الصلوة تصرف في مال الغير بغير اذنه فيكون تبعا والتميز بدل على الفداء في العبادات فغل وقال ابو حنيفة ومالك
 وهو القول الثاني للشافعي والمروية عن احمد لان النهي لا يعود الى الصلوة فلم يمنع منها كما لو صلى وهو يري عريفا يمكن انفاذه فلم يبعد وبقيت
 اذ النهي وقع عن هذه التصرفات التي هي اجزاء من حقيقة الصلوة فبطلت الصلوة حال الغرق ما مور بها وانفاذ الغريق ما مور به لكنه اكد انما
 على نائمه الاصل وفي الذكر ما يطلقها فتقول الاحباب لتحقيق الفساد للعبادة قالوا النهي عن امر خارج عن الصلوة كونه عريفا يحتاج الى انفاذ
 وليس هناك غير هذا المصلح فلنا الحركات والسكنات اجزاء حقيقة من الصلوة وهي مني عنه وانفاذ الغريق امر خارج على ان تكثر الملائكة ان يلتزم بذلك
 صلوة نفس الانفاذ من الصلوة ولو في ضيق الوقت لان لها بدلا وفي جامع المقاصد لان في العبادات بدل على الفساد ومنع النهي هنا كما
 الصلوة وهو شرط فيها والظاهر انه ونحوها وهو جزء وفي الروايات ما بطلت الصلوة في المصنوع لتحقيق النهي عن الحركات والسكنات وهو اجزاء
 والنهي عن العبادة يقتضي الفساد وفي الغيبة ما قد حناه من الدلالة على ان الوضوء بالمكان المصنوع لا يصح بدلا بل يجب ان الصلوة في المكان المصنوع
 لا يصح وقيل ان الخلفان الصلوة ينقسم الى فعل وذكر والذكر لا يفتا ولا يفتع ان يكون خبره من حيث وقع ذكرها طاعة غير صحيح لان الصلوة
 عن الفعل والذكر معا واذا كان كذلك وجب اتصال النية الى الامرين وكون الفعل معصية يمنع من نية القربة فيه وقولهم كونا الصلوة في الدار
 المصنوعة بحق من احب الدار فلا يمنع من اجزاها من حيث استبعاد شرطها الشرعية ونية المصلح ينصرف الى الوجه الذي سكا على الشرط الشرعي

ودون الوجه الذي يرجع الى الحق ملعب الدارين مجازاً لانه منى على استيفاء هذه الصلوة بشرطها الشرعية وذلك عن منوع لان من شرطها كونه
 طاعة وقربة وذلك لا يصح بفعالها في الدار المعنوية وفي المعبر ان الصلوة منى عنها والنهي يدل على فساد المعنى عنه لا يقال هذا بطلان الوضوء في المكان
 المصنوب وبان الة عن النجاسة بالماء المصنوب وبان النية يدل على الفساد حيث يكون مشاؤا لنفس العباد وليس في صورة التزاحم كل بل النية يتناول
 لغاها خارج عن مهية الصلوة فلا يكون مبطلاً لانا نقول الفرق بين الوضوء في المكان والصلوة فيه اذا الكون بالمكان ليس جزءاً من الوضوء ولا شرطاً فيه
 وليس كذلك الصلوة فانما القيام جزء من الصلوة وهي منى عنه لانا لا استقلال في المكان المعنى عن الاستقلال فيه وكذا السجود وانما بطلان القيام والسجود وهما
 وكنتان بطلان الصلوة وازالة عين النجاسة ليس بعبادة الا مع بقية التقرب وازالته ان يقع غير عبادة امكان ازالة النجاسة وان كانا منزلاً غاصبا بازالة
 كما يصح ازالة عين النجاسة من الكافر والطفل اما الصلوة فانها لا تقع الاعباد فلا تقع صحبة مع النية عنها وقوله لم يتناول العبادة قلنا النية يتناول
 العبادة بطريق اللزوم لانه يتناول القيام والسجود ويلزم من بطلانها الصلوة وفي القول انما بطلان الصلوة في المصنوب لتحقيق النية عن الحركات و
 السكات وهي اجزاء الصلوة والنية في العبادة يقتضي الفساد وفي مجمع الفائدة اعلم ان سبب بطلان الصلوة في الدار المعنوية مثلاً هو النية
 عن الصلوة فيها المسفاد من عدم جواز التقرب في مال الغير وان النية مضل للعبادة وفي الذخيرة دليل البطلان ان الصلوة في المكان المصنوب
 تصرف في ملك الغير وهو حرام ولا يجوز ان يكون ماسواً به لانه لا يقع ان يكون شيئاً واحداً شخصاً واجباً وحرماً وقد تحقق عندنا ذلك في الاصول وان
 خالف فيه جماعة وفي الكشف بطلان الصلوة لانه القيام فيه والكوع والسجود عليه قصران منى عنها وهي اجزاء للصلوة فيقع فاسدة غير مرادة
 للشارع وفي المدارك اوردوا طبعاً على بطلانها انهم لا يسمون الحركات والسكات الواقة في المكان المصنوب منى عنها كما هو المفروض فلا يكون ماسواً
 بها ضرورة استتالة كون الشيء واحداً ماسواً به منها عنه وخالف في ذلك اكثر الغامة حكوا بصحتها بناء على جواز كون الشيء واحداً ماسواً به منها
 عنه وخالف واستدلوا عليه بان السيد اذا مر عبداً خياله ثوب ونحوه عن المكان الكون في مكان مخصوص ثم خاطره في ذلك المكان فانه يكون
 مطعناً عليه حتى الامر بل نجاسة والنية من الكون وجوابه ان المأمور به في هذه المثل غير المعنى عنه اذا المأمور به الخياطة والمعنى عنه الكون
 واحداً غير الامر بخلاف الصلوة الواقة في المكان المصنوب فان متعلق الامر والنية فيها واحد وهو الحركات والسكات المحصورة فان قلت الكون
 والخياطة واجب من باب المقدرة فاذا تعلق به النية اجتمع الواجب والحرام في الشيء الواحد وهو الذي انكرتموه قلت هذه الاجماع انما يقتضي
 فساد ذلك الكون خاصة لا الخياطة وجوبه على نقد بر تسليمها فله من باب المقدرة التوصل الى الواجب وان كانت منها عنها لقوط الطلب منها
 كما في سلوك الطريق المصنوب الى المباني عند وجوب الحج فتم ومن هنا يظهر القول بفساد الطهارة الواقة في المكان المصنوب كما قلنا في المعبر
 لان الكون ليس جزءاً منه ولا شرطاً فيه فانه لا يؤثر تعلق النية به في فسادها وفي تعلية الجمالية والمعنى لا صاحب ومكهم بالطلان هو ما ذهبوا اليه
 من امتناع كون الواحد ماسواً به منها عنه لانا لا نكث ان الحركات والسكات الواقة في المكان المصنوب منها عنها الحركات العصب فلو صحت الصلوة
 فيه لكانت ماسواً به انهم هذا حلف وليس تلك منها عنها عما هو خارج عن العبادة حتى لا يلزم منه تعلق النية بالعبادة لان الحركات والسكات
 من اجزاء الصلوة بخلاف ذلك في الصوم في المكان المصنوب ان الكون في المكان ليس جزءاً منه ولا شرطاً فيه فالنية عنه لا يتعلق فيه بالعبادة وللخال
 فيه فانه ذهبوا اليه من الامتناع المذكور بحال كما فصلنا في الاصول وفي شرح المفاتيح واما الاشاعة فحكوا بصحتها وان كان حراماً عندهم لانه يجوز ان يكون
 الفعل الواحد الشخصي الذي جرى حقيقته ومغوضه من جهة المارة من اجتماع المطلوب والمغوض في الخياطة في المكان الذي منى المولى عن كون عبداً
 المأمور بخياطة ثوب منه فيه بان قال له احيط ثوب كذا ولا يمكن في مكان كذا فانفق انه خاطره في ذلك المكان وهذا غفلة منهم لان متعلق الامر هنا الثوب
 الخيط لا الخياطة وان علقه عليها لفظاً فالوجوب المفهوم منه وجوب سطره على كماله لا يقطع المسافة الى ذلك الخيط ومثل هذا الوجوب يجتمع مع
 الحرة اتفاقاً لانه وجوبه شرطي وتوصل الى لانه وجوب شرعي ومطلوب في نفسه والوجوب الشرطي والتوصل الى لا مطلوب منه ولذا وقع النزاع
 في ان مقدرة الواجب المطلق واجب امامه والجزء في الحقيقة الذي هو مطلوب واقعا كيف يمكن ان يكون مغوضاً حين ما هو مقرباً حين ما هو مقرباً
 ومغلباً حين ما هو مقرباً حين ما هو غير مرغى غير مرغى حين ما هو مرغى وان كان من جنسين متعديتين لانا المجردة ان كانت تعليلية
 ان الجزئ في الحقيقة لا يمكن ان يكون مطلوباً للحصول ما هو مغوض للحصول وبالعكس وان كان لكل علة الصلوة فيه حين ثابته المصنوبة
 وبالعكس لان الحاصل في الواقع اما مصلوبة للحصول ومغوضه للحصول واحصوها معا في وقت واحد بالنسبة الى الجزئ في الحقيقة في حال البقاء

فان قلت الامر كما ذكرت انك انما تجتنبه لانه لا يجوز ان المجتنب يتقيد بقول الكلام انما هو بالنسبة الى ما صدر المكلف في مقام الامتثال وهو حرجي
حقيقه لفظ لا مركب فيه اصلا في الخارج اذ لا يصدر منه الا انجام وقعود والخفاء ومجود مع اذكار ونسبة وهذا القيام مثلا الموجود وليس الا هو
دون انضمام شئ معه حتى يحصل بانضمامه مركب يقتضي في الخارج يكون هذا المركب مطلوبا بالمجته من جهة خبره وقيد وهو كونه للصلوة
وكذا لا ينضم اليه في الخارج قيدا وهو كونه غيبا حتى يحصل بانضمامه مركب يقتضي في الخارج يكون مضمونا من جهة خبره وقيد وهو
كونه غيبا وبالجملة ان اردنا ان الصادق المكلف ثلثة موجودات احدها القيام وثانيها كونه للصلوة وثالثها كونه غيبا وان الاول لا يتعلق به
والغيب والثاني متعلق بالغيب فهو باق في البطلان اذ ليس الموجود الا نقر القيام وان كان مع يتوذكر باق وان اردنا ان يتعلق المطلوبية
والمبغوض بتم صيد وعن المكلف ولم يتحقق في الخارج ومع ذلك مطيع عام ففساده واضح لان الطاعة هو الا يتيان بما امر به والعصيان هو الا يتيان
بما نهي عنه في الطاعة والعصيان ليس الا من جهة ان هذا القيام الحاصل منه البسيط هو المطلوب الا من جهة هذا القيام الحاصل منه البسيط هو المأمور
به وهو التوكلان كلما يفعل المكلف بقصد الامتثال والاطاعة ليس الا الشخص الواحد البسيط الذي بعينه غيبا وجوده كل من الطبيعيين
وجود هذا الشخص بالبدنية فيكون الشئ الواحد ان كان موجبا للتقرب يكون موجبا للتبعد ويكون المكلف باقيا بان ان الفعل المذكور وعاصبا وهو
ابق بقصد التقرب شرط في العبادة للاجماع والاختيار وكيف يمكن قصد التقرب بفعل يكون موجبا للتبعد والخط من الله نعم وغضب عليه ولا ينبغي
به جاهل فضلا عن عاقل فضلا عن فقيه فضلا عن حكيم فظهر الجواب عن قول بعض المحققين بان عدم جواز الاجماع انما هو اذا كان متعلقا بالتكليف هو
الصحيح لا شك في جواز الاجماع للمعترف من ان الكلام هو حرجي حقيقه بسيط ثم قال وما ذكره ظاهر عدم الضرر من خروج الفضل بن شاذان عن
هذا الاجماع لكونه معلوم النسب من انك عرفت ان الصادق قطعي قطعي فاد قول الفضل بانه لا ينافي لعدم جواز الاجماع المطلوبية والمبغوضية في
الذي صدر عن المكلف موافق لغيره من الاصحاب لانه لوهم كون الكون المنهي عنه جارا عن الصلوة ومن لو انهم ذات المصلحة صلى ان لم يصل وان لم
يتفطن بانا القيام والعقود من الركوع والجلود اجزاء للصلوة وهي بافهامها تصرف في ملك الغير بغير اذنه وانما الشارع ينهي عن نفسه ما عسفا
وحراما انتهى وينبغي التنبيه على امور **ا** لا فرق في بطلان في المكان المغضوب وحرمة التبريز بان يكون ولا يتوقف رده الى الكه في انشاء الصلاة
على ائمتنا وان يكون عاقل يتوقف عليه كما هو مقتضى اطلاق الفتاوى والاجماع على الحكمة **ب** لا فرق في المصلحة في المكان المغضوب بين الرجل والمرأة و
النسبة كما هو مقتضى اطلاق الفتاوى والاجماع على الحكمة وهل هي البالغ يطعمهم فيفسد صلوة غيره ولا يفسد اكله ولكن الاحتمال الثاني وفي غاية
الوقوع **ج** لا فرق في الصلوة الواجبة بين البوسية واداء وقضاء وغيرها كما هو مقتضى كلام الاصحاب والاجماع على الحكمة والقاعدة وينبغي على ما ذكر
عدم جواز صلوة الجمعة والمعيد بين الاختيار وبطلانها في المكان المغضوب وتدرج بذلك في التذكرة والخبر وكوفي والدروس والملاذلو
والغنية وفي الاول دعوى الاجماع عليه فانه قال لا فرق بين الجمعة وغيرها عند علمائنا لتقدم وانتوى وهي عن بعض العامة في صلوة الجمعة
والعبد في المكان المغضوب والحكم بغيرها منه تسكبان الامام اذا صلى في موضع مغضوب فامنع الناس فابتهم الصلوة ولهذا الشجب الجمع خلف
الخوارج والمصلحة وهو في غاية الضعف وفي ذلك والخبرة هو غلط فاعش وفي التذكرة هو غلط لان الصلوة الامام مع علمه باطله فلا يفوت المجتنب
بفعلها وفي غير الموضع ومنع من جواز الصلوة خلف الخوارج والمصلحة وفي الذكر لا فرق بين الجمع الصلوة الجمعة والمعيد والجماعة والفرق بين
والاعتذار بلزوم فوات هذه اذا امتنع منها اراك والنسبة بالصلوة خلف الخوارج والمصلحة سهو في سهو انتهى وهو يلحق بالصلوة التامة
الصلوة المندوبة من الزاوية وغيره فانفسد في المكان المغضوب مع التقدم ولا يحكي في الكشف والظاهر عن بعض انه يحكي عن الحق الثاني
ففي الاول وانما عن الحق صحة النافلة لان الكون ليس جزءا منها ولا شرط فيها يعني انها يصح ما شيا موصلا للركوع والسجود فيكون فعلها في
منها الخروج المأمور به والحق فيها فيكون ان فعلها كذا لان قام فان هذه الافعال فان لم يتعين عليه فيها لكنها اعداها الواجب فيها وقطع في
ونهاية الاحكام بلبس اوى الفرائض والنوازل في البطلان وكانه يريد ان قام وركع وسجد لا اذ شئ وهو خارج وفي الثاني ولا فرق بين التقرب
والنافلة كاصح به جماعة ويقتضيه اطلاق الفتوى والرواية من جماعات الحكمة والقاعدة خلافا للحكي عن المان فقال النافلة لان الكون
ليس جزءا منها ولا شرط فيها يعني انها يصح ما شيا موصلا للركوع والسجود فيكون فعلها في ضمن الخرج المأمور به وفيه بعد تسليمه انه يخص ما اذا
صليت كذا لان قام وركع وسجد فان هذه الافعال وان لم يتعين عليه فيها لكنها اعداها الواجب فيها انتهى وهذا القول ضعيف عند

والمعتمد هو الاحتمال الاول من بطلان النافذة مط كما صرح به في كونه وشركه وخبره والباطل وظا اطلاق في النهاية والمراسم والنافع وتبعنا
وعند الادشاد والخبر والبصر وسن واللمعة والجفره وقدره والمقاصد العلية وكه وهل يلحق بالصلوة الصوم فيجزم ويفسد في المكان
المغصوب مع التقيد ولا يصح ويجوز فيه طلقا ولو التعلل صرح بالاجرة في كونه والدروس ومجمع الفائدة وهو كونه ويظهر من المقاصد
العلية وموضع من الذخيرة الثامن في ذلك قال في الاول والثاني ما الصوم في المكان المغصوب يقطع العلة بموازاه فيه لعدم كونه فعلا فلا
مع مدخل للمكون فيه ويمكن باقى الكلام فيه باعتبار البينة فانها فعل يتوقف على المكان كالفراة وان افرقا يكون احدهما فعل القلب الاخر
فعل اللسان وعلى تفسيره بان توطئ النفس على تركه المفضل فيجوز فعل محض وقال في الثالث ما الصوم في المكان المغصوب فيجزم بمحض
لان المدخل للكون فيه وفيه نظر والفرق بين الصلوة وقراءة القرآن على اشكال انتهى والاقرى عندي هو القول الاول عملا باطلاق ما
على صحة الصوم ولا يعارضه انتهى عن التصرف في مال الغير لعدم تعلقه بنفس الصوم ولا يخرجه من اجرائه ولا بشرط من شرطه التوقف صحتهما
على البينة يقال البينة ما يتوقف عليه الصوم وهي فعل يتوقف على المكان فتعلق انتهى به فيفسد وانفسد الصوم لا نقول لان البينة
فعل لانها عبارة عن الداعي لا عن الصورة المحظرة بالبال سلما انها فعل ولكن لانسلما انها موجبة للتصرف في مال الغير بل الظاهر انها لا يستلزم التقيد
في ملك الغير سلما انها تعرف في ملك الغير ولكن لانسلما ان مثل هذا التصرف حرام لعدم الدليل عليه والاصل يقتضي اقامة النظر الى ملك الغير وان
قلنا فيه يخرج العتق سلما حرمتها ولكن لانسلما انها موجبة لفساد الصوم لعدم ثبوت كونها جزءا فلا شرط بان يتوقف على القرية ويجزى كونه شرط لا
والا لفسدت الصلوة قبل اللباس بالماء المغصوب وهو مط ولا يقال ان الصوم توطئ النفس وهو فعل فينتقل انتهى به لكونه مفعلا في ملك
لاننا نقول لانسلما انه تصرف في ملك الغير بل الظاهر خلافه فلا يتعلق به انتهى سلما ولكن لانسلما ان مثل هذا التعلق الفعل يتعلق به انتهى فم قد
وفلا شاد الى بعض ما ذكرناه في مجمع الفائدة فقال ولم يكن التصرف في المكان نفسه عبارة وما موردا مثل الصوم ولو كان عبارة عن التوطئ و
في مكانه مغصوب فلا يبطل ثم قال واما الصوم وقراءة القرآن فلا وجه للبطلان فيه اصلا ولا ثمة لما قيل ان المكان لا بد له من الاربعها و
يستلزم الامر به فيجمع الامر انتهى فيبطل بقوله لا يسلم ذلك لان ذلك من ضروريها من الجسم ولو سلم بطلان ذلك لا يراى التصرف في
غيره معلوم كونه شرط ان تمام تلك العبادة يبطل فلا يبطل فم فيه انتهى وهل يلحق بالصلوة الزكاة الخمس فيفسد اذا اراد في المكان المغصوب ان
الاختصاص في ذلك على قولين **الاول** انها يلحقان بها وهو في المذكرة والدروس والمقاصد العلية وظن كونه **الثاني** انها لا يلحقان بها وهو
لمجمع الفائدة والذخيرة ففي الاول ولم يكن التصرف في المكان نفسه عبارة وما موردا مثل الصوم ولو كان عبارة عن التوطئ في مكانه مغصوب وكذا
في التذكرة الزكاة والكفارات وقراءة القرآن وغيرهما مما ليس الا الكون مادة فيه بحيث يبطل ببطلان اصله نعم يلزم بطلان واحد والاعطاء و
الكحل والوزن والتسليم في ذلك المكان لو كان عبادة وعد ذلك تصرفا في ملك المصرا لغيره عن الغنم والاستقرار في ملك الغير وعدم الثواب
عليه والظان ذلك ان بطلان بطلان لا يستلزم بطلان اذا كانا لان الظان ذلك ليس بشرط ولا جزء اذ المقصود ابطال ذلك الى الحق متقبلا وليس ذلك لغيره
كون الحظ في طرق المغصوبة وتخليصه من الدين على طريق الغصب المبين ان المغصوب ولو قبل الشرطية اذ الجبته لا يبر في البطلان وفي الثاني اما ان
فان كان تسليمها الى المستحق متضمنا للتصرف في ملك الغير كما اذا ادخل الانعام مثلا في ملك الغير لكونه المستحق فيه ولم يعد البطلان في مثله او اتم
الحظ في طريقه مغصوب واعطاه ويمكن ان يقال الواجب لتسليم المستحق عليه وهو يمكنه من اخذه واذا اتسع لبطلانها الى ملكه عنه وسوق
الانعام وخبرك للطرف المغصوب في مصادره لا انه عيبه من بطلان الزكاة انتهى والمعتمد عندي هو القول الثاني سواء
لم يتوقف صرف الزكاة والخمس الى المستحق على تصرف في المغصوب اصلا كما لو اراد المالك ان يحجب في مائة المستحق من باب الزكاة او كان هو المالك
المغصوب مبلغا وتوقفا على ذلك كما لو ادخل الامر في المكان المغصوب وقبضتها بيده من المستحق لعدم تعلقه به حتى في الصورة الاجتزى
بنفس الواجب ولا يخرجه منها ولا بشرط من شرطه المتوقف على القرية نعم يتعلق في الصورة الاخيرة بمقدار العقيلة التي لا يتوقف على
القرية فلا يورث في الفساد ويلحق بالامر في الكفارات فلا يفسد باذنها في المكان المغصوب عكس فاللغو في حكم البطلان وهل يلحق بالصلوة
قراءة القرآن المحجزة الواجبة كالمندرة ففسد بالاثبات بها في المكان المغصوب ولا يختلف فيه الاصحاب على قولين **الاول** انها تبطل وهو
لمجلة من الكتب قال في كونه اما لو فذ قراءة القرآن فالوجه عدم الاجراء في المكان المغصوب وكذا اداء الزكاة وفي الدروس يبطل الطهارة في

خلافا للمعبر وكذا اداء الركعة والخمس فيه وقراءة المند واما الصوم فلا وفي المقاصد العلية والوض يلحق بالصلاة كلما تابها من الاعمال
 من ضرورتها وان لم يشترط فيها الاستبراء كالطهارة واداء الركعة وقراءة القرآن المند **والثاني** انها لا تبطل وهو الجمع الفائدة والبرهان في شيء
 ايقنه فانه قال واما قراءة والصوم فلا وجبه لبطولها اصلا انتهى وهو الاقرب وهل يلحق بالصلاة اداء الدين فيفسد في المكان المغضوب لا يصح
 بالاجزاء في التذكرة والروض فقال لا يخرج اداء الدين وزا والآخر فادعى القطع به وهو المعتمد وهل يلحق بها نظيره التوب وانزلة النجاسة لا يصح
 بالاجزاء في المحبس فقال انزلة من النجاسة ليست بعبادة الامعة بقية التقرب واذا جاز ان يقع غير عبادة امكن انزلة النجاسة وان كانا لم يبلغا صبا
 بانزلة كما يصح انزلة من النجاسة من الكافر بالطفل انتهى وهو المعتمد وهل يلحق بها الطهارة التلث من الوضوء والغسل والتميم فيفسد بالانبات
 بها في المكان المغضوب ولا يختلف الاصحاب في ذلك على افعال **الاول** انها تلحق بها وتفسد فيه مطلقا وهو للغبية والتذكرة والذكرى والذكرى
 والروض والمقاصد العلية يعلم ما اشار اليه في الذكرى وشيخ الفاتح في الاول لان لا نعال من ضرورتها المكان فالامر بها الامر بالكون مع انتمى عنده
 الثاني وقبل غناها المتوقف على الحركة مثل اخذ مدفعه ومما راها البغالب وان لم يكن هذه الامور عين الوضوء والغسل ولا جزءا فلا تجتمع
 الامر والتميم في محل واحد الا ان المفسد غير مختص في الاجزاء لان التكليف مالا يطاق وعدم امكان الامثال بغير مفسد وهو متحقق في الاجزاء
 في المثانين وفي التزمم واللازم مثل دخول المعلة الواجبة بدون مقد متلحما بل ومع وجوب تركها انتهى واعترض على ما ذكر في الذخيرة وشيخ
 الفاتح في الاول بعد الاشارة الى ما في الذكر وفيه نظر لاننا اذا اردنا بقوله والامر بها آه ان يكون جزءا للطهارة معبر في ما هيته ثم وانما راى
 ان ما حو بها من يلزم المقدرة من حيث توقف الطهارة على الكون فلم يكن كون ذلك منها عنه تنقضي عدم حصول التقيد بهذا الكون وعدم تن
 الثواب والشرط للطهارة الذي يتوقف عليه حصول الكون على اى وجه كان لان الغرض من الاشارة بالمقدرة التوصل الى حذف المقدرة وهو ما
 منها كما في سلكه الصواب الى المبين عند وجوب حكم المقت في النهاية وكذا ان يقال اجزاء الماء على المغضوب تصرف في مال الغني
 او لكون العضو متصلا بالعضو الذي على المكان فهو نوع تصرف في المكان وفيه نعم بعد تنجيح البطلان لو كانت الطهارة مصادرة للخروج عن
 ملك الغير وفي الثاني بعد ما ذكر ما هيته عنه سابقا وفيه ان الجمع بين واجب والحرام غير واجب من الشئ بل غير جائز لعدم تقييد فعل الحرام بنعم
 المكلف هو بنفسه باختياره جمع فيما مع تمكنه من عدم الجمع ومثل هذا لا يتم كونه تكليفا لما لا يطاق سلمنا لكن لا يمنع تقييد فعله بل ربما انما مل
 بعض في قبح تكليف المكلف بغسل يده ومسح رجله في الوضوء مع قطع ذلك ببل ورجله بغسله واخاذه وان كانا لا لا احبانه ولا يمكن منه
 في غسلها ومسحها فان كان مثل هذا على اقل الشامل فما نحن فيه بطريق اولي فلا مانع من بقاء العمومات في الامر والغضب على احكامها والقول بان
 والحقه لكن التوازن تكليف فاطع الجبل اليد والرجل بغسله ومسحه قبح وان جاز من اخذته في قطعته بالنسبة الى كل واحد واحد من وضوء
 واما فلا يعلم قبحه بعد ملاخطة ان التكليف باختياره جمع مع تمكنه من عدم الجمع بين لكن لا لا ينفى ان المسح هو امر باليد وهو كون حرام فالمر
 بالنسبة الى المسح يكون باطلا معنى مسحه باطلا كما ان الصلوة فيما هو وقوعها وكونها ويجوزها في المكان باطلا ومنه يظهر حال التيمم ايقنه فانه
 مسح اليه والكنين بعد الضرب ويمكن ان يقال ان الغسل في المكان المغضوب تصرف فيه عرفا سيما الحام المغضوب فيكون حراما فتم وكيف كان
 الا حوط عدم الاكتفاء بمثل هذا الغسل فما ظنك بالوضوء والتميم **الثاني** انها لا تلحق بها ولا بعد فيه مطلقا وهو للمعبر والجبل المثني
 وطها اما اشار اليه في الاول فقال في جملة كلامه لا يقال هذا بطل بالوضوء في المكان المغضوب لا نأفوق الفرق بين التيمم والوضوء في المكان
 المغضوب والصلوة فيه ان الكون في المكان ليس جزءا من الوضوء لا شرط فيه وليس كل الصلوة وذكر في الروض وجه قوله وليس كل فقال اما ان
 القيام جزء من الصلوة وهو من غير ضرورة استقلال فيه وكذا السجود فانما بطل القيام والسجود بطلنا الصلوة واللازم من هذا التعليل الحكم
 ببعض جميع ما ذكره فالصلوة لسا واتها الطهارة في عدم اعتبار الكون فيها انتهى **الثالث** ما يستفاد من جميع الفائدة والذخيرة من الحكم بالنجاسة
 وفسادها حيث لا اشتغال بها مناصها للخروج من المغضوب ويكون مند للماوريه وهو الخروج وذلك ما لا امر بالشئ يستلزم للمنى عن
 الاستعداد الخاصة كاعليه صاحب الذخيرة ولا ان الامر بالشئ يستلزم عدم الامر بالاستعداد الخاصة وان لم يستلزم التيمم كالحل عليه بعض اصوليين
 وجب برفع الامر عن الفساد فانما الصلوة في العبادات عبارة عن موافقة الامراء انما انتفت الصلوة في كلا الامر بين نظر والتحقيق ان يقال ان الام
 الطهارة والتلث في المكان المغضوب يؤول الى اقسام منها ان يكون المغضوب هو خصوص المكان والارض ولا يكون الهواء المحيط به مقصودا

يكون مباحا ويكون قادرا على الإتيان بها في مكان مباح وبغير هذا الحكم يصحها في المكان المفروض للعمومات الدالة على صحتها السليمة عن معارضة النهي
 عن التصرف في تلك العين بغير إذنه لأنه لا يتعلق بنفس العباد ولا يخرج منها بل إنما يتعلق بمقتضاها وهو غير قاض بناء على الختان من جوانب الإتيان
 بالواجب مطلقا بتوسط مقتضاها لا يقال هذا مدفوع بما ذكره في جمع الفائدة فانه قال ويمكن أن يقال لا شك أنه مأمور بالوضوء في المكان
 المباح إذا شاء لا يجوز الوضوء في المكان المفضي وهو ظاهر والمفهوم عرفا ولغيره من مثل هذا الكلام عدم الرضا بالمكان المفضي وبطلان نهيه ^{على}
 بقوله منه في ذلك ثم ولا بد من بات بالماور به عرفا وعلى حسب تعارض الظاهر كاهو الظاهر انه المعبر في خطاب الشرع إلا الامور الدقيقة التي لا بد من
 إلا الحدان نعم الفعل يجوز العصة لو صح بان لا فعلت في المكان المخصص بالمعصية بعد تحريكه عن المعصية وعوقبت بما فعلت من مخالفة الأمر في
 الجملة ولعله يمكن بالبطلان في كثير من العبادات بل بعض المعاملات حتى بالبطلان في البيع يوم الجمعة ولعل نظر المتقدمين إلى هذا حيث مكوا بطلان
 الطهارة في المكان المفضي كاهو المشهور إلا أنهم من المناظرين قبل حدوث هذا التحقيق والتدقيق انتهى لأنهم ما ذكره من الأمر بالوضوء في
 المكان المباح حتى يتجه ما ذكره بل الأمر بالوضوء مطلقا غير ما في الباب لأنه قد ثبت حرمة التصرف في ملك الغير بدون إذنه وهذا يحرمه لا يفيد
 فذلك كما لا يخفى وبالجمله لا وجه لما ذكره من أنها ان يكون المفضي هو خصوص المكان والأرض ولا يكون الطهارة المحظورة مفضيا بل يكون
 مباحا ولكن لا يكون قادرا على الإتيان بها في مكان مباح وهنا يحكم بغيري الحكم بقضاها بالإتيان بها في مكان مفضي لأن الأمر بهي ^{المتقدم}
 إذا غصرت مقتضاها في الحرم والألزم التكليف بالإتيان في المكان المفضي وبطلان كون المفضي مكانا والهاواء المحظورة معا وبقي بها فيها حين غصرت
 منها على مثلا للنهي من التصرف في ملك الغير بدون إذنه وهنا ينبغي الحكم بصحتها لعدم تعلق النهي بالتصرف الذي هو مشغول به والألزم التكليف بما
 يطابقه وبطلان كون المفضي مكانا والهاوى معا وبقي بها فيها مستقرا في سعة الوقت وهنا ينبغي الحكم بقضاها وبطلان كون المفضي موضع يكون
 كالصلوة في الدار المفضية فان الفعل المباح فيها كركوع والجلود فيها كالركوع والجلود فيها والمعتد عندنا بطلان الصلوة في دار المفضية
 لا منشاء اجتماع الأمر والنهي فلو كان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يقال ما ذكره من التخصيص في المسئلة لم يذكره أحد فيكون حرا للإجماع المركب
 لأننا نقول ذلك منفي فانه الظاهر أنها كثر صور المسئلة التي اشترطها في المفروض السابقة فلا يخصصها إليها إطلاق كلام الباعثين في هذه ^{المسئلة}
 إلا محال فلا يظهر الإجماع على خلاف ما ذكرناه فتأمل وكيف كان فلا إشكال أن الحوط ترك الطهارة الثالثة في المفضي مما يمكن لا فني
 في بطلان الصلوة في المفضي بين المفضي وبين المفضي وهو ظاهر مقتضاها المنفردة بغير ما ذكرناه في التوبة والذكر والذكرى وسبب الجفنة
 وجامع المقاصد والروض والمفاصل العلية والمباركة والراض وعندهم الثاني موضعها ادعاء الاستحباب وكذا وقد صرح بهذا فيما عدا ^{الاستحباب}
 من الكتب المتقدمة وهو جيد قال في المقاصد العلية والروض والفرق بين عصب العين والمنفعة في صورة دعوى الاستحباب مع أنه مسئلة
 للتصرف في العين أن عصب العين هو الاستيلاء عليها بحيث يرفع بها المالك عينا عدا وأنا محال فغصب المنفعة بدعوى الاستحباب أو الوصية
 بها فانه وإن كان تصرف العين لا ينافي المالك من الانتفاع بها على وجه لا ينافي في دعواه كالبيع والهبة انتهى ومنها الخراج روضا وساباط في موضع جهم
 عليه وقد صرح بهذا فيما عدا الإجماع من الكتب المتقدمة وهو جيد ومنها ادعاء الوصية بالمنفعة كذا وقد صرح بهذا في كثر من وشم والمفاصل العلية
 وهو جيد ومنها غصب الصلوة عليها وقد صرح بهذا في كثر وهو جيد ويلحق بالعبادة السفينة كافي التحريم وكثرة والذكرى وهو في الإجماع بين
 بأن اللوح منها كذا إذا صلى عليه وهو جيد ولو لوجي المالك داره مثلا ثم منع المساجين من التصرف فهو من مفضي المنفعة وبالجمله مناط في بطلان الصلوة
 في المكان حرمة التصرف فيه على وجه يشمل الصلوة لو صلى المالك في المفضي منه تحت صلوة كاصرح به في جملة من الكتب في المذكرة وبطلان ^{المالك}
 الصلوة فيه خلا الأمر بالزبدية فانهم ابطوا صلوة فيه للعموم وهو خطأ وفي الذكرى لو صلى المالك في المفضي منه صلوة إجماعا الأمر بالزبدية
 وفي الذكرى لو صلى المالك في المفضي منه صلوة إجماعا الأمر بالزبدية فانهم ابطوا صلوة فيه للعموم وهو خطأ وفي الذكرى لو صلى المالك في المفضي منه صلوة إجماعا الأمر بالزبدية
 الأمر بالزبدية وفي تعليقه بالحالة صلاه المالك فيه صحته بخلاف الأمر بالزبدية وفي الجار على ما حكى ثم معنا ان بعض الأناصل المناظرين من في
 في عصرنا زاد في الطهورات وهم بان لا يجوز للمالك أن يصلي فيه لأنه يصدق عليه أنه مفضي ومنه صوب وهذا نوع ودور تلك العبارة في شيء
 من النصوص كذا نص فيه على الخصوص بل إنما يستدلون بهوم ما دل على عدم جواز التصرف في تلك العين ثم يحجون بالبطلان بأن النهي في
 العبادة موجب للشك واللا يجوز ذلك في المالك انتهى لا فرق في بطلان الصلوة في المفضي بين الغاصب وغيره ممن لا يجوز له

التصرف فيه لم يحصل له اذن المعتبر مطلقا وان اذن القاصب كما صرح به في التذكرة والذكرى والمقاصد العلية وجامع المقاصد والحكمي عن ط
 هل يبطل الصلوة تحت السقف المغصوب والخيمة المغصوبة اولا فيه اشكال ولكن الاحتمال الثاني في غاية القوة للاصل والعمومات
 وفقد الدليل على البطلان اذ ليست الصلوة صلاوة في المكان المغصوب حتى يشمله عموم ما دل على بطلان الصلوة في المكان المغصوب كما اشار اليه
 في المقاصد العلية والروض في الاول وعلى كل تقدير فصلوة المصلي تحت سقف مغصوب وبخيمة ومغصوبة مع اباحة مكانها وعدم الممانعة لهما
 صحيحة من حيث المكان اما من حيث استلزام التصرف في مال الغير فينتهي على ان انتهى مع خروج من جهة الصلوة وشرطها هل يفسد الصلوة ام لا وله
 في موضع اخر وفي الثاني وعلى التعريفين لا يبطل صلاوة المصلي بحيث سقف او تحت خيمة مغصوبة مع اباحة مكانها لانقاء اسم المكان فيها هذا حق
 استلزام ذلك التصرف في غير مال الغير فينتهي على ان منافات الصلوة الحق هل بعد بطلانها ام لا بل يمكن بناء على حكم الصلوة في المسح على المغصوب
 غير المتأثر وتقدم الكلام وان الدليل العقلي لا يثبت على البطلان فان انتهى هذا انما يتوجه الى العند العالم للتخلص من المغصوب وهو غير
 لا الاصل والخاصة وبالحجة فلا يصح جعله في مثال ذلك ولا يتحقق به في الحكم بطلان الصلوة علم ليس شرطا للصلوة وبخبر انه لا ي
 يجب رد المغصوب الى مالكه ثورا وبنا فيه الصلوة فيلزم الحكم بفسادها لا الا بالحيث يستلزم انتهى من هذه اذ يستلزم عدم الامر به وعلى التقديرين
 يلزم الحكم بالفساد لا القول بهذا لطل المنع من استلزامه من سلما ولكن تحقق هذا بصورة التمكن من الرد الى المالك فلا يفسد الحرم والمغصوب
 التيمم بعدم القول بالفصل محل اشكال ولا يقال للصلوة تحت الخيمة المغصوبة والسقف المغصوب تصرف فيها كما اشار اليه في جامع المقاصد
 والحبل المتيقن في الاول ولا يسكل على عكس كل منهما السقف لو كان مغصوبا وكذا الخيمة وبخونه حيث انه على التعريف لا يبطل صلاوة المصلي تحت
 السقف والخيمة المغصوبين مع ان المصلي يتصرف بكنهه ويتفحص به فان التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به والانتفاع به بحسب ما اعد له لان ذلك لا بعد بطلان
 من الوجوه لكن هل يبطل الصلوة بهذا القدر من التصرف لا علم لاحد من الاحباب المعبرين صريحا في ذلك بغيره ولا نداء والتوقف موضع المسئلة الى ان
 يتفحص الحال وفي الثاني هل يبطل الصلوة تحت السقف المغصوب والخيمة المغصوبة فيه اشكال ببناء من ان التوقف في ان الصلوة فيها هل تصرف في كل
 في الشيء المغصوب بناء على ان التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به والانتفاع بحسب ما يليق به والانتفاع به بحسب ما اعد له ولو فرض فساد ذلك
 الى الحق كان البطلان متجها بناء على الاصل المشا لا ينتهي فينتهي الحكم بفسادها كما الصلوة في الدار المغصوبة لا نأمن ان ذلك تصرف
 في المغصوب سلما ولكن لان لم ان مثل هذا التصرف حرام ومع هذا كله فلا ينبغي ترك الاحتياط بترك الصلوة تجنب وابعاد عنها وقتا اذا بدا ولو لم يكن
 تحتها هل يبطل صلاوة من تلاصق بدنه او ثوبه بالمغصوب من الحائط او في غيره ولو في حال من الاحوال على وجه لا يستلزم الاعتماد عليه ولا يظهر من القائلين
 العلية والمداركة والحبل المتيقن وجامع المقاصد الثاني في الاول ولكن فيها مما عاده من التعريف نظرا انه يقتضي بطلان صلاوة ملاصق الحائط المغصوب
 والثوب المغصوب وغيرهما ولو في حال من الاحوال الصلوة على وجه لا يستلزم الاعتماد عليه ولا يوجب التصرف فيه وبطلان الصلوة على هذا التقديرين
 واضح والغافل بعجز معلوم وكيف كان فالاعتماد على عدم بطلان في هذه الفروض لا نشاء المانع اذ ليس الا التصرف في المغصوب وهو منصف واصالة
 العترة وفي الثاني وقد يطلق المكان شرعا على ما لا يقيده المصلي على هذا المعنى مجازا لا حقيقة لئلا يلزم بطلان الصلوة ملاصق الحائط والثوب والمغصوب
 وغيرهما ولو في حال من الاحوال بحيث لا يستلزم التصرف فيه وربما اطلق بعض اصحابا المكان على هذا المعنى ايها وبطلان الصلوة فيها ذكر وفي الثالث
 بانه يقتضي بطلان الصلوة ملاصق الحائط المغصوب وكذا موضع الثوب المغصوب الذي لا هو له بين الكسيتين والجمع وهو غير واضح وفي
 الرابع لا يظفر في الاخبار بما هو نص على بطلان الصلوة في الملائق ليدن المصلي وثبا به اذ ان مغصوبا فضلا عما لا يلاق شيئا منها اصلان نعم نقل جماعة
 من الاصحاب اتفاقا على بطلانها في المكان المغصوب وفي الخامس لا يسكل عليه على ما لا يلاق ثوبا المصلي من الذي يعتبر اباحة هذه الصلوة وكذا لم
 يكن له هو اعين بغيره كقوله صرح بمخاذا بصعد بين ركبته وجهه فان عطفك من المكان غير واضح حتى لو كان مغصوبا ووضع صدره عليه بغيره بطلان
 ح لعدم اعتبار هذا الوضع في الصلوة فهو فعل خارج على الا بطلانها انتهى عن لان الفعل الخارج انما يبطل اذا بلغ الكثرة انتهى وهو في غاية القوة ولكن
 لا ينبغي ترك الاحتياط وهل يبطل الصلوة اذا كان المغصوب بين ركبته المصلي وركبته ولا يتحقق ان يقال ان كان ذلك واضحا سمها اهلها يبطل كما يشاء
 من جامع المقاصد وكذلك ان كان ثوبا ونحوه مما لا يتعد طوله فلا لا تقع الصلوة في المال المشترك مع عدم اذنا الشريك والظاهر ما اختلف فيه
 هل تقع الصلوة في المدارس لم يكن فيه اشكال ولو قيل يصح صلاوة من مرور المشتعل ومن يتنزه اليه على الوجه المتعارف مع اذنه ومعه

لويحل الشك واستلزم دخوله ايذا، المشتغلين ومنعهم عن التحصيل لم يكن بعدا وبالجملة المناط هنا بانهم غافوا عن ذلك مع الشك فالأمرط
الاختصاص وكذا الكلام في الرباطات المحققة على الزاوية والمرددين ونحوها وكذا الكلام في الوضوء والفعل واليتم منها ذكره لا فرق في المكان
المغصوب بين ان يكونا رضا والرباط او نحوهما لو صلى في المكان المنقول اليه بعد فاسد شرعا مع علمه بالفساد وبطلت لوصلي في المحل
المالك الذي يجب حفظه فهل يصح اولا المعتمد هو الاخير هل يجوز الصلوة في المغصوب الذي يجوز الصلوة فيه قبل الغصب عن غير اذن عملا
بشاهد الحال كالصحاري والبناء بين اختلف الاصحاب في ذلك على قولين انها لا تجوز فيه وهو الوجه من الكتب في الذكوة لو كانت الصحاري المغصوبة
لم يصح الا بغير اذن وفي الحديث لو كان الشبان مغصوبا فالأمر بالخروج في الدروس بحرم في المكان المغصوب ولو كان صحراء مغلقة للرعي والعلامة
ابن الفتح الكراكي وفي المقاصد العلية لا فرق في فسار الصلوة في المغصوب بين الغاصب غيره حتى الصحاري المغصوبة وان كانت الصلوة فيه جائزة
قبل الغصب عنها كثيرا لا محالة فلا يضر بثبوت الصلوة فيه في الصحراء لغير الغاصب استحبابا لما كان عليه قبل المغصوب وفي الرواية لا فرق في فسار
الصلوة بين الغاصب وغيره حتى الصحاري المغصوبة فلا تسبب للمرضى ضمانا فيجوز الصلوة فيه لغير الغاصب استحبابا لما كان عليه قبل الغصب
وفي جامع المقاصد لا فرق بين الغاصب وغيره سواء كان المغصوب سوا، ام لا والمرضى وجب بغير الصلوة في الصحراء واستحبابا لما كان قبل الغصب من
شاهد الحال كما هو المذكور ويضعف ان شاهد الحال لا يضره بطلان سبب وعلى القول بغيره ان يكون الجواز لغير الغاصب محال بالغة وفي الجعفة
لا يصح في المغصوب ولو صحراء انها يجوز فيه كالو لم يكن مغصوبا وهو المحكي عن المرتضى والعلامة ابن الفتح الكراكي ويظهر من الكفاية والعقيدة
الجالية وشرح المفاتيح المصير اليه في الاول جواز المرضي الصلوة في الصحاري المغصوبة استحبابا لما كانت عليه قبل الغصب وهو غير بعيد وفي
الثاني في جملة كلامه وما يفتل في الراجح في الاستحباب بان يجوز الصلوة قبل الغصب باعتبار شاهدة الحال برضاء المالك فهو بمنزلة الاذن الصريح
وبعد الغصب شهادة الحال بذلك لان الملاك كثيرا ما يقولون بعد غصبا رافهم ان لا ابرضى بصلاته احد بها حتى يكونا ثم ذلك على الغاصب ومع
ذلك فلا يبقى شاهد الحال بعد الغصب وهذه اية دعوى لم يظهر لنا معها وما اخاره المرتضى لا يخفى عن وجوه ونحوها والعلامة ابن الفتح الكراكي
ايتم لكن لا حوط التجزئة عندهما بشر في الثالث وقع النزاع في صحتها في الملك الغصبي في الذي غصبه غاصب عن صاحبه رفع بعضهم عن الصلوة فيها الا
المذكورة فغيره وفيه ان الغصب هو القرب في الملك لغير اذنه ولا اذنه الشرع وان لم يغصبه غاصب ولهذا اشترطوا ملكية المكان ولو كانت ملكية
منه من المالك والشايع من هذا حكم المرتضى ومن واقفه بغير الصلوة فيه انتهى ويظهر من كوفي والكشف والويلين في الاول وفي الصلوة في الصحاري
المغصوبة وجب للمرضى استحبابا لما كانت عليه قبل الغصب في الثاني عن السيد ابن الفتح الكراكي وجب بالصحة في الصحاري المغصوبة استحبابا
لما كانت الحال تشهد به من الاذن وهو ليس محال فانما ذكرناه من الحكم وفي الثالث وعن المرتضى وابن الفتح الكراكي وجب بالصحة في الصحاري المغصوبة
استحبابا لما كانت الحال تشهد به من الاذن وليس فيه مخالفة لما ذكرنا من البطلان مع العلم بالغصب وعدم الاذن للمصلحة حال الصلوة بل وجب جعرا الى
دعوى حصوله ولو استحبابا وهو من السيد غير لعدم مصر الى حجة انتهي والمسئلة محل استسكان فلا ينبغي فيها ترك الاحتياط بما هو القول الاول
بل هو في غاية القوة لا خلاف في الاجماع المحكي على بطلان الصلوة في المغصوب بالمعتمد بالمشهرة القاهرة وبعموم ما دل على من القصر في ملك الغير ولا
يجاز ذلك الاستحباب المشار اليه ان ارد عند استحباب بقاء شاهد الحال وظهور الاذن للقطع بارتفاعه خصوص ما بالنسبة الى الغاصب فالبا على اننا
نمنع من اعادة ذلك الجواز مطلقا ولو بالنسبة الى محل الجواز فكذلك لا يصلح للمعارضة ان ارد عند استحباب الحكم وبقاء الجواز لان ما ذكرناه اقوى مما نحن
المدعي ثم يجوز الصلوة في كل مكان مملوك له اذا لم ينتقل منتفعا الى غيره وقد صحح بذلك في جملة من الكتب في الغيبة لا تصح الصلوة الا في مكان
مملوك او في حكم المملوك بل ليل الماهي ذكره وطريقة الاحتياط واليقين وفي الماسم كل ارض طاهرة غير مغصوبة ولا مهي عن الصلوة فيها بايجاب الصلوة
فيها وفي النافع يجوز ان يصلى في مكان اذا كان مملوكا مادون فيه وفي الرابع الصلوة في الاماكن المحصورة كلها جائزة بشرط ان يكون مملوكا او
فيه وفي السبقة كل مكان مملوك او في حكمه وفي القواعد كل مكان مملوك او في حكمه مع الصلوة فيه وفي الخبر يجوز الصلوة في الاماكن كلها ما دام
وفي الذكوة يصح الصلوة في كل مكان مملوك او في حكمه فالنحو ان يفسر بغير خلاف بين العلماء في الدروس يجوز الصلوة في المكان البياض والمملوك اما
عينا او منفعة بعوض او غير عوض والمادون فيه صريح وفي الذكر في الاطلاق في جواز الصلوة في المكان المملوك والمادون فيه وفي الالهيته يعتبر في
المكان كونه غير مغصوب وفي الجعفة يشترط اباة المكان ما لكونه مملوك العين والمفتحة بعوض له وبدونه وفي المقاصد العلية يعتبر في المكان

كون غير منصوب بان يكون مملوكا او مادونا فيه صريحا في المدارك اجمع العلماء كانه على جواز الصلوة في الامكان اذا كانت مملوكة او مادونا فيها وينبغي ان يراى
 بالمملوك مملوك المنفعة اما منقصة او ربيع ملك الغير فيندرج فيه مملوك العبد والمنفعة والمساكن والوصى بمنفعة والجلس والمساكن وفي الكفاية يجوز
 في كل مكان مملوك او في حكمه كالمادون فيه صريحا او نحوها ولباشا هذا الحال وفي النجعة يجوز الصلوة في كل مملوك عينا او منفعة كالمساكن والوصى
 للمصل بمنفعة والمعمود ما في حكمه كالمستغاث وفي الكشف كل مكان مملوك العبد والمنفعة خاصة او في حكمه من موانع او مادون فيه وفي الرضا يجوز
 ان يصل في كل مكان اذا كان مملوك عينا او منفعة او منفعة خاصة او مادونا فيه انتهى وبالجملته ذلك ما اختلف فيه وان نقل منفعتها الى غيره باختياره
 ونحوها توقف الصلوة فيه على ان لا يتحقق المنفعة او من يقوم مقامه وكذا يجوز الصلوة وينبغي في كل مملوك للغير اذا ملك منفعة واسعة بها شرعا
 يجوز كما صرح به في الدروس والمجتمعة والمدارك والنجعة والكشف الرضا وبالجملته هو جمع عليه فيمكنه في مكانها المساجد كما صرح به في المدارك
 والنجعة ومنها الموصى بمنفعته كما صرح به في الكتابين يتم ومنها الموقوف عليه ان ثلثا بان يمتنع لا يتقبل اليه ومنها المجلس كما صرح به في المدارك ومنها
 السكون كما صرح به في المدارك اتيه ومنها العمركا صرح به في النجعة
 بجمع الصلوة في كل مكان مملوك للغير عينا ومنفعة او منفعة خاصة او مادونا فيه
 انما الملك غير الصلوة فيه كما صرح به في المراسم والنافع والمشايع والمفاسد والعلية والمدارك والكفاية والرضا وهو ظاهر العينة والارضا
 والخبر يروى ذكره والحقيقة والنجعة وبالجملته الظاهر انه ما اختلف فيه وتقدمت عليه في كبرى والنجعة فيه مضانا الى ما ذكره الاصل بالعمومات
 بعمل المسلمين قد يمازى في المادون بين الغائب وغيره ولا يتحقق الاذن الاخره بمقتل اذ لا بد من ان لا يتحقق ضانا لغائب باذنه للصلوة ولو ان
 على وجه الاطلاق للعموم بحيث يشمل الغائب وغيره المتأذون بين الغائب كالوفاء لادب الغير في كل واحد لكل مكاف ذلك اشكال في صحة صلوة
 غير الغائب مضمولا لادب له وهل يشمل الغائب اتيه او لا فيه اشكال من عموم اللفظ وشاهد حال والتحقيق ان يقال ان حصل العلم من شاهد حال
 بالنجعة فلا اشكال في عدم الجواز فان حصل منه الظن به فان كان ما يعتد عليه عند اهل اللسان في تحصيل العموم والاطلاق فلا اشكال في عدم الجواز
 في العلم بكنه كنه ينبغي العلم بالعموم والاطلاق كالمعلم بآراء العموم وان حصل الشك في الاعتداع وعدمه في الأصول العلم بالعموم في اشكال وبالجملته
 المناط في حق جواز المنصرف في ملك الغير اذا لم يتحقق عنده ولا منفعة اذن المالك فان ثبت شرعا ثبت والا فلا كلام فكما لم يحصل الاذن للمعتبر
 بالمنصرف فيه مطلقا لم يصلح الصلوة فيه ولو لم يكن مقصوبا وكما حصل الاذن للمعتبر شرعا بالقسمة فيه يصلح الصلوة ولا فرق في الاذن بين العام والخاص
 والمنطوق والمفهوم والمطابقة والقتضى والالتزام المعتبر عند اهل اللسان ولو صرح بالاذن ولكن يعلم بان يكره ذلك باطلوا فلما كان ذلك
 كاجل الخوف والعتبة ونحو ذلك فلا اشكال في انه لا يعتبر اذ لم يعلم بالكلية مع الاذن صريحا ولكن يكتفى بما فيه من الجواز فيعتبر اعتبارا للمعنى
 الاذن الصريح او ابل يكون المعتبر هو الاذن فيه اشكال من اطلاق اصحاب في كفاية الاذن ونزول الاصل والمعمود وعموم حال على جواز المنصرف في ملك
 مع عدم رضاه قبله ودعوى انصرف الاطلاق الى غير محل البحث فالأحوط الاجتناب بوجه هو غاية القوة ولو شك في الكفاية بلزم الاجتناب فيشرط
 اعتبار الاذن ظهور الرضا لعلنا ان لا يشكال فلا ينبغي ترك الاجتناب على الاحتمال الاول فقل بشرط العلم بالرضا لعلنا ان لا يشكال في ظهور الرضا المقدر هو
 الاخير صرح في الشرايع والارشاد والدروس والذكرى والمجتمعة والمفاسد العلية والرضا من النجعة والرضا من رعا الغائب والكشف والرضا
 بان الاذن يحصل في الحقوى ومثل له في سننك والمفاسد العلية والرضا من النجعة والرضا من رعا الغائب في المكان ومثل له في الشرايع بالاذن بالكون
 فيه واعتداف على هذا المثال فيك فقال في عبارة للمقام نفق في قوله الحقوى بان في الكون غير واضح ان المفهوم من اصطلاحهم ان دلالة الحقوى هي مفهوم
 الحوافر وهي المتبعية بالاذن في محال الحكم او كذا الحكم في غير المذكور لعلنا في المذكور باعتبار المعنى المناسب للمقصود من الحكم كالاتزام في منع التاتيف وتدل
 لهنا باذغال الضيف المتعلق للفتنة وهو انما يتم بظهور المعنى المناسب للمقام من الاذغال وكونه في غير المذكور وهو الصلوة اتم منه في المذكور انتهى
 التحقيق عند في هذا المقام ان يقال ان كان مراد الجماعة من الحقوى هو القياس بالطريق الاولى وكان مقيد العلم بهذا المالك بالصلوة فلا اشكال في
 ذكره كما اشكال في جواز الصلوة في كل مكان يحصل العلم بهذه الملك المالك بالصلوة فيه من غير طريق الحقوى ومطلقا ولو من طريق الحدس وان كان
 المادون الحقوى القياس بالطريق الذي لا يحصل منه العلم بالرضا ولكن يكون المدلول للفظ التزاما ما بحيث يصدق منه الاشارة اليه كافي في محله تعالى
 ولا يقل لسان فلا اشكال في تبيينه ذكره فان ما دل عليه اللفظ ولو بالتزام العرف الذي حرجت عادة اهل اللسان باعباره في الجواز واعتبر بلزم
 الاخذ به وان لم يحصل العلم وحصل منه الظن فهو اتفاق الاصحاب بل المسكين بل المسكين عليه فتم ولا يمدل على اعتبار الدلالة المطابقة والقائمة

التي لا يقيد العلم ما يدل على اعتبار هذا وان كان المراد منه القياس بالطريق الاول المسمى بالقياس الحلي وهو الذي لا يحصل منه العلم ولا يدل على اللفظ
 الدال على ثبوت الحكم في الاصل بشئ من الدلالة لا للمعتبر بل غايته ما يستفاد من الظن ففي ما ذكره من اشكال لا فيها استبعاد رضا المالك بالملازمة الغنية
 العادية من فتوى الجماعة بكفاية الفوى هنا من غير ظهور مخالف بل الظاهر ان الملاك في هذه الظاهر ان المراد منه ما لا يقيد العلم ومن الاصل والعمران الما
 من المصنف في تلك الغرض من غير العلم برضاه او ما يقوم مقامه من دلالة اللفظ وقوة احتمال ان يرد من الفوى ما هو مدلول اللفظ فلا ينبغي في ترك الاحتياط
 بل احتمال الشك في غايته القوة وقال في الروض والذخيرة والبراض ووفر من شهادة الحال بكونه الضيف لصلوة في الفتنة في الاعفاء ونعسا بالصلق
 على وجه يشهد القران بكون الله لها العمل على تلك الحال احتمال عدم الجواز في ذلك لان مرجع الاباحة في ذلك الى قرآن الاحوال فاذا تعارضت بقى
 ما يحصل به الوثوق في الدلالة على الجواز انتهى والامر بعندي عدم الجواز هل يجوز الصلوة في البساتين والعياري المملوكة للغير مع عدم اذنه
 بهادة لانه عبارة عليه بشئ من الدلالات لثلاث ولا تحقيقان بطلان للنسبة صور منها ان يعلم بشاهد الحال وقرآن الاحوال عدم كراهة المالك لها
 لذلك لعدم كراهة المالك لها لذلك وعدم ترتب صورته عليه وهذا يجوز الصلوة فيها وتصح فلا تكون اذن وكلا لفظ المالك على الرخصة شرطا
 في اقامة الصلوة فلا يكون مثل العقود المنقولة الى اللفظ بعينه قد صح بذلك في الشرايع والمعتبر والتحريم والتذكرة والذكرى والدروس والردية
 والمفاهيم العلية وجميع الفائق والمدارك والكفاية والذخيرة والبراض فلم وجوه احدها ظهور الاتفاق على ذلك فتوى وعمل وثانها اصالة الابا
 فتم وثالثها النبوي المرسل بالخبر ضعف سند العمل لا يحل ما لا يرسل الا على طلب نفس من بناء على المختار من الاستثناء من النفي ثبات وراعيها
 ان الاصل صحة الصلوة في كل مكان نظرا الى العوامة الدالة على صحها خرج من غير محل البحث بدليل على خروجه في حق من جازحه وخاصة ان ذلك
 لو لم يكن في اباة المصنف في ملك الغير لم يلجج والثاني بطا المقدم مثله اما الملازمة فظاهر واما بطلان الثاني فلهيما الدالة على نفيه ولا في
 في ذلك ان يكون المالك مؤمنا او مخالفا او كافرا ولا ينبغي منق الوقت وسفر ولا ينبغي التمكن من الصلوة في ملكه وعدمه ولا ينبغي ان يكون المالك معروفا
 اذ لا ولا يثبتان مسبقا با لبيع من المالك الا وكل ذلك مقتضى اطلاق الكتب المتقدمة ويطبق بالصلوة جميع الصفقات التي يباها برضا المالك
 وكذا يطبق بها الاماكن المادون في عشاها على وجه مخصوص كالحمامات والحمامات والاصح وغيرهما كما صرح في الروض المسالك والمفاهيم
 العلية والذخيرة والبراض ومنها ان يعلم من قرآن الاحوال بعدم كراهة المالك لها لذلك ولم يثبت برضا عليه ويظهر من الروض وجميع
 الفائق والذخيرة والكفاية وغيرهما جواز الصلوة فيها مع وجوه اربعة دعوى ظهور الاتفاق على ذلك في الكفاية والذخيرة فانه قال فيها انه
 انه لا خلاف في بطلان الصلوة في جواز الصلوة في البساتين والعياري والمساكن انما يكون معصوبه ولم يتضرر المالك ولم يكن اذنه يشهد بعدم الرضا وان لم
 ياذن المالك من يحا ويحوى وفي حكم العياري الا ان كان المادون في عشاها على وجه مخصوص اذا انصرف المصلي كالحمامات والحانات والارضية
 انتهى وبعبارة ما ذكره في البراض فانه قال في المعتبر القطع بالرضا عادة ولا يجوز الاعتماد على الظاهر في الصلوة
 في نحو العياري والبساتين مع عدم العلم بكون المالك فقد نفى الخلاف عنه جماعة منهم شيخنا في الذكرى وضاحي الذخيرة انتهى وفيه نظر اما في
 تلك الفاضل الخاسل لم يكن عبارة في الكفاية على دالة على دعوى اجماع ذلك حتى يحكم بربنا على المختار من حجة الاجماع المنقول بخبر العدل بل
 غايته استظهار الاتفاق وهو غير دعوى الاتفاق ولم يتم دليل على حجة استظهار الاتفاق فتم واما ثانيا فانه قال في الروض والذخيرة والكفاية
 في دعوى الاجماع فلا نسلم حجة هذه الدعوى وان قلنا بحجة الاجماع المنقول ولذا لا نال المادى من لا يتكسر الاطلاع على الاجماع في زمن الغيبة فبما رت
 وان كانت ظاهرة في دعوى اجماع ولكن يجب ثابها باعتبار تلك القرائن القليلة ولعلنا لا نرجع عن لا نكار بعيد في اللغة واما ثالثا فلان
 كثير من العياريات لا تدل على ما ادعى عليه الاتفاق بل هي ما بين ظاهرة في شرط العلم بالرضا وتوقفه في كفاية غير ما يقيد العلم منها عبارة الشرايع
 فانه قال لادن وقد يكون بالاباحة وهي اصرح من كونه صليبا بالفوى كالا ان يكون فيه اشارة الحال كما اذا كان هناك اذنه يشهد بان
 المالك لا يكره انتهى وهذه العبارة مشرة بل ظاهرة في اعتبار العلم بالرضا لان المناط فيها شهادة الحال والامارة بذلك ومن الظاهر ان المعتبر في
 الشاهدة العلم لا يقال لفظ الامارة بعد كفاية الظن كما اشار اليه في المدارك فانه قال في كفاية المق في شاهد الحال بان يكون هناك اذنه يشهد بان الما
 لا يكون غير مستقيم لان الامارة تصدق على ما يقيد الظن انضمت فيه وهو غير كاف هابل لا بد من اذنها العلم انتهى لا فانقول لفظ الشهادة على
 اعتبار العلم اظهر من كفاية لفظ الامارة على كفاية الظن وقد يقال لفظ الشهادة يدل على اعتبار العلم بالنسبة الى الشاهد المشهود له ولذا ولم يبدل

بأن الشهادة بقيد العلم لمن معها مع ثباتهم على لزوم كون الشاهد عالما ومن الظاهر ان المقصود هنا هو الثاني لا الاول فقد برز بالجملة لفظ شاهد
الحال وشهادة الامارة لا يقيد بشرط العلم بالرضا نعم قد يستفاد لزوم حصول العلم بالرضا من مكره على وجه القطع بحصول الاباحة من شاهد الحال
اذ لو كان المراد من العلم بما يقيد النقل لمعنا الحكم بحصول الاباحة من شاهد الحال والحمل على ان المراد بثبوت الاباحة شرعا كما في الحكم بالمكينة بجرم البدن اذ
من غير ضرورة فلا يصادر اليقين ومنها اعتبارنا المعبر والشذكرة فان بينهما يجوز الصلوة في البسائين والعري وان لم يحصل الاذن لم يلزم المالك
لا ان الاذن للمعوم عادة انتهى وهما اننا لغيرنا ان ظاهره ان في صورة اراءة العلم من وجهين كالانجني وفيما عبارة القريب فان فيه لو دخل ملك
غيره بغير اذنه وعلم بشاهد الحال عدم كراهته للمالك للصلوة فيه محتمة وعلى هذا يجوز الصلوة في البسائين وان لم يعرفها بها انتهى وهذه العبارة
ظاهرة في اعتبار العلم كما لا يخفى ومنها عبارة الددوس ان فيه يجوز الصلوة في المكانا لما دون فيه صرحا كقولهم صل فيه او تيمنا كقولهم كونه ونحو
كا دخال الصنف منزلة او يشاهد الحال كالصناري لم ينعنا المالك ان يتوجه عليه من ربه لك انتهى وهذه العبارة ظاهرة انهم في اعتبار العلم من
وجهين وفيما عبارة الذكرى فان قال علم الكراهة من صاحب الحياء وشبهها انتفت الصلوة لا كالفاصيح ولو جهل بين على شاهد الحال انتهى و
هذه العبارة ظاهرة في التوقف في محل البحث وفي الرأى بعد مكره دعوى الخلاف عن الكتاب المذكور، وعن الفخري في جواز الصلوة في الصحاري
والبسائين مع عدم العلم بالرضا كذا لكن ظاهره لا دلالة فيهما بالتحقق فيكون مقطوعا عليه فيشغل شمول دعوى فني الخلاف لما افاد
شاهد الحال في هذه المواضع ثنائيا بعبارة الروض فان قال قد صحح الاصحاب ان المصلي لو علم الكراهة من صاحب الحياء امتنع الصلوة نعم لو
جهل على شاهد الحال انتهى وهذه العبارة انهم ظاهرة في التوقف هناك لا يخفى ومنها عبارة المفصل العلي فان قال لو علم الكراهة من صاحب الحياء
اذ نظرا بها امتنع الصلوة ولو جهل بني على شاهد الحال انتهى وهذه العبارة ايضا ظاهرة في التوقف هذا وقد اعترف في الفخري والكفاية ان
كثير من عبارات الاصحاب اعتبار العلم بهذا المالك في شاهد الحال وهذا يقتضي اعتبارها في الصحاري والبسائين عندهم لانهم جعلوها من اذله شاهد
الحال ولم يذكر لها عنوانا خاصا ومضافا كما لا يخفى ثم لو سلمنا ان لفظ شاهد الحال في كلام المعظم ثم صور في العلم والظن ولكن اطلاقه ينصرف
الى الغالب وهو صورة العلم بالرضا كما لا يخفى ومع ذلك كله كيف يمكن دعوى الاتفاق على الجتمع عدم العلم بالرضا وما ذكره في شرح المفاتيح فانه
قال ثم انما لم يذكر العلم في الامعاء والمصار كان على الصلوة في الصحاري من دون تحصيل اذن من صاحبها فيه وكان ذلك عادة الامم عليهم السلام
واصحابهم وغيرهم من الشيعة في زمانهم فان غيبة الهاتم عم الى الان من الفقهاء والعلماء والعدل والانتباه وغيرهم على احوال الشاهد المحسوس
بل لا شك في انهم كانوا يسلكون في الصحاري ويمشون ويمرحون راكبين ومجولهم ورواهم ويجوز ان انهم لم يولوا في اليوم وغير ذلك مع
ان كل ذلك يصرف في ملك الغير بغير اذنهم فاعلم صحة الكل من الاجماع وطبقه لا عتد عليهم السلام وشيعتهم على النحو الذي ذكره ويمكن ان يكون امثال
هذه المقررات من قبل الاستقلال بما نعلم والاستثناء من قولهم وانما ذلك ما عده غير غيب وهكذا بعدم توقفه على اذنهم ومثله القول
من انهم وسقروا بهم واخذوا من ارضهم وفروهم للطريق والغير وغير ذلك وما ظهر من المصنف والفاسق في الفتح وغيرهما من المتأخرين
هو الاذن الحاصل بشاهد الحال والحق لا يخفى من الاشكال الظاهر لتوقفه على العلم بكونه ملكا من غير اذنه ومن ليس بمجربا لطفلا ولا مجنون
والصغير مع ان العوام ربما لا يتفطنون الى امثال هذه الامور حتى يرضون ويخونون مع ان الحال والناسج بل اليسوي والفضلاني والمجوسي ظاهر
رضاهم بما ذكر من المقررات سيما الصلوة والظاهر ان ما ذكرنا من صحة الصلوة وغيرها ما ذكرنا لا مل لاحد من الفقهاء فيه وان وقع النزاع في صحة
في الملك الغيبوي الذي غصبه غاصب من صاحب ففتح بعضهم عن الصلوة للاجماع المذكور وغيره وفيما ان الغصب هو المقر في ملك الغير بغير اذنه
ولا اذن الشرع وان لم يغصبه غاصب لهذا اشترطوا ملكية المكانا وكونه ما دون اذنه من المالك والشارع ومن هذا حكم المرقوق ومن وافقه بغيره
في الصحاري المفصوبية انهم استحبوا بالاذن الحاصل والحلية الحاصلة متقدمة عليه والظاهر ان المراد ان العلة التي كانت فيها الصلوة فيها لها باقية
على حالها يتقارن لا يغيب الغاصب بغيره لثاء لعدم الاذن لغيب وعدم الرضا نعم الغاصب لا يجوز ان يعطيهما الحصول العلم العادي بعدم العلم
بالمغصوب غير بفعل الغاصب لطفلا فلا يرعى السيد بانك لا يقول بحجته الاستحباب فكيف تمكث به لان مراده الاستحباب للقوى كما هو عاد
في استعمال ذلك لا يصح ان الاستحباب لم يكن حجة عند المرقوق فكيف يتمك في المقام فكيف يتمك في المقام به انتهى وقد يقال كيف يدعى اجماع
المسلمين على ذلك ما عرفت من ظهوره وكثير من عبارات الاصحاب في لزوم حصول العلم بالرضا من الظاهر ان العبرة بفتوى العلماء وعملهم على العلم

على ان الابتداء بالتصريف في الصحارى والبساتين المملوكة للغير لا يمكن غالباً خصوصاً الثاني فلا يمكن دعوى اتفاق المسلمين على ذلك سلمنا ولكن لعل
يقطعون بالرضا او يقدرون من جواز ذلك مع عدم العلم بالكراهة فانهم من مخالفتهم الاولى واخرى من الثاني ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الجزم
بالاجماع ولا الظن به وظهرت لنا انما انما لعمومات الدالة على صحة الصلوة يقتضي مطلقاً اخرج منها بعض الصور ولا دليل على خروج محل البحث فيبقى منه جازماً
تحتها ولا يبعد ان العلم بالرضا لو كان شرطاً للزم الجرح غالباً خصوصاً بالنسبة الى المسافر لعدم تمكنهم من معرفة الاوضاع المملوكة بحصول رضاء اربابها
بالتصريف وابتلائهم به غالباً واما مسماها ان العلم بالرضا غير جائز لا شهير بل وتواتر لتعذر الدواعي عليه والاكتفاء بالعمومات المانعة عن التصريف في تلك
الغرض بعد منادته بعد من عادة المعصومين عليه السلام محل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط بالاجتناب عن التصريف في الصلوة والتصريف في المفروض كالاشا
البر في المطالبين ولكن احتمال جوازها بعد التصريفات التي جرت به العادة ولم يثبت بها الضرر على المالك في غيبة القوة ومنها ان لا يعلم ولا ينبغي ان
المالك لا يبعد ومصل الشك بمعنى تساوي الطرفين في ذلك وربما يظهر من جماعة من اصحاب جواز الصلوة في المفروض من الغافل الخراساني
في الكفاية والذخيرة فانه قال في الاول ظاهر بعضهم انه يكفي في شاهد حال حصول التقرب رضاء المالك وظاهر كثير منهم اعتبار العلم والاقرع عندي
جواز الصلوة في كل موقع لم يتضرر المالك بالكون فيه وجرت العادة بعدم المضائق في امثاله وان فرضنا عدم العلم بالرضا نعم لو ظهرت كراهته
المالك الامانة لم يجز الصلوة فيه مطلقاً والقادم الخلاف بين اصحاب في جواز الصلوة في الصحارى الى اخر ما تقدم وقال في الثاني من السارج
شاهد حال تبعاً للتحقق في بيع بما اذا كان هناك امانة يشهد بان المالك لا يكون وظاهر ذلك انه يكفي حصول التقرب رضاء المالك وظاهر كثير من
من غير ان لا يصح اعتبار العلم وغير بعيد جواز الصلوة في كل موقع لم يتضرر بالكون فيه وكان المتعارف بين الناس عدم المضائق في امثاله
واقرع فرضنا عدم العلم برضاء المالك هناك على المفروض بسبب من الاسباب نعم لو ظهرت كراهته المالك الامانة لم يجز الصلوة فيه مطلقاً وعلى كل تقدير
قالا ظاهر انه لا خلاف بين اصحاب في جواز الصلوة في الصحارى الى اخر ما تقدم انتهى والمسئلة عندي في غيبة الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط
فيها وان كان احتمالاً لا يخلو من جوازها بل يلحق بالمفروض هنا وفي صورة التقرب بالرضا الا ما كان الماندق في غيباتها على وجه مخصوص كالماتة الخائفا
والاربعون غير جازم كذلك موضع لم يتضرر المالك بالكون فيه وجرت العادة بعدم المضائق في امثاله او لا صريح بالاول في الذخيرة والكفاية
ولكن الحكمي عن اكثر الثاني وهو الاقرب وهل يلحق بالصلاة هنا سائر التصريفات التي لم يتصور بها المالك اقل منه اشكال ولكن احتمالاً لا يلحق ولا
يجز عن قوة ومنها ان ينبغي بعدم رضاء المالك بالصلاة في المفروض منها بلهم الحكم بعدم رضاء المالك بالصلاة في المفروض منها بلهم الحكم
بعدم جوازها كما يظهر من جماعة من اصحاب ويلحق بالمفروض غير من الاماكن وبالصلاة غير جازم منها بلهم العلم بعدم رضاء المالك
بالصلوة في المفروض وهذا الاشكال في عدم جوازها فيه كاصح به في الذكر والروض ولك والمقاصد العلية ومجمع الفائدة والكفاية والذخيرة
والربا في الجملة الظاهر انه لا خلاف فيه ويلحق بالمفروض غير من سائر المواضع وبالصلاة غير جازم منها سائر التصريفات والمواضع وبالصلاة
غير جازم منها سائر التصريفات ومنها ان يكون المفروض ملحق عليه كالطفل والمجنون وقد مر في جملة الصلوة فيجوز مع العلم برضاء الولي في الذكر
ولك والروض والمقاصد العلية والمنداك والذخيرة والكفاية فقالوا لا يفتح في الجواز كون الصلوة ملحق عليه انتهى ولهم ما اشير اليه في جملة
من الكتب في الذكر ولو علم انها ملحق عليه فالظاهر الجواز لا إطلاقاً لا اصحاب وعدم تجل التصريف وضرر لا حق به فهو كالاستطلاع لمحاظرة ولو لم
اشنع فيه من غير وجه وجب المنع ان لا يستناد الى ان المالك اذا رآه هذا الحال والمالك هنا ليس اهلاً للادان فقال ان الولي اذا رآه الطفل لا بد له
من فعل في الروض والمقاصد العلية ولك والكفاية والذخيرة لسماة الحال ولو لم يزد لا بد من وجوب الولي وازا فماعد الاخيرين ولو اقر
الامام عليه السلام وفي المدارك اذا المفروض عدم تجل ضرر ذلك التصريف عاجلاً او لاحقاً بحيث يسوغ للولي الادان فيه متى ثبت جواز الادان
من الولي وجب لاكتفاء بافاته القرابين اليقين برضاء المالك عن كلفه انتهى وفيه نظر المنع من الدليل على كفاية ادان الولي ومع
عدم الشفع للولي عليه فيما يازن به فالمسئلة لا يجر عن اشكال ولكن المعتمد الجواز وهل يكون الولي كالمالك فيجوز الصلوة في المفروض ولو وقع الشك
في رضاه او لا بل بشرط العلم برضاء الاوطى الثاني ولكن الاول في غيبة القوة وهل يلحق بالصلاة جميع التصريفات التي لا توجب الضرر لا يبعد
النقل ولا وجهان ولكن احتمالاً لا يلحق في غيبة القوة وهل يلحق بالمفروض سائر المواضع والامانة الا الاوحد الثاني مطلقاً ولو وقع العلم
بادن الولي بل هو في غيبة القوة ومنها ان يكون المفروض من الادان العامة كانا كان موقوفاً على الفقر والطلبية والفقائل ونحو ذلك فلهذا

تغرض هذا والامر بغيره عند جولة الصلوة فيه ولوقع الشك فاذن الولى وماهله للوقوف بالصلوة سائر النقرات الى لا يوجب الضرر ولا يفيد النقل الا
فيه اشكال ولكن احتمال الثاني في غاية القوة وهل يلحق بذلك سائر الامكنة الموقوفة بالوقوف العام ام لا فيه اشكال فلا ينبغي تركه الاجتنابا وعلى تقدير
المنع قول بر نفع العلم بمضاء المتولى بالصلوة او بمنعها من سائر النقرات فيه اشكال ولكن احتمال المنع في غاية القوة انما صلي في مكان
لم يعلم بعينه ثم تبين انه كان معصويا لم يقبل صلوة وصحت فجاهل الموضوع هنا ليس كالعام وقد صرح بالحق هنا في الشرايع والمعتبر والخبر وقد
وجامع المقاصد والروض والمقاصد العلية والمدارك والذخيرة والرياض والكشف وحكاية غيره عن كتب المحقق ولهم عن ذلك وجوه منها ظهور
الاتفاق عليه ومنها نقض حملته من الكتب دعوى الاجماع عليه في المدارك والذخيرة اما صحة صلوة الجاهل بالغصب فوضع بين العلماء وفي الكشف وفي
المحقق الاجماع وفي شرح المفاتيح اما الجاهل بالغصب فصلوة صحيحة اجماعا ومنها ما تمسك به في المعتبر والمقاصد العلية والمدارك والذخيرة والكشف
وشرح المفاتيح من ان المطلق تابع للنهي وهو انما يتوجه الى العام قال في المقاصد العلية لا يتجوز التكليف الغافل وفي الكشف ولا لزوم الحجج فيها
ما تمسك به في جامع المقاصد والروض من النوى المرسل الناس في سنة مالم يعلموا ولا في في الصلوة هنا بين المفسرين والناظر كما صرح به في متن
انما صلي في مكان يعلم انه معصوب ولكن لا يعلم الجرم والحكم التكليفي فهل تبطل صلوة من لا صرح بالاول في الشرايع والروضة
والكشف وهو ظاهر المتبصرة والقرين والقواعد والندكة والاشارة وكذا في جامع المقاصد وقرى والرياض فان تبطل صلوة الجاهل
بالحكم وغناه في المدارك وشرح المفاتيح الى الاصحاب في الاول واما الجاهل بالحكم فقد قطع الاصحاب بان غير معد وذو في الثاني لجاهل فصح
الاصحاب بان غير معد ولا تبطل صلوة وفي الحاشية الجاهل بالغصب عليه بعض المتأخرين نظر انتهى ولهم مضافا الى ما ذكره ان
المقاصد والروض من ان جعل الحكم الواجب مع منتهى تقصير في الكف فلا بعد عنه وينظر في الابع من كون مطلق الجهل تقصير اذا قد يكون الجاهل غير
مقصود فلا يتوجه اليه النهي لا مشايخ تكليف الغافل الغير المقصود ما ذكره في الكشف نقلا بعد الحكم بالجلال لا لوجود العلة لا في صلوة
لم يبرها الشارع وان لم يأم اذا كان عاثلا انتهى وينظر في المدارك الحكم بالعمه هنا مطلقا وقوى بعض ما بين المحققين
بجاهل غصب العين لعين عاثر فيه ولا يخرج قوة انتهى والتحقيق ان يقال ان كان الجاهل بالحكم المفسر غير مقصود في معرفته فلا يتوجه الحكم بالجهل
الصلوة في المكان المقتصر بجهل الجاهل اليه ومعرفة الحكم بجهل الصلوة وان كان مقصود في ذلك في توجيه النهي اليه اشكال وكيف كان فلا اشكال
في ان الاحوط اعادة المقصود قنوا خارجا بل هو الاقرب اذا كان عالما بالجرم الصلوة في المكان المعصوب وجاهل بطلانها فيه فهل يقبل صلوة
فيه حرج او لا صرح في الروضة والكشف بالاول وهو الاقرب ولا فرق في الجاهل هنا بين ان يكون مقصودا او لا اعلم بالطلان والالتزام بالاول
ثم نرى ما علمه فهل هو كالجاهل الذي لم يعلم اصلا او لا المعتمد هو الاول انما صلي في مكان فمكنا المعصوب ناسبا فهل يفرج او لا يختلف الا في
في ذلك على قولين انما الاتبع وتبطل وهو الشرايع وجامع المقاصد والروض وهو ظاهر الاشارة والافقية والمقاصد العلية
انها تصح ولا تبطل الصلوة وهو المدارك والذخيرة وجمع الفائدة وشرح المفاتيح والكشف والرياض وتوقف في الندكة والقواعد لا ليرى
ان الناس في مقصود باعتبار تقربهم في الندكة وينظر في الذخيرة وجامع المقاصد والكشف والذخيرة وجمع الفائدة وشرح
المفاتيح من ان رفع النهي بالنسبة اليه قال في الاول ولذا اتفق الكل على عدم ثابته ما تمسك به في جمع الفائدة نقلا ولا الناس بما لا يعلم
ان يحكى في الرياض عن المنقوع والاجماع على العز هنا وفي المقاصد العلية الشارع المحقق لا يوجب الاجماع هنا لعدم اعادة الناس الى الغصب
بعد الخروج الوقت انتهى والامر بغيره عندى هو القول الثاني ولكن الاول احوط وعلى اى تقدير يوجب عليه ليرى المثال ان كان له اخره حاة
لو كان مضطرا في الكون في المعصوب كالحجوس ومن يجازي على نفسه الضرر ويحرم وجوبه صحت صلوة منتهى كاصح به في النهاية والاشارة
والاشارة والخبر المذكور في جامع المقاصد العلية والروض وجمع الفائدة وشرح المفاتيح ولهم وجوه احدها ظهور الاتفاق على ذلك و
ثابتهما متمسك به في الروض والذخيرة فقال لا تشاء هم كون مع الاضطرار انه هو تكليف بالابطاق ومثاله ما تمسك به في الذكرى فقال
لعموم ما استكرهوا عليه انتهى وهل يجب عليه نية الصلوة الى اخر الوقت لا يجوز الا بئان بها في سنة لفت فيه اشكال ولكن الاحوط
الاول وصح في الذكرى بالثاني قال في الندكة المشبهة بالمعصوب في حكم المعصوب وهو ضعيف اذا كان الاشتباه عني
محصورا ما اذا كان محصورا فغيره اشكال ولكن الامر الاحوط ما ذكره بل هو في غاية القوة فلو صلي المشبهة المحصور ثم تبين وقوعها في



